

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل الدين

النصير القدير حسن
نوفته قد رتبت في
المنتها الجليل الجميل الذي لم يكن مثله
في الفقد ما أفد العالم العلامة السيد السند الميرزا محمد
مولينا الأعظم الأفاضل العلماء الأعلام ملكا الخواص والعامة
الأمراء سبي الأمراء وكاشف الغمضات والله سبحانه وتعالى
مظلل العالمين نظرنا لهذا وأمثاله لا في العالم قد نرى كل السعي
وطبعنا الشبان والحاج السراجي العفو ربنا لكم المنع ان نرجو
الرحم المغفور ليقوم من الانبياء والرسائل خاتم النبيين في القل
الحسيني المدعو محمد صالح عالمهما الله بطفه
والجاني في دار الصلوة الدنيا الدنيا في هذا
الامر في دار الخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل الدين

بسم الله
 شأنه في الجلال
 من كتاب المنطق
 العالم الهدى والفاضل الفاضل
 آثار النفس السنية
 ظلال العالم في شرح المختصر
 بجزء المجلد الثاني
 عام ١٢٩٤

عاشق الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله اجمعين واسأل الله التوفيق والهداية الى سواء الطريق واما بعد فارجو خلوص النية
 وصفاء السيرة واعتدال الرتبة واعوذ به من منابذة الهوى والزنج عن الطريقة المثلى وهو الى التوفيق لما يحب ويرضى
 ويجعل يقول لعبد الجاني علي بن محمد رضا البحر العلوم الطبا طباً ان هذا ما نسخ به الحاطر بلغة فكيف القاص في دلائل الامكان
 لله اثبتها الا انما الهام المحقق السيد نجم الملة ابو القاسم جعفر بن سعيد عاملة بلطفه الحميد المجيد في كتاب المختصر الذي جانا الله
 التوفيق واصفنا اليها من المسائل المهمة ما لم يعرضها المحقق لثباته في على الاختصار ولا في اخطاها في اللب من الثمار وانا
 فصدت امرين في الاضافة والاكتفاء احدهما انتفاع اخوانه ودونك الطالب منهم على ما في البين من الحبايا والاسرار والاخر
 تذكرة نفسي من اردت البحث والجانحة النظر والتجسس خلال تلك الدمار واسأل الله الكونم العالم بلوغ المرام ودفع عوائق الامام و
 التوفيق للانعام وتيسيرها القاطع لاحكام مختصر الشرايع قال المصنف رحمه الله كتاب الطهارة الكتاب في اللغة مصدر ثالث كما في
 الصحاح والقاموس وعنوان الصحاح ككتبه من اربعة معني خط وفي الاولين المصدران الاخران كبا وكابرة وفي الاخير كاتبة وكتبته
 بفتح الاول والاخر وكسر الوسط وتعليل ذلك ان المصدر الثالث واذيع وذو كبر بعضهم انه مصدر ثالث ككتب من الكتب بمعنى الجمع
 وهو ظاهر المداير ايضاً ولعل المستفاد من اللغز فيما الصحاح اختصاص مصدر ككتب بهذا المعنى الكتب وعلى كل حال فعلى ارادة
 معنى المصدر الظاهر هو الاول كما انه على كل من المعنيين هو المصدر بمعنى المفعول اي المرسوم والمجموع في الطهارة او المرسوم فيه
 والمجموع فيه الطهارة كما صرح به غير واحد ولا يظهر عدم ارادة المصدر هنا مطلقاً بل المعنى الاسمي الوارد في اللغة ففي القاموس والكتاب
 ما يكتسب فيه انتهى ويؤتى موافقاً لما هو المفهوم من عرفاً وكان له غير عليه من تكلف للارجاع الى هذا المعنى يجعله المصدر بمعنى
 المفعول مجازاً فانه ودعوى النقل العرف اليه اخرى كما في المداير وغيره وعلى ثبوت النقل قبل ان المفعول اليه ما جمع فيه المسائل
 المتخذة بالجنس المختلفة بالنوع كما ان المصدر والباب الفصل ما اجمعت فيه المنفعة بالنوع المختلفة بالصفة المطلوب باطلب
 فيه المنفعة بالصفة المختلفة بالشخص وفيه انما ان اردنا العرف العام فواضح عدم فهم الفيد المزبور ومنه وان اردنا الخاص فالتنوع
 موارد منها الا انه يقتضي لعدم الاطراد مضافاً الى عدم ثبوت النقل عن معناه اللغوي مع عدم داع الى التزامه بعد نزوده في اللغة لما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 شانه هذا هو المجلد الأول
 من كتاب المستطاب بها القاطع مما ألفه
 العالم العلامة والفاضل الفقيه حبيب بن عبد الله بن محمد
 آثاره المفسد السيد كثر المنة على الأعظم السيد الطباطبائي رحمه الله
 ظل العالی شرح المختصر في الأصول من المحققين
 بحمد الميرزا أبو القاسم جعفر بن عبد
 عامله بلطفه المحمد بن
 فب الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين واسأل الله التوفيق والهداية إلى سواء الطريق وإياه أرجو خلوص النية
 وصفاء السيرة واعتدال الرتبة واعوذ به من مناعة الهوى والزيغ عن الطريفة المثلى وهو ولي التوفيق لما يحب ويرضى
 ولعل يقول العبد الجاني على بن محمد رضا البحر العلوم الطباطبائي أن هذا ما نسخ به الحاطر بلغه في القاصر في دلائل الأحكام
 للثابتين الإمام الهمام المحقق السيد نجم الملة أبو القاسم جعفر بن سعيد عامله بلطفه الحميد المجيد في كتابه المختصر الذي عجا بالذ
 التصديق واضفت إليه من المسائل المهمة ما لم يعرضها المحقق لنبأته فيه على الاختصار والافتصار على إقطاء القلب من الثمار وانا
 فصدت ما من في الأصناف والأحكام انتفاع أخواني الاختيار ووفوف الطالب منهم على ما في البين من الحبايا والاسرار والآثر
 نذكر نفسي من أردنا البحث وإزالة النظر والتجسس خلال تلك الدمار واسأل الله الكوثر العلام بلوغ المرام ودفع عوائق الإهمال و
 التوفيق للإتمام وتكميل الترتيبات القاطع لأحكام مختصر الشرايع قال المصنف رحمه الله كتاب الطهارة الكتاب في اللغة مصدر ثالث كما في
 الصحاح والقاموس ومخار الصحاح ككتبه من بارضه بمعنى خطه وفي الأولين المصدران الآخران كبا وكابرة وفي الأخير كبا وكبنة
 بفتح الأول وفي الآخر وكسر الوسط وأعله لدل قبل أنه مصدر ثالث وأربع وذكر بعضهم أنه مصدر ثالث ككتب من الكتب بمعنى الجمع
 وهو ظاهر المدارك أيضاً ولعل المستفاد من اللغة سيما الصحاح اختصاص مصدر كتب بهذا المعنى والكتب وعلى كل حال فعلى إرادته
 معنى المصدر الظاهر هو الأول كما أنه على كل من المعنيين هو المصدر بمعنى المفعول أي المرسوم والمجموع في الطهارة أو المرسوم فيه
 والمجموع فيه الطهارة كما صرح به في واحد والآخر عدم إرادة المصدر هنا مطلقاً بل المعنى الاستمراري الوارد في اللغة ففي القاموس والكتاب
 ما يكتب فيه انتهى ويؤيده موافقته لما هو المفهوم منه عرفاً وكأنه لم يغير عليه من تكلف للارجاع إلى هذا المعنى مجعلاً من المصدر بمعنى
 المفعول مجازاً نأده ودعوى النقل العرفي إليه أخرى كما في المدارك وغيره وعلى ثبوت النقل قبل أن المفعول إليه ما جمعت فيه المسائل
 المتخذة بالجنس المختلفة بالنوع كما أن المفسد والباب الفضل ما اجتمعت فيه المنفعة بالنوع المختلفة بالصفة المطلوبة بطلب
 فيه المنفعة بالصفة المختلفة بالشخص وفيه أن أراد العرف العام فواضح عدم فهم القيد المزبور منه فيه وإن أراد الخاص فالنفع في
 موارد استعماله لا يفتقر لعدم الاطراد مضافاً إلى عدم ثبوت النقل عن معناه اللغوي مع عدم دواعي التزامه بعد وروده في اللغة

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
في كتاب الطهارة

ويكون ذلك ولكن ضبط انما به ومصاديقه يكون بالصدق العرفي لان وجود حقيقة الشيء قد يلبس في شخص خارجي فيستكشف بالصدق العرفي
من غير ان يثبت لان الظاهر من الطهارة العرفي علم بوجود الحقيقة الموضوع لها اللفظ وهو جرحه على المشاكسة وهذا معنى قولهم الاحكام تدور على
وقد الحقيقة تدور على حقائق موضوعاتها العادية النفس لا من غير لكن حيث ان طبايع حقائقها لا تتأثر بالصدق العرفي والتميز العرفي
وجودا وعدما في الظاهر صحيح ان يقال انها تدور على اسمائها وقد بان من ذلك ان الحقيقة النفس لا من غير يمكن تحللها عن الشكل العرفي كما لو
فرض ماء وردا وعرق بعض الاشياء اذا سلبت عن التبع والطعم الخصوص بالبرق فلا يميز عن العرق بوجه ولذلك ان في حاشية المدارك في المضائق
المنبرج بالمطلق انه اذا كان المدارك اسم جاء اشكاله وان اطلاق الجاهل بالحال لا عبر به والعالم لا يميز له في العرف ضابطا لمصلحة لصحة
الاطلاق نعم حال الاستدلال لا شبهة فيه انه قلنا اننا بطريق غير حقائق اللفظ لا يكلف بان يثبت فيها في الاحكام وحظ الفقيه من ضبط
الموضوعات العادية قد رما يكتفي في ترتيب الحكم بخلاف نحو الطبيب لذي غرضه الخواص المرتبة على الحقيقة النفس لا من غير فلا بد ان يتوصل اليها ولا
يكفي مجرد التسمية مع الشك ومن هذا اعرض الفقهاء عن تقريرها بالحد النام او الناقص ثم ابواب لفقه واكتفوا في ضبط كل موضوع عادي بالرجوع
الى الصدق العرفي بل لو ان في ضبطه هو ما يستعمل في كذا او ما حكم الماء المطلق فهو ان في الاصل اي بحسب الحقيقة طاهرة في نفسه وطهارة كغيره فيرفع
منه الحدث ويزيل الخبث بخلاف المضائق في الطهارة والنجاسة بحسب الاجسام المخرجة ولا يكون من طهارة اصلها كما سنعرف من طهارة
المطلق خلقه في كونه ضروريا لا سلام عليه الكتاب السنن هكذا مطهر من الخبث والخبث وان نقل عن سبب التسمية المستعمل عند الله تعالى في حرمين
الخاصين من عدم جواز الوضوء بالماء العذب مع وجود غيره لكن لا يعتبر بخلافهم وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل اشرب من ماء من ارض كوفية وروي
عنه عدة طرق وعن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله جعل الماء طهورا في كل ارض وورد في عدة طرق عن
اصل الحديث ان الله رفع عن النبي صلى الله عليه وسلم ما مضى على قول من ان من قتل احدا لم يغفر له حتى يغسله بالماء طهورا كما قال الله سبحانه انه لا يؤمن بالله واليومنة
طهورا وحيث تكرر التسمية على الشرح في المقام وغيره بكلمة الطهور فلفظ موضع خلاصة ما في معناها من اكلام لا يبين في جده ولا في معناها على ما يترتب
للفقيه فيقول المحقق من كلمات اللغويين والفقهاء والمفتين بحسب ما صدر واسمه او صفته وقد ثبت من اوجه الثلاثة فيها وان حكم من
الاختلاف ان فعولا في المصادرة من المصدق محدوف وعن الرضا على تكاثر الثاني لكنها غير منسوبة اليها من جهة من مخرج الاغنام من هذا الوجه مع
عدم تحقق التكاثر لان الثاني وهي على المصدق رتبة فيلزم ان لا يفرق بين ما يفرق بين وجهين وعن بعضهم انه يميز بين الثاني وعن ابيه في معنى الطهارة
ولما روي جري الاستدلال بها على تعدد المصنفات ومع امكان تمايزها بحسب ما مضى من قولهم لا يفرق بين ما يفرق بين وجهين وعن بعضهم انه يميز بين الثاني وعن ابيه في معنى الطهارة
الظاهر به ولعلكم بالخط ما اعترض المفعول من كون المصادرة منه ذلك والظاهر به هو التمايز من الفصل والاعمال في غير رتبة تاديبا
فان الضارب المزدوج احد وهذا المنزل للماء هو الله سبحانه والمظهر للانسان ويمكن التوفيق باسناد السند الى الله سبحانه ولو باعبار كون
جعل المظهر منه كالتسمية اليه في قوله الذي تزل من الماء ماء لطهر كبره فندبر وعلى الثاني انهم لا يميز بين ما يفرق بين وجهين وعن بعضهم انه يميز بين الثاني وعن ابيه في معنى الطهارة
به وهي بالفتح وتبين جاعلة الاستدلال بخلافه على المظهر في هذا الوجه فان كونه للمظهر هو متفق عليه في رتبة اللفظ وروى عليه نحو الاية
بان كلمة طهور فيها صفة للماء واسم الاذن وان اشبهت المشتقات كاسماء الزمان والمكان بالذلة على المبتدئ لكنها لا بوصفها لانها
اسماء الامور وعنده بخلاف سائر المشتقات الموضوع على الابهام وفيه تردد تسليم تمايزه وعدم امكان تفخيخ الوصف على تقدير
ارادة ما يظهر به من الطهور وجواز كونه بلا لاغنى في الاية وعلى الوصفية فيلزم بالضم والفتح واختلف في معناها الوصفية
بعد الاتفاق على محبتها وضافا قبل انها صيغة المبني على المبلغ في الطهارة كما اشهر عن ابن حنيفة ومكي ايضا عن جماعة من اهلنا وعليه فلا
دلالة فيهما على المظهر لا يباح بمعنى اللزوم وهذا ان يوافق قياس المادة لانها فصول من الطاهر اللزوم والفصول من الفاعل اللزوم لازم ومن
المستبعد منع ذلك مضعف بعدم صحة قول ثوبان وهو مثال مع صحة المباني في طهارته وبما سمع من اتفاق البناءين على تعدد معانها
الوصفية بانها هنا بالمعنى الشرعي الطهارة الشرعية غير بلة للكثرة ومن هذا ذهب الباقر الى ان قياس المادة وان قضى ما ذكر الا انها
تفيد المظهر بحسب الاستعمال في قوله وجهين احدهما ابتداء على صفة المباني مع النص في كيفية مبانيها فان اصلها في المباني لفظ
زيادة نفس معناها المباني فيه لا زما كان ومنعها بالانصاف لكثير الخصائص الضرورية لكثير الضرر بحيث ان المراد هنا الطهور والشرع
الغير المباني للكثرة فلهذا ارادة المظهر مع الطهارة فيجب اعتبارها مع هذا احد وجهي الشيخ في المذهب جري عليه الاستدلال
بجاءه وقد يناقش فيه بان ان اردنا تضام وصف المظهر الى صفة الطهارة على وجه تدل عليها الطهور بالضم كما هو مقتضى بعض

العبادة فليس هذا من المبالغة في شيء فانها زيادة نفس الحدث المبالغ فيه لا اضافة صفة الى شيء لان الال كونه اكله وبالحمد لا يجوز استعمال صفة المبالغة فيحصل انضمام صفة المصنف وان انشد بد نفس الطهارة على وجه يستلزم المطهرة بمعنى انه في الطهارة بمرتبة توثيقا لا بما للعلم الصفة كسائر ما يثبت فيه الوصف حتى يؤثر في غيره وهذا معنى المطهرة وهو مقصود في جميع بعضها بانها على المبالغة فيفيد الطهارة صريحا والمطهرة الثابتة ان لا يكون من معنى صفة المبالغة ايضا فانها التكرار والحدث ولو باعتبار استمرارية لا عند الوصف مع امكان دعوى وزود ما في الشدة ايضا وثانيا عدم اتيان في قاعدة المطهرة بمعنى فعل الحدث لا ينفع نفس الماء وصفه بوجوه الحدث حتى تؤثر في غيره الوجه الثاني تجريد ما عن المبالغة ودعوى انها من بين سائر صيغ فصول مغيرة للمعنى المتعكك وهو المطهرة هنا وان كان فاعلم ان ما انما ينفع له في اوجعه وهو وان وجهه لا يفيح موزنا كان بل صرحا كغيره من لفظها والمفترق بل من انما اللفظ بالمعنى غير عن بدل الاجماع عليه لان بعضهم فترها بالمطهرة لغيره واخرها الطاهر المطهر والمثل الثاني لا يربى دخول وصف الطهارة في المعنى بل يربى بيان لازم المعنى بل ان المطهرة شرط عام مستلزم للطهارة في نفسه فربما يرجع الى الاول وان كانت الملازمة محل نظرها على وجهها لارض التحسين لاطل المتعل على كل من المقتدرين فحق الكلمة هذا معنى ثبت لفضل الله تعالى يساعده العرف بالوقوف على ثبوت لفضل الوضع ويحقق ثبوت كثرة استعمالها في هذا المعنى فصح من حيث جعل المقتدر عند الاطلاق فالاستدلال بخلافه على كل حال من الاشكال على ما هو الاخرى من شتم المبالغة بين ربيع الخشب والنجاسة ويحكم على المشهورين كونها حقيقة في الاول لا في الثاني بخلافه على المطهرة من النجاسة لان يقال ان لا يفرق سائق الامتنان وهو انهم على تقدير اراؤه لا يفتن لما معانوه وتبين اراؤه الا انهم لا يفتن على نحو هذا الامر لا اعتبار ايضا مشكلا لا يبعد دعوى ان كل فطره وروى سائر مشتمات الطهارة حقيقة في هذا المعنى على القول المتك في الطهارة ايضا وهو قد يتبين اطلاق كل من ادعى اراؤها المعنى او يتضح انهم بين معنى بالمطهرة وبين من قال ان الطاهر المطهر بل معقد الاجماع في عبارة جماعة هو المطهر للنجاسة والنجاسات وعلى كل حال مع قطع النظر عن خصوص الآية استنفاد طهارة الماء ومطهره من النجاسة والنجاسة عن مجموع الايات والروايات ليس محل اكمال بل هو من اضر ريات ثم المستفادة من الآية وما خاضها مما اقتضيه على بعض الحكم بالكلية وثبوت الطهارة والمطهرة بحسب الخلقة وما بالفتن الى كل فرد من الاشياء بالفتن الى كل زمان وكل حال حتى يستدل به بعدم بطلان الماء من لوازم التي تكون محل الخلاف بحيث كالتقليد على انما النجاسة وان قومه بعض فخرى عليه الاستدلال بغيرها في نحو تلك المقامات لعدم وثيقه هذا النوع من النوع من حقوقه خلاف الله الماء طاهر مشافه وروى عدم المناقاة بين كونه مخلوقا او منزها على اطلاقه وبعض النجاسة نعم هو مقتضى استصحاب حاله لا في مقتضى عدم حقوقه خلق الله الماء طهورا لم ينجسه شيء الا ما غير لونه وطعمه وريحه ما وروى بمضمونه وهو غير النوع من نحو الاية مع عدم اجلاها ايضا في القليل الملاقي للنجاسة لا قطعها بمجموع حقوقه لان كان الماء قد ذكر في خمسة شئ وغيره وروى بمضمونه خصوصا وروى في حقوقه في حقها بتفصيل بن جابر سئل ابا عبد الله عن الماء الذي لا ينجس شيء قال كرو صفة الاخر قلنا لا عبد الله الماء الذي لا ينجس شيء قال ذراغان عرقه في ذراع وشرب منه وكذا لا ينجس عوم الا يذروا فيه خلق الله في حصول الطهارة بالماء ببعض الكيفيات المختلفة فيها السوقة الاثبات الحكم المطهرة وكيفية الظاهرية بغير استنفاد منها فاضلا من فادتها العموم للكيفيات كما قومه بعض ايضا هي مستفادة من حقوق الغسل وصب عليها الماء قرا وشربا وهو ذلك فبعد تفصيل احد هذه الكيفيات من الاخبار الواردة في كيفية الطهارة ثبت للظهور بان الكيفية لكل فرد من افراد الماء لم يعم حقوقه خلق الله الماء طهورا ثم يجري ذلك في جميع الاوقات والحالات بمقتضى الاستصحاب ايضا العموم اللفظي لما سمع من هذا واضح لكن حيث قومه الاستدلال بالصوم في نحو ما ذكرنا انما الى عدم مقتضى وكما في الماء المطلق جميع اقسامه بغير استبعاد النجاسة على احد اوصافه الثلاثة اللون والطعم والرائحة لا غيرها من جوهر الشرائع والنجاسة وغيرها والمزاد من الاستيلاء تغير الماء في احد اوصافه الثلاثة ويعتبر كون المتغيرين نجاسة لا من نفسه لطول بقائه مثلا كما يتفق في منياه الا ان الله لم يشعل الاخذ منها زمانا فيغير طعمها لا ينجس فولا واحدا ولا ينجس عن الطهارة ايضا من غير خلاف من انهم عن بن سيرين كما في المذكور سلب طهارة في اكتشافه ليجب الشرح عن الاجزاء وجد غيره لفظ الصادق في يتوضا منه الا ان يجد غيره فتنزه عنه ويعتبر ايضا كونه من حلول النجاسة فيه لا من مجاورتها وان يكون من نجس العين لا من المنجس والنجس في هذه الصور مود اتفاق الغنى بل النص فاعلم المبالغة والذخيرة من عند العشرة على نص من اللون مع النبوي المشهور والذي غرضنا من الاعتراف بعمله لا من يترك لوله خلق الله الماء طهورا ولا ينجس شيء الا ما غير لونه وروى طهره وريحه وعن الحسن انه رواه عن الصادق عن ابا ثمان الماء طاهر لا ينجس شيء الا ما غير لونه وطعمه وريحه والرضوى لو ارد في النجوس قوله كل غير من الماء اكثر من كذا ينجس شيء ما وقع فيه من النجاسة لان يكون فيه الجيفة فيغير لونه وطعمه ورائحته فان غيرته لم يشرب

في جميع الماء الطاهر

كتاب الطهارة

منه ولم تظهر في خبر العلان بخلافه قال لا بأس إذا غلب الماء لون البول وفي صحيحه شهاب بن عبد ربك قال هذا الغبير قال الصفير
 فاعلم أن ما ذكرناه من غيبه في خصوص غيبه الجارية كما عسى يشهد له سياق كلامنا ولا اعتبار بالغيبه في غير هذه الصفات في غير خلاف أحد
 فيه وفي الكشف كانه لا خلاف فيه وفي المذرك عن الاعتبار من ذهب علماءنا عن غير واحد المصريح بالاجماع عليه يدل عليه ذلك
 المحصر في الثلاثة في الاخبار والمعاد في غيبه الماء في هذه الصفات تغيبه من هذه الحيثية فلا يلزم ان تكون موجودة في المياه ثم تغيبه بل حدث
 صفته في الماء من الجفاس لم تكن قبل ولا يشك في ذلك بان الماء غالباً لا يخالطه بل لا لون كما ثبت من محكي الشهد مع توجه المنع خصوصاً
 الى الثاني وهل يصح حدوث صفته الجفاس للملازمة كما يكفي حدوث صفته من ملاقاتها ولو غيرهما فلا يخلط بجفاسات ولا في الماء المخلوط
 منها لون غير لونهما فيحصل لا وجهان من عموم ما غير لونه مثلاً ومن عوى تبادر الغيبه بلون الجفاس خصوصاً من غير النبوى من غير غيبه
 الميناء والبول والدم ونحوها في الاختصاص والاول اقوى للعموم واستناد التبادر الى الغالب لانه الغالب المتعارف ويعتبر استناد الغيبه الى
 الملاقات فلو تغير الجفاس لا ينجس بالاختلاف جد فتوى نصاً عما يتوهم من نحو النبوى لا ما غير لونه وطعمه وريشه وصحته ابن بزيع
 ماء البحر فاسع لا يفسد شيء الا ان يتغير بحد وطعمه لكونه من المصروف منها التغير بالملازمة فان المبادر من هذا ينجس الماء والثوب و
 البئ او لا ينجس ان ملازمة ذلك كذا ينافيه عموم الموصولة لان شموله الغيبه الجارية ياتي من الصفة الموصولة وهي الملقنة لان يدعى عموم
 الحالات الموصولة وهو غير ثابت مضافاً الى تخصصه بالاختصاص والظاهر ان المصروف في اعتبار حصول الملازمة كغيره من الماء والرضوى ما ينفك
 من شحالة انتقال المرض من جسم الى جسم لا بان انتقال اجزاء صفاته فيكون الغيبه من الجفاس بل لئلا الملازمة من غير ذلك ولا يمكن اكتساب
 الهوى للملازمة الجفاسية من الاخر من احدى ما تأثير في الاخر ومنع ان طاه الحكم بقوله هذه الاجزاء الحكمة ثانياً بل المناط الغيبه كما ان الغيبه الغيبه
 بالبحر وان كان بالنجس فان غير صفته لا ضليلة كما اذا غير ماء الورد بالرائحة المشهورة وعدم الجفاسه واشهر نسبة الحكم بالتحقيق ح الى الشيخ
 والفتية ناشئة من عبارة البسوط في تطهير المضاف المنجس انه ان خلت بالكثر فان سلبه لا طلاق وغير هذا وضافه كذا لا يجوز ان
 وان لم يغير لم يسلخ من ونحوها عن الصادق ع في المعبر والفاضل في الخبر وهي محتملة لارادة الغيبه بوصف الجفاسه المختلطة به كغيره
 ماء الورد لما ذكره الماء بلون حمراء الدم او ازالة سلبه لا طلاق في غيبه هذه الاوصاف بناء على حصوله بغالبه ونسبة الكشف الى اليد
 في الجمل بل لما فيها ما ينفك عن الشهرة الاصل وعموم لا ينجس شيء مع اختصاصه بالخروج بما تضمنه الغيبه الجفاسية وان لم يجمع الجاع عليه
 يشكل بعموم ما غير النبوى المتقدم المتدعي توازنه عن الحكم الاتفاق على فعله وفي المصابع رواية الفريقان وهذا صريح في بطلان النقل
 بل الاتفاق فلا يجزى منه ما يجزى في البحر ثم النبوى من ان غير محذور في المقام واطلاق غير الرجوع الى العموم غير ما في صحيحه وعبد
 ربه حيث يعمل على الماء الا كمن لم يجر منه لونه في غيبه الجفاسه ووجه غلبة الحدوث وعن الدعا ثم عن علي ع وليس ينجس شيء مما لا يغير
 اوصافه وطعمه ولونه وريشه وهي ان فرض فيها السؤال ومقتضى بما في حكم السؤال عن لينه والدم وغيره الا ان الغيبه بعموم الجفاسه
 خروج الغيبه الجفاسية ونحوها بالاجماع يتقرب اليه ويعضده الاجماع المحكي عن الشيخ ولا معارض له عموم سوى الامتناع في جملته من الجفاسه
 مما لا يخرج الميناء والبول ونحوها المقتضى ظهوره بكون الغيبه مستنداً الى نفس الجفاسه بغيره على الاصل والعموم وهو غير قابل للمتناع
 اكون الامتناع في جملة في فرض السؤال والغيبه فيه رسوم الجفاسه في غير هذا القدر في نحو القيد بتحقيق الحكم بالغيبه وبغيره لا مقتضى
 لا يقتضي التخصيص والغيبه بل هي منها من باب امثال قطعاً لشمول الحكم جميع الجفاسات قطعاً فغفل فوبك انها مثلاً لا مثلاً لاجفاسه
 اع من نجس العين والنجس بوثيقه الاعتبار بوجهه وانما نقضه في عموم النبوى ونحوه بان غير ذكره في سياه لا يثبت لا ينفك العموم مدعو
 بظهور كذا في الموصولة وهي من اذه العموم مضافاً الى كفاية لا طلاق الرجوع الى العموم وانما ان غير الصفه العارضة المنجس لكونه
 من ملازمة الجفاسه في مصاديق جدى للملازمة قوى البتة حتى فيما وقعت الميناء في الماء وغيره بوضعه وبقي غير المتغير كرا ثم اخرج الميناء
 منى الغيبه بعبه الى الباقي فضلاً عما توسع في سفينه من الملازمة الى الباقي ومع وجود الجفاسه في الماء ولا اشكال في ان لازمه اذا فرض ان
 الدم غير بعض الماء ثم ذهب عنه واستحال ونحوه وبقي محذور لونه شري الى الباقي فينجس الجميع بالطريق الاولى منه اذا كان الدم موجوداً
 في طرف من الماء وفرض من ان يجر لونه دون عينه الى الباقي فينجس الجميع وان كان في الفرضين تأمل بل منع فان الجفاسه لا ينجس جملتها
 الدم وانتشار لونه مع فرض وجوده في طرف كاشف عن انتشاره في الجميع لكن ظاهر الجواهر امكان الفرض الحكم بالطهارة ان تحقق
 استناد الغيبه الجفاسية الى مجرد الوصف قال الماء واللين المنجس بالدم حتى غير لونهما ثم تغير الجارية والكثير باللون المكتسب لهما من لدم فيه

اشكال والا فوي ان تغيب الجارية الكثر ان اسند الى الدم المغيرة للماء او الكثر والافلا قلت ملاحظه
 النغير حسبا ذكرنا في الاخبار المتقدمه يساعدا الحكم بالجاسه بتغيير النجس بالصفه العارضة كالاصليه وقضيه الجاسه في الغرض
 المذكور على تقدير تحققها لكن وقع في جملة من كلناهم التقييد بالتغير بالجاسه وصريح بعضهم بانه يخرج النغير بالنجس فان تم ذلك اجبا
 على كون الحكم مختصا بالتغير بالنجس واما المنجس على وجه يكون ذلك معقد اجماعهم فيبقى التقييد في كل صورة انما من التغير بالنجس والمنجس
 ويتبع الحكم بالجاسه والطهارة وعينه فالذي يقتضيه النظر الحكم في سرائير التغير بعد اخراج الميتة بالطهارة ومع وجودها فيه بالجاسه
 وفي سرائير جرح الدم الواقع في طرف من الماء الحكم بالجاسه ومع فرض سرائير لونه بعد استحالته عينه وبقائه وسرائير مجرد وصفه ان ممكن
 فرضها الحكم بالطهارة اما الطهارة فيذكر لعدم كونه من التغير بالنجس حقيقة لان مجرد وصف النجس ليس بالثابت لغيره ثابت الحكم بالجاسه حقه
 يؤثر في الغيب جاسه واحتمال ان يكون التغير بالنجس كلام الاصحاب اعم من التغير بنجس وصفه الموجود في المنجس ان المراد بالتغير بالنجس التغير
 يمنع تغييسه وكلاهما هو التغير بصفه الاصلية العارضة كما جزم به في المصباح لا دليل عليه حسب ما تعرف واما الجاسه ففي سرائير
 النغير مع وجود الميتة في الماء استناد التغير اليها بالتغير بالان في وكذلك في سرائير جرح الدم الواقع في طرف الماء لان انتشار لونه في الماء
 كاشف عن انتشاره في الجميع ولا انتشار لونه في سرائير بالتغير بالان في وكذلك في سرائير جرح الدم الواقع في طرف الماء لان انتشار لونه في الماء
 بالتغير بالوصف المكسب من الجاسه لما تجس بالنغير بالجاسه ايضا لا الجرح الملائه لان الجاسه لا تلاقى جميع الماء ولو مع تغيير تمامه فتغير
 الجرح البعيد ليس بالاملافة الجرح المتغير المكسب صف النجس قلنا نغير الكثير بتغير الجرح الملائه الميتة ثم يخرج الميتة فيسري بعد ذلك التغير
 منه الى باقي الاجزاء كان بخاسه الكثير في جرح النجس اذا كان غير الملائه كراوان سري التغير من الملائه الى الباقي مع بقائه الميتة فجاسه الك
 مسئلكم البناء على استناد التغير الى نفس الميتة في ظاهر العادة ولو لا اتصال امداد الميتة بناتمة الجرح الملائه وتقوم بها باوان السري من
 اجلها الى غيره والعاء احتمال ان يكون الميتة توث في الجرح الملائه خاصه ثم يطل بثبرها بالمرق وبعد سري راحته من الملائه الى الباقي
 لكال بعد وان ابيت قلنا الماء متى وضع الشيء منه ولو في طرفه يصدق عرفا ملافة ذلك الماء له مع اتصاله وكونه ماء واحدا في سرائير وصفه
 الميتة مع بقائه يصدق ملافة مغيرة بخلاف السرائير بعد خروجهما صفاها ملافة فيها نوع لتسبب التغير في الثاني خلاص ظاهر النص
 من قول الاما غير ونحوه الظاهر في المباشرة دون التسبب المقتضي بالاطلاق النغير ان كان في بعض النصوص كك المنصرف اليه لغوى من
 قصر بهم بخروج النغير بالنجس الذي هذا مستلحق حقيقة كما ستعرف ولما ان فرض تغير الكثير بالدم فاخصنا من ملافة الدم ببعض الاجزاء
 مع استبعاد النغير بالجميع في جرح النجس بل هو كاشف عن انتشاره في الجميع وعلى تقدير انكار انتشاره فالصدق العري النجس تحقق مع وجود
 الدم في الماء بخلافه مع دهاب عنه باستحالته ونحوها ثم استظهره حكمه بالجاسه في التغير بالوصف العارضة من كلناهم منها تبينهم
 على صورة التغير بخارج النجس عدم تبينهم على هذه الصورة مع انها اولها التبينة لكونها الخفي فانه ما يدل على مغيرة غير انما عندهم لغير
 من التغير بالنجس الذي لا غير به في التغير في تبينهم على الجوارق لبيان اعتبار شرط اخر غير ما نحن فيه وهو الملافة واما بعد فتعقرو
 الملافة مع التغير بعد العبرة بتغير النجس لا حاجة الى الصريح بخروج النجس هل تغير الكثير منه بعد اخراج عين الجاسه الامن
 النغير بالنجس المكسب من الجاسه مع ان هذه الصورة ينبغي كونهما ملحقة عندنا بالتغير بخارج الميتة لا فرق بينهما في العمل المتو
 في الجوارق والراحة وايداعها في الكثير وتخل المانع في الغرض وهذا غير قابل للفرق بالحكم ثم التمس بخروج النجس من تبينهم على خريج
 النغير بالجوارق مع تبينهم بخروج تغير النجس الذي منه الغرض حقيقة اولى واطهر من التنبه لدخوله في حكم التغير بالنجس من عدم
 تغرضهم له بالخصوص منها انهم اشترطوا في طهارة الماء المتغير الغاء كركه بنزول النغير ليس الا لان الكراول لو تغير نجس فاحتج
 الى كراول مع ان الكراول الملقى لا تغير بعد الغاء لا يكون الا بالتغير بالنجس فلو لم نجس به وجب الحكم بطهارة الملقى عليه اذا ارتفع
 تغيرها بعد ذلك لانزال الكراول الطاهر فلنا تغير الملقى عليه ان كان بالدم ونحوه فالكر الملقى ان تغير بعد الغاء لا فله به يكون متغيرا بنفس
 المص يكون سرائير اللون دليل انتشار اجزائه وكذلك اذا كان بالميتة الباقي للتغير بتغير النجس بالجميع وان كان بالميتة التي اخرجت عنه
 ميتة الغاء بقول بطهارة الملقى عليه بعد ذوال تغيرها ان لم يجع المصح من اعتبار صدق الغاء حين الطهارة الكراول لا فيه طهارة
 في لكشف من نزلت عن دنا في سطح واحد بعضه نجس وبعضه طاهر لاخصنا في التغير بعد تسليمه بالجاسه بتغير النغير كما صرح به هو ابداء
 اما اطالهم الغاء كركه بنزول صوته اذ ادة الطهارة نجس الغاء الماء مع الصبر ورفع النغير ومنها اطالهم بخاسه لكونه باخا ايا الله

غائبة انه من النغير
 بالمنجس صح

كتاب الصلاة

التجسس أما مطلقا كعبارة المسوط المتقدمة ومما ضاهاها أو بشرطان يعنيه المضاف بوصف الجحاش كعبارة المسالك قال ويجتزئ تجشير الجحاش ما لو كان للغير بالتحصيل الدقيق مثلا فان افعال طعم الماء بذكر لا يجسر والى يستند الغير بالبحاشه ونحوها عبارة الروض والروضه والمعالفان قوله ما لم يستند قاض بالبحاشه واستند الى غير الطعم من الوصف المكتسب من الجحاشه قلنا متفقون في المسالك ونحوها من الجحاشه ان يستند للغير بالبحاشه مسلّم لكن استناد الغير بالثبانه المكتسبه للدين من علافاته اليه مثلا بعد ان اخرجها من عند الى اليه بحيث يدخل في الغير بالبحاشه الذي حكم بان يخرج منه الغير بالتحصيل غير معلوم خصوصا بعد تبين بعناني الغير بالبحاشه والغير بالتحصيل نعم كذا لا تغير بحاشه الدم ثم تغير بغيره الكثير ومنها اطلاقهم القول بجحاشه ماء البئر لا تغير من ماء البالوعة منها عبارة المنهجي لو تغير ماؤها فغيره ايضا مستنده الى البالوعة فهو على المعناه ما لم يحصل اليقين بالاستناد ونحوها غير هام مع الاختلاف في كفاية الظن قلنا من الواضح انهم بذلك لم يعرض لكفاية الظن العادي والافتقار الى يقين لا تحقيق الغير بالتحصيل بل هو موكول الى كلامهم في محله فلا عبره باطلاق الغير في نحوها واماسا لغيره بخلاف الدم الملوّث في الماء او غير بغضامنه ثم سرى الجهر الى الجميع اذا يقين في مفاد من الماء وغيره جميعا ثم منجى الغير كغيره جميعا فانه في تنصيصه للنظر الحكم بالبحاشه لانه من الغير بالتحصيل ضرورة ان الدم المنصب في الماء ما لم يستعمل في الماء فاجزائه موجوده فيه وانتشاره في الماء لا ينتشر اجزائه فيه ظاهر فغيره لكل مستند الى نفس الدم وان كان مستهلكا فيه بحيث يطلق على الغير اسم الماء لان بقاء اسم الماء لا يستلزم خلوصه فيقال مع اطلاقه في ماء فيه دم اذا استحال الدم ماء لكن لا يفتوح لون يسرى بعده وبالحكمه المتغيره المستوعب الماء بانثاشا الدم ونحوه من المايح ما لم يعلم استحالة الماء مستنده في العاده ظاهر الى الدم ونحوه واذا فرض اخلاط هذا الماء بالأكبر على وجهه تغيره ايضا كان حاله مع اجزاء الدم حال الماء الاول غايته حصول زياده في الماء بالخلط الى ان يستحيل الدم ماء فلا يوثق بغيره وان كور فادعى هاب عين الدم وقبله وصفه كالمينه المستخرج من الماء في الفرض السابق فيكون الغير مستند الى محض وصف الجحاشه فالحكم بالتحصيل منوع لاختصاصه بالغير بالتحصيل وكلامهم بمجرد وصف الجحاشه ليس الجحاشه ان كان المبالغة في المقام من جدى لعل كذا في الحكم بالبحاشه يوجب التوقف ونهيتا مع ملاحظة عموم ما غير البتة وان المتيقن من الاجماع على عدم الغير بتغيره بالتحصيل في كلامهم هو تغيره بصفته الاصلية في الكلام فيما اذا علم ان الغير متسبب عن وقوع الجهر وشك في ان استيعاب الغير مستند الى نفس الجحاشه يحكم بالبحاشه او الى محض وصفه الحق يحكم بالظان كما اذا علم الغير بالينه ولا يعلم ان استيعاب بعد ان ارجاها او قبله والدم ولا يعلم ان استيعاب الغير بعد ذهاب عينه باستحالة ونحوها ان قلنا ما كانا او قبله على وجهه لا يجري فيه استصحابا من احد الطرفين في الحكم الظاهره لعموم لا يجسر شوق مع الشك في تحقق الاستثناء معضدا باستصحاب الظاهره قهرا اذا توافق الماء مع الجحاشه في الوصف من جمله لا يحسن تغيره من الجحاشه في الماء فهل الغير على فرض تقديره محالته في الوصف كانه الحكم بجحاشه الماء ام لا تحقيقه ان المواظفان كانت من جهة سلب الصفه عن الجحاشه فثابت الماء فاشهر وكما صرح به غير واحد عدم كفاية تقدير الصفه في الجحاشه بل في الذكرى الروض ان عليه ظاهر المذهب في القواعد وجامع المقاصد محكي الايضاح والاحتياط المؤخر وجمع الفوائد وهو ظاهر الكشف ونحوه البعد في الجبل المذهب اعتبار التقدير في فوافه الحكم في الذكرى عن الجحاشه بنو ابويه من اعتبار غلبه الجحاشه المناظف لا اسكانه ان المشهور اوفى بظاهر الاخبار ولا ناطة الجحاشه فيها بالغير الحقيقية في الفعل لا الفهم والجماع ان غير ما يكون الغير هو مناط الجحاشه فلهذا كفاية الغير على تقديرها لانه يمكن من لو هو لا ينبغي صدورها من هؤلاء الا عظم فالظاهر عدم اعتبارهم بذلك ودعواهم ناطة الجحاشه بغلبه ذات الجحاشه كل اوضح عنه في المنهجي قوله بلوغ الكثر حد لعدم قبول لناش من الملائكة الامع الغير من حيث ان الغير قاهر للماء عن قوه المؤثره في الظاهر هل الغير على ذلك والحكم يتبع الغلبه هو الغلبه الاولى الاولى فلو زال الغير من قبل نفسه لم يزل عند حكم التجشير انتهى عليه فالغير باحدى الصفات الثلاث ماره مفهورة الماء غير مفكر عنها في العاده ومن اجلها انيط بها الجحاشه في الاخبار ورجح فضيله هذه الملائكة اذا وقع في الماء بجحاشه موافق لفي اللون مثلا او علم العاده ان لو كان لرون مخالف للماء لظهر على الماء وتغير به حصول العلم بان الجحاشه من الماء وغالب عليه بالفعل فخرج الخلاف الى ان مناط التغيير الغلبه في الصفه والغلبه بالذات لا بعيد الثاني وربما يساعده الاعتبار ويشهدا من واثره هاب بن عبد ربه قلنا ما الغير في الصفه وكلما غلبه كثرة الماء فهو ظاهر وربما يشهد له ايضا باختلاف الاخبار من حيث تضمن بعضها اللون والطعم والريح وفي بعضها عدم ذكر اللون وفي بعضها الاضمار على اللون وفي بعضها الامتناع مطلق الغير وكشف عن ناطة الحكم بغلبه الذات المستكشفه بنحوه الامور وانما ان لها عدم مناسبة لاختلاف في أصل المناط

ملک النجاشی

كتاب الطهارة

اول ضرورتها على عوى حصول نجاسة بغلبة الذات حتى يعلم بطلان مستكثر النجاسة المكتشفة فهو رتبة باعتبار حصول النجاسة على تقدير الطهارة وحتمية ان ولو ثبت استكشاف المقهور رتبة باعتبار تقدير الطهارة لاجل تحقيق حكم النجاسة والطهارة من استكشافها لاجل تحقيق الاطلاق والاضافة لكون الشان في ثبات اصل البنية من ناطقة النجاسة بغلبة ذات البنية فان لعقل المدخلية في الطهارة والنجاسة بالاختيار البنية فيها الا ان ناطقة بنفس النجاسة في الصفات الثلاث على وجه ان كان هناك ذكر الغلبة كدليل واثباتها بالمراد بها الغلبة بهذه الصفات كما هو الظاهر من ملاحظة صدورها وقوله اذا غلب لون الماء لون البتول وقوله الا ان يغلب على الماء الريح فيستن وعوها واخذت اخبار النجاسة بالحق المذكور لا يفيضي بان يد من ناطقة الحكم بالنجاسة بالصفات الثلاث باي جهة ولو بحصول احدها فلا ينعدي من مفاد الادلة بالاعتبارات الدالة في حكم النجاسة ما لا يتغير فيها مع ان استكشاف غلبة ذات النجاسة رتبة في الصفات بالمراد بها النجاسة من رتبة على ان النجاسة حال وجود الصفة المؤثرة في الماء تؤثر غير اللون والطعم والريح حتى يتحقق بغلبة النجاسة بالذات يمكن الحكم بالغلبة مع عدم تلك الصفة وقد يمنع من ذلك ولو بما لا يعلم من غلبة ذي الصفة الاقوى للماء في تلك الصفة اذ لو لم تؤثر النجاسة في الماء لونا ولا طعما ولا ريحا والمفروض عدم العبء بالناظر في غيرها من الصفات لا يعلم غلبتها على الماء بوجه لا يفرضها من حيث كونه هي ايضا غير ملازمة بالذاتية بالمراد من ثبوتها على تربية في الكثرة ومع هذا الحال كيف يقاس خال عدم الصفة على حال وجودها فاما مثل جيل انهم لو احتل النجاسة فلا وعدم ظهور للحصول مماثل صفة النجاسة للماء ذاتا او عرضا فالمشهور بين من يفرض هذه الصفات اعتبار تقدير نجاسة الماء بالنجاسة فلو علم تغيره مع فعل حكم نجاسته مع الموافقة خلافا للمذايق والرياض بل في الثاني نسبة الفرق مع الصوق المقتضية الى البعض المشفر في طهارة حكم الصورتين في عدم اعتبار النجاسة من الأكثر ولعل من اطلاق التوافق في جوهرها الذي لو توافق الماء والنجاسة في الصفات وطا المذهب بقاء الطهارة وعلى كل حال الفرق واضح بين المقامين بناء على ناطقة الحكم بالنجاسة لاصل المقتضية ههنا وجود النجاسة وعدم تميزه وبما سبق من وجوده لعدم الصفة ولم يكن الا فريضة ومن هنا كان لا فريضة غلبان في المقام لان حصول النجاسة على تقدير ان ينفذ الصفة الموافقة من الماء فوجب العلم بحصوله مع وجود الصفة لعدم كونه مانعا فاضروا ان وجود وصفه شيء لا يمنع من حلول مماثلة فيه عاينه عدم تميزها ومع القطع بحصول الوصف من النجاسة في الماء فعلا يحكم بنجاسته لمحصل المناط وان لم يميزه الحسن بينه وبين مماثلة من الوصف الثابت في الماء واستند الحكم بالطهارة بان مناط النجاسة تغير لون الماء مثلا وتغير اللون من الامور المحسوسة والمفروض عدم تبين تغير اللون ولا يخرج من محل النزاع فلا يحكم بالنجاسة لعدم تحقق المناط والجواب ان المناط هو حدوث اللون من النجاسة في الماء لم يكن مبدل كما تقدم في ضد المسئلة وهو المراد بالنجاسة ههنا وهو حاصل لوجود مقتضيه من وجود الصفة في النجاسة وعدم المنافع من وجود مماثلها في الماء ومتوازر وجود حدوث الصفة من النجاسة في الماء حكم بنجاسته وان لم يميز الحسن بينه وبين مماثلها الثابت للماء لا غير ضائر وهل يعتبر في الحكم بالنجاسة تقدير الماء وسطا في بعض الصفات كالعدو والموحظة والصفاء والكدر ويخود ذلك فلو وقعت نجاسة في ماء مالح ولم تؤثر فيه من صفته لكن لو قد رعد وبه بان فيه طعم النجاسة مثلا يحكم بنجاسته للماء ام لا يعتبر هذا التقدير ان قلنا باعتبار التقدير فيما سبق فلو كان تقدير ما ونسب الثاني الى ظاهر الاكثر وهو الاقوى لان حصول النجاسة على تقدير عدم هذه الصفات في الماء لا يوجب العلم بحصوله مع وجودها ضرور ان لها مدخلية فاضحة في لناثير ولا اقل من حصول الشان في ذلك فالعذر قد يتاثر في الطعم بما لا يتاثر به المالح وكذا الصافي والكدر بالنسبة الى اللون وهكذا والمفروض ان العبء بتغير هذا الماء الموجود الخارجي كما ستعرف ولا يفتاوت مع بين ان يكون الصفة المقدرة على الماء اضلية او عارضية بعد كون العبء بتغير هذا الماء فمضى تكون الصفة الموجودة موجبة لسرعة الناثر ومحملة لذلك لا يعلم الناثر في حال عدمها وكذا في الصفة الموجبة لطو الناثر ومحملة لا يعلم عدم الناثر خال عدمها وكان نظر الجماعة في اعتبار التقدير في هذه الصفات انه بعد وجود الصفة المؤثرة في النجاسة يكون تقديره فيها من قبل تقدير رفع المنافع من رولا النجاسة في الحسن كقيد برفع الصفة الموافقة من الماء والجواب ان الصفة الموافقة للنجاسة في الماء مقطوع بعدم مانعها من حلول صفة النجاسة حسب ما عرفت بخلاف هذه الصفات التي لها مدخلية في قول الناثير ولا اقل من احتمالها وربما استند في المنع من التقدير في هذه الصفات بان نحوها سموعات للماء وتغيرها كقيد في هذا الماء ماء اخر وهو باطل لحرمان التقدير فيما اتحد ذات المقدرة لا مكان مدخلية حدثان الماثير في المقهور رتبة ومن اجله بما حصل بين الصفات لذاتية كالمياه الكبريتية والزرنيخ فلا يقيد بها لان تقدير رفع الصفة حيث انها ذاتية فهو من بدية الماء ماء اخر بخلاف العارضية بل قد يقدح سلفه في الصفات

المقدمة من وفاة الماء للنجاسة في الصفات اذ لا ينفذ روافضه فيقدركا هو ظاهر الجواهر اذ لا ينفذ
 هذا الفرق لا يرجع الى حصول بطلان تغير الماء ماء اخر ان كانا مساويين فلعلمك من جهة لغا ضرورتك انتج لو تغير في اقل تغير هذا ايضا
 لتغير في الايض وان كانا مختلفين في بعض الاضافات لمنافع احتمال مداخله ما به الاختلاف في قبول التأثير ومقتضى كمال المنافع
 لا يفرق بين الاصل والعارض لو كان الملاقاة للماء بخلاف ما زجه بما اثلها في الصفات من ظاهر فكل تغير لا يندرج بان لو كان صفته المانع
 مخالفة للنجاسة لتغير الماء بصفته النجاسة فيجوز حكمه بالنجاسة مع الممانعة لا يعتبر في بقاء الماء على الطهارة الظاهر الاول للعلم بالسيرة في وجود
 مقتضى من صفته النجاسة عدم المنافع من وجود ما اثلها المانع لعدم منع المائل من تأثير ما اثلها في الماء نظير ما تقدم في موافقة الماء لانهما
 ثم مقتضى غير التغير في بعض الصفات للصفته هل يجب اعمالها واجبا لستعالم في مشروط بالطهارة بان ينضم حصول ما يقتضي في بعض
 نفسه مع فرضه عن خاز الماء بظهور وصفه النجاسة عليه وعدم ارام لا يجب ابتداء وان كان معتبرا بمعنى اوصل ذلك وانقضى بظهور
 وصفه النجاسة على الماء حكمه بالنجاسة وجهان من الاصل وتوقف الواجب عليه بوجه واحد لعل الاول أقوى لا ينفى ان الحكم ببقاء الماء على الطهارة
 والمقتضى في التغير التغير بانما هو مع بقاء صفته لان الماء واما مع عدمه فيان حكمه في المضافات المختلط بالطين هذا الحكم ما لو تغير
 الماء باسبغ الماء للنجاسة عليه واما مجرد ملاقة النجاسة من غير تغير فلا ينجس الجارى منه والملاقة ولا يعلم الا ان العنوان الموجود في النسخ
 النسخة الاولى ماء حصة الجارى المحقون وماء الحمام وماء المطر البصر وان شئت فقل الماء ما ينزل من السماء الا وهو ماء المطر ومنه
 في الارض هو اما مادة فاعلم من الارض ومادة غير فاعلم من الارض ومادة لثاني ماء الحمام والثالث المحقرون والاول اما في حقيقته
 مستأثر في العرف بل انما في غير هذا الجارى اتفقت كلهم على اشتراط الخروج من الارض ما يحكم الارض من مخرجه والحيث
 ويستوفى له ان في موضوع الجارى في جميع المقاصد الجارية عن نبع من اقسام الارض كونه من اقسامها من غير ان يرد على
 وفي مقتضى جميعها العلة ان السائل في غير نبع وكذا اتفاقا وفيها من جماعته ولا يدخل في الامن بعض الخاص من قادريه فيقتضى في كل
 السائل واستند الى عوى الصدق العرفي وكان وهم واشتبهاء بين لفظ الجارى والماء الجارى وعلى كل حال فغير بعضهم عن هذا الشرط
 بالخروج عن مادة وظاهره في موضوعا وحكما قال في شرح المفاتيح الجارى هو الجارى عن مادة سواء كان عن نبع او نزع او الخ
 اصل وان كان ما واهاب بما انزاع الجارى في عدم الاتصال انتهى عن اكثر يكون عن نبع ثم ادعى بعضهم اختصاص موضوع نبع النبع
 كان من غير وفي المدايق المراد به الخارج من نبع وصرح هؤلاء بعدم ثبوت الجارى بالرشع وهو ما يضحى هو العرف فاحتمل بعضهم ان
 يكون هو المعروف بالترقال والحمد ما يقتضيه من الرمل من ماء المطر محقونا اذا انكشف عند ادخاله في حقل في الجارية ان يكون الرشع
 هو الذي وفي سناجج جدى لعله نزع اشتراط النبع في ثبوت الرشع في موضوعا فاضلا عن الحكم لكون الشك في ثبوت الرشع هو الذي
 العرف اذ ان منصوص عدم الاتصال بالاول ومصر الزوال بالماء المختلف من الارض والتمسك بما تقدم ولا يخفى انه على هذا التمسك لم يرد
 سلبية مجردة في الاحوال ان اعتبار السيلان في موضوع الجارى كما هو صريح ما تقدم عن شرح المفاتيح وظاهر جماعته يخرج العيون انما اقتضى منه
 وشيخنا في موضوع البصر كما في الكشف غير لا يساعد العرف بل لا الاصطلاح بناء على تغيره بان يجمع ماء لا يتعداهما غالبا ولا يخرج
 عن سائر اعراف خصوصاً ما يقتضيه بعضهم بمقتضى من الارض كونهما على ما احتمل في الكشف ايضا في موضوع المحقرون الطاهر
 واصطلاحا في غير النابع من الارض ان لا يعتبر فيه السيلان ليدخل العيون لواقفة فتدري شكل من جهة عدم مساعده الرشع ان على
 فتبين بالجماعى بل ولا الاصطلاح وان احتمل في الروض المسالك ومن اجله صرح بجملة في موضوعه بقيد السيلان ومقتضى هذا
 فهو موضوع العيون لواقفة فالجارى في معنى المسمى على خوفهم سيرة جارية وصدقه جارية وان كان اعتبار السيلان او في بلد
 مادة اللفظ واما ثبوت الحكم من عدم الافة فاللعون لواقفة فينبغي انقطع به المشاركة في لعنة من وجود المادة فاسنة وفي مناه
 الكشف حكايته عن الشيخين ايضا من خوطها في لينة ضعيف خصوصاً اذا اراد خوطها في موضوعه ولعله يريد خوفها حكم الرشع
 ح لينة بل من خوفها حكم الجارى لمكان المادة خصوصاً بعد ملاحظة حكم التخرج الظاهر فيا يقتضي الجرد ولو شاء الملازمة
 للاختصاص لا تغاير وعن المغنعة النساوى بين العذر الناقص البصر في السند على العمل على المساواة في الحكم في عدمه مع المساواة في الحكم في عدمه عند غسل المنجس بالماء
 لغلبها خاصة دون ما نسب اليها في الكشف ثم يخطأ في موضوع الجارى عدمه مع المساواة في الحكم في عدمه عند غسل المنجس بالماء
 بناء على اعتبار في النظم بالمحقون كغيره من الجارى كما تقدم في محل وفي البول وفي غير ذلك من الاحكام المختص بموضوع الجارى

في كتاب الجواهر
 في كتاب الطهارة
 في كتاب النجاسة

كتاب الطهارة

وعلى كل حال الماء الذي يخرج من الارض مطلقا بغوران او رشع او تفرقا وتقاطرا وغير ذلك من الخرج ان جرى فهو من موضوع الحكم وان لم يخرج حكمه بلا اشكال ان منع شمول موضوعه لجميعه لصديق وجود المادة في الجميع الكافي في ثبوت الحكم فان جرى دفنا او وقف في اخر دخل في الموضوع او لا وفي الحكم ثانيا ولا يعتبر في ثبوت الحكم دوام الخرج بل يكفي دوام الاتصال بالمادة فاذا انقطعت المادة وانقطع الخارج من المادة ولو قبل انقطع الحكم والموضوع وان غارت غارة الحكم وهو الموضوع معا وهذا هو المراد ظاهرهما اشتمار عن التمهيد من اعتبار دوام النبع في الجاري لان ما ينقطع ولو في زمان يسلب عنه الحكم في زمان الخرج ايضا كما قيل لانه تقييد غريب في الدلالة لانه تقييد فقيه وما يظهر من بعض من التامل في شمول الجاري لما يخرج من الارض بالرشع وهو كالعرق للانسان والظاهر ان لا يتم منه ومن الخارج بالترتبة التي ذكرها من معنى على اعتبار النبع في الجاري هو ظاهر في الخارج من عين وفيه منع اعتباره في النبع او لا بل النابع مطلقا خارج من الارض كما هو ظاهر الصحاح ولو سلم فتع اعتبار النبع بهذا المعنى في الجاري بل الظاهر شمول الجاري لموضوعا وان سلمنا ان توقفنا في شمول موضوعه فلا ينبغي التامل في حقوق حكمه لشمول المادة له قطعا كيف لا والابار التي هي من ندى المادة قطعا خروج ما بها بنحو الرشع غالبا وفي كشف الغطاء اننا من الجدار ان انتهى الى منبع من الارض ساواه في الحكم والا فلا ولا يخفى ما فيه من اعتبار النبع من الارض للصدق على ما تظاهر من سقف بعض المغارات والقائم من الجبال كالجدار ويحذر ذلك ثم فيما يتناظر لا بنحو اتصال عود الماء قد باقى الاشكال من جهة عدم الاتصال بالمادة وهو امر اخر وعلى كل حال يظهر من بعض التامل في ماء الندى وهو من المياه التي علم كونها في الاصل كما شئت فوق الارض استكنت تحتها فتؤذيها الارض بعد الكشف عنها كما استكنت في الارض التي لم تليق التي مضى لاطلا او من السيل بل في الجواهر مسئلة البئر ينبغي القطع بخرج الحفر التي تحفر في نيل الماء فيكون فيها ماء من موضوع البئر لعدم صدق اسم البئر كما انه ينبغي القطع بخرجها من العيون لذلك ايضا لكن في كشف الغطاء ان من الجاري ما لا ينقص عن كونه ما ما كانت مادته قليلة كبعض الندى فليس حكمه ان يفتى في الاشكال في خروج ما علم نقصانه من لكونه موضوع الحكم كافي في الكشف بل الظاهر خروج ما علم كونه والزيادة عنها بمقدار ايضا من الموضوع فيعتبر في صدق الماء الجاري عدم العلم بكيفية المادة او كثرتها العرفية ولا يبعد الفرق بين ما رتبنا على ان الارض بحيث لا يظهر لا بخبر مقدار معتد به فهو داخل وقد رتبنا لخصوص على ان المياه التي تحت الارض كلها اصلها من السماء وبين ما رتبنا على ان الارض بحيث لا يظهر لا بخبر مقدار معتد به فهو خارج عن موضوع الجاري وبالحق حكم الماء قبل رسوه في الارض بل هو داخل في موضوعه ايضا بدعوى الفرق بينهما في اصلها وعلى الجاهل بغيرها الماء الذي حكم بغيرها منه في الجواهر لا يتم على الظاهر وينبغي فيه التفضيل وان منع من شمول موضوع الجاري بكل القسمين منه بدعوى ظهوره فيما لا يعلم احد من فوق الارض وبوافقه الاستصحاب بيشمله حكمه لشموله في المادة لانه لا يعلم قل ومادة بل قد يقال وان شككتا في صدق المادة عليه بدعوى ظهورها ايضا فيما لا يعلم احد من فوق الارض يمكن الحكم بانها ظاهرة مطهرة من عموم خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غيرة بدعوى ظهوره داخل على التفضيل بالكر ومادون الكرمية النهران والحياض والاروان مما يعلم عدم مادة طاهرة في مشكوكا في الماد تحت العموم وفيه تماثل لورود عموم اذا كان الماء قد ذكر ابتداء من غير سبق سؤال عن ماء حياض وغدران وغيرها بل ظاهرا حتى لا يعقل من جابر المتقدمين ان الماء الذي لا ينجس شيء هو الكراغية هذا تخمين الكلام في موضوع الجاري وما حكمه فالله نور ما في المان بل في الذكرى له اقصد فيه على مخالف من سلفك وفي جامع المقاصد ان خلافة ما تقدم به العلامة وعن مجمع الفائدة وكثير المرائد وظاهر الخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى في حواشي الخبر والاجماع على ما هو المشهور بل كاد ان يكون محققا وخالفه الفاضل ومن يقتضيه الصدوقان في محكي الراس والفقير والمرفوع في محكي الجمل مع وجود ما ينافي الحكمية في الكتابين الاولين ومحكي الانصار وعوى قوله الفاضل في الرضه وصريحه في محكي المسالك وقد اشرع وبالغ فيه في الرضه ونقله فيه عن جماعة وان نكر على نقله جدي العلامة في المصاحح بل نقل فيه عن سبطه في المعالم رجوعه عن موافقة العلامة واستشهد هو له ايضا بكلامه في رسالته في الماء العذب فالحال ان لا يخرج بالفاضل في القواعد الاشارة وبعض كتبه دون بعض المشهور بعد الاجماع المستفيض النقل المقارب للتحقيق وما ذكره من الاستصحاب المتعدد براه الدقة من الاجتناب حليته الاستعمال وعمومات الكتاب الستة بان الماء طهور لا ينجس شيء الا ما غيرة العموم الوارد في خصوص الجاري كما عن نوادر الراوي من قول على في الماء الجاري لا ينجس شيء ونحوه على لفقه الرضوي وخبر دعائم الاسلام عن علي في الماء الجاري يمر بالحيطة العذرة والعدم

في الجواهر

يتوضأ ويشرب ماله يتغير بمضافه وطعمه ويصح ومعارضتها مع ما تضمنه عموم انفعال القليل من جهة ويرجع الاول بالشهر
 العظمه والمتضمن لتشبيه الحمام به كصحة ابن سرحان قلنا نقول في الحمام قال هو بمنزلة الجارى والرضوى ماء الحمام سبيله سبيل
 الجارى اذا كان له مادة ونحوه تشبيهه بشئ في الرضوى بتجريبه الجارى لولا يمكن مما لا يفيض مطلقا لما كان التشبيه يردون الى
 وجهه واصح منها ما في خبر ابن ابي يعقوب ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا ويدل على الحكم التعليل في صحة ابن ابي
 البثر واسع لا يفسد شئ الا ان يتغير في طعمه فيخرج حتى يذهب الريح ويطين طعمه لان له مادة فان التعليل قاض باطراف
 الحكم في غير المنصوص العلة انما الحكم بعدم الافساد كما هو الظاهر وله والمطهارة بالترجيع معا وعلى التقديرين يتم المقصود يدل
 وكذا ان كانت العلة للاخير خاصة لان الظاهر ان التخرج حتى يذهب الريح ويطين الطعم لرفع فساد الغيبة والحاشه واذا كانت
 المادة علة للرفع فالجواب ان تكون علة للدفع ومنع الاولوية كما عن بعض نفع غير محكم واحتمال كون التعليل لزوم ذهاب الريح وطيب الطعم
 التخرج كما في الجنبل المشين في غاية البعد لعدم كون بيانه وظيفه الشارع مع بعده عن ظاهر التيقا وكذا ما هو حكم التعليل في التخصيص
 الذى رفاه في التهديف عن بكر بن حبيب قال ماء الحمام لا يابس به اذا كانت له مادة وما الاستدلال بالاخبار المتضمنة لفي الياس عن ابي بصير
 في الماء الجارى كما عن بعض نفعه احتمال زادة في الياس من حيث كونه ليلولة في الماء نعم وانما مناعه منها قد يقال بظهورها في المفهوم
 قال سألته عن ماء الجارى يبال فيه قال لا يابس فيه فان الظاهر كون جملة يبالا خبره بصفة الماء لا استغنائه به وجه العلة عموم ما دل
 على اعتبار الكربة في عدم انفعال الماء ولا يخفى ان ما يدل على انفعال القليل بعد ان وقعنا على كبره من مائة متفرقة في التهديف كما كان في
 باب البياض وطمه لياث البندن والاستار والذباب الحمام وغيرها وضبطتها جدي العلة لا يستبين وان وجدنا جملة كبره في الاستار
 وغيرها الملائمة مسافة لبيان حكم لخر من الفرق بين سؤوال الجوزات الطاهرة والنجسة الاطلاق الماء جاريا كان او غيره بخوماسه لغيره
 سؤوال التور والشاة والبقرة والبقر والحمار والفرس البغل والسمك والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة
 البس من سبع قال والله لا ينجس ولا ينجس من سؤواله لا يفسد الماء الا ما كان له نفس ساكنا وما اشبه ذلك وما هذا شاة لا يستفاد منه
 العموم بالنسبة الى اهل البياض فيعارض عموم سؤواله الماء الجارى لا ينجس شئ وعده وادان منها موضوعا غسالة الحمام والظاهرها غير الجارى
 ان كان من تلك الاخبار ما يسلّم عن هذه الموه نات فليس يثبت من الخبر والعدة تعارض اخبار عدم انفعال الجارى عموم ما ونصوصا من سؤواله
 علة عموم ما من سؤواله من سؤواله الماء قد ذكره نجس شئ وغيره معارضتها مع عموم ما ورد بعدم انفعال الجارى من وجهه والناظر
 متخرج بالشمع العظمه والاجتماعات المستفيضه وان كان الاول اكثر عدد لكن يضعفه اعراض المشهور مضافا الى كون عموم الثاني من الانتاوين
 الذى لا ينافيه المعلوم واذا ثبت زادة العموم منه لغاية بعد اختصاصه في سؤواله على ماء الجارى لا ينجس شئ بالكثر عنه باعتبار ادعاء
 اصنافه في حكم عدم التجسس في الخصوصية لتلويح عدم نجاسة شئ على عنوان وصف الجارى مع ان التعليل عليه ظاهره من حيثية ويزيد في
 ملاحظة ما تضمنه بتعيينه ماء الحمام به ويقارب لقطع به ملاحظة التعليل في البشمان له مادة وقد يقال ان سلنا عدم المرجح لعموم الجارى
 التكاثر فليرجع الى عموم خلق الله الماء طهورا لا ينجس شئ ولا ينافيه ما تقدم من معلوميه تخصصه بالاشراط الكربة او قوع المعارضه
 بين المخصص ما يدل على الحقوق العام في خصوص المفرد العام مجزئ في مثله بل قد يقال بالتفصيل في الماء بالكثر وقد وانه ظاهرة في المحققون
 من الماء كما في ضد المشكوك عليه الجارى لا يخرج له عموم خلق الله الماء طهورا وان كان فيه وفيما تقدم ما ذكرنا في مشكوك الكربة
 من دخول نحو هذه الفروض تحت عموم اقتضاء ملافاه الخاصة للنفس بناء على ان الكربة هي المناقض تايير سبب الملافاه مع الشك في
 المانع يؤثر المقتضى ثمره والاعتذار عن المانع في الرض عدم وجوده في حال عدم انفعال القليل الجارى بمجرد الملافاه الانفى
 الياس عن البول فيه وهو لا يدل بخلافه المطر فان جواز انفعال به وتعليله على الجريان يدل على طهارة بديته وحضر النص بما ذكرناه
 من جهة عدم اعتباره بفساد ما على الدغاثم والراوندى والشمع عنده غير جازم وعدم تعين التعليل بصحة ابن ابي عدم الفساد احتمال
 كونه للطهارة بالترجيع ومنع الاولوية الدفع من الرض ولا يخفى ما فيه بعد الذى سمعت ولا ينجس ايضا الملافاه من غير تعيين الكبر من الركا المحققون
 باقتنا النص الفتوى منا وسياق هذا الكثرة التي بناطها عدم الانفعال ولا فرق في كبر الركا الذى لا ينجس الملافاه من كونه في غلظ
 او ائنه وحوض بين كونه في غيرهما العموم نحو المستفيضه اذا كان الماء قد ذكره نجس شئ مع اخبار واردة في جزئيات صرححت فيها
 بماء الحياض الاولى والراوية والمحب مخوذ ذلك معضدا بالشهر المفارقة للاجماع بل انما العنصر لا يخصر الخلاف فيما يحكى عن الفيد

في باب حكم الماء
الزائد

في بيان الحكم بالحيض
في بيان الحكم بالحيض
في بيان الحكم بالحيض

وسلوا عن نجاست ماء الحيض والاولى وان كثر بل الشفا من الغنعة نجاست ماء غير الغنعة والغالب ان لم يكن حوضا وايند وعن الشيخ
موافقة ما في ماء الاولى وهو شاذ مع احتمال الزادتهم الكثرة العرفية بناء على غلبه نقصان ما في الاولى والحيض الذي يستقي منها
لنحو الدواب عن الكركا استا واليد في محكي المنه في المذكورة وغاية ما يستند اليه للفرق على تقدير تحققة بخوض عمار عن الرجل يحمل
في فائه فاق وقد يوضأ من ذلك الا انه مرارا وغسل منه شيئا وغسل من الغنعة الحكم باعادة الوضوء وغسل ما اصابه ان كان في
مبلل بوضوء او يغسل غيره مما يقضي باطلا لانه نجاسة ماء الا انه في الغنعة لا يخفى ضعفه من غير وبنائه على الغالب من قبله
في الاولى عن الكركا ويعد دليله لانه لا ينافي ما تقدم سواء كانت الغارضة من وجوه ومعارضه العام والخاص في اعتبار البيعة
في عدم نجاسته الكثرة بالملافة في الفواعل ويحكي الخبر بالشكال ولعل من متعاطي الحال وعدم الخرج بالجوهر عن ذائبة الماء ومن غير
الاسم الذي هو مقدار الاحكام وعن المنه في الحاق الجامد بالمائع ان كان في عدم الانفعال وان كان اقل فحكمة في الجاه كالجوامد من
اختصاص النجاسة بالحيض الملافة وعن خواص الشهيد اختياري ولا يفي عدم الجوق جامد حكم المائع كذا كان او اقل من نجاسته مطلقا بالحيض الملافة
مع الطولية المعبرة في النجاسته ونجاسته النجاسته مطلقا فان قلع كان الباني ظاهرا وان الغنعة في النجاسته في الكركا اشاع طهر كما اصاب
عليه لقليل ان لم يرب في ماء ولم يخرج وحكم ماء الحمام القليل الذي في الحيض الضغار المعولة في الحمامات تحت ناي مشوي
يجري على الحيض بان يبيت نحو ما حكمه اى الجارى في عدم انفعاله بغير ملافة النجاسته وتطهر ولا فيه اذا كان له لمادة من ماء مجموع
في المنبع متصل بربح ملافة النجاسته بانفاق النص الغنوي في ذلك في الجملة وهل يعتبر في ذلك كونه المنبع وحده فصاعدا كما انه به
جماعة الى اكثر ولعل النسبة من غنعة لم من طلاق النجاسته بالجارى مع المادة كما في المتن لظهورها في النجاسته بنفسها بنحو مادة في
ولا سيما ان الغالب في الحمامات عدم نقصان موادها عن الكركا وحش ان الزيادة عن الكركا ملافة في جهة النجاسته ولم يرد هب الى
اعتبارها احد كما استغرف بالحمل المادة في كلامهم والمنفعة من النجاسته بالجارى على ما لم ينقص الكركا ولا فاكثرا المنفعة من بين غير
منع من ماء الحمام ويمن مطلقا للاحاقه بالجارى مع المادة كعبارة المتن ولعل من هنا نسبة المذاكره اعتبار كونه المادة الى اكثر المناظر
والكتفي جماعة في ثبوت حكم الجارى لم يبلغ ما في الحيض الضغار والجوق المنبع المسمى بالمادة كرا وعن الذخيرة حكايته الاجماع عليه
الاستظهار من عدم تعرض كثير من أصله بدعوى ظهوره في بناءهم على الفرق غنعة من انه كسا على المياه التي يكفي مع اختلاف سطوح
الحق مع ما يلوغ المجموع كرا وعن الكفاية لا يبعد ان يكون الحكم كذلك اى عدم الانفعال بالملافة وان لم يكن المجموع كرا واختاره في
الحديث ونسبه الى جماعة من مناخرى المناخرين وربما استظهر ذلك من كل اطلاق يشبهه بالجارى الحاقه به بل عن الشرايين استظهارها
هنا من طلاق المادة اوفق بالنظر من استظهار اعتبار الكركا في المادة وربما نسب هذا القول ايضا الى المعبر من قوله حوض الحمام
اذا كان له لمادة لا ينجس ماؤه ولا اعتبار بكثرة المادة وقلنا لكن لو تحقق نجاستها اى الحيض لم تطهر بالحجران ولا يبعد اذ اردت عدم
اعتبار كثر المادة وحدها بمعنى كفاية كونه المجموع ومن هنا نسب الى غير واحد ذلك القول وهو الذي نسبته الى في ظاهر الكشف
وفي الخبر حكم ماء الحمام حكم الجارى اذا كان له لمادة توجب الكركا وعن الكركا في اكثر كتبه مثله لكنه منزل على اعتبار كونه المادة كما
منع من الاستظهار من كلناهم والمصريح به مع ماعن الخبر وان بقية احوال ولا يخفى ان ماء الحمام من فساد الماء الحق مع في مختلف السطوح
وكما ان لا يوجب اعتبار ماوى سطح اجزاء الماء الباني المجموع كرا في عدم انفعاله مطلقا وعدم اعتباره مطلقا او تقوى الى
منه بالغالى مطلقا واذا كان العلوت ديجيلا لا يستفيدون لعكس اى عدم تقوى الغالى بالسافل مختلف في موارد ما اشد اختلاف
حتى يوجد من الواحد في مصنف واحد فضلا عن المتعدد اختلاف الحكم في موارد ما من هذه المسئلة ومسئلة الغنعة بين المتأخرين
بسايقه ومسئلة القليل المتصل بالجارى والكثير الى غير ذلك والمدن هب هنا يختلف باختلاف المختار في اعتبار ماوى
السطح في الماء الغاصم وسياتي تحقيقه في مسئلة حمل الكركا على تقدير البناء في تلك المسئلة على تقوى السافل بالغالى لكن
مطلقا استغنى كان او اختار كما هو المختار فلا بد من الحكم هنا بكفاية بلوغ المجموع كرا وكذا على القول بتقوى السافل بالغالى
دون لعكس لجران الدليل من هذه الماء وشمول عوفا ان الكرم معلوم منه عدم اغلظية الحكم في الحمام من غير وليس في اجزاء
الحمام ما يثبت منافيه وان كان فيه بخوبة في جبريل كاد ماء الحمام لا باس به اذا كانت له لمادة فتدعى ظهوره في اشتراط
كونه المادة في عدم الانفعال لعدم اداة الحقيقة فالمراد بها الغاصم بنفسه مع انصرفها الى الغالب الذي هو ذلك

ايضا وقد يلحق في عدم الانفعال وان لم يبلغ المجموع كالاتفاق والمادة واطهر في الاطلاق نحو قوله في خبرنا وبين سرحنا
قلت ما تقول في ماء الحمام قال هو بمنزلة الجاري ومنها يتبين دليل القول باعتبار كونه المنبع وحده ودليل القول بعدم الانفعال
وان نقص المجموع عن الكروا لكن مع اقضاء الاول غلظية ماء الحمام من غير الحكم ومعارضته لثاني باخبار انفعال الماء
القليل المخرج على اخبار ماء الحمام قطعا لا يخفى ان المادة المذكورة في هذه الاخبار منصرف الى المعناد الغالب هو الكروا
زاد وكذا ماء الحمام في الخبر الاخر وفيما لا شط في الاول وادور في الواقع الغالب على نحو قوله تعالى ان اردن تحصنا فلا تمهقوا
له يستند اليه وعليه يكون معق هذه الاخبار ان هذا الماء الكاين في الحياض الصغار من الحمامات المعمورة الموجودة في الحياض
المتصلة بالمنبع الكروا زاد لا شغل بل لا فائدة الخاصة وهذا الحكم كما قد مضى عليه من الاصحاب لظهور الاتفاق على نفوق السرا
بالعالي الكروا استغرف ويحجب غيره ورد هذه الاخبار بما يبلغ مجموعها كذا او ينقص المجموع عن الكروا على العموم فهنا من عدم
الانفعال في الاول والانفعال في الثاني ولا تعارض بينهما هذه الاخبار بعد ان لم يكن لها مضموم معبر فان قيل فلم اخص هذا
الحكم في خصوص ماء الحمام بالذكر في هذه الاخبار مع ان كل ماء متصل بالكروا العالي لا يفعل قلنا وقوعه مظنة للبأس
بافعاله فهو اقترام مع عموم بلواه عن حكم المائتين المتواصلين لا بانته عن المنبع بنبوة كلي حيث ان الوصل بينهما نحو انبوب
وشبهه غالباً ما اوجب نظر السواد خفاء دخوله في فراغ الماء الواحد المجمع في الغديرين المكشوفين وغيره ومع ذلك ما في
الحياض ماء قليل تنو الى عليه الجاسات العينية والمنبضات الكبيزة فادرك ذلك توهم انفعال ماء هذا لان اخذ احكام البئر
من الكليات لم يكن في ذلك العسر في الوضوح بمثابة هذا العسر ويشعر به سؤال ابوابي يغفور عن الصادق ع اخبرني عن
ماء الحمام يغتسل منه الجنب البهودي والنضري والمجوس فقال ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا وفي رواية الحسن
الماشي عن الرجال يقومون على الجوض في الحمام لا عرفا ليهودي من النضري ولا الجنب من غير الجنب قال يغتسل منه ولا يغتسل من
ماء اخر فانه ظهور لما راي الامام تحاشيهم من ذلك وتجنيل نجاسته في ذهابهم وحصول الخاطرة من تجنبهم عن استعمال
لحافته للثنية من جهة عدم تجنب الخافين عن مساوق الكهنا وبعض الجاسات ووجود التاصب بين هؤلاء الاشراك
ذلك وقع منه من هذا الاعناء لبيان حكمه من عدم الانفعال وحيث كان ذلك مستبعدا لهم اقضوا المبالغة في بيان طهارة
فاطلق نفق الباس عنه مفرق ونزله منزلة الجاري مرة وجعله مما يجعل الله على الناس في الدين من حرج ثالثه وان له مادة عاقته
لذا ثبت الى غيرهما من التعيين المقصود بها محض التبريد لعدم انفعاله الى اذهابهم ليرتب عليه رفع نجاستهم اجتنابهم عنه كما يشهد
به الجواب في رواية الهاشمي يغتسل منه ولا يغتسل من ماء اخر فانه ظهور وقوله في خبرنا وبين سرحنا لقد اغتسلت فيه ثم جئت فم
رجلي ما غسلها الا الماء الزكي بها من الزكيات بالجملة المقصود بهذه الاخبار محض البحث على الالتزام بطهارة هذا الماء الذي هو
في الواقع معصم بالانصال الى الكروا زاد وبالوصول الى هذا المعنى يرتفع جملة الحاذير الحاصلة من بعض القيود والاطلاقات الواقعة
في هذه الاخبار مما اوجب الاقوال الخافيا مؤمرا في غير المقام ما هو معصم من واحد وعليه لا يشكل سريان الحكم المنزول للحمام
الى ما يشبهه في الوضع والبناء مع خروجه من موضوع الحمام عرفا كما اشكاه البعض بل صرح الاخر بعدم السريان الحكم الى غيره وفصل
ثالث بين ما يستند الحاجة اليه كالحمام وغيره وذاب مع امساك الحاجة بين ما لا يخرج من المنطق فيتحقق الحكم وغيره فلا يثبت الى غير ذلك
كما انه لا يشكل عليه ايضا ان يرى الحكم الى غير الغالب مما يكون المنبع والمادة اسفل من سطح الحياض الصغار كما تعرض له غير واحد بل يجبر
على هذا سريان الحكم بالطهارة الى الماء المنتشر في سطح الحمام اذا اتصل بوجهه الى ما في الحياض الصغار المتصلة بماء المنبع اذا بلغ المجموع
كثرا بل على المخار لو انعكس بوقوع النجاسة في المنبع وبلغ مجموع مائه مع ما في الحياض المتصلة به كوالا يفيض قضية المخار المستند
الى ما ذكر من حصول وحدة الماء بمطلق الاتصال ولو مع اختلاف السطح بكل وجهه كفاية بلوغ المجموع كراحيين فلا فائدة الخاصة لماء
الجوض الصغير في حصول التطهير وعدم انفعاله خاصة لا في تطهير مياه المنبع اذا قبض ما في الحياض الصغار حجتا نقطاعا عن المنبع
واديد تطهيره باجراء المنبع واتصاله به فيعتبر فيه بلوغ ماء المنبع المستوي للمادة وحده كرافضا عما كما صرحوا به في الغديرين بناء على ما
سيأتي من اشهور المخار من ان الماء النجس لا يطهر باكثره كوا قد صرح بهذا الفرق في المقام جماعة بل ينفع الاجماع على اعتبار كونه
المادة لظهور الحياض بل اعتبار كونه المادة عن الاكثر واشهر كما عن جميع الفوائد والمسالك والروض واللائل والذخير وفي

كتاب الطهارة

المذكور أكثر المناظرين لعل مرادهم بذلك أي لا اعتبار في تطهيرها في الحيض بها لا في عدم انفعالها ومن هنا يصح منعها من الغيرة وفي
 مصابيح جدي العلامة من حكاية الإجماع عن بعض المناظرين على كفايتها كونه المجموع بالحمل على كفايتها في عدم انفعال ماء الحيض وتطهير
 ما يلاقيه فيرفع الشك في بين مورد الشهرة والإجماع أما فقهاء كفايتها كونه المجموع المحكوم عليها بالإجماع بكونها بالعدم الانفعال وتطهير
 الملا في فواضع لعدم تطهير قليل كما ذكرنا وقد صرح في المعبر بما سمعت من أنه لو تحقق نجاسة ما في الحيض لم يطهر الجريان وفي
 الكشف ومصابيح جدي العلامة التعرّيج بالإجماع على اعتبار كونه المادة في تطهيرها في الحيض بها وأما فقهاء اعتبار كونه المادة في كل
 الأكثر بأنها لظهورها في الحيض ليوافق ظاهرهم في تقوى الاستعمال الأعلى في أجزاء الكرا المجمع في مختلف السطح فأن كان تصفح كل ما منهم
 وجدنا أكثر في غير المقام من نحو الغديرين وغيرهم من مطلق لعدم انفعال ماء نحو الغديرين الموصولين بساقية كما أعترف باطلا فيهم
 في المذكور وبين مخرج الحكم في مختلف السطح مع وقوع النجاسة في السافل بل كصدقات المصير كما بعد تقوى السافل العالي عند الشا
 المشار إليه في محكي الرياض واللوازم ولم يفتقره وعدم ما يشعر بعدم نفي حكم الحمام إلى غيره والوقوف فيه من بعض مع اعتبار الكثرة
 ولغيره يصح فيه كما استعرف فكيف يجمع منهم شهرة القول في ماء الحمام بخصوصه بخلافه مع أن ثبوت الحكم في الحمام أولى بل عن المذكور الكثرة
 هو الأصل في القول باعتبار كونه المادة بعد اختياره اعتبارها قالوا خلت سطوح الماء البالغ كرا تقوى السافل العالي فهنا
 أولى فلا يكون الحمام أغلظ حق يحتاج إلى الفرق بين السطح وعدمه انتهى كان مراده أنه لا يحتاج في الحمام الفرق بين مختلف
 السطح فيعتبر فيه كونه المادة ويمكن أن يفتقر كونه المجموع كما ضل به بعض نحو الكركي لأنه في غير الحمام لو اختلف سطوح البالغ كرا تقوى
 الاستعمال الأعلى في الحمام أولى وهذا كما صرح في كفايتها كونه المجموع في عدم الانفعال ولم يبق وجه على هذا الاعتبار كونه المادة
 إلا لظهورها في الحيض إذا نجست بماء المنيع وبالمجمل لا ينبغي أن في ظاهر الشهرة وفي غير الحمام من الماء البالغ كرا في مختلف السطح تقوى
 الاستعمال الأعلى في ظاهرهم الإطلاق بالنسبة إلى الاختلاف لتقوى الاحتذاري وهنا لم يصح المشهور بعدم التقوى وإنما صرحوا
 باعتبار كونه المادة المحتمل لإرادة اعتبارها في تطهيرها في الحيض مع أن اشتراطها في أكثر كلام من يفرض له كفاية الفواعل إنما هو كون
 ماء الحمام أي ما في الحيض كالحجاري أي ما ياله في جميع أحكامه التي فيها أنه إذا نجس تطهر باقتضائه بالبدن التي هي من ماء المنيع كالحجاري
 الخارج من المادة إذا نجس تطهر باقتضائه بالمادة التي منه هي الماء الداخل في العين ونحن نقول به لكن لا يستلزم ذلك اعتبار هذا الشرط في ثبوت
 بعض أحكامه بل أيضا وإن كان في بعض عبارات ما لا يصلح لهذا الوجه فلا ضير إلا المقصود التوفيق بين قول المشهور هنا وفي تقوى
 السافل العالي أن قلت فما وجه اختصاص ماء الحمام بالذكر في النص التقوي مع أنه كغيره في الأحكام قلت اختصاصه في التقوى فقد
 وقع تبعاً للنص في النص وجه ما سمعت من توهم الناس انفعالاً مع مكان أن يكون له اختصاص في الحكم من حيث كفايته بخصوص اتصال
 ما في الحيض إذا نجست بالمادة الكري في حصول تطهر من غير حصول لما زجه المائين والماء الكري دفعة بناء على اعتبارهما في تطهيرها
 وعندهم هنا وفي اعتبار المائين هنا كما تعرف وبعد إرادة خصوص عدم احتياج الاعتناء في تطهير الحيض من نفي الباس في الخبرين
 وربما توهم الفرق بأن الحكم بتقوى الاستعمال الأعلى من المشهور إنما هو في نحو الغديرين من المائين المكشوف وجهه بما فعل ما في
 الحيض المنيع في الحمام عندهم من جهة حصول الخارج الكلي بين المائين لم يكن كذلك لانه الحكم عندهم بوحدة الماء ويمكن الفرق عندهم
 بين ما يكون نحو الحمام وبين نحو الغديرين في صدق وحدة الماء فلا يجري حكم نحو الغديرين في نحو الحمام فيتحكم حكم الحمام من الاحتيا
 وعليه ما في الجملة ، باعتبار ما فيه من الاحتياط بل يكفي لتوقع الخلاف والشك هنا في مساواة المائين المفصول بينهما بمقتضى
 ما في الحمام نحو ما في الغديرين وهذا لا ينافي وقوع الاتفاق على التقوى في نحو الغديرين فضلاً عن الشهرة وهو باطل إذا
 أريد الفرق من حيث الخارج ضرورة أن اناطة التقوى بوحدة المائين ما يحصل مع اختلاف السطح لا يحصل ولا يفرق في ذلك
 بين أن يكون الخارج بينهما كالغديرين والحمام وحاصل البحث أنه بناء على التقوى من تقوى السافل العالي في أجزاء الكركي كونه
 مجموع ما في الحيض الجري والمنيع في عدم انفعال ماء الحيض وطهره لا في من التخصيص يعتبر كونه المنيع في تطهيرها في الحيض
 إذا نجس بماء المنيع وصل يكفي في تطهيرها ماء الحيض بمجرد اتصاله بماء المنيع الكرا ويعبر حصول المائين قلنا بكفايته الاتصال به
 غير الحمام فهنا أولى وإن اعتبرنا المائين في غير ما لظاهر اعتبارها هنا أيضاً لجران المقصود كفايته الاتصال هنا فظهر إلى الخلاف
 يظهر بعضهم بعضاً في النص مؤيداً بظهور المسألة في ماء الحمام أن سلم سياق الإطلاق إلى إرادة ما ذكره فهو معارض بقوله كما

الجمع عليه فلا يحكم
 هنا بما حلفت
 ظاهرهم في غيره من
 اعتبارها لعدم
 انفعال ما في الحيض

في الحكم
 على الحيض

التبرين بناء على اعتبار النج في تطهير الجارى ثم على تقدير عدم احتياج النج في الحمام هل تبهرى كناية لاقتضال الى غير الحمام مما كان على وضعه
يقوى جريانه فيما يخرج من المنخل لوجود الحكمة وعدمه في الخارج من الحمام بالكيفية وانما اعتبار القاء الكرد فقه بناء على ما ذكره في كلامه
الماء المنجس بمجته القاء جميع اجزائه مرة واحدة فلعل الاوفق بالطلاق التسمية بالجارى وانما يظهر بعضه بعضا عدمه وثبتا بظهور
شرح تطهيره القاء المنجس بماء المنبع لعدم ميسورية القاء دفعة فيه كما لا يخفى ولعل ايضا ظاهر الفتوى لكن في المدارك
ويلاحظ من اشتراطهم في تطهير القليل القاء الكرو عليه دفعة اعتبار زيادة الماء عن الكرو انتهى بهي بران اعتبار الدفعة في القاء الكرو
انما هو لئلا يختلف سطح الكرو المظهر فهنا اذا لم يلبق دفعة فلا بد من زيادة المادة عن الكرو انما هو لئلا يختلف سطح الكرو المظهر بقدر
ما يتغير القاء بعد الاقتضال فذكر كحق يصح تفوى المتافل بالعالى الكرو وانما بناء على عدم تفوى المتافل بالعالى فيمكن القول هنا
بالنفوى وعدم الانفعال بالانفعال بما يبلغ مجموعها كرا فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
بالمادة مطلقا يخرج ما لا يبلغ مجموعها كرا لاخبار القليل بفتح غر ورج يكون معنى اذا كان له مادة اى ضميته من ذرة يندبه به على خلاف
ما كانوا يتوهمون من كونه حكم القليل المقنطع وعدم اجزاء الضميمة للكثرة الجاش عليه حسب ما سمعت بل يمكن القول بخ نظر الى
اطرافها بعدم انفعال ما لا يبلغ مجموعها كرا فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
هذه الاخبار محمولة على الغالب المتعارف لذي هو المنصل الكرو فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
اجزاء الكرو لا تفوى لسانا بالكثرة العالى فان النفوى بالعاصم العالى كما أنه محل اتفاق فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
خصوصية المفرد له ما ذكره ويتبع غير المتعارف من المنصل ما دون الكرو ما يبلغ مجموعها كرا او ينقص عنه تحت العمومات وهى فتراثا
في الاول بعدم حصول النفوى في اجزاء الكرو في الثاني بانفعال القليل عليه يعتبر في اعتصام ماء الحمام كونه المادة فاذا كانت انما
كرا فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
ومحكي الموجز والنفق ذلك وصرح في الذكرى محكي المسالك بانه على اعتبار كونه المادة يتساوى في غيره وفي لروض نسبة القطع
بذلك الى جماعة وعن الشيخ حكايته لاجماع عليه عن الشهيد مساواة له في العنق اطراف المقضى من وجود الكثرة الدافعة للجاش
وفي مضامير جدى لعل انه ان الوجه الفرق على هذا القول بين الحمام وغيره وفي لروض نسبة الخمر بالفرق الى الفخر لها الفقه الاصل وانما
الحمام بالنص في المدارك عن المذكور وفي المضامير عنه وعن الشهيد الاشكال في التبرى عنه قلت اظاهر بناء التبرى عنه على
اطلاق اعتصام السافل العالى العاصم من كرا وجرارى من هوه تشفيا كان او احدى او الفرق شيه ما ولا اجد من صرح بالفرق في شيوخ
من موارد القليل المنصل بالكثرة وفي حكمه العالى عدما استتم بينه الحدائق وان ملها لهما من بعضهم في سطوح اجزاء الكروا تحققي
منهم الاتفاق على عدم الفرق في الموارد المذكورة بل لا محذور في التسمية كما هو ظاهر من خلافهم ولا فرق بالدليل ولا وجه لعدم التبرى
مع اعتبار كونه المادة الى غيره ولعل لاجماع الحكمى عن الشهيد ولقطع من الجاش بالمساواة على هذا التعليل مبنى على تحقيق الاتفاق المبرور
وان لم يتحقق الاتفاق في الموارد المبرورة الاعلى الاعتصام مع اعلو التبرى فيقع محال المحال على اعتبار الكثرة في التبرى الى غير الحمام
وعده في محتمل من القائل بالاعتصام في الحمام ان يكون قد اختلف في المنصل بالكثرة العالى متسما الاعتصام ونزاجله ذهب الى عدم
انفعال المنصل بالمادة الكرو هنا يتساوى عند الحمام وغيره فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
المتسم عدم الاعتصام وان الحمام مع فرض كونه المادة خارج بالنص بناء على تنزيل النص على المادة الكرو لا باس بالفرق بل هو
الوجه اقتضارا فيما خالف القاء على مورد النص التعدى لاحتاد المعنى حكمه فيكون دليل الحكم بالاعتصام في سائر الموارد
نصوص الحمام ويحتمل ايضا التوقف في غير الحمام بل يتوجب ما تقدم من التبرى الى ما يخرج من المنخل دون ما يخرج مع احتمال التبرى
من ما من الحاجة اليه وعدمه ويحتمل منه ايضا ان يكون هناك متوقفا في اعتصام المتصل به التبرى واحراز الحمام بالنص المتفرقة
المذكور وبان الوجه الثالث يخ ايضا في التعدى عن الحمام الا انه على فرض الفرق يكون متوقفا وغيره وعلى كل حال فكلاهما في انه
هل يباى الحمام غير على اعتبار الكرو ان لا يدرهم من الحمام فيه الغالب من اعتدائه النج فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
مساواة للفرد بعد ما سمعت من انه ليس من الاتفاق على اعتصام السافل بالآخرة في جميع ما تقدم فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا
من القولين من كفاية كونه المجموع وانما كونه المادة وما يتوجب من ايرادها من التبرى الى ما يخرج من المنخل فتراثا فظرا الى النصوص الخاصة بالمقام القى ما بين مطلق منه ماء الحمام وشرا

اعتبار الزيادة عن الكرم حيث هو لعدم مساعده دليل عليه وما عسى تخيل من مساعده غلبه زيادة المنبع في غالب الحمامات عن الكرم عليه لانصراف المنص الى الغالب مذنوع بان الانصراف يحق يقتضى الافتضار على اعتبار الاكوار ولا يلزمها القائل بل هو مخرج بكفاية الزيادة ولو سبها فالظاهر ان الزيادة من باب النقص فانه اذا كان قد ذكر من غير زيادة فمخصص انتقال جزء منه الى المجرز ونزوله منه بخلاف سطحه ويخرج بذلك عن مورد الاتفاق لان المتفق منه اعتصام القليل بالكبر يكون تمامه غالبا وبه ايضا لا يحجز الشرط المستفاد من النص المخرج الحمام من كون المادة التي هي عليه المنبع وقد هنا كرا حين ملافة الخاص للماء الحياض ويشهد لهذا امر في جامع المقاصد والروض مع اختيار كريمة المادة صرح بان لا يتحقق ذلك لامع الزيادة المذكورة بخبرنا سمعت فهو في الحقيقة باعتبار كريمة المادة واما مستندنا اخبرنا في الحديث ونسب الى جماعة من عدم اعتبار كريمة المجموع ايضا فاطلاق النص بان كرا الجارى وانه لا يفهم شيوع وان كراهم بطهر بعضه بعضا والتقييد بالمادة لا ينافي لاطرافها ايضا ولعل اختصاصه بذلك من بين ماء القليل توسعه من الشارع ليس الحاجز الى تلك الهيئته وعموم البلوى فيها وفيكون المطلق من الاخبار محمول على المقيدين اذ كانت له مادة والمادة مصرفة الى الغالب وان شئت فقل فالرخصة من المادة واطلاق المادة مصروفان الى المتعارف المتعارف الخارج هو كثر المنبع فيبقى غير الغالب مستكونا عنه ومندرجا تحت عمومات القليل مع ان الاشتراط بالمادة ان كان تاما ورد مورد الواقع المتعارف فلا يثبت بالنص غير الغالب الذي منه ما لا يبلغ المجموع كرا وان كان على نحو غير من الشرح ان معنى المعلق فيها الحكم على الشرط وجودا بعد ما قل معنى حمل المادة مع على مطلق الماء في المنبع ولو عرفت واحدة مع ظهور لفظ المادة في غير من الكثير العاصم فهي على هذا التقدير ليس الماء قليلا غير المكل كرا ولا يعقل جعله على حكم عدم انفعال ماء قليل اخر لنا وانما بل على الحكم مع عموم البلوى فيتناسب التعليل به في النص لا وجود ماء قليل في المنبع وما عسى يقال ان معنى قوله ان كانت له مادة اي موضوعا على هيئته حوضين احدهما بارز امرا كما عليه لا يادى الاخر مستورا كالماء لانصل اليه ليدفعه الشرط الوضع على الهيئته الخاصة لما سئلها الحاجة مذنوع بان مفاد الشرط مستفاد من لفظ الحمام لانه هو ما كان على هذه الهيئته فلا معنى للاشتراط والتعليل مع لزومه الى ان يقال الحمام ان كان حماما لا يفعل ماؤه سلكا كل ذلك لكن يجازى هذه الاخبار اخبارا انفعال الماء القليل من وجهه والخبر القليل من جهة الخبر الحمام سندوا ذلك لا وعدا ولا دلالة ولا عمل من المشهور في مفرق البحث ومن هنا التحق بعضهم بالماء القليل وحكم بعدم انفعال البناء على التفضيل هناك بين الوارد على الخاص فلا يفسد المورد عليه الخاص فينقص ماء الحمام من الاول لو ورد ماء المنبع وان كان قليلا على ماء الخوض الصغير وعلى ما يصيبه من القدر واجاب عنه في الحدائق اولا باننا اذا اسندنا في استثناء ماء الحمام من قاعدة تنجس الماء القليل بالملافة الى هذه الاخبار فنقتضى التشبيه بالجاري في الاخبار اعم من ضرورة ورود ماء المنبع على الخوض عكسه كما اذا خرج الماء من نفخ الخوض الصغير هو معول في كثير من الحياض فيكون البناء على التفضيل في انفعال ماء القليل لا حاجة معه في الحكم بعدم انفعال ماء الحمام الوارد على الخوض الى المنص ثانيا ان ما ذكره لو كان الجريان من المادة من عل الخوض الصغير لتحقق الورد ولا يتم في صورة العكس فيه انه لا يقول بذلك في صورة العكس يعتد من اطلاق الاخبار والقنوى لشامل لورد مورده والغالب الذي هو جريان المنبع من الاعلى ثالثا باننا لا يظهر في التشبيه الحمام بالجاري من رتبة بعد ان يكون هو كسائر القليل الوارد كما لا يفعل فيه ما كان اعتداه عن اختصاص الحمام بالذكو بخبرنا سمعت من رشح انفعالها في هذه السوا من جهة تراكم الايادى البسته عليه كما تقدم فالتحقق في الجواب ولا ان القول بعدم نجاسة الماء القليل الوارد على الخاص مخصص بالوارد على غير الماء المنجس من سائر المنجسات واما الوارد على الماء المنجس فانه ينجس على القولين ولم يزل احد ذكر تطهير الماء المنجس بورد الماء القليل الزاكد عليه بل صرحوا في باب تطهير المياه باحضار طهر بما يطهر الكثير وقد صرح بالاتفاق على نجاسة الماء القليل الوارد على القليل المنجس جدي لعلنا في ما قبل استثناء ماء النجس من انفعال القليل ثانيا ان محل البحث عدم انفعال الماء المستقر في الخوض الصغار وبالقسم اليه تكون النجاسة واردة الا ان يدعى ان ماء الحياض جين الجريان عليه هو حكم الوارد وفيه منع واضح وعلى كل حال فقصه هذا القول مساواة الحمام لغيره في الحكم اذ كان الغرض من وضع الغالب في الحمام من علو الجري بل المساوى ايضا كما ان فقينه ما الحسن في الحدائق عدم التدرى فصارا فيما خالف اصله على مورد النص كذا ماء النجس ايضا حال نزوله فانه في حكم عدم تنجس قليله وكثيره ومطهره بما لا يغري الجارى الذي تقدم انه يطهره لا يفعل مطلقا وان لافته النجاسة بعد انقطاع النفاط الذي هو المراد بجهن التزويج المتن فهو كالاتفاق الذي يفعل قليله بالملافة وعن ذلك لا يثبت اعتبار كريمة في عدم انفعال الحال النزول كالجاري

اعتداه

في حكم النجاسة
نحو ما في المتن

الى المفاضل لعله لقوله في القواعد وماء المطر الجاري حين نقاطرم من غير ملاحظة فيله من قوله وان لاقت النجاسة بعد انقضاء
 القاطر فكما وافق مع انه عن الشاذلة ومنها انه لاحكام وظاهر المنهى المتبرج بان قليله كالجاري لكره من جميع النوائد الاجماع
 على عدم اعتباره والكره فيه ولعل المراد بخاله نزوله في المتن الشاذل مع فضل وقوة في الجملة وان لم يجر على الارض ومنه يربح حيث
 يصدق عليه ماء الغيث المطر كما اخبره في الروض وحكي عن الكركي في تعليقه لارشاد لا مطلق النزول الشامل للقطر كما يقع عن
 بعض في الكشف اعتبار جريانه بخروج ان الماء على الاغصان من تنفال الاجزاء بعضها الى مكان بعض وحاصله اعتبار مستحق الجريان
 وفي الحدائق اعتبار واحد لا من زمان الجريان او الكثرة قال والكثرة لا تستلزم الجريان الا ان يراد به الجريان ولو بالقوة كما هو الظاهر
 انتهى مع ترجيح المانع من جميع الغائبة من اعتبار بلوغه مبلغا يصلح لان يجري وان لم يجر بالفعل وعن الشيخ وابن سينا اعتبار
 الجريان من الميزاب عن ابن حمزة ان حكم الماء الجاري من السحب من المطر كالجاري والسحب لطريق وعظمه والظاهر زيادة النفع
 من الميزاب مطلق الجريان وانما اعتبر بلوغه في النص كذلك ماعن ابن حمزة ولا يبعد ان رادها بلوغ الانصباب بتلك المرتبة القابلة
 للجريان من ميزاب مستعبد ان لم يجر فعلا فبرجنان الى ماعن لاري على بل هو الظاهر ان العبرة في نحو المقام بغلبة الماء وتقوى
 القطرات بعضها ببعض يترادفها وتواصلها الا خصوص الجريان بالفعل من ميزاب ضوه والالبطل الانقاع بطوره غالباً واحتمل في
 الكشف رجوع ماعن الشيخ الى ما اغنيه هو ويمكن زيادة الكركي وثاني الشيد بن ايضا ماعن لاري على ان الظاهر خلافه لمحصل
 الشاذل وقوة النزول من غير البلوغ الى مرتبة الصلاحية للجريان وعلى الاحتمال المذكور يرجع الجميع الى اعتبار مستحق الجريان اي
 وصول الماء بحيث يكون الماء قابلاً لانققال جزء الى مكان اخر وان لم يجر فعلا المانع من الارض وغيرها وحق ما اغنيه كل من هؤلاء يكون
 في مقابلة عدم الاكتفاء بما دون ذلك من القطرات ليسترة كما فصل في الروض عن بعض سادة معاصريه مع قوة احتمال اعادة هذا
 البعض ايضا انه بعد تحقق سقوط الماء المطر بما يعتبر فيه من الشاذل والفضل والقوة يكفي في بطلان المنع من ملافة قطر السيرة
 من ذلك الماء لعين المنع كاستعانة فلا يكون مخالفا ايضا وان لم ترجع الامور المعبرة من المذكورين الى شئ واحد كما سمعت اذ
 بعضها الى بعض فظاهر الشهور كما صرح به جماعة عدم اعتبار الجريان باحد المعاني المذكورة مطلقا بل اعتبار الشاذل والفضل
 القوة في الجملة لكان تحقق ماء المطر خروج القطرات ليسترة وهو الاقوى ما اعتبر الفضل والقوة في الجملة فلما ذكر من تحقق
 صدق ماء الغيث والمطر لا اقل من عدم انصاف ماء المطر الموجود في النصوص الى مثل القطرات بل هو القدر المتيقن من الشاذل
 المجمع عليه من عدم الفاعل بكفائية القطرات ليسترة ضرورت ان الاعتبار للجريان باي وجه كان يعتبر ايضا مع زيادة وانما عدم اعتبار
 مطلق الجريان بعد اصاله عدم الاشتراط وعدم ظهور الخلاف بل ظهور الاتفاق من غير الشيخ كما قيل فلا اكتفاء مع عدمه في ظاهر
 عدة روايات نحو صحيحة علي بن جعفر عن اخيه سائدة عن الرجل يترى ماء المطر وقد صبت فيه نحره فاصابه ثوبه هل يصلي قبل ان يغسله
 فقال لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصلي فيه ولا بأس مع امكان دعوى ظهور قوله بميز ماء المطر وقوله صبت فيه نحره في المقابل
 منه الجريان وفيه دليل مرسل الكاهلي كل شئ يراه ماء المطر فقد ظهر وفيه ابي بصير عن الكندي يكون خارجا فيمطر السماء
 فيقطر على الفطرة قال ليس به بأس يدل عليه ايضا اطلاق اخبار عدم النوى من طين المطر الشامل لما جرى عليه من الميزاب
 اوله يحرم مطلقا وهي تنفيذه ثم مع ثبوت الكفاءة في ظاهر هذه الاخبار المنع بضعف ما ضعف عنها بالشهرة العظيمة
 بل عدم خلاف صريح بعدد ما ثبت من غيرها اعيان اخر من الجريان بوجوب وانما حسن هشام بن الحكم في ميزابين سالا
 احدهما بول والاخر ماء المطر فاختلط اصاب ثوبه جل لم يضره ذلك وبخوها رواية محمد بن مرفان عن ايضا وهما مع اتحاد
 او المنقلب المعنى غاية ما الحكم بعدم تبيين السائل لادلا فيهما بوجه على نجاسة غير السائل وانما ما تضمنه الجريان
 من الاخبار كصحيحة علي بن جعفر عن النبي يبال على ظهره ويغتسل فيه من الجنابة ثم يصيبه المطر يؤخذ من ماءه فينوضا به
 للصلاة فقال لا حرج فلا بأس مع احتمال ورود الشرط مورد الواقع كقولنا ان اردن تحصنا الظهور السؤال في فرض الكثرة
 الواقع معها الجريان غالباً بغيره يؤخذ من ماءه فينوضا بمحتمل ان يكون المراد بالجريان جريانه من السماء بالشاذل والتكاثر
 مقصودا به الاحتراز عن لفطرات ليسترة ويحتمل اعادة النزول من السماء من الجريان ويكون تعليلا لا بأس لانه خارج عن السائل
 لا شرطاً حق يقال لا يمتثل في اشتراطه ويحتمل اعتبار الجريان لمظهر حصول الغيث في ماء المطر غير الجريان في خصوصه.

السؤال المتعبر فيه بقوله مياال ويغتسل الشعر بتكرار وقوعها بل يكون ظهر البيت معدا له كما في كثير من لفرى فلا يثبت
بما يجري فيه الاحتمال ما ينافي لا كفاءه بغير الجريان الثابت بظاهرها تقدم ويبعض ما ذكره كجواب عن الخبر الحكيم عن علي بن جعفر
ايضا في كتابه عن اخيه رشاد عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب فيصلي فيه قبل ان يغسل قال اذا جرى به المطر فلا يبال
وعن جعفر الجعفي باسناد معتد عن اخيه رشاد عن الكيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيبه لثيابا يصلي فيه قبل
ان يغسل قال اذا جرى من ماء المطر فلا يبال مضافا الى الطعن في سند الثاني باعتبار عدم ثبوت نسبه الكتاب اليه وقوة احتمال
ورود شرط الجريان فيهما ما ورد الواقع للنسخ بغيره في ثبوتها واحتمال الثالث بل لم يوردها من قوله فيها اذا جرى من ماء المطر
عن ان يجري من ماء الكيف فيكون دليل المشهور وروايات علي بن جعفر الثالث مع خبري المنزلة هي التي وجدناها منقضة للجريان
بوجه منكون دليل الخضم وقد بان الجواب عنها واما حجة هشام عن السطح ببال عليه فيصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال لا يبال
به ما احاط به من الماء اكثر من ما استدل بها على اعتبار الكثرة المستلزقة للجريان من قوله اكثر ونفس الجريان من قوله يكف لكن في الاول
مع احتمال رجوع ضمير صابا الى الثوب في ما اصاب الثوب من قطر المطر اكثر من البول الذي اصاب لقطرا اكثر من البول الذي يصيب
الثوب على فرض احتمال الصائب للثوب جزء من البول واحتمال اذلة القوة من الاكثرية لان الجفاف من البول لا مقدار له حتى يكون
الماء اكثر منه مع ان غايته ما يكون على تقدير رجوع الضمير الى السطح اكثر من الماء من البول وهو مستلزم للجريان خصوصاً من البول
الجفاف وفي الثاني ان الكفاءة والكب مفروض السؤال ونفي الياس عنه لا يدل على ثبوته في غيره واما التعليل باكثرية الماء فغايته طرد
نفي الياس مع وجود العلة ولا يقتضي نفي الحكم من ثبوت الناس بانشاء العلة اذ لا تقتضي العلة النصوص لعدم عند عدم
هذا مع ما في اعتبار الجريان فعلا من نجاسته وما يجتمع من ماء المطر في الارض المستعنة المستحقة اكراد قبل اذ لم يخرج خروقه انه مع عدم
حصول الشرط هو بحكم التعليل الملافة للنجاسة اذ انكامل حتى يبلغ كرا من اذاد وهو التزام بعيد بل واضح الفساد واشكل عليهم في التعبير
قال والرواية المنقضة للجريان لا تدل على الاشتراط لانها لو لم يكن طاهرا لم يطهر الجريان والظاهر اذاد تارة فحينئذ اشتراط الطهارة بالجريان
الحكم بنجاسة الماء حال عدم الجريان والماء متى كان محكوما بنجاسته فلا يطهر بمجرد جريانه ونقصه عنه بعض المحققين بان الطهر
بالجريان لما يلزم لو قال بنجاسته بالملافة وطهارة اذا جرى ولا يلزم بل يقول بطهارة الملافة للنجاسة من حين نزوله بشرط بقاء
القطر الى حد الجريان وتحصل ان الجريان من حصول الماء مع اتصال القطر ككشف عن الماء كان حين نزوله من المعصم بالجريان
فهو حرج بمنزلة الماء الواحد الباقي حد الجريان قد تنزل بعضه وتصل به الباقي قلت وهذا بعيد عن مذهبه من خصوصاً مع عدم تنزله
الجريان في كلامهم على بلوغ الماء حدا فلا بالجريان كاعراضه بل يخرجه عن ظهوره في اعتبار فعلية الجريان من منزهة نحوه وعلى التناول
المذكور والظاهر ايضا ارادتهم بلوغ النازل من الماء فعلا لصالغا فبالجريان ويدل على الاشكال ح بان المنوع ان يكون الجريان و
التبيلان من حيث هو مطهر للماء كرا كذا الواقع للنسخ اذ سال واما في لقوة المفروض اتصاله بالقطر المتحد على وجه يصير
السايق مع الاخر ماء مطرا واحدا جارا لا مانع من حصول الطهارة به والفرق بينهما لافاه قبل الجريان بل بجنسه ثم ذهب لا اذنا
حيث لا مطر فيبلغ بعد نقاط المطر في محله حد الجريان فيحكم بطهارة اليد بمحض الجريان في محله على النقص المتقدم لان الجريان بناء عليه
يكون من قبيل الشرط الكاشف لا يحكم بطهارة اليد على ذلك المذكور ويدل على ما نقول حال القطر ان ليس له على القول المشهور اذا
لانها لا يد بجنسه فذلك لان حيث لا مطر فاق النزول بعد ذلك ان لم يحكم بطهارة اليد بمحض تدفق النزول في محله ولا
فرق بين اشتراط الجريان واشتراط التدفق وليس اعتبارا واحدا عند شرطية الاعلى بخوا اعتبار اخر عند ثبوت فائدت هذا وجه القول
بالاكفاء بالقطر والقطر على تقدير اذلة المنصرفة في النزول من السماء عموم الاية والرواية من نحو قوله وانزلنا من السماء ماء
طهورا وقوله كل شئ براه ماء المطر شديد طهورا فان القطر لو لم يثبت له الحكم لم يثبت للقطرات لان المطر ليس الا القطرات المتعددة
والجواب عدم صدق ماء المطر على نحو القطر ولا قل من عدم الاضطرار لقادح في الشئ لعدم عموم لغوي في شئ منها او قياسا قطرات
المطر على القطر المنصرفة عليها باطل لقوى القطرات بتواصل بعضها ببعض في النزول ولو يجو الترادف مع اننا لم نتحقق اصل الترادف
ومشاققة عبارة الروض وهي محتمل ان لم تكن ظاهرة في اذلة كفاية ملافة القطر من الغيث المتدافع في حصول طهر الماء بالنقص
وغيره كما سند كونه تبيينها من اهل بيته في طهر الماء بالنقص من الغيث المتدافع لان قلنا بكنائنا بالاتصال في الكرا الممنون فيها اذلة

في كتاب الطهارة
في ج ١ ص ١٢٠
في ج ٢ ص ١٢٠
في ج ٣ ص ١٢٠
في ج ٤ ص ١٢٠

وان قلنا باعتبار المزج من ان كان كفاية لافصال هذا العموم كل ما يراه ماء المطر في غير تامل لا مكان دعوى عدم صدق وقوعه في جميع الماء
 البخر الا بالمزج والاستيعاف ان قال في الجواهر لا يتقوى ان يضع الى هذه الدعوى لكنها غير بعيدة عن النظر كما قال فاعتبر المزج في الحقون
 ان الاصل في الطهارة ببلالة الماء لا يكون الا بالمزج منها ان ماء الغيث حتى يبلغ مرتبة عدم الاتصال من الفضل والقوة اذا وقعت قطرة
 منها على غير الماء من المتنجس اشكال في طهره ما لم يقدر ما منع القطر من سطح ما يقع عليه من عاقله فيقترب منه ويقترب من سطحه وترسب فيه
 في الماء المتنجس ان اعتبر المزج هنا يعتبر في طهره بقاء النقاط عليه في حصول المزج ولو بعد المزج كذا يحصل الانقطاع من الماء
 قبل حصول الطهر الذي لا يكون الا بالمزج وان كفيش با الاتصال كفيش بالنقاط على بعض سطح بل يكون نوع القطرة الواحدة على الماء
 والناظر في كفاية اتصال المائتين بواسطة سعة القطر ضعيف في الروض وعلم انه متى لم يغتر المزج كما هو في كثير من اصحاب فلا بد
 من فضل قوة للمطر بحيث يصدق عليه انه لا يصدق بنحو القطرات يستبرئ وكان بعض من غاصره من السادة الفضلاء يكفون في طهر
 الماء البخر بوقوع قطرة واحدة عليه وليس بعيد وان كان العمل على خلافه انتهى قد فهم جماعة من هذه العبارة اكفاء هذا البخر
 بالقطرة في أصل المسئلة من تحقوف ماء الغيث لمطهره بذلك كما حكاه سابقا وعليه فلا بأس بان يكون العمل على خلافه لكن ينبغي قوله كفيش
 في طهر الماء البخر بحيث يمكن ان يكون المراد اكفاء البعض في طهره للماء بناء الغيث المتداق وقوع قطرة منه عليه كما هو مضمون ما في
 هذا التنبيه وح قد دعوى كون العمل على خلافه ممنوعا وان كان المراد عمله هو قطايب الدليل ان كان الدليل ما قرره ولعله في المعامير
 محصل ان كفاية القطر ما العموم ان المطر يحكم الجارية له يوم منقوع او لا وان سلمنا قال في هو مقتضى هذا الحكم في الجارية غير موحى
 هنا لان المقتضى لتمام الماء بمجرد الاتصال على القول به هو كون الجزء الملاقي للكثير بطهره بلا اشارة على ان يكون الماء
 مطهرا وبعد الحكم بطهره يتصل بالجزء الثاني والحال انه متفق بالاكثير الذي منه طهره فيطهر الجزء الاول ان ذلك هو هذا لا يخفى هنا
 لان قصي القطر انما يظهره بلا قية والانقطاع لا ينفك عن ملائها وهي بعد في حكم الغليل فلا ينفك الجزء الذي يطهره بان سقو
 ليستعين به على طهره ما يليه بل هي معها احسن الانقطاع ماء قليل فيعود الى الانفعال بلالة البعض اما الثاني فثبنا انه لا ينفك
 سلمنا لكن صدق الطهر يتوقف على احاطة المطر للحل البخر ولا كثره والاشارة لا يتفق معها ذلك والتبرين الذي كثره كثير
 لا ياتي فيها ثم لو تكاثرت قطرات بحيث يستوعب الماء واكثر احتمال طهارته عند من لا يشترط الجزان والامتزاج انتهى في الجواب عن
 الاول ان الطهر ليس موقوفا على خصوص الكثرة بل على الاتصال بناء مقتضى ما ذكرناه وبما دته والقطرة بعد ان تكون بعضا منها على
 عليه ماء الغيث فهي معصمة بما ينزل معها من القطرات وان لم يتصل بعضها ببعض كفاية تراكمها خروجه ان الحكم بطهرتها من الكفاية
 والسنة والاجماع متيقن ولو اعتبر اتصال بعضها بالمتداق بقى وبطل الانقضاء بطهرتها فالقطرة الواقعة على الماء البخر حينئذ لا تشارك
 معصمة باصطحاب باقي القطرات لتنازلة المتداق وان كانت منفصلة عنها ولو رفع في هذا الماء وهذه العصمة نافية للقطرة
 المتداقها الماء ويجوز الملافة والاتصال الماء البخر بها يحكم بطهرتها في جميع دفعه بناء على كفاية الاتصال وعدم حاجة المزج غاية
 الامر المتقدم والناظر الذي لا الرضا وقوله وبعد الحكم بطهرتها يتصل بالجزء الثاني فيطهر الجزء الثاني في غير محله كفيش والتدريج
 الرتبة في صنف للبناء على الطهر بمجرد الاتصال كما هو واضح بل رجوع عنه والكلام انما هو على تقدير كفايته في الجملة وصيرورة القطرة
 بعد الاستمرار في الحل من الماء الغليل غير ضار لحصول الطهر بمجرد الاتصال وفي الجواهر وغيره ان هذا لا يبراد وادع عليه نكاش القطر
 الذي عرفت بحصول الطهر بمجرد حصول الانقطاع بالنسبة الى كل قطرة لانت ذلك الماء فتبصر ح انه في ان الفرق واضح ضروري
 ان الماء المتنجس مع تراكم القطرات وتنايلها عليه غير منقطع اتصاله بالعناصر في ملافة الجزء الثاني والثالث منه الى اخره لان لم يفر
 عدم نزول القطرات دفعة في زمان مساو لزمان نزول القطرة بل بنحو الثاني والاراد في الشاوب على نحو يكون الماء البخر مائة رقا
 نزولها غير منقطع من الماء النازل من السماء وليس كذلك القطرة الواحدة الواقعة على الماء لانقطاعها بعد النزول والاستمرار عن
 المادة والقطرات لتنازلة في غير سطح هذا الماء فلا يجد اتصالا لهذا الماء بماء السماء كما ستعرف في التنبيه لآخر والجواب عن الثاني
 استغادة العموم من لاية والرواية لطلوع ماء المطر قليله وكثيره ولو من الاطلاق الرجوع الى العموم والالتم توجه الحكم من الاصح مما
 قلناه لكثيره وقوله صدق الطهر يتوقف على احاطة المطر للحل فيه ان هذا من القول باعتبار المزج ان اردنا صانته كاجزء حقيقته
 والكلام على تقدير القول بكفاية الاتصال وان اردنا في الجملة فيصدق احاطة المطر هذا الماء والجملة احاطة الحصة بالكثير والجارية

ذلك من خمس

[illegible]

في القلبي
الملك
عبد المطلب
في الفخامه

بقية الاخبار المدعى ظهورها في عدم نجاسته بالملافة مدعى عدم اقتضاء ترك الاستفصال عموميه بان التقييد المنع في النطق متعين
في التقييد بالملافة لمعلومية نجاسته الكبريا النقية فليست متعين المقتضى له في المفهوم ايضا مضافا الى ظهور ارادته بملافة غير المستفيض
ما تضمنه التقييد بملافة نجاسته معلوم عدم حصول التغير بها مع ان الحمل على التقييد لا يتنافى في بعضه بالنجاسة زارة
اذا كان الماء اكثر من زاوية لم ينجسه شيء الا ان يجرى له ريح يغلب على ريح الماء لاستلزامه بطلان الاستثناء وبإذ ذلك ينضج
فنازل من المستفيض على زارته ببناء المفاد الذي لا يتغير الماء بالنجاسة كما اتركبه القاساني لوزور كثير منها في غير ذلك
ونحوها مما لا ينقل معه التغير مضافا الى معلومته عدم استقامته جعل الكروية معيارا للتغير في بعضه فترفع له الملافة بان
القاسات في جهة الضف من اربع والطعم واللون بل يمنع كونه معيارا على وجه يحكم بعدم حصول التغير في بعضه كونه
مع النقص عنه ولو بشئ يسير اذا لمغير للناقص عن الكروية مثلا مغيرة غالبا وان زاد غرقه على ان لا يورده اليه من غير
التغير ولا يحصل ان له اذات الموكولة الى الحق بل من وظيفه السارع الاهتمام التام في بيانه الواجب لوزور مدعيه
المستفيض فليكن البيان امر شرعي بعم البولي لا ماخذ له الا من يباينه ويحوز ذلك حمل جميع هذه الاخبار على قوله الاما
من التليل الملا في النجاسة مطلقا او في شرب الوضوء كما يحكى عنه ايضا مضافا الى تحقق جملة من هذا البرهان من مفهوم
شئ وجملة منها الامر باعادة الوضوء والغسل والوضوء والحض والوضوء ونحو ذلك مما لا يجتمع مع الكرامة والامانة
الاستصحاب في غاية التكلف مع ظهور جملة منها في حصول ملافة الماء النجاسة مع عدم العلم بالملافة بل لا بد من بيان
وتضمن كثير منها الامر بالامتناع من شرب الماء وفساده واكثاره والافاء ونحو ذلك مما هو من المصنف من طرق من اهل البيت
بذلك مكره الاستعمال وبذلك ينقل ايضا حملها على منع استعماله في الشرب الوضوء خاصة في حاله الاخبار
لأنه زيادة الاستفصال بحسب التقييد في الماء المستعمل في احد الامرين بدعي كونه من النجاسة انما كما يحكمه شرايطه
الى ظهور كثير منها في الاختيار ولا اقل من خلاف اخبار الطرفين طرعا عد الشاذ من دواينها وبذلك لا يتصور ان الملافة
وفي خصوص الشرب الوضوء فبقية الاخبار الطرفين على كثيرها بالشاذ من نحو مذهب من النجاسة انما في زارته
النظر في مدخله في الافاء ايتوضا منه للصلوة قال لا الا ان يضطر اليه وما عر في ذلك الاستدلال به عن ائمة اهل البيت
اهل البيت من ثبوت نجاسته في غير ذلك من غسله قبل ان يغسلها هل ينجس ان ينسل من ذلك في ذلك او غير ذلك
يخرج ان ينسل به وان لم ينجس اجزاء وهذا بعيد من مذاق العقيدة بل هو شبيه لما يشبهه فاللزام حمل ذلك في قوله في قوله
على انه في عدم نجاسته اهل الكتاب عند العامة والماتقدم من شهره القول بعدم نجاسته له من ازيد من عدد القدر
بضعف استدلاله بالخصوصية للشرب المنع فلم يوجد في شئ من الاخبار بل الوارد في شربها بضعف استدلاله في حنا
عديته يشترط بزيادة في الوضوء هذا كله مع ان التفسير المذكور كذا في قول ثالث لم يفرق من الاستدلال الاول الى الاستدلال
لا بد من ضرورة وضع امر من حال الكلام في هذا المقام والمتم نتيجته ان المستفاد عموم انفعال الماء التليل في ملافة النجاسة
على وجه يكون هو الاصل الاما خرج فيحتاج القول بعدم انفعال في موارد الخلاف الى اقامة التليل الخرج وانما اخبار واردة في
موارد خاصة لا يثبت منها الانفعال الماء القليل في الجملة وعد من اوجه ذلك كما تخيله القاضي كلما هم مختلف في قاده ذلك في
من وجههم عموم التليل كل ماء وانما الاصل فيه مطلقا الاما خرج كما يشهره استثناء قليل الغيث والجاري من نجاسته القليل في كلام
جملة واستدلال الغاضل بعموم انفعال القليل اعتبار الكثرة في الجاري ومن اخرج في عموم في قليل الواكد وكونه ملافة خاصة كما
يعطيه تقسيم جماعه الماء الى كدر وجار وغيث ثم الرائد الى كثير وقليل ثم الحكم منهم بانفعال الغليظ مطلقا المنصرف بقدره في السبي
الى قليل الواكد ومن ثلث ان سلم انفعال القليل في الجملة من غير عموم اصلا كما يعطيه استدلاله في بعض موارد الخلاف كالغسل
والوارد لعدم الانفعال بعدم العموم في انفعال القليل وعلى كل حال فالظاهر الاول لاستظهار العموم من حقيقة المفهوم في شيفته
المنفعة مما العموم بالنسبة الى الماء فلا رادته منه في المنطوق فليكن كذلك في المفهوم لا اتحاد الموضوع فيها وكونه عام في المنطوق
لان المفرد الحكي باللام اما موضوع للعموم فهو المظاوي لان كان اللام فيه لغرضه في الجنس فثبت العموم لكل من له وجود الطبيعة
وليس حقيقته في تغريف الجنس فتعين اذاعة جميع افراد الحكم ودعوى احتمال اذاعة الاشارة بها الى الماء السائل عنه فالحكمة غير

كتاب الطهارة

جاءت ومثما يتقدح ان الفرق في الحكم بين الكرف والغلبيل يخص الماء الواكد لان السؤال عن هذه الاخبار من منم الراكد مدقوة
 بان جملة من اخبار الكرف مسبوقة بالسؤال وجملة منها السؤال فيها عن الماء الذي لا ينجس شيء قال كراود رافان كصحة اسمعيل
 ابن جابر وفي رواية ابن ابي عمير قال الكرف من الماء الذي لا ينجس شيء الف مائتا وثلثون بعض منها ورد في البئر فلا خطئه مجموع
 هذه الاخبار قاضيه ما زاد ان الماء كليته ان كان كرا لا ينجس ان لم يكن كرا ينجس مضافا الى ان نفس المغليق في القضية الشرطية
 في الفرق يقتضون اطراد ومن هنا قالوا ان تغليق الحكم على شرط او وصف يشعرا لعينه وهو السرف بناء الاحباب قد يما وحدها
 على كونه الاحكام واطرادها في جميع الافراد بخلاف هذه القضايا الشرطية مع ان خصوص من في السؤال عندهم لا يقصى بخصوصية
 الجواب اما العموم بالنسبة الى الشيء المنجس فقد يدعى عدمه لان ظاهر المنطوق كون الكرية شرطا للمساواة الكلية من عدم تنجسه
 بجميع افراد الجاسات ومفهومه ان تغلق السالبة الكلية بانقضاء شرط الكرية ويحقق فيها بالاجاب الجزئية من تنجسه شيء ويجاب
 بان الظاهر كون الكرية في المنطوق شرطا للتسليم لكل لا الكلية للتسليم ان عموم نفي النجس شيء في قوة قوله لا ينجس هذا ولا ينجس
 ذاك وهكذا والظاهر ان الكرية شرط لجميع القضايا المتعددة التي جمعت في قالب اذ العموم ومبره بان سلم الظهور في شرطية
 يدخل جزاءها اذ العموم بخلافه ان طلعت الشمس في كرم كل عام فنشأ دعوى لخلال من دخول اذ العموم الى قضايا متعددة و
 الظاهر ان الشرط ثابت في جميعها مع امكان منعه ايضا بدعوى لفرق بين القضايا المتعددة في ذلك كقوله ظاهر عموم الشرط الظاهر
 بثبوته في جميع القضايا الواحدة المدخولة لاداء العموم فيحمل كون الشرط للعموم لكن لا سلم الظهور فيها يثبت عموم الجازم من
 التكرار في سياق النفي التي وضعها النفي الطبيعية غايته عدم تحققة لا بانقضاء الافراد لا انقضاء المنشاء من لخلال الى قضايا متعددة
 بعد الافراد بل لثابت من المنطوق ان الكرية يثبت التحقق الطبيعية المتحقق بغير مرجع الى اهل قضية المفهوم من حيثية
 المتحقق يمكن اثبات العموم في المفهوم هنا للجاسات بوجهين احدهما ان عدم العموم وارادة تنجس غير الكرية دون شيء
 موجب لجمال الجواب لما في تحكيم البيان وفي الجواهر هنا وفي باب التساوي ان لزوم الخلو من هذا الاجمال موقوف على
 العلم بان الشارع جاء بهذه العبارة لاجل بيان الحكم في المنطوق والمفهوم وان اراد فهم ذلك من العبارة ودونه خروط
 القناد فان قد يكون لبيان عموم حكم المنطوق وفيه ان قوله قد يكون لبيان حكم المنطوق عدول ظاهرا عن اعتبار المفهوم
 الذي هو مبنى الكلام في المقام وهو ايضا بنى الكلام عليه وان اراد ان المفهوم وان وقع التعرض له من حيث انه من اللوازم القهر
 للكلام الا انه ليس في المقام مما اهم الشارع بسوق الخطاب له فلا ضير في وقوعه مجمل بعد وقوع ما يصدده الشارع وسبق
 الخطاب لبيان حكمه وهو المنطوق مفصلا فهو مع انه عدول ايضا عن الاعتبار بالمفهوم انه معناه الحكم بانه مقصود ببيان
 الكلام وعرض اضلي فيه على نحو المنطوق الا ان الظن بارادته اضعفت النسبة الى الظن بارادة المنطوق ووضح ذلك على القول
 بان المفهوم مذكول تفهم للخطاب لا التزاي كما اخبره جدوى لعلامة لا يرجع مع ذلك الى محصل لا نافع قول متين وقع
 الشك في من الحكم في الجواب جب لتعرض منه لتفصيل الحكم على تقدير كل صورة والا كان الجواب ناقصا ومقصودا لسائل
 الذي هو استفادة الحكم على ما هو في الواقع لم يكن خالصا لثبات التصديق في الاسئلة الواقعة في اخبار الكرف
 بارادة السؤال عن ملافة سائر الجاسات وان وقع التعرض لبعضها فهي من باب المثال لا ارادة خصوصها بل المراد السؤال
 عن الماء الذي يكون معرضا للملافة هذه الاشياء وبشهادة ذكره في الدواب وشرب الحمار من الاشياء الطاهرة واعتكاف
 الجنبة صحته محمد بن مسلم وصحته صفوان وصحته علي بن فضال عن يكون في قوة السؤال عن حال الماء الذي يكون معرضا
 لتوارد سائر الاشياء عليه من الطاهر والنجس والجواب يحقضي قوعه على وجهه وان يجمع نقاد السؤال ويتا فيه الاجمال
 بالجواب على تقدير بعض الاحوال وبان ينجس شيء دون شيء فثبت ما في استشهاده لعدم التصديق لبيان حكم المفهوم
 بوقوع السؤال عن الجاسات الخاصة مع ان العدول في الجواب الى التصريح بالعموم لسائر الجاسات بالتكرار في سياق النفي فيه
 بالاعراض عن الاقتضار على خصوص المذكور في السؤال وبفهم الامام ع من حال السائل اذ قد حال الماء في ملافة سائر
 الجاسات وتح يقتضي الجواب ببيان حكم ملافة سائر الجاسات في صورتي بلوغ الكروعه مضافا الى ذلك كله اطلاق
 الاخبار التي وقع التعبير فيها بالعدول فثبت للعموم منها بالنسبة الى الجاسات مع امكان ثبات عموم النفي بعدم

شرط لانقضاء النجس
 بطبيعة الجاسات
 مفهومه ان مع عدم
 الكرية صح

كتاب الطهارة

حظلة قلنا في عبد الله ثم ما نرى في قدح من مسكويصت عليه الماء حتى تنهت غاريته وسكوه فقال لا والله ولا فطرة في حب لا
 اهرق في ذلك الحب الظاهر في كون الاوراق للجاسد لا الخمر لا تستهلك الفطرة في الحب وتوقع السؤال عن الخمر الوارد على الماء و
 الجواب بجاسد الحب الوارد عليه الفطرة فاض بعدم الفرق بين الوردوين ورواية أبي بصير في البعيد ما يبل المبل ينجس جتنا من
 ماء بالتقريب السابق من اطلاق نجس الحب الشامل للوردوين والاخبار الكثيرة الواردة في وجوب غسل الاناء اذا احصاها بها
 الظاهر في ان ذلك لا يقتضي الماء الذي يوضع فيها حيث انها معدة لذلك والاخبار الواردة في المنع من غسل الحمام معلل فيها بالمنع
 باجتماعها من غسل الملبوس والنصران والناسيب في بيان ماء الحمام الذي في الحياض الصغار لا ينجس غالباً فالمراد بغسلها
 ما يأخذونه من الحياض ويصبتونه على ابدانهم والروايات المستدل بها لاعتبار الجريان في ماء المطر فان حال نزوله ليس الا واداء
 والاخبار الواردة في المنع من استعمال الماء القليل المستعمل في غسل الجنابة بناء على حملها على الحب الذي في بدنه نجاسة والاخبار
 الدالة على المنع من شرب نجس العين فان موضوع السؤال ما بقيته الشرب الطعام او كل ما باشره الجسم على ما ستعرف وعلى كل تقدير
 فكثير من انقسام الشرب يكون بورود الماء على الفم كما ان كان من اباريقا وكيزان ضيق الشرب على تقدير كونه مطلقاً المباشرة للجسم
 قاضيه وان نظرت المناقشة في فادته بعض هذه الاخبار ما ذكرنا فالتدبر في الجوع مما ورد في هذه الموارد القليلة لا يسع احصاؤها
 مما يثير في المناقشة بالنظر الصادق على ما يقرب لقطع بان نظر الشارع الى فعال الماء القليل من حيث لفته من غير فرق بين الوارد
 والورد وعليه فلا معنى لما ايد به بعض من تبع المرتضى قوله بان اخبار القليل عدا المفهوم منها ظاهرة في غير الوارد على الجاسد
 والمفهوم فيه ما فيه كقول المرتضى في جواب التاخر له اعرفنا صحابنا نصاً في ذلك ولا نقولاً وكان نظره الى النص المخصوص بصورته وور
 الماء وانت خبير بان الاطلاق والعموم في اثبات الحكم بدعوى عن النص يرجع بالخصوصية ويخوه دعواه عدم العثور على قول من الاخطاب
 فان الانصاف في هذا المضمار لخصوص الوارد على الجاسد والتجريح بالتقية من الوردوين في كلام القند ماء بل المتوسطين
 بل المتأخرين وانما ظهر التخصيص لذلك من متأخرى المتأخرين لكن معقد الاجماع ان اشارتها سابقاً لكلام غير مدعى الاجماع بعضها
 مطلق وبعضها ظاهرة في العموم وكثير من احوال الاحباب من فهم في نساء المسائل ليس فاد من نحو هذا الاطلاق ومنه المقام خصوصاً
 مع ملاحظة استثنائهم ماء الاستبراء بالليل الخاص بل ماء المطر الذي حال نزوله واداء لا سيما بناء على ان موضوعه النازل
 من السماء حال النزول كما تقدم بل مطلق ماء الحمام في وجهه على القول بعدم اعتبار الكثرة فيه احتلالاً بل القول بجاسد لغسله
 المعروف بينهم بحكم الشريعة بالتقية ومن كفاة بل بجاسد غسله الغسل الاول في تطهير الماء من ادرين في الشراء وغيره مضاناً
 الى ما سمعنا به من كراهة في سعة المرتضى ان ما قوى في نفس السيد صحيح من غير اصل المذهب فتاوى الاحباب لو لم تكن
 مطلقاً بالنسبة الى الوردوين كما عرفت فليست عقيدة للفرق فكيف يحكم بان الفرق هو فتاوى الاحباب مع ان السيد معترف
 بعدم العثور على قول فيه للاخطاب فلعلم السيد بريد طهارة الوارد على الجاسد المفيد للحل يظهر ان يكون قولاً بظاهرها و
 الغسل لا مطلقاً الوارد ولو على نجس العين وهذا لا يعبد نسبتاً الى فتاوى الاحباب فانه المعروف عن القند ماء وعن اللوام
 عليه المرتضى جل الطبقة الاولى او يريد عدم نجاسة ما عدا الخمر الملاقى فيما يورد على الجاسد وليسيل عليها فيكون قولاً بقاء
 سراًفة الجاسد الى الاعلى كما اشير اليه وباني وهذا ايضا يصح نسبته الى فتاوى الاحباب ويعطيه ما في الكشف عند قوله
 الفاضل ينبغي في الغسل بالقليل ودود الماء على النجس من قوله وانما لا يفعل مع الورد للملحج والاجماع فان طاهر
 الاجماع على عدم انفعال مجموع الوارد من الخمر الملاقاة للجاسد والاعلان بقرينة كلامه في الغسل المصريح بالخلاف في ظاهرها
 بل منبذ الى الحكم بنجاستها وحق فتواه بعد دعوى الاجماع كما في التاخرات والشرائع من يدبر موافقتهما في ذلك ولعل ابن
 ادرين ايضا اراد احداً من رين وهم من المرتضى فتوافق الكلمات وان لم يحل على شيء من ذلك فلا ريب في ومن دعوى الفرق
 بين الوردوين واهن منها دعوى الاتفاقي عليه واطلاق النص الفتوى فاض بمجموع الانفعال المحال للوردوين وان
 ادعى خروج الوارد على الجاسد بالليل فليبين ذلك لينظر فيه وليس الا ما ذكره المرتضى بقوله واوجه فيه اننا لو حكمنا
 بنجاسة الماء القليل الوارد على الجاسد لادى ذلك الى ان الثوب لا يطهر من الجاسد الا بايراد كرم من الماء عليه وذلك ليق
 قد كلى ان الماء اذا وورد على الجاسد لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة كما يعتبر فيما تود الجاسد عليه وهذا مع انه على فرض

الزامة يقتضي الاختصاص من المذهب لو روده في خصوص ماء الغسل الزيل وخصوص ماء الغسل المستعقب طهر المحل اذا نقض الغسل والمذهب مقتضى مطلق الوارد ولا بأس بخروج الغسل منه للحرج ان تم فيه امكان القول بفجاسة الماء الملائمة للفجاسة وطهر المحل باعتبار صدق الغسل الذي لا الاخبار على حصوله ببل هو مقتضى الجمع بين اخباره وانفعال الماء الكبري واخبار الطهارة للغسل والمذهب امتناعه في التمتع من فائدة البخش طهارة الغير بعد تسليم اصله فهو فيما كان نجسا بغير المعارض المحل من الاستعمال في الطهارة لا مطلقا لانها ضاحية باجاء الاستحجار وقراب التعقير والارض المطهرة للقدم على بعض الوجوه والقول بعدم نجاسة ما دام في المحل المنبسط لفضله السيرة والصورة وبذلك اذا انفصل نجس علما بالعموم وجعابين الدليلين بين ذلك وقد يدفع الثاني ولا بعدم معقولية طهارته بحجة ماع الجفاسة ونجاسته من غير سبب جديد بعد الانفصال عنها وثانيا بان لا بثبوت الطهارة في المحل لانه عند انفصاله يخرج عن كونه واردا على الجفاسة بل هو ح ماء واردا عليه الجفاسة هذا ان راد من الا دام الى ان الثوب لا يطهر باعتبار انه اذا انفصل الوارد بالملافة يمتنع ان يفيد تطهيرا منحصرا للظهور بالكبر ويمكن تقييده بان لا يدخل الوارد بالملافة وان فرض عدم تحلل المحل من هذا الماء البخش يختلف شيء منه في المحل لا يحال فلا يطهر الا بالكثير وفيه ان للبلل المختلف طاهر على القول بفجاسته الوارد في المنظر اجاء العسر والحرج وتمام الكلام في هذا الجواب يأتي في مسئلة الغسل وتلخيص جميع ما ذكره عدم ثبوت الفرق في انفعال الغسلين بين الوارد على الجفاسة والوارد عليه الجفاسة من حيث نفس الوارد من غير من خلية حصول الطهارة به بحيث اذا ورد على نجس العين لا ينجس بل ثبت عدم الفرق بينهما وادنى من الحكم بالانفعال مع قوارد هما متعا على محل او تلاهما في ثناء الوارد قبل وصولهما الى المحل وعلى تقدير القول بطهارته الوارد من حيث الوارد فقول المرتضى بان التزام عدم طهر الثوب يعطى الاعتبار بول ووروده الذي به يقال ان الماء ورد على الجفاسة وان استمر معه ثانيا المحل كالصبي على الاناء واما اذا كان مروي كالمصبي على اليد في الاولوية وينتفع من ذلك ايضا من ان الماء بوضوح بطلان لوازمه التي منها طهارة العظم من الماء الواقع على المذمة الغير المتغيرة وعدم التفتيش بملافة الكلاب المخطون التي صادت مثلا على الاسبق في الاخبار رغم الفرق بين الواردين في خصوص ما يفيد الطهارة وجهه وعليه جاعده وهو مسئلة طهارة الغسل الزواني في الكلام فيها وما وقع الخلاف في خروجه من عموم انفعال الغسل من حيثية الشيء الغسل الملافة لخود ومن لا يراد ذلك بالطرف ومطلق ما ينصرف الخبز منه من خصوص الدم ومطلق الجفاسات فالشهرة عظمته تقارب الاجماع الحكم بجفاسة الغسلين بها وعدم العفو عن استنماء للعلوم المتقدم وعن الشيخ استثناء بخود وشا بر او مطلق العسر الخبز من الدم ومطلق الجفاس من نجس الماء القليل والعفو عن استنماء على اختلاف الفعل عنه باعتبار اختلاف عبارته في الاستبصار والخلاف المبسوط بل عن غاية المراد استنباط ما لا يذكره الطرف من الدم لا ينجس الماء الا كثيرا من الناس فلا يبرهان الصبي بما ياتي من قوله فيه قولان بل عن الذكرى بسبب استثناء الدم الذي لا يستبين الى الاصلح لكن عن الشيخ بعد فعل الاستثناء عن الشيخ انه قال وناقى الاصحاب قال بالجفاسة وعلى كل حال فاستند في الاستثناء الى العسر والحرج في الجفاس هو غير ثابت ورواية على نجس عن اخيه سألته عن رجل وعف فامط فصار ذلك الدم قطعاً صغيراً فاصاب اناء هل يصح الوضوء منه قال ان لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً يدين فلا وضوء منه واجيب بضعفت السند لجهاالة المجتهد في هذا العلم ويدين بضعف العلامة اخباره في جملة كتبه وعدم الدلالة لفرض اصابة الدم فيه لانا وفيه ان خال السائل وهو على من جعفر من فهمه وجلال الله يمنع حل السؤال على كونه من خال ماء اصاب ناء دون البخش ورح فالمراد باصابة الدم الاناء اصابته الماء وهذه عبارة مستعملة وقد يدفع بان السؤال عن اصابتة الاناء على وجه يشك معه اصابتة الماء وبجوابه سؤال من الفقيه والمراد بان لم يكن شيء يستبين في الماء الح كانه اذا لم يبين اصابتة شيء منه الماء فلا بأس خصوصاً على ما حكاه من نسخ رفع الشيء لا تفسيره ورح فالخبر وارد في حكم اخر واجيب ايضا بالمعارضته برواية هذا الراوي عن هذا المروي عن رجل وعف وهو يتوضأ فقطرة في اناء هل يصح الوضوء منه قال لا بل قبل ان ينادي الرواية الاولى وفيه ان المنع فيها غا اصابتة قطرة ونفى الباس في السابقه عملا يستبين فلا معارضة ولاولى في الجواب انها لو تمت سنداً ودلالة لا تقاوم الاطلاقات والعمومات القضاة بعموم الانفعال للفرض المعصية باطلاق محكي الاجماع المستفيضه وعن الذكرى بناء على صحة الاستثناء ويمكن اخرج الحد الثالث لغلط نجاستها وفيه تعدد الكثرة المعيرة في عدم انفعال الماء المحقون بالملافة روايات وردت بالوزن والمنشأ

كتاب الطهارة

في هذا الكتاب
مباحث
الطهارة

اشتهر بها في الوزن منها الف وما شئت وطل وفي المراد بالطل هنا خلاف فستر الشيطان بالطل الغراء ونقل الاجماع على تعيين
الوزن بهذا المقدار من الارطال بل عن الصدوق انه من ين الامانة نعم للعامة فوال في الزيادة على الف ومائتي رطل
على اختلاف ذلك بينهم وما ورد في صحيح ابن مسلم من التقدير بثمان مائة ستمائة حمله على المذكور والطل ثلثة عراقي و
مدني ومكي فالاول مائة وثلثون درهما كما نقل عليه الشجرة جماعة وعن جعفر بن ابراهيم بن محمد الهذلي قال كتب لي ابي الحسن
عليه السلام في جعلت فذلك ان اصحابنا اختلفوا في الصناعات بعضهم يقول الفطرة صناعات المدني وبعضهم يقول بصناعات الغراء
قال فكتب لي الصناعات ستة رطال بالمدني وستة رطال بالعراقي قال واخبرني انه يكون بالوزن الف ومائة وستين ووزن
فيه دلالة على المشهور من وجهين احدهما جعل رطل المدني رطلا ونصف رطل بالعراقي والظاهر خلاف في ان المدني مائة و
خمس وستون درهما وثلثاء مائة وثلثون درهما والثاني تقدير الستة رطال الغراء بالف مائة وستين ووزن فيهما
مائة وثلثون والوزن بالكسرة للغنة مفسرة بالدرهم وعن زكاة غلات القمح والمنهي ان رطل العراقي مائة وثمانية و
عشرون درهما واربعة اشباع درهم لكن عن الاول في زكاة الفطرة والثاني في المقام موافق المشهور وعن المقنعة ما تضمنته
خير سليمان المروزي عن الرضا ان المدني مائتان وثمانون درهما وهو ايضا فاض بخالفته المشهور لان المدني رطلان وزرع
بالعراقي وعلى المشهور يكون مائتين واثنين وثمانين درهما ونصف درهم والاول اقوى لاعتقاده وانيته بالشهر بل في
الحديث عليه الاحباب والرطل المدني قد عرفت عدم ظهور الخلاف في مائة وستين وثمانون درهما واربعة جعفر بن
ابراهيم السابغة ايضا انه عليه والرطل المكي له احد نقلين غير المتغير بضعف الغراء كما هو مقتضى قليلهم على رواية
التمائم رطل في الكرو على الرطل المكي بموافق الف ومائتي رطل الغراء والدرهم كل عشرة منه سبعة مثاقيل شرعية فكل درهم
وثلثة اشباع مثقال شرعي فالرطل الغراء واحد وثلثون مثقالا شرعيا والكريناء على كونه الف ومائتي رطل بالغراء
ينبلغ مائة وستين مثقالا شرعيا يعادل المثقال الشرعي لذهب المنكوك المتقي في زماننا ابو يعقوب
والشخص هو ثلاثون مثقالا شرعيا فالكريناء مثاقيل الصيرفي يبلغ واحدا وثمانين الف وثلثمائة مثقالا وصرح
بجميع ذلك ايضا اعظم الاحباب ولم اجد في شيء من هذه المقادير خلافا عما سمعت من تقدير الرطل الغراء بالدرهم
وتقدير الكرو بالدينار التبريزي المعروف في بلاد ايران عن الحديث انه مائة وثلثة عشر مثاقيل وثلثة اشباع المن وثلثون
مثقالا صيرفيا وخمس اشباع من ستة عشر جزء من المثقال وعن جماعة ان المن التبريزي ستمائة مثقال صيرفي لكن عن آخرين
ان الكرو مائة وست وثلثون مثاقيل تبريزيا ونصف من وعن آخرين زيادة اربعين مثقالا صيرفيا وبالمن الشاهي المعروف
في ايران عن الفخرية انه ثمانين وستون مثاقيل وعن مقدار رتبة الجلوس انه سبعة وستون مثاقيل ونصف من وبالمن العطار
المعروف في زماننا في قصبة الخفاف اشرف وحواليها الى بغداد على تقدير الارطال العراقي يبلغ واحدا واربعين مثاقيل ونصف
من وبالمن البقالي المعروف عندنا في الخفاف يبلغ اربعا وثلثين مثاقيل وقيده وزاد مقدار الوزن في هذه القصة
كرارا وعن بعض الثقات الحاطين لاهل الاوزان في عشرين سنة قبل هذا الوقت ضبطه بعشرين مثاقيليا واحدا
اربعين وقيده والطاهر انه زاد عينا وهذا الوزن من بعد ذلك بما يقربا ربع اوقية وثلث في كل اربعة امنان المتما
عندنا بالوزن ولعلنا سمعنا من بعض الاختلاف في التقدير بالامنان السابقة من اختلاف الاوزان في الاوزان
ايضا وعلى كل حال فاهل الكرافة ما شئت رطل بالعراقية والمدني خلاف ولما جددنا من اصحابنا من فترها بالمكية ونقل الشجرة
على الاول وعن الناصرية الاجماع على الثاني وعن الامالي انه من ين الامانة وعن بعض اطلاق الرطل وعن آخرين التردد
في تعيين احدهما واستدل لكل منهما بما هو للاول اصالة الطهارة في الاشياء وفي خصوص الماء وعموماتها واستصحاب
الحالة السابقة واصالة تطهيرها بالماء وفيه ان اريد اثبات موضوع الكربة الاصول بواضح البطلان وان اريد ثبوت
الحكم فيما عدا الطهارة حسن فيها ايضا على وجه كما ستعرفه وبالا حيا ايضا وفيه ان كان الواجب فهو مختلف بحسب
الموارد وغيره لا يجدي وبان مقدار الغراء متيقن الاصل عدم اعتبار الزايد وفيه ان المقصود ثبوت الكرو والاتفاق هنا
على مغلطته الاقل اعم من كونه الكرو وبغضه وهو غير محدد فيما نحن فيه بل يقال المتفق عليه فيما نحن فيه الاكثر وهو المدني

من
في
الكتاب
الذي
هو
كتاب
الطهارة

للافتقار على حصول شرط عدم الانفعال من بناء على ان الشرط هو الكبر على ان اصل عدم اعتبار الزائل لا يجري فيما ورد الشرط بقوله
اذا كان الماء قد ركا وقوله الكراف ومما اشار على وعموم مفهوم ان لم يجد ماء فاستموا فان واجدا لارطال العرقية الملازمة
للجاسه واجدا للماء وفيه معلوم يقينه بالظاهر وثبوت وجوده ان المفروض محل النزاع وباقرتبه العرقية الى التقدير
بثلاثة اشبار لان مضروبها سبعة وعشرون وهي اقل من ثلثين واربعتين وسبعة اثمان كما ان العرق اقل من المذق وكلما
امكن قلته التفاوت بينهما فالحمل عليه ارجح والعرق اقل تفاوتا فالحمل عليه اولى فيه مضافا الى ان ذلك ليس مرجحا عندنا لتجهنا
فيما ياتي اخبارا بالثلاثة اشبار ونصف ان القائلين بالعرق مختلفون في المساحة اثنان ثلثة اشبار او ثلثة ونصف فان قرب
من احدهما بعد من الاخر ولا يتم على القول بالثلاثة ونصف مع انه مناسبه اعتبارا لا يتم دليلا وبان الظاهر من حال المعصوم
الحكيم العالم بجميع الاصطلاحات مكالمه كل سائل بصطلحه محمد بن ابي عمير عراقي فلهذا الرطل على العرق وفيه ان السائل من ركا
عند ابن ابي عمير وهو لا يثبت ان عراقي والاطلاق عليه بعض اخبارنا الا لا يثبت على كون عراقي عدم تعيين زادته مصاحبه بلده
بل ظاهرا مصاحبه الطرية والمذهب دعوى ان الانسان غالبا يرى عن قبل بلده كما وجدتهما من بعض المعاصرين في غاية التفتق
خصوصا في نقل الاحكام عن صاحب الشرع المبني على توارد الناس عليه من كل قطر للمشكلة عنه خصوصا زمان الضاديين وبان
العراقي قريب الى التقدير بالحج الثلثين والاكثر من زاوية كما في بعض اخبار الباب بالتحريم المتقدم وفيه انما عرفنا واقعته
كيفية هذه الاشياء المذكورة في هذه الاخبار حتى يثبت قرب العرق منها وبعده وانه اكونا قريب من المشي اليها على كل حال
لان العرق اقل من المذق وان كانت الالف مائتا رطل العرقية ايضا في نفسه باعينة عن تلك المقدار كما هو الظاهر فيصالح
دليلا للثبوت وبما افقده التقدير بالبراهين لصحة محمد بن مسلم عن الصادق ع قال الكرسية ثمانية رطل تقربها ان الرطل فيها ع لعل
المكي قال كانت الزاوية مطروحة مضافا الى كون محمد بن مسلم مكيا لانه من اصل الطائفة فيقول محمد بن مسلم بلده وفي الزاوية
ان ثبوت ارادة الرطل المكي المتوجه خطابا الى ابن مسلم المكي في ذلك لاخرى على ما راجاه الامام ع بلده السائل دون بلده في مرسله
ابن ابي عمير العرقية ايضا وفيه ما تقدم من ان السائل فيها ليس ابن ابي عمير على كل حال فان كان المراد من هذه الصيغة الارطال المكيه
هي ضعف العرقية فيعين بها ارادة العرقية من المرسله وبان شرطا الانفعال العكس فيكم عموم طهارة الماء الى حصولها وفيه ما تقدم
من ان السائل من الاخبار شرط عدم الانفعال بالكثرة والكرية ويستدل للثاني بالاحتياط وفيه مختلف بحسب الموارد كما
سمعت وبان شرط شغل الذمة بالوضوء والصلوة وبخوضها مع مثاقفة الجاسه للماء الى العلم بطهارته ولا يكون الا بالارطال المذق
وهو كالاصل السابق واضح بطلان ان اريد اثبات الموضوع وان اريد اثبات الحكم فالاصل والمعموم السابق على تقدير تمامية ما فاطنا
لهذا الاصل ونحو الاستدلال باسقاط عدم بلوغ الماء كالحصول الارطال المذق فثابت مضافا الى عدم اطرافه في الفروض
كما لو وجد مبلغ من الماء دفعة وقد يقضى الاستصحابا عكس المذق على كثير المنقوص بان الكرية شرط عدم الانفعال فيحكم عموم
الانفعال الى القطع بحصول الكرية وفيه نظير ما تقدم من شرائط الانفعال بالقلته ايضا وبان التقدير بالمدينة اقرب الى المستحضر
بثلاثة اشبار ونصف خروجه ان اقرتبه العرقية الى مضروب ثلثة اشبار وهو سبعة وعشرون شرطا يقضى اقرتبه المدينة الى
مضروب ثلثة ونصف هو اثنان واربعون وسبعة اثمان لان المذق اكثر من العرق وفيه نظير ما تقدم وبالاجماع المنقول عن
تقدم وفيه الوضوء ينقل الشهرة على خلافه وبان مدينة الامام ع تقضى العمل على المدينة لغاير مكالمه الانسان بعرف بلده
وفيكون لو سلم فيما يكون المستول عنه الامام العالم بالاصطلاحات والسائل من غير بلد الامام ولم يتبين طابعه على مصلح بلده
الامام ومقداره والمستول محل الحاجة ممنوع ظهور مكالمه الامام بمصلح بلده مضافا الى ان ذلك ايضا فيها وقت المكالمه من الاما
في بلده ولو وقع في بلده اخرى لمنا مصلح اخر فلا بل الظاهر وقوعها على اصطلاح بلد المكالمه ولم يتبين وقوع هذه المكالمه
في المدينة وعليه كونهم ع في المدينة مبتلوه فوقع هذه المكالمه فيها كما ع لذكرى الروض ليست بمشابة المحبة في نحو المقام والاصل
ان اكثر ما استند به لعين العرق والمذق ما لا يجدي الا ان هنا قرين قد يدعي حصول الظن من مجموعها يكون المراد هو العرق
وهي ارادة الارطال المكي في صحيحه ابن مسلم النبطية على ارادة العرقية من الالف مائتا رطل بالمعنى المتقدم المؤدية بنقل
الستمائة مع الالف مائتا رطل واحد هو ابن ابي عمير من امام واحد كما في الاستنباط وباطلاق هذا المروي عنه الرطل في

كتاب الطهارة

في رواية الشنل الذي يهين فيه التمر للشراب الوضوء فقبل باقى الارطال فقال رطل مكيال العرفى لظهور الحال في اعتماد الامام على الاطلاق لو لم يسئل عنه مع ان حاربه العرفى من لطفى بل من اطلاق الرطل في كثير من الموارد في الاخبار مع تبين رآى العرفى منه وقوع تعدد الصانع بالارطال العرفى فيحصل من مجموعها بمعونة الشهرة المحققة الموهنة للاجماع المنقول على المتن ظن قوى بزيادة الرطل العرفى من النص وما فى الروض من ان حل رواية التمام على المكيال ليس باولى من حملها على المدينة لتوافق رواية ثلثة اشبار مع انه لم يتحقق الموازنة لادخل فيها رطله لان المقصود ان الاجماع حاصل على عدم التقدير في الوزن بما بالتمام فهو مرتب على اذادة المكيال منها لانها على الف والمائتين العرفية الموافقة للشهور باعتبار انها اضعفها فيدل على ان المراد بالرطل في المرسلة هو العرفى فان حصل الظن المعبر في الدلالة على المراد من مجموع ما ذكر كما هو الظاهر مستأنفا لدان الكوفة اصله مكيال افضل العرفى والتعريف بين بين القادر على اطباء أهل العراق وتفهمهم يتناسب تعدد رطله بالوزن العرفى ايضا ولا ينافى الوجه غير محدد وعليه ينبغي الرجوع الى مقتضى الاصل والعموم في شكوك الكوفة وهو على ما فى الرياض اصالة الطهارة قال اشتراط الكوفة في عدم الانفعال ملزوم لاشتراط عدمها في ثبوتها فاصالة عدمها بناء على صحتها هنا مغاير على ما في الحكم وبعد التساقط بعد التسليم فحكم ما دل على الطهارة من المعارض سليم انتهى رخصه في اللوامع قال فان قيل عدم الانفعال مشروط بالكوفة فما لم يوجد يحكم بالانفعال قلنا المشروط بعدم الشرط في الواقع لا بعدم العلم به على انه مغاير لاشتراط الانفعال بالتكثير فما لم يوجد يحكم بعده انتهى في موضع الشك في شرط كل منهما يحكم اصالة الطهارة لا بحال وفي الجواهر صرح منها قال في شرح وما كان كذا لا يتجسس الا ان يتغير ليعلم ثانيا انه من شك في ثبوت اطلاقات الكوفة من الافراد وشك في ثبوت اطلاقات القليل فلم يعلم ثبوتها الى القاعدتين فالظاهر ان الاصل يقضى بالطهارة وعدم تبختر بالملافة نعم لا يرفع الخبث به بان يوضع المنجس فيه كما لوضع في الجارى والكثير وان كان لا يحكم عليه بالنجاسة بمثل ذلك بل يحكم عليه بالطهارة فيؤخذ منه ماء ويرفع به الخبث على نحو ما يرفع بالقليل ولا مانع من رفع الحدث به لكونه ماء طاهرا وكل ما كان كذلك يجري عليه الحكم وكان التسبب في ذلك ان احتمال الكوفة فيه كافي في حفظ طهارته وعدم نجاسته بملافة النجاسة ولكن لا يكفي ذلك في الاحكام المتعلقة بالكرام المعلوم كركا الطهارة من الاخبار بوضع المنجس في وسطه ويحذر ذلك وقال في آخر هذا البحث يمكن القول به ايضا لانه ليس لنا ماء لا ينجس بالملافة ومع ذلك لا يظهر المنجس بالفضل فيه بل الحكم بطهارته مع وضع المنجس فيه وتحقق الغسل كان في الحكم بالظهور به ان يوضع المنجس فيه انتهى قلت ليس عندنا ماء الخ لا يجدي لئلا بل ينبغي ان يقال ان اعتبار الكوفة في هذا القسم من الظاهر مع ان الغسل صادق على الوضع في القليل ايضا ليس الا من جهة انفعال القليل فلا يمكن ان يفيد تطهيره اخرج منه صوت وودو على النجاسة وفي حكمه على هذا الماء مع وضع المنجس فيه بعدم انفعال المجرى عن مقتضى صدق الغسل بالوضع حصول الطهر لما جعل طهر الغسل بالماء نعم لا يجري في ذلك في تطهير الماء المنجس به لما سمعت من عدم عموم في تطهيره من نحو غسل وصبت غيرها ولكن لا يكون يعنى في النظر في اصل المسئلة الحكم بانفعال مشكوك الكوفة سواء كان الشك في المصادق كما اذا شك في ماء انه مقدار الكرام لا غير معلوم حاله سابق ولا حصل تدريجا في المفهوم كما في فرض المسئلة من الشك في اذادة الارطال العرفية والمدينة وفيما يات من بعض اقسام مختلف السطح الشرطية المستفيض اذا كان الماء قد ذكر لم يجز شئ بتفريق كليته للنقص بملافة النجاسة الى هي مورد اتفاق النص الغنوى بعضه سببه ملافة النجاسة للنقص وهي قاضية بانفعال الماء مطلقا بالملافة وما ورد من قول حلق الله الماء طهورا لا ينجس شئ الا ما عثر ان كان مقتضاها استثناء الماء مطلقا من كليته السببية لكن الشرطية المستعينة المنصنة لاشتراط عدم تبختر بكونه كذا خصوصا مع ملاحظة صحتها اسمعيل بن خابر والمحدثين الاخيرين الا انه قريبا قضت بتفيد عدم تبختر الذي في النصوص المتقدمة بكونه كذا على نحو الاشتراط به فعلم من ذلك ان الكوفة مانعة في تلك من تأثير سببته ملافة النجاسة لانفعال ذلك لغير المانع الا ما يلزم من وجوده العدم وارشئت فقل ان عدم الانفعال حكم مشروط بالكوفة لا كونه شرط لعدم الانفعال وعلى كل من التقديرين الحكم المؤسسن في الماء بالشرطية المستفيضه انما هو المعلوم على الكوفة شرطية لعدم النثار وانما يغيب من النثار دون انفعال غير الكوفة فان كان على مقتضى خصوص سببته ملافة النجاسة للنقص من غير توقف فيه على شرط كسائر ما يلاها او مفهوم المستفيضه ايضا لم يفيد غير ذلك فاما تدعيم الجملة من شرط دعائها

كتاب القياس

في القياس
الكتاب

عن الوقت ان لم يثبت ولا لم يتبعين صدورهما بعد الرجوع او قبله والمقادير بعينها بل غير ممكنة والثالث ان يوصف بالاشياء
بين محقق بن ابي القاسم الاسدي وليث بن الجعفي وابي يوسف بن الحارث وعبد الله بن محمد الاسدي وقيل ان اطلاقه لا ينصرف الى الاخير
والاولان ثقتان لوضوح حال لثبوت القياس المكفي بابي بصير غير الواقفي المعروف بالحد كما حققه في النهاية وفي الحدائق
رواية ابن مسكان الظاهر في عبد الله منه قرينة كونه الليث المراد في كذا عن غير الدار الخراساني انتهى بل رواه عبد الله بن مسكان
الذي من اصحاب الاجماع عنه وعن تحقيق حاله بعد وضوح حال من تقدمه ومع ذلك كله يحيل الضعيف من كل وجه بالشهرة و
الاجماع المنقول واوردها ايضاً بضعف الدلالة لعدم النقص لاحد البعد من الطول والعرض بناء على كون الثلاثة
اشبار ونصف الثانية بدلاً من مثله وفي عمقه متعلقاً بمقدار يكون حالاً من مثله ووصفه للثلاثة اشبار ونصف بدلاً و
المعنى ان اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصف مضروباً في مثله ثلاثة اشبار ونصف كاش في عمق ذلك وكاشنا في عمقه فهو الكرو
والجواب ان توجيهها يمكن بوجه اخر نزيلها على مخالفة الاجماع من حيث عدم النقص فيها للبعد الثالث لا وجه له ببيان ان
المراد بالكر المبتقن فيها اما هيئة المدد وتبعية ريب ان كرو في اصله ميكال مدد وكما تخيله الامم الاستنباط ادى وتبعية ريب
اولاً في الركن الذي غالباً يكون مدد واولاً واولاً الثلاثة وعلى الثاني عدم النقص للبعد الثالث مع خزانة لعدم ظهور
وجه الاختصاص الاخرين بالذات لا بد ان يكون المراد معترض ان الكرو ما بلغ مساحته مضروباً في ثلاثة اشبار ونصف في ثلاثة
اشبار ونصف هو اثني عشر شبراً وربع على تقدير زاده الضرب كما هو الاظهر ومجموعهما كما هو مذاق الرواين في فيما يحكي
عنه وهو سبعة اشبار وكل منها خلافاً للاجماع وعلى الاول حيث ان مساحته لا تزيد كالتعدي والعقود لا طول ولا عرض فيه و
ضبط السعة فيه تبعين فطرها وجع فالثلاثة ونصف الثانية بيان العمق الثلاثة ونصف الاولى تعديها الفطر الذي ملحوظ فيه
تمام سعة الدائرة والمعنى ان الكرو ما كان فطره دائرة ثلاثة اشبار ونصف وعمقه دائرة ثلاثة اشبار ونصف اي ما بلغ مضروباً في
وهو بقاعدة المساحة مضروب نصف الفطر وهو شبر وثلاثة ارباع في نصف الدائرة التي تمامها اثني عشر اشبار ونصف
ان كل دائرة ثلاثة اشبار فطرها ونصفها خمسة اشبار وربع ثم ضرب بمحصلها في ثلاثة اشبار ونصف المعنى يبلغ اثني عشر دائرة
شبراً وثمان شبراً وربع مثله وهذا المقدار لم يعبه ايضاً احد فوجب حمل الرواية على النقص لتقدير البعد الثالث مع امكانه
واختماله وهو باحد وجوه منها ان يكون في مثله حالاً او نصفه للثلاثة اشبار ونصف الاولى والمراد بذلك الثلاثة اشبار
ونصف احد البعدين من الطول والعرض بالمثل الاخر وتكون الثلاثة اشبار ونصف الثانية معطوفة على الاولى بحذف
الفاصل المعنى الماء اذا كان ثلاثة اشبار ونصف مضروباً في مثله اي في مقدار ثلاثة اشبار ونصف وكان ايضاً ثلاثة اشبار
ونصف في عمقه فذلك الكرو فيكون المعنى كرواً اسماً وقد راء الطول والعرض قد راء الاسماء ولعله لان الطول والعرض لا يطابقان
على البعدين المتساويين ومنها ان يكون في مثله حالاً او نصفه كالتابع والثلاثة اشبار ونصف الثانية بدلاً من مثله والمراد بالذات
ونصفه في وبالمثل وبدلاً للعرض الطول ويكون في عمقه حالاً او نصفه بعد الصفه والمعنى كرو ما كان ثلاثة اشبار
ونصف في مثله ثلاثة اشبار ونصف طولاً وعرضاً في عمقه اي عمقه البائع ايضاً ثلاثة اشبار ونصف فانيكون الطول والعرض
مدكورين قدر الاسماء مدلولاً على اسمها بمقابلته المعنى والمعنى اسماً لا قدراً مدلولاً على قدره بذكر قدر الطول والعرض هذا
تعبير يلج جار في الحاوزات ومنها ان يكون التوجيه والمعنى كما قرئ المورد الا ان احد البعدين من الطول والعرض لم يكن غير
ملحوظ اصلاً بل هو ملحوظ ومزاد بطريق الحذف في الكلام للاختصار وقد راءها بدلاً من المذكورين عليه وهذا من المنعاز
ايضاً في الحاوزات يقال حوض ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار ويزان كذا في الابعاد الثلاثة في هذا الحذف مدلول عليه
ومعارف او قبل ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار في رابعه مثلاً من غير تكرار اسم بعد اصلاً واما او قبل ثلاثة
اشبار في عمق ثلاثة اشبار مثلاً فلا حدث ولا تعارف والفرق منوع وان كان الاول لعله اصح بل اقوى في الدلالة على الحذف
من الثاني ويستدل للقول الثاني بما عارض الفقيه قال وروى ان الكرو ثلاثة اشبار طولاً في عرض ثلاثة اشبار في عمق ثلاثة اشبار
والارسال بجوابه الفنو في الاضمار في نحو المقام غير قارح لظهور ارادة المعصوم خصوصاً من الصدوق وبنارواة الكرو
عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن ابن سنان عن اسمعيل بن جابر وثالث الصادق ع من الماء الذي لا يحسنه شيء

كتاب الطهارة

في الشهرة ولعل في مشرق الشمس من ذى الجبل المنين نسبة الاول الى المشهور ولعل نسبة الثاني الى الشهرة تفشاء من نسبة
القيتين وقد عرفت خالها وبالأجماع المنقول وعلى تقدير عدم الرجحان وحصول الاجمال المضاد الاخبار فقتضى القاعد
حسبنا سمعت في الوزن الحكم بانفعال ما بلغ الثلاثة اشبار واستفاض المنقل عن ابن الجيند بان الكروما بلغ تكسبه نحو
من فائدة شبر ولم يعرف مستنده كما اعترف به في الجواهر وغيره ولعله ما رواه الصدوق في المقنع من ان الكروما غان وشبر
ذراعين وشبر بحمله على هيئته المدور وتكسبه ثمانية وستون ونصف سبع وهي نحو من المائة وفيه ما لا يخفى من الضعف
والاجمال وعن جمال الدين بن طاووس العمل بكل ما روى احتمال اذا تدرج بين الاقل واستحباب الزايد وهو حسن من حيث
الخلاص من عدم معقولية التخيير بين الاقل والاكثر في المقام الا انه خلاف الظاهر من العمل بكل ما روى بل هو خرج غرض
بعض ما روى بالحمل على التدرج مع بعدا زادته ما ورد بنحو ان الكروما كان مبلغه كذا واحتمل ايضا ازايدة ظاهر من التخيير
بمعقوف ان له افراد حقيقة ومجازا فالاشنان والاربعون والسبعة اثمان متوحد هي الكروما الاقل وان وجد لا ينقص ولو
يشوع فالكرومة السبعة والثلاثون بناء على كونها قوله مستفاد من الخبر وان تضمنت زيادة الاقل منها وهكذا ولا اراه يترجح
المحصل ان متوحد ان الاقل كروما فلا يصح الخروج عن الكروما واقع في ضمن الاكثر الا ان يحمل على التخيير الذي ينبغي لما يمكن من الاكثر
لا يستغل السبعة والثلاثين والممكن منها لا يستعمل السبعة والعشرين غير الممكن الا من الاقل يستعمل جميعا بين الاخبار الواردة
بكل منها نظير ما سمع من الترتيب بين الوزن والمساخنة على تقدير تفاوتها وهو ايضا بعيد من اخبار الباب وتكلماته فقبض منها
طبائع اولى الالباب ومع ذلك قول شاذ كسابقه ولا يلتفت اليها كما المنقول عن لقطب الراوندي من انه ما بلغ يخرج ابعاده جميعا
لاخر ثمانية اشبار ونصف احتمال فيه التخيير بالمعقوف الاول في قول بن طاووس قد عرفت ما فيه واحتمل البتة رجوعه الى ما هو
ففي الجبل المنين كانه على رواية بن جبير لكنه لم يحمل لفظة في منها على معنى الضرب بل المعنى ما اذا ضمت بغضل بماده الشاذية
الى بعض حصل عشرة اشبار ونصف لا يخفى ما في التخيير على هذا التقدير من شدة التفاوت فان الماء الذي مجموع ابعاده الثلاثة
عشر اشبار ونصف كما قد تكون مساحته مساوية لمساحة الكرو على لقول المشهور كما هو ظاهر فتمتدكون ايضا ما قد تفرق عنها فتر
منها كما لو فرض طول ثلاثة اشبار وعرضه ثلاثة اشبار وعمقه اربعة ونصف فان مساحته اربعون شبرا ونصف فتمتدكون ايضا ما قد تفرق عنها فتر
بصفة عنها جدا كما لو فرض طول ستة وعرضه اربعة وعمقه نصف شبرا فان مساحته ثلثين شبرا ونصف فتمتدكون ايضا ما قد تفرق عنها فتر
شرح الارشاد بعد الغرض عنها ما لو كان كل من عرض وعمقه شبرا وطول عشرة اشبار ونصف فان مساحته عشرة اشبار ونصف
وفيه وجود ما هو ابعد كما لو كان طول تسعة اشبار وعرضه شبرا وعمقه نصف شبرا فان مساحته اربعة اشبار ونصف فتمتدكون ايضا ما قد تفرق عنها فتر
كلما من متافئة اخرى اذا ابعاد الثلاثة في الفضل الذي ذكره انما هي ثمانية عشر ونصف لا عشرة ونصف وانما في خبره بان صدوره الى
هذا التقدير الكبر الاختلاف الشديد في التفاوت من لقطب الراوندي لا يخلو من غرائب والذى يظهر من زيادة ان الكروا الذي لو دأب
ابعاده لكان مجموع ثمانية عشر اشبار ونصف ووجه فينتب على المشهور ان في هو حسن من حيث ابعاده باختلاف الكرو على هذا القول
ومن حيث توجهه القول بالجماع على المشهور ان لم يكن في كلام لقطب ما بنا فيه الا ان فيه مواقع للمناقشة صحتها فوجب له ان يثبت
بروايته في جبهه مع المعقوف لان بنى على ازايدة اضافة كل ثلاثة اشبار ونصف الى بعد من ابعاده الثلاثة لا يزيد به كونه في يمين
مع ضروره ان لعدد المضاف الى البعد كقوله ثلاثة اشبار ونصف في الطول وثلاثة اشبار في العرض اربعة اشبار ونصف لا يغير
لا يفرق حاصل ضربيه ووجه فينتب بين الاشنان والاربعون والسبعة اثمان نعم من غير اضافة الى البعد كروا ثمانية اشبار ونصف في ثلاثة
اشبار ونصف فضلا عن زيد حاصل ضربيه على حاصل جمعه لكن ان بنى على ازايدة منها من غير اضافة الى بعد كروا ثمانية اشبار ونصف في ثلاثة
ونصف لو نحو خيط مضافا الى الغونية تكرار الثلاثة اشبار ونصف ثلاثا في تناسبه لتعريفه بغيره اشبار ونصف له في ابعاده ولو
الموافقة في ازايدة ضرب الاشبار لكن لا خصوص ضرب ثلاثة اشبار ونصف في ثلاثة ونصف في ثلاثة ونصف في ثلاثة ونصف في
الاربعون والسبعة اثمان بل لو نقص من ابعاده و زيد على الاخر بمقدار كالاثنين في خمسة في ثلاثة ونصف في ثلاثة ونصف في ثلاثة
ونصف والاربعة في اثنين في اربعة ونصف الى غير ذلك كان حاصل ضرب كل منها كواشرط ان يفرض الابعاد في ابعاده لا يضر
يساوى ما كان احدا ابعاده الثلاثة ونصف الاخر ثلاثة ونصف الثالث كذلك ان يضاف ثمانية اشبار ونصف في ابعاده في ابعاده

ومثاني رطل

من الامم الخبيثه
في الجاهليين
المنكرين

وما في رطل منها على الاشياء المعينة وان نقص عنها احيانا فحدها الكراشبارا بذلك المقدار لان الوزن محوز معها ابدال الجواز في القدر
بالانقص الذي يساوي الوزن نارة ونقص عند اخرى باختلاف الخفة والثقل واما قوافل الغمر الواقعة للكون على الحديد بالانزاع
في ضوئه وجود الماء البالغ واقعا وزن الكراشبارا عن الاشياء اذا لاقاه بنقص باعتبار اقضاء امارته الاشياء الجنبه منه ما لم يخبر
بالوزن كما سنعرف منع جريان عكسها على القدرين بالانقص ايضا احيانا فيما لا في الجنب الماء البالغ قدرا الاشياء بالانقص واقعا بالانزاع
اقضاء قاعدة الامانة في استعماله من غير الوزن فلعلها اهنون في نظر الشارع من عكسها لانها ترك والعكس استعماله بنسبة لا ينبغي بعد
اقضاء الحكمة وضع الامانة بالمساحة التي لا تطبق على كل حال على الوزن للاختلاف المنقذ في ان الاول ارجح من الثاني وفي جماع
المقاصد والكشف والجواهر خارج اختلاف المنقذين بما لا يعرف المحض لا سيما الاخير على طائفة مع احتمال رجوعه بل وسابقه
الى ما ذكرناه وعليه الوزن هو الاصل في مقدار الكراشبارا مائة حصوله وقضيه فاسم من ان اذا اختلفت امارات الاشياء فوافقتها
استعمل من غير حاجة الى الوزن وان نقص عنها ولو بغير الجنب من غير لزوم اعتبار الوزن عملا بمقتضى وضع الامانة لكن اذا اختلفت
التاقت مساحته فوافق الوزن استعمل وكذا ان علم من غير اعتبار موافقة الوزن استعمل من غير اعتناء بقصور المساحة لان وضع
المساحة على ما ذكرناه امانة للوزن يتلغى مع العلم من ان الاول لو اغترف من الماء البالغ كرام غير زيادة المتصل بالخاصة المتغيرة
عن الماء كالعدن اليابسة وما يحكم اليابسة بما لا ينتشر اجزاء الغير المغيرة لوصف الماء كان المغترف بعد انفصاله من الماء في ظاهره
ما لم يكن الاغترف تدريجيا ولم تدخل الخاص في المغترف لان جزء من الكراشبارا فصل حين طهارة ويقتضيه الاناء والكشف والبقاء
الموجود فيه المغترف نجسا لا يخرج قليل ملاق الخاص ويقتضيه ظاهر الاناء والكشف ان لم يخرج من طهارة الى طهارة والعكس في المنقذ
ولو دخل الخاص في المغترف عكس الامر لو كان متصلا بالخاصة الغير المتغيرة من الماء كالبول وما يحكم بما انتشر اجزاء في الماء كان
البناء في المغترف والظاهر وباطنا طاهرا لان الكراشبارا في الخاص الغير المتغير طاهر جميع اجزائه ما لم يتغير في جماع المقاصد
المراد بالتميز في هذا الفرع ما لم يكن مستهلكا ليشمل الجاهل والماء عليه فينبغي ان يكون غير المتغيرة في الحكم الثاني هي المستهلكة
وبعد عدم تمامية حكم الصورة الاولى في المناينة الغير المستهلكة لان بعد حلولها في الماء وعدم استهلاكها امانا وادق على جميع اجزاء
الماء حتى المخرج معه المانع اسم الماء فلا يكون الباقي مع عدم التغير بعد المغترف نجسا ولا يصدق على المخرج الماء فينجس قبل الا
الاغترف كله وكذا ان تغير المخرج خاصه دون الباقي لان المفروض عدم زيادة المجموع عن الكراشبارا كيف يفرض عدم استهلاك الماء المخرج
فيما لا يزيد عن الكراشبارا وجب بحكم نجاسة الباقي خاصة الثاني اذا وجد نجاسة في الماء الذي علم حاله انه كان قليلا مبلغ الكراشبارا
ان وقوعها فيه قبل بلوغ الكراشبارا فهو طاهر واستدل المرتضى من تبعه بالاجماع على طهارة هذا الماء على طهارة القليل النجس
بتمامه كراشبارا لم ينكر على دعوى جماعه هذا احد بل ظاهرهم تغيره بالاجماع وهذا ابتداء الفرق بينه وبين القليل المكمل باقضاء الامانة
في الجنب المكمل بقاء النجاسة وفي هذا الماء بعد تقاض احتمال تاخر كل من الماء الاخر يجمع الى عموم كل شيء وكل ما طاهر لكن في
الجواهر رد المرتضى ان التزام عدم الحكم بطهارة هذا الماء لبعض المنكرات فلا يحكم عليه بالطهارة ولا النجاسة فهو لا ينجس الطاهر
ولا يظهر النجس يكون حاله حال المشكوك في كونه اذا قلنا النجاسة على وجه قوي لا نكره ان الكراشبارا شرط قد شك فيها اذ كان ذلك
الطهارة شرطا وقد شك فيها وفيه ما تقدم الحكاية عنه في الاطال للفرقة من ان استصحاب طهارة محكم في مشكوك الكراشبارا
حسبنا اعترف به هناك وفي مسئلة اعتبار استواء السطوح مضافا الى ان ما ذكره هنا من عدم تطهير النجس خارج عن مدنا
وعن لبس المرتضى انه استدلال بالحكم بطهارة الماء المفروض لان يكون مراده ان القول بطهارة الماء في المقام ليس من الواضحات
التي لا يشك ان عدم طهارة بعض ايضا من المنكرات الواضحة بناء على ما مر من ان عدم الانفعال بعد ملاقاة البناء من لوازم ضو
الكراشبارا فقدم لا الفرق بين المقامين في الحكم بالطهارة والنجاسة تكمل هل يعتبر في عدم انفعال الكراشبارا على سطح الماء
مطلقا فلا يختلف ولو اختلف ايا ينجس كله بملاقاة النجاسة للاسفل والاعلى واذا لاقى الاعلى خاصة وينجس في الاختلاف
المتغير خاصة مطلقا واذا لاقى الاعلى دون الاخذار فلا ينجس مطلقا وجوه واحتمالات بل جملة منها اقوال فيلزم فيه فرقة
القول بعدم اعتناء السافل بالعالى محققا لاحد كما قيل انه لم يعرف المنقذين من الاصحاب لقول بتدريج اختلاف السطح
قلت عدم تقوى السافل بالعالى المتعمد كونه هو ظاهر الحق الثاني في ابراده على عبارة الذكرى لا يتي في الموضع الثالث وفي

سطح
في اعتبار الاشياء
في غير النجاسات
التي في علم
المرتضى

اعتباره كالتفاضل في القيمة في مادة الحمام الزيادة عن الكرو على كل قليقلم ^{حال} اولاً ان اختلاف السطح المبحوث عنه هو غير سطوح اجزاء الماء المتراكمة بعضها على بعض على وجه يحتاج الى الاستقلال الاعلى عرفاً والاله فينبغي ان يكون هذا الاختلاف بغضاً كراصله مع انه لا اشكال في كون الماء المتراكمة واحداً تحت البحث السطوح الغير المتراكمة الغير المتخاضة بل الخرف بعضها عن بعض اخراً فابدينا في الحق العرف والكلام يقع في ثلاث مواضع الاولى اعتبار التساوي في جزاء الكرو لاجل اعتصامه في نفسه وعدم انفعال الثاني اعتبار التساوي بين الكرو ماء اخر قليل الاعتصام الثاني في عدم الانفعال الثالث اعتبار بينهما المحصول الطاهر للاخر اما الاول فنقتضيه اطلاق قوله اذا كان الماء قد ركب في السطح في عدمه فحينئذ اختلاف السطح فيه مطلقاً ولا مغاير له الا احداً مؤثراً الاول كون مفروض السؤال في جملته منها نحو المحوض الغدير مما هو مستوفيه السطح الاعلى من مجموع الماء الذي هو محل البحث فيختصر عدم الانفعال بما كان كذلك ولو كان هذا المستند يكون الاختلاف موجباً للسلب الاعتصام عن مختلف السطح من غير فرق بين ملافة العالي والسافل للبحث الآن يقال ان اعتصام السافل بالعالي يخرج بالاجماع ان كان محققاً او باخبار الحمام على القول بكفايته كونه مجموع المنبع وما في الحياض في الحمام وفي الثاني مع ان اخبار ماء الحمام جعلها مخرجاً ليس باولى من جعلها كاشفة عن عدم قدح اختلاف السطح مطلقاً والابح لا مضار وعدم التمرى من الحمام الى غيره عدم امكان كون المستند اخبار الحمام لان القول باعتبار كونه المادة هناك مفروض وهذا القول بقوى السافل بالعالي المقم كونه معروف بل لا يكاد يوجد التصريح بخلافه هنا محققاً مع قوة دعوى انصراف المادة في الحمام الى الكرو من اجل اعتبار جاعته كونه ما لا يصح الاستنباط منها في التقوى بالعالي المتم كونه السافل الثاني ان ظاهر تلك الاخبار لا يثبت المفروض من السؤال من نحو المحوض الغدير ما كان الماء فيه واحداً فيختص به ومع اختلاف السطح لاسيما التسمية لا يتحقق حدة الماء او يكون مستوكواً ولو كان هذا المستند ايضا وجب قدح اختلاف السطح في تقوى كل من السافل والعالي الاخر من غير فرق اذ لا معنى لصرف الماء الواحد الى الجميع بالنسبة الى احدهما دون الاخر كما هو واضح مع ان المعروف من الخالف تقوى السافل بالعالي دون العكس بل قدح الاختلاف في تحققي الوحدة بوجبه عدم اعتصام السافل بالعالي الكرو الذي هو الوضع الثاني وستعرف ظهور انفاذهم على الاعتصام فيه لان يقال يخرج بالاجماع وانما بناء الحمام بناء على زيادة الكرو من المادة في اخبارها وفي الثاني ما تقدم بل وفي اخر اجماع انه ليس باولى من جعله دليل لا وقرينة على عدم قدح اختلاف السطح في الوحدة ان صدق الوحدة لا شفاوت في المقام بين كمال اشير اليه الثالث قضاء الاعتبار بعدم تاثير السافل في العالي في ثبوت كماله لا يؤثر فيه فيجسم على تعدي كونه المستند وافصح اختصاص المنع باعتصام العالي بالسافل دون العكس الوجه الثالث سروده اما الاول فاو لا بان بعضا من الاخبار مبتداه لاسؤال بها والماء فيها عام وهو كاف للدليل لا يعارضه فرض السؤال في غيره في المتساوي كما هو واضح مضاعفا الى كونه قرينة على زادة العموم من الباقي وثانياً ليس لسؤال ظاهر في زادة الخصوصية اي خصوص مستو السطح حتى يبين عليه السؤال بل وقع السؤال عنه ولو كان نحو هذه الخصوصية في فرض السؤال يقضي بقضار الحكم وجب الانضمار فيه على نحو الحياض الغدران لانها مفروض السؤال ولا يلتزمون به وثالثاً ان بناء العام على سبب خاص لا يوجب تخصيصه بل العبرة بعوم الجواب وادباً ننزل العام على فرض السؤال من مستوى السطح غايته جعل النص في قوة ان يقال الماء المشوي سطحاً اذا كان قد كولا يجسه شيء وح يكون غير المستوى خارجاً من رد النص سطوحاً ومفهوماً بما تقتضيه عموم خلق الله الماء طهوراً لا يجسه شيء ضرورة عدم ظهور اخبار القليل في نحوه من البالغ قدر الكرو حصى ما مضى في زنة الكرو بالارطال من دخول نحو المقام بحث عموم سبب من ملافة الجاهل للشخص لا عموم خلق الله الخ فقد ذكرنا في الجواب واما الثاني فاو لا بان وحدة الماء صادرة مع اختلاف السطح مطلقاً وثانياً بان الوحدة ليست منصوفاً حتى يتبع مضادها ولا يدخل المشكوك في الصدق غايته الامر دعوى ظهور زادة منها من قوله اذا كان الماء والمسلم منه زادة ما لم يكن بعضه مفصولاً عن الآخر بكل وجه كما بين في اننا لا نصل بينهما فالاطلاق محكم بالنسبة الى المشكوك فيه واما الثالث فبمنع قضاء الاعتبار بعدم الاعتصام وعدم تجنس العالي بالسافل ليس على اطلاق بل في خصوص حالة التجريان وذلك لخصوص الاجماع فلا يقاس عليه غير خصوصاً مع ظهور كون العبرة بمقدار الكثرة الحاصل في جميع الصور بل نحو قوله في رواية ابن جابر بعد ان سئل عن الماء الذي لا يجسه شيء فقال ذراغان عمقه في ذراع وشبر سبعة ظاهراً كالتصريح في كون الاعتبار بالمقدار من غير ملاحظة السطح مؤثراً بالتقدير بالوزن بل هو الاصل كما مر تلخص ما ذكرناه ان المشبهة بعدم انفعال الماء كونه ماء غير مفصول لا يجوز بكل وجه بالعالي

كتاب الطهارة

وجهدنا لمقدار الكثرة زاد وقد انقضى من ذلك وجه الكلام في الموضوع الثاني ضرورة كون الوجه فيه ايضا عدم فادحيه اختلاف السطح مطلقا لصدق اذا كان الماء قد ركب على المجموع بعد تحقق الوصل بينهما بوجه وان ظهر الخلاف من عباراتهم في هذا الموضوع فاعين في جملة علو الكثير ونحوه من الجارى او مساويا او متفرضا عدم اعتصام القليل العالي المتصل بالكثر الاسفل من خافها بعدم تحقق اتحادها بالنسبة الى السافل فلا يحد حكمه معه ولا يعصم به فاذا وقعت بجاشه تفصل بخلاف ما اذا كان الكثير وما يحكمه غالبا فيتحقق معه القليل الاسفل المتصل به ولا يفيض ان وقعت به بجاشه وكان اعتصام السافل العالي هنا محل وفاق فمن لم يقل باعتصام السافل العالي المتمم لكرهه في المسئلة الشافعية كانه معترف هنا باعتصامه العالي اذا كان وضوء كرا او جارا فان كان من جهة تحقق الوضوء كما صرح به بجملة من الفاروقين فلا معنى لتحقيقه اذا كان السافل قليلا والعالي كثيرا او ما يحكمه دون العكس ثم لا معنى للفرق بينه وبين ما اذا كان مجموع العالي والسافل كرا فيما تقدم وان كان السند في عدم اعتصام العالي بالسافل هنا ظهورا وخبارا في فعل من الماء في مساوى السطح بغير بيان عدم انفعال الاكثر من لكره ايضا مسندا الى اخبار الكوفة فقتضاء ايضا على تقدير الظهور وعدم الاعتصام مطلقا في الماء المختلف السطح كما تقدم في الموضوع الاول وعرض نفوى السافل العالي الكروية هنا بخبار الحمام بناء على ان مادة الحمام غالبها كراتا زاد فنصرف اخباره اليه في غير ما تقدم في الموضوع الاول من مكان جعل اخبار الحمام كاشفا عن عدم دفع اختلاف السطح والا لاجه عدم القترى منه وان القول بكفايته كونه مجموع المادة والحياض هناك قول معروف وهو لا يلزم من لا يثبت ان المادة في اخبار الحمام بالكرهية يتلوه هنا اعتبار كونه العالي لا قوى عموم الاعتصام في القليل المتصل بالكثر ونحوه غالبا كان الكروية مساويا او سافلا واولى بعدم اعتبار مساوى السطح في كل من الموضوعين الجارى عموم صدق الجارى العاليين بالمادة وكذلك القيث بناء على عدم اختصاص موضع بماله النزول لعموم الصدق ونحو عموم قوله كرا براه ماء المطر فقد ظهر فلا يفتتح في المتصل بشئ من المياه الثلاثة في الاعتصام غير صدق الماء الواحد المحاصل بمجرد الوصل ولو مع اختلاف السطح مطلقا ولا مضابا بقدر انما لم يفسد صور الوصل بخوضه الجياط من الشك والنزول في تحقو صدق الوضوء وعلى تقدير المنع فيه فلهن من جهة اختلاف السطح واما الموضوع الثالث فهو مسئلة نظهر الماء المنجس ونحن وان قلنا فيما تقدم انه صدق الماء الواحد بالوصل مطلقا ولو مع اختلاف السطح لكر الصدق هنا غير كاف في الحكم برفع الجاشه لعدم دلالة شئ من اخبار الكره على ان بلوغ الكثرة لا يجتمع مع الجاشه بحيث لو كان اجزاء الماء المجمع منها الكرهية ارتفع بها بفقوى عنوان الكرهية ومن هنا نفى بطانة القليل اذا اكل كرا والكر المنجس بالغير اذا ارتفع بغيره بنفسه بل نحوه قوله لا يبلغ الماء قد ركب له نجس شئ قاض بقبول الحكم لا اجتماع من اجزاء الطاهرة بغيره نجس شئ ولو ثبت خبران لكرهية نجس شئ وعلمنا برفع صدق الكثرة في الطهارة نعم ثابت من ادلة ان الماء يطهر به وبذلك على عموم الطهارة لكل شئ حتى الماء النجس كى بعنوان كفيته الطهارة بغيره مستفاد منه بل في غير الماء النجس يستفاد من نحو ما ورد بالنفس والصبان في الاقصاد المذكور وان لم يوجد في رفع الجاشه من جهة صدق الكره على المجموع لكن يتحقق به الاتصال بالانصاف ومن هذا المحذور وجب ارتفاع الجاشه قلنا جميع ذلك الى ان مطلق الاتصال بالماء الثابت له الطهارة مطهر وهو غير ثابت من محض ثبوت الطهارة للماء كما عرفت ولم يرد نص في نظهر الماء كما ورد في غيرهما من لصب الغسل بغيره والاستصحاب مقتضى لبقاء الجاشه فلا يحكم بحصول الطهارة بالانصاف من مورد الاتفاق اذا عرفت هذا فنقول لا خلاف في ان الماء "فحق بالالطهارة ان سطه ماء لا غير كذا ظاهر الخلاف في انه مطهر به لا يتوقف على استهلاكه فيه وان حكى عن ظاهر بعض المشايخين التوقف عليه لكنه واضح البطلان ان زاد منه الاضطرال والبقاء لضرورة عدمه بالخاط وكذا ان زاد الاستحالة لعدم استحالة الماء الى الماء مع امكان زاده بالاستهلاك لا منزع الكلى واشاعة اجزائه في المطهر بحيث يتميز في مقابلة القول بكفايته الاتصال وامتزج بعض اجزائه والظاهر هم الاتفاق على حصول الطهر بالبقاء كونه عليه دفع مع المخرج اما الخلاف والنزول في حصول الطهر لمع عدم اجتماع هذه الامور اما اعتبار ملافة الكرون الناقص فلا خلاف فيه الا على قول ابن عقيل ولعله لا يلائم ايضا طهر الماء النجس القليل الطاهر لكن ظاهر محكى الفخر الشافعية بغيره فخرج ارشاده لوتغير بعض الكرون ثم زال الغيبر من قبل نفسه طهر عند الغائي ومن وافته انتهى مع احتمال كونه استنباطا من قوله بعدم انفعال القليل لا وقفا على قوله بذلك بخصوصه ولا على القول بطهارة القليل كما كرا واما اعتبار علو الشعرية بالتعبير بالانفاء عن جماعة بل عن لشهق لانتفا واقع ان طهره ما ينقص عن الكرا بالبقاء كونه عليه انتهى بنا فيه ظهورا فقامهم على طهر القليل اذا التقي الكرون في الروض من صريح مقتضاهم

بن الخطاب
في كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

على طهره بالتساوي في السطح فاعلم ان من غير التوطئة لغيره فبذلك فان ملاقة الماء تمام الكثرة فغالبها يكون بالقائه وقليه فيه ولا سيما اذا كان الكرا المطهر خارجا كظهورها في الحياض فهو بل لعل خصوص الحياض فهو مقتضودا المعبر بالانقاء لانه الذي يعم به التناوي غالباً او مراده فحق كناية اتصال الكرم من تحت المتخصص كما يشعر عبارة القواعد وانما يطهر بالقاء كغيره فغفر ولا يطهر بانما كرا ولا بالبيع من تحت ومثلها غيرها في مقابلته الحكم عن البسوط ولا فرق بين كون الطاهر باعاً من تحت او مجزئاً ليس او يقبل انتهى مورد اتفاق السنين لعل حصول الطهر به لا انحصاره به وعلى كل حال عدم رفع الجائز من الماء المتخصص ان كان الكرا قول جماعة منهم الشهيد الثاني في الروض والروضه ونسبه في ثانياه الى الشهيد الاول في غير المتعد وعن شرح اللعين نسبته الى كل من غير بالقاء الكرا وازاده على البعض واستدل عليه في الروض بان البعض يشترط وزود المطهر عليه ولا يكفي وزوده على المطهر لانه للمرضى ثم اشكل عليه بصوته لتساوي السطح اذ لا يتحقق الورد مع اتقاهم على طهره فيخرج ثم دفع الاشكال بان جماعة منهم اتفقا في التذكرة والشهيد في الذكرى اشترطوا في طهره في هذه الحالة اي التساوي متخرج الطاهر لم يكن في الماسه وهذا الشط في الحقيقة يرجع الى اعتبار العلوية لا يتحقق الا متخرج بدونه فيحقق لشرط وهو ورود الطاهر على الجرح وبزوال الاشكال وهذا الشرط حسن في موضعين انتهى كلامه هذا مع غرضه يعطى ان اعتبار العلوية والتساوي انما هو لحصول المخرج وعليه في اعتبار المخرج ليس وجه اعتبار علوية الكرو ذلك واضح لان اعتبار العلوية في الكرا واعتبار عدم كونه اسفل انما ياتي فيما اذا كان المخرج يخرج من الاتصال به بدعوى ان العالي لا يتقوى السافل دفعا فاولى دفعا لامع الخلط والمخرج ضروري انه بعد الخلط له بقى اسفل واعلا الا ان يقال باعتبار علوية او تساوي في زمان قبل خال الملاقة وهذا لا وجه له لعدم مدخلية في امر الطهر الذي هو معيار ملاقة الجرح المانع المعصم باقيا على اعتصامه حصول الطهر به ودعوى تقيد شرط علوية المطهر كما منع من الروض الذي مرجعه الى تقيد شرطه في زمان متصل بالملاقة فبذلك منعوه في غير الطهر بالقليل بل عراه في الكرا من المصادق مع اجابته بالاحرة الى التغيير بين العلوية والمخرج وبالحكمة التراجع في تقوى العالي لا اسفل واعتبار العلوية او مساواة الكرا في نظهر الماء سافدا على القول باعتبار المخرج ومنه يتبين ان اشعار التغيير بالقاء الكرا باعتباره الذي منه انشاء نسبة اعتبار في شرح اللعين الى كل من غير بالقاء لعل لان جماعة من المعينين به صرحوا باعتبار المخرج فان قيل الشك في اعتبار العلوية والتساوي ولو من حيث ظهور الخلاف من بعض واحتماله كافي بالحكم بعدم الطهر لامعها الاثبات الجائز غايته الامر فحاشا لما تبين مع الخلط وتجتره لا يحكم برفع الجائز لما تقدم من عدم الملازمة بين الوحدة وارتفاع الجائز وعدم نص في بيان كيفية تطهره بالماء فيستحب بجائز الى ان يقتضيه فيها ولا يقتضي لامع العلوية والتساوي قلنا الاشك بعد التامل اذ لا منشاء له بعد معلومين ان معيار الطهر بالماء ملاقة جميع اجزاء المتخصص بالماء الطاهر المعصم غايته الامر هنا ان يعتبر ملاقة على وجه لا ينفصل المعصم قبل ملاقة اجزاء المتخصص لا مدخلية في حصوله للعلوية والتساوي في زمان الملاقة وشبهه عدم تقوى العالي لا السافل مرتفعة ومع ذلك فينبغي القطع بعدم اعتباره مؤثرا بان المتبادر الى اذهان المشرك من قوله الماء يطهره ستيلا واستيعاب الجميع لقدر كما هو ظاهر المرسل في المختلف عن جعفر مشير الى غدير من الماء ان هذا لا يصيب شيئا الا طهره وتقبل الطهر في صحته ان يزرع في البئر بالمادة والغالب مادة البش كونه اسفل من انما والى موجودة هنا وهي الكثرة وقد اطلق في ماء الحمام عليها المادة ومنه يتبين اننا لا بد بالاطلاق قوله ماء التهر يطهره بعضه غايته الامر بتعيينها بالمخرج وفي الحقيقة ليس تقيدا بل تقيدا لتحقيق ملاقة المتخصص كما ستعرف بنا لنسبة الى العلوية والتساوي باق على العموم والاطلاق والظاهر ان كيفية تطهره بالماء بالماء واحدة هذا ان لم يتم ما في الكشف من قاعة ليس ماء طاهر بعضه طاهر بعضه يخص غير التغيير والا كان دليلا مستقلا على عدم اعتبارها ضروريا انه بعد اختلاف الكرا السافل بالماء المتخصص لا سبيل الى الحكم بتمام الجميع لان الكرا لا يقتضي الا بالتغيير ولا الى بقاء الكرا على الظهارة وغيره على الجائز ان ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر بعضه نجس فليس الحكم بطهارة الجميع هذا بخلاف الكلام في الموضوع الثالث من حيث اختلاف سطح الماء المعصم والبعض اما من حيث اعتبار شيء اخر في تطهره بالماء المتخصص فالكلام فيه يقع في موضعين احدهما في اعتبار الدخلة وقد تضمنها عبارة كثر وفي الروض والحدائق نسبة اعتبارها الى المشهور وفي جامع المقاصد الى ظاهر الاحزاب واعتبارها اما بمعنى عدم كفايتها صحت مقدار كثر في دفعات متعددة فلا ينبغي التامل فيه على القول بانفعال القليل مع امكان غناء التغيير بالقاء الكرا الظاهر في الجمع عنه واما بمعنى صحت تمامه في آن واحد

كتاب الطهارة

عريفه وبمعنى سائر مصطلحاته ولو تدبر في غير آن واحد إلى تمامه الكفر لا ينقطع قبله مع إمكان غناء التغير بالقاء الكره في الثاني
فالظاهر فوق اعتبارها على عدم تقوى السافل العالي ضرورة أنه لو بيننا على أن السافل يتقوى بالعالي مطلقا سواء كان الحما
وصد كرافا زادا كان متمما لكرية السافل فيبعد ورود مقدار من الكراهة الزائدة عليه على المنتجس مع اتصاله بالبناء في العالي عند
الحكم بالطهارة كما تجرد الاتصال وبعد تحقق امتزاج المقدار المذكور مع المنتجس لا يجب نظار ورود تمام الكره ولو تدبر في جافضلا
عن وقوع تمام دفعه واحتمال قطع الماء البص عنود الكره قبل تحقق المزج فيخرج الباقي عن الاعتصام أن لم يتوكل بل يعود بخاشه
الملاقاة لما ورد بعد انقطاع عنود به اتصال غير المختلط به مع امتناعه في ظاهر العادة لأن المقدار الذي يجل في البص من الكحول
في كل جزء منه اختلاط معه وتطهر له فكيف يلاقيه من البص مقدار على وجه يحول بين أجزاءه وينقطع ولا يكون مختلطا به يدفع
باعتصام عدم انقطاع العود وما عن شرح اللعن من أن اختلاف السطوح لازم مع المازجة ولا يفرق العقل بين الاختلاف
الحاصل بالماء والحاصل بالهواء في أن اختلاف السطح اللازم عند الامتزاج الاختلاف بغو التراكم والموازاة والحادى الذي لن تنقذ
في ضد للموضع الثالث عدم قدحه وغير لازم واحتماله مدفوع بالاصل وأن بينا على تقوى السافل العالي الكره وخذ دون المقام
لكونه لسافل كما على ظاهر بعضهم هنا ولعل منهم المحقق الثاني كما يطين كلاله لأن هنا وكلامه كغيره في مادة الحمام في اعتبار الزيادة
عن الكره في الفرق بين ما كان المظهر زيدا من الكره لا ينقصه الواصل إلى المنتجس عن الكره حتى يقوم الواصل العالي فيطهر
بوصول الزيادة وخلطه بالبص أن انقطع بعد ذلك فضلا عن نزوله بالتدريج وما كان قد الكره لا يطهر إلا بالقائه دفعه اندرز
جزء منه يختلف سطح الكره لا يتقوى سافل به عليه فيخرج هكذا الذي ينزل بعده مضافا إلى كون الباقي ناقصا عن الكره ولو لم
بعد ذلك دفعه وهو المراد مما اعترض به في جامع المقاصد على عبارة الذكر في حيث قال يطهر بالقاء الكره عليه بأن فيه مسامحة لأنه
بوصول جزء منه إلى البص يقتضي نقصا عنه عن الكره لا يظهر انشراح بعد كون مراده ما ذكره في حيث أن اعراض المذرك عليه بأنه يكفي
في الطهارة بلوغ المظهر الكره حال الاتصال لا تم تغير بعضه بالآخر وان نقص بعد ذلك مع أن مجرد الاتصال لا يقتضي انقضا
كما هو واضح انتهى في غير محله ضرورة أن براد المحقق بما هو على فرض كون الملقى كمالا زيدا وهو مبني على اختياره هذا المنفصل
بمرآه أن نزول جزء منه يقتضي نقصا العالي وخذ عن الكره وتو نقص العالي وخذ عن الكره لا يطهر السافل المتصل به لأن السافل
انما يصنم عنه بالعالي الكره العالي المتم فقله يكفي بلوغ المظهر الكره حال الاتصال مسلم لكن هنا حال الاتصال لم ينشأ الكره
ونوله مجرد الاتصال لا يقتضي انقضا مسلم عدم اقتضاؤه نقصا للجوع لكن ينقص العالي وخذ وهو قاصح كما عرفت وعن الشرح
اعترضه هنا بما عرفت مع تلبيه لما ذكرناه فيما تقدم من كماله في ماء الحمام بقوله ويلوح من شرطهم في تطهير الغليل الكره دفعه
اعتبار زيادة المادة عن الكره بما فترنا هنا هناك فتذكر وعلى كل حال يبقى البراد على المحقق من جهة طلاق ضرورة إمكان نزول
الكره في الدفعة على نحو العود المعتدل فتكون السطوح متراكمة وهي غير قاصحة في أجزاء الكره الواحد وفي المتصل بالكره كما تقدم ينبغي
في لقاء الكره التفصيل أيضا بنزوله بهذا النحو فلا ينبغي لدفعه ومضاه ونحوه فيغير بل يعتبران يقيد على تعدد زيادة العالي عن الكره
عدم اعتبار الدفعة فيها بزيادة قدره لا ينقص عن الكره قبل تحقق المزج الاعتبار إذا كان الواصل إلى البص بلغ قدر الكره وحصل بعد
المزج وقد انقص العالي الباقي عن الكره فانه يظهر ما لم يخرج بعد ذلك مع المزج هذا ولا يخفى أن اعتبار الدفعة في بعض الصور
المنقذة إنما ينبو حقا كان المظهر على من الماء المنتجس وأما إذا كان مساويا له في السطح فلا ينبو حقا لعدم اختلاف السطح بالتدريج فلا
موجب للدفع والكل في اعتبار الدفعة في المظهر الكره لأن يكون مقصودا لتغيرها إذا طهر بالقاء كره من العلو وعلى كل حال محتمل أن
الختار تقوى السافل العالي الكره والمنم لكرية السافل لا يجب بل الدفعة هنا بوجه وما في جامع المقاصد من ورود النص به ميسوع اشد لنوع
ولا حكاية غير ذلك حكايته فتوى أصحابه من كان مراده الاجماع وأما المزج فاعبر جماعة ورينا نسب إلى الأشهر ولعل المراد منه
اشهر المناخير عن شرح الروضة أنه لم يعرف لقول باعتبار من قبل المحقق لعل الأولى اعتباره بمعنى اختلاط جميع الماء البص أو بعض
الكره كما ستعرف المحصول لشك في الطهر به وبه بعد أن لم يكن كيفه تطهير الماء مبينا في نص فيستحب الجاهل ولعلك لشك في
اعتبار العلو لا تنشأ هنا من شك في تحقيق اعتبار المذرك والمظهر بالماء لعدم ملاقة جميع البص المظهر الذي هو المنسق من مظهر تبه
للغير إلى أن هناك المشرع وهو المراد من قوله كل ما براه ماء المظهر لعدم تحقق الزويدة التي بمعنى المتقالم بميت من أجزاء البص كذا الأصناف

في باب الطهارة
اعتبار الدفعة
واعتبار المزج

باب المنيح

في المسئلة الاخرى فتسكل كل جزء يطهره لا يخرج الذي لم يمتد وان اطلق ملافة هذا الماء البض وسد للطمه فانما هو باعتبار متر بعضه
ولما يصح قول امسح به ولم يمس هذا الخمر منه ودعوى كفاية ضد ملافة هذا الماء البض وسد في الجملة في الظاهر لا كما معان
في الخمر الغير المشروب ان هذا الخمر منه لم يمس وظاهر النص ان ذلك الطهر بالروث والمس وجودا وعدما بمعنى ان كل ما يراه فقد طهر
كلما لا يراه لم يطهر وثانيا ان هذا الضد في الجملة وجودي والاجسام فصيح قول ان هذه الخشب وسد الماء او سب عليها الماء
باعتبار ملافة بعضها مع ان التزام طهر جميعها بذلك خلاف الاجماع وهذا كاشف عن زلة كل مقدار لا في ومس الطهر طهر لا اقل من
احتمال ردة هذا المعنى من النص فيستصحب الجاسة وحصول وحدة الماء بغير الاتصال لا بوجوب ارتفاع الجاسة لما تقدم من عدم
نقص على كفاية مطلق الوحدة نعم الوحدة الحاصلة من المنيح بحيث لا يمتد من شيق منها الطهارة اما لاجماع على عدم الحاجة الى رتبة منها من
الاستهلاك وبخوه او غيره فينبغي غير بحث الاستل ودعوى لغير عندنا ماء واحد في سطح واحد بعضه طاهر وبعضه نجس بغير التغير
كما في الكشف لا تصرف ما خذها والاجماع عليه لم يتقدمه بل ظاهر القول بالمنيح بغيره والاحتجاج عليه بخلافه لاجماع مع كثرة فالتين ليس
بالولي عن كشف خلافهم بالتبني لئلا ينعى عدم الاجماع ودعوى ان الاتصال لا يحصل بجزء من اجزاء يحصل امتزاج الكل لان امتزاج الاجزاء
الباقية مع هذا الخمر حاصل فبان ان يحصل من جميع المنيح هذا الخمر فمما الظاهر ان الاتصال السابق امتزاج بعضها ببعض المنيح
امتزاج الماء الطاري معها ودعوى حصول امتزاج الطاري مع الجميع دفعة بمجرد الاتصال كذب بالوجدان ضرورة انه لا يمتد
عرفا في المنيح بمجرد اتصال جزء من طرفة امتزاج الطرف الاخر قطعاً قال في الكشف في جلال اعتبار المنيح لاختلاف في طهر الزائد على الكر
اضاعا فكيفه بالبقاء كغيره وان استهلكه وربما كان نسبته ما يقع فيه الاختلاف عنه ومن اجزاء البض المجموع اجزائه كغيبه ما يقع
فيه الاختلاف ومن اجزاء البض المجموع اجزائه كغيبه ما يقع فيه الاختلاف بين القليل والكثير عندنا في الاتصال فاما ان يقال
هناك بان يطهر الاجزاء المختلطة ثم هي طهر ما جاورها وهكذا الى ان يطهر الجميع فكذلك ما فيه المسئلة واما ان لا يحكم بالطهارة الا اذا
اختلط الكرا الطاهر بجميع اجزاء البض ويحكم ببقائه على الطهارة وبقاء الاخر الغير المختلط من البض على الجاسة الى تمام الاختلاط وقد عرف
انه ليس عندنا ماء واحد الخ انتهى الجواب اختيار بقاء الغير المختلط على الجاسة الى تمام الاختلاط ومنع ليس عندنا ماء الخ فان قلت
كيف يمكن اختلاط كرا واحد في الف كوشلا فلا يحكم بطهارة الا كرا جميعها ابدا قلنا ليس بل لازم اختلاط الكرا في نفسه بل هو مختلط
او لا في مقدار قطعاً فطهر المقدار ويصبر هو مع الكرا بماء واحد زائد عن الكرا فيختلط بمجموع ذلك في مقدار من الباني اكثر من
الاول فطهر بمجموعه ويصبر بماء واحد وهكذا الى استيعاب الجميع ومنه يبين انه على المختار من اعتبار المنيح يكفي مخرج بعض الكرا
بجميع البض كما انه هذا النحو وحصول المقصود منه وفي الكشف ايضا الماء جسم لطيف سيال متري منه الطهارة كما ترى فيه
الجاسة ولا دليل على الفرق بينهما والجواب ان سائر الجاسة على تقدير تسليمها انما هي لحكم الجاسة لا الجسم فلما دخله اللطافة جسم
الماء في حصولها وسائر حكم الجاسة ان قلنا بما لا يقاس عليها الطهارة وان توهم بعض المعاصرين فسادا في بعضها وجعلها من بابي احد
لكنه توهم واضح سنعرفه في تعرضنا المسئلة الشرعية في مسئلة انفعال المضافات من ان الاتصال بالكل ما غير ممكن او
غير ممكن الاطلاع عليه فكيف يتوقف الحكم بالطهارة عليه وامتزاج البعض في البعض ان رتبة سماء ثبت المطلوب والعدا المعين فلا بد
ان يبينوا والاكثر بالاكثرفلا دليل عليه مع ان الفرق بين الابغاض غير معقول جوابا عن المعنى في الماء البض المختلط في جميعه وفي الماء الطاهر
ولو بغض الكرا المختلط الباني لم يحصل المعيار المذكور وحصول المقصود به فيحصل خلط جميعه ببعض الطاري لو بانضمام ابغاض المختل
اليه بعد اختلاطه وطهر حسب طاقته مناه فلو اخذ الكرا في مثل في الماء البض وتحقق خلط تمام البض ببعض الطاري لو بانضمام
المتقدم قبل حلول تمام الكرا مثل حكم بطهر تمام البض وان تقطع عنه باقي الكرا وان لم يتحقق الخلط بجميع البض لا يحكم بطهره والجميع وان
حل تمام الكرا في البض بغيره ولا مانع من وجوب الانتظار في الحكم بطهر الجميع الى العلم بحصول الخلط بجميع البض ولو بالعدا من تحريك
وبخوه او بوقوع من الهواء او بطول زمان وغير ذلك وما يقال من ان الماء العاصم يخرج من عنوانه الكرا والحار والغيث قبل المنيح
بالكل خصوصاً اذا كان البض كرا فلا يفيد بعد الطهر ولا يجدي كمال المنيح بعد ذلك لان المنيح ليس كل شغل الطهارة بالملافة
بل هو تعلق على حصوله بغيره من غير خروج من عنوانه ما دام اجزاء متواصلة بوجهه والخلط مع البض لا يلزم معه انفصال اجزائه بالمره ولغير
الاتصال مع الخلط باضعف من اتصال النافذ من الكرا في غلق الخشب والكوز والغائكة والخشب والمجوبات مع حكمهم بطهارة الجاسة

كتاب الطهارة

النافذة في غلق هذه الاشياء باستنقاها في الكرو وتخلص بعض المعاصرين عن هذا الايراد بان انفعال الطهر بالمطهر لا يمنع من الطهر به كالماء القليل الذي يقع على موضع في ثوب البخر ثم يتقل منه الى موضع اخر فان لمعتبر اطهارة قبل الطهر انتهى وهو ممنوع في طهر الماء البخر من اجله عن غير الكثرة ولو كان الجأت بالطهر غير مانع فيه لجاز طهره بالقليل الطاهر مضافا الى ورود النسخ على تقدير القطع من جهة دخول كل بعض في عنوان القليل انه هو معترف بعدم طهر الماء البخر بالقليل فلا يطهره الباقي ولو اضرج به بعد ذلك فالوجه في الجواب منع القطع قبل اعتبار المخرج وانما على ما يحصل من لقاء الكرد فنه يتأثر الاجماع الحكمي في عبارة جماعة على حصول الطهر بالقاء الكرد فنه لا سيما مع كفاية الكرد لا كرا فان القاءه دفعه على الاكوار غلبا لا يحصل معه المخرج فليكن اعتبار على تقديره مختصا بغير صورة القلاء الكرد فلنا مع ان لفاضل في الذكرة قال وفي طهارة الكثير المتغير يوقع كذا في احد جوانبه بحيث علم عدم شياعه فيه تردد الظاهر ان المتغير بالانفاق على كفاية القاء الكرد فنه من الجماعة انما وقع في مقام طهر القليل ويحصل فيه المخرج غالبا ووقع من بعضهم في طهر الكرم المتغير لكن بشرط ان وال متغير والا فكلوا في هذا الى ان يزول المتغير واعتبار زوال المتغير لا ينفك عن الامتناع وهل يعتبر المخرج في غير الطهر بالكر المحققون ام لا بما فضل فاعبر في المحققون لما ذكره ولم يعتبر في الجارحي لصحة ابن بزيغ في ماء البخر الظاهر في نا طه طهر المتغير بالمخرج الى هاب المتغير وان لم يتخرج الخارج من المادة جديدا بالباقي وفيه كنه مبني على الغالب كل ما يخرج بغيره يخرج من المادة ويحرك الماء بالمخرج بمخرج الخارج المتجدد غالباً مع الباقي فيبعد قيام الدليل على اعتبار المخرج في طهر الماء من كونه المرسوم والمنساق الى الاذهان حسب ما تقدم في غير ذلك لا ينبغي كذا في التصحيح مع بناها على الغالب على الافز وكذا في غير ماء الحمام لقوله ماء الحمام كماء النهر يطهر به بعض بعضا الظاهر في عدم اعتبار المخرج من قوله يطهر بعضه بعضا وفيه ان المراد بالشهر في المقام السابق بقصته في شبيه ماء الحمام الساك به والمخرج غالبا يحصل بالسيلان وكذا في ماء المطر لقوله كلما براه ماء المطر وفيه ما تقدم من قضاء ظهوره في البداية هنا في تضمنه معنى الشط ومزجه الى ان الهمز منوط بالروية وجودا وعدما فالمراد ان كل ما براه يطهر وكل ما لم يره لم يطهر ويصدق مع عدم الخلط على البعض انه يره فلا يطهر وبالجمل بعد قضاء الدليل مما تقدم اعتبار ما شابه المطهر لكل جزء من المستخرج ينبغي الخروج عنه فيجوز هذه الاشعار ان غير المتغير وبما نسب الى لفاضل في بعض كتبه العكس من عدم اعتبار المخرج في المحققون حكم فيها بطهر الغديرين اذا توصلوا من غير اعتبار فرض جها وبغيره فيها في طهر الجارحي انه بالندفع والنكاش وفي ماء الحمام بانها باستيلاء الماء من المادة عليه وفيه مع كنه في بعض تلك الكتب الحكمي عنها اطلق ان الجارحي يطهر باكثر الماء الواقع حتى يزول المتغير لغيره عند الجارحي الا كالمحققون في الحكم ومن غايت البعدان يكون عند ماء الحمام اغلظ في الحكم من الماء المحققون وبالجمل الاقوى في المخرج في طهر الماء البخر في نوع من الماء لان دليل المخرج مما سمعنا في جميعها ومع ذلك صرح جماعة ولعلنا اكثر متأخر المتأخرين بعدم اعتبار المخرج في طهره بشي من انما الماء بل عدم اعتبارهم في الطهر بالمحققون يقضوا ولو ينفي في غيره وهو لا بين مصرح بكفاية مجزئة الاتصال وقضيةهم طهر الماء البخر ان كان في ماء يجر صب شيء منه في الكرا اذا اتصل بمود المنصب ولو بشي يسير وطهر الاكراد من الماء البخر بمجره ملاه قطرة او ثلاث وازبع ونحوها من ماء المطر البالغ حد المطهرة وبين مصرح باعتبار صدق الماء الواحد فاولئك الصديق في حمله من انحاء الاتصال وانما اعتبار الدفع في الطهر بغير المحققون بعد عدم اعتبار المقدار ونداوى الكرو غير الكوفة لا يبقى فيه لعل لا مغفول لضرورته استلزام اعتبار الدفع اعتبار مقدار معين كما هو واضح هذا وقد عرفت مما تقدم من عدم اعتبار الاستهلال في طهر الماء البخر كما عرفت في طهره المضاف بالاطلاق وما تقدم عن جامع المقاصد من عوى الاجماع على عدم اعتبار ما وراء الامتناع ان المراد من المخرج المتغير هنا غير البالغ حد الاستهلال وان كان ربما اشعر بزيادة الاستهلال بعض عنايتهم في الاستدلال على المخرج كقولهم في المتغير الوارد لا يقتل الجاسة والبخر ستهلك ومثله عن المنهوى الوجه عدم اعتبار الدفع بل ما يحصل به من اجابة الطاهر البخر استهلالا كره لبل هو الذي فهم في الحدائق من الفاتنين بالمخرج حيث قال لما يعلم به عدم الامتناع بقاء ماء الكوز البخر على مضغه السابق ان كان كذلك كعد وتبه مع ملوخره المطهر وعوارته مع برونه المطهر ان بالعكس انتهى منصرف في طهره المضاف ان مع نقلا الى المطلق الذي لا يكون الامع الاستهلال لا يندفع فيه بقلة صفته المضاف فكيف يعتبر هنا ان يما يشترط طهره المضاف بل المراد بالمخرج المتغير هنا عدم تمايز اجزاء الماءين في

من الخيارات
في الجارحي
اعني المخرج
الذي لا ينجس
طهره بغيره
نوع مست

في الحر قد يستكشف بتفصيله لو لم يكن ما ضعف الماء البخر في ان عرفنا انه لو كان لزال بعد الخلط كان المنع المعتبر حاصلًا والا فلا ضرر في
 عدم اقتضاء المعيار المتقدم اذ يدعى ذلك الحصول مقصودا مما سببه اجزاء البخر المظهر به وفي بحاسنة ماء البخر يخرج الملاقاة قولنا انظرها
 عند المصنف الخفين الاصل في موضوعه الرجوع الى العرف لعدم ثبوت معنى خاص شرعي وعند المفسر عز وجل ومجازا له هنا ولا يشك كل
 بلزوم العمل على العرف المذكور في رضافا للشارع ولعل المنداول عند العرف والعادة في زمانه يتغير فيقال المنداول عرف في زمانه
 اخر الحصول لضبط بعد اجزاء الحكم على ما علم عند وانه لم يعلم بحكم فيه بالوقوف في الزمانين باصالة عدم النقل كما هو الشأن في انما
 اللغات بالعرف مع قوته تكلف بيان الحد من تفرقه لعدم وقوع الزم من ملاقاة عرفا ولو سألنا على ما هو خارج من حقيقة عند
 كبعض القنات الخفية تحت الارض وضبط بعضهم كالشهيدين وبه فليس من تبعها الحقيقة العرفية بانها يجمع ماء نابع من الارض لا
 يتعداها غالبا ولا يخرج عن صفاتها عرفا وفيه قبول ثلاثة النبع من الارض هو مطلق به نصا وفوق قد تقدم معنى النبع في الجاري
 وما يداخل منه وما يخرج منه وعدم التفتك اى عدم الجريان الى غير مجتمعة غالبا بمعنى ان التفتك في نادر الزمان فلا يقدح في كونه بئرا
 في الغالب الذي لا يبعدى فيخرج به ما ينفصل عن غالبها فليس من البخر حتى اذا وصف نادر ولا بمعنى ان عدم التفتك في غالبها يقع كونه بئرا
 في نادر زمان التفتك في هذا القيد هو الظاهر من كلامهم وعليه فالحال ان على جواز ابارا واقعة عند نافي المشهد العرفي وفي الشائكة
 للشائكة في الحفرة واحتمل الارادته في اجزاء حكم البخر في كلما يطلق عليه من غير تقييد بالنبع ولا عدم الجري هذا ويشكل فاسمعت من
 خروج ما يبعدى في غالبها على المعنى المذكور حتى في الزمان النادر الواقعي فبان الظاهر من كلامهم هذا الجريان وعدمه بناء على
 اعتبار عدمه غالبا كان نادرا ويرد نحو ما ان رددت الغلبة ان ما لا يبعدى في غالبها بشرط ولو في الزمان النادر من جريانه والتفتك
 الثالث مقطوع باعتبار كونه مبدل للتقدم بان كان لغرض يتبدل المعنى ان كان لغرض يتبدل ما هو المحدث عنه فهو منقوع
 عن الاخرين فان قلنا لا يعنى غير ما بناء على ان الموضوع الحكم ليس كل ما يسمى بئر في العرف بل مع التفتك يعتبر النبع مع الوقوف فيخرج
 الا بارا يخرج الا بارا الجارية المتعارفة في العرف وغيره فليكن ان رددت بجمتها الحقيقة ولا وجه لانها فصل اخر يخرج مع ما تقدم عن موضوع
 الحكم وان اردنا ان لا يجرى الجواز لا يكون مانعا لدخول بئر من العيون الواقعة التي يصح إطلاق البئر عليها بنوع من الشائكة مجازا و
 حد ايضا بان يجمع ماء تحت الارض في بيع بحيث يصعب الوصول لغيره الباع فاعل حسب العادة والمراد بصرفه الوصول ثم
 الكفاية بطلان الاختصاص في الارض كبعض العيون بل يتددد بجمع غالبها اولا فيغير له من لو ورشاه وبقوه وتذكر كاستفاد هذا
 المعنى من الاخبار وكلام الاحيان ما يتعلق بالنوع وعلم بعض ابارا القوم سماء ماؤها قد تناول اليد كما شاهد في هذا وعبر ان كان
 المراد من الوصول الى بئر فيصعب على اقل قدر الوصول للماء اذ لا يسر فيخرج حين حصول ماءها وان كان المراد ان يصعب
 الوصول اليه غالبا لانها والافات مبدل حين لا يرد ان رددت هذا القيد بوجه ما تقدم من ان تكون الغلبة صحيحة للتقدم
 حين الندور ويخرج بالمعنى اخر المتقدم من ان علمه الصغر ومختص بالارادة من غير ان لا يقدح بذكرها ولا فيقال ويشكل خروج مطلق
 ما يصعد ما ولاحق تنها والحيات حين لا تعود للصدق في بعض الوضوء كما يشك على هذا التبرير يخرج بعض الاثار المعولة الى التدرج
 للصدق ومع ذلك هذا التبرير في حاله عن تقييد عدم الجواز لا يمكن في معنى البئر الى العرف ولا على كل حال ففي حاسنة ماء يخرج
 الملاقاة قولنا انظرها السدم قل عاثر او كثر واما للشاخرين وفي مصابيح جدي لعلنا عليه استقرى الاصحاب بعد التمهيد للشا
 قال ان فهم ما اجماع ما تدرج وتسعين بعد الاثني عشر من ذلك ولا يخلو من وقداستقر عليه من فهم من ثانيا سند ارجح
 اكثر وقد بين في علم ان اجماع كل عصر مجرد في حد ما كما كتبه عن الطائفة وظاهر هذا الصدوق والفقيه والمحقق والمتهجد في الاستنباط
 وان وحيث لا يشهد في الفروع وعبر على انه من ماء اهل البيت لا يجرى فيهم وذاق والى بصير غيرهما وعن مصرايات الحق انه اخبرنا جماعة من
 القضاة وعن الروايات من غير كثر في الرمز عن جماعة من اصحابه وعن المنكف تشبه الى غير اكثر فبين ما ذكره في هذا القول
 في جميع الاعصار من غير شدة ودون الاكثر من تقدم الى زمان المصنف بل هو المشهور ويومئذ كاصح به جماعة بل قبل كان يكون اجماعا
 منهم بل كل اجماع هو في الكثرة عن التمهيد في الاستنباط والشرع في الخلاف عنه وعن الاستنباط والغنية لاجماع عليه لكن مع ذلك
 عن المستعمل في التام في الاستنباط الى اكثر قال وكفى في غير منصفه على كثر الحسن الشافعي احد قوله موافق في قائل بالطهارة وعلى كل حال
 يمكن التمسك به في تليده وكثير من اخبار الفقيه في التمهيد المرتضى بل في المقاييس هو موافق لما قاله شيخه في جعل العلم والعمل

في هذا الموضع
 من كتاب الطهارة
 في بيان ما لا يجرى
 في الجواز لا يكون مانعا
 لدخول بئر من العيون
 الواقعة التي يصح إطلاق
 البئر عليها بنوع من
 الشائكة مجازا و

كتاب الطهارة

يقول وهو لازم الفاضل من حيث اعتبار الكربة في الجارى والبشر منه فالرئيس من فيه خلافة وفيه منع لزوم لمعهودية الخصوصية في
البشر فيمكن الخالف فيه عن حكم الجارى فطر الى الاخبار فيه ويحكى عن الجعفى قوله بالطهارة اذا بلغ ذراعين في الابعاد الثلاثة ولعله يحكى
في هذا الكربة جرح الى سابقه في الطهارة والجاسه يستدل الاول بدعوى الاجماع والاطلاق لاحتساب الطهارة بعد الخلاف ويعارض بما سمع
من اجماع القدماء وقد يرجح الاجماع الاخر بخلاف الغفلة المتقدم عما يدل على الحكم وعشود الاخر وبالأصل المقر باصالة طهارة الاشياء
عموما واصالة طهارة الملا في له واصالة نراءة الذن عن وجوب جتنائها والتكليف بتطهيرها وقطعها لا يلائمها يخرج من جميع ذلك
المتغير بالاجماع ويبقى غيره وجواب بانقطاعه بكل تغير في قليل مائة بما دل على انفعال الغليل بناء على العموم فيه وبالاخبار الاتية
الذالة على الجاسه بناء على تماميتها واستدلال ايضا بموافقة طهارة قاعدة اليسر وعدم الحرج لعموم البلوى به وكونه على الوجه المنفرد
في الشريعة من الضرر واللازم بثبوت من البشر وهو في جرح المنع على وجهه وباصالة ظهوره في الماء وقد عرفنا انها لا تجزى عندنا بعد تحقيق
قلة الماء وبما دل عمومها على عدم انفعال الماء بغير التغيير وفيه ما سمعنا من تخصيصها بما دل على اعتبار الكربة وبالاية المضمنة لطهارة
الماء المنزل من السماء باضماع ما ورد بان مياه الارض من السماء وفيه نحو ما تقدم وبما دل على شرط التيمم بفقدان الماء وهو
غير نادق مع وجود ماء البشر الملاقي للجاسه وفيه معلومية اشتراطه بالطهارة وعدم الجاسه والشان فيه وباستلزام الجاسه
امورا بعبادة من مذاق الشرع ومساعدة الاعتبار والعقل من اشتراط طهارة الكربة عدم وجود المادة المستلزم لاسوة حال ذى الماء
من فائدة الغرض له لو كان وكذا غيرنا في مكان ظاهر الكربة وتقوى الجرح بشرط انفعال عن لكل لغرض عدم انفعال بعض مائه
لو كان خارجا باختيار المادة وانفعال الكربة المصاحب للجاسه المقيمة اذا التي باينة في لبس وطهارة الماء الحق باخراج بعضه ومنا فاه بجاء
الماء مع عدم التيقن باعادة الماء الملاقي له بعد غرضه في مقام التزج وكذا في ساقط القطر منه في التزج وطهارة جملة من الاشياء
غير ماء البشر بخلاف الاثرتين النازح والمنزوح وما يترج المستعمل في التزج بطهارة الماء وهذا هو المراد ما استدرك في محكي فانه
الاحكام من انها اذا تيقن لمسا طهرت والنال اطل انفا فاولا نخرج فالمقدم مثله وجواب ان محض الاستبعاد لا يكون دليلا لخصوصا
بعد ان يكون مفاد الدليل واما القطر والالات ونحوها فهو عفو ونظفها في نظائر المقام بخلاف العصور وعلى القول بجاء
ثابت وبإستفادة السهر النبوية على الطهارة من ملاحظة بناء قطر بلاذ من الحجاز ومكة والمدنية على استعمال الابار وله يسمع منه
مع كثرة من اولئك الابار سفر وحضر وفي الغزوات يجنب شيئا منها للزوال المعلوم من الكمارها وقد يجاب بان الجاسه لا تشرى
بأية مدنية ولا يعم الدليل لا بمعلوم من اولئك ما مع الزوال منهم بعد نزول الائمة ولم يثبت وبالاخبار الواردة في خصوص البحر وهو
العمدة في المقام منها الوارد في أثر بضاعة رواه الفرغاني مرسل عن النبي انه لما ورد بربضاعة فقال ثوب بوضوء فقاوا يا رسول
الله انه يارض الحنا قال خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غرلونه وطعمه وورده الجهور وجماعه من اعاظم احبابنا كالشيخ
وابن دريس والفاضلين والخضر والشهيد والسيوطي والضيبي الكركي وغيرهم في كتب الاصول في مسئلة العام على السبب الخاص
وفي الفرع على ان يرد من دعوى الاتفاق على دأينه وكانه الذي دعى ابن عقال في عقيل تواتر بقوله فيا تقدم وتواتر الصادق
عن ابائه ان الماء طاهر لا ينجسه شيء الا ما غرلوا وصادفونه وطعمه وورلونه ومزاده وتواتر هذا المضمون وعلى كل حال فانه الرواية
مفيدة سندها بشهرة النقل والقوى ومعروفية بربضاعة بالبشر حقيقة يدفع مانع المتهنى من تخصيص مورد الرواية بالجارية مملالا
بانه كان بشر الجارية ماؤها ساكنا في البساتين ويشكل نماع في داود عن قيم البثران اكثر ما يكون فيه الماء الى الغائز واذا نقص دون
الحوق قال بوذاود زرعتها برذاتي فاذا عرضها استنداع وقال بواب البستان لم يتغير ماؤها عما كان عليه ومقتضاه ان ماءها من الكثير
وجح فنى العام البنى على السبب الخاص ان قلنا بكونه في حكم الخاص مورد السؤال فلا يثبت منه عدم انفعال الغليل من ماء البثران
فلنا بعموم وان العبر بعموم الجواب لاسيما في المقام الظاهر في القصد الى عطاء اصل كل من يبلح سبيل العمومات التي سمعت سعتا
تخصها بما دل على انفعال الغليل واما البناء على عدم عموم الجواب وتخصيصه بالبشر لكن خصوص هذا البشر البالغ كرافلا يخلو
من التحكم مضاعفا الى ما عن حضرات الصفة من انه لم يثبت صحة هذه الرواية وقد انكرها احدا منهم وعادة من الشرح عن الجاسات
والتباعد عن المكروهات ومنها ما يحكى ابن بزيغ عن الرضاعة قال ماء البشر واسع لا يفسد شيء الا ان يتغير بجماد وطعمه فيخرج حتى يذهب
الرجح ويطين بطعمه لان له مادة وهذه واردة بطرق متعددة في كتب المعبرة مروية عن ابن بزيغ عنه مشاهير ومكابرة فلا كلام

طهارة الماء خصوصا
واستصحاب طهارة
الماء بعد الملاقاة
وطهارة

في سنده فاما دلالة الاول من الحكم على مطلقه فانه واسع فان السعة الظاهرة من الساجدة معلوم عنه فكلية فليس لا ارادة ان لا كثر معقود

من فضل قوة واستمداد من عاصم بوجه لا يقبل النثر وثانيا من قوله لا يفسد شئ الا ما غيرنا اعتبارا ان المراد ظاهر عدم فساد الخاسه لان فساد النفوس او الكسافه مع انه موكل الى المحس ليس من وظيفة الشارع ببناء لا ينحصر بالغير بالضرورة وما غفل الاستبصار من ان المراد لا يفسد شئ مشا لا يجوز لا انتفاع بشئ منه لا يتدبر جميعه الا ما لا يفسد كذا لا يتغير به نجس ويخرج منه مقدار وينفع بالبقا في غايه السقوط اذ مع كونه خلاف ظاهرها من نفى الفساد على وجه العموم لا يتم حكمه بالفساد المذكور في المستثنى ولا يفسد في غير اما الاول فلقد بدد رفع الفساد المذكور في الخبر برفع الغير وقد يرتفع من غير ترجيح الجميع واما الثاني فلان على القول بالخاسه نزع الجميع به لفساد ثابت بغير التغير ايضا من وقوع نجاسات خاصه فلا وجه لفسده عن غير ما يغير وثالثا من تحديد النزع للغير قبل استيفاء المقدار وكان واجبا لنزع الجميع وهذا من لا يلزم عدم الخاسه باعتبار انه على القول بالخاسه بلادة الغير ان لم يفسد بحسب استيفاء الغد المقدار في الاول والجميع في الثاني وقد يقال به ان غاية هذا التحريم من خبر معارضه لما دل على استيفاء المقدار والجميع عموما من وجهه واما دل على استيفاءهما اخص فيسلك منه طريقا معارضا في مقدار النزع ولا دخل له على كمال حاله اصل الخاسه ولعل ما يدل على استيفاءهما اخص فيقدم وينبغي التامين من وجهه على تخصيص كل منهما بالآخر فيرتفع الحدود ومن فساد في ثانی لمفاتيح من الاستدلال الطاهر

بجمله روايات صرحت بوجوب مقدار لفصل نجاسات والنزع بما يذهب التغير للغير بالخاسه باعتبار الجزء الاخير بالتقريب المتقدم فهو قوله اما الفارة واشباهها فيخرج سبعة دلاء الا ان يتغير فيخرج حتى يذهب غير مضاعفا الى اشمال نحو هذه الاخبار على الجزء الاول من نزع المقدار للنجاسات الخاصة المتنافية الظاهرة باعتبارها بوجوب النزع في كون نزع الخاسه كالتجمع وابعاس التعليل بان له مادة اذ لو اظهر ماء البشر الملاقى للخاسه لفسد التعليل بل كانت العلة على التقيض المطلوب لان وجود المادة على القول بالخاسه مظهر صلا العلة فيه ماء البشر الغير الناجح لا يفسد اذ كان كوا فيه ان لتناكبا بالخاسه لا يدعى اذ اذ بيان حكم نجاسة البشر بهذا الخبر حتى يقال ان العلة في حوا المادة التي بل غاية امره نفى لا نفع على الطهارة مطلقا بنا وبطلان الفساد الى ما سمعنا ومخول ذلك وتفسير الاستدلال بان غير الناجح اذ ان يفسد كثره فالناجح لوجود المادة له كثره سواء حاله عند ركن الاستدلال بالخبر الى اعتبار العقل المتقدم وعلى كل حال الرافعة واخصه الدلالة على عدم نجاسة ماء البشر بالملافة ومنها ما تضمن من الاخبار عدم إعادة الوضوء من ماء البشر الملاقى للنجاسة مطلقا او مع الجهل بالملافة كمال الوضوء وعدم إعادة الضلوة معه وعدم غسل الثياب مما اصابه منه فقول الصادق في صحيفه معونه من غارة بفصل الثوب ولا تعاد الضلوة مما يقع في البشر الا ان ينشأ الحديث وفي خبر الشحام اذ وقع في البشر الطير والذباب والفارة فانزع منها سبعة دلاء قلنا انما نقول وضلوتنا وضلوتنا وما اصاب ثيابنا فقال لا بأس به وفي خبره عن الفارة تقع في البشر فلا يعلم بها احد الا بعد ما يوضأ منها ابعيد وضوئه وصلوته وبغسل ما اصابه فقال لا وقد استسقى اهل الدار منها ودرشوا وغيرهما من عدة روايات مضبوقة فان هذه الاحكام تنافي القول بالخاسه ومنها ما تضمنت عدم لباس بالوضوء بما يستغنى بحبل معول من شعر الخنزير وتوجيهه بنفي لباس من حيث عدم العلم بوصول الشعر الى الماء ضعيف جدا لعدم عادة في الغالب مضاعفا الى ارتباط الاستفصال بينه وبينه مخفف على من يفسر من خبره قال سئل عن ماء وقع فيه زنبيل من عدن وطيرة وبابنه او زنبيل من سرقين يصلح الوضوء منها قال لا بأس به

حل لعدن على فضله ساكول اللحم او غير الوضوء الى الماء مما لا يضر اليه وفسر بها ما عن كتابي الحديث للشيخ عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا قال كنت مع ابي عبد الله في طريق مكة فصرنا الى بئر فاستسقى غلام ابي عبد الله فقالوا فخرجت فيه فارة فقال ابو عبد الله نعم ادره واستسقى اخر فخرجت فيه فارة فقال ادره فاستسقى الثالث فلم يخرج منه شئ فقال جتبته الاناء الظاهر في كون الفارة المستخرجة في الدون ميت ولذا لما مرنا فاقه محمول في الدون المشتمل على ماء قليل غير البشر وفي كون الصبي بل نزع مقدار الفارة المؤبد لكل ذلك باختلاف الاخبار في مقدار النجاسة الملاقية واشتغالها على اثبات النزع بوقوع اشياء ظاهرة ولا سيما المقترن فيها النجس مع الطاهر لفاضيهن يكون ذلك للاستحباب الاجل فهاب النفوس ويسند للثاني بالاجماع الذي سمعت وقته ما عرفت من مخالفة جارية له وما غفل المغيرة المذكورة في غاية المراد من استفاضه نفل اتفاق الصحابة والتابعين من زمن النبي وما بعده فما على نزع الابار بمقدار وقوع نجاسات ولم يذكر ذلك احد من تلك العصور والمقصود كما في محكي المعبر ان النزع كان معلوما وان اختلف اجتهادهم في المقدار وهذا يدل على حكمهم بنجاسة البشر وان النزع لظهوره واجب بان نقل النزع من العصور نحو على ما نقلون عنه من الجمهور غير مرضيهين

كتاب الطهارة

والناقلون المرضيون لم ينقلوه عن جهة وفيه ان الاستدلال بنقل اتفاق الصحابة والتابعين على الترخى الخاص بالبناء على الخاص لا بالنقل
 عن الجرح ففي الاستبصار وبعض ذلك الاجماع على نجاسة البئر لا خلاف بين الصحابة والتابعين في اخراج بعض ماء البئر وهذا يدل
 على حكمهم بنجاستها وعن الغيبة لا خلاف بين الصحابة والتابعين في ان اخراج بعض ماء البئر يظهرها وفي الاعتبار دليل على التحصيل لنقل
 المستفيض عن الصحابة والتابعين بالاجاب الترخى الى ان قال ولم ينكر ذلك احد من ذلك العصر وعن ذلك كفى المشهور بنجاسته للنقل
 الشائع بوجوب الترخى من الخاص العام وعن غاية المراد والترخى للبئر متى عن على الى ان قال وعمل الامامية في الاعصار والاضطراب
 الى غير ذلك فلا وجه للجواب بان لنقول عنه ليس بجواب وان لنا نقل عن الجرح غير مخرجي نعم قد يعطى المذهب في كلام الانصار والتبرين
 المقصود اثبات نجاسة البئر مطلقا في مقابل من ذهب من الغاية الى عدم نجاسته كغيره فوقع التمسك بنقل الاتفاق الذي يحكيه جمهورهم
 الزائلم لم يعترفون به وان لم يكن ثابتا من طريقنا فاعل غيرهما اخذوا بقوله مع الغفلة عن مرادهم مع انه لو من نقل الاتفاق لم يورد
 بما سمعت من روايته جمع من فقهاء اصحاب الامعة بخود راجع الى بصيرة وان وحادوا بالنزول في التساوي والميزة وغيرهم الطهارة الظاهر
 في علمهم بها ما لم يردوا خلافه كما هو المأمور من ابيهم وهذه صريحة في عدم نجاسته والترخى المنقول بحال التبعيد وتأكد الاستصحاب
 غير ذلك بل مع قطع النظر عن المعارضه احتمالها قائم في الترخى المنقول عنهم فيبطل به الاستدلال بذلك وبالاخبار عنها الامر بفتح مقدور
 بعده من نوع نجاسات وموت حيوان الطاهر في كونه نجاسته لماء ويجاب عنها بعدم الدلالة لاحتمال الوجوب تعبد الانجاسة
 وهو وان وافق حقيقة الامر من الوجوب غير قاض فيه لزوم حمل وجوبه على الشرطي المخالف لظاهر وجوب الامر من الشرعي لشروع الشرط
 على وجه قد يفتى لا في الامر بالنقل الزا من اعرفنا على حصول النجاسة كما فهم من نحو قوله اغسل ثوبك من بواله الا بؤك الحمة لكن القول
 بتعبد بغيره شاذ لا وجه له في الاخبار الكثيرة عليها ويورد ما مورد النقيضة اما لان نجاسته ماء البئر مطلقا ولو كثره قول الامامية كما
 ينطبع فاسمعت من ائمتنا على المنفصل عنهم بنقل اتفاق الصحابة المرضين عندهم من جمهورهم على الترخى مطلقا الخاص بغيره
 مطلقا لكن بنا فيه صريح الانصار بان نجاسته البئر مطلقا من متفرقات الامامية لان من لم يراجع من الغاية هذا لا يفتي وهو بخلافه
 لم يفتل بين البئر وغيره ومن ادعى هو الشافعي نحو الظنك بين ايضا المنفصل فانفردت الامامية بالفرق بين البئر وغيره اذ كان البئر
 غالبا يابس والماء الذي ينجس عند ابن خنيفة وهو الذي ينجس بعضه بعضا ويصل بغيره الى بعض المفسر عندهم بما انا حراة
 احد جانبيه محمل الجانب الاخر وعند بعض اخر منهم وهو ما ورد عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا وبقية ايام الشراطين الدائرية
 الخارجة على رادة الاستصحاب من الامر الترخى كما سترف ومنها ما تضمنت تعليق ان تمام الماء ينجس ويخرج النجاسة فيما ينجس فيه
 على الترخى الظاهر في عدم الطهارة فبذلك كقول ابن خنيفة في البئر يقع فيه بالذات والكلي والظاهر في ذلك قال يخرج دلاء ثم اشرب
 وتوضاء وغيره من عدة اخبار ويجاب بنحو ما سبق من الاستصحاب والنقيضة والتبعيد بمقتضى وجوب كون الاستدلال بهذا الترخى
 وان لم يرد فيه دليل او لم يرد في صحيحه بطله الشرب والوضوء وغسل الخيش الوادعة في تلك المنصوص ان الماء يماز في الماء لا في النجاسة
 ومنها ما تضمن حصول طهارته بعد وقوع النجاسة بالتزج اما لو توجع السؤال عما يظهره الظاهر في كون الجواب بالتزج انه
 المظهر ككائنة محذرة من دليل على البئر يكون في المنزل للوضوء فيقطر في انقطاع من بول ودم او يقطر فيها شيء من اذنين او نحوها
 ما الذي يظهرها حتى يحل للوضوء منها فوقع يتزج عنها دلاء او لا تضمن الجواب ان التزج يظهره نحو خبر علي بن يقطين عن البئر تقع
 فيها الحماة والدجاجة والقارة او الكلب والخرم فقال يجزى ان يتزج منها دلاء فان ذلك يظهرها وغيره من عدة اخبار و
 يجاب بنحو ما سبق من لورود مورد النقيضة المؤيدة بضعف بعضها ذلك بعدا غفيرا الجنب الذين لا ينجس الماء به الا عند الماء
 او ارادة الطهارة بمحذور الاستدلال ويشهد له قوله في المكاتبه ما الذي يظهرها حتى يحل للوضوء منها وبه يثبت الجواب
 عن الاستدلال بنحو خبر ابن ابي يعقوب عن الصادق ع قال اذا ابتل البئر وانت جنب فلم تجده الا ولا شيئا فتصرف فيهم بالصعيد
 فان ربي الماء ربي لتزج لا تقع في البئر ولا تنسد على القوم ما هم باعتماد ان الافساد منها ظاهر في النجاسة بالحمل على النجاسة
 بمعنى عدم جواز الاستدلال والورود مورد النقيضة مع امكان الحمل على الفساد بمعنى سلبا لمظهره عن الحديث كالاستدلال
 بخبر زرارة فلما بئر بوضا منها يجرى لبول من تحتها ينجسها فقال ان كانت في علو الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها
 وكان بينهما قدر ثلاث اذرع او اربعة اذرع لم ينجس ذلك وان كان اقل من ذلك ينجسها وان كان البئر في سفلى الوادي وعمر الماء

في جبال الفاتح
 بنجاسة البئر

في كتاب الطهارة
باب في بيان ما لا يوجب
الطهارة

عليها وكان أكثر وينبغي لشعته اذ وقع لم ينجبها وان كان اقل من ذلك فلا يتوضأ منه فانه يوجب عنه ببعض ما ذكره في هذا
لا راد عدم صحة الاستعمال بمقابلته لم ينجبها بل يتوضأ مضافا الى تضمن الخبر فاشبه ماء البشر من غير علم بوصول البول اليه ولم يقل
بواحد وهذا فمزيد آخرى على وجان النزاع منه في الاستعمال ويستدل بالتفصيل بين القليل والكثير بمفهوم ما دل على انفعال
الماء القليل وعدم انفعال الكثير وعدم ثبوت الخرج في خصوص البئر بعد المعارضه بين ما ورد بها من مطلقا وطهارته مطم
وقته ولا انه لا يبعد مخالفة الاجماع المركب بل هو كذلك مع مخالفة ايضا اخبار الطرفين تكلمنا بحجة عليه وهو بحكم ما نوافرث
الاخبار على خلافه وثانيا ان الترجيح لاخبار الطهارة وهو الخرج وان قيل بعد ترجيح اخبار الطهارة مطلقا ان المعارضه بينها و
بين ما دل على انفعال القليل في نحو الصوم من وجه فالترجيح لاخبار طهارة البئر كما استمع مع ان الحق انه من تعارض العام والخاص
يفهم اخبار البئر لانها الخاص بنحو ما تقدم في قليل الجارى من اجبه وبان التفصيل جمع بين الاخبار والمعارضه يحمل الحكم بالطهارة
على الكثير والحكم بالنجاسة على القليل وشاهد ذلك ان غار عزال بئر يقع فيها زنبيل من عذيق يابس ورطبة قال لا بأس ان كان فيها
ماء كثير وما تقدم من خبر حسن بن صالح الثوري اذا كان الماء في الركي كرا لم ينجس شيء قلت وكذا الكر الحديث ومن عبارة فقهاء ايضا
بشرعوني ما وثا ثلثا شبار ونصف في مثلها سبيلا سبيلا الجارى لان يغير فيه ان الجمع فرع النكاح وهو غير حاصل الماتع
والحكم عن الجمعي من التفصيل قد عرفت انه راجع الى التفصيل المتقدم وعلى كل حال فهو ان فرض قوله لا كسابقة من الشاذ الغير المستصحب
به والعمدة القول بالطهارة مطلقا والنجاسة كذلك وقد عرفت تعارض دلالتها ايضا ونفى لكن الترجيح لاخبار الطهارة لانه اذا
بانقطاع القول بالنجاسة في غير هذا المؤذن بوقوع الاجماع ولم يتحقق الاستعداد على خلافه في سابقه لوجود الخالف كما عرفت في كل
زمان وبخالفه لتبينه على النحو المذكور وسلامة القول بمضمونه اعني الامور اللازمة على القول بالنجاسة بعيدة عن مذاق الشرع و
الاعتبار العقلي من اشتراط طهارة الكبري عدم وجود المادة المستندة لاشيئ حال ذي المادة عن فاقدها لفضل ان ماء البشر لو كان غير
نابع لكان كثيرا طاهرا وتغوى الخبر بشروط انفصاله عن الكل لفرض عدم انفعال الكر المصاحب للنجاسة المتغيرة بمحض القائه في بئر البالية
ما ذكره وطهارة الماء البقي خارج بعضه واختلاف الامر بالخرج بشواهد عدم الوجوب لشرعي والشرط لم يحصل الطاهر المبين على المضط والاشياء
بتنقيص امرها المقطوع منها لظن بملازمة الامر بالخرج من غير تعيين مقدار واختلاف الاخبار في مقدار الخرج لشيء واحد حتى قل الماء
من المعارض المقدور بل اجتمع في بعضها الامر بالخرج والجمع والاكفء بالدلاء والذلول الواحد فاما يشهد للقصد الى مراتب الفضل و
سهولة الخطب الغير اللابح للوجوب ورضع النجاسة والمناسب لكون المقصود رفع الفورة الحاصلة من حلول لينة ووقوع النجاسات و
نوع نزعه واحتمال التغيير لكان في بعضها ويشهد لذلك ايضا ورود الامر بالخرج لوقوع بعض الاشياء الطاهرة والتساوي في مقدار الخرج
لامور متفاوتة جدا كالامر بالخرج خمسة دلاء في الطحال لموت الفأرة والكلب الطهر السنور بخرج دلو في جرة زارة لقطرة دم او خمر الميت
ولم يخبر الى غير ذلك والتفاوت الشديد في مقدار ما يتساوى في تفاوت جدا والجمع في خبر واحد لخرج مقدار واحد للطاهر والنجس
كالامر بخرج سبع دلاء في صحن الحلق لموت الشيء الصغير ووقوع النجس غير ذلك من افعال احكام الخرج لا ثلثها في الاخبار من نجاسة الداء
بملافة الماء وعروجه ثم رجوعه اليه من غير قطعه ولساخط القطرات من ماء الداء المستخرج للخرج على الماء الذي في البئر ونجاسة الرشا
واطران البئر وبدا النازح الى غيرها من مروج وشقوق تجري فيها يتعلق بالمقام في النازح والمنزوح والالزوم غيرها ولو كان هذا الامر
الكثير للدون من الواجب لما اهلك احكامه المذكورة بهذا النحو ولعل من الشواهد ايضا كثرة وقوع التغيير بين الافل والاكثر من عدد
الدلاء فماتل وهذه الشواهد تدعو الفقيه لتبينه الى ترجيح اخبار الطهارة مع عدم صراحة الامر بالخرج الذي هو عدة ماعند الغاثلين
بالنجاسة بكونه لرفع النجاسة وتضمن جمل من اخبار الطهارة بنحو عدم اعادة غسل الثوب والوضوء والصلوة ومزبب منه زنى الباس عن الوضوء
بما يستلزمه من شعر الخبز المعروف عادة ملاقة ماء البئر للحبل خصوصاً مع التكرار المستفاد من قوله في خبر زارة شعر الخبز يعمل جبلا
يستقي به من البئر الذي يشرب منها وتضمن بعضها نفي الباس عن الوضوء بنحو ما تقدم في حجة على من جعفر عن يرماء وقع فيه زنبيل رطب
رطبة الحديث ونحوه وضوءهم من ماء بئر استقي منه ولو وجد فيه فارة كافي الخبر المتقدم عن علي بن حديد الى غير ذلك مما هو كالصريح في
الطهارة لا يقبل الحمل وبعد ترجيح ما تضمنه بالشواهد المتقدمة فليبرل الظاهر على النص بتفصيل من هذا توجه استصحاب الخرج
على القول بالطهارة لعين تلك الشواهد البينة والدلائل الواضحة الغاضية بعدم الوجوب اذ راد النزاع والبناء على النصوص الطبيعية

مقدار الكرون ما لها
لو كان خارجا عنها
الاكثر منه في البئر
وانفعال جمع

كتاب الطهارة

او امر اخر في نظر الشارع موجب للرجحان النزع وان ثبت من ذلك كله تخيل ان هذه الامور كل ما كثرت زادت وهنا لا عراض قد ماء
 الاصحاب عنها مع قرب عهدهم بزمان المعصوم وانفادهم للاخبار حتى صلت من ايديهم اليها ما يبدوا واصروا مع كونها بمنزلة منهم
 وسمع على الحكم بالنجاسة من المصدر الاول الى زمن العلامة فيكشف عن كون غرضهم الشعور على ما هو اقوى منها والاطلاع على شواهد في
 عننا في من ظواهرها فلما ذهب ان الاخبار الواردة في خصوص البئر متغايرة في نفسها وفي جهات ترجيحها كما ذكر ذلك مقتضى وقوع
 المعارض والمقاوم من جهة بين اخبار الطهارة وعموم ما دل على انفعال الغلبة بين اخبار النجاسة وعموم ما دل على عدم انفعال الكسبر
 الثابتين كما عرف من منطوق ومفهوم بخوفه لاذ كان قد ركر لم يجس شيء فبقى عموما في خوفه قوله خلق الله الماء طهورا لم يجس شيء الا
 مانع قوله كل شيء طاهر حتى تعلم انه قد روى قوله كل ماء طاهر حتى تعلم انه قد روى في المقام سليمة عن المعارض ولا ينافي في جهة ما هنا ما
 تقدم من معلومته فخصها بما دل على اشتراط الكربة في عدم الانفعال لوقوع المعارض في الفرع الخاص هو ما نحن فيه بين المختص وما
 يدل على حقوق هذا الفرع بالعام فالعام جرحه على نحو ما سمعت في قبل الجاري وقته ما تقدم هناك وغيره مما تعرضناه غيره من منقول
 نحو هذه الفروض تحت عموم سببته ملافاة النجاسة للنجس يقع ايضا بعد تعارض هذه الاخبار الخاصة بالرجوع الى ما يدل على عدم
 انفعال الماء الذي له مادة كاخبار الحمام من خوفه ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة وقوله سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة
 وغير ذلك بل بحكم ما تضمن تشبيهه بالجاري من غير ذكر الماء كالتجريح هو بمنزلة الجاري في المعلومية ان علته الاتحاد في الحكم والمشاكلة فيه
 هو المذكور في غيره من وجود المادة بل وكذلك اخبار الجاري نظر الى ان علته عدم انفعال الجاري ومناظره من غير بانه وجود المادة
 للاتفاق على انفعال السائل من غير تبيع ولا جلة قلنا بعدم انفعال ماء العيون الواقعة ولا شك ان ذلك مقتضى لعدم انفعال ماء البئر
 لوجود العلة واخصا صا به لا ينافي في اختصاص السائل من النابع باسم الجاري على تقدير اعتبار السيلان في موضوع الجاري جريان حكمه
 في النابع الوافق والخبر البئر عن حكم العموم بعد التعارض التضادم بين ما ورد في خصوصه غير ثابت فلا ريب ان الاقوى لقول
 بعدم انفعال ماء البئر مطلقا واستصحابا للنزع لوقوع الاشياء المخصوصة لعين تلك الدلائل المنقذة من الشهادة على عدم كون الامر
 بالنزع للنجاسة فانها كما سمعت تشهد ببناء امر النزع على قصد التنزه والكمال لا الوجوب خصوصا مع ملاخضة خلو اخبار الطهارة
 على كثرتها من غير وجه يقتضي جملتها من حيث سبق السؤال عن حكم البئر الذي يقع فيه النجاسة والجواب بالافضاد على عدم النجاس
 وعدم النجس من حيث سبق السؤال عن الوضوء وغسل الثياب منه والجواب بالافضاد على عدم الاعادة والحكم بنفي النجاس عن الوضوء
 بما يشق من معول شعلة خبري وكذلك وضوئه من ماء البئر الذي خرج منها القارة من غير نزع بعدم وجوب شيء له باعتبار عدم
 النجاسة لبيان في محل الحاجة وهذه الاخبار في الحقيقة نافية للوجوب في حكم النجاسة فليزل الامر الظاهر في وجوب النزع على
 الاستصحابا خلافا للقاعدة في بعض كنهه والمنسوب الى الشيخ في كتابه مع عدم تحقق التنبيه فاخبار الوجوب في النزع تعبد الى الرفع النجاسة
 جمعا بين اخباره واخبار الطهارة وفي وجوبه اجمال فاما ايراد التكليف في المحض من غير شرطية لفتح الاستعمال من عبادة وغيرها لكن يكلف
 به الاستعمال لا غير المستعمل لوضوح عدم وجوبه بل استحبابه مطلقا وقد ثبت نقاد من اخباره المنع من الاستعمال بل النزع ايضا لا يحضر
 وجوب تقديم النزع فيمنع عليه بطلان العبادة باستعماله لكان له في غير هذا كالتشرب وغسل الثوب وان فضل حراما او براد
 منه الشرط لشرعية كل ما يعتبر فيه الطهارة عبادة وغيرها فلا يشترع قبله وان كان الماء طاهرا كما لا يستجاء مثلا ولعل الثاني ان
 بكلمات متعديا لكنه ينافي في الغرض من الجمع بين الاخبار باعتبار ما تضمن عدم اعادة الوضوء والصلوة وغسل الثوب منه وهو خلاف شرط
 الفقه الا ان يحمل عدم الاعادة على صوت الاطلاع على النجاسة بعد الاستعمال مع الشك في سببها على الاستعمال كما حمله الشيخ في الاستصحابا
 واستشهد له بما رواه اسحق بن عمار في الرجل الذي يجد في نائمة فارة وقد توضع من ذلك مزارا الى ان قال وان كانا نماراها بعد ما
 فرغ من ذلك وصله فلا بأس من الماء شيئا وليس عليه شيء لانه لا يعلم حق سقط فيه ولعله يكون سقط فيه تلك الساعة التي راها
 ويتزوج استحبابا او وجوبا تعبد او لوقوع النجاسة لو انما يمتريها البئر اجمع اجماعا مستفيضا لا يبعد كونها محصلا وستدركه
 المحل فان ما ثبت بعد اوصبه في اخره فليخرج لظهور عدم تعبد بالنزع في زادة الجميع خصوصا مع ملاخضة مقابله بين كرسيع
 دلاء ولا غير البئر في نسخة الاستصحابا فليخرج الماء كله ويستظهر انما في رواية ابن عثمان وان مات فيها ثورا وبخوه
 او صبت فيه ما خرج الماء كله يدعى ان البئر من نحو الثور تفسيرا لكن في الاستصحابا ليس فيها او بخوه وعليه يستدل الى نحوها

حيث ان الحكم في بعض
 حصول المناط كما لا
 ينافي مع

بنيان مقبول
 في جميع

ولا يكافؤ ما ذكرناه من هلال النضمة لنزج كره والممارضة مع ضعف السند بانه هلال فلا باس بها على الجواب عن
 المارضة خاصة او ازايدة بحمد الوقوع دون الموت وان بعدا وما ورد من نزج الكره للذابة على ثوبه وشمولها للبعير يخص بما ذكره
 على كل حال لا ينبغي التمسك في اصل الحكم وهل يشمل الذكر والانثى ام يخص بالذكر لعل المشهور الاول بل لعل ظاهر عبارة السراة معقد الاجماع
 وظاهر الجواهر الثاني وظاهر المدارك تفويته قال في الاول ولعل العرف المقدم على اللغة عند التعارض يقتضي اختصاصا بالذكر
 بوافقه كلام الانهري بعد تسليم انه عند العرب لا يتم قال هذا كلام العرب ولا يعرف الا خواص اهل العلم انتهى فيه منع الاختصاص في
 العرف بل هو موافق للغة فيقولون هذه اباء وهذه اغنام وفيها الذكر والانثى وكلام الانهري في تخصيص العرف ليس بمجهر ومخوه
 كلام القرطبي قال والمذهب ان يتناول الذكر ولا يدخل فيها الناقة نعم في الغاموس والبعير الجمل البازل ثم قال وقد يكون الانثى لكن لا
 يعارض ما عرفت اللغة من التخصيص بشمولها منها في الصحاح البعير من لابل بمنزلة الانسان من الناس يقال للجمل بعير والناقة بعير في الكشف
 انه اتفاق اهل اللغة فلا ينبغي التمسك بثبوت لغة واما العرف موافق لما او مشكوك فيك فيه باصل عدم النقل من اجله العموم اقوى
 وهل يشمل الكبير والصغير قطع في وصايا التذكرة بذلك وفاقا لجامعة ونظره في الكشف لنص جمع من اهل اللغة بخلافه انتهى هو
 كذلك ففي الصحاح انما يقال بعيرا اذ اجمع ومخوه عن المحيط والمذهب وفي الغاموس البازل والجذع بل لم يبعد اختصاصا بالكبيرة
 العرف جامعة واما ثبت في العرف فالتشكك فيه حاصل ولعل عدم النقل بعد ثبوت الاختصاص في اللغة ينقل عنها يقتضي انما يقتضي
 ومن اجله لعل الاختصاص هنا اقوى وكذا للشور كما عن الصدوق وتبعه جماعة وعن جامع المقاصد والنجاشي والمشارق تشبهه
 الاكثر وعن السراة نزج كره وفي الكشف بعد حكايته نزج الجميع عن الصدوق قال وظاهر الباين وجوب الكره انتهى وهو كذلك بال
 بالنسبة الى من تعرض للشور لان الشيخين واتباعها لم تعرضوا لخصوصه ولعل ذكرهم الكره للممارضة والبقر واشباهها يعم الثور فيكون الكره
 قول باقي الاصحاب جيبا والاقوى نزج الجميع له لصحة ابن سنان المتقدم مقتضاه بعد الاستصحاب الشبهة المستظهرة من غير
 معارض معلوم ومنه يتبين ضعف ما عن السراة لا دليل صالح له الا لاحاق بالبقرة وفيه عدم ثبوت في الجملة فقد جعل جماعة
 البقرة ما لا ينص فيه كما لا تنص في الذابة وضعف منه الاستناد له بدخوله في رواية سعيد بن هلال في قوله حتى بلغت الممارضة والبقر فلما
 كثر من ماء جمل على زاده ما يناسبها في كبر الحجم مع ضعف سندها وعلى تقدير تمامية الاستناد اليها لا تكاد تسند المشهور بوجه
 الثور في النص وان لم يشمل البقرة لاختصاصه بالذكر من بقرة لغة وعرفا كما ان الجمل الذكر من البعير والناقة لانثى لكن قد يقال بالحاقها
 به حكما باعتبار قوله فيها ثورا ومخوه وان لم يكن في لغة الاستنباط نظر الى نجان لغة الزيادة على التخصيص في الاخبار مؤيدا لنظره
 اناطة مساواة المقدار بالساواة في الجسم من الاخبار ومنه قد يتوجه العتري الى الوحش منه ايضا وان لم يشمل اللفظ بدعوى الانصاف
 الى الاهل ويشمل الحكم الصغير والكبير للبناء على مساواتهما في باب النزج لان يدعى اختصاصا في العرف بالكبير وكذا ينزج في نصنا
 الخمر ما اجمع وهو منه موضع اتفاق الفتوى والنص كصاح الحلبي ابن مسلم ومخونه وهل يشمل الحكم ساها المسكرات المايعة
 بالاصالة المشهورة ذلك وعن السراة والغينة الاجماع عليه وظاهر المتن من قوله وكذا قال لثاثة في المسكرات كالمذاك ومحكى الكفا
 والمشارق التوقف فيه والاقوى الشمول وان اخص النص بالخمر لست فيضنه بان ما ضل فعل الخمر والمراد ما اسم الخمر فيستدفع حكما
 او المشاركة في الحكم معضدة بالاجماع المحكي والشبهة العظيمة المحققة وتبادر المشاركة في خصوص حكم الخمر في الشرب ممنوع لان الجاهل
 ايضا من ظاهر احكام الخمر هل يشمل قليلا وكثير المشهور ذلك وهو معقد الاتفاق في عبارة السراة وفي محكي المقنع ان في لفظة
 عشرين دلو ومال اليد بعض من تاخر ولا يدر زاده به قطرب فيها فطر دم او خمر قال الدم والخمر الميت والخمر نري ذلك كله ينزج
 منه عشرون دلو فان غلبت البرج نحت حق طيب التجمع بينها وبين المستفيض بجل الاخبار على الكثير خصوصا مع تضمنها لفظ الا
 الانضاب والاولى على القليل وعن المعبر اجمال العل جبر العشرين والثلاثين في لفظة لم تقدم مع رواية كود ونه عن البئر يقع فيها
 دم او ينبت مسكرا وخمر او قول ينزج منها ثلاثون دلو بجل الاخبار بين في لفظة على المتفاضل ومما مع عدم عامل بالاخيرة منها وظاهر
 كون العشرين في ولها المطلق الخمر فيه قوله فان غلبت البرج الظاهر في المقدار القابل للتغير لا تكافئان المستفيض المعضدة و
 الانضاب لا دلالة فيه على الكثرة والحق الشيخ بالخمر لرفع في نزج الجميع وعلله المشهور بل عن لار والغينة الاجماع عليه ما تقدم
 في الحاق المسكرات بالخمر من النص بان خمر استند غير الناس ان خمر مجهول مع الاجماع المحكي معضدا بالاستصحاب لعل الاقوى ان

من انما يقتضي
 منع

في بيان مقدار
 الترخيص
 الخمر ما جليبه
 من سائر المسكرات
 المايعة

اشعر عبارة المتن كالنص يرجع في المذرك وغيره بالتوقف على الحاق النقص في الحاق المسكوت مع زيادة ظهور قول مجهول استصغر
 الناس هنا في عدم معرفته في اطلاق النقص عليه يومئذ فلا ينصرف اليه نص النحر وفيه مع حكم الشارع بان نحر المجهول على المشاركة في الحكم
 لا يقدح الاستصغار والمجهول عند الناس ظهورا زادة النكاح بالعام من الناس حيث لم يجر موه لوقوع التغير عنهم بالناس في
 الاخبار والكثير وفي الحاق العصور العينية مع الحكم بخاسه وجه اخذنا في الذكرى محكي عن سهو عات جدي العلامة لظهور مشقة
 النحر بعد الغلبان وفيه ما قل لعدم انضمام مجرد المشاهدة للحكم المزبور وانما الحق الغفيع او مطلق السكر للنقص على انه خراوانه من او
 مساوانه له والحاق غيره فباس فلحق بما لا نص فيه والحق الشيخ ايضا التي وتبعه جماعة ونسبوه الى المشهور وعن التبريد والغنية للاجماع
 عليه واعرف بعدم النص بخصوصه جماعة حتى الشيخ في على هذا الشيخ في الحكم عنه في شرح هناية والده وعن التقي جواز ان يقال
 لا يترجى له شيء الاضالة البرائة والقول بترجى اربعين لرواية اعي الشيخ وجودها وهي تخرج منها اربعون وان كانت مخففة في مقتضى
 انتهى اى وعموم المتن ج يثل الحق والمشتق من جاعه من مناخرى المناخرين الحاقه بما لا نص فيه كما يشعر به عبارة المتن ايضا وفيه
 قوة وان كان قول الشيخ من جهة الاجماع الحكمي المعتمد بالاستصحاب قوى هل تثبت على تقديره معنى غير الانسان ظاهر اطلاق الا
 ذلك ولعله اشهر بل معتد اتفاقا لتبرأ الحق من سائر الحيوان مأكول اللحم وغير مأكول اللحم وعن عدة من المصنفات الحاقه في غير الانسان
 بما لا نص فيه لدعوى انصافه في الفتوى الى معنى الانسان وفي الانصراف منع واضح ودليل الحاقه مختصرا للاجماع الحكمي المصريح في ترك
 بعونه ومعاضدة الاستصحاب الجارى فيها معا فاعلمه الاقوى نعم لا يلحق به البطل المشبه الخارج قبل الاستبراء لعدم الانصراف ليدفنا
 ان سلمنا الحكم عليه بموضوع الحق ولو شاعركذا الحق الشيخ بما تقدم في الحكم الدماء الثلاثة المحض النفس والاستصاغة وهو المشهور
 بل عن التبريد والغنية للاجماع عليه وهو ظاهر جامع المقاصد حيث نسب منابضة الشيخ الى الاخطاب وعن هناية الشيخ الانصراف على الحق
 دم المحض فان ارد خصوصها كان قوله اخر له وان كان المعنوية مساواة الثلاثة فيقيد قوله وفي الروض ان البناء على مساواة الثلاثة
 في هذا الحكم لسائر الدماء افقد وبالشهور احوط وبما يظهر من بعض مناخرى المناخرين المبلل اليه وعن المختلف الحاقها بما لا نص
 فيه لعدم شمول اخبار الدم الى الثلاثة لانها ما بين ما لا اطلاق فيه كالمضيق لو حبل نبح شاه فاضطرب فوقعت في بئر ماء واورا
 تسحب ماء والمضيق عن رجل نبح وجاحه وخامه فوقعت في بئر وما بين ما لا الدم فيه مطلق لكن لا ينصرف الى الثلاثة لعدم تبادرها
 منه لندركه فرض وقوعها فيها كصحة ابن بربع عن البئر تكون في المنزل فنقطر فيها قطرات من بول ودم ولتبادر خبر كره وبغير
 زيادة المتقدمين في النحر مع قصور سندهما واشتمالهما للمقدار الدم ما لم يفت به فيه حتى يجزى في الثلاثة مضافا الى اشتغالها بالدم
 شاذة او باطله والفرض عدم دليل صالح للاحاقها بالنحر في الحكم فليحق بما لا نص فيه ومنه يثبت وجه ما عن الروض هو اطلاق خبر
 الدم مع منع دعوى الانصراف الى غير الثلاثة وعدم الدليل على الحاق الثلاثة بالنحر وفيه ما عرفت وما وجه ما عن النهاية على تقدير
 الحاقه لم يثبت ولعل الاقوى المشهور للاجماع الحكمي المعتمد بالاستصحاب مع منع بقاء الثلاثة من اخبار الدم مؤيدا باغلاظيه
 حكم بخاسه من سائر الدماء لعدم العفو عن قليلها في الصلوة فتقتضى زيادة مقدرها على سائر الدم ولا معين لمقدار الزيادة فالاستصحاب
 يقتضى بالجميع بعد عدم جعلها ما لا نص فيه وفي الروض ليقبى بالدماء الثلاثة دم بخور العين كالكافر واخونه للمشاركة في غلظته بخاسه
 من سائر الدم وفيه بعد تسليم ثبوت الغلظة لان مجرد الغلظة لم يكن ليلا في الثلاثة بل يؤيد ومعاضا للاجماع الحكمي المفقود
 هنا هذا ما ثبت فيه نزع الجميع لما عرفت من الدليل في كل منها وما قيل فيه بترجى الجميع ولم يثبت موت البقرة كما تقدم في وجه من
 لحوقها بالثور والحمار كافي لغيره ويمكن الحاق الحمار بالثور ونزع الكلب النحر جيتا كالحكم عن البضوى وربما الحق بها خرج
 الغنبل ايضا احتيا وعرفا لابل الجلال وعرفا لجنبك الحكم عن الفاضل وبول وروث ما لا يؤكل لحمه الا بول الرجل والصبي كاه الحكم
 عن الجوفان غلب الماء فيها وجب نزع الجميع لكثرة فعله ولواصل النزع فتعدا ونعصر نزع الجميع تراوح على نزحها اى تناوب في الاراحه
 من لفاعل لاراحه كل اثنين بنوبتها الاخرين قوم اثنان اثنان فلا يكون اقل من اربعة يوما تاما وحكم التراوح مورد اتفاق الفتوى
 والنص من رواية عمار الطويلة وفي دليلها وسئل عن بقر وقع فيها كلب وفارة او خنزير قال يترفع كلها فان غلب عليه الماء فلينزف هو
 الى الليل ثم يقيم عليها قوم يترأحون اثنين اثنين فينزون يوما الى الليل وقد طهرت وفي فقه الرضا فان تغير الماء وجب ان
 ينزع الماء فان كان كثر وصعب خضه فالواجب عليه ان يكسرى اربعة رجال يستقون منها على التراوح من الغدق الى الليل والاول

ن ان دم الكلب
 في سائر الجنبين
 في سائر الكلبة

مضافا الى انحصار
 الامر بالجميع

في سائر الكلبة

في نية نجس بالرجل
مكة

وان كان في رواتها فظنهم لكانهم ثقات فهي موثقة ومع ذلك كالتائبين يحبون بالاجاعات المشغية وأورد على الموثقة باجباب نزع
الجميع لما لم يقبل به الاصحاب واكثرهم واجيب بجملها على صورة التغير كما عن المذهب وبهم فيما لم يشغبه بل لا ولونها وعدم القول بالفضل
او حلقها على الاستصحاب متى ثبت التراجع على تقديره ثبت على تقديره وجوبه اذ لا فرق في المقدار ان على تقديره وجوب المقدار
او استحبابه ويجاب ايضا بان عدم حجية الخبر في نزع الجميع المذكور ان لا يخرج خبره عن الحجية في التراجع وقد يشكل بان هذا في احكام مستفاد
وهذا التراجع منفرج على نزع الجميع الذي لم يثبت فكيف يثبت الاول ويذبح بانه ليس التراجع بخصوص المذكور ان كما يشترط التعليق
على غلبته لما في نية كل ما يثبت فيه نزع الجميع فالحجزة قوة قوله نزع المذكور ان الجميع وكلما يترجى له الجميع اذا غلب تراجيح لا
يقدر عدم الحجية في ثبوت الجميع المذكور ان ومنه يندفع ايضا ما قبل من لزوم الامتناع وعدم التعدد عن المذكور ان النص مع
مطلوبين خصوصية المورد لا يختص الحكم وأورد ايضا بظهور الموثقة في التراجع بوقوعها بعد التراجع ولا يقولونه ويذبح بما في
الكشف قال فيهم قال عليه السلام في تفسير التزلف وتفصيله اوشم التفصيل والمغفران غلب الماء حتى تسر نزول لكل فليس نزول الى اللبث
حتى يترق ثم ان غلب حتى لا يترق وان نزع الى اللبث اقيم عليه قوم يترجون ان يمتد ويصل ولما ان يترق ثم بالفتح قبل ويقوى في الظن
انها من زبادات غار ومبطلان الاستدلال بالخبر ان فتح باب هذا الاختلال هدم للاخبار وعلى كل حال لا يثبت التام في اصل هذا
الحكم انما التام في لزوم الامتناع على القبول المستفادة من النص لا يجوز التعدد في ما يمتد بها في المعنى والاثر والاصل الامتناع في
كل ما يحصل من خيلته في حصول الطهر للاستصحاب والتعدى فيما لا يعلم عدم مدخلية المنع المنطوق بهذا يظهر الحكم في جملة ما وقع فيه لا
هنا منها انه هل تعتبر الرجال المطلقات ام يجزى غير الرجال المطلقات ام اذا ساءل الرجال مطلقا ام اذا ساءل الرجال في القوة والعمل وجوه بل
اقوال نسب الاول في الحدائق الى اكثر وعن الذين جزموا في كلام الاصحاب قلت والثاني فضينه من نزع بكفاية الصبيان ولانها
كما عن المذكور وفي المذاهب عن بعض المستحسنين هو الثالث وحكاية غير واحد عن بعض ولعل اطلاق الثاني منزلة على الثالث فينحصر
القول في اثنين والا ففى الاخر وان قصر في الرضوى على ذكر الرجال وفي الموثقة على القوم وهو مختص بالرجال كما عن المحيط والصحاح و
المصباح والمناهية والجمع وصريحه في لكشاف واطلاقه في قوله غاد وثودا ما من باب التغليب ونحو انشاء تبعا ومقتضاه القول لا
لكن المعلوم عدم مدخلية الرجال وعدم التعدد في خصوصها بل حصول الاخراج في اليوم نساء او صبيانا او خناثا او ذوات وغيرهما ساءل
الرجال في القوة والعمل به ينقطع استصحاب الجاهل ونزول النص على كراهية التوسع مضافا الى مكان دغوى عموم القوم عرفا مع
على اللغة وفي التاموس القوم الجماعة من الرجال والنساء معا والرجال خاصة ودخله للنساء على التبعية ولعمركم ان اطلاق القول انشاء
ان لم يرد به الثالث وعلى الاول اذ لم يوجد الا الرجال المهرمين ووجدت النساء القويات هل يعتبرن الاول ام الثاني ترد وكذا اذ لم يوجد
الا النساء فهل يجزى ام تعطى البئر ومنها هل يجزى ساوية من الاربعه كالاشنين والثلاث ام لا اختار في المذاهب وبحكم المنهى الاول
ان علم السبا والاربعه في القوة والعمل وينبغي القطع باجزاء ما فوق الاربعه الغير لغا من عن الاربعه ومنها هل يجزى التراجع في اللبث
او الملقى النساء يان مقدار يوم ام لا في عدة من الكتب لنسج بالثاني للافتضاء على مورد النص صريح بعض الاول ولعل الا فوى
للعلم بعدم مدخلية زمان اللبث والتمار وعليه فهل يؤخذ من اللبث مثلا قد اطول الايام او يكفي قد قصرها ام يتعين وسطها
او يوم تلك الليلة وجوه وينبغي القطع بعدم الفرق بين طوبى الايام وقصرها متى وقع التراجع في اليوم لا اطلاق النص مع عدم تعارض
التعجيل والتأخير واذ وقع التراجع في نهار بل يطول زائد عن المنار الغالب فهل يتعين نهاره ببلغ ما بلغ في الطول ويؤخذ
منه بقدر الاطول المتعارف او بقدر مطلق يوم وجوه لعل الاقرب الثاني والوجه مجازية في اليوم الغضبة المتعارف للعادة منها هل يكفي
اخراج اربعة او ازيد او قل في بعض اليوم متناولا وغير متناوب مقدار ما يخرج من الاربعه بالتناوب في تمام يوم ام الزيادة قوة ام
لرعة عمل بخود لك ان لا يحتل مدخلية اليوم فيجب مراعاة ما يجب فانه قد لا يظهر عدم المدخلية والمراد معدا ما يخرج من
بالتناوب في اليوم مع محال التام منها اذ لا يمكن التراجع اثنين اثنين لظهور سلك نحوه فهل يجزى بتراجع واحد واحد
ام يزد بتعام واحد لئلا او يوما اخر مقام النقصه لا يظهر البئر الى تسير تراجع اثنين اثنين وجوه قد عرفت فيما تقدم كما
ما دون العدد ان لم يقصر عن العدد قوة وعلا للعلم بعدم التعدد به بالعدد وان قصر فلا يجزى اليوم قطعا لانه المنصوص
مع عدم العلم بعدم المدخلية والمخرج باضافة يوم اوله ولا يخرج باضافة يوم اوله ولا وجه من عدم تعطيل البئر وهل يثبت تساو

كتاب الطهارة

زمانا للزواج أم يجوز المفاضل الظاهر الجواز ان علم عدم التفاوت في القوة والعل والقوة ونحوه وان لم يعلم فالظاهر الجواز ايضا
 لاطلاق النص للزواج ومنع دعوى ظهوره في مساواة الزمان ولا يقدح في احتمال المدخلية لشمول النص له بالاطلاق وبه ينقطع
 الاستصحاب وهل يجب تركان تبدل الاشبهام بكفى خرج كل اثنين نصفان من لهما الظاهر الكفاية ان علم عدم التفاوت قوة وعلا
 وان لم يعلم ولوم جبهه طول زمانا هل كل يؤثر فيعمل ضعفا هل التوبة فالظاهر الكفاية ايضا لاطلاق النص بتراجم اثنين اثنين
 وان علم التفاوت فللكفاية ايضا وجبه من الاطلاق ولعل الاظهر حرج عدم فيه وبما تقدم ولو كان الحكم للزواج واشتغل به ثم انقلب حال
 الماء فن هبت الغلبة وامكن نزع الجميع فان كان الحاصل من النزع بشرائط الزواج كفى تمامه يوما والافى ما حصل واستأنف بشرائط
 الزواج وفي استثناء زمان اجتماعهم للصلاة مطلعا فرادى واجتماعه كما هو ظاهر الملاقى على جامع المقاصد والنتيجه واجتماعهم لها
 جماعة فرادى كما في محلى الذكرى والمسالك والروض والروضه تعتبر بما لا يترتب في بعض بالاجتماع جماعة الظاهر في منع فرادى في آخر
 او عدم استثناء اجتماعهم لها مطلقا فيصلى كل اثنين في توبتهما جماعة فرادى وجوه بل اقوال للاخبران ظاهر النص استمرار النزع في
 اليوم مع اقتضاء استصحاب الفحاش ذلك وللاول دعوى فيهم استثناء الشارع زمان الصلوة مطمعة فنية اهتمامه بشانها في كل حال مع
 سبق خطابها الوجوب لمقر في كل يوم وفيه عدم اقتضاء ذلك استثناء مطلقا لانها فاة بينه وبين اشتغال كلها من الجماعة بالعد
 الزائد وهو لا ريبه فيصلى كون الاهتمام بشانها فنية تعدد بها على استمرار النزع بمعنى استثناء هاهنا وما الاجتماع لها فرادى فلا
 اهتمام فيه زيادة على وجوب الصلوة فلا فنية فيه نعم اذا كان الاجتماع فرادى في وقت الفضيلة يمكن دعوى فنية الاستثناء فيه لا
 بفعل الصلوة اقل الوقت كالجماعة وعليه يرجع القول الثاني ولعل كلى ما قرنا يرجع مانع في الذكرى لوجه من دعوى فيهم استثناء
 ذلك عرفا وما عن الروض من تولايم اذ ذلك فضل الجماعة لا به واشكل عليه في الجواهر بان فضيلة الجماعة ان كانت تقتضى الاستثناء
 فلتقتضى ايضا فضيلة التوافل والادكار والتعقيب يمكن دفعه بالفرق بان الجماعة فرد كامل من الفريضة اليومية غير خارجة منها
 والتا فله ونحوها مستحب آخر والفريضة المفترق على كل انسان في كل يوم على كل حال لهما مخرطة تامة في ظهور الاستثناء ولا بأس بجمع
 بالحق المستحبان الداخلي في الفريضة من اذكار وغيرها بالجماعة في الاستثناء ما لم يكن مفترقا ويمكن الفرق بان عموم الجماعة معارف
 بعموم استمرار النزع من وجه ويرجع عموم الجماعة لعلوم تامة في الغاية وليس عموم غيرها بمثابة حق يرجع فينتج فيه استصحاب الفحاش
 سيما عن المعارض بالجماعة دعوى فيهم استثناء زمان الصلوة كيف ما اتفق كما هو وجه القول الاول وان كان غير بعيد من حال الشارع
 لكن المنع فيه بحال كدعوى عدم منافاة فعل الصلوة ولو محبة فافرادى لصديق العمل يوميا في العرف لان من الاطلافة المبدية على المسامحة
 القول ينبغي التعويل عليه في نحو المقام الذي علق النص الحكم على اليوم الذي حقيقته في الشام ولذا لم يلزم باستثناء زمانها من غير اعتبار
 بها وعلى كل حال الاخطا القول الثاني وفي اجتماع الاربعه لا كل معدة قوله عن الذكرى وجامع المقاصد الاول لدعوى فيهم استثناء
 عرفا وعن الروض والروضه والنتيجه الثاني لا مكان حصوله في وقت الرخصة بخلاف جماعة الصلوة لعدم تامين فضيلتها الا به واسمكة الا
 خصوصاً مع توة كون لوطيقته هنا عدم الاكل من غير الحاصل بالاشبهان في توبتهما دون زيادة العدد كما في الجماعة واذا انقطع الجبل فاستباح
 اصلاحه الى ما فان كان تاما قطع عدم احتياطية اتصال العمل الفحص من جبهه نقطه في الظاهر لم يقدح والا كان قادرا لما تقدم ولا يجب
 حجبها ايضا مثل الفاش من الليل بل يستأنف العمل وهل المعنى في اليوم من طلوع الفجر كما يعتبر في الصوم ام يجرى من طلوع الشمس كما في
 الاجارة قولان لشهور الاول وفي المنبر وجامع المقاصد هو الظاهر من عبارة الاصحاب وهو ما في الذكرى بل في المتن في في الخلاف عنه
 مع احتمال ارادة نفي الخلاف عن اصل الزواج يوميا وفي الكشف وربما قيل من طلوع الشمس انتهى اما اخر اليوم فقد استظهر بعض عدم
 الخلاف في كون الليل وان وقع المنبر من بن حرمه عنه العشي والعشاء وعن الكيدري الى الرواج قال فلعل المراد بها ساقى الروايات الى الليل
 قلت وعلى تقدير الخلاف فيه يتعين صدقك بالليل لوقوعه في الخبرين كقولنا في الليل عزوب الشمس في الافق واذواب الحمر والاقوا
 في حده من الاول هو الفجر الثاني لعدم دليل معتبر على تقديره اليوم بطلوع الشمس نصرا في الاجارة ليس من انضواء اليوم بل من انضواء العمل
 في الاطراف الى مغارها حال المساجين وهو من طلوع الشمس لذا اذا كان العمل لا مغار فيه كالذكر ونحوه يمنع فيه التحديد بالشمس مع
 ان اليوم في الشرع حقيقته فيما بين الفجر الثاني الى الليل ولم يجد مدعي الان في الشرع غير ذلك وعن المناهج هنا ان اليوم الكامل شرعا هو
 هذا الاجماع وهو ظاهر رسال السيد الصديق قول الامام وهذا يوم حارث جدي رسال المسلمين ان اليوم في اللغة عتارة عن الزمان

بين استمرار النزع
 وامثال وجوب
 الصلوة في الجملة
 بل المنافسة مع

بين استمرار النزع
 في ذكرى
 في المنبر
 في حجة

بين طلوع الشمس الى غروبها وفي الشروع عبادة عما يقع بين طلوع الفجر الى غروبها وفي عرف المجتهد عن مفارقة الشمس اثره نصف النهار الى غروبها اليها بحركة الفلك انتهى بل الظاهر من ترجعه للمغفرة كذا لك لغزو ان يسه عبادة الصلوة واليوم كالتنهار والظاهر عدم الخلاف في كون النهار من طلوع الفجر حتى المصباح اليوم اوله من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس عن المجتهد اليوم معروف من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس انتهى في خصوص المسئلة ايضا ظاهرهم السعي به وقد سمعت من جامع المقاصد بل انتهى ما هو ظاهره وانفاهم عليه هنا ولا يعمى بخلاف البعض الجهور المقتدم مضافا الى تحديد في عبادة الرضوى من الغداة الى الليل واول الغداة اول النهار وهو الفجر قال في محكي التراتر هو يوم الصوم ولا ينافي ذلك ما في بعض كتب صحا بنما من الغداة الى العشي لان اول الغداة اول النهار بلا خلاف بين أهل اللغة العربيه انتهى لا ينافيه ما عن الصحاح والمصباح من ان الغداة ما بين صلوات الغداة وطلوع الشمس ان ينفى الجواهر على توافقه لارادهم وقت صلوة الغداة اى اوله لا فعل الصلوة الى تحديد اخره في الخبرين بالليل والنوم الجديد بالليل ظاهره في اذاعة النهار الذي اوله الفجر قال في محكي المذكور في كظاهرهم ارادوا يوم الصوم فليكن من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا نه المفهوم من اليوم مع تحديده بالليل انتهى في الجملة استصحابا لخاصة فاضا الشروع من الفجر ولا يخرج الارغوى حقيقة اليوم من طلوع الشمس هي غير ثابتة ودعوى ظهور الاكراه في الرضوى في ارادته لا تصرف اليوم في الاجازات اليه كما دعاه في الجواهر وهي ايضا ممنوعة لانه بعد ان كانت الموثقة التي هي محجة هنا فاضيه وجوب الشروع من الفجر حسب ما قرره فانه لا كراهة يكون على العمل منه كالاكراه على الصوم وقوله يوم الاجر من طلوع الشمس الى غروبها غير بخلاف الاعمال وعلى كل من التفتد برب يجب دخال شيء من خارج طرفة اليوم في العمل للمقتد ويجب تهيئة الاسباب من قبل الجوز الخارج الداخل للمقتد مقدمه وعن جامع المقاصد ان الناهب للترجى داخل في اليوم ويحتل بمجوب تقديمه عليه واستدل بالاول بظاهر قوله يترفعون يومنا الى الليل اى ظهره واستصحاب اليوم فيكون زمانا لمقتد قبل اليوم وللثاني بانه من مقتد ما نهى بعد الاشغاف بدونه فلا يترفع وكان مراده بالناهب رسال الدلو في البئر وانظرا مثلا له وهو فانه الذي يحتل الصلوة بالاشغال به دون الدلو والرشا وبخلافه من الاثان فيعتق اخذها قبل اليوم بل قبل الفجر الخارج المقتد قال بعض الفضلاء وجوب الناهب مبنى على تعيين يوم الصوم كما ذكره بعض من اخرجهم لو كانت تهيئه بعض اسبابه مختصة في زمان طويل يعتد به الفناوت في زمان الزرف فلا يجب وجوب تقديم الناهب على كذا يوم الاجازة ايضا انتهى لا عرف الفرق وكيفية التراض ان يقوم اثنان اثنان على البئر بمحان معا كما عرف الحلى لانه المنبار من النص عن المسالك والروض ان يكون احدهما فوق البئر متج والآخر فيها يملأ وله يعرف ما خذ وفي الكشف بعد ذكرهما قال ولا دلالة للنص على شيء منهما والاخطا اختيار ما يترجى به الماء اكثر من الطريقين وغيرهما وهو حسن اختيارا ولا يخفى جريان الكلام في تعيين الدلو على نحو ما ياتي في التبيينات لا ينفى ويترجى لو كانت الحمار والبغل كتر على المشهور في الاول شهره مقاربه الاجماع يساعدها عدم العثور على خلاف يعتد به فيه نعم في الذخيرة يمكن الحاق الحمار بالثور في ترجح الجميع لانه واحد في لفظ نحوه الواقع في صحيح ابن سنان المفتحة في الثور ويمكن الاكتفاء فيه باللاء لدخوله في الدائرة التي في صحيحه الفضلاء لا ينفى ولا يخفى ضعفه بعد ورود خبر عمر بن سعيد بن هلال بن عزي عن جعفر بن عمار في بئر بين الفارة والسنور الى الشاة فمضى كل ذلك يقول سبع حتى بلغت الحمار والجل والبغل قال كرم من ماء فغير الشاة العظمى ضعفه ان سلم الجها لخال عمر ومع دعوى الفاضل في المختلف ان المذايق المقتد وان ورد عليه بانه من رجال الرضا والرواية عن جعفر بن الظاهر في البناء والراوى عن عمر بن سعيد عمر بن يزيد الذي من احباب الصادق وم واشتما على الجمل لا يخرج عن المجتهد في الباقي ومع صراحته بالمقتد والمقتد له لا يارضه لانه لا يرضى له ولا يرضى له لا يرضى له لا يرضى له لا يرضى له ما هنا يقتضى الاحتياط ما عداه في محال الثور فاضعف منه في الدائرة مع جريان الترجيح المذكور لما هنا عليه ايضا وكذا المشهور في البغل الكرى جبر روايته في الروض يقتضى الاحتياط قد يورن بالاجماع كدعوى الغيبة الاجماع على الكرى في الجبل وشبهها في الجهم ومع ذلك على الصدوق الاقتصار في الكرى على ذكر الحمار وفي محكي الذخيرة انه يندرج في الدائرة في رواية الفضلاء الفرس والبغل والافوى المشهور لرواية ابن سعيد المفتحة في محكي البغوى في ترجح ذلك مع صراحته بالمقتد والمقتد له على رواية الفضلاء على تقدير تسليم دلالة كذا على نحو الثور الذي في صحيح ابن سنان وموضع من المحدثين غير قاص مع وجوده في الموضع الاخر من المحدثين خصوصا مع اعتضاده برواية الاغاطم للوجود فيها البغل لاستدلالهم به كاعراض المعبر والمنتهى المختلف وجامع المقاصد التفتيح والروض والروضه والمسالك غيرهما بل هو ظاهر جميع من فقهوا انصوا لها وكذا يترجى الكرى فانه الثلاثة الشبان والمرصون في

في صحيح ابن سنان
في صحيح ابن سنان
في صحيح ابن سنان

وعدم رجوع البغل في
رواية ابن سعيد
الاستنصار به

كتاب الطهارة

في النفس والبقرة كما هو المشهور في الأولى على ما في الذكرى لدخولها في رواية عمر بن سعيد بدعوى ظهور سياقتها في وقوع السؤال عن
 المتعارفات في الجسم من الفارة والسنور وما يشابهها إلى الشاة والحمار والبغل وما يشابهها ويدخل النفس في الثاني ويعضد ما
 عن الغيبة من دعوى الإجماع على الكفر الغيبيل وشبهها وعن جماعة الحاق النفس بما لا نص فيه وعن الكثرية أقوى ما ورد في هذا الباب
 الفضلاء في البريق فيها الذابة والفارة والكلب الطير فهو قال يخرج ثم يخرج من البشر دلاء ثم شرب ونوضا انتهى مثلها روي
 البقباق وظاهر الأكفاء بالدلاء ومنها أن كانت الدلاء جمع العقلة وأن أكثر العشرة بعيد في الغاية كفايتها للنفس مع ثبوتها للشا
 وثبوت الكفر الحمار وأن كانت جمع الكثرة فان حلت على أقل من عشرة واحد عشر فكذلك مع عدم الدلاء على زيادة أقل من قضاء
 بأكثره مضاعفا المضعف النص فيحتاج بأعراض المشهور عما يقتضيه للنفس أن حلت على أكثره فلا حيلة وبما ذكر المشهور فيجيب عن دخولها
 فيما لا نص فيه فيعوى فيها التفتد بالكرو المشهور أيضا في البقرة بل داخل في معقد الإجماع المتقدم عن الغيبة ويدل عليه رواية عمر بن
 سعيد بالتقريب المتقدم لدخولها فيما يشبه الحمار والبغل فيجيب عن معارضتها برواية الفضلاء بدعوى دخولها في الذابة مع ما في
 الاستناد إليها ما تقدم اقتضاء قواعد الترجيح العمل برواية ابن هلال لا عنضادها في المقام بالمشهور والإجماع الحكمي بعد الاستصحاب
 وكذا معارضتها بقوله في صحيح ابن سنان ثور أو نحوه مضاعفا إلى ترجيح الأولى باعتبار اختلاف نسخة الأخرى كما تقدم ومنه يبين ما في
 القول بادخالها فيما لا نص فيه كما عن جماعة لعدم نص بخصوصها والحقها بالثور كما عن الكثرية للخصيصة والقول بالأكفاء والدلاء فيها
 لخصيصة الفضلاء ويخرج لو أن الإنسان سبعون دلو أو ثمانا لقوله في رواية عمار أكبره الإنسان يخرج منها سبعون دلو أو ثمانا لقوله
 أن كان في الرواية ضعف مع أن روايتها ثقات كما عن العبر فلا يعارضها ما ورد بخرج عشر في دلو الكفا في رواية زرارة وابن مسلم
 ولا إشكال في الحكم بمقدار السبعين هنا إنما التردد في مورد ينبغي البينة عليها صحتها هل المقدر بعلم المسلم والكافر أم لا أقوال أحقا
 العموم ونسب إلى الأكثر ثابتهما اختصاصا بالمسلم ونزع الكل للكافر كما عن الأسكافي والحلي وقواه بعض المناجيزين ثالثا أن الكافر إذا
 مات خارجا ثم وقع فيها فقد راسم وان وقع فيها حيا مات فيها أو لم يمت فما لا نص فيه ومقدن ح على القول فيه كما عن المسالك
 ورايها ما عن الروض قال سواء في ذلك المسلم والكافر أن لم يوجب الجميع لما لا نص فيه والاخص المتبعون بالمسلم وعن الروضة نحوه -
 ويحتمل زائدة ما عن المسالك أيضا الأول إطلاق النص ومعقد الإجماع الحكمي المساعد بظاهرها للاق الأكثر ولثاني أن ملافاة الكافر
 من غير موت بخاتمة غير مخصوصة وجب لنزع الجميع على القول به فيما لا نص فيه وهي قد تحققت قبل الموت فلا نزول بالموت ولا ينقل
 إلى الأخف أن لم يزد بالموت مع أن الاستصحاب أيضا فرض بقاء الحكم ومنه يبين وجه الثالث من أن سبب نزع الجميع ملافاة
 الكافر حيا وهو غير متحقق فيما وقع ميتا تحكج حكم وقوع الميت المسلم الذي هو المتبعون بناء على أن السبعين في النص لملافاة بخاتمة
 الموت فلا يفرق بين موته فيه أو وقوعه ميتا مضاعفا إلى أن ثبوت السبعين للموت فيه بالنص يقتضي بعدم زيادة الموت في خارجة عليه لانه
 أما مساويرة أخف كما أنه يبين وجه ما عن الروض من المساواة أن لم يقل بنزع الجميع لما لا نص فيه من أن لثابت بملافاة الكافر حيا
 قبل موته ثلاثون أو أربعون ولا مانع من انتقاله بعد موته في الأشد وهو المتبعون مع فرض إطلاق الإنسان في النص الشامل
 للكافر من غير موجب للصرف إلى خصوص المسلم من امتناع الانتقال وهذا بخلاف الانتقال بعده إلى الأخف مضاعفا إلى أنه قضاء ثبوت
 السبعين في هذه الصور للمسلم بثبوتها للكافر الأولوية والمساواة لأنه ليس بأخف بخاتمة من قطعها ويحجب عن أصل الدليل المذكور للحل مع
 كون بخاتمة الكافر حيا إنما لا نص فيه فلا مجال للاكترا إطلاق لفظ الإنسان في النص تحكج فيه بالسبعين لفرض موته فيها المتنازع ملافاة بها
 له حيا قبل الموت بمنزلة النصيرج بالسبعين لملافاة حيا ولو هذه الملافاة المستعقبه لموته فيها ولا فرق بين هذه الحيوة وسائر أحوال
 حيوته وبالجملة بإطلاق النص يثبت كفاية السبعين لملافاة حيا مع موته فيها وبالأولوية يثبت كفايتها لملافاة حيا ولو من غير موت
 فيها ونظر هذا الكلام يجري في موت الجزير في البشر ورضع حيا كما ياتي وبعبارة الجواب أيضا عما ذكر التفصيل المتقدم عن أبي الشيتان
 والمحققين لبنائه على ثبوت نزع الجميع لو وقع في البشر قبل موته لكونه ما لا نص فيه ولا ينقل إلى الأخف بعد موته كما عن زرارة وأبطل ذلك
 بطل دليله بل يجوز هذه الأولوية يثبت ما عن جماعة المقاصد والروض الكشف عن أن موضوع حكم السبعين أعم من موت الإنسان في البشر
 أو وقوعه ميتا لأن موته في البشر أمما مساو وفي بخاتمة ما يابده لو وقع ميتا أو أشد فلا يخرج للثاني أنه من الأول وعلى هذا بقية في الأول
 لكنه مبنى على زائدة المطلق من لفظ الإنسان في النص لدعوى نصه في المقام إلى غير الكافر محال ولو من جهة ملاحظة نقد المرجح منع.

بن أبي شيبه
 في صحيحه
 أن الإنسان
 لم يمت

فيما ينفذ من الرواية
فيما ينفذ من الرواية
فيما ينفذ من الرواية

الجحاشه فانه يوجب نهم رادة بيد الجحاشه ويبدأ ربح من ثبوت السبعين لو ان الانسان اذ كان ذلك من جحاشه نجاسة الموت فيظهر رادة الانساق
الذي جحاشه نجاسة الموت وهو المسلم دون الكافر الذي يجره جحاشه من غير الموت ولا يجرى الا ولو تير لم يكون لا مكان اشد قير موت
الكافر من موت المسلم فاصل ولا يخفى انه بناء على شمول السبعين لو وقوع الميت في البئر فيقتضى بوقوعه قبل الغسل ينبغي القطع به ثم يختص
ايضا بمن لو يقدم غسله منها ان الشهاده اذا قلنا بجحاشه فكذلك لم يغسل يجب لو وقوعه السبعون منها ان الميت اذا انقل غسله الى النسيم
فذا يكل حكم النزع في وقوعه ولعل الاقوى جوب السبعين كما عن جامع المقاصد والروض الكاشف وينزع لو وقوع العدن في البئر الرطبه
عشرة للاجماع المستفيض الغسل وروايت في جبر الجبر ضعفها من جهة عبد الله بن جبر بالاجماع والعدن هي فضله الانسان كما وقع الضعيف
به في كلمات أهل اللغة والاصحاب وعن المعبر بها والخبر من راد فان فضله ككل حيوان وفي ذلك كوفي ان الشيخ في التهذيب طلبها على
غيره ففي فضله غير احتمال انتهى فان ثبت العدن الواقعة في البئر فاربعون او خمسون كما عن الصدوق واختاره في المعبر لروايت ابيه
بصبر عن العدن تقع في البئر قال نزع منها عشرة لاء فان ذاب فاربعون او خمسون ولا يبارضها صحيحه على بن جعفر عن يرقع فيها
زنبيل من عدن رطبه او يابس هل يصلح الموضوع منها قال لا بأس بها لهما العمل على القول بنجاسة البئر فنطرح ورايه بيان عدم الوجوب
منها على القول بالطهارة وكذا صحيحه بن بزيع المصنفه لنزع كذا علمنا لان غايتها الاطلاق خصوصاً على تقدير كونها من جنوع الكثرة فخل
على المقيده المذكور وفي الشرايع ينزع لها خمسون مقينا وتبعد في القواعد والارشاد والمسالك ونسبة الى المشهور في ذلك كوفي الكشف
والكفاية وفي المعبر انقله على ما هدايته سندك لرجع روايتي بصبر المقتدره وكان الاستدلال بما ينطبق على كون التزديد من
الراوي وجه مقضى الاستصحاب الخمسون ولعله مراد الماضل في المختلف من تقرير الاستدلال بها للمخبرين بان يجاب احدهما بان
اجاب لا اكثر لانه مع الاقل غير متيقن البرائة لكن التعويل على نحو هذا الاحتمال هدم لاعتبار الاخبار لان يكون من جهة امتناع كونه
من الامام عم بناء على امتناع الخبرين من الاقل والاكثر الذي يحسبهما في الظاهر لكن دفع امتناعه ان سلم غير مخصصه ذلك بل يمكن
بابقائه على ظاهر كونه من الامام وجعل الخبرين على وجوب الاقل واستصحاب الراية كما في غير المقام وهو اولى من تزديد الراوي الذي لا ينبغي
فحصه في الاخبار ولعل عدم القول بالاربعة هنا مع امتناع الخبرين وجوب ترجيح الحل على تردد الراوي لعدم الاكتفاء الا بالخبرين
مع ان الراية ضعيفة بعبد الله بن جبر لقول الغضا نرى ان ضعفه رفع القول والجواب لها في الخبرين للذا بشه غير حاصل فلا يخفى فيها
لحكم المفسود لكن حيث لا فاقل هنا بالانديد من جنسها يتعين الاكتفاء بها وينقطع به الاستصحاب لكنه يصلح دليلا لئلا للشهور
وهم اعرف بسند ما اقوا به والخمسون للعدن مشروط في النص الضعيف بالذوبان وعدم الجود وعن السيد النقيب عنه بالنقطع
وعن الحل الجمع بينهما وعن عدة كتب الاكتفاء بالنقطع والرطوبة وعن بعض النقيب بالرطوبة ولعل المراد واحد وهو عدم تماسك الاجزاء
ضروقه ان نظرم في المقيده بالشرط المذكور الى الراية فليكن مرادهم ما فيها والظاهر منها ما ذكرناه فالمراد من النقطع انحلال اجزاء
عن تماسكها وتلاشيها وكذا الرطوبة غير يابسه بما سلكه لا مجرد النداء ثم ظاهر النص وان كان اعتبارا ان يكون في البئر لكن
الظاهر ان المدا والذوبان وان وقعت ثابتة وعلى تقدير وقوعها يابسه فذا ثبت لا يفرق بين ذوبان بعضها او كلها لعدم الفرق
بين الفكرة والكثرة فيها ولا يلحق بالذاتية الحقيقية ولو كان دقيقا اقتضاه على مورد النص المعين للعدن مطلقا العشرة والزائد بشرط
الذوبان وان قال في الجواهر فيها وجهان ولعلها منه ومن دعوى المساواة والتمتع بتلاشي الاجزاء في الماء ويضعف باحتمال
مذهبيه الرطوبة والنداء وبخوها نزع في احكام النزع وفي مقدار النزع لو وقوع الدم في كل من كثره وقليله خلاف واقوال
ففي كثره خمسة اقوال احدها وهو المروى ان في دم ذبيح الشاة من ثلاثين الى اربعين وفي القليل لاء يسيرة والرواية هي صحفة
على بن جعفر وان كانت مضمرة في التهذيب لا يستنبطها لكن مع ظهورها في الراية عن اخيه مسند في لكافي والفقهاء الى ابي
الحسن عن رجل نزع شاة فاضطرب فوقعت في بئر ماء او داجها لتخرب ما هل يتوضأ من ذلك البئر قال يترج منها ما بين اثلاث
والاربعة ولو اثم يتوضأ منها ولا بأس القول به يحكى عن الصدوق والفاضلين في المعبر والمنتهى الشهيد بن في ذلك كوفي والروض
وثاني المحققين وعن الكاشف حيا را في بعض ميلا في اخر لكن لفظ الراية غير عبارة المتن والتحكيه عن الجاعه واتحاد مؤداهما محل تأمل
كما لا يخفى ثابتهما وهو المشهور في الخبرين وعن لغية الاجماع عليه وظاهر الشرايع في الخلاف عنه من عد المقيده ولعله الجحاشه اذا لا
سند لمن انقلها نزع عشرة لاء وهو المحكى عن المقيده واستدل الشيخ في التهذيب بصحيفة بن بزيع عن البئر تكون في المنزل

فيما ينفذ من الرواية
فيما ينفذ من الرواية
فيما ينفذ من الرواية

كتاب الطهارة

باب في اختلاف
في بعض المسائل
التي هي في الدم
والعشر

منعطر فيها فطرات من بول آدم الى ان قال فوقع ثم بخطه يبرز منها دلاء بتغيرها عن الشيخ من ان اكثر عدد يضاف الى هذا الجمع عشرة
فيجب ان يؤخذ به لادليل على ما دونه ومنه مع ما ياتي في قلبه الدم من المناقشة في دلالة الدلاء على العشرة ان موضوعها الله
الفطرات وهي ظاهرة في القليل وادبها ما عن مصباح السيد وفي التبيين عن الشيخ اطلاق نزح دلو الى عشرين للدم الشامل للكثير والكل
واسند بل يقوله في خبر من ان المتقدم في الخبر الدم والخمر والميت في ذلك كله واحد يبرز منها عشرين دلو او فيه ثعبان العشرين فلا يدل
على الواحد الى عشرين مع ضعفه ولا جابر مضافا الى تضمن هذا الخبر القطر مع مكان دفعه بان في السؤال والعبر بالمذكور في الجواب
من الدم وخامسها التقدير بالبرق ولا خصوص دم ذبح الشاة والحاق غيره بما لا ينصرف به ومال اليه في الذخيرة وحكاها عن بعض لعدم
التقدم من مفروض النصف العشر من جهة على نزح غير مظهر وعدم الخصوصية في دم الشاة وفي القول الاول قوة من جهة النص
الصحيح الذي لا يكافئه صحيح الفضلاء دلالة بل لا ينافي لفرضاها الفطرات وكذا خبر زارة سنداً ودلالة مع عدم القول بظاهرة من صحيح
العشرين في الدم وكذا الخبر الامتناع على مفروض النص من دم الشاة كما هو القول الخامس في غاية الضعف فيعين قول الصدوق لكن اعراض
الشهيرة عن الصحيح المذكور مؤكداً بالاجماع مع كونهم يرون منهم وصحيح يمنع من الوثوق به وقد سمعت مافي الخبرين فلم يبق الا القول بكتبا
الحسين لانهما قضيه الاستصحاب مع نفى الزائد على الحسين بالانفاق وهما المذاق في الكثرة هنا على نفس الدم لكونها المباديع من
الدم الكثرة في الفتوى والكثير منه كبر وطلقا وعلى ماء البئر فقد يكون الدم قليلا بالنسبة الى بئر لغزارة ماها كبر بالنسبة الى اخرى
لقلته فيؤثر فيه الدم قولان والافوى الاول لانه المباديع فالكثير ما كان عرفا كان ومع تحفة لا غير بغزارة الماء وعدمها كما لا يغير
في سائر الجاهات الواقعة فيها وفي السرائر ان اقل الكثر دم شاة وحده القليل ما نقص عنه وكان اخذ من صحيح على بن جعفر ولا دلالة
فيها على ذلك لان فائتها ان دم الشاة كثره كما ان خبره الاخر يدل على ان دم الدجاجة قليل فالمدار صدق لكثير والقليل عرفا ولا
يكفي في الشكوك الا بالحسين للاستصحاب اما القليل الدم فالشهور عشرة دلاء لصحيح ابن بزيع المتقدم وخبر على بن جعفر عن رجل
ذبح دجاجة وخامه فوقفت في بئر الى قوله يبرز منها دلاء يسيرة ومؤثرة عار عن رجل ذبح طيرا فوقع يد في البئر فقال يبرز دلاء
العشرين ما عن الشيخ في العهد يثبت من ان العشرة اكثر عدد يضاف الى هذا الجمع فيجب ان يؤخذ به لادليل على ما دونه وفهم جماعة من متأجري
من قوله هذا الجمع بناء الشيخ الاستدلال على ان دلاء من جوع الفكة ومصاديقها وان كانت من الثلاثة الى العشرة لكن الاستصحاب يقضيه
بتعيين الازيد ومنه منع الفرق بين جمع الفكة والكثرة وان ذكره بعض اهل العربية بشهادة العرب والاسنة بصدقه ما معا على الثلاثة
ضنا عدا وان سلم الفرق لغة فلا يسل عفا وفي الخبر اناسلم ان اكثر عدد يضاف الى الجمع عشرة لكانا لانكم انما اذ جردت عن الاضافة كانا
خالرك كانا فانه لا يسل من قوله عندي زاهم انه لم يخبر عن زيادة من عشرة الخ وعن المنهي الجواب عنه بان الاضافة وان جردت لفظا لكن
لازم تقديرها هنا والا ناسر البيان عن وقت الحاجة فيقد عشرة التي اقل ما يصلح اضافة الى هذا الجمع اخذ بالمحقق وحواله الى
البرائة من الزايد واعرض في المداك بان تاخير البيان انما هو لم يكن له معنى بدون تقدير الاضافة والحال لم يفتى كسائر صيغ الجمع
ولو سلم وجوب التقدير ليقين العشرة وقوله هي اقل ما يصلح اضافة منوع وانما اقل ثلثة فيعلم عليها الاصل البرائة من الزايد انما هو لا
يحتج مافي الاصل البرائة من الزايد في تعين الاقل في عبارة المنهي لوجوب الاحتياط في المقام وقضاء استصحاب الجاهات فيعين
الازيد هنا وكن ذلك اصل البرائة في عبارة المداك لا يثبت بناء على زادة عدد من الدلاء من حيث الحقيقة كما استعرف ثم استعار عن عبارة
المنهي من ان العشرة هي اقل ما يصلح اضافة الى هذا الجمع هو تقديره الاستدلال بكون الدلاء جمع الكثرة والمراد اقل افرادها الاصل البرائة
من الزايد وهو العشرة ومنه مع قضاء الاستصحاب بالانسان اقل جمع الكثرة عشرة منوع بل هو واحد عشر كما هو الحكم عن اهل الفرق بين جمع
الفكة والكثرة كما صرح به في المختلف قال ويمكن ان يجتج من وجه اخر ان يقال هذا جمع كثره واقله ما زاد على العشرة ويجعل عليه علا البرائة
انتهى في ثبوت الاحد عشر بالنص من اضافة واضحه المقصود لا ادرى كيف غفل عنها في المختلف لكن ما اورد في المداك من ان قلح ثلاثة
غير وارد لما عرفت من ان اقل جمع الكثرة احد عشر اللهم الا ان يكون هم من عبارة المنهي هذا الجمع ارادة مطلق الجمع لا خصوص الكثرة وهو في
غير محله نعم على تقدير الحكم عن بعض نسخ المنهي بدل الاقل الاكثر ارادة مطلق الجمع محتمل وان لم يلائمه الاستدلال بالحق لفي الزايد بالاصل
وبالجملة لا يثبت ساء الاستدلال بالدلاء على كونها جمع الفكة وزاده اكثر افرادها ولا على كونها جمع الكثرة وارادة اقل افرادها نعم مع قطع
النظر عن كونها جمع فكة او كثره قد يقال ان التعبير بلفظ الجمع وهو الدلاء دليل على عدم ارادة الزايد على العشرة لان الزايد لا يضاف الى

الجمع بل يؤتى بعد ذلك منصوصا على التميز فيقال أحد عشر لواء وعشرون دلو وهكذا ويصح بتبني العدد محتملا لما بين الثلاثين
إلى العشرة والاسم خطاب يعقوب بهدم الأكفاء بما دون العشرة فينصب الحكم بها والظاهر أن مراد الشيخ من عبارة المنقذ أيضا ذلك
لا البناء على كون الدلاء جمع فلهذا كثر عدم الحاجة من قوله هذا الجمع وشره أن هذا الجمع أي الدلاء المذكور في النص من حيث كونه جمعا
لا يضاف إليه إلا زيد من العشرة وكيف يخفى على مثله أن فعال ليس من صيغ جوع العلة والظاهر أن المحقق أيضا فهم من عبارة الشيخ
هذا دون البناء على جمع العلة ولهذا عبر في الإبراد عليه بأن سلم أن أكثر عدد يضاف إلى الجمع عشرة الخ وأيضا نقض عليه بقوله عندك
دوام مع معلومته أن صيغة دواهم ليست من جوع العلة كنج إيراد المحقق على كلام الشيخ بغيره لمعلومته صفة نفسه عند دواهم
أو غطه دواهم ويخوها بأزيد من العشرة فلا يتم الاستدلال بالدلاء بهذا التصريح أيضا وما مر من المنهني من البناء على ضمارة عند
الخ فينه أيضا أنه لو سلم أن الحاجة بيان عدد الدلاء لا يجوز نزع مقدار البيان عدم النوضي منه السؤل عن جواز بغير نزع أصلا
فلا يرتفع المحذور بما ذكره لأن حاصله التزام تقديم العدد لأن المقدار المحذوف بقدرته من أقسام البيان وكون المضاف إليه
جمعا فترتبه كون المقدار ليس بزيادة على العشرة لكن يبقى محتملا فيما بين الثلاثين إلى العشرة وقلة أفراد الجمل وكثرها لا ينفاد وفي المحذور
وأما اقتضاء الاستصحاب أكثر الأضداد فليس من البيان الخطابي في ذلك الخطاب وإذا لم يحصل بالبيان البيان للأدلة فلا موجب
لالتزامه من جهة حصول البيان الذي ذكره نعم لأنصاف ظهور كون الدلاء هنا في سياق زيادة عدد مخصوص منها لا مطلق الجمعية
بملاحظة ما مر في بيان المنزوحات من تعيين عشرة وعشرين وثلاثين إلى غير ذلك وملاحظة الدلاء الواقع في خبر وقوع الكل
مرادها بعد الأربعين بل هي لعل فخر زيادة الأزيد من العشرة منها مع تحريمها عن الأضداد مؤيدا بوصفها هنا باليسير بل لا بد
هنا لزيادة الجمع من حيث الجمعية لأن المؤثر في الظاهر كونه عدد الدلاء من زيادة وفتيحه دون جملتها من حيث الجمعية وبالإجماع لا ينفى
النامية في زيادة عدد مخصوص من الدلاء هنا وإن لم يبين دون مستحق الجمع كما زعم صاحب المدارك ومال إليه غيره بل ربما ظهر من
المتن لكن زيادة العدد بخصوص محل غير متعين في سياق تقديم مضاف بخلاف الأضداد حتى يتبين تقديمها باليسير على العشرة فلا
منع من جمل خبر الدلاء بل وكذا الدلاء اليسير ولعل فخر هذا الاجمال في المقدار من أحد شواهد الاستصحاب هذا كله في ذلك
النص على العشرة وأما مع قطع النظر من النص فيصير التسلسل لعدم كفاية ما دونها بالاستصحاب ولعدم الحاجة إلى الزيادة بالأجاء
لعدم العثور على القول بعدم الظاهر إلا بالأزيد بل الحكمي عن الغيبة وظاهر التزم من نفي الخلاف فيه الأمن المفيد لاجتماع على نفي طرقة
الزيادة والتقيص من العشرة وعلى كل حال ولم يعزف المفيد لعل الأكفائه هنا بالخمسة من نص وغيره ولا مانع من صبح السيل من
أنه يترجح للزم من لواء العشرة على تقديم قوله ولا يستدل له في رواية ذوات المنقذ في لزم الكثير لاقتضائها على الخبر من مع
ضعف القول بالخبر بين الأقل والأكثر لندرجي خصوصاً في الظاهر منه يتبين ضعف الأكفائه بمسعى الدلاء اليسيرة وإن لم
يقف الجزم به فتوى وإن ظهر من المتن كغيره المنيل إليه لرواية على بن جعفر التي لا ينافيها مطلق الدلاء في الآخران من جهة أيضاً
الخبر بين الأقل والأكثر لعدم انحصار معانيها في عدد واحد مضافاً إلى ضعفه باعتبار ما تقدم من ظهور الدلاء والدلاء اليسير
هنا في زيادة عدد مخصوص من حيث أنه مقدار مخصوص أن لم يبين ذلك العدد لا مطلق الجمع من حيث الجمعية والفرق بينهما
وأضحى فعلى الأول المقصود كونه عدد وجعته غير ملحوظة وعلى الثاني المقصود تحقيق الجمعية وكيفية عدد ما غير ملحوظة ويستحق
الأكفائه على الثاني بالثلاثة لصدق مستحق الجمع ونفي الزائد بالأصل بخلاف الأول فيحكم استصحاب الخاصية إلى المتيقن هو الأكثر
فقد ترجحنا وقد تقدم فيما يترجح الجميع الكلام في شمول هذه الأخبار للدلاء الثلاثين ودوم بخس العين وعدمه فتلقى بالخبر
مراجعه وأذا تكرر وقوع الدم القليل دفعات من غير تحلل نزع بحيث يبلغ المجموع حداً كثيراً فهل يترجح مقدار الدم الكثير هو
المختون أم يتعدى نزع مقدار القليل بعد الدفعات وجهان لا وفق بالأدلة هو الثاني ويقوى في النفس الأول الظهور الغير
في الخمسين بصيرة الدم الكثير في البصر وإن تعدد النزع بتعدد وقوع الخاصية إنما هو مما لم يثبت لتعدد عنوان تعيينه
مقدار كالداء الكثير هنا والأحوط مراعاة الأكثر لا من من الخمسين وما يجمع من لاء الدفعات ويترجح لولا الكلب وشبهه
في الجثة كما بنى ويرى دلو وكذا في قول الرجل يترجح الأربعون والحق الشيطان في المنفعة والمنهني بالكلب في نزع الأربعين
موت الأرنب والعلب الشاة لموم شبه الكلب في النص لها لكن روى في الشاة شعاعاً وعشرة يترجح لموت الشاة روى دلو وهو المروي

في الجثة كما بنى ويرى دلو وكذا في قول الرجل يترجح الأربعون والحق الشيطان في المنفعة والمنهني بالكلب في نزع الأربعين موت الأرنب والعلب الشاة لموم شبه الكلب في النص لها لكن روى في الشاة شعاعاً وعشرة يترجح لموت الشاة روى دلو وهو المروي

في باب ما قيل في رجل البول

والكلب مع خروجه حيا ولم يخرج إلى غير ذلك خصوصاً مع فهم المشهور به بضعف الاشكال في شموله الشاة لورود السبع والتسع او
 العشرة فيخصص عموم الشبه وتيقن اطلاقه بما ضررون ان الخصيص فرع المكافاة وهي مفقودة هنا بعد ما سقطت من الشهرة
 فتوى ورواية مضافا الى الاستصحاب بل لا يؤيد ثبوت الاربعين لكل ما اشبه الكلب قارب في الجسم كالغزال وابن اوى والذئب
 الفهد والضبع لشمول شبه الكلب في النص كذا في فتوى المشهور ليجتمع ذلك مما يابره ما يابره قريبا لا تحقيقا كما يعطيه النظر في
 الحيوانات المتفاوتة الجملة في الاخبار بمقدروا واحد كالغزالة والظبية جملة ومعها البقرة في اخرى والسنور والدجاجة والظبية نالته
 والحمامة والدجاجة والمهر في رابعة ومنها الجا مع بين السنور والكلب هنا الى غير ذلك وفي عموم الاربعين لشبه السنور نوعا
 من عدم ذكره في رواية على الاخير المعول عليها وشمول مؤقده ما عداه مع امكان دعوى فهم اوردته من رواية على انضاب في الكلام
 في بول الرجل المشهور فيه الاربعون وعن الغينة الاجماع عليه ونفي الخلاف عنه في محكي الكشف وحمل الاصناف عليه في محكي الروض
 يدل عليه ما في رواية على بن خمر عن الصادق ثم قلت بول الرجل قال يترج منها اربعون دلو وضعف سنده بعلى لوقفه وان عا
 في المعبر بولائه خبر عن الصادق ثم لم يحصل الوقف بوشن لكن اجداؤه موقوف على تبين كون روايته هذه بوشن الا انه مضى
 مع الغرض عنه بالشبهة المحققة والاجماع المحكي فيه قولان اخران احدهما وهو اختيار المدرك نزع دلاء للفطران من البول لعله في
 مكانة ابن بزيع المتقدمة بعد السؤال عن البول تفتقر فيه فطران من بول آدم يترج منه دلاء وترج الجميع لا نضابا لبول منها الحيضة
 معوية بن عمار في البئر ببول فيها الصبي فصب فيها بول وخمر فقال يترج الماء كله فان البول فيه مطلق يشمل بول الرجل وغيره خرج
 ما خرج به في البناء وثانيهما وهو اختيار شارح الدرر لا كفاية بالدلاء للقليل من البول لرواية معوية المذكورة وفي اكثر منه
 لا بعد الاكفاء بالثلاثين لما في خبر كرم وعمر بن البشير في بول فطر دم او نبيذ صنكر او بول او خمر قال يترج منها ثلاثون دلو انا
 والا ولى الاربعون وكانه لرواية على ثم قال والجميع وكانه لرواية معوية وفي الكشف عن المنهى استعرب لعل بخبر كرم ورواية
 فطر من البول لا شئ وينزل عليه ما في رواية ابن بزيع ولا ينافي مستند القولين والثلاثين مع مناقشة في دلائل بعضها سند القم
 لاخبار رواية الشهرة العظيمة المحققة والاجماع المعقول ومقتضاها ثبوت الاربعين للقليل والكثير من بول الرجل وعلى فطر
 ان يكون النص الخالف له في خصوص للقليل بحكم التقيد والمخصص الحكم على العام لكنه فرع المناوذة المنقودة هنا فينصت
 المشهور ولا ينبغي لنا مل فيه وعلى القول المشهور هل ينادى بول المرء له في الحكم ام لا لولا ان عن جماعة لا لحاق بول الاجماع
 الغينة على الاربعين لبول الانسان البالغ وعن آخرين الفرق ونسب الى المشهور وعليه فيه قولان احدهما نزع ثلاثين لبوله والا
 ادخاله فيما لا نص فيه ففى بول المرء ثلاثون قال للدول بعد اطلاق اجماع الغينة ما عن السرائر من قوائم الاخبار عن الامم لا يثبت
 بان يترج لبول الانسان اربعون دلو او يوهن الاجماع بمصر فيه القول بالفرق ودعوى قوائم الاخبار بما في المعبر قال ابن رجب
 الاربعين معلقة على بول انسان ولا ريب انه وهم في محكي المختلف ان كتب علما شائخا خالصة عما ادعى قوائم ولم يبلغنا خبره
 كاتب لا يذكره يدل على دعواه فينا ساقطة بالكلية انتهى وعدم وجدانها وان كان لا يدل على عدم الوجود الذي دعاه ابن
 ادين كما في الجواهر واختاره فيه من اجل ذلك لكنه مع عدم الوجود في شئ من الكتب في غاية البعد خصوصاً واه القوائم
 ومع الغرض عنه لا يثبت على المرسل ولا جابر له بل المشهور معضون عنه لفرقهم بينها فلا يكتفى لئلا للقول بعدم الفرق مع كون
 مؤد للنص المعول عليه بول الرجل وللقول بالثلاثين ما في الروض قال البول في خبر كرم وبه مطلق يشمل المرء وغيرها لكن يترج
 منها بول الرجل والرضيع والصبي بنص خاص به في البناء انتهى في المنبر على رواية كرم وبه يترج بول النساء قال وكذا روايته اي
 كرم وبه في خبر المنبر انتهى وهي هكذا عن بريد خلفها ماء المطر فيه البول والعدن رابو الدواب وادواها وخر الكلاب قال
 يترج منها ثلاثون دلو وان كانت منجزة وفيه مع خروج الثانية من عمل الجثث ضعف لستد بكرو وبه وفي الكشف ترك الاصحاب
 لخبير ولا جابر له هنا وقواعد الاستدلال تقضي با دخاله فيما لا نص فيه وعلى كل من التقادير الثلاث حكم بول المرء والصبي
 واحد كما صرح به غير واحد ايضا لعدم موجب للفرق وهو واضح على الاخيرين لعموم الانسان في معتد اجماع الغينة ومورد روى
 السرائر عن الامم الاطهار غايته خروج بول الصبي بنص كما في وكذا على المشهور من الاحاق بالرجل وبالجمل لاجل صغر فبين
 المرء والصبي هنا ولا فرق بين المسلم والكافر والكافرة كما صرح به في محكي الروض لعموم النص من غير محجج وعن بعض المتأخرين

باب في جواز التيمم في كل موضع

احتمال الفرق وهو بناء ما في الذكر في من احتمال الفرق في تعدد كنهه قال بالاطلاق هنا ومنشاء احتمال الفرقان الجاسر
 الكفر تأثيرا غير اليولية فلا بد من اعتبار الحيثية لتعدد الجاسر وقبلة منع تأثير قول الكافر بالجاسر الكفرية كعد وقدره بفرق من وقت
 الانسان الكافر في تقدمه لو فرضنا هناك مع الفرق ايضا بنحو حصول سبب نزوح الجميع في موت الكافر لا ما تحببنا فلا يرتفع بالكلية
 وهذا السبب لا ملافة القول فان فرض شموله للكافر والمسلم لا يبقى سبب آخر وأما قول المختص فكل القول بعدم الفرق بين قول
 الرجل والمرأة في الأربعين ينزع له الأربعون ودعوى الانصراف الى المعلوم حاله فيدخل المجهول فيما لا يضر به ضعفه وان قلنا
 بالفرق فالوجه وجوب نزوح اكثر الامرين للاستصحاب وفي الروضة احتمال الاجتزاء باقل الامرين وكما لا يخفى الا ان يد بالاصل وفيه من
 اشبه به غيره من تحكيم الاستصحاب في المقام وينزع لموت الطهر سبع دلاء في المشهور وحكاية في الدخيرة عن الاصحاب مؤيدان بالاجماع وعن
 الغنية الاجماع عليه المستفيض منها مؤيدان بما في المتن في الكلب شبهة ونحوها في رواية علي بن حمزة المتقدمة ونحوه يعقوب بن
 هاشم وابن سنان والنفقة الرضوى لا ينافيها التوقيف من المضمرة لنزع دلاء كحقيقة الفضل وغيرها بالنظر في المتقدم في موت الكلب
 وان حصل من اجازة في محكي اللوامع قويا لا كفاء بمقتضى الدلاء وفي الدخيرة في صحة الفضل وصحة علي بن يقطين والبقياق دلائل
 على نزوح دلاء وفي المذرك نفوذه احتمال الاكفاء بالثلاثة لئلا يخل الدلاء على اقل مستحق الجمع بالنظر في المتقدم عن المذرك في موت الكلب
 وبالثلثة ايضا رواية في الروضة ايضا وعن الاستبصار الجمع بين رواية اسحق الاشعري والثلثة وبين رواية السبع مرقا بالمتفق وعلا
 ولغيره اقل الواجب المستحب لا يعارضها رواية في سائر ما نحن هنا وان سلم العمل بها في المذرك لعدم المقاومة مع اعتقاد المستنفذ
 الاول بالثبوت المحقق والاجماع المحكي بعد الاستصحاب كسبب في الدلاء بناء على مناهها التسليم وكما ما ورد بالاشعري والثلثة مع
 شذوذ بعضها ثم الجواز المقدور له الدلاء المذكور في الشرايع كالمن الطهر وقيد في الدرة بما عدا العصفور وفسر جماعة اطلاق الطهر
 كما في المذرك بما يشمل الحمامة والغمامة وما بينهما كما في النواحد والارشاد وغيرهما وفي الروضة بالجماعة فما خوفها وعن كصدوق الغير
 بالتجاجة والحمامة وعن الشيخين والكتافي والوسيلة والمراسم بما يشاهدنا او بما في قدر جسمها وعن الغنية الاجماع عليه وعلى كل حال
 شمول اطلاق الطهر في نص الغمامة محال للمنع لعدم الانصراف وينزع لاعتساف الجنب سبع بلا ريب منه المستفيض انما الرتيب لتردد
 في موضع منها ان النزع هل هو ملافة بدن الجنب لمخصوص غسله بما مطلقا او لغسله بما يشاء او تماشى وحده واقوال ثلاثة وربما
 نسب الى الحل دعوى الاجماع على انه لا ريب في ما هو مذهبنا من نصيبه بالحداد نعم قال الحكم خالف للاصول ولولا الاجماع على الارتاس لما كان عليه
 دليل ومزاده انه ثابت للارتاس بالانفاق والاول هو الاول في باطلان الاخبار دخول الجنب في البئر ونزوله ووقوعه فيه ولا ينافيه السؤال
 في رواية في جبهه الجنب يدخل البئر فيسئل حتى يحل المطلق على التقييد كما في الروضة ورواهنا مع ما في الاخبار مثل قوله اذا اضربت
 فكفر وقوله لا تكلت فكفر لا خوفه لا ظاهر فاعنى وقوله اذا طهرت فاعنى رقبته مؤمنة والعراق ثبوت وحده التكليف في الشا
 وطهورا رقبته مؤمنة في الغيبين فلا بد من الايمان بالمقيد وح تصديق المطلق على المقيد لا يبقى آخر حتى يثبت كما في محله
 كذلك لا ينافيه تعليل النهي عن وقوع الجنب في البئر بافساد الماء على العموم لان افساد الماء بالغسل ليس لا سلب للطهورة بل لا يكون الا
 بالغسل لاحتمال غير ما ذكر من افساد من صبغ الماء اجزاء اثاره حاة او فتورة عرفية من مباحة الجنب نحو ذلك على ان غاية تعليل
 النهي عن وقوع الغسل في هذا العموم بسلب الطهورة الذي هو فساد عليهم واخر اظهر وهذا مع عدم ذكر النزع في هذه الرواية بوجه
 لا يوجب كون الامر بالنزع للبئر مطلقا ولو الملوكة له في الاخبار الباقية ايضا ذلك مع انه لا يتم بناء على طهورة المسجل في رفع الحدث كما
 هو المختار والنزع منقوع عليه فلا يصلح بناء على المختلف فيه وبناء على عدم طهورة ايضا لا يتم بناء على طهارة البئر ضرورة ان طهارتها
 مع بقاء طهورة ما قبل زمان لانها يحكم الجارية بل معه من الكفر الى ما ينبغي في النزع في الاخبار على ما ينافي على القولين من سلب طهورة
 المسجل وعدم طهر البئر ونجاستها لان النزع ثابت عند الجميع على كل حال من النفاذ بربك وكذلك افساد في العجينة التي لا ينبغي
 حرهما ما امكن واستبعاد ثبوت النزع لملافة بدن الجنب الغير للثبوت برفع ثبوت النزع الوضوء والعقوبة والحجزة وذوق الدجاج انما
 في بعضها وخلافه في آخره لكن الانصاف عدم خلو الوقوع والدخول والنزول في تلك الاخبار من الظهور في رادة كونها الغسل مؤبدا
 بملاحظة النهي الصحيح المتقدمة عن الوقوع المراد به الغسل قطعاً متكون من ثبوت لغزها خصوصاً مع تركونه استلاباً للطهورة من ماء
 البئر الغسل به ينقذ به البناء عليه وعليه فالنزع فيها ظاهراً فيكون الغسل كنه مطلق بالنسبة الى الترتيب لا ريب في خصوص الدخول

باب في جواز التيمم في كل موضع

باب في نجاسة الجنين
من أمه أو أبيه

والنزول لأن الترتيب في البرغالب لا ينفك من كونه داخلًا وفاعلاً في الماء وأما دعوى اشعار الوتوع بالارتباس بناء على إزادة الغسل منه مدفوعة بشموله بعد تسليم الترتيب برض لا عضاً في الماء ولا فاعلاً في الفرق ظاهر بين منفي الترتيب مضاعفاً إلى ظهور قول أبي بصير يغسل منها في الترتيب وإلى كون الترتيب بومش هو المعروف لأنه لا يصلح في الغسل والجمع الحكمي عن الحمل على خصوص الارتباس بقوله معناه ومنها أن النزع هل يثبت بشرط ثلوث البدن بغضه من معنى وفيه أثر طوره منها أو مطلقاً نسب إلى الغسل احتمال الأول وعن المعتمد المثل إليه وإلى الشهر الثاني وعبر عن المنهى الثالث وربما وافقه طلاقاً بجملة كالمثل السبع لغسل الجنين كان مرادهم بقاء المني ليس بعد الأول بل الثالث دليل الأول تنزيل الأخبار على الغالب من ثلوث بدن الجنين المني فيه منع غلبته فوجب الاختصاص خصوصاً مع ملاحظة أن المني إنما لا ينجس له شيء كما احتملنا شأنه ونزج له زيد من السبع اجتمعاً والثالث إطلاق الأخبار مع كون النزع تعبدية باعتدائه وإن المني قد لا دليل على نزع مقدّم ومعلوم له وعليه فلا يجب نزع شيء له ورح فلا داعي لاشتراط عدم ثلوث بدنه وإما غيره من الجاسات فلعله يعتبر بالخلو منها سرعان لا يجاب وجودها مقدّمها المعين والثاني ثبوت مقدّم غير السبع للمني وإذا ثبت لغسل الجنين من غير مني السبع فلا بد مع المني نزع مقدّمه أيضاً مراعاة لحكم تقدير الجاسات وهو الأقوى ومنها أن نزع السبع هل هو لرفع نجاسة تحصل من غسل الجنين وأنه لا عادة الطهورية التي تستلزم بالغسل وتعبك وجوه وأقوال ظاهر الشبهة الثاني في جملة من كنهه الأول وعن جامع المقاصد نسبته إلى ظاهر القوم ولعله لعدم إياه في عدد ما يفتقر به البئر وفيه أن مرادهم المساواة في إيجاب النزع ونسب الثاني إلى الغائلين في اعتبار المختلف الثالث إلى المدارك والذخيرة وجامعه والتحقيق أنه على القول بانفعال البئر وسلب طهوريته بالغسل يتوجه الثاني لأن نسبة نزع إلى الذهن من أمر النزع له وعلى القول بعدم انفعال البئر الذي لا زنه استلاب طهوريته بالغسل كما هو المختار يتوجه الثالث إلى الاستصحاب تعبدية البعد اختصاصاً البئر بسلب الطهورية وإن أمكن منع ما يدل عليه ومجرد النزع لا يدل عليه والأول كعله مبنى على القول بانفعال البئر وحمل الأخبار على ما يذهب عليه من ثلوث ورح يكون النزع لظاهر في كونه لرفع نجاسة للثلوث ودعوى ظهور الأمر النزع في أنه لرفع النجاسة ولو بلاحظة الأمر في سائر الجاسات وقوله لا تقصد على أنهم ساءهم وإذا ثبت ذلك فيجعل الغسل متبوعاً لرفع النجاسة بالنزع على صور الثلوث كما هو الغالب أن منع اختصاص النسل بفرض نجاسة خاصة فلا بد من ثبوت بقاء من غسل الجنين الماء ولا يبعد فيه فإن الحاكم بنجاسة الجاسات هو الذي يحكم بهذه النجاسة ولا سيما ماء البئر التي من جهة ما على القول بانفعالها مظنة نحو هذا الحكم وقته منع غلبته للوث مع أن السبع ثابت على تقدير الخلو من اللوث كما أعترف به سيحنا المتقدم والأكثرون لا يرفع نجاسته ومنع ذلك لا يجرى الأمر بالنزع في كونه لرفع النجاسة لا احتمال إعادة الطهورية أو شيء آخر ويجعله لا يملك أيضاً وظهور النزع في سائر الجاسات بقرينة ثبوت النجاسة في كونه لرفعها لا يقتضي ظهوره هنا مع عدم ثبوت النجاسة وإذا لم يثبت ذلك فلا داعي للحمل على اللوث ولا موجباً لثبات نجاسته من غسل بل جعل ثبوت النزع وترتبه على ثبوت نجاسته خبيثة من الغسل في الماء البئر وإلى من جعل معلومته عدم تبصر غير ماء البئر بالغسل وترتبه على عدم كون النزع في البئر لخصه بنجاسته خبيثة بل إعادة الطهورية ورفع نفورة أو نوع نقص في الماء ويحذر ذلك وكون ماء البئر ضعيفاً في البهلة لا يكفي في إثبات نحو هذا الحكم ومنها أن النزع يثبت في غسل غير الجنين كما يرتفع به الحدث الأكبر كغسل الحايض والغسل في غيرهما أم لا قلنا أن النزع لرفع النجاسة الثانية بالغسل بتوجه عدم التقاضي اقتضائاً في الخالف الأصل على مورد النص كذلك على المختار من التقيد وعلى القول بأنه لا إعادة الطهورية فإن قلنا باستلزامها بالغسل في كل ماء قليل فينبو وجه العموم لكل غسل لرفع الأكبر وإن قلنا به في خصوص البئر على الاحتمال المتقدم في دعوى الأمر بالنزع عليه بتوجه الافتضار على مورد النص فيما وجهنا التقيد هل يكفي ما استبع في غير الجنين أم يجب نزع الجميع لغيره لا نكاح النجاسة الغير المنصوصه وجهان ومنها هل يرتفع الحدث بالغسل في البئر أم لا عن السطحين والحلى وجامعه عدم التقيد وعن ظاهر المختلف الرض والمعامل التقيد قلت بناء على القول بعدم انفعال البئر يرتفع ترتيبها كان وأرثاساً لما تقدم من عدم تأثير الغسل فيها على القول بالطهارة سلب طهوريته وأما على القول بالانفعال سلب القول بسلب الطهارة للنجاسة الخبيثة وضع غسل ارتماساً ويجوز بعده لأن النجاسة تنفق بالغسل فيقع دحيها وكذا ترتباً في الأقوى لأن النجاسة هنا تعبدية والميقن منها بعد الغسل وعلى القول بسلب الطهورية صحة الغسل وفساده ارتماساً وترتيباً

على ما هو المقرر في المستعمل في دفع الحديث الأكبر وربما استدل بحسنه الغسل هنا مطلقا وان قبل بطلان الترتيب في الماء الغليل
غير البير بعد التضرع لطلانه في الخبر البير مع انه لم يرد من الامر بالترج وفيه عدم لزوم التضرع له ولا ضير في كون بيانه موكولا الى
غيره وبطلان الترتيب في خبر أبي بصير لا ينافي بغيره بالافساد على القوم ما هم من ايراد استدلاله بغيره وهو فرع صحة الغسل وادعاء الحديث
به وهو قرن بينه على ان المراد بالهوى المتعلق هنا مجرد الحرمة دون الفساد وفيه مع ان الوقوع المعطل تركه بالافساد ظاهرة في الارتماس
المستعمل في الدلالة فرع كون المراد من الافساد سلب الطهارة وليس المراد اثاره الحماة ويخوذلك مما تقدم فينبغي النهي عن العبث
على ظاهرهم من الفساد ومنه ذهب المحقق الثاني الى بطلان الغسل مستدلا بان النهي المستفاد من الرواية يقتضي مناد الغسل
واجاب عنه في الرواية ان النهي عن فساد الماء وهو انما يقتضي بعد الحكم بغيره الجنب فلا يكون النهي نفس العبادة وفيه ان لافساد
خاصة الغسل والمناخر هو الفساد الذي اثره فالنهي نفس العبادة والجواب عن استدلال المحققان بالبحوث عن صحة هو الغسل
في البير من حيث ان في البير والنهي في الخبر الغسل المتفسد على القوم ما هم من حرمة من هذه الجهة القاضية بالفساد لا يدل على حرمة
مطلقا ولو في بئر مملوكة له كما هو محل البحث الا ان يجعل كلامه في الوقوع والافساد منهيا مستقلا فيكون الوقوع والغسل في البئر
مطلقا غير منكره مضافا الى القطع بعده ولا يلزم احد خلاف ظاهر الخبر لان ظاهره كون الافساد هو جهة النهي عن الوقوع كما
لا يخفى لكن يبقى الاشكال في الخبر بان الغسل المفروض فيه ان كان منهيا فيفسد فلا يسلب طهارة الماء فلا افساد على
القوم ويمكن فيه بان المقصود من الافساد ممكن ان يكون اثاره الحماة او تعطيل البئر لا يجاب به زحما وغير ذلك وهو كافي في الخبر
البئر المفروض كونها القوم اخرجوا ولم يحرق في ما هنا فالحصص ما ذكرناه ان صحة الغسل وعدمها هنا ارجاسا وترتيبها باق على
ما هو مقتضى سلب طهارة الماء المستعمل في دفع الحديث الأكبر من غير تفاوت وكذا يترج السبع لوقوع الكلب لخرج منها
حيث في المشهور لصحة ما في من قال حدثنا جعفر قال كان أبو جعفر يقول ما اذا مات الكلب في البئر منحت وقال جعفر اذا
وقع فيها ثم خرج منها جازا نزع منها سبع دلاء واشتاها على نزع الجميع لو تدر لا يخرج جازا عن الجحفة وعن الحكي عدم العمل بها لانها احاط
فهو مما لا يضر فيه لكن لا يترج الجميع بل الاربعون الثابت لوقوعه لا لوقوعه فان بخاسه جازا لا يترج على بخاسه ميتا واجاب
عنه في المختلف بمنع الاول وفيه ان هذه احكام شرعية تتبع الاسم قال وهذا واجب هو في الفناء مع نفسها نزع سبع وفي البئر منها نزع
الجميع لعدم ورود النص بها مع ان الاولونه جازية فيها ولم يثبت هوها وقوى في المدارك الاكفاء له بمسعى الدلاء نظر الى ما تضمن
الدلاء له وحل هذه مع ما تضمنه النص على الاستصحاب قد عرفنا ان الدلاء لاشنا في السبع ورواية الحسن لقائها الاعتقاد بها بالتميز
بعد الاستصحاب مع ان خبر الدلاء ما عدا خبر ابن يقطين ظاهرها اوصافها موت الكلب بكل ظاهر خبره على ايضا ذلك ومنه يقدح ما
عن الكشف لو بان اجزاء النزع كون السبع مستحصية كان رجما وعن البصر في نزع الجميع له وفي الكشف لعل له ليدل ما من خبره في غار
وابو بصير في موته اى تضمنها وقوع الكلب سقوطه فيها من غير قيد بموته فيها ولا ريب القول بنزع الجميع لو تدر ايضا لاطلاق الخبرين و
عدم اخفائه بخاسه بالموت ثم لا فرق بين افراد الكلب سلوقيا وغير صغيرا وكبيرا سقطا ونزل وظاهر النص بها شرعية جميع بدنه لكن
يكفي في السبع في مباشره ايضا لا يلحق بها لافساده فضاءه لا لوقوعه وكذا يترج سبع للفارة ان تفسخا وان تفسخا في المشهور
وعن لغيت الاجماع عليه الخبر في سبعة الكار في النهاية بناذ وقت الفارة في البئر تفسخا فان نزع سبع دلاء وعن اكثر النسخ مع الاستصحاب
الاستصحاب ففسخت وخبر جعفر عمنه عن الفارة تقع في البئر قال اذا خرجت فلا بأس ان تفسخا من سبع دلاء ولا ينافيه ما تضمنه الا
لها مثلا كصحة البئر يقطين وسنان وعن الصباح اطلاق السبع لها من غير قيد بالنقص وبه عدة روايات تحمل المقيد بالنقص وفيها
نزع ثلاث لها وان تفسخا لغيره عار وسنان ويؤيد باطلاق ما تضمنه الدلاء لها بالنقص لم تقدم عن من حملها على الثلاث وفيه
انها تحمل على غير المتفكر بحكمها للمقيد على المطلق وانما ما تضمنه الخبرين لها اذا قطعت كالمروى عن مسائل على بن جعفر وما تضمن
نزع الجميع لها مطلقا كخبر عار فلم يجد غاملا بها ولم يترك ايضا فحمل الاولى على الفضل والثاني على المغيرة لو تدر سماعا عن الفارة
نفع في البئر والطهر قال ان اذركه قبل ان ينفذ نزع من سبع دلاء ورواية في بصيرها الفارة واشباهاها في نزع منها سبع دلاء
الا ان يغير الماء في نزع حتى يوجب حكمه للمقيد على المطلق ويشهد لحمل الجميع على المغيرة ايضا ورواية في خبرها اذا ماتت ولم ينفذ
فاربعتين ولو اذا انقضى فيه ونفذ نزع الماء كله ولا بأس بحمل الاربعين فيها على زيادة الفضل مع النقص وبالجمل لا يقاوم شيء مما

بن أبي بصير في
الكلب في البئر

في ما قبل النزع
الفارة ان ينفذ

تضمن الأكثر من السبع والافل وله مع النسخ ما تضمن السبع مع النسخ فليحكم كما هو المشهور لكن عينا زانهم في العديد مختلفه وفي بعضها
 التقييد بالنسخ خاصه كما في المعبر بهما للصدوق والشيخ والفاضل وفي اخرى الانتفاخ خاصه كما في اللعنه وفي ثالثه بالنسخ
 او الانتفاخ كما في الشرايع موافقا لما عده من تقدم وناخر بل هو معقد اجماع الغنية على السبع ولم يوجد قيد الانتفاخ في النص الا
 في رواية ابن خنيد لكنها اوجب نزح الجميع ح وهو خلاف المقصود من السبع وفي المعبر قال بعض المتأخرين قد تضمنها التقييد
 وموظا طوكا نداد الحلي لا شهرار فقله عنه وجهه في الكشف بان مرسي على ان الانتفاخ يوجب تفرقا لاجزاء وان لم يكن
 من بعض مبنونه ظاهره وقيل ان النسخ ظاهره في قطع الاعضاء في المحل المحقق مع الحق وفي الجواهر يمكن التمسك للسبع ما
 بالانتفاخ بالطلاق ما دل على السبع والذي علم خروجه غير المنفصلة والمنفصلة ومنهم من مادل على عدم نزح السبع عند عدم النسخ
 لا يقوى على تعيينه مثل هذا المطلق بعد ان يجنبه به في من عرف واجماع الغنية وقيل ان طلاق ما دل على نزح السبع ح معارض
 بالطلاق ما دل على الثلاث وهما منقاربان اذ الشهرة والاجماع الحكمي موافقان لرواية السبع مع النسخ دون رواية السبع مطلقا
 واذ تعارضتا حمل الاول على صون النسخ والثاني على صون عدمه بشاهد الجمع من رواية ابن سبيل المنفصلة المفصلة المجزئة
 بالشهرة والاجماع وقد فعل هكذا في المعبر في الاستدلال لشي الحكم في هذه المسئلة قال لناد رواية معونه وذكرها كما نقلت من
 الثلاث قال ومثلها عن ابن سنان وقد روى ابن ابي حمزة في الفارة سبع دلاء وكذا ابو اسامه ويعقوب بن هيثم فحمل الاول
 على عدم النسخ والثاني على النسخ ويشهد لذلك رواية ابن اسامه ورواية ابن سبيل المكارى انتهى ح يشهد للانتفاخ الثلاث
 دون السبع لعدم شمول النسخ له وهو الاقوى على في المعبر واما الانتفاخ فشي ذكره المفيد وتبعه الآخرون ولم اقف به على شي
 انتهى اما سلمتها فهو يعنى نزاع جلدتها وهو كما في الكشف من افراد النسخ وبه يصلح اختلاف نسخ رواية ابن سبيل لانها
 على نسخة النسخ التسليم منه وعلى نسخة التسليم اذا ثبت في مزج من النسخ فكذا في غيره مع ان تغني سائر عضوها عن الاخر اولى
 بالسبع من انتفاخ جلدتها من غيرها لا ما قال الزائد وعلى كل حال الظاهر ثبوت السبع للنسخ الحاصل من بقائها في الماء دون غيره من
 ضرب الجدران لها حيث لا توقع مثالا وغيره لانه المنباد ومن النص الانتفاخ الفارة في نزح لها ثلاث دلاء على المشهور وعن الغنية الاجماع
 عليه الاطلاق ما تضمن للفارة تلافيا خارج منه صون النسخ ومع الانتفاخ بما تقدم بقي موتها من غير ذلك تحت الاطلاق وبطل
 كما عن الصدوقين نزح دلو واحد ان تغني وان تغني فتنبع ولم يوجد له نص ولم يعرف عليه دليل وقد تقدم عن السيد
 في الصباح السبع لها مطلقا الاطلاق روايات السبع وعرفنا الجواب عنه من جملة على المفيد للسبع بالنسخ كحل ما تضمن المحس مع
 عدم النسخ من رواية ابن اسامه في الفارة والسنور والدجاجة والطير وما لم يغني او يتغير طعم الماء فيمكنك خض لاء على الفصل
 لعدم مقاومها رواية الثلاث المفتي بها بل كما عرفت قائلا لهما والفارة الثابت لها الحكمان عام من الجرد للاطلاق ولا يشمل وقوع قطع
 منها لكن لا يربى النزح لكلها فالسبع للبعض مع النسخ والثلاث له من غير النسخ مع قوة احتمال الثلاث هنا مطلقا بدعوى فهاو
 النسخ في زادة تقطع بدنها التام ويحمل خصوصيته الثلاث شي ميتها وينزح لبول الصبي الغير الرضيع سبع دلاء في المشهور وعن
 الغنية والشرائط الاجماع عليه لرواية منصور بن حازم ينزح منها سبع دلاء اذا بال فيها الصبي وضعفت سندها بحجور وفي رواية
 ثلاث وكذا نسبها الى الرواية في السرائر ايضا وعن الصدوق والسيد ثلاث اكل الطعام وعن ابن حمزة فيعيد الثلاث بما اذا
 اكل الطعام ثلاث ايام ولكن في المختلف والمدارك والخبير وشرح الدروس عدم الوقوف على نضل الثلاث لبول الصبي قلت الا
 ان يكون عبارة فقه الرضا وان بال الصبي فداكل الطعام استغنى منها دلو واحد واحتمل في الكشف حمل الصدوق والسيد على ما في
 الدلاء لقطرات لبول على الثلاث اي وحملها على خصوص بول الصبي الغير الرضيع لما دل على لدلو الواحد في الرضيع كما تنفع لكن على
 كل حال لا يقدوم ان تم نصه رواية السبع المجزئة بالشهرة والاجماع الحكمي كعدم مقاومته صحيحه معونه بن عمار البشير بول فيها الصبي او
 يصب فيها بول او خمر قال ينزح الماء كله بل هي مطروحة ولا بأس بحملها على التغيير ولو كان الصبي ضيعا ينزح دلو واحد في المشهور
 كما في الوقضه واستدل له رواية علي بن حمزة عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر فقال دلو واحد وفيه التصريح بالطعام الذي هو
 المنفصل عن الوضاع لغز وعرفا فكيف يكون دليلا للرضيع وحمله على المشارف ونزع الغنية المفقودة مع انه اخص من المدعى الا ان يتم
 في غير المشارف بالاجماع المركب وحمله على لفظ المحققين الا كفاء به في الرضيع بالفوى ونزع استعمال المنطوق والقول به وفي المعبر

في غير الثلاث
 في غير الثلاث
 في غير الثلاث

بعضها على
 النسخ صح

في غير الثلاث
 في غير الثلاث

كتاب الطهارة

ان الرواية تقتضي ان الفطيم نفس ناطق بلغة الرضيع ابن نفل وكيف قد روي له الدلو الواحد انتهى قلت لان يستدل بما مر عن فقه
الرضا من غير ما بالشهرة لكن بحكاية الشهرة الجارية معارضة بحكاية الاجماع على الثلاث تنوع الغنية لان الشهرة المناوئة كانها محققة ويؤيد
ها الاجماع الحكيم فيجوز بها الرضوي بهي ما في صدورهم من الثلاث المتعارفة غير معول به لعدم الجبر فيه ولا يفسد في حجية البناء
ويحتمل حل الجاهل الفطيم في رواية علي بن حمزة على الرضيع بالزادة المشارف على الفطام بقرينة الخبر الاخير من الرضوي في الخبر وعن ابي
الصالح وابن زهر بنزح له ثلاث وعشرون اثباتا لاجماع عليه ولم يوجد بها نص لان يحمل الدلاء في حجة ابن زهر للقطر من بول او
دم على الثلاث المطلق البول ثم اخرج بول الرجل بنص المتقدم واخرج بول الصبي الغير الرضيع ايضا برواية منصور المتقدمة ويبقى
بول الرضيع لكن حمل الدلاء على الثلاث ممنوع كما سمعت غير مرة وعلى كل حال الدلو الواحد للرضيع دون الرضعة اقتضارا على النظر
فلا يثبت الخشني ايضا لعدم ثبوت بول لصبي فيها فلبول الصبي بالبول الاثني ولبول الخشني ما تقدم ثم انه اختلف كلامهم في المراد
من الرضيع هنا ففي الشرايع هو الذي لم يبلغ وعنه كتب الشهيد الثاني هو من زاد على الحولين ولم يبلغ ومن لم يتعد به الطعام كما عن
الشخصين وجماعه وفي بعضها الشهيد بمدة الحولين وفي الكشف تعليل فبعد الحولين بقوله لانه الرضيع شرعا قبل وبوئيه اعتبار وثبوته
في ملحق الرضاع بالحولين ومنه يبين المراد من الصبي الغير الرضيع فانه على كل واحد من هذه التفاسير هو ما يقابل لكن الذي
ينبغي تفسيره به هنا هو ما يظهر من نص المقام وظاهر الرضوي من مقابلته من اكل الطعام بالرضاع مرادها بما غداه الغالب قطعاهو
الدوران على من كان بالفعل غداؤه الغالب لا اكل والرضاع وكون الرضاع بعد الحولين محتملا او غيرا ثم لمحة التكاثر لا ينافي نزح
دلوله هنا ولا ينافي التعليق على الفطيم في رواية علي ويحتمل ارادة كامل الحولين من قوله وقد اكل الطعام وما دونه من الرضيع وانما
غيرها لانها الوصف الغالب فيها وقد يشعر التعليق على الفطام على ارادة المشارف لا فضاء المشارف زنا فاما معينا لكن يجرد
الاحتمال لا ينبغي حركه للفظ عن حقيقته وحرمة الرضاع او عدم نشر الحرمة لا تصير قرينة المقام وان كان تغذي بالاكل والرضاع
مما غير ان يكون احدهما الغالب لم تكف لبوله بما دون السبع للاستصحاب ولا يزداد على السبع الفحوى وما قد يقال من عدم حصول
هذا الفرض لا تغذي بالطعام استغنى عن الرضاع وان لا يزداد فهو لغاذه باللبن ضعيف خصوصا قبل الحولين وصرح
جماعة كالشهيد في الرضوخ ان المراد بالطعام نحو الخبز والفواكه وما استكر فليس بطعام لصدق اسم الطعام والاغذية على تناوله
دون هذا انتهى وفيه ان مقابلته لا اكل الرضاع يقضي يكون المراد من اكل غير الرضاع يشمل حتى التغذي بلبن الحيوانات فضلا
عن السكر بل ولبن الانسان بغير ارتفاع من الثدي وكذا ينزح دلوه في الشهور للعصفور وشبهه بل عن الغنية الاجماع عليه
الاجماع عليه وعن اللوامع الظاهرة فاقم عليه وعن الخبر لا يعرف فيه خلافا لا من ظاهر التصديقين قلت وظهور خلافا من
تفسيرها بهذا المضمون في الرسالة والمذاهب والمفنع والفقهاء صنف ما يقع في البشر الصعوه ينزح منها دلو واحد باعتبار الافتضار على ذكر الصعوه
وليس بظاهره الخالفه لان الصعوه قسم من العصفور صنف كذا في اللغة وقوله اصغر ما يقع لا ينافي ثبوته لا كبره ايضا بل بملاحظة المفرد
من صنف الجحش وان له حكم كبير مع صدق الاسم بظاهره الموافقة وانما عبر بخصوص الصعوه لتوقع لفظها في عبارة فقه الرضا ومعلوم
عنايتها وعن المعالم نفى الجحد عن نزح دلاء للعصفور واحتمال مساوئه للطير ويدل على المشهور قول الصادق ع في مؤثقة غارضا
يقع في البشر فيموت وفيه فاكبر الانسان ينزح منها سبعون دلو او اقله للعصفور ينزح منها دلو واحد وما سوى ذلك فيما بين هذا
المنعطف بالشهرة المحققة والاجماع الحكيم فلا يبقا ومعرفة عبارة الفقهاء مع انها غير منافية لانها ثبوت للصعوه كعدم مؤثقة رواية الجليل
اداسق في الشريعتين صنف فئات منها فاذنوخ منها دلاء البهي هي سند المعالم فبان نفى الجحد عنه مع اطلافاها بالنسبة الى العصفور وكون
المؤثقة مقيدة فلفظها عليها كما تحكم على الحلاق الطير في نصوص السبع ان سلنا شموله للعصفور الذي هو سند ما احتمل في المعالم
واختلفت عباراتهم هنا ففي جملة من كتب الافتضار على ذكر العصفور بل في المعبر لا نكار على الحاق شبهه وفي بعضها اضافة وشبهه
ولعله لاكثر كافي المعالم وفي بعضها وما اما ثلث من الطير في مقدار الجسم وفي المسالك يدخل في شبهه كل ما دون الحامة في الجحش وعن كشف
وشبهه في الجسم قال وقصر ما دون الحامة من الطيور قلت النص ان اقتصر على ذكر العصفور ومن اجله انكر في المعبر على الحاق الشبهين شبه
به لكن يفهم من بوله اصغر واكبر في هذا النص مضاعفا الى ما يشعر به غير من اعتبار المساواة في الجسم تقريبا وتخينا في اتحاد مقدار
النزح مالم يرد بخلافه في خصوص جحش وعليه يقوى ما في المسالك ونبأ استند له باطلاق العصفور عليه مطلقا وفيه رفع و

في هذا النزح
في شجوه
العصفور

في شرح الاشياء الغريبة
المنصف محمد بن

منها في
الاحتجاج

منها في
الاحتجاج

منها في
الاحتجاج

وقوله في الجمع العصفور بالضم طارزون الحامدة لادلة فيه على العموم وفي حقوق صنم الحام ببرهون المشهور عدمه بل عن المعالم ان ظاهر ذلك وفي اعين عن الشيخ نظام الدين القصر شتى شائع التهنية الحامدة لا نه بشا به العصفور وفيه ان المشاهدة بخدي ماله من مخصوص النص وخرج الطير داخل في نص السبع الطير الشامل لصغيره وكبيره ولا فرق في شبه العصفور بين كونه مأكول اللحم وغيره مأكول كما صرح غير واحد الاطلاق وكون المدار على المشاهدة في قدم الجسم وفي المعبر عن الراوي انه قال يجب ان يشترط هنا مأكول اللحم اخرا من الحفاش فان شئت ومنع بخاشه الحفاش انه يقتضي اخرا عنه اشتراط طهارة العين لا المأكولية الحق لا دليل على اعتبارها اصلا مع اطلاق دليل المشاهدة المراد بها في ظاهر الاخبار كبر الجسم وصغره لا مأكوله وغيره مأكوله بل ما تقدم في شبه الكلب لشامل للشاة والثعلب الا انه ويؤيد ذلك على الحق الحفاش وان قلنا بخاشه حكم شبه العصفور وهذا وقد ذكر النزج لاشياء لم يتعرض لها المضم منها لادون الغناج فيه خصوص الاو ولم يوجد له من النص دليل في المعبر بعد ان اشكل في هذا الحكم قال ويقرب عندي ان يكون دخلا في قسم العذة منزع له عشر وان ذاب فادبون او يحسون ويحتمل ان ينزع له ثلاثون بخبر المخبر انتهى مراده بخبر المخبر خبر كبره ويدر المسند له بالثلاث فيما الاض منه وفي الكشف انه لا نص فيه بعد تنبيه الاحتجاج بالجلال وينزع اليه مانع الحل من ان خروما لا يוכל لعدم وجوب نزج جميع الماء واستقص في المدارك نزج دلاء له قلت اما النزج له اجد فيه خلافا صريحا وان اشكل في المعبر بان ماله من بجلال ودقه ظاهره وكل جميع طاهر لا يؤثر في البئر فبشاكله في وجه الحكم ودليله واما المقدرة فاجماع على نفى الزائد على المحس وان حكاه في جامع المقاصد والروض الكاشف لكن لا على نحو الخبر ونظر المحقق في دخاله في قسم العذة الى روايته من نزج المتقد في خبر تقطيرها القطرات من بول ودم او يقطر فيها شيء من العذة كالبصرة وبخوها ما الذي يطهرها فوقع نزج منها دلاء لظهور ذلك عند اول اثم التمثيل لها بالبعرة ويخبرنا في اداة مطلق الفضلة من العذة وان كانت هي في اللغة لفضلة الانسان فاستفيد ان حكم سائر فضلات الحيوانات يتحد مع عذرة الانسان وقد تقدم في العذة التفصيل بين لذائذه وغيرها بالنسب المعلوم المعبر فيثبت التفصيل للذوق وفي المختلف اجمع هذا الخبر لكن ظاهر الاحتجاج به على ما بينه لا مع الكدول عند خبر التفصيل بين لذائذه وغيرها ثم عرفت ببعد الاحتجاج به وبالجملتين من سقوط الاعراض من جماعه على هذا الاحتجاج بان العذة مخصوصة بفضلة الانسان لكن استفادة الخمس من اذنه غير فائز وحملها على الثلاث ممنوع حسب ما تقدم مع عدم القول بها ودخاله في العذة لهذا الخبر والعذول عنه في مقدوره الى خصوص التفصيل فيمكن في الخبر ممنوع فالأقوى الحاقه بما الاض فيه ان له مخالفا لاجماع وفاقا للكشف ويحتمل المعبر في الروضة قال في الاجر يحتمل وجوب نزج الجميع الحاقه بما الاض فيه ان له مخالفا لاجماع على خلافه وعشر ادخاله في العذة وخبر الاحتجاج على عدم الزائد ان تم لكن المقدرة له ذوق مطلق لاحتجاج في جملة تركب المتقدمين والمناجيز والمفيد بالجلال في جملة اخرى لعدم الثاني اولى لعدم العثور على النص بل الكثر له ما خرد من ظهور الاتفاق والحق من مورد الاتفاق هو الجلال فليقتصر عليه ومنها الحجة المشهورة لقولها فيها ثلاث وعن اثر في الخلاف فيه وعن الغنية لاجماع عليه ولا ينافيه حكايته لمعالم عن رسالة ابن بابويه نزج دلاء لها وعن المختلف حكايته سنيع دلاء عن الرسالة وفي المعبر حكايته نزج دلو واحد عنها وكذا عن المشي عنها ثم عرفت في الكشف كما عن جماعة ايضا بعدم الاستدلال في الحكم هنا لكن في المعبر يمكن الاستدلال لبرؤية الحلق اذا سقط في البئر حيوان صغير فان فيها فان نزج منها دلاء فينزل على الثلاث لانه لا يمكن ان يدرك في الدوى اراه وجوب النزج في الحجة لان لها نفسا ساكنة وميتة بها بخسة انتهى لم يثبت النفس كما في الروض والمدارك وعلى تقدير ثبوتها لا يثبت الثلاث وعن المختلف انها لا تزيد على الحاجة وخبر اسحق بن عماران عليا كان يقول لدجاجة ومثلها تموت في البئر ينزع منها دلوان او ثلاثا انتهى في كونها مثل الدجاجة منع حصة صامع عدم ثبوت النفس لها وعنده ايضا انها دناوى الفارة وفيها ثلاثا وفيه كمنع ايضا لكن بعد ثبوت النزج لها الامتداد عن الثلاث للاستصحاب في نفى الاول وعدم القول في نفى الازيد وان تقدم عن الرسالة السبع لكن لم يتحقق لما مر عن المعبر والمنتهى مع عدم معرفته دليل السبع كالأواحد ومنها الوزعة وهي سام ابرص وعن ظاهر المقنع والمنفعة والنزاع عدم وجوب تنقيطها ودم معنفى عدم التعرض لمانى الموت وغيره ولله الاصل وثبوت طهارتها وخبر جابر بن يزيد عن السام ابرص في البئر قال ليس بشيء يحرك الماء بارز لو مضى فيهم نفى البئاس مما لا دم له مما يقطر في البئر في خبر في بصير الا في في المعبر وقيل خبر جابر ليس بشيء في موتها وعن عدة كتب وجوب نزج ثلاث دلاء لها وعن كثر في الخلاف عن الوجوب بموتها وفي جملة من الكلمات الثلاث لها

كتاب الطب

من غير تعبد بموتها فيها الا ان يدعى الانصراف الى زادته ولعله كذلك ولثلاث مصحح معونته بن عمار عن لقمان والوزغة نفع والبشر
قال يخرج منها ثلاث دلاء ويخوضها حيوان من سنان وليس شيء منها ايضا انصافا في الموت فان انصرفنا اليه فكذلك خبر جابر وبن بيهن منه
الثلاث من غير تعبد بالموت على تعبد بغير عدم الانصراف وعن الكافي وجوب نزع دلو واحد لو نها وليخبر يعقوب بن عثم عن يثرب في
مائها يخرج فخرج منه قطع جلود فقال ليس بشئ لان الوزغ ربا ما طرح جلده انما يكفيه من ذلك دلو واحد ويخوضه عن عبد الله بن المغيرة
وفيه ظهور فذكر ربا ما طرح فيه جلده في جوفه مع ان مؤدبه قطعه الجلد الا ان يستك بالاطلاق مساواة حكم بعض الحيوان كلكه وعن
المراسم الذلولو تو عنها من غير تعبد بالموت ويحتمل الانصراف الى الموت كما تقدم وفي الكشف الاحتجاج له بالخبرين مع انه لا نفس لها
لنفس الموت فلا فرق بين حاليتها وعلى القول بعدم وجوب النزع لها مع القول بفحاشة البشر بالمساواة اختلفت العبارة في استحباب
النزع حرج في المعبر باستحباب نزع ثلاث لموتها فيها وعن القواعد والجامع الضعيف باستحباب نزع ثلاث من دون بيان انها
لموتها فيها ويحتمل استحباب نزع دلو واحد اما الموتها فيها او لجزء وقوعها فيها والوجه في الجميع حمل النص على الاستحباب ومنها العرق
والحكم عن جريح رساله ابن بابويه والمقتنع عدم وجوب شيء له كما هو مقتضى عدم التعرض له في المتن وغيره ويدل عليه خبر جابر في بعضه كل
شيء سقط في البحر ليس له دم مثل العقارب الخنافس واشباه ذلك فلا بأس بمعضدا بالاصل وعن عقدة كتب وجوب نزع الثلاث لموت
ولم يصرح بعض تعبد الموت وعن كثر في الخلاف عن الوجوب بموتة وموت الوزغة وعن القينة الاجماع على وجوب موت العرق له
خبره من بن خزيمة الغنوي عن لقمان والعرق يشابهها فيقع في الماء فخرج حيا هائل يثرب من ذلك الماء او يتوضا به قال يسكب ثلاث
مرات وتليده ويكسبه بيمر له واحدة ثم يثرب منه ويتوضا غير الوزغة فانه لا ينفع بما وقع فيه بغير بيان ثبوت الثلاث لخبر جابر
يقضون بها الموتة بالاولوية وفي الكشف ضعفه عن قاعدة الوجوب ظاهر لظهوره في الرأى وسأواة قليلا وكثيره ونفي الانقضاء
بما يقع فيه الوزغ مع قوة طهارة الجميع وعدم نفخ الماء القليل بوقوعها فيه حيث انتهى يحتمل اعادة مساواة القليل والكثير في ذلك
ما يسكب اي كفايته سقى السكب ثلاثا وفي رواية يعقوب بن عثم لموتها عشرة دلاء ولم اجد بها جملا ولا عن الكندي بن حمله على
الاستحباب وعلى القول بعدم وجوب النزع للعرق مع القول بفحاشة البشر بالمساواة مختلف كلامهم في استحباب النزع له المعنى
الضهير باستحباب نزع ثلاث لموتها فيها وعن القواعد والجامع استحباب الثلاث من دون بيان انها لموتها فيها ولعل الوجه في الوزغة
والعرق استحباب النزع لها والرواية في بعض النسخ لا نزع بما لا دم له معضدا بالاصل وضعف ما تضمن النزع لها عن ثبات الوجوب
النفسي الذي هو لازم القول بوجوب النزع مع فرض عدم التعبد عدم نفي الضرر من كون العرق له دم والا كان وجوب التعبد من
كسبه فيه عرق ومات على من يثرب نابع منها الاكرام مضافا الى ضعف سند بعضها مع ظهور خبرها دون في الاستحباب جده وعموم
اشباهها فيه فربما لا استحباب في اخبار الوزغة زيادة على ظهور الاخبار من من اخبارها في نفعها في الاستحباب لا بأس باستحباب
النزع لو لم يثبت من العرق بل من الوزغة ايضا لما قيل من ان لها ساقا من المنقورة عنها وغير ذلك وعليه فلا يخص الاستحباب
بموتها فيه للضهير بالخبرين جابر بن يثرب ومنه عموم خروج الوزغة حية مضافا الى خبرين الاخيرين في الوزغة في ذلك مع عدم
نصريح الاولين فيها بالموت مؤدبا بعدم دمها لاحق بغير حالنا مؤدبا وحيوتها والمنقورة او توهم التسمية حاصل في الحالين مع
التسامح في التنين ومنها ماء المطر الخاط للبول والعذرة وبوال الدواب ورواها وخر الكلاب كذا وقع التبرع عنه في جملة من
العبارات وفي اخرى وضع التبرع ماء الطير في الخاط لها وفي ثالثة ما خالطه شيء من الجحاشات مثل ماء المطر والبلاوعة والتعبد
عن الجحاشات الخاط للقاء في جملة من عبارات وقع بها ذكر وفي اخرى لا مضار على ذكر البول والغاية وخر الكلاب وفي ثالثة
الامضار على ذكر البول والعذرة وخر الكلاب بناء على اختصاص العذرة بفضلة الانسان تحذرا لا خبران وعلى كل حال لم يرد
في المشهور ثلاثون دلو او عن المستوط والاضنياع اربعون دلو او عن التراب والمذارك والذخيرة نزع مقدار ركنا لمقدار دلو لم يكن
مخاطا بالماء ونزع الجميع لما عذاه ولعل الاقوى نزع ثلاثين دلو الماء المطر الخاط للبول والعذرة وخر الكلاب وبوال الذوا
وارواها وانه ذكر وهو احد بن محمد العسكري بن عكدة لرحم النضر في كافي كلاب كوليتا عنها الله قال سالت بالحسين عن نزعها ما
المطر في البول والعذرة وبوال الذوا وخر الكلاب لرحم النضر في كافي كلاب كوليتا عنها الله قال سالت بالحسين عن نزعها ما
مضافا الى ان الراوي عن ابن جعفر كذا شكك بالعدرة وحدها تحسب لبول الرجل اربعين والمرئ والحشيش اما ذلك والجمع وانضمما

عن جابر

عن جابر بن يثرب
عن جابر بن يثرب
عن جابر بن يثرب
عن جابر بن يثرب

يخرج الجميع أيضا بقبرها واستقر ما ورد من الشارع في مقدار النزع يعني ان كل بخاس لها مقدار لكن منه ما وصل اليها ومنه
 ما لم يصل فالأخياطح بناء على الوجوب لتعبدى نزع الجميع وكذا بناء على الاستصحاب اذا اريد اليقين بامثال الامر لا يستحب
 انتهى لا يخفى ما فيه بعد الاطاحة بما ذكره وقد بورد على الحكم بن نوح الجميع على تقدير الخاس بناء على القول بان الظاهر مع التعبد
 بالنزع الى زوال التعبد وان كان بدون الجميع لانه لا يجب نزع الجميع مع التعبد بهذا الخاس فلا يجب بها مع عدم التعبد بها بطريق
 اولى ومن اجل ذلك احتمل بعض هذا الكفاءة بما يزيل به التعبد لو كان وقد يذفع عن ذلك لولوية القطعية المعبرة وفي الخاس بالتعبد
 بين الشارع طهره بزال التعبد بقوله نزع حتى ينهب الربح مثلا وفي غير المغبرة مما لم يرد به نص علم الخاس ولم يعلم من يملكها
 فليست صاحب نعم الاولوية مسلما لو كان نزع الجميع مقدرا منصوصا لغير المغبرة كما ستعرف الفرق بين ما فيها يان في المسئلة الثانية
 فتأمل وعن الشيخ نزع اربعين دلو له وتبعه بن حزم والقاض في حمله من كنه لما ارسله في المبسوط من فوله نزع منها اربعين وان كان
 بمحض ما بضم الهم وكسر الخاء في منتهى اذ يفهمها اي موضع التنش وفيه نهي الاستدلال به غير معلوم نعم في الجواهر فهمهم من قوله
 ان كانت بمحض ان اربعين كافية في كل بخاس حتى لا بلغت هذا المبلغ قال وهذه عبارة يقال في مثل هذا المقام انتهى قلت و
 عليه لا يقدح ان صدرها الذي هو غير من كونه له بخاس مخصوصه لكن لا يخفى ان مع عدم ذكر الضد رخص بالخط الدلالة وعدم
 الدلالة وعدم وجدان اصل الخبر في كتاب والمفروض ان لا جابر للتند والدلالة الحكم بالاربعين استنادا الى ذلك في غاية التوس
 ومن التعبد بها بعد القاض له فيه واغرب من منة بعد فيه استدلاله في محكي هنا انه والتمس على هذا القول رواية كروية الائمة
 التي يعين هذه العبارة لكن مع عدم الثلاثين واغرب من ذلك ايضا ما في الكشف من لا عند لهذا الاستدلال من القاض
 بقوله ولعل الاحتجاج بها لاغا المضمند للفظ البخس المذكون في المبسوط مع الاربعين فكانه يقول لعل الشيخ روى خبر كرو
 بلفظ اربعين ولم يظفر به الا الثلاثين انتهى في الكشف وقد يقرب الى القول بالاربعين بناء على طهره اذ تعبد بالنزع الى
 زوال التعبد بان من البين انها اذ لم تغبر لم يجب ان يزيد من ذلك فلا يجب النزع ولا فائلا اكثر من اربعين اذ لم يقل النزع انتهى في اذ
 بطل الجميع اذا لا مذهب في القولين الاخرين من الاربعين والثلاثين ومع التردد بينهما الاستصحاب قاض بالاكثر وفيه انه مبن على عدم
 نزع الجميع لما تعبد بالانص منه واستعرف ان القول به قوي وعن المختلف والبشرى وجوب نزع ثلاثين له واجتج له رواية كروية وعن
 بشرى خلاها ماء المطر فيه البول والعدنة وبوال الدواب خروا كلاب قال نزع منها ثلاثون دلو او لو كانت بمحضه بالنزيب لكانت تقدم
 في الاربعين عن الجواهر وفيه ان مفروضها بخاسات مخصوصه وتكون ح هي مخصوصه بهذا التنس بمقدار الثلاثين والكلام فيما لا نص
 فيه والمفترى المتقدم عن الجواهر غير واضح الدلالة مضاعا الى جهالة كروية ولا جابري وغيرهم رد الرواية من غير الجاسات مخصوصه
 المذكورة فيها بل معرض عنه المشهور والقول بتعيين نزع الجميع متعين المسئلة الثانية او غيرت الخاس ما بها فاعلى القول بعدم انقضاء
 بالملافة نزع حتى يزيل التعبد اجماعا محكما في نزع حمله من كل ما هم وظاهره في باب انه هو متعين كما ستفاد من اخبار منها
 صحيحه بن نوح حتى ينهب الربح ويطلب الضم ولا يقاومها ما تمنع نزع الجميع مطلقا او نزع وقوع بخاسات مخصوصه فقط
 المحمولة على صورة التعبد كجمله مما مضى بعض الجاسات المتقدمة كخبر يرمي في الكلب غير الاعتناء بالاستيفضة الاولى بالشهر الى
 العظيمة المحقة والاجماع المستفيض في نزع الجميع ما على الاستصحاب وعلى صورة عدم زوال التعبد الا نزع الجميع بشهادة قوله في خبرها
 وان كانت جيفة قد جفت نزع منها ما تدر لو ان غلب الربح بعد ما تدر لو نزعها كالمائة الظاهر في الاكفاء بالمائة اذا ذهب بها
 التنس والجملة لا ينبغي التامل في الظاهر نزع المنزل لان البشر على هذا القول كغيرها من الجارى ولا شك في طهره من زوال التعبد مع
 الاتصال بالمادة وما على القول بانقضاء بالملافة فاختلف قولهم احدها وجوب نزع الى زوال التعبد سواء كان لمقدار مع عدم
 التعبد عن الجميع او الكرا ولا مخصوصه ولم يكن له مقداره بل كان مما لا نص فيه وسواء زال التعبد فيما لم يقد ربا فل من المقدار او باكثر
 منه وهو محكم عن المفيد وينبغي اجماعا لاطلاق المستفيض المتضمن لذلك منها الوارد بان البشر اذا تخست بالتعبد نزع بقدر ما
 يزول التعبد منها صحيحه بن نوح المتقدمة الغير المفصلة بين ما لم يقد ر وغيره ومنها الوارد في بعض الجاسات ما نذا التعبد الماء
 فكذلك لا وان غير نزع حتى يزيل التعبد فيه معارضتها بالمستفيض المتضمن لنزع الجميع مع التعبد مضاعا الى معارضتها باطلا
 ما دل على نزع المقدار المخصوص ثم قوله صورة التعبد وهو قاض وجوب كمال المقدار اذا زال التعبد فيه ويمكن ترجيح الاحتمال

تاریخ فیروز

۱۰۰

الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد بن علي بن أبي طالب

في الحكمة
في الحكمة
في الحكمة

لا عذر هذا بالشهر من هذا الشهر بغير ما حكى مع الاستصحاب ان سلم تكافؤهما فالجمع لازم باحد التفاصيل المذكور في
 ١ الاقوال الاربعة فانها وجوب نزع الجميع مطلقا وان قدرنا لزواج وهو الحكم عن الرضوخ تبعه جماعة عملا بالسفينة الواردة بغير
 الجميع مع التغيير في مطلق الخامسة فخصوص ما ورد بنزع الجميع في بعض الحاشيات المحول على صورة التغيير بذلك الخامسة لعدم القول
 بنزع الجميع مع عدم التغيير واما الزواج فلروايتان عارفتان هذه السفينة معارضة بالسفينة لكن في بنزع الزيل التغيير
 وذلك اقوى لاكثر من عدد ما مع اوضحه سند ما قالها صحتها ابن نزع وصحة الشمام وموثقة بما عورروا بزيادة وروايتان في بصير
 وروايتان منها في المنفعة بالضرر السابق من ظهورها في ان المائدة لولا لالة التغيير وروايتان في الرضا كل من عوررها ثلثة اشياء
 ونصف مثلها فسيبها سبيل الجار الى قوله فان تغيرت نزع حتى يوجب خضبتها من المذبح تم بالاجماع المركب تفهم صحتها
 عدم انفعال البئر بالمادة لا يخرج ذلكها عن المحبة كصحة ابن نزع مضاعفا الى تأويل صحتها بالايضا في القول بالانفعال بناء عليه
 وعبارة الفقه ايضا في لقائه قال فان تغير اللون والطعم والرائحة بنزع حتى يوجب ما ما ورد بنزع الجميع مع التغيير فهو صحة مع
 ابن عمار ونحوه في خبره وعبارة فقه الرضا المنفعة في الزواج وما عداها من صحة في خبره وموثقة بما عورروا بالمنفعة في الزواج
 مع تضمن قولنا نزع البئر المحتمل لتغير نزع الجميع وادى في موت الحيوان ولو من غير تغير لكن جملة الجماعة على صورة التغيير صونا على اشتداد
 ومخالفة الاجماع والقول يحصل ايضا بالحمل على استحباب نزع الجميع بموت الحيوان المخصوص وحمل موثقة بما عورروا على استحباب نزع الجميع
 ان كان منافية في الجملة مع وجوب الزواج عند غلبة الماء لكن جملة على الوجوب على نزع اضعفه دلالة على نزع الجميع بالتسوية
 الى لالة ما تضمن نزع الزيل الموجبة لا رجحان تلك مع امكان الغلبة عنها في حكم الزواج بالرضوخ المجهز المنفعة في مسئلة الزواج
 ثم ان حمل هذه الروايات على الاستصحاب ان كان يجوز او تعيبد ما بصورته التغيير تعيبد وهو خبر من يجوز لكن يجوز الاستصحاب
 الشائع في الاخبار خصوصاً في باب نزع ارجح من هذا التثبيد هنا خصوصاً من غير نزع واما الروايات لثلاث الاولى فاولها اجمع
 السند غير واضح كدلالة القول نزع البئر ولا دالة فيه على نزع جميع ما لها الاحتمال اذ ادة نزع حتى يذهب الريح وبالبقرة نسبة
 النزع الى البئر بجواز الملازمة لا يقتضي ان يكون المتزوج تمام مائة بل يكفي اكثر لضعف الجوزية ولقوله الا ان يمتن ونسبته اضعف لا
 يستلزم ثمانية الماء الذي هو محل البحث والخروج عن مخالفة الاجماع كما يحصل جملة على ثمانية الماء كذلك يحصل محل مبرح الجميع على
 النذب واما الروايتان الاخيرتان فهما واضحتان الدلالة على المقصود لتبريحها بنزع الماء كله لكنهما اضعفنا السند مع وجود الثابت
 بخلافها الموضعين اخرج منها فقه هذه الاخبار على هذا الحال لا تكافي الروايات الثمان الصريحة والظاهر كدلالة على كفاية
 نزع الزيل التغيير فيها صحيتها وان موثقة والمنافسة في دلالة ما بعد دالة بخوف قوله بنزع حتى يذهب مثلها على المقصود
 الا يجعل كل حق لغاية الا انها ثبتة ومحل الغاية المقصود والمفوض لاجل ان يذهب حتى يكون ظاهر بنزع الجميع على حد
 قوله بنزع البئر فيها مع عدم تماميتها في صحة الشمام المنفعة لقوله خذ من حتى يذهب الريح لظهور كلمة من في التبعيض ولا
 ان المذبح على الظهور والظاهر الغاية لانها ثبتة وثابتا ان كان المراد بالطيب هباب التغيير فهو يحصل من غير نزع الجميع فلا
 يلازم الامر بنزع الجميع معينا الحصول ذلك وان اردت الطيب شرعي بمعنى الطهارة فان تم فيما اقتصر فيه على طيب الماء كخبر
 زارة فلا يتم في صحة ابن نزع حتى يذهب الريح وبطيب الطعم وفي موثقة بما عورروا حتى يذهب لبن من الماء واما اعتضاد
 خبر نزع الجميع بالشهرة فهو غير مجد لانها ان حجت في الشهرة بين ائمة الذين بانفعال البئر ولم يتحقق ان القول بالانفعال هو
 المشهور فلا يصح نزع الجميع مشهورا لا حجت على تقدير شهرته في الشهرة الحكيمة المنفعة المعارضة بالشهرة المناهضة لمحققة
 على عدم الانفعال واشتمال صحة ابن نزع على تقدير القول بالانفعال بئر الذي هو مفروض البحث لما لا يقوله من هذا
 القول من عدم فساد ما لها الا بالتغيير لا لا يخرجها عن المحبة في حكم صورة التغيير ثانيا الفساد المنفي فيها مثل على القول
 بالانفعال حسب ما اشير سابقا الى ما لا ينافي من زاده الفساد الذي لا يصلح لا المزج النام بالماء المقيد الخارج من المادة
 فان هذا المزج يكون مع النزع الى ان يذهب التغيير لا يكون مع الدلاء المقدر ان وغير ذلك فان قيل يبرر اشتغالها على
 هذا الماويل لم يخل في مقامها ضد في المرجوحه بالنسبة الى الجرح عنه قلنا اشتغالها على التخليل في حكم نجاسة البئر
 المسلم اقوى مدخلية في المرجوحه فواحد بواحد وبالمجمل اخبار والنزع الى زوال التغيير وضح دلالته من اخبار وجوب نزع الجميع

المعول به بين الاطحاب والجمع بالعكس والى اوجود الشاهد من خبره حال وكل محل نزح الجميع على الاستصحاب لشيوعها فيها نزح الجميع
 فان تعدد نزح اكثر الامرين من زوال التغير المقدر ذهب اليه في الدروس في الزايع عن ظاهر الحق جيبا بين اخبار نزح الجميع و
 المنزل اجل الاول على الامكان كما مر والاخيرة على صون تعدد الجميع من عبا في الاخيرة المقدر ايضا اما الشؤل دليله والجمع باكثر الامرين
 كما مر والاولوية المحققة الواجبة الى اكثر الامرين ايضا وفيه ان هذا الجمع ايضا من الكفاية المغفورة مع انه لا شاهد عليه بل العكس
 كما عرفت وليند في هذا القول تعدد نزح الجميع اذا تغير بما لا مقدرة له ولعله يكفى بما ينزل معه التغير لجله اخبار النزح الى زوال
 التغير على صون تعدد نزح الجميع ومع عدم التغير نزح يبقى سليمة به المعارض في كفاية زوال التغير ثلثا ان التغير ان كان بالامقد
 في نزح ما ينزل معه التغير ولا يتم استوون المقدرون ان كان بالامقد له في نزح الجميع ودر تعدد النزوح جمعا بين الاخبار لجل
 زوال التغير على التغير بالامقد رعا في التغير ايضا لكن لا ينحو اكثر الامرين لاضال عدم الدخال بل بالجمع بين مقتضى ليلها
 بنزح مستقل لكل منهما واما كفاية زوال التغير فكانه نظر الى ان نزح المقدر مع بقاء التغير بعد لاغ وحمل اخبار نزح الجميع على
 التغير بما لا مقدرة والنزوح بخبر غار وفيه ان الجمع مع الكفاية المفقودة وهذا القول لا شاهد عليه مع ان مراعاة اخبار التغير
 مع زوال التغير انما هي نحو اكثر الامرين وان كان الاصل عدم الدخال لظهور الاخبار هنا في ذلك فان قوله مثالا في الفارة ان
 ادركت قبل ان تنتن نزح سبع ذلاء وان انتن نزحت حق بن هب لتتن ظاهرا وازاد ان ان لم ينتن فاكنت بال سبع وان انتن فلا
 تكنت بل زد عليها الى ان يزول التغير فكل فرض ثبوت المقدرة حال التغير هو بمعنى السبع والزيادة عليها بما ينزل التغير لظهور
 بنزح متصل الى زوال التغير لعدم اعتبار التغير في رابعها ما استظهر في الكشف من المعنى من زوال التغير ولا ثم نزح المقدر
 لوجوب لزاله قطعاً وجوب المقدر مع عدم التغير وظاهراً ان ذلك في التغير بما لا مقدرة ولا يعلم قوله فيما لا مقدرة لظهور
 بقول نزح الجميع فيرجع الى ما تقدمه وفيه ما تقدمت خاصتها نزح اكثر الامرين من المقدرة وما ينزل به التغير كما عن ابناء زهره
 وادريس وسعيد وذهب اليه في الذكرى ظاهراً ايضا التغير بما لا مقدرة ولا يعلم قوله فيما لا مقدرة لظهوره في كفاية بما ينزل معه التغير
 فيخرج الى الرابع وجوب نزح الجميع ان امكن وان تعدد النزوح فيرجع الى الثالث سادسها ما في المتن من انه بنزح الماء كله وان
 غلب الاول بنزح حق زوال التغير يستوي المقدرة ما بمعنى لزوم مراعاة زوال التغير مع المقدرة بمعنى اكثر الامرين فيرجع الى
 القول الثاني وعليه فان غلب وكان التغير بما لا مقدرة ليكتفى بزوال التغير لما مر في القول الثاني او بمعنى وجوب زوال التغير
 او لا ثم استيفاء المقدرة يكون قولاً مستقلاً جمعا بين الاخبار بخبر ما مر في القول الثاني لكن مع مراعاة المقدرة لا بخبر الدخال
 لاضال عدمه وتقدمهم الازالة او لا كي لا يلغو نزح المقدر مع بقاء التغير بعد حسب ما عرفت في القول الثالث وفيه ان الجمع هذا
 منع الكفاية مع انه لا شاهد عليه واقتضاء مراعاة اخبار التغير بغير اعتبار اكثر الامرين وعليه ايضا ان تغير بما لا مقدرة وغلب ثلثا
 بنزح الى زوال التغير لسلالة عن معادضة اخبار التغير بتكملة اذا ارتفع التغير بنفسه فعلى القول بعدم انفعال البئر بالملافة
 حكمه الحكم الجارى اذا زال تغيره من الخاصه بنفسه فيحكم بظهور ما يجرد الاتصال بالمادة او مع بقائه خارج من المادة او بعد امتزاج
 المتحد وعلى كل تقدير لا يتوقف ظهرو على نزح وينبغي القطع بذلك قال في الحقائق لو زال تغير البئر تغير النزح فعلى المختار من
 الظهارة وعدم الخاصه بجرد الملافة لا اشكال في طهارتها المكان المادة لكن في جمع البرهان بعد ان قال هو مثل الجارى ويجتدل ان
 يقال لا بد من النزح لقوله في الصحيح والحسن في نزح منه حق بن هب لزوج والفاضل مع اختيار عدم انفعال البئر بالملافة قال في الذكرى
 لو زال التغير تغير النزح ووقع الجارى فيها فلا قوى وجوب نزح الجميع لا ينقض ان زال به التغير لو كان ويخو عنه في نهايته و
 قال فيها لانه ماء محكوم بخاصته فيجرب اربعة انتهى في الزايع مع قوله بعدم الانفعال قال وفي ظهروا بزوال التغير بنفسه لا وجوب
 اقومها الثاني وعليه ففي وجوب نزح الجميع او لا كفاية بما ينزل معه التغير لو كان قولان افرهما الثاني ان حصل العلم بذلك
 ومع عدمه فالاول وفاقا للشهيد بن وغيرهما انتهى ما ادعى موافقه للشهيد بن المجد من ثابتهما في كفاية لثلاثة وعن اولها في
 البيان موجود لكن مختاره بخاصة البئر بالملافة والمقصود انما هو على القول بعدم الانفعال فدعوى موافقه له في غير محله و
 بالجملة ينبغي القول بعدم الظهور بالانزح مع عدم انفعال البئر ما اشار اليه في الجمع من ظهور الاخبار في ان طهر البئر بذهاب
 التغير الحاصل من النزح لاسيما بما لا حظ ما ورد بالنزح الى الزوال بعد قوله في لسؤال ما الذي يظهر هنا حق بطل وقته انه بعد

فيما ذكر في
 التفسير

كتاب الطب

اقتضاء الادلة طهر مطلق الجارى بغیر النزع من مجرد الاتصال بالمادة ومع مجرد الخارج من المادة او مع امتزاجه فالنزع في الاخبار يحمل على بيان الفرد المبسور غالباً في تطهير البشر ولعل لفاضل وغيره من لم يكف بمجرد زوال الغيبة مع القول بعدم انفعال البشر من زوال كفاية مجرد الزوال من غير نزع ولا ماء خارج بل يتجلى على حاله من الاتصال بالمادة وهذا لا ينافي كون البشر عندهم من الجارى بشا على عدم طهر الجارى بمجرد الاتصال بالمادة بل بما يخرج من المادة من الماء على ما هو موجود في عبا تركب في طهر الجارى واعتباره قوى بناء على اعتبار النزع في تطهير الماء فالنزع من البشر لا يقتضي خروج الماء الجدي من المادة انما هو مؤخذ منه لم يجز الخرج منه ولا الصعد ماء البشر من اتصال بهذا يرتفع استبعاد تطهر ما بها بانفصالها كما اوردوا الفاعلون بعدم الانفصال ويشهد لادارة ذلك النزع فيما تقدم عن التذكرة بغیر النزع ووقوع الجارى فيها وفي موضع اخر ولو سبق الجارى اليها طهرت وفي نهايته وهل يظهر من زوال الغيبة اتصالاً وساقية لا يرتب لك وكذا لو زال بالقاء الكو على شكل انتهى بالجلد لا بد من مجرد خروج ماء من المادة بمنزج بالماء المرتفع عنه الغيبة ولا يتحقق ذلك غالباً الا بالاختصاص فيصع ان يقال ماء البشر المنزج لا يطهر بمجرد زوال الغيبة بنفسه ما لا ينافي ماء اخر بل يجب معه النزع لكن لا يصح نزع الجميع ولا ما يزال معه الغيبة لو كان بل تبصر خروج مقدراً بمنزج بجميع الماء السابق ولو بان بمنزج بشئ فيطهر ثم بمنزج مجموعها بمقدار اخر وهكذا حسب ما مر في مزج المحقون وتبين ان بشا اعتبار نزع الجميع او ما يزال به الغيبة المقدرة على فهم خصوصية النزع في طهر البشر ولو في خصوص صورة الغيبة لما تضمنت ان زوال غيبة بمنزج حتى يطيب معضداً بالاسنخاب وعليه وجه تعين نزع الجميع ما ذكره في النهاية من انه ماء محكوم بخاسه سدى وتعد ضابطاً نظهر من النزع الى زوال الغيبة فلا يحكم بطهارته الا بالنزع جنبه للاتصال وجه الثاني انكفى بذلك القدر من النزع مع وجود الغيبة مع عدمه اولى وفيه ان الاكتفاء به مع وجوده ليس بالنظر الى مقدار بل من جهة زوال عنوان الغيبة به المنصوص فلا يجوز الاولوية وقد عرفت فساد المبني على الذي ينبغي ان يقال ان زوال كفاية الاتصال بالمادة في طهر الجارى يتكفى هنا بمجرد زوال الغيبة من غير نزع وان غيبته هنا كذا مجرد خروج الماء وامتزاجه فيجب هنا الاختصاص من ماء بمنزج او غيره مما يعلم معه خروج مقدار بمنزج الجميع نعم على القول بانفعال البشر بالماء حيث انه ينقطع عنه حكم الجارى بتوقف طهره على الوجود والوارد فيه النزع فيوقف عليه اما دون غيره او مع عدم طهر غيره وعلى التقديرين ما لا يلاق ماء خارج لا يطهر الا بالنزع ولا معين لمقدار منه فليس بالنزع الجميع بقدر منع الاولوية المذكورة وهنا امور ينبغي التنبيه عليها انها ان على القول بانفعال البشر هل يخص طهرها بالنزع او النزع منها يخصه البشر ويطهر بطهر غيره نسب الثاني الى الأكثر وصريح في المعنى بالاختصاص قال زاجري انها الماء المتصل بالجارى ليطهر لان الحكم متعلق بالنزع ولم يحصل ثبوت استظهاره في محكي المشرق وشرح المفاتيح وفي الاجز هو الظاهر من المحقق وغيره من الفقهاء وحكاية في الحدائق عن بعض محققين من اخرى المتأخرين ومال هو اليه ولعله ظاهر من قصر في تطهير البشر على ذكر المنزح ووجه الاختصاص ما اشهر المير من عدم تعرض الاخبار الواردة في بيان تطهيره بغیر النزع وهو ظاهر في الاختصاص خصوصاً قوله في حقه مجرد في استعماله الذي يطهرها والتجواب عنه بالنزع وجه عدم الاختصاص عموم ما دل على طهره الكو والجارى والغيب مع عدم مفهوم لما تضمنه النزع بنفى الطهر غيره حتى لا يفتقر المذكور ويجرد عدم التعرض لغيره لا يقتضي بالاختصاص خصوصاً مع ملاحظة كون النزع هو المبسور غالباً بفعله اختصاصه بالذكر اذ اذ به بيان الفرد غالب بل هو الظاهر فوضعه طهره في البشر فوسعه لا يقتضي هذا وان قلنا بتمايزه ما تقدم في المحقون من ان ليس عندنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس فوضع حصول الطهر له بما مضى الا ان يمنع عموم ما ينظر بالماء وبالنسبة الى كيفية التطهير يقال ان ثبوت الطهر ونزله الماء في الكتاب لا يقتضي بالعموم من حيث اشارنا اليه فيما تقدم وفي غير البشر من المحقون انما قلنا بتطهره للاجماع في الجملة على حصول طهره به وعلى عدم اعتبار الارزاد من النزع فيه وفي البشر لا اجماع على الاول لثبوت القول بالاختصاص طهره في النزع وقضية البشر عندنا ماء ذكرنا عدم تمايزها وما استدل به في العالم بما حاصله انه مع النزع بالماء الخارج المعصم يصير مستهلكاً في المطهر ولو كان ح عين الجاسه لم يزد له حكم فكيف وهو منجس وعلى القول بكفاية الاتصال فلان دليله على تعينه تماميته لا يختص بماء فيه ان كفاية الاتصال عندنا متنوعة لما مر في محله والنزع انما يجدي مع اخر ان يكون ما ينظر بالركن من عموم واجماع والمفروض عدمها والاستدلال ان النزع الحكم بخاسه الغيبة انما هو بالاختصاص ولو ذهب الى اسم الغيبة والماء لا يستعمل في الماء ويجرد الاختصاص الغيبة في المحقون من انما

في معنى
النزع عليه

الحكم به بعد عدم الاجتماع على حصول طهر ماء البئر بهجلا وعدم تمامية قاعه ليس عندنا ماء واحد ودعوى ان حكم المنجس مرتب
على ما كان برفق ولا شك في انه باخلط الماء الكا غير المستعمل لم يبق كلك فيطهر من فوعه بان الاخلط كلك ان كان يجدي
فهو قبل المنجس في اذا اخلط قبله بكم يحقون غير مستعمل كلك مما في الاخر على وجه يغلب سمه فلا يبعد القول بعدم الحكم به
بانقضاء الرجوع لعموم خاصية الكرمع عدم انصراف دليل انفعال ماء البشر الى ما كان صادقا على مجوعه ماء البشر لكن في الجوهر
استبعد قال نعم هو متجه فيما اذا وصلت بجار ومثله اذا وصلت براكه كثر لم يغلب عليه سمها وكون ما تها وها لان الاصل عند
احكام البشر والمعلوم من الادلة غير هذا الضد انه في كان حاصلة الفرق بين لقاء الكرمعها قبل تجسها ووصلها بكبر وراكه وفيه ان
الحكم هنا مرتب على ماء البشر والشك في موضوعه من تى جبه كان يوجب عدم الحكم ودعوى عدم طر والشك فيه لا بالوصل
منوعه هذا اذا اخلط قبل المنجس اما اذا حكم بخاسته قبل شى من ذلك فارتقاء بخاسته بخاطره بكم يحقون لقاء عليه او
به ممنوع بعد فرض عدم الاجتماع واستصحابها بحكم الامع البناء على حديث لم يحل الكرخشا ومنه يتبين امكان منع طهر ماء
البشر بالجارى مع عدم الاجتماع على طهره بل لا ان يغلب عليه اسم الجارى فيشمله قوله بطهر بعضه بعضا واستلزام مطلق الاتصال
ذلك في جبر المنع ومنه يتضح الاستدلال لظهوره بذلك في المنتهى بان الاتصال بالجارى كاحدا جزائه فخرج عنه حكم البشر انتهى فان
اطلافة ممنوع بحيث يجرى فيما لو فرض مثالا لجار يجنب المنع ماء من غير ان يجبر به ولا يجرى فيه نعم ان متبرج الجارى بماء البشر خرجت
عن سماء الجريان وانقطع حكم البشر بذلك ولعل مراد المنع من ذلك كما انه المراد مما في الذكرى من تغليل الطهر بالجارى بان لا يخرج با
بالجارى قوى من جريان النزع باعتبار دخول ما فيها في سمرته في لا يرد عليه ما في الحدائق من منع كون المقصود من النزع الجريان
لعدم الدليل عليه ونحو ان يكون اخر الاصل فانه بناء على اذمة ما ذكرناه طهره الخروج بالمرج عن موضوع البشر ودخوله في
الجارى ومع ذلك الانصاف في الحكم بطهر ماء البشر بكل ماء متعصم ولو الكرمع يحقون بعد المخرج المعتبر في غير لفهم العموم في طهر
الماء المعصم ككل ما يخرج به وقد اشترنا النية في المناح السابعة في طهر المحقون وفي طهره لاضا فتدبر منها انه اذا جرى
ماء البشر بعد بخاسته فكل حكمه بمرام لا وعلى الاول يحكم بطهر جميعه ام الباقي بعد جريان قدر المنزوح وجوه ذكرها في الذكرى
وليس يتج قال الطهارة الخروج عن معنى البشر اى بقصد الجارى بطهره بعضه بعضا او البقاء على الخباشة لان المطهر المنزوح وطهرا
ما بقي الا يقصر جريان ذلك المقدار من اخر احد بالمرج وفي الجوهر الاقوى عدم طهارة شى منه للشك في دخوله تحت اسم الجار
وكون هذا الجريان بمنزلة النزع واستصحاب الجاش بحكم وقال وبعد في القوة طهره جميعه قلت لعل الاقوى طهارة الجميع لان
النزع منه لكونه على البشر والجريان يخرج عن سماءها ويبرئ من قطع الاستصحاب لاشترائه ببقاء الموضوع ودعوى الشك في دخوله
تحت الجارى غير صمد مع تحقيق المنع والجريان نعم اذا كان جريانه غير نافذ وغير معتد به قوى عدم طهر شى منه لبقاء الاسم كما
في الا بالاموال صلة ولعل مراد ما في الجوهر واما الوجه الثاني ففي غاية السقوط لان منبأه ظاهر على بقاء عنوان البشر ومنه
خروج المقدار مع اتصاله بالباقي لا يحدى اثر النزع خصوصاً مع عدم اعتبار بقعة النزع بالدلاء كاسيادى منها انه اذا
اوصلت برشيش وهكذا فان جرى الماء من بعضها الى بعض جرى ماء منها بغير جرياء عندا بترجعت عن البشر والحكم بالحكم الجارى لظهوره في طهر
الجارى في كل ما هم في ذلك وان كان الماء واقفا بينهما كانت بار متعده ولا ينافيه في عدم التقدي في تعريف البشر لان
المراد عدم التقدي بالجريان كما اشهر اليه وان وقت بخاسته احديها بخر الجميع للاتصال وهك ينزع المقدار من كل منها او من احديها
وجان وقد يشكل على الاول طهارة المنزوحه بان اتصالها بما ماء الاخرى ينقضه لان ينزع المقدار من الجميع دفعة وتفصل المنزوحه
قبل نزحها وفي مسائل البغدادى لا ينزع الا المقدار من بشر الواقع فيها لكنه بناء على محنا ومن اختصاص انفعال البشر بملافة
عنه الجاشه دون المنجس استظهارا من خبايا النزع بوقوع الجاشات مع كون الحكم بانفعال البشر على خلاف الاصل وفيه منع ظرو
اختصاص انفعالها بالعين بل ظهور عموم انفعالها بالمنجس على القول بخاسته الجميع بمقتضى اختصاص المقدار بالواقع فيها الجاشه ولحق
البواقي حكم ما لا نص فيه كما لو صب لومن المنزوحه في بشر طاهر وجب لدوا لآخر من المنزوحه فيها ولكن لعل الاقوى بخاسته الجميع
وكفاية نزع المقدار مرة من احديها ولو من غير الواقع فيها لان الجميع ماء واحد بالاتصال وهو ماء البشر وقد تبعت بخاسته هي موت
الحيطان فيه وهذا المحل الذى باعتبار تصدق بار متعده ملقى مع اتحاد الماء فان علة الجاشه ملافة الماء الجاش ما اذا لم ينعقد

فانما هو من جنس
النجس كالماء
النجس كالماء
النجس كالماء

فانما هو من جنس
النجس كالماء
النجس كالماء

كتاب الطهارة

الحرف بل كان من سافل متصدا والمدخل متعدد اقوى الحكم بان الجميع يتر واحد فالنزع واحد وعلى تقدير كوننا نأخذ ابا من عدة كفاية نزع واحد ولو من غير الواقع فيها اقوى من الصور المتعددة وفي الصورتين ان واقع ما يوجب نزع الجميع وجب نزع جميع ما في جميعها على ما قوتناه وسنذكره لا يعتبر فيها وجب نزع الجميع او الكرا وما ينزل للتغير ولو لا تعدد نزع فلو اخرج الواجب بالذو وسبعة في دفعه او دفعته في ثلاث مثلا كفى لان المقصود خروج الماء واما الخرج فغير النزع فقد مضى الكلام في غير غرضه ماء البئر وما يوجب نزع كذا مقتضى في نهاية الاحكام بل عن كثرة كتب الفاضل ان الاقرب لا كفاية بالذو وسبعة في اعتبار بالقدرا والخروج انتهى قضيتهم كفاية الاخراج بغير النزع ايضا ولعل الاقوى فيه الامتناع على عدد الدلاء لعدم العلم بالمناط واحتمال مداخلته للتعدد وتدرج الاخراج ولو ضعيفا لم لا خصوصيته في جسم الدلو من جلد ونحوه ممكن لدلو المتخذ من الصخر والحديد والخشب وغيرها وفاقا للحكمي عن الفاضل والشهد للقطع بعدم مداخلته لمخصوص الجلد خلافا لغيره من اقتضاء اعلی ظاهر النص هو محمول على التغير بما كان غالب لوقوع التغير المتغير كانه هو الداب في نال البث لزمان الشارع معنى شرعي لا عرف خاص هل يكفي سماء مطلقا كبرها ووضعا ام يعتبر المتناهي من المتغير نظر الى انصرف المطلق الى الفرض الشارع المتناهي مع اقتضاء الاطاحة بالمتغير شدة اختلاف مقدار ما يترج فلهذا وكثرة والاقوى الثاني وعليه فهل المتغير معناه تلك البئر كما عن جامع المقاصد والروض والروضه والمسالك ام معناه نوع تلك البئر كما عن المدارك والذخيرة واللوامع وظاهر الدليل بل عن الذخيرة تنزل الاول على زيادة الثاني الذي هو الاقوى في النظر بتفاهة وفاتية من الاطلاق وان اختلفت عادة فوعها فالاغلب منها كما صرح به اهل القولين للاضراف وان شاذات العادة مع التعدد فقد خرج بعض اهل القولين بالتغير للاطلاق وهو متجه وعلى القول الاول من اعتبار معناه تلك البئر ان لم يكن لها دلو فوض المسالك الرجوع الى معناه البلد وكان مراده من نوع تلك البئر وعلى القول الثاني ان لم يكن لنوعها دلو وكان لتلك البئر معناه يتبع الرجوع البئر للاضراف في الصورتين وان لم يكن لا للشخص ولا للنوع في بلد النزع ولو فرض المسالك والكشف من اهل القولين الرجوع الى عادة اقرب للبلدان وكان مرادهما من نوع تلك البئر ايضا وهو للاضراف غير بعيد وحكي عن بعض الاصحاب ان المتغير في دلاء النزع هنا ما كانت هجرته وهي ما يقع ثلاثين رطلا ويصل اربعين لما ورد في فقه الرضا في الفارة سبع ادلون من لاء هجر وهجر محركة كسب فيه قرب البلد منه كانت فعل فيها الضلال لم علت بالمدنية وغيرها وناحية البحر وكلها وبلد باليمن قبل وهذا الاخير الهجر وبدون الالف واللام غلط الغير وبادى وهذا القول ضعيف شاذ كضعف مستند من غير جابر في الجواهر باحتمال القول بالاضراف على المعتا في ذلك الزمان بعد ثبوت الاستصحاب ان لم يثبت يجب الاحتياط في التيقن لا يخفى ما فيه منها انه لا فرق في كل حيوان قد روقه من صغير وكبير مع تناول اسم الحيوان لشمول الدليل وفي كماله انه ظاهر للاصحاب لم يجد الخلاف لا الحكمي عن الظاهر حتى شارح النهاية من الحاشية خراج الطهر بالعصفور وهو شاذ ضعيف لا يبين ذكره وانشاء دون ما لا يتناول كما تقدم في البقرة والثور والبقرة وغيرها انما تضاعف البصر هل تضاعف النزع بتضاعف مطلقا ما لا يجب لاحد من الجميع فيمكن في كماله عن الشهيد في كتبه ولحقق الثاني والمسالمة يتداخل مطلقا كما عن القواعد والذخيرة والمشارق ان يتداخل في المتماثل كونه كلبين فيها وتضاعف في المتخالف ان توافقا مقدرا كونه كلبين تغلب مما عن لتر اقول اقربها الاول لظهور ترتيب النزع في الاخبار على ملافة الجاسه وسببها الملافة والاضل عدم تداخل الاسباب في تعدد حصولها وبعضها استصحاب الجاسه ودعوى ان الجاسه الثانية لا تؤثر فيجسها كما في الثوب والبدن مدفوعة بان تكرار الملافة هنا لا يوجب تكرار الفصل ولا فاهم الاصحاب من الاول الذاخل اما تداخل الاسباب بمعنى ان ملافة الدم مثلا مرة او مرتين وثلاث سبب في تداخل المستببات مع تعدد اسبابها بخلاف ان المقصود من غسل الجاسه ازالة الماء على الملافة باي وجه كان وكل منها غير ثابت هنا فالاضل بعدد اسباب الجاسه مع تعدد الملافة وكذا تعدد النزع بتعدد اسبابه وعدم اعتبار الين من فاهم مع لزوم التعدد كما لا يخبر على عمل الشخصين في يومين بلزوم العمل لكل في يوم من غير لزوم ينش فان قلت بعد فاهم الاصحاب في الجاسات الذاخل حسب ما قرر فليكن كذلك الحكم في البئر لظهور اتحاد كيفية الجاسه قلت الظهور مرتفع في البئر بل ملاحظ تفاوت النزع بتفاوت كبر جسم الحيوان هنا وبتفاوت قلة الدم وكثرته وبخلاف ذلك فاضيه بظهور تضاعف الجاسه في البئر ولا اقل من عدم بقاء ظهور الذاخل وبالجملة المخرج عن الاصل فاهم الاصحاب هنا مع فرض الخلاف موقوف على علل الشرع معارف مع تعدد ما يكون المعول وحال

في كل نص في النسخ
في النسخ في النسخ

في النسخ في النسخ
في النسخ في النسخ

في النسخ في النسخ
في النسخ في النسخ

ان كان المراد انها بما كذا ذلك فمنوعه كيف لا وموارد عدم النفاذ في الامثلة الشرعية اكثر من موارد النفاذ وان كان المراد
انها ليست على حد لعل الغاية التي يمتنع اجتماعها على معلول واحد فيمكن ان يتحد مسبباتها بالنفاذ مع تعدد اسبابها فسلم
لكن لا يقضى بالكلية والكلام في كون الاصل مأهولا وبطلان عدم النفاذ في الاسباب وفي المسببات ودعوى ان النزع ليس الا
لنجاسة البئر والنجاسة ليست الا منع الشرب والنوض منه مثلا وان ثبت المنع بوقوع النجاسة الاولى فلا معنى لمنع المتنوع وان
لم يثبت النجاسة الثانية لا يثبت النزع لما مدفوعة بان لا مانع من ثبوت المنع من جهتين وارتفاع احد المانعين وبقاء الاخر
كالماء المتنوع من شربه والنوض منه لنجاسته والمغصوب منه ودعوى انه اذا ثبت النجاسة من جهتين فاذا نزع المقدرة لاحد هادون الاخر
كان طاهرا من جهة نجسا من اخرى هو غير معقول في الطهارة والنجاسة مدفوعة بان لا مانع من ارتفاع النجاسة من جهة وبقاءها من
اخرى كما نفعل في النجاسة الحديثة بارتفاع النجاسة دون المسئلة لكن لا يلزم كون الجسم الواحد طاهرا من جهة نجسا من اخرى بل لا يلزم
نجسا لان الجسم الطاهر هو ما لا يكون فيه نجاسة اصله قبل ان النجاسة الكليته مثلا موجود في كل جزء فلا يقتضي زيادة وتوجب زيادة النزع
قلنا تكرر وقوع النجاسة توجب زيادة شيوع جسم النجاسة في الماء فيزيد مقدار النجاسة فيقتضي زيادة النزع والاصل المذكور ايضا
يفتضيه فليكن كذلك ما لم يثبت خلافه كما ثبت في نكرو صلافة الدم للبدن والثوب مثلا وفي وسائل البغدادية تبعا لغيره ما يحصل
ان الحكم معلق بكل فرع على الطبيعة لا بشرط اى اعم من كونه في فرد او افراد كما يقتضيه تعليق الحكم في كثير الاخبار على الحمل بالدم على القفا
والتنوير والكلب الشاة والجل والاشنان والعصفور الى غير ذلك فتعلق الحكم هو القدر المشترك بين الواحد والمتعدد ولا يحتاج الى
دعوى النفاذ لا كالكفاءة بالمقدرة في المتعدد ولا نفي فرد من افراد متعلق الحكم واستخفاف الجواهر وقدره ان التعلق على الطبيعة لا ينافي
الاصالة المذكورة لان غايته ان السبب حصول الطبيعة والمفروض صدقه على كل فرد من لوقوعات المنكر في حيضات متعدده
والاصل كونها اسباب متعدده نعم اذا وقع دفعة كلبان او ثلاثه ممكن الفرق كما في قول المولى لعبد الله اذا جاز لك لعلهم يفرق بين ما
اذا جاء مرتين او ثلاث غام فيجب القيام مكررا او جاء دفعة عالمان او ثلاث فلا يجيب الا القيام مرة ومنه يتبين ما في المذرك و
تبعه في الجواهر من انه يجب القطع بالنفاذ اخل فيها يكون النجاسة المتعددة مما يصدق اسمها على القليل والكثير كالبول والخمر والدم لشمول
الذليل اى من قوله نزع لوقوع البول ويعين مثلا وفيه نظير ما مر من ان غايته كون السبب وقوع طهارة البول لا بشرط اعم من القليل
والكثير وهذا ان كان يجزى فهو فيما ينصب فضاء ثمانية متعددة دفعة لا فيما ينصب فضاء متعددة فهي اسباب متعددة
وفي خصوص الدم اذا تكرر صب قليله قلنا انه ينجح مع مقدرة الدم الكثير فهو كلام اخر ليس من باب النفاذ بل لدخوله في عنوان
الدم الكثير وان جعله في جامع المقاصد والمسالك مستثنى من عدم النفاذ في النزع وفي وسائل البغدادية ما يحصل ان لقاتل ان
يقول نزع هذا الحصول الجريان من المادة حيث نخرج منها بمقدار ما ينفذ والجري هو المظهر فهو بمنزلة اجزاء الماء في الغسل وكما
هناك فهنا الاكفاءة بغسل واحد لان المصود اجزاء الماء على الملا في فليكن هناك كذلك وفيه ان كون المصود من النزع هو محض
الجري من المادة وهو المظهر وان سببه المحقق بذلك في المعبر وتبعه غير وهو اعتبار حسن ترتيب الكثرة ولا يحتاج الى الاثبات وثانيا
لا ينافي كون الاصل بعد الغسل والنزع بعد الملافة للنجاسة خرج في الثوب والبدن بفهم الاحصاء بتقريب البئر بل لعل الظاهر
فيها العكس حسب اشهر الير وقد تبين مما ذكرناه دليل القول بالنفاذ اخل مطلقا فانه بعض الدعوى المذكورة خصوصا دعوى
كون تكرار الملافة هناك ككثرة ما في ثوب البدن ومضى الجواب عنه وكذا دليل التفضيل فانه تعلق الحكم بالطبيعة في محل التو
مضافا الى ما مر عن المذرك والجواهر اصل عدم النفاذ في مختلف النوع وقدر الجواب عن ولها فاصل عدم النفاذ في الحكم
في الموضوعين معضدا باستصحاب النجاسة منها انه استثنى في الشرايع من عدم النفاذ بعد وقوع الجرح من الحيوان الواحد بناء
على ما هو المشهور من انه ينجح لجرم كل حيوان مقدركه بل في وسائل البغدادية في نفي الفرق بينهما عند الاحصاء مؤذنا بالانقضاء
اماعدم كفاية الاقل فلا استصحاب واما عدم الحاجة الى اكثر فلا ولو تير وعن المنهى الاشكال في حققة بالكل واحتمال دخول
فيما لا نص فيه وعن المعالم التفضيل بين ما اذا كان مقدرا لكل اكثر من غير المنصوص فالتأني وما اذا كان اقل فالاول وبخوف في الماء
فانه بعد حكايته عن المحقق الحق بما لا نص فيه قال وهو انما يتم اذا كان مترجعا غير المنصوص قل من مترجع الجملة اذ لا يعقل زيارة
حكم الجرح على الكل وعلى كل حال وجه الحق بما لا نص فيه عدم شمول سم الحيوان وفيه ان عدم الصدق مسلم لكن الاستصحاب بانها

كتاب الطهارة

الاولوية بقضى بمقدار الكل ويبلغ القطع ببناء على المختار من نزع الجميع لما لا ينقض فيه ومقتضى هذا الاولوية كفاية المقدرة
 اذا تكرر وقوع الجرم كما هو واضح وهو الوجه في استثنائه من عدم النفاذ لكن اذا كان الاجزاء من جنس واحد واذا كانت من جنس
 مناهلها وتخالفت في فعل الخلاف المتقدم وفي الجواهر اذا كان في البشر جزءان من الكلب يعلم انهما من كلب واحد وكليهما فالظاهر
 وجوب نزع مقدرة واحد استصحابا للحال السابق في البشر فانه لم يعلم انتفاضا لوقوع كلب واحد والاصل عدم مقتضى الواقع انه
 اى لا يعلم ان البشر نجست بكلب وكليهما وان شئت فقل لا يعلم نجست بفاحه وبجاستين بناء على عدم تضاعف الاجزاء من جنس
 واحد لافل متيقن والزائد منقضى بالاصل وهذا الاصل مع ما مل منه هو جار في الصورة الاخرى لئلا يكرها من جزمين لا يعلم كونها
 من جمل واحد او من متعدد ويحتمل التغاير فيه كالكلب الارنب مثلا مع انه قال فيها ان لم يعلم باحد الجرمين لم يبعد القول بنزع
 مقدرة الجميع للمقدرة انتهى مع ان الجوان الواحد المشكوك انه كلب وشكك لا يحتمل فيه الامتداد واحد والحكم فيه بنزع مقدرة الجميع
 غفلة واضطررنا بان الاصل المتقدم فيها هو انه لا يعلم البشر نجست بجوان واحد لاحتمال كون الجرمين من كلب واحد وارب
 او بجوانين لاحتمال كون واحد الجرمين من كلب الاخر من رنب وتختص بجوان متيقن وان لم يعلم انه كلب والارب والزائد
 منقضى بالاصل ولا يشترط في اخذ بالمتيقن في نفي الزايد العلم بالمتخصص وان شئت فقل لا يعلم انها نجست بفاحه لاحتمال كونها
 من كلب واحد وارب وبجاستين لاحتمال كونها من كلب واحد وارب معافا لا يجب الامتداد واحد للمتيقن منها انما واجب نزع الجميع
 يكفي جزم جميع ما بها ينقلب الى غيرها وكذا بغورها والاشكال من جهة نجاستها ينحصر بها الماء المتحد ومقتضى بان الاصل
 كما ظهر بعد الترخ كك بعد لغور والجواب ان لا بدعى ان تعين الترخ تعينا كما هو ظاهر خارجة ولعل الاظهر عدم ما بل
 المتصو لا اخرج وانما وقع التبريد في النص الترخ لكونه الغالب ظهورا للتعبدية في الجملة في احكام البشر لا يقضى بهذه الجملات وانما
 كان الترخ مثلا لا اخرج فانه يترتب على الترخ من طهارة الارض تترتب على مطلق الاخراج كما ان التامل في لغور من جهة احتمال كونها
 المتحد هو الغالب فاحتمال عدم نجاستها من وجوب عموم كل شيء وكل ماء سلبا عن المعارض فيما يترجى الجميع اذ بقي من الماء دبر
 لا ينفك عنه النزع غالبا لا يضر والارب يجب نزع نظمو التحقيق في نزع الجميع دون التبريد المسامحة منها انما اذا كان الحكم نزع
 الجميع فلا ينافي اخرج عن النجاسة او الترخ او في ثنائيه وانما اذا كان نزع كرا والتراض او دلاء مقدرة فيجب اخرجها اولا واذا سقطت
 يجب اخرج ابعاضها اولا وان لم يستهلك على وجهه لم يبق لها عين وعن الكنتى انه منقضى عليه بين الغائلين بالتجسس وهو المفهوم من النجاسة
 عموما وخصوصا كما في محقق الفضلاء والبقياق مع ان العين ما دامت موجودة في الماء تؤثر نزع ذلك المقدرة لا فرق بين
 ابدائها واسمها وخصوصا بناء على عدم الفرق بين الوقوع ميتا وحياتا فان مضافا الى ان النجاسة التي لها حجم كبير يشهد بالدلو
 عن مقدار من الماء وقد صرح المحقق الثاني بانه لا اشكال فيه ولا كلام وعليه فلا يحتسب اول دلو اذا خرج فيه النجس لو جبهها وان
 احتمال كشف اللثام احتسابه من القدر لا لاطلاق النص العنوي قد عرفت تعيينه العنوي بما عن المنهوى النص التعييني مع
 ظهور الباطن في واقعهما معضدا كل ذلك باستصحاب النجاسة ومركلة على بن جدي المضمضة لا اخرج دلو فيه فارة فاروق واخرج
 دلو اخر فيه فارة ايضا فاروق واخرج ثالث لو تكن فيه فارة لا مام فصبها اثناء مع عدم صراحتها في الخلفه بمولعة على صورة جوده لغيره
 او غيرها المضمضة وعدم الجلاء وما على القول بعدم انفعال البشر اذا نجست بالتغير فلا بأس باخراج العين في شاة النزع المزيل للنجاسة بل اذا
 بقيت العين في الماء بعد ذهاب النجاسة لا يكون فادحا ولا وجبه لما يحكى من ظهور كلام بعض في امكان وجوب الاخراج او لا على القول
 بطهارة البقرة في الذكرى لو تم طهارة الشجر في الماء ونزع حتى يظهر وجهه ان كان شجر نجس العين فان استوعب الجرح استوعب ثباته
 تعف لم يكف التراوح مادام الشجر باقيا القيام النجاسة والنزع بعد خروجهما واستهلكا وكذا لو نفضت الماء انما هو مقتضى
 اعتبار اخراج النجاسة اولا وربما احتل الاكفاء بما يصدق عليه اخراج النجاسة عرفا لعدم دلالة الاخبار على زيادته في ذلك ولا يفتي
 سقوطه لان اعتبار اخراج العين فاض بلزوم اخراج جميع اجزاها اطعما للشغ المانط انما المانط في عبارة المذكور في نزع حتى يخرج
 لاقتضاء القاع ان يترجى حتى يعلم خروجه منها ان الطاهر يحصل بانفصال الدلو الاخر من ماء البئر لتحقق نزع المقدرة بغير ررم ان
 الغرض الاخذ منه وعليه لا يكفي الدلو الاخر وكذا يترجى في الذكرى عند مثله في الاول واكمل في الثاني سواء كان من الدلو الاخر
 او مما قبله وجهه ان المكفى بوقوعه يرجع الحال معه الى حاله ما قبل اخلجه وبجمله الساقط الزايد على المعارض وعن المشايخ انه لا ي

فيما ذكره من اخرج
 عن النجاسة اولا
 في نزع النجاسة

فيما ذكره من اخرج
 عن النجاسة اولا
 في نزع النجاسة

فيما ذكره من اخرج
 عن النجاسة اولا
 في نزع النجاسة

فيما عدا الآخر وما فيه فليحق بما انصرف فيه وجهه في الاول ما تقدم للذكر في الثاني انه ملافة الجحاسه بعد الحكم بالظهور فهو
 كالملأه الابداية وبزج الجميع لعدم دخوله في نزع المقدد ونزع اقل الامر من من المقدد ونزع غير المنصوص لان المقدد ان كان
 اقل فالاولويه تقضى بعدم الزيادة عليه وان كان غير المنصوص قل فلكون الدلو المكفى والمساظ من غير داخل في نص المقدد ومقابل
 الحاق المساط والمكفى من الآخر وميله بما انصرف فيه اذ به يتحقق ملافة الجحاسه جديده غير منصوصه مع احتمال استيفاء المقدد مطلقا
 لانه وان تحقق ملافة الجحاسه جديده لكن هي مخرج الاولى فلا تزيد عليها ولعل الاقوى ما تقدم عن الذكر في غير الاجرة لما مر من تأنيده
 فيستأنف المقدد من مساطمه واكثر لا يوجبكم الملافة الابداية من غير ان يجاسه مخرج خاصة للملافة الاولى بعد تحققها فلا تزيد عليها
 اما المساط فبعد المعارف الذي انزع مضمنا له فهو عفو حتى من الاجرة لا اشكال وما ذكره بين الحكم فيما اذا كفى من الماء المنزوح
 في بئر اخرى فظاهره وقوة القول بكفاية استيفاء نزع المقدد منها لان كفايته لو كان الساطف بها نفس المقدد له تقضى ولو لم يكن كفايته
 في سقوط ما هو مخرج الجحاسه بعد التخفيف هكذا اذا وقع في البئر غساله تجاسه لوقوعها في البئر ومقدد مع احتمال نزع الجميع له نظر الى
 عدم شمول نص المقدد منها ان الحماة وجدوا البئر والدلو والرشا بعد تمام النزع تحكم بطلانها قال في الذكر في واجمعوا على طهارة
 الحماة والجدران وعن المعارف في الاجرة هو ما لا يعرفه الخلاف فيه وهو عن المشارق وفي مسائل البعداري بعد الحكم بطلانها وجوانب
 البئر والدلو والجبل وسائر الآلات قال بلاكلام في شيء من ذلك قلت الحكم بطلان الحماة والجدران مقطوع به وفي الدلو والرشا لا ينبغي ان يضاف
 التاميل بل الجدل في الفايده وان حكم عن المعارف الاستشكال في الرشا بل عن المشارق الاستشكال في الجدران وفي غير محله لا يخالف الذكر
 مع اعترافه بانه لا يعرفه الخلاف فيه واستدل في المعبر بقوله لقائل من امر الشارح بالفضل والعلل من جهة الظهور لا الخجل
 الاقرب بالنزع في بئر الاستعمال بعد من غير شأن الى تظهير الآلات ولو كان لازما لذكر وقوع الاستعمال بعد النزع بذلك الآلات
 غالباً بل هو قوله في حجة الفضل لا يخرج ثم يترج من البئر لانه ثم شرب فوشنا ومثله في جميعه البقايان من روايته من غير من عن الفاءه
 تقع في البئر فلا يملكها احد الا بعد ما يؤمنها يعبد وضوءه وصلوته وبغسل ما اصابه فغسل لانه استعمل هل الدار ورشوا به كذا على
 المقصود بناء على زادة ان اهل الدار نزحوا منها المقدد والرشا به فان لوضوءه منه مع عدم العلم بظاهره وقوعه بذلك الآلات لا يخرج
 بها الرش واستدلوا ايضا باستصحاب الزيادة في النزع في بعض الموارد مع عدم اشتراط غسل الدلو فيها والحماة والجدران بالمسح والمسحه
 والضرر في المنع بعد الحكم بغيره عن الشاخي تخير جوانب البئر وقطعها بالفضل قال ليس بجهد للفتن وعدم امكان التظهير في الجواهر
 الاستدلال بها والآلات النزع جميعها بالضرر في بئونه في نحو البكرة بل الدلو والرشا بحال المسح او لا غير من غير غسلها بعد الفراغ الا
 ان يراوان الغالب فوع قطرات منها في البئر بعد خروج الدلو لا يخرج لو كان باقية على اليد استعملت البئر بها مجددا وهكذا وانما
 من وقوع تلك القطرات عسرفة من غايته الحكم عليها كالمطرات من الدلو لا جبر بالعضو وهذا لا يضيح بالنعف ومطلفا وعوى لا يملك
 المركبة في هذه المقامات مجازة فالاولى الاستدلال فيها الى الاستظهار والمذكور مضافا الى عوى عموم الطهارة بالبعينه لكل الآلات
 الزايلة في الظاهر مع ما تلحق هذا العموم لعدم دليل بنحو الكفاية على طهارة كل ما اصابه البصر وان لم تكن الملافة حين حصول الطهر لانهما
 المسام منها المباشر المزال الذي يكون ملافة من النفس حين الطهر فائمه او غايته كعد العصب واليد العاصم للثوب نحو ذلك
 لان بقائها على الجحاسه يعود على المقصود بالنفس لعود المظهر بخلافها والدلو والرشا البصر لازم الملافة حين الطهر لان حصول
 الطهر بعد انفصال الدلو لا يخرج من الماء بل ربما حصل بعد خروج من داس البئر وغايته لنعف من قطراته لان الاخبار اطلقت الطهر
 بالنزع الذي من قسامة المعدادة ونزول دلو وصعود اخر وجح ملافة بها للماء حين طهرها حاصله فيجري فيها الطهر بالبعينه ثم الحكم بطلانها
 بوجوب الحكم بطلان البكرة المروءة الجبل عليها صعودا ونزولا ولا يها في مخرج قوع القطرات منها في البئر فتعود بجحاسه وبجانبه قطراتها
 فيها عسرفة مثلها بل لتأخر وبالجمل الحكم بطلان هذه المذكورات بقاء الطهارة ماء البئر قوي في لشرى الى غيرها نحو ثياب لتأخر
 وسائر بهد كافي الجواهر وبعض كتب المعاصرين ما تل وظاهرهم عدم الفرق في الحكم بها ما ذكر بين النزع للملافة او التغير بجله من لاد
 ايضا جاري في التغير وفي شرح المفاتيح صرح بعض بان طهارة هذه الآلات ما ر عدم انفعال ماء البئر في ذلك فلو بانفعالها تقضى
 بترجها الآلات ولا مطهرها يعود بجحاسه البئر ملافة بها قال وهذا يقتضي الحكم في ضوئه التغير بغسل الآلات وعرف هذا يمكن ان يقال
 بكفى طهارة الجوانب سقوط القطرات من الماء الظاهرة فانها تفصلها واما الآلات ونحوها فتفصل انتهى رينه عدم استقامة الحكم بطلانها

في أحكام البئر
 في مسائل البعداري
 بعد الحكم بطلانها
 وجوانب البئر
 وقطعها بالفضل
 والعلل من جهة
 الظهور لا الخجل

كتاب الطب

في الطب
كتاب الطب
في الطب

الجوانب بوقوع الفطرات من جهة عدم العلم بوقوعها على تمام ما وقع عليه لفطرات الجحش لان براد مع مرور زمان مع الاستغناء
يعلم منه الاستبعاد من جهة عدم طهارة الارض والجدار بالقاء القليل كما قرئ في محكم خاتمة ولا يفيض البئر بالبالوعة وان تغار بياضا
لويصل نجاستها اعلم انه لا يحكم بنجاسته البئر بالمعارضة للبالوعة الجحش بغير احتمال وصول الماء البئر الى البالوعة اجماعا بقضية الرواية
محمد بن القاسم في البئر يكون بينه وبين الكسفة خمسة اذرع او اقل واكثر تبوضا منها قال ابن بكير من قريب ولا بعيد فهو ضا منها
ويقتل ما لم يتغير الماء ومن اجل ذلك يحل رد ايات النبا على الاستصحاب وبول النجس الذي في صحفة الفضلاء الا يثبثها بما
يجمع مع ما ذكره وكذا اذا اعتبر ثلث البئر واحتمل استناد التغيير الى وصول شئ من البالوعة الجحش لا يحكم بنجاستها الا ان يعلم ذلك
وفي الحكم بنجاستها بظن الوصول قول يظهر من عبارة الكشف حيث قال ومن كفى بالنجس نجاستها مع ظن الاتصال ولا يخفى ضعفه لكن
يستحب تباعد ما قد رجسته اذرع ان كانت الارض ضليقة وكانت البئر فوقها والافسح بياضا ان الارض الحما فيها اما صلبة
او رخوة وفي كل منها قاربها اما مستوية وان اوقر والبئر غلا من قارب البالوعة وبالعكس فمما ست صور المشهور ان في ارضها
هي ثلاث صور الصلبة مع علو البئر في الرخوة يستحب التباعد فيها بجحش اذرع وفي صورتين هما في الرخوة مع مساواة قاربها
وعلو البالوعة يستحب التباعد بسبعة اذرع والرد بالذراع ذراع اليد الذي هو ذراع الحدتين وقد رت قبضات فيصير
اربعة وعشرين اصبع وفي المدا ان المراد بالذراع ذراع الحدتين ودبره قد رت المسافة قلت لها شبيه ذراع القدماء هو ثمانون
التي تبلغ اثنين وثلاثين اصبع وهو هو كما ان قوله الحد ودبره المسافة هو هو وان قوله الحد ذراع الحدتين ايضا لها شبيه المروي
ولا ذراع الحدتين الذي يقال له السوادة المقدربسبعة وعشرين اصبع ولا ذراع الملك الذي يستفاد في المصباح انه سبع قبضات
ثمانية وعشرين اصبع واستدل على الحكم من استحباب الفعل بما ذكره الجمع بين روايتي حسن بن رباط عن البالوعة تكون فوق البئر
قال اذا كانت فوق البئر بسبعة اذرع واذا كانت سفلى من البئر فخمسة اذرع من كل ناحية وذلك كثير وقد مر سألته كم ادنى
ما يكون بين بئر الماء والبالوعة فقال ان كان سهلا فبضع اذرع وان كان جبلا فخمسة اذرع ثم قال يجري الماء الى القبلة الى بين القبلة
ولا يجري من القبلة الى بين القبلة وتغير بين الجمع بالتفصيل المذكوران السبع في الرواية الاولى مطلق وان كانت الارض صلبة وفي
الثانية صرح بالجنس مع الاتصال بفعل السبع في الاولى على غير اصله من الرخوة والسبع في الرواية الثانية مطلق وان كانت البئر
اعلا في الاولى صرح بالجنس اذا كانت البئر اعلا بفعل السبع فيها على غير صورته علو البئر من المساوي وعلو البالوعة وورد بان
الجمع كما يمكن تعقيب السبع يمكن بتعقيب الجنس منها بما يخوضا في تعقيب السبع والحكم على هذا يصير بالعكس فيستحب التباعد بالجنس
في صورتين هما فوقية البئر في الصلبة والرخوة والسبع في اربع هي مساواة قاربها في كل من الصلبة والرخوة وفوقية البالوعة في كل
منها واجتبان الاخرين بين تعقيب السبع منها والجنس في الاولى ترجح موافقة لقنوي المشهور ولكن ينبغي السؤال عن مستند ترجيح المش
ولعله فهم من اخبار الفضل التباعد كون الغرض عدم تعدد الماء البئر الى البالوعة الى البئر وتفصيلهم للارز من تعقيب السبع واقف بهذا
الغرض فما يلزم من تعقيب الجنس ان صلا في الارض مظنة عدم التعدد مع فوقية البئر في الرخوة فكفاية الجنس فيها البق ومع الرخوة وعدم
فوقية البئر لا يقي مظنة عدم التعدد في الرخوة بالانديد وهو السبع البق ومنه يتبين ان المساواة في الرخوة حكمها السبع عند المشو
فما في الروض من ان الرواية التي مستند المشهور تضمنت السبع مع فوقية البالوعة والجنس مع فوقية البالوعة والجنس مع فوقية البئر و
حكم تساويها مسكون عنه فيها ولا دليل عليه من فروع بان الرواية الاولى وان كانت كذلك لكان الثانية حكم فيها بالسبع في السهولة
مطلقا خرج من تعقيبها بالرواية الاولى صور فوقية البئر كما عرفت وبقيت صور المساوي مع فوقية البالوعة مشمولتين
لاطلا في السبع في السهولة فتبين حكم المساوي في الحكم في الجبل الصلبة هو الجنس فيه وفي غيره لم يبق حكم المساوي
مسكونا بوجه وصريح جمع من المناجرين بان مع مساوي القرابين حاشا لفوقية بحسب المحنة تقوم مقام الفوقية الحسنة والمراد منها
كون قاربها واحد في جهة شمال الاخرى في الجواهر بين لفوقية الشمال وجهها صلا ان ابتداء الارض الخارج من الماء من طرف الجنوب
منصل بالهر وسطحه الخارج محاذ للقطب الشمالي فكلما تحرك المخرب من جنوب الارض الى شمال يصعد الى ان يتهي الى محاذ القطب
واذا تحرك منه الى الجنوب ينزل لان الارض كروية فاذا كانت البئر في جهة الشمال مال الماء بالطبع الى الجنوب ولا يصعد من الجنوب
الى الشمال انتهى هذا غير مطبوع على عدة كروية لارض لان الكرم كيف ما وضعت لا فوقية ولا تحينة في شئ من اجزائها بالنسبة

ويخرج عن غير القبلة
الى بين القبلة
عن بين القبلة الى بين
الصلبة

في الطب
كتاب الطب
في الطب

في الحكمة
في الحكمة

الى الاخر ولا صعود ولا نزول في الجنوبين او شمالهما سواء وعلى كل حال بناء على ما في الفوقية بهذا المعنى ترفع الصور الى اربع وعشرين
لان من حيثية الجهة ما ان يكون البشر والبالوعة متجاذبتين بين الجنوب والشمال وبين الشمال والشرق وفي الاولى ما البشر اقرب الى
الشمال والبالوعة وفي الثانية ما البشر اقرب الى الشرق والبالوعة الى الجنوب وبالعكس فهذا اربع صور تضرب في ثلث الاول ترفع الى
اربع وعشرين وفي سبع عشر منها السبع اربع صور الصلبة وهي اثنا عشر مع صور علو البشر في الارض وفي الارض في الارض التي هي اربع
بالنسبة الى الجهة فلهذا ست عشر ايضا فصور علو البشر مع شواها في الارض في الارض وفي سبع منها البناء بسبع هي صور الارض
ما عدا الصور الخمس المذكورة منها والبقية التفصيل بالاربع والعشرين مع اطلاق التفصيل السابق بالثلاث انما هي في الصور السابعة
عشر على تفصيل الثلث حكم شواهي الارض في الارض هو السبع وان كانت البشر في جهة الشمال وعلى هذا التفصيل حكم الخمس لان فوقية
الجهة تقوم مقام الفوقية الحسية ومنه يدفع ما حكم في الحدائق من أشكال بعض الفضلاء بانها ينبغي ان يكون تسعة اذ في ثمان
صوابا في ثلث لان فوقية الارض اما تعارض فوقية الجهة فيكون بمنزلة المتساويين فثمان او لا تعارض فست لان تعارض بل اثر
فوقية الجهة انما هو مع شواهي الارضين حسا ومع ذلك تثبت السبع اذ في سبع صور هي كون البالوعة في جهة الشمال والشرق او
المغرب مع شواهي الارضين فاما كونها بالبالوعة على حساب البشر اسفل مع كون البشر في جهة الجنوب والشرق والمغرب فلهذا ست
صور تضاف الى علو البالوعة حسا مع كون البشر في جهة الشمال فتعارض الفوقيان وقلنا تقدم الحسية وهي البالوعة في ثمانية اربع
فهذه صور سبع للسبع وقد صرح غير واحد بان فوقية الجهة مخصوص بصور شواهي الارضين قال في جامع المقاصد وانما يظهر
اثر ذلك مع الشواهي في الارض من هنا صرح في الارض في علو قرا البشر في الارض في الارض مع كونها في جهة الجنوب بالبناء على الخمس
ولو كان فوقية الجهة لها اثر مع الحسية لتعارضها وكانا كالتساويين واقتضى البناء بالسبع ومستند التفصيل بالاربع والعشرين
الجمع بين الروايتين مع رواية التلميذ عن البشر الى جنبها الكيف فقال ان يجرى ليون كلهما مع صلب الشمال فاذا كانت البشر للنظيفة
فوق الشمال والكيف اسفل منها لضرها اذا كان بينهما اذرع واذا كان الكيف فوق النظيفة فلا اقل من اثنى عشر ذراعا وان كانت
بجانبها بصداء القبلة وهما متساويان في صلب الشمال فبعض اذرع وكان الفصل باخذ فوقية جهة الشمال فقط من هذه الرواية
دون باقي احكامها من المفاهيم وهذا القدر ايضا لا يفي في دليل روايته قدما به جعل القبلة فيها على منبلة العراق والمركب يكون
البشر في صلب الشمال كونها اقرب اليه من البالوعة وحج يجمع بين فوقية الجهة المستفاد من هذا النص مع الفوقية الحسية والصلابة
والرخاوة اللتين في الروايتين المستفادتين بالتفصيل بالاربع والعشرين قال في جامع المقاصد اعتبار الجهة عند شواهي الارضين
لمكان هذه الرواية وطريق الجمع حل ما دل على الزيادة على اليانعة في الاستحباب وحج فيعتبر الفوقية والنجية باعتبار الجري وتضمن
الفوقية والنجية باعتبار الارض والصلابة الارض ورعايتها فحصل اربع وعشرون صورة انتهى وعن ابن الجيند في الفقه المشهور
في هذا الحكم واختلاف النقل فلهذا وعندها ان الارض اذا كانت رخوة والبشر يصب بالبالوعة ثمانية عشر ذراعا وان كانت صلبة
كانت البشر فوقا صنيع والمنقول من عبارة مختصة لا استحباب الطهارة من شرب يكون بين النجاسة التي تستقر من اعلاها في مجرى الوادي
الا اذا كان بينهما في الارض الرخوة اثنى عشر ذراعا وفي الارض الصلبة سبع اذرع فان كانت تحتها والنظيفة اعلاها فلا بأس ان
كانت محاذية في صلب القبلة فاذا كان بينهما سبعة اذرع فلا بأس تسليم الارض ويحتمل ان سليمان الذي يروي عن ابن عبد الله عن ابيه
والفوائد بين هذه العبارة والمنقول عندنا حش على كل حال الخبر مع ضعفه من غير جابر وان كان يكون بقاعدة السماع غير راجحة
بتمام مضمون مختص الذي يحصله كفاية السبع في الصلبة مطلقا ولا ذكر لها في الخبر وكذا في صورة الحاذية في صلب القبلة وان كان
في رخوة وهو موجود في الخبر لزوم اثنى عشر مع علو النجسة مطلقا وحيث يكون البشر الطاهر اعلاه مع ان في الخبر لم يضرها اذا كان
بينها اذرع وغالجه هذه الأخيرة في المعاليه بان عدم اشتراط عدم وقوع البالوعة في الغارة في جهة البشر باقل من ثلاثة اذرع
ولا ينبغي بعد كون نظره الى ذلك وكذا لا ينطبق الخبر على المنقول عنه بالطريق الاخر كما يروى وربما يوجد في بعض العبارات ما يوجب
المشهور عن المنع ايضا من قوله ان اردت ان تجعل الى جنب البالوعة بشر فان كانت الارض صلبة فاجعل بينهما خمسة اذرع وان كانت
رخوة فاجعل بينهما عشرة اذرع مع ذكره مضمون خبر سليمان مشعرا باثنا عشر واحتمل من اجل ذلك فخره بين البالوعة والكيف لوجود لفظ البالوعة
في المنع ولفظ الكيف في الخبر المعنى به وعن الفقيه نحو ما عن المنع مع فرضه الكيف وعن بعض متأخري المشايخ ان الاولى الوقوف

أي من حيث أنه مضافه وتكونه من جسم آخر باحد الأقسام الثلاثة لا يثبت فيه نجاسة نعم أن كان المعتبر منه نجسا فهو نجس والمصدر
من نجس العين طاهر كاستحالة الجوارح من المتنجس كك أن قلنا بأن الاستحالة مظهر في المتنجسات والافه ونجس سببا الكلام
فيه في المظهر والمطلق المنقلب إلى المضاف بوجه المضاف وما يعاين أن كان خليطه طاهرا فظاهر من غير خلاف أنه بل
اجتماعا كما صرح به غير واحد وفي الذكرى لم ينجس على المشهور ولم ينقل عن الصحابة إلا خبرا عنه ولم يثبت في الخلاف عليه إجماع
أنه لم ينجس لعل يستدل به لعدم نقل الشيخ الإجماع وأن كان نجسا فنحن أن كان الماء قليلا وإن كان كثيرا فان صدق اسم
ذلك المزيج فيخرج عن المظهر وهو نجس على قول غير الفاضل من طهر المضاف بمجرد المزج بالكر وان سلم له الإطلاق وطاهر على
قوله أن تحقق المزج وإن لم يصدق اسم المزيج ولا الماء ففي الجواهر لا إشكال في كونه غير مظهر وهل ينطبق على الطهارة وجها
أقول بما ذكرنا لا أن احتمال ذهاب الإطلاق مع بقاء اسم الخليط مغاير احتمال عدمه إذ ذهاب الإطلاق وذهاب اسم الخليط حادثا
والاصل يقتضي تحريكهما عن الآخر فيبقى أصل الطهارة سالما نعم لو كان المغير للماء من الأقسام التي علم بقاؤه بعد زوال الإطلاق
لا يجر الحكم بالنجاسة انتهى فيه أن المضاف عند لا يطهر إلا بانقلابه بالمزج بالكثير إلى الماء فلو استحال إلى مضاف آخر لا يطهر
والغرض هنا ذهاب اسم الخليط وانقلابه إلى غير المطلق فاحتمال ذهابه وانقلابه قبل ذهابه لا يطلق غير محذور في الطهارة فالوجه أن
يقال إن تحقق اسم مضاف آخر لا إشكال في عدم المظهر وإن قلنا بغيره استحال المضاف حكم بطهارة لاحتمال تقدم انقلاب
المزيج فيظهر بالاستحالة لا بغير انقلاب المطلق بعد واحتمال مغايرة انقلابها إلى الثالث فكذلك واحتمال تقدم انقلاب المطلق
فينجس وإن انقلب بعد الخليط فيبقى عموم كل شيء طاهرا سيما وإن لم ينقل بغيره استحالها حكم بالنجاسة لما أوردناه على الجواهر إلا
على قول الفاضل أن انقلابا بالمزج وإن لم يتحقق اسم مضاف آخر تحكم من حيثية الطهارة والنجاسة كما إذا تحقق اسم ثالث وحيث حكمنا
فيه بالطهارة فظهر منه منبذ على ما تقدم في المطلق المزيج بالظاهر الثالث لا طهارة ثم المضاف وإن كان طاهرا لكن لا يرفع حد ثابته
لتعليق الغسل والوضوء على الماء الذي حقيقته في المطلق وكذا التيمم على الكفاي والسند على عدم وجود الماء وهو دليل على عدم
ارتفاع الحدث بالمضاف مضافا إلى الإجماع المستفيض المنقلب بل المحصل عليه لعدم العثور على خلاف الحكم عن الصادقين في الإجماع
والفقيه لهذا من جواز الوضوء والغسل بماء الورد ويحكم عن الكاشاني وعن الشيخ عن بعض أصحاب الحديث لرواية إجماع العصاة
على أن العمل بمضافا إلى رواية محمد بن عيسى بإسناد عن يونس وذكر عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير
بأن العمل بالوضوء فيها على الأصح والطيب للصلاة وفي رواية عن عبد الله بن المغيرة في الصحيح عن بعض الصادقين في حديث قال سمعت
حريز بن النضر يقول سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت
كانت عادة أهل المدينة يومئذ في الإجماع منه شرب الرجل ومعه طهور وعلى كل حال المذهب مستقر على عدم رفع الحدث به كما
أنه لا يضر لأن على عدم رفع الحدث به إجماعا وإن كان قيل في طهارة محل الحدث به تحولان لكل أحدهما المنع بل عن الرضا الإجماع عليه والمستفاد
من المختلف في رد المرتضى عدم وجود الخلاف من غيره لكن ينبغي غير واحد إلى المفيدة في المسائل الخلافية والتبديد وجماعا بل عن المصنف
التبديد يستدل في مدعيهنا ولعله لا يحكي الإجماع منه على ما ذهب إليه من رفع الحدث به مضافا إلى الاستدلال له بقوله وشابك فظهر
ومما ورد من الأمر بالغسل من النجاسة المشهورة الطهارة والغسل لا زال في الماء قال وإذا ادعى الانصراف إلى المطلق فنقض بماء الغسل
الكبريت والجواب بهما مقيدان بما يقتضيه في الماء من الروايات الكثيرة المنقولة في موارد ما على أن الطهارة مع تنبيهها هنا بالنقص
أو التمسك بالنكتة على الغسل لا إطلاقا لرس الثياب على الفالج وغيره من النجاسات الواردة لها هنا كونه المطلق لا زال ممنوع بل لها
حقيقة شرعية ولا أقل من المراد شرعا له، أي مبني على ما علق على الماء مع صحة دعوى الانصراف إلى الغسل بالماء لشيوع استعمالها
فيه ولا ينقض بماء الكبريت لأنه نذر وجوده لا يوجب الانصراف وأما الإجماع مع عدم تحقق دعواه منه ومن المعبد لا يحكي عنهما
إلى مدعيهنا وهو غير صحيح فيه خصوصاً مع تعليل المرتضى بأن أصلنا العمل بدليل العقل ما لم يثبت لنا نقل ولين في الأدلة العقلية ما
يمنع من استعمال المايقات في الأزالة ولا يوجبها ونحن نعلم أنه لا فرق بين الماء والخان في الأزالة بل ربما كان غير الماء أبلغ فحكمناح بدليل
العقل انتهى هذا الحكم فثبت أنه زاد ذلك من مدعيهنا فهو موهوم بمصير أكثر يومئذ كما نقل الشيخ على خلافه بل لأن المذهب
استقر عليه ولذا يصح دعوى الإجماع على خلافه والمحكي من رواية المعبد لعله طلاق الغسل الذي ذكره السيد وقد عرف حاله

هذا خلاف المضاف

في المضاف

كتاب الطب

في بيان ما لا ينفك عن
النجاسة في كل شيء
فقط

اورايقه غياث لا باس ان يغسل الدم بالبصاق او روائه حكم من حكم اصحاب يدي شئ من البول فاصح بالجواب والارباب ثم يعرف بذلك
فامنع وجهي قال لا باس وها مع ضعفها التبر المجبر غير كافين لما علق على الماء المنصرف الى المطلق وعن المحقق منع الروائه وقال
نطالبه بنقل ما ادعاه ثم اختلف النفل عن التبر من حيث الاختصاص بالاضاف والتعبر لساير المايعات وفي المحكم عن الحسن ان غط
في الماء ما ليس بجرح لا يحرم فيه لو نرا وطعمه ورائحته حتى خفيفا ليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلوق وماء الحصى وماء
العصفرة فلا ينجس ما له عند وجود غيره انتهى هو كما نرى غير مضطرب بالمراد من الاستعمال انه في الخبث والحديث وان قال في الذكرى
طرح الحكم في المضان والاستعمال ومع ذلك مختص بحاله الضرورة ومحتمل لاداة الخلط من غير تلص بالاطلاق بوضع هذه الاشياء واذا
من الاضائة مثل ماء الورد الى اخرها هو مضافا من ماء السدم وماء الكافور وبالحكمة الاطلاق في المقام مع استعمال المذهب لان في
غير محله وبغير الاضاف بالملاماة ولو يجزم منه النجاسة سواء في الجزء العالي والسافل والمساوي وان كثر وبلغ الاكراد باتفاق النجس
والقوى ان كان واقفا وان كان سائلا فلا ينجس منه الا الجزء الملاقي دون ما علو عليه كما صرح به اكثر من يقرض له وقطع في الملاماة
وهو مقتضى طلاق معقد الاجماع المستفيض في الماء المطلق من عدم سائر النجاسة من الاستعمال في الاعل وفعله هنا لانه يقتضي نوا
اذا اذ اختصاصه بالمطلق كما توهمه بعض مناخرى المتأخرين فتوقف عن جملته هنا وكان ملاخطة تلك الاجماع هي المنشاء في ارسال من
نفس الحكم هنا ارسال من تعرف الحكم هنا ارسال المسكات وتعتبر بجمع جدي العلانية بالاجماع عليه في المصايب والدقة والهداية
مع ان مقتضى طلاق معقد الاجماع ان المستفيض على نجاسة المضان بنجاسة العالي والمقتضى لعدم سائر النجاسة هنا الى الملاماة
اخا ومن المتأخرين ببعد دعوى الاجماع من قواهم هنا وبجو الحكم هنا جماعة من فضلاء المعاصرين على التحقيق في ان الاصل في ملاماة
النجاسة الغير الياس سائر النجاسة الملاماة من سائر اجزاء المتواصل الى ان يثبت طهارته شئ منها بدليل وان الاصل لا يقتضي
في النجاسة على الجزء الذي اتصل بالنجاسة الى ان يثبت نجاسة غيره بدليل فعلى الاول يعقوب الحكم بنجاسة العالي وعلى الثاني يعقوب
الحكم بطهارته قلت تخيئة الكلام في مسئلة المتأخرين ان غير في ليللة المستبره خارج من محل البعث والحكم بالامتنان فيه ما لا يعتد به
فكل يابى في ذلك قطعا وان كان فيه بلز وفداو غير مستبره وما زاد والبللة المستبره فان كان غير ثابت ما ينع كالتمن الذي ثبتا لوثب
عدم المتأخرين فيه واخصنا من النجاسة بالجزء الملاقي للطاري معتضدة بقوى الاصحاب من غير خلاف جده وهو الذي راده في ذلك
بقوله وليس من سائر في الملاماة تهب بل لا شطاب هنا كافي الحكم بطهارته الملاقي للطاري لئلا ينع من المعارض الذي لم يرد من المنصر
ما يتنهن ان الملاماة سبب النجاسة حتى يقال تصدق على اتصال باقي الاجزاء بالجزء الملتصق بملاماة الطاري فيحكم بنجاسة الجميع
وهو معنى المتأخرين والاخبار الواردة بنجاسة المايع كله بوضع النجاسة فيه لا يشمل الجامد واما المستفيض الواردة بان مالا في نجاسة
برطوبة ينجس مع الجفاف لا ينجس الذي من عار واية حريز اسق ثوبك كلب فان كان جافا فافغص وان كان رطبا فاغسله لفاضله
باوثوبه الرطب هو الذي من الغير لذات الحكم من الثوب الرطب فلا دلالة فيها على عموم الملاماة لظهور قوله اذا من فبايعد ملاماة
وبقوه غيره في تلك الاخبار فان قيل بعد ان تضمن النص ان الرطب والاي ينجس لا يفرق بين الملاماة السابقة واللاحقة لان كلا
ملاماة قلنا لرميط الحكم في النص الملاماة حكم شرعي لا يثبت الا في مورد دليله ومن هنا قال في الدرر والفرق بلبته وبين مثل
لحوق وصل ما تقدم ما سبق الاتصال فيما هننا وقل من الفرق قد تفتنا أي قل من تبته لان الثابت من الامثلة النجس الملاماة
المجددة فوعم من اجل النجس مطلق الملاماة ولو السابقة وان قبل لم لا يستدل على نجاسة الجميع باطلاق اعاءه في تلك الاخط
وان كان موردها الثوب الرطب فيثبت النجاسة في غيره من الرطب كالدمن الغير الذائب بطريق أولى فان قلنا بعدم قابلية للظهور
فيبقى على النجاسة قلنا ظاهر تعليق الغسل على المسح الاصابة اذ اذ غسل الموضع الذي لا في التبريد المتقدم في رواية كلنا براه ثا
المطرقه طهره رواية لا يبر ما اصابه شئ الا وقد طهره ومن هنا لا يوجب احد غسل جميع الثوب بملاماة جزء النجس نعم قد
يستأنس لعموم النجس الملاماة بمفهوم رواية بكبر كل يابى في ذلك وليس شئ لعدم ثبوتها على ظاهر ولا بد من التأويل بازادة
ان الياس في الرطب غير في بعد ملاماة النجس وح لا يعلم اذ اذ مطلق الملاماة بل قيل الملاماة المجددة ومن زعم عدم
الفرق في الملاماة الموجودة في الاخبار وبما يشاء القول باصالة سائر النجاسة وان كان مورد هذه الاخبار الجامد لكن يثبت
في المايع بالاولوية غاية الامر استثناء الجامد بخصوص الثمن المتقد لم يكن مع ما عرفت من عدم عموم الملاماة فيها موردنا

الغير الذائب والعدل
المما سلك فيه
المستفيض الواردة
في التبر

بل ما الا لا وهو
ظاهر في مجاز الاتصال
فلهذا قلنا
النجس باللاماة

في المضاف
الشيء المضاف
إليه

جميعا الرطب الجامد كالثوب ونحوه فكيف يفهم منها العموم ثم يستثنى جميع موزونها فاما مثل ولما التزائية في المايح نطافا ومضافا
او غيرها من يمين وعسل وغيرها بمعنى الحكم بخاصة الجميع بمجرد ملاقة جزء منه للبعض فلا إشكال ان مقتضى الاستصحاب عدم بخاصة
غير الملا في تمام الكلام في الاصل بمعنى ان الاصل بمعنى التلبيح هو التزائية منها وعدمها فتقول ان سرائير جسم البعض الواقع في المايح
باعتبار الميعان والسيالين خصوصا في الماء كما سمعته في عبارة كشف اللثام في تطهير الماء واضح المنع ولا أقل من عدم العلم بها
غالب الاستيما في غير الماء وخصوصا اذا كان واسعاجا والخاصة قطرة مضافا الى سائر ما فيها التدرج في تجلج كثير الواسع فظهر
ضرورة احتياج التفوذ الى زمان والتزائية المبحوث عنها الحكم بخاصة الجميع بمجرد الملاقة في ان واحد واما بمعنى سرائير حكم الحكم
في الجميع بمجرد الملاقة في ان واحد فهي ثابتة في المايح مطلقا للحكم به في اخبار الماء القليل الواردة في الموارد الجزئية ومنه موم
الستفيض ضرورة ظهوره في المايح كسر بيجسة في بعض جميع الماء ونحوها تادل على الحكم في قليل المضاف والمايح غيره و
بانضمام الاجزاء المركب يتم الحكم في كثيرهما مضافا فيهما بالخصوص الى روايات المرق منها روايات السكون عن قد رطبفت فاذا
في القدر فارة فقال بهن من قها وبفسل اللحم وتوكل وروايات السمن الذائب منها حينئذ فارة اذا وقعت الفارة في السمن
فانت قال ان كانت جامدة فالتها وما يلبسها وكل ما بقي ان كان دافئا فلا تأكله واستصبح به والزيت مثل ذلك وكون مورد
نحو الثمن والمرق وغيرها غير خارج في ثبوت الحكم لعموم المايح لان المايح غير المضاف حكمه حكم المضاف في ظاهر كلامك لاصح
كما في المعبر والندكفة والمنه في الذكرى والروض والذوق بل قوله في الاخرى وما يفسر بطلان ولا من المضاف كالمضاف جملا
ارسال السلمات ولعله كذلك ضرورة انه لو كان له حكم اخر في البعض لنبهوا عليه قطعاً فعدم تصريح احد منهم بالخالفه مع عموم
البلوى بحكم دليل الخاطه معه عندهم مضافا الى ظهور التعليق في مخر تلك الاخبار بالذوبان والميعان انه لما ناط فيجوز في كل
ذات مايح فناقشة المعال والشارق والمذاق في اخبار السمن بعدم ثبوت حكم المضاف في غير محله مضافا الى ذلك عموم
اخبار المنع من سوا الكافر والحيوان والبعض ثم ان ترك الاستفصال في الاخبار المتقدمة بموت الفارة في قدر القدر واسطه
او اغلاه بل الغالب مؤنها في غير السطح الاعلام اطلاق السور ايضا فاضيان بالعموم لسراية الى العالي كما عن جماعة بل بانضمام
مخوى اخبار الماء القليل لا ينبغي ان يمتد الى عموم العالي ومن اجله لم يتوقف حد في الماء القليل في اقتضاء العموم ذلك و
ان حكوا بعدم بخاصة العالي منه او غيره فبنا الاستثناء بدليل خاص وبالحجة لا ينبغي التامل في الحكم بخاصة المايح مطلقا بل
جزء منه الخاص لمكان الاخبار وانما يتردد في الحكم بخاصة جميعها لتحقيق ملاقة البعض في الجميع وان كان ملاقة الطارئة
في جزء وملاقة الشخص الطاري في الباقي فاستتب هو مطلق ملاقة البعض ولتحقق ملاقة البعض في الجزء الملا في الطارئة
وفي الباقي فبعدا او بخلاف ذلك كل محتمل وبما نشأ من هذا التردد العقول بعدم ثبوت صالة سرائير الخاصة في المايح كما في الجواهر
في الماء المطلق مع كثرة الاخبار الحاكمة باذابة الذائب الملا في الفارة الميتة ولعله في غير محله اذا المقصود من ثبات السراية
هو الحكم بخاصة الجميع بملاقة جزء وهذا ثابت في المايح من الاخبار يكون أصلا في المايح يعمل في مورد الشك ويلغو
البحث عن ان ذلك من جهة عموم سببية الملاقة او من جهة سببية الملاقة في جزء والتعبدية في اخر مع قوة دعوى الظهور
في كون ذلك في الجميع من جهة الملاقة بعد التصريح فيها بخاصة الجميع لعائنه بعد الحكم بتجسس طاهر من غير مباشرة الخسر
اصلا لانه خلاف المراكز في ذهات المشرعة فلا يجهلون من الاخبار بخلاف عموم الملاقة قال في الجواهر اعله للصدق عليه
لا في نجسا وان لاقاه بعض اجزائه فناد على بخاصة مجرد الملاقة يشمله قلنا من المعلوم عدم ملاقة جميع اجزائه لجسم البعض
الواقع فيه حسب ما قرناه في تطهير الماء ولا معنى للتعبدية في صدق ذلك وبالحجة مرة نقول بظهور الحكم في هذه
الاخبار بخاصة جميع المايح بوقوع الخاصه فيه في كون بخاصة على نهج واحد مستند الى ثل الوقوع والملاقة ومعلوم
عدم ملاقة الجميع للطاري فليس لا ارادة عموم الملاقة الشاملة للكل فان قيل لا اذا نهما من اخبار المايح سببية كل
ملاقة فليكن ذلك أصلا ولو في غير المايح لوجود مثلها فيه ايضا قلنا ان سببية الملاقة للشخص حكم شرعي يمتنع مورد
دليله واذا ورد في المايح لا يقاس به الجامد ومرة اخرى نقول حكم في الاخبار بخاصة جميع المايح بوقوع الخاصه فيه وهو
وان احتل الامر بين الاثباتين في الحكم بخاصة الجميع بملاقة جزء فهو أصلا حكم مقتضاه عدم الحكم بعد الملاقة بطلان

مها لا التمتع
المضاف
الى الجزء الاعلى
بعدم ثبوت
الحكم المضاف اليه

كتاب الطهارة

جزء منه لا بدليل يخرج وهو ما اذا صالته سريان في الماي وفي الجواهر وغيره انه يتعوض بغير الماي من الرطب المتك
والقول بان له ريق جماع على ان ملافة النفس بنفس بل الاجماع على خلافه بخلافه في الماي والمراد باصاله السريان مما هو بعد الاجماع
على ان ملافة النفس بنفس جوع الى الحكم بسريانه الخاص في الماي بالاجماع فيتبع موثره ولا يكون اصلا في مورد الخلاف انتهى و
هذا غير وارد علينا لانقول الاصل المستفاد من الاخبار الواردة في الماي الحكم بخاصة الجميع بملافة بعضه فكيف يتعوض علينا بملافة
الجماد الذي لا يشمل تلك الاخبار خصوصاً مع عدم الملافة بين تاشا الماي وتأثير الجماد لاحتمال الفرق بالميعان في نظر الشارع والمبصر
بالملافة حكم شرعي دليله وبأنه ما ذكرناه الحكم في مفناح الكرامة عن جدي لعلامة في لدرس قال الذي ظهر له من تتبع الاخبار
انه لا سريان في الجسم المتصل بميل وقوع الخاصه وان كان لا يخلو من رطوبة كما في الدهن الجماد اذا وقعت فيه بخاسه فانه يجب الحكم بخاصه
الملا في دون ما تحته وما لا صفه من الخاصه ما لا في لدهن النفس بملافة الخاصه وهذا الخرم مثله في الجود فانه فيجبه لانه يقتل به
بعد الملافة قلت وهذا الفرق بين ما تحته وما لا صفه وبين ما لا في لدهن وهذا هو المشار اليه بما مر من قوله في لدرس وفي الفرق
فيما بينه وبين ما مر الخ قال هذا كله في غير الماي فان ما فيها ان يجزئ الملافة بحيث للكل مطلقاً انتهى لا يلزم من الحكم باصاله سريان
الخاص في الماي بل ولا من صالته السريان في مطلق ذي البلة السريان الحكم بسريان الطهارة بمجرد اتصال الماء بالنفس بالماء الطاهر المعصم
كما مر في مفناح الكرامة قال الحق انها اي السريان على الاصل الطهارة فتري الخاصه فتري خرج من هذا الجماد لوطب غير المتعاطر وكل
ما مر وارد على الخاصه انتهى هو غير محله لوضوح الفرق بينهما بان سبب عموم الملافة للخاصه مذكول عليها بالاخبار ولعله ناخذ
بجواز الاعتبار ولعله يدرى بغيره ان ملافة الكرا لا اتحاد معه مظهر الماء النفس سريان جسم النفس ممنوع كما عرفت فكذلك جسم الطاهر
وتلخص ما سمعت عدم ابتناء القول بخاصه العالي السائل في محل البحث عدمه على القول باصاله سريان الخاصه مطلقاً في ذي البلة
السريان واصله عدتها الصفة اخيراً لثانيه مع دعوى صالته في خصوص الماي ويتوجه بخاصه العالي في المضاف لانها الاصل و
يحتاج خلافها الى مؤنة اقامة الدليل الخرج من اجماع وغيره وقد يناقش فيه المحصم فلينبش المسئلة على اصاله السريان في الماي وهذا
اثباتها وحققناها بما سمعت واتضح من ذلك كله ضعف الحكم بعدم بخاصه المضاف بالملافة في بعض المواضع الواقعة في الخلاف استناداً
الى المختار دليل بخاصه المضاف بملافة الخاصه بالاجماع المفقود في محل الخلاف ومع ذلك نقول بعدم بخاصه العالي السائل من المضاف
ونطلق الماي لثبوت الخرج من اجماع والمناقشة فيه في غير محلهما انه لا ينبغي كون عدم سريان الخاصه من المسائل الى العالي السائل معقد
الاجماع المستفيض النقل وذكره في مسئلة الماء المطلق لا يقتضي اختصاص الاجماع بربل التعليل لعدم الخاصه فيه فهو هذه العيا
ظاهرة في عموم العلة كما يعطى عبارة الرض انه لا يعقل سريان الخاصه الى العالي مضاف الى الصريح الاجماع الذي حكاه جدي لعلامة هذا
بالخصوص المؤيد بعدم الخلاف فيه هنا الامن شاذ لم نتفق به ودعوى القطع به في المذارك ولعله كذلك بل جرى السريان عليه كما
ادعاء جماعة غير بعيد وانما يخص المضاف فتى كفيه تظهريه خلاف والمحقق من الاقوال ثلاثاً احدها ان يضبط بالماء المعصم بوجه
يطلق على المجموع انه ماء مطلق وان تغير بعض وضاف المطلق بالمضاف ونسب الى الاشهر ثانياً اعتبار صدق الاطلاق مع عدم تغير
وصف المطلق الى المضاف بعد خلط المعصم ونسب الى ظاهر المبسوط والمعتبر بالخبر وفي تحقيق زاده ذلك من عبارتها ما أمل في
ثالثها مجرد اتصاله بالمعصم من كبر وغيره وان سلب الاطلاق وهو ظاهر القواعد بل بل جميع كتب الفاضل غير النهاية وفي بعضها
كالقواعد صرح بالامتناع بالكوفي انتهى عبر بالبقاء الكرد فنه وهو مشعر باعتبار المنهج لكن صرح في محكي الخبر والندكرة وموضع
من المنهاى شرط بقاء الاطلاق وعبارة المبسوط ربما اشعر بقول رابع حيث اعتبر فيها ما زاد عن كروجلها بعض على التسامح في
العبارة فتقدم مع مانع الخبر ولعل الاقوى الاول ما عدم الحكم بالطهارة من صدق الاطلاق فلان كفيه تظهريه الماي النفس فلا
فلا استصحاب قاض ببقاء الخاصه ودعوى تحقيق المعيار المتقدم في التظهريه بالماء بمنج المضاف بالكر وان لم ينقلب بالمطلق شيئاً
الكلام فيه او اما الحكم بالطهارة بعد صدق الاطلاق فلا اجماع ولا نه بعد صبره ودماء مطلقاً هو من تظهريه الماي بالمطلق بعد
المنج وهو اتفاق وتحقيق الاطلاق هنا بالمنج غير ضار ولا من موجب الطهارة فلا شيء اجزاء المطلق بالمطلق بوجه لا يتغير يكون ماء
واحداً فان الاجماع على عدم اختلافه في الحكم فلا ينفاد التقديم والذخر في تحقيق الاطلاق المذكور وما عدم ضمير بقاء صفة المضاف
فان تغير الماي بصفة الشخص لا يوجب تنجسه كما سبق وبقاء الاطلاق ممكن مع الناقض في بعض الصفات قطعاً كالماء المنقهر

في تبيين
الاجماع
في تبيين
الاجماع

صفة الاطلاق
في تبيين
الاجماع

فإنما يشك
في الثالث

بالجائز والمختص المتيقن بكلامهم فيمكن يتقدمه ايضا مع بقاء بعض صفته الخلط المتنا مع ان تحقق المفروض تحقق صدق
المطلوب عرفا ومعنا لا يعنى بالضعف وان فرض الشك في لصدق فلا يحكم بالظهور ويستدل للقول الثالث بان الكرا اذا امتزج
بالمختص وجب الحكم بالظهور لتحقيق المعيار المتقدم في الظهور بالماء وفيما نذكر ان سلبنا عموم مظهرية الماء لكل شيء فالمعبر بقاء
الطمانه الى تمام المزج وهو غير معلوم لتحقيق الانقلاب الى المضاف واصالة تارة معارضته باصالة تارة المزج المعبر لان يقال ان الانقلاب
لا يمتثل الى تارة عن المزج الكامل ضروري امتناع بقاء الماء على طلاقه والمضاف على ضافته وهما من جنس فلا يمتثل من غلبت احدهما على
الاخر والمفروض ان المضاف باق والمطلوب هو المنقلب فخصر الاحتمال في كون انقلابه بمثل المزج فينجس وهو ملغى باستصحاب بقاء
الاطلاق الى اليقين واجتناب المزج وعلى تقدير بقاء المزج يحصل انقلابه لا انقلاب معا ولا موجب على هذا التقدير الجائز هذا المتنا
لفرض ان كان ضافته بالمزج وطهر المضاف المختص فلا يصدق ان هذا المضاف لا ينجس او بما يخص عنه بقسم آخر وهو ان لاحتمال
المتكبرين احدهما يقضي ببقاء المضاف وهو تقدم انقلاب المطلق والاخر يقضي بقاء طمانه الماء المطلق المنقلب هو متقدم
المزج واستصحاب حاله الكلي منها مفارضة بالآخر فليخرج الى عموم كل شيء ظاهره يورد عليه بان استصحاب طمانه هنا مع انقلابه لا يوجب
وتقديره وهو غير متبرك كما قد يورد ايضا بامكان العمل بالاضلين هنا التقدير مودرها الحكم ببقاء المضاف وطمانه المنقلب
ويكفي الثاني بعدم امكان الحكم على المتابع الواحد بطمانه بعضه وبجائز بعضه فمتاوتن ومن اجل ذلك صرح في الاول مع هذا بالاع
على ان هذا المضاف لم يحكم واحد من الطمانه او الجائز وان قال في لشارف بهذا استظهار هذا الاجماع ان النع فيه محال لا لكنه علمه
في خبره ولا ينبغي ان اضل هذا الذي لا ينبغي على ثبوت كون الماء مظهر للمضاف مع المزج والنع فيه محال انه يريد ان الماء يظهر كل شيء
فيما لا يراه يثبت الطمانه في نفسه وهو لا يثبت في نفسه في صدق ان ما هو قابل للظهور في وطمانه ولم يثبت كون المضاف لا الظاهر
مع بقاء الماء لا ضافته والماء المختص في الماء لظهوره بالمزج مع الكرو ويخو بعد قيام الاجماع على انه يظهر وان طهره الماء وان ما وراه
المزج الكامل لا يظهر في طهره وان كان الانفصال عدم خلو التزام الطهر لكل شيء بالمزج بالماء الناصب من قوة فظهر للمختص من مزج جليد
سهم من في طهره الذي من انه ظاهر شيئا الشئ الثاني وبخص لان المانع هنا شيئا آخر ودومة ان المزج المذكور يصدق عنوانه
على المطلق ودفعه بدعوى كفاية صدق الملافة المختص للمطلق بنحو المزج في الطهر وعدم دليله في خبر صدق المضاف بخلافه وان
الحكم بالطهر بالمزج بالعاصم على تقدير تمامينه ليس عقليا ولا كليا منصفا وانما هو استظهار واستفادة من النص وكلام الاصطحاب
والميتقن منها المطلق الباقي على طمانه بعد الملافة وهذه الضور من المقارنة محل شك فليكن المختص فيه على الاستصحاب ومنه
يقين ان قول الفاضل لهي ذلك المكان من الضعف الذي قال في الجواهر لا يصلح صدور من طمانه الشئعة ومن اجله قوله الى زادة
ان يكون المطلق سلب المضاف عن ضافته دون واصافه ثم قوبل واصاف المضاف بصدقه لك حتى غلبت المطلق انتم ضرور ان المقارنة
المذكورة صورة شك كما عرفت نعم على تقدير كفاية المقارنة المذكورة في الطهر لا يتم قطه ان وجوده يجرم الانفصال الذي حكاه في الكرو
عن الفاضل قال وبما لا ينبغي نارة بزال الاسم ونارة بالانفصال وان بقى الاسم والثاني شبهة انتهى ان اختبر في طهره الماء كفاية
الانفصال هنا من صدق الماء الواحد وليس عند ناماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس من دعوى لشرية من طهره جزء بالانفصال بالظاهر
في طهره بعضه طاهر واحد بظهوره الجواز الاخر لسبب انفصاله وهكذا وهو واضح ولا يتم ايضا في صور المزج اذا تحقق انقلاب بعض الكرو بل
المزج المعبر لانه اذا صار بعض الكرو مضافا قبل المزج الطهر للمضاف بخصر البعض لانفصاله بالمضاف السابق وبخصر الباقي لكونه دون
الكرو بل وان كان الباقي كرا لكن مع تدرج الانقلاب بمثل المزج الى ان يمتلئ المطلق اقل من الكرو وبما يقال بعدم وقوع الانقلاب ضمنه
مع المزج في الخارج ومن اجله يحكم بعدم طهر المضاف لا بانقلابه مطلقا لكنه ممنوع بل يمكن انقلاب المطلق بغير التدرج والدفعه والمنا
معلومة للتدرج ما عرفت من صالة تارة الانقلاب لمختص المزج فهو محكم ما لم يثبت خلافه ثم ان صرح جماعة بان هذا القول ان تم
فانما يمتد الى المضاف في الكرو دون العكس لان محل المضاف بخصر فاذا ورد المطلق هبنا طهره المضاف لكنه يظهر انقلابه مضافا وما
يظهر لمحل فيجوز المختص بملافة المحل قال في الجواهر واحتمال القول ان الكرو بعد انفصاله بالمضاف طهره مضاف وان يمتد واضح الفساد فيه
انه كذلك على تقدير كفاية الانفصال وانما الواجب المزج كما هو صريح القواعد فتدعوا ان ينبغي ليلح عدم الانقلاب قبل المزج
المعبر وان الماء يظهره كل شيء بملافة بالمزج وحيث يتوجه القول بطهره المضاف وان يمتد معارضته لحصول الملافة الماء المعنص لها

في ان الماء لا ينجس

في ان الماء لا ينجس

معا وقد يستدل بالقول الثاني بان بقاء وصف الخاسة امانة عدم انقلابه ولا اقل من الشك وفيه ان الفرض يتحقق صدق المطلق
 ودعوى ان تحقق الاطلاق لا يجمع مع بقاء ظهور وصف المضاف المخلط مخالفة للوجوب كما في ماء غسل السند والكتاف وغيره
 فيصدق الاطلاق وان بقى صهي المخلط بان يقال مثله فيه سدا وكافور ولعل مبنى هذا القول على نجاسة الماء المتغير بصفته
 المنجس كالنسب الى الشيخ في مسئلة نجاسة الماء المتغير من اجل قوله هنا كنهه المبالغة واما اعتبار زيادة المطلق عن كره على تقدير ازالة
 من نحو عبارة المبسوط فربما يقصد ان ازالة الاختلاف السطح كما وقع نحوه في ماء الحمام في الحجر وجامع المقاصد لكن يدفعه انه لا
 يتم فيما يلقى المضاف في الكروا بالعكس دفعة فالتظاهر ازالة المجرى الاول من المطلق لا بد ان يتقلب الى المضاف باول ملاقة
 فينتقص الباقي عن لكونه لا يمكن زيادته بالمرء وفيه ان ازيدته لا يمكن الا وينقلب شيء توجه المنع من ان يتقلب الماء على قول المخرج
 باول اتصاله وانه يتقلب جميع الماء دفعة باول اتصاله وان ازيدت تمام احتمال والمعتبر في الطهر بقاء الاطلاق فيدرن الاحتمال
 مدنوع باصاله عدم كونه من جنس ما ذكرناه ان لا فو في عدم طهر المضاف الا بالانقلاب الى الماء بخلطه بالعاصم منه
 لانه مع عدم الانقلاب لم يخلط فلا يحصل شرط الطهر من المخرج وان من غير ما يمنع بقاء كل منها على اسم بعد المخرج وصدق
 الاطلاق المتغير بالانقلاب الى الاضافة غير كاف في الطهر بالماء ان سلم مطهرته بالماء العاصم لكل شيء خالطه والا فلا يطهر
 لو فرض إمكان بقاءها مع المخرج فضلا عن مقدارته بالانقلاب وهل يطهر بانقلابه ماء مطلقا من غير ملافة وبما يشعر المتغير
 في طهره بصبره وانه مطلقا بملافة الكروا من غير به عدم الطهر اذا كان بنفسه لكن الظاهر ان الانضمام عليه من باب الغالبية
 ان انقلابه الى الماء من غير ماء ان امكن فنادر وغايته ان انقلابه غير ماء فيكون الى مضاف عام وعن سموعات جدي العكس
 التبرج بكفاية انقلابه بنفسه الى المطلق لكن على تقديره الاكتفاء به وتوقف طهره على القول بان الاستحالة تظهر المنجس والا
 لو طهر اذا كان قليلا وكذا اذا كان كثيرا الا على القول بطهره الا كمال كرا نظر الى سبب له يحل خبثا واذا انقلاب المضاف المنجس
 بخلطه بالماء الى مضاف اخر وكذا المطلق الكثير يحكم المنقلب الى المخلط حسب ما ذكرناه في شرح قول المصنف والمضاف كله طاهر
 واما الدهن المنجس فظاهر المشهور انما تلين بعدم طهر المضاف مع بقاء اضافته عدم طهره مع بقاءه وهذا ولعله وان المنع
 لا مكان الشك من جهة رؤسونه في نقوذا الماء فيه وتخلل اجزائه كما ينبغي فلا يحصل المخرج المتغير الا مع فرض كونه مضافا بغير جدار
 ظاهره اضل على قوله المذكور في طهر المضاف لقول بطهر الدهن ايضا بخلطه بالماء العاصم وعنه في مظالم الروضة ان له قولا
 بطهارة الدهن خاصة اذا صب في الكثير فضرر فيه حتى خلط اجزاء به وان اجتمعت بعد ذلك على وجهه واستوجبته هو على
 تقديره اختلاف جميع اجزائه بالنزج لم يخرج الماء عن طهارة وكل استوجبته في اللوامع قلت لعل خصاص الدهن منبى على
 ما ذكرناه من عموم مطهرته بالماء لكل ما اذبه لكن مع بقاء الاطلاق بعد المخرج لا مع مقدارته المخرج للانقلاب الى الاضافة وفي غير
 الدهن حيث يمنع بقاء كل منهما مع المخرج المتغير فان خرج المطلق عن سبب كان من صنوعه المقارنة المنوعة وان خرج المضاف طاهر
 لكن مع عدم بقاء اضافته ومات في الدهن فيمكن بقاء كل منهما مع المخرج فيقال مثله فيه دهن لا يمتا في نحو الشمع وما شابه بل
 الظاهر ان الدهن والشمع لا يستحيل ماء ولا الماء يستحيل اليها في السادة فتح فرضا متراجها مقتضى عموم مطهرته بالماء الحكم
 بطهارة الدهن والشمع اذا جفت اجزائه بعد ذلك ببرودة الماء ونحوها وهو جدي مع فرض تحقق المخرج المتغير وما ذكرناه
 تبين الحكم في نحو البطح والديا والجبن ونحو ذلك ما فيه نحو الغاب من اجزائها وفقدت الخاسة في اعاقها فان الحكم بطهارتها
 بمجرد اتصال الماء العاصم ولو الى اعاقها مشكل مادام تلك الاجزاء المائية اللعابية باقية لانها بمك المانع المنجس الغير المنقلب
 اذا انقلب ماء واخرجت منها بعض ونحوه بحيث يتصل الحجر وماء ثم ذهبن اليها من الماء العاصم وفرضه مشكل في نحو الحجر
 وما شابه بل غير ممكن لعدم خلاصه من تلك الاجزاء الا مع عدم بقاء البعير على اسمه ولعله وجه الامر بدفن الجبن المنجس
 في الاخباء واما الاجسام المتسكة واليابسة والرطبة كاللحم ونحوه الخالصة من نحو هذه الرطوبات واللزجات واللغابات
 ان نجست اعاقها ونفذ اليها من الماء العاصم بابقائها مثالي لكرالى العلم بوصول الماء الى حيث وصلت الخاسة طهره من غير
 اشكال وربما اشكل بعض الفضلاء في طهرها بذلك بل كلما كان ذابلا ما يشبه في عاقه كالكوز والاجر وبعض يقول ان لا
 اذا تنفست بالماء الجبن فنقدت منه في عاقها فلا يظهر بوضعها في الكروا لم يتجفف ولا حق اذا احتاجت الى تعدد الفصل

على التخصيف ترين ونجد الاشكال دعوى ان وجود تلك الاجزاء البنية المائنة من البلية ونحوها في عاقتها مانع من نفوذ الماء الطاهر اليها وحلوله فيها قال ولا يكفي مجرد اتصال تلك الاجزاء باجزاء الكثير اما على اعتبار المزج فظاهر اما على مطلق الانصاف فلم يمتنع تحقق الاتحاد انتهى وهذا الشبه بالوسواس ضروري ان الباني في عاقتها ليس عنها من الماء حتى يغير فيه طهر المزج او الاتحاد بل يجري عليه حكم البلية الباقية في الثوب والبدن الملاقى للماء النقي ذهبي ليست بازيد منها فطهر مع بلتها بمس الماء القليل الوارد والكثير ولو كان نحو هذه البلية من الماء لما صح طهرها بالقليل مع انه لا اشكال باطلاق النصف القليل في طهرها مع الجفاف وغير سلكنا ان من الماء على كفاية لاتصال ظاهر طهر هذه الاجسام بوضعها في الكرو تحقق اتصال الكرو في عاقتها ولو كان قل قليل اذ بعد فرضه ماء يتحقق اتحادها باتصالها بها هو عليه من مقدار قطرة او بعضها الا ان يجرى نحو بعض القطر مثلا لا يمكن اتحاده مع الكرو وهو باطل قطعاً وعلى اعتبار المزج ايضا كذا لا نثبت لاتصال بالوضع من حيث يتحقق المزج ايضا من جهة العلة فان اتصال بعض القطر مثلاً بالكرو يجبره بوجوب المزج به كما سمعت فيما تقدم ان المائنة اذا اتصلت بمحصل المزج في المزج بين المائنة بين وان لم يكن يجبر لذلك في بعد زمان ولا اقل بعد الخزيك وامثلة الاعماق بالماء النافذ فيها لو كان مانعاً من مزاج الخارج معه بكل وجه لا يمنع مزج الكرو الماء الكون المتعلق ايضا فطهرها بالافراد وضيق الحبل وسعة غيره فارق هنا بعد فرض ان الماء لا يمتزج مع الماء كلاً ما يمتزج المايح الطاهر المطلق ولكن لا يمتزج اسم الاطلاق فيصنع اطلاق الماء على الجميع بعد المزج ولا يصح سلبه عنه لا يخرج عن قاعدة التظهير من حيث هو حيث سواء كان الماء قليلاً وكثيراً وهو كذلك وان غير الخليط الطاهر احداً وصافاً الى المطلق القليل والكثير باثبات النص والفتوى اما ان سلبه الاطلاق المذكور فان دخل المجموع تحت اسم الخليط او ثالث فلا اشكال في دفع الظاهر وان لم يدخل المزج تحت اسم المزج القول بان انقلاب حقيقة ما ظهر معلوم والاصل في تضيي بقاها ما غاير الامر عدم تمايزها في المحرر عدم صدق احداهما على المجموع ولا ينافي صدق اتماء مع جسم آخر وقضيته حصة لرضوه والغسل منه مع تكرار الصب والدلك ونحوه مما يثبت مع مجرى المطلق من اجزاء المزج على العضو ولعله مراد الشيخ بما ياتي من باقية استعمال المطلق المزج بمساو به من المضاف لصفته لكن يشكك في استعانة المرفوع بالتحجب بالنصب عليه لتخص المضاف من غير مقتضى مظهره وكذا بالوضع فيه اذا كان كالتخص المضاف بالوضع في موضع عند خروجه بملافة المضاف من غير طور وانما على قول القائل فيحكم بطهر المتخص اذا حركه فيه بحيث يعلم جري المطلق على وجه لا يفيض المضاف به لا من جهة بالكر فلا موجب للتخص بعد ذلك بمرجه ويمكن القول ايضا بان يكون من المضاف العام وان لم يكن له اسم مخصوص اذ لا يلزم في تحقق الاضافة اسم مخصوص هذا غير مرضنا لكنه مانع غير المطلق وهو كاف في عدم مظهره واستصحاب بقاء الحقيقة السابقة منقطع بحكم العرف والعادة فان العادة نافذة لا يكون لموجود فيه ماء مطلقاً باقياً على الطهارة وذلك مثلاً باقياً على خيلته بل لا بد من استحالته الى اخر غيرهما وقد ينقض بامكان التعلق في الخلط بغير المطلق كالنهن والغسل فيقال بعد اختلاطها ان هذا من غسل وعسل وكذا غيرهما فليكن الخلوط بالماء مع الشك كذلك ويمكن دفعه بدعوى الفرق بين الماء وغيره في ذلك بحسب العرف والعادة وبالحكمة الشان في ثبوت امتناع بقاء حقيقة ما في النهر والعادة ولعل الاظهر في ذلك وعليه يخرج عن المظهره وهل المزج الذي يحكم معه باستعمال المطلق وانقلاب منه حد من التمازى والاكثر فيبحث اذا اختلف الحكم ام لا ضابط له بل يدور مدار التسمية العرفية كلبه اما في الخلط الخالف لصفته الماء ضللاً لما ذكره القمبي العرفية وعدمها قولاً واحداً كما عرفت جماعة وبه صرح في المداك وكان من جهة كون مداك الاسم بذلك غلبه لذات ومن المعلوم من غلبته من انصب لصفته شدة وضعفها فيها والعرف ان شاهد مرتبة الصفه الموجودة بمنزلة حصول الغلبة وعدمه فان من الغلبة اطلق اسم التمازى الا فلا يصح ان يدور مدار الاسم وانما في مسلوب الوصف كماء الورد المنقطع الرائحة ضمن الشيخ كما في الخلاف المذكور جاز ان حكم الاطلاق ما لم يكن الخليط اكثر من الماء ويا جاز لا استعمال الاصل الا باحد وخالف في المساوي القاضى فلم يجوز استعمال اللزائمه وانظر ناظر الشيخ في ذلك في الدرر حتى سكت وعن جماعة ناطق بصدق الاسم عرفاً قال في الخلاف ولا اعتبار في ذلك المساواة والفاضل فلو كان ماء الورد اكثر وتبقى اطلاق اسم الماء اجزى لطهارة به لا مثلاً لما موربه وهو الطهارة بالماء المطلق انتهى وهو حسن من حيث لا ناطق بصدق الاسم لان التزاع في الميزان الذي به يطلق العرف مع اطلاع على المقدار وموقع في الخلط المستلزم اكثر لا يطلق اسم الماء وكذلك لا يطلق اسم الخليط المستلزم اذا كان الماء اكثر لان مداك الطهارة على الاسم لا يمتنع بؤنه لافل المسك

لا في حكم المضاف

في حكم المضاف

كتاب الطهارة

في الصفه ولما اطلق اسم الاكثر منها في التصورين فلا يكون ايضا الاسم استهلالا لافضل الذي بعد حصوله بالتفاوت ليسر ويحكم
في غير البهر ولا ينضبط بحد وفي المتساويين قد لا يبعد بل يمنع غلبه احدهما مع تساويهما في الاوصاف لثلاث لا تنفاه جميعا
فيبقى الحكم فيه على ما تقدم من مكان بقاء حقيقتهما او امتناع فعله الاول بغير قول الشيخ من جهة الاستعمال حسبما تقدم وعلى الثاني
يقوى قول القاضي نظر الاستصحاب لعل مناظرتهما في الذكر كانت على هذا المبنى الا لا يضر للشيخ مع فرض امتناع بقاء
المطلوب بخلاف استعماله ولا للفاضي مع امكانه منع استعماله بالنسبة لمزبور بعد جريان استصحاب البقاء ومثل المنهج بمسلوب لصفه
المنهج بقاء الصفه ومثلها المقدار لصفه بخلافه لان المقدار له من الوصف مقدار لا تأثير له في غلبه الخليط كما ياتي في
في المنهج بالخليط الباقي على صفه الاضلي يمنع ايضا صدق الماء مع اكثرية الخليط او تساويهما في المقدار بالطريق الاول دليل على
خال من المسلوب والفاقد لا ينافيه الاتفاق على كون المذار الصدق لما ذكر من ان الكلام في الصفه ويمكن صدق الخليط مع
اكثرية الماء قد زاد فضلا عن تساوي المكان وجود الصفه التي تختلف بحسب هذه ذكاه وشدة اثرها وهما امكان الغلبه في جهر
في الصفه من جهة القدر ويظهر تقدم الصفه فيه كما ذهب اليه الفاضل في جملته من كنهه وتبعه في الدورس وشرح الجعفر
وبعض فوائد الكركي ان يفرض وجود صفه من الثلاث وليست تنفي نفسه فان وجد منها اطلاق الاسم على تقدير وجوده ايحكم ايضا
مع فقد احدها حسب ما مر في تقدير الغلبه في الماء وانكره الباقر لان الوصف مدخليه في غلبه الموضوع فلا يقاس به حال عدمه
وهو كذلك ان قدر الشد يد كذالك المسلك وما يحتمل من غلبه في الغلبه وانما تقديره في ذاته ما اوطم ما يتحقق به بخلافه الخليط لثلاث
كما صرح به بعض هؤلاء فلا بأس به لان الغلبه على تقديرها مستنده الى ذاته والطعم اليسير مثلا بما يترك به الحق كغلبه ذلك
المضاف وتبين في المنهج انما الاستهلال والاضداد او الغلبه حيث ان حال المايعين لا يعرفون الا بالطعم والريح واللون ولو في
الجملة ولا مانع من مقايسته حال عدمه بحال وجوده بقدر فرض تساوي وجوده وعدمه بالنسبة الى الغلبه ولا ينافيه جهة العرف
لان الطريق لوصول العرف الى الواقع عند تدرجه للمائيل المايعين كما اوضحه في المختلف انه بعد اخيار الاناطة بصدق الاسم
عفا قال ومعرفة ذلك ان يقدر الى اخر وهذا جسد مع الحكم البات بعد الاستثناء ولا يرد عليه جواز تقديره اضعاف الصفه
بالاقوى لاحتمال مدخليه الاقوى ولا جواز تقديره بل الوصف الموجود باخر لعدم المقضي بعد وجود وصف يدرك به
الحس خال المنهج لكن الشان في مكان الحكم البات بالغلبه وعدمه فاضلا بعد الاستثناء استنادا الى مجرى فرض الصفه
وهو محال تام لا سيما كايته وتلخص ما ذكر ان خليط الماء ان كان على وصف مخالف له ذار حكم المطهر من مذار صدق الماء
ولا يحتاج الى ميزان من تقديره وغيره لوجود ما يدرك به حاله وان كان موافقا لصدق الصفه او سلبها فان علم المقدار
من التساوي والتفاضل حكم على التفصيل المتقدم وان لم يتيم ذلك وحكم باسم احدهما كان حجة على غير العالم بالمقدار و
كذا العالم بالتفاضل المكن معه غلبه الاسم فلا يكلف لاخبار بالتقدير وغيره دون العالم بالمقدار امتنع معه غلبه
الاسم وقد سمعت حكيمنا في تعريف الماء المطلق من حاشية المذارك من وقوع الاشتباه للعرف بالجاهل بالحال وعلى كل
حال يعلم ان خلط شيئين بشي اما بنحو الاستحالة او انقلاب طبيعته احدهما الى الاخر فالاسم للتقليد لينة على وجه الحقيقة و
الحكم ايضا حكم او مع عدم الانقلاب كما في خلط ما يمنع انقلابه كالحشب المسخون اذا اخلط بالماء ومع اما بوجه يكون احدهما
لغزائره وعدم امتيانه في الحس بعد في نظر العرف والعادة بحكم المعدوم كما اذا اخلط يسير من سحق الحشب في حوض ماء وضأ
كالاول ماء وحكمه لعل لا يغير بالاستهلال في كل ما هم اطلاق يكون بحكم المعدوم كالطين اليسير وغيره ما يخلط بالماء بحيث
يسير موجودا فيه ولا يخرجه عن الاطلاق وفي هذا القسم الاسم لها والحكم للغالب ما الاول فلصدق هذا ماء فيه شيء من طين
او خشب وغيره وصدق هذا طين وخشب وغيره في ماء ومع هذا يمنع صدق هذا كله ماء وهذا ليس الاماء وهو
المستعمل في المقام اذ قد يصح اطلاق هذا الماء اما بالاشارة الى الاجزاء المائية او الى الجميع لكن من باب التغليب فان شايخ في العرف
الا انه ليس مبتدئا على وجه الحقيقة ولو لا انه من التغليب للزم النقل في اغلب الفاظ الموضوعات العادية لاطلاق الحنطة على ما
فيه شيء من التراب والماء على ما فيه شيء من الطين الثمن على ما فيه شيء من الدبر واللبن والذهب والفضة على ما فيه
شيء من الفس الى غير ذلك وهو باطل قطعا وكان التراب مثلا بوضعه في الحنطة يسير حنطه وباخره عنها يصير ترابا و

في ان يقع في التام في الغلبه
في ان يقع في التام في الغلبه
في ان يقع في التام في الغلبه

في ان يقع في التام في الغلبه
في ان يقع في التام في الغلبه

وهكذا ولو فعل في كل ان مائة مرة وكذلك حال الطين من الماء الى غير ذلك وهو ايضا باطل ولما الثاني فلا ضرر في ما رتب عليه
الحكم من هذه الموضوعات الى الموجود الغالب منه وهو الذي لا يخلو من شوب بده وايضا لو اخص الحكم بالحقيقة السانج منها
لزم تعطيل الاحكام والمعاملات ووقع الناس في عسر وحرج الى غير ذلك مما يوجب تعظيم المراد من الموضوع لئلا اللفظ فتأمل جيد فان
المعام غير متفق هذا الحق وكما انهم بل ربما يعطى بعضها جعل القسم الثاني من القسم الاول وبطلان واضح ضرورة تخلف الثاني بطلان ما
يمنع استحالة وبعضها يعطى جعل القسم الثالث من الثاني وهو ايضا باطل اذ يرى لغير الطين وجودا فعلا بربطها الماء والطين
يبقى يده من الخطأ فكيف بعد من المعدوم وانما الذي يده منه هو سبيل الخيل الذي لا يميز في الحسن والتعريف هو ما ذكرناه ونسب
الاولى انما اعترف من كون واحد بل لا زيادة من مزج نجس غير متغير فان كان الخطأ غير متغير من الماء كان الثاني كالغرفة والاولى طاهر وان كان
الخطأ متميزا كانت الغرفة طاهرة ان لم تعرف تدريجيا ولم تصر العين النجسة في الغرفة والباقي كظاهر لا يفسد كذا في القواعد فلو كان
اذا من الميزة وغير الميزة متاهما في الحسن وعدمه انتفض الحكم الاول بخلط المايح البصل الغير المستهلك خروفا عدمه متاهما حاشا
بقوله المايح على العكس على غير قول الفاضل فاذا اعترف منه بنجس لغرفة والباقي معال انتفاص كل منها عن الكرمع وجود البص فيهما
وكذا الاول وان اراد من غير المتميز المستهلك ومن المتميز الباقي الغير المستهلك انتفض الحكم الثاني بخلط المايح الغير المستهلك كما من
المتميز هذا المعنى مع نجاسة الغرفة منه والباقي كما عرفت وان اراد من غير المتميز المستهلك ومن المتميز غير المستهلك المتاهما في الحسن
يفتص الثاني بخلط الجاهل وتيم الحكمان مع لكن التعريف بالميزة وغير الميزة لا يساعد الثاني اذ لا يكفيه ما عده من المايح الطاهر فان
تمتع بما يكفي معه من المضاف الطاهر مع بقاء الاطلاق صح الموضوع والغسل منه بلا اشكال ولا خلاف في صحة بقاءه في محل الكمال
ويجمع القولان مع الكلام في وجوب الخطأ عليه وعدم وجوبه وتسل الاقوى وجوبه وفقا للقواعد غير بناء على تحول في التمسك
المراد من وجدان الماء في لا يبرح حسب ما توجهنا خلافا للحكي المبسوط والدلائل وظواهر الايضاح بناء على الفرق بين تحصيل الماء المايح
وايجاد الماء الغير الحاصل والوضوء والغسل واجب مطلق بالنسبة الى الاول فتخي كان وجب تحصيله ومشرويا بالنسبة الى الثاني
فلا يجب إيجاد الماء الكثرة اذا تبرع بما لم يجب وعلمنا وجب الطهارة منه لا نقلا بل اشروط مطلقة في حصوله معتدلة
وهو مراد الشيخ من قوله في المبسوط ينبغي ان يجوز استعماله وانما لا يجب بل يكون فرضه التيمم لا نه ليس معه ماء ماء ما يكفيه لانه اتم
وفي المختلف بعد نقل هذه العبارة عن الشيخ قال وهو ضعيف لا يستلزم من الثاني بين الحكمين وبينه بان كان الاطلاق صادقا
بعد المزج وجب المزج لان الطهارة بالمطلق واجب مع الكثرة بالمزج وما لا يتم الواجب الا به فوجب وان كذب الاطلاق بعد المزج له
يجزئ استعماله في الطهارة وتبرع في هذا الايراد في الوضوء لا ينبغي بغيره بل لا يثبت للشيخ عدم ورود هذا الثاني عليه بل ينبغي
الجواب عنه منع كون الوضوء بالنسبة الى إيجاد الماء واعماله مع الفدية عليه مشروطا بان كان الاطلاق كمالا بوضوء وان كان بغيره
كونه واجبا مطلقا بالنسبة الى غير المقدمات العقلية والعادية ما عدا ما اخرجه لادله مما يوجب تحصيل الماء منه لغرض المشقة
والاضرار والكثرة ونحو ذلك فيبقى بالنسبة الى ما نحن فيه على الاطلاق لكن لا يبرح لما اوجب التيمم مع عدم وجدان الماء ذلك على شرط
الواجب بالنسبة اليه ومقتضاه ان متى لم يكن واجبا لم يجب الوضوء ولا يجب ايضا غسل ما يصبر معه واجبا وهذا لا يطرر شيئا
فالذي ينبغي النظر فيه هنا هو معنى لم يجد واظهار عدم حصول عين الماء فعلا تحت سلطنته الشرعية سواء كان لعدم وجوده
او لعدم كونه تحت سلطنته فعلا لكنه مفرغ عن عدم اذ لا بد من ثبوت ما دل على وجوب الشراء وحفر البئر وميز ما من موارد تفرغها
ولحكم الاستعمال وغيره على وجوب ما كان من قبلها ما هو تحصيل الموجود من في الخارج باي نحو له شق او يضره على عدم اذ
ذلك الاطلاق الفاضل الاطلاق الواجب بالنسبة الى تحصيل موجوده في الخارج فلهذا يقال ان مقتضى ايقاعه بقاء الوضوء ان على
معناه الظاهر الحكم بمقتضاه من شرط الواجب بالنسبة الى التحصيل مطلقا خارجا عن التحصيل ما يوجد منه في الخارج فيكون
الواجب بالنسبة اليه مطلوبا وتبقي بالنسبة الى حصوله ما لا يوجب به بسعة واجبه واعماله على مقتضى ظاهر الشرط من شرط الاجز
بالنسبة اليه وهذا ينقطع اصالة الاطلاق الواجب او زود الاطلاق الشرط عليه وهو قوي لكن لا يضاف بعد عدم اذ حصول
عينه فعلا عند المكلف من اوجدان قطعا وملاحظة منبذ الحش على تحصيل الماء من الاضطرار للثبوت الجواب ووجوب حفر البئر
وشراء الحفر والاشراج وشراء المياه على الثمن يظهر من مجموعها اذ كان ينبغي للمياه ان يمكن من غير حفره وشراءه في الواجب

في حكم الماء النظري
مستخرج من غير

في حكم الماء النظري
مستخرج من غير

كتاب الطهارة

ومنه مكان ايجاده بالخلط وعليه فالمراد ان لا يجدوا العنبر من الماء وبذل عليه ايضا لتعليل الحكم في الكتاب المستنبط في المخرج فهم
 في تنبيه ارادة تيسر الماء والتمكن منه بلا عسر وقد حكى اجماع المفسرين والفقهاء ايضا على ان المراد ان لا يتمكنوا بهذا الفوز هنا جمل
 ما ذكره من ذلك التقييد خصوصا مع شيوع الوجدان بمعنى الجدة والقدرة على تحصيل غير الوجود فيكون ان لا يجدوا بمعنى ان لا
 يتمكنوا كما استغفر في باب التيمم وعن الايضاح بعد نقله عن الشيخ عدم وجوب التيمم وجواز الوضوء معه قال لعدم استلزام الاشتباه
 في الحسن اتحاد الحقيقة والوجوب تابع لاتحاد الحقيقة وحصة الوضوء لصديق الاسم ومزاده انه بعد تسليم وجوب لايجاد المقدرة انما
 يجب ايجاد حقيقة الماء لظاهر قوله ان لا يجدوا ماء فليتوا وهذا الخلط لا يوجب ايجاد الحقيقة بل غاية عدم تميزها في الحسن فيجوز
 الوضوء منه بعد حصوله لثبوت الاسم لكن ليس ايجاد الماء حق يجب غمالة مقدرة لتفصيل الماء ولعله المراد ما حكاه في الكشف بقوله
 لا عبرة بما يقال بعد تسليم وجوب لايجاد الماء لايجاد هنا بل تحصيل الاشياء في الحسن اجاب عنه بان المراد ايجاد ما يطلق عليه اسم الماء
 وكيف في تحصيل الاشياء في الحسن انتهى مراده انه بعد فرض حصة الوضوء يجب تحصيل ايجاد فان المقدرة تحصيل ما به وضوء
 منه ضروري ان مطلوبه هذه المقدرة لفعل الوضوء قلت ظاهر الكشف تسليم عدم ايجاد الحقيقة من الفخر مع دعوى كفاية الاسم
 في وجوب لايجاد المقدرة وهو في غير محله ضروري الثاني بين قولنا لعرفنا مجموع هذا ماء وان فيه مضاعفا فتعني المجموع ماء مع
 اطلاقه على الخلط دليل انقلاب حقيقة المضاف عنده الى الماء حسب ما اشير اليه في ضابطه المنهج والحقيقة العرفية هي المناط
 في الاحكام بلا كلام وكان كلام الفخر مبنية على امتناع الاستحالة لكنها ثابتة عند الفقهاء بالضرورة ومذاهبها العرف المطلق بالحال و
 صحة التسمية من دليلها وبالجدة قوله لعدم استلزام الاشياء في الحسن الى اخر متضمن دعاوى ثلاث احدها ان المخرج لا يوجب لعدم
 التمايز واتحاد الحقيقة بالاستحالة وخلافه ثابت عند الفقهاء ثانيا تصديق اسم الماء حقيقة على المنهج بغير الاستحالة وقد عرفت
 عدم صرف القسم الثالث ما تقدم الا ان يكون مراده الاسم التغليبي ثالثا عدم كفاية التصديق في ايجاب المخرج من كفايته في صحة الوضوء
 وبطلانه واضح لان وجوب لايجاد ليس الا مقدرة لتحصيل ماء يصح الوضوء منه ووجه عدم ايجاب المخرج الحكمي عن الشيخ رده على وجهه
 خليفه مقهورا جدا فانه يحكم الاستحالة في المقام كلام شعري وان اوهه بعض الكلمات بل لا يتم كلام الفخر الا بمرور ظاهر الكشف فغير
 منحصرة منع وجوب لايجاد بل الواجب تحصيل الموجود كما دفع به هو في الفخر الثاني الذي ورده والدة في الخلف على كلام الشيخ قال في
 محكم الايضاح وجوب الوضوء مشروط بوجود الماء والتمكن منه ومطلق بالتسليم الى تحصيل الماء واستعماله فلا يجب ايجاد الماء لعدم
 وجوب شرط الواجب المشروط ويجب الوضوء به مع حصوله انتهى وعلى كل حال هذا الخلاف جاز في غير الخلط من المغالطات التي يمكن
 معها صنع الماء والظاهر جواز الطهارة من الجنبة فلو كان ماء يقصر عن وزن الكرو وتوقف تطهير الثوب والبدن لمشرط بطنها
 على الوضع فيه فالظاهر وجوب الخلط بشئ مما يشغل به الماء فيبلغ الوزن على وجه لا يخرج عن الاطلاق لاطلاق وجوب التطهير من الجنبة
 بالنسبة الى غير المقدرة ما ان العقلية والعادية وما يرفع من الماء به الحدث لا يصغر فضلا عن استعماله في الوضوء والصورة طاهر
 في نفسه مظهر من الحدث الاضغر والاكثر والجنبة اجماعا ما في الجميع خلافا لبعض العامة في طهارة غسله ويحكي عن جديفة واجبة
 برف ولا فرق في مطهرته وظاهر بعض هؤلاء الخروج عن المطهرته مطلقا واخر الخروج عن المطهرته من الحدث وعلى كل حال كان
 المستعمل في الاغتسال السند وتبذرا خلافا عندنا في كونه كالمستعمل في الوضوء في الحكم بل الاجماع عليه منقول وعن المفيد الا فضل تحريم
 المياه الطاهرة التي لا تستعمل في اداء فريضة ولا سنده ولعل ظاهر ارادة عدم استعمال الغسالة لا الفضلة وكذا الماء المستعمل منه
 لرفع الحدث طلقتا المتى بفضل الغسل والوضوء طاهر مطهر اجماعا ما وكان مانعا عن المقنع والفقهاء لا يرون بان تغسل المرئزة ووجه
 من ناه واحد ولكن تغسل بفضل ولا يغسل بفضلها المراد بالاخير من الكراهة وعن مجمع القواعد نسبة الخلاف بالمع على الفصلة
 الى العامة ولم يتحقق ان خلافهم في الطهارة والمطهرته وانما ما يرفع من الماء به الحدث الاكثر او يباح به منه ما عدا المستعمل في غسل
 الميت الذي ليس برافع ولا مبطل فظاهر اجماعا ما مستفيضا نقله خلافا لبعض العامة ولعله من يدعيه منهم في الوضوء الى عدم طهارة
 غسل الكافر ومطهر من الجنبة كما عن كثير على وجه يؤذن بعدم الخلاف فيه بل عن شيوخنا ظاهر المذكور والايضاح وشرح المفاتيح
 نقل الاجماع عليه لكن عن الواسط ان المستعمل في الطهارة الضغري يجوز استعماله ثانيا في رفع الحدث وازالة النجاسة والمستعمل في
 الطهارة الكبرى في إزالة النجاسة لا يجوز ذلك فيما الا ان يبلغ كرفضا عدا بالماء الطاهر عن المقنع قريب منه في الذكر في الشرح

في ان الخلط لا يوجب
 التحاليل في الطهارة

في ان الخلط لا يوجب
 التحاليل في الطهارة

المراد بالمشيئة
المراد بالمشيئة
المراد بالمشيئة

بوجود الخلاف فيه وفي جامع الفوائد وجوب الخلاف في الصواب على كل حال لا يخفى منه وطه للنقص عمومًا وخصوصًا وفي رفع الحدث
بما فيها قولان وظاهرهما أنها متساوية في الشهرة والرواية منها المانع وهو مؤذن بتفويضه بذلك كما عرفت من الخبر بل عن الخلاف أنه من ذهب إلى
اصحابنا بل من جاشت المذاكر الحارثية المشهورة بين القدماء وفي شرح مفاتيحهم في تفويضه رواية المانع أن ظواهر أخبارنا وكثير من بعضنا
بحيث يظهر ظواهرنا أن في مسئلة منع البنية وليس بحيث هب المرتضى موافقه من عدم منع أصلاً انتهى كعمل الأصولي محمد رفيع
الحدث بزيادة ما لا أكثر المشايخ من بل مشهورهم كما في الروايات بل المشهور ومطلقاً كما عرفت في الروض لا أصحاب الطهارة الواردين على استحباب
الحدث والعلوم الفاضلة أصالة ظهورية الماء الطاهر وهي أصل محكمة في المياه من تكبر وصدق الوضوء والغسل مع عدم الخرج للبر
نما يتقبل منه المانع لعدم الكثرة فيه كما ستعرف ومما عرفت في من روايته شهاب بن عديد بن عبيد الله قال في المجتبى يغسل
في قطر الماء عن جسده في الأناء وينضح الماء في الأرض من غير أن يمس الأرض لا بأس بهذا كله وليس لأحد أن ينسب إلى من قوله فيقطر حتى يذهب
وأن كان في دعوى الاستبراء منها منع كانه من قبل من خلافه ينضح الذي هو معنى الرش الشامل لا يزيد ما يستهلك ولو باعطى
تكرار النضح بل قيل يجمع جميع ما يصل إلى الأرض من الماء إلا أن يذهب إلى مقدار ما يستهلك وفيه منع خصوصاً مع قولهم
كله فأنزل وما عرفت الكافي عن الفضل بن شاذان عن جعفر بن محمد عن عبد الله قال في الرجل يجنب ينضح الماء في الأناء فقال لا بأس ما جعل
عليكم في الدين من حرج والمنع من حرج في الأثناء في مثل هذه الآية لا أن ينضح من الأرض في الأثناء وما في المذهب من
يحكي الاستبراء من حرجه على من جعفر بن محمد عن أبيه قال في مثل هذا الرجل يجنب الماء في ساقه ويستمتع بغيره الجنبان من وضوء
منه للوضوء إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ ضياء الجنابة ولا صدق الوضوء وهو منقرب فكيف ينضح به وهو يتخوف أن تكون الجنابة
قد شرب منه فقال إذا كانت به منقصة فليأخذ من الماء بيد واحدة فلينضح خلفه وكفاً عن مائة وكفاً عن مائة وكفاً عن مائة
فإن خشي أن لا يكفيه غسل لاسد ثلاث مرات ثم مسح بجلده بيده فإن ذلك يجزئ وإن كان الوضوء يغسل وجسده به يديه إلى ذراعيه و
راسه ورجليه وإن كان الماء منقراً فقد ران بجمعه ولا اغسل من هذا وهذا إن كان في مكان واحد وهو طين لا يكفيه لغسله فلا
عليه أن يغسل ويرجع الماء فيه فإن ذلك يجزئ فإن قوله فلا يغسل الخ والعلل المطلوب وما عرفت الغواي عن ابن عباس قال
اغسل بعض ذرايع النجس في جفنة فاراد رسول الله ص أن يتوضأ منها فقال يا رسول الله إني كنت جنباً فقال إن الماء لا يجنب و
وما عرفت لا مالى عن ميمونة قال اجنبت فاغسلت من جفنة وفضلت فيها فضلة فجاء رسول الله ص فاغسل منها قلت يا رسول الله
أفأفضل مني وقالت اغسلت فقال ليس الماء جنباً وهو وإن كان موداً على الأول الفضلة لكن الغسل قاض بعموم الجوان
المستعمل في الغسل واستدل أيضاً بما عرفت من جامع النظم عن محمد بن عيسى عن الثقة سئل عن الجنب ينهي إلى الماء الغسل والماء في هذه
فإن هو اغسل بجمع غسله في الماء كيف ينضح بكف يمينه وكف عن خلفه وكف عن يمينه وكف عن شماله ويغسل و
المذهب في غوى ظهوره في غسله ينضح الكف في يدهم صبر رجوع الغسل بعد النضح ولا حيلة أعرف الشيخ بكلامه عليه فيهما من
على الجواز عند الاضطراب وأخرى بالحمل على غير غسل الجنابة مما لا يمنع في غسله وفيه احتمال كون النضح علماً لعدم رجوع الغسل
إلى الوضوء أما يكون المنضح هو البدن ليغسل فيمنع جري الماء عليه لا غسله من رجوع الغسل إلى الوضوء أو الأول
ليغسل الرش فيمنع من سريته جري الغسل عليها إلى الوضوء كذا قيل وإن كان في الأخير منع لأن الرش على الأرض عانة لسريته جري
عليها أو إرادته النضح حتى يشك بعده في أن النازل إلى الوضوء منه ومن السائل ومثل أنه من تشابهات الأخبار وعلى كل حال الخبر
محمّل لكون النضح علماً لعدم رجوع الغسل وإن لم يعرف وجسه ونحوه الغسل على تقدير الرجوع فيشكل الاستدلال الثاني بل ربما
استظهر الأول واستدل به للمنع وفيه مضائق في منع الظهور وأنه على تقدير الظهور غاية استفادته محمد وفي رجوع الغسل في
الوضوء وأما كونه الجهر فلا ولعله أكثر هذه ويؤيد ما ورد من مثله الوضوء أيضاً مع الإجماع على طهارة غسله كما عرفت واستدل
أيضاً بما ورد في نفى لباس عن نسائه الأيام وفيه مع مفارضة ما ورد فيها المانع عنها أن لازمة الطهارة لا الطهارة لا نفى لباس
عن صابئة الثوب ويجوز أن يجعل بن زريع كسب إلى من يستدل عن الغسل بجمع فيه ماء الماء ويستهني منه من بشره
فيه الإنسان من بول ويغسل فيه الجنب ما هذا الذي لا يجوز فكيف لا يؤصاه من مثل هذا الأمر ضررون اليد تبهر بها قضاء الجواز
مع الضرورة جواز مع الأخيار إذا ما قبل بالفرق وفيه مع حكاية الفرق عن الشيخ بل الصديق أن فرض الاستبراء فيه وفيه

كتاب الطهارة

في بيان ما لا ينجس
في كتاب الطهارة
الشيخ محمد بن عبد الله

حمله على أكثر نجاسة الغليل لا يستباح فيه ولا يقع الوضوء منه ولو في الضرورة اجزاء على القول بانفعال الغليل وخرج من
عمل المنع هنا لانه الغليل وعليه فيجب على ضرب من الكراهة من الغسل في نزع ماء الوضوء وذكر في المختلف وجوبها اعتباراً بغيره الجواز من
ويستدل بالمنع بما ورد في النهي عن الاغتسال بغسل الحمام معللاً بان فيه افساساً للجنب وفيه ان الغليل بغيره ما هو في رواية حمزة بن
احمد من روايات المنع لكن منضم الى غسل الناصب في روايات الباقي المعلقة الغليل بغسل الناصب اليهودي والنصراني
والجوسق هو قاض كون المنع للنجاسة فذكر الجنب في رواية حمزة لغلبة ثلوثه بالماء وليان تأكد نجاسته ماء الحمام وسنصرف وجهه
الكلام فيها في غسل الحمام وما ورد في نزع البثر اذا اغسل فيها الجنب ليس بشيء بعد البناء على طهارة ماء البثر لمخرج عن
عمل البحث فلا حظ في رواية الكثرة وعليه فالنزع لضرب من الاستحباب لرفع الفتنة او غيرها وبه يصح ثبوت استحبابه مع كثرة
ماء البثر ايضا فضلا عن جرائره هذا مع ما في دلالة الخبر على المقصود مما تقدم في مسألة النزع وبصحته محمد بن مسلم سئل عن ماء
الحمام فقال دخله باذروا لا تغسل من ماء اخر الا ان يكون فيه جنب ويكثر اهله فلا تدرى منه جنب ام لا وفيها مع عدم تأميره طلاق
الشامل لماء الخوض الكبير ولا اقل لماء الخوض الصغير المتصل بالمادة الخروجهما عن محل البحث فلا بد من التقييد بما في الجواز المتعارف المنقطع
عن المادة ان غاية امر الاستثناء هنا عدم حرمة الاغتسال بماء اخر ان كان فيه جنب لا وجوب المستلزم لحرمة الاغتسال بماء على ان نهى
الاغتسال من غير ما شرع مع عدم وجود الجنب ليس لحرمة قطعاً بل غاية الكراهة فالمفهوم عدم الكراهة مع وجوده وقصارى ما يدعى
الامر بالاغتسال من غير ما شرع مع وجود الجنب المستلزم لحرمة الاغتسال بما شرع وهو لا دلالة فيه على كون الحرمة من جهة اغتساله بل
يتمثل من جهة ثلوثه بحيث المتى غالباً والتقييد باللازم منه وارد مثله على المستدل ايضا لعدم ترتيب الحرمة على مجرد وجود الجنب في
الماء بل الجنب المغسل فيه واحد الميزين للنجاسة في من لا خرم وجهه من ايمان اخرى لا يخفى على المتأمل في الخبر وحكمه الشيخ على ما
الحمام الذي لا مارة له فانه يغسله مباشرة الجنب ويحتمل ان يكون المراد من الاغتسال غسل البدن والنهي عن الاحتياط بغسل البدن
من مباشرة او غسل الحمام اذا لم يكن فيه جنب لا احتياط في غير محله بخلاف ما اذا كان فيه جنب فيخرج الاحتياط عن غلبته ثلوثه بغيره من
وعليه فصح لا بدخوله راجع الى الحمام لا مائة وكن ذلك ضمنه من غير وعده ما يستدل به للمنوع ورواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
قال لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل وقال الماء الذي يغسل به الثوب يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ به واشباهه
واما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويديه في شيء نظيف فلا بأس بان يأخذ غيره ويتوضأ به وفوق في سند ما
بالضعف لا حمداً بل المرمي بالغلو واللغو عليه من مولينا السكري وحينئذ لا يجرى فيه مرة القدماء بل المطلقة كما حكيت مضافاً الى
رواية الخبر عن الحسن بن محبوب قد حكوا ان ما بر ويبر عنه مقبول عندهم حتى عند الطائفة والحسن بن علي لا يشتركون بهن الجبال الشفراء
واين فضال الضعيف كعله لا تحاذ البلد والطبقة يحول على الجبال ولذا لم يطعن فيها احد من هذه الجهة وفي الدلالة بلزوم حمل الجوز
على الكراهة لكان اطلاق الثوب لتأمل غير النجس يدفع رجحان تقييد الثوب على الجوز بارادة الكراهة خصوصاً من لفظة لا يجوز
لكمال بعده مضافاً الى ان تقييد الثوب لم يزم على كل حال اذ على الكراهة ينبغي تقييده بالظاهر على الحرمة بالنجس فلا داعي لضربه لا يجوز
الى الكراهة بل لا تظهر زيادة الثوب للنجس فيعتبر من حرمة الحرمة لا يخفى ان شموله للاستعمل في دفع الجنابة لغير الخلط بغسله ازالة
بجاسته للموجود غالباً في بدن الجنب بخلاف اطلاق موضوع ما نفى الباس عنه في صحته على بن جعفر به بقوله لا علينا يغسل
ويجمع الماء فيه بحكم المقييد بغير الخلط بغسله الجنب لعدم طهارة غسله الجنب كما ياتي في كلامه على المطلق وان لم يكن من نحو المطلق
والمقيد فلا ينبغي ان مانع عن الباس كل الصريح ملاحظة المفعول منه المذكورة في غير الخلط وسالم يجوز في رواية ابن سنان ظاهره فيه
والصريح على الظاهر وان ابيث عن ذلك قلنا نحل على رواية ابن سنان على الخلط بغسله الجنب المتى الموجود غالباً وصحته ارجح
على التحض لرفع الحديث جفاً بينهما والشاهد على الجمع قوله ان الماء لا يجنب وقوله ليس للماء جنباً وان ابيث عن الحمل قلنا الترجيح لنا
ورد في خصوص المسئلة الجواز دلالة للصراحة وما يحكمها وسند المكان الضعيف والنجباء وغيرها بالشمرة المحققة المشارة التي لا يكاد
حكايته المنقذة وعدد وان ابيث عن ترجيحها بالرجحان الداخلة قلنا بعد المعادض وفرض المقام يرجح مادل على الجواز بالاضطرار
العوامات السابقة والشهرة المحققة المشارة وبذلك كله ينقطع ما استدلل به المنع في شرح المفاتيح وغيره بانه ماء مشكوك فيه فلا
يحصل منه يقين لبرائة فلا ينبغي قوة القول بمطهرته وان كان لا حظ بتجسبه مع التعه خصوصاً مع صراة العلامة الحارثي على شهرته

القول بالمنع ودعواه استنفاد من أخبار كثيرة ويتضح بذلك عدم الاشكال في كراهة استعماله في رفع الحديث وفي كراهة استعماله
مطلقا بالنظر الى ما يدل على نجاسته بعد تعدد دلالته على ظاهره فيجوز على كراهة الاستعمال مطلقا كما هو الدأب في التنبيه على هذا ولا يخفى
ان محل الخلاف الماء الغليل وما يحكمه ككسبه البئر على القول بانفعاله فلو كان كسبه البئر وهو على القول بظهوره وما يحكمه ككسبه
كما جازى والغيب وادعى من غير ذلك منع بل ظاهر الكسب محكي المذكور صريح محكي شرح الفقيه وعن الكركي عدم الخلاف في الكسب و
كانه مقطوع به للتبرؤ ولزوم العسر بل يوصيحه صغوان في التكرار الجناح لئلا يبين مكره الى المدينة ترددها السباع وتلف فيها الكلال
وتشرب منها الجحر والبغال ويفسد منها الجنب بنوضها منها فاك وكه قد والماء قال الى نصف الساق الى اركبته فقال توصله
يدل عليه وانما تكامل المتعمل حتى يبلغ الكرم مع عدم الاستعمال لا فاختلاف كلامهم فيه على تقدير المنع ضمن المبسوط والمنتهى و
المقتصر والوسيلة ارتفاع المنع وعن المعبر لا كمال في الدجوة والماء بقاء وعن الخلاف لا تردد وعن المنتهى لا استدلال لا ارتفاع المنع
بان بلوغ الكرم موجب لعدم الانفعال عن الملاء في فكيف يبقى انفعال عن ارتفاع الحدث ثم ورد على نفسه بلزوم مثل ذلك فيفضل
البغاسه واجاب بان هناك انما حكينا بعدم الزوال لا ارتفاع قوة البقاء بخلاف المنازع فيه انتهى الظاهر من الاجواب والجوابات
ملزومه في الدليل الذي ذكر من عدم الانفعال عن الملاء هو ملافاة المتعمل لفضل بلوغه كرا والجواب عن كونه مجرد
استبعاد لا ينبغي في الاحكام الشرعية ان قصيد القول بهذا الظاهر لا كمال الذي هو معترف به القول بان الاكالا لا يرفع النثارا
وانما وجوب عدم نثاره باللاق فاعل الاجرة البناء فيه على القول بان ذلك فان قلنا ما ارتفاع البغاسه لا كمال كراهة الحديث لم يحل خشا
فيقوى ارتفاع هذه البغاسه الحكيمه وايضا والا فاعل متصرف في تحقير موضوع المتعمل لا يلزم كونه من الجرم الاخير الذي يكفل
به الغسل تبوهم الذي يرتفع به الحدث لا ارتفاع الجوع ولا في الحكم بالمنع من غير الجرم الاخير يلزم تمامية الغسل بغسله الراس في
الترتيب منوع استعماله في الظاهر لكنه مراعاة تمامية الغسل على الوجه الصحيح وهل يتحقق المنع مطلقا ملافاة بدن المتغسل فلو جرى من
عضو الى عضو ومن جزء الى جزء متصل فربما ويبعد ان يجمع عن المنتهى والتدكر ان كذا عند الشيخ والظاهر انه تفرج
منه على الخلاف في كلام الشيخ منع المتعمل ولا ظنه يقول به كذا ولا ينجل التبرجح غالبا بالنزاهة والعسر فيه والبسر فاضيه بعد
واخبارا كذا في نحو التذمين والى على جواز بل ولا اذلة المنع تقتضيه عدم انصرافها الى مثله فهو مقطوع بعدم بل لا بد من تحقق
المنع على تقديره من انفصال الماء من البدن كما صرح به جماعة لكن مقتضى ظاهر اخبار الانفعال انه المذارب حيث اذا نزل الماء بعد
انصبابه على البدن من جزء الى جزء لا يجوز الا كغناء بل في الجواهر التبرجح به ولعل الاقوى الا كغناء به ايضا خصوصا بالنسبة الى
الاجزاء المتعارفة الماء المغسول به اعلال الراس مثلا اذا نقله الى أسفل رجله باعانة يده فهو من استعماله حقيقة بلا اشكال و
انما جاز بالنظر الى البسر وعدم انتكائه الاغسال منه غالبا وانصرافه الى غيره وكله جار في التزويضا خصوصا في الاجزاء
المتعارفة وبالجمل لا انفصال ليس موضوعا في اخبار المنع حقيقا والحكم على صدقه بل المنع يتبع ظهور الاخبار وروايتها منع
غسله الحمام وماء البئر المتغسل منه والراجع الى لوجه في روايته فضع لا كف ولا شك في عدم شمولها تزويضا والماء من جزء البدن
الى جزء اخر منه خصوصا المقارب ولا اقل من عدم انصرافها اليه فيبقى اتصاله الظهور وعومها واستصحابها سليمة عن المعاقبات
لعمد ان نقل من عضو الى شيء اخر من اداء ونحوه ثم تزي من الجزء الخمر ولو المقارب لا يصح ويتفرع على اعتبار الانفصال في المنع
وعدمه اذا اغتسل انما في القليل صلى ما نسب الى الشيخ لا يصح الا اذا بعد حاطة الماء بجمع بدنه وعلى اعتبار الانفصال لا يجوز
بعد ملافاة شيء من بدن الماء وعندا ولا ملافاة ايضا والفاضل في النهاية احتمل الصحة هنا مع اعتبار الانفصال في الماء
الوارد على البدن وكأنه لا احتمال لفرق بين كون الماء واردا او موردا لكن الظاهر ولو به صورة الارتماس بالجواز لقوله زمان
انفعال الماء من بعض اجزاء البدن الى الباقي فلعلمه لا يصدق الاستعمال جمل افاة الجرم الاول وعلى كل حال اذا تم غسله بالارتماس
كان الماء مستعملا لغيره وان لم يخرج منه وكان ذلك لنفسه وفي غاية الاحكام فان نوى بتمام الانقاس وانصال الماء
بجميع البدن رتفع الحدث وصار مستعملا للماء وهل يحكم باستعماله في حق غيره قبل انفصاله يحتمل ذلك لانه مستعمل في حقيقة فكذا
في حق غيره وعدمه لان الماء مادام مفرقا على اعضاء المنظر لا يحكم باستعماله في حق غيره قبل انفصاله في حق غيره
على الثاني انتهى في ظاهر الجرم بكونه مستعملا لنفسه تمامية الارتماس الاحتمال لان لغيره وهو غريب وان فرض زيادة تفرج الاحتمال

في حكم المتعمل
في المأزق الحديث

في حكم المتعمل
في المأزق الحديث

في حكم المتعمل
في المأزق الحديث

كتاب الطهارة

غير على احتمال كونه مستعلا لنفسه وعدم رفعه خلاف صريح قوله صار مستعلا للماء انه لا يوجد له دم كونه مستعلا لنفسه
تمامية الغسل وترد الماء على اعضاء الطهارة بما يجدرى اذا كان ترد وتطهير لا بعد المصراع وعلى ما ذكرناه اذا ارسل ثمان في
قليل صح غسلها اذا تقارنا في لينه وبطل الثاني اذا قوى بعد تمامية الاول وان لم يخرج الا على احتمال الهاتين وكذا يصح
اذا قوى الاول عند اول ملافة الماء او بعد ملافة شئ من بدنه والثاني بعد ذلك قبل تمامية غسل الاول فان الماء
باعتباره بيد الماء وهو في الطهارة غير محكوم بانزاله من الطهارة كما سمعت واردا وموودا فلا يفرق لنفسه ولغيره
القوة في الماء واذا اغتسل في القليل ترتيبا يار تاسر لاعضاء فان لم يخرج بعد رمس كل عضو من الماء احتمال صحة غسله وكذا
اغتسال الغير منه لا نه يحكم ما تقدم من الاتصال حال الطهارة فلا يقتضيه هذا اذا فصل الزمان بين غسل العضوين على وجه
بعد متشاغلا بالغسل لانا اذا كان حين مكثه في الماء بعد رمس العضو السابق عازما على عدم غسل العضو الاخر لا بعد زمان
طويل بحيث لا يعد متشاغلا لما اشترى اليه من الاتصال الماء بالبدن انما يكفي اذا كان ترد وقطعه لم يلحق به الرد وحال الغسل
لا مطلق عدم الانفصال للماء من ان عدم الانفصال من البدن ليس موضوعا في الاخبار وباطل الحكم وانما خرج للغسل عدم خلوه
الفصل من غلبا واشعا واخبار كفاية التذمين وعدم انصراف اخبار المنع وكذا غير جار في المفروض مع كونه ماء مستعلا في رفع
الكبرية بقية بر من العضو السابق به لا حطة ما تقدم من عدم لزوم كونه من الجزء الاخير الذي بكل به الفصل في المنع ولا لزوم تمامية الغسل
في منع غسل الجزء الاخير بل الاقوى من اجل ذلك تحقق المنع بعد رمس عضو لتحقيق كونه ماء مستعلا في رفع الحدث ومنع اجلاء
اتصاله بالبدن لان الجدي اتصال الغسل لا مطلقا لدم شعور الدليل المخرج لطلقة الاحتمال المذكور ضعيف وانما اذا خرج بعد
رمس العضو من الماء فلا ينبغي تحقيق المنع به ولغيره ولا يمتثل لاحتمال المذكور ولا يقطع اتصاله بالبدن ولا احتمال الجوف في حكم
الجواز ما يقيه من جوازات فعال الفطر التي تتر من جزء من الجزء من البدن لوضوح الفرق ثم هل المنع جار فيما اخلط بالبرك
ولو نحو الفطرة والفطران ام يجوز في نحوها من جهة الاستئناس في البرك طاهر لاق نهاية الاحكام الاول قال ولو لم يمسس بل اغتسل
مرتبا فباعتبار الماء من راسه ومن جانبه الايمن عليه اي على الماء صار مستعلا انتهى بل يمتثل انه المستظهر من المنتهى بل قد يقال انه
مقتضى الملاقاة منع الاستعمال في مفسد الكرامة عن جدي لعلامة المصير مع بر قال اذا وقعت قطرة من انفسا في الاناء فليس له استعمال
الباقى على قول الشيخ وانما ثبت استئناس المضاف وانما ان الماء القليل يمتثل لك القليل فلا انتهى عن شارح الدرر من التزاع
في لقد والمعتد به الذي يكون ذلك على الفطرة والرشحة ما بان ان يفصل من البدن واجتمع ما انفصل عنه طرا وهو الظاهر من
الفاظ المنع في الحكم عنه قال وان اغتسل الجنب من الماء من الارض فوقع في الاناء وسال من بين يديه فلا بأس عنه ايضا في الاناء
فان ترشش من يده في الاناء وانصب في الارض ووقع منه في الاناء فلا بأس به وكذلك في الاغتسال وكانه عمل بر وايد شهاب بن عبيد
والفضل بن بيان المنقذ منين في نحو الفطرة والترشح وبخور وايد برن سنان في غيرها وهو ظاهر الشيخ ايضا في الحكم من استئناسه لغيره
هاتين الروايتين وعدم تأويلها والاشارة الى مجاز الفند مع قوله بالمنع بل قد استظهر من الشيخ والصدوق وشارح الدرر وجوان
استئناس خصوص ما يقطر من الجسد وينتفع من الارض في الاناء ولو لم يمتثل في البرك لاسيما من قول الصدوق وسال من بين يديه
لمكان نحو الروايتين ولا ملة لا قى لعدم انصراف المنع في نفس الفتوى الى مثله فالروايتان المعصديتان بالعموم سليمان من المعاز
نعم بناء على عموم المنع خالطه بالبرك غير محتمل باعتبار دعوى الاستئناس لظن ان ما ذكره جدي من عدم ثبوت في الماء قلت بل الثابت حكما
لعدم تعقل استئناس الماء بخالطه بناء على مطلق خلط المائلين كك وقد عرفت سابقا في مسئلة مزج المضاف بالمطلق للوضوء منه
ان صدق احد المتطهرين دون الآخر لا يكون الا باستئناس احداهما وانقلاب الماء الى الماء غير معقول وانما عنوان الاستعمال
والبرك غير قابل للاستئناس كما هو واضح وعلى كل حال مقتضى الاصل العمومات واختصاص الجنب بالذكر في اخبار الباب عدم
الباستئناس لغيره من الاغسال وعنوان بعضهم في مسئلة ايضا متصرف على ذكره لكنه بحسب الظاهر ان مقتضاهم على ذكره تعبير
بمورد النص لا اودة المخصوصية وكان عموم الحكم لكل غسل واجب غير غسل الميت الذي يفس ماؤه محل اتفاق عندهم وبقيضية
تعبير كثر بالاستعمال في رفع الحدث الاكبر ويشهد لادانهم العموم اقتضاهم في الاستئناس على الاغسال المستحبة وغسل الميت من
الواجب متغلبة ذكر غسل الميت في المنع بالجواز في الوضوء فكل ذلك قرينة اذ الفرق بين المستعمل في رفع الحدث الاضطراري الاكبر

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

الحكم في دفع الحدث

وبدل عليه يضار وإن لا يجوز أن يتوضأ منه واشباهه بناء على ظاهر السباق من عطف شابهه على ضميره على أن الشبه من لزوم إعادة الجارية وذلك بحكم الظاهر السابق أو بنصب شابهه على جعل الواو مجموع مع فيفيد المعنى الأول يصاحبه زيادة شابه الماء الذي يغتسل به من الجنابة وهو المغتسل من الحيض والنفاس ونحوهما من الاغتسال الواجب وأما كونه مرفوعاً معطوفاً على فاعل لا يجوز فيكون المعنى أن الماء الذي يغتسل به من الجنابة لا يجوز الوضوء واشباه الوضوء منه فبعد عن الظاهر ويشهد لذلك من مقابلة قوله الماء الذي يغتسل به من الجنابة بقوله وأما الماء الذي يتوضأ به إذ لو كان المراد بالاول ما يغتسل به من الجنابة خاصة لكان ما يغتسل به من الحيض والنفاس بخلاف مقابلة وكان مع ذكره من بين أفراد المقابل أهم وأولى من ذكر خصوص الوضوء ولا أقل من الشاوي وذكر الجميع فذكر خصوص الوضوء فثبت أنه ما عداه من الاغتسال من مقابلة وخصوصاً الواجب منها أيضاً لكون المذكور الواجب شبهه ما كان واجباً معتصداً بالاعتبار من غلظية حدث الحيض ونحوها واطلاق الغسل في ردائه ابن مسكان الأثر بنفع الكف على تقدير كونها من دليل المنع فلا ريب في عموم الحكم الماء الاغتسال الواجب الراضة والبيضة كغسل المسحاة ما عدا غسل الميت بل ظاهر الحكم عن الجلي عدم استثنائه أيضاً وضيقاً بوالعقب لا ريب فيه ويستغنى الاغتسال المسحاة أيضاً بل صرح بالاجماع عليه في محكي الخلاف والغنية والمعام وكذا الأساس بناء الوضوء الذي مع الاغتسال الواجب خصوصاً أن قلنا بعد مذهبنا في دفع الحدث الأكبر للأصل والعموم مع عدم الترجيح وهل يدور المنع على كونه محكراً مانعاً في الشرع بوجوب غسل الجنابة وإن لم يقهق معه بوجوب الحدث أو يدور على وجود الحدث فلا يمنع مع الشك في وجوبه وإن وجب الغسل به جحان قال في نهاية الأحكام ولو اغتسل من جنابته مشكوك فيها واجباً كأحد المتيقن في الغسل في الساق أو من جنس مشكوك فيه كالناسبه للوقت والعدد يحتمل أن لا يكون مستعملاً لأنه ظاهر في الأصل لم يعلم ردائه الظهور به عنه وإن يكون لأنه استعمل في غسل الجنابة وإزال ما عدا من الصلوة فانتقل المنع إليه انتهى يقتضي الثاني الغسل المذكور في الذكر والمنع بان الماء دفع المنع الذي كان في البدن فانتقل إليه وعن الترجيح والمعام الحكم بعدم جريان المنع وإن وجب الغسل في كل الأثر الفرق بين ما كان الواجب لوجود طريق شرعي إلى ثبوت الحدث ونحو اختصاص الثوب وغاية ذلك الأصل وما اشبهه فيلحق في مناه المنع وأولى من ذلك صورته استصحاب الحدث وبين ما يجب الغسل من جهة عدم ثبوت الطهارة الكافي في وجوب الغسل كالشك في المتقدم والمتأخر من الحدث والطهارة فلا يقهق المنع لعدم ثبوت الحدث فلا ريب الاستعمال في دفع الحدث نعم في الاغتسال الاحتياطي بوضوء الفضيلة لا بأس بآثاره كالمستعمل في الغسل الثانية والمستعمل مع تيقن الحدث وعدم الوقع بمأثره كما في غسل الصبي بناء على ارتفاع حدثه وجوب الغسل عليه بعد البلوغ مع شكال فيه وفيما يزال به من الماء المحبب والنجاسة إذا لم يتغير الماء بالنجاسة في أحد وصفاته فلو كان في طهارته وبجاسته شبهها التفتيش من حين ملاقاته المتنجس وإن تغيرت بالنجاسة في أحد وصفاته كان نجساً اجاعاً وفي نهاية الأحكام ولو التفتيش في الوزن كما أن الباقى في الجسم المغسول بعد انفصال ما ينغسل منه في إعادة بعد الغسل والعصر المتعارف ظاهر اجاعاً ويدل على نجاسته عموم ما دل على انفعال الماء القليل بملافة النجاسة من مقامهم أخبار الكرو وغيره ما حصل في انفعال القليل مع عدم محجج للفرض غير وجه اعتباري ذكره القائلون في الطهارة من أنه لو نجس بمحض الملافة لم يحصل التطهر به لأن المنجس لا يظهر له يعرف له دليلاً عاماً على وجه يكون اضلالاً عليه بالعمومات الشرعية وإن صرح الصبر عن كشف النساء ما هنا كليله مطردة لا تقهر بوجه من الوجوه وتبعه في الجواهر لكنهما منوعاً أشد المنع إذ هي مضمون ليس مدلولاً عليه بالعمومات للفظية كما علة منصوطة ومنقحة قطعية ولا اجماع على الكلية ولا هي من الاعتبار بالبحر في العقلية ولا يقضى استقراء نظاماً مشكوك من الموارد الجزئية بل الاستقراء فاضحاً لأن الذي عندنا غير الماء القليل الذي هو محل البحث من الطهر غير الماء الكثير وما يحكم ليس الاطلاقات الاستحباب ولا أرض الباطن القدم وترتب التغير في جميعها التفتيش حال الطهارة بما براد الطهارة منه غير قارح من ابن تم هذه الكلية المتدعاة ان هي الاملاخ ما يفتش به قبل التطهر او بعد ما براد الطهارة منه الحكم عليه بعدم قابلية التطهر به فطاعاً ومقايضة ما يفتش بما يظهر منه حال التطهر عليه تجب ان المناط في المنوع مطلق التفتيش قال في الجواهر ان التفتيش حصول طهارة المنجس بزيادة التسليم عليه وانقضاً وهو محتمل لأن يكون الغسل في مقام التطهر لا يفتش في الملافة ولا يكون يفتش لكن التفتيش هنا بطله ثم رجح الاول باورد من اعتمد

في دفع الحدث الأكبر

في دفع الحدث الأكبر

في دفع الحدث الأكبر

كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

التعرض لمخصوص غساله المنجس في الاخبار وفيه ان ذلك مما يؤيد عدم استثنائه من نفع الفلج والالوجب لتعرضه لمضافا الى وقوع التعرض لخاصته فيما تنفع من الاخبار ومنها ان الكليته المدعاة لم تعتبر على تخلفها بالنسبة الى المياه ابدا بخلاف الاخرى فتختلف فيها محل وفاق كماء الاستنجاء وماء المطر والجاري وفيما هو محل الخلاف كماء الحمام ونحوه وفيه ان القاعه المدعاة هي ان المنجس في نفسه لا يظهر الغبراء كان وغيره ماء وقد بينا تخلفها في حجر الاستنجاء والارض وترايب للغيره فاقوى في الماء ايضا ولو مع الخلاف كماء القعدة الاولى فيما يتعدا الفضل على القول بالتفصيل في نجاسته فاما لقنا الذيل دينا استظهره لا اتفاق على نجاسته مع انه مؤثر في كونه كالمظهر بتخفيف النجاسة وفي الماء الوارد المنجس للمظهر بناء على القول بعدم اعتبار وزو والماء في المظهر فان الماء بنفسه عند كل من يذهب الى انفعال الفلج مع حصول المظهر به فان كان الغرض ترجيح ما لم يخصص من العامين نكلاهما محققان وتخصيص احدهما في غير الماء والاخر في الماء مما لا يثمة له في الترجيح ودعوى ان نجس انجار الاستنجاء والارض وترايب للغيره حال استفعالها ليس نقضا للكليته المدعاة باعتبار ان المقصود من استعمالها زال عين النجاسة فحق الحقيقة طهارة العمل فيها بزوال العين والمنوع ان يفيد المنجس اثر طهارة باقية في الحل نحو الماء في مثل المقام واضحه المكابرة كدعوى ان العنقولة الاولى لا مخلص لها في المظهر فلا يبعد نقضا ونقض عموم انفعال الفلج بقليل المطر والجاري يمكن دفعه بان المدعى العموم في خصوص قليل الماء لا ينافي مع عموم مجزوع النصوص الواردة في نجوس ماء الغربة والائناء والحجر والحطب ونحوها مما لا ينفى على المتبوع في اخبار انفعال الفلج وفي الجواهر وغيره اعترف في الجاري غير بقوة دعوى اختصاص نفع الفلج بالركد لا بغيره اليه وبذلك فطاعوا عن مما رخصه عموم ما دل على انفعال الجاري بعموم ما دل على انفعال الفلج ولا يندفع لعموم المدعى بقليل الجاري والمطر على منقاره وان كان من هنا في كشف الالتباس مع اصحاب على ترجيح الكليته المدعاة على عدة انفعال الفلج لم ينقض بها بل بماء الاستنجاء وملا في الدم الذي لا ينافي على قول الشيخ ومحمد لا يرتضى الثاني بل هو من القول لثاذا الساقط مع امكان دفعه بانه في الحقيقة تخصيص في عموم كل شيء لم يرتد في عموم لا يخصصه شيء لا في عموم الماء الذي لم يكن كذا كما عرفت سابقا ولا في غير ضاير ازا من عام الا وقد نص في الزبير بن النض من غير ايضا بما الفل من النجاسة الذي هو محل النزاع ومنها ان قاعه المنجس بغيره ايضا في تخصيص الفلج في المقام استدل بها ولم يعلم بتحول المثل المقام مع تخلفها في المقام عندهم فان الماء عندهم نجس لا ينجس الثوب به مثلا فان كان لم يعلم شمول القاعدة لمثل المقام فلا يعلم شمول عدة ان المنجس نجس حتى ينجس الماء بملافة الثوب وفيه ان نجس الماء بالمسكول لا يصحح فيه الى قاعدة كل شئ نجس نجس حتى يقال انها استنباطية لا يعلم شمولها المقام بل هو مدلول اخبار بنجاسته الفلج لثم تخص الثوب المنقول تلاما بالماء المنجس به من لقاعدة المذكورة ولا مضائق من عدم شمولها لمضافا الى لالة النص المذلل على جهة الطهارة للثوب بالفضل مثلا على عدم نجس الثوب بالقليل المنجس بملافة ومنها غير النجس عنها في مقامات كثيرة بالنسبة الى جرائها الى غير محل النجاسة وبالنسبة الى مقدار النفاطر ومقدار الخلف والقول بان مدار ذلك على المصروف لا اثر له الا لثمة وقبها ان القائلين بطهارة النجاسة حتى هو بناء هم على ان الاختياط بالاجتناب لانه سمي ذلك عندهم يقتضي نفية في الشريعة والامكانوا اهلون برفع ان الاطالة في المنفصل والمختلف على اعادة الحكم في امثال المقام وضبط الجريان الى غير محل النجاسة بما تنبع في الملبية لثالث ومنها ان من المستبعد جدا ماء واحد المفصل منه عن المنقول نجس والمختلف به طاهر من غير دليل يقتضيه بل انه معقول وفيه انه ليس من غير دليل اذ عموم انفعال الفلج يقتضي نجاسته الجميع واخبار الطهارة بلا حجة عدم الانكسار من بقاء ما يختلف في المنقول والعسر والحجج بل الاجماع قضت بطهارة الباقي ثم لا استبعاد مع وجود النظم الثابت في الشرع من مله البعث على القول بنجاسته فانه يظهر المختلف بترج الدعاء مع نجاسته مقدار الدعاء ومنها ان ارتفاع النجاسة من هذا الماء من غير رافع لها غير معقول الادليل والاطلاقات لا تقتضيه اذ قد تكون مبني على الطهارة وفيه ان المراد بما يرتفع منه النجاسة في كلامه كانه المظلل في المنقول وهو ما ذكره سابقا وقد عرفت جوابه وان اذ ان ارتفاع نجاسته المنقول من هذا الماء على تقدير نجاسته به غير معقول بناء على ان المنجس لا يظهر فهو ايضا ما ذكره سابقا وقد عرفت ما فيه ثم ذكر من المرجحات في الجواهر بعض الاثار التي تعارضها في بعضها ولا يورى بعضها المعارضة كما المرجحات المذكورة بما تنفع من وثيق القول بالنجاسة كل ذلك مع عدم شروته على الكليته المدعاة فاحتمالها ان كانت مستندة الى العقل من عدم معقولية قاعدة الشئ لا يبرأ ليس فيه فغير صحيح ان الاله ان والناس منه

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

لا مدخلية للعقلانيات فيها غاية الامر ان لا يعطيه طهارة وانما ان يجعل نجاسة فينقل من الغسل الى الماء ويبقى بعده من غير نجاسة
 فممكن على ان حكم العقل لا يقتصر قد عرفت انتفاضا في ايجار الاشجار وغيرها وان كانت مستندة الى الاستقراء فغير تام
 بالنسبة الى النجاسة الحاصلة من الظهور وان كانت مستندة الى الاجماع فمنوع ايضا بالنسبة اليها جدا وان كانت مستندة الى النص
 فلا تفرق الاما دل على عموم ان المنجس نجس فلا يبرطونه ولا لونه على عدم نجس هذا الماء باعتبار انه اذا نجس نجس الجبل به ثانيا
 للعموم فلا يظهر وبين ان هذه العبارة لم يرد نص بها نحو العموم والمستفاد مما ورد في الموارد المختلفة هو غير نحو المقام من نجس الجبل
 بملافة الماء حال ظهوره ثم على فرض ثبوته قاعد على نحو عموم العبارة المذكورة فهو لما لا يخفى فيه من الغسل بالماء من حيثين احدهما
 ملافة الماء للمنجل الغسل والثانية ملافة الغسل بعد سقوط طهر الماء الطاهر على القول بتجسس وتيقن حصول الطهر بالفسخ
 موجب لزام تخصيصها من احدى الجهتين لا محالة وتخصيصها من الجهة الثانية اولى لان مرجح تخصيص دليل واحد وهو قاعد المنجس
 بنجس وانما من الجهة الاولى تخصيص دليلين عامين احدهما عموم اخبارا بفعل الماء القليل والثاني قاعد المنجس بنجس بل يستلزم
 من تلك الجهة تخصيص دليل عام ثالث ايضا وهو اصله مطهر ثم كل ماء طاهر لان الغسل على القول بطهارتها غير مطهر ولا ريب ان
 الزام تخصيص دليل واحد اولى من لزامه مع تخصيص دليل اخر ما خذ عموم من الاخبار المتواترة وهذا مستفاد من مذهبنا بخلاف القاعد
 المتعاقبة كليه على القول بعدم اعتبار ورود القليل في الظاهر به فان الماء عندهم نجس بالملافة والطهارة حاصلة به وبديل على سبيل
 هذا الماء ايضا بعض الاخبار وهو ما استدلل به في محكي الخلاف والمعبر بالشيء كشف الرموز والذكرى من رواية العيص بن القاسم
 سالت عن رجل اصابه قطرة من طشت فيه وضوء فقال ان كان من قولنا وقد يغسل ما اصابه وعن الخلاف زيادة قوله ولئن كان
 وان كان وضوء الصلوة فلا يضر وضعف الارسل مجبور بالشبهة المحققة المشاهدة بل عن الرضا انه اشهر الاقوال وفي شرح المفاتيح
 عن حاشية الميني انه المشهور بين فقهاءنا بل ظاهر محكي الخبر والمنتهى لاجماع عليه فحق الاول اذا كان على بدن الجنب والحائض نجاسة
 كان المستعمل نجسا اجماعا ونحوه في ثلثي والشهرة الجارية شهرة استدلال ايضا لا يخرج موافقة الفتوى مضاعفا الى وجود كتاب
 العيص عند الشيخ كما ذكره في محكي الفهرست ونبأه في التمهيد بين ظاهر على النقل من كتابه انه لم يذكر الواسطة وبما لا خلاف في ذلك
 فالظاهر نقله في الخلاف الرواية من كتابه ايضا ولعل هذا الظن معتبر في نحو هذه المقامات وفي طلاق قوله من قول وقد رددت
 وافيه على نجاسة ماء الغسل الاولى والثانية فيما يتعد ومنها رواية ابن سنان السابقة الماء الذي يغسل به الثوب ويغسل
 به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه فان الظاهر من انتهى عن استعمال شيء ملاق للنجاسة انه نجاسة وعليه في
 الاستدلال للعموم نجاسة ملاق للنجاسات والمنجسات اذ لم يرد بهذا المضمون نص وانما استفيد من مجموع ما ورد في الموارد
 الخاصة من مريض الملافة من الاضرار والتهوى عن الاستعمال من شرب وضوء ونحوها وقد تقدم في الماء المستعمل في رفع
 الحدث الاكبر ان المراد من الثوب المنجس بل الاغتسال من الجنابة منزل ايضا على الغالب من وجود النجس في البدن والمنافسة في
 السند ايضا ضاها هناك بما لا مزيد ومنها ما ورد في تطهير الاواني باهراق النجاسة نحو مؤثقة غار عن الكوز والاناة يكون نجسا
 كيف يغسل وكما مرة يغسل قال ثلاث مرات يدس فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ ثم يصب فيه ماء اخر فيحرك ثم يفرغ ثم يصب فيه
 ماء اخر فيحرك ثم يفرغ منه وقد طهر والمغتر به فيه ما مضى من طهارة الامر بالاكثر والاهراق في النجاسة والتكليف بالحمل على التقيد
 او على الاضرار يغسل مرة اخرى لا ينافي الظهور المبني عليه استنباط الاحكام من الاخبار مضاعفا الى ان ثلثي لا يتم في اضرار
 الماء الاخر ومنها ما دل على وجوب الغسل في بعض ما لا يخرج منه الغسل خصوصا بناء على ان الغسل لا يتم بعد كل غسل فيما يتعد عند
 كما صرح به بعض اخبارنا كخبر الدعائم عن علي بن ابي بصير لثوب يغسل مكانه فان لم يعرف مكانه وعلم يقينا انه اصاب الثوب غسل
 كله ثلاث مرات يفرق في كل مرة ويغسل ويغسل وانما الظاهر ان الغسل لا يخرج الماء المغسول به بل بعد احتمال التقيد وعدم دخوله
 في سمي الغسل محسولة بدونه كما عرفت في محله وليس لاخراج عين النجس ايضا للعموم الحكم ببناء على وجوبه لما لا عين نجاسة اصلا مضاعفا
 بما تقدم من الاجماع المحكي عن الخبر والمنتهى بظهور اتفاق غير الشاذ على عدم حصول التطهير لما يرسب فيه الماء ولا يخرج
 بعضه ونحوه وبالاخبار الكثيرة الدالة على نجاسة الماء اذا ورد عليه المنجس كاخبار ارجال اليد النجسة في لوكوة والاناة ونحوها
 وهي كثيرة وتقرئ بالاستدلال بها مبني على ما في شرح المفاتيح وشرح الدروس من ان المشهور عدم اعتبار ورود الماء على

النجس

النجس

النجس

كتاب الطهارة

فإن قيل في الطهارة
فإن قيل في الطهارة
فإن قيل في الطهارة

النجس في الظاهر وقد صرح باختباره جماعة نحو الشهيد وعنه صاحب المنهاج وفي الكفاية وعن الأئمة ومال إليه في الكشف فإن
قضيه فظهر تحقق النجاسة مع ورود النجس على الماء لا بما فيه من ماء حصل به نظيره النجس وطهارة ما خلا من ما صرح به الأئمة
المزبورة ولا يلتزم فيها أيضا بل العبرة عند هؤلاء في طهارة النجاسة على تقدير القول بها ورود الماء قطعاً وليست شعري
المشهور الذين لم يعتبروا وروداً في الظاهر بل في القاعدة المدعاة المذكورة كيف يصنعون بها إنهم يدينون على عدم نجس
القليل لا بالنجس العين ومنه من طهارة المورد من النجاسة بتحكما القاعدة المزبورة ويرضون بذلك من الأخبار والمناوذة
بجاسته القليل لم يضر من القاعدة التي هي من أصلاً آخر وجزافاً في نظر بعض الأضاف وقد ما يستدل به القول بالطهارة
مطلقاً كما عرّف جماعة من المتقدمين وتبعهم بعض المتأخرين ما إن أحد ما إذا نجس الماء لم يظفر الحل لأن النجس لا يظهر إلا بالزمن
بأطوال الضرورة واجبتنا فنقول بطهارة النجاسة مادام منفصلاً بالمسؤول ونجاستها بعد الانفصال فلا يكون النجس مطهرًا فيه
أنه ما إن يقال بشمول دليل انفصال القليل للماء النجاسة منفصلاً ومنفصلاً في وجوب حالة الاتصال لضرورة حصول الظاهر
هو ظاهر الفاضل الذي في شأنه القول بالفرق بين الاتصال والانفصال فيقترن بعد طهارة الماء ولو للضرورة لا معنى لنيته
من غير نجس بل يكفي الاستصحاب في بقاء الطهارة بل من غير نجس طهارة مادام مخالفاً للنجاسة وبجاسته بعد الانفصال فتكون
بأن النجس هو الملافة وقبل الانفصال كان المانع وهو ضرورة الظاهر موجوداً وبعد الانفصال ارتفع المانع فالتام المنقوض و
باطل إن ذلك مما يصح فيما يتبع المنقوض بعد ارتفاع المانع وهذا ليس كذلك إلا ملافة بعد الانفصال ويقال بعدم الشمول
للماء الوارد على النجس للظهور لكن بأول زمان الانفصال يكون من الماء الوارد عليه لنجاسته كما حمل عليه في الكشف قول المرتضى
ستفعله ورجعه إلى اعتبار ورود الماء في طهارة النجاسة وفيه ريب على تقدير اعتبارها فالعبرة بالوارد في أول زمان الملافة و
الأول يظهر النجاسة في تطهير الماء بل ولا في التوثيق نحوه مما لا يصلح الماء إلى جميع أجزاء المسؤول بأول الورد بل يتدرج استيعاباً
فانرجح بالنسبة إلى الإجماع إلا أنه قد ليس من الوارد فالأولى للجواب منع الملافة لما تقدم من أن النجس في حاله الظاهر أو من نجاسته
غير ما براد تطهير الأمر الثاني أنه لو حكم بجاسته بملافة النجس لزم تخلف حكم الجمر عن الكل لأن المخالف منه في المسؤول طاهر أجمعاً
فليكن الباقي كذلك لأن الماء واحد والجواب ولا بالنقض بعض الماء الزائد عن الكوفا أخض الغنيمة وبالمقتضى الكرم غير المتضمن
أو المخرج بناء على اعتبارها في تطهير الماء وبالنزوح من البتر على القول بجاستها فإن الباقي منه طاهر والمنزوح نجس فإن قيل ذلك للند
قلنا هنا كذلك وثانياً بالحكم فإنها حكم الجمر والكل في الطهارة ليس عقلياً يستحيل تخلفه بل هو شرعي تتبع الدليل وقد دللنا على
انفعال القليل على نجاسته جميع الماء حال الاتصال وأخبار الطهارة بالنقل الذي لا ينفك عن تخلف شيء والمسؤول على طهارة يتخذ
منه والعمل بالمثل بل يمكن من حيث ما كان هذا الخلف لازم للقول بالطهارة أيضاً في بعض الوجوه وذلك إذا نال عين النجاسة
بغسل الغسل على وجه يكون العين موجودة في النجاسة فهو داخل في محل نزاع القائلين بطهارة النجاسة كما صرح به في الجواهر وهو قضيه
الاطلاق مع الانحصار على إخراج الغير خاصة وهذا الماء الموجود فيه عين النجاسة طاهر عند من جهل الاتصال وبعد في الهواء وإذا
استقر في مكان مع وجود العين فيه لا شك في نجاسته لأنه ماء قليل ملائق للنجاسة كما صرح به في الجواهر أيضاً مع أن المخالف منه
المسؤول طاهر بلا إشكال وقد يستدل لطهارة النجاسة بعدم شمول دلالة انفعال القليل لها أما الأخبار الواردة في الموارد بخبره
فإن استفادتها انفعال الملافة ما يتبع نجاسته مع الملافة لا ما يكون حالاً من زيل النجاسة وأما مفهوم المستفيض فكيفيته فبسته بالشر
غير مبينة فيه ولم يبدل عليها من الخارج ما يعلم شعوره للقيام والستفاد من تتبع الموارد المحكوم فيها بتنجيس الملافة غير الملافة والمز
ودعوى الإجماع على النجس بطلان الملافة موهونه هاهنا بمقتضى عدم إزادة القائلين منهم بطهارة النجاسة من الملافة النجاسة مثلاً
الظهور قطعاً والجواب أن النجس تحقق بطلان الملافة حسب ما ذكرناه في مفهوم انفعال القليل بالنسبة إلى كيفيات الملافة ودفعنا به
فوق المرتضى بين الوارد والمورد وما استدل للطهارة بوجوه اعتبارية مرتباً الإشارة إلى جملتها وأما الاستشعار من بعض الأخبار
بمحو ما ورد في ماء الاستنجاء وتذري لمصداقاً بأسير قلنا والله فقال إن الماء أكثر من القند وفي بعضها استنجي ثم يقع ثوب في فيه
وانا حيث فقال بأسير وهو رطوبة الذنوب في رطوبة سنن المتقدمه ورواها غسل المرن مرتين ورواها الصب في بول
الصبي وفي كل ما لا ينجس إلا حال في القليلين وأكثرية الماء لخالفة ظاهر المصطوح من شرع وعدم دلالة قوله وانا حيث على كون

الدعاء بظهور النجس
فإن قيل في الطهارة

كتاب الطهارة

لم يذكر إلا الفرق بين الورد وبين غيره من محال الغسل الذي يكون قائلًا بأن الماء عند الانفصال بجعل لا يورد من عليه الطهارة
 حتى انتهى جميع بدلك الكشف وعدم دلالة القول بطهارة الوارد على طهارة الغسل الذي هو في غير محله ولا لأن العبرة على القول بالفرق بين
 الورد وبين باول الورد ولا بجعل قبل الانفصال بضايا الاجماع خصوصًا في غير الثوب لا ينبغي ان لا اعتبار بالورد وثانيًا
 لأن لا زلة لافل الطهارة قبل الانفصال وهو ايضا قول بطهارة الغسل لأن القائل بالنجاسة يحكم بها من جنس الملافة وإنما شاء من
 الفاضل القول بنجاستها بعد الانفصال وفي الكشف حيث عبر عن موضوع هذه المسئلة بما يفصل عن النجس بجدي على تعبير الحكماء
 المذكور وان زاد اختيار اعتبار الورد في طهارة خصوص الغسل فيجعل القائلين بطهارة ما لم يرد في فرق بين الورد وبين بقصر الحكم على
 ملافة طهارة حادثة في تطهير النجس والمعروف على ما صرح به جماعة عدم تأثير الملافة في طهارة ما لم يكن الماء واردا واعتباره
 مقطوع به عند هؤلاء كما عرفت وقد حكى في جامع المقاصد وخاشية الارشاد وفي الروض عن الشهيد في حاشيته لا لغيره بخلافه ساريا
 وهو بانه كلما يصب على النجس لو بعد الحكم بطهارة تروى امت الغسلان فصولا في كشف الناس حكم عن ابن همام في هذه وقصص
 انه نسبته الى المحقق والفاضل والفخر قال ولعل النسبة من عبارة المعبر حيث قال وجزم في الخلاف بنجاسة الاولى وطهارة الثانية وبما سنها
 اولي طهر محل النجاسة لم يظهر من غير ان النهاية بعد كراحتنا التفضيل بين الغسلان وان يكون نجسا مطلقا سواء انفصل الغسل
 المظهر او لا قال بعد حكايته النسبة وهذا غلط فاش قلنا ان كانت النسبة من الغسلان فكما قال غلط فاش لوضوح ان المراد منها عدم
 الفرق بين الغسلان فيما نعتد وعلى كل حال حكى في الروض عن الشهيد في حاشيته لا لغيره لا لغيره لا في نجاسته قال ثانيا
 ان طهارة المحل بالقليل خلاف الاصل فيقتصر على محل الحاجة من المحل دون ملافة انتهى وما ينبغي له وجه ما تمتع في التبيين الرابع عن
 الفاضل من نجاسته المظلمة وان انفصل بعضه زاد على القدر اللازم وعلى كل حال هو واضح البطلان وهنا امور ينبغي التنبه عليها الاول
 ان الغسل على القول بطهارة ما لم يكن كسائر المياه الطاهرة برفع الحدث والنجس وبرفع الحدث دون الحدث كالمستعمل في الحدث الاكثر
 على احد القولين وظاهره قوي غير مظهر منها كما استدل على ما في وجوه وفي المدارك بكل قائل ولعل استفادة القول بالعنفوت
 من غير احكامه في الذكرى عن المبسوط من نرحمك بالعنفوت للشقة والامجد مصرح بها وان كان يعطينا الاستدلال لظهوره بان
 هذا الماء انما ينجس بعد الطهارة بالقليل لان النجس لا يطهر برفع من الغسل والوسيلة التصريح بان لا يرفع الحدث وانما العفو
 كما دون من لدم من قطع بعد طهارة واستفادته القول برفع الحدث لعلها من نحو عبارة الفاضل في النهاية ولا يرفع به الحدث عند
 القائلين بالنجس ومنه مقابلته لدروس فذكر كرفع الحدث الاكبر على قول بقوله وظاهرنا ووردت على النجاسة على قول ويقطع بالان
 بالاصل وعدم شمول ذلك انفصال الماء القليل للمقام والامجد مصرح بها ايضا وان مضاه طاهر القول بالطهارة واصالة المظهر
 مطلقا في الماء الطاهر ان مقتضى ظاهره مع النجس بالاجماع على عدم رفعه الحدث عن المعبر والمنتهى معترفا به في المدارك ومحل المعار
 والذخيرة كونه كرفع الحدث الاكبر مضاهيا الى التصريح بقائلين في لدروس كما سمعت نبيهم ما ذكر دليل كل من الوجوه ولعل الاقوى على
 تقدير الطهارة ارتفاع النجس بها لانه لا يصلح الماء الطاهر شارة لمرافق الماء الذي يصب في الاناء لظهوره وصحة ما جدهد
 بكونه غير رافع للنجس الا انما اخرج في المسئلة الثانية والثالثة الى تجديد الماء ضعيف كدعوى عدم انصراف الامر بصب الماء العليل
 بدال المستعمل في رفع النجس فيستصحى نجاسته الملافة لردون الحدث لوانه من سنان المعتضدة بالاجماع المذكور وباقى جريان الاستدلال
 في المظلمة المنقول بعد انفصال الغسل الثاني في خلاف كلامهم في كيفية التطهير عن الغسل على تقدير نجاستها قيل يكفي الغسل
 الواحدة مطلقا بناء على كفايتها في النجاسة التي لم يرد النجاسة في خصوصها لان الغسل وان كانت الاولى من لبول المتزجر بعينه لا تقى
 بولا وحكم النجاسة منوط باسمه وكون ثابت فيه النجاسة وانما هو المحو بنجاسته لبول فاذا لحقت الماء خصوصًا مع وجود غيره حين
 اصابت الماء بثبت له النجاسة محض اعتبارا لا يثبت به الاحكام خصوصًا الطهارة والنجاسة ولا سيما اذا كانت النجاسة البولية حكيم من
 غيره ودعوى واختار هذا القول في الرافض محكي المعامل وبعض معاصريه وحكامه في معناه الكرامة عن سنده العلامة الهنيد في
 هذا ان جزائنا في سائر النجاسات بالمرء وان قلنا فيها بالمرئين اشكل طالعها هنا وفي الغسل الثانية من لبول لاستمرارها زيادة
 الفرع على الاصل لان نجسها الاطلاق ومثل يجنب في التطهير منها عدد الاصل طمعا حتى اذا كانت الثانية من لبول وجب لها
 غسلان لان نجاستها مستندة الى النجاسة البولية اللاحقة للمنقول ولم يثبت خففتها بعد الغسل الاولى حتى تخف عما يلافيها فان

منه في النجاسة

الاولى كغسلها

الثانية

الجائز لا يتبعه في الغسل في الغسل انما هو للخرج اذ كوله اهل الطهر فلا يثبت في الماء انشغل عنه ولا استصحاب بوضوء فاضرب
بالبقاء ولا احد مضطرب بهذا القول ونسب الى هاتين الاحكام وظاهر القواعد والارشاد وهو غير معلوم في الاخيرين نعم في الروضة
نسب الى مجهول وعلى كل حال يجري هذا النعت على تعدد القول به في غسالة الغسل من الغسالة وهكذا الجريان للدليل كما لا يخفى
لكن فيما ذكره من الوجه منع كون الاستناد الى الجائز البولي بكل وجهه موجباً للنعت فاذ اصابت قطرة بول حوضاً من المضاف فاضرب
المضاف جسماً لا يغسل الاثر فكذلك هنا اذا كانت الجائز حكمية من غير عين فوضع الان يدعى انفعال حكم الجائز الى خصوصها
يفسدها الاكلاً بالانها على انه مشتمل على زيادة الفرع على الاصل في ثابته البول وهوها ايضا واما الاستصحاب فنقطع باطلاق ما دل
على كفايته مرة في سائر الجائزات وقبل يجب الماء الغسله الاولى تماثل له العدد عدداً الاصل لما تقدم للقول الثاني ولما الغسله
الثانية ينقص غسله ولما الغسله الثالثة ينقص غسله وهكذا الخفة بجائز الغسل بكل غسله وتثبت في الماء لان بجائزته
والفرع لا يزيد على الاصل وهذا القول ذهب اليه جماعة وفي الروضة عن الشهيد ومن تأخر عنه وقد سمعت ظاهراً لذكرى جامع المصنف
انه قضيه القول بجائز الغسله وهذا التخصيص في غسالة الغسل من الغسالة نظير القول المتقدم لجران الدليل فيها على نقد
تمامه في نفس الغسالة وهذا القول اذا قلنا بلحق حكم العدد كلاً ايلا في المنفصل بذات العدد واستند بجائزته اليه بكل
كان قوياً ومثل ان حكم الغسل بعد انفصال الغسالة على الوجه المعبر بغير تلك الغسالة ففيها تكفي المرة ليست الغسالة بجائز اصلها
كالآخر مما يتعد الغسل منه وغسالة الاولى من البول يغسل بها مرة وفي الثانية مما يجب له التبع يغسل بها وهكذا وهذا
القول شبيه في الروضة الى مجهول وفي مفتاح الكرامة الى استناده الشريفة على العلامة وظاهر هاتين الاحكام انه قول من فصل
في الغسالة بطهارة المتعقب لظهور الجمل بجائز ما عداها ونحوه ان البطل المختلف في الغسل بعض من الغسالة ولا يتبع بعض حكم
الماء في الجائز بحيث يظهر المخالف بتبعيته الجمل بطهر المنفصل منه ايضا وان كان بجائزاً على وجه يحتاج الى غسل كالحل فكذلك
المنفصل منه وان كان بجائزاً يحتاج الى غسلين فكذلك المنفصل وقد عرفت جوابه بما تقدم من منع لزوم اتحاد حكم المنفصل و
المنفصل كيف لا ونفي قول بجائز الغسالة الاخر وطهارة المخالف منها في الحل فلا قوى كفاية الغسله في التطهير من بجائز
الغسالة مطلقاً بناء على كفايتها في تطهير غير المنصوص العدد لشمول دليلها المقام مع عدم الخرج كما تقدم والطلاق الامر بالغسل
في رواية البعض المتقدمة مع فرض الطلاق الغسالة بالثبته الى ضوء البول والقدر والطلاق انتهى عما يغسل به الثوب في رواة
ابن شنان بناء على ظهوره في الجائز كما تقدم بل والطلاق جميع ما تقدم من الاخبار استغفار منها بجائز الغسالة بالثبته
المتقدمة وينقطع بذلك كلة استصحاب الجائز الثالث وقع من جملة التعبير عن موضوع النزاع بالماء المنفصل عن المنفصل
بعد الصب كما عن المتأخر المسالك وفي الروضة وكشف اللثام وغيرها وهو قاض بخبر وجهه قبل الانفصال من ورود الخش و
في الكشف عدة كلمات تقضي بذلك وتجوز فقد يتصل من هذا الى عوى عدم الخلاف بل الاتفاق على طهارة الماء الوارد
على ما يفيد الظاهر حين ورود قبل انفصال من الغسل ويجوز فقطه من المحصر من المرفق في الناصريين القول بجائز
الماء الوارد على الجائز باحد قولي الشافعي حكاً في ابن دريس استقر عليه ذهب على طهارته وان خالف في ناء الولوغ
بتخييل فرق لاجتماع عين من الولوغ مع الماء في الاناء في الغسله الاولى فيخرج عن ورود الماء ولا يخرج بل قد يقال ان غسباً
ورود الماء في التطهير يعرف من الاصحاب بنبه على الحكم بعدم بجائز الوارد لان الغسل المنوط به التطهير جاء مع ورود
المنفصل على الماء ايضا لكن حيث انه لا بد معه من الحكم بجائز الماء باعتبار انه المتيقن من مورد اخبار انفعال القليل واعتقد
ان التطهير لا يجمع مع فرض النجس كما اثير اليه اعتباراً في حصول الطهر ورود الماء بناء منهم على عدم الدليل على تجزئ ام لا خصوصاً
مورد اخبار الانفعال بصورة ورود النجس ولذلك لا مشروعية التطهير القليل مع عدم امكان حصوله على تعدد النجس
على خروج صورة ورود الماء بعد تعدد خروج مؤثره ايضا والا فاذ بيننا على اخبار الوردوين في الحكم بالجائز وانه لا شك
بين تجزئ الماء وحصول الطهر به ليرى وجهه واضح لا اعتبار ورود الماء في التطهير وقد صرح هذا المعنى في المذرك وعلى كل
حال يجمع بين ظهور الاتفاق المزبور على عدم بجائز الماء الوارد والخلاف في الغسالة بان يقال الماء الوارد على ما يفيد الظاهر
لا ينجس حين الورد قبل الانفصال لانه خالو ورود لا تشملها اخبار الانفعال ولا نه غسل قطره لا يجمع مع الانفعال وهكذا

الثالث

المراد من ذلك

وهذا يقتضي على طهارته بعد الانفصال بمثل عدم المتفوض نجاسته بل عدم النجاسة من حال اتصاله وقبل بل نجس لانه طهارة عضو لمحصل الطهارة وهو ينقض الانفصال مع وجود المتفوض للنجاسة وهو مباشرة المتفوض حال انفصاله ولا يلزم الحكم بالنجاسة من غير سبب بتوهم ان الطهر لا يحصل لا بتحقق الانفصال الذي لا يتحقق معه مباشرة المتفوض لان حصول الطهر بالغسل الحاصل بان الماء على الجسم ولا بد من تحقق الاستيلاء عليه قبل الانفصال عنه حتماً وان حاله وورود الماء المخرجه له عن ممول دليل الانفصال تنقلب بانفصاله عن المتفوض المورود به كانه منكشف وقبل طاهر فيما يتعلق به من متعدي الغسل لعدم ترتيب الطهر عليه لانه هو منشأ الحكم بالطهارة لكن غير خفي ان كلامهم في الاستيلاء مناعاً للنجاسة بان ماء قليل لا في نجاسة وان تميز الطهر حال الطهارة من جهة مباشرة المتفوض غير مانع من حصول الطهر في كافى اجزاء الاستنجاء وان المخالفة في الحل عفو من النجاسة للخرج الى غير ذلك مما لا يخفى على المناظر المتبحر في كليات صريح في ثبوت لقول بالنجاسة من جهة الملافة بل اكثر الفاعلين بالنجاسة على ذلك والفرق بين حالتي الاتصال والانفصال في نشاء من لافاضل واستجوده غير من يرى النجاسة مطلقاً في رد العول بالطهارة مطلقاً من جهة انه لو كان نجساً لم يحصل الطهر به وما في احكام النجاسة من الجواهر من نجاسة النجاسة بعد الانفصال الى اكثر الفاعلين بنجاسة النجاسة لم تفتقرها مع اعترافنا بان الاطلاق مقتضى ادلهم فكان تشبيه الفرق مما سمعت من التعبير عن موضوع النجاسة المبحو عنها بالمتفصل بل لادارة خروج المخالفة في الحل عن البحث فان طهارة ثاقا وعليه فورد البحث الماء المستعمل في غسل النجاسة كما عبر به جماعة والتعبير به ثم التبريح بخروج المخالفة في الحل عن البحث وفي من التعبير بالماء المتفصل هوهم اشبهه خروج ما قبل الانفصال عن النزاع الرابع قد عرفت في طي الكلمات السابقة ظهور الاتفاق على ثبوت العلة وفي المخالفة في المتفصل بعد انفصال النجاسة بعض معارف في نحو الثوب ونقطاع النقاط المتواصلة في نحو اليد وبارقة وكذا في نحو الاناء الى غير ذلك وبمثل المخالفة ظاهر لو انفصل او طاهر فادام في الحل فاذا انفصل كان نجساً فانك على القول بطهارة النجاسة الاشكال كالاخلاف في طهارة متصل ومنفصل لا بدنا على عدم انفعال التقليل الطهر وعلى القول بنجاستها ظاهر الشهور ايضا ذلك وصريح في القواعد بانها اذا انفصل نجس ويمثل بناؤه على ثباتي المخالفة من عدم نجاسته النجاسة لا يند الانفصال كما بناء عليه في الكشف مع احتمال ان يكون لا قضاء الدليل بتبريد النجاسة بعد الاجتناب عنه انما هو للخرج وهو مادام في الحل دون ما بعد الانفصال كما صرح به في المشارق وخرج عليه انه لو غسل ثاباً على العدة المتبرع بها وعصر بحيث يحصل العلم بخرج الماء السابق معدة قد رداً عما قبله لا يبعد القول بنجاسته انتهى ومنه تخرج وجعلنا تقدم من القول بنجاسته النجاسة وان تراعى الفسلات زائداً على العدد المتبرع في كنهه وهو اختلافها بالمخالف الحكم بنبات بعد الانفصال لكن لا يتم معه القول المتقدم فيما ينبغ في الحل غير محض البلية كما في الجسم الصبي على عدم منلوته انفصال شيء من مجرد الرطوبة مع النجاسة الزائدة وهي في الحل محكوم بعدم نجاسته ملائمة قطعاً كاستيان وعلى كل حال اصل الامر في الحكم بطهارة المظف مطلقاً لا يقتصر بين حالتي الاتصال والانفصال ان كان مبتدئاً على التفضل في ماء النجاسة فقد عرفت ضعفه فيها وان كان لدعوى قضاء الدليل يقتضيه الدليل العموم لظهور ما دل على طهر المفسول في الحكم بطهارة على ما هو عليه لذي لا يخلو من القدر المخالف اذا استفيدت طهارته تخرج فلا موجب للنجاسة بعد الانفصال ولا يبعد في احكام الطهارة والنجاسة بخود ذلك من نجاسته المتفصل من هذا الماء وطهارة الناق في المخالف حتى يلزم من اجله نجاسته المتفصل منه ايضا مع التزام الموضوعه مادام في الحل لضرورة الظاهر ولا يفرق في ذلك بين البلية المخالفة والادب منها المتفصل ما افاده ما يدل على طهر المفسول مما معاً ويندفع به ما تقدم عن المشارق مع اقتضائه نفي المخرج ايضا اليوم على تقدير كون الحكم بطهارة المخالف من اجله لثبوت المخرج في الاجتناب عن القطر التي تسقط من المفسول بعد الغسل المتعارف خصوصاً في النجاسات الكثر بحواله في رد واثبات الحق لا يفتك عن نقاطها بعد انفصال المتبرع من غسائها والفرق بين الافراد من النجاسة لان كالمفرق بين البلية ونحو هذه القطرات من افراد المخالفة كما نرى خلاف ظاهر الاحكام في الكشف فوكلا بان المخالفة في الثوب بعد عصره نجس عفى عنه المخرج انما النجاسة فلا يابس الحكم بها لمحصل موجباً من ملافة النجس اما العلة والمخرج هنا بمعنى عدم الاجتناب عن المخالف لان الاجتناب عنه دون المفسول لذي في الاجتناب على طهره غير ممكن في العادة غالباً فلا يجزى حكم الاجتناب عليه وقبلة ان ما يحكم به على المخالف لقضاء ضرورة طهر الحل به هو العفو عن جميع احكام النجاسة من نجاسته ملائمة وجواز الصلوة معه واكله وشربه اذا احتاط به غير غير ذلك ضرورة ان معوق طهر الحل معاملة بعد الغسل معاملة الطاهر الاصل واقتضاء ملائمة المخالف معاملة معاملة الحل لاجمع

الاحوال فلا فرق بين طهارته والنفوس قلنا ان الجائسة او الطهارة هي مجرد الحكم والا فلا فرق في الحكم والاثر بوجه ومع هذا الحال ليس عوى عفو الشارع من اصل الحكم بجائسته لقضاء ضرورته طهر المحل به باضعف من دعوى وضع جميع احكام الجسء مع انفسا على الجائسة بل الاولى قولى بعد ملاحظة الاستعمال الذي ستمعه في ماء الاستنجاء ولعله مراد المعنى وداحتماج الشيخ على طهارة غسله ولو لوغ بان جائسته لا تلتزم بجائسته المختلف ثم يفسر الماء الثاني قال والجواب ان الطهارة بعد الثانية ثابتة بالاجماع فلا يقدح ما ذكره ولا ينفذ عنه الحجج في ارادة عفو الشارع عن الحكم بجائسته لقضاء الضرورته واطلاق العفو مع ملاحظة خطر وجوب الجائسة من ملاحظة الجسء فكان ينبغي الحكم بجائسته لكن لما كان الضرورته عفى الشارع عن الحكم بجائسته الجائسة ان تفسر الماء في حال الطهارة بجائسته ذلك المنفصل من الجائسة من خارج لا ينافي في طهارته ولا ينافي في جازم حال الطهارة بجائسته خارجة فلا يظهر به ملاحظة لان ضرورته الطهارة التي هي المخرج له من عموم انفعال الغسل انما تقتضي ما ذكره وهذا القيد قد يوهم عدم طهر تمام جسم المنفصل اذا صبت الماء على جزء منه وانقطع الصب ثم جرى بنفسه على سائر الاجزاء وليس كذلك لان الجري على الجميع طهره باحد وفسر الماء فيه تفسر في حال طهره بالمغسول وهو غير قارح ولا يبطل الطهارة بالقليل الا مع صب منقل على كل جزء واستمررت الى الجري على الجميع وهو واضح البطلان نعم اذا فرق بين وقوفه عن الجري ما تامعنتا به فلا يظهر ما جرى عليه بعد لغز الطهارة وعدم وقوفه اصلا او بما لا يعتد به على وجه لا يخرج به عن الطهارة والغسل الواحد فيظهر الجميع له يكن بعيدا بخلاف الفرق بين جزء الجسم الواحد والجسمين المتواصلين فيظهر في الاول دون الثاني فانه ضعيف اذا انشغل الماء على جسم المغسول يجري واحد ولم ينفصل عنه لتزاور وطول بهما الجسم فان لم يغتر في تحقق الغسل طهره انفضال الماء يطهر كل ما جرى عليه وان اعتبرناه يطهر ما انتقل عنه بعد الملاءة لان الانتقال انفضال دون ما انتهى اليه ولم ينفصل عنه واذا كان بعض الجسم بجائسته وصب الماء على الموضع الجسء فنقل منه الى الجزء الطاهر فيجوز الطاهر فلا ينافي في طهره بالانفضال منه ولو موقوفة لقضاء ضرورته الطهارة بالقليل بذلك لعدم امكان التحيز من الانتقال الى الجزء الطاهر ومنه يتجه وجوب الانفضال الى الاجزاء الطاهرة الغير البعيدة مما لا يمكن التحيز من الانتقال اليه غالبا ولو ببللج مثل تجسيم المغسول حتى لا يسيل الى سفله وهو ذلك لانه الذي يقتضى به ضرورته الطهارة في حكمه الجزء الجسء اذا انتقل عنه الماء الى غيره فطهره عاد عليه قبل الانفضال بانه فيجوز ثانيا بالمؤد ثم يطهر بالانفضال منه ولو قرره ولا يجب فيه ولا في الجزء الطاهر المذكور بعد الانفضال عنه وان ثبت التعدد فيما انتقل عنه بناء على المختار من كفاية المرة في الطهارة من غسله ما ثبت فيه التعدد حسب ما قرأنا في كشف الغطاء طهارة ما تجاوزت الى الغسل من الاجزاء الطاهرة بانفضالها عنه مرة من غير فرق بين الفرع والبعيد وفي موضع من قال ولو طال السافرة لا حوط الا استقلال بالغسل وفراة ظاهر في الفضل المذكور ولا خياط بالاشغال قاضى الفتوى بكفاية الانفضال عنه وتبعه على هذا الاطلاق بعض من الفضلاء المعاصرين ولا عرف له وجه في الجزء البعيد بعد اعترافه بجائسته بملاءة الغسل الادعوى صدق غسله بمجرد انفضال الغسل عنه فطهره لغو الغسل وهي اخصه البطلان ضرورته انه لا يهدى صدق الغسل بالماء المنفصل قبل الملاءة مع افاة تفسيرا لما لا ينفذ ولا الطهارة اذا لافاه بعد الانفضال من المنقل منه ايضا اذا انفصل من المنقل اليه ولا يقول احد ولا جزم به قبل الانفضال مما انتقل منه في الاثر الفرعية انما هو للحجج الذي لا يقتضى بالعموم بل لا يثبت طهر الاجزاء الفرعية صدق الغسل اصلا ولو بانفضالها انتقل اليه وانما يعتبر الانفضال منها اذا انتقل اليها ما هو قابل للانفضال وان لم يكن قابلا فيجوز بملاءة للعموم ثم طهره بتبعيته المحل الجسء المخرج وحكم تلك البلية حكم البلية المختلفة في الاجزاء الجسء ومنه يتبين طهر اليد العاصم للثوب المغسول ويخوه وان لم تكن متصلة به حين الصب وكانت متصلة لكن لم تشارك الثوب في الصب عليه بحيث يصدق غسلها مع الثوب بل ينقل اليها غسل الثوب قبل الانفضال من الثوب ثم تنفصل عن اليد بشرط ان تكون متصلة بالثوب بحيث تنقل طهارته بمجرد تبعيته وكا كيد حجارة التشكيل وحشبه الدق وغيرها مما يستخرج به الغسل فان حكم الطهارة بالتبعين جارية في سائر الاثار المستعملة في طهر الجائسة ومثله يتبين طهر اليد العاصم اذا باشرت الثوب بعد صبا الماء واستيناءه على الثوب ان كانت يدا اجنبى غير الغسل قال بعض الافاضل يشترط في اليد العاصم ان يكونا اللجل فاستيناء الماء فلو صب على الثوب يدا انسان وباشر العصارسان اخرافة لا يطهر المحل بجائسته كفت العاصم ومينه عرفت مع انه معترف بكفاية التشكيل بحجارة والدق بحشبه لا يستخرج الغسل فيه الا يمكن عصره ولا يبعد

والجواب ان الجائسة من ملاحظة الجسء فكان ينبغي الحكم بجائسته لكن لما كان الضرورته عفى الشارع عن الحكم بجائسته الجائسة ان تفسر الماء في حال الطهارة بجائسته ذلك المنفصل من الجائسة من خارج لا ينافي في طهارته ولا ينافي في جازم حال الطهارة بجائسته خارجة فلا يظهر به ملاحظة لان ضرورته الطهارة التي هي المخرج له من عموم انفعال الغسل انما تقتضي ما ذكره وهذا القيد قد يوهم عدم طهر تمام جسم المنفصل اذا صبت الماء على جزء منه وانقطع الصب ثم جرى بنفسه على سائر الاجزاء وليس كذلك لان الجري على الجميع طهره باحد وفسر الماء فيه تفسر في حال طهره بالمغسول وهو غير قارح ولا يبطل الطهارة بالقليل الا مع صب منقل على كل جزء واستمررت الى الجري على الجميع وهو واضح البطلان نعم اذا فرق بين وقوفه عن الجري ما تامعنتا به فلا يظهر ما جرى عليه بعد لغز الطهارة وعدم وقوفه اصلا او بما لا يعتد به على وجه لا يخرج به عن الطهارة والغسل الواحد فيظهر الجميع له يكن بعيدا بخلاف الفرق بين جزء الجسم الواحد والجسمين المتواصلين فيظهر في الاول دون الثاني فانه ضعيف اذا انشغل الماء على جسم المغسول يجري واحد ولم ينفصل عنه لتزاور وطول بهما الجسم فان لم يغتر في تحقق الغسل طهره انفضال الماء يطهر كل ما جرى عليه وان اعتبرناه يطهر ما انتقل عنه بعد الملاءة لان الانتقال انفضال دون ما انتهى اليه ولم ينفصل عنه واذا كان بعض الجسم بجائسته وصب الماء على الموضع الجسء فنقل منه الى الجزء الطاهر فيجوز الطاهر فلا ينافي في طهره بالانفضال منه ولو موقوفة لقضاء ضرورته الطهارة بالقليل بذلك لعدم امكان التحيز من الانتقال الى الجزء الطاهر ومنه يتجه وجوب الانفضال الى الاجزاء الطاهرة الغير البعيدة مما لا يمكن التحيز من الانتقال اليه غالبا ولو ببللج مثل تجسيم المغسول حتى لا يسيل الى سفله وهو ذلك لانه الذي يقتضى به ضرورته الطهارة في حكمه الجزء الجسء اذا انتقل عنه الماء الى غيره فطهره عاد عليه قبل الانفضال بانه فيجوز ثانيا بالمؤد ثم يطهر بالانفضال منه ولو قرره ولا يجب فيه ولا في الجزء الطاهر المذكور بعد الانفضال عنه وان ثبت التعدد فيما انتقل عنه بناء على المختار من كفاية المرة في الطهارة من غسله ما ثبت فيه التعدد حسب ما قرأنا في كشف الغطاء طهارة ما تجاوزت الى الغسل من الاجزاء الطاهرة بانفضالها عنه مرة من غير فرق بين الفرع والبعيد وفي موضع من قال ولو طال السافرة لا حوط الا استقلال بالغسل وفراة ظاهر في الفضل المذكور ولا خياط بالاشغال قاضى الفتوى بكفاية الانفضال عنه وتبعه على هذا الاطلاق بعض من الفضلاء المعاصرين ولا عرف له وجه في الجزء البعيد بعد اعترافه بجائسته بملاءة الغسل الادعوى صدق غسله بمجرد انفضال الغسل عنه فطهره لغو الغسل وهي اخصه البطلان ضرورته انه لا يهدى صدق الغسل بالماء المنفصل قبل الملاءة مع افاة تفسيرا لما لا ينفذ ولا الطهارة اذا لافاه بعد الانفضال من المنقل منه ايضا اذا انفصل من المنقل اليه ولا يقول احد ولا جزم به قبل الانفضال مما انتقل منه في الاثر الفرعية انما هو للحجج الذي لا يقتضى بالعموم بل لا يثبت طهر الاجزاء الفرعية صدق الغسل اصلا ولو بانفضالها انتقل اليه وانما يعتبر الانفضال منها اذا انتقل اليها ما هو قابل للانفضال وان لم يكن قابلا فيجوز بملاءة للعموم ثم طهره بتبعيته المحل الجسء المخرج وحكم تلك البلية حكم البلية المختلفة في الاجزاء الجسء ومنه يتبين طهر اليد العاصم للثوب المغسول ويخوه وان لم تكن متصلة به حين الصب وكانت متصلة لكن لم تشارك الثوب في الصب عليه بحيث يصدق غسلها مع الثوب بل ينقل اليها غسل الثوب قبل الانفضال من الثوب ثم تنفصل عن اليد بشرط ان تكون متصلة بالثوب بحيث تنقل طهارته بمجرد تبعيته وكا كيد حجارة التشكيل وحشبه الدق وغيرها مما يستخرج به الغسل فان حكم الطهارة بالتبعين جارية في سائر الاثار المستعملة في طهر الجائسة ومثله يتبين طهر اليد العاصم اذا باشرت الثوب بعد صبا الماء واستيناءه على الثوب ان كانت يدا اجنبى غير الغسل قال بعض الافاضل يشترط في اليد العاصم ان يكونا اللجل فاستيناء الماء فلو صب على الثوب يدا انسان وباشر العصارسان اخرافة لا يطهر المحل بجائسته كفت العاصم ومينه عرفت مع انه معترف بكفاية التشكيل بحجارة والدق بحشبه لا يستخرج الغسل فيه الا يمكن عصره ولا يبعد

كتاب الطهارة

الزمام اشتراط مشاركتها للماء واستيلاء الماء والسيرة على خلافه فيها وما ذاك الا لظهورها بالبعثه فالفريق بينهما وبين يد الانج
 اوبه الا لاحتد في الوضع على المغسول للصب بعد الاطالة بما تقدم تعرف ان طهارة الاناء بصب الماء فيه اما بوجبه ياتي الصب
 على تمام اجزائه ومع اذاته الوصول الى جميعه ثم اهرق الغسله باكثره او باقله منه بالذره غير مجزئه الى نص خاص لا نه على حد غسل
 غيره بل اذا فصل الماء بعد وضعه في الاناء الى طرفه بمغوثه يد وبقيت اليد متصلة به الى اهرق الغسله المسمى الاجزاء مع الحكم بطهارة
 اليد لانها مع كاليها العاصم من الاكلان المظهر فيخرج منه وجه لعدم لزوم تطهيره لانه الذي يخرج بها بعض الغسله اذا اعادها اليه
 لاجرا الباقي ما لم يتلصق بغيره الا انه فظهر لانه لا يتبعه الا انه كسائر الاث فانه جيبه ولا يخرجون نجاسة الغسله العامة لكل ما
 يستعمل في رفع النجس عند الماء الاستنجاء فان عدم الاجتناب منه موضع اتفاق النص والغثوى به يخص عموم الامر في الخبر المتقدم
 يغسل ما اصابه وضوء البول والقدر ولا يتبع اخصاص مورد الاخبار هنا بالثوب لثبوت النجاسة واقضاء الاستبراء التعميم كما يظهر
 في مسئلة الاحول قال وتدرى لما صار لا بأس به قلت لا والله فقال ان الماء اكثر من لثوبه مضافا الى الاجماع المركب وعدم القول
 بالفضل عما التردد فيه في موردتها ان الحكم فيه الطهارة كما هو ظاهر المشهور بل صريحهم بل معقد بغض الاجماع الحكيم في انفا
 او العفو كما هو ظاهر بعض صريح اخر بمنع لا يترتب عليه حكم النجاسة ويحتمل في عبارة بعض هؤلاء عفو الشارع للحكم
 بنجاسته وعلى كل حال العفو عام بمغوثه ترتب شئ من احكام النجاسة قطعاً ويحتمل العفو في كلام مجله منهم ارادة كونه طاهراً غير
 مطهر لعل لا يوقى ثبوت طهارته لظهور الاخبار الثانية للباس عدم بعض الثوب الواضع فيه ضرورت ان الحكم بالطهارة في سائر
 الاشياء من نحو هذه الكلمات في الاخبار وقضاء الاستبراء في سائر افراد الطاهر والنجس بطهارة ما حكم الشارع بعدم ثبوت شئ
 من الاحكام المعهودة للنجس له نعم قد يكون طاهر غير مطهر وكان دليل العفو بالجمع بين عموم انفعال القليل والاختصاص بالنجاسة
 هنا بعدم دلالة على عدم النجاسة وفيه ظهورها في ذلك فالجمع يكون التخصيص هنا ومنها ان الحكم هل يتم غسله الغايط و
 البول مقام يخص بالاولى لظاهر العموم كما هو ظاهر اطلاق المشهور بل الاحتجاب ولم يجد مصرحاً بالفرق وان كان ربما اشكل في
 العموم نظر الى اختصاص لفظ الاستنجاء الواقع في الاخبار بغسل الغايط دون البول فليقتصر عليه في الحكم الخالف للعموم
 الانفعال وفيه منع الاختصاص كما يشهد له موارد الاستبراء في الشرع والعرف في غير المقام والتفصيل هنا في المرسله بما هو عام
 وغلبه مضاجبه ما عاين في النجاسة على التنبية على الاختصاص في الاخبار ولو كان المراد لا ترك الاستفصال مؤيداً بعموم العرف
 فلهذا نداء العفو عن النجاسة على تقدير الاختصاص مع غلبه وتوقع المضاحبه ومنها ان الحكم يخص بغسله الغسله الاخيرة في البول
 وبناء على التعميم مطلقاً لم يتم الاولى ظاهر عبارة الخلاف الاختصاص لعلمه بنسب على الزامه بمسألة هذه الغسله لغيرها مع القول
 بان الغسله كالحل يند ما حكمه عنده في غسله الثوب وعلى اشتراط عدم الاختلاط بجزء النجس في الاولى لا يخلو منها والجمع بين
 النص هنا من رواية العيص المتقدمه الامر بغسله الا انه وضوء بول وقدر وفيه ثبوت الفرق بين ماء الاستنجاء وغيره اجماعاً
 وعدم ملازمة الغسله الاولى لجزء النجس ومطلقاً مع مكان منع اشتراط عدم الاختلاط كادتمع وقوايته خصوص ماء الاستنجاء
 من ضمير العيص من جهات فلهذا خرج عليها ان كان المعارض من وجهه مع انه من تعارض العام والخاص لعمومها من جهة الغسله الاولى
 والاخرى وعموم المضم من جهة كون الوضوء من الاستنجاء وغيره واختصاص هذه بماء الاستنجاء والجمع بتخصيص المضم بهذه فالأقوى
 عدم الفرق من هذه الجهة كما هو ظاهر غير الخلاف من فتوى الاخبار والاختلاف الواردة في هذا المضمار ومنها ان حكم الطهارة ثابت له
 من قبل انفصاله لم يظهر بالانفصال لانه من غير طهارة الا انهم الاول الا في كشف النجاسة في وجهان قوله الثالث ولعله لدخول
 استعار الاخبار من نحو قوله يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجي به ويحذو ذلك فيما وقع الاستبراء وهو بعد الانفصال مع انجع
 بين عموم ما دل على انفعال القليل وهذه الاخبار وفيه ظهورها في زيادة عدم تخص هذا الماء مضافاً الى انه مقتضى التعليل بان
 الماء اكثر من لثوبه في المرسله المضمرة وهو ظاهر الفتوى لا خلافهم الحكم بطهارة مع استثنائهم من الغسله التي حكمها النجس بالملا
 وفي جامع المقاصد ثلث اصحاب من غسله النجاسة ماء الاستنجاء وانفقوا على عدم تبعثه الى غير ذلك من كلامهم الفاضله بعد
 النجس منها ان الحكم غير مختص بحال بقاء عينه لا خشية فاذا زال العين بغير الاستنجاء ثم غسل المخرج عن النجاسة الحكيم ثبت طهارة المخرج
 او العفولان الاستنجاء غسل المخرج من نجاسته احد الاثنين وان لم يكن موجوداً ومنها ان حكم طهارة ماء الاستنجاء لا يختص بالمستنجي

في موضع ما
في موضع ما

في موضع ما
في موضع ما

في موضع ما
في موضع ما

في موضع ما
في موضع ما

في موضع ما
في موضع ما

في موضع ما
في موضع ما

في موضع ما
في موضع ما

في حكم الغسل

في حكم الغسل

في حكم الغسل

في حكم الغسل

بل اذا صار غير ذلك ايضا لان ظاهر الادلة عدم نجاسته فلا يفرق ومنها ان الحكم جاري استبراء الصبغ ان كان موردا لاجزاء
هو الكبر لظهورها في عدم النجس فلا يفرق وفيه من التعليل بان الماء اكثر من اللون ومن وجوه اقوالها ثلثها من البناء على
شرعية علمه فظاهره وتمريرها فلا والله الاصح وهو غير يجب لا اعتبار غسله النجس على القولين من غير خلاف الا ان يرد ان التمرير فيه وجوب
لعدم انصراف اخبار العنوايه وهو محتم وكذا استبراء الجنون ولا يشترط في الحكم مباشرة نفس المخلوق فان تولى استبراء غيره جرى
الحكم وان كان موردا لاجزاء مباشرة نفسه للظهور المتقدم المشهور وعليه بالتعليل وسنهابهل ثبت الطهورية لهذا الماء ام لا فنفى
القول بالعنوقية الثاني بل صرح غير واحد بما ياتي بان التمرير بين القول بالطهارة والعنوقية الاول يرتفع به الحدث والنجس لان
كل طاهر مطهر وعلى الثاني لا يرتفع به لا اعتبار الطهارة في رافعها بل لا يشترط ايضا الحيرة شرب النجس على محذوراته من الطهارة لا مانع
من رفع النجس به وكذا الحدث الا دعوى الاجماع في المعبر والمنتهى على عدم رفع الحدث بما يزال به النجاسة كما مر مع احتمال كون المراد
منها غير ماء الاستبراء وفيه لذكر في فائدة القول بالطهارة والعنوقية يظهر بان استبراءه فانه على الطهارة مطهر من النجس والحدث
لعوم ما دل على ذلك في الماء الطاهر من غير مغارض بخلافه على العنوقية ونحو من عباد غير في فائدة القولين ويقضي ذلك
ان الطهورية قضيه كل من يقول بالطهارة هنا وهذا شاهد لا خصوص الاجماع بخصوص غسله غير الاستبراء ويؤيد اطلاق
الفاضل المدعي للاجماع في قواعد ان ماء الاستبراء مطهر المستبرأ لا يكتف ومفتاح الكرامة من الحدث والنجس والفرق بين ماء
الاستبراء وغسله غير في ذلك ليس البعيد لان طهارة الاول من النجس فحكم فيه عموم كل طاهر مطهر بخلاف غسله غير فان طهارة
على القول بما يشاء من ضرورة الظهور بالتعليل واقتضاهما رفع احكام النجاسة الذي هو معنى الطهارة وما دفع الحدث بها فلا
مضافا فيه الى ورود النص بان ما يفصل به التوب لا يتوضا به هذا مع امكان كون دعوى الاجماع على عدم رفع الحدث في الغسل المنيب
على نجاستها المدعي عليها الاجماع في المنتهى في غسله النجس وهنا احتمال النجاسة منصف قطعاً وبالجملة شمول الاجماع الحكمي لماء الاستبراء
مشكوك فيقوى القولين من غير على اصالة الطهورية ما لم يثبت اجماع على خلافها وشرب قد يمنع من جهة الاستبراء ما كثره وفي اغلب
افراد هذا وقد ذكر غير واحد شرطاً لهذا الحكم منها عدم ملاقة هذا الماء بنجاسة اخرى بل نفس الاخشين بعد الانقصال من الحبل
كان كغيره من غسلات وهذا متيقن كانه متفق عليه لان غايته ما يشهد من الاخبار ان الماء القليل لا ينجس بالملافة الاستبراء
فاذا لا ما بعده نجس فهو قليل لا في نجاسة وعموم الانفعال سليم عن المغارض من هذا القسم اذا استنجى في موضع نجس فوقع الماء
عليه وعلى شيء من الغايط بعد سقوطه فانه ينجس الماء لانه في معنى النجس النجاسة الخارجية وتماثل فيه الفاضل البغداد في تبعه
غير من بعض الفضلاء نظر الى ان الغالب من وقوع الاستبراء في محل البول الذي لا يخلو من النجاسة ومرتجعه الى تنزيل الاخبار على الغالب
مع ان ان نجس به ارتفعت فائدة العفو غالباً قلت وربما يشعر قوله في الاخبار برفع ثوبه في ذلك الماء الذي استنجيت به بالشمول لما
يقع في الماء الواقع على موضع الخل لكن المذهب في سياق اخبار الباب وملاحظة اتفاق كلانا لا صاحب يقضي بالانقضاء في
العفو على عدم التأثير بخصوص الملافة الاستبراء وحقيقتها ملافة الماء للاخشين في مخرجها بالغسل ومخرجها النجس بها
فلا ملافة للنجاسة ولو الاخشين في غير المخرجين خارجة عن الملافة الاستبراء ولا عفو عنها ثم العفو عنه حال الغسل في الهوى
بعد الوقوع على جسم طاهر ليس بتقليل فائدة وزيادة الفائدة لا تكون دليل المشرع عليه وعلى كل حال كانه لا يرتب ظهوراً فاقام على
النجاسة في الفرض كذلك نجس الماء اذا اصابته نجاسة خارجية حين الغسل لظهور الاخبار وكلما في اختياره في اقتضار العفو على
خصوص ملافة الاخشين في مخرجها كما عرفت فينبغي من حيث ملافة غيرهما على عموم الانفعال هذا اذا اصابته النجاسة الخارجية
نفس الماء حال الاستبراء به واليد والمحل الطاهر القريب من المخرج فاصابه الماء واليد حال الغسل وما اذا اصابته النجاسة الخارجية
عني الاخشين كاصابته لدم البول الخارجي للغايط في محل قبل الغسل فقد يترتب ان ذلك لكن النظر يقضي بالحكم بدوران طهارة
الماء وعدمه على ثبوت زيادة من النجاسة الخارجية في ثلث الماء ينجس وعده فلا ينجس هو قاص بالفضل هنا فانه ما نصيب لوار
عين النجس في الحل وتصيب الحل النجس على التقديرين اما تكون عين الواردة باقية حين الغسل ام رائلة وعلى التقديرين اما تكون عين
الواردة اخفت بنجاسته من نجاسة الحل واغلاط مساوية فان اصابته لواردة عين النجس التي في الحل من غير ان يصيب الحل لم يتوحد
ملافة الماء فلا ينجس الماء سواء كانت مساوية واخف واغلاط الا اشرح للواردة بعد هذا ما عند ملافة الماء لان العين النجسة

كتاب الطهارة

لا يثبوت من ملاقاة نجاسة أخرى بوجه وانما يؤثر الطاري عليها اذا كان عينه موجودا بالنسبة الى ملاقاته في بعد الغسل وكذلك
 اذا اصابته الخفيفة والمساوية للحل لم يبق حين الغسل الا بريد بها نجاسة الحل فلا تؤثر شيئا في ملاقاة الماء بخلاف ما اذا اصابته
 الحل ما هو اشد واغلظ لانه يؤثر في زيادة نجاسته فكيف فيه وان لم يبق عينها ولذلك يتعد الغسل اذا كان الطاري بؤلا مثلا للحل
 الغايط ويقدر في ضمانه ماء الاستنجاء للاقتصار في حكمه على النجاسة الناشئة من الاجئين الخارجين ومثلها في الفتاح في
 طهارة الماء اذا لاقى الماء عين الواردة الخفيفة والمساوية والاشد اصابته النجاسة في الحل والحل النجس فان الواردة وان لم تؤثر
 في زيادة نجاسته في بعض هذه الصور لكن بملاقاة الماء لعينها يخرج عن مورد النصوص للاقتصار فيها على عدم الانفعال من
 ملاقاة عين الاجئين الخارجين من مخرجها فيكون من جهة ملاقاة العين الطارية باقيا على عموم الانفعال ولا يقاس على الدم
 المصسوب للغايط ان قلنا بعدم قدحه للفرق بالطريان من خارج والمصاحبة للخروج فلا يستلزم شمول النص للثاني من جهة
 غلبة المصاحبة وغيرها شموله للاول ايضا لكن لا حوط في صانعة الخفيفة والمساوية للحل وان لم يبق حين ملاقاة الماء النجس من
 الماء فظهر الى امكان دعوى ظهور الاخبار في لاقتصار على ما لم ينظر غير الاجئين الخارجين شي من النجاسات وان تداخل
 اثرها ولم يزد في حكم النجاسة ومنها عدم سبق وضع اليد على المخرج بل سبق الماء او مقارنتها ما مر جعده الى الشرط المتقدم نظر الى
 انه يسبق وضع اليد يكون النجس غير الاستنجاء وليس بشيء ضرورة ان اطلاق الحكم بوضع اليد للاستنجاء الشامل للجميع نعم لو وضعها
 لا للاستنجاء ثم بدل ان يستنجي بها فلا عفو لان حكم النجاسة الخارجية اذا رفع يده في اثناء الاستنجاء من الحل مدة ثم رجع
 بها الى الاقدام فقد يستشكل في العفو والاقوى لعفو لعدم اعتبار الموالاة في الاستنجاء وبخو من جهة استمرار الغسل وعدم
 انقطاعه وكذا اذا وضع يده للاستنجاء في الاثناء واعرض عنه لعود البول عليه والقوط فالظاهر ان العفو ان لم يرفع يده من الحل
 ما اعراض ان رفعها بعد الملاقاة ثم وضعها للاستنجاء اشكل هذا كله في وضع اليد الطاهرة واما اذا وضع المنيخ سابقا ولو
 لم يبق عين نجاسة فيها اذا استنجي بها فينبغي القطع بتفليس الماء للنجس بنجاسة خارجية وفي مفتاح الكرامة ينبغي على ان النجاسة
 هل تقبل الشدة والضعف ام لا ثم قال الاستناد ولعل الاقوى عدم القبول لكن دخوله اذ العفو محل ثبوت النجاسة في ان النجاسة
 من جهة ملاقاة الماء للنجاسة اليد التي غير نجاسة الاجئين وعدم قبول الغايط مثلا او اليد شدة النجاسة وضعها لا يجزئ في المقام
 شيئا وان كان مراده ان الماء اذا لم يتفلس بالغايط واذا نجاسة اليد بعد ان لم تزد في نجاسته فلم تكن قادحة فقيهان الاخبار
 مقصودة على عدم قدح ملاقاة الاجئين وبنجاسة اليد غيرها وان لم تزد نعم عدم الزيادة يجزئ في عدم القدح مع عدم وجود عين
 نجس ومنه ينسحب بل فيه الماء كما في بعض الصور المتقدمة في صانعة النجاسة الخارجية وان كان مراده ذلك لبعض فلا يصير فند ترجيحنا و
 منها عدم تغير الماء من النجاسة الاستنجائية وفي الكشف كان الشرطين في عدم اصابته النجاسة الخارجية وعدم التغير خلاف فيها
 انتهى في ينبغي القطع باعتبار هذا الشرط لانه ليس باعظم من الكرو والجارى بل ليس في الشرعية ماء لا نجس بالتغير والتعليل بان الماء
 اكثر من القدح ايضا بدله عليه فقول بعض الفضلاء ان الحكم بالجماع لا يمكن المناقشة بان الروايات الدالة على نجاسة المتغير غامضة
 وهذه الروايات خاصة في غير محله لانه على تقدير تسليم شمول نصوص المقام للتغير في الغرض من وجهه والترجيح لعموم نجاسة المتغير
 بالنجس لتأكده في الشرع على وجه يكاد يقطع به نعم لا عبرة بزيادة الوزن فلا يحكم معها بالتغير خلافا للفاضل ومنها ان لا يتجاوز الاجئين
 عن المخرجين حاسا على حل ويجزئ لغالبه لا باس به لان غسله خارج من موضوع الاستنجاء فالنجس به حكم النجاسة الخارجية واما امكان غسل
 مقدار الغير المتجاوز بحيث لا يخرج بالمقهور واختص غسالة كل منهما بحكمه من الطهارة والنجاسة ومنها كون الخارج احد الاجئين فان كان غير
 سادحا كالدم الغبيط في اهل النواسير وغيرهم فلا يجزئ لعفوه كلام الاصل مع اختصاص الاستنجاء بغسل الاجئين وان لم يكن
 سادحا بل جرح ملوثا نجس اخر كالدم ويستنجى به كنجس لغيره موجود على الحل حين الغسل وغيره موجود لكن نجس الحل بالملوث باحدهما
 فوجهان بل قولان فاستثان من وجوب الاقتصار على نجاسة الاجئين وصديق الاستنجاء بال غسل من الغايط على ما هو عليه مما يقع
 في العادة احلاط به ومن البول كذلك ولا يستبران لا يكون معه من غير منضم الغذاء شيء وفي الجواهر بعد ان قوى النجاسة فيه
 قال ومن ذلك ما لو نجس احد المخرجين ببعض الاستنجاء الطاهر لو كان من داخل كالوذى الخارج بعد البول وبعض الروايات الخارجة
 من المدة من مخرج الغايط تغذ وجهه انتهى فيدبر لا يثبوت الخرج المنيخ بالذول مخرج الاستنجاء الطاهر وان تيممت الطهارة بالمخرج لكن

النجاسة في مخرجها

النجاسة في مخرجها

النجاسة في مخرجها

النجاسة في مخرجها

النجاسة في مخرجها

لا يتصل بالخرج ما ثابته ولا يزيد بخاصته بذلك وكذا اذا خرج بعد الاخشين بخس كدم لا يتحقق جهنم لغسل فلا يثبت الحرج به شيئا فقول
لو نجس احد المخرجين ببعض الاشياء الطاهرة لا مورد له والحكم انه بعد بغسل الاشياء الطاهرة ملاقة المخرج المتنجس باحد الاخشين ان
كان جنبها باقيا حتى لغسل يتنجس الماء باعتبار ملاقة نجس غير الاخشين وان لم يكن باقيا فلا يتنجس ذلك بخاصته الا بخاصته الحرك
بالاخشين كما مر في بعض الصور السابقة وهذا وقد روي الشيخ في الصحيح عن ابيان عن عمار قلت لراستي في قوم وقع ثوب في فيه وانا جنب
فقال لا بأس به وهذا قد يعطى خلاف ما تقدم لكنه غير صحيح في تلوث المخرج بالثوب حتى لا يستنجاء بل غاية كونه جنباً حينه واما
ذكر الجنابة لزعم متأثر النجاسة المعنوية في الماء فليحذف الصحيح عليه وعلى غيره لظهور الاتفاق كما سفت على اشتراط عدم اصابته لثوب
الخارج عنه في صورة انفردوا والتردد ما هو فيها اذا كان الخارج ملوثا بغيره ومنها خروج الاخشين من القبل والذراع ليس لان
مطلق غسل البول والغائط بل بحمل النجوس السبيل المعروف بحكمه غيره اذا اعتاد ولا بأس بهذا الشرط ومنها عدم متأثر اجزاء النجاسة من
الماء وان تميزت فيه فنجس ما يلا منه وان لم يلاق الاجزاء والعلم بوجود النجس في الماء من غير متأثر في الحس غير قاطع ماله يتغير به لعدم
سلامته منه ابتداء وبهذا اعتبار هذا الشرط عدم ملاقة الوجود كما في مجرد العلم مع انه باعتبار الملاقة بعد الافصال خارج عن
الملاقة الاستنجائية لما مر من حقيقتها ملاقة الاخشين في مخرجها بالغسل وهي بحكم ملاقة الغائط على الارض المنقذته وقد
يمكن الفرق بينهما وبين المنقذته في فهم شمول عدم الفتح الذي في الاخبار بهذه الملاقة من جهة كونها مستمرة من جهنم الملاقة
الاستنجائية بخلاف المنقذته فانها ملاقة حادثه بعد الاستنجاء فتأمل بلعله لذلك مع دعوى غلبته وجود الاجزاء المنقذة
خصوصا في اول الاستنجاء لم يشترط هذا بعض من اعرفه باعتبار عدم ملاقة النجاسة الخارجية والاخشين بعد افصالها و
لعل مراد الاعتبار بهذا الشرط ان الماء المتأثر فيه الاجزاء اذا وقع بما فيه على الثوب مثلا فينجس وهذا لا يرتب فيه ما انفرد في ملاقة
بعض الماء الموجود فيه من غير ملاقة الاجزاء ولا يغسل بغسل الحمام المجتمعة في البئر المسماة بالبحيرة لان يعلم خلوها من النجاسة
وفاق عبارة جماعة ومقتضاها المنع وان ظن النجاسة او الطهارة او شئ فيها ما وفي بعض عبارات المقيدة بعدم العلم بالنجاسة
المنع من استعمالها مطلقا من غير خصوصية الغسل كما في القواعد وغيره قال غساله الحمام لا يجوز استعمالها الا مع العلم بخلوها
من النجاسة ومقتضاها الاطلاق المذكور وفي بعضها المقيدة بعدم العلم من النجاسة كما في الظاهر من كماله على المتعبد وفي بعضها الاطلاق المنع من
استعمالها من غير خصوصية الغسل ولا التعبد بالعلم بخلوها من النجاسة كما في النهاية قال وغساله الحمام لا يجوز استعمالها
على حال وبخلاف في سائر وفيه وهذا الجماع وقد وردت به عن الامام ثمانية معتمة وقد اجمع الاصحاب عليها ولا احد خالف فيها
فخصص الاتفاق على تضمنها وفي بعضها المنع من الظاهر بها من غير تعيين بالعلم بخلوها من النجاسة كعبارة الصدوق قال لا يجوز
الظهور بغساله الحمام لا يجمع فيها غساله اليهودي المجوس في الغسل لا محمد بن وهوشم وقريب منها عبارة ابنه في الرضا
وفي عبارة جماعة من المتأخرين النصريح بنجاستها الا مع العلم بخلوها منها كما في الاشارة قال وغساله الحمام بنجسته ماله يعلم خلوها
من النجاسة وتبعه من تأخر عنه ونسبه في الروض الى المشهور وجعله معتقدا لجماع التمسك فكانه نزل منع الاستعمال في عبادة على النجاسة
والطهارة على صورة عدم العلم بخلوها من النجاسة والاضافة بتوالياه ولم يجد مصرحاً بالنجاسة من غير تعيين بعدم العلم بخلوها
منها وان نسب الى بعض يمكن تنزيل بعضها على بعض بتكلف في بعضها بغير تكلف وفي آخر مع ظهور التنزيل وصرح بعض
بطهارتها ماله يعلم بنجاستها وهو الحكم عن المتأخرين جماعة من متأخري الكشاف والرازي ذلك عن المعتمد كالثابت الصريح
من الخلاف قول ان النجاسة المستتعبة لعدم جواز استعمالها في شئ مما يعتبر فيه الطهارة وعدم النجاسة والثاني الطهارة
انا بمعنى مجرد الطهارة دون الطهورية كما في لرياض تبعا لجماعة وعلى حد سائر المياه الطاهرة فيكون مطهرا ايضا ولا يحضر في
التصريح به مجرد الطهارة وعدم النجاسة لا ينافي عدم الطهورية خصوصاً من الحديث لكنه مقتضى اطلاقه التعويل فيه على
اصالة الطهارة وان كان كان قبل الاستعمال كما في جامع المقاصد وعلم اخبار النبي عن الغسل على الكراهة وبعض الاستعمال
وعلى تقديره فالقول ثلاثه ويمكن تنزيل اطلاق الطهورية على ارتفاع البحث بهاد وفي الحديث كما تحتار القول به واما منع
استعمالها مطلقا فتبدا من غير الحكم بالنجاسة كما يحتمل عبارة النهاية بعيدا جدا خصوصا مع بقاء اطلاقها شامل لصورة
العلم بخلوها من النجاسة فينبغي لقطع بآراءه ماله يعلم بخلوها من النجاسة فذلك انظاره في طلبها اما على زادة منع الاستعمال في غير

النجاسة

النجاسة

النجاسة

وضع الحاشية على المتن

او مطلق الاستعمال لجهاتها ويؤيد التزويل عبارة التزويل التي هي نحوها وفيها دعوى موافقة الاجماع والاخبار والمذاهب يمكن قيام
الاجماع عليه احد الامرين ومورد الاخبار خصوص الاستعمال في مطلق الاستعمال بالنظر الى التعليل فيها بخلاف
الاجماع فيرجع الى الحكم بالنجاسة وعلى كل حال الماء المجمع في البئر الممتدة بالحيث وبجمله كل مجتمع لغسله لا أقوى عدم صحته رفع الحدث
به بل عندى ينبغي القطع به المستفيض منها المؤثر في الصلابة ان تغسل من غسل الحمام فيها مجتمع غسل البئر اليهودي والنصراني
والجوي الناصب لنا اهل البيت وهو شرهم فان الله لم يخلق خلقا نجس منه وبضمونه غير وفية لا تغسل من البئر التي يجمع فيها
ماء الحمام واستفاضتها مع شهرتها وانما يغنى عن النظر في رجالها ولذلك عمل بها من لا يعمل بالاحاد كالحلي بل هو حكي اتفاق الاصحاب
على ما تضمنه ولا اقل مع دعواه الاجماع من الشهر ومع كون على منع الاستعمال كما سمعت من منع رفع الحدث به وقد سمعت من الروض
شهره القول بالنجاسة ومع ذلك اقل من شهره منع رفع الحدث به وبالجمله بعد التبع لا مجال لانكار شهرته وبها ينجز ضعف سند بعض
الاخبار ولا معارض لها غير هذا الظهورية الماء الطاهر المنقطع بالاخبار ومرسله الواسطي لا ينفذ عن مجتمع الماء في الحمام من غسله
الناس بصيب الثوب قال لا بأس به مع عدم مكانتها المستفيضه لعدم تحقق جابرها في الحكم المفروض عن غير ما رضى لها عدم ثبوت كون
النهي عن الاغتسال فيها مبنيا على الحكم بنجاسة الماء حتى ينافيه نفى الباس عن صابرة الثوب فلا مانع من العمل بها في منع الغسل منه وكذلك
الوضوء بالاجماع المركب بالمرسله في عدم النجس به ودعوى ظهور النهي في كونه الحكم بنجاسة الماء من جهة تقليله بدخول الفسالة
النهي من دفعه ولا بانه من قبيل كثير من التعليلات التي في كثير من الاخبار التي في الحقيقة من الحكمه التي لا يدور الحكم بها وجودا وعدا
كما في قوله لا تستعمل الماء الممتلئ فانه يورث البرص لا تبيل في الماء فانه يورث التنسيف ولا تستقبل الریح بالبول فانه يورث الكشياب
والبندين الى غير ذلك وثانيا ان العلة المذكورة لا تستلزم الحكم بالنجاسة اذ ليس المراد بالعلية تحقيق مخالطة الفسالات بالماء واضاعا في
التقبيل لاحتكاكها من الحكم بنجاسة لان النهي عن الاغتسال انما هو بوضو الكلية ولو كان مبنيا على النجاسة لكان النهي مطلقا لا جنتا
وضع الغسل من جهة كونه من فزاده وح لا ينفذ لتقليل الكلية بوجود الفسالات واقعا لا اندا ولا غيرهم يورث من الشارع ايجاب الاجتناب عن
النجاسة الواضيه وثانيا ليس وجودها في الجبهه بنحو النجس له على وجه الكلية لا مكان عدم المخالطة والمخالطة الغير النجسة كوقوعها بعد
كثرة من غسل الطاهر بخود ذلك ومن الثاني يبين عدم كون المراد بالعلية العلم بالمخالطة المبنية ايضا لعدم كلية العلم بها ايضا فلا
يعمل به كلية النهي مضافا الى وضوح حكمها من وجوب تجنبها فلا ينبغي وقوعها في مورد السؤال والجواب فليس المراد بالعلية الا كونها
في مظنة المخالطة النجسة وتؤكد ظهورها غالبا بحيث ان الحمامات ممتدة غالبا بالمثلها وح لا ملازمة بين العلة والحكم بالنجاسة ضرورة
امكان كون الظهور المذكور والمطل للمناعه غير موجب للحكم على الملا في النجاسة كما هو المعهود في غير المقام فلا مانع من منع الغسل النهي
التي ترجع وعدم نجاسة الثوب للملا في نفى الباس في المرسله وبالجمله المستفيضه صريحه في النهي عن الغسل لم يقتض بقاءه على نجاسة
الماء فيجب الحكم بعدم صحة الغسل بعدم القول بالفضل تم المنع في الوضوء ايضا بنهي رفع الحدث به على صلاته وطوره الماء لا مكان
اختصاص طهر الغسل والمزيد بمزيد الاهتمام من ماء الغسل وقد وقع الفرق بينهما في الماء المستعمل في الغسل والاستنجاء بل مطلقا
على بعض الاقوال فلا غرابة هذا كله في طوره هذا الماء وانما طهارته في مقتضى صلاته الطهارة ولا يخرج وصريح المرسله ولا معارض
الا دعوى ظهور النهي عن الغسل في المستفيضه في نجاسة الماء كما هو الظاهر من الامر بغسل الملا في نحوه وقل ما ورد التبريح بان
هذا نجس بل يستدلون على نجاسة بورد بعض احكامها ومنها انه يضمنه لاجماع المركب وعدم القول بالفضل بين احكام النجاسة
ولو ازمها وهنا منصف المعروف في القول هنا بخرجه الغسل مع عدم النجاسة ودعوى ظهوره لتقليل النهي بمخالطة النجاسة في اذاته نجاسة الملا
وبها رجوع العلة الى مظنة المخالطة ومنوع ظهورها في الحكم بالنجاسة على وجه يكفي دليلا وان كان لظهورها خصوصاً مع ملاحظة
القاء الشارع في النجاسة ولو المؤكدة منه في سائر المقامات واذا التفتنا في حرمة الغسل لصريح النهي لا تلتزم في غيره ولا سيما مع تضمن
المرسله المتضمنه بالاصل وما ذكرنا تضييق الحكم بنفي الطهارة والظاهر على القول به مقصور على الحمام دون غيره والمقامات العامة
حق للكتابر دون الخاص فظنه بعض الفسالات المنصوصه كغسل اليهودي مثلاً في حمام لا يعدل دخوله كالاوضاع في محل استيلاد الشيعة
او الخائف لكن لاهل محله مخصوصه من البطلان ما اشبه ذلك في الخروج عن كونه مغرضاً العامة للناس على وجه يشاء منه مظنة دخول
احدى الفسالات المنصوصه بحيث ان لم يدخل هذه فنكح لا يوجب القدح بل بلغ ما بلغ الطن في القوة اقتضارا في تقدير الظاهر على

في إباحة الكراهة بغير قصد

في إباحة الكراهة بغير قصد

في إباحة الكراهة بغير قصد

به ولا تغسلوا ولا تعقبوا به فالعمل على العموم ومنها هل يختص الكراهة بخلافه تنهت أم تبقى بعد البرء عن المنتهى لا قرب الثاني
وعن الذكرى القطع به وهو الظاهر من تعبير كثير كالمقن وكأنه لا طلاق قوله في الخبر الثاني الماء الذي استخفه الشمس فانه صاف
على ما استخفه وان برد ولا يقدح فيه اعتبار بقاء الميت في صدق المشتق لأن هذا الخلاف إنما هو في المشتقات الحادثة من الزمان
وان بقي الصدق هنا في الرقوض على عدم اعتبار البقاء في المشتق واستدل بالاستصحاب فيه عدم جوازه مع فرض عدم الصدق
لتغير الموضوع فالعبرة بالصدق ولعل الظاهر صحة وان برد ثم لم يغيره بغير الشمس له فلا واسطة فأن استخف بالآنية المحاذ بالشمس لا يكون
وكذا المشتق بوضع المحاذية المحاذية بها فيه الى غير ذلك لعدم شمول النص منها هل يتم الكراهة مطلق الاستعمال بالبدن او يختص
الطهارة كما في المتن وغيره عن الذكرى لا قضا عليها مع الجبين ولعل الأقوى الأول لتبريج غايته بأداة غسل لاسها وجسد هابه
ولا أقل من ترك استعمال النوى منها في النهي النهائي عن الجبين في خبر التكويد والظاهر لغا خصوصيته مضافا الى قضاء العلة العموم
ايضا فتم يختص استعمال البدن دون غيره لغسل الأناء من غير مباينة البدن ولعل المراد من اطلاق الاستعمال في عبارة جملة منها لا
يعتبر في الكراهة المداومة ولا مطلق تكرار الاستعمال كما هو مقتضى النص الغنوي لكن في الحدائق ان الظاهر ترتيب الاشتغال على المداومة المرة
والمرتبة ولعل قوله لا يعود من التكرار لا اعتبارا بقاء الى ذلك انتهى فان اراد اشتراط الكراهة بالتكرار زيد من مرتبتين بوجه اطلاق النهي
عن التكرار المراد به لا تكرار في انفسها مضافا الى الخبر الثاني القاضي بالكراهة او مرة ثم لا يعرف وجهه بقاء لا يعود الى اعتبار الزمان
المرتبة لان يكون بالتشديد وان اراد ان المرة والمرتبة لا تؤثر البرص فان كان مرادة لا تؤثر قطعا في ان القطع وشاهدة عدمه مع
الاستعمال مرة ومرتبة لا يوجب القطع بعده وإنما المراد بقوله فانه يورث البرص انه قد يورث وخوف وقوعه كاف في الكراهة
ولا يلزم من حاطر حصوله وان كان استعمالها من غير استعمال ما وضعته غايته تلك المرة وانما منعها من التكرار
ولو كان الخوف حاصل مع المرة لمنه من استعمال تلك المرة منع عدم معلومية استعمالها تلك المرة بعد قول النبي ومنع التكرار
لا يدل عليه لا بوجوب الاعتبار بالعود ومنها هل يختص الكراهة بصوت عدم انحصار الماء بالشمس أم يتم الانحصار قطع بالاول جماعة
وقيل الأكثر في الرقوض لا تزال وان وجب استعماله عينا لبقاء العلة مع احتمال الزوال انتهى حكمه ببقاء الكراهة مع الوجوب لغيره سمي
على ما قدم ذكره من ان النهي من قبل الارشاد قلكت يطلق الكراهة عند الاضباب على ثلثة معاني الرجوعية واقلية الثواب والارشاد
وهي بالمعنى الاول لا يجمع مع الوجوب عينا للضادها فاذ فرض وجوب استعمال الماء فيه بانحصار ما والوضوء مثلا برفع عدم رجاء
غيره في وقت تنفي الرجوعية قطعاً مع رجائه بقاء الرجوعية غير بعيد وربما يعارضه استحباب الخ ولو قيل فصل ذلك الواجب ان
عرفنا ههنا احدهما راجع والاربع جانب الكراهة بالترك لتقدم دفع المضرة عقل على المنفعة ومثله في الغرض الترجيح ان توقف
عليه المستحب انحصار استحباب عينا والكراهة بالمعنى الثاني لا مانع عقل من بقاءها وان وجب استعماله عينا بتوقف الواجب عليه
مع عدم رجاء غيره واطلاق الدليل اللفظي ايضا يقتضيه لكنه قد يستبعد من اللطف لان الثواب فنداء اعطائه الطاعة والمفروض
اختياره لمحض الوجوب الطاعة فكيف يمنع من بعض الثواب بالمعنى الثالث لا مانع بل الاستبعاد ايضا في بقاءها مع الانحصار ووجوب
الاستعمال عينا وهل العسر يرفع الكراهة استظهره في شرح المغايب ولا يخفى من نظر الى ثبوت الرخصة ونفي الاكراه فلا يضيقر
عليه فلا مانع من العسر والسن قبل ما ورد من السن والادب لو طاب ايضا المقررة في الشريعة بعسرا بضعها فضلا عن جميعها وشعرتها
مع ذلك يكشف عن عدم قدح العسر فيها اذ لا فرق بين ان يكون حصول المشقة من عبادة خاصة ونوعها ولو كان حصول العسر موجبا لمحو
الطلب لم يكن فضيلة بار تكايبها كريب وضوح الفرق بين المشقة الحاصلة من وضع نوع التكليف وتخصيصه في نوع التكليف الاستحباب
بأسور عديته في زمان لا يسمع فعل الجمع منها اعمال لينا الى لقد مع انه لا يصح التكليف بعمل شخصي في زمان لا يسمع فعله قطعا بخير
استلزام الاعمال المتقدمة وليقدم الافضل منها وكذلك من حيثية العسر لا يبان بجميع الاعمال المتقدمة ومع ذلك الرخصة و
نفي الاكراه لا يبعد مع فرض العسر في شرعية العبادة لان الظاهر من الكتاب في السنة عدم تشريع ما فيه العسر ولذا قلنا في موارد العسر
المنفي ان تركه عزيمة لا رخصة اذ عرفت ما ذكرناه فاعلم ان جعل النهي هنا من الارشاد لمكان تعليله باثر البرص الذي هو من
المصالح الدينية وفي فضله ذلك حمل النهي على الارشاد منع والاخر اكثر السن المقررة في الشريعة من اذاب الخلو والحمام و
الاستطابة والبيع والتكاح والعاشرات الى غير ذلك من المستحب المكروه المنع به فيها بالمصلحة الدينية مع ان الامر ليس كذلك

بل هي مستحبات شرعية وقد ارا الاستحباب في الكراهة الشرعية على ظهور الطلب من الشارع واستغادته بتوجهه ومتى ثبت سواء
 المصلحة دينية او دنيوية كان حقيقيا كان واجبا او محترما وان كان غير حقيقيا كان مستحبا او مكروها ومثال الجميع مطلوب نعم
 الامثال في بعضها غير موقوف على نية الامثال كجميع المحرمات والمكروهات لصدق امثالها بغير الترتيب وبعض الواجبات والمستحبات
 التي عرفت انحصار مصلحتها في الامر الدنيوي وان كان ترتيب الثواب في الجميع موقوفا على قصد الامثال وبالجملة محرم تبين ان المصلحة دينية
 لا بوجوبه وفي الامر والنهاي لصا درين من الشارع الى محض الارشاد بالمنفعة عند الطلب ولا مانع من الطلب مع لان الشارع وان
 الامر الدين والدنيا وهو حكيم الاذان والادب ان وكما ان نظم الدين غرض له كذا ان نظام معاش عباده فلا يصلح في اضراره ونواهي
 الطلب المستلزم للاستحباب والكراهة الشرعية بل مع استفادة الطلب بوجه ولو من غير الامر والنهاي الصريحين ولو من غير
 جعل الثواب على الفعل والترك يحكم بالاستحباب او الكراهة نعم ان الذي فهم الطلب بوجه وفهم انحصار المصلحة بالدينوية كقول
 من اكل كذا اصابه كذا او اكل كذا اهل على الارشاد ولم يكن من المكروه مع احتمال بعض كفاية التشايع في الحكم بالاستحباب والكراهة
 ح وفيه نظر واضح واذا احطت بما ذكرنا فمما في جعل الكراهة مثلا للارشاد وجعل النهي الصريح في الاخبار عليه بغير التعليق
 بالمصلحة الدنيوية من البرص فبذلك لا بد من كلام جار في كثير من المقامات وبكراهة الطهارة ايضا بما اخبر من الماء بالار
 لا مطلق الاستعمال فلا يكره النض والفتوى لا مطلق الطهارة ايضا بل في خصوص غسل الاموات باتفاق النضر الفتوى
 فيه من غير خلاف ولا اشكال في الحكم بجلال انما التردد في مورد منها هل ثبت الكراهة اذا اخبر بغير الماء كالمس من غير مباشر
 الفاسل نظر من التقيد في عبارة الاكثر كالمس بالنار والاطلاق لا يخبر بان لا يفسد الماء الميت وان لا يقرب الميت من اجسامه ولا يات
 اصلا ولا يترد لا يفسد الماء الميت لا يجل له النار مضاعفا الى عدم ازالة النار حقيقة وكما يحتمل كون طلاق النار على المسخ باعتبار
 شأبه نهيا في الحرارة كما لا ينافيه تعليل المسخ بالشمس بخلاف البرص الذي لا يجرى في الميت ويجوز ان يكون العلة في الميت غير
 اخرى من كونه قبيلا له بالنار وغيره فيكون المسخ مطلقا ولو بالشمس مكروها في مباشرة الميت لكونه قبيلا له بالنار وغير ذلك و
 الشمس بخصوصه مكروها في مباشرة الحي لانه مظنة البرص لعل العموم هنا اوفق بقاعدة التشايع فهو اقوى ان لم يكن اجماع
 على خلافه منها هل يخص الكراهة باستعماله في الغسل كما يظهر من المتن كغيره ام يتم مطلق مباشرة بدن الميت الثاني اوفق باطلاق
 النض مؤيدا بالتعليل بعدم القبول له بالنار فلعلة الاقوى ومنها ان ظاهرهم الاتفاق على دفع الكراهة بالعند ولكن اختلفت
 عباراتهم في استشف عن المتنبى لو خاف الفاسل على نفسه من لزوم ذلك الكراهة بخلاف ومبريت منه عن الخلاف مع دعوى
 الاجماع وفي بعضها كالتواء وغيره الامع الحاجة وعن الذكر في الاضروة والفاسل وعن البيان لان يخاف الفاسل على نفسه
 عن المسالك الاضروة كخوف الفاسل على نفسه وعن الخلاف بعد استثناء ضرورة الفاسل ويكون على بدن الميت بخلافه
 الا الماء الحار وعن المذهب وليدين اعضاؤه واصابعه وعن المتذكرة لواجب لانه لا يوجب الوسخ زالت الكراهة وعن رسالة الصدوق
 الا ان يكون شيئا باردا فتوفي الميت مما توفي منه نفسك ونحوه المروي عن الرضا ع وزاد في الرسالة ولا يكون الماء حار شديدا
 الحار لئلا يكثر من الموتى منه عن القبيح ونحوها عبارة فقد الرضا قلت مقتضى ما سمعت في المشمل ان يقال اذا دعنا الضم
 الى استعماله بتوقف الغسل وبعض واجباته عليه واستمررت الضرورة تزول الكراهة بمعنى المرجوخية قطعاً وان وقع ارتقاء
 مع فوات القبح المستحب بقاير من جهة المرجوخية والرجحان وكان من تقاض المستحب المكروه قدم الاله ان عرف ولا يبعد
 ان يكون هنا القبح والاختيار ورجح المكروه تقديرا لدفع الضرر على جلب المنفعة واما الكراهة بمعنى اقلية الثواب لا مانع
 من بقائها مع الضرورة المستمرة مع احتمال زوالها للاستبعاد المتقدم مضافا الى ما تقدم عن المتنبى من ظهور الاتفاق على
 ارتفاعها والمروى عن الرضا ع منضمما الى ظهور عدم الفرق بين افراد الضرورات ومن اجله يفتى هنا زوال الكراهة وان قلنا
 في المتن ببقائها وان كان الضرر من غير غسل مغل غير المسخ فاحتمال ان في منفاة الضرر الحكم الغير المحتوي عدم المناهة مع
 قوة الثاني في قول الكراهة بمعنى مجرد الارشاد لا مانع من بقاءها مع الضرورة المستمرة لكن لصراحه انتهى مع ظهور كون
 المصلحة دينية بل لا يور كونه اخر وبه من عدم القبح بباب النار لا يخل على الارشاد بل على الكراهة وحيث يكون الاستعمال
 في الغسل وبعض واجباته هي المعنى الثاني من قايه الثواب في الآول انما اندفع الضرورة بفتور الماء هل يقتصر عليه

بالاستحباب

باختيار لغيرها

بالعذر

في المنفعة

ولما أشتار

في حكم الأَشْيَاء
في حكم الأَشْيَاء
في حكم الأَشْيَاء

استفادوا من أن في من الجنب عن الأعم مع أنه لا طائفة في تعيين أن الجنب لأصل هنا على معنى المذكور استطراداً أي شئ للزوم
معرفة حكم الجميع المتوفقة على معرفة جهة اللفظ لتضمن كثير من الأخبار ترتيب الحكم على موضوع الشؤر المقنن ولا خصاصة بمقتضى
الأن فيهم من لقابن ترتيب الحكم على الأعم نحو اشتراط المأمونية في شؤر الغايض الفاضل يكون المنع من حيث الطهارة والنجاسة فيشمل
مطلق البشارة بطوئره وعلى كل حال الحكم الأشتار كلها من كل حيوان غير نجس لعين سواء كان مأكول اللحم وغير مأكول بالأصل وبالغالب
كالجلال بناء على طهارة جسمه هنا طاهرة ومقتضاه جواز سائر أشتارها لأنها تبايعت فيه الطهارة وهو المشهور خصوصاً من المناجيز
بل عن كثرة التباس عليه غايمة المناجيز وعن الخلاف وظاهر الناصرات والغنية لإجماع عليه للأصل مع عدم التخرج بعد ترتيب ما
يستند إليه المنع والأخبار المختلفة لا يتن في موارد ها والأخبار الواردة بطهر شؤر مطلق لتباعد الوخش والخير والطهارة والشؤر
وكل ما يؤكل المؤكدة بمحض الفضل إلى التباس سئلنا بأعبد الله ثم فضل الهرم والشاة والبقرة والأبل والحمار والخنزير والبغال
والوخش والتباعد ولم يترك شيئاً إلا سئلنا عنه فقال لا بأس به حقاً نهىنا إلى الكلب فقال رجس نجس لا يؤخذ بقضله وفي رواية
ابن ميسرة وابن شريح عن المذكور أن ما عدا الوخش فقال اشرب منه وبوضأ قلت له الكلب قال لا قلت ليس هو سبع قال لا والله انه
نجس من مجموع الواردة بطهارة شؤر هذه الحيوانات بنفى الباس نارة وبلفظ الطهارة أخرى ويجوز الشرب منه والوضوء بالثنية لم يرد
شيء غير مصرح به بما خولف فيه من نجاسة استعماله في شؤر شئ من الحيوانات فيقيم من المنظر في مجموعها ومن مالا خطه لتقليل رسول
طهارة شؤر الهرم لما تعيّن له الطهارة من ذلك بقوله هنا ليست نجاسة باها من الطوائف عليكم وتقليل نجاسة شؤر الكلب انه رجس
بناءً لتباعد على طهارة شؤر كل حيوان طاهر وجواز استعماله ونجاسة ما عداه من نجس العين كالكلب والخنزير والكافر فنجاسة هذه
الأعيان من عن المنع نجاسة شؤرها مضافاً إليها إلى الإجماع والأخبار المختلفة الكثيرة في موارد ها المنيعة للقطع والخلاف في
بعضها كسؤر اليهودي والمضائق وبعض فرقها لعين ناش من الخلاف في نجاستهم وليس خلاف في نجاسته شؤرهم مع القول بنجاستهم
وخالف جماعة من العلماء في شؤر جملة من الحيوانات الطاهرة منها سوء وما لا يؤكل لحمه كالأرنب عن الشيخ في المبسوط وعن المهذب منع
استعمال شؤر ما لا يؤكل لحمه من حيوان المحض غير الأدمى الطيور الألاما لا يمكن الحرز منه كالهرم والقارة والحية وفي التهذيب الاستئصال
النوع من استعمال شؤر ما لا يؤكل لحمه إلا الطيور نحو الضفدع والباري والشؤر من غير تقييد المحض كركبة الثاني بدل الشؤر والقارة وتعليل
أباحه شؤره بعسر الحرز الفاضل بأباحه شؤر كل عسر الحرز كما في المبسوط وفي الأول إيراد أخبار معللة بأباحه الشؤر يكون سبباً الظاهر
أباحه مطلق السباع وفي الجميع مقتصر الحكم بما منع منه على منع الاستعمال فاعل العالم والنجاسة من حكمه النجاسة عن المبسوط لعلمه
استظهاره من منع الاستعمال لكن نجاسته الشؤر مع طهارة الحيوان غريب فالبقاء على ظاهره من جهة الاستعمال أولى ثم صرح في محكي الشؤر
بنجاسته فامنع من استعماله المبسوط قال فيه ولا بأس باستئثار القار والحيات وجميع حشرات الأرض كان جميع حشرات الأرض هو المراد
تماماً في المبسوط من قوله كالقارة والحية فلا يخالف فيه ولا جل الغراب المذكور يحتل إرادته من النجاسة حرمة الاستعمال أيضاً مع أنه يحكي
عن مطاعه دعوى الإجماع على جواز الوضوء والشرب منه الفاضل بطهارة وعدم المنع من استعماله وعن حاشية المدارك لم يفت في أن
يكون ما ذكره من هذا الشئ في التهذيب الاستبصار بعد ظهور خلاف ذلك منه في مواضع متعددة ويؤيده معروفه حال ما يذكر
في الاستبصار من زيادة محض الجمع بين الأخبار وعلى كل حال سئلنا المستثنيات في كلامهم أخبار وردت في الاستفتاء بشؤر المؤمن
والعسر في الجنب من شؤر ما لا يمكن الحرز منه ولعلمه المراد من التقليل في الهرم باها من الطوائف عليكم أي دأب المروءة فيكم فيعسر جنتها
ويدخل فيه مطلق الأدمى لعلمه يدخل فيه مطلق حشرات الأرض الموجودة في السائر والوارد في ناحية شؤر الهرم والقارة وفيما شرب
منه بأزاد صغراً وغلاباً لم يثبتوا وبشهادة منه إلا أن يرى في منقاره دم وفي فضل الحمامة والديجاجة لا بأس به والخير مستند
استئثاره الحيوان البري لم يعرف كاصريح بر غير واحد ولكن لمكان المواضة فيها وفي باقي المستثنيات على الإباحة لا ينبغي إلا طائفة
بيان دليلها وأما مستندهم في المنع من شؤر غيرها ما لا يؤكل لحمه فمفهوم ما ورد بأباحه شؤر ما لا يؤكل لحمه من شؤر ما لا يشرب منه
الحمامة فقال كل ما أكل لحمه يتوضأ من شؤره ويشرب منه ونزيت منه جبر الآخر ومضحي ابن سنان لا بأس أن يتوضأ عما شرب منه ما يؤكل
لحمه ومفهوم مقتصر بما عدا سئلنا هل يشرب شؤر الدواب ويتوضأ منه قال ما الأبل والبقر فلا بأس بطريقها الآخر باضاً فذو
التباعد بعد الدواب الغنم بعد البقر ويجاب باها مع ما مل في سئلنا البعض أضعف في الدلالة لعدم دلالة الباس على الحرمة وعدم

كتاب الطهارة

صريح المنع من الوضوء والشرب فيما في السراير من الجاهل بناء على ظاهرها والتخصيص بالكثير بعد ما لفظه المستثنيات قبل وعدم
 انطباق الجواب على السؤال عن سور الماء في الوضوء لكونها من الطهر الذي يباح سور ما كوله عندهم فلا يقيده كناية الجواب حكاه فينا
 واحتمال كونه لقيد لعموم الحكم لا للحكم على سبيل العموم كما سيجيء في فضيلة الماء قد ذكره في نفسه شيء ويكون مفهومه ليس كل ما
 يؤكل لحمه يوضأه ويشرب من سوره وهو مسلم لم يرد سور الكلب أخويه معارضته بما هو أقوى في نفسه من حيث المجموع من مقتضى الفضل
 الساترة المنقضة لقوله ولم يردك شيئا إلا سئل عنه فقال لا بأس بالآخرى لسؤال فيها عما تضمنته أيضا ما عدا الوحش وخيل لو شأ
 من الصادق عليه السلام كان يكره سور كل شيء لا يؤكل لحمه وروايت من مسكان الذي من أصحاب الأجماع عن الوضوء بما ولف فيه الكلب استوى
 أو شرب منه قبل أو دابة أو غيره ذلك يتوضأ منه ويغتسل قال نعم لأن يجد غيره فليتنع عنه وهذه في العموم من لفظه وغير ذلك كما سبقها
 واشتمالها على الكلب يخرجها عن المحبة كما هو المفهوم مع إمكان زاده السبع منه كما قبل بناء على ما في اللغة من أنه في الأصل لكل سبع
 عقور وثقلها في العموم مقتضى جعله عن سور الدواب والغنم والبقر يتوضأ منه ويشرب فقال لا بأس من حيث شمول الدابة كما هو
 مبني على أن الخضم بالخضم مع اعتضادهما بالأصل وعموم كل شيء ظاهر وعموم ما دل على طهارة الماء الغير الملائق للجنس وما سمعته
 من قاعدة النظر في مجموع ما ورد فيها بأشهر الحيوان بناء الشارع على طهارة سور وجواز استعماله والاجتماع المنقول والشهر المحضلة
 بل الاجماع المحض فلا ريب أن الأقوى هو القول الثاني من القولين بما لا يؤكل لحمه من طهارة سور وجواز استعماله مطلقا نعم الظاهر
 كراهة استعمال سور كل ما لا يؤكل لحمه كما صرح به جماعة بل نسب إلى شهرور لأصحاب لما تضمنته الأخبار من قوله وكان يكره سور كل
 ما لا يؤكل لحمه وقوله أن يجد غيره فليتنع عنه والباس للعموم من قوله لا بأس أن يتوضأ منه ما يشرب منه ما يؤكل لحمه ومن قوله وما لا يبل
 والبقر لا بأس بعد عدم حمل على الحرمة وبكفي هذا في كراهة بل حكم جماعة كما في حنابلة الأحكام والذكر في الدروس وغيرها بذكر كراهة سور
 ما يكره لحمه كالحمل والبغال كل من العالم والدخيرة والرايض نسبتها إلى المشهور واستدل في الأولين مفصلا في ولها بان فضلات ثم
 الحيوان نابع للحم في الكراهة وفيه ما لا يخفى في العموم من روايته بما عده من سور من سور من الدواب ويتوضأ فقال ما لا يبل
 والبقر والغنم فلا بأس هو ضعيف بل قد يستفاد من معنى لباس عما تضمنته روايات فضل وابن مرة وجعل عدم الكراهة المستند غير
 واضح ويستثنى من كراهة سور ما لا يؤكل لحمه نصا وقوى بل عن الصادق لا يبعد الحكم باستصحابه كما يظهر من الروايات المنقولة
 كما من خوف قول علي عليه السلام لا يباح طعام إلا أن لم يمتك منه وقوله لا يذبح فضل السور أن يتوضأ إنما هي سبع قلت و
 منقضى الغليل السبع كما في عدة روايات ونحوها قول السائل من لكتب ليس هو سبع فقال لا والله مضافا إلى خصوص الواردة في السباع
 استثناء مطلق السباع من الكراهة ولا يبعد دعوى استثناء الطيور أيضا لورود عدة نصوص في سورها على وجه تواتر بالإباحة بخلاف
 فضل الحمامة والذئابة لا بأس به والطير الظهور في اتحاد حكم الثلاثة أما الأدمي الطاهر بالذات المأمون من مباشرة الجحاشات فلا يكره
 سورهما أجماعا وغير المأمون أو الممنوع من سورهما على الحاق كل غير مأمون أو ممنوع من سورهما بالحيض الغير المأمون أو الممنوع من سورهما فلا يكره
 إلا فلا مع إمكان كراهة واستصحاب تحريمه للخروج عن شبهة الخلاف في الحاق كره على تقدير كراهة كراهة لا من حيث غير المأكول بل كراهة
 مباشرة الجنس ليست لفصوده بها ويصح استعمال سور غير المأمون من الأدمي الاستثناء بما إذا كان مؤثما حتى عثر بالاختيار ولا
 يبعد اختصاص الاستصحاب بسور ظاهر العذر المصير والقوى بالجملة الحكم بطهارة سور كل طاهر العين واضح بحمد الله تعالى وبكره سور
 الجلال والظاهر أن الحيوان المنقذ بعد ذلك الإنسان غالبا حتى يهيء العرف من حيث تكرار الأكل جلالا ولا لعل الأقوى تعيم المنقذ
 برفضه غير الإنسان بقاء المادة الجملة التي هي البقرة على حقيقتها مع تحقق الصدق على المنقذ بعد ذلك الإنسان وعدم ثبوت الحجر
 من وضع المادة ولزاده بوضع موضوع محل آخر وأما طهارة سور الجلال فلا الأصل المنقذ في سور الحيوان الطاهر بناء على عدم تحاق
 الجلال مع عدم الخرج بعد البناء على عدم حرمة سور ما لا يؤكل لحمه جلالا بما عده تفرقا من بعضهم على نجاسة بخصوصه للجلال لا ندرجه
 تحت ما لا يؤكل بناء على حرمة سور من آخرين ومنهم السيد لكن باستثناء الطيور بترها وبجذبه في السراير على السبيل الذي يكره سور الجلال
 من البهائم وتبين لك مستندا لآخرين من هؤلاء الجماعة ما تقدم في حرمة سور ما لا يؤكل وجوابه بأنه ينبغي طهارة أغلب أفراد الجلال
 عند هؤلاء ما استثنى من حرمة سور ما لا يؤكل على مندهم حسب ما عرف وباقى وجهه لا يبين منهم الكلام به في الجحاشات وأما كراهة
 سور الجلال كما هو المشهور على ما صرح في المذاهب فلما دل على كراهة سور ما لا يؤكل بناء على شموله لما كان لا يؤكل غرضه اختصاصا ما كان

وعمل كونه

في كراهة سور ما لا يؤكل لحمه

في كراهة سور ما لا يؤكل لحمه

بالطهارة لظاهر تنزه المسلم عن الجحاشه وفي الثاني عند عدم المظهرات لا الغيبه في الحيوان بل يكفي زوال العين في غير الارض مطلقا انتهى على كل حال لعكس الاقوى كنهية الاحتمال بالغيبه زوال العين او المظهر غير وبدل عليه ظاهر الجحيم من استثناء صورة رؤيه الدرك في المقادير اذ بها العلم ببقائه الفاضل بعوم نفى الياس ككلمة الديلم بقاءه ومن انا طه الجحاشه بالعلم في قوله وان لم يعلم ان بنة متقارها من احوال توضحا منه واشرب مضافا الى المسير التي هي العدة في البنايت نفى المخرج لكن هذا الحكم يخص بنفس الحيوان دون قواحه كاجل والجمام وغير هابل والتعل ايضا على اشكال فيه من عموم السيرة وظاهر النص على كنهية الاحتمال هل المذاق مطلق الاكبر او الغيبه المحتملة في الجواهر في غيبه الانسان ينبغي القطع بالثاني للاصل الشارح عن معارضه السيرة ونحوها وظاهرها ان كان ذلك هنا مع احتمال البقيع هنا للنص اقتضاه هناك لعدم تحقق السيرة لكن ظاهر كلامه هنا ايضا الامتناع وعلى كل حال تعلق الجحاشه في النص برونه الدم والعلم بالعدم قاض بالظن بما لم يرد يعلم وان لم يغيب الحيوان وفي شرح المفاتيح ولعل ذلك مراد الفقهاء ايضا انتهى وما استدلك به لاصل الحكم بالزوال من احوالات طهارة سوره المرق من قوله ان المرق سبع ولا باس سوره وفي غير طهارة من مخصصه في العباس وغيرها بغيره بترك الاستفصال ايضا قاض بالعموم خرج منه حال العلم بالملوث ولين في شئ منها ما يقتضى التقييد بالاحتمال الثاني من الغيبه بل الشفافية منها كون المذاق في الحيوان على عدم العلم ببقائه عين الجحاشه وكان السيرة ايضا عليه اذ لم يقتصر في البناء على طهره على غيبه خاصه وقد ذكر فيها الوطار الذباب من الجحاشه الى الثوب والبند من عدم النجس به معلقين بعدم العلم ببقائه الجحاشه لوقوعه فلا يحل مقداره بغيره بعد الطهارة الى وكوره وفي شرح المفاتيح لعلمه زال بالطهارة وان كان بعيدا غاية البعد وبالحكمة لادراك ذلك الحكم ما يقتضى بخصوصية الغيبه فكان المراد بها في عبارة من غيرها عدم دوام مشاهدته العين لعين الجحاشه الى زمان ملاقة غير وان كان لمعوا واغراض وصرف وجها وغفلة وذهول وبعد مسافة يمنع الابصار الى غير ذلك مما يوجب احتمال زوال العين بل ينبغي القطع بذلك بعد البناء على القول بكنهية الاحتمال في المقام الثاني ثم ان زوال العين في كل نجس بحسبه فزوال البول نجس بالجفاف وفي نحو العذرة والدم وغيرها بانفضال الجسم وذهابها بالمره وهذا الاشكال فيه وفي الجواهر نيب الى الشهيد اشعارا بالتحلل في الجفاف لما في الذكر في بعده كونه تغليل عدم تقييد الذباب للطاهر من الجحاشه بعدم النجس ببقائه الجحاشه لجفافها بالهواء قال وهو يتم في الثوب ونحو الماء وتحميل اشعاره من ان الجفاف لو كان عند كاله زوال مظهره ليقض المساء ايضا بكونه لكنه ليس في محله اذ يضح جواب الشهيد مع اعترافه ايضا بمظهره للجفاف لانه على تقديره فهو في نحو البول وسائر الرطوبات لا العذرة فلا ينفع احتمال الجفاف في جميع صور طهران الذباب من الجحاشه الى الماء بخلاف الثوب مع امكان توجهه التغليل لانه لوقوعه لا يعلم حمله بالوكر على الجحاشه غير الرطوبة البسيطة التي ولها بالجفاف المحتمل حصوله بالطهارة فلا يفرق ذلك وكره على الثوب والماء نعم في الملوث بالنجس غير محصر الرطوبة التي بقاءه عيشه لا يكفي احتمال جفافه وبسبب الحكم بعدم نجس الثوب للملاقة لمكان اليوسه لان غايته ما يشهد من الادلة الحكم بطهارة تر مع احتمال حصول المظهر لا الحكم بحصول كنهية الغيبه في عدم النجس بل لانه من المذكور ونحوها مع احتمال القول به ايضا فلا يحكم بجحاشه فلا في الحيوان الا مع العلم الوجدي بتأثير الملاقة بجحاشته واخبار صاحب يد ونحوه بالناسا لا بما يقتضيه الاستصحاب لعدة اخبار وردت في لقائه والذباجه واشباهها ناطا العذرة ثم نطأ الثوب بانتهان استبان من اثرها شئ فاعسده ولا فلا وما يقرب من هذا المعنى لعل ما يدرى ان عمل الناس ايضا على كنهية احتمال اليوسه حين الملاقة في الحيوان وليشهد له ما تقدم من طهران الذباب من الجحاشه الى البدن بل وسائر الطيور التي توكس على الجحاشات الرطبة وفيه ما مل وهذا اشار مكره لم يعرض لها المصنف منها سوره الحايض الغير المأمون كما ذكره جماعة وفي موثوق على بن يقطين في لوجل بتوضا بفضل الحايض قال اذا كانت مأمونة فلا بأس في توثوق العيص في الهند بيب الاستبصار قال سئل الصادق ع عن سوره الحايض قال توضأ منه وتوضأ من سوره الجنب اذا كانت مأمونة وقصل به فاصبل ان تدخلها الاناء وعن الصادق ع ان سوره الحايض لا بأس ان يتوضأ به اذا كانت تغسل يد بها معتصدة بالشهر العتيق بل بطل لا تأمل بالخبر ليركن في الكشف وظاهر المنع من الوضوء والترقب من سوره لعل وجهه اذ اردنا لخر ظاهر المنع في النص انه لم تكن مأمونة وعدم ذكر الشرب فيه مشتركة الورد وبنته في الكراهة وعن ظاهر الهند بيب الاستبصار عدم جواز الوضوء بغيرها انه لم تكن مأمونة مع احتمال استحباب الشتره عنه اذا كانت مأمونة ولعل وجهه ما منع الوضوء مع عدم المأمونية فلنطوق ما تقدم من النص اما استحباب الشتره مع المأمونية فلمنع من

في حكم الجحيم
من كانت نجس

فمن غلبت الوضوء على
الوضوء فغلبت الوضوء

عدم المنع مع المأمونية الظاهر بما قيد المنع بعدم المأمونية والمنع مطلقا كرواية عنبسة التي تان بحال المنع مطلقا على مطلق الرجوع
الشامل للكرامة وحمل عدمه مع المأمونية على إزادة الرخصة وعدم الحرمة حيث أنه في مقام توفيق الخطر والافتقار في الحكم على
الوضوء أن كان مراد في عبارة ما فلا منظار عليه في التصريح في حكم المشارك عن الغيبة أنه قال لا بأس بالوضوء بفضل الجنب المحايض ما
لم يوجد غيره وهو ظاهر في ارتفاع الكرامة مع الاختصار ولو كانت غير مأمونة ولعل وجهه مخوف صحيح على بن جعفر عن أخيه أنه سئل عن
اليهودي والنصراني يدخلان في الأمان يتوضعا للصلاة قال لا إلا أن يضطر اليه ويأخذ من قربة الاستعداد عنه عن أخيه قال سئل عن
جنبه صابن يد من جنبه منقح يخرجه ثم يدخل يد في غسله قبل أن يغسلها هل يخرجه أن يغسل من ذلك الماء قال لا وجد ماء غيره
فلا يخرج يد يغسل به وإن لم يجد ماء غيره وعن رجل السيد لا بأس بالوضوء مطلقا قال لا بأس بوضوء الجنب والمحايض ثم قال ويكره وضوء الجمل لا
ويجب ضعف كل ذلك والتمس على المشهور العريضة من الإجماع بل بالضرورة وعن المبسوط والمصباح وقفا لا السكا في كرامته مطلقا وإن كان
مأمونة وعن المعالي المستوحى بعض من عاصراه ولعله نظر إلى رواية عنبسة عن أبي عبد الله قال وضوء الجنب يشرى منه ولا يتوضعا
منه ودواؤه الجنب بن في العلل في المحايض يشرى وضوءه ولا يتوضعا منه ودواؤه بن في بصير قال سئل هل يتوضعا من فضل المحايض
قال لا وفي رواية العيص على ما في الكافي عن وضوء الجنب قال لا يتوضعا منه ويتوضعا من وضوء الجنب إذا كانت مأمونة بل عن الشيخ أنه رواها
في مكان آخر من التهذيب بضائك ودواؤه بن في هلال عنه عن الطامثا شرب من فضل شراها ولا أحب أن يتوضعا منه ولعلهم
يطلقون الكرامة بهذه النصوص بالنسبة إلى خصوص الوضوء وعلى كل حال فصرح ما تقدم من وثقة على بن يقطين والخبر الثالث
عن الاعتماد في بل وغير العيص بالطريق المتقدم معضدا بالشهر العظيمة مخصصة ومقتضى لها على أن فضل المحايض في رواية أبي بصير
لعل المراد منه المستعمل في رفع حد الحيض والمنع من جهة أخرى هنا أشكال من حيث تعييد رفع الكرامة في النسخ المأمونية القفا
بأنه الكرامة بعدم المأمونية مع أن كثير من الأصحاب كانوا في القواعد أخذوا بالقيود كونهما ممتنعة وبينهما ما فرق واضح فان المحايض إذا
يظن في نفسه أنها من الجناس لا يظن عدم مبالاتها ولا يظن شيء منها ما يجعل حالها والاولى التي يقال لها المأمونية ويلزمها أن لا تكون
ممتنعة والثانية الممتنعة ويلزمها أن لا تكون مأمونة والثالثة لا يطلق عليها الممتنعة لأنها من جنسها شيء لكن يطلق عليها الغير المأمون
بأصبار أن سلب الأمانة يصح بغير وضوء فما بعد تخلفها فهو حال على تقدير تعييد الكرامة بالمتممة لا يكره وضوءها وعلى تقدير
التعبيد بغير المأمونية بكرة فكان الممتنعة هنا حيث عثر بها كثير من الأساطين مع عدم وجودها في فضل المراد منها من لم تطيق النفس
بمخاطبتها فانه استعمال شائع فيرجع إلى غير المأمونية ويكره على تقدير وضوءها ويجوز أن يقال أيضا ويرتفع الاشكال وفي شرح المفاتيح
بمجهول الحال إنما كانت داخل في المأمونية بقاعدة الشرع حلالا بفضل المسلم على الصحيح ولم يكن معه موهوم معاملة مجهول الحال معاملة
غير المأمون وأشكال ما ذكره الحلال في أكثر كرامة السور الشامل لجميع الاستعمالات منه مع أن الوجود في النصوص هو كرامة الوضوء
منه لا صريح في روايته عنبسة وابن في العلل بأباحت الشرب ومن هنا استنبطوا المنع للوضوء والشرب في المداورة وتبعه في
الغدير وهو ظاهر الكشف والحكمي عن الأورد بن أبي هريرة أن الكرامة قال الاستعداد للاقتضاد على الوضوء
ليرقى به فقيهه فالظاهر أن المنع محل اتفاق في الروايات وعن شرح الدرر بعد ذكر أن مقتضى النص للاقتضاد على الوضوء
قال أن يخاف على هذا القول من عدم قائل برأيه في لعل ظهور الاتفاق مع أن أمانة الحكم بعدم المأمونية وجودا وعدا الظاهر
في أن الوجه هو الأخطا عن احتمال الجناس الذي لا يفرق في سائر الاستعمالات المشروطة بالبطانة يكفي في تعييد الكرامة للجناس
مع احتمال وقوف الأصحاب على غير هذه النصوص مما يقتضي بالمنع وهذا الحكم غير مختص بالسور بمعنى تعبيد الشرب لظهور كرامة
بأن المأمونية كون الكرامة احتياطا عن الجناس وهو غير مختص بمباشرة الغم بل الغم بعد من الجناس مضاعفا إلى ظهور تعبيد الجمل من
الاختيار يغسل يد ها وفي بعضها يغسل يد ها قبل أن تدخلها الأمان في لغوم أيضا ويدل عليه أيضا دليل موثق لبعض المتقدمين
عن سوره المحايض قال يتوضعا منه ويتوضعا من وضوء الجنب إذا كانت مأمونة وتغسل يد ها قبل أن تدخلها الأمان وقد كان رسول
الله يغسل هو وغايته في ناء واحد ويغتسلان جميعا المكان الاستعداد لا فيه على أباحت سوره المأمونية باغتسال النبي
مع غايته وعلى ثبوت النعمتين المذكورتين بتوجيه ما عمن لبان وظاهر الشيخين وابن دريس المص في الإطاعة واستحسنه في
الروضة واستدلهم في الكشف وحكاية في المعالي عن بعض ملاحيرهم من الخاق كل منهم بالجناس والمحايض رواية بعدة ثبوت

ففي الحائض
والنفساء

رجحان الجنب عن كماله بامر جسم الحائض وطوبى ان لم تكن مأمونة في الحفظ عن الدم فتسقط من طهر رجحان الجنب من كل غير موقوف
بتبعده من الجناس خصوصاً بعد ملاحظة ثبوت الحكم في الجنب على نحو الحائض في موثقة العيص وما رواه الكليني عن ابن ابي عمير
انه سئل الصادق ع ما يتوضأ الرجل من فضل المائدة فقال نعم اذا كانت تعرفها لوضوء ويخوه عن الشيخ في الخلاف عن ابن مسكان عن
الصادق ع ما يتوضأ الرجل بفضل المائدة قال نعم اذا كانت تعرفها لوضوء وتسل يد ما قبل ان تدخلها الا ناء ويخوه هذه المضامين مما يلهي
على رجحان التبع من طهر الجناسات كثيرة في الموارد المختلفة فلا تولى رجحان التزهر عن كل ما له نظائر النفس بصورة من الجناس
او ميتا كان وغيره وكان نعيم الجماعه ايضا يشمل غير لادى لكن الرجحان ما له بفضل الى الوسواس لم يبلغ درجة الضرر الشدة التي
المنقضية في الشرع فلا ينافيه سهولة التزينة وسماحتها كما اورد به على رجحان الجنب في الحاشية الجاليد والامام اثبت احتياط وبعد
التدبر في الاخبار يستفاد العموم المذكور من لالة اللفظ فضلاً عن تنقيح المناط وعليه فلا حاجة الى الحاق خصوص السخافة
والنفساء كما في بعض الكتب ولا الى بيان ان الحكم في الحائض هل يجري في ايام الاستنظار وما بعد العشرة اذا استمر الدم وبعد
انقطاع الدم قبل الفصل وشمول الحكم للاثمالة في الوضوء الصوري وعدم الشمول له الى غير ذلك لوضوح الحكم في الجميع بعد
تنقيح المناط والغاء خصوصية سور الحائض وحكي في المعبر عن الشيخ وفي غيره عن سلاله وابني سعيد والشهيد وغيرهم كراهة سور
الذجاج ولم يعرف مستنده مع ان في الاخبار نفى الباس عنه كما في رواية ابن جبر عن الصادق ع قال فضل الجماعه والذجاجه لا
باس به والطهر قد سمع في بيان طهر الحيوان الصامت بزوال عين الجناسه الجبر عن ماء شرب منه ذجاجه قال ان كان في منقها
قد لم توضع منه ولم يشرب منه لم يعلم منقها قد توضع منه واشرب الا ان يقال ان مقابلته الاثر بالهوى في صورته رؤية القدر
فمنه زيادة بجر الرخصة التي لا تنافي الكراهة وفي اعتبر بعد حكايه الكراهة عن المبسوط قال وهو حسن ان قصد المنة لا الهلاك
تنتفك عن الاغذاء بالجناسه انتهى في الظاهر زيادة التي هلك في طعامها فتنظر الى النفس فيكون الحكم من مرفوع نعيم سور الحائض
الغير المأمونة لكل منهم بالجناسه ويكره ايضا سور البغال والحبر الالهية والوحشية بناء على كونه تبعية لسور في الكراهة لكره
لم الحيوان كانغها في لشارق والكشف عن جماعة وتبعيته خصوص سور الخيل والبغال والحبر كما اقتصر عليها بعض وانحصر
البغال والحبر كما يظهر من اقتصار بعض على كرها كما في الفواعل وغيره او ما لا ذاب كما اقتصر على كرها اخرون وان كان مقتضى
ما عني لكرهى والميسوع غيرهما لتأويل كراهة سور البغال والحبر كراهة لهما ان الكلينة مسكة لكن صرح بعدم قبولها غير واحد
استدل لها في غاية الاحكام بان فضلان لم تابعه لهم في الكراهة وفيه ولا منع بتبعيته ماء لم لم وثانياً اختلاط فضلان لعم الماء
المشروب مطلقاً ممنوع والمفروض تحقق السور بمجرد الشرب ثالثاً مع الاختلاط وتسلم البعينة مما يكره شرب السور لا استعماله في
البدن لكون الحكم كذلك وتبديل لم بعضهم بما عه قال سئل هل يشرب سور شع من الدواب ويتوضأ منه قال لا اما الاكل
البقر والغنم فلا بأس وخبر ابن مسكان عن الصادق ع سئل عن لوضوء ما وقع الكلب فيه والمستور وشرب منه جل او ذاب او غير
ذلك ايتوضأ منه او يغسل قال نعم الا ان تجد غيره فنزعه عنه ولا يقدح وجود الكلب لاحتمال اذابة مطلق السبع كما تقدم وانج كالماء
المختص لا الحكم بالا بحد عند الضرورة لوضوح انقلاب الحكم بالضرورات ولو لم يجرى على بعض الوجوه فكيف كراهة ولعلها مع
اعتقادها بالشبهة كما حكاه غير واحد خصوصاً في سور البغال والحبر بل والتخليل يثبتان حكم الكراهة لا يثبتانها ما ورد بنفى البيان
عن الشرب والوضوء بسور الدواب البقر كما في جرحيل والبقايا لعدم مزاحمة صريح النهي بعد احتمال اذابة نفى الحرمة خصوصاً مع
كونه في مورد قوم الخطر والعمومات الناصية بنفى الباس عن سور كل ما يؤكل لحمه والامر بشربه والوضوء منه لما ذكره لكونه مباح من
العام والخاص والمطلق والمقيّد والترجيح فيها معلوم وانما قيد الحبر بالالهية لعدم انصراف دليل الكراهة الى الوحشية وقد
صرح غير واحد ايضا باختصاص كراهة بالالهية وانما سور الفارة ما خلف كلامهم في طهارة ما لا يقي برطوبة عن الشيخين في المنفعة
والتهذيب في الثأيد والمبسوط في طهر الثياب وخوب غسل ما لا يقي برطوبة بل عن الاخبار وجوب ازالة الماء وظاهر جناسه بدنها
كالكلب المستلزم لحرمة سورها الا في السور خاصة كسائر اثارها لا يؤكل لحمه عند الشيخ وكانها ورد في جهة ابن جعفر
عن غيره عن ائمة الطهارة وقد وقع في الماء تمسح على الثياب فوصل فيها قال غسل ما رايت من اثارها وما لته فافضه بالماء
وفي السور الاخرى عنه عن الفارة والكلب ان الاثر من الجناسه او شامه يؤكل قال بطرح ما شامه ويؤكل ما بقي بناء على ظهور الامر بالانقار

كتاب الطب

في شرب الماء
لأنه يذهب
الحرارة ويبرد
الجسم

في الجفاف وعن الصدوق في المنع والغبية الغنوى يضمنون الماء ويحتمل زاده عدم أكله للجفاف وموافقة الشيخين في كون الطرح
لجافه وعن هاتين الشيخ في المقام اذا وضعت الفارة والحمة في الماء وشربا منها ثم خرجا لم يكن به بأس الا فضل ترك استعمالها
وعدم الحرمة ايضا مقتضى ما سمعت منه في ثور ما لا يؤكل لحمه من استثناء ما لا يمكن التحريم من حيوان الحضر كالحمة والفارة والحمة
ولعل زاده ما تقدم من عبارته هنا ايضا الاستصحاب فلا منافاة لما هو المعروف بين اصحاب من طهارة بدنها لعدة روايات صححت
بطهارة الذم الذي يقع فيه فخرج حيا وشرب سوره وبذلك معضدة بالثمة بعد الاصل الى الاجماع وقد سمعت طهارة سوره
لا يؤكل لحمه ايضا فلا يحصى عن القول بطهارة سوره انهم يكرهون سوره وفاقا للشهور وما تقدم من كراهة سوره لا يؤكل لحمه وحديث
المسألة في النبي عن كل ثور الفارة وحمل الامر بنيل الثوب الذي مشى عليه وطوبى وطرح ما شئت من الخبز على الاستحباب
كما سمعت عن هاتين الشيخ فيها كالأمر في فقه الرضا وان وقع فيه فارة او حمة هرق الماء وضربا من شبيهه خلافا للحضر والفقهاء
خلافا للغير ظاهر حكى الشيخ في القل في المنبر لنا رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع ان ابا جعفر ع كان يقول لا بأس بسور الفارة
اذا شرب في الماء او شرب منه وتوضئا قلت وعن قريب الاستناد عن الخضر عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله ع قال لا بأس
بسور الفارة ان شرب منه وتوضئا ولكن نفى الناس خصوصا في محل قوم الخطر قد عرفنا انه لا يقبض من ارجائه الضرب بالكره
او الامر بالفاضل الاستصحاب المعنض بفنوى المشهور بل غير الشاذ ويكره سور الحمة وفاقا لما عن الشيخ في النهاية والتابع وعما
ما تقدم من كراهة سوره لا يؤكل لحمه وخبر في بصر عن جعفر دخلت حباته ماء وخرجت منه قال ان وجد غيره فليهرقه خلافا
لظاهر المنبر وحكى الشيخ في الخبر على بن جعفر عن اخيه سئل عن الغطاة والحمة والوزغة تقع في الماء فلا تموت يتوضئا منه
للصلوة قال لا بأس به ونفى الناس لا يقبض من ارجائه لما دل على كراهة وعن هاتين الشيخ ما يقتضي استحباب تركه وكان مقتضى
به مع كراهة الاستعمال واحد ويكره سوره ولما ان خلافا لما عن الصدوق والمرتضى ابن اذ ليس بخرموه لجافه ولذا زاده وكفره
وسيان في باب الجفاسات ضعفه واما الكراهة فليعد اخبار ورود بالمنع من ثوره وغسله بعد تعذر الحل على الحرمة وفي
المنبر عن الاستئثار المكره سوره والوزغة قال في النهاية لا يجوز استعمال ما وقع فيه الوزغ وان خرج حيا وكذا قال
ابن بونين في كتابه والوجه الكراهة تمسكا بالاصل ولانه ليس بفحش العين ولما رواه على بن جعفر عن اخيه سئل عن الغطاة في
الحمة والوزغ الحديث المتقدم قلنا اغرف ما الذي له على الكراهة وعن المتذكرة هو مكره من حيث الطب على لدروس
كرهة سوره للعقرب ولعله يخوف لم وعلى كل حال لا يعرف لما دل على كراهة سوره لا يؤكل لحمه يشكر ان هاتين الما تقدم من ان
السور ظاهرة في بقية الشراب والطعام متى طلق فلا يشمل النص الماء الواقع فيه الوزغة والعقرب نعم قد يستدل لكراهة الماء
الواقع فيه والملا في بدنه ما ورد في نزع ماء البئر لوقوعه مع بعض ما تقدم من الوزغ والحمة فيه وبجاسة الماء بما لا
يدركه الطرف من الدم قولان تقدم مع دليلهما في دليل بجاسة الماء القليل احوطهما القول بالجفاس بل هو اقربها كما تقدم
هناك وجه الترجيح لذلك فلو علم انه نجس احد الاثمين بوقوع بجاسه ولكن لم يتبعين كذا الواقع فيه الجفاسه منها اجتنب
ما هما معا وهذه مسئلة متهمه لا بأس بطلاق الفعان في جافة الكلام فيها في الجملة فنقول اذا شرب الحرم والواجب في الحل
محضون كانا ما وغدير من ثله او غيرها طاهر اشبهه باء اخر نجس في الوضوء او ثوب طاهر نجس او مباح بمغصوب في
الصلوة او شاة مدكاه باخرى ميتة او نجس في الأكل او ثابن احدهما من تضعفه معه واخرى جديده في النكاح او بقمه
ظاهرة من الارض شبيهه بنجسه او مغصوبه في النيم والجود الى غير ذلك من سائر موارد الاشتباه يجب فيه الجمع بين المحتملا
في الاستعمال في شتبا الواجب والترك في شتبا الحرم ما لم يؤدي الى العسر والحرج من غير خلاف يظهر من اصحاب بل في
الشتبا بالنسب لاجماع على الاجتناب كما حكاه غير واحد عن صريح ثمانية كتب الخلاف والفتا والمعتبر والمذكورة ونهاية الاحكام والخلاف
والمدارك والكشف وظاهر بقية الترائر والمنهوى النفع والذخيرة بل الظاهر من ملاحظة الموارد لسالمهم عليه قديما وحديثا
على وجه يظهر منهم الاتفاق عليه بنحو القاعدة فلا يحتاج في كل مورد الى دليل ومنافسة الاروين في بعض موارد غير قراح
بالاجماع وان تبعه بعض من اخره من يقرب مداه كصالحى المذرك والمعاله وغيرها وبذلك عليه بعد الاجماع بناء العقلاء
فانهم لا يوقعون في استعمال او ترك المحتملين مع يتقن وجود منعلق الامر والنتيجة الخارج وان لم يتبين من بين فردين و

في شرب الماء
لأنه يذهب
الحرارة ويبرد
الجسم

في التخصيص
والاشتباه
والإجمال

وقاعدة واقعية الموضوعات فالخبر ما هو في الواقع خبر وكذا الخبر والنقص المصوب الميند الى غير ذلك والاحكام تنزيب على الموضوعات
النفس الامر به وقضيه مع تحقق وجودها في الخارج لتعلق التكليف بها فضلا وتوكلها لاشتباه بغير وجودها لمقتضى ما ذكر
وعدم المانع من عدم التمييز بين محصور لعدم صلاحيته للمنافية لا مكان لا مثال من غير عسر الجمع بين الافراد فلا يقع التكليف
معه ومتى ثبت التكليف بما هو غير متبرين من المعتد وجب الاتيان بالجمع او تركه تخصيصا لا مثالا ونحو وجاع عن هذه التكليف به
لاخصنا وطرف في الامثال فيه بذلك مضافا الى قضاء استصحاب وجوب اجتناب واستعمال احدهما قبل الاشتباه بقاء التكليف
بعده ومع بقاءه يتوقف اشتد على الجمع ويجد انقطع اصالة البرائة بمعنى قلة البرائة عن وجوب الاجتناب والاستعمال او بمعنى
استصحاب البرائة منه بما بالنسبة الى احدهما واما استصحاب الطهارة في الطاهر لاشتباه بالنفس اكان احدهما معلوم الطهارة والاشتباه
فان اريد به بقاء طهارة ما كان منها طاهرا على اجماله فغير منافي لوجوب اجتنابها للمقدس فكيف ولا يرد على ما هو المفروض من القطع
بعد عرض الاشتباه بان احدهما طاهر وان اريد به ثبات طهارة شخص منها يخرج عن مورد الامر واجتناب النفس مثلا فان ريد اجرا
في كل واحد واحد فلهن غير للقطع بالخالفه اجمالا مع ان حالة كل واحد بخصوصه وبطل الاشتباه لم يثبت ان هذا الطهارة حتى يصح
ومنه يبين عدم الجريان لو اريد في واحد منها خاصه لعدم ثبوت طهارة قبل الاشتباه فلعلمه النفس الطهارة السابقة على عرض الجائز
مع عدم ثبوتها في المشبه بالبول ونحوه معلوم الانقراض بعرض الجائز فلا يستصحب نعم لو كان الاشتباه من وقوع الجائز في
احدهما ولا يعلم بما يجري الاستصحاب بان يقال هذا كان طاهرا ولم يعل عررض الجائز له يثبت على الطهارة لكن مع عدم اعتبار جريا
في كل واحد للقطع بالخالفه اجمالا بل مع ثباته في اعتبار واحد ما خاصه ما المعارضه بمشكلة في الاخر والقطع بعدم العمل فيها مما
لمحصول الخالفه القطعية ولا معنى للتمييز هنا او لدغوى ظاهري وقوله لا ينقض اليقين بالشك فيما شك في زوال وصف نفسه لا فيما
اشتباه بالزائل كما المقام وعلى كل حال بقطعة قاعدة المقضية لاشتباه الامر واجتناب النفس لواقعي لغير الميند بعد الاعتراف بصحة
في العرض مكان امثاله كما لا يخفى مضافا الى انقطاعه بالاخبار والخاصة لا يثبت بعد استنفاد الكل من مكانها في نعم ينقصر
قاعدة المقضية في مشبه الطاهر بالنفس بموم بخوفه كل شيء نظيف حتى تعلم انه قد زود كل ماء طاهر حتى تعلم انه نجس وفي
مشبه الخلال الحرام بموم المستفيض من قوله كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه فعدم لقضاءها بما يطهارة كل واحد
وحله لعدم العلم بانه قد زود حرام بعينه وكل من الحد يشين معقول بدين الاصحاب حقوقا والاصلين عندهم لا ينكرهما احدهم
المسلمين لكن فيكون مورد هما الشبهة في الحكم الشرعي والشبهة في الموضوع وعلى الثاني في الشك في تحقق صدق الموضوع او
في تميز المصدق للمعلوم وجوده بجملا وعلى الثاني فيما كان الاجمال في غير محصور او ولو في محصور تردد ربا استظهر اختصاصا
بالاول وعليه لا معارضة فيها للقاعدة المذكورة وربما احتل لاختصاص الاول منها بما هو مستحق للطهارة فلا انقراض
ايضا وربما استظهر اختصاصها بشبهة الموضوع مطلقا والاعم منها والشبهة في الحكم وربما استظهر بالنسبة الى شبهة الموضوع
اختصاصها بصورة الشك في صدق الموضوع لاني تميز المصدق للحق وعلى تقدير العموم لهذين القسمين ربما استظهر
اختصاصها بالنسبة الى ثمانية ما بالشك في غير المحصور والذي يقتضيه النظر في عدة روايات واردة في جملة من المقامات حاكمة في
الجمع بين الحملات اجتنابا واستعمالا معتضة باجاءات قواضها وان كان مغرضها تلك المقامات لكن طاهرها خصوصاً مع ملائمة
استدلال الاصحاب فيها بغير الاجماع يعطى عدم الخصوصية بمورد ما بل زادة كلية الحكم فيما كان مثلها من شبهة الموضوع في
محصور كما هو الدافع استفادة اكثر كلييات لفقهنا من ملاحظة الموارد الخاصة ان يقال على تقدير شمول ما تضمنه العموم من
الاخبار لصورت شبهة الموضوع اما هي دون غيرها ارمع شبهة الحكم باختصاصها في شبهة الموضوع بما كان الاشتباه بغير المحصور
وذلك لان شمولها للموضوع المشبه بمحصور ان كان فهو بموم العموم والاطلاق والاخبار المتضمنة لوجوب الجمع المعتضة بالاجماع
مخصوصة بالمحصور ليجل العام على الخاص المطلق على المفيد كما هو الضابط ومن الاخبار النافية للعموم الطهارة الموثقة لو ارد ان
في الاثبات الامر ان باهراقها واليتم واستفاد من الاجماع عليه من الشيخ والفاضلين وغيرهم الى ان مان الاردي بلى ومنها احسنه
صفوان في الثوبين الامر بالصلوة فيها ما في كل واحد منهما واستفاد حكاية الاتفاق عليه من غير الشاذ الفاتل بالصلوة عن
والاجماع في تحقق على عدم ما هو مقتضى العموم من جهة الاكتفاء بالصلوة في احدهما حتى ان المناضل اعترف في المدارك بذلك

في التخصيص
والاشتباه
والإجمال

تكملة الطب

فوق المذلة

وتنما المستفيضة الواردة في الثوب يصيبه المني الاثر بان ان عرفت مكانه فاغسله وان خفي مكانه فاغسل الثوب كله والاجماع عليه مستفيض النقل والمناقش في المذلة اعترف بان قول علماءنا واكثر العامة ومقتضى العموم كفاية غسل جزء من الثوب يساوي قدر النجاسة كما اشكل في المناقش في المذلة ومنها رواية خراش الواردة بالصلوة الى ربيع جهات مع اشباه القبلة فيها وعمل بها الغظم بل الاجماع على مضمونها عن المغيرة والمنه في المذلة كونه وغيره او من الاخبار المتأينة للعموم المحل حسننا الحلبي الواردة ان في المذلة من الغنم والبقير يخلط بالمشية الامر ان باثر يبيعه من يستعمل المشية واقفوا بالاصحاب فيه على حرمة الجميع من غير خلاف ومقتضى عموم المحل بل وعموم الطهارة جواز استعمال احدها فهو مناف لاضالة الطهارة ايضا وربما تخلص من منافاة طهارة بان الحكم جار فيه على مقتضى اصله عدم التذكير ورد بمعارضتها باضالة المحل والطهارة فتأمل الى غيرهما بما يعطى النظر فيها ان المراد بما حكم فيه من الاخبار بالطهارة والحل ما لم يعلم الجواز والحرام هو غير المشبه في محصور جمعاً بين الاخبار والتخصيص التقيده وبذلك يلاحظه مورد جملته ما ورد فيه عموم المحل الذي خرج ما تضمنه عموم الطهارة مخبراً بظاهر منتهاد رواية مسعدة بن صدقة قال كل شيء هو لك خلال حتى تعلم ان حرام بعينه فندعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو متروك وملوك عندك وهو حرق قد باع نفسه وخدع ببيع قهر او امر او تملك وهي اخذك ورضيعتك والاشياء كلها على هذا الحق يثبت لك غير تلك وتقوم بالبيضة وقوله الاشياء كلها على هذا يعطى ان المحل والحرمة لا يثبت من قبل الطهارة والنجاسة ايضا كذلك بل لعل الحرام والحلال في صندهما شامل لهما ايضا وبالحكمة قوله وذلك مثل الثوب في ان رتبة اياك لفظة المحل يعلل اختصاص الحكم المذكور فيها بما كان مثله وليس مثله المشبه بالمحضور بل اما المشبه الغير المحصور والاشياء لا يثبت له ان خصوص ما كان فيه امانة المحل من يد المسلمين وسوقهم المتبررة شرعاً ورواية ابن الجارود عن الجويني فقلت اخبرني من راي انه يجعل فيه المشية فقال من اجل مكان واحد يجعل فيه المشية حرم جميع ما في الارض فما علمت منه انه ميتة فلا تأكله وما لم تعلم فاشتره وبعه وكل ولقد اني لاعرض السوق فاشترى منه اللحم والسمك والجبن والله ما اظن كلامهم يعمون هذه البرزخ وهذه السوادن ضرورته ظهور قوله جميع ما في الارض في ازالة المشبه في غير المحصور وكذا يصححه ابن سنان سئل عن الجويني فقال سئل عن طعام يجهن ثم اعطى الغلام درهماً فقال يا غلام ابيع لنا جبناً ثم دعي بالعداء ففقدنا معه واني الجويني فاكل واكلنا فلما فرغنا قلنا ما تقول في الجبن قال وله ترائق اكلته قلت بلى ولكن احب ان اسمع منك فقال ساخبرك عن الجبن وغيره وكلنا كان فيه حلال وحرام فهو لك خلال حتى تعلم الحرام بعينه فندعه لظهورها في ان مورد مقالته بالعموم ما هو مفروض ضل منه من الماخوذ من السوق وهو اما يلاحظ ان سوق المسلمين امانة شرعية للمحل والطهارة او يلاحظ ان فيه الحلال لغير المحصور واظهره في خروج المحصور من نحو هذا العموم رواية ضرس عن الحسن الجويني في رضى المشركين الروم افاكله فقال ما علمت انه قد خلط الحرام فلا تأكل وما لم تعلم نكل حتى تعلم ان حرام ضرورته ثم قوله علمت انه قد خلط الحرام للمشبه بالمحضور ان لم يكن المراد به هو خاصة كما هو الظاهر غايته خروج غير المحصور على تقدير عموم ما لم يزل وقد يضرب منها الصحيح كل شيء لك خلال حتى يجمعك شاهدان ان فيه مشية لتضيقها بالاجتناب لوعلم بالبينان في المعين مثالاً لبيته ونحو البيضة كل قطع غايته لا مخرج غير المحصور وعلل المشية فيها مثال لكل محسوس وحرام ولو من جهة النجاسة وبالحكمة ملاحظة ظهور جملته من اخبار العموم في المشبه بغير المحصور وفي غير المشبه المحصور يقوى هذا الظن بعدم ارادة صورة الاشياء في مزيد من وثلاثه ونحوهما من المحصور ولا اقل من ان يرتفع معه الظن بالعموم له وهذا زيادة على قاعدة ويجوز حمل العلم على الخاص من الاخبار والاول الواردة في جملة من موارد المحصور فلا مناص من تخصيص عموم كل شيء ظاهره وحلال بغير المشبه المحصور مع امكان عدم ارتكاب التخصيص بل الجمع بالتجوز يحمل العلم على الاعم من التخصيص الاجمالي القريب من التخصيص كالمعلوم وجوز في مزيد من وثلاثه ونحوه من المحصور مع عدم التبرر على كل حال يصلح الاستدلال لكلية الحكم بجميع الحملات في اشياء الواجب والحرام في محصور بالاجتناب الخاصة المقيدة بالاجاعات المستفيضة بدعوى استفادة الكلية منها بالقرين المتقدم زيادة على قاعدة المقيدة التلية عن المناقض بل الظاهر ان الملاحظ في الحقيقة في الامر اجتناب الحملات واستغالها في تلك الاخبار ضرورته حكم العقل المناطع هنا في المحصور فلا يخالف الشرع وتلك من مجموع ما سمعنا من العموم على تقدير بقاء عمومها ما ينقطع به قاعدة المقيدة في المحصور ضرورة متناهية لا يكون الحكم الطهارة والحل فيما لم يميز الموضوع بعينه فلا يثبت لتكليف مع عدم تميز المصدق حتى يجب استئالة المخصص بغيره بالجمع في الفعل والترك غايته لا مرجع التزام وجوب الجمع بين الحملات في مورد النص الذي يخص به العموم والامتناع عليه في مخالفته

فوق المذلة

المعوم وهذا هو مدار قول المجازع بعدم كونه وجوب الجمع في الشبهة المحصورة لكن ندعي عدم عمومها لصورة عدم تميز المصداق بين محصور
بمعنى ظهوره واردة غيرهما من الاخبار الخاصة المتقدمة وكلما كان الخطاب فيبقى هذه الصورة بكتبتها على مقتضى عدة المتقدمة في الخط
قرنهاها من وجوب امثال التكليف في الواقع المحصر في الجمع بين المحتملات فضلا او تركا مضافا الى دعوى استفادة الكلية المرادة
في هذه الصورة من الاخبار الخاصة المتقدمة بالتفريب المتقدم لكن على الثاني قد يشكل الحكم في بعض شقوق الشبهة المحصورة بمنع
استفادته من تلك الاخبار بخلاف الاول ضرورة اقتضائه قاعدة المتقدمة المفردة وجوب الجمع بين الافراد للوصول الى امثال ما هو
مخاطب به في الواقع فان كان الخطاب بفعل واجب يتوقف على اشتغال الجميع فيجب اشتغال الجميع والاثبات به ما لم يكن فيه محتمل الحر
الغير الشرعي ان تعدد او تترتب بين الواجب كان الاشتباه بينه وبين غير الراجح ولم يترك المشبهان في الصورة وتوقف جواب
على نية الفرية كالصلوة الى الجهات المشبهة بها القبلة وفي الثوبين المشبهة بها الطاهر والنفس الوضوء بالماء بين المشبهة بها المطلق
بالمضاف فان تمكن من تعيين الواجب من غير عسر وجب حيث يعبر فيه نية الفرية وكان الاشتباه بينهما وبين غير الراجح كالمثله
وان لم يعبر في نية لا يجب التعيين وان امكن بل تحيز بينهما وبين الذكر الذي يجمع المحتملات كالطهارة الخبثية فيما اشبه المطلق
بالمضاف ولو اشترك المشبهان في الصورة اى بواحد منها عاى ذمتها لا يثبت في الامثال تعيين نوع الواجب في النية كالفائدة
من الجنس المرردة بين الرابحيات مثلا لدلالة النص على سقوط قصد الغيب في وجوبه والاختلاف وفيما يعتبر تعيين النوع في النية ك
كالوقوف والندوة مثلا اذا تردد ما في ذمتها بينهما ما يجب الاثبات بالمعتلين بالذكر برمع احتمال كفاية واحدة عاى ذمتها في علم
الافتقار الى وجه قوي بل الاقوى لا نه نحو تعيين الواجب في نفسه وان كان الخطاب بترك محرم يتوقف على اجتناب الجميع فيجب ترك
الجميع واجتنابه ما لم يكن فيه محتمل الواجب وكواشبه الواجب المحرم وتعدد التخصيص قدم الالهم ولا يفرق في هذه القاعدة بين
الوجوب والحرة لا يثبت من قبل الطهارة والنجاسة او غيرها كالصلوة الى الجهات وفي المشبه فيه ما كوال للهم بغيره والتحيز المشبه
بالفطن والمقصود بالمشبه بالمباح وغير ذلك بل يدخل في هذه القاعدة ما لا يعارف عدة من الشبهة المحصورة كما اذا تفرع ضد
حدث منه لا يعلم انه صغير بوجوب لوضوءا وكبير بوجوب الغسل فيجب الجمع بينهما والخشوع المشكل فيما يجب عليه بما يختلف فيه
الرجال والنساء فيجمع بينهما ضرورة كون مناط القاعدة انزوى تردد المكلف به في محتمل محصور صرح بالتكليف بالموضوع الواقعي
الستيع لوجوب امثال القاضى بوجوب الجمع بين المحتملات فضلا او تركا لكن فيما اذا كان الشك والتردد من جهة الجهل بالمصداق
لا المقنوم وفي الموضوع الغرض لا الشرعي لان ذلك كالتردد في الحكم الشرعي يتعدد فيه الصور والافروض ويجعل ان التردد في الحكم
او الموضوع الشرعيين ما لتكاثر الخبرين فالحكم التحيز في الاخذ باحدهما او لتكاثر الخبرين دليل من الادلة الاجتهادية وتكاثر
دليلين اجتهاديين فان كان ح مقنن واحد ما موافقا لاحد الاصول الظاهرية من برائة واشتغال قدم والاختيار في بناء العمل
على مقتضى احدها كما اذا شاعوا بالنسبة اليها وان كان التردد من جهة عدم الدليل فان وافق احد الاحتمالين اصل البرائة او الاكابر
كما اذا دار الحكم بين الوجوب لذاتي والحرة لذاتيه وبين الاخذ على البرائة وان وافق اصل الشغل كما اذا شك في شرطية شئ
للصلوة مثلا وقطع بعدم المانع على بقا هذه الشغل وان لم يوافق شيئا منها كما احتمال الشرطية لها والمانع فيه فان امكن التكرير من غير
عسر وجب والاختيار في الاخذ باحدهما وان كان التردد من جهة التردد في الموضوع المرفق فان كان في المقنوم لعارض الدليلين
منه ككافة قول للموتوبين مثلا او لفقد الدليل كعدم نرضهم له فالحكم كانه قد تدد الحكم لتكاثر خبرين وان كان في
المصداق فان كان في تحقق مصداق الواجب عدما ومصداق المحرام وعدمه يعمل بموجب اصل سواء كان الشك في عررض
العارض وعدمه كالشك في طهارة النجاسة او موجب الحرة وعدمه والشك في كون العارض قارحام كالاكاشك في كون الملاحة للشوب
من الاناء الطاهر والنفس هما الشك الابتدائي المصريح في كلتا نهما بالتقويل فيه على الاصل وان كان في تميز المصداق وتخصيصه
مع القطع بتحققه كمال كان محل البحث فان كان مرده في غير المحصور سقط التكليف وان كان في المحصور كان الحكم ما تقدم سواء
كان الاشتباه مسبوا بعدة كظاهر معلوم ونحو معلوم اشتباه او لم يكن مسبوا كما نايين اصحاب حد ما بول لم يعلم بها كظاهرها
مفروض المص في الكتاب قد احتل لفاضل في هذه الباب لاصول وشارحة العميد عدم وجوب الاجتناب اذا وقع الاشتباه ودفعه
بمختلف ما اذا علم نجاسة احدهما ثم اشتبه بالآخر لا عبار في كون الحكم هنا كلبه وجوب الجمع بين المحتملات لتحقيق متعلق الامر والهي

كتاب الطهارة

في وجوب الجنابة

فمن الفرق بين مثلاً وان لم يمتدح بهدا مكان الطهارة في الـ مثاله من غير عسر وبه يعلم توجه الخطاب بترتيب عليه وجوب العلم بالخروج
 عن هذه التكليف لا يكون الا بالجمع بينهما كما واستغنا لا حسب ما فرضنا فالاستغناء كونه من الاختيار والمقدمة المنعقدة بالعلم
 اتما وقع الزد في بعض فروع المسئلة لخفض اندراج تحت القاعدة الوجبة للجمع منها اذا لا في ظاهر احد الانايتين المشبهتين او
 بعض التوب المشبه موضع نجاسة هل يحكم بنجاسته للملاقاة لا في الجواهر حسب الثاني في المشهور وفي وسائل البغداد في سائر
 الى ظاهر الاكثرين ولعل الثاني اخذ من اطلائهم ان المشبهين في حكم النفس وبما بنى القولان على ان المشبهين بحكم النفس مطلقا وفي
 عدم استعماله فيما يعتبر فيه الطهارة قلت بعدا معان لنظر في القاعدة المذكورة بتخص الحكم بعدم نجاسة الملاقاة ضرورة ان حصلها
 وجوب اجتناب النفس من الانايتين في الواقع وجوب اجتنابها بالحصول العلم بالامثال لا بنجاستها كيف لا وقد تفتى مقدم العلم
 وجوب استعمال الفرقين كما في التوبين المشبهين للصلاة ولو كان المشبهان نجسين وبحكمها كيف تجب الصلاة فيها مقامها لا تنفع
 في التوب النفس لا في مكان حكم النفس مطلقا ولا معنى لان يكون المشبهان مرة بنجسين ومرة طاهرين فليس لانها ما يجيب الجمع بينهما لانها
 التكليف بالموضوع الواقع مرة في الترك فيما يكون مخاطبا باجتناب مرة في الفعل فيما يكون مخاطبا باستعمال مرة في كل من
 الانايتين واجب الجنب ان يجلس لم يرد نص بان ملازمة واجب الاجتناب بنجس الاسرار باقية الانايتين في النص للمباينة والارشاد لا للوجوب
 قطعاً فاعين الظهور في المباينة في جنباتها وترك استعمالها في الظهور والشرب ونحوها لا المباينة في كل منهما بنجس من جميع الوجوه
 بوجه يحكم بنجاسته ملازمة كتابي عليه وفي وسائل البغداد وفي سائر الجواهر ههنا ما هو محصل ما في الوسائل المذكورة من جريان المقيدة
 في الملازمة لا انه يكون مع مكلفا باجتناب النفس هو اثر بين ان يكون هذا الاناء والتوب للملاقاة له والآخر والتوب وهذا
 الاناء وحده والآخر وحده فيعتبر ترك الجميع من باب المقدمة وبذلك ينقطع استصحاب طهارة الملاقاة وأصح الدفع ضرورة ان ملازمة
 التوب حد الانايتين وان وجب بحد من محتمل كونه نجسا الا ان الشك والاحتمال بالنسبة اليه من الشك لا ابتداء في لانه من الشك
 في تحقق المصدق الذي تقدم الاشارة الى العمل به بالاصل سواء كان في عروضا لقارح او في كون لقارضا داخلها من الثاني
 باعتبار عدم معلومته كون الملازمة للتوب من الانايتين هو النفس فهو كالشك في ان الملازمة من الاناء المعلوم بنجس والاناء المعلوم
 الطاهر لا يرتفع عدم ايجاب هذا الشك وجوب اجتناب كما ترى فاعادة المقدمة بالنحو الذي قرناه في فرع آخر ذكره في
 محكي المتن هو اذا اشتبه احد الانايتين المشبهين باناء ثالث طاهر فوجب اجتناب الثالث نجسا لان قيام الاحتمال والشك في
 الثالث من الشك في تعيين المصدق لشار اليه سابقا ضرورة ان احد الانايتين الذي هو مصداق النفس احتمالا لا يكون الانايتان مع
 الثالث ككلاهما انما يعلم بنجاسته احدها ولا يعلم انها نجبة بحكم المقدمة اجتناب جميعها وهكذا اذا اشتبه احد هذه الثلاثة
 المحكوم بوجوب اجتنابها جميعا باناء رابع طاهر هكذا لا يترى الاحتمال وتكثر افراد الفعل مع تيقن بنجاسته احدها وشمول قاعدة المقدمة
 التي قرناه بالجميعها وما عداها من الاعراض بالذات خارج عن مورد النص والاجماع مبني على ما ينعكس لاستناده الارادته على عدم
 افتقار كونه وجوب الجمع بين المحتملات في المشبه المحصور على نحو القاعدة والزام في الموارد المخصوصة للنص والاجماع وهو خلا
 ملحقه فانه وما ذكره فيصيح ما في الحدائق في المقامين قال في ملازمة احد الانايتين مقتضى الحكم بطهارة ملازمة لا يجب تظهير الملازمة
 بعض اجزاء التوب المشبه محل نجاسته وظاهر النص قد فهد لان ايجاب الشارع تظهير التوب كلالا على ترتيب حكم النفس عليه
 مثل التظهير منه بنجاسته ملازمة وفيه ان ايجاب تظهيره كلالا انما هو لخصه استعماله فيما يعتبر فيه الطهارة للمقدمة بمعنى ان قبله لا
 يجوز ليدسه في صلوة مثلا لان كل جزء منه نجس عدم جواز الاستعمال لا يترى الى الملازمة وفيه ان احد الانايتين المشبهين
 لا يربطان متمم كل الام الفاتلين بتخصيص حكم الاشتباه بالنفس بعدم الاستغناء في الطهارة حاصره وان سائر الاستغناء ان هو
 عدم الحكم بالاجتناب واما على القول باجزاء حكم النفس على المشبه مطلقا احتمل الحكم بوجوب الاجتناب لان هذا بعض احكام الضرر
 ويحتمل لعدم وقوعه على مورد النص هو اشتباه الطاهر بالنفس انتهى فانه وان لم نقل ان المشبه بنجس وبحكمه من جميع الوجوه لكن
 نقول بوجوب اجتنابه ومقتضى شبهه ما يجب اجتنابه بغيره وجب اجتناب الجميع كما عرفت ومنه يقين جريان حكم الانايتين في الثلاثة
 والاربعة لعدم الفرق في المقدمة لاشتمال الواقع المراد الذي قرناه والتوقف في المسألة من جريته في اكثر من انايتين وكذا في المقدرة
 ونحوه فما يخرج عن صدق الانايتين للخروج عن مورد النص مبني على عدم افتقار الكلية التي اثبتناها بالامزيد مع ان الجود على مورد النص

بعد استناهاه
بالثالث وصحة
التابع بمصدق
التي احتملها

كتاب الطهارة

ينفوضا من فائده الى غير ذلك من النظائر اذ في جميعها على تقدير كون البعض ملكا لغيره لا يكون مورد نهى عدم الصلوة فيه والوضوء منه والتجود عليه والنيتم به من حيثية الطهارة والنجاسة والني من حيثية النقص في حال الغيرة لمدخله فيها بوجوب هذا المقام الاجتناب عن الجميع من باب المقدمة وح فقد يخرج القول بان كل من المشبهين لو فرض كونه مخاطبا به على تقدير تعلقه بخطاب غير خطاب الآخر كما اذا شك في وقوع النجاسة في ناء الدبس او على الارض مثلا يعمل فيها مغابا لاصل ان الخطاب على نقد بناسه الغائب هو عدم الاكل وعلى تقدير الارض هو عدم التجود وبعد الاشياء لا يعلم ان موضوع احد الخطابين متحقق لا محالة حتى يضي توجه واحد من التكليفين فيجب المقدمة فيجب اصل الطهارة في كل منهما سليما عن المعارض فيؤكل الدين ويجوز على الارض نعم لو كان مع الشبهة في المحصور بحيث الحكم الوصف من النجاسة اجتناب كل منهما في مورد تكليعه لان البعض لا يؤكل والبعض لا يجر عليه لكن عرف عدمه وانما يثبت الحكم التكليفي من حرمه الوضوء والاكل والتجود والنيتم ويحذر ذلك غاية ما هنا انه اذا اكل الدرس بهد على الارض مثلا يقطع بان غير مثل ما لا يفي لاكل ولا امر التجود وهو غير ضار في التكليف المتبينة بل قد توهم ح ان الحكم كذا اذا شك من يريد الوضوء والصلوة في وقوع النجاسة في ناء الماء والارض فيعمل باصل الطهارة نظيره ما ذكر من ان خطاب لثي عن الوضوء لا يتعلق على تقدير نجاسة الارض كذا العكس فلا يجر خطاب متوجه على التقديرين وكل واحد من الخطابين غير محرم بتحقيق موضوعه فيعمل بالاصل الرجوع الى الشك في تحقق موضوع الخطاب حسب ما شرع لم لا يعمل هنا بالاصل فيها مغابا لاشيؤ من الماء ويجوز على الارض حصول القطع ببطالة صلواته لا لخلال الطهارة او التجود وليس من التكليف المتبينة كما يضر لكل المذكور عن جميع ذلك بان هنا خطايا واحدا هو اجتناب البعض وتوجهه على تقدير نجاسته كل من المشبهين في جميع الصور المذكورة فحصل احسن الخطاب فيما تقدم على تقدير كون البعض لاءا والارض هو مخاطب باجتناب احدهما لا بعينه فبحر اقتضاء قاعدة وجوب الاحتياط اجتنابا معا وان كان اجتناب لاءا بعدم الوضوء منه والاكل منه واجتناب الارض بعدم التجود والنيتم عليها الا ان يناقش في خطاب الاجتناب عن البعض لثي بان هذا العنوان في المنجسات وان فرض وجوده في شيء من الاخبار فالمراد به اجتنابه في خصوص الموارد لا لا يجب الاجتناب عن المنجس مطلقا ولا يحرم استغاله كذلك فالاجتناب عن المنجس عنوان ينترعه المكلف من ملاحظة اجتنابه في موارد الخاصة والا فالخطاب المتوجه اليه عن كراهة وشبهه الوضوء به والتجود عليه ويحذر ذلك فيعود لحدود ومن يتحقق الاخبار لعلمه بحد الخطاب لعلمه في خصوص جملة من فراد النجاسات غير غريبة بل يجد في عمومها ايضا من نحو قوله والرخا بهر وغيره وصرف الى الاجتناب الخاصة لا داعي له وان لم يقل بوجوب الاجتناب عن المنجس مطلقا لان غاية خروج ما خرج وبقاء الباقي فاما مثل ومنها انه لو تلف احد الثوبين المشبهين في زمان لم يتوجه الخطاب فقد تبيح العمل في الباقي بعد توجه الخطاب بمقتضى الاصل فاذا تلف احد الثوبين المشبهين قبل وقت الصلوة اكتمل في الوقت بصلوة واحدة في الثوب الباقي من غير ان يصل غارا ايضا السلامة لا فيه من معارضته ما تقدم من تعلق الخطاب قبل التلف باحدهما لا بعينه حتى يتتبع بقاء الخطاب بعده فيرجع شكر بالتبعية الى الباقي في الوقت الى الشك في تحقق موضوع التكليف العمل به بالاصل وفيه وجه اخر للجنب عن البناء منها في الوقت فاما قوله لو ضل ثوبا يمسك بكل من الاثنتين المشبهين على التعاقب حكم بطلانه للقطع بالانفعال عن حال النجاسة السابقة بملامه الماء الظاهر له ضد هاهنا الطهارة مع الشك في الانفعال عنها الى ضد الصلوة وهو النجاسة لاحتمال كون الملامه له او لا من المائتين هو البعض ولا يؤثر تقييدها بالطهارة منه صحبه وهذا الاستصحاب معارض الاستصحاب الاخر يقتضي النجاسة بغيره انا نقطع بنجاسة الثوب حال ملامه الماء البعض اما النجاسة السابقة والمناشئة من ملامه ذلك الماء ولا يعلم ارتفاعها لاحتمال كون الملامه له او لا من المائتين هو اوطا فالنجاسة منه صحبه بناء على ما فوينا في محله من صحة استصحاب لكل المرددين فزيرين واذا عارض الاستصحاب بان المعلقان في اقتضاء الطهارة والنجاسة يتبع الثوب لا يعلم ان طهارته ونجاسته فيشمله عموم كل شيء ظاهر وسيأتي تنقيح ما خذ هذا الحكم كما هو حقه في الوضوء والحدث المتيقنين مع الشك في المتقدم والناظر منها فانظر ومشك في الحكم بطهارة ملامتها عموم كل شيء ظاهر ان غسل ثوبا ظاهرا بكل منهما باشرابطا النظير لان غاية الامر ج انقطاع الطهارة السابقة لكن ورد عليه مطهر فيجوز لا يعلم تقدم اتمام الملامه على الآخر فيكون لان حسبا لا يعلم انه طاهر ويجوز فيشمله عموم كل شيء طاهر وكذلك اذا لى الطاهر احدهما انشأ الظاهر الآخر بغيره لانه كان ورد على احدهما وورد الآخر عليه مثلا لعدم معلوميه فتقدم الوارد منها في الملامه فيجوز منه انقضى

بأن الحكم لا يثبت في كل واحد من المشبهين

السابق ويبقى عموم كل شيء طاهراً وما ذكره يبين وجه الحكم بوجوب التطهير من الحدث إذا ثبت في الطهارة وشك في المتقدم و
 المتأخر أن حرز الحالة السابقة عليها من حدث وطهارة ليقين انتقال الحالة السابقة ومعارضتها استصحاباً باستصحاب الحالة
 التي هي مبدأ السابقة للمعلوم طهرها وبعد معارضتها لا يعلم أنه لا ن شرطاً لمحدث ولم يرد عموم طهارة هناك في الطهارة المحزنة
 فيبقى عند الشك في الشرط فحينئذ بوجوب التطهير لكل ما كان الطهارة شرطاً فيه نعم لا يحكم بوجوب التطهير لما كان
 الحدث مانعاً منه لأن الطهارة شرط لعدم تحقق كونه محدثاً إلا أن لم يتجزأ الحالة السابقة عليها من حدث وطهارة فاولى جزأ
 قاعدة الشك في الشرط القاضي بوجوب التطهير ومن هنا قال في الرد أن رفع الحدث لم يرفع وليس هكذا الخبث
 وعلى كل حال يثبت بما ذكرناه أن مثالة الاضحاب بأن الطاهر لا يلائي الاثبات المشبهين معا يحكم بوجوب تطهيره على ملافة بما لا
 الفصل بها أو باحدها كما أن الموثقين لو اردن بظاهرها الدال على عدم الانتفاع بها ولو مجتمعين بالنعاقب محولان على عدم الانتفاع
 في الطهارة من الحدث كما يشعر به السؤال والامر بالتيمة في الجواب بعد الألف في فتيته بما ذكر الحكم في جميع صور ملافة الاثبات في رفع
 الخبث وأما رفع الحدث بغاية ما عليه فالمعروف بهن الاضحاب عدم الارتفاع به كما هو ظاهر الامر بإثباتها واليتم في الموثقين وربما
 حكى عن شاذ ارتفاعه به وبخلافه ما دل على اشتراط التيم بعدم الماء الطاهر لوجوده في الفرض إمكان تيقن الطهارة به بالنعاقب في
 الوضوء منها مع غسل الأعضاء بعد الطهارة من الألف الأول لصحة الطهارة من الثاني وغسلها بعد الثاني أيضاً الطهارة البدن للصلو
 وإن كان غسل الأعضاء بها أيضاً على النعاقب بشرط التطهير لرفع الخبث بحسب ما تركن ينبغي العمل بالمعروف لأن النص لو ارد
 هنا خاص معضد بالعمل فيجب تخصيص العموم به ويمكن الاستناد للمعروف من عدم صحة التطهير بها منعاً بما ورد من انتهى عن
 الوضوء بالماء القذر واجاله حمله على الحرمة الشرعية لا الشرعية فيعارض مع مقتضى الواجب هو الوضوء من الماء الطاهر مع مقتضى
 الحرام وهو الوضوء من الماء النجس يقدم جانب الحرمة كما هو المعهود من تتبع الموارد والنظائر وتفتيح الكلام هنا بجملة أن الفرض المشتهر
 متحقق كان أحدهما واجباً والآخر مباحاً ومكروهاً أو مندوباً لا إشكال في وجوب استعمالها مقدماً للواجب وتركها مقدماً
 للحرام ضرورة تقديم رعاية الوجوب والحرمة على التلازم وأما إذا كان أحدهما حراماً والآخر واجباً وانحصرت المشبهة في فالتدقيق
 النظر أن من عرفاً حرمته أحدهما في نظر الشارع قدم جانبه سواء كان الواجب كالماء المباح المشبه بالمغصوب الشرب لضامى المشرف على
 الهلاك والحرام كالماء المذكور لوضوء الصلوة وإن تناوبا أو لم يعرف لاهمته فإن كانت الحرمة الشرعية ذاتية كالثوب المحرر المشبه
 بالقطن لصلوة الرجل قدم جانب الحرام لما من كونه المعهود من حال الشارع ففي المثال يصلح أن كانا وإن كانت الحرمة شرعية محضه
 وإن استندت الحرمة الشرعية لثبته كالماء المضاف المشبه بالطلق للوضوء قدم جانب الواجب فهو ضامناً مع الأعضاء العقل
 والشرع بارتفاع مفسدة الغشيق فيما يرتكب في مورد الزد والاشتباه بتحصيل اللامتنال كما في أكثر موارد الاحتياطان والقدح من
 جهة عدم الحرمة في لينح إذا كان عبادة لعدم معلومته الواجب لديه فيقدم جانب الحرمة ويترك الفرضان من أجله كما عاين الحل في الثوب
 الطاهر المشبه بالنجس من الصلوة عادياً من فروع الأول بان الحزم معتبر في غير مورد الاحتياط لأن مبنى الاحتياط على الزد كما هو المشاهد
 في سائر الموارد وثانياً بان المراد من الحزم أن كان في صفته الواجب من كونه أصلياً أو مقدماً متناويع اعتباراً وإن كان في الواجب عليه
 فهو حاصل لا تأني في بوجوبها معاً عليه وإن كان أحدهما أصلياً والآخر مقدماً وأذا عرفت هذا فيمكن دعوى أن استعمال الماء البغى
 في الوضوء لحرمة شرعية ذاتية لا المحض عدم حصول شرط الوضوء ولو الأصل في النهي معضداً بظاهر الموثقين وفوى الاضحاب بخلاف
 استعمال المضاف فيه ولما قلل بل النفع فيه مع قطع النظر عن النص الخاص وفوى الاضحاب بخلاف ويمكن تنزيل النص على صورة لا يمكن الجمع بحيث
 يقطع بوقوع صلواته مع طهارة البدن من ضابطة النجس الواقع من الماء أما بتطهير البدن بعد الوضوء من أحدهما بالآخر وبترك
 الصلوة عقيب كل وضوء وبخلاف ذلك فتدبر سبباً في تمثيل الكلام في بعض صور المشبه المحصور في قبل مسئلة لباس المصلي
 له ربط بالمقام فراجع هذه في المحصور وأما لو كان الاشتباه بين الحلال والحرام في غير محصور فيجوز في استعماله باتفاق النص من الأ
 المتقدم للعامة المنزلة على الاشتباه في غير محصور والخاصة المستفادة منها الكليته والفنوى من غير خلاف جده بل الإجماع عليه
 بتسميته والتبرئة ثابته وإن قال في الجمع أنه مضبوط غير المحصور إلى العرف غير المضبوط لا يخلو عن شكال وح ينبغي كونه عضواً
 لا لظاهر كما يفهم من كلامهم وضابط غير المحصور أما العسر والمشق في طراد الحكم في جميع أفرادها كما صرح به جماعة وما في الكشف وغيره

فيما ذكره المحققين
 من أن الواجب
 حراماً

نظام الطهارة

منه ما يؤدى اجتنابه الى الترتيب البالى لعدم العلم غالباً مع عدم الاختصاص الافراد بشرائط الجميع واماعن الكركى والميسوق تبعهما الشهد
 الثانى وسنسطر ونجاءه من ان المصير في المحصور وغير المحصور والعرف غير المحصور وما كان في العادة غير المحصور بمعنى غير عده وحصر
 الا ما استنع حصره لان كل ما يوجد من الاعداد فهو قابل للعد والمحصور وعن فوائد الشرايع وحاشية الارشاد بعد قوله انه من المحققين
 العرفية وطرق ضبطه ان يقال لا ينبغي ان نأخذ مرتبة من مراتب العلويات كالالف مثلاً قطع بانها لا يحصر ولا يعد عادة لعسر
 ذلك في الزمان لفصير فيجعل طرفاً ويؤخذ مرتبة اخرى دنياء جداً كالثلاثة فيقطع بانها محصور لم يولد عدها في الزمن اليسير فيجعل
 طرفاً مقابل للاول وما بينهما من الوسائط كل ما جرى مجرى الطرف الاول الحق به وما جرى مجرى الطرف الثانى الحق به وما وقع
 فيه الشك تعرض على النظائر وراجع فيه للقلب فان غلب على الظن الحاشية باحد الطرفين فذاك والا عمل فيه بالاستصحاب الى
 ان يعلم الناقل وهذا ينضبط كل ما ليس محصور شرعاً في ابواب الطهارة والنكاح وغيرها انتهى قلت الضبط بما يؤدى الى الترتيب لعلم
 ينظر الى عدم حصول العلم غالباً بان المكلف لو احذر تكب وترك جميع الافراد الغير المحصورين واذا لم يمكن علمه غالباً فلا يكلف به
 ولا ريب انه ملزم والعسر الرجوع الى العرف انما هو في موضوع النص غير المحصور في المقام ليس منه فلعلمه نظر الى انه لا يفهم العرف من العلم
 في قوله حتى يعلم الموجود في غير المحصور العرف بخلاف المحصور العرف ويجعل ان يكون نظراً الى وقوعه في معقد الاجماع الحكيم اليه
 هو بمنزلة النص لكن عرف ان عده المعقول فيه على الاجماع المستفاد من موارد منفردة فمعده لا يرجع الى لفظه وعلى كل حال هو ايضا
 ملزم والعسر المشقة وقد عرفت من غير الدليل المحصور ان حاصله نقل التكليف بالموضوع النفس الامر مع امكان اشتراكه عرفت
 عسر مفقده عدم التكليف بالواقع اذ يمكن اشتراكه مع العسر من سقوط وجوب الفدية المعسورة وتبعه سقوط التكليف
 بدنى لفقده انما انحصرت مقتضى فيه وهذا هو الدليل في الحكم بعدم وجوب الاجتناب في غير المحصور مع الاجماع فالاول جعل
 الضابط في موضوعه فاهو مفاد دليله من استلزام الاحاطة به فعلا او تركا العسر المشقة ومقتضى الدليل المذكور سقوط التكليف
 في صورتين احدهما ان يكون كل من المشبهين غير محصوراً لثانيته ان يكون متعلقاً للتكليف محصوراً والاخر غير محصور كما اذا اشبه
 النفس المكلف باجنبه المحصور في الطاهر الغير المحصور لان الفدية فيها اجتناب الطاهر الغير المحصور وهو عسر اما اذا اشبه فرد من الطاهر
 مثلاً في النفس المكلف باجنبه غير محصور فلا يفتى بالتكليف باجنبه الجميع لان الاجتناب عما عدا الفرد الطاهر كان واجبا قبل الاشياء
 على كثرة وزادة الاجتناب من فرد طاهر لا يوجب عسراً في التكليف حتى يكون الاشياء موجبا للعسر الفاضل بسقوط التكليف ففي
 مثلثا من اشياء الاناء الطاهر بالنفس يجب اجتناب الجميع في صورتين من الصور الاربعة في الاشياء اذا كان كل منها محصوراً واذا كان
 الطاهر محصوراً والنفس غير محصور ولا يجب اجتناب الجميع في صورتين اذا كان كل منها غير محصور واذا كان النفس محصوراً والطاهر غير
 محصور فنلزم ترتيب ما في وسائل البغدادى من قوله ولا فرق بين اشياء القلب من الطاهر والمباح بالكثرة من النفس المحصور وبالعلم
 ان كان فرد طاهر وعلى كل حال هل المشبه بفرد المحصور الساكن فيه للتكليف هو مرتفع الحكم والموضوع ام مرتفع الحكم خاصه وبعبارة
 اخرى البوال المشبه في فرد غير محصور من الماء محكوم عليه في الشرح بانه ماء ولو بمعنى انه بمنزلة في جميع الاشياء وان غاية عدم العلم
 منه والتمسك بالاشياء في هذا على الثاني لا يجب الاجتناب من فرد من افراد المشبه في سائر الاشياء وانما الموضوع منه فلا يجوز ان يشترط
 بالماء ولم يتحقق فيه من موضوع الماء وكذا فرد من الجريد او الذهب وغيره المأكول واشتبه بفرد المحصور من قطن او قطن وما كؤل بنا
 على كونهما شرطاً في لباس والسر في الفرق ان توفيقاً لا مثال على ما يوجب الحج بسقط التكليف بالواقع المراد بين افراد المشبه ومع
 يبقى قوله كل شيء طاهر وكل شيء خلل حتى تعرف بالنسبة الى ثبوت كل حكم يترتب على الطاهر بالمدال سليمان عن المعارض فيجوز
 استعماله في كل ما ينوقس على الطهارة والحل من اكله وشربه وملا فانه في اصله الى غير ذلك لما سمعت في صدر الاستئذان المناظر
 للمؤمنين هو فاعده المقدسية وهما مختصتان بهما في المحصور ولكن الحكم بانه طاهر وخلال لا يقضى بثبوت انه ماء او قطن وغيره هيب
 ويخود ذلك ولا اصل يقع ولم يرد كل ما يعلى ماء حتى تعلم انه بول او كل ملبوس قطن حتى تعلم انه حرير فيبقى فاعده الشك في لشرط شك في
 الشرط سليمان عن المعارض بالنسبة الى عدم الحكم باجزاء الموضوع منه والستر في لصلوه به لم يجد تعرضاً في كلمات الاصحاب لذلك و
 اطلاق قوله ان المشبه غير المحصور بحكم غير المشبه ومنه قوله في الدقة مشبه بفرد لم ينحصر كغادم الشبه دون التخصيص بناء على
 اراد به انه بحكم الغير المشبه لثبوت اذ لا يصح ارادة انه بحكم الغير المشبه لغير الثبوت لان خلاف المقصود والاجماع قد يعطى زادة

في غير المحصور
 في غير المحصور
 في غير المحصور

فلا ياتيب
فلا ياتيب

[illegible]

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

والتي هي قانها لو كانت حرمه شرعية لضع الموضوع بكل منهما مع التكرار وبوجه يحذر طهارة بدنه من تقاوت ونحوه لا تنفعه الشرع في موارد الاحتياط والوجه الآخر كون حرمه طهارة الحثية شرطية وان وقعنا باعتماد الرفع حرم الاستعمال لكن لا يثبت بل تشريعية في الحثية وفي الحديث ايضا على الوجه الثاني والآخره الشرع يوجب الطهارة بناء على المشهور الا في حرمه الفعل المشرع فيه اظاهر له وخبره الاخبار وان مال بعض الفضلاء الى وجوب الحثية فيه الى مجرد الاعتماد لتحقيق الشرع الذي هو بمعنى النسبة الى الشرع به دون الفعل الذي هو مباح في نفسه وقيدان المحسن والرفع يكون بالاعتبار والفعل وان كان لم يكن فيها في نفسه لكن من جهة مقتضاها الى الشرع المفروض خلافه فمدقق والمفروض تعلو النهي به في الاخبار ولما ساءلنا به لانه كالتبديد به وعجزت لك فلا حرمه فيها واطلاق الاستعمال في المتن لعلمه منزل على خصوص ما ذكرنا ما ظهر في الحكم بخاسه الماء فهو كسابر الاشياء الحادثة فليعلم ان الحكم مع الشك في نجاسة شيء هو الطهارة باتفاق لنقص الفتوى اما مع العلم بالنجاسة غير الظنون المخصوصة الا يثبت من سائر الظنون ضمن الحلوى الحكم بالنجاسة وهو الطاهر من عبادة النهاية لا يجوز الصلوة في ثوب قد اصابه نجاسة مع العلم بذلك وغلبه الظن وربما يستظهر من التذلل لثوب يرب من هذه العبارة مع امكان تنزيل العبارة على النظر المستند الى السبب الشرعي مانع من التقييد واين جزم من وجوب الرش مع ظن اصابته بالرش بما وافق قول الحلوى بناء على الرش مطهر مع امكان ارادتها التقييد بالرش للنقص على كل حال قد وافق هذا القول بعض روايات كثر الثوب المشتري من السوق في المنطقات قال ان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصراني فلا يلبسه ولا يمسك فيه حتى يغسله وليس منها ما ورد في الجنب من نهر الماخوذ من اهل العراق مغلدا باستحالة الملبس بالذباغة للبناء في الجلود على اصاله عدم الشك كنه كاسيات وحكي الفخر عن الحلوى لا سند لال بان الشريعات كلها ظنية وغيره بان العمل بالرجوع مع قيام الراجح باطل اجماعا وعلى كل حال لا ينبغي شدة ود القبول في تحقيق ولا يقدح بالاجماع خلافا كضعف مستند المفادضة لا خبره باقوى منها من الاخبار المتواترة معني بل لفظا تقيدهم التحويل على الظن في النجاسة منها ما تضمن ان كل شيء طاهر حتى يعلم انه قد ر وكل بناء طاهر في خصوص الثوب صفة بن سلمان اعير الذي ثوبى وانا اعلم انه يشرب الخمر وبكل لحم الخنزير فبره على فغسله قبل ان قال صل فيه ولا يغسله من اجل ذلك فانك امره بانه وهو طاهر لم يمتنع ان يجس واختبار وردت بجواز استعمال الثياب التي عليها الجوس الماخوذة منهم ومن شارب الخمر واكل المني بل من تتبع الاخبار والكثير من المصلحة ولا حظ بناء المشرعة وجد عدم القول على الظن في النجاسة من ضرورتها الشريعة والسير العظيمة ثابتة فيه والامة بنو المسلمين اخذ وعطاء ومعاشرة مع الاطفال والجوار والاعراب سيما التوارد والمخالفة من السهلين ككثير من النجاسات وغير المباليين والمبشرين للكلاب والمارسين لاهل الكهنة والمكتسبين بمباشرة النجاسات كالكناسين والزبالين والمكاريين وخدمة الحمامات الى غير ذلك مما يحصل منه منظمة النجاسات على خلاف مراتب الظن وفي جملة من الاخبار المتوفاة على الاعتناء بالظنون في النجاسات وان الخواارج ضيقوا على انفسهم بجعلها لهم ان البهز وسع من ذلك ومع ورود هذه النصوص المرجحة على ذلك من كل جهة معضدة بانفاق الاصحاب لا يكون العمل بالطهارة مع ظن النجاسة مرجوحا بل زاجا ودغوى ان الشريعات كلها ظنية ان كان المراد نفس الاحكام الشرعية فقياس الموضوع على الحكم باطل وان كان المراد موضوعات الاحكام فبناء بوجهها على الظن ممنوع بل الاصل فيها العلم وبقيت بغير العلم من الظنون الخاصة التي دللت على اعتبارها وقياس غيرها من مطلق الظن عليها لجامع وصف الظن باطل وهل يستحب الاجتناب مع العلم بالنجاسة بعضهم من بعض الفضلاء منع لظهوره في غرض الشارع بالتوسعة في امر الطهارة كادل عليه قوله الخواارج ضيقوا الى اخره وقوله ما بالي ابول ايضا ام ما اذا لم اعلم وغير ذلك مضافا الى ان الاحتياط من كل مظنون النجاسة مفضل الى الصبر والحرص والتضييق بالامتناع من كثير مما يحدج اليه في الاعتياس والاعتساف ومن بعض الافاق مع ملافة الاخر له وترجيح بلا ترجيح وقية ان في اخبار الاجتناب عن سؤر البض للمهنة وما تضمنت لبس نظف الثياب واطهرها في جملة من العبادات والاقاوت دلالة واضحة على رجحان الاستظهار في الطهارة في الجملة مضافا الى الاخبار الموافقة لقول الحلوى لجلها على التندب بعد عدم حملها على الوجوب ومعضدة بعوم ما دل على رجحان الاحتياط والاجتناب عن الشبهات بل سيرة المتورعين على الاحتياط في ذلك مجلا فاخبار التوفيق وتضييق الخواارج محمول على البناء على لزوم الاجتناب وما ورد من تعمد الامام عم الى عدم الاجتناب من ذلك كرش الماء على ثيابه قبل الخلق وقوله لا ابالي ابول صابني ام ماء محمول على تعليمه وبيان ان الحكم به الطهارة وان كان الاحتياط واجبا كادل عليه قول الصادق مع قوله السابق في

في الثوب المغاوم لا تغسل من أجل ذلك فانك اعترته وهو ظاهر في خم الأخر في الثوب بعله مثل الكتاب صلى فيه مبتل ان يغسله لا بأس
وان ينسل الجنب الى نيم يقوى عندي عدم وجب ان الاجتناب في جملة من الأمور التي هي من مهام وضع الشريعة ومورد البلى والعام
كالماخوذ من سوق المسلمين والجلوب من بلاد اقوام لا يتوفون بعض الجاسات ومعلوم ان اطفال المسلمين من بعض الألات ونحو ذلك
لظهور غرض الشارع في نحوها على عدم الاجتناب البناء على الجانبة فيها محال لوضع بناء الشريعة ولقيام السير وبناء على القواعد
النابعين والعلماء الماضين الى هذا الحين على عدم الجانبة في نحو ذلك بل من اجل ذلك لا يبعد القول بمن وجوب اجتناب
نحو ذلك كما اننا نبلغ الاجتناب الى مظنة الاضواء الى حصول الوسواس لا يرجح بل يكون مرجوحا بل محرم في بعض مراتبه ولا عبرة في
في الموارد التي يرجح الاجتناب من المظنون بل ان الظن فضلا عن ظن الوسواس بل اجتنابه واجتناب غيره بقوله على ظنه حرام
كما وردت به الاخبار الكثيرة وفاقها الضوئ اما الظنون المخصوصة في المعام فتما الحاصل من البيئته والمشهور والتدويل على كل
لما بعد القول بعدم اعتبارها هنا مطلقا من عدم الحكم عن القاضي بل وهو ظاهر عبارة ابي على في الشرح في النهاية واما انما
من كل من يرجح عدم اعتبار الظن في الجاسات من غير تصريح باستثناء البيئته ففي غير محله لغيره في الرد على المجلبو حيثما اعتبر الظن مكم
كما تقدم ثم هو صريح شارح الدرر في شرح المفاتيح وظاهر الرطب المشهور ما دل على عموم جحيمه البيئته والثاني عموم كل شئ
ظاهر حتى تعلم انه قد روي عدم ثبوت عموم جحيمه البيئته في غير محله للدعوى غير الملال وعلى تسليم العموم المعارض بين العمومين
من وجبه ولا مرجح بل فيما علم حاله السابقة فيبني على صحتها سليما من المعارض واستدل المشهور ايضا بان الذين مثالا اذا كان
مبيعا فادعى المشتري الغيب الجاسات وشهد بما عدلان بثلث جواز الرد بالبيع مطابقة الارش مثلا فنثبت الجاسات قال المحقق الثاني
حقوق العباد تثبت بالعدلين اجماعا وثبوت الحكم في هذا الفرع يقتضي ثبوت مطلقا لعدم الفضل انه في نفسه على تقدير عدم
عموم في ليل جحيمه البيئته فمنع ثبوت اصل الجاسات في مثال غايته لا ميثوث الخيار والارش بها الذي مومن حقوق العباد واما
الجاسات من حيث هي على وجه يحكم بجاسات فلا يفيده فلا وما في الجواهر من ان احتمال عدم التلازم بين استحقات الرد وثبوت الجاسات
جران احكامها لا يصح في البيئته انما كيف اضفى الى تفكيك الاحكام فيما يثبت بشاهد وبمين وما لا يثبت كالقطع وعزائم المال المتر
على المرفق ونحوها غيرها من مقامات كثيرة بل هنا اذا شهد عدل وحلف على لغيب الجاسات يثبت الارش مثلا ولا يثبت به بجاسات
الملا في غيرها من احكام الجاسات فكذلك بينه الجاسات هنا لا اتحاد المذكور والوجه في الجميع ان الواقع هو الذي يمتنع تفكيك احكامه
وما يشهد به الشاهد ليس من تلك حقيقة فلا يفيده العلم وانما هو بمنزلة في جريان احكام الواقع عليه ومقارن بمنزلة ممكن التفكيك
وتتبع مقتضاها يثبت من المنزلة عموما وخصوصا وهنا بعد فرض عدم ثبوت جحيمه البيئته في كل ما يشهد به حيث قام الاجماع على
ثبوت حق العباد بها وجب الحكم بثبوت الرد والارش بها واما الحكم بجاسات الملا في لم يدل عليه دليل فلا يثبت وكذلك الكلام
في المرفق فانها لا توجد بشهادة الشاهد واليمين وانما يجري حكم المرفق الواضحة وهو فيما لم يمنع الشارع وقد صنع من جري الحد بما شهد
الواحد فعنه بمنزلة ان غرامة المال ثابتا لها به وهكذا ثم ما يقول هو في هذا المقام اذا طلب المشتري حلف البائع فنكحل وجوزنا
القضاء بالنكول فلا ريب في ثبوت الرد والارش بعين الجاسات انما يثبت الجاسات على وجه يحكم الجاسات بدنه الملا في
له وهو ممنوع ام يقول على اصل الظن انه فهو تفكيك بين احكام الجاسات واما امكن امكن في كل ما يثبت به الحق مع فرض عدم العموم
فيه فالعمدة النظر في الدليل الاول للمشهور من شمول جحيمه البيئته للمقام والحق العموم وان منع في شرح المفاتيح للاجماع المنقول
عن الايضاح وغيره المساعد بالتبع وعموم جملة من اخبارها منها الصحيح اذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم والمؤمنون المتقدم
كل شئ هو لك حلال حتى تعلم ان حرام بعينه فندعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب عليك قد اشترته وهو سرقة والمملوك
عندك وهو حر وامره محتك وهي احلك ورضي عنك والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك ذلك وتقوم البيئته مضافا
الى اعتبارها في الحدود من الغنل والجراح والاعراض الاموال مع وجود تكديها من الخصم المستم وكذا في حقوق الله المحض من القتل
فنادون مع بناءها على الدوام امكن وعدم حق الادوية فيها حتى يقال لعل اعتبارها فيها لعدم تضييع الحقوق وفي الملال ونحو
من الموضوعات كالنسبة خذ الاخماس والفقر لا خذ الزكوات وغير ذلك مما لا خصوصية فيها فعلا ولا سيما التي تضمنها الموثوق كل ذلك
يقضى ولو لم يرد اعتبارها في غيرها ولا اقل من النسخ والمساواة وان الغالب اعتبارها في كل المشكوك عليه وان قبل بجحد تسليم العموم

في الجحيم

يفارضه في باب نجاسة عموم كل شيء ظاهر حتى تعلم من وجه ولا مرجح كما في شرح المفاتيح قلنا المرجح لعدم البينة للاجماع المنقول على اعتبارنا
هنا والشهرة العظيمة المحققة وصحيح ابن سنان كل شيء لك خلال حتى يجيبك شاهدان يتهددان عندك ان فيه ميتة فان مؤدبه
بنجاسة الميتة ولا فرق بين ان شامل فيه وفي الوثوق يمكن منع التعارض من وجه ضرورة خصوصية مورد الصحيح كما هو واضح وأما في الوثوق
فقول كل شيء لك خلال الشامل هو في نفسه مضافا الى التعيين بالمشاهدة والى قوله كل الاشياء على هذا حتى يستبين ان تقوم البينة
لحل الجثث من مجرى صالة الطهارة بعد ان علق نقضه على العلم ولا شرحه بنحو البيان بقوله وذلك مثل الثوب الى قوله وكل الاشياء
على هذا حتى يستبين ان تقوم البينة فدل ذلك على ان العلم المعلق عليه في الصدر ضايع البينة فليكن العلم في قوله كل شيء طامرا حتى
تعلم ايضا هذا المنع فخرجها مخرج واحد ويؤيد ذلك ملاحظة سائر الموارد المشمولة لنوم البينة فان غالبها مما يعتبر فيه العلم مع
قطع النظر عن البينة ويخص لعل العلم فيه بدليل البينة فليكن هناك ذلك وبالجمل الظاهر ان الاصل في البينة اعتبارها بالاشياء
ما خرج واعتبارها بمعنى كونها بمنزلة العلم وان تعل عمل ثم لا فرق هنا في قول البينة بين ذكرها سبب النجاسة ام لا كما سير الشهاد
على مورد مختلف في اسبابها مع معرفته القبول مطلقا في غير المخرج خلافا للندوة قال ذلول لم يبين ربما كان ممن يقول بنجاسة
المسوخ وكذا عن موضع من التمرير عن في النجاسة الصمى في المخرج وشرحه في الذخير عن بعض الاقطاب قدس سره اذا قامت
بينة على الطهارة وبينة على النجاسة فاما ان تشهد البينتان في شيء واحد كانه واحد او ثوب واحد وفي شيتين اما الاول فان
امكن الجمع بينهما كما اذا شهدت احدهما بالطهارة المستحصية والاخرى بمشاهدة طهر والنجاسة او بنحو اخر من صور الجمع عمل بهما
معاصمكم بمقتضاها وان لم يمكن الجمع كان شهادتا بطهارة ونجاسة لان استنادا الى الحسن ففي العمل ببينة الطهارة لا يخرجها بالاحتمال
والغناء ببينة النجاسة كما حكمه في الايضاح عن الشيخ وببينة النجاسة لانها نافذة والغناء ببينة الطهارة لانها مقهورة ونقدت النافذة
كما حكمه في الايضاح عن الحل او شافها بالحجة كل منهما والرجوع الى اصل الطهارة واستصحابها كما استقر به في المعامير
المشارقة ويتساوى مع الاول في الحكم والعمل بهما معا فيوجب الشبهة ويجري فيه حكم الاناء المشتبه بالحضور من وجوب الاحتياط
منه وبشأوى مع الثاني في الحكم وان فارق في حكم ملائمة بناء على جهارة ملا في احد المشبهين وجوه اخثار الاخر في ظاهر
الندوة والقواعد وجعله الاول في الايضاح والاحوط في جامع المقاصد وهو ظاهر الكشك في الحكم على بيان والشهاد الثانية
وعندي هو اولى الاحتمال بل لا ينبغي للفقهاء احتمال ان غاية مدركه فهم جريان دليل المشتبه بالحضور منه من تمام احتمال النجاسة
وعدم خصوصيته لمقتضى الاحتمال منه بينة كانت او غيرها ويجوز جناب البصير الواقعي ولا يتم الا باجتنابه وفساده غنى عن الشيا
ضرورة ان الموجب لتوجه خطاب الاجتناب في المشتبه انما هو متحقق وجود مصداق البصير في البين غايته عدم الامتياز وهنا غير
محقق وجوده فاحتمال من الشبهة الابتدائية والا لوجب الحاق كل محتمل النجاسة بالمشتبه بالحضور لعدم خصوصيته لمقتضى البينة
وتقديره بينة الناقل ان كان المقصود به ان البينة المعتبرة في هذا الباب بما هي النافذة الموردة وهي على النجاسة لانه الظاهر من
دليل اعتبار البينة هنا وهو قوله في الخبر المتقدم حتى يستبين لك وتقوم عليه البينة فقتضاه عدم قبول البينة على الطهارة
اصلا مع ان البناء على خلافه وان كان المقصود ترجيح بينة الناقل لما ذكره في محله من دعواها امترازا على ما لا ينعينه المقر بما
قد يفي عليها كما في بينة المخرج مع التزكية فقتضاه على تقدير التسليم اختصاص المخرج بما تكون بينة الطهارة مستحصية دون
صورة التكاذب كان تقول احدهما شربا لكل في ساعة كذا منه والاخر في تقول كان في تلك الساعة في صندوقه قفل
وانا مخرج له فليس جاز الا يخرج بينة الطهارة بالاصل وشافها للتعارض ثم الرجوع الى الاصل وهو الطهارة وفي ثابتهما قوة واحصل
بعض المعاصرين فيه التخيير في اخذ باحدى البينتين كما ذكر في تعارض الدليلين في الاحكام ولم اجده هنا الا حد بل لعل طاهر
نفيه ولا موقع له جدا اذا كان المراد التخيير بين ثبوت الشهادتين من الطهارة والنجاسة واما الثاني فان امكن الجمع تعين العمل بهما
حسب متر في الاول وربما استظهر من عبارة الخلاف طراحي البينتين والرجوع الى الاصل وان امكن جمعها وعلى تقدير ظهورها
فيه واضح الفساد لان مجرد تعارض المحققين لا يوجب لنا قاطع بل يجب الجمع ان امكن او انه مبني على من ذهب لغاضي من عدم اعتبارنا
البينة اصلا في باب الطهارة والنجاسة وان لم يمكن الجمع وقد تكاد بتأنيان شهادتا احدهما بان الكلب في ساعة كذا شرب من هذا
الاناء دون الاخر والاخرى ان شرب في تلك الساعة من الاخر دون الذي شهدت به الاولى وقال كل منهما انا مخرج في تلك الساعة

بن أبي بكر
فجاء في
الكتاب
في باب
النجاسة
في قوله
كل شيء
لك خلال
حتى يجيبك
شاهدان
يتهددان
عندك ان
فيه ميتة
فان مؤدبه
بنجاسة
الميتة
ولا فرق
بين ان
شامل
فيه وفي
الوثوق
يمكن
منع
التعارض
من وجه
ضرورة
خصوصية
مورد
الصحيح
كما هو
واضح
وأما في
الوثوق
فقول
كل شيء
لك خلال
الشامل
هو في
نفسه
مضافا
الى
التعيين
بالمشاهدة
والى قوله
كل الاشياء
على هذا
حتى يستبين
ان تقوم
البينة
فدل ذلك
على ان
العلم
المعلق
عليه في
الصدر
ضايع
البينة
فليكن
العلم
في قوله
كل شيء
طامرا
حتى
تعلم
ايضا
هذا
المنع
فخرجها
مخرج
واحد
ويؤيد
ذلك
ملاحظة
سائر
الواردات
المشمولة
لنوم
البينة
فان
غالبها
مما
يعتبر
فيه
العلم
مع
قطع
النظر
عن
البينة
ويخص
لعل
العلم
فيه
بدليل
البينة
فليكن
هناك
ذلك
وبالجمل
الظاهر
ان
الاصل
في
البينة
اعتبارها
بالاشياء
ما
خرج
وعتبارها
بمعنى
كونها
بمنزلة
العلم
وان
تعل
عمل
ثم
لا
فرق
هنا
في
قول
البينة
بين
ذكرها
سبب
النجاسة
ام
لا
كما
سير
الشهاد
على
مورد
مختلف
في
اسبابها
مع
معرفة
القبول
مطلقا
في
غير
المخرج
خلافا
للندوة
قال
ذلول
لم
يبين
ربما
كان
ممن
يقول
بنجاسة
المسوخ
وكذا
عن
موضع
من
التمرير
عن
في
النجاسة
الصمى
في
المخرج
وشرحه
في
الذخير
عن
بعض
الاقطاب
قدس
سرهم
اذا
قامت
بينة
على
الطهارة
وبينة
على
النجاسة
فاما
ان
تشهد
البينتان
في
شيء
واحد
كانه
واحد
او
ثوب
واحد
وفي
شيتين
اما
الاول
فان
امكن
الجمع
بينهما
كما
اذا
شهدت
احدهما
بالطهارة
المستحصية
والاخرى
بمشاهدة
طهر
والنجاسة
او
بنحو
اخر
من
صور
الجمع
عمل
بهما
معاصمكم
بمقتضاها
وان
لم
يمكن
الجمع
كان
شهادتا
بطهارة
ونجاسة
لان
استنادا
الى
الحسن
ففي
العمل
ببينة
الطهارة
لا
يخرجها
بالاحتمال
والغناء
ببينة
النجاسة
كما
حكمه
في
الايضاح
عن
الشيخ
وببينة
النجاسة
لانها
نافذة
والغناء
ببينة
الطهارة
لانها
مقهور
ونقدت
النافذة
كما
حكمه
في
الايضاح
عن
الحل
او
شافها
بالحجة
كل
منهما
والرجوع
الى
اصل
الطهارة
واستصحابها
كما
استقر
به
في
المعامير
المشارقة
ويتساوى
مع
الاول
في
الحكم
والعمل
بهما
معا
فيوجب
الشبهة
ويجري
فيه
حكم
الاناء
المشتبه
بالحضور
من
وجوب
الاحتياط
منه
وبشأوى
مع
الثاني
في
الحكم
وان
فارق
في
حكم
ملائمة
بناء
على
جهارة
ملا
في
احد
المشتبهين
وجوه
اخثار
الاخر
في
ظاهر
الندوة
والقواعد
وجعله
الاول
في
الايضاح
والاحوط
في
جامع
المقاصد
وهو
ظاهر
الكشك
في
الحكم
على
بيان
والشهاد
الثانية
وعندي
هو
اول
الاحتمال
بل
لا
ينبغي
للفقهاء
احتمال
ان
غاية
مدركه
فهم
جريان
دليل
المشتبه
بالحضور
منه
من
تمام
احتمال
النجاسة
وعدم
خصوصيته
لمقتضى
الاحتمال
منه
بينة
كانت
او
غيرها
ويجوز
جناب
البصير
الواقعي
ولا
يتم
الا
باجتنابه
وفساده
غنى
عن
الشيا
ضرورة
ان
الموجب
لتوجه
خطاب
الاجتناب
في
المشتبه
انما
هو
متحقق
وجود
مصداق
البصير
في
البين
غايته
عدم
الامتياز
وهنا
غير
محقق
وجوده
فاحتمال
من
الشبهة
الابتدائية
والا
لوجب
الحاق
كل
محتمل
النجاسة
بالمشتبه
بالحضور
لعدم
خصوصيته
لمقتضى
البينة
وتقديره
بينة
الناقل
ان
كان
المقصود
به
ان
البينة
المعتبرة
في
هذا
الباب
بما
هي
النافذة
الموردة
وهي
على
النجاسة
لانه
الظاهر
من
دليل
اعتبار
البينة
هنا
وهو
قوله
في
الخبر
المتقدم
حتى
يستبين
لك
وتقوم
عليه
البينة
فقتضاه
عدم
قبول
البينة
على
الطهارة
اصلا
مع
ان
البناء
على
خلافه
وان
كان
المقصود
ترجيح
بينة
الناقل
لما
ذكره
في
محله
من
دعواها
امترازا
على
ما
لا
ينعنه
المقر
بما
قد
يفي
عليها
كما
في
بينة
المخرج
مع
التزكية
فقتضاه
على
تقدير
التسليم
اختصاص
المخرج
بما
تكون
بينة
الطهارة
مستحصية
دون
صورة
التكاذب
كان
تقول
احدهما
شربا
لكل
في
ساعة
كذا
منه
والاخر
في
تقول
كان
في
تلك
الساعة
في
صندوقه
قفل
وانا
مخرج
له
فليس
جاز
الا
يخرج
بينة
الطهارة
بالاصل
وشافها
للتعارض
ثم
الرجوع
الى
الاصل
وهو
الطهارة
وفي
ثابتهما
قوة
واحصل
بعض
المعاصرين
فيه
التخيير
في
اخذ
باحدى
البينتين
كما
ذكر
في
تعارض
الدليلين
في
الاحكام
ولم
اجده
هنا
الا
حد
بل
لعل
طاهر
نفيه
ولا
موقع
له
جدا
اذا
كان
المراد
التخيير
بين
ثبوت
الشهادتين
من
الطهارة
والنجاسة
واما
الثاني
فان
امكن
الجمع
تعين
العمل
بهما
حسب
متر
في
الاول
وربما
استظهر
من
عبارة
الخلاف
طراحي
البينتين
والرجوع
الى
الاصل
وان
امكن
جمعها
وعلى
تقدير
ظهورها
فيه
واضح
الفساد
لان
مجرد
تعارض
المحققين
لا
يوجب
لنا
قاطع
بل
يجب
الجمع
ان
امكن
او
انه
مبني
على
من
ذهب
لغاضي
من
عدم
اعتبارنا
البينة
اصلا
في
باب
الطهارة
والنجاسة
وان
لم
يمكن
الجمع
وقد
تكاد
بتأنيان
شهادتا
احدهما
بان
الكلب
في
ساعة
كذا
شرب
من
هذا
الاناء
دون
الاخر
والاخرى
ان
شرب
في
تلك
الساعة
من
الاخر
دون
الذي
شهدت
به
الاولى
وقال
كل
منهما
انا
مخرج
في
تلك
الساعة

لأننا بين معاقلة لوجوه الأربع المتقدمة واحتمال الحق هنا بالانائين المشبهين قوتى واختاره الجماعة المتقدمة وبعض من لم
يصح به هناك ومنع عليه في المختلف رد المشتري لها بالعيب لا قوتى لما ذهب البيهقي والرجوع إلى أصل الطهارة كما هو في
المتنوع المختلف وجه الحق بالانائين المشبهين هو اتفاق البيهقيين على نجاسته إناؤه واحد منها فهو بمنزلة العلم الإجمالي في حق
أحد الانائين وتحقق مصداق البين الموجب لوجوب الخطاب وتكاد بهما إناؤه قوتى كون الجبري هذا أو ذاك وهو موجب
لحقق الاشتباه الموجب لتركها مع المتقدمة وفيه إمكان منع اتفاق البيهقيين على شيء لأن كلا منهما تشهدان هذا هو الجبري
لا غير ضلي بعد عدم قبولها في الخصوصية لا ينطبق على الشهادة بالكلية فلا متفقان في شيء وليس هذا كما إذا شهدنا معا بجملة
إناؤه غير معين حتى يكون بينهما جامع أو شهد كل منهما بان إناؤه منها بجبري وأنه هو هذا حتى تبقى الشهادة بأولى لفرضين مع ارتفاع
الثانية لأن يقال إن المكلف يحصل العلم الشرعي من شهادتهما بنجاسته أحد الانائين غير معين فلا يجوز تكذيبهما معا وفيه أن كلا
منهما يقول الجبري هذا على تقدير عدم الجبري في البين والمفصل أن قول كل منهما الجبري هذا لا يفيد علما من جهة تكذيبه الآخر من
إن يحصل العلم من قولها بنجاسته أحدهما إلا أنه لوجوب توجيه خطاب جنس من الجبري بل لا علم بنجاسته شيء منها المكان فعارض البيهقيين
في كل من الانائين ينبغي لأصل سليمان من ملاحظة البيهقي وهو وجه ما قلنا أنه قوتى وربما وجه ذلك أيضا بقوى عدم شمول دليل
البينة باب الطهارة والنجاسة وعدم شموله البينة المعارضة بمثلها في كل منهما لأن دليل شمول جميعها المقام أمّا الإجماع والاستبراء
أو ظواهر بعض الأطلاقات والأولان ممنوعان في المعارضة بمثلها جازما لا طلاق منصرفا إلى غير المعارضة وعليه ينبغي مؤدى كل
من البيهقيين خاليا من الجبر ويكون لأصل سليمان كالمتملة عبارة الخلاف ويعطيه صدر عبارة المبسوط وفيه ما قد بينا من عموم جبره
البينة والتعارض الذي هو من عوارض الدليل لا يوجب صرفه لا لئلا يهل عنه بعد فرض كونه شاملا له من أصله ويشهد له البناء
على الجبري في عارض الدليلين في الحكم وفي التراتف هذا عبارة مرجعها إلى مكان القول في المسئلة بثلاثة وجوه هي النعيق بالغير
وقد زعم بعد ذكره وأخرى بعدم قائل بما وطهارة كل منهما المعارض لبيهقيين في كل منهما وشاغلها والرجوع فيه إلى الأصل وجاز
كل منهما النقص من كل البيهقيين الشهادة بنجاسته أحدهما معينا وعدم نجاسته الآخر وتعارض ثبات كل من الشهادتين مع نفى الآخر
في كل من الانائين ويقدم فيه المثبت على المنافي ويكون الحاصل بنجاسته كل منهما وعلى هذا استقرت قواه وتضاد مع القول بلحق
الانائين المشبهين في وجوب الجبري عنها لكن بخلافه في طريق الحكم وتظهر الشرة في ملا في أحد الانائين فعلى طريقة التراتف يجرى
وعلى الحق بالشبهة المحصورة يسبى على القول في ملا في أحد الانائين وينبى ما استقر عليه في التراتف تقديم الشهادة النافذة
على المضرة الراجعة إلى تقديم المثبت على النافي مطلقا وهو ضعيف لعدم ظهوره ليل على تقديمه بقدر أن لا يمكن النافي في
وإرجاع قوله إلى العلم بل كان مستندا إلى الجبري كما في مثال المتقدم مع قوله في مزاج وإن لا يثبت الأخرى كانت في صندوق متلاو
بحون ذلك لأن استبعاد الاشتباه حان فيها معا كما أنه يضعف القول بتقديم شهادة الطهارة من جبري كل من البيهقيين على معار
من شهادة النجاسة فيكون الحاصل منها الطهارة الانائين معا ويتساوى مع ما قلنا أنه قوتى في الحكم مع اختلاف في طريق الحكم
لبنائه على ترجيح جزء من كل من البيهقيين على ما يعارضه من جزء من البينة الأخرى بموافقة الأصل وفيه على تقدير تسليم ترجيح البينة
بالأصل أن جريانه في مثل الفرض مما يكون مؤدى لبينة أمر واحد ينحل إلى ثبات ونفى المستلزم للتصديق في جزء والتكذيب
في جزء محل تأمل بل منع والسلم منه ما كان مؤدى أحدهما اثباتا محضاً والأخرى نفياً كذلك مضاه إلى ما ذكر من أن النفي مستند
إلى الجبري لا يصح عن الأثبات واحتمال الجبري هنا أيضا على تقديره في إناؤه الواحد وضعفه غير خفي كما عرفت مضاه إلى عقد
الغائل به فتخلص أن احتمال هنا سبعة وفي الحق بالشبهة المحصورة قوة والأقوى لبناء على تعارض البيهقيين في مؤداهما
لشأنهما من البين والرجوع إلى مقتضى الأصل في كل من الانائين وهو الطهارة ثم إن في المبسوط هنا عبارة حكاهما الفاضل في المختلف
وفهم منها شيئا وأعترض في المعاملة قال الشيخ إذا شهد شاهدان بان النجاسة في أحد الانائين وشهد الآخر أنه في إناؤه الآخر على
وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القول منهما والماء على أصل الطهارة والنجاسة فإيهما كان معلوما حمل عليه وإن قلنا إذا أمكن
الجمع بينهما جليل شهادتهما وحكم بنجاسته الانائين كان قويا لأن وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم في الشرع ولينا متنافيين
انتهى ويجعل ما في صدر العنارة من عدم قبولها معاساة على من هب القاضى من عدم تمام البينة أصلا في باب النجاسة وما

في حق العلم الجبري
عدم اشتراطه

بَيِّنَاتُ الطَّهَارَةِ

في بيان ما لا يخفى من
التي لا يخفى من

على سماعها مع تعارضها وشاقطها ثم الرجوع الى مقتضى الاصل ومقتضى هذا الخلاف قال اذا شهد شاهدان
انهم وقع في حد الاناين وشهد اخر انه وقع في الآخر سقطت شهادتهما وتبقى الماء على اصل الطهارة وقال الشافعي يحكم بنجاستها
لجواز ان يكونا صادقين اللهم لا ان يشهد كل يوم منهم على وجهه بنجاسة في شهادة الآخر فيكون القول فيه كالقول في تعارض البينين
وفيه ثلاثه قول تذكرك في كتاب البينات انه متى ظهر البسوط العدل والخير عا في صدر عبادة الى العمل بالبينين فيما امكن الجمع
بينهما وان مقتضاه بنجاستهما معا اما عدم اعتبار اصل البينة في النجاسة وعن شافطها فمطلقا للتعارض وعلى كل تقدير
ففيما لا يمكن الجمع هل هو مصل الحكم كما فهمه الفاضل ونسب الى الشيخ في المختلف والمنتهى والخير عدم ذكر الحكم فيما لا يمكن الجمع ووافقه
العبد في كثير القوائد وان مقتضى ما لا يمكن الجمع على الحكم الاول من الرجوع الى اصل الطهارة فيه لانه عدل في صورة واحدة كما فهمه
صاحب المعامله قال والعجب من غفلة العارضة ولعله لا يظهر من مخرج اذا قامت بينة على نجاسة احد الاناين واخرى بنجاسته الاخر وثالثه
بموافق الاولى فهل يحكم بالاشتباه على القول به في تعارض البينتين ام بارتضاع الاشتباه بقيام البينة الثالثة وتعيين النجس فيها
توافقت عليه الاولى والثالثة وجهاً ومنها الحاصل من خبر العدل غير صاحب اليد والشهور عدم التعويل هنا وعن جماعة انه يقول
عليه كما في ظاهر الذكر وبعض مقالاته المذكورة واستشهد به جدي في الهداية والفاضل البغدادي في وسائله قال لكل ما دل على
وجوب العمل بخبر العدل واذا وجب لاخذ به في الاحكام الشرعية فاطنك بغيرها مضافا الى ما جاء فيه بخصوص كراهية محمد بن مسلم
عن الرجل يرى في ثوب اخيه دماً وهو يصلي قال لا يؤذي حق نصرف نظري عنها في ترتب النجاسة على خبره فيتأذى به من نزعه ولا يفتل
صلوته وفي الجواهر مكان دعوى استفادة نزول منزلة العلم من مثل ما دل على ثبوت عزل لو كان له مع شرط الاضطرار لعدم به وما
دل على جواز وطى لانه اذا كان البايع عدلاً قد اخبر بمصوّل الاستبراء وما دل على ثبوت دخول الوقت المشروط بالعلم باذان العدل
العارف بل ثبوت الاحكام الشرعية كبر شاهد على ذلك ومن خبر المعة في غسل الجنابة وخبر النهي عن غلام الصلي يكون الدم في ثوبه
بل لعل ثبوت اصل النجاسة دون النجس منها فان اذ هو فيه ايضا فاطع لقاعدة اليقين واعتبار العلم انه في الجميع ما لا يخفى اذ لا
عموم في خبر العزل والاذان على تقدير العمل بهما فيهما ولكن ذلك الاستبراء مع انه من اخبار صاحب اليد وبما لا يعلم الا من قبل نفسه و
عدم الاذن في خبر الدم في ثوب المصلي لعلمه من اجل ان بهر الدم او بهر بعد اعلا بهر هو الظاهر وعدم الاذي لا دلالة فيه على ازدياد من
ذلك وخبر المعة لا دلالة فيه على كون التعويل في غسل الامام مع المعة على خبر الخبر كما لا يخفى على من لاحظته ولا في شهادة في ثبوت
الاحكام بالخبر لانه اذا كان العلم منه ومنه يبين عدم اوثق ثبوت النجس به وانه لا منافاة بين ثبوت النجاسة دون النجس مكان الاثبات
في ثبوت الحكم من النجاسة بل الى الدليل القاطع من الاجماع والدليل العقلي المقرر في محله بل هو المعة لثبوت النجس ورجح الاشكال
في تناقض هذه العلم واصلاته بهرهما موقوفان في ثبوت النجس وبالمجمل لا عموم في شئ من ادلة المعتبرة بخبر العدل الاية
التي فان كفتها بما في حجية يقع التعارض بينهما في باب النجاسة وبين اخبار كل شئ طاهر حتى يعلم من وجه ولا يخرج منها العموم
البناء ان لم يكن لعموم كل شئ باعتبار ما هو المفهوم من الصحيح والمؤثوق المذكورين في البينة من حصر ما يعبر عن غير اليقين في البينة
هـ مقتضاها بالشهرة هنا على عدم العمل بخبر العدل ومنها اخبار رضى اليد من حيث انه صاحب يد وان كان فاسقا وسرا وعبداً و
الشبه وبقوله كما عن حاشية المدارك وغيرها بل في الحدائق ان ظاهر الاضطرار لا تنافي عليه وقوى في شرح المفاتيح عدم القول لعموم
كل شئ طاهر حتى يعلم وهو المعنى عن شارح الدرر فيهما بجماعتها وغيرها واستشكل فيه في نهاية الاحكام وعن المذكورة انه كان
انعدام العمل بالاستعمال قبل والا فلا لانه اخبار عن نجاسته الغير كما لا يلتفت الى قول البايع بعد البيع اذ قال ان المنيع مستحق للغير و
اشبه به هو الاقوى قبل لانه صفة قول السلم وصدقه خصوصاً فيما كان في يده وفيما لا يعلم الا من قبله وفيما لا معارض له فيه
يترك لاسل في قبول خبره في الاباحة والخطو وغيرها من الاحكام المشترطة بالعلم فليكن في النجاسة والطهارة كذلك وفي الكشف لانه
يقبل خبره في نجاسته فكذلك في يده ومثل الاخبار المتضمنة للنهي عن سؤال عن افراد الجلود من يؤخذ من يده لظهور الخبر عن
السؤال في اعتبار قول المستول في الميتة وفيه ان قول مستأجر اليد باليتية موافق للاصل لعل بقوله من تلك الجهة فلا يقاس به
اخباره بنجاسته لانه لا اصل للطهارة وربما استدلل له بقوله ان قبوله بما قبل الاستعمال بصحة العيص عن رجل صلى في ثوب رجل
ايا ما ثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصلي فيه فقال لا يبدى شيئاً من صلوة وفيه ان عدم الاغارة لعله من جهة صلوة الجاهل بالنجاسة

وعده سند القبول هو السند المستمر على ذلك ويجري العادة قد يما وجد ثابتهما الجوارى الخدام ثياب المولى واستعمال ما
 يظهر منه بالوقوف منهم ولا انكار احد من المشرعين فاعلم بان ذلك وديدن العلماء والفقهاء في جميع الاعصار الامصار وقيل وند
 من يباشر غسل ثيابه من الاوضاع فضلا عن الاشرف مؤبد بحجر عبد الله بن بكير عن رجل اعاد رجلا ثوبا فغسل فيه وهو لا يصلي فيه
 قال لا يعلم ذلك قلت فان علمه قال يعيد فان الامر بالاعادة مع الاعلام دليل على جبر صاحب الثوب وان دل على الاعادة مع
 الجهل بالنجاسة فهو قول في الوقت ومجول على اعادة ما صلا به بعد الاعلام وما ورد من عطاء الامام عم خادمه درهم ايش ترى
 به جبر ولا يشل البايع عن الجبر اذ لو لم يعتبر اخباره بالميتة والنجاسة لم ينع عن السؤال وان كان فيه ما تقدم من عدم مقايسته
 اخبار النجاسة بالميتة وما دل على قبول خبر بايع الاثر بالاستبراء وانما كان مؤيدا للتقية بكونه ثقة ما مونا فغسل بمؤله من جهة خبر
 الصدق ومعنضة بعد عدة نفى الحجج اللازم من عدم قبول قول المالك بملاحظة متفرقا لاخبارها كما قال في الجواهر تدبرها
 بعين الانصاف الاعبار بيوث القطع بالاكتفاء بخود ذلك وبان كل ذي عمل مؤتمر على عمله كالاخاء الواردة في القصارين الجوارى
 وان الحجام مؤتمر في نظره موضع الحجامه قلت وما يؤكد ذلك قبول اخبار الناس بغسل الميت وما ورد بمعاملة الظاهر لمدى فيها
 يباع في سوان المسلمين ما في بد المسلم من الجلد والدم والشحم والدهن ويخوذ ذلك لانضائها ولو فيه القبول اذا اخبر المسلم بذلك ما
 في يده مع علم الفرق البتة بدينه وبين اخباره بنجاسه لان كل انما على خلاف الاصل وما ورد في النجاشي كوثقة معوية بن عمار عن ابي
 من اهل المعرفة بالحق بايتني بالنجاشي ويقول قد طبع على الثالث وانا اعلم انه يشرب على النصف فاشربه بقوله وهو يشرب على النصف
 فقال لا تشربه قلت فزجل من غير اهل المعرفة من لا يعرفه يشربه على الثالث ولا يستحله على النصف يخبرنا ان عنده بحق ما ورد به ثلثا
 وبقي ثلثه فاشرب منه قال نعم وغيرهما بما يعطى قبول قول بايع النجاشي الامع الربيه ومظنة الكذب وفي شرح المعانيع استشعار
 المقصود من رواية معوية بن عمار قلت لا يبعد الله عما امر الجارية فتغسل ثوبه من المني فلا يبالغ في غسله فاصلي فيه فاذا هو
 يابس فقال اعد صلواتك اما لو كنت غسلك انت لم يكن عليك شيء لعدم الانكار على السائل اعطاء الجارية لتغسله وانه كان عليه
 الاعادة وان لم يره يابس لكن لانه بمثابة الاحتياج خصوصا مع ملاحظة الفرق فيها بين غسله هو الجارية في الاعادة الاظهر في
 عدم العبرة بقول الجارية مع انها لو اشعرت بنصفه غسل الجارية السلة والنجاشي فخرج القول باق غسلك مثلا وبالجمل لا مجال لا
 لانكار العبرة باخبار صاحب اليد بما التزم في موضوع الحكم هل هو المالك او مطلق صاحب اليد او مطلق من فوض اليه على مطلق
 من ضار الثوب تحت يده ولو بصرفه الفصل كما استعير في بعض مناحي على اخبار المالك وحكي انهم كانوا يجادلون في قبول
 بايها بل ثوب المنجس من يطهره او يبيع منه ثم الرجوع اليه بعد النظرة فبعض المعاصرين على قول اخبار الوكيل فيتخوف من
 للقبول بتوكيل من يطهره واخيرا في الجواهر عموم اليد المسئولة ملكا او غارته واذن فحوى وصريحه في كشف لغطاء وشترج
 البقية بل مال في الجواهر له شموله لليد العاصية وانظروا عدمه في الاخبار بل قوى التمول لغسل ثوب الغير بالفحوى والدن في نفسه
 النظر بملاحظة الادلة ان يقال اخبار المالك ذي اليد متيقن بقول اخباره واخباره يد على العين بغير ملك للعين كالمسافر او
 ولا للنفقة كالمستعير او وكيل في التصرفات في العين ويحذر ذلك الاظهر في قوله الجمل من الادلة كالبيرة والحج وغيرهما وكذا ظاهر اليد
 المسئولة بالفحوى على قب العين دون اليد الحاصلة بمجرد النظرة لعدم من حيث اليد يكون العين مع قطع النظر من النظرة ثابته
 على وجه مشروع في يد المالك فان ملازمته ومنزلة دون غيره للعين واحصاها به هو المفتنى لقبول قوله في انواع الضرر
 والفتنات فيه التي منها النظرة النجاشي لا يعلم عا لما شئ منها الا من قبله لا حصاصه ما وعدم اشرف لغير عليها فكان كالاختا
 مما في بدنه الذي ضروري قبوله لغير ذلك من مقتضيات القبول ومن اجل حرث التبر عليه واحتمل تمولها لليد العاصية لمجول
 الاستيلاء والملازمة المذكورين فيها واما اليد الحاصلة من مجرد النظرة ومحصن تصرفات الفصل فان كانت بوكالة في النظرة خصوصا
 او دخلا في عموم ما وكل فيه فيقبل قوله لعموم امانة الوكيل فيما وكل فيه وضد بقية فيه ولا يخصصه بعد الوكالة بل مطلق الاستئنا
 في العمل ولو باجارة بل ولو بالامر بالفضل والاذن فيه خصوصا او عموما محررا من عقد لمحصل معنى الوكالة من تفويض لعل اليه
 واثنائه فيه فيصدق فيما اثنى فيه واليعة على غسل الخدام والجوارى والى فيهم الاجرة الوكيل والمأمور بخصوص الفصل والعمو
 اشامل لبل اليعة فائمه على القبول من كل من فوض اليه لعل واثنى فيه ومن هذا القسم قول ما ياب لا ولا في طهارته وبنجاسه

في باب النجاشي
 في باب النجاشي

كتاب الطهارة

في صحيح البخاري
باب ما جاء في الطهارة

في صحيح البخاري
باب ما جاء في الطهارة

محصول الاذن العام من لولي ما بالجارا وبغير جاراة واولى منهن الامهات ويحتمل لموقعهن بدنى ليد الخافا ليد العرفية بالشر
او ادخل الحق فيه نعمتها ليد لها بالاشترار في العكة ومقتضى لقبول وان لم يكن بوكالة ولا اذن فصل الاصل لا خصوصاً ولا
صوماً بل مجرد القطع بالرضا المستحق اذن الفحوى فلا دليل على قبول قوله ضرورة عدم ثبوت سببه ولا غيره هاعلى القبول من كل
من عمل للانسان وان قوى في الجواهر موله قال وقد يتوقف في قبول تطهير الغير بالنسبة الى ما هو المعارف في زماننا من غسل
النساء والجوارى ويخوضن الثياب والاوانى من غير اذن ولعل الفحوى او وكالفحوى في المقام كافيته للتبشير المشقة واصالة التطهير
في القول والفعل بل قد يدخل بخوفهم في ذوى الايدي بعد تفسيره بالمسئولى باذن شرعيه ولو يفحوى من المالك انتهى فيه
ان غسل الجوارى والخدم داخل في عموم اذن المولى به يد واستخذامهم في مباشرة ما هيمة نعم لو كان خادماً لا يدخل الغسل فيه
وظيفته ولو عموماً كالسابقين المعين لتخليه خاصة فهو كالأجنبي المتبرع ويمنع القبول منه ولا سيما فيه فالتبرع على القبول من الجوارى
والخدم لا يجدي بالنسبة الى الاجنبى المتبرع العام بمجرد الفحوى لذى منه النساء التبرع كرها مع الجوارى واصالة التطهير في قول
السامع عموماً غير ثابت بل الثابت تعينه ويحول مثله في ذوى اليد ممنوع لما عرفت من ان العبرة باليد الثابتة مع قطع النظر عن غسل
اذى الاستفادة من الارزلة كافتضاء الملازمة والمزاولة للمعين واخصاصها به ولا يعلم قطعاً انه منها غالباً الامنة وغير ذلك
يشهد لذلك اخنا لم يسمول اليد هنا الفاصلة لشاركتها في الملازمة للمعين كما سمعت ولو كان مجرد حصول اليد ولو بالتصرف
الغسل كافي في هذا الحكم لا مقتضى على تعديرت ثبوتها لليد الفاصلة كما قواه هو ان يكون قول من غصب لعين في مباشرة غسل
توبه مصداق في قوله مع انه لا يلزم منه هو ولا غيره فذل ذلك على ان المراد بصاحب اليد هنا هو صاحب اليد الثابتة على رقبته العين
من قبل التطهير لا الحاصلة بمجرد تصرف الغسل ولا تجعل التصريح في عبارة بعض ثبوتها لليد المسئولة بالاذن الشرعية والفحوى
كما في شرح البغية وغيره على المسئول به مع قطع النظر من تصرف الغسل في الا توجه عليه لثبوت ايضا ولا يخفى ان كلانا لا حظا
هنا غير خالصة من الخلط بين العناوين ومع ذلك هي في الاطلاق والتقييد ما بين افراط وتفریط ولعل ما ذكرناه استقامته في
البين فاستقم كما اثبت ثم لا يفرق في ذى اليد مطلقاً بين كونه عادلاً او فاسقاً رجلاً او امرأة حراً او مملوكاً اذا كان مكلفاً مأموراً
بالمعنى لا خصام مسلماً بل ولو كافراً وجهه قبل استعمال الغير للماء او بعده والفرق المتقدم عن المذكورة بين ما قبل الاستعمال
وما بعده تبين لك ما ذكرناه اجنبى عن ما اخذنا مسئلة الذى هو التبرع الفائمة في التصورين وقيناس اخبار والتجديد باختيار
البائع ان البيع للغير بعد البيع في غير محله لان الثاني من باب الاقرار وعدم سماعه من جهة كونه في مال الغير والاول من باب الاختيار
وسماعه كماع خبر العدل والبيئته على ان مجرد استعمال الماء لا يصير ملكاً لغيره حتى يكون اقراراً في ملك الغير واختياراً في ذى
باق على حكم ملك الاول وان مال في الجواهر له هذا الفرق واستندله باصالة الطهارة وعموماً ما المعلقة المخرج عنها بالعلم
او ما يقوم مقامه مع عدم ثبوت قيام اخبار صاحب اليد بعد الاستعمال مقامه وقيدان الذى يثبت به قيامه مقامه وتبطله يثبت
بعده لان مقتضى القبول منه موجوداً ما وفي الحالين ثم يرتفع مقتضيه فيما لو خرج من يده بعد الاستعمال المتنجس به واخبر
كما اذا انتقل الى الغير واذ شملته اذلة اليد قام مقام العلم والكلام في قبول الاخبار والتجديد والتطهير واحداً فكل من يقبل قوله في
التنجيس يقبل في التطهير وكذا بالعكس لساناً واهما في مخالفة الاصل وتعلق خروج المكلف عنه على العلم وما يثبت قيامه مقامه فان
المراد من اخبار والتطهير ما كان بعد العلم بالتنجس وح لا يجدي اصالة الطهارة شيئاً كى يفرق بقبول خبر التطهير لموافقته الا
دون التجديد لخالقته لضروره انقطاع اصالة الطهارة كاستصحاب الجاهل بالاناء على تقدير قبوله وبذلك يتبين ضعف
ما وقع من الفرق بينهما في بعض الكتب منها كشف الغطاء في خبر العدل قال ويثبت التطهير بشهادة العدلين والعدل الواحد
ولو كان نقي بخلاف التجديد فيه على الاقوى انتهى مع تامل فيه في العموم لا نقي وربما احتل في الجواهر في كل كلام للفرق
في اخبار ذى اليد بذلك وفي نهاية الاحكام قطع بقبول اخبار ذى اليد في التطهير واستشكل في قبوله في التجديد مثلاً
احد ما اذا تعارضت البيئته مع اخبار ذى اليد في بناء اناه واحداً وانما بين بخلاف التكاذب فهل يحكم بموجب البيئته او قول
ذى اليد ويوجب الاشباه فيلخص حكم المشبه المحصور ببناء على القول به في تعارض البيئتين وجوه ثانياً اذا راي بخلافه
في بدن الغير وتوبه ففى المعامل عن بعض الاخطاب امكن وجوب الاخبار لوجوب تجنب الجاسنة وهو مشروط على الاختيار المذكور

فيجب عدم الان وجوب الغضب مع العلم بالفاسد لا بد منه ولا ريب في الاخبار اولى انتهى أما وجوب الاغلام ففي غاية السقوط
والاصل عدم الوجوب مضافا الى صحيحه بن مسلم عن الرجل يرى في ثوبه خبيثا وهو يصل منه قال لا يغسله ويأني في الغسل خير
التي عن اخبار بقية الكعبة ومثله الفاسد وبالحكمة لا يجب الاغلام بل بما ظهر من بعض هذه الاخبار ان الاولى عدم الاخبار وقفا
كشف الغطاء ثانيا اذا وقع صيد بحري في ماء قليل ووجد ميتا ولا يعلم استناد الموت الى المجزأ والماء لا ينجس بفاسد الصيد لعدم
العلم بالثديكة وفي الحكم بفاسد الماء او بغيره على الطهارة قولان اخذنا ولها في المنهوى التحريم والايضاح والذكر في البيان و
عليه شقنا الشبهة الثانية وكاشف للشك والثاني في جماع المقاصد والذخيرة والذلائل وعن الشيخ في بعض كتبه والسيد
الصدوق في شرح الوافية وله فيه كلام طويل الدليل وقواء في التحريم بعد اختيار النجس علما بالاصلين اصاله عدم الثديكة واستصحاب
طهارة الماء وفيه ان الاصلين هنا متنافيان ضرورته انتضاء اصاله عدم الثديكة بفاسد الماء وينقطع بها اصاله الطهارة قال في
جامع المقاصد ان مخير الصيدين كان مستندا الى عدم الثديكة التي هي عبارة عن موته حنفا فنهى عن الشك في واسع العمل بالاصلين
وان كان مستندا الى عدم العلم بالثديكة لم يمت لان الحكم بطهارة الماء يستلزم عدم العلم بالفاسد لا عدم الفاسد في الواقع فانه لو شك
في نجاسة الواقع لم يجز الماء قطعا على ان العمل بالاصلين المتنافيين واقع في كثير من المسائل انتهى في ان الشك في نجاسة الماء ناش
من الشك في نجاسة الصيد دون لعن فني حكم على الصيد بعدم الثديكة ولو لاصل البدن وهو حجة شرعية حكم عليه بالنجاسة قطعا
ومعه لا وجه لبقاء الشك في نجاسة الماء الملاقى لحتى يتصحب طهارته السابقة فلا ينبغي لنا من هذه الجهة ثم قد يناقش فيه
من جهة ان ابحاث اصل عدم الثديكة هنا الفاسد الماء من الاصل المتيقن الذي فوش في حكمه في حجبته والظاهر ان ليس منه الاقوى
بنجاسة الماء والصيدين معا فانه جيد الركن الثاني في بيان الطهارة المائية وهي ثمان وضوء وغسل وتيميم الكلام في حجب
الوضوء يستدعي بيان امور الاول منها في موجباته ويطبق على الاحداث التي هي موجبات لوضوء اسباب لوضوء ايضا كما انه
يطلق عليها نوافض الوضوء والمراد بها ايجاب الوضوء هو التمسك به لا التكليف في عود الى التمسك بالمقتضى لا برد
عليه لنقض الحدث المضاد لفرغ الذمة من شرط بالطهارة فلا يوجب الطهارة لانه مقتضى يكون تأثيره مشروطا بدخول الوقت
او يقال انه موجب له فضلا اي مقتضيا تاما وان لم يكن ايجابيا بل نفس الكون على الطهارة كما ان المراد بكونها اسبابا لكونها مقتضيا
التي تجماع وجود المانع وفقد الشرط كحدث الصبغ الجنون ولذا يخطبان بالوضوء عند ارتفاع المانع وتحقق الشرط وما هو الا
لتأثير للمقتضى السابق اثره والمراد بكونها نوافض هو شأنيته للنقض فلا يرد عليه النقض بالحدث الوارد على الحدث وبالحكمة الاحداث
لها جهتان احدها بنقضها الما وقع قبلها من الطهارة ومنها استحقاقا اخرى بتبديدها لايقاع الطهارة بعدها وسى
ثاني اسبابا وموجبات بناء على ان المراد بها معنى واحد وكل من الحدثين لا تنفك عن الاخرى بعد ما عرفت من اعادة الانتفاء
من التمسك ولو بعد حصول الشرط ورفع المانع واردة شأنيته للنقض بالنقض غير ضرورة انه متى رد الحدث على الطهارة فينقضها
فعلا وعلى الحدث فله شأنيته للنقض وبه يمتنع نافضا ويكون سببا وموجبا اي باعثا ولو استحبنا بالفعل الطهارة بعده ولو بعد
حصول الشرط ورفع المانع ولا ينقض بالجناية ما هنا ناقض للوضوء وليست موجبة له بل للفعل لانها موجبة لبدل كما لو جبه
للشيم فان التمسك قائم مقامه فهو كغسل الجبض مع وضوئه كما انه متى كان الحدث سببا وموجبا بالمعنى المذكور لفعل الطهارة
بند يكون نافضا فضلا او يكون له فضلا شأنيته للنقض ان لم يكن مسبوقا بالطهارة فما في الروض وتبعه فيه غير مزان التمسك
عن الاحداث بالاسباب اولى من التمسك بالنوافض والموجبات لان تسميتها نوافضا باعتبار نقضها الطهارة وظاهر ان الحدث
اعم من لك وتسميتها موجبات باعتبار وجودها عند التكليف بما يشترط فيه الطهارة او عند وجود السبب فيما يجب لنفسه
كغسل الجنابة عند الفاضل وغسل الاموات وظاهر ايضا ان الحدث اعم من ذلك فالاسباب اعم منها الى ان قال واما النوافض
فبينها وبين الموجبات عموم من وجه انتهى في صحيح السقوط بعد ما عرفت من المراد بالاطلاقات التمسك ثم قد يتوهم الثاني بين سببته
الاحداث للوضوء وبين ما هو مفهوم من الادلة من ان الطهارة شرط من حيث هي يجب فعلها للصلوة مع قطع النظر عن الحدث بل مع
فرض خلوه المكلف عن الطهارة والحدث فانها ضدان يمكن ارتفاعهما كما لو فرض انسان لم يصد ومنه الحدث الى ان صار مكلفا
فانه يجب عليه لوضوء لصلوته لا لاطلاق قوله اذا تم الى لصلوته فاعسلوا وقوله لاصلوه لا يطهروا وغيره من سائر ما يدل على

في حجب الوضوء
الكل في حجب الوضوء
الكل في حجب الوضوء

كتاب الطهارة

منها ما يخرج من
فمها

اشتراط الطهارة في الصلوة ويدفع بانذار سلم اشتراط الوضوء ولو مع عدم سبق الحدث لكن الحدث لا شك انه ناقض لها ويجب
 لمصولة عادة الوضوء احوال للشرط وهذا كاف في السببية في المقام لان الاسباب الشرعية معروفة بمغنى ان حصولها يعرف
 وجوب الوضوء من جهة شرطية فلا بأس بان يقال ايضا ان الطهارة كما هي شرط وجودى من حيث هي لا من حيث رفع الحدث فـ
 فالحدث ايضا مانع وجودى من حيث هو وحصول كل منهما يستلزم رفع الاخر لكان التضاد شرعا وكما ان الشرط يجب تحصيله
 المانع يجب فعه والمفروض ان المانع في المقام حصص الشارع رفعه بالوضوء فكان الوضوء الحدث جهنا وجوب حذيهما احرار
 شرط الطهارة به والاخرى رفع الحدث المانع به ولو وضوء غير الحدث جهنا واحدة هي الشرطية وبهذا ايضا يصح ان يقال ان الحـ
 سببى مقتضى باعث للوضوء بمعنى انه مانع يقتضيه فعه بالوضوء وهى الى الموجبات للوضوء خاصة فلا ينبتا في المحصر فيما
 يذكره كون الحيض سببا له مع الغسل خروج البول والغايط والريح اى خروج كل واحد منها من الباطن من الموضع المعتاد للغالب
 كالتأخر من قبلى القبل والذبر اجماعا فيه والمعتاد له خاصه وهو اما اتفاق المخرج خلفه لى في غير الموضع المتعارف وعن المنتهى
 الاجماع فيه انسداد الطبيعى وانفتح غير وفى المدارك ان الاول موضع فاق وفى حكمه ما لو انسداد المعتاد وانفتح غير وفى الكشف فيلـ
 شبهة فى عدم اعتبار الاعتقاد مع انسداد الطبيعى كما يظهر من الخبر والمنتهى المتبرئ انتهى وبذلك على المنقضى يخرج صحتى التلازمة
 مطلقا وقال للشرائط وحكى المذكورة وظاهر القواعد والمفاتيح وغيرهما بعد عموم اوجابا احدهم من الغايط والنوى وفيه لكن يـ
 بول وغايط وصحيفة زادة لا يوجب الوضوء الا من الغايط او بول او وضوء مع صوتها او فتوة يتجدد رجحها ورواية ذكرنا بن ادم انه
 ينقض الوضوء ثلاث البول والغايط والريح والوضوء فى محض الاسلام لا ينقض الوضوء الا غايط او بول او ريح او نوم او جنانة و
 فى لفقه الوضوءى ولا يجب عليك الاعادة الا من بول او منى او غايط او ريح شتيقنها ولا ينبتا فيها صحيفة زادة قلت للبارق والضاد
 عليها السلام ما ينقض الوضوء فقال ما يخرج من طريقك الا سفلين من الذبر والذكرا غايط او بول او منى او ريح والنوم حتى ينهب
 العقل وصحيفة الاخرى عن احدهما لا ينقض الوضوء الا ما يخرج من طريقك الا سفلين للذين انعم الله بهما عليك لورود القيد بالطريق
 الا سفلين مورد الغالب فلا يفهم له مضافا الى ان ملاحظة وقوع جمل من هذه القيدان بعد الشوال عن الناصور فى مثل خبر ذكرنا
 وعن الرعان والحجامة والدم التائل كما فى خبر لا يصير غيرهما ذهب لقائمه الى كونه ناقضا خصوصا مع وقوع التعريض لهم فى بعضها
 فى قولهم بذلك يشعر بكون المحصر فيما يخرج من الطرفين مضافا بالنسبة الى ما يخرج من الباطن من تلك الاشياء لاحصر البول والغايط
 بالخارج من خصوص السبيلين الا سفلين وهذا التزويل لازم الاصحاب فى مورد المشهور فى اخر الاول فيما اتفق المخرج خلفه غير السبيلين
 او انسداد الطبيعى وانفتح غير فلم يجد مخالفا فى نقض الخارج منه وعن الخبر والمنتهى الاجماع عليه وعن الخلاف وكشف لا لباس شرح
 الا لغيره وغاية المرام كما فى المدارك الا اتفاقا عليه فيما كان غير الطبيعى خلفه ونفى عنه الخلاف فى محكى الذخيرة وشرح المفاتيح ونقدم
 عن الكشف لتنبه نفي التنبه عنه الى المعبر يؤكد الحكم استلزام عدم النقض في هاتين الصورتين كون البول والغايط لهذا الانسـ
 غير ناقض مطلقا ومن المقطوع ناقضتها فى حق كل انسان وكان وجه الاجماع الثانى فى الخارج من غير السبيلين مع الاعتقاد وبما
 السبيلين فان دليل الاصحاب فى الصورتين والمشهور فى الثالث كما صرحوا به ليس الا عموم الآية واطلاق الرواية ولا يتم الاستدلال
 بها الاجمال لبقية الخبرين على نحو ما ذكرنا وعرف به فى الكشف قال لعموم النص بايجاب لثلاث الوضوء وما فى بعضها من التقييد
 بالخروج من الا سفلين ومن الذبر والذكرا بنى على الغالبية الطبع انتهى وقد حاول فى ظاهر جامع المقاصد دعوى عدم مضافا
 القيد للحكم بالنقض فى الصور الثلاث بدعى الى التصديق فيها قال ارا دبالا اعتياد كون خروج الفضلة مرة بعد اخرى لا نصح
 مخرجها عرفا فيقتضى اطلاق النصوص الواردة بنقض الخارج من سبيلين ما يخرج منه واطهر منه فيه كلامه فى الفرع الثالث
 من اخر باب الاستنجاء لكنه واضح للضعف لمنع شمول الذبر والذكرا ولو مع الاعتقاد ودعوى التجوز فيها باعادة كمالا خلق معدا
 لدفع الفضلة العينة منه كما يشعر به تفسيره المخرج المعتاد بذلك فهو ليس باولى من زادة تنبى عن مطلق البول والغايط بالخارج
 من الطرفين باعتبار انهما المعتادان والخروجهما غالبا خصوصا بعد ملاحظة ما ذكرنا من الطرفين واضعف منه ما فى الذكرى من
 شمول طريقين للذين نعم الله بهما عليك لخفق النعمة بمصون العادة انتهى ذهب المشهور فى الخارج من غير السبيلين اذا لم يكن
 خلقه ولم يسد الطبيعى الى انه لو اعتاد المخرج منه كان ناقضا والا فلا وعن الشيخ انه اذا كان المخرج ما تحت العدة كان ناقضا

والنوم والخبر ليس
 بنقض الوضوء الا
 ما يخرج من طريقك

وإذا كان فوقها فلا عمل مشترك والارشاد والروضة والكهانة والرياض عدم النقص الخارج من غير التبديلين المفروضين فالله يمكن خلقه
او تبديل الطبيعى مطلقا وافرط في الحدائق بدعوى عدم النقص الخارج من التبديلين وان كان خلقه وانسد الطبع منع الاجماع فيها
وهو بعيد جدا المشهور على النقص مع الاعتياد عموم الاية وتنسب للرواية وما في الذكرى من شمول طرفيك للذين انعم الله بهما لم يعلم
مع عدم الاصل والخبر ليس الطرفين وظاهر الفرق بتحقيق النعمة اذا اعتاد بالخروج من غير التبديلين فيصدق للطرفان اللذان انعم الله بهما
وبمثل الاخبار المقيمة وعدم تحققها مع عدم الاعتياد وعدم شمول الاخبار وهذا الفرق مع ضعفه غير واضح بل لا يصدق للطرفان
المقصود بهما الذكر والتدبر كما صرح به في صيغة زيادة الاولى وفي جامع المقاصد الاستدلال بما سمع من دعوى صدق الخارج عرفا
مع الاعتياد والافتراضى الاطلاق النقص لو مع عدم الاعتياد نعم قد يظن للشهود بان الاطلاق وان لم يقين بهذه الاخبار لكنها
منصرف الى المعارف ولولا الشخص المعلوم وفيه ان الانصراف لو سلم اعتباره في المقام فهو الى المعارف لعامة الناس كل هو القاعدة في خصوص
في حق قوله انما ينقص الموضوع ثلاث البؤل والغايط والرجح ما لم يجاطب به شخص خاص فلا داعي للانصراف الى عادة شخص استدل الشيخ
لنقصها بالبحث المدة بالاطلاق ولعدمها بما فوقها بعدم صدق البؤل والغايط وفيه ان الكلام فيما يستعملها والمزاج في الموضوع خطأ
عما نحن فيه على ان فوق المدة ونقصها ليس المذارى في التسمية كما في المعبر ومن هنا تكلف في الحبل المتين لا رجاء الى المعاني بالخروج
ما فوق المدة على اعادة خروج من شخص الى طبيعة الغايط ومن تحت المدة خروجه بعد الاستدلال وتوجه المانع من نقص الخارج
من غير التبديلين وان عنيدهما ليس خلقه وانسد الطبيعى الاصل وفقد المانع لعدم عموم في الاخبار وبمثل ذلك، وفيه ان المانع اطلاق
البؤل والغايط في الاخبار وقد يرفع بعدم ذكرها بصيغة العموم القوي بل الاطلاق المنصرف الى الخارج فهو المعارف المعنا وهو من
التبديلين فيخصص اخبار النقص به غاية الامر بام الاجماع على حقوق ما اتفق الخلق في غير التبديلين وانسد الطبيعى في الحكم وينبغي غيرها
على حكم الاصل وهو حسن لو كان موضوع النقص في الاخبار المطلقة هو عنوان خروج البؤل والغايط وهو مفقود في غير الحقيقة
والوجود في المطلقان هو البؤل والغايط من غير ضافة الخروج وان كان من المقطوع به اختصاصا من النقص منها بالخارج من المان
لكنه غير نافع في دعوى الانصراف الى الخروج من التبديلين ما لم يكن عنوانا لفظيا تاما مل ودعوى انصراف البؤل والغايط الى الخارج من
التبديلين وان لم يصف لهما لفظ الخروج غير ثابت فيجعل اطلاقها في الاخبار على العموم للحكم على ان الخارج او الخروج من غير التبديلين لو
كان فردا نادرا لمحقق من ندرتها هو ندرته الوجوب لا الاستعمال وموجب الانصراف هو الثاني فتاملا واما ما اورد به في الجواب من
عدم النقص الخارج من غير التبديلين ولو كان خلقه وانسد الطبيعى فواضح الضعف لانه من لغاء الاخاع والرجوع الى صرف المطلق الى
الفرق للمعارف لذي هو الخارج من التبديلين المعارف لعامة الناس وقد عرفت ما فيه ثم الاعتياد بناء على اعتباره في غير التبديلين قطع
في الروض المسالك بتحقيقه بالخروج من اثنين متواليتين عادة وفي الكشف عن الهادي ان الاقرب للنقص الرابع مع عدم تطاول الفصل
في النقص الثالث احتمال دوى لصدق العود بالثانية وفي جامع المقاصد وفي ضرورة ذلك يخرج باطر ولو اعبر به صدق الاسم
عليه عرفا من غير تعيين عدد لكان وجهنا واخباره في الكشف قال والحكم في الاعتياد المعروف ومثله في المذارى قلنا لا ينبغي سقوط تحديد
الاعتياد بالذوات وصدق عرفا لان اعتباره ناش من انصراف المطلق الى السابغ فليعتبر ما يحصل من الشيوع الموجب للانصراف لا صدق
العود والاعتياد الذي ليس لفظه موضوعا للحكم في النقص يحتل ما في جامع المقاصد لارادة صدق اسم المخرج عليه لفظ المعنا
وهو مستعمل ما ذكرناه من اعتباره الاعتياد لمحصل صدق المخرج وفيه ما عرفت ثم بناء على ما ذكرناه من ان الانصراف لا يكون الا
الى المعارف عند عامة الخلق فالهديد المذكور اوضح سقوطه لا يكون غير التبديلين من السابغ المعارف حتى يحصل شيوعه
بصورته معناد السقوط ما نقرضه البعض من تحقيق حاشا يخرج من المقعدة من حبس القزع وبعض الذين الصغار والكبار
والفرق بينهما وبين بعض المشور والاشياء التي لا تؤثر المدة فيها بالطبع فان جميع ذلك مما لا ينصب عليه وهو بعد ناطق بالحكم
بالتمتع المعرف من البؤل والغايط مما لا طائل تحتها كما ان الظاهر اعادة الانغصال مما في النص من الخروج من الطرفين ونحوه فلا ينعقد
خروج المدة ملوثة ورجوعها من غير انفصال الفضل منها كما يتفق للتبديلات، وان اشكل فيه المفاضل ثم التفاصيل المذكورة
غير خارجة في حكم بخاست الحديثين البؤل والغايط بل مناهما صدق المتى صريح به جلة وهو مقطوع به فالاشكال انهم من بعض ضعف
وهل يحزى لزوم المنفعة في البرج فينقص الخارج من غير ايد ثم مطلقا او مع الاعتياد كما في التراجع وغيرها او من النقص مطلقا كما

تأخره في كيفية الاستدلال بها لكثرة غيبه عن جميع ذلك الطهورها في ان الحدث الهول في قوله والنوم حدث هو الحدث الحكمي بناءً على
في قوله لا ينقض الوضوء الا حدث بيان ان قوله الا حدث ما يراد به تنكير الطبيعة نحو قولك وجعل خبر من المروءة كما هو الظاهر في تنكير
قوله والنوم حدث الحكمي بكونه ناقضاً للكان وجود الطبيعة ويزاد به تنكير الفرد نحو وجاء وجعل من قصي المدينة فالظاهر من الاستدلال
ارادة هذا الفرد الموصوف بكونه ناقضاً من قوله والنوم حدث والا كان محلولاً ولم يبق وجه للاستدلال بالظاهر من قوله والنوم
حدث ولم يبق تباطؤاً قبله لكونه من جملة ما لا يقول لا ينقض الوضوء الا حدث خاص والنوم من افراد الحدث المطلق ولا ريب في
محلوليه ولعل الميرز نجيب محصل ما على المختلف في مشرق المتسقين واربعين المجلس في غيرهما فما اظن في المذارك من عدم وضعها على
احد الاشكال المنهية من القياسات المنطقية في غير محله ولکن ما عني اليها في في شرقه قال ولنا ان نستدل على الزام المطلوب بان
يكن على تبهرة شيء من الاشكال الاربعة فكم من قياس ليس جارياً على تبهرة ما يلزم منه قول ثالث كقولنا زيد مقبول بالتبعية و
التبعية له حد يد فانه ينبغي ان زيدا مقبول بالحد يد وكقولنا كل ممكن حادث وكل واجب قديم فانه يلزم منه قول ثالث وهو
لا شيء من الممكن بواجب ما نحن فيه من هذا القبول انتهى مضافاً الى ان الحدث حقيقة في الشرع في الناقض وان لم يكن ذلك فهو
ظاهرة في ارادة الناقض في امثال المقام لا سيما بعد تصدير الكلام ببيان الناقض يدل على الحكم ايضا قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا بقاء على ارادة القيام من النوم كما رواه العياشي عن الصادق في وفي صحيحه ابن بكير قلت لابي عبد الله ما معنى قوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة قال اذا قمتم من النوم قلت ينقض النوم فقال نعم اذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت بل عن الانشغال
والناصرة تاجع المفسرين على ذلك وكذا عن البقائي والمنهوي عن ابي بصير في المختلف وفي الحق قال المفسرون كذلك بل مع قطع
النظر عن التفسير الزبور يكفي العموم الظاهر من ترتيب الشرطية خرج ما خرج بقى البقائي وهذا العموم مسلم بين الاصحاب يستدلون
به في جواب الفقه بقوله ان ظاهره فكيف اذا التقى المقتضى ان وجب الفصل في غير ذلك فلا يتدح ما يقال من عدم ثبوت وضع
كلمة في العموم ثم ان النوم ناقض في نفسه عندنا وان تبين عدم صدقنا فاقض اخر وما يشترط في كمال الرضوخ فيه واما النوم فان
التأني اذا غلب عليه النوم في كل شيء منه واسترخى فكان اغلب الاشياء في ما يخرج منه الرجوع فوجب عليه الوضوء عند ذلك
فهو محمول على التقية واردة الحكم وهي لا تطرد وربما هو ايضا ظاهراً خبر الكنا في مسئلته عن الرجل يخفق وهو في الصلوة
فقال اذا كان لا يحفظ احداً منه ان كان فعلية الوضوء واعادة الصلوة وان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء
ولا اعادة ويدفع بالجملة على زادة ان عدم حفظ ما يكون منه دليل النوم فيجب الوضوء والاستيقان بعدم حصول دليل
الانتهاء اذا التأني لا يحفظ ما يكون عنه فلا يستيقن بالعدم خصوصاً بعد تصريح مضمرة زادة بعدم جواز انقضاء الوضوء
بما لا يتبين معه الحدث وكذا موثقة ابن بكير اذا استيقنت انك حدثت فوضوا وياك ان يحدث وضوء حتى تستيقن انك
احدثت ولا يدعيب عليك ان اختلاف النص في الفتوى في انا طاعة النوم الناقض بطلان السمع نارة والسمع والبصر ونوم
القلب غيري اذهاب العقل الشك كقبض الفتاوى بطلان مطلق الحسن كما في بيان لبس اختلاف في تحقق البطل وانما هو اختلاف
التعبير عما يدل على حصول النوم لا غير ما هو مقتضى ما في النوم كالسنة والتحفة ونحوها وفي ان النوم لا يحصل الا بنوم القلب
الذي ينبعث عنه بطلان الحواس وذهاب ثلث العقل وهو اذ لا لنفسه كما في ظاهر الخبر وهذا المعنى حيث يحصل غالباً في
العادة بطلان السمع والبصر مع انيط به في النص الفتوى ولذا ترى لما وقع التحقيق عن التحفة والتحفة في انا طاعة بنوم
العين والاذن والقلب جميعاً والذي يتحقق في العادة ان خفاء الصوت يلزم نوم القلب من هنا انيط به وحده في
صحيحه مع من خلا عن الرجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشهد عليه وهو قاعد مستند بالوسايد فما اغنى
هو قاعد على تلك الحال قال تهوذا قلت ان الوضوء يشهد عليه بحال علة فقال اذا خفي عليه الصوت فقد وجب الوضوء
عليه وبإطلاق هذه الاخبار سيما النهر في في صحيحه في عبد الحميد وعبد الرحمن بالعموم في جميع الحالات وخصوصاً في
مع الزيادة في القاعد يضعف مضمرة التقية مسئلة عن الرجل يخفق راسه وهو في الصلوة قائماً او راكعاً قال ليس عليه
وضوء وضرسه مسئلة موسى بن جعفر عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه الوضوء فقال لا وضوء عليه ما دام قاعداً ان لم
ينفجر وما في خبر بكر بن ابي بكر عن الصادق قال كان ابي عم يقول اذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء واذا

والذي غلب
في حجية الوضوء

كتاب الصلاة

مضطجعا عليه الوضوء ونحوها عن الرجل يتحقق وهو في الصلاة فاما اذا قال ليس عليه وضوءه ورواية عمران بن حمران سمعت عبدا
 صالحا يقول من نام وهو جالس لم يمت بعد النوم فلا وضوء عليه لعدم مقاديرها الاخبار المتقدمة لكونها اقوى سنداً وازيد عدداً وعليها
 الاطحاب عملاً وبعده عن قول الجمهور وموافقة وافق بالكتاب مطابقة مع ظهور ما تضمن منها التحققة في السنة على ما في اللغة خفق حركه
 وهو ناعس على النوم ويؤكد كونه غير النوم مضطجعا ورواية صحيح ابن الحجاج المتقدمة وكذا غيرها ما دل على نوم بعد ما عرفت من ضعفها
 فاعلى الصدوق من عدم النقض بنوم الفاعل ما لم يفرج لبعض هذه الاخبار مع عدم ثبوته لاستناد النسبة الى نقل المرسلة المزبورة في
 الفقيه مع ما ذكره من ثبوتها من الاشياء باهر وبرهينه وهو معارض بنقله قبله صحيحه زائدة المتقدمة مضافا الى ما عرفت من عدم ثبوته
 الى طريقه المتضمنين في غاية الضعف وفي التهذيب بعد نقل الاجماع على نقضه النوم الكثير الزيل للعقل قال واما وقع الخلاف في
 النوم القليل والظاهر ان ما لا يغلب على العقل كالحقيقة والسنة التي نفي في الاخبار عنها النقض ما لم يكن معها نوم القلب
 فلعل ما عرفت الصدوق بعد ثبوته مراده ذلك والنزاع فيه لعل ما يكون من جهة وقوع الشك فيه من حيث اطلاق النفي النوم ومن
 اناطه به ناهب العقل ونوم القلب مضافا الى تصريح بعض الروايات بعدم نقض الحقيقة او من جهة التردد في ان نحو الحقيقة مثلاً
 ما يذهب معه العقل يحصل بنوم القلب ام لا ومن وجبات الوضوء كل ما ازال العقل الى بطلان ثبوته وعطله عن كمال ادراكه من
 اغماء وسكر او دهنه حاصلة من شدة فرج او كثرة حزن وغيرها من لغواض فضل الحنون وان لم يكن بعضها من زيل للعقل
 من اصله كان الزيل الحنون نحو المرة الصريح لها في التهذيب ان مشربل والسكر والاضل في هذا الحكم الاجماع المستفاد من يدل عليه
 ايضا خبر الدعاء عن الصادق ع عن النبي ع ان الوضوء لا يجب الا من حدث وان المرء اذا قوضه صلى بوضوءه ما شاء من
 الصلوة ما لم يحدث او ينم او يغمى عليه او يسكر منه ما يجب منه عادة الوضوء والكتاب المذكور وان كان في الاعتماد عليه
 كلام الا ان الرواية ضعيف بها لا يزيد عليه ما سفت في جهة كماله وفي التهذيب الاستدلال عليه بما تقدم من صحيحه مع من خلاد
 قال فير بعد نقلها قوله اذا خفي عن الصوت فقد وجب الوضوء عليه يدل على عادة الوضوء من الاغماء والمرة وكذا يمنع من الذكر
 انتهى الظاهر لادته ظهورها في ناطة الحكم بخفاء الصوت وهو موجود في المقام وعن المعبر لا يقال صدر الحديث يتضمن الانكسار
 وهو من سماء النوم لانا نقول هذا اللفظ مطلق فلا يقيده بالمقدمة الخاصة وفي المداك فيه فظفر ان الضمير في قوله عنه يرجع
 الى الرجل الحديث عنه وهو الذي قد اغفى فيكون التقييد بما عاين حاله وربما اجنب المنع من رجوع الضمير الى المعنى بل يرجع الى
 الرجل الذي في صدر الحديث لان الاعتناء اذا كان بغير النوم ولا ينعكس عنه خفاء الصوت فلا فائدة في التعليق اذا رجع الى المعنى
 واجيب ايضا بان المراد من الاغفاء في الرواية لاغفاء لاغرائه بل غفلة ربما التي تقدم في غسل التوبة عن ابن هشام وبجزم الاغفاء هنا
 للتكثير والذي يصلح التعبير بوقوعه من الرض كغيره هو الاغفاء دون النوم فانه لازم في العادة مضافا الى ان الرواية في محكي الكتاب
 في نيلها بآخر الظاهر ويصلحها مع العصر يحجب بينهما وكذلك المغرب والعشاء وهي في نيل حصول الاغفاء ايضا وردت بمنع كون
 رب حقيقة في التكثير بل هو حقيقة في التقليل كما صرح به بنجيم الائمة وفعله بن هشام عن اكثر ايضا نعم هو مجاز راجع في التكثير كما
 هو صريح النجيم وادناغراض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح فالأكثر على الموقف انتهى لا يحتاج في رد الجواب المذكور الى منع كون
 رب للتكثير بل الاولى منع انه لا يصلح التعبير عن كثرة الوقوع بالنوم المخصوص هو الواقع حال العقود كما هو مفروض السؤال اذ هو
 ليس باللازم العادي وكذا دلالة الدليل لصلاحيته كون الجمع علاجا لوقوع النوم المفروض ايضا كافي في الاغفاء واستدل ايضا بصحة
 مع من باب تنقيح المناط بمعنى ان المفهوم منها وما علق نقض النوم على اذهاب العقل من الاخبار كون المناط زوال العقل
 وبه قوة احتمال مدخلية النوم كالعلة الظاهر من الاخبار خصوصاً نحو قوله اذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه واسترحى عنه
 نعم قد يتقبح كون المناط في بطلان النوم هو زيل العقل منه وهو غير ما عرفت فيه وربما ادعى ان صحيحه مع من منصوص العلة لا
 التعليق على الوصف بالعلة والى منه بذلك ما تضمن التعليق على اذهاب العقل من الاخبار وفيه منع كفاية الاشعار بالاجم
 في باب منصوص العلة بل لا بد فيه من دلالة لفظية معتبرة قلت قد سمعت ان الاخبار المتقدمة في النوم مخالفة للتهذيب للنوم
 المبطل وان كان بعد انما صرح فيها يعلم انه من اختلاف التعبير عما يدل على حصول حقيقة النوم حيث اشتبه الفرق بينه وبين
 الحقيقة والسنة وغيرها كما يقتضيه تكرار السؤال عن الحقيقة والتحقيقين ونحوهما فالبطلان في جميع الاحوال هو حقيقة النوم لا غير

من الوضوء
 وصححه
 كتاب الزيل
 العقل

كتاب الطهارة

عن أبي عبد الله عليه السلام
عن رجل عن رجل عن رجل
عن رجل عن رجل عن رجل
عن رجل عن رجل عن رجل

من انه لم يوجب بدش ثامن وضوء وغسل الى الاسكان في من اجاب غسل واحد من كل يوم وليلة وهما شان بل الاجماع مستفيض
على انه من موجبات الوضوء خاصة واستاد الاستحاضة الوسطى الكبرى فيهما موجبات للفعل لونه بعض الوجوه وبعض الصلوات
والكلام هنا فيها لا يوجب بوجه الا الوضوء ولذا لم يذكر هنا الاحداث الكبار مع ايجابها الوضوء مع الغسل هنا اوردته الشهيد هنا
على عدم الاستحاضة من موجبات الوضوء من انه لو اريد ما يوجب الوضوء ليش لا فكان ينبغي ذكر الغلبة واحدة قسمي المتوسط
وهو فيما عدا الصبح ولو اريد ما يوجب الوضوء في الجملة فكان ينبغي ذكر الموجبات الاحد عشر قد وقع بارادة الاول ودم المتوسط
موجب الغسل ولو صلواته الصبح مع امكان دعوى مدخله غسل صلواته الصبح فيها في صلواتها كما سببنا في يكون موجبا
للفعل لجميع الصلوات ولو غسل واحد اهدا واعلم ان كلما يخرج من السبيلين او ما يحكمها ان كان مستحب الشيء من قول وغايط
كالذوق والمسلح باحدها مثله فهو ناقض بل الخطه صاحب لا لنفسه وان لم يكن مستحب الشيء من اهلين بناقض عندنا وان
استحب بعض طوائف الباطن لعدم نقض خروج ما عداها الاصل والاجماع والاخبار الحاضرة للناقض ما تقدم في اخبار البول
والغائط من نحو صحته زادة لا يوجب الوضوء الا من لغايط او بول وضطره لسمع صوته او وضوء يتجدد ريحا وغيرها خرج ما خرج
بقي الباقى والاخبار الخاصة في حب القرع والذين ان الضعفاء خلافا للعامة وبعضهم فقالوا بقبض جميع ما يخرج من السبيلين
ظاهر كان ونجسا وتبين ما ذكرناه لا ينقض الوضوء بخروج المذي كما هو فتوى المشهور بل لم ينقل الخلاف فيه الا عن الاسكا في
فيما اذا خرج بشهوة وعن ظاهر الشيخ في الشهادة فيما خرج بشهوة وكان كثيرا خارجا عن المعتاد لكنه احتمل جمعها بين الاخبار ولم يفتو
فتواه به ولذا ادعى في محكي الانتصار والناصريات والخلاف ونهاية الاحكام والمنتهى المذكور في محكي الزهراء الاجماع على عدم النقض
بمطلقا وفي الاخير يخرج وجه بشهوة وهو الوجه بعد الاصل واخبار الحصر والوارد في خصوصه ولا يعارضها ما ورد بنقضه فلا يوجب
على الاستصحاب كالوارد في نقض التيقيل الذي يقتضي الاصل واخبار الحصر والمستفيض في خصوصه المعتضد بالشهرة المحقة
العظيمة والاجماع المستفيض المحكي عن ظاهر الغيبة ونهاية الاحكام والذكر بل لم ينقل الخلاف فيه الا عن الاسكا في فقال فيما ينسب
اليه بنقضه ان كان بشهوة للجماع ولذا في المحرم قال والاحتياط اذا كان في محلل اعادة الوضوء وكان تفصيله للجماع بين ما ورد بنقضه
وما ورد بعدمه لكن حيث لا مكافئة فيها لما تقدم فلا بأس بالحمل على الشك وفي متن باطن الذكر وباطن الاحليل ورفع لاحليل قوله
اظهرها وهو المشهور شهرة عظيمة انه لا ينقض خلافا لما عن الصدوق بل والاسكا في فيما عدا الاخير بل نقلة البعض عنه فيه ايضا
كذا في طلق الفرج من نفسه وغيره محلل او محرم باطنه وظاهره بشهوة او بغير شهوة كما في الاسكا في ففي المحكي عنه ان من ما انضم عليه
الشك بان نقض وضوئه ومن ظهر الفرج من الغير اذا كان بشهوة فيه الطهارة واجبة في الحلل والمحرم احتياط ومن باطن الفرج من
الغير ناقض للطهارة من الحلل والمحرم انتهى دليل المختار في جميع ما ذكرنا الاصل واخبار الحصر والمستفيض الوارده في خصوصه المعتضد
بالشهرة المحقة العظيمة والاجماع المستفيض المحكي عن الخلاف وظاهر الغيبة والذكر وهما في الاحكام فلا يعارضها نحو مؤثر في ما ربن
مؤثريه ويصبر غيرها وكذلك تلك الحفنة ايضا الاصل ايضا مع الحصر المعتضد بالشهرة المحقة والاجماع المستفيض خلافا للاسكا في
ايضا وظاهر ما نسب اليه نقضها مع خروج الحفنة كما يشعر بتكلف صاحب الحدائق الاستدلال له باطلان نقض ما يخرج من السبيلين
بما صرح به في الكشف وعلى كل حال هو شاذ وكذا التهمة خلافا للاسكا في فيما اذا كان في الصلوة وصدرت عن المعتد الى النظر او سماع
المصنوع الغير الغير القابل لمناضاه الحسن القهقهة لا ينقض الوضوء المعتضد بالاصل والعومات والشهرة المحقة والاجماع المحكي عن
الخلاف والغيبة وظاهر الشذوذ ونهاية الاحكام وكذا ادم الخارج من السبيلين الشكول في صاحبنا لناقض لجميع ما ذكر مع عدم ما يتو
به النقض سوى ما ذكره في محكي المختلف من ان خروجه يوجب الشك في الطهارة من حيث الشك في مصاحبه لناقض ومع الشك في
الطهارة يوجب الوضوء وهو من غرائب الكلام خصوصا بعد قوله تعالى بالان يتحدث وضوء قبل ان تسبقن انك احدثت ونحوه وكذا
التيقن والوعاف وغيرها كاكل ما شتمه النار واكل لحم الابل ولحم الجحر ومن الكافر واخيه الكلب الردة وشرب اللبن والجشاق وتقديم الاطعم
وحلق الشعر ونفخه وجره والفرقة وقتل الذباب والغلة والبقعة والبرغوث ولس شعر المرأة وجسد هاء الحمار وضروج الدرة والخامدة
البصاق والحائط والظليل الخرج للدم مع كراهة الطبع له واشاد الشمر والكذب والفحش والظالم والتعدي ونحو ذلك من الضرر المحض وجب
الفرج والودى والمهمل والودى المعجزة كل ذلك لما ستمت من الاصل والاخبار الحاضرة والواردة بالخصوص في النسخ والاجماع مع عدم

والمراد بالعقل

كتاب الطهارة

وجوب الطهور للصلوة قبل وقتها فهو المنطوق غير مضمحل قلنا لا يجب المقتضى قبل وقتها مطلقا وفي خصوص المقام للقيام ضرر
 او اجماع فعموم لما قبل الوقت يخص بآدم على عدم وجوب الطهور للصلوة قبل الوقت كما ان عموم المفهوم يخص بمادل على وجوب
 المقتضى ويقتول اذا دخل الوقت وجب الصلوة والطهور والمقصود من الاستدلال بالآية بثبوت عدم الوجوب عند عدم القيام
 في الجملة بطلان مقالة الوجوب لنفس لا بثبوت جميع احكام الوضوء بها وقد يجاب عنها ايضا بكفاية الاستدلال بالمفهوم من عدم
 الوجوب عند عدم ارادة القيام ولو في الجملة كما عرفت يمنع العموم فيها اما المفهوم فالكلام في عموم كسائر المفاهيم معهود واما المنطوق
 فعدم وضع كلمة في العموم لعدم عراة كلام الحكم عن الفائدة يكفي العمل على الافراد الشائعة وهي ارادة القيام بعد الوقت بل تمنع
 تلك ولو لم تكن شائعة لما قبل من ان الظاهر ان وقت المولى بعد الفعل ثم قال له ان كنت لهذا الفعل فافعل كما انه يريد القيام في
 الوقت بل يمكن دعوى انها اولى الجازات الى الحقيقة التي هي القيام الحقيقي الى الصلوة فتعين للارادة مع تعدد الحقيقة وقد اطنب
 في شرح الدروس في المناقشة في المفهوم بوجوه مفرغ عن الجواب عن جملة منها في الاصول ولما الرواية هي صحته وذات معنى ليجتمع مع اذا
 دخل الوقت وجب الطهور والصلوة والاستدلال بهما من المنطوق والمفهوم معا فالكلام في الطهور وكلمة وجب مع الوقت باذ دخل الوقت
 وان كانت كلمة وجب ويجب المحذرة عن القبول المذكور شائعة في مجرى الثبوت والثاني للاستدلال على عدم الوجوب اذا لم يدخل الوقت و
 اذا لم يجب قبل الوقت ولو في الجملة بناء على عدم عموم المفهوم لم يكن نفسيا لعدم القول بالوجوب لنفس في زمان دون زمان واراد بان
 المنطوق وجوب الطهور والصلوة معا فالمفهوم عدم وجوبهما معا اذا لم يدخل الوقت ويتحقق بانفعلة وجوب الصلوة خاصة والوجوب
 ان لو لم يطلق الجمع ولا يفيد قيد المتعين بل العطف به في قوة كبرها لتمام معنى يجب الطهور ويجب الصلوة فيكون المفهوم اذا لم يدخل
 الوقت لا يجب الطهور ولا يجب الصلوة وانفس في شرح الدروس على الرواية ايضا بوجوه مفرغ عن جواب جملة منها في بحث المفاهيم من
 الاصول ويبدل ايضا على كون وجوب الوضوء غير ثابت واراد في محله وجوبه من عدة روايات فيها التصريح والحسن كالصريح والمرسل المجتبى
 بما مر من الاجماع ففي الحسن عن ابن سنان عن ابي الحسن قال كان قال له امر بالوضوء ويده بين يدي الجبار وفي مرسله تصدق
 عنه ايضا كذب الى محمد بن سنان ان محله الوضوء القوي من اجلها صار على العبد غسل الوجه والذراعين ومسح الرأس والقدمين فلفظها
 بين يدي الله واستقبل اليه بجوارحه الظاهرة ومثلها في سنده ايضا عن محمد بن سنان وفي حديث المرفع المعروف ما يقرب من هذا
 المضمون قيل ويبدل عليه ايضا الروايات المستثناة لان الوضوء جزء من الصلوة مبا لعمدة وما ورد من منع الائمة من صلب الماء في
 الوضوء معك لا يقول في الاحتياط ان شئت في صلواتي احدا وفيها عدم ظهورها في انحصار وجوبه في الغير في بل غايتها بثبوت الغير
 لم يكتل ويبدل عليه ايضا جميع الروايات الدالة على وجوب الوضوء للصلوة لظهورها في انحصار الوجوب لها خصوصا ما في الحديث
 من انها من وضوء لكل صلوة فتماما وانما ياتونهم منه الوجوب لنفسه فليس لا بعض الروايات الواردة في وجوب الوضوء بمحصل الحديث
 كقولهم وجد طم النوم قائما او قاعا ضد وجب عليه الوضوء وقوله اذا خفي عليك الصوت وجب الوضوء وقوله اذا استيقظت
 انك احدثت فنوضاء ومن نام فلينوضا الى غير ذلك فان الامر بلفظ الوجوب ظاهرا في الوجوب لنفسه والجواب عنها مع كون الاطلاا
 فيها موقفا لبيان مجرد الوجوب للوضوء كذا وكذا وما لم يحصل لا يثبت الوضوء انما هو لا مضر وقدر عن خواهرها بالاجماع وفيهم الاخطا
 فضلا عن عدم بقاء الظهور المذكور بعد التدبر في تضاعيف الاخبار الواردة في سائر شرائط للصلوة وغيرها مما اطلق فيها الامر
 ولفظ الوجوب اريد بهما الغيري وثانيا معارضته بما عرفت بمادل على نفي الوجوب لنفسه رجحان الثاني بمعاذة الاصل و
 الاجماع المستفيض مضافا الى ان قضاء وجوبه بمجرد الحديث ولو قبل الوقت الوجوب لنفسه من جهة الى العموم المستفاد من ذلك
 بحوله من نام فلينوضا قبل الوقت وهو مخصص بالنسبة الى الاجماع ومفهوم الآية والرواية المخيرة سند او دالة على تقدير القصور
 بالاجماع وفيهم الاخطا وانما استلزام الكلام مع ان عدم وجوبه لنفسه مفرغ عنه لدى الاخطا بقطعة لوضوح الاستدلال على
 ذلك في فصل هذا وما يجب له الوضوء ما ورد به بعض اعداد هذا المص في الكتاب فليذكره ومن بعده فليذكر ما يستحب له اما ما يجب له
 فالصلوة الواجبة باصل الشرع وبالعارض اذا كانت ذات ركوع وسجود ولو ايماء في اصل وضعها وان سقطا بالعارض يومئذ كانت
 الصلوة وغيرها والدليل عليه الاجماع على شرط الطهور في كل ما هو صلوة حقيقة لا ما خرج كفاية الطهورين في وجهه ولذا يستند
 على عدم اعتبارها في صلوة الجنائز مرة بها البس حقيقة في عرفهم وسلب الصلوة عنها في الخبر واخرى بالاخبار الخاصة والاخبار

على
 فتح التعليق في كذا
 في مجاز الوضوء
 دخل الوقت
 م

في صحيح ما يجب
 من شرائط

فصل في وجوب الطهارة في الصلاة

المتفحص بالاشراط المزبورة لا صلوة الا بطهورة وقضية الاشراط في نفسه وجوب الشرط بناء على وجوب المفطرة بالخطاب
النبوي مضافا الى الخطاب الاصلى المتعلق بهذه المفطرة من مجموع قوله اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا ومن السنة بخلافه ان الله فرض
على المدين الطهارة للصلوة ويحويه وانعقاد الاجتماع على وجوب الطهارة لكل صلوة واجبة هذا الثبوت وجوبه بالنسبة الى مطلق الصلوة
واما الخصوص لثبوته بفرضه من الدين مضافا الى تواتر الاخبار ولا يجب للصلوة غير ذلك الركوع والجلود وضعا كصلوة الجنائز اجماعا
ونصا والطواف الواجب باصل الشارع او بالعارضة ومن المندوب منه والتأنيل عليه الاجتماع الفاضل مطلق معقده بشمول الواجب
الاصلي والعارضة عموم النص من قوله الطواف بالبيت صلوة غير انك تنكلم فيه بتقريب عموم المنزلة في مثله والمنزلة في ظاهر الاحكام
وهو الاشراط بالطهارة في المقام خصوصا بعد النص بعموم المنزلة في التكم ومن قوله في الصحيح عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء
قال يقطع طوافه ولا يعد به وفي رواية زرارة عن الرجل يطوف على غير وضوء يعتد به ذلك الطواف قال لا يخرج منها المندوب
بالنص يقتضي فساد الواجب الصحيح عن رجل طاف طوافا لفرضه وهو على غير طهارة فقال يهتد به طوافه وان كان تطوعا فليتوضأ وليصل الى غير ذلك من الاخبار كطهارة
وصلى ركعتين ومعلوم الموثق قلت له رجل طاف على غير وضوء فقال ان كان تطوعا فليتوضأ وليصل الى غير ذلك من الاخبار كطهارة
بالنسبة الى اقسام الفرض بوجوبها باطلاق معقده الاجتماع عن الغنية والخلاف وغيرها وحيث ان وجوب الوضوء لما اوجب
منه بالعارضة كالمندوب ومن غير ثبات ما فرض له الاصل في الصلوة المندوب والمندوب وغيرهما من غير ثباتها باعتبارها من غير
ام الا لا بأس بتبيين ذلك هنا بعد توضيح افضل المنشاء والمذكور عموم هذا النزاع لكل ما اخص من غيره بما لا يميزه ندبه فنقول
المندوب اما ان يقع مندوبا على طهارة او عقدا بما ينشأ في الفرض كصلوة مع احدى سور الفرائض او الطواف حال الحدوث و
غيرها وفي المطلق قولان احدهما وعليه بعض المتأخرين ككاشف اللثام وغيره بقاء حكم المندوب لان قضية الطهارة المندوب وحصول
الوفاء بالمطلق ومع فرض مندوبه الخلاف ما اعتبر ذلك لا سريته فخصه بما كان العنوان في المعبر فيه هو الفرض والواجب نحوها
فالترجيح في جانب طهارة المندوب لاصل البرائة واستصحاب بقاء حكم ما قبل المندوب وثانيهما اعتبار ما يميزه في الفرض عما ما شرع المندوب
من عليه من الامور الخارجية لفرضه كالجلب في الوضوء ونحوه واخثاره شيخنا الشهيد الثاني في الروضة والمفاضل في الفرائض انها
وفي الاخبار والاجماع عليه ونسبه غير واحد الى تصريح الاصحاب ولعله لا يوفق في النظر لا بقطاع الاصل والطلاق المندوب بل الى اعتبار
ما اعتبره الفرض فان اثره في الطبيعة لا يقتضي الا وجوب ليجاز الطبيعة بعد المندوب وهو لا ينافي ان يكون اجازتها في كل زمان
بمسببة غاية تنصيص حال الشرع في ذلك الوقت وح بعد المندوب ان مقتضى صدق عنوان الفرض والواجب على تلك الطبيعة لزوم كمالها
مثلا كان سليما على المعارض يرى من نذر في فرضه رباعية من يوم معين فانقوله لسفر والعجز عن القيام ولو عجز شرعا لا يفتي
هل يشك في وجوب شخص البرائة من نذر مع بيعها ثانيا فصار واجبا لتمام جهته طلاق المندوب ولا دلالة وجوب الفرض والحلول
عند العجز وما ذلك لعدم اقتضاء نذر الطبيعة ازيد من وجوب ثباتها في كل زمان على ما يقتضيه حال الشرع في ذلك الزمان
ولا فرق في تعدد الحالات الموجبة للثبوت بين بعض افراد الطبيعة بين كونها حاصلة من الخارج او من نفس المندوب فكما لا يحكم الطهارة الطبيعية
المندوب على ما تقتضيه الحالات الخارجية وتبقى موكولة من جهةها الى مقتضى الشرع كذلك لا يحكم على ما تقتضيه الحالة الحاصلة من الدين
بعد انعقاده ومما في الجواهر من دعوى ان ما علق على عنوان الفرض والنقل الميثاق كونه الحكم دائرا فيه مدار الغنة اياه وجودا وعد
فيه كليات حكم النقل المندوب وبما لا شصخاب وان ارتفع عند عنوان النقل مع كونها مخالفا لظاهره من تعليق الحكم على
العنوانين الموصوفين من اداة المندوب وان مدفوع بان لا يرد دفع حكم النقل عن المندوب ولا جلا رتفاع عنوان النقل حتى لا يصب
بقاؤه بل بزيادة ثبات حكم الفرض له بعد تحقق صدق عنوانه عليه استنادا الى النص الفرق بين الامر بين واضح كما ان اصل البرائة
في المقام مقطوع بشمول عنوان الفرض ودعوى عدم انصراف الفرض الى المندوب في النصوص الى المندوب وكما ادعى تحكم وانما اذا لم يكن
المندوب مطلقا بل مقيدا بما ينشأ في الفرض فحينئذ يقال احدها انعقاد المندوب على الحقيقة وجوب لا يتان برك ذلك اخثاره الشهيد
الثاني في الروضة وكاشف اللثام وبعض بل ارسله في لروضه ارسال المسلمين وثانيها عدم انعقاد المندوب من اجله انما
جدي العلامة واحدة فيها حكماء في الكشف عن المندوب واخثاره الكركي ايضا في نذر الصلوة مقيدة بعدم التوردة وثالثها انقضاء
المندوب بالانقضاء والعقد والتجيز بين البيان مع شرايط الفرض بدونها وهو محض الفواعل ونهاية الاحكام فمن ذلك

كتاب الطهارة

في بيان ما يجب في الطهارة

الصلوة على الراجل وبعض الأخرى حيث أن الأمثلة التي ذكرتها في المقام كالطواف مع الحدث والصلوة على الراجل والصلوة مع ذكر ركوع أو سجود لا يجوز في غيرهما ومع سورة كذا لك مختلف بعضها مع بعض في جهة الكلام فلو وضع الحال فيها بغير تلك الجهات التي يقع الكلام من تلك الحيثية وفوضه بوجع الكلام في مقامين أحدهما أن تعين المندوبين في المقام في المقام محض نفاذ التعبد للفرع كالطواف بغير طهر مثلاً مع قطع النظر من جهة مرجوحته القيد وعدم رجحانه هل يمنع من انعقاد النذر لأنه باعتماد النذر يكون مشمولاً للأدلة النافية لصفة الطواف بغير طهر فيكون مثل نذر الصلوة بغير طهر لا أشبه الثاني لعدم أدلة النذر والمغاضي باعتماده على كل طاعة وإذا انعقد كذلك وجب الوفاء به كذلك ولا تعارضه أدلة وجوب الطهارة للطواف الواجب لعدم شمولها للطواف الذي انعقد وجوبه على غير طهر بغير طهر عن نذر المطلق إذ في المطلق يكون الطواف واجباً فمثل أدلة اعتبار الطهارة في الطواف الواجب في المقيّد بغير طهر واجباً فلا تتم تلك الأدلة ودعوى عدم صلاحية النذر لا يجاب على غير طهر لخالفة النذر والمغضي ما دل على اعتبار الطهارة فيما يجب من الطواف كما في المصايب متنوعة لأن مقتضى تلك الأدلة اعتبار الطهارة فيما وجبه من الطواف لا يمنع إمكان إيجاب الطواف من غير طهر واحد ما غير الآخر ثم لو نذر إيقاع الطواف الواجب بأصل الشرع من غير طهر منع تلك الأدلة من انعقاده وكان كن نذر الصلوة بغير طهر ويصرون هذا الطواف بقدر تمامية النذر واجباً لا يصح حين تعلو النذر من الطواف الواجب الذي يمنع تعلو نذر ما بقائه من غير طهر ضرورة عدم تخفى السبب قبل تمامية السبب ودعوى أن اعتبار الشارع الطهارة فيما وجبه منه دليل على غرضه بعدم وقوع الغرض منه بغير طهر مطلقاً لا يشترط نذر لعدم وضع الشارع خلاف غرض الشارع بل لا يراه ما هو غرضه مدعوه منع كونه دليل على ما ذكره من غايته فإدعاء اعتبار الطهر فيما وجبه هو واجباً وما يجعله النادر واجباً منهم من الواجب غير الذي وجبه هو ولا يصح التدخل بينهما ما لا نذر بينهما اعتباراً في كل منهما وعلى القول بمنع التعبد من هذه الحيثية من انعقاد النذر بالتعبد المذكور ينبغي تحقيق أن النذر بالمقيد بتوجه قصد النذر في فيه إلى أمر واحد هو الطهارة الشخصية بالقيّد الخاص يكون المعنى له على أن وجد الطواف المقارن للحدث ثم ينحل القصد إلى قصد أمرين الطهارة والقيّد فيكون المعنى له على أن طواف وإن كان حين هذا الطواف محدثاً فليكن الأول يتبع بطلان النذر من أصله وعلى الثاني يلغى قصد القيد ويصح قصد الطهارة ويكون من نذر المطلق ويتبع القول بوجوب الطهر المعبر عنه الغرض على القول بغير نذر المطلق ومن غير نذر اختياراً والعقل في نذر المطلق ذلك واختياره في نذر الصلوة على الراجل الغاء القيد وانعقاد النذر على المطلق ولجزاء الأتيان مع القيد وعلى كل حال أظهر أن القصد النذري في نذر المقيّد متعلق إلى أمر واحد ولا يخلل المذكور فيقضى انعقاد النذر للصلوة من غير طهر وجوباً فإنه بالشروع من الصلوة مع الطهارة كما احتدل في نهاية الأحكام في نذر الصلوة النافذة مستنداً ببناء على وجوب الاستقبال في النوافل وفيه ما لا يخفى ولو سلم الاخلال فهو على الأمر على وجه يتعدى النذر والمندوب ويقبل البعوض في الصحة والفساد فالتمس إثبات منع حيثية القيد من انعقاد وعلى تعديده لا يثبت الفساد وأما الكلام فيما اخترناه أولاً في هذا المقام من انعقاد النذر على مثل الطواف بغير طهر ونحوه من المقيّد بالنأي بان قيد الحدث في الطواف غير راجح في نفسه فيكون الطواف المندوب كذلك غير راجح فلا ينعقد نذره فهو حيثية أخرى المنع من الانعقاد وهو المقام الثاني فنقول فيه إن نذر المقيّد بغير راجح فيما لم يكن القيد زماناً كالصلوة في الحمام والطواف بغير طهر قد اختلفوا لهم في انعقاده فثبتك انعقاده على المقيّد بقيد واختاره في كشف للشام وهو محتمل النذر في فيما حكا فيه وبطلان بطلان النذر من أصله واختاره جدى الغلامه ورجحه الكوكبي وجماعه بل قطع الكوكبي بعدم انعقاد المقيّد بقيد وإنما جعل الخلاف في البطلان والانعقاد على المطلق مع الغاء القيد وحصول الأجزاء بالمقيّد وغيره كما هو القول الثالث واختاره في النواعد ومثاله الأحكام ومثاله الخلاف ما اشرنا إليه من أن نذر المقيّد بتوجه القصد النذري فيه إلى أمر واحد ينحل إلى نذر أمرين وعلى الأول هل المرجوحته المتحققة من جهة القيد وعدم الرجحان تمنع من انعقاد النذر أم لا قلت الظاهر أن نذر المقيّد قصد أمر واحد كما تقدم وأن مرجوحته المندوبه وأعدم رجحانه من حيث تشخص القيد تمنع من انعقاد النذر وإن كان مرجوحته لعباً مفضان الثواب ولا تنفك من الرجحان لذات المعبر عنه النذر لأن هذا النذر جار على خلاف الغرض من وضعه لأن وضع النذر وشرعه إنما هو لإلزام النفس بما اراده الشارع من غير إلزام وفي الغرض لم يندب إلا لإلزام نفسه بالمقيّد الذي لم يره الشارع ولا لكان يندب الراجح والأقل من الطهارة المطلقة ويصرف ذلك برجوع النادر إلى وجوبه ضرورة بغير طهر عدم الانعقاد وانعقاد المقيّد بغير نذر الحرية

في بيان ما يجب في الطهارة

كالصلوة من غير الاخلال الى قصد ترك القيد الذي هو ذواته من صلوة الجماعة لصلوة المنفرد مع قطع النظر عن صفة انفراده وعدم
جماعته كما لا يبعد دعوى ظهور القيدان بالامور المتضادة والمتناقضة كالصلوة جالسا او متحكما او مستند برا او فرادى نحوها
في ذلك ثم انما تحقق انعقاد النذر على المقيّد وجب الوفاء به وهو ايتانه بالقيد لما اخذ فيه وما ذكرنا انقطع وجب القول الثالث
هو اخلال النذر المذكور الى قصد الطهيرة وقصد القيد على نحو ما اشرنا اليه وقصد القيد لموجبه لغو ويبقى قصد الطهيرة
وينعقد ذلك ومقتضاه حصول الاجزاء بالمقيّد وغيره وضعفه واضع لما ذكرناه من اتحاد القصد ولو سلم اخلاله الى قصد من فليس
على وجه يقبل التبعيض في الطهيرة والفساد لما اشكل في جامع المقاصد وغيره من ان ما وقع لم يقصد وما قصد لم يقع ضرورة قصد
الطلق وتوقع النذر عليه بناء على الاخلال المذكور فانه يقضى بتبطل القصد والمقصود ومع كل منهما لا يكون ما وقع غير مقصود
نعم ما قصد لم يقع بعضه كما اوضح منه ايضا وجه القول بعدم الانعقاد من اصله وهو ما ذكر من ان القصد في النذر المقيّد يتوجه
الى امر واحد والمرجوح به من حيث القيد ما نفعه من انعقاده وهو الذي يقتضيه النظر الصائب واتضح لك ما فصلناه الحكم في
جميع الامثال المذكورة في المقام فان منها ما ياتي في الكلام فيه من الجملة الاولى خاصة وهي تفهيد المندوبين في الفرض وان لم
يكن مرجوحا كما لو نذر صلوة مستحب وعقيدة يذكركون او سجودا وسورة لا يجزئ في الفرض ومنها ما ياتي في الكلام فيه من الجملة الثانية
خاصة وهي مرجوح به المندوب وان لم يكن مما ياتي في الفرض كما لو نذر الصلوة في الحمام ومنها ما ياتي في الكلام فيه من الجملة الثالثة
نذرنا فلا على الراجله والجالسا او مستند برا ونحو ذلك ومنه يحل الفرض وهو نذر طواف النفل محذورا لكونه من حيث التفهيد مرجوحا
او غير ذلك كما ان حكم العهد واليمين ايضا منضج بمقاييس حكم النذر فاما ما في جميع ما ذكرناه فانه تمام الكلام فيما سياتي في
الصلوة المندوبة قد ساءلنا عن الخبر مما يجب له الوضوء من كثرة القرآن وجب لغاوض كالاقتضاء من الكافر والاخراج
من الغاذرة ونحو ذلك للحديث لها فان وجب المسح وجب رفع الحدث مقدّمه واما حرمه المسح مع الحدث فلا اجماع المشيخ
وقوله وانظر انهم في كتاب مكنون لا يمتنع الا المظهر من تنزيل من رب العالمين والمسح حقيقته في امساك البدن والمظهر في
الظهر من الاحداث ومنها من الاخبار واصالة التحقيق تفضي الى رجوع الضمير في القرآن ذمعا ورجاعه الى الكتاب المكنون على اذنه
الوجع المحفوظ ومن المسح الاطلاع ومن المظهرين الملائكة المعصومون من الذنوب وعلى اذنه المصحف المحفوظ عند الامم ومن
المظهرين الامم والملائكة ومن السور الوصول الى حقيقته ومعناه وغير ذلك لا يخلو شيء منه من مخالفة الاصل المذكور بارتكاب المحظور
مضافا الى ما عمن الجمع والبيان من ان الضمير في القرآن عندنا الشعر والاجماع والى ما عمن الاول مرسل عن الباقر ع ان المراد به المظهر
عن الاحداث والجنابات وان لا يجوز الخبز الحامض والحديث من المصحف والى تفسير الامام ابي الحسن ع فيما رواه ابراهيم بن عبد الحميد
عنه قال المصحف لا يمس على غير طهر ولا جنب ولا مس خيطه ولا تقلد ان الله تعالى قال لا يمس الا المظهرين والى ظهور قوله لا
يمس الا المظهرين بين وضعت للقرآن في كونه كذلك ايضا والى فهم المشهور منها ذلك وبذلك كله يرتفع الاشكال في الاستدلال
بافتقار الخبر لا يدل على الحرّم وان المستثنى من الاستدلال المظهر بين رفع الحدث والخبر كما تقدم والاعخبار وهي موثقة
ابن جرير صحيحه عن ابي عبد الله ع عن قرا المصحف وهو على غير وضوء قال لا بأس ولا يمس الكتاب وصححه حماد عنه ايضا قال ابنه
اسماعيل بائني اقر المصحف فقال اني لست على وضوء فقال لا تمس الكتاب ومن لورق وقراء والنبوي العاصم بطرق ثلاث
في احد ما لا يمس القرآن الا طاهر وفي الباقي لا يمس القرآن الا وان على طهر ومسك الطهيرة ورواية ابراهيم بن عبد الحميد المقتد
وفقه الرضا ولا تمس القرآن بعد جبر ما ضعف منها سند ولا له بالعل وفهم الاصحاب مع ان الدلالة ليس فيها شيء الا ايراد
بعضها بالجملة الخبرية وهو غير قاطع كما في لا يمس لثوبها في الطهيرة في الاخبار والايات بل في الاستعمالات الفرعية سيما المنعينة منها
ما هنا بعد تقدّم رجوعها على نفي الحقيقة تبعين حملها على زادة الخبرية لكونها اقربا لجازات واسمائها ونسب الى الشيخ والاشكال في
القول بالكرهه وكذا عن المذهب والوسيلة والاشارة واستشكل في الحكم ببعض المتأخرين ولا يخفى ان المتقدمين من نسب اليه الحلال
كلام بعضهم غير صحيح في الحالفة والصريح منه غير ضار بالاجماع واما المتأخرون فعدا ما عندهم المناقشة في الدليل وربما توفقت بعضهم
الاشار من صريح بعدم الحرمة ومع ذلك كله الاجماع كانه متحقق والحكم ثابت وافق جماعة بحجته من اسم الحلاله والاسماء المحيية
الخاصة بالباري جل اسم من غير وضوء كما حل لكافي والمؤخر وكشف اللباس عيون المسائل وسارع الجاه واحنا بعض المتأخرين

في حيا الوضوء

من اضعف الظهور فينبغي اطلاق جواز من اذهرهم المكتوب فيه القرآن الشامل لمساكنه وغيره بما دل على حرمة خصوص من كتابته
القرآن مضافا الى عدم الضرر له في اطلاقها يكون اذهرهم المكتوب فيه القرآن وان اشعرهم قوله جعلوا فيه سورة من القرآن مع احتمال
ان يكون قوله وما سعت الى اخر من كلام محمد بن مسلم وابتناء ثانيا لها على مساواة حكم اسم الجلالة للقرآن في حرمة من الحديث بالاضافة
ومع ذلك لا ضرر له فيه بمسئله وعدم خلوا السند من كلام كاصح به غير واحد وعدم مقاومتها مع هذا كالمساواة باطلا لانه
او غيره على المنع فخرج عليها لو فرضنا لضعفها في عموم من وجه وانما عسر التجنب مع ان الحكم فيه يدور مداره في الايمان والاكثار
والاشخاص الاحوال وجوده وعدمه لا يوافق اطلاق الجواز فهو غير ثابت على وجه يقضي بالعقول عدمه واضح فيما اشتمل على القرآن
لعدمه بل كذلك فيما اشتمل منه على اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاشياء ان سلم الاحاق لعدم بقاء الكائنات في غير زمان سلطانهم بعد
فرض انها من المشركين لا سيما في زماننا الذي انقطع فيها على وجه لا يكاد يوجد المشتمل على القرآن والمشتل على الاسماء ليس بالكثير
الضرر ولا وطأه فيها قصد سلاطين اوقات ثانيا او لا فرق بعد تحقق موضوع القرآن في المنسوس من كونها كلمة او حرفا لان المناسط
صدق من القرآن وهو يحصل بغير ما تحقق ان كلمة قرآن كما ان من يدعى بغيره يتحقق بجزء من مدنيه وان لم يصدق عليه انه زيد ثم
المداري في الحرف على الرسوم وان لم يلفظ بكلامه بعد ذلك والجمع والواو تحت الحرف في هزء وكثو واو ذلك دون المفوظ
الذي لم يتعارف رسمه ككون النون وواو والثاني من داود ويخوذ ذلك اذا اتفق رسمه لان مداد القرآن الموجود في الادلة بالنسبة
الى هذا الحكم على المكتوب لا المشعور بدلالة المس ومنه يتبين اختصاص الحرمة بمس ما يلزم رسمه فيشكل جريانها في النقط والاعراب
لذلك عدم التزام رسمها على غيرها من قوام الرسم والنقط بل وكذا الاشكال في المد والتشديد والهمزة واخا في الحداث
عدم الحرف في الادلة الاخيرة ونسبة الى بعض المتأخرين ايضا قال لجدد القبط بها وبعض المحققين حصل الحرمة بالملزم رسمها
او في رسم المصحف ثم ان كان ملزمنا في جميع الرسوم فهو جزء مطلقا ولا يفي الرسم الملزم به فيه قال وعليه يخرج الاعراب والنقط
لانها من الحسنات الغير الملزمة بها في رسم ويحل المد المتصل والشد والهمزة في الرسم الجديد دون القديم انتهى وهو الاقوى عندك
في غير النقط ومنها يقوى منع لعدم انضباط الرسم لا بها لعدم تمام الحروف لا بها خصوصا في المصحف لالتزام رسمها فيه وخلو
بعض كتابات غير المصحف عنها لا يجدي في المقام واختلف كلام الباقي في المقام لكن لم ادر من تعرض للمد والشد والهمزة غير
صاحب الحديث مصر حجاز ومصر حجاز من حرمة المس ومن تعرض للاعراب مصر حجاز بخلافها عد الشاذ واذا وضع يد على حرف من المصحف
ثم تعرض محله وانفصل من المصحف ليند باقية عليه فقلب الحكم الى الجواز بل وكذا الكلمة لعدم كونها من البعض الصادق عليه
القرآن ولا داخله بعد لان فرضه في طيها هو قرآن لا في بعض الكلمات نحو كسب بعض نصوصها فلا يبعد بقاؤها على القرآنية وان
انفصلت وعلى كل حال الحكم يخص بها وافق الفراءات السبع التي تحقق قواها دون الثلاث الباقية وان حكى قواها ايضا لكن
لم يثبت فلم يتحقق كونها واقفا قرآنا واقفا غير الموافق للاحدى عشر المستحق بالشاذ لعدم جريان الحكم فيه اوضح ثم المكتوب من حيث
الرسم يعتبر تداوله وان هجره زمان المس كالرسم الكوفي في عصرنا مع ان الكوفي بخصوصه موضع وفاق على ما حكى في المندول في زماننا
ان عمر تداوله في ذلك الزمان فلا اشكال في الحرمة وان اخصص بقوم او بلاد كبعض الكتابات الهندية والمغربية فضلا عن الحروف
المطبعة يهوى حرمة مسته خصوصا من القوم المندول عندهم وبطل هجرة عموم حرمة من القرآن ونشر الحرمة المزبورة من السلف
في كل قوم في جميع البلاد والواهي لقومها المتعارف فيها تلك الارقام المذكورة نعم لو كان من منبيل الانا في الكتابات عند بعض
وكان رسم المندول غير كالمشهور وبعض الارقام الهندية ونحوها فالظاهر الجواز فيه سيما فيما اخرجه سان واخصص به من غير
ان يكون مصداق لقوم بعض النفوس والفتيات في التراكيب التي لا تنفع على حد ويقضي حرمة جميعها بعد وضوح عدم اختصاص
الحكم بالكتابة بالعلم والمداور ونحوه لنحو الحرف في الحوائيم والنفس في الاجزاء وانواع الطباعات في الاجسام وغيرها الى حرمة من
كل نفس على جسم لامكان تلك التحيلات في جميع ذلك وبالجمل كما ان اللفظ موضوع للتغنى كذا الخط موضوع على الاصح للفظ وتما
ان لمرآة الشيء فجميع الاسماء دون ما كان من الالغاز ومخترعات نفس الانسان فكذلك الخط والكتابة وتوقفان على منعه غير
المتعارف باحتمال عدم الانصراف فان كان في المندول المحمود فهو في غير حكمه كما اذا كان في المندول عند قوم او بلاد وان كان
في الانا عند بعض فهو لا يظهر وان كان في مخترع الانسان فنقطع مجاز مسته كالقطع بجواز من لا ينفك عنه تداوله لا لا تنفع

بما دل على حرمة من كتابته

كتاب الطهارة

فيما يشترك
فيما لا يشترك
فيما لا يشترك
فيما لا يشترك

ثلاثة على خروجها من القرآن منسوخ الحكم مضافا الى الاجماع المحكي فيها ثم لا يخفى عليك ان كلمات جملة من الاصحاب
تفقد الفرق فيما يبرهن من منقطعات القرآن في غير المصنف بان المشترك منها بين القرآن وكلام الادميين كقوله قال ان عبدا لله
مثلا يتبع قصد الكاتب واخباره فيه حجة وما تعين كونه قرآنا كسورة الفاتحة مثلا بحججه مطلقا وبمثله فصلوا ايضا فيما يقرأ
من المنقطعات وبعض القرآن في الصلوة ونحوها واستشكل بعض المحققين في الثاني بان ما يقرأ الان من القرآن ليس هو عين
القرآن الذي وجهه الله تعالى فانه من الافعال البشرية واليجاد انة وهو غير الكلام الذي وجهه الباري من غير اللفظ ولا ينافيه الاعجاز
فيما توجه لان اعجازه باعتبار ايجاد او لا قبل ايجاد الله لمثله وامتناع ايجادنا مثله لمعناه في الكلام لا امتناع ايجاد الفرد لما مثل
مطلقا واذا كان الموجود المجرد فردا مثلا لا اوجه الله لا عينه فلا يلزم ان يكون قرآنا الا اذا قصد به القرآن كما في غيره من سائر
الكلام فان الواقع على وجوه مختلفة لا يتعين لاحدهما الا بالقصد والحكم في الكتابة مثل اللفظ والكلام فيه جار في الكتابة فانها
موضوعه قلنا في دفع الاشكال ان الكلمات المؤلفة باعتبار جهة الصدور واليجاد تكلم وباعتبار موجودتها كلام ولا شك
انها من الاصوات ولا دوام لها واذا عيشتا فالمادة مماثلة للادنى الاشكال لا عادة عين المغدوم لكن يكفي في صدق عادة الاول عرفا
هنا المماثلة ثم ان ايجادها لو كان وليا في غير هذا الخط في ايجاد السابق بحيث لو لم يكن مسبوقا بالصدور من غيره واقع عدم العلم
او التهور عنه لكان يصدق من موجب وامكن وجوده منه فالكلام مضاف الى الصاد ومنه ويقال ان كلامه لم يمتد لم يكن كذلك
فايجاد عاده مماثل الموجود بله وحكاية والكلام مضاف الى الموجب الاول وان وقع التكلم به من الثاني فيقال تكلم بكلام الغير
والوجهان باثبات في مطلق كلام الادميين لا مكان صدورهما بالوجهين وفي غير النسخ من القرآن واما المصنف الذي سمعت عن
المصنف امتناع ايجاد او لا قبل ايجاد الله لمثله فلا يوجد من الادبي لا بعنوان عادة مماثل الموجود الاول وقصد كونه كلاما له لغو لا يجد
في الاشارة اليه وعلى هذا افراد الاصحاب من المشترك الذي يختلف الحكم فيه باختلاف القصد هو غير البالغ مقدارا لغيره لحد الاعجاز
فان قبل كونه في اضافة الكلام الى الشخص مطلق صدور منه لان كلنا اوجه الانسان فهو اثره ولا يعتبر فيه ان يكون صدورا
اوليا غير ملحوظ فيه حال التغير قلنا ولا ترى بالوجدان بخلافه لانه يقال في العرف تكلم فلان بكلام غيره في مقابل ما يقال ايضا
انه اشكال ان النفس ونفسه الاطلاق ليس الا ما ذكره ثانيا هو خلاف ما اعرف به المورد من اننا اذا قصد القرآن كان قرآنا
ثم اذا اتضح الحال في القرآن المسوع فالمكتوب يتبعه ما لا من ان المكتوب موضوع للملفوظ ولو صرح شأوا في الحال فيها وان
لم يكن احدهما موضوعا للآخر واتضح ما سمعت حكم الانبياس الذي هو تضمنه في الشعر والنثر ايضا لقرآن على نحو الابراد من نفسه الحجة
منه للتوحيج الى القرآن كما صرحوا به فان كان من المشترك لا يحرم منه بقصد عدم القرآنية وان كان من المختص فعلى ما سمعت من
البعض من تحقيق قرآنية بقصد هذا المحرم منه ايضا وعلى المختار فيما تقدم ان لم يغير فيه اصل حرم منه وان راد به معنى اخر لكون
العبارة باللفظ المكتوب ولغاء قصدان اللفظ منح كما سمعت وقبل جزا في التغير فيه بدل على خروج وجه من القرآنية بقصد انه لو راد
من نفس الانسان والكان خراما لكونه من التغير والتخريف في القرآن وهو محرم وفيه انه مع التغير وقصد عدم القرآنية يخرج عن كونه
قرآنا ويخرج في القرآن وذلك لا يشترط خروج المختص بالقصد وحذف لغاء القصد من غير التغير لكان الاختصاص بخلافه مع التغير
لذهاب الاختصاص معه فلو قصد عدم القرآنية واما اذا غير ولو بسرا في الترتيب فصرح بعض المحققين بعدم حرمة منه
وفي بعض حواشيه احتمل ذلك الخروج الاسلوب به عن القرآنية وان يكون القدر المطابق للقرآن قرآنا بحججه مستند دون غيره ولعل الاثر
على المختار فيما سمعت ان الثاني ان كان بمقدار وجه يكون من المختص بالقرآن حرم منه والامحرم لانه من المشترك الخارج بالقصد
منه برحمتها فيما ذكرناه هنا فانه نافع فيما ياتي من كلام الادمي والقرآن في الصلوة وهل يحرم من القرآن مع عدم الطهارة من المخبث
ام لا اما منه بغير العضو النجس بغير محرم قطعا وبالعضو النجس مع سائر النجاسة الى المنسوس فخرام قطعا ومن غير سائر النجاسة لا كثيرا بل
ما عدا الشاذ عدم الحرمة وعن المذكورة وبعض حواشي الفوائد المنع وهو ظاهر الجلال الكشوف وجوب الوضوء لستر للرفع من الارض
النجسة ولم يعرف له مستند معلوم من التعليل بالحديث بالتعظيم الجارى هنا وعدم اطراء الاستخفاف في جميع من العضو النجس ولو
مع زوال العين والابرة لا تصلح مستند لو رددت نفسها لمطهرتها كما سمعت بالطهارة من الحدث ولا وثاينا على تفيد بكون الطهارة
حقيقة ورفع الحدث يبطل الاستدلال وعلى تفيد بواشتركا معنى كما استظهرناه مقتضى عموم المطهر من حيث انه جمع محلي بالكلام

في جواب الوضوء
في جواب الوضوء
في جواب الوضوء

شعور الجواز افراده الشك لا ينافي المظهر من الامر من معا ومن الحدث وحده ومن الحدث وحده وهذا خلافا للاجماع باعتبار الثالث و
خلافا للمفسد باعتبار الثاني وادارة الفرد الاول خاصة ولو جازا للثاني ما ولى من اذنه الفرد الثاني خاصة ولو جازا ومثلا للكل
في النبوي المتقدم مع عدم جازا في لفظة آتاما او رد على اذنه النعم من المظهر من انه لو كان المفهوم من اذنه نعم لم ينعلم التفرع من المظهر
من الحدث لزم بغير موضع الجاحه وهو خلافا للاجماع متفرع بما اشترنا اليه سابقا من كون حرفة المشر على الحدث من حيث
الحدث وهو امر معنوي قائم بنفس الانسان ومقتضاه حرفة المشر من حيث من اعضائه بخلاف المنع من ان الحدث لا يقوم بنفسه بل
يجب فيه فخص بالعضو الملائق كالتحذير الملائق فلا يقضى بان حرفة المشر به ثم لا يذنب عليه ان هناك بعض غايات غير ما ذكر
بين وجوب الوضوء له وهو شاذ والعنوي على الاستصحاب كما ستر فيها في تضاعيف الغايات التي يجب لها الوضوء وما ذكر
هو الواجب باصل الشرع وقد يجب الوضوء او مطلق المظاهر بالغاوص من نذر او عهدا وبين وجبته الكلام في هذا القسم انه
يعتبره وجوبه اجتماع شرائط موجبه من التذير واخويه والمند واما عنوان المظاهر او فرد مخصوص منها كالوضوء والغسل والتميم
التيهم فان كان الاول محض الاول لا مثال فيه بالمظاهر من الحدث مبني على كونها حقيقة فيه ولها على تقدير التحقيق متواطئة
الصدق بالنسبة الى نوع الحدث وان شكك بدوي لا عبرة به وقد عرفنا المختار في صدر الكتاب وكذا حصول الامتثال في نذر
المظاهر بجميع افراد المظاهر من الحدث من المائنة والارباب مبني على انها مشتركة لفظي ومعنوي بينهما او مجاز في الارباب وعلى
الاولين هما متساويان في الانشائي ومختلفان ومنصرفان الى المائنة وعلى مجازية الارباب يتخير بين فرد في المائنة لعدم
في نذر في نذرهما من لفظ المظاهر وعلى الاشتراك لفظا ومعنى قلنا بالشك في المائنة منصرفا الى المائنة من
بين فرد في نذرهما من النواطي في نذرهما في الانشائي يتخير بين المائنة والظاهر الغيبي مبني على الاشتراك اللفظي وان لم يقصر
مفهوم الاشتراك وبطل انه يقصد حاح احتمال فساد التذير وكان الوجه تعالى القصد للتذير في الجمل فلا يجب به شيء و
التحيز فرع القصد بنحو الاطلاق وفيه ان قصد مشترك اللفظي قصد الى احد المعاني لا بعينه وهو كاف في انعقاد التذير وتبطل
بدلك التحيز كونه مخالفا للوضع المشترك بتدليله لا يقضى بان يكون اشتراكا في الجواز او هو غير قاطع في التذير لكن في المذرك
تبعا للروض ما حاصله انه على الاشتراك والنواطي يتخير على التشكيك الاظهر ذلك ويحتمل الانصراف الى الاقوى لانه المتيقن الى
الاضعف الاصل البرائ من الزيادة انتهى والظاهر بانها التشكيك في القوة والضعف من حيث كون المائنة رافعا ومبيحا
الزبابه مبيحا لا التشكيك في الصدق والانشائي من اطلاق اللفظ ضروريه تعين الانصراف الى الاقوى وبني الاحتمال على
هذا التقدير مع ان التشكيك المنطقي لا يفرق في المقام هو التردد في ان هذا الاختلاف هل يوجب الانصراف ام لا ففوى عدم
الاجابة الانصراف وان وجب تشكيكا بدويا لا يعتبر مثله ولا زنه الغيبي مع احتمال تعين الاقوى لشبهه اجابة الانصراف فلا يحصل
تعين البرائة الا بوجهي الاشكال في احتمال تعين الاضعف والاستناد له باصالة البرائة من الزائد ضروريه ان المقام ليس من
مورد الشك بل الاقل والاكثر بل هو من دوران الامر بين المتباينين الذي لا ينعين بالاصل وقد يدفع بناء على ان المظاهر هي الحالة
السببية عن احد الثلاثة ان الشك في كون الواجب هو مطلق حاله لا سببا حادثة والاستباحة الحاصلة مع رفع الحدث والاصل عدم
وجوب الفيد الزائد وعلى كل حال فقد قد من الاشارة الى ان المظاهر مشتركة معنوي بين الوضوء والغسل والتميم مشكلا في
الانشائي بالنسبة الى الزبابه فتعريف المائنة عند ناسخ محض بين فردين بل وكذلك على احتمال الاشتراك اللفظي على بعده ولا يتو
عدم جريان التشكيك في ان من تمام المشترك المعنوي وهو المعنى المنطقي كذلك دون النواطي لتشكيك في الانشائي من
اللفظ الذي هو المعنى في المقام ثم لا يخفى ان الحكم بالظهور والتعيين في الفرض المذكورة انما هو فيها او كل الناذر قصد الاول
اللفظ واما اذا تعدا الى غيره يعين ما قصد من اللفظ وهو واضح وان كان المند وعنوان الوضوء والغسل والتميم وجب تعين
خاصه فان كان الوضوء امثالا الواجب منه الغاية التي يجب الوضوء لها والمستحب للغاية التي يستحب لها والرافع منه المبيح
والصوري عليه فان نذر الوضوء في زمان معين وكان مجتبا فيه وحصل له سبب الوضوء الصوري كاكل الخبز من ماء مثلا
وجب عليه الوضوء الصوري وعلى احتمال انصراف الوضوء الى غير انصوري صادر مجتبا في الزمان المعين لم يجز الصوري وكان ذلك
ولا يجب عليه تحصيل الحالة التي يمكن منه الوضوء الرافع والمبيح كان يغتسل ثم يحدث فيوضاء لظهور ما دل على وجوب الوضوء

كتاب الطهارة

في المندوب اذا كان زاجعا في معنى الوجوب الشرطي فلا يجب مقدّمه واختم الوجوب المطلق فواجب تحصيل الحالة للفقهاء وان
 كان المندوب والغسل شمل ايضا الواجب الواقع لغاية يجب الغسل لها الرفع والبيع والمسح بالواقع لما يستحب له وفي الحكم بالاحكام باخلال
 ندره واختمال عدم ملزمته بزمان وكان فيه منطهر وغيره فاجد لسبب استنون ولم يغسل استحبابه بغير غبطة محضه كما يات وان
 كان المندوب والنتيم فان قيده بزمان وجب عنه ما كان مشروعا واجبا واستحبابا على الخلاف المنقذ فيما يثبت بلحا بهما يستباح بالمال
 ومع التمكن من المأثمة في الزمان لمعين فيحل ندره ولو كان مطلقا نفع حصول الحالة التي يشرع معها والطهارة في غاية الاحكام فيما لو
 ندرت بعد التيمم لكل فرضه على فرض استحباب التجديد وذكره في عاذا في الملامهم فيها ثم على اي صورة من صور الطهارة المندوب
 يعتبر كون المندوب مشروعا مع قطع النظر عن التذرك في سائر التذرك لان التذرك يلزم المشرع ولا يشرع غير المشرع فان ذلك
 الوضوء مع غسل الجنابة ونذر الغسل غبطة لا لغاية والنتيم بدلا عن وضوء الحايض على القول بعدم مشروعيته بدليته عنه
 بطل التذرك في الجميع وفي الكشف لو نذر التجديد لكل فرضه وجب حوال التيمم ان استحبابه او علقنا التذرك بالمباح ومقتضا
 صحة التذرك في هذه الصور الثلاث وما شابهها بناء على صحة نذر المباح وقينه ان موضوع التذرك في لقام من العبادة
 التي لا تكون مباحة فغير المشرع منها وجوبا واستحبابا في شرع محرر لا يتعلق به التذرك وان صححنا نذر المباح فلا يجوز التقييد
 في الامثال المذكورة به ان يقصد العبادة من الوضوء والغسل والنتيم فلا يصح ندره او يقصد صورة الافعال المعينة فيصنع ويحجب
 ايتاها ان علقنا التذرك بالمباح واقاما يستحب له الوضوء فامورا واحدة محض الكون على طهارة من دون ملازمة غايته بتوقف
 صحتها او كمالها على الطهارة وهذا استحباب نفس الوضوء والمنفى سابقا بالاجماع وجوبه لنفسه في الكشف كانه لا خلاف فيه وفي
 المضايح بالاجماع على استحباب الكون على طهارة وهو الوجه مضاعفا الى النبوي اكثر من الطهورين بدلا لله في عمره وان استغن عن
 بالليل والنهار على طهارة فافضل فانك تكون اذا مت على طهارة شهيدا ومأروى عن علي ثم كان صاحب رسول الله اذا بالوا في
 او يمتوا فانه ان تدركهم الساعة والنبوي الاخر يقول الله من احدث ولم يتوضأ فقد جفاني ومن توضأ ولم يصل ركبته فسد
 جفاه ومن احدث وتوضأ وصلى ركعتين ودعا في ولا يجبر فيما سلف من امر دينه ودينه فقد جفوت ولسنت برب جاف
 فان الترخيب الطهارة بعد الحدث من دون ذكر التوصل الى غايته ظاهر كالتبريح في طلوعه بنفسه الكون عليها وبوكة التقليل
 بخافة ان تدركهم الساعة وبوكة عموم قوله ان الله يحب الخواين ويحب المتطهرين وقوله ان المؤمن معقب ما دام متطهرا وعن شرح
 التذرك ان هذا الحكم ليس له مستند سوى كثره على اطلاقنا عليه وعدم انصاح كون الكون على الطهارة غايته براسها اذ وجوده حالة
 في المكلف عقب الوضوء سوى قوع الاشياء المتوقفة على الوضوء كالا او حذو كمالا او صحتها غير معلوم انهم كما نالنا المنة
 حالة نفسا لنتيم الطهارة التزم صرف الاخبار المنقذة الى اذادة ايقاع الطهارة لبعض الغايات الشائنة والاستمرار عليها والمبني
 عندنا فاسد والطهارة كالحديث حالة يحصل للانسان من الوضوء والغسل والاخبار لا صارف عن ظهور اطلاقها في طلوعه بغيره ليع
 الطهارة وان لم يقصد بها احدى الغايات وذكر بعض ان استفاد من الاخبار استحباب الوضوء مع قطع النظر عن قصد الاستدانة
 على الطهارة ايضا فان اراد استحبابه وان كان حال تلبسه بالطهارة فهو الجديد في استحبابه بوجه للتجديد وظاهر الاستحباب لا
 لشيء مما ذكره الا وان اراد ولو حال الحدث لكن ولو من غير ترتيب الطهارة عليه فلا يعبر في ترتيبها عليه بغيرها كما تعرفه في لينة فاستحبابها
 مع لا ينفك عن استحباب الطهارة وان اراد مطلوبه للطهارة ولو انما نادون الاستدانة على الطهارة كما عبر به هذا القسم من
 الوضوء من ادهم حجرها كون عليها ولذا عبر جملته بالكون على الطهارة وليس مطلوبه الاستدانة عليها الا بمعنى مطلوبتها في جميع الاوقات
 مع ان شرع الوضوء كذلك شرع للصورى منه مطلقا مع انهم لا يشرعون في موارد دلالتها كايان ومن الغايات التي يستحب
 لها الوضوء الصلوة والطواف المندوب وان كان فيه للصلوة المندوب مع استحبابه وجوب شرطي بخلافه للطواف فلا يشترط فيه
 له على الاصح واستحبابه لهما مورد اجماع كما صرح به جماعة مع انه مقدّم للمسحوب وروى الامر في جملة من الصلوات المستحبة ومع ما رو
 من قول الطواف بالبيت صلوة يتم فيها معا ومنها دخول المساجد باقناع النفس القوي الحو ابن حمزة وبقية بعض فاضل العصر
 ودخول كل مكان شريف لكن عن الاول مطلقا وعن الثاني بقصد تعظيم الشعار وهو حسن الاطلاق للايمان بالمساجد فلهذا
 فيه لعدم كون التعظيم في المسجد علمه منصوصه ولا مناطا منحتها فطعا وحرمة لفران باقناع النفس القويين بغيره لا من عليهم وروى

في بيان
 الوجوب

في جناب الوضوء

حسن مع قصده ويحتمل من غير قصد ايضا بدعوى كونه من اذاب للتعظيم لدى المشرع فيندب على كل حال وحمل المضعف لقوله
 في رواية ابراهيم بن عبد الحميد لا تمسه على غير طهره لا تمتس خطه ولا تغسله ولا تعظم نظره ما لم يمس كتابه مع وجوب الممس
 بناء على استحبابه كجملة والنظر اليه كما عني الكركي وولده وجماعه من المفسرين في الكشف نص على استحباب منته جاعده وحكاه
 عن ثمانية الاحكام والموجود فيها حضرة من تحتها البس الاحمال الفران ولعله لان مشه نترك به ولذا خص بعض استحبابه بما اذا قصد
 والاجود ترك العبد لان المس من اذاب الشتر لا المغارفة فيندب بفحصه بغير قصد كما مر في الوضوء الغضبي منها لان قيام عن
 طهارة ووجهه الى استحبابه لكون على طهارة ١٠ الاشراف على النوم حتى ينام عن طهارة المستغسل من طهارة من طهارة الى
 طهارة نيات وفرشه كسجده وعن سلمان عن النبي من بات على طهر نكاحا احيى الليل لا يبال انه غايته لكون على الطهارة للفرق
 بالاختلاف والخصوص فان لكون على الطهارة ما قبل النوم غير من حيث انه كونه على الطهارة مطلقا لا اختلافا لمصلحة لذا عينه
 الى كل منها وهو معنى اختلاف الغاية والاربع جعلت لغايات كلها الى غايته لكون على الطهارة فنظر الى استحبابه لكون على الطهارة
 زمان فعل كذا ودخول كذا الى غير ذلك ومن كون الغاية هنا الطهارة فينبيل النوم لانفس النوم تبين سقوط ما في الروض من عدم
 امكان قصد رفع الحدث بهذا الوضوء لان غايته الحدث وهو النوم لما عرفت من ان غايته الطهارة فينبيل النوم كي ينام عن طهر فلا
 حاجة الى تصحيح هذا الوضوء في المعبر بانه ملحق بالوضوء الصحيح لانه قصد الى النوم على افضل احواله ولما في الحديث من استحباب النوم
 على طهارة وهو مشعر بحصولها واعتبره الشهيد بانه لا يلزم من استحباب النوم على الطهارة صحة الطهارة للتوهم اذا الموصل الى ذلك
 الوضوء الواقع للحدث فيلزم نفعه واستباحته بشرط لا مناف له وقد عرفت انه لا موقع لهذا الاشكال من اصله لا بقنائه على ان
 الغاية المتوهم في هذا الوضوء النوم مع ان الغاية المتوهم هي لكون على الطهارة فينبيل النوم وفي الكشف ان يكون الغاية نفس النوم لا
 لكون قبله على الطهارة باستحباب الوضوء لنوم الجنب يتر وضوح الفرق بين الممايين لان وضوء الجنب صوري لجامعة للحدث
 الاكبر ولا يمكن معارضة الكون على الطهارة فليس الغاية هناك الا وقوع النوم عقبيه بخلاف المقام ولذا صرح حجة من الروايات
 هنا بلفظ الطهر وفي نوم الجنب ليس اللفظ الوضوء هذا ولا يخفى ان استحباب ذي المقدرة هنا وهو النوم مقارنا للطهارة
 مشروط بآزادة النوم وحصول الاشراف عليه نحو استحباب غسل اليد للاكل لان النوم مستحب تحقيقا لهذا الوظيفة كما تقدم في
 فيما ياتي من نوم الجنب جاع الحامل وغيرها ومنها التمتع بالحاجة لرواية ابن سنان من طلب حاجته وهو على غير وضوء فلم تقض فلا
 يلزم من ان نفسه وفي مرسل الصدوق في لا يجنب ممن اخذ في حاجته وهو على وضوء كيف لا تقضى حاجته معقصة بالشبهة واعتبر
 بان مفادها ان الحاجة لا تقضى الا مع طلبها بعد الوضوء ولا يقضى بان زيد من استحباب الطلب بعد الوضوء الواقع لغاية من الغاية
 واما تشريع الوضوء لطلب الحاجة فلا واليجاب انه مع الاعضاء عن ظهورا لخصه من السبك لاختفاء في ظهوره في انه يستحب لمن
 يطلب الحاجة ان يكون على وضوء مقدمه كمال الطلب لظاهر من الاستحباب المستفاد من الدليل اللفظي كما لا يخاف ان يكون
 لا مشروطا بمصادفة كونه على الوضوء وبخلافه المقدمه ما يكون مقدمه للشرع لا بد من تعبد بها على الشرع في ذي المقدرة
 فيستحب تعبد به بالوضوء ان لم يكن متوضعا لخصوص الطلب ولا يتوقف على القول باستحباب مقدمه المستحب لا سفادة خطأ
 اصلي به من الاخبار وبخلافه هذا التفسير يتم الاستدلال على الاستحباب في جملة من الوضوءات الا انه وبه يندفع ايضا ما تقدم من
 الشهيد في الوضوء للنوم من انه لا يلزم من استحباب النوم على الطهارة صحة الطهارة للنوم بل يحصل بالوضوء لغيره من الغايات والنوم
 معه لظهور الاخبار هنا ايضا في استحباب النوم على الوضوء لمن يريد النوم واشرب عليه مطلقا لا مشروطا بمصادفة كونه متوضعا
 وهو مقدمه للشرع فلا بد من تعبد به فيستحب تقديم الوضوء لمبدأ النوم وهو المطلوب ومنها زبارة قبور المؤمنين وفي الكشف
 لما ظفر بخصوصه بنص كونه المذرك وعن الشهيد بن في الروض والذكرى وجامع المصايد والدلائل وزود النص وهو مع
 الاعضاء بالشبهة كما في المشارق وظاهر المذرك كاف في الاستحباب بدخل فيها قبور الانبياء والائمة بالطريق الاولى بل النص
 في استحباب الطهر لزبارة قبورهم بالغ حد التوازن المعنوي لو لم يلاحظه الوارد منها في خصوص كثير من الزيارات على وجه يفرقها
 كون الطهر من اذاب مطلق زبارة قبورهم ودخول مشاهدتهم المشرفة ولا ينفك بالفضل الوارد في دخول مشاهدتهم وزبارة قبورهم
 بناء على عدم اعتبار الوضوء في نفس وظيفة الغسل قبل وفي الحاق زبارة الاحياء من المؤمنين وزبارة الميت قبله فنه وجبه و

في جناب الوضوء

كتاب الطهارة

والتوجه فاضح وضعفه وضع كما أنه الحق بالقبول الفبر الواحد مؤمن وله النص حتى نظره في شموله الفبر الواحد لكن قد يقال الغير

نقال بكونه ذلك حتى يثبت ما ورد في البيهقي بنام المسلم وهو جنس صحيح

ففيها الكلام في لزومها

عند عبارات الفناوى بقبول المؤمنين بالجمع الحق باللام ظاهره في ثبوت الحكم لكل فرد بفرد العموم وبعبطيه بشرى بعضهم منه الى قبله البناء والائمة عليهم السلام مع ان المقصود ليس بفرادى الامام واحد ومع ذلك لا بأس من باب استحبابه لدخول كل مكان شريفه فظلم الاستيما اذا كان المقبور من المنادين علماء او عملا او شرافة الراجح تعظيمه بزيادة ومنها يوم الحبس المحض المجلوب عن الرجل ينبغي له ان ينام وهو جنب ولا ينام الا على طهور وان لم يجد الماء فليقيم بالصعيد وتغصن في الجواهر عن طهوره والاولى في كراهة النوم بغير وضوء لا استحبابا لوضوءه الا على القول بان تركه المكروه منسحب لا يستدل على الاستحباب من قوله حتى يتوضأ وفي تقريره بغيره خفاء لكن يدل عليه موثوق بما عنه عن الحبس بجنب ثم يريد النوم قال ان احب ان يتوضأ فليفعل والغسل افضل من ذلك وقوله فليفعل هل ان كان من جهته كونه في مقام توهم المحظ بغيره الرخصة لكن الرخصة في العبادة لا تخلو من الرجحان وتأثير توهم المحظ في مثله رخصته الزك الذي يتضمنها الاستحباب لا الا باحد مع ان قوله والغسل افضل يؤيد بوجود الفضل في الموضوع ويؤيد الاجماع المنقول على التثنية وعن بعض فقههم الحكم لكل من عليه الغسل لم ينف له على مسند ومنها اجماع المحلل لرواية الصدوق عن النبي بكونه ان يفعله الرجل المرأة وقد احلهم حتى يغتسل من خلاءه الذي راي فان فعل فخرج الولد مجنونا فلا يلوم من لا نفسه وقبته مع التطهير بالكرهه انا طهره رفع الكراهة بالغسل يستدل بعض بما ورد في غاوده الجماع الى الجماع ولكن مع كون موضوعه ذلك وفي اخر من ان جاريته ثم زاد ان ياتي الاخرى لشرى الى جماع الحرام يسوغ على غوى الظهور في زيادة مطلق الحبس لئلا قال في الكشف لما ظفر له بسند وعين الفرضه لانه لا يؤمن اذا جماع قبل ان يغتسل او يتوضأ اذا حلت من ذلك الجماع ان يجيء الولد مجنونا وهو مشعر بعثوره على النص به ولعله مع عدم في المذاكره والذكرى ما ارسل النص به وشهد الاستحباب كاف في باب التسامح وتقليل النص المتقدم على تقدير بكونه المستند بحجج الولد لا يقضى باختصاص الحكم بمطنة الحمل ومحملة دون ما لا يجهل كائنا كونه لعدم تقليل الكراهة به واطلاها مع التعقيب بان ان فعل مصادق للحمل كان كذا لا يقضى بالاطه الكراهة به ومنها ذكر الحايض في اوقات الصلوة للنص به وعدم الخلاف في الرجحان كانه في الكشف ومن ان ابن ابي عمير القول بالوجوب الحق قوله في صحيحه زاده عليه ان توضأ ونسأ الصلوة في كل وقت وفي غيرها من الظهور الاختيار والظاهر في الاستحباب له نصه بعد الاصل الشهرة الغضبية وفي الروض الطاهر الحاق النفسائها بالانها حايض في المعنى هو حسن ومنها للتقدم بما في عادة صورة الموضوع للاخبار المستفيضه من الفريقين معضدة بالاجماع المستفيض بل عدم وجود الخلاف لا يخرجها كما في المنع لا ينافيها المستفيضه الناهية من وضوء النوضي ما لم يستيقن الحدث بقوله ان استيقنت انك توضأت ما تان حدث وضوءا بدا حتى تستيقن انك احدثت لانها على تقدير تسليم شمولها للفرض المتعارض من وجبه وبرج عموم التجديد بالاجماع وغيرها وان كان المتعارض من عدم العموم والخصوص مطلقا باخصيه اخبار التجديد فيقيد ويخصص عمومها بالتجديد ومنه بد قرح وجه ضعف ما عن بعض اصحاب من استحباب مطلق النكاح وان لم يكن بقصد التجديد اذ لا يمكن مراده عدم الحاجة الى قصد الغاية والميقن من استحباب التجديد عادة الوضوء بعد الصلوة به فانه مورد اتفاق وان كان قضيه اطلاق النص لا استحبابه ان لم يصر بالاول بل وان لم يات بغايه من غايات الوضوء اصلا فيستحب تجديد الوضوء الواقع للكون على الطهارة وعن الذكرى وروض ظاهرا لخلاف التوقف في شرف عينه ما لم يصل بالاول من الاطلاق والعموم ومن عدم فعل مثله وربما يستند لمنع الى ظاهر ما في الغيبة وكان النبي يجهد الوضوء لكل فرضه ولكل صلوة لكنه غير ظاهر في ارادة التقييد منه كما ان قضيه الاطلاق استحباب الاعادة ولو تالشوا وابعافا زاد سواء كره التجديد لصلوة واحدة او توضأ وصلى ثم جدد وصلى وهكذا وعن الذكرى منع النكاح لصلوة واحدة ويجعله منع الصدوق والفخر من تكرير التجديد وظاهرا لخلاف البطل المبرج حيث قال لم أفق فيه على نص وعلى الشهيد المنع بالصلوات عدم الشرع وعينه واذا ائ الى الكثرة المفرطة قلت وربما يستدل بما ورد من ان الوضوء مشى مشى من ان من زاد على مرتين لم يؤجر بجمله على فعل الوضوء لا غسله كما هو ظاهر الغيبة فانه حمل فيه على التجديد وبضعف الاول مع احتمال اذاده بيان مشروعيته اصل التجديد والتعدد منه لرفع توهم خطره عدم متفاوتة كالثاني لما سقت بعد اعنضاده بالشهره مع ان ظاهرا اذاده تعدد غسل الوضوء الثابت فيه عدم شرعيته الثالثه خصوصاً اولها باعتبار تكرار لفظة مشى فيه واما الذكرى لصلوات متعددة فتنسب نحو في التنازل الى المشهور وهو مؤيد بوجود الخلاف وعلى كل حال يشنه المنع بالاصل وعدم انصراف الاحكام صافا الى حيز مشى مشى

وعوم من زاد بالنعى المتقدم وفيه ما عرف مضافا الى عموم ما ذكر من ان النية لا يجزئ للوضوء لكل من وضوءه ولكل صلوة ولا يبعد
دعوى اعتبار معنى ما ان في الجملة بحيث لا ينصل الوضوء لبعد اداءه الجدي بالتحسين لم يورد مؤيدا بما ذكر في وجه مشروعيته
من انه اذا احتمل وقوع الخلل والحدث في الوضوء السابق ويمكن جعل ما عاين الشاهد من ان ذلك يقضى بكون تكرار الوضوء مستحبا
ولو كانت منواله متعاقبة عشرين مرة على ذلك وكذلك قضيه لاطلاق استحبابه بالتحسين للوضوء الواقع لكل غايه من الغايات
صلوة كانت وغيرها وعن الذكري عدم استحبابه لسجود الذكر والشكر لما فيه الوضوء شرط الكمال وفي الجواهر لم يثبت في الطواف
وسجود على الذكر والشكر ولعل المنع نظر الى ما ورد من ان النية كان يجزئ لكل من وضوءه ولكل صلوة وما رواه القفيعه من ان تجديد
الوضوء لصلوة العشاء يجوز لا لله وبلى والله وما عاين مما عاين من فوضا للمغرب كان وضوءه ذلك كفاية لما مضى من ذنوبه في يومه
الا انكبا من فوضا للصبح كان وضوءه ذلك كفاية لما مضى من ذنوبه في ليلة الا انكبا من فوضا للجمعة كان وضوءه ذلك كفاية لما مضى من ذنوبه في يومه
وفي عدم ظهورها في زيادة التقيد وفي استحباب تجديد الوضوء من الغسل والشتم مما يشك في كفايته اشكال كما في حاشية الاحكام من عدم
النص ومن ادعى وجوبه تحت العلة من تجوز الافعال في الاول فيستظهر بالثاني وعن النعماني لو اغتسلت المستحاضة لكل صلوة وتوضعت
فهي ابلغ للظهر من كان مستحبا لانه ظهر قلبه فيه تكرار القول الطاهر على الطاهر عشر حركات انتهى وظاهر البناء على عدم جديتها الطاهر
وفي سند ضعف كما في سند رواية الخصال عن علي بن الوضوء بعد الطهور والنجس بها بالشبهة غير حاصل بل في المصباح في ظاهر الاصل
عدم مشروعيته التجديد في الغسل وهو المعام من طريقه السليبي وعلى كل حال كلام المشهور خال من التجديد في غير الوضوء بان
وكذا الغسل المشروعيته على اقله عدم المشروعيته ولا يجزئ فيه الشايع بالنظر الى الخبرين الضعيفين لقيام دليل الخبرين من عموم النية
في المستحاضة المتقدمة عن الوضوء الا ان يستيقن الحدث لشموله للفرض واقتضاه على تركه الوضوء غير ضار مع الغسل فيها
بعد نقض اليقين بالشك لانه في زيادة مطلق الظاهر ان ابقى ظهورها في الطاهر والوضوء لا يبدل في بنوان انقضاء الاول
كما يقتضيه التعليل المذكور في الاصل التجديد في الواقع بمنزلة الاول فينتهي الخبران العاصمان في التجديد من غير معارض سوى الاصل الذي
لا يقدح في قاعدة الشايع ولا يوجب فيها معارضا وعليه يؤول لعدم كونه المصباح في البناء على اطلاق الطاهر يقتضي استحباب كل
من الطهارة والاكراه على كونها يتجاذبان واختلفوا في استحباب الغسل على الغسل مطلقا وان كان الغسل الاول مندوبا من الاغسل
الزمانية والسببية والغلبة وهذا الاطلاق غير مطلق قطعا ان لا يثبت بطلان كثير من تلك الصور فيكون المراد به
الوضوء كما هو المذهب في مناهل النعمانية من قبيل ان الاشكال في التجديد في غير الوضوء من غير المتجاذبين في قوله وان استظهر في الجملة
استحباب الوضوء على غسل اليدين بارساء غسل الوضوء لثقله بعض الاخبار وفيه اشكال من جهة اخرى في عموم النية عن الوضوء
مع غسل الجنبات وانما بدعيته ودعوى التبادر في وقوفه فلا فاصلة فلا يثبت ان يقع مع فاصلة الصلوة مغارضة بدعيته في الجملة
من اخبار الجنبات يداها غير هذا الفرض في خبره الى فرض خالفا من الخبرين في استحباب عدم الشروع في الصلاة مع المصباح في قوله
العموم من حديث الطاهر من المار في قوله في الضرر فيه فيخرج ان يخرج منه ما علم بطلانه وبقي الباقي وانما الاغسل المستحب
غير المرافعة في غير داخل في الخبرين من عدم كونهما من الطاهر ومنهما جامع للماهل الوضوء النية على عليه لتسلم اذاهما لك فلا يجمعها
الا وانما على وضوءه فانما في الضرر به ان يكون على القلب بخلاف اليد وهو ما اورد على فيه النص في المار وفيه اشكال في الشتم
كاف في التندب ومنها المعاودة الى الجماع لخبر الرشاء كان اذا جامع واذا انجم مع مرة اخرى فوضوء للصلوة وانما اذا افاضت وضوءا
المراد بالوضوء للصلوة مثل وضوء المأوى وعن الشيخ عدم الخلاف فيه وجعل بعضهم وطايعا فيه: انه في غايته مستقلة ولعله
لوانه يعمى عن الصادق ما اذا ادى الى العمل او بدعيته ثم اذا ان ياتي اخرى بوصا مع احتمال اذاه ان ياتي مرة اخرى فيعم نياها الجارية الاولى
والاخرى ومنها جامع غاسل الميت مثل الاغتسال وسواء انسبل الجنب الميت وبدل عليها معارضا في ابن عبد ربه عن الصادق في من
الجنب يغسل الميت وضوء ميتا ايا في اهله ثم يغسل قال لها سؤلاه باس يد لك اذا كان جنب اغسل به وتوضوء وغسل الميت وهو
جنب ان يغسل ميتا في اهله وضوءا ثم في اهله ويجزئ غسل واحد لها ومنها تكفين الميت من غسله قبل الاغتسال وسواء ان يغسله
في محله ومنها اذا دخل الميت القبر لادخل الميت القبر وضوء الميت قبل غسله وسواء في محله
وفي عدم من هذا القسم من الوضوء المستحب سائحا لان المستحب لفاهم بالكلف فوضوء الميت كالتغسل الواجب منها الرجل و

على الوضوء

في مناسبات

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

والمرئاة لاجتماعها ليلدة الزفاف لروايتها بصحة عن الصادق ع اذا دخلت عليك انشاء الله فمهم قبل ان تصل اليك ان تكون وضوءاً
ثم لا تصد اليها حتى تنوضله وقال بعضهم ان الرواية ظاهرة استحباب الوضوء كنعى الصلوة المستحب عند اجتماع الزفاف و
منها الوضوء لقدر المسافر قبل الدخول على اهله لرواية الصادق ع من قدم من سفر فدخل على اهله وهو على غير وضوء فزى ما
يكبر فلا يلو من لانفسه وظاهرها كعبعض ما تقدم اظهره في كراهة الترك ومنها كراهة الضمان لرواية علي بن جعفر عن الوضوء لاجل له
ان يكذب الطرف في الالواح والتخفيف وهو على غير وضوء قال لاجل الله في بعد نكاحه والتحقيقه على كراهة فيكون كقبض يقاتل
في عدة مستحباً ومنها الجاوس لقاض مجلس القضاء وسباني في محله ومنها السجود الشكر لقول الصادق ع من سجد سجدة الشكر وهو
منوفاً كتب الله بها عشر صلوات ومحى عنه عشر خطايا باعظام ومنها السجود الثلاثة وكذا وجهها المخرج عن شبهة القول بالوجوب
وكذا غيره مما اختلف في اشتراطه بالطهارة كسجود التوبة وعلى القول بعدم الوجوب له ومن قوضنا ناقصا لعدم شرعيه كالتقية و
الجيرة وضوءها بعد زوال عذرهم ومنها افعال الحج عدا ما يعتبر فيه الطهارة لرواية معوية بن عمار عن الصادق ع لا باس ان تقضي
الناسك كلها على غير وضوء الا الطواف فان فيه صلوة والوضوء فيه افضل والمخرج عن شبهة الخلاف ايضا في بعضها تنكح ومنها قبل الاغتسال
المستوندة ولعل المراد على القول باغتسالها عن الوضوء بل قبل غسل الجنابة على قول سباني في محله وعدمها الناسي الاستنجاء قبل الوضوء
مطلفا سواء كان المنسوي استنجاء بول او غائط اوها وسواء استنجأ بالارض او بالماء او سواهما لا يستدل له بخبر سليمان بن داود بن
يوسف ونحوه عن كراهة غسل ذكره ثم يصعد الوضوء بعد تعدد المحل على الوجوب ظهوره عدم اذلة خصوصه فينبان غسل الذكر بغير مطلق الاستنجاء
وخبر غار في الرجل يبول ان يغسل برة بالماء حتى صلى الا انه قد سمع بشا في الجاهل قال ان كان في وقت تلك الصلوة فليعد الصلوة وليعد
الوضوء وان كان قد خرجت تلك الصلوة الف صلى ضد جاف صلوته وليتوضأ كما يشق قبل من الصلوة بعد العمل على اذلة الموضوع الثاني
بقرينة بعد الوضوء واعادة الصلوة فيه ايضا محمول على الاستحباب وجهه كونه ناسيا للاستنجاء مع الاستنجاء اما بان يكون قاصدا
لفعله ما يبناء على استحباب الحج فيها فاقوع الا جهار ونحو الاستنجاء قبل بان يكون ناسيا لها ومع ذلك وقع منه الاستنجاء لان قصد
وفي لكشف الجواهر في ذكره اسرار الاستنجاء قبل الوضوء ونها بعد الاستنجاء بالماء للموضوع قبله وان كان قد استنجأ واستدل له بالرواية
الثانية ولو لمعد هما غايته من جهات اول اذ الفرق بان خصا من اول بالناسي الثاني بالعام فغيره ينص ليل بالناسي على كل حال
لا يبعد فيه كبره كبره الاستنجاء مستمرا ايضا الموضوع او في الحكم في العام من الناسي فيكون السائل اذ السؤال من حيث وقوع الوضوء
مثل الاستنجاء انما ذكر ان بيان وقوع الامر من ذلك وسباني في الاستنجاء احتمال اخر في هذه الروايات يسقط مصر هذا الحكم من
اصله وسائل في قوله انها لا تزل ويقعد لها ودرية بناء على خيل الوضوء فيه على التمام لا غسل له ومنها الدخول في التمر ولا استنارة
للخروج قبل ما طلق الجاه ولعله لخص في اذلة به ومنه ان السائل في النهاية لا يسلوه انما ينعى في اذلة به ومنه ان السائل في النهاية لا يسلوه انما ينعى في اذلة به
لغة لها وبديل على ذلك مضاعفا الى اذلة في اذلة به ومنه ان السائل في النهاية لا يسلوه انما ينعى في اذلة به ومنه ان السائل في النهاية لا يسلوه انما ينعى في اذلة به
الصلوة من اذلة به ومنه ان السائل في النهاية لا يسلوه انما ينعى في اذلة به ومنه ان السائل في النهاية لا يسلوه انما ينعى في اذلة به
الطهارة التي مفسدة لها وسق في الاستنجاء مستحب وفيه بحيث من جهات الصلوة الواقعة في اول وقتها واحد مخصوص لا يتعلق بها الوجوب
والاستحباب فلهل استحبابها الا كونهما اكثر ثوبا كاضل افراد الواجب الخيرية منها لا تكون الا واجبه ولعله من هنا عبر بعضهم بان
الصلوة في اول الوقت شرط ولا يتم الا بشرع الطهارة قبله وجب لا يقب قبل الوقت فتكون مستحبة وهو غير محدد بعد ان يكون
مشرع عنها بخبر الوجوب لشرط بمصادفة الطهارة ومقتضاها الواجب لشرط بعد قد وجب بالادب على حجة انما من جهة المقد
ويقوى ان يكون من انا هب المستحب لثا هب في فعلها في اول زمان التمكن لمن لا يتمكن من فعلها اول الوقت ويشق عليه ولو لا اذلة
تقدم بعض مناهة فيوضا قبل الوقت تحيثا لفعلها اول وقت التمكن بل من ذلك كلما علم اوطن معه تاجر الصلوة عن وقت الفضيلة
اذا لم يتوضأ قبل الوقت لشدة برد او حدث فموا ان غير ذلك من له واراض لغيره بل لا اختيار في وجبه كل ذلك كونه من التوبة
بالنظر الى طلاق الرواية ان مطلق تقدم الطهارة فو تميز لا يبعد لشرعي في مطلق لشرط طهارة في الحجب وغيرها اما يكون
الواجب للتنبيه لغيره بشرط طهارة في انه ان تقدم الطهارة لمحصل اذلة بها في اول الوقت فو تميز لا يبعد لشرعي في مطلق لشرط طهارة في الحجب وغيرها اما يكون
كما هو المذكور في الاخبار ما يذلة الى ان الفضيلة بينهما ما يمكن تقدم من لشرط لشرط العمل على اول الوقت مثل ما سق

كتاب الطهارة

والمستحب

ما ذكره الصلوة من آخر الطهارة لها حق مدخل وقبيلها اشهر دعوى ان مطلق تقديم الطهارة بوقوع اعادة ايقاع الصلوة في غير
الاول من مطلق الوقت لا من مباداة الى بعض مقدمتها فشكل من الاطلاق المزبور ومن ان مخالفة تأخير الطهارة للتوقيت من جهة
الشكل بباقي الصلوة عند حضور الوقت ومع اعادة تأخير الصلوة لا مورد له كما هو مقتضى فهم الاحصاء من التخصيص باعادة ايقاع
الصلوة في اول الوقت وبسبب الوضوء من وقوع امور هي ناقصة كمال الاول تقدم الى جملة منها الاشارة في ذيل الموجبات منها بعد
حصول الغضب تقبيل الرجل المرتد بيهوته ومن سرحها وغير بعضهم بالتقبل بشهوة ومن النزع مطلقا لكن المنصوص ما ذكره ومن يظن
دبره واحليله وفي الخبر فحق احليله ايضا والقيس والرقاع والخليل الذي يسبل الدم وفي مؤلفه في عينة اذا استكره شيئا منها
نقض الوضوء وان لم يستكره لم ينقض به بقبول طلاق غير ما ورد في ذلك وهذا قيد في المدارك للقيس والخليل بما ذكره والاولى
تقبيل الثلاثة وبعد خروج المذي وهو خارج بعد الارال والودي المملوء وهو الخارج بعد البول وبعد الكذب وظلم الرجل
صاحبه والغيبه والساد الشعر اليها بل بما يزيد على ذبها ابها وفي تكرار البث الواحد واليثنين والثلاثة بحيث لو كانت مختلفة
لكانت مدحة به بالكثر اشكال كما لو تنص عنه و زاد بما يتحد في محض لوزن اما المنظر فلا اشكال في عدم جريان الحكم فيه وبما في
الاشكال مع الفصل بين الايام اربعة على الاربع بالزمان ولا يبعد الفرق بالفصل الكلي كان يقرأ بينا من الغداة واخر وقت الغداة
والخروج من المغرب فكذلك لا يجزئ الحكم والقبيل ويجزئ هذا الفرق في صور الفصل بين مضارع الايام وكلما كان المضارع
اظهر وان كان به تفاوت مصداق الفصل الكثير والقليل بالنسبة الى كل منهما في المعروف والصلوات في الصلوة وعبر بعضهم باله
بالفهم فيهما بعد اكنا حب المدارك ولعل مدرك استحبابه بالخروج عن شبهة خلاف الاستكافي والا فالمنصوص هو الفصل
غير متباعد بالمد والقبيل المجوس في الجوس في في محض محمد بن مسلم بغسل يده ولا يتوضأ وفي خبر عيسى بن عمر مضافا
ينقض الوضوء والجمع بحال النهي على جواز المدارك حيث انه في محل قولهم الوجوب ونقض الوضوء على استحباب عادته كما ورد في جميع
الوضوءات المستحبة بعد حصول الامور المذكورة بل ينظر في ذلك وهذا الاولى من حل الشئ الوضوء على الغسل من الخبث بعد عن
الفهم ثم ان الوضوء عن الامور المذكورة كلها للنقض لو ارد بالوضوء بعد حصولها من الوضوء فيمكن رجوعها الى الوضوء الجدي في بيتنا
استحباب الجدي بعد حصولها كغيرها فانها غير الجدي المتغير عنه باعادة الوضوء وان ينقض وفي بعضها السؤال عن الاستقاء
به الغاصب ما زادته من قوله في الجواب غادر وقضاء ومن جميع ذلك يفهم ان الامور المذكورة لها نفع اخلال في اثر الوضوء ولو في كماله
فينقض استناد النقص اليها بمعنى نقض كمال اثر الوضوء السابق ولذا لم يجز غادر وهذا خلاف ما يفهم من اخبار الجدي يد من بقاء
اثر الاول واحكامه باضافة الثاني اليه ولذا كان نورا على نور وانقض استحباب هذه الوضوءات في غير المتوضي للكون على الظاهر
انما هو غيري بتبع الغاية التي استحباب الوضوء الاول فلا يتحقق فيه غاية اخرى منها غير المتوضي بالاول وانما اذا تبين فسداد الاول بشكل
الدخول بالثاني في عبادة مشروطة بالطهارة على كلام ياتي فيمن توضأ بجديا ثم تبين فسداد الاول الاخر الثاني من الامور التي اشترانا
اليها في بيان اداب واجبة ومنه تعلق بالخلوة والخلل من كيفية الدخول في بيت الخلاء والجلوس وكيفية الاستنجاء ومن الواجب
على المخل حال الخل وغيره ستر العورة التي يجب سترها في كل حال عن كل محرم عليه النظر وسباني في باب لباس المصلي بيان موضوع
العورة ومحرم عايتها حال الخل خاصة استقبال القبلة وظاهر اعادة التوجه بمقاديرهم بدنه واستند بارها مطلقا ولو كان في الالبسة
فضلا عن الصغارى على الاشبه فيتحرف بمقادير البدن اذا تعلق في المكان المبني على جهة القبلة او عكسها ولا اشكال في فصل الحكم
من حرمة الاستقبال والاستند بارحال الخل ومخالفة المفيد والاستكافي والدبلي على الاحتمالات المحتملة في كلامهم الموجبة لاختلاف
التفصيل المنقول عنهم بين الصحاري الالبسة باختصاص الحرمة باحداهما والكرامة في الاخرى والا باحد والتكوت عنها شاذ كما لفت
الادبيلي بعض من تأخر عنه وقولهم بالكرامة مطلقا للنصوص المستفيضة المخبر بعضها بعد التعارض والاستفاض بموافقة المعظم
وعن المذكورة والمختلف والذكرى وشرح المؤخر والكفاية والذخيرة والجماد الشهرة عليه بل عن السرايرة الظاهر من المذهب غير ليس
بشيء يعتمد عليه بل عن الخلاف والغنية للاجماع عليه على ان سند بعضها معتبر كالتصريح عن عمار ان النبي قال زادني الخرج فلا
لستقبل القبلة ولا تشد برها وعن الشيخ في التمهيد عن ابن ابي عمير الذي هو من اصحاب الاجماع سئل ما هذا الغايط قال لا يستقبل
القبلة ولا تشد برها ولا يستقبل الوجه ولا تشد برها ولا يقدح مقدار منه فيه كبعض الاخبار ببعض استحباب المخل ولا ما في حسنة

في بيان الحجج

كتاب الطهارة

في إبطال الاستصحاب
في إبطال الاستصحاب
في إبطال الاستصحاب
في إبطال الاستصحاب

محمّد بن اسمعيل بن ابي حنيفة القبلية ثم ذكر فاضحاً جلالاً للقبلية ونظماً له لم يبق حتى يفصله بنوهم الاستصحاب من سياقتها الاحتمال ان
يكون المراد منها من ابي ابي حنيفة كقولنا نقطع قوله ثم اضرب ببقيته جلوس الاستبراء والاستبراء وبخوه اولا وعدم دلالته لم يبق حتى يفصل
له على الاستصحاب ثانياً وعدم مكانة ذلك الاخبار الكثرة الضمنية في الحرمة المتعصدة بما عرفت ثالثاً ولا مانع في البحر المتضمن لو وجد ان كيفية
بيش مولينا الرضاة تجاه القبلة لعدم دلالة على الجواز من وجوه كيف لا ولا اقل من كراهة الاستفعال المؤكدة التي لا يجتمع في حق الامام
فصلها بل ولا بناءً لكيفية التخلي على القبلة مع انه هو المروي عنه بقول هذا الراوي بعينه وهو محمد بن اسمعيل الحسن بن ابي حنيفة من ابي حنيفة القبلية
فكيف يصح منه هاتان خبرا وبقيته من سقوط القول باستصحاب عدم الاستقبال اسنادا الى الاصل وضعف خبر الخمر وهو
دلالة استبان الحسنه مضاعفة الى المعارضة ببعض المستحبات في غيرها لان الاصل مقطوع والضعف مجبور والسباق موهون والمعارضة
بالسحب غير محذورة ولكم مع ذلك بجهد الله غير مستور ومن الكفر بما في الكشف هنا بعد الاستدلال بالمنع بوجوب تعظيم القبلة
قال ولا يجيب استقباله في الصلوة ويحرم عند الجماع بل لعن فاعله وكذا حرم عند استدباره انتهى لا ناله خبر قال لا يجرى ذلك عند
الجماع بل منعه هو في الجماع الكراهة وعلى كل حال اطلاق الاكثر حرمته استقبال التخلي واستدباره وضعفه اياك لم ينطأ الاستقبال
والاستدبار الى العرف ومناره في العرف بمقاييم البدن وعكسها وهو صريح محكي المسالك والروض والروضه وتعليقه المبسطة
والكشف وجمع الفوائد وبدل عليه النصيحة المنقذة اذا دخلت الخرج الخ وعن المبسوط والتميز والخبر يحتمل الاستقبال و
الاستدبار بالاخصين وعن الحر والنعوى والمؤخر وظاهره لا ينفذ بالضرورة وبكل منهما ورد ايضا النص لكن الذي يظهر من تدبر الا
ان منع الشارع عن التخلي على القبلة وعكسها انما هو للتعظيم كما يشهد له الحسنه المنقذة عن الرضاة من ابي حنيفة القبلية الخ وقد
رواه في المحصل عن النبي ايضا وكذا الخبر اذا اراد البول والغايط فلا يجوز ان يستقبل ولا يستدبر والله كذا في ذلك ان القبلة
اعظم اية الله في رضه واجل حرمة ولا يستقبل للتعظيم اية الله وحرم الله وبذلك الله والظاهر كون التعظيم هنا ترك استقباله
استدباره ما يخرج المحبطين لعدم المنع عن كشف نفس العورة للقبلة ولا عن التوجه اليها بمقاييم البدن وعكسها ما مطلقاً فبين
ان المنع في نظره هنا بخصوص حاله التخلي بان لا يقع خروج المحبطين على القبلة وعكسها وما تضمنه المنع عن الاستقبال والاستدبار كما في النص
الظاهر في اعتبار مقاييم البدن او عن التوجه بالعورة كما مر في عن موارد الراوي وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الرجل ووجهه يراه القبلة
غير خارجة يخرج العائنة العامة من حصول التوجه بالمقاييم والدعوة عند التخلي ومن عجب ما يتوجه على ناطة الحرمة بمقاييم البدن
خصوصاً كما حكى عن لروض والمسالك من ان الاستقبال هنا نحو الصلوة هو ارتفاع الحرمة بصرف التخلي وجهه لا سيما مع صرف صحت
عن القبلة والتوجه ببقا بدنه والمحبطين ضررون اذ اذلة الجوع من المقاييم لا الجميع وعدم الارادة ناع بذلك مما يكاد يقطع به وعند
يشكل استفادة كون الغرض هو التعظيم باقتضائه عدم المنع من التخلي بالبول فقط على عكس القبلة وبالعنايط فقط على القبلة لعدم
حصول ملاقة القبلة بالمحبتين حال اخر وجهها في صورتين وبذلك بان التعظيم هنا شرعي ان استفادة من بيان الشارع كون
الاستقبال والاستدبار بخروجها من منافيا للتعظيم في نظره وان لم يتبين في الغادة منافاه وعلى ما استظهرناه ان لم يتوجه بمقاييم
بدنه القبلة ولكن صرف راسه كونه حتى خرج البول على القبلة لم يرفع المنع وبالعكس يرتفع والاخط تركه بل الاخطو الجاوس حال
التخلي على وجهه لا يتوجه بمقاييم بدنه ولا بعورته ولا بجديته ولا يستدبر كذلك والقبلة هنا هي العين والوجه ولا اعتبار بما شرع في
الصلوة مما بين المشرق والمغرب على بعض الوجوه وفي المذاهب وعن الذين حكاهم قول بالمنع عما بين المشرق والمغرب للنبوي اذا دخلت
الحجج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقا وغربا مؤبداً بما ورد ان ما بين المشرق والمغرب قبله وان قبله البعيد هي
الحجة وفيها الساع فلا بد من المباعدة في الاخراف ليعدم الاستقبال والاستدبار وفي النبوي ضعف غير مجبور وفي النابيل الخ
مضمونه مسجود والعمل به في الصلوة على حاله الاضطرار مقصور وانتاع الجهة للبعد ليس بالمتنى المذكور اي مع تقين الجهة بمبناها
ويشاهد الى المشرق والمغرب قبله بل معناه امكان توجه اهل قطر الى جهة واحدة لا انتاع مناط الحاذاة للشئ في حاله البعد كما تقدم
في باب القبلة نعم لا بأس باستصحاب التفرق والتفرق لما عرفت وان شبهت القبلة في المذاهب استقرب سقوط المنع للشك
في المقضى هو في غاية السقوط اذا لا لفاظ موضوعه للمعاني الواقعية لا العلوية حتى يرتفع المقضى مع عدم العلم فيجب الاجتهاد
مقتضى التحصيل الواقع فان حصل الاجتهاد العلم ولو الشرعي بما يقول عليه في باب القبلة اخصل المنع به والا فاعبار مطلقا بالنظر

باب في بيان الخلق

الاول منها

الثاني منها

الثالث منها

الرابع منها

هنا وان قلنا به للصلوة مشكل البناء على كناية الظن في باب القبله ثم على عدم اعتبارها وعدم حصوله ان شغرت الشبهة
 جميع الجهات ترك الخلق ما امكن من غير حرج او طلب مكانا يمكنه تعيين القبله فيه من غير حرج ايضا والا توجب له ان شاء وان
 اشبه في محصور يتجنب الحملات وتوجهه الى المعلوم خروجه عن القبله ان كان المعلوم خروجه جهتين متقابلتين متواصلان بخط
 مستقيم وان كان جهة واحدة او جهتين متواصلتين بخط منحنى فكشفت الشبهة في وجوب ترك الضل لاستلزام التوجه الى
 الجهة المعلوم خروجهما عن القبله الاستدبار الى محتمل القبله واستدبار المعلوم استقبال المحتمل وينبغي للنبية لا موارثتها ان
 الاستقبال والاستدبار من الفائم والقاعد معلوم وانما المضطجع على نحو التوجه للصلوة والسلم في نحو المحضر وعلى جهة فنى المذارك
 حصول الاستقبال والاستدبار لها بذلك وعن بعض المحققين في شرح التواعد والارشاد موافقته في العاجز عن القيام والجائوس
 تعويزه لعدم في القادر على شدة دينه من انها حال استقبال واستدبار في الجملة ومن ان ذلك بالتسبب الى العاجز وانما القادر فلا
 ولذا ان حلف القادر على الاستدبار لم يبرء بالخالفين مع قدرته على غيرها قلت اما الفرق بينهما بين القادر والعاجز ضعيف لا محذور
 للفدرة والجح في الاضاف بالمعينة وعدمه فان كان حاله المضطجع مثلا استقبالا فهو صادق في حاله كونه مضطجعا وان امكده القبا
 والافلا وان عجز عنه والى منه دعوى كون الاستقبال كاشي عن خاصل التائم ولا يلزم ان يكون كل حاله للفائم موجوده في الفائم
 منه واجزائه في الصلوة لا يقضى بحصول التوجه العزم له بل غايته كونه بحكم التوجه حيث ان الصلوة لا تنقطع بحال ولا صلوة الا الله
 القبله فيحوي لميسور من التوجه وبزائدة العاجز من الاستقبال بالتوجه على الجملة المعهودة انما هي لكون العجز قريبا من رادته الحاله
 المقدرة له لا حصول التوجه المحقق فيها نعم لا يبعد دعوى عموم الاستقبال عن التوجه الفائم والقاعد والمضطجع والسلم في كل عجب
 حاله كما صرح به في المذارك وغيره مع تردد فيه خصوصاً في السلمي وخصوصاً في المكبوب منه على وجهه وعدم حصول الاستقبال
 والاستدبار في حاله اتصال الجائوس قوه وان صرح بحصولها منه في الجواهر ومنها ان المنع مختص بحال الخلق واما الاستدبار وصريح
 غير واحد بان ظاهر الاكثر في المذارك انه ظاهر الاصحاب مع الاحتمال فيه كالحكمي الذي لا يترك الدخيرة شمول المنع ايضا وحمله في المذارك
 اولى وعن المذكور في الترد فيه والمستند موثقه عمار الرجل يريد ان ينبغي كيف يقعد قال لا كما يقعد للغايط وربما يتقوى بعزم اذا
 دخله الغايط فحتموا القبله بناء على زاده محل الغايط وعموم النبوي اذا دخلت الخرج فلا تستقبل القبله بناء على زاده محل الغايط
 لكن لو ثقت بقوى كون السؤال فيها عن هيشه نفس الجائوس الجواب بانها كهيته حال الغوط ردا على العامة حيث استحبوا الاستدبار
 جلوسا اخر اريد تفريحا وان حال الامثلة كما يحكى عن جدى في الترد فيه وهو يثبته تعينه بقوله وقال انما عليه ان يغسل ما ظهره ليس عليه
 ان يغسل ما ظهره في التفرقة من العامة بالخليل المشرع عندهم وزاده محل الغايط في الثاني غير متعين ويحتمل ان يكون المراد اذا
 شرع في الخلق من الغايط والنبوي اذا دخلت الخرج اجد تعجبه الا عن شرح الجعفرية مع ان عموم غير محمد كسابق مع مخالفة الفهم لا يخلو
 ونحو ظهوره للمؤثقة فيما ادعى ان سلم ثم لو لا ذلك امكن شمول المنع بحال الخلق لما كان هذه الروايات خصوصاً مع قصر حج غير واحد بان
 النبوي المذكور في عدة روايات ومنها ان الخلق الذي يمنع فيه الاستقبال عجزا مل لنحو الفطرة الخارجة عند الاستدبار بناء على عدم
 شمول المنع بحال الاستدبار بل لا فطران المسلس لا يصر في انها موقولة لاستقبال القبله ببول ولا غايط وفي المبطلون ماله
 تكن خالدة كالمسلس في شبه الفطائر اشكال والمنع قوى الا انه يملك نفسه في الخروج ومثله كل من يخرج منه بغير اختيار ولو
 انفا فليس مشمول المنع بلا اشكال وفي شمول الحكم لمن جلس لمخرج الدم الخالص كبعض اهل البواسير او القبيح كمن يرد الى او ماء
 المحفنة الخالص مثلا لا يجد نصرا من الجواهر قاطعا بعدم اللحق وهو قوى الا وجهه للحوق بها بالاجشيش الادعوى منها فانها لا ينفذ
 المفصود بالمنع من الاستقبال وهي ممنوعة ومنها اذا غارض الاستقبال والاستدبار خال الضرورة قدم الاستدبار ولو غار
 محض وجب تعديهما فطعا كذا في المذارك وتبعه في الحكمين في الجواهر واذ فطر اخر على الاول وتردد في الثاني مع ان تعديهم الا
 الاستدبار لعدم ثبوت ما رجع به من كون الاستقبال قبح خصوصاً اذا اراد الغوط فقط اولى بالتردد من تعديهما على كشف
 العوز للاجتناب المعلوم اهينه من هذا في الشرح بالتسبب الى التوجه الى القبله ويعبر من ذلك من صلوة العار في الذي يهوى مع وجوب
 الناظر بر كع وليجد مع الامن بناء عليه لكن لا يتبع الوجه في حرة الاستقبال والاستدبار ههنا اكتشف لغوة القبله والا لا ينفذ
 المحرم في غير حاله ايضا بل عرفت من خلية حاله الخلق من رادته في المذارك في الحكمين بل لا يبعد مع في الاول ترجيح الاستعمال لا ينفذ

كتاب الطهارة

في جنس الحيض

منه وجوب غسل
مخرج البول في الماء

في جنس الحيض
في ماء بارد

في جنس الحيض
في ماء بارد

في جنس الحيض
في ماء بارد

التوضيح بهذا النعوط من الادار ولا سيما اذا اراد النعوط من غير راد ولا استقبالة تح اهنون قضا ومنها اذا علل المنع بمناقات النعوط
 كما هو صريح الكشف وجماعة فوي لزوم منع الاطفال منها واولى منه عدم جواز تعرض الولي بل ولا غيره بهم حال الخلق تجاه القبلة
 وعكسها الا انها من الامور المفصولة عن حصولها في الخارج كما مر الاشارة الى ظهوره في من المصنف يمكن الاستناد فيه بمؤرخ قوله
 لا يستقبلوا القبلة ببول ولا غائط وعلى كل حال الاحتياط اولى وحجب في الاستنجاء غسل مخرج البول وبه يبين الماء لا زال النجاسة
 ولا يصلح السند المتواتر بل هو ضروري المذهب خلا لا بد خيفة فلم يوجب فيه شيئا من الغسل والتيمم وللشافعي ما جرى في التيمم
 منل وما عن المرتضى من رفع البحث بالمضاف ولعله غير مرد استنجاء البول ظاهر وعلى كل حال مما في رواية شافعية وحنابلة
 ما يحالف الحكم المذكور وغيره فلو انفسا اليد بعد ما سقطت من الاجماع مضافا الى قصورهما سندنا بل ودلالة سيما الثانية وعلى فرض ذلك
 محمول على التقية فاقى الحدابي وغيره من استناد الثقات في انهما فيما هو المعروف عنه من عدم تعدد النجاسة من المصنف في ملائمة
 بعد ذلك عين النجاسة من المصنف في غايته الضعف وقد اطنب الكلام في الرد عليه بما لا يلحق لوضوح بشاعة هذا القول بحيث
 لا ينبغي صرف الوقت الشريف في التصدي لجوابه نعم في المقام عبارة من غير توهم تعينا اعتبار الماء في غسل مخرج البول بوجوب
 العذرة مشطرا بجزءه غير مع الفجر عن الماء كما في الشرايع وبحكم الاستصحاب والنهاية والغنية وغيرها لكن المراد منها اليس ما ذكره بل
 ما خرج به البعض كالحق في المعبر عنه في غيره وقيل انه المشهور من وجوب زالة بلل البول بها يمكن بالتيمم ونحوه مع الفجر عن الغسل
 بالماء وسبق في المفروض لهذا الحكم في ذيل المسئلة فلا اشكال في عدم حصول الطهارة من نجاسة البول بغير الماء مع العذرة بل
 الماء والنجاسة والامر فيه واضح بما اكلام في الفقد الجزئي من الماء فهل يجرى ما يتحقق من الغسل بالماء كما شامكا كان ولو باطل
 من مثلي ما على المحشفة كثل ونصف وان اقل ما يجرى غسله بانه هو مثلا ما على المحشفة وعلى الثاني فهل يعتبر استعمال المثلين
 باقتضاه غسلان بان يصب مرتين في كل مثله ويحصل استعمال المثلين ولو بصبته واحدة اقول ويحتمل رابع وهو احتساب
 الغسل مرتين كلا بمثلين فاقول الجزئي اربعة امثال وفي الكشف انه محتمل عبارة الصدوقين وهذه الاقوال في خصوص الاستنجاء
 الاستنجاء وما في غسل البول في غيره فقولان ما يمتنع غسله بالماء ولو قمر واعتباره كذلك مرتين والاول يحكى عن الكافي وثور
 بل في الكشف انه خيرة الفاضل في غير القواعد والمذكورة للاصل فان الواجب زالة عين النجاسة والاصل ان زالة النجاسة مما يزيد
 عليها والامر بالغسل مطلقا خصوصا ما ورد منها في الاستنجاء كصحيحة زرارة عن ابي جعفر قال لا صلوه الا بوضوء وبجزء
 من الاستنجاء ثلاثة اجزاء ذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله واما البول فلا بد من غسله وصحيحة جميل عن ابي عبد الله قال
 اذا انقطع درة البول فصب الماء وموثره يونس بن يعقوب قلت لا في عبد الله صلى الله عليه وآله الوضوء الذي افترضه الله على العباد ان
 جاء من الغائط او بال قال يفسل فركه ويدن قلب الغائط ثم يوضوء مرتين مع تضعيف ما ورد باعتبار التعدد في البول ما تقدمه
 في احكام النجاسات مضافا الى عدم انصراف ما تضمنه من السؤال عن البول يصيب الجسد فيما ورد بالتمتع والى الاستنجاء منه
 وتضعيف ما ورد هنا ايضا باعتبار التمايز وهو ما رواه الشيخ في الكتابين بسند الى سعد بن عبد الله عن الهيثم بن ابي مسروق
 الهندي عن مروه بن عبيد عن شبيب بن صالح عن الصادق قال سئل كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول فقال مثل ما
 على الحشفة من البلاء لجهالة هيثم ومروك وبرايه هذا الراوي عن بعض اصحابنا عن الصادق قال يجزى من البول ان تغسله
 بماء وعن الكافي مضمرا او مرسل انه يجزى ان يغسله بماء من الماء اذا كان على لسان الحشفة وبما عارضه الحسن بن ابي عمير عن ابي
 الحسن قال قلت للاستنجاء حد قال لا حتى تنقي ما غمر الحدب والثاني يحكى عن ثاني الشهيد بن المحققين وجماعة ولعله لا يوفى
 لا شطاب النجاسة ويحكم ما ورد باعتبار التعدد في الظاهر من البول مع العمل بما ورد هنا ايضا من اعتبار المثلين فان ما ذكر
 متفق الجمع بينه ما ضرره وان المفهوم من قوله مثلا ما على الحشفة بعد قول السائل كم يجزى من الماء ان جميع ما يغسل من الماء هو
 مثله ولا يكون ذلك مع مراعاة التعدد لا بصيب كل مثل مرة وضعفا لسند كما ذكره منوع بما عاكس من حكاية توثيق هيثم
 وعن الحسن بن ميمون حديثه وعن ابن فضال بن ثور مروه كذا مضافا الى اخباره بالتمتع بالحكمة واعضاده بعدة روايات يصح على
 البول مرتين اذا اصاب البدن كما ياتي بناء على تمهولها لعل الاستنجاء فان المرتين لا تكونان اقل من المثلين واشك في جامع القضا
 بان الغسل لما يتحقق في الماء على محل النجاسة شاملا له مع الغلبة والجزءان وذلك منصرف عن كل واحد من المثلين فان المائل للبلاء

الذي على الحشفة كيف يكون غالباً عليه ثم آجاب عنه بان الحشفة تختلف عليها بعد خروج البول قطرة فلعلم المماثلة بين هذه وبين الماء المغسول به ولا ريب ان القطرة يمكن اجزائها على الخرج واغلبتها على البطل الذي يكون على خواش الخرج ظاهرة في الكشف بل المفهوم من الخبر ككلام الاصحاب مثلاً كل ما يقع على الحشفة من بلل قطرة او قطرات فلا اشكال قلت قد تكرر في كلام بعضهم غلبه الماء واستيلائه وجهاً على اختلاف التعبير بل ربما عبر بالغلبة الماء على الخناسه وفيه اجمال فان ريد بالغلبة الاكثرية كما هو ظاهر من خبر بالغلبة حتى اذا كان المغسول قطرة بول اعين ان يكون الماء ان يدر من قطرة فلا يرفع الاشكال ما ذكره الكركي اذ غايته المماثلة لا الاكثرية الا ان اعتبارها مع منوع اذا لا شاعداً الا ذلك دعوى ان الغسل لا يتحقق الا بالعدم اعتباراً من زائد من زائل القدر بالماء في الغسل به ويدل عليه في خصوص البول ورود ما اعتبره المعتد في قطره ليدن منه بلفظ الصب لغير المفهوم منه ما ذكره قطعا وكذا خبر المثليين لم يشتمل ما يفهم منه الاكثرية ومُسند هذا القول ليس بالجمع بين هذه النصوص خاصة على ان الاكثرية بهذا المعنى في غسل ما عدل البول كما لا تكون له ما يشبه غير قطرة قطعاً فكذلك في غسله لا تخاد معنى الغسل وان اريد بالغلبة الغلبة المعنوية بمعنى الظاهر اي وروده على محل الغسل واستيلائه عليه بمعنى استيعابه لتمام المحل على وجه لو كان هناك عين زائفة بانفصال الماء عن المحل بوجه دفع الاشكال بما ذكره ليس من النكاحات ارتكاب خلاف الظاهر ان غاية ما هناك ظهور لفظه البطل في محض الوطوء وهو كذلك بحجتها المانع وقوعها بانها على الحشفة الذي هو في غالب العادة قطرة تختلف من التدرية ولو صغيرة لا محض الوطوء والندوة فانها قال بانفق وفي الجواهر حكم بانها المراد بالشبيه لسقوط القطر غالباً بالاستبراء وكون الغسل بعد قطع دبر البول الذي لا قطرة معه وفيه ان تشبيه المقدار بالقطرة التي توجد غالباً بعد قطع الدبر لا ينافي انفصاله بعد الاستبراء ويحوى بل يفايده مقدار الماء بما على الحشفة في نفسه ظاهر في ان التشبيه به من الماء كمال الاستبراء في بيان مقدار الماء المتألف بالتدريج خصوصاً مع ان الندوة لم تدب من بلوغ مثليتها احد الماء بحيث يجرى على المحل كما هو المعتبر في النظرة بالجملة الظاهر اذ لا مثلي ما هو على الحشفة بعد قطع دبر البول وهو في الغالب ما يصدق عليه القطرة ولو الصغيرة لا محض الندوة ولو زد كل من مثلي القطر يصدق الصب الجري في البول بل الغسل كما ذكرنا فان قلت ان كان حقيقته الغسل فيجوز به فلا ينصرف لطلانه اليه قلت مع ان لفظ الغسل غير موجود في النصوص التي يرد الجمع بينها في هذا القول وان كان منصرفاً ان تم فالمثل والمثلان سريان في عدم الانصراف لا بدناية على الغلبة والغالب الغسل ان يدر من المثليين لا يندرج الانصراف لان الجواب مبني على بيان اقل ما يجرى في القدر الاخرى مما هو في جامع المقاصد بعد ايراد دبره في شريط الظاهر ان المراد وجوب غسل الخرج البول مرتين والتعبير بالثلاثين لبيان اقل ما يجرى وقد ورد عنه اخبار وجوب غسل البول مرتين فهي مؤيدة لهذه الرواية انتهى قدوم ذلك استناده في اعتبار دفعه والغسل في الاستنجاء من الاول الى هذه الرواية مستفاد بل هو الظاهر في ذلك ومثله ما عن المحقق بل يشترجها ما دل على غسل البول مرتين مؤيداً بالاقرار بعدم شمول الحشفة التي موضوع السئلة هنا ومن هنا اورد عليه بعض من اخر عنه بان الرواية مطلقة وقاضيه بالاخراء باستعمال المثليين ولو صبها ما لم تعرف ان الغسل انما اعتبرناه لما ورد في قطعه ليدن من البول نحو الصحيح عن البول يصيب الجسد فيصبت عليه الماء مرتين وغيره وبعد تحكيم هذه الروايات في لزوم المرتين لم يحل رواية شريط على التعدد بالمثليين لرفع الشك في استغناء عنها بعد التحل على التعدد حصول الاخر في كل من المرتين لو اجاب عن ما يكون مثل ما على الحشفة في الحقيقة نعم استدل للناظر رواية شريط على حصول الاخر في المرتين بمقدار المثليين فلا يرد ما ذكره ولكل هذا هو المراد مما في جامع المقاصد وغيره لظهور وساد دعوى لا لرواية شريط بنفسها على ارادة الغسل مرتين من المثليين نعم قد يقال ان ما ورد بلزوم التعدد من خبر الصحيح المذكور وغيره مختص بمحل الاستنجاء لظهوره في قوله عن البول يصيب الجسد في غير صحيح البول فيبقى وايزه شريط التي ورد ما محل الاستنجاء بعد الاعتراف بعدم استعادة التعدد منها بنفسها باقية على الظاهر في القاضى اجزاء استعمال المثليين ولو لم يرد واحد في خصوص الاستنجاء وما يدل على اختصاص تلك النصوص بغير محل الاستنجاء عمل المشهور في غير محل استنجاء بولاية التعدد بل عن الاجماع عليه وفي الاستنجاء ان لم يكن يشترط على عدم التعدد فلا اقل من عدم عكسه بل يدعى الاجماع هناك صريح بالخلاف هنا وهذا يستظهر من القول الثالث الذي هو اعتبار المثليين مع الاكثرية بصية واحدة كما اختاره في الرياض قال ولا يظهر كون المراد بالمثليين الكتابية عن الغسل الواحدة بناء على اشتراط الغلبة في لفظه هو لا يحصل بالمثل انتهى يستدل له بان الاحبار الواردة في الاستنجاء بالامر بالغسل فاحية الاعتراف بمسماه حصصاً ما ورد

في الاستنجاء
الثالث في شريط

كتاب الطهارة

منها في مقام البيان كونه بؤس قلبي لا وعيد الله الوضوء الذي افترضه الله على العباد من جلاء من الغايط وبال قال يغسل ذكره ويذكر
الغايط تغيبه الاطلاقا من حيث اجزاء المثلين وغيره بالمثلين برؤية نشيط المعبر في نفسها مضافا الى اخبارها بالشهرة من هذه الحيثية
بقي من حيث المرة والمرتين على حاله من غير تعبد بل قد يقال ان روايته نشيط والمطلقات الغيبة بها من حيث المثلين خاصة دون
المرتين معارضة بما دل على الصب من غير تعبد بل قد يقال ان روايته نشيط والمطلقات الغيبة بها من حيث المثلين خاصة دون
والاخرى فانه من حيث محل الاستنجاء وسائر البدن وخاصة من حيث المرين فليطلب المرجح وهو الاول بوافقه اصل العدم والطلاق
الامر بغسل الجفاسه من هذه الحيثية وكثرة العدم ووضوح السند ومساعدة الاعتبار من حيث عدم حصول الغسل المعبر بصيب
المثل بل وموافقة المشهور لتعبير اكثر بيان اقله مثلا ماعلى الحشفة من ون تعرض لاضبا والتعدد فهو ظاهر في اعادة اجزاء المرة لكن
قد يذب عن جميعها بمنع اطلاق رواية نشيط من حيث المرة والمرتين لان السؤال بقوله كيرجى ظاهر في السؤال عن كنه نفس الماء
المعبر بتعدد ما يغيب الغند من نحو الفطر والفطرين مثلا ومثل ما على الحشفة ومثليه وهو ذلك لا عن كنه ما يضاف اليه من صبه
وغسل المعين تغيبها بالعد كالمرة والمرتين والواحد الاثنان وهو ذلك وح فالظاهر ان الجواب بمثل ما على الحشفة مساق لبيان
اقل الجزى من كنه صبه من المرة والمرتين فلا اطلاق من الحيثية الثانية وعليه فلا معارضة بينهما وبين ما دل على اعتبار المرين لان
هذه بالنسبة الى المرين ح ساكنة وتلك بما صرحه وكذلك غيرها من المطلقات في خصوص الاستنجاء وهو قوله في خبر يؤتى
يغسل ذكره وينهت الغايط فان الغيب في الاستنجاء من البول بالغسل من الغايط بالاذهاب قوى شاهد على كون الامر بالغسل في
بيان الفرق بكنائز التسع المذهب للمعبر في الغايط ولزوم الغسل بالماء في البول في مقابلته العامة الغايطين بكنائز التسع لا لبيان
عدم اعتبار تعدد الصب فيه بخلاف الاطلاق وخارج يخرج هذا الخبر جهلا منها واخرى واردة فيمن بال ثم قوضا وصلى من غير تطهير
لنينا اوعدا فان الامر فيها بغسل الذكر لا لارادة بيان عدم اعتبار التعدد في الصب لا كقضاء بالغسل مطلقا ولو مرة والجماع
من وقف على نحو هذه المطلقات يعرف ان مساقها ذلك وهي بالنسبة الى كناية المرة واعتبار التعدد ساكنة ولا معارضة لها مع ما
دل على التعدد اصلا وما اطلاق ما ورد بغسل الجفاسه مطلقا معارض مع ما دل على اعتبار التعدد في البول تعارض المطلق وكثير
فاللزم تعينه بما دل على اعتبار التعدد وهو عدة روايات معتبر كما في جامع المقاصد وبحكم المعبر وغير معتضد بعمل المشهور
في قطعها لبدن قطعا الغير المعلوم خلافة في المقام ان غاية ما هنا تعين اكثر بيان اقل ما يجزى من الماء مثلا ماعلى الحشفة وهو
عبارة النص المذكور ويجزى فيه ما يجزى في النص من كونه مسوقا منهم لبيان اقل ما يجزى من الماء لا من الصب كذا اقتضاد البعض
هنا على الحكم بوجوب غسل المخرج يجزى فيه ما سمعت في خبر يؤتى وح بيان ما يلزم في كنه الصب من البعض من اكثر المعبرين بها
سمعت يكون موكولا الى ما صرحوا به في حكم الجفاسات من وجوب الغسل من البول مرتين وهذا التقريب قد يمكن دعوى ان المشهور
اعتبار التعدد ايضا مؤيدا باستبعاد اختلاف الظاهر من خبر واحد باختلاف أعضاء البدن وان امكن التقريب بكثرة وقوع تطهير
الحشفة فيناسب الخفيف بل صرح بعض المعاصرين بعدم العثور على من فرق بين مخرج البول وسائر البدن في لزوم التعدد والا شاك
وبالغ في نسبة اتحادها في الحكم المزبور الى المشهور بل يغفل الشهرة عليه عن ثانی المحققين والشهيدين وسلاطان المحققين وان لم يخفق
العنبه الى غير المحقق الثاني في ظاهر ما ينفرد من جامع المقاصد مضافا الى استبعاد التعبد بالمثلين في الاستنجاء اللازم على الاول
الثالث ولعلنا اجل في البيان التراجع بين المعبر للمثلين مع الاكتفاء بالمرة ومن كنفج بالمرة مع مسوق الغسل لفظيا بمغنى فيه فيما يجزى
بمسوق الغسل وان كان ظاهرا كونه معنويا ضرورة حصول التمسك بما دون المثلين قطعاً ثم لا خصوصية للمثلين بعد اعتبار الزمان
على المثل في صدق المستحى الى عموم التعليل فيما استندوا به للتعدد من خبر الحسين بن ابي الغلام بقوله فاما هو ماء فنبين ان دعوى
موافقة القول باجزاء المرة للشهور في غير محله ولا يجد به موافقة الاصل المقذوع بالدليل حسب ما عرفت والاعتبار المرتف بماء
سمعت مكانه وخلافه الكلام ان ما ورد في الاستنجاء ما يدل على خلافة بالنسبة الى اعتبار تعدد الصب مسوق لبيان حكم آخر فا
دل على وجوب غسل البدن من البول مرتين سليم عن معارض من حيث المرة والمرتين فان قلت وان كان سليما عن معارضة روايته
بشيط بعد تسليم سياق اطلاقها المذكور الا ان الموجود فيه لئول بصيد لبدن وهو ظاهر في غير الحشفة في محل الاستنجاء فيكون
الاصل ومومات الامر بغسل الجفاسات لعدم اعتبار التعدد فيها قلت احتمال اعادة ما عدا الحشفة من ذلك على فضله عما يشاء من

سنة نظام في أحكام الاستبراء

١٤٧

من ملاحظة اطلاق قوله بجزءي بمثل ما على الحشفة وإنما مع قطع النظر عنه قد عوى عدم شمول قوله بصدد البدن الحشفة بخلافه
أرى لو لم يرد في خصوص الاستبراء شيء كان شمول بدنه من البدن من البول مرتين للحشفة وغيرها إشكال فيه ذلك ومسك نفهم وأورد الشيخ
في كتاب الحديث وغيره عن ابن المغيرة في الحسن بن إبراهيم بن هاشم عن أبي الحسن ثم قال قلت له للاستبراء حد قال لا حتى تنقي ما ثمة قلت
فإنه ينقي ما ثمة ويتجلى لو تبيح قال لا ينظر إليها وعن شريط بن ربيعة المذکور في الوثائق عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله ثم قال بجزءي من البول
أن يغسله بمثلها وظاهرها منافع لزواية التعدد بل اعتبار المثلين مطلقا إلا أنها لا يكادان ما تقدم لها لفهما المشهور من حيث عدم
اعتبار المثلين قطعاً مع ظهور الأول في الاستبراء من الغايطة خصوصاً بما لا حظ قوله ببقية ما ثمة ويتجلى من سكتنا اطلاقاً من حيث
لفظ الاستبراء معارضاً بطلاق ما دل على التعدد واحتمال الثاني ما ذكره الشيخ من إرادته مثله في المائة أي لا يجوز بغير الماء كما شرعه
العامة ومثل ما يخرج من البول وهو أكثر من المثلين وسج فسبيله سبيل ما ورد بالفضل وإن كان في ثابته ما لا يفيق فلا مسح عن القول
باعتبار التعدد وإن كان قل الجزى في كل مرة مثل ما على الحشفة بالآخوطة ما نسب إلى الصدوق من اعتبار الفضل مرتين في كل مرة
بمثلة ما على الحشفة مراعاة لعموم ما دل على التعدد مع ملاحظة ما بعد حصول الفضل بالمثل منضم إلى احتمال ما تضمنه المثلين إرادته
بيان اعتبار المثلين في تحقق الفضل عند الاستبراء في الجملة لأنه تمام ما يجب استعماله ويجمع بينهما وبين ما دل على اعتبار تعدد الفضل
باعتبار فضله كل منهما بمثلين وإن كان بعده ما عرفت من ظهوره في نشيط في أن مجموع ما لیت عمل الاستبراء هو المثلان
مع عدم تبين جهة النسبة إلى الصدوق أيضاً لا احتمال المعنى عن قوله ويصحب على أحليته من الماء مثلي ما عليه من البول يصبر مرتين
إرادة صبت كل مثل مرة وأخوطة من ذلك لصب ثلثاً بما يتقي غسلاً أو صبا لخبر زارة وعلى كل حال فلا يجب على الأغلب كشف بئر
للفضل على الأقوى أن يمكن لأن داخل الغلغلة من البول خلافاً لما في الذكرى بحكم المنهى فأوجباً الكشف مع عدم الاتفاق والجماع
المقاصد فتقوى القول بوجوب التواصل إلى داخل الغلغلة بحسب المكن مع الاتفاق أيضاً ثم في غسل ظاهر الغلغلة لا إشكال عند
في وجوب غسل مرتين أقل كل منهما مثل ما عليها الاستناد في التعدد إلى ما دل على الفضل مرتين في البدن الشامل للغلغلة ونزله
وإذ نشيط أيضاً على مضمون تلك ولا خصوصية لها فيها من الحشفة وفي التعدد بالمثل في كل مرة إلى عدم إمكان غلبته الماء
واستينافاً بالوجه المعبر في الظاهر ما قل من المثل مطلقاً وإن صرح بخصوص الحشفة وإذ نشيط نعم يشكك على ما احتمله بعض
المحققين من استفادة اعتبار التعدد في الاستبراء من رواية نشيط الموجود فيها الحشفة كما أنه يشكك فيه أيضاً على القول الثالث
اعتبار المثلين ضروري أنه على ذلك القول المحض التعبد بالنقل الموجود فيه الحشفة مع احتمال وقوع التعبير بها في النص من باب
التعبد بالوصف الغالب كما أن يخرج بول الأنثى والخنثى قد يشكك الحكم المذكور فيها ما وقوى شكاً لا الشك في لبدن إذا خرج
منه البول خصوصاً إذا لم يكن مغتاداً للخروج منه ولا سيما مع عدم استناد الطبعي كل ذلك من عدم صدق الحشفة ومن هنا مثلاً
لطلاق المخرج والاشكال ما فطر من صل عند ما لم يعرف كما أنه بعد وقوع التخصيص بما دل على غسل الثوب والبدن مرتين المنزلة عليه
رواية نشيط بغير بول الرضيع الغير المتغذي ينقض عدم اعتبار التعدد في غسل مخرج الرضيع هنا المستلزم عندنا عدم اعتبار المثلين
أيضاً كما عرفت بخلافه على احتمال عبادة المحققين وعلى القول الثالث إشكال في اعتبار المثلين من عموم قوله بمثل ما على الحشفة ومن
طهور الخفيف في نجاسته من النص بالفرق مع بول غيره هذا صريح في الذكرى بأنه يجرى المثلان مع الفضل في الاستبراء مع قصره في
النجاسات في لظهور من البول بأنه يكفي في المرتين تقديرهما كالماء المتصل وتجد اعتبار الفضل هنا في جامع المقاصد بان تعدد
الفضل بالمثلين لا يتحقق إلا مع الفضل بينهما وإن أمكن تحققه مع الاندفاع من المثلين بحيث يفرأ جزء الفضل بعضها عن بعض
في الزمان فلا يعتبر الفضل انتهى وهو حسن بقى الكلام في أن التعدد على القول به هل يختص بالماء القليل أو مطلقاً وسنأيد
في أحكام النجاسات شرحه وأما غسل مخرج الغايطة فلا يجب له مسح بالاجزاء مع عدم ثبوته وإن أفاه لعدم النفق مع اليأس
وأطلاق الأمر بها وأورد مورد الغالب من الملوث ومعه يجب غسله بالآية تقييداً إذا تعدى اللوث من نفس الحلقة نصاً واجماً
وحد غسله لا انفصافاً بان بوزل العين والأثر ما المين فواضح وجوب زالة نصاً واجماً وأما الأثر ففي عدة من كتب القدماء و
المشايخ وجوب زالة ونسب إلى المشهور وصرح آخرون بعدمه وفي أكثر ما صرح بوجوب زالة إطلاق لفظ الأثر وعن المنه
والشيخ أنه اللون وقيل إن المراد به الأجزاء الصغار مما يختلف من النجاسة على الحل بما لا تزول بالاجزاء ونحوها واختاره في جامع

والمراد بالمثلين المثلان
والمراد بالفضل الفضل

والمراد بالفضل الفضل

والمراد بالفضل الفضل

كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة
باب في بيان
الغسل بالتراب

وفي بيان الجواب
بجواب تكليف الجمل
ايضا وتكونه بثلث
لون الجاهل بالجاهل

في كتاب الطهارة
باب في بيان
الغسل بالتراب

المقاصد والرياض وغيرها وعن المصنف ان المراد به الغسل بالحكمة الباقية بعد زوال العين فيكون الحكم بالزلة اشارة الى قصد الغسل
وفي جميع البرهان بعد الاشكال على تفسيره بالاجزاء الصغار بقوله من الغسل قال فالظاهر ان المراد بالاثرة هو الرائحة ويكون زوالها
مستحب مع عدم بقائه الاصل وعلى كل حال لا اثر غير موجود دعوانه هذا لا في نص ولا في معقد اجماع مع صدق الغسل الاصل عند
وجوب زواله ما لم يكن من اجزاء الغسل مضافا الى خصوص حسنة من الغسل قلت للاستنباط حد قال الحق بنهي ما ثمه ومؤقتة بوزن
المتضمنة لقوله فيصالح كره وبذلك الغالب وفي خصوص التبرج الى ما في ذيل اولها من قوله التبرج لا ينظر اليها معتصدا بالاجماع
الحكم في الذكرى وغيره واما اللون وان استدل على وجوب زواله في التبرج بعد تفسيره الاثر به بان عرض لا يقوم بنفسه فلا بد له
من محل جوهري يقوم به اذا انتقل على الاعراض محال فوجود اللون دليل على وجود العين فيجب زواله قال ولا يلزم مثل ذلك في
الرائحة لانها قد تحصل بتكليف الهواء فوجودها لا يستلزم وجود العين تنوكن اجاب في شرح المغايبة عنه بان يجوز بالتسبب الى اللون
ايضا ان يكون بتكليف الهواء بالاجزاء قلنا ان كان مراد الاستدلال بتكليف الهواء بالتبرج انتقال العرض اليه فهو الحد ودفعه لمراده
مع اجزاء جوهريه وان استقام الرائحة من المنفصل بحمل كونه من جهة الرائحة التي في الهواء الجاهل بالمتصل به فلا يثبت به وجود العين في النفس
وهذا لا يجري مع بقاء اللون في المنفصل كما هو واضح ومع لا يرد المنفصل به لكن ينبغي عليه لزوم وجود العين فيما اذا بقيت الرائحة
في المنفصل بعد انتقاله من مكان الغسل الى مكان آخر لئلا يتبدل الهواء الجاهل بالمتصل به لعل مراده نفي كونه دلالة الرائحة على وجود العين في
المنفصل اثبات كونه دلالة اللون كما يشهد به قوله قد يحصل بتكليف الهواء وجودها لا يستلزم وجود العين لان قصيدته وجوب
ازالة اللون دائما والرائحة قد تغيب زوالها وقد لا يجب ومقصوده ظاهر عدم وجوب زوال الرائحة مطلقا هذا مع اننا منع ترتيب
الغسل على الاجزاء المحكية بل الداء على المصادق العرضي وكذلك تراهم متفقين على عدم فسخ بقاء اللون الذي ينبغي بعد
الغسل المتبرج في غير الاستنجاء من نحو الثوب واستدل الفاضل في النهاية على الحاق التبرج باللون في وجوب الازالة بدلالة ذلك على
وجود العين ولا زلة الطم به بول زلة الرائحة والظاهر ان زلة رائحة من جهة بول الزوال يدل على بقاء العين في جميع الى ما قرئ في سابقه
وقصيدته وجوب زلة ايضا كاللون والرائحة لكن يتبدل اللون والتبرج الواجب زلة رائحة بغير غسل الا زلة منها ولعل من جهة تنزيل الو
الروايات الواردة بعدم الباس في بقاء لون الدم في الثوب على غسل الازالة للحج في زلة رائحة فارجح ايضا كذلك ومن اجله حكم بوجوب
ازالة الطم مطلقا بول زلة رائحة مطلقا مع دلالة ذلك على بقاء العين ومن جهة ان دلالة ذلك على وجود العين انما هي فيما يزول به بول
دون العسر فانح محذور العرضي لا يبعد تنزيل كلامه على ازالة انا طم وجوب الازالة وعدم بقاء الاثر بمعنى اجزاء الصغار وعلى
بطل العسر في على ما زاد عن الغسل المتعارف المعناد كما صرح به في الرياض بقاها مع المقاصد فان الغالب في اللون لبنا في بقاء
الغسل باذن المتعارف ان لا يغفل عن بقاء شيء من اجزاء الصغار التي لا اشكال في وجوب زلة رائحة يكون مراده من الاستدلال
بدلالة ذلك على العين غلبه وجود العين مع في العادة لان جسد الانسان لا يتغير ولا يمنع من ثبوت غلبه وجود العين مع بقاء اللون
المفروض فكيف الشك في زوال العين بقاءها مع بقاء اللون المفروض ودعوى هذا الغلب في اللون الغير العسر الازالة بل الطم
الذي كذلك ايضا اقرب منهما في التبرج الغير العسر بالجملة لا في وجوب زلة اللون الغالب عن المحال لان سره زلة رائحة عن البعد
بالغسل المتعارف دليل بقاء العين اى اجزاء الدقية التي يجب في الطهارة بالغسل زلة رائحة قطعاً وهذا معلوم بالوجدان وليس
كذلك التبرج ولذلك لا ينبغي لون الغالب في المحل غالباً بعد الغسل المتعارف وتبقى رائحة كثرها وقد صرح بذلك جدي في هذا
والغدة قال في الاخير اللون يقضي بقاء العين منها وليس التبرج بمثل اللون نعم لو فرض بقاء لون من الغالب لا بد من الغسل المتعارف
فلا دلالة فيه على بقاء العين ولا يجب زلة رائحة وهو الذي انفق النص القوي على عدم وجوب زلة رائحة عن الثياب ونحوها والحكم في
الثياب والبعد في هذا الغسل متحد وعلى الاتحاد فيه في الرياض ادعى اجماع المركب كما ان اللون الذي يزول عن الثوب بالغسل
المتعارف يجب زلة رائحة ايضا لانه على بقاء العين وهو غير مورد اتفاق النص والقوى على عدم وجوب زلة رائحة هناك وكذلك
الفرق بينه ما هنا فان هذا الغسل في التبرج البعد في الاستنجاء وغير متحد قطعاً كما اشهرت به دعوى اجماع المركب المذكور
في حد الطهارة من الجاهل بالمتصل به اجزاء الدقية كما هو الاظهر من تفاسيره فيدل على وجوب زلة رائحة في الاستنجاء و
غيره من المتنجسات بعد اجماع المستفيض بل المحصل والاصل جميع ما يدل على وجوب غسل الغالب وغيره من الجاهل بالمتصل به

ازداده انهاب عينها بما هما من الغسل ونحوه قول الحق بنحو ما تقدم وقوله بن هب الغايظ والحكم فيه واضح وقوله في البؤ
 المتقدم في الدم لا يضر لثاؤه محمول على اللون الظهوره من السابق وبقرينه ما ورد عن مولينا الكاظم ع كبد سؤاله ولد عن
 اثر الدم في الثوب صبيعه بمشوق حتى يختلف وبين هب اثره في الكشف وغيره عن النجس من منع وجوب زالة الاثر الظاهر بعد
 ملاحظة دليله في زاده الاجزاء الصغار في غاية الضعف قال في التحكي عنه ويدل على عدم الاستنجاء للاجماع على انه لا يزيله
 الا ان يقال انه لا يظهر بل يعني ما يبقى معه وهو خلاف ما تضمنه التذكرة والمنتهى بالمعبر الى ان قال الا ان يقال بالوجوب
 اذا امكن انتهى فانه ان ثبت هناك عدم وجوب زالة الاثر بمحض الاجزاء الدنيئة لانه لا يذوب فيها المسحات غالباً مع قضاء
 التحكي بشرع كغاية الاستنجاء وجوب زالة اثارها عسرج لا يستلزم ثبوتها مع صراحتها جميع ما دل على نجاسته الغايظ وجوب
 غسله بالثوب ولا يرفع يد من الحكم الثابت هنا بالنقض والاجماع لانه لا يترك على الحجج على ثبوت خلافه في مقام التمسك بكل حال فصر
 ما تقدم عدم العبر بالرائحة الباقية على المحل وهو الظاهر من النص المتقدم فلا يرد واشكال الشهيد في الذكرى بان وجود الرائحة يرفع
 احداً وصاف الماء وهو يقضي النجاسة قبل ولا يقدح وجود الرائحة في الماء ايضا اذ غايته نجاسة الماء بالدينير ولا يلزم منه نفي المحل
 نظيره فاقوله في ماء الغسل وان لم يمتد الغايظ من المخرج عادة فيخرج قطره محكم بان التمسك بالاجزاء وما ضاهاها والماء اما كيفيه
 قطره بالماء فقد تقدم واما بالاجزاء فيخرج التمسك بثلاثة اجزاء وشبهها بما يعمل على الاجزاء في قطع ما على المخرج كالقطرات من مخرج
 وحش وجلد وغيرها ويجزى نقلا عن العيون بما وان بقي الاثر ما بقا الرائحة فينبعث عدم قدحها في الطهر هنا بالاولوية من لا ينجس
 بالماء الذي عرف عدم قدح فيه وكذا بقاء اللون بناء على القول بعدم قدحها هنا ولما على المختار فيه هنا بحكمه هنا وبحكم
 الاجزاء المترتبة التي لا تدب غالباً بالتمسك المعبر عنها في شرح المفاتيح وغيره بالملو سببه والذو جده الحاصلة في الجلد من الغايظ وان
 كان بمقتضى ما دل على وجوب زالة عين النجاسة هو وجوب زالة اثارها لانها من العين مضافاً الى قوله هنا في الموثق بن هب لثاؤه
 الا ان طلاق الاستنجاء والمنجى على التسهيل والايثار مع عدم انفكاكها غالباً بقاء الاثر والاجزاء المذكورة او في مختص
 في المختار لعموم ما تقدم من الاخبار ومضاد بالاجماع المعبر والمنجى على العفو عن الاثر في الاستنجاء ومنه يتبين رفع ما اشكل به
 من ان النقاء ان كان حاصلها مع وجود هذه الاجزاء فلا يقدح بقاءها في الاستنجاء بالماء ايضا وان لم يكن حاصلها فيجب زالة اثارها
 في الاستنجاء بالاجزاء ايضا لان النقاء لازم بموجب النص وجبه النقص ان النص المتقدم للتقدم بالنقاء مخصوص بمورد الاستنجاء
 او نقول ان النقاء يختلف بحسب الماء والاجزاء وعادة ففي الغسل بالماء لا يكون الا بالزالة الاجزاء المذكورة وفي المسح يحصل مع
 بقاء ما وكيف كان لا ينبغي عدم لزوم اذهاب هذه الاجزاء في الاستنجاء انما التردد في الحكم بطلانها وانما لا يتنجس ملامحتها والافعال
 على العفو من وجوب زالة اثارها فيما يشتر فيه الطهارة كالصلوة ونحوها مقتضى العرفان المستند والاستصحاب مع عدم دلالة
 من بناء الاستنجاء على التسهيل على ازيد من عفو الاثر هو الحكم ببقاء ما على النجاسة لكن الانضاد انه ملاحظة حال التصدي والافعال
 حيث لم ينفوا الاستنجاء وعدم انفكاك ابدانهم من رطوبة المرق لخشونة بلادهم وغيره من الرطوبة وعدم معبودية النجس عن
 ملاحظة يثوب لا بدانهم بالرطوبة يقضى ببناء الامر في نحو هذا الاثر المختلف عن الاستنجاء على الطهارة ما اذا امت لا صفة بمحل
 الاستنجاء قطعا بل لا يبعد من ملاحظة عموم البلوى فيها بناء الامر على الطهارة فيها مطلقاً وان سقطت من محلها فيكون طلاق
 شرع الاستنجاء الملازم لهذه الاحوال واشعار قوله في صحيحه حرز لا صلوة الا بطهور ويجزى من الاستنجاء ثلثة اجزاء وغيرها
 بمساواة الاجزاء في خصوص المقام للغسل بالماء ومفهوم الاستنجاء بالعظم والروث بانها لا يطهران مقيداً ومختصاً بالادل
 على نجاستها بغير محل الفرض لكن في شرح المفاتيح ان نفق انفصال شيء من تلك الاجزاء فلا تامل في نجاسته وان كان في الغسل
 لكن يظهر انه لم يذهب بعد جميع الاجزاء التي لا بد من هاتها لان ما هو عفو وطاهر ليس شيء يعمل الانفصال وبمكة في حال الانفصال
 انه عندئذ متصل بل لا يقال عرفاً انه عندئذ بلا شبهة ولا يلزم ان يكون كل اجزاء جوهرية عندئذ ومن هذا يضر وجودها حال اختيار
 الغسل على المسح لانه منجس بنجس الماء وان كان عفو احياناً والمنع انتهى كان حاصله ان الثاني بعد التمسك ليس عندئذ كذا مختص
 بانضاله بالعدن وحيث انه لا عموم في كل منجس بنجس كل شيء في كل حال بمقتضى نجس الماء به وهو في المحل دون ما يلا في
 النوب وغيره ومقتضى انفصال هذا الشيء من المحل لانه انفاله على انه من عن اعدته ولا معنى ان العدن لا تجس ملامحه وعلى كل حال لا ينجس

في الاستنجاء بالاجزاء
 في الاستنجاء بالاجزاء
 في الاستنجاء بالاجزاء

في الاستنجاء بالاجزاء
 في الاستنجاء بالاجزاء
 في الاستنجاء بالاجزاء

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ان العفوق على الاثر بمعنى الاجزاء التي يغتسل منها بعضى او لونه العفوق عن اللون فيه ولا اقل من المساواة على ان اللون الباقي على المحل بعد
الغسل بالاجزاء لا يزول بالمنسج بالرائحة على الاشياء فكل من الحكم تتبع الماء لا زالت وعدم كفاية الاستنجاء وهو باطل ثم انه اختلفت
كلماتهم في التعبير عن عدم التعدد المعبر في المقام فاقصر بعضهم على التعبير بما يرد عدم التعدد من غير اضافة الى المخرج ولا غيره وعبر
بجمله بعدم التجاوز عن المخرج وعن الانتصار والغلبة والمعتبر في الذكر في المعالم وفي الروض ومحكى شرح الجعفرية والاجماع على تعيين
الماء بما جاوز المخرج وفي محكي التذكرة الغائبان تعدى المخرج وجب فيه الغسل بالماء اجاعا وفسره في ضائقة الاحكام والروض
ومحكى المسالك والروضة والمفاصل لعليهما كما عن جماعة نحو اشوا الدبر وفي الدخيرة الظاهر ان مراد الاصحاب من التعدد في ذلك وصح
جماعة من منكري التناهي كالأردنبيلي صاحب المدارك والدخيرة والمشارق والمنايع وشرحه بل بطلان ظاهر خلاف الشيخ
هنا منه بعدم تعدد الماء مع التجاوز عن خواشوا الدبر ما لم يتجاوز المحل الذي لا يعتاد وصوله اليه غالبا وظاهرا انه المراد من تعدد
في كلام النعم وفي المدارك والدخيرة لولا دعوى الاجماع لتعين تفسير التعدد في كلام الاصحاب بالتجاوز عن العادة وفي محكي مجمع
الفائدة لولا اجماع التذكرة لتعين ذلك وهو مؤذن بكفاية الاجماع على ان المراد بالتعدى التجاوز عن الحلقة وان لم يتجاوز المعتاد
ولعله محل المخرج في معتد اجاعهم على حقيقته قلت مقتضى الاطلاق كفاية الاجزاء وان تعدى الحلقة ما لم يبلغ محل الايض
الوصول اليه غالبا في الغلظ فيعين الماء اذا بلغه اما الثاني فلا يجاعنا خلافا للشافعي الاصل معومات الغسل مع انفراد ما دل
على كفاية الاجزاء من نحو قوله ويجزئك من الاستنجاء ثلاثا حجرا الى ما هو الغالب عادة من موارد الاستنجاء مضاعفا الى مفهوم
المروى في المعبر والروض يكفي احد ثلاثا حجرا اذا لم يتجاوز محل العادة بعد اجبار سنده بالعل والاجماع هنا والى ان الاجزاء
انما شرفت لرفع غسل الغسل والنادر لا عسفيه واما الاول فلعدم وقوع التفسير في ما ذكر في اخبار الاستنجاء فاطلا فها سليم
عن ما ينافي سدوى ما ينوم من معتد اجاع الجماعة من حيث تضمنه التجاوز عن المخرج الذي هو حقيقته في حلقه الدبر وهو
مصروف الى زاده ما لم يتجاوز الحد المعتاد لكما لا بعد ابتداء هذا الموضوع من بين سائر الموضوعات على التضييق بالقدرة
الحكمة التي لم يفهم من الشارح نحوها في سائر امثاله مضاعفا الى منها فاتها الوجه المشرعي من التوسعة ورفع غسل لخصاص بالما
انزع خروج الغالب المعتاد عن مورد الحكم لا ينبغي توسعة على ان اللازم من زاده الفرض التاخر من المطلق فصبب الفرضية المغفوة
في المقام وجب هذا ما يقضى بطبع الفقه بعدم زاده حقيقته المخرج مما تضمن لفظ التعدد من الاخبار والظن لغوى ان لا يكون
القطع بعدم زاده الجماعة ايضا من معتد اجاعهم ذلك خصوصاً مع استدلال جملتهم بالمعبر في الذكر في الروض على ما نقلوا
عليه لاجماع المروى لتقدم التبريح منطوقه باعتبار عدم تجاوز الحد المعتاد بل الفاضل في النهاية قال واما الغايطة فان تعدد
المخرج تعين الماء سواء انشأ اكثر من المعتاد المعتاد ولا لان الاصل ازالة النجاسة بالماء بحيث لا ينجس عين ولا اثر ولا استنجاء في
الحل المعتاد ونخصه لاجل المشقة الحاصلة من تكرار الغسل مع تكرار النجاسة ما لا يتكرر منه حصول النجاسة فانه باق على حاله كغيره
ونحو الاستدلال عن المنه في التذكرة كلامه واستدلاله هذا فاضل زاده ما ذكرناه من المخرج فيه وفي غيره من كنبه كالتذكرة وغيرها
بل الحواشي في قوله في النهاية وبغنى بالمخرج الحواشي فاجاوزها يتعدى ان لم يبلغ الاين المراد بها حوالى الحلقة مما لا يعتاد
وصول لغايطة اليها في مقابل الشافعي احد قوله انه يجزى الاجزاء وان جاوز الحوالى المعتاد ما لم يصل الى ظاهر الاين ليوافق
استدلاله المذكور نعم عن التذكرة بعد العبارة المتقدمة ويشترط في الاستنجاء بالاجزاء ما دل ان قال فلو تعدى المخرج وجب
الماء وهو احد قول الشافعي في الاخر لا يشترط فان المخرج لا ينفك عنه غالبا واشترط ان لا ينتشر على القدر المعتاد وهو ان
ينلوث المخرج وما حواله وان زاد عليه ولم يتجاوز الغايطة صححوا لاين فقولا انهم قد يستشعر من نسبة القول الثاني
الى الشافعي عدم قول من اجابنا بالاستنجاء مع التعدد الى ما دل من المعتاد الا انه بعد تسليم اشعاره ليس بمثابة محكي به الاجماع عنه
لعله منشاء ما سمعت من مجمع الفائدة من نسبة تعين الماء في التعدد الى ان لم يتجاوز العادة الى اجماع التذكرة وعلى كل حال
ما هو صريح الاجماع ليس فيه الا التجاوز عن المخرج المحول بالفرض المتقدمة على التجاوز عما لا يعتاد وكيف لا ومن الواضح المقطوع
به لدى الاصحاب حال السك في مداومهم على الاستنجاء بالاجزاء حتى لم يكونوا يعرفون الاستنجاء بالماء الى تزييل الاية وبعد
ايضا كان المعروف الغالب توجه هو الاستنجاء وكيف يتجمع ذلك مع حكمهم لورده على ما هو نادر الوقوع فاللازم حمل كلامهم

ومعقد اجتماعهم على ما تقدم فاستقواءه الاربعين من تبعه من الاستنباط ما لم يتجاوز الغايط الحل المعناد متعين جدا كما ان زعمهم
 مخالفة للاجماع المحكي في غير محله فطعا بل في شرح المفاتيح ان الفقهاء باجمعهم صرحوا بان الاستنباط من الغايط غير مخصص بالماء الا
 ان يصدى عن الحل المعناد لكن في الذخيرة لو لا الاجماع المتقدم لم يبعد تفسير النعدي بوصول الخاص الى محل الاستنباط ووصولها
 اليه ولا يصدى على ذلك اسم الاستنباط ومثله في المذاكر ويضرب منه ما عن جميع الفوائد فان زاد وابتدئ ان المعبر في تعين الماء
 هو تجاوز الحل المعناد وهو مشتمل لم يعدم صدق الاستنباط فلا بحث وان راى وابان المعبر فيه تجاوز الحل مع عدم صدق الاستنباط
 بحيث اذا نعدى وصدى الاستنباط بكفى الاجار ولا يثبت له ادليل على كفاية الصدق هنا ومعنا سنده على اعتبار عدم التصديق في
 طهارة ماء الاستنباط في غير محله اذ لا دليل هناك على اعتناء عدم النعدي لا الخروج عن اسم الاستنباط وقضيتيخ انا طهارة الماء
 بالصدق وعدمه بخلاف اعتبار عدم النعدي هنا فان دليل الاجماع وضرب الاخبار الى الغالب المعناد وقضيتيخ عدم شرعية الاستنباط
 في غير الغالب ان صدق الاستنباط وعلى كل حال اذا شك في النعدي فان كان شكافي حصوله كفت الاجار لا صالة لعدم وهو
 في الموضوع فلا يمارضه استنباطا بالجملة واحتمال رجوعه الى الشك في المختص ضعيف وان كان شكافي الصدق على حاله في
 اشكال كفاية الاجار رجوعه الى الشك في المختص ثم ان حصل النعدي في محل تيقن حكم الاجار مطلقا وبالاستنباط الى النعدي في
 اشكال من ظاهر شرط الاستنباط بعدم النعدي من ان يحصل الشرطية ان الغايط الذي يكون في المخرج يطهر بالاجار والكنى يكون
 في خارج لا يطهر فيع الا نشاء كل يختص بحكمه ان ممكن التفكير وقد يعزى الاول لعدم ثبوت الاخبار صوة النعدي قضيتيخ
 خروج جميع الاجزاء في هذه الصورة هذا ان فصل المنتشر ما اذا انفصل ما على المخرج من الخارج كما قد يقع لمن يلبس بطنه فقد يقوى
 التفكير لظهور بقية الموضوع في الخارج ح وان اعرف ذلك فاعلم ان في الاستنباط هنا مسائل ينبغي تعرض لحكمها منها انه يجزى
 عن ثلاثة اجزاء الواحد والجزءان الثلاثة كما عليه جماعة بل في الموضع وكشف الالتباس عن شرح الفقيه في المشهور وعن انوار الفقيه
 حكاية شهرنا في القول في حسن ان الميزة كما تصح باثرهم من ما شام حتى يفي ما ثمرة في موثقة بوش ويد من الغايط مؤيدتين بالنبوي
 اذا جاز ان احكمه خارج فليصح ثلاث صفحات ويقول في جعفر كان الحسن ثم يتبع من الغايط بالكرسف ولا يفضل وجيحه جليل كان
 الناس يشبهون بالكرسف والاجار واورد على الاول بان السؤال عن الاستنباط هو اما حقيقته في الفصل او مصرفا اليه واجيب بنحو
 اصل الفقه على تيممه الفصل والمنع وفي الاخبار ما يشهد ايضا ولا نص في الامور لا من وجب له انما الغلبة والمفروض ان الاستنباط في ما
 صدق ولا اخبارا غلب كما عرفت واكثية الفصل هي غير موجبة لان مصرف سماعه فليست الاستنباط انهم قد يشعرون في قوله اعن
 بقاء الحج يكون المستول عند الاستنباط بالماء فاما ان بان النقاء لم يثبت شرعا من دون الثلاث كيف لا وهو محل النزاع وبجواب
 بان النقاء للمحمول هذا هو المرنى دون الشرع الا تخلي البيان عن لفائدة والعرف حاصل ولا يرد بقاء الاجزاء الصغار التي لا تحس غما
 كيف لا والنقاء الحاصل بالثلاثة ليس ازيد منه وبان الاطلاق في قوله حق يفي ما ثمرة من على النقاء بما يقع غالبا وهو مثلا ان اجزاء
 منفصلة واجيب بعدم تسليم غلبته وان سلمناها فليست بهذا وجب انصرف الى لطلو لكن لا مصرفا في السؤال الخبر عن الحدوث
 في كونه بالنسبة الى ما قبل المبالغة في الاطلاق في النفاذ مع ساق بالنسبة اليها لا بالنسبة الى ذي الشعب المنفصل واورد على
 الخبر الثاني بان اذهاب الغايط محل فيحل على الطريق المعروف المعهود من استنباط الجارية فيه وبجواب يمنع الاجمال بل قضيتيخ الطهارة
 بمجرد ان هاب مخرج ما خرج بقي الباقي وبان السؤال فيه عن الوضوء الذي فرضه الله تعالى على العباد وهو قربة زادة الاستنباط بالماء
 وقبة مع ان الفقيه في غير باب البول والغايط في الجواب بقوله يغسل ذكره ويد من هب الغايط افوى دليل على زادة الاعم من الماء الصحيح
 ان الوضوء في السؤال ان كان المراد به المعنى المعروف من نافع الحديث فالسؤال عنه وعلى وظائف المفدات لروح كونه هو بالماء لا
 تكون قربة على كون ما هو من اذ به من رفع الحدث ايضا كذلك وان كان المراد به رفع الحدث فاي ظهور في كون الاستنباط المذكور في الخوا
 بالماء وقد يناقش فيه ايضا بما يقرب من السابق من ان اذهاب من على ما يقع غالبا وهو ليس بما دون الثلاثة والجواب ما مر نسيم
 هما بياضنا بصحة زادة جرت السنة في الاستنباط بثلاثة اجزاء المؤتدة بالمرسل جرت السنة بثلاثة اجزاء انكارا لكن قد يقال
 ان المراد بالسنة في الاستنباط بالاجزاء لا من حيث كونه بثلاثة بل من حيث كونه متصفا بالثلاثة لا غسلا ويشهد له تعقيبه بقوله ان
 يسبح الحان ولا يفعله فان هذه الجملة بحكم البيان لما تقدمها ومزب منها صحيح الاخرى لا يصلوه الا بطور ويجري من الاستنباط

في بيان استنباط

في بيان استنباط

في بيان استنباط

كتاب الطهارة

ثلاثة اجزاء بدلت جودنا لثمة من رسول الله رآنا البول فلا بد من غسله بقربى الماء ولا يقدر ظهور الاجزاء بثلاثة اجزاء
في الماء اقل الواجب لانه لا يخلو اجزاء الاكل وهو الماء وبالحكمة المذارة على النقاء والادها بالمدكورين في الخبرين والمقصود
من هذه الاخبار بيان مجرد شرح المسحات بدل الغسل وذكر الثلاثة لادلاله فيه على التقييد بعد وجودها مورد الغالب باعتبار
كون الغالب في حصول النقاء بالمسحات مما يكون بالثلاثة ويؤيد اذاه ما ذكر من جهة رايه هو عن ابي جعفر ع يجرى من
الغايط المسح بالاجزاء انما يجرى اذا لا يظهور اذاه الطهارة من الاجزاء فيها وحده بقوى القول بعدم وجوب كمال عدد المسح
ثلاثة ولو بالتشعب لاحصل النقاء بها وهذا الا ان يمنعه فهم الاصحاب من حيث شهرة القوي بوجوب كمال ثلاثة مطلقا
حتى وان تكون اجزاء بل الاجماع عليه منقول كما تقدمت في نفس العدد ملحوظ بقوى القيد به بمعنى عدم جريان التثنية بما دون
الثلاثة واما ما اضيفت اليه وهو الاجزاء فليس قبله عدم خصوصيته جس المجزأ مثلا المطلق ما يمنع به ثلاثة الذي منه ذو شعب
ومنى لم يكن لفظ الاجزاء مقصودا بخصوصه لم يبق ما يقتضى الظهور في انفصال القطعات لان ما هو مضافا الثلاثة الى الاجزاء
دون نفس العدد وعليه فلنخرج في قوله ان يقال ثلاثة مسحات بالمجزأ كما يقال اضر ببعشره اسواط ويزاد منه عشره زيات بالسوط
فيبقى العشرة بسوط واحد وحده ما تضمن غير الاجزاء من لفظ الكرسف وغيره يحل اطلاقه من حيث عدد الثلاثة على المفيد بالثلاثة
التي فاما معونة الاجماع وشهادة النبوة اذا جلس احدكم لحاجته فليمسح ثلاث مسحات مؤيد لكل ذلك باعتبار ان مسحاته اذا
المجزأ الواحد ثلاثة اجزاء فكذلك مع الاتصال قال في المختلف وادى غافل بفرق بين المجزأ منفصلا ومنهما ان المقصود ما
بالعدد الا سطره في النقاء والذي يؤيد ذلك عدد المسحات لا المسوحات ومنها ان المجزأ مسوح بقرن من اذاه المسح الاخر بقرن
الاخر اجزاء كما سياتي فكذلك الشخص الواحد لعدم معقولية الفرق بين مسح شخصين بقرنيه او مسحهما ومنها ما التزمه المانعون
من اجزاء ذي شعب اجزاء اجزاء الخفة الطويلة واطراف الثوب الواحد بل الضرورة فاضيه باجزاء اطراف الجدار والجمع والجبل ويحوي
والفرق بالكبر والصغر بعد الفاصلة وفيها غير معقول هذا ومع ذلك كله لعل الاقوى عدم اجزاء ذي الشعب فافا لظاهر الحكم
عن الشيخ وجماعة منهم جدي في الدرة والهداية بل في شرح الفايق تشبها الى المشهور وان لم يتحققها ولعل مشاهرا تعبير الاكثر
بثلاثة اجزاء اقتضارا في الحكم الخالف للاصل والعموم على مورد النص الظاهر في القطعات المنفصلة لانه ان سلم ان لفظ الاجزاء
موجب للظهور في المنفصلات فهو من حيث الضيق لا المادة والمثالية في مادة الاجزاء لا يقتضى النقاء خصوصيته الضيقة فهي
مثال للاختصاص مثلا لا الخشب في ظهور ثلاثة خشاب كظهور ثلاثة اجزاء مع ان ظهور اذاه المنفصلات ليس من الاجزاء ولا مع
الثلاثة اذ مع مثالية الاجزاء لكل شئ تكون العبارة في قوة ثلاث مسحات للشاملة للشعب بل انما هو من دخول البتة على ثلاثة
اجزاء كما يقتضيه لنظر وكفاية السوط الواحد فيما من سلب فتى قول اضر ببعشره اسواط لا في اضر ببعشره اسواط والفرق بينهما
واضح ودعوى ظهور اذاه المسح بالمجزأ في مقابل الغسل بالماء من اخبار ثلاثة اجزاء باطله بناء على وجوب كمال ثلاثة اذاه
معقد اجماع مع ان المقصود بالمقابلة بالغسل حاصل ايضا مع اذاه خصوصيته الثلاثة التي هي الظاهر من كراهية فلا داعي لرفع
اليه من ظهور المذكور واطلاق النقاء والادها ببقية بظاهر المسح بثلاثة اجزاء والمقصود بالاستصحاب وعموم ما دل على تجزأ
اجزاء الغايط والاعتبارات المذكورة غير معتبرة دلالة ونحو الجبل والجدار ومثالهما ملحق بالمنفصلات عموما وعادة واما خبر ثلاثة
مسحات وما بعده فهو بحكم المطلق واخبار ثلاثة اجزاء بحكم المقيّد فليقتد بها هذا كله مضافا الى المتي عن المسح باقل من ثلاثة
اجزاء في اخبار رتبة في وجوب كمال الثلاثة منجزة بالتهتم على تقديرها هنا واذ استعمل لاد ثلاثة اجزاء وكل واحد منهم
في كل استعمال مسح ببعشره من عدد فافا لظاهر عدم كونها من المسح بل من التسبب لا من حاصل من كل واحد ثلاث مسحات ثلاثة اجزاء
لكن في المنهى لا يجرى على قول الشيخ وهو غير معلوم الوجه في مناشئ وهو دعوى ان المعارض بين خبر النقاء والثلاثة
اجزاء بنحو العمومين من وجه فان النقاء اعم من كونه بثلاثة اجزاء وغيرها والثلاثة اجزاء اعم من حصول النقاء بها وبغيرها فلا
يقتضي تقييد اطلاق النقاء بالثلاثة اجزاء والجواب بعدم تسليم عدم كونها من النقاء والحاصل الملقين ان الترجيح لاجزاء الثلاثة
اجزاء لما مر من الاستصحاب وعموم بخاتمة اجزاء الغايط واما الشهرة بعد حكايتهما من الطرفين فغير محتملة لنا وبعد فرض التكاثر
وعدم الترجيح بنى اقتضاء الاستصحاب العموم سلبا عن المعارض فتدبر مسما ان لا يجرى توزيع الاجزاء الثلاثة على الحل بان يمنع

الشيخ في النقاء
بثلاثة اجزاء
في غير كمال
على

بكل وجه من المحل وان نقيض خلافه لغواعد وجما عديل عن المشارقة المشهور كما هو المستفاد من نسبة المنع في المنع الى بعض
 الفقهاء بملاحظة ما في المعاد من ان ما رتبته كل مرة فاضيه بازادة العاشر من بعض الفقهاء ونحوه في الذخيرة مشعرين بعدم الخلاف
 في اجزاء التوزيع بل حكايته القول بالمنع ناش من نوههم كون بعض الفقهاء المنسوب اليه هو من اصحابنا وهذا غريب مع تصريح الشرايع
 بعدم الاجزاء وفي جامع المقاصد وعن جميع الفوائد والحاشية اليه انه احد القولين بل في الثاني الميل الى عدمه وعن شرح الاقنية
 انه لا يخفى وفي شرح المفاتيح نسبة الى الشهور والبناء والاستيعاب من النصوص كلام من اطلق التمسك بثلاثة اجزاء خصوصاً مع ندرته
 وتوقع التوزيع والبناء من النص وضع بملاحظة ما في بعض الاخبار ان يسمح الجان ولا ن ظاهر كون الثلاثة تكرر في المنع لان
 وهو غير حاصل التوزيع منها انه ان لم ينو المحل بمادون الثلاثة وجب الاكمال ثلاثاً وان لم ينو بالثلاثة ايضا وجب لزانة الى ان
 ينفي اجماعاً ولعموم الامر بالانهاية واذ هاب النايط ويحكم من ان لا طاعة بالنقاء من جانب لعدم عند له دم غاية لا تقيد
 اطلاقاً من جانب لوجوه وعند الوجود باخبار الثلث وبسبب فتح الاشارة لقوله ان استنباط احد كقولنا ان لا يجد الماء وببديت
 افضلية الاكمال ثلاثاً مع النقاء بدونها ان قلنا بعدم وجوب الاكمال منها انه لا يجوز في قل من ثلاثة اجزاء ولو نفى المحل بدونها
 بل يجب الاكمال ثلاثاً وفي المذاكر والذخيرة وعن شرح الاثني عشرية والمعامل والكتايب والمجلد المنين وشرح المفاتيح انه المشهور بل
 عن لا يثبت الاجماع وبسبب الاجماع ايضا نسبة عدم وجوبه الى من ذهب الى ان في التمسك بالثلاثة من اجزائه حكم من اجزائه حكم من اجزائه
 الكمال لكن في الجواهر انكر الشهرة على الوجوب والاعتماد في غير محله وان شئت لم ينجبر اليه عند النسبة قال والسند ان تكون ثلاثة
 لكن المراد بها المشرع بغير الكتاب كناية الشرائع الى استنون ثلاثة الى قوله وان نفاه جرح واحد لم يقصر بل يجب ان بكل العدد و
 هو ما في الخطية قال وان نفى بدون الثلاثة اشارة الى ان لا يستدل بقوله ولعنه بثلثة اجزاء قال ظاهر ان يريد فلا دلالة في
 النفي هنا بالنسبة على عدم الوجوب بل هو ظاهر في قوله ان لا يستدل بالثلاثة اجزاء انهم عدم الوجوب هو قول جماعة وقد بان ما تقدم
 وفي الشبهة ليل المشهور من اخبار الثلاثة اجزاء بعد اجزاء الزيادة النجاسة مضافاً الى النبوة فيمنع ثلاث مسجات والنبوة الى
 الصالح لا ينجح احد كمدون ثلاثة اجزاء الثالث كما يكفي احد كمدون ثلاثة اجزاء والرابع عن سلمان رضي الله عنه قال نهى رسول
 الله ان يشفي باقل من ثلاثة اجزاء كجرح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا بالشهر وكذا بان دليل الجماعة
 من جرحى لنقاء ولا نهاب وما تقدم من قول في منعه وصححه جيل الجواب ما من هناك من انها يحكم الجان والاخبار المتقدمة
 للعدو بحكم المقتضى فليقيد بالعدد وتكون في ذكر الثلاثة واردة مورد الغالب انفق النقاء بالثلاثة فلا يثبت بها النقاء
 مدونة بان المعنى الاستنباط في اجزاء كاصح في شريح المفاتيح انه من سلم عندهم ان يتحقق بقضاء له ان لا ينافي
 عليه شيء لم يعرف انه الجرح الاخير لم ينو بعد على المحل شيء والاخبار تضمنت الاجزاء بالثلاثة فان كان من جهة غير فترتب
 الكفاية هنا لزم على حصول نفاة المحل بالمسحوق ولا ينبغي ان يخالف الغالب وان ينال ان ذكر الثلاثة حصول نفاة الجرح بالثلاثة
 بالثلاثة واقعا وان لم يعرف عند المستنبط الا بالاخبار باستعمال الرابع قلنا هذا خلاف ظاهر الاخبار لان ظاهرها بل جرحها
 حصول الكفاية والاجزاء من كل وجه بالثلاثة بحيث يحصل بعدها الامع فرض عدم النقاء بها فلا يستقيم دعوى كون ذكر الثلاثة
 بيان الغالب فهو جار على الاصل في تطبيق الحكم على خصوصية من زاده اعتبارها فالحل هنا الى بيان التمسك بالثلاثة وان نفى
 باقل منها نعم انه ينو بالثلاثة وجب لزانة للنقاء فالواجب اكثر الامر من من لا نفاة والثلاثة ودعوى ان النفاة من عموم خبر
 النفاة والثلاثة اجزاء بخلافه من وجه قد عرفت الجواب عنها هناك مضافاً اليه هنا يجمع اخبار الثلاثة اجزاء بالثلاثة
 العظيمة المحققة والنواهي الغامضة عن فل الثلاثة الجرحها وعلى القول بوجوب الاكمال ثلاثاً فجميع المقاصد هل الظاهر ح
 بالاكمال وبالنقاء والاكمال واجب الظاهر الاول قلت بل هو متعين لظهور الاخبار في كون اظهر بالاخبار انهم الجرح المكل بان
 على طهارته ان لم يلوث منها انه ينجس في المسحوق الاستنباط او واحد ما ان لم يكن مستعملاً في ذلك الاستنباط او في مطلقاً
 استنباطه او في مطلق الاستنباط ولو كان من غير على خلاف عبارات المعبرين لهذا الشرط وان لم ينجس استعماله السابق ونظيره
 مثل الاستعمال ثانياً فلا يثبت فعل ثانياً في المسحوق الواجب ولو غير المقتضى كالمكحلة ولا يستعمل ثانياً في خصوص النقيض ولا بان الاستعمال
 استنباطاً بالجرح الا يثار واستدل على اعتبار عدم الاستعمال بعد الاصل بقوله في النص جرح السند بثلثة اجزاء ابتكار وتبع بالثا

الاقنية في شرح المفاتيح

الاجزاء في شرح المفاتيح

الاجزاء في شرح المفاتيح

الاجزاء في شرح المفاتيح

كتاب الطهارة

بعد بتفسير البكارة على تقدير منع المستعمل بكل معنى من المعاني المذكورة بعدم ذلك المعنى مع احتمال إرادة الجماعة المستعمل في غير ذلك
من الاختصاص لظهور البكارة في كل مقام في عدم سبق ماثل ما يبراد فسله لكن الأقوى عدم اعتبار الزيادة على طهارة الأجزاء حال الاستنجاء
كما هو ظاهر المصنف لعدم ذكرهم هذا الشطر وانصاريهم على كراهية الطهارة بل لا دلالة في اعتبار عدم الاستعمال في عبارة من لم يشر
لشطر عدم النجاسة على زائدة غير الطهارة لعدم النص في ثلثة أجزائها واستصحاب طهرتها من جهة العمل الوارد على استصحاب نجاستها
وعدم الخرج سوى فصل الأجزاء المقدوس منها بالارسل وعدم الاستنجاء ولا لزم عدم وضوح المراد من الأجزاء بل لا حظ في غلبه نجاسة
الأجزاء بالاستنجاء بقوى زائدة الطهارة قبل المسح به من الأجزاء وفي مصابيح جدي لعل لا يوطئ المنجس وغيره جاز استعماله لرجاء
وظاهره كما في الجواهر وغيره المرفوعة عن جزء المنجس بالاستنجاء إذا غسل وعلل مراده بقرينة ذكره الإجماع بعدم ذكر شرط عدم نجاسة
الجزء عواذ انعقاده على الجواز من حيث منع النجاسة ولا كيف يستفهم دعواه الإجماع مع ذكر الخلاف بعد في الجهر المستعمل الطاهر ترى
أن الطاهر سواء حاله من المنظر قد صرح في كشف الغطاء بعدم جواز الاستعمال وإن غسل بعيد من مخالفة إجماع أسناده فالحال في
جانب الجميع وإن كان الأقوى من حيث منع الاستعمال عدم المنع في الجميع نعم ينبغي جواز المسح بالمنجس في استنجاء ذلك الغير المنجس وبعد
غسله وبجانبه الآخر الظاهر على أجزاء ذي الشعب فإن منع المنجس في استنجاء ذلك لا يبرح منه لكن في المنهي لو استعمل ثم
غسله يحتمل على قول الشيخ عدم الأجزاء محافظة على صون العدد وبه بعد انتهى لم يعرف وجه البعد بل هو قضية قوله بعدم أجزاء
ذي الشعب وإن اجتازنا بدعي الشعب في أجزاء المستعمل المرفوعة وفي المصابيح يجوز استعمال المستعمل في غير ذلك الاستنجاء وفي
جوازه فير على القول بالاكتماء بعد المسح وجها وظاهر صاحب هذا القول المنع أيضا فانهم ذكر الجواز في ذي الشعب دون
غيره وصرح بعضهم كالعلامة وغيره بجواز استعمال المستعمل في استنجاء غيره ولم يتعرض للأول انتهى فإنه حل أجزاء ذي الشعب على الفتح
في كل مسحة بجانب من الحجر وإنما يحل المسحة الشاذة بعد غسله فهو غير ذلك وقبر مع أن فضله هو استعمال المستعمل وإن لم يكن
التمسح ثانيا بحل المسح السابق وإن لفاضل الغاقل بدعي الشعب مخرج بجواز استعمال المذكور في المنهي قال لو استعمل الحجر ثم غسله
أو كسرنا نجس جاز الاستنجاء به ثانيا لا الحجر بحري غيره الاستنجاء به فجزءه كغيره انتهى أن لفظ ذي الشعب ليس بمورد دليل
يقصر على ظاهره من الجوانب الثلاثة من حجر واحد دون الحل الواحد من الحجر الواحدة بعد غسله بل المدا في كفايته على كفاية
التمسح ثلاثا فلا يفرق بين كونها بالجوانب الثلاثة من حجر واحد أو بحل واحد بعد غسله ثانيا الطهارة فلا يجوز الاستنجاء
بالنجس والمنجس الغير المنظر لأصل والإجماع المستفيض الاعتبار من عدم إقادة النجس تطهر الغير المرسل المتقدم المجبور منه
في المقام بما ذكره دلالة بان غير المنجس بالاستنجاء متيقن لإرادة من الأجزاء والمنجس بغيره مثل النجس العين والى منه هذا
في لزوم الموت للمخرج وأصح بحسب الاعتبار المذكور وقد يشكل في الحجر المستعمل اليان بعد بين النجاسة على المخرج بحيث لا يحصل
الثاوب بناء على جواز استعمال الحجر اليان المستعمل بعد التمسح لخص التمسك كما عن المشارق وبعض المشايخ فيحصل المانع التلو
كما هو قضية كلام المنع قال ولا نجس الحل بغير نجاسته المحفظة انتهى الأقوى المنع مطلقا لا إطلاق معتدا بالإجماع وشمول المرسل
المنجس في المقام قال في الكشف بعد نقل الإجماع ونجس الأجزاء وإجازة بوجوه الاستنجاء بالنجس الجامد وظاهره عدم الخلاف من احتج
في المنع وإذا استعمل الرطب الذي يحصل منه التلو في حجره بعد الاستنجاء وتيقن الماء في الكلام فير في أن يبين
ثالثها أن لا يكون ما يزيل عن النجاسة لصقاله ونحوها لعدم حصول قلع النجاسة والتقاء به وينقدح منه كون النجس الذي لا يائه
على النجاسة فخشوشه كذلك بل كذا الرخا الذي لا يمكن الاعتماد عليه في التمسح والذي يفتت بالاعتماد وفي نهائيه الأحكام لم
يجزه وإن حصل التقاء به ولعله لعدم انصراف الروايات إلى نحو هذه الأجسام وفيه ما لا يخفى وأبهما ما بين المصنف عليه بقوله و
يستعمل الخرق بدل الأجزاء ولا يستعمل العظم والروت ولا الحجر المستعمل أما الخرق فالمراد منها ليس خصوصها بل كل ما قلع النجاسة وهي
شال وقد تقدم دليل جواز في ضد المثل حيث تفرز أن الأجزاء في الخرق شال وذافعة فوئى لأصحاب فكان مورد اتفاق للمؤ
والقوى أما الحجر المستعمل فقد سمعت لكلام فيه مفسلا وأما العظم والروت فخرقة التمسح بها إجماع مستفيض بل يحصل بها
أخبارا ومجيزا أن لا تكن مستفيضة فاحتمال كراهته عن المذكور والحكم بها عن لوسائل يمكن من السقوط مع احتمال عبارة الأولى
غير ما نسب إليها كما لا يخفى على من تأمل تمام عباراتها ويختص الحكم بما يستحق وثا وهو جميع ذات الحافر لوقوع التغير به في النص

الثاني في دفع النجاسة

الثالث في دفع النجاسة

الاستنباط في النجاسة

والفتوى آتاه وجود لفظ الرجوع في التوبة والبعث في خبر الدعا ثم فسر بعد لعدم بلوغها أحد الاستغناء ولا هي مجبوزة فاما
يجل الرجوع على الروث والحكم على كراهته ولا يفرق في العظم يكون من مأكول اللحم وغيره لاطلاق النص الفتوى التعليل في بعض
النصوص بكونه طعام الجوز لا دلالة فيه على الاختصاص بالاول خاصتها ان لا يكون مما يجب حرامه كزينة الحسين ع والمطعم كفاية
بغير واحد لان الاستغناء يستغنى به في العرف والعادة وجملة الكلام في المقام ان احرام المحرمين ثبت من الشرع بلوغه الى حد يكفرها انك
كالنبي والامام ع والفران ونحو ذلك فيكفر مستغنى عما يفعل ما يقصد به الاستغناء ولهذاك ويجوز فعل ما ينافي الاحرام في
العرف والعادة ولو من غير قصد لهلك وبكفر معه بضائعه هو هلك ونحوه في العرف والعادة ولو من غير قصد لهلك به
كالقاء الفران في لفاذرة ومنه الاستنباط به ودعوى ان الاستغناء لا يتحقق الا بقصد كما يفهم من كلام البعض منوع وان لم يش
بلوغه الحد المذكور فان كان وجوب احرامه من ضرر ديني والمدن هب بناء على كونه ضرورة الدين لاهل المذهب كان الاستغناء
على وجه الاستحلال والعادة والتكبر الرجوع الى الاستحلال وفي الجواهر والنقض حكم بكفره على وان لم يكن من ضرره احدهما او كان و
لكن لم يقع الاستغناء على وجه الاستحلال فليس الا الحرمة ثم على كل حال ما يثبت له في الشرع كراهة ان ثبت له وجوب الاحرام والعظيم
بنحو خاص كس كناية المصنف الطهارة وعدم التقدم في الصلوة على متوالت التوبة والائمة ان قلنا به حرم تركه وان ثبت ان له
كرامة من غير ثبوت بنحو خاص فان ما ان يستفاد من دليلها محض اجاب المحرم له وهي الصيانة من المهانة او يستفاد وجوب تعظيمه
زيادة على الحرمة فان كان الاول فالواجب المحافظة على ترك ما يمتد في العرف مهانة واستغناء ولو من غير قصد المهانة به كس
الانسان وكذا فعل ما يقصد به المهانة وان لم يكن في نفسه من غير قصد المهانة بنحو بعض محالجات في الكلام مع الشخص بقصد
تخفيفه بين الناس والازدراء به ومنه وضع الفران في الاماكن الرضية والعائ من علو ونحو ذلك ومن هذا القسم الكرامة لثابتة
للمؤمن وحرمته وكذا ظاهر حرمة المطعومات بناء على ثبوتها لمطاعها والخبر بنحوه فلا يجزئ شئ من ذلك التعظيم الا ما يوجب
تركه في العرف والعادة مهانة فثبت المصون عن المهانة لا الحصول التعظيم وان كان الثاني ومنه كراهة يكون شعائر الاسلام كالكعبه
وقبر النبي ع ونحوها فيحرم الاستغناء بهما على نحو ما مر اذ لا حرمة فضلا عن التعظيم مع المهانة واما التعظيم لم يوجب منه المحافظة
على نوع التعظيم في مقاماته بحيث لا يعد غير مكث ولا مبال بركن ذلك خصوصيات التعظيم التي يوجب تركها مهانة وامانا
الخصوصيات التي تعد في العرف تعظيما وان لا يوجب تركها صدق المهانة كالقيام عند ورود الشخص الى المجلس بنحوه فلا يجزئ الا
اذا ورد بخصوص شئ منها كالمطعم لئلا يتناول في باب عموم عسر ورجح عظيم فان التعظيما العرفية والعادات
لا حصر لفرادها باختلاف الزمان والبلاد والاحوال وتعيين بعضها ترجيح بلامرج نعم لاشك في استحباب جميعها بعد هذا
في العادة احرامها ولو في عادة بلادها لكونها من زيادة الاعشاء بما احب الله ارتفاع شأنه واذن يتبين ذلك انفسج منه
وجبه حرمة الاستحباب بكل ذي حرمة لانه في العرف والعادة مهانة به وان لم يقصد المهانة به فاني كلام بعض الافاضل من الجرم
بحرمة الاستحباب بالمحرمان كورق المصنف والترتبة الحسينية وغيرها ان كان لهلك الحرمة والوجه ان لا يكون للمهنة من الاستحباب
وجوب تعظيم شعائر الله في غير محله بقول الكلام في ثبوت الحرمة للمطعومات والترتبة الحسينية كافي القواعد وغيرها ولا
اشكال في الترتيب فتنه ما غير واحد بالماخوذ منها بقصد التبرك كما الماخوذة للتجود عليها او بقصد الاستشفاء
دون غيرها كالكيزان ونحوها وهو حسن في غير الماخوذة من القبر الشريف وفيها الحرمة ثابتة مطلقا واما في الاول فهو مفسوخ
استدلال كثير على حرمة الاستحباب بمطاف المطعوم بكونه محرما بل في الجواهر انه ينظم من الاحصاء ثبوت الاحرام لكل نعم الله تعالى
من المطعومات انتهى ودرما يسانده قول النبي يا حيرا اكلوى جوار نعم الله عليك واخبار شكر النعمة وكفرانها فقد روى ان كل
ما بعد تخفيفا ومهانة وهتكها فهو من الكفران بها ويظهر حرمة كفران النعمة من الايات والروايات بل في كشف الغطاء انه كفر
ولكن مع ذلك لمنع في وجوب الحرمة لطفه بحال كما يظهر من تخصيص بعضهم حرمة الاستحباب بالمطعوم المحرم لفضائله بان منه
المحرم ومنه غير المحرم ولعل الاستنباط المذكور في الجواهر هو من حكمهم بحرمة الاستحباب بالمطعوم ولكن لم يثبت كونها اما
الحرمة وان استدلت به بعضهم نعم الظاهر وجوب احرام الخبز من النص والفتوى لا يبعد في الجهن خصوصاً مع ورود نفسه
قوله تعالى ضرب الله مثلا لفرية مضطربة باهل ميثرا الذين استنجوا بالجهن وخبرهم معروف ويلحق بالخبر الطيب باقسامه لافاد

كتاب الطهارة

في المرتبة وأما الاستنجاء فبالترتبة الحسينية الماخوذة للترك والاستشفاء وطهيرة العبادة بالسيود عليها والتسبيح بها فلا ينفى
 التامل في حرمة لناقاة الاحترام بل كما عثر على مخرج بخلافه وبالجواز ايضا لا ينبغي التماثل في حرمة لناقاة الاحترام ونحوه فحين
 ثرثار معضدا بظاهر الاتفاق عن المنه والغيبة والروض المشار على حرمة الاستنجاء بالمطعم ويقوى من اجله حرمة الاستنجاء
 به مطلقا خصوصا مع جبر الدعام فواغى الاستنجاء بالعظام والبصر وكل طعام الجبر يقوى المشهور والاجماع الحكمي مؤيدا بقوى
 العقل في حرمة الاستنجاء بالعظم والروث لانه طعام اخواتكم الجن لان طعام الاخوان المؤمنين أولى ويقتصر الحرمة على المطعم
 فعلا وفي الجن الاحتمال المتقدم فلا يحرم بسبيل الحب نحوه لعدم صدق الطعام ولا يجري الحرمة في مطلق التجسس ولو بايقاع
 قطرة دم او ماء متنجس وضع بعض المطعومات في بعض الاماكن الوضعية لان المدار على ما يقضى به كقران النعمة ولا يصدق ببعض
 هذه الامور كما ان لا بأس باستعمال بعضها في الجراحات والتماميل الجسدية وخلط بعضها ببعض الجاسات لا يشفع بها في
 غرض من الاغراض المعنوية وان لم تبلغ الضرورة لعدم كون جنيته من الكفران وربما توقف في بعض الاستعمالات المذكورة في
 بعض المطعومات لئلا يمتنع منها قارة الحرمة بل ربما توهم من جريان السير والعادة ببعض هذه الاستعمالات ونحوها عدم ثبوت الحرمة
 شرعا المطلقة بل مخرج بعضهم ان حرمة الاستنجاء بالمطعومات مختص بها مشعرا بان منها محرم ومنها غير محرم كما اشبه
 اليه لكن التوقف المذكور ناش عن توهم الحرمة في الطعام على حد حرمة المؤمن او حرمة الترتبة الحسينية ونحوها المتنافي لما كل انتد
 وهذا اشتباه بل الثابت كواضحا بمعنى صيانتها من الكفران بها وما ذكر من الاستعمالات ليس من الكفران ومن هنا يستقيم اطلاق
 الاحتجاب حرمة الاستنجاء بمطلق المطعم بل بفعل الاجماع عليه في محكي المنه والروض وغيرهما ما تقدم ويؤيده خبر الدعام وهذه الـ
 وعوم الحر ونحوه تقليل العظم والروث والاجماع بقسميه في الترتبة الماخوذة للترك والاستشفاء وطهيرة العبادة كما كان في حرمة
 الاستنجاء بها وبمطلق المطعم مما الكلام في جزاء الاستنجاء بالحرمة من ذلك في الطاهر كما هو مختار جماعة وفي كشف اللباس ومصابيح
 جدى لعلامة ويحكى الجار نسبة الى الشهرة لاطلاق اخبار الاستنجاء وعدم اقتضاء النهي الفساد بمعنى عدم ترتب الحكم الوضعي من
 الطاهر خلا لآخرين وعن ظاهر الخبر الشهرة عليه وان نقل عنه الشهرة على الاول بل عن الغيبة والاجماع وعن الروض المفاصل العلية
 وشرح الغيبة والذليل في الفرق بين ما يوجب الاستنجاء بالكفر فلا يطهره غيره فيطهر في المصابيح الموافقة فيما يوجب الكفر وفي
 غيره ان توجه النهي عن خصوص الاستنجاء كالعظم والروث فلا يطهره ايضا وان توجه المنع للهتك مثلا فيطهره لعل في الكفر
 يحتمل الفرق بين ما ناض على النهي عنه كالعظم والروث فلا يجري محرمه جبرها من مورد الرخصة وغيره كالطعم مراده بفرق المصنوع
 ايضا من توجه النهي الى خصوص الاستنجاء وغيره مع احتمال الفرق بين النهي الصريح في مقام اطلاق الاستنجاء وبقيته والنهي المشعر
 من مفهوم التعليل فلا يقيوم الاطلاق لعدم صراحته وعلى كل حال لعدم الاجزاء بالحرمة في الطاهر مطلقا الاصل مع عدم انصراف
 اخبار الاستنجاء الى الامراض المحرمة مضافا الى قوله في رواية ليث في العظم والروث لا يصلح شئ من ذلك لظاهره انه لا يصلح للنظر
 وقوله في النبوي العامي انهما لا يطهران بل يستفادان الحكم بهما بعدم الطهر مطلقا بانها طعام الجن عدم الطهر في المطعم اتم مؤيدا
 جميع ذلك بما قيل من ان الاستنجاء شرع رخصة لمكان الشقة في الفعل المطلوب لحصول الحرمة لم يكن مطلوبا حصوله فلا يشمله الترخيص
 كرخصة الفصل لشقة السفر الغير الجارية في سفر العيشة وجه الفرق بين التسليم الموجب للكفر وغيره واضح فانه في الثاني ادلة النول
 بالطهارة وفي الاول صبر وتب بالكفر نجسا عينيا مضافا الى ما قيل من اعتبار عدم نجاسة قطعات الاستنجاء بغير نجاسة المحل وفي
 الفرض نجس بالنجاسة الكفرية فلا يطهره لا يخفى ان مقتضى قواعد تعلق النهي عدم الطهر فيما تعلق النهي بخصوص الاستنجاء به كما
 في العظم والروث على الاظهر وحصول الطهر فيما تعلق النهي بخصوص الاستنجاء به لضميمة محرم اخر كالهتل ونحوه ما لم يوجب
 الكفر لان المعاملة المراد بها غير العبادة اذا كانت منهية من حيث المعاملة اقضى الفساد عرفا والفساد هنا عدم ترتب الحكم الوضعي
 من الطهر اذا كان النهي عنها لضميمة محرم اخر لا يقتضيه وما آورد على الثاني هنا من عدم انصراف اذن للحرمة هو الكلام المفو
 في مسئلة اقتضاء النهي عن المعاملة المراد بها غير العبادة واجيب عنه في محله ورواية ليث كالنبوي مقدوحان سدا ولم يفر فيهما
 جازية المقام والناييد لا يخاف من قياس ما فيما تعلق النهي لضميمة الهتك الموجب للكفر فقد سمعت وجبه عدم الطهر بل لكن
 الذي يقتضيه النظر في ان يقال ان قلنا نجس العين غير قابل للنظر من النجاسة لعارضه كما هو صريح بعض ظاهره من الطاهر

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

بالاستحجار والكفر بحصول الكفر بأول الملافة فلا يجدى ما بعده بل لا يجدى بالاستحجار مع الاستحجار بعده وكذا إذا استجبر الكافر أو غسل
 ورجح فان سلم بعد ذلك فان قلنا الاسلام يظهر من الجحاشه الخارجيه التي غير باقية عينها في البدن فلا يعبد الاستحجار والغسل
 وان قلنا باختصاص الظاهر بالجحاشه الكفره فليعدا وغسل بعد الاسلام وان كان قد ان حال الكفر بما هو صحيح لولا الكفر وان قلنا
 قابل للظهور من الجحاشه الخارجيه كما هو صريح بعض وظاهر خبرين ممكن القول بحصول الظاهر بالاستحجار والكفر واستحجار الكافر
 من نجاشه الغايط وثمره عدم وجوب الظاهر بعد الاسلام وان قلنا بعدم مطهره الاسلام من غير نجاشه الكفره لا يخلو القول بعد
 الغايطيه من قوة فلا يجدى الاستحجار المكفر لخال الكفر ولو بالحل بل وعلى القول بالغايطيه يقوى عدم اجزاء خصوص الاستحجار
 لاشتراطه بعدم تقيس القطعات بغير نجاشه المحل وهذا يقتضي في اول ملافة الماسع بما سبه بدن الكافر ثم على تقدير عدم اجزاء
 الاستحجار والاستحجار ليطغى الظاهر بعد الاسلام على الاقوى لا يثبت الحب بل للشيء وعدم ورود امرين الشارح بظهور الحكم
 بعده بعد الاسلام مع عدم الافتكاك من ملافة الجحاشات ولا اقل من البول والغايط وان قيل ان الغسل العين لا يقيس مطلقا او
 بمسناه قولي وتجذ الدليل بين ضعيف الفرق في السقوط وعدمه بما في الجواهر من السقوط اذا ازيل حال الكفر بنحو ما يزيل كل
 اوله يعلم كيف ذيل وعدم السقوط اذا علم بالانزال الفاسد لعموم الدليل الذي كرمه خصوصاً مع علمنا ببناء الكفار على عدم
 ازاله الجحاشات وعلى ازاله التلبس من بابي الجحده وكذا ما فيه من انه بناء على ان الاعيان الجحشه لا يفسد لا يمتشي فيما نحن
 فيه من الكافر لتكليفه بالرفع فاذا اصابه نجاشه فهو مكلف بازالها ضرورياً لان امره لا زال ليس تعبد بابل للظهور الجحاشه
 وان قلنا بعدم تقيس العين الجحشه فلا يكلف لا يوجب ازاله لانه لعدم تحقق موجب ثم يبق في السقوط الاشكال في خصوص
 الفرض من جهة اخرى هي ظهور اختصاص السقوط بالنسبة الى ملافة الجحاشه حال الكفر وفي الفرض تقيس المحل بالغايط انما هو في
 حال الاسلام فهو كمن يتقيس بدنه ثم كثر ثم سلم والسقوط غير خارج فيه قطعاً فحصل بما ذكرنا الاستحجار والكفر غير هذا وقد صرح
 في المتن بحصول الظاهر من التمسح بوزن المخفف والمزب الحسنيه مع قصر صيغه بالحرمه معللاً بان فيه هناك للشيء فيه واستخفافاً
 لحرمها ولعل مطلق ما وجب هناك الشريعه عند غير موجب للكفر يقول انه يورث قطعه وان اوجب الكفر قد عرفت
 ما فيه واما ما نال حصول الظاهر بالاستحجار والحرم فلعلم مراده من حيث نفس الحرف لا الكفر سادسها جفاف الاجزاء كما عاين المتن
 وهناك الاحكام وخاصيه الشرايع والجعفرية والروض والروضه والموجر وكشف التلباس صرح اخرون بعدم اشتراطه ونسب الى
 ظاهر الاكثر وكانه لعدم نفيهم لاشتراطه واستدل بالاشراط في نهاية الاحكام بانه نجس البلب الذي على الحجر باصانه الغايه
 ويعود شيء منه الى الحل فيكون من تقيس المحل نجاشه خارجيه وقد عرفت في الذكر في ان نجاشه البلب من نجاشه المحل وان لبس كالمثا
 القليل لا ينجس البلب لا بعد الانفصال انتهى الاخير فينبغي على نجاشه الغسل بعد الانفصال فيكون نقضاً على الفاضل القائل
 بالاشتراط هنا لكن لانه يفرق بين ماء الغسل والبلب كما هو واضح نعم دفعه بالاول حسن بمعنى ان عود نجاشه البلب القوي من
 المحل الى المحل بل انفصالها من المحل غير خارج ولا دليل على عدم جواز استعمال الجحاشه في هذا النوع مع ان عود البلب الى المحل مطلقاً موع
 ما لم يكن كثيراً واستدل ايضا بان استعمال الرطب لا يزيل نجاشه وفيه عدم الفتح مع الاراده بما بعده من لثانه اذا كان خافاً
 بان استعمال الرطب بوجوب زياده التلوث وانتشار الغايط المانع من كفاية الاجزاء وفيه انه مفرج كثره البلب ايضا ثم لا يخفى في
 المكل المتعدد مع حصول النقاء قبله لان يربداً لاشتراطه مع وجود الجحاش في كذا ذكره استدلال بان الرطب لا يشتمل على وجوب
 بناء على اعتبار تشييف المحل بالاجزاء وضوحها لان رطوبه الغايط من العين اللازم دهايه في الاستحجار كما سبب في قطع الاصل الكثر
 لا يتم الا في الحجر الاخير وعلى كل حال الرطب لا يوجب الامتناع ويقتل هو وجاء الفاعل بعد من لثانه بخروج عوى الكثر
 الى ما يوجب تخفيف الجحاشه فلا يبعد من لثانه وان جاء الفاعل بعده فينفرع عليه عدم كفاية الصفيق والزلق بخوضها من لثانه
 وان جاء الفاعل بعدها منوعه وهل يعتبر في الاستحجار نقاء وطوبى الغايط فلا يظهر الحجر بعد يس ما على المحل من الغايط ام يكون مسته
 ولو يبعد يسه فقل الفاضل عن بعض الممانه لاشتراطه وقد يشتر بعد القول به من اجابنا وعن المعامله ترجيح الكفاية ان زال العين
 بالاجزاء وعن الموجز القوي بذلك لكن في بعض عبارات شرح المفاتيح ان جواز الاجزاء مع يس ما على المحل وهذه الكلمه تشترط لثانه
 او الحذف وعلى كل حال طلاق الادله قاض الكفاية ودعوى الانصراف الى غير منوعه نعم اذا زال العين بغير الحجر وجف المحل لا يجوز

في بيان الحكم

في بيان الحكم

تَحَالُفُ الْمَوْتِ

الاجزاء لرفع البخاسة الحكيمة للبر والاعخبار في ذل الغايط بالمسحات بالاجحار ونحوها قبل الاجماع على احد الامرين في اثر الغايط
الماء والجحر نعم اذا زال الغايط وبقي رطوبته يظهر للجل بتجفيفه بالاستجمار قال بعض الفضلاء لو جف الحلاج لامرجه النسخ الحار
من المعارف اجزاء الاستجمار وهو ممنوع واذا كان في الحجل فرج او جرح او بواسير فاختلط الغايط به فخرج وجده به ففى شرح المفاتيح عدم
كفاية الاستجمار قال مع مكان كون البواسير مثل الغايط الخارج من المفعة بل والفرج والجرح الواقعة في الحجل ايضا كذلك مع اشكا
فيها سيما الاخير انتهى قلت ان كان مراده الواقع منها في الظاهر وتلوث الغايط بدمه فلا ينبغي التماثل في عدم اجزاء الاستجمار فيه
نعم اذا كان شئ منها واقعا في الباطن وخرج الغايط متلوثا بدمها بل مطلقا ووجه مثلوها بدم يكفى فيه الاستجمار لاطلاق الغايط
في الاخبار مع عدم نذرة الفرض بل كونه مثل ما مر في ماء الاستجمار واولى منه بكفاية خروجه متلوثا بفوق البلغم والنفخ وبعض الاجزاء
الظاهرة ولو لمصاحبه تلك **يدخل احكامها** ان في اجزاء احكام الاستجمار وكفاية الاجزاء على الحدث الخارج من غير التمسك المعنى
للافتان اذا صار معناد الشخص وعدم تقيده بالسند والسبيل الطبيعى بناء على ما سمعت في التوافق من المشهور من عدم اشتراط
سدا الطبيعى مع اعتياد غير اشكال لظواهر الصواعد في الصرع الثالث المذكور وبعد اناب الفحل ان لا قرب جناية فيه بل جريان جميع احكام
الاستجمار وعن نهاية الاحكام والايضاح ويجمع الفوائد احتمال عدم جواز الاستجمار بل عن المنتهى الجحر المتردد فيه مع فرض التما
الطبيعى في جامع المقاصد والكشف ان غير الاقرب لذى منقربه في القواعد احتمال عدم لحوق احكام الاستجمار على الخارج من
غير التبدل حتى طهارة الغسالة وعلى كل حال وجه الجريان ان الخارج منه بول وغايط وهو مخرج لها بعد الاعتقاد وان الهما
استجمار فيشمله العموم المشرع للحكم الفروض ووجه عدم اختصاص الاستجمار بتجفيف في الاحكام فيقتصر فيه على موضع اليقين
المبادر من غسل الموضع المعناد المعروف وغيره ليس الاكساب رزالة البخاسات وفيه ان لا يشك مع كونها حكمة لاعلانها بها الحكم
مرعيه من حيث تكرير خروج الحدتين حاصله بالاعتقاد خصوصا مع خلقه الطبيعى في غير المكان المعارف والسند والطبيعى
وان الاستجمار هو غسل موضع الجنو وهو ما يخرج من البطن كما في اللغة وهو صادق عليه مع ان النص غير منجس بما علق الحكم فيه
على الاستجمار بل منه ما علق فيه على خروج البول والغايط كما لا يخفى على متبصره فضعف الوجه الثاني لا يخفى الثاني ان
استجمار بمسح الغيت تلك المسحة وهل تجزى اجزاء ثلاثة غير المنجس ام يتعين ح الماء احتمال الفاضل في النهاية وجوها
ثلاثة كفايته ولان النص الذي في الحل لا يثبت ثوبا في فتي حكمة كما كان وجوب الماء لان الجحر حصه وتجنيف
فيما لم ير الباولى فيقف على موردها وهو المظهر به من بخاسه الغايط الموجود على الخرج ولا يلحق به غيره ومن غير ما
تصديت الحجل من بخاسه الجحر المنجس في الفرق بين ما اذا كانت المسحة للاغنية بمسح الغايط ايضا فكفى اجزاء غير السوا
ح في البخاسه ونجس غير الغايط فيعين الماء وهو الذي فقي به في القواعد وعن الموجز وكشف اللباس للفرق بين نجس
للاغنية بغايطه هو فجزى الاجزاء السوا وغايط غير فيعين الماء للثبوت واحتمل في التذكرة وقواه في جوبه السيد
المهنا والذي يقتضيه النظر بناؤه على عدم نجس المنجس بل لاقاة بخاسه اخرى مطلعا وبساو به والاضعف وتجنس
فعلى الاول يقوى بقاء كفاية الاجزاء وعلى الثاني يقوى تعيين الماء لانصرف الاخبار الى البخاسه المخصوصه وهي الحما
من غايطه الغير المغارق عن الحجل فتمت كانت بخاسه من غير او منه بعد مفارقة الحجل لا تشملها الاخبار والاصل الماء ومنه بتبين ضعف
الفرق بين الذين في القواعد والمؤخر ومن هنا اقتصر في جميع الفوائد ومحكى السند على ذكر احتمال كفاية الاجزاء ومطلعا وتعين الماء
كذلك وفيه ذكره بعد ذكرها صرح بان الفرق بين الغايط وغيره ضعيف وستنبها او اذاب الخلوة تقطية الواس عند الدخول في بيت
الخلوة او عند الجاوس في مثل الصخر للخلع وعن المعنى المذكور في المفاتيح لاتفاف عليه وعن الفقيه انه قرار بان غير مبره نفسه من
العيوب عن المغننه بان من من عبث الشيطان الى اخر ما ذكر من فوائده وظاهره لغيره بالقطعية وذكر هذه الحكم لاجزاء وجود النص
وكذلك استنادها الى فعل الصادق ع في التذكرة وفي الواسايل عن المغننه انها من سنان النبي صلى الله عليه وآله ولكن منها عن ابي عبد الله انه كان اذا دخل
الكهف ينع دسه ومن هنا قيل ان كلام الفقيه والمغننه يشعرا زادة التفع منها وهو الموجود فيها عشرنا عليه من النصوص لا في احداثها
لحصول المغننه بوضع خرقة على الرأس فصل الى الفصايل التفع يشع فيه الاسد من الطرفين او من الخلف ايضا طول الرقبة واختصاص
التفع ثابت بالنصوص لا يبعد الحكم باستصحاب المغننه ايضا ما سمعت وفي التذكرة ومحكى الاصل عن الشيخين استحباب التفع

فَخَلَّاهُمَا مِنَ الْغَاطِطِ ثُمَّ هَمَّ
الْأَسَدُ أَنْ يُسَاقَا إِلَى زَاغِرَةٍ

فَدِينِي لَكَ

الرفعة

منہاج القرآن

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

فوق النظام والعامة وفي المفاتيح الفتوى برأينا بل عن جماعة ذكرهم معا شعرا باستحبابها معا وبناء على استحبابها بالظاهر لا كقضاء
 بالفساد عن تخطي الرأس لمحصل الثاني بالاول دون التمكن للزيادة المتبعة في الفناء كما عرفت وهذا ذكر من المتفق ولو فوق الغطاء او
 العامة وهو مقتضى الاخبار ايضا فمضى مسئلة على بسببها عن الصادق عا انه كان اذا دخل الكيف يتنع واسر وغنى بالشيخ ان
 التوقيع قال لا يذرا باذرا سمي من الله فاني قد لذي نفقني بيده لا ظل حين ذهب الى الغايط مقنعا بشي استحباب من الممكن
 ضرور ظهورها عليها السالم يكونا حين دخول الكيف مكشوف في الرأس ثم المستقل ما ذكره في الغطية الرأس من الامن من عبث
 الشيطان ووصول الراجحة الخبيثة الى الدعاء كراهة الغل مكشوف الرأس وهل يجزئ له باقل من الغطية ولعله لا ناطة الكراهة بكشف
 الرأس الظاهر من جهة رفعه بتر البعض انا طلة الاستحباب بغطية الرأس الظاهرة في جنبه من رفع الكراهة بالغطية ولا يخفى
 المستحب ما يرفع الكراهة من عدم كشف الرأس فاشتمل ويستحب الغطية عند الدخول والخروج وان ندب ايضا بعض الادعية
 عند ما يندب ذكر التسمية بالوارد من القول بسم الله وبالله ويتبعها بالدعاء والظاهر من قول التسمية من غير الدعاء
 عند وضع رجله في الموضع الذي يجلس فيه وعند رفعه لا انصرف وان تضمن الفصل لفظ الخروج او الكيف لا من شال والتعبير بالخل
 كما ان هذا القول جار في استحباب تقديم الرجل اليسرى في خولا واليمين في رجاء بل صرح بالشمول لهذا الغير الكيف غير واحد كما عر
 هاتين الاحكام وجمع القوائد والخروج وان لم يرد في اصل هذا الحكم نص لكن في المدارك والذخيرة وحكي الدلائل نسبة الى الشهرين
 الاصحاب معللين جماعة منهم يحصل الفرق بين الكيف والسجود لعدم كفايته ويستحب الاستبراء بالكيفية لا يتد في الفصل والدعاء
 عند الدخول والخروج الامين من الجلووس الانصراف في الضمير ونحوها بعد التسمية بالماثور الموجود في النصوص وفيما وجه
 الضد في بخط سعيد بن عبد الله مسندا عنهم من كثر عليه التهور في الصلوة فليقل اذا دخل الخلا اعوذ بالله من الرجس القبيح الخبيث
 الهب الشيطان الرجيم وفي الكيف عند الخلق بخوفه الحمد لله الذي الخ وعند النظر الى الماء الحمد لله الذي جعل الماء طهورا
 ولم يجعل نجسا وعند الاستنجاء بقول اللهم حصن فرج الخ وعند الفراغ منه يقول الحمد لله الذي عافاني من البلاء واما عنى الاذ
 كذا في المدارك وعن مختصر المصباح وغيره الا ان الدعاء فيه الحمد لله الذي اناط عنى الاذى وهناء في طعامي شرابي وعافاني من البلى
 وفي الكيف بقول الدعاء وهو جميع بطنه بيده المسح لانه ذكره ويستحب في الاستنجاء من الغايط الجمع بين الاستنجاء بالاجزاء والفصل
 بالماء فانه اكل فضلا كما في الشرايع وغيرها من الاقتصار على الماء الذي هو افضل على تقدير عدم الجمع من الاقتصار على الاجزاء
 اما الفضيلة للماء من الاجزاء وفيما لا يجمع اجماع كما صرح به غير واحد ويدل عليه ما قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين على ما ورد
 من تركه في الاستنجاء بالماء وكافوا بالبرءون لا الاجزاء قبله وبعض النصوص كون الماء نقي من الاجزاء لا ذلة الاول العين
 الاثر والثاني الاول خاصه واما ان الجمع بينهما اكل فضلا لانه اكل فناء والطلاق المروعة جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة اجزاء
 ابتكارا ويتبع بالماء ومقتضاها تقدير الاجزاء في صورة الجمع مضافا الى عدم الاستضافة بالماء اذا قدم الماء ونشأ الفحص هو
 تغزيب اليد عن مباشرة عين الغايط الموجبة لفناء الراجحة فيها ويستحب تقديم الرجل اليمنى عند الخروج من موضع الخلق حسبما اشر
 اليه في تليقمة الدخول ويستحب المسح على بطنه بعد الفراغ من الاستبراء والاستنجاء والقيام من جلسته الخلق بيده اليمنى كما في
 جلد من الاخبار ومطلقا كما في اخرى منها المنقول عن علي ع ويدعو بالماء ثورا الحمد لله الذي اناط عنى الاذى الخ ولا ينافيه ما عر
 في مقنعة فاذا فرغت من جاحنك فقل الحمد لله الذي اناط عنى الخ من حيث ظهوره سبكا في الدعاء قبل الاستنجاء وعدم التعرض
 لمسح البطن نعم تقدير الدعاء ظاهر ما عر الحمد لله وعلى الرجل ان يفرغ من جاحنه ان يقول الحمد لله الذي اناط عنى الخ ثم قال فاذا اراد
 الاستنجاء مسح باصبعه الى قوله فاذا اراد الخروج من الخلا فليخرج برجله اليمنى قبل اليسرى مسح يده على بطنه ويقول الحمد لله الذي
 عرفت لانه الخ ولا يخفى ان اداب الخلوة واجبة ومستحبة ومكرهة فلو اجبته هي المذكورة او لا من اداب الخلوة بقوله والواجب
 ستر العورة الخ والمستحبة هي التي ذكرها بعد الواجب بقوله ويستحب الخ والمكره هي التي تعرض لها بقوله وبكره الجلووس في
 الشارع جمع المشرعة وهي محل ورود الماء من شطوط الاهوار وروث الارياك اجزاء على ظاهر محكي الهداية والمقتضى من انه لا يجوز
 المحرمة كما هو ظاهر الاخبار التي منها قوله بعد السؤال منه اين يضع الغرير ببلدكم وفي اخرين يتوضا الغرير يلقى شطوط الانهار
 وفي اخر اجنب افنية المساجد وشطوط الاهوار وغيرها وما في وصية النبي صلى الله عليه وسلم على كراهة البول على شطرها مع اجماع المحكي على

الثاني فيها
 الثالث فيها
 الرابع فيها
 ان لم يبعد
 الرابع فيها
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

عاجلها ان يرى ذات ثمره فلا اشكال في عدم الكراهة في الحالة من الثمرة وان كان من شأنها الامتار وان كانت مستعملة على نحو التيفل لما طاع كما هو الظاهر من تمثيل الكركي بشاة لبون كان مقتضى لوضع الكراهة حال الغلو من الثمرة ان كان من شأنها الامتار ولم تكن عقيدة بخلافه من ثمره ولادة ولعله المراد بما في جامع المقاصد والمراد من قوله لان الشئ الخ ح ما ذكرناه من عدم اعتبارنا بغير الشئ المضاف اليه لاستعداد القوة في هذا الاستعمال وبعبارة اخرى ما ارد عليه بان الشئ يحتاج في الاستقبال لكن فيه مضائق الى عدم ملائمة لما في الرقوص الذي تبعه فيه من قوله وان بقاء المعنى المشتق منه غير شرط في صحة الاشتقاق عندنا شاعرا بزيادة المعنى المتنازع فيه من هذا المشتق ولا ان الظاهر من التجزئة المثمرة في المقام اذ اذلة الثمرة على نحو تجزئة حامل وثانيا ذلك لا خبا على اذلة ذات الثمرة هنا من قول الصادق ع ان ينفوط تحت شجرة فيها ثمرها وقوله تحت شجرة قد نبتت ومن مهلة الصدوق خصوصاً من يليها وانما هي رسول الله ص ان يضرب خلاء تحت شجرة او فخله قد ثمرت لمكان الملائكة الموكلين بهاء لذلك يكون الشجر والخل اذا كان فيه حلة لان الملائكة مختصة لان يدب بان غايها كونهما مقبلة ولكن لا يجل المطلق في المكرمات كاشجرا على المقيد ومع ذلك النظر في سبب النصوص يعطى الظن القوي بزيادة ذات الثمرة خصوصاً ما لا خطه المرسله التي ليست مع غيرها من باب المطلق والمقيد وبعبارة اخرى من ملا خطه حضر تعليل النهي بوجود الملائكة وحضر لان المنبعث عن حضور الملائكة بما اذا كان فيه حلة وهو قاض بالاختصاص وحضور الملائكة الذي هو علة النهي بما اذا كان حلة فيه مؤيداً بالنهي عنه في رواية علي بن الحسين بقوله ومناقط الامتار بناء على ان ليس مكرها اخر بعد اذلة سقط ما يستعمل الشجرة لكن في مضايقة الفاضل بعد ذكر بحث الاشجار المثمرة قال وفي التزال ومناقط الامتار ولما رده في غيرهما وعلى كل حال يشهد من المعنى ما لا ينافي ان حلة المكان المكرم من حلال الشجرة كما ان المستفاد من قوله لا كلها السباع والحوام مضافاً الى الانصراف لخصوص الكراهة بذات الثمرة المأكولة والكراهة ثم الحدتين وان وقع في بعض نصوصها لفظ النقوط ومقتضى التعليل بحقوق لقاء الجاهل من خارج تحت الشجرة المثمرة في حكم الكراهة من أجل وفي المعنى الى غير الشجر والخل من النبات استبعاداً من سياق الرسالة اشكال وفي نوع التزال والمراد منها المواضع التي لا يوافق فيها غيره مؤيداً لها كما ظم في جواب في حقيقته بقوله ومنازل التزال وهو دليل الحكم مع النبوة لا في مضافاً الى كونها من مواضع اللعن على تقدير عمومها ومع وجه النفي عن المنازل بالنهي لان مواضع نزولهم غالباً تكون في اطلال مكاسر الفضة خصوصاً مع كون نزولهم غالباً في وقت العصر الذي يكسر فيه الفضة ومن هنا عبر في خبر اخر بالظل قال رسول الله ص ثلاث من فعلهن ملعون النقوط في ظل التزال الخ يظل لان الفضة في الاصل الرجوع سميت بذلك المواضع باعتبار فية هم ودجوعهم اليها ولذا وقع النفي في نفي حلة كالشرايع وغيرها بمواطن التزال كما سمعنا في فضل الكاظم ع يظل ويحتمل كون ذي الظل اشكر كراهته ومقتضاه عموماً الكراهة لغير مواضع الظلال وانما عبر بالفتنة لما ذكرنا في جامع المقاصد لخصوص الكراهة بموضع الظل المعد لنزول الوافل كظل الشجر او كف جبل قال وهو الموجود في الاخبار انتهى لعل الاظهر عموم الكراهة لغير الظل لقول الكاظم ع والقيد اذ اورد مورد الغالب حسباً مرفلاً مفهوم وفضاء ما هو العلة ظاهرة من ذي الوافل به ايضا العموم مؤيداً بعدم حمل المطلق على المقيد في التنين فلا بأس بـ بائد الظل في الكراهة ولعل وجه الشدة في ان مواضع الشمس متساوية فالعدول عن موضع النجس منها غير شاق وبكره استقبال فتوى الشمس والقمر بغير حال التخل دون مقدامهم بدنه او ما خيره كما في القبلة والنهي عنه في كلام الاحصاء مختلف ضمن بعضهم النهي باستقبالها من غير تعبد بالقبول والذبح ولا بالبول والغايط وغيرها وهو معقد اجماع الغنية بالنهي بالاستقبال بالفرج وغيرها بالبول وعن رابع رواية ما بين الفرجان وعن خامس بالبول والغايط مع اشتراك جميعها في هذا الاستقبال وعن هذا يترفع الاستدلال بايضاً لكن الحكم في الكشف عنها عدم جواز الجلوس للبول والغايط مستقبل الملال وسند براهنتي وعن المقنع لا يجوز لاحد ان يستقبل بفرجه فتوى الشمس والقمر في بول وغايط ومنها ما نسب اليها والى لفقيه التخرم ويحتمل اذلة نفي الجوارح الا باحى كما فيما تقدم واقر الى اذلة ما عن سلا من النهي عن استقبالها بالبول ونسبته الى القليل في الغايط انه لا يسند بالشمس به ولا الفهر ولا بد تنبها ما خصوصاً مع دعوى الغنية الاجماع على كراهة الاستقبال بل مع دعوى الفخر الاجماع على عدم كراهة الاستدبار ان ارادوا بالاستدبار المحرم ما نفاه الفخر مع ضعف سند ما ظاهراً المحرمه وعلى كل حال ما كراهة الاستقبال بالبول للذين فهو المتيقن من النص الفتوى لا خلاف فيه وبعبارة اخرى ما ورد بالاستقبال بالفرج من دون تعبد بالبول وما استقبلها بالغايط

فصل في بيان مواضع النجس

فصل في بيان مواضع النجس

هذا الحديث
في كتاب الطهارة

الذي هو استدبارها فخرج جماعة كما في الفوائد بالكره فيه أيضا ونسبه في الحديث وغيرها إلى الأكثر بل لم يرد مخرج لعدم الكراهية فيه وان نسب ختمه إلى بعض مناخرى المتأخرين وفي شرح المفاتيح نسبته الكراهية إلى الأصحاب وبذلك عليه إطلاق مرسلة الكراهية لا لتقبل الشمس لا الشمس خصوصاً مع ما في الحديث من أن الظاهرها بيان حد الغايط ومرسلة الغيبة لا لتقبل الهلال ولا لتقبله مع عدم فارق بين التبرين هنا والمروى عن علي بن محمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم من أبا رسول الله في حد الاستنجاء وإذا أراد البول والغايط فلا يجوز له أن يستقبل القبلة إلى أن قال ولا يستقبل الشمس لا الضربة إنما يان من أياك الله ليس في التماس أعظم منها إلى قوله وعلمه أخرى أن فيها نوراً مكرهاً فلا يجوز أن يستقبل الغورين وفيها نور من نور الله وفي نقل آخر عنه بدل الغورين بقبول ولا دبر وحذف منعلق الاستقبال في الأولى لئلا يستقبل بالغايط والاستدبار في الثانية بناء على عدم كراهية الاستدبار بالبول كما سياتي متعين على الاستدبار للغوط مضافاً فيه إلى ولو ثبت الاستدبار للغوط بالكرهية من الاستدبار بالبول الذي هو استقبال بعورة الدبر من غير غوط هذا كله مع قضاء التعليق في الأخير بالعموم وكذا الاحتياط من إقباط الغايط من البول الغير المأخوذ به بقبول القبلة من الدبر لعلو مقبلة ملحوظة الحديث في الحكم لأنفس العورة ولذا لا يكره لغير المخطئ وأما الاستدبار بكل من البول والغايط بمعنى أدارة البائل دبره إليها ليستدبر بها بولاً والغوط دبره عنها لئلا يواجمها بضايطة وإن كانتا مكشوفتين معاً فلم أر مخرجاً بغيرهما وإن احتمل في الروض المساواة في الإحرام ومثله في الذكرى ما تقدم من عبارتي الحديث والمفتحة فالأولى منضمته للاستدبار بالمعنى الأول ولا بأس به والثانية محتملة لإرادته عدم جواز الجلوس للبول مستقبلاً وللغايط مستقبلاً ولا بأس به ولا إرادته عدم الجلوس مستقبلاً وسند بطلان كل من البول والغايط وهو الثاني وقد صرح في نهاية الأحكام وتحكي المخرج بعدم كراهية وضعها في المذارك والكشف وتحكي الذخيرة بل عن الفخر الإجماع على نفي كراهية ما إلا في الثاني بعد منعه قال ومعناه الاستدبار عند البول والاستقبال عند الغايط مع ستر القبيل ولما عرفت وجه التبرين في القبيل مع ما سعت من علو مقبلة عدم العبرة في الكراهية بنقل العورة بل الاستقبال بالحديث مع ستر نفس العورة غير ممنوع كما سياتي فكيف يكره مع الاستدبار دبرها وعلى كل حال الأولى فيه عدم الكراهية للأصل مع عدم المعارض سوى المساواة في الإحرام وهي ممنوعة بعد فرض مصر في الحديث الذي به عرّف الكراهية هنا عن مواجهة التبرين وإطلاق المرسلة وقوله في التعليق فلا يجوز التمسك وهو مع ضعف السند ومخالفة ظاهر الأصحاب لا ينهض باثبات الحكم مضافاً إلى إخصيص الثاني من المذموم لظهور قوله فلا يجوز أن يستقبل بقبول ولا دبر في المكشوفين على أن ظاهر النع من حيث الاستقبال الحاصل بكشف العورة لا الاستدبار بالحديث وإن يكن مقارناً ويستلزم رفع المحدث وليس العورة المتألفة للتبرين لا الاستدبار بالحديث ثم مقتضى النهي النبويين أحدهما أن يستقبل الرجل الشمس الشمس بغيره وهو ببول والآخر أن يبولى وهو جبر باد للفرج يستقبل به أن العبرة في الكراهية بيد والفرج للتبرين حال لبول فلا كراهية للتأخر في جبره وإن استقبل ببول بخلاف الثاني ببوله البادى من جبره كالكشف عن تمام ذكره الواضع وأما شفعه على ثقب ببول فيه فذكره لصدق بد والفرج حين البول كما أن مقتضاه اختصاصها بدلى للفرج فلا تشمل المسوح والمجبوب وكذا البول بما لا يعلم أنه فرج كالتخفى في المشكل من خدي الأثنين واختصاصها أيضاً بالجلالة الخطي وشمولها للفرج في التهاكك التي تحسوف والكسوف الغير المستوعبين وفي استوعبين أيضاً مع أشكال فيه من حيث عدم الانصراف وخصوصاً مع التعليق بأن له نواً مركباً وبذلك أشكال في الهلال خصوصاً مع مرسلة الغيبة وبكره البول في الأرض الصلبة وجسم صلب غير بض لعموم العلة التي في نحو خبر ابن سنان يكون فيه الزاب أكثر كراهية أن ينضج عليه البول ومقتضاه كما في الآخر فخطي فضا على موضع من رفع قبالة غيرها أن يكره البول في مكان صلب يحاف رد رطباته دون المعنى والمباعد على وجه لا يصلح للوشح ودون الغايط ولو في الصلبة وفي نهاية الأحكام والحديث وغيرهما عدم التمسك بالبول من مستحبات الخطي بنفسه وفي مواضع اللوام والحفر التي تحفرها وتستكنها والمستند في كراهية هي التبرج وإن كان الطريق من لغائه لكنه مجبور بقنوى احتبابنا وعلى الحكم في جامع المقاصد وتبعه جماعة بخلاف الذي مما هو مستكن فيها واستشهدوا بقضيه سعد بن عباد من أنه في طريق الشام بال في ثقب جوفاً فاستلقى فيها وسمعت الجن بنوحه وسمع في المذموم من جملته قول الجن فيه نحن قتلنا سيدنا الخرج سعد بن عباد وديناه بهنهم فلم يخط فؤاده ومن الغريب كون هؤلاء النحوى إلى هذا النقل مع وضوح أن القضية موضوعه بل من محل

هذا الحديث
في كتاب الطهارة
باب الاستنجاء
باب البول والغايط
باب الاستقبال

غضا ضده في قتل نفسا والرجل ووضعوا له هذه القضية والمغالاة في شرح المناهي وغيره ان الغفل مع كذب يبدل على ان المنع كان معروفا على الرسول ثم لكن لا دلالة فيه نعم يبدل على معهوده خوف الاذى من فعله حيث اسند واموت سعد الير وينقل ايضا ان تابطا شر اجلس لبول في حجره فاذا حينه لذه عنه وعلى كل حال مقتضى النص الاقتصار على البول كما هو ظاهر جماعه لكن مقتضى الاعيان الثبوت للغايه كما هو ظاهر القواعد وغيرها وفي القواعد مع سبق ذكره مواضع اللعن قال وفي الاثنية وهو جمع فناء وهو سعة امام الذر كما صرح به في القاموس بحكي النهاية وفي جامع المقاصد ما اسند من جوابك لذار وفي الكشف احتمال كل منهما ولما نصنا يتضمن الاثنية الاول مؤلفنا الكاظم لا يذنبه اذ حينه اذ حينه المساجد فان كانت الاثنية مخصوصا بما في القواعد من التسعة اسام الدار ما كان القول بكذا هذا الحديث فيها لما تقدم في مواضع اللعن على تفسيرها في رواية علي بن الحسين ع بابواب لدور كذا في فينه المساجد لقول الكاظم ع وان قلنا الفناء ثم جوابك لذار تبقى الاثنية من غير نص لا يادخلها في مواضع اللعن بناء على تعميمها كما تقدم لكن يقع تكرار في مثل عبارة القواعد وعلى كل حال عبر عنها في هاتين الاحكام باثنية لذار ومستد لا يجبر على الحسين ع وعبر عنها في الحديث باثنية المساجد وذكرها قول الكاظم ع لكنه ذكر مواضع اللعن ايضا وذكرها خبر علي بن الحسين المفترضا بابواب لدور وفي الذكرى جمع بينهما قال وفي الاثنية ونصوصا فينه المساجد ولعل الخصوصية لا انتساب الى المساجد او لذكر الاثنية بكثرة التردد فوجب اللعن ان يرد او يكون مع ذلك معضا لدخول الفحاشية في المسجد بوطي لداخلين لها والخصيصها بالتميز بناء على عدم اختصاص مواضع اللعن بابواب لدور ولا شبهة في ان حكم الكراهة يختص بالحديث في الفناء الغير لما ذكره وذكره القواعد من الاماكن المكروهة مواضع الناذي كذا في ضايف الاحكام وبحكي الوسيلة والشرع ولم يجد نصا لهذا الموضوع الا يادخلها في مواضع اللعن لكنه صرح بتكرار لعل دليله مع الغرض عن قوله في مواضع اللعن على تقدير عمومها هو كراهة فصل ما ينادى منه الناس لعلهم مراد الذكر في من قوله للتعريض للهم وظاهر التفسير لا اختصاص المستند به لذار جماعه كحل اجتماعهم في بعض الاوقات مما لا يدخل في الشوارع والمشاريع ويحويها ويكرهم البول في الماء مطلقا جارا يارسا كذا لعدة نصوص يقتضي التعليل فيها بالجفا وازدات التمسك او التمسك الى غير ذلك باضافة الكراهة من التهم به مضافا الى غيره يضعف ما عن ظاهر المقيد وصدقوا من المحرم وفي الراكد كما انه بالنصوص الواردة بمطلق الماء مخو جازي بصبر فيه لا يتبل في الماء والصحفة عن الغلله وبها ولا يتبل في ماء فقيع ويحويها صحيفه بن مسلم والوارد في خصوص البول في الجاري كما عن الخصال ولا يبول في ماء جار و الاخر في قول الله ان يبول الرجل في الماء الجاري الا من ضرورة مضطرة بالشبهة يضعف ما عن لذار من عدم الباس في الجاري واليه يميل في المعالم والذخيرة لكن على مقتضى بقوله بخلاف الصدوقين لا يجوز في الراكد ولا باس في الجاري قال و اجتناب في الجاري فضل مع احتمال زادت الجواز من نفى الباس بناء على اذاه الحرمه من عدم الجواز في الراكد فلا ينافي في الكراهة في خصوص ما في الضغنة باعتبار قوله واجتناب بل الخ والى عدم الكراهة يميل في المعالم والذخيرة لنصوص صرح بعدم الباس في الجاري خصوصاً صحيفه الفضل منها لا باس ان يبول الرجل في الماء الجاري وكما ان يبول في الماء الراكد من حيث مقابلته نفى الباس لذكر هذه الظاهرة اذ لا باس الا ان الاخبار المانعة من حيث الاعضاء ارجح مضافا الى صريحها في عدم الاباحه من حيث تضمنها حقيقه التهم ما دته فلبس مع ترجيح الاخبار المبينة لا طرحتها وليست كذلك المبينة لاحتمال نفى الباس فيما عدا صحيفه الفضل عدم المحرمه وبها عدم شدة الكراهة الحاصلة في الراكد كما صرح الفاضل بها في النهاية وحكي عن جماعه وشذوذ ايضا من النصوص من حيث كثرها في الراكد ومن حيث اختصاصها بالتقديرات والتجديس ويحتمل ايضا اذاه عدم التجديس والتقديرات الحاصل في الراكد فليجمل على احدها خصوصاً مع ملاحظة قاعده التسامح ومن نحوى لتقليل بافساد الماء في عده من النصوص يشذوذ اتحاد الغايه معناه في الحكم كما عن الاكثر خلافا لظاهر القواعد وكل من عبر بكذا البول فيه وعليه لظاهر جاز بان شدة كراهته في الراكد وعن سائر عدم تفاوت الكراهة فيه كما عن المفسدين من عدم تفاوتها في حرمة البول مع تفاوتها كما سمعت عن ظاهره في البول وفي جامع المقاصد استثناء الماء المعتد لذار الفحاشه من الخلاف ويحويها كما هو متداول في اشام من الحكم ولعل نظره في التعليل بفساد الماء في النصوص الذي هو في الغرض تحصيل الحاصل او من جهة متعلق حاله في الغرض فيجب عن استغماله فيما لا ينبغي فلا افساد مضافا الى دعوى عدم الاضرار في مثله وهو حسن وان استشكل

في بيان الحكمة
في الكراهة في البول في الماء الجاري

في بيان الحكمة
في الكراهة في البول في الماء الجاري

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

يندر في الكشف والمداولة في خصايصة الأحكام والمذكور في الكراهة في الليل شدة ما قيل من أن الماء في الليل للنجس فلا يزال فيه ولا يغسل حد من أصنافه من جهة من انتهى مقتضى التعليق للحاق الماء بالبول والغايطة في الماء في الحكم دون الغاء المستحسن بما فيه مع بقاء عينه بالارادة النظرية بكما يجوز على الماء للنظرية مع دخول عين النجس فيه لانجس من الضرورة المستدانة في النص كخبر منعه من أن يقول الرجل في الماء الجاهل لا عن ضرورة وغيره فاندفع ما اشكل على الحاق بالستره المستمر على قطعه المستحسن بالماء مع بقاء عين النجس ودخوله الماء واستقبال الرجح ببوله للزوي عن علي ع إذا بال أحدكم فلا يطس ببوله ولا يستقبل ببوله الرجح وفي المروية عن الخصال لا تستقبل الرجح ولا تستدبرها ولا تكرها عن الذخيرة خصوص الحكم بالبول والاستقبال به مع أن الاستدبار في حصول البول لا يرد في زيادة الخصال والجعب مناهم كيف خصوه بما مع استدلالهم بما ورد عن مولينا الحسن ع مرسله عن أبي الحسن ع فروعا ما حد الغايطة خصال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الرجح ولا تستدبرها والمرسله هي المروية عن الخصال إلا أنها في محكمها عن حد البول وعن التهذيب والكافي عن حد الغايطة والاستدلال بها مبني على زيادة الأعم من البول من لفظ الغايطة بجعل على المكان المخفض الزاد للبول والغايطة كما ذكره في قوله تعالى وجاء أحدكم منكم من الغايطة وبه فيه فهم أصحاب ومعه هذا الاختصاص بالبول مع الاستقبال غير يرب والتوجيه بان الحكم للبول كما في المروية عن علي ع ووروده في الذخيرة في حد الغايطة المراد به البول باعتبار عدم خلو الفضل والغايطة الباعث البول غير أن أقل من العموم كالنهي بان علة الكراهة رتب الرجح الخاص على المخل وهو لا يكون في الاستدبار بالبول ولا في الغايطة مطلقا كحل الاستدبار في خصايصة الأحكام على ما إذا خاف الرد وكذا من الاجتهاد في مقابل النص لا في كراهة الاستقبال والاستدبار بالبول والغايطة وغا نظر المذكر في ذلك ودون الرخصة والروض غيرها أما الاستقبال بالبول فلا خلاف فيه ويدل عليه المروية عن علي ع وما عن الخصال وما استخرج من الجدل وما ورد في الغايطة بناء على زيادة الأعم منه ومن بول غيره والأعياض من الحفاظ عن رده وان لم يصف الرديف بل عليه ما عن الخصال وما ورد في الغايطة على التعميم المذكور وأما الاستقبال والاستدبار بالغايطة فيدل عليها المرسله بطريق التهذيب الكافي والمروية مضافا في الاستقبال به إلى ما عن العلل فيمن زاد البول والغايطة وفيه ولا يستقبل الرجح لعن ابن أبي عمير أن الرجح يرد البول فيصيب الثوب لم يعلم ذلك أوله يجد ماء فيفسله والعلة الثانية من مع الرجح ملكا فلا يستقبل الغون وفي الكشف بعد ذكر الخبرين في الغايطة وزاد الحديثين منها كما سمعت قال والخبران يجهلان الاستقبال عند البول والاستدبار عند الغايطة وجزئهما جميعا الاستقبال بالحديث انتهى لا يخفى ما فيه من التكلف بعد زيادة مطلق الحديث وظاهر الخبر لا يستقبل ببوله مع التعليق في الآخر يرد على الثوب كراهة الاستقبال بالبول فلو قال بلغها بيد نرجحها وبين بول ولو يكفها لم يكرم كأن الظاهر من النص استقبال نفس الرجح دون جملتها ولو مع جملتها خابط وفي مكان مخفض وكأن الظاهر محج الكراهة ذهاب الرجح في الاثناء واستمر على بولته بذلك الحالة ما لو كان طيبا فمما فترت ومنك بولته عند المنيب وارسل عند التكون لم يكرم وفي استقبال المنيب الخارج من بعض الألات المصنوعة كالمروحة وغيرها أشكال من وجود المنيب وهو الرد وعدم الانصراف وعلى كل حال ما ياب الظاهر الصدوق من أن الحكم في المستحبة هو المحرم ضعيف مع احتمال زيادة الكراهة أيضا وإن كانت المحرم ظاهرا لتي تضعفه من غير جرح بكراهة أيضا البول في الأجسام الصلبة أيضا كانت غير النص من مقتضى قوله في خبر ابن سنان كان إذا زاد البول تعد إلى مكان مرتفع من الأرض وإلى مكان من لا يمكنه يكون فيه الزايل كبر كراهة من يضع عليه لبول وكذا قوله في آخر من فضار على موضع مرتفع فيبال وغيرهما أن المكره هو البول في مكان صلب يخاف من رده شدة دون المنيب والمباعد على وجه لا يفضل الرياح ودون الغايطة ولو في الصلبة وفي خصايصة الأحكام والمخايف وغيرها عند التعمد إلى المرتفع للبول من مستحبات المخل في نفسه ويكره أن يقول وهو قائم ففي النص من الجفاء إلى البعد من الأذاب وفي آخر يقوفان يلبس من الشيطان وفي ثالث أن صابره شعو من الشيطان لم يندعه إلا أن يشاء الله مضافا إلى مضمرة الردية ولا ينافي كراهة رسول الله في خبر عن رجل طلى فيبول وهو قائم قال لا بأس ذلك كانت منافقة فغابها التقييد بغير حالة الطل وضعف المنسوب إلى ظاهر الحديث من المحرمه واضح مع احتمال زيادته الكراهة أيضا وفي هاتين الأحكام الأقرب أن العلة النوى من البول لا ركان في حال لا يفترق إلى الحرام كالحام زالت الكراهة انتهى وعليه أوضح عدم منافاة المرسله للحكم بالكراهة لأن هذا الاستثناء يجري في كل ما كانت العلة النوى كاستقبال الرجح

وفي المكان الصلب وما ياتي من الطبع فلا يخفى ما فيه لعدم اختصاص الحكمة في الاخبار وفي النور مضافا الى احوال كون من اصابه
البول المضرب في الاصابة من اصابته ماء وتلبس شيطان لا الشئ بغيره ايضا ان يقول مطحا الى رايه السكونه هي الشئ ان يعلم الرجل
يقول من السطح ومن الشئ المرتفع في الهواء ويخوفا رايه من شئ ان المراد به هو الرقي من السطح والمرتفع في الهواء النازل لكن الشئ
من اللغز ان السطح يرتفع الى الهواء والبول الى فوق ويؤكد الغليل من جملته منهم يخوف رد البول على المخل في لباس كراهته الا ان
لما ذكره الثاني لما غل الخصال عن علي ع اذا بال احدكم فلا يطحن ببوله بناء على ان السطح هو المكن كود عن اهل اللغة وما ورد ايضا
من التعليل فيه بان الهواء اهلا ولا خيال الرد ومقتضى قوله كان رسول الله ع اشتد الناس توقيا من البول ولعل اطلاق الاكثر
كما نص البول مطحا ارادة كراهته بالمعنيين معا با ارادة مطلق نشره في الجو والهواء سواء كان ارسله من فوق والى فوق لما علل به
من ان للهواء اهلا لكن حيث كان النشر في الهواء بالبول الى فوق نادرا ولا غلب على اراده ارسله من فوق خصص بالذكر في مقام البيان
لكن في الذكرى وحكي خبر الفقيه بالسطح ولعله من باب المثال ايضا انه لا خصوصية له قطعا وعلى كل حال المراد به على معنى لا رسا
من فوق هو المرتفع باز من لغز الذي يستحب تعذر البول كما في النصوص يشهد له وقوع التصريح في رواية السكون
وغيرها بالسطح وظاهر قوله فيها ان يطحن من السطح ومن الشئ المرتفع في الهواء اختصاصا لكراهته بخوفه ما يحصل به ردى البول
في الجوف لايأس جواهر المعناد من البول في البلا ليع والمقاعد المصنوعة في البلاد ولو العتقة منها كاختصاصها بالبول دون الماء
وعن ظاهر هذا انه حرمه الطبع كغيره ما تقدم وهو كغيره ضعيف واحتمال ارادته لكراهته جاز وبكره الاكل والشرب والنوم والحوال
الخلق كما في عبارة بعض وفي بيته الخلاء كما في عبارة آخرين ويوافقها الدلائل من نحو ما عن الفقيه مرسله عن الباقر ع وعن
العيون مستند عن الحسين ع دخل الخلاء فوجد لفته خبز في القدر فاختارها وغسلها ودفعها الى مملوك معه فقال يكون
معك لاكلها اذا خرجت فلما خرج قال للمملوك ابن اللقمة قال في كلتها يا ابن رسول الله فقال ما استقرت في جوف احد الا
وجبت الحقيقة فاذهب فانت حرفا في كره ان استخدم رجلا من اهل الجنة الا انه لا يدل على الشرب وفي الروض ويطحن به الشر
لاشتركا في المنع لانهما نفس كافي في الذكرى غير وهو بعم الاكل والشرب في حال الخلق وفي الخلاء وبكره الاستنجاء
باليمن مع عدم علمه في اليسار للنفس المنقصة من الجفاء ووردوا استدعاء مع علمه في اليسار بل ويستحب كونه باليسار
ويدل على الحكمين معا ما روى عن النبي ع انه كانت يمناه لظهوره وطعامه وشربه لخلاته وما كان من اذى واستحب ان يجلس
اليمن لما علم من الامور واليسار لما دق فاندفع ما ينزل في استصحاب كونه باليسار انه موقوف على كون الضد الخاص المذكور
مشحبا النبي على اثبات استصحابه فادل على كراهته وقوعه باليمن ويدل ايضا على كراهته وقوعه باليمن نحو ما ورد بكراهته
مق المذكور عند الفقيه كمرسله الفقيه وقال ابو جعفر ع اذا بال الرجل فلا يمس بكره يمينه مع احتمال ارادته حال الاستنجاء
فيكون من اخبار هذا الحكم وباطلاق التفصيل في النص يترى الحكم الى الاستنجاء وقبل بعدم الجواز وحكي عن الهذابة والنهابة
والمهذب ولعل ما ردهم الكراهية نحو ما تقدم وكذا يكره باليسار والحال فيها حاتم بل مطلق ما تصبه اليد منقوش عليه اسم الله
تعالى مع عدم وصول ماء الاستنجاء اليه وان كان طاهرا او قلنا بطهارة تحريمه للتلويث في صورة الجاسة وحصول الاستنجاء
الموجب تلويثه بها ثم الله تعالى وفي الحاتم الموضوع تحت فصره ومنقوش تحت نفس فصره اسم الله اشكال من عدم
تبادره من النص ومن ان الغيرة بمنافاة التعظيم التي لا يفرق فيها الحال وعلى كل حال مستند الكراهية مع عدم التلويث فصور
كثيرا ظاهرا منها الحرمة ولاجلها ذهب بعض المتقدمين الى الحرمة لكن في بعضها ما احب ذلك وفي اخره ذلك
وفي ثالث لا يصلح الظاهر في نفسها فضلا عن معونة الشهرة العظيمة في الكراهية وبعضها وان هي فيه عن الدخول مع الخلاء
بل في الحدائق يتبع الذكرى الفئوي به بعد حمل في الذكرى على حال الخلق في الخلاء نحو خبر ابي اوب قلنا لا يبي عبدا لله ع
ادخل الخلاء وفي يدى خاتم وفيه اسم من اسماء الله تعالى قال لا ولا تجامع فيه ويخوه خبر قاسم وعمار الا ان رواية حسين بن
خالد صاحب الجواز قلنا لا في الحسن الرضا ع الرجل يشجى خاتمه في اصبعه ونقشه لا اله الا الله فقال كره ذلك فقلت
جعلت فداك ولبس كان رسول الله ع وكل واحد من اياك يفعل لك وخاتمه في اصبعه فقال بلى ولكن اولئك كانوا يفتخرون
في اليد اليمنى انكم تفتخرون باليسرى فاتفوا الله وانظروا لانفسكم ويخوفا رايه الاخرى وفيها قلت فينبغي لها ان تفعل

في بيان الخلق

في بيان الخلق

والسؤال

في بيان الخلق

في بيان الخلق

كتاب الطهارة

قال ان اولئك كانوا يتفهمون في ايند اليقوت وانكم تفهمون في ليسرى تدلان على عدم كراهة الدخول مع في الخلاء ولو حال الخلل
 فخر ليا يوتوب والفاهم محمولان على زادة الاستنباء من دخال الخلاء بتبعي خبرهما وغيره بل لذلك لذكر الاستنباء فيه مستقلا
 وهو مع احتمال الادخال الغير الموثوق بعدم وقوعه في لفظه كما استسمع حكمة في الدلالة لهم البيض الغير المصرون لا يكتفون خصوصاً مع عدم
 معرفته ما تضمنه خبر الحسن ومن سداها ثبوت ان ما تضمنه خبره وهب بن وهب من استنباء علي بن الصادق ع وفي دليلها
 خاتم عليه السلام الله والقرن لله محمول على النقيض من الخبر ما عاين لا رد ينل بعد استند لا على الجواز هذه الرواية قال ويمكن
 استفادة استحباب النعم باليسار وعدم تحريم النجس ايضا الا ان يكون ثابتا بالاجماع ونحوه ويجعل على عدم وصول الجاسم
 انشع خال راونها العاى المعروف بالكذب على جعفر بن محمد ع يغنى عن طناب الكلام فيها فالظاهر من اطلاق اسم الله في
 النصوص عدم خصوصيته للفظ الجلال الذي قوله في خبر ليا يوتوب وفيه اسم من اسماء الله تعالى صريح في النعم والنصوص لم
 يثبت في اسم الله كافي لمن كثر صرح جماعة كالفاضل في القواعد وغيره بالكرامة فيما كان عليه اسم الله واحدا نبيا نورا والامثلة
 الاثنى عشر نبي في جامع المقاصد الحاق اسم فاطمة ع بالامثلة وهو حسن لما سببه التعظيم الذي هو العلة في اصل الحكم وان لم يتم
 كونه العلة في اصله لا باس بالاستناد اليه في اسماء هؤلاء وح فر في رواية في الفاسم قلنا لو جاز بدخولها وعليه خاتم فيه اسم الله
 فقال ما احتج لك قال فيكون اسم محمد ع قال لا باس به محمول على بعض الوجوه من نفس محمد ع مقصود به غير النبي وغير ذلك
 نعم لظاهره ان الكرامة في المنقوش عليه لقران بلا اشكال بل صرح به في رواية وترى الاستناد عن الرجل بجامع ويدخل الكينة
 وعليه الخاتم فيه ذكر الله وشي من القران يصلح ذلك قال لا اختصاص الحكم بالاستنباء الذي لم يتجسس معه نفس الخاتم بقصر
 بمساواة الاستنباء بل قد يقال بشمول الاستنباء له وفي القواعد وخاتم فصد من خبره زمر لما عاين لكافي من مضمرة ابن عبيد
 قلنا له ما تقول في الفصل فخذ من حجارة زمزم قال لا باس لكن اذا زاد الاستنباء نزع وربما اشكل بعدم جواز اخراج حصي الجود
 واجيب بعدم دخول زمزم في الجود وباشتداد الفرض للنص بالحمل على ما يجوز الاتخاذ منه كالحج لخرج البئر واصلها فيلحق
 بالعامه وبان هذا الحكم مبني على فرض وقوع الاتخاذ وهذا لا يستلزم الحكم بجواز الاتخاذ وفي الاخيرضا فاه مع السؤال عن الاتخاذ
 وجوابه لكن عن بعض نسخ الكا لفظه الزمر بدل زمزم وفي الكافي عن كثير من النسخة قال وهو اقرب الي التصواب لا يعرف حجارة
 بوق بها من زمزم انتهى لكن يشهد هذا التعظيم للزمزم من بين الاحجار الا ان يكون لخرج احيا طاعن بقاء النجس فيه ومعتبر
 بعد اصل السؤال عن اخذاه مع انه كان معهودا من قديم الزمان وعن كذا مثل نسبة الكرامة في الفصل فخذ من كل حجر لخر من الشهوة
 ولم يتحقق النسبة وان كان الحكم لا باس به لما فاه التعظيم وذكر في الذكرى من اواب الخلل كراهة استحباب ما عليه اسم الله كجاءه
 ومصحف وضع النبي خاتم قبل الخلل اما اسماء الانبياء فلا باس بالظاهر سننه ما مضى مما تضمنه الدخول في الخلاء بالخاتم
 الذي من خبر ليا الفاسم الفارق بين ما عليه اسم الله واسم محمد ومنها رواية قرب الاستناد المشتبه للقران وتبعه على ذلك كذا في
 الحديث لكن في الخاتم خاصه ولا ينبغي جوده على الخاتم بعد ما تبين ان ما تضمنه من خبري حسن بن خالد يمنع الحكم من الاصل في
 الخاتم حسبما اشهر اليه في الاستنباء مع الخاتم والظاهر عدم الفرق في ذلك بين ما كان على الخاتم وغيره ودعوى اقتضاء التعظيم
 عدم الدخول منوعة واقتضاء ما ورد بكراهة دخال الدلالة لهم البيض من لكان لعارف نفس اسم الله عليها في ذلك الوقت في ان
 الظاهر منه كون كراهة حملها في الخلاء لمضنة وقوعها في لفظه رفيع وايضا غياث كراهه ان يدخل الخلاء ومع ذلك يرضى لان تكون
 مصروية واستثناء المصرون دليل ما ذكرناه ولا باس بالقول من اجله بكراهة حمل كل محرم ما فيه اسم الله والانباء والامثلة على
 وجه لا يكون وانما بعدم وقوعه في لفظه ولا خصوصيته لرفع الكراهة فيها وفي الدلالة لهم البيض من هذه المحنة الصريح بل كمالا يوثق
 معه بعدم الوقوع منه وبالحكمة لم يثبت كراهة استحباب ما عليه اسم الله والانباء والامثلة في الخلاء بل يكاد يقطع من عموم القول
 بمقتضى المحرور والوفاء الغير الجائز من اسماء الله تعالى المفهوم منه عدم مفارقة حال خصوصاً من الجواد ونحوه بعدم كراهة استحباب
 الخلل مطلقا ما عليه اسم الله بل كانه من المنطوق وجان التبرك والاستشفاع بمصاحبة الاسماء الشريفة وبعض الايات الكريمة
 التي وردت في خواصها الحفظ خصوصاً للاطفال والصبيان ولو كانت مكروهة لكانت لا لباء لانها مما لم يرد حصولها ولا
 يصدق في ذلك استلزام الخلل وجود الحدث مع استحباب رفع الحدث للحيلة لا اختصاصا بشباب فعه والوضوء محل المصنف الظاهر

في نسخة من كتاب الطهارة
 في نسخة من كتاب الطهارة
 في نسخة من كتاب الطهارة

في نسخة من كتاب الطهارة
 في نسخة من كتاب الطهارة
 في نسخة من كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

باسم ربنا ولسان
ميرزا محمد

وغيره من علماء الأصول
الذين

في تحقيق التبيين

غير مخصوص بالتحديد والتكبير ونحوهما بل كل لفظ تضمن تذكر سبحانه على نحو قول ذكر زيد بل هو شامل للذكر بالبال لكنه متى أطلق
انصرف الى المذكور باللفظ ويستثنى من الكلام المكره ما اذا كان الحاجة والضرورة لان الضرورة تبطل الحدودات وحيث ان استثنى
بذلك لا بالنظر لزم التقييد بصورة المختصا طلبها بالكلام فان امكن قضاء الضرورة بغيره ولو نحو التضييق لزم استثنى وكذا
يستثنى الصلوة على النبي اذا ذكر اسمها لا ذكر مع عدم شمول الخرج وبكر طول الجلوس على حال الخلق للنص المنع من ابرائه الناس
وعن ثمان ابرائه مع ذلك تفجع الكبد وصعد الحارة الى الراس ايضا الامر الثالث في بيان كيفية العبادة في الموضوعات اعم من
ان يكون من الافعال التي يتحقق بها الموضوع كمثل الوجه واليدين ونحوهما او الحالة المعبرة في فعلها نحو الموالاة ومن الافعال
التي تعبدت فعلها فبذلك كالمضغض والاشدشاق وغسل اليدين ونحوها وهي على قسمين واجب ومستحب والقرض منها سبعة
امور الاول التبتة التي هي معتبرة في سائر العبادات وبمعناها اللغوية في اكثر المعاملات ولذلك تنقيحها من المعاني فينبغي
تنقيح الكلام فيها من حيث هو كمال الية في سائر المعاني وتنقيح برسم الكلام في مواضع احكامها في حقيقتها وهي مخففة البناء
ومثقلها الغرض القصد كما في القاموس قال بولي الشيء يوبه يوبه ويخفف قصده وعن المصباح يوبه يوبه قصدته وبه ان اضلها
القصد المطلق ثم خصت في غالب الاستعمال بعزم الغلب على امر انتهى والعزم الذي هو القطع بقال عزمت على كذا اذا اردت فعله
وظعت عليه كما في الصحاح وظاهر النهاية قال في الخبر يقال يوب الشيء اذا جدت في طلبه وكان المراد بالقصد المذكور الجح
منضروبة عدم ازالته والى يدى من جح التفسير الى معنى واحد هو الارادة الجهرية والبناء والتضمين على فعل شيء او تركه
في الجمع التينة هي القصد والعزم على الفعل انتهى العزم ايضا يوافق في التضييق انهم فروا بين التينة والعزم الى ان قال ان
الارادة اما بعد تردد فذلك عزم ولا بعد تردد فاما ما عزمته فذلك التينة ومنقده فذلك زادة يقول مطلقا انتهى لعله
اصطلاح فلا مشاحة ولا فقد عرفنا المعبر من بعضهم بان التينة هي العزم وعن آخر تفسيرها بالاعم منه ثم لا يلزم في العزم سبب
التردد عند يكون من بدو الامر عازما على الشيء وايضا التينة قد يكون بعد تردد فيكون اوله مترددا ثم يوبه وعلى كل محصله
ايضا ان التينة هي الارادة الجهرية واعتبارها بالمقارنة في التينة موافق لما عن صفراء الراغب في مادة ر و وقال الارادة في الاصل
قوة مركبة من شهوة وحاجة وامل وجعل اسم التزوع النفس الى الشيء مع الحكم بان ينفى ان يفعل ولا يفعل ثم يشعل مرة في كبد
وهو نزوع النفس الى الشيء ومرة في المنتهى هو الحكم فيه بان ينفى ان يفعل ولا يفعل فاذا استعمل في الله فانه يراى به المنتهى
دون التينة فانه ينفى عن التزوع والعزم عقدا للغلب على امضاء الامر من باب يركب شيئا ولا يعقد قلبه عليه وباد يعقد
قلبه عليه ولا يفعله فاذا اراد الشرع فالعزم الخاص بالمقارنة للفعل الذي يوجب الفعل بعده بلا فصل هو التينة انتهى في يحكم
مثله عن القرأى واستحسنه بعض الفضلاء ومحصله ان التينة هي زادة الشيء مع عقدا للغلب على امضاء وهو الارادة الجهرية
والبناء والتضمين على الشيء وان كان اختلاف فهو ظاهر في اعم العزم من ارادة فان ام مختلفان بالعموم والخصوص والتباين واما
اعتبار المقارنة في معنى التينة الذي في الراغب في التضييق فهو غير ثابت لغو لما سمعت من عبارات الكتب المنقذة ولا عزم و
شرعا قال في الكشف ولبست المقارنة للمعنى المتوقى ما خذ في معناها واما ظاهر الاكثر لعدم الدليل انتهى كيف لا وقد
صرح الفقهاء بتعديهم التينة في الصوم والوضوء والغسل وان شرطت المقارنة في الضم في كثير من العبادات اذا عرفت هذا
فاحكم انه لم يثبت للتينة نقل عن معناها اللغوي الى غيره في العرف والشرع والمنشع وان كان الفقهاء اعتبروا في صحة العبادة
ان تنوى الضريرة زيادة على قصد الفعل وبعضهم اعتبر مع ذلك ان ينوى الوجوب والندب وفي الوضوء مع ذلك ان ينوى دفع
الحوث والاستباحة ومن ذلك توهم بعض الفضلاء نقلها عند المنشع عن المعنى اللغوي الى قصد تلك الامور واستشهد
بصحة التينة معتبرة في العبادة دون المعاملة فلو كانت قصد الفعل كانت معتبرة في المعاملة ايضا بل احتمل قولها كونه لتحقيقه
شرعية في ذلك وهذا وهم لان غاية ما ذكره اعتبار منوى اخر زائد على اصل الفعل من طيرة وجه ونحوها فهو زيادة في
المعنى المتوقى لا في معنى التينة في عندهم ايضا القصد الجرمي لكنهم اعتبروا في العبادة بعلقا القصد الجرمي مع الفعل الى القر
ايضا وفي اللغة ايضا البست مختصة بقصد محض الفعل بل قصد كل شيء مركبا كان المتوقى ام بسبب انهم في ظاهر اطلاق
قول الفقهاء العبادة موقوفة على التينة دون المعاملة اشعارا في الجملة بما توهم لكن يحتمل قولها ازاادتهم التينة المعهود اعتبارها في

فلا اختلاف في ان
معنى التينة الارادة
الجهرية

في بيان النسخ
في بيان النسخ
في بيان النسخ

في العبادة ولذلك عجزوا عن بان العبادة متوقفة على نية الغير دون المعاملة وإذا كانت العبادة الموهبة ليست من الجميع فلا يجدي في ثبوت النقل ما ينهضها من تحقق أداء المأمور به بمجرد إيجاب الفعل ولو مع الغفلة أو لا يحقق إلا مع الفصد إلى نفس الفعل بل الواقع غفلة إنما هو مستطال لأن ثبت كون الغرض منه مجرد حصوله كما في التوصلات نحو أداء الغرض وعلى الأول مثال قولان ولعل ظاهر الأكثر الثاني لدعوى تبادره والشيء لا يرد إلا إذا زاد متعلقه عما ولا أن لا يجاد مع الغفلة لا يصح طلبه وصريح بعض الأول لمنع التبادر ومنع قاذبه الثاني بعد توجه الأمر اليه في حال التنبه قال المتيقن عدم توجه الخطاب إلى الغافل ابتداءً وما نزلنا ذلك حال الغفلة لا يعاقب وأما إذا خوطب حال الالتفات وأوجدها الفعل حين الغفلة فلا دليل على عدم الإجزاء انتهى قد بقر ذلك بتفسيره غير وهو أن الأمر كما شفع عن حسن الفعل ومصلحته المنقضية لا يجاد به ويلزم أيضا للأقدام على إيجاده والمنع حين الغفلة الزام للأقدام دون المحبوبة وموافقة الغرض الذي يقتضيه حسن الفعل فان قبل المصلحة في إيجاب الفعل مع الفصد ممكن فغير بان الأمر هو الكاشف وتعلقه في الظاهر بالمستقرب فيه كيف لا والخصم معزى بحصول الغير من الأمر الواقع غفلة ولذا استقط الأمر به فثابت وهذا مما لا حظ له مجرد الأمر ما من الخارج فاستدل على اعتبار قصد الفعل في الأمر الشرعي بالاعتبار المستقبض الذي منها قول على بن الحسين لا يعمل إلا بتنبه بل ادعى بعض قوائمه والتفريق في نحو هذا الخبران نفى الحقيقة منعاً رد الفعل على نفى الاعتداد لا نفيها في الجازات في نحو هذا التركيب بحسب المفاهيم العرفية فان منكر لا ينعين ذلك لصحة الحمل على نفى كمال أيضاً قلنا نفى الاعتداد أقرب إلى نفى الحقيقة واقعا ولا فائدة في المفاهيم فان قبل الأمرين معارضته بل يرد التخصيص الأكثر على نفى الحقيقة لصحة أكثر الأعمال من غير نية قلنا مع قوة احتمال كون المراد في لسان الأخبار من إطلاق العمل بالعبادات نحو الصلوة والصوم والحج وما أشبه ذلك نفى كمال عن الأفعال الصادرة من الغافلين من البهائم الغير المجتاجة إلى هتاف الشارع في بيانها وإدراك ما يتوقف وضوحه على بيان من نفى الحقيقة اظهره الغير في نحو قوله إنما الأعمال بالنيات من تلك المستفيضات نظير ما ذكره وحاول بعض الاستدلال بالخبر مع حمله على نفى الحقيقة مرة بدعوى أن الفعل لا يكون عمل الإنسان إلا مع قصد له وهو ممنوع وأخرى بان المراد الأعمال التي تتعلق بها غرض الشارع والتخصيص بها غير ضار لأن مع قرينة ان وظهارة الشارع ليست ببيان الأعمال العادية والأعمال التي موضوع غرض الشارع هي أفعال نفس المكلفين لأن الخاطب نفس الإنسان وفعل الجارحة إنما يصف تشابه إلى النفس بآدابها لا بعلة الحركة الجارحة وهي الفصد للفعل وفقدان الفعل الغافل يقع استناده في العرف والمادة إلى الإنسان الخاطب بالأحكام الأخرى فان فعل الإنسان يقسم إلى عمد وسهو فلا مدخل من حمل الخبر على نفى الحقيقة وقضيته عدم امتثال الأمر الشرعي إلا مع قصد الفعل وإن سقط الأمر بفعل القصور وحسبنا تقدم لكن لا يثبت بذلك زبد من اعتبار قصد نفس الفعل لأنه لا يثبت لغز وعرفاً ولم يثبت لها حقيقة شرعية فليقل إطلاقها عليه فثبت من ذلك اشتراط صحة الموضوع كسائر العبادات بقصد فعلها بالعنوان المخصوص من الوضوء والغسل وغير ذلك فإذا استعمل المأمور بقصد التبرع مثلاً لا يجزى على أن ما سمي له من ليل عباداً لغير تبرع في العبادات يستلزم ثبوت اعتبار الفصد إلى عنوان فعلها بالضرورة ثالثاً لأن الأصل في أداء الواجب بامر الشارع حصوله بمجرد إيجاب الفعل غاية الأمر في إيجاب الدليل ما من نفس الأمر على أحد الوجهين المتقدمين ومن أخباره على التنبه على الوجه الآخر على اعتبار قصد الفعل وإنما اعتبار قصد الامتثال للأمر به فلا دليل عليه والأصل عدمه وذهب بعض إلى عدم تحققه إلا بالفعل بقصد امتثال أمره وعليه فالأصل في الأمر الشرعي العباداتية ألا يحصل إذا أثره لا بإيقاع عتاده لأن إيقاع الفعل بقصد امتثال الأمر الشرعي من المعاني التي يتحقق به عباداتية الفعل كما للمعنى على الأول الأصل فيهما المعاملتين واستدل الثاني بان الخروج من العهد لا يكون إلا بالامتثال وهو لا يتحقق إلا بقصد فيه ولا أنه لا دليل على خصوص جوب هذا العنوان وإنما يجب تبيان ما يتعلق به الأمر يحصل بإيجابه وثانياً ان الامتثال يتحقق من غير حاجة إلى قصد لأن من المماثلة وهو موافقة الأمر بالحاصل بإيجاب متعلقه وبان يقين الفعل لا يحصل إلا مع قصد الامتثال وقيل ان الشرائع على قدر الفعل والثابت منه الفعل مع قصد فالضريح منها بإيجابه مع قصد به وقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين إنهم لم ينسوا الله وهو على كل شيء قدير بل إنهم لما عني الباء صيدل على أنهم ما أمروا إلا بالعادة ومعلوم ان العبادات لا تكون إلا بقصد الامتثال والقرينة والتعليل بالمعنى ما أمر وأبشع الحصول عباداتية الله سبحانه أي بعمل المأمور به والتنبه

في بيان النسخ
في بيان النسخ
في بيان النسخ

كتاب الطهارة

لا يتحقق الا بقصد الا مثقال فيجب قصد في كل امر متحصلا لغاية الامر وهذا الخطاب بالآية وان كان لاهل الكتاب لكن المساواة لهم في ذلك مقصودة لقوله وذلك الذين اقيموا في مستمرة في جهه الصواب وفيه مع الغرض عن بعض المناشآت التي وردت في كذا تنقيح وغيرها في الدلالة ان كان تمت فعوم المحصر غير مقصود قطعاً لعدم اعتبار الخلو من التوصلات والمعاملات والتخصيص بها من التخصيص الاكثر فلا بد من صفة عن عموم المحصر والاجودح بل لا ظهر الحمل على المحصر الاضافي بالنسبة الى عبادة غير الله سبحانه فالمراد نفي عبادة غير الله لا حصراً وامر بالعبادة وبالجملة ملاحظة الايات المنصنة لخلوص العبادة لله سبحانه من حقوقه قل اتهاجونا في الله وهو تبارك وتعالى افعالنا ولكم اعمالكم ونحن له مخلصون وقول ان صلواتي وسجدي وتسابيدي لله تعالى الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وقوله فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربك احدًا وقوله وامرنا ان نعبد الله ولا نشرك به شيئاً وقوله الا الله الذين الخالص الذين اقتضوا من ذنوبنا ما نغفدهم الا ليقربونا الى الله فتخبرن ان الله غفار رحيم فذلك مما ذكره في مورد اعتبار الاخلاص فيه يخرج هذه الآية من حجابها اذا التوحيد في مقابل الشرك وعبادة غير الله كما في جملة ما على حقوقه وما امر والا ليعبد والها واحد الا اله الا هو سبحانه عما يشركون وشهد له عطفك لصلوة والركوة عليه ولا يحسن مع ارادة الاوامر التخصيصية الفرقية ولا بأس بصرف المحصر في الآية الى نفس القيد من قوله مخلصين لا المعتمد من قوله ليعبد والله والمعوج وما امر وايضا يعبدون الا بان يعبدوا الله مخلصين كما يقال ما امرت الا بان يحفظوا كذا ويزاد وجوب الركوب متوجهاً لا وجوب الجحى كذا ويقولوا طيعوا الله ورسوله ونحوه مما تضمنه وجوب الطاعة التي لا تخفى الا بقصد الا مثقال الاوامر واجب ان حمل الطاعة على هذا المعنى موجب للتخصيص الاكثر لان جل الزيادة والمعاملات والتوصلات من الافعال لا يجب فيها قصد الطاعة لئلا يخل على ارادة عدم الطاعة فهو مؤكداً للاوامر التخصيصية وفيه ان المحصر لا يخص بذلك بل يدعى وجوب بقاها جميعاً بقصد الا مثقال لكن يقول بان وقوعه بقصد مقصود لا امر لا اذا لم الان يقال حصول الاناء وصنعه فيها من غير قصد الا مثقال خصوصاً صدق مثقال التواهي امر واضح لا مجال لا تكاد وعلى كل حال غايته ارادة الطاعة بالمعنى الاول من هذه الآية عدم امثال امر طيعوا باي ان شاعى الاوامر التخصيصية من دون قصد الا مثقال الا الشرطية في تلك الاوامر لفاضيته بعدم امثالها اذ لا دليل على قيد منعلقها بر بل هو واجب واجب لانه مقتضى الاتصال ونه القيد وبالجملة ساق هذه الآية ظاهر هو ساق قوله ما ايتكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وشهد له وروى هذا الامر بطبيعوا بالنسبة الى القيد واليهام والا ولا دلائلهم والزوجات لا زواجهم مراد به في الجميع فاذكر من الموافقة وعدم الطاعة والعصيان قطعاً لا الخرج من عهد او امر للشرع بايجاد منعلقها فاصداً للفعل الا ان ثبت دليل على كون المطلوب وقوعه بقصد الا مثقال فلا يحصل الا ذاء والخرج من العهد الا بقصد لعدم الصدق الا بالاعتقاد وثبت كون المطلوب بالامر وقوعه عبادة فلا يتحقق الا ذاء والخرج من العهد الا بقصد بقاع الفعل لله تعالى باحد المعاني لا بآية التي دناها قصد امثال امر لكن يبقى الاشكال في المايز الذي يحكم به ارادة العبادة والطاعة بالمعنى المذكور فان الظاهر عدم تميزه لا بتفسير من فضل واجتماع وان حاول التمييز بينهما بعض فقهاء النجاشي ان العبادة هي الفعل المأمور به من غير اطراد وعرف ولا اقتضاء عقلية الطهارة ويتقضى بكثير من شرائط الصلوة كما زالة الحبث والستر ونحوها لعدم الاطراد فيها عرفاً ولا يقتضيه العقل باقتضائه الى واجب تدب فكلاً انفسهم لهما فهو عبداً بالانفساء ويتقضى بكثير من غير العبادة من الاتفاق والمعاونة وحفظ المال وغيرها وبان العبادة هو التذلل في اللغة والمعنى المشق منه موجود فيما هو عبادة فان فعل الطهارة على وجه الطاعة يقع تعبد وتذلل فيصدق عليه لفظ العبادة وفيه ان المقصود ما يعرف بكون المقصود من الفعل ايقاعه بنحو التذلل والتعبد حتى يحكم بعدم مطلوبية الاعمال مع النية لا وجه تسميته ما عرف فيه بالعبادة وفي شرح المعاني الواجب ما ان يكون بحيث لا يعرف ما يشبه الاعمال الشريعة كما لا تعرف شرائطها واخرها الامانة وكذا لا تعرف المصلحة فيلجأ بصورتها وشرائطها خصوصاً وما ان يكون بحيث يعرف معناه ومصالحه والقسم الاول يكون عبادة بالذات لا بعرض لنية وان اشترطت في محض مثل الصلوة والصوم والعبادة في اصطلاح الفقهاء عبادة عن هذا القسم والقسم الثاني في مثل نفاذ الغريق واطفاء الحريق وهذا القسم يسمى بالمعاملات ولا يتوقف محضه على النية وان توقف عليها يصير دتر عبادة الى ان قال في العبادة ان كونها توقفيته لا يخصص الخرج عن المعهدة فيها باي ان ما امر والا امثال في ذلك اذ لو لم يثبت له لم يطع فيها المتحقق الخرج واما المعاملات من جهة عدم كونها توقفية ومعرفة من غير بيان الشارع ربما يعلم صحتهما مع العصبية فاللهي فيها لا يدل

كتاب الطهارة

في عبادته تعالى
العبادة

فصل في بيان معنى العبادة
فصل في بيان معنى العبادة

فصل في بيان معنى العبادة
فصل في بيان معنى العبادة

مع قصد نفس الفعل على قصد يقاها لله المعبر عنه بالقرينة أي المقرب بدلي الله فان الذات بذاته لا تصلح غاية للفعل في يقاها
له إنما هو يجعل العبادته معنى من المعاني المتأثرة به من كون الفعل أمثالا لأمره وتقيا له وشكرا له وتطيها له إلى غيرهما ما يأتي
ويجبهما القرينة التي في النص والغنوى في قوله والدليل على اعتبار قصد القرينة في العبادة والاجتماع أيضا بقسميه على اعتبار نيته القرينة
في كل ما عبادته لأن صورة الفعل في مشتركه بين ما يقع عبادته وما يقع غير عبادته وما يقع لوجهين وأزيد لا يحصل إلا بالقصد
وبرجع هذا إلى الدليل الأول والكتاب من كل ما دل على اعتبار الإخلاص في عبادة الله لا يستلزم وجوب الإخلاص وجوب أصل
القرينة التي هي غنوى كون الفعل لله سبحانه من ذلك قوله فاعبد الله مخلصا وقوله وما أمر إلا بالعبادة والله مخلصين وقوله وما
أمر إلا بالعبادة والله واحد أو قوله وأمرنا أن نعبد الله وغير ذلك وبعضها وإن كان المحصر فيها ضافيا كما مر لكن غايته عدم
الأمور في عبادة الله مخلصا للثبوت التوصل إلى الغير المعبر فيه بالإخلاص لكنه يفيد أنه فيما يعبد الله بمخلص الأمر في يقاها خالصا
لله وهو يستلزم قصد الوقوع تعبد الله وللمسته التفيض بل المتواترة معنى بوجوب الإخلاص لعمل العادة لله منها في
رواية ابن سالم من شرك مع غيره في عمل له لا قبله إلا ما كان في خالصا وفي الخبر المشهور أن العاقلون كلهم هالكون إلا الخالصون
الذين في ذلك ونعم ما قال بعض الفضلاء أن اعتبار القرينة في العبادة ضروري للدين فضلا عن المذهب ومن لا يات ولا يأتيا
المذكورة ومعقد الأجاعات المنقولة يبين عدم كفاية قصد القرينة في الجملة بوجه بل يعتبر الإخلاص فيها بمعنى تحض لغاية
لتعبد الله من غير شوب شيء آخر معه ولا يخفى أن العلم بحال يكون فعل من الأفعال عبادته بالقسم الأقل ولو من الجاه أو نص مجمل
لا يكفي في صحة فعله عبادته بكل وجه يقع بل لا بد من معرفته الخصوصيات التي ملحوظة في زادة وقوعه لله تعالى داخله وأخذه
من زمان أو مكان أو حاله وغير ذلك بدلا من الشرع ومن أجله يتوقف على وجود أمر به منه يعرف به أن فعله موافقا لخواصها
ورده الأمر هو المحبوب ضروري أنه لا سهيل لنا إلى مناطه ولأنه وبينها ما لا بد منها من سببها كما هو واضح خامسها أن لا يخطئ
ذكرنا المحقق عبادته العمل وقصد القرينة بوجهها قصد يقاها أمثالا لأمره وهو أدناها وشكر النعم وحبها وتطيها له ومجانها
منه ورجاء لثوابه ونحوها من عقابه ولو كان لا يعبد وهو أكملها وهو عبادة على غير آذان الشهادين وغيرها إلى هذه
الوجوه أن يقصد فعله لله سبحانه مجردا عن قصد أحد المذكورات قالوا إن الله سبحانه غاية كل قصد وأورد عليه بأن قول
الحكام أن الله غاية الغايات أنه منتهى العمل الفاعلية وقصد لا يصح في العبادة بل لا بد من قصد العكس الغائية فلا بد من قصد
أحدى الإضافات المذكورة وإضافات بعض الفضلاء إلى الوجوه المذكورة قصد فعله الحسن في الواقع والواقع تركه وأهملها معا
وقوش نبر أيضا وهذه الوجوه إنما تصح غاية لنفس فعلها هو عبادة بالذات أي الشارع إنما طلبه للتعبد كالتصاوه وهو
ينحوها وأما العبادة الجعلية من المكلف كإيقاع البيع ونحوه من التوصلات بقصد القرينة فلا يستقيم قصد القرينة والتعبد
فيه لا يحصل غاية نفس الأمر الفعل أمثالا لأمره لا غير وان أراد قصد الوجوه الباقية فيجعلها غاية لا مثالا لأمره وعلى كل حال
لا يخفى أن التعبير بالقرينة وان وقع في النص والغنوى لكن ليس المثار على عنوان هذه اللفظة الذي لعمل ما نشاء منه المماثل
في صحة قصد رجاء الثواب خوف العقاب لما فاتهما القرينة بل المستفاد من مجموع الأدلة كون العبادة وقوع الفعل أو
الله سبحانه كما صرح بقوله ابتغاء وجهه وقوله نطمعكم لوجهه الله والمراد به جهة الله سبحانه فيكفي قصد يقاها لا في جهة
من الجهات المنتهية إليه سبحانه وإضافته من الإضافات للقرينة ليدل على رضاه له دون الإضافات لبعده عنه المستطاع له كالحسن
الله وبغض الله وهذا لا ينحصر في الوجوه المذكورة بل كل ما يتصوره الإنسان من الإضافات إليه كالإتيان بالله والاتباع
على الله وتذكر الله والشخص إلى الله والمناجاة مع الله والشكوى إلى الله وعرض حاله على الله والاستنجاء بالله إلى غير ذلك
يصح جعله غاية فعل العبادة ويرتفع الخلو أيضا لأنه بمعنى الخلو من غير جهة الله وبهذا يتضح عدم الأشكال في تحضر
العبادة المقصود بها نيل ثواب الله أو دفع عقابه لا نهما من الإضافات المتقنية إليه والجهات المنتهية له به مصافا إلى
دلالة النصوص على صحتها من الكتاب بنحو قوله يدعون ربهم خوفا وطعنا وقوله يدعوننا رغبا ورهبا وقوله ولمثل هذا
فليعمل العاقلون والستة كالحج للمثلث للعبادة بعبادة الأجزاء والعبادة بالأجزاء وفي طهر في منه أن لا خير أفضل وأجبا
من بلغة ثواب على عمل فعله الناس لك الثواب وتب إلى غير ذلك لكن عن ابن طاوس وجماعة بل في بعض الكتب عن المشهور وفي

في حكم النية
في حكم النية
في حكم النية

في حكم النية
في حكم النية
في حكم النية

في حكم النية
في حكم النية
في حكم النية

بجمله من العبادات نسب إلى الاضحاب عدم القصد وعن المتناويات تفهنت العبد لله على ان من فعل فعلا لطلب الثواب والخوف
العقاب انه لا يستحق بذلك الفعل ثوابا انتهى وقد عوى الاجماع ان تم ظهورها من نحو عبادة الفاضل متنوعة كيف وفي
الذكرى ظاهر المتكلمين ان القرية والقرية طلب الرفعة عند الله بواسطة نيل الثواب تشبيها بالقرية المكاني انتهى وفي
قواعد الشهيد مع نقل عدم القصد عن الاضحاب اخبار القصة في وفي الذكرى ووافقه جماعة من متأخريه صرح غير واحد بانما المشهور
بين المتأخرين وفي شرح مصابيح بيان العلامة نزل القول بعدم القصد على ما اذا طلب الغرض من دون قصد الواجب تعالى
والوفو عليه ويكون خالصة من حال من عمل ببناء لا حذا لاجرة لا بقصد الخدمه فانما الاجرة قد يتفرع على المساجير انتهى هكذا
تصع مع جعل الغاية نيل جنة الدنيا او دفع شرها عموما او خصوصا ام لا قولان صرح في هداية جدي العلامة بالاول قال والحق
ان القصد لو قد العاجل لا ينافي القرية كالأجل ولم يجد القول بعدم القصد على الاطلاق نعم في شرح مصابيح جدي العلامة لشخصنا
الا عظم ان لا قو يطلان ما قصد بالقرية فيه محض الغرض الذي هو في ذاته لا يمكن معدا له لا امتناع الا خلاص فان امر الغرضه
جاء في المقام من لانه تعالى هو المخرج في صلاح الدارين بل للشك في ثبوت ظاهر الاطلاق له فان ملاحظ المنافع الاخر وتبين
مخلصا بخلاف الدينوتيه ولا ان اشك في صحة تلك العبادة كاف في فساد ما قال ويؤكد ذلك ان الشارع عين لثلث تلك الاعراض
عبادات خاصة تصاف لها انتهى مع حاصل الجواز فيما شرع لاجله كصلوة الحاجه ونحوها دون ما تحقق المنفعة ولم يشترع لها
كقصد صحة البدن بالصوم وفيما ذكره ونجما المنع الثاني ما لا يخفى من منع ان لا يدعى مخلصا ضرورة ان المراد الخلو من غير القرية
وهناك لك لان الغاية ليست وقد الخلق بل وقد الله وفصله وكره العاجل وهو من القرية لانه من الاضافات وهو الجهات
المتنبيه الى حضور القدس وبعد تحقق القرية والاخلاص لا باعث للشك حتى يجرى اصل الفساد وقوع ما ورد في الشرع
مغيا لبعض الاعراض يؤيد القصد لا الفساد ضرورة انه لو نافي القرية والخلو لم يكن له تضييع الشارع في مورد اصل الفهم الاول
فيما براد المنفعة الدينوتيه العامة والخاصة من الله سبحانه ان يقصد بالعبادة امثال الامر بالموصل الفعل للتوصل لا سيما فيما لم
يشترع له الصوم لصلو البدن سادسها انه يتبين تمام معنى العبادة اذا خلعت من قصد القرية بامتناع بطلت قطعاً والحكم عن المرتضى
من صحة العبادة المتوقفة بها الرابع مع عدم قبولها سنيا في الكلام فيه واما اذا تحقق قصد القرية وانضم اليه قصد غيرها ففعل مطلق
الضم ينافي الاخلاص المبرام لا مفعول انضم الى القرية ما ان يكون مباهاً او ذاهبا او محرم وكل منها اما ان يكون مستقلا فتكون
الثانية من مستقلين بمعنى انه لو كان هذا دون ذلك لفعل وان كان ذلك دون هذا لفعل ويكون المنضم جزء من الغاية فتكون
الغاية امر او احد مركبا بمعنى انه لو انشأ احد فعلها لم يفعل وتبعاً فتكون الغاية القرية وغيرها مقصودا حصوله لكن ان حصل وان
لم يحصل فهو عامل للقرية ولو لا القرية لم يفعل لاجل التمهيد خاصة فتكون التمهيد مشوقة للفعل وتؤكد له رغبته وعلى التباد
اما ان يقصد غير القرية ببعض الخصوصيات المستحصنة للمفرد وينفس ما هيته العبادة فان قصد ببعض الخصوصيات فلا
ينبغي المناظر في الصحة اذا كانت التمهيد مباهة فضلا عن الرجح بل انما عدم الخلاف فيها ضرورة ان المأمور به اذا كان كلياً
فانختياره منه لا بد له من مرجح في نفس الفاعل لعدم امكان الترجيح بلا مرجح وهو لا يجب ان يكون ذاهبا شرعا لان المفروض
جواز ايمان الفرد الغير المرجح فليس الا المفروض في الخصوصيات الى الدواعي النفسانية للمأمور وليس كذلك اذا قصد التمهيد
القرية ببعض الخصوصيات اذا قصى ما يلزم من الامر بالكلية التخيير في الافراد المباهة دون المحرمه مع ان الخصوصيات غير المباهة
وان كانت محرمه معها في لوجود لا مانع من ان يكون هذه الصلوة مثلاً على المشي منعاً لفصل القرية من حيث الماهية الصلوة
ومنعاً لفصل التبريد من حيث كونه على المشي فتكون مفترقا ومتميزا بهذا الكون الواحد من حيثيتين ولو غير تقييد بينهما و
ليس المتفرق والتبديع من كالتجويد المحرمه حتى لا يجهت ما ان في محل لا يجتنب تقييد بينهما فلا يقاس الغرض بالمصلحة في المكان
المقصود والمصلحة المراتب بما هو مقوم لفرد صلواته ومنه يعرف الفرق بين قصد غير المحرم بالخصوصية وقصد المحرم بمسافاة
جهداً وان قصد غير القرية بنفسها هيته لعل وبحكمه اذا قصد بجزء العمل وشرطه او وضفه المعبر في الصحة فان كان غير اتم ففقيه
اقوال القصة مطالعاً كما في جملة من الكتب بل كبل انه المشهور وبطلان مطلقاً كما عن اردبيلي والفخر والفاضل في انما يذكره ويصو
كتب الشهيدين والقصة مطلقاً ان كان لا يجادل ادعى عدم الخلاف فيها والاطلاق كذلك في غير المرجح وقد بعض هؤلاء الرجح

كتاب الطهارة

النفيل في رفع
الحال من هذه المسئلة
وذلك الحق على هذا
مع

بما اذا قصد بصفته رجحانه كما عني اليها في وفي الحديث عن والده واخره بالراجح المرتب على نفس العمل قال في شرح مصابيح جسد العباد
كان يقصد المقرب بالعبادة والنعوذ على العبادة مثلا ما لو كان الرجحان لضم مرغبه مرتب عليه كان يضم لثبوتها بالراجح لدفع
ضرر الحرارة مثلا الحاصل ما صابا الماء كيقف انقش فلا يخلو من نظره للصحة مطلقا ان كان الباعث الاصل المقرب وغيره
عارضيا وبطلان كذلك في غيره احتمل الشهيد واختاره بعض من تأخره بانزل القول بالصحة وبطلان المطلقين على هذا القول
ما اذا كان كل منهما اصليا بما اذا كانت القرينة اصليا في حكم الصحة كما في كشف الغطاء ولعله ظاهر عبارة الشهيد في القواعد قال
ويحتمل ان يقال ان كان الباعث الاصل هو القرينة ثم طرأ التبريد عند الابتداء بالفعل لم يضر ولو كان الباعث الاصل هو
التبريد فلما اراده ضم القرينة لم يضر وكذا اذا كان الباعث بمجوع الامر في لانه لا اولوية في هذا ايضا فكانه غيرا ولكان قوله مجوع
الامر في وجهه بعض اهل هذا التفصيل البطلان فيما لم تكن القرينة اصليا بغير الراجح ولما فيه للصحة مطلقا وادعى الاجماع
على الاخير كما عني اللوامع وغيره والاجوبان يقال ان الضميمة اذا كانت باعثا اصليا فيقوى لبطلان وان كانت لقرينة ايضا
اصليا بان يكون كل منهما مستقلا بالمعنى المتقدم ان امكن فخره وجزء الباعث بان يكون الباعث مركبا ولم تكن القرينة
اصليا بل تبعا بالمعنى المتقدم اما في الاولين فليعدم انصراف الفعل الى القرينة مع كون غيرها مقصودا بالاصالة وهو واضح
في ثابتهما وفي ولها لعدم صحة استناد الفعل الى كل منهما الاضمار تاثير مؤثرين مستقلين اثر واحد ولا الى احدهما الاضمار
الترجيح لا ترجح بل يستدح الى مجموعهما فترجع الى الثاني مع انه لا يتحقق مثال هذه العبادة عرفا فرض قصد عنوان غيرها
اصليا ومنه يتبين فساده ما في كشف الغطاء وجه للصحة في اصلية المستقلين من ان العادع عدم جواز استناد الفعل
الى القرينة لاجواز استناده الى غير القرينة مع ان ظاهر عبارة الخلو للقرينة بنا فيه وكذا الاخبار المضممة لعدم قبول العمل الغير
المختص بالله سبحانه وكذلك فساده ما عني غيره للصحة من انه قصد ضميمة زيادة غير ضافية فيها وكذا اعلام الامام بنكبره والاحرام
والمحصول الضميمة بخلاف التبريد بالوضوء من انما البار على كل حال فقصدها لا يضر ولعل عدم قصدها مع التنية لانه اذا وجد
الموضوع ماء باردا وخارجا لانه قطع اختيار البارد في الحر والبارد لما لا يخفى في جميعه من منع كونها غير ضافية للفعل
مع اصله قصد ها وان اعلام الامام من الضميمة الراجحة المقصودة تبعا وسببا في صحة وعدم اقتضاء حصولها على كل حال
صحة قصد ها كما في الرواية مع انه لا يتم في ضميمة غير لا يتم في حصول ومثال اختيار الماء البارد والبارد من باب قصد الضميمة بالخصوص
دون نفس الماهية وقد عرفت الصحة فيه ما لم تكن تحريمه بخلافه وان كان الحال كذلك من البطلان فيما تكون لقرينة اصليا فهو
اوضح فيما تكون مقصودة بالبيع وان كان غير القرينة مع كونه اصليا مستقلا وجزء من الباعث راجحا فصحة استناد الفعل
الى القرينة وتحقق الخلو لعدم وجود غير القرينة في القصدح يصح بلا اشكال فيما لم يكن الراجح المنضم موقوفا على فعل بعنوانه كاعلام
الماوم المقصود به تبعية الغافل باق وجهه انفق ولو بتكبيره اخره مضافا الى اطلاق الاجماع الحكمي على الصحة مع الضميمة الراجحة
مقصودة بالبيع للصحة وفي اما اذا كان الراجح المنضم موقوفا على فعل بعنوانه فوقف للصحة على ثبوت التدخل لا نرجح كسهم
قصد لتناقله الى صلوة القرينة واما احكامه الاجماع على الصحة في الضميمة الراجحة مطلقا فلعلها ناشئة من ملاخطة ظهوره في
على الصحة في جملة موارد وردت بها الاخبار ايضا من نحو قصد الامام الاعلام بالتكبير وضم قصد التحية الى الصوم وقصد
اقتداء الناس بالاعلان بالزكوة وسائر الافعال الخيرية وقصد الامام باطالة الركوع انتظار من يدخل في الجماعة وباطالة القيام في
صلوة الخوف انتظار انام الركعة ودخول الطائفة الثانية وقصد الجمهور بصلوة ايقاظ جاره للصلوة اذا كان ممن يجب لكن
الظاهر من جميع ما ذكر ان قصد الضميمة ببعض الخصوصيات دون نفس ماهية العبادة او قصد ها بنفس العبادة لكن بالبيع
لا اصالة وقد عنيها بالصحة فيها وان كانت الضميمة مباينة مقصودة تبعا بالمعنى المتقدم فترد في الصحة وعدمها من مثالا
الاخلاص بناء على كونه بمفعول عدم شوب لقرينة بغيرها اصلا كما هو ظاهر لفظه وقد ورد عدم قبول العمل الغير الخالص ومن
ظهور كون المدار في الخلو على انحصارها هو الباعث لداعي الى الفعل في القرينة وهذا كذلك وان كان شئ اخر مشوقا
وزيادة مرغبا بل لا يبعد دعوى ان خلو قصد العبادة من نحو ذلك غالبا متعسر بل التبرع على عدم فزع مثله فان اكثر
الافعال الصادقة من الخصال الملتفت لا تخلو من شائبة مرغبة النوى مع بناء العرف والعادة على صدق كود العمل ليركن بقصد

المنه من هذا
ومع كون الضميمة
الراجحة صحيح

الروح الى الارزاد لزيادته وعبادته فيجتره قصد شرب ماء عند لا يخرج به عن كون قد وصر لزيادته بل غالب العبد من بعض
 اقسام العبادات الى اخره فذلك من الامور النفسانية كالعبد من لذة عاء الى اللذات ومن المشايعة الى الزيادة ومنها الى
 الاشتغال بالعلوم الى غير ذلك بل لا يبعد دعوى ان خلوص لغيره المعبود انما هو بمعنى الخلو من قصد ما يضاهاها اما بان يقصد
 التبع من الله سبحانه كما اذا قصد الضميمة المحرمة غير الزيادة والتقرب الى غير الله كما اذا قصد الزيادة والتمتع لا الخلو من كل ما يخالها
 هو ليس بغيره كقصد الامور العادية المباهة وقد يؤيد ذلك ظهور جملة من الايات وبعض الروايات في ان العمل الخالص ما
 ليس فيه شئ من عبادة الاوثان ومن بعض الروايات كجوابه حينئذ انما لا يريد فيه غير الله فهو الخالي من الزاكن ان تمت هذه
 الدعوى لاجرة تصح العبادة مع قصد الضميمة المباهة ولو بالاضالة ايضا وباجملة الاقوى الصحة مع بغيره قصد الضميمة المباهة
 فذلك هو الراجح لما ذكرنا من ان من عدم الفرق في الراجح بين ما قصد رجاءها ام لا وبين ما ترتب على نفس الادة كالتقوى
 على العبادة او بواسطة كالتبر اذا كان المراد بالمقصود تبعا للمعنى المذكور واما اذا اراد به مدخلية الضميمة ودخل جزء
 الباعث لكن بغيره لغيره تكون هي الغالبة والراجح كما هو ظاهر النجدة وغيره فالحكم بالصحة شكل لعدم تحقق تمامية الدعوى
 الاخرى بل وان فرض النجدة للباعث بانه ظاهر الخلو بل لا يستند الفعل معه الى القرينة لان الفعل لا مركب ليس فعلا لكل
 جزء بل المجموع المركب ضرورة ان جزء السبب لا يعد سببا وان كان الجزء الراجح الغالب في القصد ففي هذا اشكال وهو ان الصحة مع
 قصد الضميمة الراجحة بنفس العبادة اما مطلقا كما هو ظاهر اطلاق معقد الاتفاق المحكي في عبادة جماعة وفيما كانت الضميمة
 مقصودة بالبيع كما هو المتيقن من ذلك قد بنا في بنائهم على عدم صحة الدخا في المهر فيه الدليل ولا اقل من لزوم ابتناء الصحة
 هنا على القول بالدخا مع ظهور اتفاقهم هنا على الصحة اما مطلقا او مع بغيره الضميمة ويبدع بان قلنا باختصاص الصحة
 بصورة بغيره الضميمة يمكن الفرق باختصاص مفرض الدخا في المنوع بما اذا قصد كل من الدخا في صالة او لم يقصد شئ
 منها على تقدير صحة الدخا في الفهرى واختصاص الجوز هنا بما اذا كانت الضميمة الراجحة مقصودة بالبيع فثابت وان قلنا
 بعدم صحة هنا لصورتي البعثة والاضلية فيفرق بان الدخا في المنوع ضم فعل الى فعل متساويين في الصورة كما يجاد غسل
 جنباً وبغيره يار تاس واحد والضميمة الراجحة الجوز ضم غايته الى غايته في فعل واحد كان يضم الى قصد غايته لغيره غايته حصول
 تبينه الغافل الذي هو الاعلام والايضا في التكبير الصلواتية فان قلت على القول بصحة العبادة مع الضميمة الراجحة الظاهر
 انه مؤد للوظيفة من معان الصلوة والاعلام وتبرق لثوابان وكيف يكون ذلك مع فرض قصد الصلوة خاصة بالفعل الموجد
 قلت لا مركب ذلك لو كان المقصود من الامر بالاعلام ايجاد عنوان مخصوص الاعلام وليس كذلك بل المقصود منه تبينه لغافل
 ولو بصلوته وهكذا سائر الامثلة التي معها من الضما المراجعة وفي نحو هذا الغرض تصح الصلوة وان ضم الى غايته لغيره غايته
 الاعلام اصالة فضلا عن قصد ما يتبعها وتبدع بهذا النوع من الفرق الاشكال على كل من تقديره عموم الصحة واختصاصها
 بصورة بغيره الضميمة نعم على هذا صحة العبادة تختص بما اذا لم يكن حصول الضميمة متوقفا على فعل مخصوص بعنوان الضميمة بل
 يحصل بالفعل الواقع بعنوان العبادة المقصودة كالاعلام والايضا والانتظار ورغيب لغيره الى النجدة ونحو ذلك ولا
 بأس بذلك بان نقول ان كانت الضميمة كذلك تصح العبادة وتحصل الوظيفة فان معان الدخا في المنوع وان قصد بفعل
 العبادة راجحا اخر متوقفا على الفعل بعنوانه لكنه مماثل للعبادة في الصورة فيوقوف الصحة وتادى لوظيفة من معان على تجوير الدخا
 في الاول مضاعفا الى الامثلة المتقدمة مقصود صلة الرحم بالتصدق عليه ومن لثاني قصد اداء دينه بالتصدق فتدبر جدا
 واقان ضم الى لغيره في العبادة قصد امر محرم فاما يكون الزا وما يحكم من التمتع وغيرها من المحرمات فان كان ربا بطلت
 لعبادة وهو اثر الغير العمل وحرمه مورد اتفاق المصنفين في ما لم يكن لغرض راجح كادائه لغيره ليرغبه الى الجبر وليقتدى
 ربه ولا شاعرا لشدته واطرها لركلة الحق ولفظ التهمة من ترك الواجب عن نفسه ونحو ذلك فانه لا يحرم حرمه من الضميمة الراجحة
 لان المستفاد من الاخبار مبنو ضمة الزا من جهة تشريك الناس مع الله فيما طلب فعله له ومن جهة حث حمد الناس له واعتزازه لذي
 ينظرون له وهذا غير حاصل في الغرض بل الحاصل صفة ما يجب الله حصوله فلا يشمله اخبار الزا ولا اقل من عدم انصرافها اليه مع
 قبول ما دل على حجان الامور المذكورة فضا بط الحرم من الزا ورجح ان اثر العمل لغيره يفرق والجوز ما كان من الازالة بحق ومنه

وحيث ان اشكال الدعوى
 في صحة العبادة مع قصد
 الضميمة الراجحة

وحيث ان اشكال الدعوى
 في صحة العبادة مع قصد
 الضميمة الراجحة

كتاب الطهارة

والذين لا يبالون
بالباطل والباطل
كانت فيهم

في الحج والعمرة
والتي هي
في الحج والعمرة

في الحج والعمرة
والتي هي
في الحج والعمرة

يقبض من حلال العمل المرائي به الخالف تقيته منه من حيثية التيقن فيه وكذلك بطلان العبادة بالرياء المحرم مورد اتفاق الأئمة
عن المرتضى من صحة العبادة المرائي بها بمعنى عدم الاعادة لكونها لا تقبل بمغنى عدم ثوبها لأن المصريح به في الروايات عدم
قبول المرائي به وهو لا يستلزم البطلان لأن عدم القبول في الاخبار بمعنى عدم الثواب مع الصحة كثير نحو قوله نعمتا يقبل الله
من المتقين وقوله صلوة شارب الخمر والشك لا تقبل اذ يعين صاحبها وقينه ان الاستعمال في فعل الثواب لا ينافي الحقيقة في عدم الصحة
ولأن الرياء من اثار الغيرة في العمل فالله تعالى عن الرياء غير متعلق بنفس العبادة فلا يقتضي الفساد وقيدان في كثير من الاخبار متعلق بالله
بنفس العمل المرائي به وكذلك لا يرد من قوله فويل للمصلين ولأن حرمة الرياء في العمل المتعلق عليها لا يقتضي بطلان العمل لجواز اجتماع
الامر والهي كما ينسب الى السيد زينة وقيدان مسئلة الاجتماع على القول بانها هي فيما يكون بينه العوم من وجهه وهما محرم و
خصوص مطلقا المتعلق بالله كما عرفت بنفس العمل المرائي به وعدم الاجتماع فيه متفق عليه وبالجملة بطلان العبادة المرائي بها يجمع
عليه نصا وقوى والنظر في خصوصه يعطى حرمة مطلق المرائي بال العمل كشون الويل للمصلين الذين يراون وفي رواية اخرى يراون
الناس في ثلث ولا يشرك بعبادة ربنا احدا وفي الخبر كل رياء شرك وفي اخبارك والرياء وفي ثلث اعمال الله في غير رياء ومغف
وفي رابع من اظهر للناس ما يحب الله وبارزها ما يكرهه الله وهو ما فات عليه واولها الرياء وفي رواية زائدة ثم ادخل
فيه رضاء احد من الناس وفي رواية اخرى الجارود ولا يقبل الله عمل من الرياء الى غير ذلك وكذلك النظر في اطلاق كلام العوم ففي جامع
المقاصد لوضم الرياء بطل قول واحد ونحو منه عبارة غير ومن اجله لا فرق في البطلان بالرياء بين كونه مقصودا بالاصل
مستقلا في الباعث او جزء من الباعث والباقي للفرق اما البقية بمعنى الجزء الاضعف للباعث فواضح دخوله في الاطلاق وبما
الذي توبنا صحة في الضميمة المباعدة فقد اشكل في الحكم ببطلان بعض المعاصرين من عدم استناد العمل اليه بل هو مؤكدا
مشوق فلا يشمله العمل لغير الله مثلا ولعل اظهر البطلان لاطلاق نحو كل رياء شرك واما كوالرياء وان الرياء اخفى من يرب
التمتد التواء في التليل المظلم الواردة في مقام المنع من العمل بالرياء في خصوصها نحو ما في خبر زارة وادخل فيه رضاء احد ونحوه مما
يفهم من ان طهارة الرياء في العمل بمغفوضه باي وجهه تفت وكذلك اطلاق الاصحاب بطلان العبادة بالرياء بل هو مقصود
الاجماع في جملة من العبادة مؤيدا بالانقصار على نقل الخلاف فيه عن المرتضى بحكم الرياء في الحرمة وبطلان العبادة التمتع بل هي
من انقسام الرياء بناء على تفسيره في العمل في الاخبار بما احب حمد غير الله عليه وان العمل لغير الله من الناس الى غير ذلك وعلى كل حال
يدل على حرمة الرياء وبطلان العمل بها جملة من اخبار الرياء من قوله من عمل لغير الله وكلمة الله الى من عمل له وقوله ولا يشرك بعبادة ربنا
احدا وفي رواية مسعدة انما النجاة في ان لا تحادعون الله فيضدكم فيل لركيف بخادع الله فقال يعمل بما امره الله ثم يبد
به غيره وفي رواية زائدة المتقدمة من اظهر للناس ما يحب الله وفي رواية ابن عرفة واعلموا لغير رياء ولا سمعة وبالجمل لا اشكال
في انه عن العبادة للتمتع في كثير من الاخبار وبعبثا بطلان بالفرق بين المتقدم في الرياء والمحرم المبطل منها ما قصد
احدها بالعبادة واما اذا سمع الناس يعمل واداه فسرهم لهم من دون ان يعمل لذلك فلا يحرم ولا يبطل به العبادة لعدم كون
العمل لغير الله تعالى بل هو مقرون بحمد الناس لمان كان الحمد مقرونا وفي حسنة زارة عن الرجل يعمل العمل من الخير فيراه انسانا
فيسره ذلك فقال لا بأس ما من احد الا وهو محبتان يظهر لهما في الناس الخيرا لم يكن يصنع ذلك لذلك وفي رواية قال رجل
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اسأل العمل احب ان يطلع عليه احد فيطلع عليه فيستره فقال لا لك اجران اجر الشر واجر العلانية والظاهر ان
مراده ثواب الدنيا بثناء الناس له والاخرة ثواب العمل كما اذا انعقد العمل لذاعي المقرب ولا يضرم هو اجس النفس ونحوها
بالرياء والتمتع التي لا ينفك عنها المكلف غالبا وهي في الحقيقة تصور الرياء والتمتع لا قصد هما التصديق به من الرياء
والتمتع وكذا لا يضرم بالعمل اذا نواه به بعد الفراغ منه لاستصحاب الصحة السالبة عن المعارض ولان المبطل منه ما قصد غاية
للفعل ولا يقبل بعد الفراغ واذا اراد رفعها من يدين في العبادة ولم يتمكن من رفعه وهو كاره من نفسه ذلك فاعطاه حجة
العبادة ولكن في ضيق الوقت على الاقوى في ذوي الاغفار واذا عرض احدها في ثناء العمل ولم يشغل معها في شيء من افعالها
وافواله حتى عدل عنه هل يصح له ان لا يندم المحكية للنية معتبرة فيما بعد لدخول في العمل مطلقا او فادام متشا
باجزائه وسباني فيه لوجها وانا قوي في لثناء الرياء والتمتع بجمع من العبادة صرح جماعة بأنه يختص ذلك بالباطل

دون ما سلم من سائر الأجزاء وان بطلان الجرم بجزءه لا يوجب بطلان الكل نعم ان لم يمكن تداركه باعادة الجزء صحيحا كما في الصلوة من جهة لزوم الزيادة العدة ببناء على ثبوت دليل الزيادة لمشكلة يفضى الى البطلان من جهة لزوم احدا لآخرين من الزيادة والتقصير العدة ببناء على نحو الموضوع الذي لا يبطل فهو هذه الزيادة العدة بفتح اذا اعيد الجزء المتوهم الزيادة فقرأه وفكرت سلمنا ذلك في سائر البطلان ولم نقل فيها بالبطلان من جهة لزوم التبريع ومن جهة انتفاض الاستدلال المحكم المعبر في الينة بمعنى عدم قصد خلاصتها في شيء من اجزاء العبادة لان بطلان الجزء براءة واستغناء لاطلاق الاخبار كقوى لا خيار ببطلان العبادة كقوى الزيادة فيها الصادق بقصد في جزء منها ومن هنا يقوى البطلان بمجرد قصد الزيادة والاستغناء بالجزء المتدرب منها ايضا وانما العجب للعبادة بمعنى ان يجد العامل نفسه عظميا بسبب عدم استجابه خارجا عن حد التفسير لا الاحتياج بتوفيق الله له رايته للعمل فلا ينبغي انامل في حرمته لاخبارا وكثيره فيها ان الذنب خبير منه وان المدل لا يصعد عمله وان ترك العمل خبير منه مع العجب وان سيئته لشوك خبير من حسنة تعجبك وانته من المهلكات ومنها قال بليس اذا استمكنك من ابن دم في ثلاثه لم يبالى ما عمل فانه غير مقبول منه اذا استكثر عمله ولفى فيه ودخله العجب في حديث ابى عبيدة يائنه من ذلك فافيه هذا كالعجب باعماله ورضاه عن نفسه فيقربا عنده وهو فطن انه يقرب الى غيرهما وانما بطلان العبادة به ففى مضايغ حكا العلة لا يبطل الا بالعجب وان حرم بل في الجواهر من نظام الاصحاب من جهة ما لم ذكره مع النقص للزيادة والتمتع لكن البطلان قوى جدا لظهور من اخباره سواء كان مفارنا للعمل او متقدما باينا الى حال التلبس بل ولو مناخر اخر عنه بعد انقراض لان ابطاله ليس بجبرائيا كالزاد حتى لا يعقل تعقله بالماضي فيكون من الشرط المناخر واستظهر في الجواهر عدم افساد ما يقع منه في الاثناء من روايته بولس الوجع يكون في صلواته خاليا فيندخله العجب فقال اذا كان اول صلواته بغيره يربى به فلا يضره ما دخله بعد ذلك فلا يضر في صلواته وليجنب الشيطان قال وبالأولى الواقع بعد وفيه ظهور بالخبر في رادته ما يعرض في الاثناء من المناخر والخطرات وان كان رياء او سمعه كما هو مقتضى عموم كلمة ما وفي شرح الشيخ الاكبر على المضايغ ثم عدم السلان بالمناخر عنه والمفارقة من دون سبيل العلم بمصولة ظاهر ما مع سنى العلم به فاشكال ينشاء من بعد رتبة العبودية فيما يبعث على انتفاضها مع انه شبه بمقتضى الحرام مضافا الى انه لا يطاع الله من حيث يعصى من ان مضادة الحرام الخارجى لا يبعث على فساد الينة ومقتضى الحرام لو سلم صدق موضوعها تمنع تحريمها ومحل الطاعة غير محل المعصية فلا مصادق للخبر هنا والاولى هو الوجهة والاختيار والملا على عدم دفع العمل المفرون به وان تركه خبير من فعله منينه على ان لا ثم الناشئ منه لا يقابل الثواب الناشئ من العمل المفرون به قلت ويمكن حمل الاخبار على خط العمل بذلك كما صرح غير واحد ان استقارضا لاخبار حبط العمل بالزيادة المناخر لو اظهره وهو غير الحبط المنوع وعلى كل حال فيه عدم الباعث على صرف الاخبار ما لم يتحقق الاعراض عنها وعدم ذكره عند الضرر للزيادة والتمتع لادله في رتبة منها فيناك اخلاص فصرعها على شرط كون الاخلاص غاية العمل والعجب ليس غاية للعمل فلم يكن من منافيات الفرية والاخلاص كما هو واضح من ملاخطه معناه وليتبرع ايضا قوله في الخبر هو فطن انه يتقرب الى في خبر اخر ويحسب انه يحسن صنعابل وانما هو محرمان وان كان هو من الامور القصدية بل ملاخطه هذا هي العلة في منشاء عدم الابطال لا في نية الفرية وسلا منها غايتها فيها في جعلها غاية لفعل فغايتها لا مكره موجد للخبر اخر هو من الامور القصدية التي سئلها الفعل لا يسلزم الابطال ولعل الذي يرويه الشيخ بكلامه المتقدم لكنه كذلك من حيث عدم الفتح في الينة فلا نقول انه من بطلان الينة كالزيادة والتمتع بل قصد نية بطلان العبادة لظاهر الاخبار فند ترجيدا ثم لا فرق في البطلان بقصد الزيادة والتمتع فيما قصد هما في تمام العبادة او في جزءها او في وصفها بالازم المطلوب وعبادة اخرى كل ما يبطل العمل بانقائه وبين ما اذا قصد هما بنفس ما هي احد هذه الثلاثة او ببعض الخصوصيات المقوتة لفريته احد الثلاثة للعموم صدق الزيادة في هذا العمل وعدم اجتماع الوجوب الحر في شخصي بين متعلقها عموم من وجه وعموم وخصوص مطلقا وهو يقضى ببطلان الفرية للمجتمع فيه من نفس ما هي العبادة او جزءها او وصفها المطلوب الذي يبطل العبادة بانقائه او بطلان يبطل الصلوة ان قصد تمامها او بركوعها او بوضعتها الواجب للآزم من الاستقبال والجمعة تمامها او جزءها وكذا بالتالي في قرائتها ونجاعتها وكذا الموضوع هذا الماء البارد والصلوة في ول الوقت وفي الزمان البارد والصلوة في الزمان

في الحكمة

في الحكمة

كتاب الطهارة

الحال إلى غير ذلك مما قصد الزيادة بما هو موقوف لوجود الفرد مشتمل لفرد يندر وإن كان الوصف ليس المعبر عنه في الحقيقة لأن المنتهى
لوصفه الموقوف لوجوده يرجع إلى انتهى عن محل الوصف هو نفس الفرد بخلاف ما إذا لم يكن مشتملاً لوجود الفرد بل كان خارجاً
منه مقداره في الوجود وإن انتزع منه صفة قائمه بالفرد لعدم رجوع انتهى عن نحو هذا الوصف إلى الموصوف فلا يتعدا المحرم به
بالواجب بل بقيارنده ولا يقتضي البطلان وذلك كقصد الزيادة بالتحكك والتشع بظاها الرأس مثلاً ومدة الغن في الركوع أو
الاستقبال في حال الوضوء وكذا المكان في الوضوء بخلاف الزمان في الوضوء فبذل الوقت وفي الزمان الباردة لظاهرها
الزمان في الصلوة والصوم في البطلان فيغرق بين الزمان والمكان في الوضوء ولعل وجه الفرق أن كل جزء من الزمان يسع الصلوة
والصوم والطهارة يكون مطلوباً بالإيجاب هنا فيه فطوب صوم هذا اليوم وذلك اليوم وركعتان في هذا الوقت وذلك الوقت
لأنها خير موضوع من شاء استكثر وكذا أن تطهر لأن وفي الأخر وهكذا في كل عبادة يثبت رجاءها هكذا وفي نحو
هذا الشخص لهذا الفرد عن الفرد الآخر هو الوقوع في هذا الزمان أو ذاك الزمان وليس كذلك المكان بالنسبة إلى
الوضوء والصوم وما شاكلها ولا مدخلية له في قوام فرد يندر ولا يخفى عليك أن هذا التفصيل يأتي فيما كانت النية محرمها
أخر غير الزيادة والتمتع أيضاً ويثبت به أن الطهارة والبطلان في ضم سائر المحرمات يدور هذا واتحاد المحرم مع العبادة في الوجود
وعدم الاتحاد فيبطل إذا قصد المحرم بنفس المأمور به وبغض خصوصياته المفوتة لشخص هذا الفرد دون الخصوصية الخاصة
من الوصف الخارج القارن ولا يحرم الزيادة والتمتع في غير العبادة وفي خصوص هذا المال للزيادة والتمتع لم يثبت بعد بعض
مشايخنا المحرم مطلقاً عبادة كان كالصدقة أو غير عبادة كطلق الأعطاء ولعله لاستفادة من بعض الآيات من قوله
والذين ينفقون أموالهم الآيات وغيرها وكذا الأخبار ولعل التماثل فيها يقتضي زيادة الحرمة في الاتفاق العبادي وعدم
الثواب والاجر ولو في غير العبادي وعلى كل حال ففي غير من سائر المباحات لا يحرم فعلها بقصد الزيادة والتمتع والعجب
إذا قصد الفرد فيها أمر به فوصل كالبيع ونحوه فحرم الزيادة بالفرد فيه إذ بقصد الفرد فيه نصبر عبادة والزيادة محرم في
مطلق العبادة لتحقيق الشكر في عبادة الله بذلك كالتمتع والعجب كرج بطل عبادة يندر ولا يبطل معاملته فيرتب عليه ثوابه
المعامل فيؤثر الملك مثلاً إذا كان بيعاً وهكذا في سائر الأسباب لشرعية ترتب آثارها على وجودها في الخارج كقوله الحق
نظير لاسباب العبادية ونحو ذلك قصد الزيادة والتمتع بترك المحرمات والمكروهات فإنه إذا قصد بالترك الاستئصال وحرم
الزيادة ثم لما ذكر من تحقق الشكر في الله بذلك لكن يسقط به انتهى لعدم بقاء محله بعد تحقق الترك مع احتمال الحرمة في الأضال لكونه
المأمور بها وإن قصد فيها الفردية بدعوى اختصاص الحرمة فيما يتعلق الغرض بانقضاء الله سبحانه وحده من العبادات لذاتية تحقق
الغرض فيها بانقضاءها مقبوعاً لعلها المكلف لله فقصده غيره مفوت للغرض بخلاف هذه فغايته لغناء قصد الفردية فيها مع قصد
غير الله سابعها لا يضر في نية العبادة غير أن ذكر من قصد نفس الفعل مع الفردية والاختصاص من قصد الوجه الذي في فعل العبادة
مطلوبه على ذلك الوجه من الوجوب والتدب وفاقاً لما عده خصوصاً من متأخري المتأخريين بل هو من ذهب من عاصره خلافاً
لأخريين خصوصاً من تقدم بل نسبة في صلوة الرخصة إلى المشهور وفي التذكرة والمعتبر نسب القول بعدم اعتباره إلى بعض
العلماء مشعر بغيره واعتباره عندنا مع اختلاف في كلام من عنبه من الانتصار على نية الوجوب والتدب كما عرفت ثم هو
أكثرهم والتدبير بين يديه ونية وجهها كما عرفت جماعة منهم والجمع بين نية أحدهما مع نية وجهها كما حكاه في الكشف ثم في كلام
أكثرهم اعتبار قصد غاية وفي كلام بعضهم اعتبار وصفه وفي محكي الكشف عن بعضهم اعتباره وصفه وغاية قبل هو ظاهر التدبر
ومحكي الوسيلة ولعل الأقرب عدم لزوم التعرض في قصد الوجه بوجه ولا الوجه للاصل وعدم الخرج استدلالاً لاعتبار قصد
الوجه بوجهين أحدهما أن يقع المأمور به على وجه لازم ولا يتم إلا بقصد الوجه وبغيره إن كان المراد بوجهه الكيفيات المأخوذة
في الفعل فسلم لزوم انقضاء على ذلك الوجه لكن ليس كيفية الطلب المتعلق به من ذلك وإن كان المراد بوجهه ما يقع كيفية الطلب
من التحية والتدبير ممنوع وجوبه وهل هو المصادرة وقد بوجهه بزيادة الأول ولكن نظر إلى تحقق الخلاف في لزوم نية
الوجه وعدمه يقوم احتمال كون قصد ما يثبت في وقوع الفعل على نحو المأمور به فيوجب مقدرة العلم بالامثال مع ترجع إلى
الاستدلال بقاعدة الشغل الذي تعرف الجواب عنه قلت وقد يقرر بوجه آخر وهو أن يجب التحقق بوجهه بالانقضاء قصد انقضاء

في الزمان في الوضوء
من الجاهل بغيره في العبادات

والتمتع في العبادات
التي هي من العبادات

باعتبار قصد الوجهين

الفعل على الوجه والخصوصية المحفوظة في وجهه لا مراد التفرع لا يحصل إلا بفعل متعلق الأمر ومعلوم أن الشارع بإيجاب دفع وكفارة
الظاهر مثلاً لم يوجب طهيرة الصلوة المبردة ولا لكان كل صلوة من كل انسان في كل وقت من الواجب بل وجب المقتد بخصوصه
من حيث نفس الفعل والفاعل والزمان وغير ذلك من مفقودة في غيرها فالأمر متعلق بما هو مقتد بخصوصيات واقعية وأما قصد
الفعل بعنوان الواجب فقد قصد ذلك المقتد لأن الذي وجبه الشارع ليس إلا ذلك وكذا الكلام في نداء بهد وكفى المناقلة فهو
المقتد لوقوم نية عنوان الواجب والتدب من باب وجوب تعيين ذات الفعل الذي لا اشكال فيه وهذا هو يمكن أيضاً ان
يقرب الوجه الثاني من ليلهم وهو ان الفعل يقع نارة على وجه الوجوه نارة على وجه التدب ولا اشكال في ان كل فعل قابل لوجه
على وجهين وان زيد لا يتخصص لاحد الوجه الا النية وجهه من ربح ان يقال الصلوة مثلاً من حيث الطبيعة قابل لايجادها بقصورها
وكيفيات مختلفة ووقوعها بكل كيفية وقد وجب الفعل امر غير الاخر فلا بد في مثال كل امر قصد ايجاد الفعل المقتد بذلك
الخصوصيات التي وجب تعالى ذلك الامر فاذا قصد بعينه ان الواجب فقد قصد المقتد لأن الواجب ليس إلا ذلك ومن جهة أيضاً
الى قصد ذات الفعل وهذا المقتد يندفع الامر على هذا الدليل الثاني مرة بانه لا يتم اذا لم يكن غايته افعالاً بالصلوة واحدة
مثلاً اذا وقع من ربح الا على وجه نارة فلا يحتاج الى التخصيص بل على وجهه اوردته شيئاً الشهيد الثاني من انه لا يتم في الموضوع لانه
بذل الوقت لا يقع الا على وجه التدب وبعد الوقت الا على وجه الوجوب مع ما في الاخير مما تقدم في ذلك التبيينات الاية وجهه
انما فاعلان المدا في التفرع المذكور على بلية الفعل للوجه من حيث الطبيعة لا مع ملاحظة الامر المتعلق بوقوعه ان متعلقه
ليس إلا المقتد كما قلنا ويشهد لاداره ما ذكرناه من ليلهم ما في المبسوط والمعتبر المذكور من ان نية الفرض في الظاهر ليس من ربح
المعادة نداء بالادراك الجماعة وفي الاخير عن صلوة الصبي ايضا ولو كان مرادهم الاشتراك فعلاً لا يصح التمثيل بصلوة الصبي المعادة
لأن مرادهم غير متعلق بالبالغ المبتدأ بل المراد الاشتراك ولو بالغة بمعنى ان الصلوة من حيث هي مع قطع النظر عن هذا الامر اذا
انضم اليها من خصوصيات الفاعل الصبا ندب وخصوصية البلوغ وجب ومن خصوصيات الزمان خصوصية ما بعد اداء الفرض
كالعادة ندب وما قبله كالمبتدأ وجب لا يقال ان قصد البالغ والمبتدأ صلوة الظهر فنوبه ايضا مختص بالواجب للتشبه الى
هذا الفاعل في هذا الوقت فوجود الخصوصية المستقص لما هو متعلق الامر مغن عن التخصيص بقصد عنوان الواجب لانا
نعول محل البحث ما اذا لم يقصد افضل صلوة الظهر فهذا الذي نعول لا يكفي بل لا بد ان ينضم اليه ويقصد الصلوة
الظهر الواجب ما اذا قصد صلوة الظهر الصادق من البالغ مثلاً وفي هذا الزمان المبتدأ قام مقام قصد عنوان الواجب التبر
لانه قصد الى نفس المقتد تفصيلاً ومنه يوضح الجواب عن الدليلين اذا قرأ بفحواً ذكرناه اذ مع اقتضائه قصد الوجه وصفاً
لا غاية غايته ان قصد عنوان الواجب والتدب يحصل لقصد الفعل بخصوصيات المحفوظة في وجوبه وان بد به وهو
بكتايته لا وجوبه تعييناً كما هو قضية الفاعل بل بانه يوجب جملة منهم بانه يجب تحصيل معرفة وجوب الفعل وندبه مقتد
لوجوب نية الوجه وجوباً مطلقاً وتضريح اخرين بوجوب الجهر بجميع شتات النية ولا يجوز الرجوع بين الوجوب والتدب
وبالجملة اذا علم الخصوصيات المحفوظة في الوجوب والتدب تفصيلاً لقصد الفعل المقتد واذا لم يعلمها فقصداً لصلوة
المتعلقة في الواقع لهذا الطلب الشخصي من قولنا قم الصلوة لدورك الشمس مثلاً كان محصلاً ايضا لقصد المقتد على نحو
ما اذا قصد عنوان الواجب نعم اذا فرض عدم امكان التمييز الاجمال ولا تفصيلاً لا بقصد عنوان الواجب لزم لكنه فرض
نادر ولعله لهذا اطلق اهل هذا القول عدم وجوبه مع الفئات البعض اليه فصرح بوجوبه اذا توقف التمييز عليه ولا مخالفة
في الواقع بينهما وما ذكرنا يثبت الجواب عن الاستدلال بوجوبه باقتضاء يقين الشغل يقين الفراغ ولا يقين ههنا مع
وجود الخلاف في اعتبار نية الوجه الامع نية مؤبداً بان النية واجبه ولم يرد تفسيرها والاجمال في المكاف ببر قاض بل هو
اخراج الحمل اذ يكفي صدق انه توصفاً ناء مثلاً في الحكم بالفراغ والاجمال في النية حسب ما عرفت من بقاءها على المعنى
اللغوي لا ينافيه ثبوت ارادة قيد زائد فيها في الشرح من لقرتة والاحلاص للقاعدة المستمرة من خروج ما خرج منكم
الاضل والاطلاق في غير ثم الظاهر من القول باعتبار قصد الوجه غاية ارادة جعله غاية للفعل والمرة غاية لايجاد
الفعل لوجوبه فيقول لب للفظ اصلي الظاهر مثلاً لوجوبها قرته الى الله تعالى ولا يخفى ان اقتضاء الدليلين للمقتد

والا في الثاني في التفرع
باعتبار فصل الوجوب

والا في الثاني في التفرع
باعتبار فصل الوجوب

كتاب الطهارة

اعتباره بنحو الغاية الخفية من مقتضاها اعتبارها وصفاً لان ظاهر اصل القول بمراد الوجوب والتدبى الشرعيتين كما يظهر
 مما تقدم من عبارة جامع المقاصد في تفسير وجه الوجوب بالسبب الباعث لا يجب ان لا يشارع الفعل والمفروض ان الوجوب
 الشرعي هو طلبه الحق في مرجع جعله غاية الى جعل الغاية موافقة امر الشارع التوعى فشاها من معاني القرينة المفروض
 بتحققة ما هي مغنية عنه واردة الوجوب والتدبى لعقليتين اثنتين في الفعل الشرعيتين الموجبتين للايجاب والتدبى
 من الشارع لا دليل على لزوم التفرص له في صدق امثال امثاله لا من الدليلين ولا من غيرهما والاصل كاف في تفسيره كما
 قيام قصد وجه الوجوب والتدبى مقام قصد ما قلنا من جهة ان قصد وجهها الظاهرية اذ اذلة على شرع وجوب
 الفعل عليه اذ بدو الباعث عليه يستلزم قصد ما خسرته اشتماله عليها وزيادة فهو ابلغ والذوق جذناه مذكورا
 للمعنى المراد من وجه الوجوب والتدبى رتبة معان احدها من وجه الامر من الشارع وهو الاشاعة وعليه لا
 في اعتباره لعدم زيادة قصده على قصد امثاله امثاله انما اللطف الواجبات والتدبىات العقلية حكاه في الكشف
 عن اكثر العذبات وفي جامع المقاصد المراد بوجه الوجوب والتدبى السبب الباعث على ايجاب الواجب تدبى التدبى
 فهو على ما قرره جمهور العدليين من الامامية والمعتزلة ان التعميمات لطاف في العقلية ومعناها ان الواجب الحق
 مقرب من الواجب العقلي الى مثاله باعث على امثاله فان من امثال الواجبات التعميمية كان قريبا الى الطاعة الى ان قال ولا
 نفق ان اللطف في العقلية منحصرة في التعميمات فان النبوة والامامة وجود العلماء والوعود والوعيد بل جميع الام
 يصلح للالطاف فيها وانما هو نوع من الالطاف انتهى ثانيا كون شكر النعم الله سبحانه حكاه في الكشف وغيره عن الكعب
 رابعه ان وجود المصلحة في الفعل والمنفعة في تركه وهو محكي عن بعض المعتزلة وقد عرفنا ان الظاهر هو الثاني ولعل الاظهر منه
 بعد ملاحظة ما هو قوله تعالى لها الصلوة اقم الصلوة ان الصلوة تنهى عن الفسقاء والمنكر وفي الخبر والميسر ما يروى ان الشيطان ان
 يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر الا غير ذلك من الايات والروايات الواردة في علل الشارع ان وجه الوجوب والتدبى
 الافعال هو اللطف وفي تركه هو وجود المنفعة ولا بأس بالقول به والذي اظن ان اصل القول باعتبار وجه الوجوب والتدبى
 اوجهها ما قلنا من المتكلمين كما يظهر من الذكر في افعالها كما عاين المتكلمين انهم لما اوجبوا ايقاع الواجب لوجوبه او وجه وجوبه
 جمهورهم الامر بنوع الوصف والغاية فينوي كظهر الواجب كونه واجبا انتهى مع عدم افادة عبارة ما فهمه وعلى كل حال لا دليل
 على اعتبار قصد الوجوب والتدبى وجهها الاوصاف والغاية فاشتمالها لا يعين في الوضوء المباح للصلوة والغسل فيه رفع الحدث
 ولا استباحة العبادة وفا الجماعة من مآخري المتأخرين للاصل وضعف دليل الموجب كما ياتي خلافا لجماعة وجوبه اذ لا امرين
 من رفع الحدث والاستباحة بل عن ارتسالة الجوابية نسبة الى المشهور بل ظاهر عبارة الشارح الاجماع عليه وظاهر ما خرج من اعتبار
 الجمع بينهما معا كما عاين بناء جملة وزهر البرج والكافة والمهذب والاصباح والارشاد وغيرها واخرين من الاقتصار على ذكر اعتبار
 نية الاستباحة كما في اللغة ومحكي المعنى والطبرية والذكرى والمنسوب الى الاقتصار والمرتضى ان نسب في الايضاح الى الاخير
 واخرين من الاقتصار على ذكر اعتبار نية رفع الحدث كما عن عمل يوم وليلة والوجوه ولعل الاقتصار يرجع الى الجمع بدعوى الملازمة
 بين التقيدين للاول ما ذكره في الكشف وغيره من ان الوضوء ما شرع لرفع الحدث واستباحة الصلوة فاذ لم يقصد لم يقصد
 الوضوء على الوجه لما مورده ومن اشترك الفعل المكلف به بين ما شرع لنفسه لغاية فلا بد في لينة من التعرض لذلك تمييزا للنية
 والاكفاء باحدها الاستلزام الاخر واتحادها واستدل ايضا بقوله اذا تم الى الصلوة فغسلوا الظهور في ان الغسل لاجل الصلوة
 كما فهم من امثال من يقولون انما جازئك بعد وفقد سلاطك ولا معنى لكون الوضوء للصلوة الا لاستباحة اياه وانما كفايته
 نية الرفع فلما ذكر من الملازمة والاتحاد وفي الاول ان شرع الوضوء لاجل رفع الحدث والاستباحة لا يستلزم وجوب بقائه بقصد
 الرفع والاستباحة كما وان يكون ايقاع سبب الارتفاع الحدث والاباحة كما يقتضيه اطلاقات الوضوء وستعرف في قصا
 الكلمات الا تبين ولزوم قصد لما مورده على وجه مسلم لكن بمعنى قصد بقوده وشخصاته الماخوذة فيه وكون قصد الرفع
 والاستباحة منها ممنوع بل هما من احكام الوضوء الواقع فتره وفي الثاني ان الوضوء رفع حدث وهو امر وحداني وكونه مطلوبا
 كذلك لا يقتضي تعدد اذ فيه وجوب اشتراك الحاج الى التمييز بالقصد كالتعميم في الوضع التاسع ومنه يتبين الجواب

في وجه الوجوب والتدبى
 السبب الباعث على ايجاب الواجب

في وجه الوجوب والتدبى
 السبب الباعث على ايجاب الواجب

في وجه الوجوب والتدبى
 السبب الباعث على ايجاب الواجب

عما يستدل كونه باشتراك الوضوء بين ما يبيح وما لا يبيح فلا بد من التخصيص واحد ما لا يكون الا بالقصد اذ لا اشتراك في الواقع لان الوضوء المنعوق به الفريضة متى صادف وقوعه من الحدث بالاصغر واقعاً يبيح لأخالة القضية السببية المذكورة المستفادة من الاطلاقات وفي الثالث ان المعنى المفهوم من الآية والمثال ان لا تلقى العدو الا بالراح ولا توجد الصلوة الا بوضوء وطهارة ولذلك يكفي لو كان معه سلاح من قبل او منقوصاً للصلوة من قبل ولو كان المعنى ما ذكره من كون المطلوب إيجاد الاخذ والغسل لأجل التلاذ والقيام لما كفى بقل من قبل الآية والمثال ان اخذ السلاح وجوبه للغاء العدو ومعاملي لا يتوقف مثاله على التنية بخلاف الوضوء للصلوة فان وجوبه عبادي يتوقف مثاله على قصد امثال الامر بخصوص الوارد وهو فعله للغير فيكون موجب التنية في الوضوء عبادية التنية لذاته لا من امر اذا شتم فاغسلوا ضرره كونه امر مقدر متباً لا يتوقف ذاته والخروج من عهدته على قصد امثاله كما في التوضيحات الغير بحسبها من الكلام فيه معقلاً لا يترتب فيه ما دل على اعادة الغسل للوضوء انه اذا قم وجب ما يحقق به الوضوء العبادي وهو الغسلان والمختار بقصد الفريضة وغايتها ان الصلوة سبب لوجوبه ودعوى انه سبب لوجوبه بقاها بقيد انه للصلوة محتاجة الى التدليل لاطلاق متعلق الامر من الغسل غاية الامر انه لا بد لتحقيق عبادية الوضوء اقترانه بقصد فريضة ويحصل بقصد الفريضة لو حان الوضوء لنفسه الثابت له نصاً وقوى فبنوى توفيقاً فريضة الى الله ويكون سبباً شرعياً لارتفاع الحدث وبإباحة الدخول في الصلوة وان لم يقصد الرفع والاستباحة وتدعوى انه مع توجه الامر الى الوضوء بعد الوقت لا يمتنع من بعد في آخره حتى يقصد امثال امر ان سلكناه فغايتها عدم بقاء الخطاب المشتمل على جواز الترك وما رجحانه لنفسه فلا مانع منه وان كان ح لمرض سبب الوجوب لا يجوز تركه وقصد كانه لانعدام الفريضة وباني زيادة توضيح له في الكلمات الآتية على ان الآية لو تمت لا فضا اعتباراً بنية الاستباحة دون الرفع ويجوز الملازمة بينهما في الخارج مع منعها لوقوع الانفكاك في ذم الحدث والنيهم ووضوء الحايض لغسلها لا يقضون الملازمة بينهما في الغرض اذا كان للزوم بيتنا بالمعنى الخاص وهنا لا يعلم للزوم الا بما لا خطه الوسط وهو اذ يغير وفي المشارق انه على تقدير الاستباحة والوسط ايضا لا يتم صدق قصد الاستباحة الا ان يكفي الغرض بالعرض فيقترن قصد هال البش موضوع نص حتى يمتشكل في صدقه وعدمه فالمدار على تحفظه ومتى تحقق قصد ما كفى مما ذكره بين الجواب عن الاستدلال بانقضاء اعتبار الطهارة والظهور للصلوة بخو قوله لا صلوة الا بطهارة وقوله اذا دخل الوقت وجب الصلوة والطهارة ونحوها فيجب قصد عنوان المأمور به ورجعه الى اعتبار رفع الحدث وذلك لمنع عدم تحقق العنوان بفعل الوضوء الامع قصد حصول الطهارة لظهور اطلاق الطهارة عليه في الاخبار ولا اجال في الوضوء لبيان في الاخبار منها رواية عن الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء به من الغائب او بال قال يغسل ذكره ويتوضأ مرتين مرتين وفي رواية ابن فزارة ما حاد الوضوء قال تغسل وجهك ويديك وتمعن راسك ورجليك الى غير ذلك فيتوضأ فريضة الى الله لوجبانه لنفسه ويستبب للطهارة وارتفاع الحدث وان لم يقصد كما عرفت ورجحاً بوجبه اعتبار قصد الاستباحة بان سببية الوضوء شرها لارتفاع الحدث المستلزم للاستباحة مسلمة من ظهور الاخبار لكن المفهوم من الاخبار ايضا انه الوضوء المنعقد عبادية وهذا معلوم ولا تغفل العبادة الا بما يقصد امثاله ولا امر بالوضوء الا الاوامر بخصوصه الواردة به للغايات المخصوصة فلا بد فيه من قصد يقاها حداً لغايات تحقيق العبادية وهو معنى قصد الاستباحة اذ ليس المراد استباحة خصوص الصلوة بل ان قلنا بعد الوقت لا خطاب بالوضوء الا الوجوب للصلوة انحصر بقصد امثال امر اذا قم فاغسلوا ورجعه الى قصد استباحة الصلوة بل لزم بعض الفضلاء لزوم قصد الوضوء للصلوة بعد الوقت لمكان هذه الآية بدعوى ان اتيان الوضوء مطلقاً ليس امثاله لا قوله توفوا للصلوة لكن خلاص ان قصداً امثاله ليس قصد استباحة الصلوة بل مستلزم لغرضه لا والخصم يقول بلزوم قصد ما بخصوصها تفصيلاً ولا يخفى ان مرجح اشبه بالتراع اللفظي قال ويمكن قصد امثاله من غير لغايات الى الاستباحة ولا اجالا كما اذا لم يعلم خصوصية الامر وقصد الامر المتوجه اليه بالفعل وكان في الواقع هذا الامر وفيه ما عرفت من ان امر الآية مقدر لا يتوقف الخروج من عهدته على قصد امثاله ولا القصد في الآية مقيد بايقاعه للصلوة غاية الامر توقف صحة الوضوء على وقوعه بقصد الفريضة لوجبانه لنفسه فبنوى توفيقاً فريضة الى الله ويرفع بذلك الحدث كما تقدم

الطهارة بتحقيق عنوان صحيح

حاشية الطحاوي

ومنه انقض الجواب ايضا عن التوجيه المذكور وذلك بمنع توقف انعقاد عبادة الوضوء على قصد امثال من يتنزه عن استباحه
 غاية بل يكفي قصد التفرقة لرجحان النفس الثابت له نصا وفنوى به تبين دفع ايضا ما استشكله في شرح المفاتيح بعد ذكره الايراد
 المتقدم على الاية قال لكن الوضوء ليس مطلوب لشرع مطلقا بل لا موزع معينه وغايات معرفته فلا بد من قصد غاية من تلك
 الغايات لشرعيه حتى يتحقق الامثال الا ان يقول المستدل مرادى من الرض والاستباحه ما يشمل تلك الغايات فمداه حتى
 ودليله تام انتهى فلو ان قال مرادى ذلك مداه غير حتى ودليله ليس تمام لمطلوبية الوضوء لنفسه مع قطع النظر عن استحبابه
 الغيرى للغايات فيكفى ان ينوى توفضا فترتب الى الله كما مر ومن جميع ما ذكره يبين الجواب عن الاستدلال باعتبار نيته للرفع او
 الاستباحه مجرد لكل امرئ ما نوى بتقريبه مفهومه ليس له ما لم ينو فلم يكونا له وذلك لان الرفع والاستباحه من احكام
 الوضوء واثاره فليس يرتب عليه من غير نيته فان لينة لنفس العمل لا لجميع احكامه واثاره واما حكاية الاجماع الظاهر من عبادة السرائر
 وان كان بؤبؤه الشهرة المحكية لكنه موهون بوجود الخلاف من كثيرين وان قلنا ان الشهرة المعبرة ما كان بالنسبة الى جميع الاقوال
 غير مشهورة اى كل قائل بغيره شاذ فلا شهرة ايضا لعدم شدة جميع ما هو غير هذا القول كما لا يخفى واما دليل الالتماس على
 اعتبار قصد الاستباحه فيمنع بالثامل فيما تقدم فانه نحو الاية فان مقتضاها بالنسبة الى المتقدم ان تم قصد استباحه انقضوا
 فليقتصر عليه واما دليل الالتماس على اعتبار نيته للرفع ففى المشارق لا دليل عليه ولا قول به لكن يمكن الاستدلال له على تقدير
 القول به بان الحذف هو المانع فلا بد من دفعه ولا يقع الا بنيه لان لكل امرئ ما نوى والجواب ما تقدم ودليل اعتبار الجمع
 بينهما فى القصد كما فى الذكرى ان احدهما وجوب الرفع والاستباحه وجوب نيته كل واجب ثانى ما ان الرفع يوجد بدون
 الاستباحه في غسل الخايض ان قلنا برفع الاكبر والاستباحه بدون الرفع فى التيمم والطهارة الضربية واذ لم يتلزم ما لم يكف
 احدهما وعن غاية المراد دليل الجمع بين ادلة الاقوال ونيته كل من الرفع والاستباحه بما يطابقه لان التزم غيرهما والاقاد غير
 لازم انتهى لا يخفى الجواب عن الجميع باذن تامل فيما ذكرناه هذا وقد تبين ما تقدم ان تحقق امثال الاوامر لعبادة بان يفعله
 متعلقا بقصد التفرقة وهذا يستدعى ان يقصد بما يفعله عنوان ذلك الفعل بان يقصد في الوضوء مثلا بفعله ومقتصر
 عنوان الوضوء لا التظيف وقد تبين ان اللان تعين ذات الفعل المأمور به لا العنوان الذى يلحقه من الاوصاف الخارجية
 كالوجوب والتدب والادائيه والفضائيه والكهائيه والعينيه والتخيير والتعيينية والنسبية والغيرية الى غير ذلك فاذا نوى
 مقام بعض هذه الصفات مخالفة كما اذا نوى التدب مقام الوجوب وبالعكس ففى بعض الكتب بناء الضم والبطالان مع على
 القول باعتبار نيته الوجهة الثانية وعدمه فالاول قال في الذكرى من عليه موجب ينوى الوجوب فى طهارته ما دام كذلك
 فلو نوى التدب عدا او غلطابى على اعتبار الوجه وظاهرة كبرى خارج الضم على تقدير عدم اعتبار نيته الوجه وان نوى الخلاف
 عدا وربما اشكل الضم على تقديره ان نوى الخلاف ولو هو مأمورا بان للتدب انما كان على الوجه المخصوص فيقول بزواله
 وظاهر الكشف الجرمية فيها لا يمكن فيه الخلاف لطرف شرعى كاستصحاب عدم دخول الوقت فنوى التدب وظهر الخطاء وما
 يظهر من بعضهم الجرمية مطلقا وان لم يفسر نيته الوجه وقصر جماعة على تقدير عدم اعتبارها بين ما ينوى الخلاف عدا
 فيبطل ونحطاه له واولئها ان وجعل محكم او موضوع ينصح وصريح فى المذكورة مع اعتبار نيته الوجه فيها والاستصحاب عدم
 دخول الوقت فتوضعا بغيره التدب وعدمه خروج فنوى الوجوب ثم ظهر الخطاء بعدم الاعادة ان عمل بالنظر مع عدم التمكن
 من العادى بالاعادة مع التمكن منه ولكنه جعله كذلك ايضا ان عمل صريحا لا استحباب مع التمكن من الظن وعدم التمكن منه ولعله
 مبنى على عدم جواز الاعادة على الاستصحاب مع التمكن من الظن قبل غاية توجبه لا خبره من جواز العمل بالاستصحاب لا ينافى
 الاعادة لنفسه في الفحص كفى فى الصائم المستصحب الليل وفيه ما لا يخفى نحو المذكورة وكشفه لا لباس ظاهرهما ونحوهما
 التفصيل بناء على اعتبار نيته الوجه بالضمة فيما كان الخطاء في نيته الخلاف مستندا الى جهة شرعية والبطالان اذا لم يستند
 اليها والفاضل في النهاية مع اعتبار نيته الوجه احتمال الضمة اذا نوى التدب فى محل الوجوب مطلقا لان الوجوب متضمن له
 اى هل ينقضه مخالفا للوجوب فيقدم وكانه مبنى على ان جواز التردد ليس محجولا فى الاستصحاب وفى خصوص الوضوء
 على كفاية قصد الرجحان النفسى الثابت له مع الوجوب حسب ما سمعت وفى محكى البيان عن بعض عدم البطلان فى عكسه

والاثر الاول ان الاستباحة
 باعتماد التيمم في رفع
 اليد لا حجب في وجوب
 الحذف

والثاني ان الاستباحة
 باعتماد التيمم في رفع
 اليد لا حجب في وجوب
 الحذف

تعدد المكلف به وان تعدد التكليف فتعد جهات التكليف به بل وكذا اذا تعلقت بمفهومين بينهما عموم من وجه وان تعدد
في الآخر التكليف والمكلف به لكن يتعد الاداء في المصد في الجمع وبالمجمل في الاوامر الغيرية المتعلقة بمفهوم واحد والمتساوية
يتحقق اذا وجبها بايجاد الطبيعة مرة سواء قصد بالواقع منه جميع جهات التكليف المحاصلة من تلك الاوامر وبعضها المعين وبعضها
المعين ولم يقصد الامتثال لصد عدم توقف اداء التوصلات على نية اصدانهم اذا تعلقت الامر بقدرى موضوع علم عبادة به
من الخارج بالجمع ونحوه كالوضوء والغسل مثلا احتاج تحقق اذائها الى ايجاد بقصد المترتبة باحد معانيها المحاصلة بقصد فالحق
احدا لا امر فيحصل به اداء الامر الاخر ايضا لان المفروض انه صلى فهو امر بايقاعه مع المترتبة التي يتحقق به عبادة به وان لم يكن
امتثال شيء من تلك الاوامر بعدم الخضوع بقصد المترتبة بقصد امتثال الامر بل يحصل بالفعل بقصد ترتيب الثواب للموعد
عليه فان قلت فما معنى قولهم العبادة توقف على الامر قلت معناه التوقف على ورود الامر بحصول الرخصة به وبيان ارادة فعلها
بأن حاله من الحالات وبعد الورود لا يتوقف على قصد امتثال ذلك الامر وكذا الحال اذا كان احد تلك الاوامر نفسانيا لان النفسانية
والغيرية والوجوب لهذه الغاية وتلك الغاية كسائر الصفات الخارجية عن ذات الفعل جهات غير تقييدية لا يلزم التعرض
لها ولا التغير بقصد ها في اداء المأمور به فيحصل اداء الامر النفسي ايضا بما ذكره لخصه من ايقاع الوضوء مع المترتبة ثم لا
يختلف الحال بين كون الامر الغيرية كلها ايجابية او سلبية او مختلفة غاية الامر في الحقيقة ان الفعل الواقع اداء الجميع لا يتصف
الا بالوجوب لغلبة الجهة الموجبة على النادية مع الاجتماع وروبايتهم انه من اجتماع الضدين فاشكل من هذه الجهة فيما افادوا
به من التداخل بصلوة واحدة على ميتين بالغ الشك ودونها وبغسل واحد الواجب المسحب كالحيض والمعدة وهذا وهم
يترأى في بادي النظر بعد التامل به من ان المضادة انما هي بين جواز ترك الفعل وعدم جوازه واما رجاءه الناقص الغير البالغ
حد الالتزام الثابت بالخطاب الاستصحابي اذا عرفت مصطلحه فاذية اخرى انقضت لزوم من يتوقف واجب عليه ونذر
وغيره فلا ينافي ذلك الوجهان الثابت حتى يقتضي ايقاعه بغيره فاضطررت ان ضافة مصطلحه لا تقتضي انتفاء الاخرى كذا
اذا ثبت محبوبه ناقصة من جهة لا ينافيها الحق بحبوتيه من جهة اخرى بالغته حتى يقتضي ارتفاع الاولى كما عرفت بالوجدان فان لا
اذا احب القيام لا كرام زهدا لذي هو غير لازم عنده واخذ في القيام فضا في محقق عرو والذى لازم عنده القيام لا كرام فانه يجد في
نفسه ناكدا يحينه لذلك القيام لا انتفاء الاولى فعناية الجهة الموجبة قضاء ارتفاع جواز الترك الثابت في الجهة الناقصة
النادية فتبقى الجهة النادية مع عدم جواز الترك فللمكلف ح ان يوقع الفعل بقصد الجهة النادية وبلا حظ رجائها الامتنان
الامر الاستصحابي فيعتقد به عبادة لفصل الوجهان الثابت بالنحو المذكور وهو بمقام الامر التذبي المصطلح في ثبوت رخصته
ما علم عبادة به بجملا فيتحقق به ايضا اداء الجهة الموجبة والامر الوجوبي وان لم يقصد امتثاله لما عرفت من كونه توصليا فيتحقق
اذاؤه بايجاد متعلقه كيف ما اتفق ولان يوقع الفعل بقصد التعظيم والشكر لله سبحانه من غير قصد امر ايضا وتؤدي به جميع
الاوامر الوجوبية والتذبية لما ذكره فخلص مما ذكرنا لمكلف اذا قضا امره فترت الى الله تعالى بمعنى الطمع في ثوابه مثلا اذى به
جميع الاوامر النفسية والغيرية الواردة بالوضوء فانه يفتي خطاب ذينها الموجب لتفجير الخطاب بالمقدمة الوجهة الثانية ان الاوامر
المقدمة المتعلقة بوضوء الحديث بالاصغر كلها انما تعلقت به من حيثية تضمنها الطهارة بتسببه شرعا لها والطهارة غير
قابله للتكرار فلا يشرع بل لا يعقل طهارة بعد طهارة والاوامر المتعلقة بمفهوم غير قابل للتكرار لا يوجب تعدد المكلف به
يجري فيها التداخل واذا وجبت تعدد جهات التكليف كالامر بقبل زيد للشرك والفضاض فاذا اوجد وضوء واحد بعد
معاونة عبادة به بقصد الثواب مثلا فقد ادى جميع تلك الاوامر النفسية والغيرية بحصول الطهارة المقصودة بالاوامر
ولغاية جهة النفسية والغيرية في النية كما عرفت واذا قضا بقصد امتثال احد الاوامر كان اداء له وسقط الباقي لعدم توجه
خطاب الطهارة الى من كان منظره وجهان يفرق الوجهان وحكاية اختلاف الاوامر ايجابا وندا باعلى امره في الوجه الاول غير فاحته
وهنا امور يستتبع نية الوجه من الوجوب والتذبية لغاية من الرفع والاستباحة بنيتي النية عليها منها انه هل يشرع الوضوء
التذبي بعد الوضوء ام لا يشرع الا الوجوب تنسب لثاني الى المشهور والظاهر عندهم كذلك مع اشتغال الذمة بواجب
مشرط بالطهارة مطلقا وصرح جماعة بالاول واستدل الجماعة باطلاق الاوامر الاستصحابية لا يختص بحكي مولينا الجمال

بما لا يتصل به من التكليف

الوضوء الذي هو التذبية

كتاب الطهارة

عن المحقق السلطان بناء المنع على مذهب من يقول ان في وقت العبادة الواجبة لا يصح الايتان بالمستحب ثم منع الجاهل بان الشك
وغير ذكره في خصوص الوضوء ولو بناء على ما ذكره فلا اختصاص له في الوضوء ثم وجبه هو المنع فقال اللهم لان يقال بناء
كلامهم على شرط قصد الوجوب والتدب بمعنى قصد حال الفعل في نفسه مطلقا من غير نظر الى خصوص غاية غايته اذا
شك في وجوب الوضوء عند اشتغال نفسه بمشرفة فبهاذا وجب عليه ولم يقصد ذلك وقصد التدب باعتبار بعض غايته
لما يصح لكن اثبات شرط قصد الوجوب للتدب على هذا الوجه دون شرط العبادة انتهى واستدل له والده في المشرق بان
قضاء الامر انتهى عن قصد وزيفه بما لا يخفى بان تحقيق التدب يخرج الواجب عن الوجوب فيجوز ان يتوضأ عند ما يفرغ
الحديث ومعه لا يجب ان يتوضأ بعد للصلوة واشتراط الوجوب بعدم الايتان به تقييد بغير دليل وزيفه بان الاوامر
التدب فيها ايضا مطلقة وبان اجتماع امر الوجوب للتدب يستلزم اجتماع المضادين في عند اجتماعهما يكون الوضوء متعلقا
لها الصديق الاشكال يحتمل ان يكون واجبا ونذبا وهو منقطع فاما ان يرتفع الوجوب والتدب والاول باطل والاجماع
فصريح لثانيه وزيفه بان الملازمة ممنوعة لعدم جواز التدخل مطلقا كما قيل وهذا لما ذكره فيكون الامتناع قهرا في المراد
بالامر من بعده متعلقا بما كان في الصورة التي يعلم لزوم التعدد لدليل مثل فائدة الصبح ورفيضه انتهى والذين يقبضونه للنظر
ان يقال ان كان المراد ان مع توجه الخطاب للوجوب يتبع ضوؤه نذبا يتعلق به الخطاب الاستصحابي المصطلح يتضمن جواز
الترك فالحق منع ذلك الفعل الواحد بعد ايجاب يجازي لا يعمل يجوز تركه وهو واضح الا ان يدعى ان الوضوء قابل للتعدد وايضا
الى الغايات المتعددة معدة لافراد كالصلوة النوع عندهم الواجبة منها فرد والمدة وتبر من احوالها وانواعها فلا مانع من
توجه الخطاب للوجوب والتدب الى المكلف الوضوء فيكون الواجب فردا منه وهو ما يقع منه لغاية والمنذوب فردا اخر وهو
الواقع لغاية اخرى لكن اظاهر عدم التعدد في الوضوء الطهارة في الظهور اذا مر الوضوء لتلك الغايات في مطلوبين رفع الحديث
لها الذي يحصل بالوضوء وارتفاع الحديث امر واحد في متحصل لا يترك لعدم بقاء موضوع للثاني وانا اوجب بجازه
ولو مقدمه لخصه الواجب فعلا كيف يجوز تركه فلا يجمع خطا بالوجوب والتدب هنا ولا يندفع الحديث بها سمعت عن
المشايخ لان التدخل في الوضوء بالنسبة الى الغايات ثابت لما عرفت من ان المقصود فيها رفع الحديث وهو لا يتكرر فرفع
الحقيقة ليس من باب التدخل بل من عدم بقاء موضوع للطلب الاخر وان كان المراد ان مع تعلق الخطاب للوجوب بالوضوء لا
يشترع فعله بقصد غاية اخرى فالحق صحة فعله لغاية اخرى التي يجب لها من سائر الغايات بل ولوجها في النفس ايضا حسب ما
فهمهم في الموضع التاسع نعم لا ينفصل الوضوء الواقع بقصد الغاية المستحب بالاشحاب بمعنى جواز الترك فاذا اراد ينشر
الوجه قصد الوجوب لا غير لانه وجه هذا الفعل وان وقع بقصد الجملة الشاذلة لا نظايرة مع ذلك على الواجب وحصوله اذا
بدركما انطبق عليه الواجب تادى به يتصف بالوجوب المصطلح لكن مع ذلك لا يلزمنا الحديث والذي تخلص منه شيئا
التمهيد يدعى اختصاص امر الوضوء بالوجوب بعد الوقت من اشتراك الوضوء بين ما يقع للغاية الواجبة فيكون واجبا
والمتحبة فيكون مستحبيا فينته الوجه للتعبير وجه اندفاع هذا الحديث وما عرفت في الموضع التاسع من ان الامر بالشئ لهذه
الغاية وتلك الغاية ليس ما يوجب تعدد المكلف بحقيقته حتى يلزم في الايام التعيين بالثبوت لاحدهما مع ان وجه هذا الوضوء
على تقدير بقاءه لكل من الغايات بعد الوقت هو الوجوب لا غير هذا ولا يخفى انه بناء على انحصار خطاب الوضوء بعد
الوقت بالوجوب ربما يورد عليه بما اشكل بعض الفضلاء من ان هذا الامر بالوضوء غيري مقدمي لكونه محصلا للثبوت
التي شرط الصلوة والمرتب عليه الطهارة هو ما يقع من الوضوء عبادة مقربة بالقرينة فاذا توقف التقرب على هذا الامر
الغيري مع انه غيري مقدمي لا يفيد التقرب بلزم الدور فلا بد من اثبات امر اخر غير المقدمي واثبات الطهارة وان وقع
من غير قرينة وينتفع في الوضوء والغسل ما عرفت من انهما صحتا معا عبادة مقربة بقصد رجاءهما النفس للثابت لهما انصا
وفوق الذي هو موجود مع توجه الامر للغيري الوجوب بهما ايضا ضرر في ان المأمور به بالامر للغيري هنا هو الشك
النفس توقف عليه مصلحة الصلوة فامر به للغيري بالامر غسلا ولولا ذلك لكان واجبا ايضا بالخطاب للغيري بعد قوله لا صلوة الا
بطور ومعرفة ان سبب الطهارة هو الوضوء لغاية وجوب التعدد وبهني الاشكال بالتسوية الى النيم الذي لم يثبت

الرجحان النفس فيه لكن لا يرى هذا الاشكال من اصل يحصل الاحتياج في قصد الرجحان لنفسه لا في الشارع اذا زاد ان يوجب
الصلوة ويشترط فيها حالة لا تفصل لا بفعل الوضوء والغسل والنيمة الذي عرفنا عدم صحة شيء منها الا بفعل العبادة مقرونا
بالفربة ولو لم يكن هناك قصد ومنه امر يقضى استحبابه لنفسه حتى يتحقق بقصد الفربة والعبادة لا انه علمنا بحال
كون الفعل من العبادات لذاته بالمعنى المتقدم فغاية الامر ان لا يوجب امره الى المكلف بفعله لئلا يمكن بواسطته من ايقاع
عبادة لما تقدم من ان ما علم بحال ان من العبادات لا يجوز فعلها بغير ذلك الامع صدق وامر به فلا بأس بان يوجب الامر
بهذا اللفظ وجبت عليك ايقاع الوضوء والغسل والنيمة مقرونا بالفربة ليحصل به الحالة المطلوبة في الصلوة ويحجب
منه فربما بان الصلوة مشروطة بالحالة المذكورة وان السبب الموحد للحالة هو احد الاشكال التي علمنا عدم وقوعها بحيث يؤثر
الحالة الامع الفربة فيفسدنا انما انما فيهم فاعلموا انهم ما هو المعتبر من اللفظ المتقدم بالضرورة ولا بأس بان يكون مع هذا
الامر بين المتقدمين الثلاثة وشرا ايضا لفعلها بقصد الفربة وبغير العبادة ولا يحسن ومنه من دور ولا غير والمكلف بعد
هذا الخطاب ان يقصد الفربة في الفعل بقصد امثال هذا الامر وان كان مقدريا لا يفيد بنفسه لزوم قصد امثاله في
اذا لم يزل لا يوجب فربة بنفسه لكن لا مانع من الفعل بقصد امثاله فيكون اداء وصعبا ومتقربا بغير ايضا وان يقع
الفعل بقصد الفربة بمعنى اخر غير امثال الامر من وجوه الفربة ومعانيها بان يقع الفعل لحصول حسن ثوابه ودفع عقابه و
يخون ذلك ما لا يوقف على قصد الامر وتنفذ بفعله كذلك المقدم بل يمكن دعوى انه بعد العلم من ان الطهارة شرط وسببها
احد الثلاثة التي لا يتحقق الامع الفربة بفعل الامر بالصلوة بحكم وجوب ايقاع احد الثلاثة بعنوان العبادة ولو بقصد فعل الفربة
ثوابا لبقائه ان الامر بالثلاث امر بما لا يتم الا به وهذا الخطاب ليس كاف في ثبوت اختصاص العبادة بعد معلومته كون
الفعل من العبادات بالاصالة تجل منها انه حكى في الحديث وغيره عن بعض ان من ليس من نية فعل الصلوة بعد الوضوء لا يجوز
له الوضوء ولو فعل كان باطلا بل لو كان من نية فعل الصلوة ولم يفعلها تبطل انما في الظاهر من حذره بعد البناء على ما حكم
عن المشهور من ان بعد الوقت لا يشترع الوضوء الا لغاية الصلوة والكلام هنا ينبغي ان يذكر مسائل احدها الوضوء لصلوة يمنع فعلها
مع ذلك الوضوء كن كان في الفربة مثلا يتوضأ لصلوة طواف البيت صرح في المؤخر وكشف لا لباس بصفحة وحكامها في جامع
المقاصد عن الفربة ايضا واعلمها في البيان واستقر في البطلان وجرم به في جامع المقاصد قال لا بد من نية امر متعارف هو الحق
لما ذكره دليل القول بالصحة فاذا ذكر في كشف لا لباس فانه فرق فيه بين ما نوى رفع حدث منعه كآ في اتم الحديث في بطلان الوضوء
واستباحه ما يستحيل صدوره كالطواف مثلا في فيصح بان الغرض من رفع الحدث رفعه في الحال والغرض من الصلوة والطواف
بوجهما استباحتهما لظاهرة لا وقوعهما في تلك الحالة وفيه ان الامر بالوضوء للصلوة مقدم وجوبه انما يكون من وجوب
فيها وهو فعل الصلوة ومع امتناعها الفاضل بعدم الخطاب بها لا يبقى مقتضى وجوب الوضوء وطلبه نعم اذا تم ما يحكي عن شيخنا
الهاماني في بعض فوائده صلح دليل الصحة قال لا ريب ان كون المكلف على حال يتمكن معها من الدخول في عبادة مشروطة بالظهور
كالصلوة والطواف امر راجع لوقوعها بقصد صيرورة الصلوة مباحة اغنى حصول تلك الحالة فينبغي ان تحصل له وكونه ياتي ما
ما للصلوة بعد ذلك لا ياتي في امر خارج عن القصد المذكور نعم لو نوى الوضوء لصلوة ولم يكن من قصد فعلها
لكان مثلا عبادة فبغيره فلا يبعد في السناد انه حصل لا وفيه ان لم يثبت استحباب الحالة المذكورة من حيث هي هي ما لم يرجع
الى كون على الطهارة وقصد كون خارج عن مضمون البحث المستشكل لذاته الوضوء لصلوة ممكن فعلها بذلك الوضوء
نكر لا يريد فعلها الآن بل في زمان متاخر لا ينبغي لنا ان نأمل في صحته وان اشعر بعض عبارة الحديث في الاستدلال هنا بكونه محلا
خلاف قوله بانه لا يجوز له الوضوء وهو ما لم يثبت غايته انه يجب عليه الصلوة معه لكن وجوب الصلوة موسع عليه فلو
توضأ اول الوقت للصلوة في اخره فلا مانع من صحته انتهى لكن لم يتوهم احدنا ان الوضوء لصلوة او غيرها مما يطلب له الظهارة
لا يشترع فعلها الآن لنا في زمانها لا وجه لاحتساب البناء على ثبوت الخطاب لتعليق في الواجب قبل الوقت او تسري رواية الثانية
مع ضعفها حسب ما مر من محله وعدم السريان الى غير الصلوة راجعها الوضوء لصلوة متنع فعلها الان ممكن بعد هذا الوضوء
الظاهر بطلان عدم الخطاب بالمقدّم حال امتناع ذهابها عنها الخطاب لصلوة اذا كان عازما على تركها اهل جميع منه ولو

في جميع نية الرجحان
في جميع نية الرجحان
في جميع نية الرجحان

المستشكل

المستشكل الثاني

المستشكل الثالث

المستشكل الرابع

كتاب الطهارة

بقصد الوجوب المأصوح في الذكرى بالفتحة قال من عليه موجب ينوي الوجوب في طهارته والحدث يرتفع وإن لم يقصد فعل ما عليه من الواجب لأن وجوب الوضوء مشتق هنا عند سببه انتهى صريح من حكمي عنه في الحدائق عدم القصد والذوق في ضمن النظر إن قلنا باعتبار نيته الاستباحة لا يصح لأن غرضه على عدم فعلها مانع من جعل حليته الدخول فيها داعياً محرراً للفعل الوضوء بل لا يصح الوضوء لغاية الصلوة وإن لم ينو الوجوب وعلى الحدائق من عدم اعتبار قصد الغاية يصح لأن وجوب الدخول فيها غير مشروط بأزادة فعلها وهو كاف في وجوب فعل الوضوء لأن حال الغرض على ترك الصلوة واجب عليه نيتاً وضواً ويصلي في المعالم هناك كلام مع وجود التصاريف وعلى الحدائق قصد الوجوب بالوضوء واقع في محله ومنه يبين صحة أن يتوضأ فرتبة إلى الله وإن لم يقصد الاستحباب لتفق تجزئ بغير استحباب إحدى لغايات بالنسبة إليه من قرأه قرآن وغيرها فان الخطاب بالاستحباب المنوطة ولو كالم على الوضوء كاف في الخطاطبة بالوضوء للمقدّمين وإن كان غرضه على عدم فعل الغاية فضلاً عن عدم الغرض على فعلها لأن الاستحباب كالوضوء غير مشروط بأزادة المكلف سادساً هل يصح الوضوء فيه بنية غايته ولو مندوباً بغير الصلوة بعد الخطاطبة بالغير بنية أن لا يريد فعل الصلوة أم لا يصح مبنى على الكلام المتقدم وقد قوينا صحة في النية الأولى وإن كان الوضوء واجباً لا غير حسب ما تقرر ويقع الدخول به في الصلوة الواجب لكن هل يحصل به أداء الأمر بالوضوء للصلوة أم لا يفتقر بذلك الأمر ولم يتوجه إليه لصريحه من مظهره بالوضوء لغاية المنوطة والمظهر لا يخاطب بالمظهر حسب ما تقرر في الوضوء الثاني من الوجهين المقتربين في التنبيه الناسع صرح بعض الفضلاء بالثاني قال لا يقع أن يكون هذا الفعل طاعة لذلك الأمر الغرضي لأن في الأمر أولى بتحصيل المال لأجل شراء الكرم الواجب عليه فحصل العبد للمال لغرض آخر لا يدخل له بشره بالكرم لم يعد تحصيل هذا بداعي الأمر أولى ولم يمكن أن ينبعث عنه وفيه ما عرفت من الكمال الشايع من أن الأمر بالوضوء للصلوة مقدي توصلي يحصل أدائه بإيجاده كيف ما اتفق ولو بغير داعي هذا الأمر فرتبة بينه وبين المثال الظهور والعبارة في المثال في كون متعلق الأمر هو التحصيل المقيد بكونه للشراء وهذا لا يفتقر إلى بقصد كونه للشراء فإن فرض الأمر فيه على نحو الأمر الوضوء من قوله إذا قم إلى الصلوة فاغسلوا على وجهه يكون ذكر الشراء مجرد بيان توصيلته الأمر مثل قضاء للصلوة يمنع من عدم أداء الكرم إذا حصل المال لفرض غير الشراء ثم اشترى به الكرم وإن فرض بخوضه في القيدية سلمنا عدم الأداء ومنعنا كون الأمر الوضوء مثله ومن الأمور المتنبه لنية الغاية هنا هل هي شرط في كل وضوء فلا يقع إلا ما يقصد فيه الصلوة أو غايته أخرى لكن مع ختم نية الرفع فإذا نوى مثلاً تواضاً للذلة أو الفرائ لا يصح الوضوء أم الشرط يختص بالوضوء للصلوة فالوضوء للذلة وغيرها يصح من غير ضم نية الرفع ظاهرهم الاتفاق على صحة المنوطة به غايته مشروط برفع الحدث ولو غير الصلوة من من مضعف بخوه وإن لم يضم إليها الرفع لكن نسبته في الحدائق إلى المشهور مشعر بعدم الاتفاق فيه وإنما المنوطة به غايته مكملة لرفع الحدثان ضم إليها الرفع كان نوى قضاء الرفع للحدث للذلة فالظاهر عدم التماثل في حصته بناء على كفاية نية الرفع في الغاية وإذا نوى إيقاع الذلة على الوجه الكامل فتخرج مع المقاصد من هل هذا القول أنه لا يفتقر في القصد أشكال لأنه نوى الرفع بالذلة أن كمال الذلة بالرفع وإن لم يضم الرفع لا يضره ولا استلزاماً بقصد كمال وبخوه بان ينوي تواضاً للذلة مثلاً فتفي القصد القصة قال ولو نوى ما يستحب له فالقوى للصحة وصرح بذلك غير أيضاً وظاهره جواز الدخول معه في الصلوة ونحوها فضلاً عن حصته لغاية المنوطة وصرح بالطلاق في جامع المقاصد في أول الكتاب عند عداد ما يستحب له الوضوء مستظهر من كلام كل من غير نية الرفع واستباحة الصلوة وفي باب نية أيضاً في شرح العبارة المتقدمة عن القواعد كما كالم عن الشيخ والحكي وجماعه وكان ما حكاه عن الشيخ ما في المبسوط من أنه إذا نوى استحبابه فعل من الأفعال التي ليس من شرطها الطهارة لكنها مستحبة مثل قراءة القرآن أو دخول المسجد وغيرها ذلك لم يرتفع حدثه وعن الحكي ما في السرائر من أن أجمعاً منعقد على أنه لا يشباح الصلوة إلا بنية رفع الحدث واستباحة الصلوة فاما أن تواضاً الإنسان بنية دخول المسجد أو الكون على الطهارة أو الأخذ في الخواص لان الإنسان يستحب له في هذه الأحوال الطهارة فلا يرتفع بذلك حدثه ولا يستبج بذلك الدخول في الصلوة انتهى وإن كان فيه عبادة أخرى توهم خلافه قال ويجوز أن يؤدى ما نصهارة المنفعة المرض من الصلوة بأجمع أصحابها ونحوها أيضاً في النية مع دعوى لاجماع لكن الظاهر كون المراد بالآخر في الشراء

كتاب الطهارة

فيما يشترط في الوضوء من نية الرفع والذلة

في حكم النية

٢٠٩

بقدرية الحكم عند ولا الوضوء النوى به استباحة الصلوة المندوبة ولعل المراد ايضا ما في الغنية من بيان بحديث
جواز الدخول مع الوضوء الغير الواجب في صلوة الفريضة لكن لا يخفى ان حكمنا بعدم ارتفاع الحدث والدخول في الصلوة
انهم من البطلان مطلقا كما استعرف وبالجمل الذي يظهر من نصوص هذه الكلمات ان الدخول بمطلق الوضوء المندوب
الغير الصوري في الصلوة ونحوها تباين شرط بالطهارة اذا لم ينو فيه رفع الحدث محل خلاف بيننا والمائلين باعتبار
بينه الرفع والاستباحة فما في المذاهب من نسبته جواز الدخول الى ظاهره من جهة الاحتياط في غير محله فضا لا عن دعوى
بعض الحكماء عند غير الاجزاء في اجواز التحقق بالخلاف بل عرفنا جماع التراتبية بارسال المندوب المندوب ارسال المسلمات
على عدمه ومحل الخلاف هو جواز الدخول في الصلوة ونحوها من شرط بالطهارة خاصة وان كان وظيفة الوضوء
للاغاية المنوية خاصة فعدم صحة المذكور في بعض العبارات المراد به الصحة من جميع الوجوه بحيث يدخل في كل غاية ام هو
مطلق لخصه فيكون باطلا والوظيفة للغاية المنوية ايضا غير خاصة الا ان يضم رفع الحدث عنها فانهم في بيان ذلك غير
منقصة فظاهر جامع المقاصد خصوصا الى عناية تيمم هو الثاني ففيها اهل يعتبر في الوضوء للغايات نية الرفع او
استباحة شرط بالطهارة ليتحقق غايته لم يكن قصد الغاية الى ان قال والا فلا بد من احدا من بينه وبينه لا يقع
صحيحا وظاهر عناية في الشيخ والحكماء الاول لعدم نية ما غير الدخول في الصلوة وارتفاع الحدث والذي يقتضيه
النظر عدم الاشكال في كون قضية القول باعتبار نية الغاية اشتراطا في غير الوضوء مطلقا بنية الرفع فان لم يتحقق
قصد به بوجبه لا يرتفع به الحدث في سائر افراده لان دعوى سببته وضوء للرفع بحيث ترتب عليه من غير قصد دون
وضوء فلا يرتب عليه لا بقصد الحكم واضح وقضية ذلك اذا عرفت بان بغير نية الوضوء للتلاوة مثلا غير مستلزم
لقصد رفع الحدث الحكم بعدم ارتفاع الحدث به من غير تامل ولا ضرورة حصول وظيفة الوضوء للقرآن بناء على ان المفسر
من النص كون الوظيفة للتلاوة على طهر من غير حدث الا ان يمنع من ظهور النص فيريد عن تعبدية الوضوء لها كالا
كالاعمال المندوبة والغايات لا يخفى بعد في اكثر افراد الوضوء وان جعل في المذاهب وغيرها وعلى تقديره لا يصح الدخول
به في الصلوة قطعاً واذا فرضنا قصد التلاوة بنحو ظاهر مسلم الظهور في قصد رفع الحدث لها الحكم بارتفاع الحدث به
لحصول الشرط ولا ضرورة حصول الوظيفة وصحة الدخول معه في الصلوة وكلنا بشرط بالطهارة الا ان يدعى اختلاف حكم الحدث
بالنسبة الى الغايات فيرفع بالوضوء الحدث بالنسبة الى غايته ولا يرتفع بالنسبة الى اخرى وهو من المجازات الباردة و
بالجملة لا ينبغي من الفقيه دعوى ان الوضوء المندوب لا يعتبر فيها الرافعية كالاعمال المندوبة ولا دعوى ان رافعية
بخصوصها تحصل من غير نية الرفع ولا دعوى انها رافعة للحدث بالنسبة الى غاياتها دون غاية الصلوة فلا يدخل معها فيها
بل ينحصر القول باعتبار الرافعية فيها وعدم تحققها بالابنية الرفع ومع فرض تحققها يصح الدخول معها في كل شرط
بالطهارة ومع هذا منع الجماعة من الدخول في الصلوة بالوضوء المندوب لغايات غير لازم لها بنحو الشريعة ينبغي ان يكون
في الوضوء النوى به بغير الغاية من غير الرفع ولا ما يورث مؤذاه من قصد كمال الغاية ونحوه وقد صرح الكركي فيهما
تقدم والمنع في الموضع كذلك انما هو ناش من زعم ان قصد مجرد الغاية ليس قصد الرفع الحدث وعلى تقديره لا يتحقق
الرافعية قطعاً على من ذهب من عدم الرافعية الابنية الرفع وعلى تقدير عدم الرافعية لا يجوز الدخول في الصلوة و
نحوها بالضرورة ومع فالغاية المنوية ان كان طلب الوضوء لها من جهة حصول ارتفاع الحدث به حين فعلها فلا يفتقر
الوظيفة قطعاً ويجوز الاخرين الدخول به في الصلوة ونحوها ناش من زعم ان قصد الغاية الموقفة ولو كمالا على الرفع
مستلزم لقصد الرفع وعلى تقديره تتحقق الرافعية قطعاً وعلى تقديره تحصل وظيفة الغاية ويصح الدخول به في
الصلوة ونحوها بالضرورة محل التردد والخلاف في ان قصد مجرد هذه الغايات متضمن لقصد رفع الحدث ام لا من
قال بالنظر في حكم جواز الدخول وحصول الوظيفة ومن قال بعدم النظم حكم بعدم الدخول في الصلوة قطعاً
وعدم حصول وظيفة الغاية المطلوب لها الوضوء دفعا ايضا قطعاً وهل هو مطلوب في جميع الغايات غير التجديداً
لرفع فلا تحصل وظيفة شئ من الغايات الظاهر ذلك لظهور اخبارها وان كان في بعضها كالتكبير والتلحين

كتاب الطهارة

لم يكن بمكان الظهور في كثير منها ومن أجله ترى الفاضل مع استحبابه الوضوء للتكفين تردد في الدخول في الصلوة ولم
يتقدم في غيره وكذا غير الفاضل في الوضوء للتكفين ولما احتال كونه مطلوباً في جميع الغايات الغير المشروطة به لا للرفع
بل بعد كالأغسال في غايته السخانة للقطع بكون المقصود دفع الحدث في جملة كالثلاثة ودخول السجود وغيرها فيتبين
هذان من لم يفصل في كلامه بين قولنا الوضوء المكمل للغاية بل يفرق بينهما مطلقاً وبين الوضوء المجزئ للغاية في حد
الدخول مع في الصلوة كالكثير من وقفنا على كلامه ليس مراده مجرد عدم الدخول مع حصول الوظيفة لا بقائه على أحد
أمرين ما مطلوب بين الوضوء في الثلاثة ودخول السجود ونحوها إلا للرفع ولا يحق تنافيه مع اعتراف جملة منهم بكون المطلوب
فيها الطهارة كما في عبارة المبسوط والشرع وغيرهما واختصاص هذه الوضوءات برفعها الحدث من غير تميز الرفع مع اختصاصها
الرفع به أيضاً للغاية المنوية دون الصلوة ولا يحق تحكيمه ومعه تفكيك أيضاً الحكم الحدث بالنسبة إلى الغايات وبالجملة إلى
من الدخول بطلب الوضوء المنوي به غاية غير مشروطة بالطهارة في غاية مشروطة بها لا بدله من منع حصول وظيفة الغاية
المسوية نعم المانع في خصوص بعضها من نحو وضوء تكفين وتلقين يمكنه القول بحصول الوظيفة بدعوى عدم كون الوظيفة
في مثله دفع الحدث وإن كان لا قوفاً فيه أيضاً أن الوظيفة لرفع كغيره ولا فرق بين الغايات في أن وظيفة الرفع إنما الكلا
والخلاف في أن مجرد قصد الغاية الغير المشروطة بغير قصد الرفع أم لا الحق الأول أن لا اشكال في أن معنى أفضلاً للثلاثة أو ثلثاً
لوقوع الثلاثة على الوجه الكامل مع العلم بأن كمالها إنما يحصل برفع الحدث يستلزم قصد كمالها بالوضوء قصد الرفع به كما
استلزم قصد باخه من الخفيف قصد الرفع باعتراف الخصم ولا فرق بينهما ولعل المانع يمنع من كون معنى أفضلاً لكاملها أن
على تقديره لا مجال لا تكاد الاستلزام ولذا قال في جامع المقاصد لو نواه على هذا الوجه لا يجزئ في الصحة أشكال بقى التام
في عبارة الشرع من جهة جعل الوضوء بقصد لكون على الطهارة كالوضوء للثلاثة وغيره من رفع مع الحدث وكيف يصح ذلك
مع قصد الطهارة صريحاً فالظاهر زاد بلفظ الطهارة هنا الوضوء أي نوى أفضلاً لكون على الوضوء الذي هو معنى
استحباب الوضوء لنفسه لا لغاية في نفسه بل مجرد قصد لكون على الوضوء لأجدي إلا أن ينوى أفضلاً لكون مرفوع الحدث
ويمكن بناء عدم كفاية قصد غايته مكملاً بالطهارة على دعوى اعتبار نية الرفع صريحاً دون مطلق القصد الشامل للمستلزم
لقصد كمال الغاية كما تقدم في نية الغاية كما تقدم في نية الغاية عن شرح الدرر من عدم كفاية قصد الاستباحة إلا في من
استلزم قصد الحدث وضعفه كضعفه لا يحق لعدم قيام دليل على قصد مخصوص هذا كله على القول باعتبار قصد الغاية
وأما على الخلاف من كفاية القرينة فالوضوء لكل غايته بل وإن لم يتعزز لغايته واقتصر على نية أفضلاً لله تعالى برفع
به الحدث ويستباح به كل مشروط بالطهارة ومكمل بها من غير أشكال بل ولا خلاف في غير الجدي في ضرورة أن قضيه
هذا القول حصول الرفع بالوضوء من غير أن يقصد أو الاستباحة ورجعه إلى أن الوضوء سبب شرعي لرفع الأصغر
الغير الجامع للأكبر ولا ينافيه دعوى عدم ثبوت كون طلبه لبغض الغايات لرفع الحدث لكن ثبوت كونه سبب لرفع منى
حصل من شواهد أن طلب فعله من الحدث حال التلبس بغايته إنما هو المقصود تارة الرفع والدليل على السببية هو الدليل
على أصل المسئلة من عدم اعتبار نية الغاية في صحة الوضوء وموضع الوضوء من الحدث ارتفع حدثه لظهور الأخبار فيه جذا
منها أكثر روايات الوضوء للغايات فاهما ما بين ظاهره وصريحه في أن طلب الوضوء لوقوع الغاية حال ارتفاع الحدث
ولم يطلب له إلا الوضوء الذي هو الغسلان والمسخان القرينة بالقرينة بالظاهر كونه المحصل للرفع ومنها الأمر بالوضوء
بعد الحدث من نحو قوله من وجد طم النعم فمأواقاً وجب عليه الوضوء إلى غيره من الأحاديث الكثيرة التي يسبكها الظاهر
جداً في رادة أن يتوضأ لرفع آثار اليوم مثلاً أو المأمور به ليس إلا الوضوء فليكن هو المحصل للرفع وكذا في قوله إذا استيقظ
أنك أحدث فتوضأ ويحصل من مجموعها أن الوضوء سبب رفع الأصغر ما اتصل كاستحاضة والحاجب الأكبر ومنها أن
سبب الحدث ما أن يكون مأواقاً من قول ورجع وأزيد وعلى الأول أن نوى الرفع فاما أن ينوى ما هو الواقع منه وينوى
ما هو الواقع منه وينوى غيره كان ينوى البول مثلاً أو الواقع التبرج وعلى الثاني لا لزماً ما ينوى رفع الجميع أو ينوى رفع طنبه
الحدث فلا اشكال في الصحة كأولى الصورين من الحدث ورفع حدث معين أما مقصراً عليه ومع قصد عدم رفع الباقي وفيها

لثلاثة التوضأ

كلام كالآخر من صور في الحدوث الاخرى اي بنوع حدثا والواقع غير على المختار من عدم اعتبار نيته الغاية ان كان غاها فافهم
 واضع لان الغرض الغاية اضافة ذاك فلا يضر الخطأ فيها وليست الغرض مقيدة بزمان الحدوث المتوحي حتى تكون منفية
 على فقد بخطاؤه وان كان عاما فافهم بعض المعاصرين يبتطلانه وكان له لوهم اختلال الغرض بدعوى ترتيبها على امر يعلم
 عدمه فلم يكن معتقدا حصولها وفيه ما تقدم في نيته خلاف الوجه من ان الغرض ان يجد من نفسه الغرض على التقريب وبالجملة هنا
 وهناك وفيما ياتي من نظائرهما ان فرض تعيين الغرض بالقصد الغائب فيه يبتطل والا كما هو الاظهر في جمع وعلى القول
 باعتبار نيته الرفع ففي المذكور يحكي البيان البطلان ولو غلط وقواه في الكشف لعدم حصول الشرط اذ لم يتورع ما هو
 حدث وفي القواعد ونهاية الاحكام وجامع المقاصد الصريح مع الغلط لعدم وجوب الغرض لسبب الحدث فلا يضر الغلط
 فيه مؤكدا بان الشرط قصد رفع الحدث وفي قصد ليس لا رفع الحدث وان كان مخطئا وما يتورع حدث معين مقصدا
 عليه ومع قصد عدم رفع البناء فافهم حكما موقوف على بيان مقدمته هي ان الاكتفاء بوضوء واحد مع تعدد اسباب
 الحدث من بول وغياب وريح ونوم مثلا ثابت انفا وظاهرها انه على وجه الغرض لا الاختصاص فلا يشرع بتعدده بتعددها
 وان احتمل في شرح الدروس مبالا في نهاية الاحكام احتمالا لكن ظاهرها الخبر بخلافه وهل هذا حكم منهم ولو لغتهم من
 الادلة بندا داخل الوضوءات مع بنائهم على تعدد اسباب الحدث من البول والريح والغائط مثلا فيكون عندهم من باب
 تداخل المستببات مع تعدد اسبابها كما حكوا بندا داخل الاغسال مع تعدد الاخذات الكبرى المختلفة في النوع من جنابة وجبر
 وبخوها او حكم بندا داخل الاحداث مع تعدد اسبابها من البول والريح مثلا فيكون من باب تداخل الاسباب فلا تقتضي الا
 وضوء واحدا ظاهرها الثاني وبالجملة هنا امور ثلاثة ريج وبول مثلا وحدث يتسبب عنها وضوء يتسبب عن الحدث
 والتداخل هنا ليس في الوضوء مع بقاء التعدد في الاولين كما في الاغسال لتضربهم هنا بان الحدث بسيط وحداني و
 بوا فافهم ايضا حكمهم بكون التداخل هنا غرضية وما عسى يوههم بعض العبادات من كونه كندا داخل الاغسال كما نرى في غير محله ولعله
 مسامحة في التعبير والتداخل في الريح والبول مثلا لا معنى له ايضا فليس الا التداخل في الحدث والبول والريح مثلا لا بمعنى
 صيرورة متعددة لها واحدا وسقوط ما عدا الواقع اولا وعدم تأثيره لان عموم تأثير اسباب الحدث ثابت بالنص والاجماع
 بل بمعنى صيرورتها كالحديث الواحد في ارتفاعها بوضوء واحد وعدم تبعها بحيث يرتفع احدها وينفي الآخر ومن هنا
 كان تداخل وضوئه فمهرنا ولعل هذا معنى قولهم الحدث الاضغر بسيط غير متعدد اي بعد حكمهم بندا داخلها وعدة المتشاء
 في هذا الحكم والبناء فهم الاحجاب والا كان مقتضى عموم نحو من وجد طعم النوم وجب عليه الوضوء وكذا في سائر
 اسباب الحدث استقلال كل في ثبوت الحدوث المتسببة للوضوء اذ هو كقولنا ان النقي الخنثان وجب لغسل ومن من حيثها
 فليغسل اذا عرفت هذا تبين اننا اذا قصدنا الوضوء رفع حدث البول مثلا من غير تعرض للبناء في مقتضى ارتفاعه وهو
 مستلزم لعدم بقاء حدث يكون منطوقا ويستتبعه احكام المظهر وهذا هو الاقوى بناء على اعتبار نيته الرفع وفاقا لاكثر
 اهل هذا القول سواء كان المتوحي هو اول الاحداث واخرها او وسطها وربما بشكل في المتعاقبة اذا كان المتوحي غير الاول
 لاقتضاء وحدانية الحدث تحقيقه بالسبيل الاول ولغناء الباقي كالاسباب للعادية المتعاقبة فلا يؤثر حدثا كما في النجاسة
 الجبئية الواردة على الاخرى المساوية ينشئ رفع غير الاول ليس نيته رفع الحدث وينتفع بان غايته ما ادعينا به بمعونة فهم
 الاضباب تداخل الاحداث وهو مرجع التعدد بالاصل والى حكم الاتحاد بندا للتداخل بمعنى تضمن بعضها البعض عند
 انعكاسه عن الآخر لا صيرورتها واحدا حقيقيا اذ لا يمكن الا بغناء الزايد وهم يقولون بندا داخلها كما هو الموجود في كليهما
 لا الغائيا وان احتمل للغناء في الجواهر كذا لك نقول في النجاسة الجبئية وليست اسبابا باعادة حتى يمنع فيها ذلك بل هي
 شرعية تنبع وضع الشارع المدلول عليه بفهم الاحجاب ولذا امكن اجتماعها والتداخل فيها بخلاف العادية ومن هنا
 صرح في كشف اللثام بالمساواة في النص وانوى الاول والاخر كحكي المذكورة وهو مراد الباقيين لاطلاقهم ولما وجد تصريحا
 بالبطلان في هذه الصورة فلم احتمل في نهايتها لاحكام لان ما لم يتورع بغير الاحداث لا يخفى ما دبقى المعدن بقى الكحل
 مع احتمال الرضا ارتفاع ماواه خاصه فيجوز الوضوء لنا في الاحداث قال بناء على انها اسباب متعددة مستلزمات متعددة

والا فافهم
 في وجه تعدد اسباب الحدث
 في وجه تعدد اسباب الحدث

في وجه تعدد اسباب الحدث
 في وجه تعدد اسباب الحدث

كتاب الطهارة

استدلوا بان لا يرفع اليدين في كل ركعة

وفي شرح الذروريين فاشترط دليل القصد في هذه الصورة بناء على انه حديث لكل امرئ ما نوى بما تكرر منه في هذه المسئلة من الاجماع في الخبر وعدم دلالة على انه يترك كل ما نوى وفيه انه لا حاجة الى الخبر في الحكم بالصحة بل يكفي ما دل على ان الوضوء يرفع الحديث غايته اشراط الترتيب وقصد رفع الحديث وهو حاصل فلما اذا قصد رفع حدث معين ونفى رفع الباقي فلعمل الا نوى لبطان على محض الجماعة وفاقا لنهاية الاحكام والبيان والذروين الذكري لان القصد المذكور مع ما لا يخلو بقاء الحديث ووعده ان يرفع لوجود الشيء الواحد وعدمه ومعه لا يسلم الشرط وهو قصد النفي في عدمه وان سلمنا انه قصد النفي احدها ووجود الآخر ومن جليته نفي احدها بصدق قصد رفع الحديث لكن الشرط ليس هكذا قصد رفع الحديث لكن الشرط ليس هكذا قصد رفع بل قصد رفع يستلزم قصدا باخذ الدخول في الصلوة وهو لا يكون الا مع قصد رفع الحديث بالكلية ضرورة عدم ابا حنيفة الدخول لامعه وبالحكمة مقتضى تفرقهم بحسب فهم الجماعة انما هو اعتبارا بقصد الاستباحة وعدمه ما اوجب كفاية قصد الرفع استلزامه قصد الاستباحة بغيره نية قصد الرفع المانع وهو مستلزم لقصد رفع المانع الذي هو معنى الاستباحة كما قرره في اصل المسئلة فليقتصر على صورة الاستلزام وفي انواعه هذه الصورة وفاء في شرح الذروريين ان نوى رفع حدث فيجب ان يحصل بدل الرفع لحدث لكل امرئ وهو انما يحصل برفع جميع الاحداث فيرفع الجميع ويكون ضميمة النفي لغوا وادعوى انه نوى ايضا بقاء الاخر فيجب ان ينفى بدل الرفع لحدث وهو مستلزم لبقاء الجميع فيبقى الجميع وحيث فان حكمنا بحصول جميع ما نواه لزوم حصول المتنافيين وحصول احدهما ترجيح من غير ترجيح مدفوعه بان ساق الحديث ليس ان المرء يذكر كل ما نوى بل كلما يصلح ان ينوبه من الرفع منه وبقاء الحديث لا يصلح ان ينوبه من الوضوء لانه انما شرع لرفع الحديث لا لبقائه فحاشا تح حصول احدهما وهو الرفع ولم يكن من غير ترجيح لان مرجحه ما ذكره في ان الترجيح المذكور وان تم فعليه ان يراى انما يرفع فيصير قصد بقاء الحديث الاخر بالخبر ولا حاجة به لرفع بل نقول بما لا يخلو بقاء الحديث هذا هو قصد الوجود شيء وعدمه فلا يسلم قصد العدة فلا يسلم الشرط مع انه بموجب الخبر ايضا لا يرتفع التناقض في النية المذكورة وذلك لان الحديث وان لم يدل على ان كل ما ينوبه من العمل يحصل لكنه يدل على ان ما لم ينوبه من العمل لا يحصل له الفضاء المفهوم به وينبئ بقاء الاخر لا اقل من كونه غير نادر ورفع الباقي فيحصل له رفع الباقي واذا لم يحصل له ذلك لم يحصل له رفع الحديث فيتناقض الحديث فيه لان يدعي ان مذكول الحديث هو ان ما لم ينوبه من العمل لا يحصل ورفع الباقي وان لم ينوبه صريحا لكنه منقضى استلزاما لقصد رفع الحديث المعين كما هو قضيه استدلال المسند في مخلص به في شرح الذروريين لكنه مجاز في ضرورة انه لو كان محرم القصد الاستلزامي المذكور ان ان يتحقق بغيره دفع الباقي لكنه مع نية بقاء ما صيرها كما هو المفروض كيف يصبر فغيره منقضى استلزاما قصد رفع المعين فغيره هذا كله مع ان الحديث متيقن ورافعه بهذا الوضوء المشكوك في تحقق شرطه غير معلوم فيجب استحبابه واما على المختار من عدم اعتبار نية الرفع فالصحة في اولى هاتين الصورتين والخبر في الثانية لان غاية المنافع في قصد رفع الحديث حصره كلافه لرفع وهو لا يقتضي بطلان الوضوء بعد ان لم يعبر فيه لبعض الحديث ورفعه الا ان يفرض تعييدا للوضوء فغيره هذا الارتفاع المتلاعبة قصد وصريح بعض المعاصرين في بطلانه في الثانية على المختار ايضا وكان له نوى اختلال الترتيب بالتعريب المتقدم في قصد حدث والواقع غيره وقد مر جوابا ومنها انه اذا نوى الاستباحة بدل الرفع على نحو الصور الثلاثة المتقدم فيها الكلام اما فيما نوى استباحة غايته معينة ولم يتعبر فيها فان كانت لغاية مشروطة بالوضوء يصح الدخول به في كل ما امر له الوضوء واجبا او مستحبيا من غير خلاف كما عرفت قبل هذه المسئلة في بيان ان نية الرفع والاستباحة هل تعتبر في جميع الوضوء وان كانت لغاية غير مشروطة به بل مكملة له فالدخول به في غايته مشروطة بالوضوء هي المسئلة التي قد مرنا الكلام فيها هناك وقد عرفت انه على المختار يصح وعلى القول باعتبار نية الغاية ان لم يضم اليها قصد الرفع فيه خلاف والاقوى الصحة واما الدخول به في غايته اخرى مكملة بالوضوء فلا اشكال في الدخول به في غير اخر من الغاية المنوتية كالنلاوة به ثانيا وادعوى اخرى مكملة به كدخول المسجد ان نوضا للنلاوة يصح على المختار بلا اشكال وعلى قول الجماعة مبني على ما تقدم في الوضوء المنوتى لغايته غير مشروطة بالطهارة ان قويا صحة وطفا حتى لغايته المنوتية بالحكم واجب لبطان الوضوء وان حملناه على عدم عموم الصحة وان صح لغايته المنوتية ففي الدخول به في غايته اخرى مكملة به وجهان من ان لا اكفاء بوضوء واحد لغايات

حار الدخول في كل ركعة
فوبى القول بعدم الصحة
فالعلمنا على عدم صحته
مطلعا

منه انما يحكم به من جهة بساطة الحديث وان المفهوم مطلوبه يكون المكلف منطهر حين الغاية الحاصل بوقوعه لغرضها
 به غير ما مع فرض عدم تحقق الوقوع وادارة الوضوء بعيدا والاصل عدم التداخل ومن عوى ان المفهوم مطلوبه يكونه
 حين الغاية متوضعا ومن هذا الباب وضوء الحديث بالاكبر الواقع لغاية التمسك الى غاية اخرى فيجري فيه الوجهان ولا يخلو
 الثاني من قوة ولكه من هنا مع احتمال التفاضل في النهاية تكرار الوضوء اذا قوى جدا معينا كما مر لم يحتمل اذا قوى غايته في
 وكذا الوجهان في الوضوءات المتتالية والسببية كالوضوء للتعطى والوعاف ونحوهما وينبغي الوجه الثاني فيهما قوة ان السبب
 الاقوى وهو الحديث الناقض للتحقيق اذا تدخل فالضعف بالاولى هذا كله فيما ينوي بالوضوء غايته معتنه ولم يتعزز لغرضها
 وانما اذا نفى غيرها فعلى المختار يصح لكل غايته لرجوع قصد الغاية بالتدافع الى عدم القصد والفرقة غير معتدة به وعلى قوة
 الجماعة قولان الصحة كما في الفوائد وقواه في شرح الدرر والبطلان كما في الدرر وجامع المقاصد والكشف الوجهين
 المتقدمين في نية رفع حدث وعدم رفع الاخر ويضعف هنا التدافع الموجب للبطلان في نية رفع الحدث بعدم بساطة
 الغاية للحديث فمن حيثية قصد غايته فيتحقق الشرط وهو قصد استباحته ما يريد بالوضوء له كما هو مقتضى الاية وهو كاد
 في جهة الوضوء وليتأزم شرعا باحاطة الباقي به يكون من حيثية قصد عدم استباحته غيرها لا غيا ببناء على قوى الوجهين
 في نظر المصنف من عدم البطلان بالزيادة في الغاية واذا قوى استباحته لم تكن كاستباحته صلواتها فعلى المختار يصح
 مطلقا جحلا لزيادة الاضافة فلا يضر الخطأ فيها وعدا للتعدي في الاضافة الزائدة فلا يضر اذا لم يقيد بها القربة وعلى قوة
 الجماعة ان كان عدلا بطل كما في الكشف ولما وجد قولاً فيه بالصحة لعدم حصول الشرط وان كان غالطا فغير قولان الصحة
 والبطلان للوجهين المتقدمين في ظهير من شمل الحديث ومنها ان المستباحة على المختار اذا نوت توفيرا قربة الى الله صحت
 بلا اشكال وكذا المساوئ نحوه وعلى القول باعتبار نية الغاية اذا نوت توفيرا كاستباحته لصلواته لا اشكال ايضا في صحة
 لكن ينوي بطبعه الصلوة او صلوة واحدة واذا نوت لا يزيد فيه اشكال لعلى الاقوى للصحة للواحدة والعناء قصد الزايد كما
 مر في نظائره واذا نوت رفع الحدث فان ضمنه الى قصد الاستباحة فاشكال لقصد ما لم يجعله الشارع غايته والا فلو
 الصحة للغاية في قوى الوجهين ولو اقتصر على نية رفع القربة قولان البطلان كما في الفوائد والكشف لا امتناع ارتفاع
 حدثها باعتبار ذلك وقصد المنع لا يتحقق به الشرط والصحة مطلقا كما حكاه في جامع المقاصد لان قاصد رفع الحدث
 قاصدا لاستباحته لا سئل من قصد ما فيتحقق الشرط من قصد الاستباحة وفي الذكرى وجامع المقاصد صحة الانصاف
 على نية الوقوع اذا نوت رفع الحدث لما خفي في الاخير لا مكان ذلك فيه والحديث المفارن والمطاري معفو فهو في معنى
 الاستباحة وفيه ان تحلل الحديث في الوضوء مانع من ارتفاع الحدث بالضرورة وعمومية قاض بعدم دفعه هذا الوضوء
 للماضي غايته دليل عقول الحديث المفارن صحة الصلوة معه وهو لا يفيده ازيد من باحاطتها ويجمع مع بقاء الحديث كما في
 النية فلا دلالة في العفو على ما يبين في عموم المانع على ان اباحه الصلوة من اثر هذا الوضوء ايضا اذ لو لاه لم يغف عن
 الحديث المفارن والمطاري فيجب نية الوقوع والاستباحة معالان كذا منها غايته لهذا الوضوء فلا يقتصر على نية الوقوع با
 فالقوى تعين الاقتصار على نية الاستباحة ومنها ان عمل العبادة اذا تعدد احتاج الى تعدد النية ولا يكفي نية واحد
 للجميع وان كان عملا واحداً تكفي نية واحدة متعلقها العمل الواحد وهذا التعدد والوحدة موكول الى نظر الفقيه الماتوس
 بمذاق عرف اهل التمسك ولسانهم فلا عبرة بالاجتماع في اسم واحد كصلوة الليل والحج المحتاجين الى نيات متعددة
 وعدمه كالمضمضة والاستنشاق وغسل اليدين التي اسمها متعددة والعمل واحد تقدم لما يبينه واحدة عند الغسل
 ولا الانفصال والانفصال لان الركعات الاحياء وسجود التمسك مع لزوم اقصالها بالصلوة عمل مستقل يحتاج الى نية
 مستقلة وغسل الاعضاء في الغسل عمل واحد ونية واحدة مع عدم فتح الانفصال والنزاح المشكوك في كونه واحداً
 او متعدداً تعدد نية النية وبسائط بينه للجموع ثم تكرر وجود عمل متعدد ونية واحدة ونية واحدة وعرفا كدفع كعب
 من الحقوق لما يبينه كالتزكوة والحس والمندور والكفارات فينبى وروضة النية وتعددها مزار وروضة محليها وتعددها
 عرفا وهل يجب في العمل الواحد اتخاذ نية متعلقة بجموعه ام يكفي تعدد نية تعدد اجزائه في كل جزءه عند فعله

في أخبار

في أخبار

كتاب الطهارة

صريح الفاضل في القواعد ومجمله من كنبه وفي المؤخر وشرحه بإجراء التفرقي ومنعه لخرون بل لا كثرون من غير دليل واضح كما ينبغي
 ان المنع يرفع من انه يجب نية متعلق الامر لصاحبه وليست متعلق امثاله وهو الهيئته الاجتماعية والمفروض خلوها من نية وفيه
 ان كان المراد بنية المجموع بنية واحدة فهو مصادرة وان كان المراد ان المجموع لا يقع خاليا من النية فالمفروض كذلك لان جميع النية
 المتعلقة بالاجزاء تحيط بالمجموع ومعه لا يكون المجموع واضعا بغير نية فان قلت يفصد بالجزء امثال اي امر قلت امر الكل فان قلت
 كيف يفصد امثاله بفعل الجزء وهو غير الكل قلت امثال لكل انما يتحقق بفصد ايجاده وايجاهه ليس الا ايجاد هذا الجزء وغيره
 ففعل الجزء شاغل بايجاد الكل الذي هو متعلق الامر فيصير قصد امثال امر الكل به وبه يتحقق قصد النية ايضا وبالجملة
 ان وجبنا النية لقاعدة الامثال وتوفت الافعال لا يخياريه على الفصد فلا يثبت ان يند ما يتحقق مع التفرقي على الاجزاء
 وان اوجبنا هذا الخبر على الابدنية وهو فيمكن عدم كفاية ظهور العمل المذكور في الخبر في غير الاجزاء بل في المركبات المجموعه التي قد
 عملا واحدا نحو الصلوة والصوم والوضوء والغسل وغيرها المتعاقبة لا امر الشرع وانصرف نيتها الى الفصد المتعلق بذكر
 العنوان المجموع اصالة المستلزم لفصد اجزائه لا فصد الواقع بنوعه لا زمانا لفصد اجزائه كما ذكر وهو غير بعيد مع امكان المنع
 ودعوى عدم دلالة على ازيد من لزوم كون العمل مع نية فالواو المنيه هكذا صاحب الشرع قطعاً وفيه المنع ايضا مع عدم دلالة على
 البطلان لادوية غيره وهو لا يترك الاولي قالوا الاصل عدم مشروعيته غير ما هو مورد الاتفاق وفي الوضوء الحديث مستصحب
 حتى يعلم الواقع وبه ان الاصل ينقطع بالاطلاق واستدل في جامع المقاصد وغيره لوحة النية في الوضوء بانه عمل واحد وهو
 مؤذن بالمفروض غير عن غيبا والنية الواحدة في العمل الواحد والا كان مصادرة فان تم اجماعا كان الخبر والامنع كليلة الكبرى واذا
 نوى ابتداء الجملة ثم نوى عند كل جزء فعله قبله الى الله لم يكن قادرا للحصول النية بالاولى والباقي اما مؤكدا ولغو وصحة الوضوء
 مع تفرقي نية على غسل الاعضاء وبطلان نية مبني على الوجهين في هذه المسئلة على المختار من عدم اعتبار نية الغاية واما على
 القول الاخر فينا في الاشكال في بعض صور تفرقي نية من جهة تفرقي الغاية من الرفع والاستباحتة على الاعضاء فان نوى
 الرفع مثلا عند كل غسل كل عضو من غير اختصاص بالرفع به او عنه بان ينوي اغسل يدي لرفع الحدث فترت الى الله فلا ينافي
 من قبله شكال بل المنع هو مجرد تفرقي النية في العبادة الواحدة فليبين عليه وقد عرفت عدم وضوح سند المنع من جهة
 فهو نية صفة النية كذلك كما هو صريح الفاضل في القواعد وغيره واما اذا نوى اغسل يدي لرفع الحدث به او عنه فترت الى الله
 فان اراد بذلك ان جزء الرفع او المرفوع عنه فيرفع به او عنه عند تمامية الاعضاء فيرجع الى الاول وينبغي على القول يجوز ان
 تفرقي النية وعدمه وان اذا اختصاص غسل العضو بما لا رافعيه اي ليرفع به الان حصته من الحدث والمرفوع عنه عن اي
 ليرفع الان عند الحديث فينا في المنع زيادة على تفرقي النية من جهة تفرقي الحدث وتوزيعه الموجب لبطلان نية الغاية وان
 جوزنا تفرقي نية اصل العمل وقد صرح الفاضل ببطلان في الكتب المتقدمة وغيره بل لو اجد مصدرا بالتحقق فيه نفس
 احتياها الشهيد بتوهم السريان من العضو المتوكل الى الجملة كسراية قصد رفع حدث الى قصد جميع الاحداث وهو فاسد للمفارقة
 باشتاعه هنا ولو على تقدير السراية لعدم امكان ارتفاع الحدث كليلة عند غسل الوجه مثلا وان نوى ابتداء الوضوء جملة
 لرفع الحدث جملة ثم تفرقي النية هكذا عند غسل كل عضو ينبغي على نية منافي الاستدانة الحكيمه وسياق وعلى المختار من عدم
 اعتبار نية الغاية بلغون نية الغاية لا لا يفيح في صحة اصل النية كما في نظائر المقام الا ان يقتيد الترتيب بالغاية الملغاة و
 منه يقتيد لبطلان ايضا اذا نوى ابتداء توضع لرفع الحدث عن اعضاء الوضوء وقد صرح به في التذكرة والكشف و
 تخرج التذرة من ينبغي تعينه بارادة اختصاص الاعضاء بالرفع فان سلم من تفرقي اصل النية لكن لم يسلم من اختصاص
 الحدث بالاعضاء المحبوسة والحمل الشهيد فيه ايضا التحق بالسراية فان كان نية ابتداء الاعضاء بان يرتفع عن كل عضو
 عند غسله فلا يمكن السراية لما عرفت وان كانت بان يرتفع عن تلك الاعضاء بعد تماميتها امكنت السراية مع عدم النية
 عن غيرها فمضعف وذكر في التفرقي صور اخرى منها ان ينوي الجملة اولا ولا يتم تلك النية الواحدة الا مع اخر الاجزاء وهو
 باطل لجملة بعض الاجزاء من النية ان يمكن الفرض ومنها ان يكون النية تمامها عند فعل كل جزء فيلزم لا ريب في صحته لتاكدها
 بالتكرار لا ينفوا الباقي وفي مضايح جمل العلامه وشرحها الشيخ الاكبر لو كررها لانه عن الساق وقصد في الثانية وما قبل

جميع الأعضاء الثلاثة واللاحقه بطل انتهى هو حسن وانما نوى الاستباحه عند غسل كل عضو مع نية الجملة ابتداء وبغيرها
 فهو اختصاص العضو بما بمعنى حصوله الا ان فيمس به خطأ المصنف وعند تمامه لا عشاء فكيف الرفع ولو نوى هنا الجملة ابتداء
 وقصد الاستباحه بغسل الأعضاء المخصوصه صح لعدم تدخله لغسل غيره في الاستباحه نعم لو اراد بها الاستباحه
 لكل عضو عند غسله لم يصح نظيره الرفع منها ان لئنه لا يصح الامن مباشر فعل العبادة فلا تؤثر نية الغير في فعل الآخر
 فلا تدخلها النية قطعاً لان الحاجة الى قصد في الافعال المتعلقة للطلب لكون التصاد عن غفلة غير اختيارية لا يكون
 مورد الطلب بقصد الغير مع فرض غفلة المباشرة لا يصير الفعل اختيارياً بالمباشرة مضافاً الى ذلك في خصوص العبادة الخاصة
 الى نية الاشتغال لتحقيق الاقتداء والعبودية بالاجاد الفعل لا يتحقق بقصد ذلك من الغير مع غفلة المباشرة واستثنى الشهيد
 من ذلك مواضع يكفى فيها بنية الغير منها نية الحاكم في اداء الزكوة عن الممنوع والذين عن الماطل ونية الحلف في يمين الحاكم
 فان الغير بقصد من الحلف دون من عليه وفي نية المولى الذي يبيع بالطفل وغير ذلك وانكر عليه بعض من تأخر عنه كونها
 من النية في نية الغير ولعله كذلك ففي بعضها النية في الفعل لا في النية كاداء الحاكم عن الممنوع والماطل فنيته لفعله وكذلك نية
 الدايح في الحسد وفي الحج يحصل كون الوظيفة الاطاعة بالطفل فنية المولى ايضا لفعله وفي يمين الحق احلاف المدعي مثلاً
 المنكر فنيته على فعله وبالجملة الاحتل عدم تأثر نية الغير في فعل الآخر قطعاً وعليه لو وضعا العاخر غيره فالرد في ان النية من
 الموضوع المتوضي اما هو من جهة الرد في كون الفعل الى الموضوع حاصل من فعل هذا او قبول ذلك ومن هنا قال في المدارك
 وينبغي ان يشر بالباشرة لانه الفاعل الموضوع حقيقته ولا يتحقق ضعفه لان الماورد بان يتوضا لان بوضا والمنسوب الى المتو
 هو الثاني والاول منسوب الى الخارج كما اذا اقامه واركه واسجده واجلسه للثبته فكل فعل في بدن المكلف اذا امكن
 الغير من اجاده فيه فهو استغناء في فعله بالغير والغير بالغير في لو كان حيواناً معلماً مثلاً ولذا يعتبر عنه بالنولية لا النية
 التي هي ما اذا ركع هو عنه وسجد وجلس وقضاه عنه فنوى المباشرة لفعله دون الاول لغير المحو في جهة الفاعل عليه
 بل لا يشره ولذا قال في المدارك بعد ذلك ولو نوى المضطر قبول الطهارة وممكن غيره منها كان ولي قلت بل ينوي اجتناب
 واتقوا ما ذكرناه عدم اعتناء النية بقصد عن التكليف في العدا لئلا في المولى على الفعل بل لا بأس بالكافر ايضا اذا نوى ومن
 عضوه في الكفر وينقد ما في لئلا كرمي بعد حكمه بان الخارج ينوي من ان المباشرة نوى معه ايضا كان حجة ما خروجه ان
 الا لئلا ليس مورد للنية لان يزيد حسنة للاحتياط بالجمع بين نية ما وان كان احتياطه هنا ضعيفا ومنها انه هل يصح
 من الكافر نية العبادة ام لا صرح كثير بالثاني قال في جامع المقاصد لا تصح الطهارة من الكافر لعدم التقرب في حقه الى
 الاستماع وان اعتقد الطهارة فرتبه كما لمرتد بانكار بعض من ضروريات الدين بعده عن الله بكفره وفيه ان الشرط نية
 التقرب لا التقرب فلا يباينها بعده وفي لئلا كرمي شرائط الفرية يمنع من حضرة طهارة الكافر وقترية بمعتقده لا غير به لان
 التقرب بما يعتبر على الوجه لشرعي كان مراده ما في لكشف قال لان التقرب بما ينال من الشارع ولم يلقه الكافر
 منه وفيه انه يتم فيما كان اخلا في العمل دون ما كان موافقاً بل ملتقى بالطريق لشرعي كعمل الاثنى عشرى المنكر لضرورة
 ودعوى ان لشرعي من العمل ما كان صادراً من مسلم مضاداً وبالجملة يتحقق قصد التقرب الى الله من الكافر المعتقد بالله
 وبالعقل لكن شخصه مبعده عن ساحة التقرب ما دام كافراً ولذلك لا يمنع ان يقرب العمل ومن اجله كان شرط الصحة وقبول العباد
 الاسلام بل عندنا الايمان والاولا يربط بالاحتياط المتواترة شرطا تعبدية او قضائية لا يصح ولا يقبل عمله وان فواه
 قصد التقرب به على ما ينوبه المؤمن لا لقصور في نية بل لفقد شرط صحته عمله فلا ينبغي الاستناد في بطلان عبادته
 بعدم صحته نية الاستماع فرتبه لان يقال لشرط قصد التقرب الممكن وفي الكافر يمنع لعلو منه تبعده فقصد له قصد
 الممنوع فلا يتحقق الشرط ولعله لظاهر من كلامهم وهو في حين المنع اذا دلل على ازيد من قصد التقرب نعم قد يابى كبراً
 في نية من جسدته قصد التقرب بالعمل الفاسد وان اعتقد هو الصحة لكن اعتقاده ناش من التضرع في موجب اعتقاده
 وبه يكون مشترطاً في نية كافي سائر الاعمال الباطلة اذا بنى لفاعل على صحته لما خد مقصده فيكون عبادته حجة
 من جهتين احدهما بقصد شرط الاسلام والاخرى بطلان نية التقرب الممنوع ولعله المراد من الاستناد في لئلا كرمي

والنية في الجملة ابتداء وبغيرها
 فهو اختصاص العضو بما بمعنى حصوله الا ان فيمس به خطأ المصنف وعند تمامه لا عشاء فكيف الرفع ولو نوى هنا الجملة ابتداء

والنية في الجملة ابتداء وبغيرها
 فهو اختصاص العضو بما بمعنى حصوله الا ان فيمس به خطأ المصنف وعند تمامه لا عشاء فكيف الرفع ولو نوى هنا الجملة ابتداء

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الطهارة
مقدمة لكل عبادة

والكشف بعدم الغبر بقصد الغبر من الشارع لكن ظاهرنا من جماع المقاصد كصريح جاعل غير هذا
من مناهة بعد الكافر بقصد الغبر وهو منوعه وفي كشف لغطاء صحيح بين الغبر من الكافر في نحو العلق والوقف حكم
بعضها من قال لا لا لغبر المعبر في مثلها ليست كالمعبر في العبادات الخالصه المعبر فيها القربة المترتب عليها المنافع
الاخر وتقبل انما يلحظ فيها قصد ما تنفع انتمى هو مطالب ببيان الفارق منها ان يتد العمل لا تحقق الا
بالغرم الجرح منه على الجاه وتمامه لا يرفع بدا باختياره من العمل لان النية هي الزادة الجرح منه فلو علو الجاه وتمامه على
امر يكون ولا يكون كان ترديدا منافي للنية وهذا واضح لا اشكال فيه وهل يعتبر الجرح بمعنى القطع والوثوق العادي
بسلامة العمل وعدم طر المانع الفهري لا صرح بعض مشايخنا باعتبار ما قال لو قصد الى فعل لم يقطن بمصولة وبالممكن
من بقائه كمالا للعلم بمصولة المانع او فسد الشرح او الظن بهما او الشك فيها شكاً معتد به لم يؤثر ذلك القصد لعدم
الجرح فيه المحقق ليقض القصد فانه لا قصد مع عدم الجرح فلا فرق في ذلك بين ما يكون مقضى لا ضل عدمه كما في المانع
او لا كما في الشرط فان الاصل لا يجدي مع حصول التردد وعدم الاطمینان وكونه جهة شرعية لا يقضى بمصولة الجرح وامكان
الاقدام على العمل لتحقيق القصد البزيم لوضاق وقت العمل لم يعلم بمصولة المانع وكان مقضى لا ضل بقاء التكليف
وتعلق الخطاب بظاهر كلف الاقدام عليه والقصد اليه الى حصول منافيه وذلك كاف في نفيه والامتنال به بفتح الضوم
المعبر من ظن السفر في هاهنا بل من فواه وتصح صلوة من ظن الحدث في ثابها عند خبث الوقت انتهى لا دليل عليه واضح
ومن هنا قال في الجواهر في تعليق نية الخروج من الصلوة على دخول زيدانه هو كالتردد في حصول المبطل فكل الذي من المعلوم
عدم منافاه وكان نظر المعبر له الى الاقدام في حالته هي مغرض طر المانع مع تمكنه من خالته الوثوق بالسلامة مستلزم لعدم
الارادة الجرحية منه بالاجراء والاخرى خالته الوثوق لغرض مكانه لكن الملازمة ممنوعة ويكشف عنه ملا خطرة وقوع الفعل
في مغرض طر المانع ولو كان الاحتمال مانعا امتنع وقوعه لان الفعل المختار لا يقع الا مع سبق الغرم والارادة وبالجملة الغرم الجرحي
من الفعل على ان يفعل شيء وجزمه بان يقع منه الفعل شيء آخر والنية هي الاول والثاني والاقدام اختيارا في مغرض احتمال
طر المانع انما ينال في الثاني لا الاول الذي محصله الجرح بان لا يترك ما لم يحصل مانع قهري وهو النية في العرف والعادة
وهذا الجرح يصح قيامه في النفس مع احتمال طر المانع كما تولى الجرح من بفعل الصلوة مع احتمال طر الشك بين الركعة و
الركعتين وغيره من التحلل المبطل منها انه يقترنه النية التي يتحقق معها الامتنال المعين اي يقصد بفعله ما هو متعلق الامر
وذلك بما كان يعتبر فيها كان المقصود من تعلق حصول عنوان غير عنوان الفعل العادي كالصلوة بنية المقصودة من الحركة
المخصوصة اذ هي معنى لا تحقق له الا بقصد الصلوة بنية وانما لم يقصد بالمتعلق عنوان غير العادي فلا يحتاج الى ذلك بل
يكفي قصد نفس الحركة المخصوصة لخصه بغيرها فانها فان تكون لغيره في قيام والنعوذ في تعود من غير حاجته الى قصد ان قيام او
تعود وهكذا وكفي في القسم الاول قصد العنوان ان كان كليا فلا يحتاج الى التعرض لخصوصيته حق خصوصيته الكلية
والاطلاق وان كان خاصا فلا يكفي قصد الاصل بل العنوانين الخاص من الاضافة الى السبب والوقت والغاية كصلوة الزاوية
والعيد والحاجه مثلا والخاله من هذه الاضافات هو كل نوع من العبادة ففي الصلوة مثلا لا تعلق الامر بصلوة زيد
من غير اضافة كالمناقلة المبتداه كفي بنية اصيل فرتبه الى الله ومثلها الصوم المطلق وسائر ذلك بحيث في هذا القسم مما كان
متعلق الامر بوعا من العبادة ملاحظة خصوص العنوان من صلوة او صيام او حج وغيرها في النية لم يكن ايتباع الاضال المخصوص
بقصد العبادة التي متعلق الامر كما ما كان فان لم يتمكن من معرفة العنوان حتى ضاق الوقت فلا اشكال ربح في كفايته و
مع التسعة الطاهر لك ايضا للاصل قصد النية وعدم مداخلية التسمية لا الخروج عن عنوان الفعل العادي والتحضر
لما هو غرض الشارع وهو حاصل يقصد متعلق الامر الواحد لكن في كشف لغطاء يعني المعين عن المعين في نية الاحاد
دون الاقواع فان تحقق العمل المأمور به وصدق اسمه موقوف على بيان النوع على الاقوى فيجب فيه البيان مع الامكان
ففي الحج والعمرة والصلوة والصيام ونحوها لا بد من ذكر النوع لتوقف تعيين البرائة عليه ومع غدر المعين يقوى الاكتفاء
بالمعين والاقوط معه لكرار انتهى وفيه كفاية الاطلاق والصدق المذكور في البرائة ولعل منشاء اعتبار قصد العنوان

في ان النية في الفعل
لا تكون الا بنية
ما هو متعلق الامر

في الحكام

٢١٧

انه متعلق الامر في نحو اقيمو الصلوة وكتب عليكم الصيام والله على الناس خبير البتة الى غير ذلك وفيه مع انه كذلك في المتعلق بالخارج
من الاحاد في نحو قوله صل الغداة والظहर والعصر هو معترف بالكفاية في ان متعلق بخوارقهم الصلوة هو المسقى
بالصلوة والاسم خارج واما اذا تعلق الامر بصلوة وكعبين مضافا الى السبب كقوله صل الزبارة او لكسوف والوقت
كقوله صل العيدين والظهر والعصر والغاية كقوله صل للاستسقاء والميث فاما ان يكون الامر للتوجيه فضلا واحدا
لا غيره او متعددا متعلقين بخاصين ملحوظة في كل منها خصوصية يوجب كونها ماصنفين مغايرين وان اتخذت صورتهما
او بخاص واحد لا يلاحظ في تعلق كل من الامرين بخصوصيته في متعلقه بل المقصود من تعدد الامر مجرد تكرير الفعل فعلى
الاول اذا نوى العنوان الخاص المحاصل من احدى الاضافات الثلاث كمن من غير اشكال وان لم يذكر العنوان بل قصد ايجاد
الصلوة المأمور بها فعلا يصح ايضا مع امكان مغزى العنوان وعدم سره وضيقا لما تقدم في الامر بالوع الكلي من عدم
مدخلية التسمية تعبدا وقد سمعت الموافقة من كشف لفظه ايضا بل ظاهر عبارته كغيره في غير النعنيين
في هذا القسم عدم الحاجة الى النعنيين اصلا ولو بقيد المأمور به بنحو التوصيف وكفاية ان ينوي اصلي لا مثال الا
وقد يشكل بان تضمن لغاية الخصوصية لا يغني عن قيد الخاص وفيه تامل بل منع ضرورة عدم حصول تعيين للفعل
المأمور به لو وقع قصد موافقة المأمور به فيه غاية ويبقى للفعل المتنوي هو النوع الكلي دون الخاص بخلاف ما
ذكرناه من قصد الصلوة المأمور بها لو وقع الموافقة فيه قيدا للفعل بعينه للمأمور به وبه يحصل المقصود من تعيين
الا ان يقال قصد ايضا عدم ترتب غاية امثال الامر المخصوص صارت للكلي الى زيادة خصوص ما هو متعلق الامر
لان الذي يترتب عليه امثال ذلك الامر دون غيره وهذا كاف لان الغرض ايجاد الفعل بقصد المأمور به قربا الى الله
كيفية اتفق واما اذا تعلق امران بخاصين مغايرين متساويين صورة او زيد بازيد فلا يكفي فيه قصد المأمور به فعلا
لنعمه مع اتحاد الصورة فلا يقع فعلة لواحد بخصوص لعدم الترجيح بلا مرجح ولا معنى لحصول امثال غير معين اذا لا
امر كذلك فان الصاد وامران مشخصان فيقع لافيا فلا بدح من قصد احدا العناوين الخاصة بالخصوصية المتميزة له عن
الخاص الاخر وقصد المأمور به بامر متميز من تلك الامور الا ان لا يفي بالقضاء فيهما وجب عليه مثلا ظهرا ثمة
وعرض خاضرة والنعمه الموجب للتمييز ايجاد هذين النوعين هو الفعل لا الشان بمعنى بلية الفعل لان بؤس به مقرونا
بخصوصية اخرى ولو في غير هذه الحالة كما صرح به بعض من جازوا ليجاب بنية الوجه ضمن الكسوف والمعتبر المذكور بنية الوجه
في صلوة الظهر مثلا ليمتيز عن صلوة الصبح المعادة للجماعة فانه لا يتم الادعوى قضاء بلية النعمه وجوب التميز وهو
مبنى على ان لزوم التعرض للقبود والخصوصيات في لينة ليس الا حرا من وقوعه للغير حتى يختص الحابطة لينة بالاشارة
الغير مع في المحاطبة بل لتحقيق الامثال لانه يتوقف على قصد المأمور به وهو ليس الا الجامع لها مضافا الى عدم صحة ترتيب
الفرقة في قصد الذي هو معنى قصد الفرقة غاية الاعلى الجامع للقبود والخصوصيات ويتشعب من هذا لزوم بنية الوجه
لان وجوب الشيء بمذمب لعدله لا يكون الا لاشتماله على مصلحة ناشئة من خصوصية فيه دون غيره ولو الشا به لزوم
الصورة فيجب قصد تلك الخصوصية وحيث لا يعلم الخصوصية مفصلا فليشوا الواجب باعتبار ان الواجب في الواقع ليس
الا الشتم على الخصوصية الفاضلة بالوجوب فمرا الجماعة من لتمييز عن صلوة الصبح والمعادة عدم كون صلوة الظهر مطلقا
متعلق الامر الوجوب بل بقية بخصوصية مميزة عن خصوصية القاضية بها استحبابها فلا بد من قصد هال شيوتا هنا
فيد في توقف الامثال على قصد وان لم يكن الا ان مشاركتي الخطاب ويدفع او لا بان الخصوصية المقصية للوجوب
يمكن ان يكون ترتيبا لمدخلية للفرد فيه كما في كثير من افعال الحكم الواردة في الشرع من نظيف لا باط في غسل الجمعة
ونحوه من سائر الخاصيات والانا الذي لا ربط للنية فيها وثانيا يمنع توقف الامثال على التعرض في الجمع للخصوصيات
الملحوظة في المطلوب بل يتوقف على اشتمال الواقع منه في الخارج على جميع ما هو معنية المطلوبية واحد ما غير الآخر وكفى
في لينة التعرض للعنوان الخاص كذا في قصد ان يكتفى جعلها غاية ليشتمل هذا العنوان على الجملة وان لم يترتب الا على ما يقع بها
مع الخصوصيات ولا منافاة لالظبا على الجمل على الفصل وثالثا بان ان نوى لصلوة المأمور بها فعلا فقد اخرج قصد جميع

كتاب الطهارة

هذا الكتاب من كتب الفقه
الحنفلي وهو من كتب
الطهارة وهو من كتب
الفقه الحنفلي وهو من
كتب الفقه الحنفلي وهو
من كتب الفقه الحنفلي

المخصوصيات الملحوظة لان متعلق الامر ليس بالاجماع فلا يحتاج الى قصد عنوان الواجب وغيره وتبين ما ذكرنا من دفع ما قبل من
ان اتحاد الامر واقع غير كاف لا مكان اعتقاد تعدد فعله ولو جهلا او شرعا بفحناج الى ما يخرج به عن هذا الاشتراك المعتد
من قصد صفة الواجب والندب والادائيه والغضائيه وغيرها مما وقع الخلاف فيه لان العبرة في امر الله بما يقع في القصد
لا بنفس الامر وقصد الاندفاع مضافا الى اختصاصه بصوت فرض اعتقاد تعدد الامر جهلا او شرعا وليس خصوصه محل البحث
عدم اجزاء قصد الواجب والادائيه ونحوها ايضا لا مكان اعتقاد تعدد الامر لوجوبه والاداء ايضا فلا يحتاج الى
متميز اخر وهكذا كلما ضم قيدا ممكن فخر من تعدده واذا تعلق امران او زيد بنوع واحد على كونه كقولهم يومنا صم يوما
او بخاص واحد كقولهم صم يوما من شعبان فلم يوجب التعيين في كل من اليومين لمعومه عدم ملاحظة
خصوصيته في كل واحد بل تعدد الامر لجرم تكثير الفعل الا انه ينبغي في المتعلقين بالخاص لنا مل في اختلاف اضافات الفعل
ففي بعضها فهم كون اختلاف السبب لاضافة اليه الفعل ملحوظا في اختلاف الامر به ومقتضاه كون الفعلين بمنزلة في الحقيقة
في نظر الشارع وان تماثلا في الصورة فان تعاريف الموضوعات الشرعية غالبا اعتباري يتحقق بموجب هذه الإضافات ويجب
قصد التعيين لاحدهما والا يلغى الفعل لما من عدم الترجيح بل المرجح كالامر بصلوة الظهر والعصر من اضافات الوقت وصلوة
الدخول على الزوجة والزينة من اضافات السبب صلوة الاستسقاء والاستحارة من اضافات الغاية وفي بعضها فهم الغاء
اختلاف السبب مقتضاه اتحاد الفعلين لاضافتهما ولا يجزئ قصد التعيين لاحدهما لعدم الموجب لظهور كون المقصود
من تكرار الامر جرم تكثير الفعل لتكرار سببه من غير ملاحظة خصوصيته في متعلق واحد هما ومنه جرح الامر المتعددة بتكرار السبب المتعدد
نوعا كالامر بصلوة الظهر والتكرار في الكلام في الصلوة بل من غير ان يضاف اليه الكلام والقيام مثلا لكون مدار السبب منه على التمهيد
فالسبب مقتضى مثل صلوة الكسوف الزلزلة لكون المذاق فيها على الاية وكذا قضاء ظهري وصوم يومين من رمضان لكون المذاق
على تدارك النفاث وظواهره كثيرة وفي بعضها يحتمل الغناء وعدمه فينبغي من اختلاف القول في وجوب التعيين وعدمه كاعتد
كفارة العتق مثلا مع اختلاف نوع السبب فلينما تامل في نحو هذه الموارد ولا يكاد ينبغي على الفقيه موضع لغاء الخصوصيته ووضع
ملاحظتها هذا وفيما اتحاد الامر بخاص من العباد كصلوة الظهر مثلا فقد عرفت غناء قصد المأمور به فعلا عن قصد العنوان الخاص
من الظاهرية ونحوها ولو مع امكان مغفرتهم وعليه يصح باقاعها مع الزيادة في ان عنوانها الظاهر والعصر لكن في قواعد الشريعة
يجب ان يخرج من شخصات لينة من التعيين والاداء والقضاء والوجوب للندب مع امكانه ولا يجزئ الزيادة حيث يمكن الجزم
لان القضاء الى الفعل انما يتحقق مع كثره وقد جازا الزيادة في مواضع منها الصلوة المنسية المشبهة بين الثلاث الزايعات
او المشبهة في الاداء والقضاء انتهى مقتضاه عدم كفاية الايكال الى متعلق الامر وما في الزيادة فلا مع عدم تشخيص عنوان
الظهرية والعصرية الزيادة بينهما وكذا التردد بين الاداء والقضاء بناء على ما عند من انهما من شخصات الفعل كالظهرية والعصر
وفي شرح المفاتيح منع ذلك فانه بعد ذكره قصد ما في الزيادة كان معينا وقعا وان يجوز التردد بان كان واجبا في الواقع
يكون واجبا وان كان مستحبا يكون مستحبا ومن عليه ما غيرهما مشير الى ما في كلامه قبل من التردد بين الاداء والقضاء والظهر
والعصر وامثال ذلك قال وهذا التردد غير مضر قطعاً وهذا غير مانع من الغناء فان المنوع انما هو فيما يتوقف عليه التعيين
والتعيين انما يجب ان لا يكون معينا ويحتمل التعدد وما اذا لم يحتمل التعدد اصلاً فقد قصد التعيين يتحقق بنفس قصد ذلك
الفعل انتهى وظاهر بعض مشايخنا منع التردد وعدم التعيين من جهة انه غير قاصد حقيقة المطلوب حتى يتحقق وقوعه واجزاه فانه لا يقع ولا يوجد من
في هذا المقام ان لا يثبت في الينة من تعيين المقصود وتميز المطلوب حتى يتحقق وقوعه واجزاه فانه لا يقع ولا يوجد من
دون القضاء الى حقيقة المطلوب انتهى وكان بناء من على ان تميز حقيقة عن حقيقة غير تشخيص العنوان من الظاهرية
العصرية مثلا ونحوها وعلى كل حال لعل الاقوى هو ما ذكرناه لان ينذر العباد ليس الا قصد اكساب المقصود غير متعلق
القصد فيها امر من احد هما الفعل وثانيهما الترتيب غاية له وفي ولها جار مجرى سائر المقصود ولا ينبغي في قصد الشيء
مغفرتهم حقيقة وتميز كيفية ما هيته الا ترى ان قال المولى لعبده ايثنى هذا الجنب بعد العبد اليه وقصد اتبانه ولا
يعرف انه خشب ومردو يتحقق به القضاء والامثال وكذا في غير المشاهد فيقصد اعطاء ما في الضيق ولا يعرف

هذا الكتاب من كتب الفقه
الحنفلي وهو من كتب
الطهارة وهو من كتب
الفقه الحنفلي وهو من
كتب الفقه الحنفلي وهو
من كتب الفقه الحنفلي

وَقَدْ كَفَرَ الْكَافِرُونَ

كتاب الطهارة

هذا الكتاب من كتب الفقه
الحنابلة في الطهارة
والصلاة والجمعة
والنوى والنية
والنكاح والطلاق
والطلاق والطلاق
والطلاق والطلاق

اصل الصلوة خالي من الفصد وثانها بانها على تقدير التقييد بالخوالد كور وما يجتهد ثانيا مع الالتفات فيمنع للغير بالآخر
وليس هذا من تفريق النية المنوعة لانه فيما يتعلق بالجزء واحد وفي لفرض نوية الكل بما امتازت هذه الجزع او ذات ذلك
الجزع وهذا غير منوع وان فرض من غير التفات فهو التغير سهوا في جزء ومثله وهذا لا ينافي الاستدانة بالحكمة على النية
الاولى فيدخل في النوى ولا وقد اشار الى الحكم بما لا جدى العلامة في الهداية بقوله ما لم يتعين في العمل لا يتعين بالنية لانه
وان تغير النوى في بعض اجزائه ولو الواجب من جهة انقلاب التكليف في الاشياء فالصحة اوضح لان التقيد في النية بالجزء المحصور
على تقديره مبنى على التقيد به في الشرع لا مطلقا ومتماهت تبين الحكم في موارد التغيير بين الاقل والاكثر من مذهب
المأهبة لما موردها التي منها التغيير بين القصر والتمام على القول بانها صلوة واحدة مخيرة في كونه اجزا للصلاة او متغايرة
فانه لا يلزم نية خصوص الاقل والاكثر بل يكفي قصد الماهية وان فرض نية معين منها يصح العدول الى الآخر بعد الدخول
فان ان قلنا بعدم صحة التغيير الوجوبي بين الاقل والاكثر بل الواجب هو الاقل معتبرا والزيادة مستحب فسيبيل سبيل الجزع
في تغير نوية زيادة او نقصه حسب ما ذكرنا قلنا بالتغيير الوجوبي بينهما فلا يجب لفرض لخصوص احد هما في النية لان
مرجعه الى تفاوت كونه اجزاء العبادة الواحدة وقد عرفت عدم لزوم خلو الواقع بخلاف النوى من النية لمكان قصد العدول
الذي هو فيه مضافا فيه الى طلاق التغيير في جواز ايقاع كل من الاقل والاكثر ما لم يتخصص وقوع احدهما ولا يتخصص الا بالاشتراك
بحال الاقتصار والاضمام فبقى الاجزاء الواقعة قبل الانقضاء على القابلين لها معا الى حصول المسير الخارجي المحسوس بغير نية
لاحد هما لان الشخص بمجرد النية انما هو فيها لا تميز حشا فهذا المركب كالمركب الخارجي العادي من شباك وبخوة الصناديق
على اكبر والصغير المتمايزين في الحسن فكما ان تختص الاجزاء لاحدهما هناك ليس النية بل بالاضمام وعدمه فكذلك هنا ومنه
بان ان اختيار غير النوى ولا هنا ليس من العدول حقيقة اذ لم يتعين احدهما بعد حق تحقيق العدول عنه وحيث لا يتحقق
العدول بشكل صحة وقوع غير النوى سهوا لخلوه من النية نعم لا بأس في الحكم بالصحة مع التغير في جزء وجزئين مما لا يتخلل
سهو به زيادة ونقصه لما اشبهه من وقوع التغير للنوى الاول من جهة عدم منافاة استدانة حكمه مع وقوع مخالفة النوية واما
التغير بالقصر والتمام الغير المغفر سهوه فيشكل معه الحكم بالصحة لان صحة النوى الاول متعذرة لمخالفة الغير المغفرة لغير النوى
ايضا لخلوه من النية لان ثبت التغيير بالمنع المتقدم من تقدير ما هيته لصلوة بقصد خصوصية الجزع التي منها الفصيرة والتمام
فانها بناء على كونها صلوة واحدة ليست الا اختلاف اجزاء وغاية نية التخصيص منها اذ ارادة فعل وتركه يحصل حسب ما قرره فقد
حصول الانقضاء والنوى لا يمنع من دخول الاكثر في الماهية المنوية ومنه وما تقدمه من نشاء الوجهان من الصحة والبطالان بل
هما قولان على ما حكى اخيرا الاول في الجواهر والثاني بعض ما يخنا وروى ما يحتمل ثالث من صحة سهو القصر لان ذات الركعتين
منوبة بعنوان الصلوة نية ولو من غير وصف الاقلية والمقصود توريه ولم يتخصص بعد للتمام فاذا سلم عليها صح بموجب طلاق
التغيير بين التسليم على الثانية والرابعة بخلاف سهو التمام لوقوع الركعتين الاخيرتين بل الثانية ولا يشمله ما ينشأ لاوله لاخذ
تركها فلا تعذران من افعال الصلوة حتى تكون قابلة للتسليم عليها هذا كله قلنا التغيير بينهما في كونه اجزاء صلوة واحدة
كما هو الاظهر واما اذا قلنا انها صلوتان مختلفتان متغايرتان فقد يشكل الصحة مع عدم التغير اولا والعدول عن النوى
ثانيا قضاء نحو الصلوة بين المختلفين ولعل الاقوى في النظر عدم لزوم التمييز اول لان هذا الاختلاف ليس بالجزع تعدد الفرد
والمأمور به صلوة ظهر واحدة قطعاً وهذا فان فرضنا لها فلا مقتضى للتغير في النية كما في سائر افراد ما هيته واحدة
التي يكفي فيها نية الماهية وان نوى خصوص واحدة منها ودخل فتعين عليه لان اختيار اخرى مع فرض تغاير الصلوتين لا يكون
الا بالعدول المنوع به وبه ينقطع اصطحاب التغيير هذا واذا تعرض في نية العبادة لغير خصوصية واحدة كالصلاة على السطح او
الوضوء في هذا المكان لا يلزم بها وان كان بينهما مزيد فضل وجاز اختيار غيرها وان كان ضدها ما لم يصدق بالابطال المنه
وكذا يصح وقوع غيرها سهوا وهو مفرغ عنه لجواز تركها وعدم دليل على التمام بكل ما ينوي ولا ياتي فيها شبهة كون الواقع من
الاختلاف خاليا من النية كما احتمل في تغير الاجزاء للفرق بان اختلاف الجزع يغير ذات الكل بخلاف اختلاف المقارنات الخارجية فان
مرجع قصد ما الى زادة مقارنة العمل بها ولم يحصل واستوضح ذلك فيما اذا نوى الصلوة في المسجد فبان اذا اراد ان تلى الصلوة

هذا الكتاب من كتب الفقه
الحنابلة في الطهارة
والصلاة والجمعة
والنوى والنية
والنكاح والطلاق
والطلاق والطلاق
والطلاق والطلاق

ليكن منوية فلو انكسرت في الصلاة في الدار فبانت سجد الايات ثواب السجدة هو غير حاضرا صل الصلاة ولا يخفى انه
انقضى من تبعية جزء العبادة لقصد عنوان لكل انه لا يلزم التعرض لندبته بعض أجزاء العبادة الواجبة وان قلنا بلزوم نية الوقت
فان الاجزاء غير منوية استقلالاً بل ثابتة لقصد الكل من العنوان الاجمالي وادخله فيه بالبيعة وصلوة الظاهر على اجمالها مثلاً
واجب لا غير فيجب قصد وجوبها ولا يضر دخول الاجزاء المستحبة تبعاً من هذا الوجه وجب نية وجدة الاجزاء جملة من ذلك وجوب
نية الواحدة قال في شرح المفاتيح ظاهر جملة من الفقهاء ذلك في وجوب نية الاجزاء وصريح كلام بعض المتأخرين عدم الوجوب
انتهى الشاهد مع ايجاب نية الوجه قال في القواعد نية الصلاة تشتمل على الواجب منها والمستحب لا يجب التعرض لنية المستحب
بخصوصيته ولا ينفرد الواجب بالوجوب والتدب لندبه وان كان ذلك هو المقصود لان التدب بهمك النابع للواجب فهو
ومنها ان الاصل في كل عمل صوري عدم صحته لعدول عنه بعد الدخول فيه الى قصد عمل اخر لما اشير اليه من ان تبقى المصلحة
على نية تلفوا العمل من اجزاء علمين وهو غير المشروع وان انقلب الى الثاني ان كان من نفسه فهو محال وان كان بالنية الثانية
توقف على نية النية فيما مضى هو ممنوع وفي الجواهر تأثيرها فيما بقي منه الذي هو تابع للسابق كذلك وفيه ان تبعية النية
للسابق ثابتة ما لم ينو غير نية من غير وجهها النية الثانية بالضرورة واستثنى من لعدول مواضع منها في الحج منه
الى العمرة وبالعكس ومن الافراد في المنع وبالعكس في بعض الحالات ومنها في الصوم من صوم آخر شعبان الى صوم رمضان
اذ ثبت ان اليوم من رمضان ومنها في الصلوة في مواضع منها اتفاقاً ومنها على الخلاف ونجته الكلام في ذلك المعدول عنها
والها اما واجبان او مندوبان او مختلفان بقسميهما فهذه اربع صور وعلى التقادير اربعة امثلاثان ام قضائيات ام مختلفة
بقسميهما فهذه ست عشرة صورة فان كانت الصلوات واجبتين او قضائيتين والمعدول عنها مؤداة والمعدول
اليها مقضية فصح لعدول بلا اشكال فصا وفنوى واذا كانتا مندوبتين قال في المذاكر انه صرح الاصحاب بجوازها اذا
شرع في اللاحقة ثم ذكر السابقة وقال بعض مشايخنا ما نقل عن الاصحاب من المنع من الجواز لم ينع عليه ولم ينف على
مستند له والاستناد الى نحو قوله تعالى اربع مكان اربع بعيد في النوافل لا اقرب عدم صحة العدول فيها انتهى كلكم
كذلك بل غوى تمنع المناط من كون المقصود ذلك الترتيب ايضا ممنوعاً كدغوى كونه من التسامح في السن للثابت واذا منعنا
في الموثقين من النافلة ففي مقضيتها والمختلفين منها المنع اولى على اعتبار الترتيب في مقضيات النوافل من صلة غيرنا
وان كان الترتيب مؤداة ثابتاً لعدم الدليل في قضائياتها بالخيار وفي المختلفين بالوجوب لندب لعدول من الواجب
الى النافلة يصح في ثلثة مواضع احدها الداخلي في فرضه من غير ان ينعقد الجماعه ويحذف سنو الامام ولو تركه اذا اتم فيه
فيعدل بها الى النافلة وبسليم وهو المشهور والاجماع عليه منقول ووردت به الاخبار والثاني ناسي سورة الجمعة في صلاة
الجمعة ولو طهر يوم الجمعة حتى ثم غيرها وبلغ نصف السورة فيعدل بها الى النافلة ويستأنف لفرضه لذلك السورة
الموظفة والحكم مشهور بل حكى عدم الخلاف الا من شاذ وورد النص الصحيح ومع ذلك قال بعض مشايخنا وحيث قل العامل بالاحقة
في ناسي سورة الجمعة كان لا حظ تركه الى لعدول لنبان الجمعة انتهى ونسبها الى قل العامل من الغريب منه الثالث ناسي
الاقامة وهي مع الاذان حق في الصلوة فيعدل بها الى النافلة ويستأنف لذلك الاذان والا فاقته فبعضهم ولعله
للاولوية من قطع الفرض لعدولها الثابت بالنص فنوى صريح بمنع الاولوية ولعله لا فوى ويستثنى موضع رابع هو
ما اذا دخل في الركعات الموحية عن مثل بنان تمامه لشكوك فانه يتبها نافلة وانما من نافلة الى الواجب مؤداة في مقضيتها
او مختلفين فلا يجوز لعدول مطلقاً من غير خلاف ظاهره واما ما يحكى عن الشيخ من وجوب تمام الصلوة اذا بلغ في
اشياءها فليس من هذا الباب لانه لا وجوب الا تمام بمعنى حرمة القطع لا يستلزم كون الباقي واجباً كما يجب تمام الحج العا
وثانياً هو نية الوجوب بالباقي من الصلوة لان الوجوب يعرض كعرضه للاعتكاف في اليوم الثالث والبصوت عندها
يقبل لاجزاء الماضية الى المتوى ثانياً وثالثاً المحدث عنه العدول من مثل الى عمل اخر وهذا التفسير انما هو من صفة الى صفة
والعمل امد وهو صلوة الظاهر مثلاً ولا يعدل في الواجبين عن مقضيته الى مؤداة وان بان ضيق الوقت عن الحاصرة بل
يقطعها حق نقدياً بالمحاصرة مع كون العمل على خلاف الدليل ولم يبق عليه دليل هنا لاسيما وان عدول من السابقة

والا فاقته فبعضهم ولعله لا فوى ويستثنى موضع رابع هو ما اذا دخل في الركعات الموحية عن مثل بنان تمامه لشكوك فانه يتبها نافلة وانما من نافلة الى الواجب مؤداة في مقضيتها او مختلفين فلا يجوز لعدول مطلقاً من غير خلاف ظاهره واما ما يحكى عن الشيخ من وجوب تمام الصلوة اذا بلغ في اشياءها فليس من هذا الباب لانه لا وجوب الا تمام بمعنى حرمة القطع لا يستلزم كون الباقي واجباً كما يجب تمام الحج العا وثانياً هو نية الوجوب بالباقي من الصلوة لان الوجوب يعرض كعرضه للاعتكاف في اليوم الثالث والبصوت عندها يقبل لاجزاء الماضية الى المتوى ثانياً وثالثاً المحدث عنه العدول من مثل الى عمل اخر وهذا التفسير انما هو من صفة الى صفة والعمل امد وهو صلوة الظاهر مثلاً ولا يعدل في الواجبين عن مقضيته الى مؤداة وان بان ضيق الوقت عن الحاصرة بل يقطعها حق نقدياً بالمحاصرة مع كون العمل على خلاف الدليل ولم يبق عليه دليل هنا لاسيما وان عدول من السابقة

والا فاقته فبعضهم ولعله لا فوى ويستثنى موضع رابع هو ما اذا دخل في الركعات الموحية عن مثل بنان تمامه لشكوك فانه يتبها نافلة وانما من نافلة الى الواجب مؤداة في مقضيتها او مختلفين فلا يجوز لعدول مطلقاً من غير خلاف ظاهره واما ما يحكى عن الشيخ من وجوب تمام الصلوة اذا بلغ في اشياءها فليس من هذا الباب لانه لا وجوب الا تمام بمعنى حرمة القطع لا يستلزم كون الباقي واجباً كما يجب تمام الحج العا وثانياً هو نية الوجوب بالباقي من الصلوة لان الوجوب يعرض كعرضه للاعتكاف في اليوم الثالث والبصوت عندها يقبل لاجزاء الماضية الى المتوى ثانياً وثالثاً المحدث عنه العدول من مثل الى عمل اخر وهذا التفسير انما هو من صفة الى صفة والعمل امد وهو صلوة الظاهر مثلاً ولا يعدل في الواجبين عن مقضيته الى مؤداة وان بان ضيق الوقت عن الحاصرة بل يقطعها حق نقدياً بالمحاصرة مع كون العمل على خلاف الدليل ولم يبق عليه دليل هنا لاسيما وان عدول من السابقة

كتاب الطهارة

الى اللاحقة الذي هو غير مورد النص في كشف لغطاء لو دخل في صلوة حاجته وظهر في الاثناء قضاء وها او استخارة لامر
 فظهر امتناعه واستنقاه من طرف النماء في اثناء الصلوة او للدخول على رزقه فاتفق في اثناء الصلوة مؤهنا او بطلان نكاحها
 لخصيه ونحوها عدل الى غيرهما مع بقاء وقت العدول وبعد التمام مع موافقة صورتهما لنا فله مبتدأة اليها وظاهر عموم العدول
 من لنا فله لغاية الى غيرهما ان امكن والا فالى المبتدأة وكانه نظر الى انه خير من قطعها وفيه منع لانه خلاف الأصل لا يصار اليه
 ما لم يعم على خصوصه دليل خصوصاً بعد الفراغ كالمع عا حكاة بعض مشايخنا عن بعض متأخري الناجين جوازها المطلق طلب
 الفضيلة مطلقاً لا باسئرا العلة الواردة في المنصوص عليه والمقصود كل فضل يفوت بعدم العدول سواء رجعت لفضيلة
 الى المعدول عنه كوصف الحاشية او خارجاً متعلفاً بالمعدول عنه كفضل المتقدم في المرتبات وكذا العدول فيما كان في عوارض
 العلة لا في نفسه من عارض الى عارض اخر لا يصح الا اذا ثبت بدليل كعارضته الامامية والما مؤتمنه في الصلوة مع ان الظاهر فيها
 عدم كونه من المعدول بل من قطع النية السابقة واحداث نية اخرى لبقية العمل ويقوى جواز العدول من المعدول اليه ايضا الى
 اخر وهكذا في المفنيات المتعددة المرتبة فالمرتب على الخروج عن ضرورة العبادة والاقتضار على المرة الواحدة التي هي مورد النص
 اولي في الحكم المخالف كالاقتضار على المعدول من اللاحقة الى السابقة دون العكس كالمعدول من السابقة الى الحاضرة ولا عدول حيث
 لا ترتيب فلا يصح في غير الفرائض اليومية من الواجبات من مقتضياتها او مؤتمنها من بعضها الى بعض لامتثالها الى فائتة الفرائض او
 خاضعة ولا العكس لعدم ثبوت الترتيبان سبب سبب بعض على الاخر وان وجب المبادأة الى بعضها الثبوت فورية واضيق
 فليس ذلك من الترتيب نعم ان قلنا بوجوب تقدم ما تقدم سببه كما احتمل يقوى حج العدول ان خالف شيئاً ما مع احتمال العدول
 ايضا للاقتضار في الحكم المخالف على مورد الدليل من الفرائض اليومية وعلى الثاني اذا قدم متأخر السبب شيئاً ما فالتقدم من
 جهة اغتفار مخالفة الترتيب لبطان من جهة الاقتضار في اغتفاره على مورد من الفرائض اليومية وجهاً يقوى عموم
 الاغتفار وعليه فقد يفصل بين الذكر بعد الفراغ والتقدم في الاثناء فالبطلان لتحق العدول عندئذ كونه مع امكان التضييق
 بالعدول وحيث ما يجب فيه العدول ان اخل بها فان كان شيئاً ما لا يقدح وعدل بعده متى كوا تم وان لم يكن كحق فخرج
 صح وان بالفرض الاخر بعده وان كان عمداً فان كان العدول كذا كالحكم فلا بأس ان كان بغيره عن رفاً تشاغل ولو يجزى فقد
 ابطل وان لم يشاغل ففي البطلان مطلقاً او التحية مطلقاً او البطلان ان كان بنبهه عدم العدول وان رجع بعده ذلك الى نبهه
 العدول وان رجع بعده ذلك الى نبهه العدول والتحية ان كان مجرد عدم انقضاء نية العدول وجوه والظاهر ان ذلك حيث
 يندب العدول كما عن المؤداة الى المفضية بناء على عدم وجوب الترتيب بينهما وربما استقرب هنا التحية ان اخل بنبهه العدول
 ورجع الى نبهه قبل التشاغل استيماً ان لم يكن الاخلال بنبهه عدم العدول وهل صح العدول فيما يجب للترتيب منوطاً بمقتضى
 العدول في الدخول في اللاحقة سواء كان لنياناً وذهول في نفس الدخول في اللاحقة ولا اعتقاد صح ما فعله من السابقة ثم
 بان الخلل ولا اعتقاد فعلها ثم بان عدم الفعل والجهل بان عليه فائتة او لجهل بحكم الترتيب معد ورفيه وذهول عن حكمه
 الى غير ذلك وان التحية مخصوصة بعد النسيان في الدخول في اللاحقة ولعله يشمل الذهول ايضا عن وجهاً من الاقتضار
 على مورد النص دعوى تنقح المناط بطلان العدول والشرع في ذكر النسيان في النص عليه وتوهمه وحيث لا يصح العدول ان عدل
 فلا يصح للعدول اليه قطعاً ان لم تقع الاجزاء الماضية له وفي حقه للعدول عنه فيما اكتشف نوع العدول في غير محله كمن عدل
 بالعضل لا الظاهر باعتقاد عدم فعل الظاهر ثم بان فعلها تامل نبشاه من التردد في المراد بالاستدانة الحكيمة على النية المعبرة
 في اثناء العمل فان قلنا انها عدم نية الخلاف مطلقاً في جميع الحالات المشاغل وغير المشاغل او ولو وقع التشاغل بها لا يبطل زياد
 في الصلوة حسبها هو مقر في مسئلة الاستدانة وبالغ في الجواهر صحة العدول عنه لان الصلوة على ما افترضت وفيه ان فيها
 يقع عن خطأ ونحوه قال وربما كان فيما تقدم دلاله عليه مشرباً الى اخبار نبهه التذنب خطاء بعد ان دخل بنبهه الفرض وفيه
 ان مورد هذا الخطاء بمعنى نسيان انه في فرض فخرج ان في نافله لا تعد الخللان مع انه قد اعترف هناك بان لو نوى بيمين منه
 انه فضله من فعل اخر بعد رفع اليد عن كون جزء لكل الذي نواه ولا يجد البطلان قال ونبيه كون الباقي له الى المعدول اليه
 بعد فرض مشاح الصلوة بغير الذي قد حكم الشارع ببقية غيره لعلوا لا تؤثر بطلان ابل هي شبه بنبهه غير الممكن شرعاً وفيه

الاحكام في الطهارة
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة

انه لا تؤثر في صيرورة الباقي له لكن تمنعه من تعينه للاول لان التعينه ما لم يصح بجلاؤها قال ولوان مثل هذه النية صالحة للثانية لا تترك
 حق في صورة الغفلة والقسيان النوع في تلك النية فيها وفيه لفرق بانها مع الغفلة لا تنافي الاستدلال بخلاف العدم مع ان النية النوعية
 من تلك الاخبار انما هي مع عرض الخطاء في الاشياء في نية وجبة الفعل لا ذات الفعل وما ذكرنا قال في هاتين الاحكام لو نقل من فرض الى
 تطوع في غير المنصوص لم يصير نفلا وبطل صلواته وكذا لو دخل في نافذة فنقل بنية الى الفرض لم يصح الفرض وبطل الفعل لعدوله عنه و
 نحوه في الثاني في كشفه لا لئلا يترك في هاتين المناضل لو نقل من الظاهر الى غير متاخر بطلت لصلواتان معا وان كان قد دخل في
 الظاهر لظن انه لم يصلها ثم ظهر له في الاشياء فعلها الشكالي ما شاء من بدخل دخولاً مشروطاً بما جاز العمدول به الى ما هو فرض عليه انتهى
 ولا يخفى فساد المستاء ضروري ان صحة العمدول فرع ثبوت التوبة العمدول عنها وهما متباينان عدم ثبوت صلواته بطلت وبعبارة اخرى
 يعتبر صحة العمدول عنه على تقدير بقاء الغفلة الى احواله بل ليس المثال كذلك ومنه يتبين عدم امكان العمدول بما عدل اليه الى ما عدل
 عنه ولا ان يتحقق فرضه الا مع تبين عدم صحة ما عدل اليه ولا لا يصح العمدول عنه ثانياً كما اذا عدل عن العمدول عنه بغير اعتقاد بقاء الظاهر فبان
 فعلها ما اذا عدل ثانياً الى ما عدل عنه من صحة العمدول الى الظاهر عن العمدول المقدم الواقع في اول الزوال فذكر بطل دخول الوقت المشكوك
 بناء على عدم صحة غير صاحبه الوقت المختص به وكذا عدم صحة العمدول به بدفع عرض البطلان للعمدول عنه كما اذا اذا العمدول من صلواته
 مغرباً زاد فيها ركعة الى عصرها ثم بقي صحة العمدول من صفة الفرضية الى صفة اخرى متوقفاً على التنية كالايمان والايهام ببعضها
 اتفاقاً وبعضها خالفاً ومن الاول صور ثلاث اذا اتممت بمقتضى فروع الامام بعد الاثتمام بما مؤم كان معدوم بصحة الفضل
 واذا حدث بالامام حدث من موثاق وانما مؤمنون يعدلون الى الاثتمام بواحد منهم وبصحة الخبر المجلوب اذا احدث الامام في الاشياء ايم
 المأمومون بواحد منهم وببرهانيات وفي الثالثة العمدول من امام الى امام اخر اذا كانت جماعة اخرى موجودة اخذوا جواز في التذكير و
 المفايع وعد من هذا في عدم ثبوت شرعية وان كان المأموم مسبوقاً بفروع الامام وحصول الانفراد بنوي لا يتم بما مؤم
 اخر مثله على سكال كما في الخبر في شيء من عدم فرضه ومساوئه لصوره المنصوص من اتمام المنعم بالمقتضى لكل الوجه الثالث هو لا يوثق
 واذا كان مأموماً فعدل الى نية الامانة ببعض المأمومين بعد قصده الانفراد ومع عدمه وان عدل الامام في الاشياء الى الاثتمام
 ببعض المأمومين والمأموم الى نية الامانة من الجواز في هذا في الصور الثلاث الاخرى لعدم ورود نص منها ان النية في العبادة ليست
 الاكتبة غيرها من الافعال العادية المتبادرة من لفاعل المختار فان الفعل لا يصدر من المختار الا بعد قصوره وقصور ما يترب على
 وجوده من غاية واثران كان الاثر مائلاً الى حصول النفس من شوق الى وجوده وبنيته من الشوق عنه واذا جزم يستق
 بالاجماع ويحدث من تلك الارادة مع وجود الفعل والقوة النوعية عضلات الانسان الحركة الفعلية وما دامت الحركة موجودة هذه
 البادى موجودة فلا تنفك الحركة الفعلية عن الارادة الغير المنفكة عن التزوع الغير المنفك عن علمه بالاثتمام وان عرض في الاشياء
 الذهول وعدم الالتفات الى وجودها لكن بحيث لو رجع الى قلبه استشعرها ان لم يستشعرها في شوق شرط في وجوده وهذا ما شهد
 بالوجدان لصحة الفعل متاعاً على وجهه بصدق عرفاً انه فعل مختار مع تحقق الذهول في الاشياء ومنع وقوع الحركة الاختيارية
 من غير قصد قلبي الا من جهة بقاء القصد مركوزاً في قلبه لفاعل لا يرتفع الا بحدوث ارادة مضادة فترفع حاشا في الضد بين و
 صدور الحركة بعد تلك القصد المركوز بصدقها اختيارية وهذه الارادة الداعية الى حركة الاعضاء هي النية في جميع الاعمال عباد
 وغيرها وان لم تكن مخطئة الى ملتفتا الى وجودها ومن هنا قلنا ان النية في العبادة هي الداعي الى الارادة الداعية جرباً لها
 على حسب سبيل الافعال في كبقية نيتها وفاقاً لجماعة وخلافاً لآخرين في خصوص العبادة فذهبوا الى ان نية العبادة هي الارادة
 المخطئة الى ملتفتا الى وجودها ونسبوا الى المشهور قبل ذلك ان يكون انفاً من المتقدمين ولا يفرق دليله في خصوص
 العبادة ضرورة ان دليل وجوب النية ما قلناه العقل باعتبار الاختيار في تحقق الامثال فيكفي ما يتحقق به صدق فعل المختار
 وهو الارادة المركوزة او اختيار اعلال النية فيكفي صدقها لا لغوي والفرع وهو ايضا الارادة المذكورة اذ لم يثبت لها
 حقيقة شرعية ولا مراد شرعي غاية الامر في العبادة اعتبار ان يكون الغاية المنشئت عنها الشوق المتقدم حصول التقرب
 الى الله خالصاً لا غير من هذا الفيد يحصل صعوبة في مرتبة العبادة لصعوبة التخلص عن شوائب اغراض النفسانية فانه لا
 يحصل الا بغناية ربانية بعد مجاهدات مع النفس كثيرة لا من جهة اعتبار الاخطار وعدم كفاية الارادة المركوزة فالصعوبة

في حكاية النية
 في حكاية النية
 في حكاية النية

في حكاية النية
 في حكاية النية
 في حكاية النية

في حكاية النية
 في حكاية النية
 في حكاية النية

كتاب الطهارة

هذا الكتاب من كتب الطهارة
والذي هو من كتب الطهارة

في هذه القصة المتوقعة في وقوعه في هذا المكان من زيادة العمل المحض غاية الغريب ليس خطاها الا كخطا غيرها من الامور العاديه لا كلفه
فيه ولا في غيره من الامور الاغمال اضلا فلا يتفكر او يقال ان التمسك على القول بانها الداعي امرها سهل بخلافها على القول بانها الاخطار
ليس كذلك وبهذا الغريب يظهر ان حقيقة التمسك على القولين فانها على السؤل بالداعي هي محيرة وجودا لا زيادة وعلى القول بالخطا
هي الازالة حال كونها محظرة وتجدد القولان في مبدأ تحقيق التمسك لا يمكن احداث الغرض والازالة من غير التمسك قطعاً وبغير تفرق
في امرين محضين احدهما عند الدخول في العمل فعلى القول بان حقيقة الاخطار لا يصح الدخول الا مع الالتفات الى قصد الفعل مع
سائر اجزاء التمسك لا يتحقق الدخول مع التمسك الا به وعلى القول بالداعي لا يلزم الالتفات لاحداث الفصد ولا بأس بان يتجدد
في اول التشاغل بالتمسك المرتبطة بالعمل ارتباطا شاملا كالازان والاقامة في الصلوة وغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق
في الوضوء وفي الغادات ارتباطا عاديا كالتمسك في السجود في شربها للتمسك مثلاً اذ بعده وان ذهب الالتفات الى هذا الفصد لكن يبقى
قصد الفعل اجمالا مركزا في قلب التشاغل مادام التشاغل لما عرفت من جهة صدق الحركة الاختيارية مع الفصد المركز في الغير
الملتفت اليه فلا يفرق مع شؤن جهة ذلك بين الجزء الوسط والجزء الاول من الفعل ان قلت فلم تقيده احداث الفصد بكونه
عند التشاغل بالمقدمة المرتبطة فلم لا يقع مع حدوثه مقدما فيتم مركزا عند الدخول قلنا التشاغل لم يدخل فيه في بقائه الفصد
مركزا كما نشاهد من انفسنا اذ قصدنا زيادة زيد مثلاً عند الخروج من الدار يقع منا وان ذهنا في الجري من الفصد لكن
اذا قصدنا اليوم ان نزور غدا فان ذكرنا الفصد غدا زرعناه وان شئنا ان نزور فنبين ان اخذنا في التشاغل ولو بما هو مربوط
بالعمل من جهة الفصد لم يدخل فيه بقاء مركزا مع الذهول وبموضع الدخول لانه حقيقة التمسك كما عرفت ثانياً في انشاء
العمل فان الاعمال على القول بان التمسك الداعي كلها واقعة بنية فعلية لعدم خلوها من الفصد المركز اذ لا اشتغاق
الحركة الاختيارية بحسب ما عرفت وعلى القول بانها الاخطار يقع جزؤها الاول بنية فعلية ثم يتعدى ويتعسر فعلية الاخطار
مع دوام الاشتغال لما جعل الله في جوف رجل من قلبين فلابد من الاكتفاء فيما عداه بالاستدانة على حكم التمسك فلا يقع
كله بنية فعلية هذا وفي الجواهر يفرق بين القول بالداعي والخطا بغير ما ذكرنا قال المراد بالداعي العكس الغاية لئلا يفتقر على اجماع
الفعل ثم اعرف بان التمسك لقصد التمسك عن الغاية لا الغاية وصحة ما حاصله من ان قصد الفعل حين الدخول المتبعث عن
الغاية المتصورة قبل ذلك وان ذهب حين الدخول من الغاية لكن بحيث استل قال افعال لهذه الغاية وكان المقصود بعبارة
بعض معاصره قد يكون تصور النسب الداعي الى غاية الفعل سابقا ويقع العمل بمقدار الفصد الناشئ عن نسب المركز مع
الذهول عن تصور اي ذلك السبب وهذا يكفي في كثير من الاعمال من تعقبات وادعية وتلاوة وزيارة وتذرعين و
تكفين وغيرها فانه لا يطلب فيها زيادة على الفصد المتبعث عن الغرض الصحيح ولا يلزم حضور الغرض بالبال حين الفصد وهل
يكفي هذا في صحة غيرها من خوا الوضوء والغسل والصلوة والصوم والحج او يجب حضور الغرض فيها انهمى وفيها مع القطع
بعد من جهة تفسير الداعي بوجه يصح الدخول مع الذهول عن قصد الفعل قال في الجواهر يظهر من بعضهم بناء الداعي على كفاية
وجوده وان غاب عن ذهنك ولذا التمسك قوا بين الابتداء والاستدانة وهو ما لا ينبغي الالتفات اليه والقطع بفساده وكيف
يعد مثل هذا الفعل في تعريف مجرم هذا الغرض السابق منقوضا وقال في الاستدانة الغفلة والذهول الماحي لحضور
الصورة بقدر ما كان على الداعي في الابتداء دون الاستدانة انتهى كما نلاحظ بان الحضور من غير علم والتفات في الاستدانة هو الذهول الذي
انكر كفايته ووقع بفساده وقال ايضا ولعل الاولى ان يجعل المدار بناء على الداعي على ما لا يعتد في تعريفه انه فعل ساه خال عن
القصد فيكتفي بذلك انه قلنا وهذا ايضا لا يقضي بان يزداد ذكرناه او لا لا يعتد به مع وجود الداعي بذلك المعنى الذي
قررناه انه فعل ساه خال والجملة لتحقيق الفرق بين القولين ما قررناه اولا بل من الواضح انه كذلك ضرورة ان القول بالداعي
ليس الا دعوى ان يثبت العبادة كسائر الافعال العاديه ومعلوم ان يثبت سائر الافعال انما هو على حسب ما قررناه اولا
وفي معنى القول بالخطا هو دعوى عدم كفايتها في خصوص العبادة بل اعتبار الاخطار بالبال ومعلوم انه لا حضنا
والالتفات التفصيلي ومنه بين ان ما قطع في الجواهر بفساده في بناء الداعي هو حقيقة القول ببره الحق الذي لا معد
عند ضرورة عدم دليل على كون التمسك في العبادة غيرها في سائر اعمال المكلفين فيجب الجزم فيها على حسب غيرها ولا

هذا الكتاب من كتب الطهارة
والذي هو من كتب الطهارة

في الحكمة

في الحكمة

وذهب ان الغفلة في سائر اعمالهم الا خيانتهم لا يحضرون في بالهم عند الشروع مفضلاً الى افضل هذا الفعل الترتيب كذا
 غايته ولكل منشاء اختياره ان الداعي حسب ما امر به لانه لا بد في حدوثه من الالتماس التخصيص بالفتن وهي ما تكثر طبعا
 الى ما لا يبعد في سائر اعمالها العاديه وتلقت الى غرضها النفسانية بحسب هواها الجبليته فلا تحتاج في تحققها وادائها
 الموافقة لاهوائها الى من يربح حيث وتعد من جملتها العبادات الخالصة من الاعراض الموافقة لهوى النفس فلا تشوب النفس
 اليها الا بضارف من حضارها والتمدد الى الخطا وما كان خارجا عنها الى الاحضار بما هي لاجل تحقيق الداعي وتيقن انعقاد
 ولو اخيلا طالع العبادات ولا يخفى ان من تم فهو واعيا ولا يصلح له ان يتبرع بصفحة العبادات البقاء على حكم النية في
 الفراغ المستوي الاستدانة الحكيمه المغيرة عند الاصحاب بخلاف ومترها الشيخ وتبعد من تاتره بل عن التفتيح فسيبته في
 الفقهاء مشعرا بالاجماع باسرهدي وحاصل ان لا يتقل من النية الاولى الى نية ثالثة فها وفيها وفي الذكر في باسرهدي وهو
 البقاء على حكم الاولى والعزم على مقتضاها وظاهر عبارة التاليف كما قصده الجماعة وجعل مخرجه خلافا للثرد في الاشياء
 فيبطل على الثاني دون الاول ولكل مراد الشهيد من عبارة المذكور في ما في قواعد قال فيها وقسمه بحد العزم كل ما ذكره لرجوع
 وجوبه الى ما يطلعا الى دوام النية الفعلية المفروض عدم وجوبها وعن الغنية والشرع التفسير بان يكون فاكرا لها غيرا على
 لنية مخالفا لها وفي قولها دليل الاجماع المشا والنية انتهى كنسب اليها بموجب العبادات اعتبارا لا من مصادرها يرجع الى اعتبار
 الامر الثاني خاصه يجعل فاكرا لا ونحوه يكون غيرا على ويجعل غيرا على تفسير لما قبله وثوبته دعوى الاجماع على تفسيره
 في الغنية مع تفسير الشيخ والمسنوب الى الاصحاب وكذلك نسبة المقدار لثبوت الشهيد تفسير الشيخ الى الفقهاء مشعرا
 باقتناعهم عليه بوقوع تفسير الشهيد في المعروف واللام يمكن ليحفي عليه مخالفة شيخه وبعضهم فسروا استدانة بعدم
 الاتيان بالمناق وتعلي كل حال الاختلاف ولا اشكال في صحة عبارة التاليف في انشاء العمل عن الفعل الغير الملتزم الاجمال ولا
 تفصيلا وعليه لا يصح تفسير استدانة العزم المذكور في كلام الشهيد باقيا على ظاهره ولا يصح دعوى اعتبارها كما لا يصح انكارها
 اعتبارا مع الاستدانة في نية الخلاف ولا يصح الشيخ والجماعة ايضا انكار اعتبار العزم المذكور على تقدير التذكير والالتماس
 لا منشاء وتوقع الحركة الاختيارية حال الشعور مع الثرد فلم يتوخ خلاف في البين فعمل الشهيد لما دار في ان ما قسره الشيخ من
 عدنى لا ينبغي تفسيره في جزاء التكليف الوجوبي من الاستدانة بغير عدل عندنا في التفسير باسرهدي هو لا ضرورة استمر
 عدم الانتقال من النية الاولى الى خلافتها كونه على تقدير التذكير والالتماس غائرا على المضي في الفعل بالنية الاولى لما عرفت
 من استحالة الحركة الاختيارية حال الالتماس مع الثرد ومع مرجع كلام الشهيد الى كون الاستدانة واجبا مشروطا كما هو ظاهر
 قوله في القواعد بحد العزم كل ما ذكره وعلى كل حال تفسير الشيخ اقرب الى مقتضى الدليل ان بقاء العزم في كلام الشهيد
 على ظاهره من الالتماس الى الفعل لعدم توقف القصة في الاشياء عليه قطعا وقفها على عدم نية الخلاف ما مطلقا او في
 حالة النشغل حسب ما يات فيمكن هو المراد من الاستدانة الحكيمه العزيمة عندهم بغير خلاف ولا يصح في تفسيرها بكونها
 عذمية او اداتهم من وجوبها في القيام توقف القصة عليها ولا بأس بالتوقف على امر عدنى كما في المواضع الا ان يكون مراد
 الشهيد بالعزم على مقتضى النية هو العزم الاجمالي بمعنى القصد المركوز الذي فترنا به الداعي سابقا وهذا غير محذور عدم قصد
 الخلاف ولا بأس به دعوى عبارة في الاشياء على القول بالاختطار وسند مع ان البحث عن الاستدانة انما هو على هذا القول
 دون الداعي لكن ان لم يثبت ارادة عبارة الذكور في مبنيا عبارة قواعد لتفسير العزم فيها بما ذكره وجود القصد المكون
 معبره لو لم يثبت حاله في قول كما مر هذا وفي الذكرى بعد حكايته تفسير الشيخ قال وكان نباء منهم على ان البنا في مشنن
 عن المؤثر وفي جامع المقاصد ان الشهيد في رسالة الحج جعل مبنى القولين على مسئلة كلاميه هي ان الممكن البنا في هل هو
 محتاج الى المؤثر او مستغن انتهى في مراده من البنا والمؤثر هنا اجمال يحتمل اذ الوضوء من البنا والنية من المؤثر كما
 فهم شارح التدريس منه فقال ان الوضوء في بقاء لا يحتاج الى تميز بل هو باق بنفسه الى حدوث مؤثر اخر ونحوه في تفسير
 الاستدانة الحكيمه بعدم نية مخالفة الاولى وان احتاج الى المؤثر فلا بد من بقاء النية الاولى ولذا لا يستل الاستدانة العزم
 على مقتضاها الذي هو اجمال تفصيل الاولى وقيد الوضوء بما يحدث شيئا فشيئا ومثل هذا البقاء لا بد له من سببا الى

كتاب الطهارة

أمر بوجوده على القولين ويحتمل أن لا بد من البناء في البناء ومن المؤثر سبب البناء من الخضار ونحوه كما هو ظاهر كلام الشهيد في الروض قال ذلك البناء بغيره لو كانت البناء بعد الخضار كما يحصل منها الشرح يستغنى عن الموجب ويحتاج اليه وليس كذلك بل عند غيره بها عن الغالب تلحق بالاعدام المنقضية إلى المؤثر قطعاً مع أن اللازم من الاحتياج إلى المؤثر وجوب الخضار والبناء لا في جميع شخصاتها لا العزم المذكور فانه غير الموجود الأول انتهى كما يخفى بعد هذا الاحتمال لأن لكل واحد في أن الموضوع هل يحتاج إلى بناء فإنه لا في البناء وفي إزالته لا في البناء لزوم الخضار والبناء لا في جميع شخصاتها من حيث على لزوم كون العلة المبقية هي العلة الموجبة وهو في جنس المنع وفي المدارك أن هذا البناء غير مستقيم لأن سبباً لشرع علاماً ومعارف لأصل حقيقة فيمكن القول بعدم الاستغناء عن المؤثر مع عدم اشتراط الاستدانة فضلاً عن الحكمة انتهى في قوله أن اعتبار الغيبة مما هو جار على موجب العقل من امتناع حصول الفعل الاختياري بغير قصد في سبباً لعقلية لا الشريعة حتى يكون من المعارف ونحن نخرج الجعفة بالبراد على بناء الشهيد على المسئلة الكلاسيكية بأن ما نحن فيه ليس من موارد تلك المسئلة الخلافية الكلاسيكية لا قضاة القول بالاختياج إلى المؤثر انقضاء صحة الموضوع عند انقضاء البناء وليس كذلك إذا انقضت ثابته هنا اجتماع مع الذم على انقضاء القول بالاختياج إلى المؤثر من من المؤثر الأول كما سمعت في الجواب عن براد الروض فلعل المؤثر هو العزم الإجمالي بمعنى القصد المراكز المتقدمة ويكون هو الذي يترتب له البناء الاستدانة على القول بعدم استغناء البناء وهو مجتمع مع الذم ولا بد منه في الصحة فالجمع عليه هو الصحة من غير البناء الفعلية الأولى لا خطارية القول بالاختيار كما استعرفت هذا ولا يخفى أن البحث عن الاستدانة الحكيم بما يابى على التحقيق بناء على القول بأن البناء هو لا خطارية القول بالاختيار كما استعرفت هذا ولا يخفى أن البحث عن الاستدانة الحكيم بما يابى على الاتفاق والوجه ما قد مر من أن على القول بالاختيار العقل كذا واقع بنية فعلية لا امتناع خلق الفعل الاختياري من القصد المراكز الذي يترتب له الداعي لعلة الذي أراد الطوس في بغيره بقوله والحكمة التي يمكن تدبيره وإنه بحسبها وجب بناء تلك الحركة تتبع تخيلات وإذا كانت بغيره يكون السابق من هذه علة للسابق المعد لحصول حركة أخرى فتصل الإرادات في النفس والحركات في المسافة إلى آخرها لكن في الجواهر صرح على جريان الاستدانة الحكيم على القول بالداعي أيضاً بناء منه على عدم الصحة مع الذم عند الذم على القول بالداعي حسبما تقدم وعليه يكفي بالاستمرار على حكمه في الاشياء مع حصول الذم على ونحن قد بينا أنه على هذا القول يصح الدخول في العمل مع الذم فلا فرق بين البناء والاشياء قال وما ادرى ما الذي دغاهم إلى ذلك مع أن القول بالداعي لا يقتضيه ذلك الذي دغاهم ما ذكرناه من أن كفاية الداعي ليس إلا القول بان العبادة كسائر الاعمال كبقية بقائه اتفاق البناء وصحة الدخول مع الذم هو ما هذه بالوجدان في سائر الاعمال حسب ما قد مرنا قال وما يقال من أنه لا يجوز القول بالاختيار والاعتبار عند في البناء دون الاشياء متى انقطع في الاشياء واغفل عنه من المحال أن يصدر فعل اختياري جار مجرى افعال العباد بغيره انما على تقدير تسليم ذلك لا يمتنع أن يكون الكسبي المشارع بما يقع من المكلف من العبادة في الاشياء وإن كان وقوعه على حسب لتوقع من المنائم والغافل وغير ذلك انتهى وفيه ان الاختيار شرط التكليف ابتداء واستدانة كما هو مبين عليه في محله وخروج بعض التروك مثل الصوم ونحوه عنه بالنص لإجماع لا يقتضي التمسك إلى غير فلا مندوحة من وصفه الفعل المشتمل على الاختيار وكفايته القصد المراكز للجمع مع الذم هو ما انصافه ببناء واستدانة لكن تحقق المراكز متوقف على حدوث واحد لا يكون الامع الخطور والالفاظ فوجب سبق الالفاظ والخطور لأجل ذلك حسب ما مر بينه فلا مزيد عليه وقته بقدر وجه الاستدانة لا لزوم الاستدانة الحكيم بمقتضى الأصل المعموم بغيره في أجزاء العبادة عبادة فلا يقع شيء منها بالبناء واستدانة الاخطار ولو انقضى الفعل من غير سائر قهوده عسر منقحاً وإذا سقط ذلك بقاء القصد الإجمالي المراكز لا بد منه ليتحقق به اختياريته الفعل حتى يصح مطلوبه وقد مر انقطاعه بغيره إذا زاد مخالفة فيجب عدم الانتقال إلى بنية الخلاف وهو الاستدانة وعلى تفسيره بالعزم فإن أوجبه إلى عدم بنية الخلاف بالتمسك بالمقدم فذاك وإن جعلناه بمعنى القصد الإجمالي المراكز فقد عرفت لزوم بقاءه إلى القرار كل ذلك مع إجماع المستفيض ظاهر على اعتبار الاستدانة الحكيم بمعنى عدم الاختيار مع بنية

هذا هو الوجه في الاستدانة الحكيم

هذا هو الوجه في الاستدانة الحكيم

كتاب الطهارة

بما يكون من الفعل ولا يكون المخلدة من ضرورات وجود العامل وما قوله لا عمل لا يثبت وهو ايضا كذلك اذا لا كان المخلدة ليست
 من فعل وانما الاجماع الذي هو العمل عند هم في المقام فليكن ما على اعتبارها في محل البحث لما ترى من الخلاف وبالجمله لا تعرف
 بمصداق المخلدة من غير تحقق احد البطلان لنا قصدنا وشرك الاجزاء الا يثبت ثم لا دليل على ازيد من اعتبار وقوع اجزاء العمل مع
 النية فعلية او حكمية وهو في الفرض حاصل بعد النية الاولى والرجوع اليها بعد الاشتغال بل في الجواهر صدق العمل بالنية مع
 عدم الرجوع ايضا لعدم استلزام نية الخروج نية غير الصلوة ببناء في الافعال فيبقى مقتضى النية الاولى بلا معارضة وقية ان
 الملازمة لما يثبت بينهما موجودة كما شرفت الثاني نية الخروج ضارعة المشاغل ثم العود الى النية الاولى فان لم يعيد ما وقع بنية
 الخروج بطلت الصلوة لمخلو ببعض اجزائها من النية فعلا وحكما عدا ينسب لغيره الشرط ويستلزم مع فسخ الاجزاء لان فاقد الشرطها
 كالعدم وان فاده من غير فوات المولات فمقتضى اطلاق جماعة البطلان بنية الخروج بطلانها لكن لا نظر بقضي اجزاء حكم الفعل
 الاجنبي عدا على ما وقع بنية الخروج دون تكرير الجمرة عدا البطلان في الواقع ولا بنية الخروج لم يكن بقصد الجمرة فان كان
 بما يوجب عدا البطلان بطلت الصلوة والا كما اذا كان ذكر او دعاء او قرأ لم ينسب لصدق العمل بنية على ما وقع قبل نية الخروج
 مع الواقع بعد العود الى الاولى ولا مانع الا شبهة فغيرها النية التي هي خارجة مع العود الى النية قبل المشاغل ايضا بل احتمال في
 الكشف بطلان الصلوة في الصور المتقدمة لاجله مع ان جزم في الوضوء بعدم كونه من التفرقة المنوعة قال فيه وليس هذا من تفرقة
 النية في شيء بل من تكريرها فان نوى جملة الوضوء او لا وكذا عند الكسار كوني تمام ما فواه ولا ولو سلم فهو تفرقة بعد نية الجملة
 مؤكدة لها انتهى في هذا كلام وجب بقوله ايضا في الصلوة فهذا التفرقة ليس بمعارض في المقامين بل لمسلم منه في ابتداء النية
 بان ينوي العمل بجزء من الثالثة ليرد فعل في الخروج وعده ثم العود الى الجمرة بالنية الاولى قبل المشاغل او بعده وحكم حكم بنية
 الخروج فعلا في الصلوة والبطلان وحيث قلنا بالتصريح تقدم من الصورين فهنا نقول بها الاول وتيرة ولا اقل من التساوي وانما
 دعوى الصلوة من جهة ان ليرد في الخروج لا ينافي الاستدانة الحكمية ببناء على تفسيرها بعدم بنية تنافي في الاولى لا يخفى ضعفها لان
 المراد منها عدم الانتقال من مقتضى الاولى مع الانتفاء كما عرفت متناهي الجمع بين تفسير التمهيد والمهور وتوابعها ان الاستدانة
 الحكمية انما تحقق اذا صدق على العمل انه واقع بموجب تلك النية ومع الرد في القطع ملتبسا فضلا عن الجمرة لا يخفى الضد في هذا
 ضرورة ان الرد في الاجابة في النية التي هي الادارة الجمرة للابحار وبريد وضوح بطلان ما عرفت الجواهر من عدم الملازمة
 المتقدمة وليس من الرد المفروض الشرط الحاصل لغرض شيء في الصلوة مثلا لا يحتمل بطلانها واستغفر وجهه في صورته فليكن
 الخروج على امر الرابع نية الخروج بعد ذلك كان ينوي في الركعة الثانية مثلا الخروج في الثالثة فان نواه حال عدم المشاغل
 وعاد الى النية قبل قطع الصلوة لانتهاء مقتضى البطلان فهو اولى بالتصريح من الصورة الاولى وان عاد اليها بعد ابتداء
 بعض الاجزاء بطلت الصلوة سواء عدا ان عاد بعد العود ام لا اذا تكرر الخروج المقصود بمقتضى وقوع ما يفعله لان بقصد الصلوة
 وهو فاض يحقق زيادة الجمرة اذا عاد ضرورة ان المناط في الزيادة في الصلوة مثلا هو قصد الفاعل في الواقع وعند الشارع ولا
 لم يخفى البطلان اصلا للقاء احدهما في الواقع ابدا ولكن قصده الان ترك الركعة للاختصاص بوجوب توجه التوجه لنية عن الاشتغال
 بقصد الصلوة لان سوية لان هو الركعتان او ثلاث مثلا لا يشرع صلوة الظهر مثلا ركعتين او ثلاث وهو يقتضي فساد ما يقع
 به النية المستلزم لتقصير الجمرة اذا لم يعد لان الجمرة الفاسدة كعدمه وعدم موجب الزيادة المفسدة وكذلك قصده الان ترك الجمرة
 الا لا حق مطلقا ولو دون الركعة فان اتخذ رجاء مطلقا وبالجمله في هذه الصور افعال الصلوة وان تشاغل مع النية اذا رفضها
 قبل المبلغ الى محل الموضع والقطع فيه كما في الفوائد وتبعها جماعة وعلم في الكشف بان قصد نقص النية غير رفضها وفي
 الجواهر بامتناع الابطال قبل بلوغ المحل وانتهاء الغرض فيه وضعفها واضح ما ذكرناه والبطلان بمجرد هذه النية ان عاد الى الاولى
 وهو ظاهر جامع المقاصد قبل المشاغل كالصور الاولى وهو ظاهر جامع المقاصد والكشف لا ينقطع استدانة النية الاولى بالنية
 الثانية والعود الى الاولى من تفرقة النية وقد عرفت ضعفه ما تقدم والفتصيل بالبطلان مع الاشتغال بالنية الثانية و
 ان عاد الى الاولى قبل بلوغ المحل المذكور والصلوة ان عاد قبل الاشتغال فقد صرح ببعض وهو الاقوى لما عرفت و
 ان لم يعد حتى بلغ المحل ولم يكن قد تشاغل بتدبيره فثبت المواتاة لغرضها فاصلة كان نوى الخروج في الخطوة الثانية

فيما اذا كان في الجملة
 مع المشاغل في الجملة
 النية الاولى

فيما اذا كان في الجملة
 مع المشاغل في الجملة
 النية الاولى

فيما اذا كان في الجملة
 مع المشاغل في الجملة
 النية الاولى

لان كان مستدركا لنية الخروج الثانية ولم يرفضها كان كنية الخروج فعلا وان ذهبت في الخطأ الثانية عن نية الخروج فاشأ
فوجهاً بان في فظهما مع منشاها في تعليل الخروج على أمر ممكن وقد حصل وهذا قول رابع استوجبه في الجواهر وهو الضم
وان تشاغل مع النية الثانية ولم يرفضها بعد بلوغ المحل ايضاً لان كنية الخروج فعلاً وهو لا يوجب عند البطلان بطل
احتمل الصريح وان وقع بغض الافعال بعد بلوغ المحل بناء على ما مر عنه من عدم استلزام نية الخروج نية غير اتصاله ببلوغ
الافعال وضعفه ظاهر ما ذكرناه الخامس لرد فعل في الخروج في الان اللاحق وحكم حكم نية الخروج فيما بعد التي تقدمت
في الرابع في الضم والبطلان مطلقاً او التفصيل بحيث حكنا بالصحة هناك على التفصيل فالحكم بها هنا كذلك وان كان
اذا علم الخروج على امر محقق الوقوع كبولغ الظل الى عشرة اشخاص من يصلي مثله وحكم حكم ما لو فوي الخروج جزوا في الركعة
اللاحقة التسابع اذا علمه على امر محقق الوقوع فان عرف انه محال فلا يصدق وان عرف انه ممكن سواء كان منظون
الوقوع او مشكوكه حكمه ما لو نرد في الخروج في الان اللاحق لان تعليل الخروج على محتمل كالمخرج المحتمل المرد في ما بعد
وقد عرفت ان الاقوى فيه انه مع العدول الى الجزم بموجبه الاولى قبل الاشغال لا يصدق ومع التشاغل يبطل منها
مانته عليه المصنف بقوله مقداراً من الضرر من التبعية المذكورة النية الواقعة مقداراً من الغسل الواجبة فان الاصل
في النية المعبره ما قارنت العمل وتيقن الكلام في ذلك انه لا ريب في بطلان اذا حدثت النية بعد اول الجزم الواجب لوقوع
ذلك الجزم منه بل نية واذا انطبق الجزم الاول عليها ولم يتقدم عليه اتصاله لم يخل شيء منه عنها صحيح ايضاً ان امكن الضرر
لصدق وقوع العمل مع نية بعد اول الجزم الواجب لوقوع ذلك الجزم منه بل نية واذا انطبق الجزم الاول عليها ولم يتقدم
وان تقدمت على اول الجزم الواجب فان لم يتخلل بينه وبين النية زمان فتح ايضاً والعبرة بالاتصال العزمي والغادي
دون الحكمي والحكم كذلك ان قلنا بان النية الاخطار وعلى كونها الداعي او غير ذلك وان لم يتصل كذلك باول الجزم الواجب
فان اتصلت باول جزء مستحب فان استمرت فعلاً الى الجزم الواجب فلا اشكال وان تحلل بينهما الذي هو فعل الفول
بالاخطار ينبغي ان لا يفتح ايضاً لان مقداراً من العمل ولو الجزم المستحب منه بالنية الفعلية كما فيه في صدق مقداراً
العمل بالنية لكن ظاهره هل هذا القول تقناهم في نية الصلوة على لزوم مقداراً منها مع التكبير الواجبة دون المستحبة
بمنها وان احتمل كفايتها هناك ايضاً في الجواهر تبعاً للحداد واما على القول بالداعي بالمعنى الذي اخبرناه فالصحة والضحة
وانما انما تقدمت على اجزاء العمل الواجبة والمستحبة وقارنت بعض التواضع المرتبطة بالعمل عرفاً او شرعاً كالاغتراف من المهر
مثلاً للوضوء او ما لا يد له والقعود عليه للاغتراف مثلاً او الاذان والاقامة والتوجه ويخوذ ذلك للصلوة مثلاً فان اشتمل
فعلاً الى اول جزء مستحب فكان سابقاً في الضمة على القولين ودعوى الاجماع على ان النية هي الارادة المفارقة للعمل دون
المنفردة فانها العزم لا النية كما هي في الارادة المنفردة المفصلة عن العمل بالذهول دون المستمرة صلواتاً وانما ان
تخلل بينهما وبين اول الاجزاء ولو المستحبة في قول فعل الفول بالاخطار لا يكفي قطعاً وعلى الداعي يكفي لما عرفت من
كفاية التشاغل بنحو ما ذكره لبقاء الفصد مكوناً وبقيتين ما ذكرناه حكم نية الوضوء مقداراً من المضمضة والاستنشاق وغسل
اليدين والاستسباك او التيمية الواجبة للوضوء فان كفايتها وعدمها على القول بالداعي يكفي المتأخرين بالاخطار وما
لم يستمر فعلاً الى غسل الوجه موقوف على ثبوت جزئية شيء من ذلك للوضوء وعدمه وعلى القول بالداعي يكفي المتأخرين
لثبوت ذلك الواقع بفصد التيمية للوضوء ثم الظاهر عدم جزئية التيمية والاستسباك للوضوء وان استحال له بل ظاهره كفايته
الاحكام وغيرها الاتفاق عليه والحكم على لزوم الاجماع على عدم كفاية النية عندها واما غسل اليدين فمختلف في جزئيتها
ومنه ما اشترط كفايتها لنية عنده وظاهر المشهور انه يحجز بقصد غسل اليدين وعند المصنفين والاستسباك مثلاً
على فيه الجزئية بل عداؤه كفاية الاحكام مؤدنة بالاتفاق عليها لكن الحكم بجزئيتها من اخبارها لا يخلو من تامل لان عاينها
مطلوبتها المصلحة الوضوء من براهنه ما لا اعرف منه وما اشد ذلك وهو غير مصلح الجزئية وان كان المصنف والاستسباك
اقرضته الى الجزئية ومن أجل انظر الى ابن زهره على جواز المضمضة عند غسل اليدين لان الاحتمال المذكور قائم فيها
ومن أجل يتكامل على القول بالاخبار الحكم بكفاية غير المتأخرين منها الغسل الوجه نعم على المختار المتأخرين في الجميع كما لا يخفى

فيما اذا علم ان العمل
محقق الوقوع على
نحو ما لا يخل شيء
منه عنها صحيح
ايضاً ان امكن الضرر
لصدق وقوع العمل
مع نية بعد اول
الجزم الواجب لوقوع
ذلك الجزم منه بل
نية واذا انطبق
الجزم الاول عليها
ولم يتقدم عليه
اتصاله لم يخل
شيء منه عنها
صحيح ايضاً ان
امكن الضرر
لصدق وقوع
العمل مع نية
بعد اول الجزم
الواجب لوقوع
ذلك الجزم منه
بل نية واذا
انطبق الجزم
الاول عليها
ولم يتقدم
عليه اتصاله
لم يخل شيء
منه عنها
صحيح ايضاً
ان امكن الضرر
لصدق وقوع
العمل مع نية
بعد اول الجزم
الواجب لوقوع
ذلك الجزم منه
بل نية

فيما اذا علم ان العمل
محقق الوقوع على
نحو ما لا يخل شيء
منه عنها صحيح
ايضاً ان امكن الضرر
لصدق وقوع العمل
مع نية بعد اول
الجزم الواجب لوقوع
ذلك الجزم منه بل
نية واذا انطبق
الجزم الاول عليها
ولم يتقدم عليه
اتصاله لم يخل
شيء منه عنها
صحيح ايضاً ان
امكن الضرر
لصدق وقوع
العمل مع نية
بعد اول الجزم
الواجب لوقوع
ذلك الجزم منه
بل نية

والثاني من فرض السبعة المعبر في الوضوء هو غسل الوجه الذي هو في اللغة مطلق ما يواجه به الشيء ومستقبله من قبض
عدم ذكر الاصحاب هنا له حجة غير ان استحالته في العضو المخصوص باعتبار كونه مما يواجه به الانسان ولكن
النظم ان وجه الانسان حفيظ في خصوص العضو وليس من استعمال الكلي في الفرد وحده من طوله اي على
جهة طول الانسان من الفصا الى مسامنا لجهة الى الذقن وعرضا اي على جهة عرضه من طرفا علوه من الاذن
الى الاذن مع تمام النارضين والحيين والنظم من الاخبار ان موضوع الحكم هنا غير الغوى العرفي لكن بجوا المراتب
لا الحفيظ وان ثلثا ما يشوقها وبما احتمل بل ربما استظهر ان الحد الذي لا يرد في الاخبار كما شفع عن الحفيظ العرفي وهو
بعيد على كل حال حد الوجه موضوع الحكم هنا طوله من قضا لشعر الثابت في مقدم الراس من الاذن الى الذقن وهو جمع
الحيين وعرضه ما اشتملت عليه الالهام والوسطى اي بحويه طول الاصبعين اذا وضعا على عرضه والحد الذي استعملنا
عليه ما بين الفصا والذقن مورد اتفاق الفقهاء الاصل فيه ما رواه في الفقه من جهة زارة قلت لا في
جعفر اخر من حد الوجه الذي ينبغي ان ينوضا الذي قال الله تعالى فقال الوجه الذي امر الله بعنقه الذي لا ينبغي
لاحد ان يبد عليه لا ينقص عنه ان زاد عليه لم يوجو وان نقص منه اثم ما دارت الوسطى الالهام من قضا لشعر الراس
الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستدبراهم ومن الوجه ما سؤ ذلك فليس من الوجه قلت لصانع ليس
من الوجه قال لا ولا ينافي روايتها في الهندية الكافي ما دارت السبابه والوسطى لدخول ما ثلثا له السبابه فيما ثلثا له الوسطى
والواجب غسل ما ثلثا ولا معا الذي لا ينفق الا بغسل ما ثلثا ولا الوسطى التي في طريق الفقه من هنا انفتحت كلمة
الاصحاب على التعبر بالوسطى والالهام قد ما يحكى عن المبسوط والناصيات بمثل ما في الكافي وكان له لغيره تعبرا
الحير لا خلافا منها في الفقهاء لذل لم يحك عنها الخلاف من هذه الحبيبة وبما وافق هذه الصحيحه موثقة سماعه كثبت في
الرضا استدل عن حد الوجه فكتب من اقل الشعر الى اخر الوجه وكذلك الحبيبة بازادة اقل قضا لشعر من الشعر
والذقن من اخر الوجه ومن قوله كذا الحبيبة ينبغي مضاف الى كذا ذلك من جهة الحبيبة من اقلها الى اخر الوجه
ومحصله طوله وعرضا موافق للتحفة والذي فهم الاصحاب منها في كفيها الاعتبار ان يضع وسط ما بين الاصبعين
على وسط الفصا ويمد يدها ويجريها الى الذقن فيحصل من هذا الوضع والمداخلة على سطح الوجه العرضي قوس منها عند
انتهاء ذروة الذقن مع طرف الحيين وهذه الدائرة هي حد الوجه المغسول وليست بمشاهدة الاقطار لسطحها
كلما اخذ عن الذين الى الذقن الا انها اشارة عرفية بمداخلة وقع التعبر في النص عن حركة الاصبعين بالذقن
بغير بيانها بكونه جوا مستدبره واعتبر الاصحاب ما بين الفصا والذقن بالطول موافقة جهة طول فانه الانسان وما بين
الاصبعين بالعرض موافقة جهة عرض لقائه وفهم شيخنا الهماني الحركة الدورية التي يفيد هذا الحديث بجوا وهو وضع
وسط ما بين الاصبعين على وسط ما بين الفصا والذقن ويجريها باذنه هندية يرى بركا ليه بمعنى اثبات متوسطها
وتحرك ما عداها الى ان يصير طرف كل منهما على مكان الاخر فيحصل منه دائرة متساوية الاقطار لسطح هذه الدائرة هو
الوجه المغسول وهو اقل مساحة من سطح الاول بمقدار بين واختاره الشيخ بحسب الذين والمحدث كما شافى في الحدائق
عن اخر من جملة من الفحول ولا يخفى بعد ما فهم من العبارة لاسيما للسواد الموضوع لهم البيان فلا يلحق من الحكم ثم ان
الاعتبار بطريق الاصبعين باذنه مع اثبات متوسطها بحيث لا يجرى لاضلا من موضعه الى بلوغ طرف كل منهما مكان الاخر
في غاية الصعوبة كما لا يخفى في ان يناسب تكليفه لغوام به مع بلواه ثم ان سياق الحديث ظاهر في الاشارة الى الحركة الحارة
في غالب الوضوءات لا الى تعديها في دائرة مخصوصة لاجل الاعتبار والغالب الواقع في الوضوءات لادارة الاول دون
الثانية هذا مع قصور الدائرة الثانية عما يجب غسله باثقال المسلمين من اكثر الحبيبة مع شئ من الجبهة وشئ من سطح الذقن
من طرفه المتخضرودة ان طرفه لا يصح الموضوع على نقطة الفصا باول حركته ليركا ليه بميل الى السفلى ويبقى اكثر الحبيبة
خارجا عنه والموضوع على الذقن بميل الى العلوي يبقى ايضا كك شئ من طرفه الخارجا مضافا الى مغايب اخرى منها
ان ظاهر الحديث حصول بدء الحركة الدورية من الفصا وانما لها الى الذقن بموجب كلمتي من والى على ليركا ليه لا

منه غير معقول لأن لا بد منها ووقع الابداء من الفضا من الذقن معا وكذا الابداء كحركاتها لا يصعب من موضعها دفعة
على نحو الخالف جهة ومنها ان ظاهرة حركتها لا يصعب من الفضا من الذقن وعلى البر كاليه حركتها احدى ما مشروا لكون
وحركة الاخرى من الذقن اليه على طريق المشهور انما خفى في الذكر الابداء من الفضا من له بولشاذ لو ابتداء بوضعها على وسط
الوجه المجري بها الى الذقن احتاج الى اعادة الوضع للاختلاف من الفضا من الى الوسط والجري بها من الذقن الى الفضا من
منكوب بالخصوص للاختلاف بدفعه واحدة وان لم يكن العكس سهلا ولو لا ذلك اظن ان ذكره بالخصوص لا بد من الفضا
المخرج بين بيان الحد بدستهم الترتيب اي في غسله انوضه في يديها كما ذكرنا في الحنفية في غسلها المتشبه افعا على حركتها
في من جوامع الكلام ومن الاشياء ظاهرة الحد يث عدم تجاوزا لداثرة من الفضا من الى الذقن ونرى ان طريقه لا يصعب
في جملة بل كثير من سنوى الخلفه اذا وضعها على الفضا من الذقن هو سبب في اثرها في تجاوزها وبادارتهما
بركاليا تجاوزا ويحيط بها عن الحد قبل من المتأثران وموقع الحركة الدورية من الفضا من الى الذقن وحملها على البر كاليه
فاض بمصونها في كل جزء مما بينهما فلا تتناهي الدورات في الابداء من الفضا من الى الذقن لا اذارة على الشيء المنع
الحد ولا يفتنى بازيد من رده دائرة واحدة يدهي محيطها الى الحد كما لا يخفى وبالجمله هذه المتأثران وغيرها ما نفعه
للاخطاب من حمل الحركة الدورية المنصوصه على الهندسة البركاليا والى ذلك تركز خافيه على القول من العلماء الى ان
اليان كما ذكره لكاشانه فقال ذهب فهم هذا المعنى عن متأخرى حتى يناسوي شخشا المدفوع بها الذقن وكيف يخفى
مع ان الحركة البركاليا يمكن كونها اسبوا الى فهم العلماء من لفظ الدائرة وانما قلنا انها بعيدة عن فهم السواد وانما
ما اوردته اليها على فهم المشهور من افقتنا خروج بعض ما هو داخل في الحد عكسه فغير ان لا يراد انما يمتح بها
يوجب لكل غسله والعكس دون المختلف فيه وذلك لان اخراج بعض المواضع وادخاله مع انفاهم على ان ماثلنا
الاصبعان بغسلهما لا يتناول ولا يغسل انما هو لوفوع الاشتباه في التناول وعدمه واشتباها في الاختلاف فيه
انما من وفوع الاشتباه في الاختلاف لا اختلاف لوجوه والايك بوجه لا يخرجها عن سنوى الخلفه ولا اختلاف في
ان الاختلاف لا يصعب بالخصوص محل تدبر الوجه وكل خطوط عرض الوجه وانما في الخلاف في نفسه هذه المواضع
وحددها لغزاعا وغير ذلك الخطاء الناشى عما ذكر في عتقاد التناول وعدم التناول لا يفتنى بطلان اصل القول
ببناء وجوب غسله على تناول الاصبعين في الادارة بخلاف المشهور له وعدمه وبالجمله الغنوى لا على وجه الاجماع بعد
الغسل باعتقاد عدم التناول بالادارة المشهورة لا يصلح الايراد بها على اصل القول باناطة الحكم بالتناول وعدمه
ولو كان من لا يقول بوجوب غسله نعم ان كان معلوم التناول يفتح الايراد على من لا يوجب غسله بما فانه مع اناطة
حكم الغسل وعدمه بالتناول بالادارة المشهورة وعدمه هذا مع ان بعض ما اورد به على المشهور اورد عليه بضاكالصنع
ثم على طريق المشهور ادعى في المداير ان الحد بد العرض بما بين الاصبعين مخصص بوسط تدبر الوجه لا يجمع الخطوط العريضة
مما بين الفضا من الى الذقن والذي لجاه الى هذا التخصيص مع اطلاق النص بل صريحه كالغنى بالعموم هو ملاحظه
ان ما بين الاصبعين من بينا من الذقن ياخذ من الرقبه ويدفع بها الى الحد بد في الحديث لما هو من الوجه العرض كما هو
مقتضى القيد في قوله وما جرى عليه لاصبعان من الوجه وعلى كل حال الذي ينبغي عدم مخالفة من ان تناول
الاصبعين وعدم تناولهما في المواضع التي يرضى الاخطاب منها النزاعان بالتحريك هما بيانان مكشوفان
بالناصية مختصرهما الشعر لا يجب غسلهما اتفاقا لوفوعهما في تدبر الراس الذي هو خارج عن حد الوجه لغزاعا
بل وشرعا بموجب الصحيح ومن الغريب ان اذ اليان في مجزئهما عن الغسل مع دخولهما في النص من جهة تناول الفضا من
في النص لما ضروره ان مع امكان دعوى ظهوره في الفضا من مما فوق الجبهة والجبين وان كان خفيته مطلقا
منه من ثابت شعر الراس وشعر مقدم الحد بد انما هو لما كان من الوجه العرض والنزاع معلوم خروجهما منه فلا يشملها
النص منها الصانع بالضم وهو في اللغة ما بين طرفي العين كما في بعض عباراتها والحاجب كما في اخر الى اصل الاذن
يصل باعلا العذار والافتاق من غير الراس فيكون مستفيض على عدم وجوب غسله مع ان الاصبعين يتناولان شيئا منه

فيما ذكره في
الاصبعين
من بينا من
الذقن

فيجوز الإبراء به على الحد الذي ذكره فإدعى أن أثره البهائي أيضا المشهور أن كان فاعله لا إذا لم يشؤ
بل بدأ فعليه الحد أيضا لدخوله بموجب الحد بفتح الضريح بخروج من موضع الوجه ظهوه في عدم الدخول من
من أصله لا أنه أخرج منه بخلاف التخصيص فهذا في رتبة على أن الصانع المسؤل والمجاب عنه ليس المفسر في اللغة بما سمعت
هو المعروف عند الفقهاء المفسر عندهم بخصوص ما يلي الأذن مما بين وبين العين في المنهى هو الشعر الذي بعد
انتهاء العذارى الحاذي لراش الأذن وينزل من رأسها قليلا وعن حاشية الشرايع والذكرى هو ما حاذى العذارى وفي
جامع الفاضل الصانع الذي ينصل أسفل بالعدا ليس من الوجه في شرح المفاتيح بعد كلام فظهر أن الصانع عند
الفقهاء ليس ما بين الأذن والعين وفي الجواهر أنه المعروف بين الأصحاب بالجلد لا بد من كونه عندهم خصوص ما يلي الأذن
فما لا يتناول الأصبغ حتى يجمع اتفاقهم على عدم غسله مع اتفاقهم على أن طائفة الغسل بما يتناول الأصبغ إنما بأذنه
المشاور بأذنه البهائي فيلحق المسؤل والمجاب عنه في الخبر أيضا على المعنى المعروف عند الفقهاء المشعر حتى ينبغي
ويرفع الشافعي وكان استعمله في الشعر في الشعر المشعر على ما يلي الأذن معروف فلا بأس بالجلد عليه فإن قلت
فما وجه سؤال زارة عن دخوله بعد الحد ليدل على أن الأصبغين وهو ما لا يتناول الأذن فقلت لو جاز دخوله في الوجه
العرفي فكأنما استبعد من أجله أن لا يغسل فيلخص أن الصانع المعروف عند الفقهاء لا يجب غسله باثنا في النص فالتحقيق
وبالمعنى المعروف عند أهل اللغة يجب غسل بعضه بما يلي العين دون بعضه بما يلي الأذن وما ذكره في دفع الإبراء
البهائي على أثره المشهور المشهور الصانع مع حكمهم كالضريح وجهه أنه هو المعنى المشعر محكوم بخروجه مع أن أثره
أيضا يشمل بعضه منها العذار وهو ما تحت الصانع مما يلي الأذن إلى العارض الذي هو تحت الأذن وفي وجوب غسله
قولان وظاهر عبارة التذكرة الاتفاق على عدم غسله وفيها به الفاضل لا يجب غسل ما خرج من حد الأصبغين منها
مخرجها عن اسم الوجه يجب غسل ما احاط به وحكاه في الجواهر عن بعض من تأخروا وهو الأجود أن ينقض في تناول
عدمه ليزال الأصبغين في الشفيع ولعل كلامنا في القولين منزل على أحد الصورتين فيرفع الخلاف من البين
وان تحق في إطلاق القول بغسله فاعلم لما في شرح المفاتيح من بناء على عدم العلم بالصحة والرجوع إلى الأصل للعكس
وأما لأن عدم غسله كما في اللوامع مستند إلى سننهم خروج الصديقين خروجه لا اتصاله به ولعدم تناول الأصبغين
مؤيد به بالإجماع الظاهر في التذكرة وفي الجمع ما لا يخفى بعد ما ذكرناه كما أنه لا يخفى أن دفع الإبراء البهائي أيضا على أثره
المشهور المشهور العذار مع حكمهم بعدم غسله لما تقدم من أن الحكم به ليس من الجميع ومع ذلك مبنى على اعتقاد عدم
تناوله الأصبغين بالأذنه المشهورة له كما هو ظاهر المنهى وغيره ومنها العارض وهو من منتهى العذار تحت الأذن
إلى الذن كما يفتضيه عبارة أهل اللغة لكن في الجواهر من صدق العارض على القريب إلى الذن فاملر الحكي عن تأني
الشهيدين الوفاق على وجوب غسله وعن أهل القطع به لكن صرح الفاضل في المنهى بعدم غسله وحكي في شرح
المفاتيح عن نفايه الحكم بغسل ما تناول الأصبغين وعدم غسل ما لم يتناول ولا جده فيها وإنما ذكره في العذار
الظاهر بأن في العارض بالاول ولعله وجه النسبة بين العارض أيضا وعلى كل حال هو الأجود لبعضه في تناول
وعدمه فليجمل بمنزلة الأصبغين في الشفيع ويمكن تنزيل إطلاق المنهى على العذار التي لا يتناول بقية ما سمعنا
عن البهائي فيرفع الخلاف من البين وفي اللوامع أن العارض أيضا ما ورد به البهائي على أثره المشهور لدخوله
في الحد بالحدث مع خروجه عن حد الغسل عندهم وفيه أنه غير خارج جملة الأذى المنهى عن أن يكون مراده
العذار غير المتناول بقية ظهونه تناول بعضه من أجله قطع يكون المراد في شرح المفاتيح فلا يصلح للقدح به
في أصل البناء على أثره المشهور كما عرفت ومنها مواضع الحد في ما بين انتهاء العذار والفرقة وفي بعض
الكتب ما بين الصانع والفرقة ورجع ما واحد باعتبار أن منتهى العذار من فوقه مبدأ الصانع سميت بذلك
لخلاف النساء والمنزلة في الشعر الخفيف الذي يثبت فيها صريح في المنهى بخروجها عن حد الغسل وعن التذكرة مثله
وفي شرح المفاتيح أن المعروف من الفقهاء دخوله في الوجه لا الناد منهم وهو المحقق في الكتب لا استدلاله وفي

في شرح
الحد

اللوامع انما اخرجها في الشك في لينها لشعر عليها متصلا بشعر الراس في الجواهر وليس الخلاف فيها من جهة شغلها الا
 وقد مر بل كونهما من انبساط من القصاص ولا وعلى كل حال ما يتناول منها الاصبعان يجب غسله بالنقص من غير مخرج حتى
 عدم انقضاء نباتا لشعر عليها متصلا بشعر الراس كونهما منه ودرهما بوقيد الخد ينف منها وظهرتها ذكرناه ان ايراد اليها
 بدخول بعضها في الخد ينافي النص مع الحكم بخروجها فتوى ليس بشيء لما مر نظيرة واما البياضان اللذان بين الاذن و
 العذاز فخرجان من حد الغسل بلا اشكال ولا خلاف فاجله ويجب غسل شيء من خارج الحد طولا وعرضا ومن بعض
 منافذ البواطن التي في الوجه كفتل الانف داخل الشفتين والاحقان للمقدمة ولا يحتاج الى فصل لمقدمة نعم
 يجب ان لا يقصد غسلها اصلا لعل ان شئنا منها داخل في الحد ليعفى الشئ به وان فوى الوجه الواضحة زعم
 دخول شيء من الخارج فتواه منه يصح في وجه فوى لان من الخطأ في الشئ واذ احالف فضا صفة المتعارف الغالب
 كالانزع والمخسر من ناصيته الشعر والاعم النازل شعر راسه على وجهه برجان الى الغالب فيغسل الثاني من الشعر
 وبذلك الاول من المخسر شئ بقدر ما يتصل به المتعارف وكذلك اذا تجاوزت الاصابع قصرا وطولا فنقص من يجب
 الاصابع المستوية لانصراف لا غصا المذكورة في تحديد النص الى الغالب اما الوجه اذا كبر او صغر خارجا في العادة
 او غير الخارج في وجب غسل جميعه لانك من الكبير من الداخل ولا يؤخذ للصغير من الخارج شئ لان العرف في الوجه
 بالحد وما استفاد من النص المنزل على الغالب بمعنى ان مبلغ الاصبعين المتعارفين في الوجه المتعارف الى حد
 معتبر من الصدغين والعذاز من مقدار من العارضين حسبما تقدم فلا اعتبار بذلك الحد وفي الوجه مطلقا والسر
 في ذلك فهم اذا اذ الخد يدبها يصل اليه الاصبعان من اجزاء الوجه لا قد مسافة ما بينهما من شئ بخولة ودرهما يتهد له
 السؤال والجواب عن الصدغ اذا لو كان المفهوم بعد ما بينهما لربكن السؤال ح من يجوز اذ به موقع لمعلومه وجهه بملا
 بعد ما بينهما بخلاف فهم اذا لغين اجزاء معتبره من الوجه للحد فلا بعد السؤال الناشئ من استبعاد خروج الصدغ
 من جهة كونه من الوجه عرفا مويدا باستظهار ان المعبر فيما يغسل او يمسح لوضع الاحداث في نظر الشارع خصوصية هذا العضو
 وذلك لعضو لا خصوصية بعدا لعضو وبما جمل كل مكلف ما مور بغسل تمام ما هو وجهه كبر او صغر كيد به طالنا فصر
 وفا هذا لانه حكم العلامة قال العبر بمسئوى الخلف في الحد لا الخد ودفند الانزع والاعر وفصير الاصابع وطولها
 وفا فلان في الكعب ون صغير الوجه كبر وطول اليد وفصيرها انتهى في قريب منه في مشكونه واطلوا الاكثر الرجوع
 الى المسئوى في اعضاء الخد يد من اجله قال في شرح المفاتيح ان ما ذكرناه هو خلاف ظاهره من فقهنا واهو صريح
 بحجب الدين قلت كذا في لرباض قال فيه من اعيا في ذلك مستو الخلف في الوجه اليد بن انتهى في المعتمد ما ذكرناه
 وعليه لا بأس باطلا في استواء الخلف في اعضاء الخد يد بمعنى تناسب بعض اعضاءه مع بعض فانه الغالب مع يجرى
 في الوجه ايضا فلو كان كبيرا وصغيرا يفرض به اصابع تناسبه الصغرة والكبرية فتسا استواء الخلف المعبر في المقام
 في كشف الغطاء وتبع في الجواهر الحد الحاصل منه بواى الحاصل من اعتبار مستو الخلف في الجميع وان لو يكن كما افهم
 ربما ساوى نصف وجهه ثم وجه اخر فيغسل هذا نصف وجهه لا وجه له فطعا كما لا وجه في الوجه الاخر لغسل الرقبه معه
 فينصرف الغسل على الظاهر والباطن وان كان يرى كذا اخل ثقب لانف العين نفا فابل سبه يخرجها عن متبادر
 الوجه وغسل الوجه خلوا الاخبار منها مع عموم البلوى بل ظهورها في عدم طلب لعباد البواطن ومنه ثقب لانف
 المتعارف في النساء فلا يجب بخلاف ما علق فيها الا لوضع حجة عن بعض الظاهر اذا استلج شيء من خارج العضو قد
 على الوجه لا يغسل ومن الوجه المستدل على الخارج وجهان صرح في كشف الغطاء بوجوب غسله وكان كونه جزء من الوجه
 ولا اقل من استصحاب جوب غسله وفيه ان مقداره المستدل من خارج الحد ينبغي غسله طلالا في الحد يد بقوله وما جري
 عليه لاصبعها من الوجه فهو الوجه الظاهر في اذاه عدم غسل الخارج من الحد وان كان من الوجه الا ان يفيد بان خروج
 خلفه لا عارضا فالداخل خلفه لا يغسل وان بلغ الخارج ما عرض بغسل كماله في الحد من الزايد كالشواهد وظهرها
 حتى لا ينفك الزايد مثلا كما هو المحكي عن كتب الفقه والشهد بن لاطلا في الحد صنف الوجه بغسل الانخفاض في الحد

الوجه كبر او صغر
 في حد الغسل

الوجه من غير غسل

في مكان بعض الماء بميل ونحوها بعد اندمال جرحها وان كان نحو الثقب الغير النافذ لان سطحها من ظاهر الوجه كذا
ما ظهر من تحت الجلد بعد ان غسل جلد وجهه وان غسل جلد وجهه ايضا وان غسله بحقه حكم الجرح المكشوف لانه في الجرح
ولا يغسل داخل الشق الذي يحصل بجرح ونحوه وان دانه العين لانه من الباطن ح ولا عبثه بالروية كما يرى داخل
الانف لا اذا اندمل الجرح ففي مكان شجاعه مشغوقا فيجب ايضا ان يصب الماء اليه لدخوله في الظاهر ح واما الشعر فحده
انه لا يجب غسل ما خرج من حد الوجه فاسترسل من الحية انفا فاحرق الغدة المرشلة من الحد وان كان منبته في
الحد كذا المرشلة من الخارج على الداخل وسبب زيادة بيان لبعض هذه الغرغرة في المسائل الالهية وفي استجاب
غسل الغدة المرشلة من الحية فوالان للاول حكاية اسدال الماء عليه الوضوء الباني واولونه من التخليل المنقول
عنه ثم وثقنا في ظاهر قولنا في جرح زارة من زاده عليه لم يوجع مع ضعف الاله الاسدال ونقل التخليل ووثقنا
يدفع بكفايتها للاسحاب مؤيد بن باخبا راخذ البيل من الحية الفاخو يكونه ماء وضوءا ما نفى الاجز في زارة
فهو بعنوان الوجه لا مطلقا ولكن استجاب التخليل على ثوبه لا يقصو بندب غسل المرشلة وحكاية الاسدال
مع ضعف الاله لا يحدك ولولذلك واما الثابت في الحد الغير المجاوز عنه كالحاجب الشارب العنقه والحية الغير
المرشلة فان كان كثيفا وجب غسل ظاهره دون ما تحته من شعر وبشرة انفا فاحرق الغدة المرشلة من الحد وان كان منبته في
الاله المعصية او المؤبد بالوضوء الباني خضوصا مع كث الحاهم المرشلة ان كان خفيفا ففي كونه كالكثيف
فلا يجب فماد كمن الشعور بتخليلها وقدره فيجب التخليل قوله ونشر الشعر الخفيف هنا الذي ترى لبشره من
خلاله في مجلس الخاطبة الكثيف بما لا يرى واطلقوا عدم الروية من جهة تكاثر الشعر وتراكمه او لونه من الارض
على ذلك الموضع من ثوبه جدا او مطلقا ما لم يكن من خارج الحد وفي الذكرى بعد نفسه بما ذكر قال وهو ما يصل
الماء الى منبته من غير ما الغرغرة ثم قال وقد يؤثر الشعر في احد الامر من دون الاخر بحسب المجوعة والسبوة وفي الكشف
ان الخفيف لا يشترج اجزاء ما تحته والثناب باخلاف وضاع الرائي والمرشلة فلا يخلو شئ منها من الاستنار في بعض
الاحباب لبعض الاوضاع ومن الانكشاف في اخرى احتمل في الجبل المشين لكن فيه احتمال كون الخلاف فيما كان شأنه
ذلك من الشعر الخفيف في الاول ان الشعر اخف كان من شأنه ذلك ومقتضاه ان الخفيف ليس الا كذلك بخلاف
ما في الحبل وفي مفناح الكرامة عن جلد العلامة وكان من الدرس ان المراد بالشعر الخفيف ما ترى لبشره من خلاله
فالشعر كالثوب لرقيق فهو حائل وان وثبت لبشره من خلاله ولعل منخل مع ما مر عن الكشف لان المرشلة تحت الثوب
الحاكي ايضا مشا وبخ الروية باخلاف وضاع الرائي والمرشلة واختلف كلام المناخرين في تعيين محل الخلاف من
الشعر الخفيف شدا اختلاف حتى ادعى بعضهم الاتفاق فيما جعله الاخر محل الخلاف وتاكد ادعى عدم وجود خلاف في
البين الالفاظا ونشأه اختلاف فيهم عبارات من تقدمت فلتحك العبارات الموهمة حتى يكشف حقيقة الحال
والاصل فيها عبارة الشيخ المنسوب اليه عدم وجوب التخليل والغدة من المنسوب اليها وجوبه قال الشيخ في المبسوط
يلزمه تخليل شعر الحية سواء كانت خفيفة او كثيفة وبعضها خفيفة وبعضها كثيفة ويكفيه امر الماء عليها الى
ان قال واهذاب العينين والعدا والشارب العنقه اذا غسلها اجزاء ولا يجب عليها ايضا الماء الى ما تحته
انتهى وفي الخلاف ايضا الماء الى ما يشبه شعر الحية وتخليلها غير واجب مجزئ في الوضوء امر الماء على الشعر
الى ان قال ليلنا ان الاصل براءة الذمة وباجاب التخليل يحتاج الى دليل وعليه جماع الفقيه وروى زارة انه
قال لابي جعفر هل يجب غسل ما احاط الحديث وقال في مسئلة اخرى منه لا يجب ايضا الماء الى اصل شئ
من شعر الوجه مثل شعر الحاجبين والاهذاب العدا والشارب العنقه الى ان قال ايضا عليه جماع الفقيه وخبر
زارة انه من الاسكافي مخرج الحية فلم تكن ثوارى منبته بالبشرة من الوجه فعلى الموضعي غسل الوجه
كما كان قبل ان يثبت الشعر حتى يستبين وصول الماء الى بشرته التي يقع عليها حسن البصر اما بالتخليل او غيره لان
الشعر اسفل البشرة فام مقامها فان لم يشرفها فان على المظهر ايضا الماء اليها انتهى وقرب منها العبارة المحكية عن

فإنما الغسل
في الماء المثلج
والغسل في الماء
المثلج واجب
في كل موضع
من موضع

الغمان وعن ناصب ابن الرضائي المنسوب اليه موافقة القديسين ومن كان ذا الحجة كثيفة تغطي بشرته وجهه فالواجب عليه غسل ما ظهر من بشرته وجهه ما لا يظهر من غطيه الحجة لا يلزم اتصال الماء اليه فيجزئ به جزء الماء على الحجة من غير اتصال الى البشرة المسورة الى ان قال قد بينا ان شعرا اعلوا البشرة انتقل الفرض اليه انتهى في قال لفاضل في المختلف بعد حكايته ما مر عن الشيخ والاسكافي والحق عند قول ابن الجنب لانا قوله ثلثا اغسلوا وجوهكم دل على وجوب غسل الوجه وانما انتقل الى الحجة لثابت عليه لا انتقال الاسم اليها لان الوجه اسم لما يقع به المواجهة وانما يحصل لها ذلك مع الشعر اما مع عدمه فلا ينتقل الاسم اليها وقالت الشاذلية ان كان لشعر خفيفا لا يسير البشرة فالأقوى غسل ما تحته وبما لا يراه اليه وبه قال ابن ابي عقيل وهو مندوب لشافعي لا يهاب بشرته ظاهرة من الوجهة قال الشيخ لا يجب غسلها كالكتيفة والفرق ظاهر انتهى قال ايضا بعده في من الفروع لو ادخل يده وغسل بشرة الحجة لم يجز لانها ان كانت كثيفة فالغسل للظاهر ان كانت خفيفة والغسل لها فلا يجزئ احدهما انتهى ثم انه اختلف الفهم من عبارة الشيخ والقديسين مع الرضا في التمهيد في الذكرى بعد نقل كلام الاسكافي والمرضى قال حل الفاصل كلامهما في المذكورة على وجوب غسل الشعر الخفيف وجب غسل الشعر السائر ومنبذته وحكم بان غسل احدهما لا يجزئ عن الآخر وكلامهما يحمل فسر الوجوب على البشرة التي لا شعر عليها الغول ابن الجنب الذي يقع عليه أحسن البصر وكلام السيد ظاهر في المراد وذلك غير الغليل والبشر الذي ذكره اى الفاضل لا يخالف الشيخ والجماعة فيه وفي المختلف ظاهرة ما فسرنا كلامه اليه ان قال وهذا أي كلام المختلف غير صحيح في وجوب غسل ما تحت الشعر السائر وانما هو صحيح في وجوب غسل ما لا شعر فيه من الوجهة ما في المذكورة مع مخالفة ظاهر أصحاب بخالف مشهور العامة انتهى فخالصه عدم ظهور الخلاف بين الشيخ ومنايعه مع الاسكافي والمرضى ومنايعهما لا خال رادة الجمع وجوب غسل البشرة الظاهرة من بين الشعر وعدم وجوب غسل المسورة تحتها لشعرها من غير ما لا يراه من وجهه عدم وجوب غسل المسورة تحتها لشعرها من غير ما لا يراه من وجهه على ظهور الوفاق بينهم كما ذكر في شرح الدروس خطأ فهم التمهيد قال والحق ان ما ذكره في الذكرى من الاتفاق على وجوب غسل البشرة الظاهرة خلال الشعر من ان العلامة انما حمل كلامهما في المذكورة على المعنى المذكور دون وجوب غسل البشرة الظاهرة من ظهوره اما الاول فلا يرد لبل على ذلك الاتفاق بل الظاهر من إطلاق فانهم اى الشيخ ومنايعه خلافة وبعد ظهور كلامهم في هذا المعنى نصريح العلامة بالحمل عليه اى من جهة جعله الشيخ مخالفا له وللاسكافي والمرضى وعدم مغايرته بل على خلافة لا وجه للقول بان مرادهم ليس ذلك واما الثاني فلان ما نسبنا الى المذكور في برهنة منه بل كلام المذكور قريب من كلام المختلف قال فيكون اى كلام المذكور بعينه مثل ما حمل التمهيد كلام السيد ابن الجنب عليه ليس فرق بينه وبين كلامه في المختلف مع ان التمهيد قال ان ظاهر المختلف انه فسر كلامهما بما فسرناه انتهى وقد عرفت في شرح الدروس بان كلام الاسكافي والمرضى ظاهر في ارادة وجوب غسل البشرة الظاهرة من خلال الشعر وعدم وجوب غسل المسورة تحته وان لو كان مراد الشيخ ومنايعه من عدم وجوب الغليل في كلامهم عدم وجوب اتصال الماء الى البشرة المسورة فلا خلاف بينهم لكن ادعى ظهور الخلاف من جهة ظهور كلام الجماعة في طائفة عدم وجوب الغليل الشامل للظاهر المسورة جميعا ثم ادعى ان كلام الفاضل في المختلف والمذكورة صحيح في الخلاف مع الشيخ على كل حال ثم قال نعم لما كان كلام العلامة في المختلف المذكورة صحيحا في الخلاف فلا بد من توجيه له اى في الخلاف مع الشيخ على كل حال لقوله في المذكورة وغسل احدهما لا يجزئ عن الآخر بناء منه على مساواة كلام المختلف له هذا قلنا لا نضاف ان الحق مع التمهيد في دعوى عدم ظهور المخالفين بين الشيخ والقديسين والمرضى لعدم مجال تكرار ظهور عبارة الجماعة في ارادة وجوب غسل الظاهر من المسورة بما اخطأوا في المذكور في كلامهم مضى فاما الى تفهيد الاسكافي لبشرته التي يقع عليها أحسن البصر كما اعترف به شارح الدروس ايضا واما عبارة الشيخ وان كان في قوله واما الماء اشعار بعدم الايضال الى البشرة مطلقا لكن قوله بعده لا يجب الايضال الماء الى ما تحته وفي الخلاف ايضا الى ما يسير شعر الحجة شعار بل ظهور في ارادة عدم الايضال الى

كتاب الطهارة

خصوص المسنونة وبالجملة الحكم بخالفه شكل ونحو باقي كلمات الشبهة شارح الدروس من النظر ما لا يخفى لأن في الذكرى
 حل الفاضل في التذكرة كلام الاسكا في والمرضى على وجوب غسل المسنونة في التذكرة لم يحج ذلك لأجل الغائي كما
 سمعت في نسخة ان كلام السيدا ظهر في عدم وجوب غسل المسنونة وما حكمه عنه لم يثبت من الأمن كان ذاك كنهه
 فالمراد ما لا يظهر مما يغيبه المحيد في عبارته هو ما يغيبه الكيفية فكيف يكون ظاهر محل البحث مما يغيبه المحيد الخفيفة
 من عبارة الاسكا في المفروض في الخفيفة وفيه ايضا ان ما في التذكرة مخالف لظاهر الاحتياط هذا بناء على ظهور
 الاتفاق من الشيخ ومنا بغيره للجماعة وقد عرفنا ان غاية كلامه عدم ظهور المخالف لا ظهورا موافقا لا ان يكون ظاهره
 المخالف من جهة احتياط غسل الظاهر والباطن معا وظاهرهم احتياط أحدهما وهذا ايضا لم يثبت من مخالفته لم يثبت في شيء
 الدروس ان عبارة التذكرة برئ من وجوب غسل المسنونة تحت الشعر الخفيف كيف لبرائته وقد حكى هو ما حكينا
 عنه من قوله فالغسل لما ولا يجزى أحدهما وفيه ايضا ما في المختلف قريب من التذكرة وكيف قريب منها مع ان عبارة لا
 يجزى أحدهما ليست في المختلف وفيه ايضا ان كلام التذكرة مثل ما حمل الشهيد كلام السيد ابن الجنبه وكيف يكون هو
 مع قول لا يجزى أحدهما مثل كلامنا وفيه ايضا ان كلام الفاضل في المختلف في التذكرة صريح في مخالفة الشيخ مع ان
 كلامه في المختلف نحو كلام المريض هو اعرف بظهور كلام المريض في ازاؤه وجوب غسل الظاهر في الخلاف في المسنونة
 واذا سمعت ما حكيناه من العبارات فاعلم ان استفاد من كلامهم في تعيين محل الخلاف وجوه اربعة أحدها ما في
 جامع المقاصد من ان الخلاف فيما ستر من البشرة بالشعر ما بين الشعر في كلام في وجوب غسله وشعره ذلك الشهيد
 الثاني في شرح الرسالة وهو مبني على حمل عبارة الشيخ على ما يوافق القديمين ومنا بغيره كما سمعته عن المذكور هو
 غير ظاهر ان كان محتملا لكن لا ينبغي مجرد الاحتمال دعوى الاجماع ولعل من شأن استظهار هذا الوفاق ان البشرة
 الغير المسنونة بالشعر ضا في عليها الوجه من غير موجب لانفعال الحكم عنه فلا يمكن الحكم بعدم وجوب غسلها و
 فيه عدم البطلان مع ورود النص كما سمعته او ملاحظة استدلال من تتبع الشيخ كالفاضل في المنتهى بان الوجه اسم
 لما يواجره وهو الشعر دون ما تحته لا شعاره بان المراد عدم غسل ما يستره الشعر لا سيما مع ما في المنتهى ايضا من
 انه شعر يستر ما تحته بالعادة فوجب انفعال الغرض ليه وفيه انها عنوانا الشعر كشفا كانا وخفيها ولم يفتصر على
 هذا الدليل فلا بأس بكون هذا للكشف الخبر وغيره الخفيف مع امكان كون المراد ان الشعر الخفيف المحبط بالبشرة
 هو الواجبة في بادي النظر فينقل اليه الحكم وان روينا أجزاء من البشرة ذاتا او في بعض الاحوال من خلاه و
 على كل حال لا يناسب عوا الاجماع لهذه التفسيرات الاشعارات وعلى فرض ثبوتها فثمة هذا الخلاف لوجوه
 ح الى ان وجوب غسل المسنونة أصلي ومقدمي سند وحصول غسل ما بين الشعر من غير وصول الماء الى ما تحته و
 على هذا التفيد يهل الشعر المصير في عدم وجوب غسل البشرة هو الشعر في جميع الحالات ولو في بعض الاوضاع
 والحالات غير مصرح به لكن في شرح الدروس عن الشهيد الثاني انه يرجح الاول مع احتمال الثاني ثابتهما ما في شرح
 الدروس بعد الحاشية الجالية من ان الشيخ ومنا بغيره انما ذهبوا الى عدم وجوب يصل الى الماء الى البشرة الظاهر خلا
 الشعر القديمين ومنا بغيره انما ذهبوا الى وجوب يصل الى البشرة الظاهر خلا له واما ما يستر تحت الشعر الخفيف
 فالظاهر انه لا نزاع لاحد في عدم وجوب غسله لكنه اعترف بان كلام الفاضل في التذكرة صريح في مخالفة باحتياط غسل
 ما يستر الشعر تحت وكل في النصيحة بعبارة غائبة المرام وكان مراده لا نزاع فيه لمن تقدم الفاضل فلا يتم
 دعوى الوفاق كليته على عدم وجوب غسل ما يستره الشعر جعل محل النزاع فيما لا يستره هذا مع انه مبني على حمل
 كلامه انه ما بين والمرضى على ازاؤه غسل الظاهر دون المسنونة ويمكن ان ادعاهم غسل الجميع وكون المراد من
 شياهم بعد كونه لسترها هو الشعر كما اذا جئنا فاستعرا لم يخصوا الواجبة بالانفعال اسم الوجه اليه
 والى غير ذلك من الوجه في البشرة والمبستر من الانفعال هو الى ما انحصر به الواجبة فوجوه غير كذا منهم
 في انهم في جميع ما تحته واما بغيره فقول لا بأس في غسل اوجب كما كان قبل ان يثبت الشعر الاظهر من كلام

عن
 السيد
 في
 الوجه
 في
 المسنونة

وان كان ما ذكره لا يمكن لا ينبغي الحكم بالاشفاق مع الاحتمال خصوصاً وقد فهم الفاضل منهم لنسبه ما احتار في لذكرك
الى العمى الذي مفالته مخرقة مع الاسكانى والمرضى ثالها ما في الحبل المبين من انه لا خلاف بين الفريقين في
وجوب غسل ما ثوى من البشر خلا لالشعر في مجلس الخطيب في عدم وجوب غسل ما لا يبرى منها ومن هنا قال بعض
مشايخنا ان النزاع في هذه المسئلة قليل الجدى قلت بل عديم الجدى ثم قال وانت خير بان تجعل النزاع في وجوب
غسل ما يستر الشعر الخفيف في بعض المجالس دون بعض كما يلوح من كلامهم لم يكن بعيد ولا يكون النزاع قليل الجدى
ومتشابه ان عدم المواجهه بيني بعض الاوقات هل يؤثر في سقوط غسله ام لا وان قوله كلاً احاط به الشعر فلا يس
على العتبان يطلبوه هل يراى الاحاطة الدائمة او في الجمل لكن الظن ان المراد بالاحاطة الدائمة وان المواجهه بيني
بعض الاوقات كافية في ايجاب غسله وحى بقوى من هب المرفوض انتهى حاصله دعوا الوفاق على وجوب غسل الظاهر
دائماً وعدم وجوب غسل المستور دائماً وجعل محل النزاع في وجوب غسل الظاهر في حالة المستور في اخرى في عدم وجوب
فالتشريح الدوس هذا وان كان احتمالا فربما في نفسه لكن محل كلامهم عليه بعيدا ذل ليس في كلامهم ما يشعر بظاهر
راعيها ما في كشف اللثام فانه بعد ذكر ما حكاه عنه في معنى الشعر الخفيف قال فلا وجه للخبر المتأخرين في كون
النزاع في البشرة المستورة او المنكشفة خلا له ودعوا بعضهم الاجماع على وجوب غسل المنكشفة وقصر الخلاف على المستور
انتهى حاصله ان محل النزاع في جميع البشرة التي يعلوها الشعر الخفيف هو ايضا فضيلة الحكمى عن جد العلامه فقي
الفتاح بعد حكايته عنه ما ظهر منه قال حاكيا عنه وهذه البشرة لا يجب غسلها اما البشرة التي في خلا له البق ليس
عليها شعر صلا كما اذا كان حوايلها وليس عليها او اذا راعها او هي في وسطه كالمعدة فانه يجب غسلها قال ونزل على
ذلك كلام الاصحاب اجماعاً ثم انتهى حاصله ان محل الاتفاق على وجوب غسله هو اللبنة التي لا يعلوها الشعر وما
يعلوه الشعر الخفيف من البشرة جميع اجرائه من محل البحث وان فنى هو بعدم وجوب الغسل في الحدائق انه لا خلاف
في البين ولا نزاع بين الفريقين من قبل الفاضل قال كلام ابن الجبيل ينادى بصحة على عدم وجوب غسل
ما ستره الشعر وجوب غسل ما لم يستره وعبارته الشفع وان اوهمت خلاف ذلك لان عبارة الحق بمعونة
التعليقين المذكورين فيها كونه الوجه اسماً لما ظهر فلا يتبع غيره ونفى وجوب طلب ما احاط به الشعر في الخبر
ظاهر في وجوب غسل ما ظهر وعدم وجوب غسل ما سترته انتهى مرجعه الى حمل التمهيد في الذكرى كلام الفريقين
لكن ظاهر المعبر جعل ابن ابي عقيل محالاً له وفي شرح المفااتيح ان النزاع هنا لفظي قال لا يخفى ان البشرة المرتبة يجب
غسلها لانها ليست تحت الشعر والغسل يصل الماء اليها بغسل من غير حاجه الى التخليل وبصل الماء الى ما بين
الشعر ليس بتخليل بل التخليل الا يصل تحت الشعر فلهذا لا نزاع الا لفظاً ولو اراد التخليل الاخرى الا يصل الى ما
تحت الشعر فقد عرفنا ان الظن كونه من بدع العامة ولا وجه للقول به انتهى هو ظاهرهم في موافقة دعوا الوفاق
الحكمى عن شارح الدوس وعلى كل حال حاصل البناء على معلومته غسل غير المستور والنزاع في ان يصل الماء اليه
تخليل ام ليس بتخليل وربما يفسر لفظية النزاع بان يصل الماء الى المستور الذي لا يحاط به حاصل من جهة غسل غير المستور
تخليل ام ليس بتخليل قلت النزاع الذي نصه لذكره في لذكركه والمختلف جامع المفااتيح شرح الرسالة للشهيد
وشرح الدوس غيرهما من كتب الاصحاب بعد الفاضل ونسبه كل من القولين الى فائل وذكر ادلة الطرفين والنقص
والابرار دعوا نزاع لفظي مجازاً فواضح ودعوا في المحققين والشهيد بن يعقوب محل الخلاف في الوفاق مع دعوا
شارح الدوس وابنه كل منهما معارضه بالآخرى كعارض دعواهما مع دعوى شيخنا اليها في الوفاق في كل من
المستور والمريء الدائميين ولا ينبغي الوثوق بشي من هذه الدعاوى لثالث خصوصاً مع كونها مستفاده لهم من النظر في دليل
الجماعة في الخفيفه حدس للاجماع لا غير بما كيف قد ادى في لذكركه ودعاية المرام حرمها بخلاف الدعاوى الثلاث
انزى انما خالف الاجماع فاعل الاوقات ابقاء كلام الشيخ ومناجته على طائفة وكذا كلام القديمان ومناجته في قضية
الاطلاقين الخالفين الفريقين في جميع ما يعلوه الشعر الخفيف الا حود في تفسير موضوع الشعر الخفيف ما قاله

فمنه الخفيف
الذي هو
اللبنة التي
لا يعلوها
الشعر

في الكشف ان شأنه جميع ما تحته بالثنا وفي الغدها مع الجماعة بوجوب غسل جميع البشره التي على هذا الشعر في اصل
 الغسل للبشره وانما ينقل الى الشعر ان كان هو المواجه دون غيره وهذا ترى فيه البشره ولو في الجمل فلا ينقل اليه
 الاسم والحكم والشئ مما لا يوجبون غسل شئ غير ظاهر الشعر لمكون في النبطين وطلب بحث ما احاط الشرح في
 الاثنى مع ان المواضع في احدى النظر والمقابل به انما هو الشعر المحيط ولعله لا فوى على تقدير هذا الخبر وان ابيث من
 ذلك فلنا حكم الغسل متعلق بالوجه هو خفيه عرفا في العضو المخصوص الذي خفيه البشره وهو مضمحل سببنا
 الحكم الثابت قبل بناء الشعر فيجب غسل البشره حتى يثبت لنا قل والصالح لنقل صحيحا ابن مسلم وزاد الاثنا
 الثانيان لنبطين المحيطة وطلبنا تحت الشعر المحيط وخبرنا ثلث ففما يعلموا الشعر الكثيف لا شك فلنا اقله للحكم والا
 الى الشعر لعلومته صدق الا حاطة على شعره والنبطين على الجليل فلا يجب فيه غسل غير ظاهر الشعر وما فيها انما هو الشعر
 الخفيف منه ما يصدر عليه لا حاطة وعلى الجليل لنبطين ومنه ما لا يصد فان او شكوك صدره ما فيه ينبغي التفصيل فيه
 بان كلما كان الشعر محيطا بالبشره على وجهه يصدق عرفا ان البشره حاطة بالشعر وانما لا يجب للعقد بالما عن
 ظاهر الشعر ان تراشا للبشره احيانا وفي بعض الاوضاع من الزاوي والمربط ومنه ما وكلما لو يكن الشعر كحل وشك في كونه
 كان وجب بضال الماء الى البشره ولا ينافي وجوبه ما تضمن من الاخبار كفايته عن فز من الماء لورود كفايتها اليه لليد مع
 كونها اوسع واجبا في شعرها الكثيف للجليل بل ورود كفايتها في العضو الواحد من الغسل مع غايه سعة الحاجاتين و
 اشتمال عضو الراس والرقبه على المحيطة الكثيفه مضافا الى شعر الراس باقى الشعر التي يجب تحصيلها في الغسل فالشرفه
 اما كفايتها لا يضال بخواتم لندهم الى ما ينبغي غسله ومشروطة بالكفاية واما تفصيل القول فيما يصدق بالامران وما
 لا يصد فان فهو ان شعرها ان يكون سائرا للبشره في جميع الاحوال وفي بعضها دون بعض والاول اما ان يكون سائرا
 لمنبته وما حوله ولو بالارشال والاسدال على ما حول المنبت بمقدار يسير كما في شعر حاجب الخففة والشارب المنبت
 او يكون سائرا للبعيد عن منبته بالارشال لكثيرا ليه كعصر الشارب الخافق ونحوه والثاني اما ان يكون في الشعر
 سبوط بحيث يكون شعره قائما مجا لها او يكون فيه جعقة او عوجاج موجب لا لثفات بعضه ببعض او اشباكه
 وفداخله ونحو ذلك فان كان سائرا في جميع الاحوال ولو لم يحوله بالامشاد اليه سيرا كان مصداقا للاحاطة والجليل
 مصداقا لنبطين الا اذا كان منبته خارج الحد فدخل بالامشاد الى الحد وان كان بالارشال لكثيرا فغير مشمول
 للنقض وان كان سائرا لما تحته من البشره في بعض الاحوال مع الالتفات للتداخل والاشباكه على البشره التي
 تحته مصداقا للاحاطة والنبطين اذ لا يغني عن الاحاطة السر خصوصا الدائم منه كما في الثوب الحاكى والمشتك
 يقال انه يحيط باللبك مع رؤيته من خلله وفرجه ويصدق انه تحته وفي باطنه فالابصال اليه بنبطين ومع السبوط
 المذكور وان ندنا لفرض قد بنا مثل في صدق الاحاطة والنبطين في ابصال الى البشره التي في خلاله لا تكشف
 ما بين اجزاء البشره التي في البين وعدم الشعر عليها في كل اللغه التي ذاع عليها الشعر وهي فيما بينه مكشوفة لا تخاد
 الموجب من المكشوفه ولا يفرق لوسيعه والمضايقة ولعل الاظهر اصدق باعتبار شدة تقارب شعور المحيطة
 عرفا بالمشاكلة لموصول نعم لو كانت مشاعره كثير كانت من اللغه قطعاً وهل يكفي فيها حكم بغسل البشره به
 معه غسل الشعر الذي عليها فوى في الجواهر الاول ولعل الثاني هو الا فوى لا اذا نشر بالامشاد عليها من خارج
 الحد لان الشعر كما هو الزايد المفروضه على الجمل في محل الغسل من تالول وجعده او لجه او جلده او عصبه ونحوها
 مندلته اوضاعه وانما ثمة على الجمل فان جميعها كما تسمع في اليد ينبع العضو المغسول في الغسل ومنه بان الحكم في نحو
 الشعر والشعرين والثلاث والاكثر مع ثمة عد منها بالعدم استبان الاحاطة في تحياله مثلها فغسل البشره التي فيها
 لعدم الاحاطة والشعر ايضا للشعيرة وربما اختلف وجوب غسل شئ من راس كل شعره ما يلي منبته خاصة لانها ما لان
 واسها قائم مقام منبته من البشره فان سلم فالاول القول بان كل شعره قائم مقام منبته وربما قيل في نحوها كفا
 غسل الشعر المند على البشره وما مندا للبعيد اما لو يكن من خارج الحد اليه عن غسل البشره المسنوه لها كما في التوا

ان كان
 في الشعر
 الكثيف
 على
 الشعر

عن هذا الموضع من الماء الاستسقاء في الشئ من الوضوء وهو في قضاء غيبته ما ظهر غسل الخمر المراد من خلال الشعر
 مدحج بالنسبة الى هذا الموضع الذي هو الجواب في باقي النسخة قال الامام في بيان الغرض من وجه الجواب عنه نحو ما
 تقدم في الاشارة الى الرواية في نسخة السند كما قيل ما برها الشعر ودليل القول بوجوب الغسل في يوم اضلوا وجوبهم
 وعدم ثبوتها في الحكم والاسم الا الى الشعر لما في جميع ما تقدم في جميع الاحوال وهو الكيفية لقيام الواجبة فيه والخبر
 ايضا لا يبعد في ذلك بل هو عدم صدق الاشارة الى مع الشرك وكذا ذلك الشيطان والجواب منع اشتراط الشرك
 في صدقها بل يصدق في الاشارة في ما تحت الشعر من الخلق والفرج وحيث قلنا بعدم غسل البشرة التي تحت
 الشعر المحيط فهل هو على نحو التوسع والرخصة فاذا غسل البشرة اخرج عن غسل ظاهر الشعر على نحو الغرض فلا يجرى
 الامع غسل ظاهره مع غسل الظاهر خاصة اذ انما هو الجواهر الغريبة قال وان كان قوله ليس على العباد في الخبر ظاهر
 في الرخصة لكن مع انه في طريقه ليس للعباد بعدد الا لا الخبر على سقوط الوجوب لاستيفاد من الامر الاول الاخر
 يحتاج الى دليل اخر ودعوى استيفاد من الامر الاول محل نظر قلت وبذلك الاسناد لا لعدم غسل الشعر من الظاهر
 في المعنى المنتهى بان يقال اسم الوجه الى ظاهر الشعر المحيط لقيام الواجبة به ضرورة عدم وجهين للامتنان لكن صريح
 كشف الغطاء الرخصة وعلى القول بوجوب الغسل في الخفيف هل يكفي بغسل الباطن ام لا بد من غسل الظاهر والباطن
 صريح الشذوذ وغاية المرام الشائبة حسبما حكينا عنها ولم اجل التصريح به في غيرها بل لعل ظاهر اكثر اهل هذا القول هو
 الاول كما نطقت عبارة التلوا مع من انه متى حكم بغسل ما تحت الشعر لم يحكم بوجوب غسله وكان من جهة كون الغسل للشعر
 انما ينقل من البشرة الى حيث حكم بالغسل لما لم يبق وجه لغسل الشعر وفيه مكان وجوبه للبيعة كما هو الواجب في الجلد
 وهل ينبغي تحليل الشعر حيث لا موجب كما في الكيفية والخفيف على القول بعدم الوجوب فيه قولان الاول ما رواه
 الجعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه واله في جبريل عن النبي ان غسل فينبكى عند الوضوء والفينك جابنا العنفة او الشعر الذي على الشفة
 السفلى او طرف العين او مجمرها او العظمان لنا شتران اسفل من الاذنين المخرجان بالمضع وما رواه في الذكرى عنه
 ايضا كان يضحك غايته قال وهي الشعر تحت الذقن ولعل مراده ما هو داخل في محل التحية ودلالتهما مثبتة على كونهما
 الموضع المخصوص من البشرة ولا يغسل شعر الفينك والغاية لا دلة له فيه وفي الذكرى الاسناد لا بانه استظهره وفيه
 منع استحباب مطلق الاستظهار وبغسل فغسل عن النبي صلى الله عليه واله وعلى غيره والمنافسة بان لم يقل كثر يحنبها فلا يجرى في الخفيف
 مدفوعه بالاولوية وفيه منع الاولوية والاشكال فيه كما في شرح الدرر في غير محله لكن فعلها التحليل غير ثابت و
 المسألة غير جارية مع احتمال كونه منتهيا بالهي عن التعلل في الوضوء والشرف فيه مضاعفا الى خلوه ما كتبه مولينا الكاظم
 الى ابن يقطين بعد دفع التفتية عن التحليل وكذا الوضوءات البيانية مع اشتمال كل منهما على الاستحباب وخصوص النهي
 عن الشيطان فيما تقدم والتعقيد في خبره حريرا الراشي لا سيما بعد قوله فيه بل غسله بالماء مسحا فلعلم عدم الاستحباب
 اظهره فانما للفاضلين في المعنى المنتهى كما شغل للثام وغيرهم نعم لا بأس باستحبابه في الخفيف خرجا عن شبهة القول
 بالوجوب الفرض الثالث غسل اليدين مع المرفقين وظاهر كعبارة غيره كون غسل المرفقين واجبا اصليا لا مقدما
 للعلم بغسل الذراعين اما وجوب غسل اليدين فيما جامع المسلمين والكتاب السنة واما وجوب غسل المرفقين فيما جامع
 وعن الخلاف به فان جميع الفقهاء اى من العامة لا يفرقون عن المعبر عليه لا جامع خلافا من لا عبرة بخلافه وروى الكفاية
 دليل مضاعفا الى ما عن الخلاف من انه قد ثبت عن الامام انه انما في الاية بمعنى مع وفي جامع المقاصد حكاية كونه بمعنى
 عن المرفقين جماعة من الموثوق بهم وما في رواية ثمانية ان يفرق الاية وابدكم من المرافق وفي الوضوءات البيانية من
 غسل المرفقين الكلام والتردد في وجوبه اصلي ومقدمي نسب الاول في جامع المقاصد الى المش بل هو ظاهر كل
 من صرح بوجوبه اذ لو كان مقدما لم يكن لذكر وجوبه خصوص هذه المقدمة مقتضاها وظاهر المذاكر وبعض ما صرح
 الثاني والاول ظاهر لظاهر مقتضى الاجماع المستفيض على وجوبه بالتقريب المذكور وظهر المعية على تقدير كون
 الى معناها وكذا بعض اخبار الوضوء البيانية الذي جبه انه اخذ كفا من الماء فوضعه على جبهته واخذ كفا فوضعه على

في كتاب الطهارة
 تحليل الشعر

في كتاب الطهارة
 تحليل الشعر

وبالجملة الاحكام
 في وجوب غسل الرأس
 صح

منه والاول اصل في الثاني ولما دل على ان لا قطع يغسل ما بقي من عضده ولو كان مقدما سقط غسله وهو المرفقة
بين كون وجوب غسله اصليا او مقدما مع ثمره اخرى هي غسل شئ مما فوقه المفصل بناء على اصلية المرفق لا على
مقدمة غيره وبالحكمة يجب غسل تمام المرفق الى طرف الاصابع ولو قطع يده فان كان القطع مما تحت المرفق وجب غسل
الباقى مالا يذرع مع المرفق كما كان قبل القطع من غير خلاف جاء بل اجازة للاستصحاب المناقشة فيه بتغيير الموضوع
لان الواجب قبل القطع غسل اليد فالبعض مقدّم للكل ولم يبق اليد بهذا الباقي يحتاج الى دليل اخر مدفوع بعد
تحقق اذاعة المجموع من حيث المجموعية ومطلوبه الغسل من المرفق الى الاصابع اعم وبكفى الاحتمال بخلاف الاستصحاب
فان قلت الغسل معلق باليد فهو كالحكم المعلق بموضوع الانسان لا يجري على غرضه المقطوع قلنا في بيننا لا الحكم
المعلق على الانسان معلق على الحقيقة المستحقة الاسم المعلوم معه اذ اذاعة المجموع من حيث المجموع ولو كان هنا معلقا على
الحقيقة المستحقة باليد كان ايضا كذلك معلقا على هذه القطعة من اليد ان اطلق اليد عليها مجازا والقطعة بحمل
اذا دلتها بالهيئة المجموعية واذا دلتها بتحوكل جزء والاحتمال كاف للاستصحاب لاخبار عدم سقوط المبتدأ المعسوف
ما لا بد لك كله واذا امرتكم ونحو ذلك لصحة دفعه عن الاقطع اليد الرجل كيف هو ضا قال يغسل ذلك المكان الذي قطع
منه وحسنه او صحته ايضا مسئلة عن الاقطع قال يغسل ما قطع منه وربما احتمل انهما واحد الثبوت في المثل من جهة النقل
بالمعنى وهو في غير محله وحسنه ابن مسلم مسئلة عن الاقطع اليد الرجل قال يغسلها ويرجع ضمير الثانية في الاخرة هو اليد
والرجل باقيا بعد القطع والموصوفى لثانية عبارة عن العضو الذي وقع فيه القطع فتحد مع الاخرة او عبارة عن المحل
فيكون قطع خاليا من الضمير نائب فاعله منه فتحد مع الاول الصريح بخلافه في غسل محل القطع لكن وجوب غسل محل القطع
بفضي يغسل ما فوقه الى المرفق ايضا بالاجماع المركب فيهم المطلوب اشتمال الاخيرين غسل الرجل ما يحول على الثبوت او
اوانه اعم المخصص كخصيص ثبوت الثلاث محل القطع مما فوق المرفق والان يد من محل القطع من باقى العضد في الاخرة
احدا احتمالا لثانية بالاجماع على عدم وجوب غسل غير الطرف من العضد لهذا الثبوت يندفع بعض المناقشات الواردة
على الاستدلال بهذه الاخبار وان كان القطع مما فوق المرفق سقط الغسل اجماعا وما عدا ذلك لا سكا في من انه اذا كان القطع
من مرفقه غسل ما بقي من عضده محتمل الاستصحاب بل حمله عليه في المختلف لا اذاعة غسل طرف العضد من نفس المرفق كما هو
الاشية فليس صريحا في الخلاف مع عدم فسخ خلافه في الاجماع ويخص به عموم غسل ما بقي في بعض اخبار الاقطع وفي الاحتياط
غسل طرف العضد كما فوق المرفق وعدة قولان لظاهر المصنف المضمرة لغسله بعد تعدد الوجوه ومن جعلها على اذاعة
القطع من المرفق فما دون فلا يبقى الاستصحاب غسل ما فوقه دليل عن الشيخ استصحاب محله لم يعرف لبلده ولعله اذا دلت
الغسل وان كان القطع من نفس مفصل المرفق ففي المبسوط وجوب غسل ما بقي من المرفق ونحوه عن القاضي ومما عن
الاسكا في وفي التذكرة فقد بقي من محل الفرض بغيره وهو طرف عظم العضد لانه من جملة المرفق فان المرفق مجمع عظم العضد
والذراع اى فيجب غسله وصريح في المنهى بسقوط الغسل لغوات محل الغسل ونحوه في المختلف لكن في الاول الصريح بعض
بقاء طرف العضد في الشرايع من قطع بعض يده غسل ما بقي من المرفق فان قطع من المرفق سقط فرض غسلها وفي
الكشف ان الاخير منه محتمل لقطع المرفق بتمامه ومن نفس المفصل فيبقى منه شئ فقلت ولعل الاول ظاهر بغيره ما في المعبر
من قوله من قطع يده من المرفقين سقط عنه غسلها ثم قال ولو بقي من المرفق وجب غسله ولو قطع من دونه غسل ما
بقي فانه ظاهر في اذاعة تمام المرفقين من الاول وبقاءه ولو بعضا من الثاني وتمام المرفق مع شئ من الذراع من الثالث
فليكن ما في الشرايع كذلك باذاعة القطع نفس المفصل فما دون من اول عبارته وقطع تمام المرفق مما فوق من الاخير لتحد
فتوباه وبالحكمة فوالان في وجوب غسل الباقي من العضد اذا كان القطع من نفس المفصل والذي يقتضيه النظر توقف
الحكم فيه على امرين خلافا بين احدهما ما من ان وجوب غسل المرفق اصليا ومقدّم وقد تقدم انه اصل الثاني وهو المرفق
وهو لغة كما في الصحاح والقاموس والجمع وعن المطر مفسر موصول الذراع في العضد عن المرفق موصول الذراع بالعضد
وفي عبارة بعض اصحابنا خاكيا عن اهل اللغة انه موصول الذراع والعضد كما في المذرك عن القاموس لم نجد عن اهل اللغة

في غسل المرفق
العضد

كتاب الطهارة

الامكان كنهائه ولكن كثر من اصحابنا من يجمع عظمي الذراع والعصا من بعضهم كشيخنا الشهابي الثاني وغيره بانه يجمع
العظمين لا نفس المفصل بل في الرض انهما العظمان المتداخلان وفي الحدائق المشهور انه راس خطي الذراع والعصا في
شرح الدرر وغيره انه قد فتر بينهما بالمفصل في الجواهر بما ظهر من بعضهم انه نفس المفصل قال وبالجمله هل هو طرف
الساعده وان طرف الساعده العضو يظهر من بعض الاول ومن اخر الثاني انتهى قلت استظهر في شرح الدرر وسكونه المفصل
قال وهو الحد المشترك انه في كونه طرف الساعده هو ظاهر الفاضل في المنتهى محتمل في النهاية وكونه طرف العظمين هو محتمل
في المذكور كصريح مجامعهم فصار يحصل كمالا صحابنا احتملا لا ثالث في معناه نفس محل الفصل والوصل وهو خط الحد
المشترك ورأس كل من عظمي الذراع والعصا راس عظم الذراع خاصه وكان منشأ الاحتمالات الاختلاف في فهم العبارة
المنفصلة من موصول الذراع في العضو لا يخفى ان فهم نفس الحد المشترك الذي خط وهو بعيد جدا لاسيما اذا دبر في حد
الفصل ولو كان التبعية بموصل الذراع والعصا موجودا في اللغز كان راداه طرف العظمين اللذين هما محل الوصل اظهر
وكذا التبعية بمفصلهما لكن ذلك وجدناه ما نقلناه ولا يخالو من ظهور في راداه طرف الذراع الداخل في شعبتي طرف العضد
الذي هو محل وصله فان طرف العظمين متداخلان بخلاف الشاك لكن فهو آمنه مجمع العظمين بمعنى محال الاجتماع من
اجزاء كل من العظمين وهل مرادهم على هذا هو الجزء الاخير منهما او مجموع الغدة المتداخل منها الاظهر راداه الثاني من
المجمع والذي يقتضيه هنا امر غسل اليدين مع المرفق بناء على الاحتمال الاول هو سقوط الغسل في محل الفرض لا ارتفاع
مورده بعد القطع سواء قلنا ان وجوب غسل المرفق اصيل او مقدمي لكن اختم في شرح الدرر وسر اللوامع على هذا التعليل
بقائه اطلاق المرفق على طرف العضد بعد القطع بان يكون كل من الخطين المتداخلين اللذين هما طرف الساعده العضد
عند الوصل مرفقا فعند القطع ينبغي الاطلاق على الخط الباقي مع احتمالهما كون طلائفه على الحد المشترك باعتبار كونه
طرف الساعده وبشرط التداخل فعند القطع ينبغي محال الاطلاق فطعا انتهى مع فلي احتمالهما الثاني يسقط الغسل
على احتمالهما الاول فلنا بوجوب غسل المرفق مقدماته يسقط اصاله يجب غسل طرف العضد اما الخط الذي منه كان
المرفق عند الوصل هو الخطان المتداخلان او مجموع سطحه لا نه عند الوصل لم يكن ظاهرا المكان للتلاصق فاكفي بغسل
الخط فاذا ظهر وجه غسله وعلى الاحتمال الثالث في معنى المرفق يسقط الغسل سواء قلنا بالوجوب لاصل او المقدمي
على الاحتمال الثاني المنسوب الى المشاهدين فلنا بوجوب غسله اصاله يجب غسل طرف العضد ذاته او تمام سطحه على الاحتمال
او مقدمه فلا يجب ان نوردنا في تعيين احدا لاحتمالات فان قلنا بوجوب غسله مقدمي يسقط الغسل اصيل يجب
غسل طرف العضد لمحصل اليدين بالخروج عن هذه الامور يغسل المرفق هذا كله بل الخطا امر غسلوا ايديكم خاصة اما
بند ورد الاخبار المنفصلة فيجب غسل طرف العضد لا نقاها حسبما عرفت على وجوب غسله بل بعضها ذال على غسل الايدي
من الطرف خرج غير الطرف من محل القطع بالاجماع في محل القطع من الطرف خاصة مضافه الى وجهه على بن جعفر عن رجل
قطعت يده من المرفق كيف يتوضا قال بغسل ما بقي من عضده وشمول ما بقي فيها للزيادة من محل القطع مخصوص بما يخص
الاخبار المنفصلة من الاجماع فلا مندوخه عن الحكم بموجب هذه المعبره المستفيضه لعدم ثبوت معارض خصوصاً مع
مدام معلومته خروج طرف العضد من جزيئه المرفق بعد قيام الاحتمالات المنفصلة بل بناء على ما عاينا اظهر لاحتمالات
من الجزئية بناء على انها الاظهر من عبارة اهل اللغز بكون الاخبار معضدة بما دل على غسل اليد مع المرفق بل لو ثبت ان
المرفق طرف الذراع خاصه والحد المشترك الذي لا يبقى بعد القطع يجب وجوب غسل طرف العضد فيما قطعت اليد من نفس
المفصل نظر الى هذه المستفيضه التي لا معارض لها لان الامر بغسل اليد الى المرفق في الايدي وغيرها انا بدل على ان المرفق
حد الغسل في اليد الموصولة لانها الموضوع لقوله اغسلوا ايديكم الى المرفق وهي المنسقة منه دون المقطوعة معانية
ما ينبغي معوما هو غسل الزايد حال الوصل وما افادت هذه الاخبار من غسل طرف العضد في المقطوعة غير معارض في
حتى الاجماع لانغفاده على طرف العضد المنطوق فوجه الحكم بحمد الله من الوجوه المسفرة بقي التنبه على امور منها انخل
شعر البدن والكلام في موضعين احدهما ان غسل البشرة تحت الشعر خفيفا او كثيفا واجب نسبه الحدائق الى ظاهر الاحتمال

في غسل
اليد
والجانب
الآخر

وبناء على عبارة شيخنا في شرح المشكوة قال يمكن القول بعدم وجوبه ولو وجد لفائل بل صرح بعض المعاصرين بالإجماع عليه بساعدة المنع لكن في الجواهر قوى كذا يدل عليه الشعر المحيط بما لم يعلم يغلق الغرض بغسل البشرة كما في الغسل ومع ذلك لم يثبت بعدم التخليل في اليد نعم قال في كشف الغطاء الظاهر أن حكم المسنوب الشعر جارٍ في جميع المسنوبات في الوضوء لا في خصوص الوجه والاحوط الاحتياط على ذلك ولو تكاثف عليه شعر آخر غسله عن غسل البشرة والاحتياط بها انتهى فتبع بعض فضلاء المعاصرين والمسندين في ذلك عموم كل الاحتياط به الشعر وخبرنا بما يجب غسل ما ظهر منه وإن لثا ضعيف لا جابر له في المقام مع مخالفة المشهور بل ظهور الانقاف والاول مغايرته مع الاية الأمر بغسل اليد في أن كانت بغير الوضوء والخافض المطلقين حسبما عرفت في تحليل الوجه فاللزام منه التخصيص والتفصيل لكنه فرع مكافئة الخاص وهي في المقام مغفوة لأن معضدا الخاص فيما تقدم من تحليل الوجه كان هو الشبهة التي هنا من طرف عموم الاية بل هي هنا مغايرة للإجماع بل المنع بساعدة ظهور الانقاف مضافا إلى الأصل والضرر في نحو حسنة زارده وبكثرة العبا ليس له أن يدع شيئا من يديه إلى المرفقين لا غسله ومنه هو صحيح زارده إذا مل الماء جلدك تحسبك لو فرض في نحو الجواهر من وجهه فالجميع لعموم الآية هنا لما ذكر فوجه الترجيح هنا على خلاف ما تقدم في الوجه كما لا يخفى ولا حاجة إلى إيراد ما بعض من ظهور خبر الاحتياط في خصوص شعر الوجه لوقوع السؤال عنه والحمل للام في الشعر على العمدة المذكورة في المسنوبات في الأندفاعها بانها مبني على كون الخبر نكرة وذات زارده السابقة في السؤال عن حد الوجه وليس كذلك كما مرناه في الموضع الثاني وجوب غسل الشعر الذي على اليد هو صريح جماعة من المتقدمين والظاهر أنه يورده على بعض المحققين أنه استظهر عدم الأصل ولعله شارح الدرر لأنه قال الظاهر عدم الوجوب للأصل أن لا يكون إجماع انتهى لو أجده من تقدمه في جامع المقاصد في غسل الجنابة صريح الإجماع على وجوب غسل شعر الوجه اليد في الوضوء وسأعد ظهور الانقاف على وجوب غسل الزوائد النابتة في محل الفرض كما يأتي فلعله لا يفتي بالإجماع المحكي المستظهر وجب ما استدل به لغسل الزوائد فيما يأتي بل لعله مقتضى أصالة الشغل بغسل اليد والوجه بناء على حصول الإجماع بينهما بعد التثبت في المراد منها وكذا مقتضى استصحاب الحديث ومنها أنه لا يجب غسل ما نبت في خارج الحد في اليد والوجه من الزوائد إجماعا ويجب غسل جميع ما نبت في محل الغسل من اليد والوجه من سلعته وتناول وجده وشأفه ونحوها شيئا كان ولما أوجده واقفا أو مندليا وبالجملة كلما حواه حد الوجه يجب غسله بل خلاف جده وفي شرح الدرر بل الإجماع ظاهر واستدلوا به بانه من أجزاء العضو المضمحل وبعض بانه كالجزء وبعض بانه تابع للعضو وفي شرح المقاصد بوجوب غسل اليد غسلها جميعا لا يخفى عرفا لا يغسل كلما ذكر قبل ولا امرأ بالغسل من المرفق إلى رأس الأصابع ولم يستثن شيئا ولا تبدل عن محل النابت فيه ولا من ما عله جلد محل الغسل ولا نصوا في غسل اليد الوجه إلى غسلها إنما احتواها إلى غير ذلك مما يجري في الشعر يتجمل فيه ولا ذلك فيك اليد غالبا من الشعر في محل خطاب الحكم المتعلق بها ولا كذلك غيره من الزوائد التي الغالب عدمها وعلى كل حال جملة ما استدل به للزوائد جار في الشعر فلعله ما دأب في عبارة من لم يصرح بخصوصه لو طال شيء من الزوائد النابتة في محل غسل اليد حتى يتجاوز الأصابع فالظاهر أن كل الظفر الطائل الذي تعرضه كثر وكثا ظاهر الشعر بناء على وجوب غسله إذا طال وصح جلد في هذا اليد والمشكوة بمسألة الشعر الطائل المتجاوز للظفر في الحكم ورافقه شيخنا في شرح المشكوة لنسبته وجوب غسل الطائل منها إلى عده كتب لم يذكر في جملة منها إلا الظفر في النسبة مبني على اتحادها وعلى كل حال فالكل في الظفر الطائل أنه يجب غسل القدم الغير المتجاوز منه عن سبب لا فامل في غالب المتعارف قطعاً وفي القدر المتجاوز قوله أن حكما في الحدائق واللوا مع اختار الوجوب في القواعد المذكورة والدرر والكشف ظاهر جامع المقاصد محكي الجعفرية وشرحها والمقاصد العلية واختار عده في شرح الدرر ومشكوة جلد وأقصى على ذكر الاختلاف في نهاية الأحكام ومحكي المنه في التذكرة لكن قال شيخنا في شرح المشكوة لم يثبت في مصحح برجان الخروج أي عن وجوب غسل سوسيتنا أعلا الله انتهى فلا سمعته عن صريح المتأخرين وحكاية أحد القولين في الحدائق واللوا مع وفي شرح الدرر وسنعمل على القول بعدم وجوب غسله القول بوجوبه فغسله ليعمل ليعمل إلى طرف الأصابع فمقتضى الاحتياط أن لا يترك الأظفار يخرج

عزَّ الحَدِّ

كتاب الطهارة

عن الحد المتعارف هذا يتم ان توفى صلواء الى شئ من الظاهر على الفص لكنه غير متوقف عليه بل يصل بادي في الخليل
وعلى كل حال للوجوب ما في الكشف من دخوله في اليد عرفا وقدم بخلافه ليد شروعا بما يخرج عنه كالوجه ولعمرك ان
الاصل وان كسر سبل اللحية والاصل ينقطع بقصته الجهرية والفتا من سبل اللحية مع الفارق بما ذكر من عدم تحيد اليد
بما يخرج منها بخلاف الوجه لا يقال ان اليد محدودة ايضا بالرفق الاصابع لا نأقول ذلك طرفة الاصابع في غسل اليد
من باب التحديد بل لا نه في غالب الخلفه من اليد المراد منه غسل اليد من المرفق الى اخرها وذلك لان الانتهاء الى حيث
بعده شئ محدد اما الانتهاء الى اخر الاجزاء المراد به الاستيعاب هذا مع ان الحد في الوجه اليد انما هو لتعيين الاجزاء التي
تصل لا لتحديد الموضع الذي يقع فيه الغسل كما هو الظن قوله في خبر زارة اخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي له ان يوصل
فقال الوجه الذي امر الله بغسله بالاجزاء المعينة ينبغي غسلها على كل حال يخرج منها المرفق من اللحية بالاجماع ويؤكد
هذا قوله في حسنة زارة وبكم ونفس العياشي ان الله يقول اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم فليس له
ان يدع شيئا من وجهه لا غسله وامر بغسل اليد من المرفق فليس له ان يدع شيئا من يديه الى المرفق من الاصل فزار
الغسل على ثبوت صل الجزء ومنبذ في الحد وخارجة فما ثبت في الداخل يغسل وان ندله في الخارج وما نثبت في الخارج يغسل
وان ندله في الحد وفي مفتاح الكرامة قال الاستاذ الشريف لا فرق في ذلك اي بين الوجه اليد في غسل ما ثبت فيها وان
ان طال لان المدا في وجوب الغسل اما على ان ثبت في محل الفرض وعلى وقوعه في محل الفرض وعليهما معا والاختلاف متعلقا
بالاجماع فتعين الاول فكلما ثبت الوجه وان طال يجب غسله ولم يتعرض لذلك الاصحاب لندره ووقعه قال فالتأني
الله فعلى هذا يكون عدم غسل سبل الشعر النابت في محل الفرض على خلاف الاصل للدليل انه في كل حال لا يفي
فيما كان من اجزاء محل الغسل وما يحكم خبره من الروايد حتى الشعر اذا طال حتى خرج من الحد وجوب غسل جميعه لا لشعر الوجه
منها انه اذا انكشط جلده من الوجه واليد فاما ان ينكشط من خارج محل الفرض وداخله وعلى الاول ان ندلت من محل
خارج بان انه في نكشها في الخارج وندلت من هناك ولو بلغ ندبها على الداخل لغسل بخرجهما من اجزاء الغسل وان
ندلت من محل داخل بان اسمر نكشها الى الداخل فندلت من هناك في المعبر والمنه في الفواعل المذكورة وجوب غسلها
جميعا فان في المنه لان اصلها في محل الفرض فاشبهت الاصابع الزائدة وفي كشف اللثام احتمال وجوب غسل ما من المحل منها
دون الفاضل لبقاء لكل منهما على ما كان قبل الانكشاف وهو قوي على الثاني فان ندلت من محل خارج بان اسمر نكشها
الى الخارج فندلت من منتهى نكشها لم يجب غسل شئ منها بل خلاف كما في المنه في وجهه عن الحد مع تمام الانفصال
والبيوت منه فاشبهت الجلود المباني من العضو ان ندلت من محل داخل بان انه في نكشها في المحل فان لم يتجاوز ذلك
الحد وجب غسل جميعها الجهرية مع عدم الخروج وان تجاوز فيغسل ما كان ندليه في الداخل فطاعا في غسل المقد الخارج
الوجه في لظفر الجوار اذا انفصلت من الداخل والخارج اسما في الخارج او بالعكس في الجاني وسطها غسل الطرف للمخ
في الحد مع ما في الحد من المتجانب منها ان اذا كانت ليد ثالثة فان كانت لثالثة ثابتة على المرفق او دونها وجب غسلها
اجما عما تقدم من وجوب غسل الزاوية الثانية في الحد ان كان منبذها فوق المرفق فان تساوت مع الاخرى اتا
واصنافا بحيث لم يثبت فيها اصلية وغاوضية وجب غسل الجميع اجماعا محكما في عدة كتب فاما عن المبسوط والمعتبر
من اطلاق عدم وجوب غسل اليد فوق المرفق محمول على المتبركة كما يشعر به اطلاق الزيادة عليها في ثابتهما وهل
وجوب غسل الجميع اصلي او مقدمة لغسل الاصلية المشبهة وتفتقر الثمرة في مؤمنها المسح فعلى الاول يكفي المسح
بأحدهما وعلى الثاني يجب بهما معا مقدمة لوفوع المسح بالاصلية ظاهرا من اطلاق المشبهة عليهما ومن الاستدلال
بان الحال فيها كما حكى اليد من المنجسة الغير المعلومة هو الثاني وهذا مبني منهم على ان الخلقة الانسانية فاضية
بعد الزيادة على يدين وجعلين وعينين ولسانا وشفتين الى غير ذلك فاوامر الغسل تنصرفا لهما دون الثانية
فاذا لم نساوا احدهما الاخرين بل ضعفت عنهما اثر او فصرحت صفا بئين انهما الزاوية عن الخلقة الاصلية فلا
يشملها الامر ولا يشملها الزاوية الثانية مخرجها عن الحد فندبا قسرا ان غاية الا كونهما الغاية في الخلق وذلك

ينقض خروج الثالثة عن مقتضى الخلقة فيشتملها اطلاق الامر بغسل اليد للوضوء وان كانت منبهة بالضعف والقصور
فضلا عن المساوية واقضى ما يدعي كونه ذى لا يدعى لثلاث فدا نادرا وموضوعا جديدا لم يكن مشهورا للخطاب
المخصوص لكنه ما مؤيد بالطهارة قطعاً فوجب غسل الجميع بتخصيص البهين الطهارة وعلى كل حال في وجوب غسل اليد الثالثة
المنبهة بالضعف والقصور ولا نلحقها بالعدم لان ذى الايدي لثلاث هو غير خارج عن الخطاب لكن يرد الثالثة
خارج عن موضوع امر غسل اليد في الوضوء لان موضوعه اليدان في السنة والايدي في الكتاب بقدر مفسرة اليد في عدة
روايات منها في حسنة زائدة وبكران الله يقول غسلوا وجوهكم وايديكم الى قوله فامر بغسل اليد الى المرفقين
تحتها في المروي عن تفسير العياشي في الحصال سباع الوضوء كما امر الله في كتابه غسل الوجه واليد الى المرفقين في المروي
عن العلل والحاشي بجمع الايدي في الآية باعتماد المضاف اليه والمراد يد جميع المكلفين مضافا الى ظهور الاضادة في
الآية في العهدية كما في الحدائق بل في اللوامع ان صلها العهدية والمعنى هو اليدان من كل انسان ومنه يتفاد ما في الجواب
من ان اليد جعقة في لثلاث المشبهة بالاصلية كما اذا كان لكل عضو مستقل ومرفق وذراع وكف مشابة فوه و
صفة بل في بعض افراد المعلومة الزيادة كما اذا كان لها مرفق ومنسوبة في مقدار اصلية الا انها اضعف بطشاً مثلاً لان
الافوى عدم وجوب غسل ما علم زبانه لا يضر في الاطلاقات الى المتعارف في خلقة الانسان فوه وصفه وصفه اليد في
عليها لا ينافي ذلك ووجوب غسل الجميع ما لم يعلم زبانه بوجوه اصلاً كما اذا خلق ككفان حسبنا ذكر لثلاث والاطلاق الادبي
ومثنية اليد في بعضها لا ينافي ذلك بحجها بحري لغالب ضرورته ان موضوع امر الغسل بعدان كان لفظ اليد في الاطلاق
بثلاث لثلاث ويجوز كون الغالب ليدن لا يصلح دليل الحكم بان المراد ما تضمنه اليد من هو غسل اليد او الثلثية فيها انما هي
للغلبة وعلى ما ذكرنا المأمور به هو غسل اليد في الاطلاق اليد في وان قلنا بقضاء الخلقة للانسان بعد الزيادة على اليد
كما لعلنا لاظهر وجب غسل الجميع في المساوية لغير المنبهة لاشتباه الواجب المخصوص في جميع الجميع ايضا ولا يجب غسل المنبهة
لزيادة عدم شمول الامر طامع خروجها من الحد ايضا وان لم نقل به وجب غسل الجميع مع التساوي لظهور الاجماع ومسح باحدث
مخرجاً ومع التاخر لا يجب الا غسل يدين وهل يتخير في الغيب لشه جعقة اليد لها او نعتين في لكاملين الموقوفين
للخلقة الغالبة لا يضر في اطلاق اليد في اليد او الثاني فيما كان التفاوت فاحشا لظهور الاضطرار والاول في غيرهما
كالنفاوت في القوة مع اتحاد الصورة وجود الكف المرفق مثل وجوه وعلل الاظهر الاجرة في المذارك اذا لم يكن الزيادة
مرفق لم يجب غسلها قطعاً اي ان قلنا بوجوب غسل الزيادة المنبهة وشبه بعض من تاخره واسند له بان الامر بما ورد
بغسل اليد الى المرفق وحيث لا مرفق بعد امثال المأمور به فيسقط التكليف في فوض يد اليد ان لم يكن لها اولاً وحداً
مرفق ودنياً مختص به نحو خروج فافدا المرفق في الاصلية بالاجماع على وجوب غسله فاجواب منع اقتضاء تحديدها للغسل
بالمرفق يوقف جوبه على وجوده بل المقتضى وجوب غسل هذا المقدار من اليد من غير توقف على الهيئة الاجتماعية كما
نقدم في مسائل السابغة ومن اجله حكم مع قطع البعض بوجوب غسل الباقي وعليه تحدد الغسل فيما لا مرفق ينجم بالمقتضى
الى ذات المرفق وان قال في اللوامع ان في وجوب غسل جميع ما لا مرفق له والمقدار الغالب جهين لكن لا يخفى ضعفه
او انها بعد ما عرفت من كون المقتضى من التحديد غسل هذا المقدار منها التوسيع تحت لظفر الغير المتجاوز عن سمات الاضطرار
يجب زالة في الوضوء والغسل وان حجب عن الماء لان ما تحته من البواطن والعبارة في التجاوز بالمقدار الغالب زالة اليد
وعدم التجاوز عنه لا يجرى انضالاً المحققين بالجموع والامصال لان المرجع في مثاله العرف والعادة ما قال في ما في الزيادة انما
من يخرج والادى السفي وما تحت التجاوز عن الحد انما يجب زالة اذا لم يمكن اتصال الماء بمقدار الدهن الى ما تحته الا بان له
كونه حائلاً ما يجب مسئلة اذا امكن الايضال اليد بالحد المجري لا يجب زالة وفي المسئلة في وجوب زالة السائل زالة
حائلاً عما يجب غسله يمكن زالة من غير مشقة فيجب من زالة من غير عارادة ولو كان زالة واجبة لبينة النبي وما مرفقين دل على
عدم وجوبها وان يستر ما تحته فاستبد ما يستره الشعر من الوجه واباه الامين الامن لا يري بما ورد من استحباب اطلاق المرفق
اظهار يد يسترها من طولها مظنة الوجع الخارج في الحد بقوله هذا القول اي عدم وجوب زالة من قريب وربما

في حكم الوضوء
في حكم الوضوء
في حكم الوضوء

من جهة مكان وقوعه مطلقا يكون العذر منه إلى التفتيد بليل إذا ذه خصوصيته والفعل لا يقع إلا على بعض الوجوه الشخصية
 والجواب أن تفتيد الزاوي بقوله صريح وجهه من أجل الوضوء إلى الجبهة ثم مسح جانبيه قوله وضعه على مرفقه وامر كفه على
 ساعده حتى جرى الماء إلى طرف أصابعه كما نص في فهمه المخصوصين والالكان يقول غسل وجهه يديه من المرفق وتحت
 ذلك ولم يفتد إلى ذكر التفتيد فهمه معتبر في المقام جدا وبه يندفع احتمال كون وقوعه خصوصه من الباقر ثم من جهة أن
 الصب من الأعلى هو أيسر ما يقع في غسل الوجه بل هو الغالب قولا مضافا إلى أن الغالب وقوع الصب بماء دون علا
 الوجه الأيسر هو مجرد الغسل وعدم الرد لا خصوص البدء بالأعلى ويدل عليه أيضا رواية قريب الاستناد لا نظم وجهك
 بالماء لعلك لا تغسل من علا وجهك إلى سفله مسحا وأورد عليه بضعف السند يندفع بالاجتهاد بالشبهة وبأن فيه
 مسحا يندفع فطحا فالأمر فيه بالغسل من الأعلى المفيد به أيضا كك في منع إفضاء يديه يديه فند يديه الأخر كما هو
 الدائم في الأخبار والمشكلة وأمرها على قبولها ووصاف متعددة في موضوعها ويدل عليه أيضا صحيح زرارة الأخرى في
 حكايته الباقر وضوء النبي ثم فيها ثم عرف بملاها فوضعا على جبهته وسدل على أطراف الجبهة ورواية العياشي عن زرارة
 وبكره فيها فصبها على جبهته لتغيب الأبداء فيها بالجبين والجبهة بالنسبة إلى ما تحتهما وينعتن النجس الأعلامها بالرواية
 المتقدمة مشين لأنها بحكم المفيد بالنسبة إلى أطرافها كما لا يخفى واستدل أيضا برواية الوضوء الباني من غير المشكلة على ذكر
 الأعلى بغيره بل لو كان الابتداء أو فاعبا الأسفل ثم وجوبه لوجوب المتابعة في الفعل الباني ولا فائده وفيه انه يرد
 لنا خصوصه أيضا ولم يعلم به فكيف يجب علينا أن قبل لو كان الواقع من الباقر ثم ذلك لنا بعد المشاهدة من المطلقين
 وهكذا يبدأ بعد فكان اليوم لدينا واجبا فلنا لعل الواقع ذلك ولم يتابع المشاهدة من لهم من حاله عدم إرادة التخصيص
 ولو شاهدنا الصبي غير مرة على الأعلى إلا أن يقال وقوعه كذلك من الباقرينا يديه ظهوره في مدا ومنه النبي كما ذكر
 اذ هو مكروه ولا يداوم على المكروه فليكن الواقع من الباقر هو الصب على الأعلى وإذا تعين وقوعه الأعلى في الصادق ريبا
 وجب الإفضاء عليه لما تقدم لكن الاستدلال بخوضه الإشعار في غاية الضعف استدلالا لفاضل له أيضا بما روى
 من أن النبي ثم وضوء وضوء قال بعد هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به وأورد عليه بأنه لم يقبل في ذلك الوضوء
 أن الصب على الأعلى واجبا بل لو كان فاعما من غير الأعلى لكان يجب بقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به وأورد
 أيضا بأن المراد بالامثلة قطعا واللام يقبل غير تلك الصلوة وح لا نسلم ظهورها ثلثة في جميع أفعالها حتى لغايات من نحو
 كيفية الحركات سرعة وبطء ومثلا وصب الماء على العضو من هنا ومن هنا من هذا القبول ولو لم نقل بظهور عدم وجوب
 المماثلة فيه فلا أقل من عدم ظهورها ثلثة ونحو ذلك ويدفع بأن الأصل فيه وجوب المماثلة في جميع ما وقع إلا ما علم عدمه من قبله
 ومخرج كونه عاديا ولا بد من وقوعه على أحد الوجوه لا يفضى بعدم إرادة المماثلة في وجه مخصوص منه إذا غلب الخاء العبادات
 غير خارجة عن العادة نعم فيه أن هذا الخبر من طرفنا هو ما أرسله في التفتيد عن الصادق ثم والله ما كان وضوء رسول الله
 الأمر مرة وتوضا النبي ثم مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به وهو محتمل الحديث واحد حديثين وظاهره في
 إرادة خصوصيته المشار إليه من حيثية المرفق والمرتين فالمراد لا يقبل الله إلا بالوضوء ثمرة ولا يدخل فيه محل البحث سلمنا
 إرادة عدم القبول لا يمثل الوضوء الذي وقع هذا القول عقبة بجميع مشيئة التي منها كونه مرة مرة لكن لم يتعين وقوع
 الصب فيه من الأعلى ودعوى تعينه بأنه لو كان فاعما من غير الأعلى لكان يفهم من قوله هذا وضوء الحج وجوبه كما مر من قوله
 يمكن معه عدم فهم وجوبه لصاحبه النص من الأعلى غير مرة كما حكاها فعل الباقر وغيره واستدل أيضا بما يدل عليه الحديثين
 وإنما من في الوجه بالاجتماع المركب كما حكاه جماعة في تحفته تأمل كتابية الوجوب في اليد دون الوجه عن ابن سعة في المسألة
 أنه ظاهر الجلبين والخلاف في الإفضاء وجوامع الخبرين في حيث تقع النصيحة فيها يمنع النكس في اليد وأما
 الغسل في الوجه انتهى التامل في عبارة أنهم خصوصاً فيما في الخلاف الغنية لعل فاضلهم الغرض عندهم في وجوب بينهما
 وعلى كل حال الخلاف في اليد ضعيف دليل الوجوب فيه أقوى لأنه بعد الاجماع المحكي عن الخلاف وجميع الجوامع أمثال ذلك
 الجامعية والبيان والوسائل أخبار الوضوءات إبانيتها الخاصة لسلما من المرفقين في الأصابع خصوصاً حونا في بعضهما من

في فهمه الباقر
 في فهمه الباقر

كتاب الطهارة

التجديد قوله وضعه على مرفقه لا من فاعله على ما عده حتى جرى الماء على اطراف صابغته كذا في التبرج ووكذا في بعضها
 بن زيادة قوله لا يرد الماء الى المرفق وفي الصحيح منها ثم يفيض في المرفق ثم يمسح الى الكفا في قوله فلك بهذا الشعر قال اذا كان عند
 اخر فغسله والا فلا امراد بالآخر الخ الفاعل ان كان ثقبه فاعل والا فلا بناء على ان المراد بالردا التوجيه في الغسل الى الاعلا وفي
 رواية ابن يقطين حين خاف عليه لئلا يضره غسل اليد بن شكوسا وبعد صلاح حاله معه وارتفاع الثقبه امره بقوله وقال
 يدك من المرفق بن وخبير علي بن ابيهم فعلم جبريل النبي في الوضوء على الوجه اليد من المرفق وفي مؤلفه ابن عرويه سئل الصادق
 عن قوله تعالى الى المرفق فقلت هكذا سمعت من ظهر كفي الى المرفق فقال ليس هكذا ثم يراها انما هي ايدىكم من المرفق ثم
 امر به من مرفقه الى صابغته من ادا يثر يلهنا ما وبلها كما يقال ينزل على كذا حق لا يثافي تواثر الفران الى غير هذا ما هو واضح
 الدلالة على اليد بالمرق ومع اعضاضها وجبرست بعضها بالاجتماع استقبضه مضافا الى ما دل عليه الوجه بفيد طلا
 الفصل في الايدي والسنن بها ونقطع بها ايضا اصالة عدم الوجوب للذين استدلت بها الخالف في جواز الابتداء بغسل الاعلا في
 الوجه اليد بن علي كراهية كما ان استدلاله بخبر جاد لا بأس بجمع الوضوء مقبل ومردود بان الابتداء من طلاق المسح في
 الوضوء مسح الراس والجلبين فلهل عليه يخرجون غسل الوجه اليد بن واطرافه على الغسل في بعض النصوص من قوله يمسح على وجهه
 لا يثافي كون الاول هو الابتداء منه عند الاطلاق ومن الغريب نسبة الجماعه القول بجواز التمسك الى المرفق في نقلهم عنه الا
 استدلال بالاجماع على استحباب البداء بالاعلا في الحديث شيعن فالأحوط عدم زواله الا بالسنن وهو مع الابتداء بالاعلا
 دون التمسك وان الجماعه نقلوا انه في موضع اخر ثم قال هذا وضو الخ وذلك الوضوء ان يبداء به بالاسفل ثم ان يكون خلافا عنه
 مقبول وهو خلاف الاجماع فثبت انه ابتداء به بالاعلا مع ان الاجمعي ان ثما وضو بالوجوب لا ان يكون مقصوده محصل لرد
 على الجهل والمنكرين لمجان البداء بالاعلا كما يشعرون فغل الحديث عنهم كما ان دعواه الاجماع على استحباب البداء بالاعلا
 ممنوعة الا ان يريد ايضا دعوى الاجماع على جحانه لغرضه بين الوجوب الاستحباب ليرد به منكر الجحان من جهة التمام كما
 هو ظاهر سياق كلامه وعلى المختار من وجوب البداء بالاعلا هو مقتضى التحقيق لا التهرب كما صرح به في المشكوه وشيخنا
 في شرحها فيجيب مقدّمه لعلم الابتداء بشئ مما فوق الاعلا لان التحقيق هو الاصل في الموضوعات حلا للملفظ على خفيته دون
 المسامحات قال بعض المغايرين ان الثاني هو الابتداء بالاعلا لان اللفظ موضوعه للمخالف لغرضه خفيته وهو
 يصدق بالابتداء من الجبهه مطلقا واما وجوب البداء بمبدأ الفضا خفيته فلا دليل عليه صلا والاصل بنفيه وفيه مع
 ان موضوع البداء في اليد هو المرفق الذي لا سعة له في ظاهر البشر ان الاعلا خفيته تفصيل فاما ان يراد بها الاضحا
 فيلزم كفاية الابتداء بمطلق ما فوق الاسفل وهو معروف بعدمها او الخفي اي الاعلا بقول مطلق ومن جميع الوجوه
 خفيته ولو العرفه هي مبدأ الفضا لا غير اطلاقه لهذا المعنى على ما دونه من مسامحات الاطلاقات العرفه التي لا عبره
 بها في كشف لفظه وكيفي فبذلك اي الاعلا من جهة واحدة ان كان اعلا منه في جهة اخرى فلا يجب طلب الاعلا
 والظاهر ان مراده غير ما ذكره المخاصم المتقدم ولا بأس به في كفاية الابتداء بخبر من الاعلا من غير استنباطه بغيره الصل البداء
 بالاعلا ويساعد ظاهر الوضوءات لبنانية لظهورها في عدم استنباط اثر المرفق ولا بل يبعد تخففه من اسدال الماء
 الموجو في البحر الا ان لا يقصد تمام الاسدال الغسل وهو خلاف ظاهر الخبر في شرح شيخنا للمشكوه دعوى الاجماع على عدم
 وجوب استنباط الاعلا هذا ولا يكفي عدم الابتداء بغسل الاعلا بل الواجب الابتداء بالاعلا لضمنا الدلالة الابتداء بالمرفق
 واعلا الوجه والجبهه والجبين فيجب تحصيله وبظهر الفرق في مقارنة الاعلا بغيره في الغسل برمس العضو لا فضلا لابتداء
 بالاعلا فيجزي على الاول دون الثاني وربما يستظهر من يفرغ عدم التمسك على قولهم يجب البداء بالاعلا في جملة من العبارة
 الاول ولا يفتح مطلقا لمفارقة قطعها ولا تعسر وتعدا اختصاص الاعلا لغيره من غير بالكلية بالغسل فالمدار على الذي
 يقع في غالب العادة لا زاده الابتداء بالاعلا وكفاية العرفه فيه واذا تعدل الابتداء بالبحر الاعلا بما يقتضيه التكليف
 فعمل يجب مراعاة الاثر في لزم يسقط حكم الترتيب في الظاهر الاول وفاقا للمشكوه لظهور الدلالة في الغرض بالابتداء بالاعلا
 مما يجب غسله وذكره خصوص المرفق واعلا الوجه والجبهه والجبين مبني على ان ثما في ياتي بوجوب مراعاة الاعلا

فإنه من وجوب غسل
الرجل أن يغسل

فالاعلاء مقدم السقوط أو جبر إذا كان الاعلاء مجبراً وجب له البدء بمسح الجبهة ثم غسل ما تحته من اليد إلى القدمين ثم غسل وجهه من أعلاه
 الاعلاء فالاعلاء في تمام العضو الواجب لبدء باعلاءه ثم يغسل كفاً انفق وجهان بل قولان أو ثلاثة أما من أعلاه الاعلاء فالاعلاء
 الحقيقي في تمام العضو بين الأجزاء المتماثلة وغير المتماثلة فلا يجب قطعاً ومن غير خلاف كما أعترف به غيره فاحداً فالاعلاء هو
 وجوب التعريف بالنسبة إلى الجميع والحقيقي في الأجزاء المتماثلة خاصة وعدم وجوب التعريف في غير الاعلاء أصلاً بوجهه وكتب
 الإخبار في ظاهر الكثير واختاره البهائي وفي المقاصد العلية اختياراً الأول ظاهر عبارة المختلف في مسئلة المعنى البهائي من
 العضو من وجوب غسل للمعنى وما بعد ما إذا وجبنا الابتداء بالاعلاء في موضع المعنى خاصة أن لو وجب كون هذا القول هو
 فضيلة القول بوجوب الابتداء بالاعلاء لكن الإجماع المتقدم عن شيخنا على عدم وجوب سبب واجب الاعلاء بالبدء فافهم أن هذا
 القول خلاف الإجماع لاستدراك وجوب غسل تمام الاعلاء بالاعلاء كما هو واضح بل صرح شيخنا المتقدم هنا بعدم تعرض
 الأصحاب للزوم مراعاة الاعلاء فالاعلاء متساوياً أو غير متساوياً فاعل القائل به عند شيخنا يخرج بالإجماع ويؤيده ما في هذا
 من أن القول به من الخرافات واستوجه طبع المقاصد الاحتمال الثاني واختاره بعض المعاصرين لكن فيه بالترتيب العرفي
 ولعله المراد أيضاً استوجه شيخنا الشهيد لا يخفى أن الأخبار المتقدمة بها الوجوب لبدء بالاعلاء ما بين مطلقاً بالنسبة
 إلى غير المتماثل ظاهرة في الصحة مع انعزال الأسفل العرفي مثل الاعلاء الغير المتماثل من إطلاق قوله من المرفوع إلى طرف الأضلاع
 ومن اعلاء الوجه إلى أسفل لعدم إفضاء من إلى زيد من تعين الحجر المبدأ به الغسل والتميز ليه ما بينهما باق على إطلاق
 الغسل من الظاهر في الصحة مع الخالف في إنشاء بالنسبة إلى غير المتماثل وقوله وضعه على المرفوع وأمره على ساعده حتى جرى
 الماء على أصابعه إذا لم يقو بذلك هو الغسل الوضوي مع أنه ليس نوعاً بذلك الجري الأول تمام جهات الأضلاع فطاعاً و
 لا بالاسدال مرفوعاً على الوجه استوعب تمام أجزائه فلا محالة الغسل بذلك الأمر والاسدال شق من أسفلها قبل شق من أعلىها
 الغير المتماثل فما عسى يؤمّر إذا ذكر من قوله في خبر آخر من المرفوع إلى الأصابع ومن اعلاء وجهك إلى أسفل من كون الغسل كله
 في جميع أجزاء ما بين المبدأ الثاني الذي هو مستند الشهيد في إيجاب الترتيب العرفي بين جميع الأجزاء بعد بدء الحقيقي للعنبر
 غيره برفعه هذا الظهور الذي هو في غاية الوضوح خصوصاً في المبدأ غيره فيها منعذ ولا فرق بينهما وبين الوجه في الترتيب
 والاستناد في الترتيب إلى خبر منع رد الشعر سبباً مع جوابه وأما بالنسبة إلى الأجزاء المتماثلة في عدم الترتيب الحقيقي بينها
 فكان الظهور المذكور لعدم حصول الاستيعاب بالأمر والاسدال المذكورين الواجبين أول الصب لتمام الأجزاء المتماثلة
 ما بين المرفوع إلى الفصاح إلى الأصابع والذوق بل ينبغي أن يغسل الاعلاء عسلاً بها خصوصاً من الوجه لبقاً مخطوط
 العين والألف كما هو المشاهد غالباً ولذا انبهر بالمسح وإذا لم يستوعب فلا محالة أصاب الماء أسفل قبل اعلاء المتماثل
 فبطل به ما استوجه في المقاصد العلية بدعوى ظهور من في فيما اختاره أو لا لكن لعنهم راعاً أنه مطلقاً أخض بالمسك
 ودعوى ظهور وقوعه من باب الأجزاء المتماثلة في الوضوء البهائي لأن الظهور الأول في نفسه ممنوع وثانياً بالظهور المذكور
 مدفوع ثم العنبر مراعاة الترتيب في المتماثل أيضاً موجود وإن كان لا يترتب الجملة من مراعاة مطلقاً وكذلك دعوى الظهور
 الآخر من البهائي بل لظهور مخالفة الترتيب في الأجزاء المتماثلة لما مر لعله لزاماً من بعض المعاصرين الموافق له بالمتساوية
 بالترتيب العرفي كما سمعت منظر إلى الخالف في استظهار وقوعها في البهائي في المتماثل أن نافذ الترتيب الحقيقي بينهما
 ترتيب عرني فليعتبر ذلك هذا وإن كان دعواه أقرب مما نقده لكنه ممنوع أيضاً وإن سلم ظهوره في الجملة من نحو الكلمة المذكورة
 فليس على هذا التماس بغير ما وقع فيه إطلاق الغسل من المرفوع إلى الأصابع في كثير الأخبار وكذا إطلاق غسل الوجه أو
 من أعلاه مضافاً إلى إطلاق غسل الوجه واليد في خصوص أخبار البيان معنضة كلها باعتبار الأيد ومنه يغوى القول
 بكفاية الصب على جزء من الاعلاء ثم الغسل كفاً انفق بحكمه للإطلاقات من غير تقييد ثابت بغير الابتداء بخبر من الاعلاء
 عليه فاعل جزء ولو سبباً من الاعلاء ثم في الباقي غسل الأسفل قبل أعاليها ولو جبراً بغير نحو رد الماء إلى فوق صح لكن غير
 بعده عوفاً لظهور أخبار البيان المذكورة بل بما يقال أن الواقع في النص هو صب الماء على الاعلاء حتى يجري إلى آخر
 الوجه واليد ثم حرر اليد عليه من الأعلى إلى الأسفل ليس نوعاً من الأجزاء مرفوعة واحدة أو زائدة كما هو المتعارف لأن باب العنبر

كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

فما حصل منه من انغسال الاعلا قبل الاستغسل كاف ان لم يكن الترتيب العبري بين الاجزاء المتشابهة فضلا عن غير المتشابهة فبأنه
 الاقتصار في مخالفة الترتيب على ما لا يزيد من هذه الكيفية التي هي وسع دائرة من الترتيب العبري متباينة للكيفية المستفادة
 من الفعل الواقع للبيان وما لا يتجوز اهر بعض المتأخرين لكنه لا يرجع الى محصل ضرره انه مع المواظبة على الفصل بين
 التي شرنا الى ظهورها من الوضوء لبيان لا محالة تكون الاجزاء المتساوية الواضحة مغسولة قبل العاليين من المتشابهة وتعتبر
 في كل من وضوءه وركعت وضوءات سائر المكلفين المتوضوءا لبيان ناسبهم غير هاتفي الوضوء الاخر كما وكيفا ومقدرا وضوءا
 من العلوي والسفلي والمتشابهة وغير المتشابهة والوقوع بهذا النوع من الاختلاف متبع لاداء البيان من تلك الجهة وجعل
 مدار الضمير في الوضوء كونه من الوجوه التي لا محالة يقع الفعل على وجه منها كما اشهر اليه سابقا واداءه البيان بالجماع الذي
 هو من قبيل الجنس البعيد هنا الشدة التبدل واختلاف الافاء وهو ما لا يخرج من جهة الدين بربطه من الظهور الصالح للجهة
 فذكرنا المتشابهة في اختلاف الواقع من الفعل هنا فكيف مع رفع اليد من خصوص الصورة الواقعة والرجوع الى الجماع البعيد
 الذي تضمنه فان كان ولا بد بالجماع الصالح ظهور في الجملة للبيان بعد الابداء بمسعى الاعلا هو اداءه ما لا يكون من القسم
 الذي قلنا غير بعيد مخالفة لظاهر الاخبار ثم ان وجبنا الترتيب في غير الاعلا فيجب عظم الفصل بالجماع الاسفل اما مطلقا او من
 الاجزاء المتشابهة وان لم نوجب فلا ظهور قوله سادته الى طرف تخينه وامر كفه على ساعده الى طرف ضابعه مع فرض عدم
 استيجاب العضو في وقوع غسل محاذي الذنن وطراف الاصابع قبل تمام الاجزاء التي اعل منها واما الفصل بجودة الماء من سافل الى
 عال فعلى قول المرتضى من ثابته من جواز التمسك بظاهر اجزائه وعلى المشافان اوجبنا الترتيب في غير الاعلا فلا يجوز الاستزاه
 مخالفة الترتيب ان لم نوجب فوجهان بل قولان صح بالجواز في شرح المسكوة لشحننا وحكي المنع في منطاح الكرامة عن جماعة
 واستظهر في الجواهر من بعض القائلين بوجوب الابداء بالاعلا وعلى كل حال مستند المنع قوله في مؤثقة بكرة وزارة في حكا
 وضوء النبي فغسل يده اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يبرح الماء الى المرفق في يمينه صفوان فلت برد الشعر فان كان عند
 اخر فعل والافلا والمرا دبا من الغامض وجه الجواز ما ذكره شيخنا من قبل الرواية على رادته وجوب الابداء من الاعلا والفعل
 بالاطراف ولا يخفى بعد هذا الترتيب اقرب منه المحل على رادته المنع من حيث لا دمه وهو وقوع غسل السافل قبل العالي من
 حيثية كهيئة الفصل في بطلان الاستناد باطلا من منعه المحرر فيقول شيخنا الشهيد الثاني ان الترتيب في غير الاعلا ولكن لا دليل
 على هذا المحل ايضا ولا مانع من العمل بظاهر المحرر في القول بمنع الفصل بجوارده ويساعد ظاهر الوضوء للبيان ايضا لكن ينبغي
 الاقتصار في منعه على الفصل بالركن الكلي الذي تسعمله العامة لا مطلقا لرد ولو في بعض العضو خصوصا السبيل الذي لا يظهر على
 من الوضوء للبيان لظاهر الصحيح من جعل فعله ما موافقا للتقيد من العامة الذين يستعملونه في تمام العضو كذا المؤثقة للشهيد
 الراد المنه في كونها الى المرفق واما الفصل بالعرض فلا مانع منه لا مكان تحققة مع مراعاة الترتيب اقل ما يجب الفصل للوجبة
 اليد من ما يحصل به مستاه اى سعى الفصل ولو دهننا بفتح الاول هو البيل من دهن المطر الارض بلها كما في كتب اللغة لكن بشرط تحققة
 الجري معه بتحقيق فله باستقلال الجري من الماء من ملاقيه الى جوارحه واخرين ولو لا بنفسه بل بمعاونة بدل وغيره فاما المتفصل منه المتفصل
 التي بعد ذلك مغسولة واستمر اطله اخيرا واجام ومطلقا هو المشهور قبل كما وان يكون اجماعا وعمليا ذاعدا انقل الى الشيخ
 وعن المؤثقة ومنها في الشيخ كفاية الدهن من جري حال الضرر وده مال الشيخ الحدائق ونسبه الى جماعة من متأخري المتأخري
 واختاره في اللوامع وبنما حل عبادة الشيخين على المشهور وعلى كل حال العمل على المشهور لضم الكبار لست انما اوردته وجوب
 غسل الوجه اليد بل صا من الضرر واداء الوضوء غسلنا ومسحنا وتلثه على القول الاخر فلا يكون كله مسحاً والمز
 في حقيقتهما اللغة والعرف لعدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيها ولا يصح الفصل لغة ولا عرفاً قطعاً الى مع تحقيق الجري دعوى
 عدم اعتبارها في غسل لغة وعرفاً كما عن بعض محققات الشهيد الثاني كما في المدارك من ان في دلاله العرف عليه نظري
 غير محله فاذن ذلك الى ما تضمنته الوضوءات لبيان من الاسدال والافاضة والصبي نحوها وبعض اخبارنا من غلبا
 حصول الجري كحسنة زارة الجنب ما جرى عليه الماء من جسده فليد وكثيره فقد اجزء ولا فرق بين الفصل والوضوء انما
 وفي صحيحه المتفصل فيها احاطة بالشعر لكن يجري عليه الماء وموثقة عما را الفصل والوضوء يجري منه ما جرى مثل الدهن الذي

مجلس المصطفى

كتاب الطهارة

ومعه لا يبقى عليه شيء من الماء على أقل الجري على أنهما معارضان ببعضهما من الزهر على وجوب الشبه في الغرض كما يأتي في الشبه مع أن الأول من هاتين منضمته للخصيتين المستح والنسب حال الضرورة والمدعى تعين المسح وجهه على تركه في المتقدمة في المياه الرجل يصب الماء في سائدها ويستنقع لا يبلغ صاعاً ولا مداً إلى قوله فان خشى أن لا يكفيه غسل راسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده و أن كان الوضوء غسل وجهه مسح راسه وجلبه فذكر في الجاهل المحقق لها بثلاثها أن لا أخبار على أن المفروض فيها على بلوغ الماء قدراً الصاع والمد وهو أعظم من عدم التمكن من مزيد ما يتسخ به المعبر في الضرورة والامر بالمسح الأعم أيضاً من عدم تحقُّق أقل الجري به كما ذكر في أعضاء المسح وما ذكر من مغائب هذه الأخبار المخرجة شاهدة للتعبد بالضرورة وليتبين الجواب أن استدلالهم بما ذكرنا من أن الدهن لا يجرى مع وجوب أخبار الغسل والجري إنما يكون على تقدير معارضتهما بخلاف الغام والحاصل المطلقين والخصوص من جانب هذه حتى تحكم وهي موفقة على كون هذه خاصة من حيثية المسح العاكر من أقل الجري من حيثية حالة الضرورة وقد عرفت أنها ما بين فائدة لا أحد الخصوصين على أن التعبد الغضبي فيهما معارض عام وخاص فزع المكافئة وابن المكافئة لهذه الأخبار بل وأخبارنا أيضاً للكتاب السنن المتواترة المستح بالغل والغسل والجري لصريحين فيما يحقق معه الانتفال من جري الجزء كما مررتما مع اعتضادها بالشبهة العظيمة المرتدة بينهما وبين الإجماع فوجه الحكم هنا بغير الله من الوجوه المسفرة لأمرنا في الأمعوج السلف في مكان وقع لبعض من آخرى لما جري هذا ولا يخفى أن في بعض الأخبار ما عسى بهم عدم تحقُّق الغسل في جري انتقال الماء من جزء إلى جزء ولو بمعاون كما عن الراغب عتلت الشئ غسلنا غسلنا فالتفت من هنا قال الطبري في جملة الغسل هو أمر الماء على المحل حتى يسيل في المسح أن يسيل بالماء من غير أن يسيل وقال شيخنا في لوقض الغسل في اللغة أجزاء الماء على الشئ على وجه التطهير الغسلين وإزالة الوسخ يسيل ويساعد العرف ومن ظاهره هذه الأخبار أن ربما كان الوهم إلى اعتبار زيادة على مجرد الانتقال بل في عدة كتب كوكفاية الانتقال المذكورين للمعنى العرفي في الحدوث هل التواتر في الغسل ما جري فيه جزء من الماء على جريان من البشرة بنفسه وبمعاون أو يرجع إلى العرف ويكفي الدهن وعلى الثالث فيلخص بالضرورة أو مطلقاً أو بالمشهور الأول وباللثاني فالجماع من من آخرى لما جري والخصيص بالضرورة في الذكر عن الشيخ انتهى في الجواهر أن طهارة مصداق الغسل بالعرف من دون تحديد له بالانتقال جزء إلى جزء ونحو ذلك مجتهدين في هو ظاهر في اعتبار الانتقال المذكورين للمعنى العرفي فلت لو كان مراد من حد بالانتقال كصاحب التبيين وغيره انتقال النداء ونحوها كان أعم من العرف لكنه مصرح بالانتقال جزء من الماء أي بما ينشأ العرف وهو الأسالة والأجزاء الذي في عبادة الجماعة بعد أن يكون مرادهم ولو باله كما هو ظاهر تعبيرهم بالأسالة والأجزاء والعرف أيضاً يكفي بذلك نعمة بالأجزاء والأسالة لكسائر المقامات مقول بالتشبيك لها فخرج على وفرد خفي يتفاوت مراتب التشبيك فقد يكون على وجه ينصير الأطلاق إلى بعض دون البعض ولا مضايقة من دعوى كون الغسل والجري هنا بالنسبة إلى بعض أفرادها من ذلك الغسل فلا ينصرف إليه طامها لكن بعد ورود أخبار والدهن مسافة لبیان خصوص الغرض الخفي لا مجال لدعوى أن تصرف في هذا المقام والقول بكفاية مطلق الدهن وإن لم يحقق معه الغسل والجري لغير أصل الحظا إلى الأخبار المعبر في المذكورة كما يحكى عن بعض فيكون الوضوء من أحدهما مسح و الآخر غسلان ومسحان مخبر بينهما بمكان من الضعف لا تحادما ههنا الوضوء والغسل بل كفاية غير مستحق الغسل في الاختيار خلا الإجماع ظاهر ودعوى أن الغسل هنا له معنى شرعي باطل قطعاً فالذي يغضبه النظر كفاية الانتقال المذكور في صدق الغسل والجري العرفي كما هو ظاهر المشهور فالشرح الدرس قال مرجع الشبهة إلى العرف وكان العرف أيضاً يكفي بذلك بشرط أن الانتقال المذكور انتهى نعم هو فرد خفي من الغسل لنا عليه أخبار الدهن بل وأخبار الدهن لفلنا بكفاية انتقال مسحه ندائه الماء كما يعطيه خبر أحد الدهن وكفاية العرف في جميع المكان إذا حصل منها البس لا ذلك لكن لكان فوزه أدلة الغسل الجري التزمنا جمعاً بكفاية الدهن والبس الذي يحقق معه الجري ولو فرده التزمنا بالبشر بتعبد ما كان منه مطلقاً كالمضغ للبس والدهن على تقدير كونه بمعنى لبس بخصوص ما يحصل معه أقل مستحق الجري وبالجوز فيما لا ينهل منه الجري كالمضغ للدهن على تقدير كونه من الدهن معنى عدم الجري ونحوه من الدهن والغرض في جميع البس الذي لا يمكن مع الجري عادة بأزاده المبنا في الشبهة بما يحصل معه أقل مستحق الجري وبالحكمة تحديد الجري بالانتقال لجزء من الماء من محل ما فائدة إلى جزء آخر غير ذلك فالتفت بالعرف

في غسل الرجل بالإناء لا

٢٥٣

وعلى كل حال لا اشكال في صحة الوضوء والغسل مع عدم الجري لفعل الماء على العضو كما اذا قصد الغسل بالكون تحت الماء بعد الغسل
 المتفق على كتابته وقد صرحوا في الغسل بل هنا ايضا في العضو الجري كفاية وضعت الماء حتى يصل الى البشرة ومن ادعاهم كفاية غسل
 لا سيما كما ستعرف وقد يشكك حكمهم هذا مع اعتقادهم الجري في تحقّق الغسل وربما دفع المناقاة بعمل كل اثمهم على اعتقاد الجري لو
 بالثبوت اى كونه لبلد بعد اذا اورد جريها وانتقال ما منها من جزء الى جزء ولو بها ونه جري وينقل بها فل من هذا لا يتحقق الا
 المسح وفي الجواهر فيقال ان الغسل يختلف صدقه بالنسبة الى العرف فمنه ما لا يتحقق الا بالجريان ومنه ما يتحقق بالاصابة كما
 في الغسل بالنسبة الى المطر وضع المغموس في الماء انه حتى يبرق قدم ارتفاع الاشكال بذلك عن حكمهم بكفاية التحريك في الخاتم
 الذي يلج بجيت يصل الماء الى ما تحته وكذا في الجري كفاية الصلابة الوتوفى بوصول الماء الى البشرة في جميع ذلك مع عدم حصول
 الانتقال بالتحليل والتحريك للتلج ونحوها من جزء الى جزء فالظاهر الحمل على كفاية الجري لو بالثبوت وبديل عليه جرحه واردة في الوضوء
 اذا مس جلده الماء محسباً في رواية الغنوي بجري من الغسل والاستبراء ما يملك بذلك لكن في عدم اعتقاد الجري لفعل مطر
 يستلزم كفاية محترمة وضع خثره ذات بله ذات على العضو ويد مبلولة كذلك اذا انتقل من بله الى العضو ما يمكن نقله من محل
 ملا فانه الى جزء اخر اذا اريد وهو في غاية البعد بل لا يلزم فعل الاجزاء التفصيل بل الغسل بوضع الماء على العضو يعتبر الجري
 الفعلي بالعضو المذكور للثبوت في روضة السلب عما لا جرى فيه عرفاً فتلك لغت لا لصلها لعدم النقل والغسل بوضع العضو في الماء فلا
 يعتبر المصدق فيه مع عدم حركة العضو والماء اصل مضاف الى ان الوضوء الباني تضمن الجري الاسدال والا فانه مع فرض
 الصبي على العضو فيه فليعتبر في ذلك الوضوء وغاية الامر ثبوت صحة الغسل بالعضو في الماء فيبقى اعتقاد الجري لفعل في الغسل
 بوضع الماء على العضو على مقتضى الاخبار ولعلنا ان لا يعتبر في غسل اعضاء الوضوء غير الاثداء فيه بالا على وضع خاص من كون
 الغاسل بها واحدة وما في بعض عبارات المتقدمين من ذكر الكف الواحد محمول على كفاية الغرفة الواحدة في مقابل الغرفتين
 قبل والفضلية ولا يكون غاسل الوجه اليمنى وما في محكي سألنا ابن بابويه من ذكرها محمول على كونها الاغلب لا انهما قبل
 او الفضيلة ولا في غسل اليد اليمنى وضع الماء في اليد اليمنى وادارته منها الى اليسرى والغسل باليسرى وما في محكي الرسالة
 والمفتن من ذكر خصوصه محمول على الفضيلة ولا لذلك امراراً اليد بعد اجزاء الماء انفا فظاهر من غير المحكي عن الاسكان في
 وهو مع عدم فلاح مخالفة مسبوقه بالاجماع ومحموقه بغير متحقق مخالفة لما اول في كل امره وتحكيه صحة الوضوء لا سيما
 عنه وعلى تقدير مخالفة فعله نظره الى كون ذلك مع جوف في الغسل وهو لا يقضى به خلة في المفهوم ولا استفادته من بعض اخبار
 الوضوء الباني وهو محمول على توقف اتصال الماء الى تمام اجزاء البشرة غالباً عليه لو كان داخل في مفهوم الغسل لو جني الغسل
 ايضاً وجب بطل الارتماس ووجب لذلك مع الارتماس وهو باطل قطعاً بل بخلاف الاجماع خصوصاً الاجنب بالجملة اطلاقاً فان الغسل
 مع عدم ورود وجوبه بنفقة الا تمام غسل عضو بغرفة واحدة لا اطلاقاً وعن الذخيرة ان الاحوط ان لا يزيد على غرفة واحدة وي
 لعله لظهور الانضمار عليها في الوضوء الباني ولا خصوص صلب الماء على العضو لتحقق الغسل بغيره ايضاً ويؤيده او يدل عليه في
 الوضوء بالمطر وعدم اشتغال الوضوء الباني لغسل الصبي على الغادة الغالبه فيصيح الوضوء باستقبال الماء باعضائه ودر فمها
 اليه غير ذلك فيصيح ايضاً بغسل العضو في الماء ويحكي عن اليسرى عدم جواز الغسل مع الماء باستناراً من المسح بما جديده هو ان ثم
 فيختص لما منع ببعض الصوكا ستعرف لو رسل العضو فلان بقصد الغسل بالادخال والاخراج لتحقق الغسل بكل منهما اذا
 بالكون تحت الماء على اشكال فيه خصوصاً فيما لم يكن حركة في الماء او العضو بقصد الغسل المرتب بالحركة للاشكال في تحقّق
 ترتيبه لا على ما يجزى القصد لا اقل من عود عدم الانصراف اليه خصوصاً على تقدير كون دليل الترتيب هو الوضوء الباني
 ولعله من هنا انفسر حكم العلامة في مشكونه على ذكر الاولين ولعل في رواية الوضوء بالبدا او دلاً له على الاكتفاء به وعلى كل
 حال يجب مراعاة البداة بالا على ادخاله واخراجاً مراعاة للترتيب في المشكوة تعين قصد الغسل بالاخراج في البداة لمكان المسح
 فانه اذا قصد الادخال ثم الغسل تمام الادخال ومن بعده الى تمام الاخراج ملا فانه ما عدا ذلك لا يجوز المسح به ولكن يتم ما نفا
 فيما رسل الاضاء الثلاثة واليسر خاصة اذا رسل اليمنى خاصة ومع الوجبة بشرطها غسل اليسرى لم يقدح لتحقق شبهة
 النداءة في البدن ببلات المباشرة فيصيح المسح بها ولعل تعين القصد بالاخراج في المشكوة لفرض الوضوء فيها بالغسل الظاهر

وكذا في ما يظن الشعر
 بكفاية الوصول الى
 البشرة مع

بالنظر المتقدم ولا
 قائل بالفرق في ذلك
 بين الغسل والوضوء
 صحيح

في فرض خمس جميع اجزائه ومنع شئها صدقة

في فرض خمس جميع اجزائه ومنع شئها صدقة

في فرض خمس جميع اجزائه ومنع شئها صدقة

في فرض خمس جميع اجزائه ومنع شئها صدقة اصحابه الماء الجذب بها ذكره ومن اجل ذلك حناط بقصد الغسل والاذا
 اذ هو اظهر في صدق الغسل عرفا من الاخراج ثم قال والاول ترك الاذنا حتى يخلصا من هذه الامور انتهى لعل لا يظهر شق
 ملافا الماء الجذب في الفرض فاجاب في اليد اليسرى بقصد غسلها بالاجراج مراعاة لليسخ والفرض الرابع مسح شئ من مقدم
 الراس وهو صدق مؤخره وكل منهما راجع من الراس والاخر ان الجانبان ولا يجزئ عندنا من غير المقدم انما فاعلا فالغاصر ولبنا
 بعد الاجماع المستفيض المتضمن للمقدم والناصية وبها يقيد اطلاق الاية ولو اية مسح الراس وشئ منه ويخرج بها ما ورد
 بالمسح على خلف الراس ويجعل على النية في الفعل والقول ولا يجزئ سبعا لربيع المقدم انما فالغاصر ولبنا
 ثالث ضابع والاصبع ثم المقدم في الفرض القوي يعم الاطلاق من الناصية وحمل على خصوص الناصية بمعنى ما بين الترتيبين
 كما ان تكليف الفاضل الشئ عبد الله الجهر في رسالته علمنا في ذلك محل فاضح اذا المقدم لغز وعرفا صدق المؤخر فكما ان مؤخر
 الراس شئ ما بين الغز الى الفضا من كذا مقدمه وقد حكى الفاضل عن معاصره وكانه والادعوى اجماع الطائفة عليه ثم نسب
 الى لوهم فسر القاموس مقدم الجهر مقدمه ومن الابل ما ينفخ ويلفح ومن كل شئ اوله والناصية والجبهة وقد استشهد
 الفاضل به لما ادعاه ولا يجزئ لان غايته عدم الناصية من مقام مقدم الراس ولا ينعين حمل ما في الفرض القوي عليها بل حملة
 على المعنى الاول الذي ذكره ومنفق على تفسيره به اهل اللغة والعرف ظهر في اوله اذ لم يجد تفسير مقدم الراس بالناصية في عبا
 احد من اهل اللغة غيره فلا ينبغي التامل في حمل ما في الاخبار وكلمات الاصحاب من مقدم الراس على ما ذكره لكن وقع التعبير باليسخ على
 الناصية في بعض الفتاوى والاخبار من الاول عبارة المغيرة والسرير ورسالة السيد الناصر والذكرى وعن النهاية ليس
 بيا في نداءه من فضا شعرا سبه مقدمه رثلت ضابع مضمونه وظاهره التحديد بالناصية ولا يخفى ان عبارة الكتب المتقدمة
 مع نداءها بالنسبة الى ما وقع التعبير به بالمقدم اشتملت ما عدا النهاية على التعبير بالمقدم ايضا قريبا من ذكر الناصية والظان
 المراد بها واحد بارادة المقدم من الناصية لانه اطلاق في شايخ في الايات الاخبار والمحاوذاث فيريدون بها شعرا مقدم الراس
 وفي المصباح المبرر استدلال على ان الناصية اسم لمقدم الراس عن البصائر بخلاف الناصية برفع الراس بل ظاهر مجمع البرهان و
 شرح المغايب لها حقه في مقدم الراس عليه يحتمل قويا ارادة من الناصية في عبارة من افترض على ذكرها ايضا وبالجملة القبا
 المتقدمة من غير محذور ولا ظاهرة في الحاق الغز لما وقع التعبير به بالمقدم ولعله من هنا قال شيخنا في شرح المشكوة ومن اجاد النظر
 بان لدا انما في القفا على ان المذار على المقدم ضد المؤخر انتهى ومن الثاني حجة زائدة قال ابو جعفر ان الله وفرج لوفد
 بجزء من الوضوء ثلث غرات واحدة للوجه اثنتان للذراعين ومسح سبلة جنبنا كذا صحتك الحمد في رواية مسح المرأة اذا
 اصبت مسح سبلة اسما ونضع الحما اذا كان الظهر والعصر والمغرب الكشاء مسح بناصيتها واما المروي من مسح النقي ثم على
 ناصيته لم يجد من طرفنا فهو غاي ذابية المغيرة بن شعبه وان ذكره الاصحاب فللرد على الغاصر المغيرة بن لاكثر من الراس وانما
 الربيع اوجه دعواهم اجزاء غير المقدم والاولان غير ظاهرين في التفتيد ولا لعدم معلوم ان الناصية غير المقدم بعد تفهيم حملة من
 اهل اللغة لها بمطلق شعر المقدم وثانيا القوة احتمال ذكر الناصية فيهما نظرا الى ان الغالب مسح المقدم وقوعه على الناصية وانما نجد
 الى مسحها فوقها للذراع مخصوص مضافا الى ظهور سياق ثابتهما في زادة النقي من جهة وضع الحما وعدمه لا مسح الناصية والاحتمال
 الاول لكونه مسح بقدره ان معطوفا على ثلاث غرات فلا يكون مراد الى ان مع ظهور اعراض المشهور المعبرين بالمقدم من الراس
 عنها من حيث هذه الخصوصية لا يصلح ان تفتيد مطلقا للصوص المعصدة بالثبوت العظيم بعد الكتاب فالافوى كفاية
 مطلق مقدم الراس والاحوط الاضمار على ما بين الترتيبين ولا مضافا من كونها الافضل ايضا ويعتبر ان يكون المسح باليد خبا
 بانما في الفرض القوي وينعبر من اليد محل الفرض من غسلها بغير خلاف اليد في الاخبار ومحولة عليه بحكم التبادر وهل يعين
 اليمنى خبا ام لا ظاهر محكي الاسكافي ورسالة الف ابن بابويه وشيخنا الشهيد الثاني هو الاول لتفيد المسح باليمنى في عباد
 بل هو ظاهر الصدق والكلي في يمينه لوانها حسنة زادة المتضمنة لمسح الناصية وغايتها العمل بما يروى به وظاهر المعظم
 الثاني لاطلاق المسح باليد في كل امهم من غير تعيين اليمنى بل في جميع البرهان ولعل ما قال بالوجوب حملة في المحذور ان ظاهرهم
 الاتقان على استحباب اليمنى على كل حال هو الافوى على فرض الخلاف ما عدم النقي لاطلاق الكتاب بالمسح والتسليم باليد

في كيفية علاج السر

٢٥٥

في كيفية علاج السر

هذا الحسنة المفيدة وهي لا تنهض وان فرض وجوبها بمضمونها ايضا بالنسبة الى الفحص مع اعراض الجبل المتقارب للكل
ان لم يكن الكل عن الفيد خصوصاً مع التعرض للفيد في بعض الاخبار ويجوز قوله مسح مقدم راسه وظاهره من سبيله زياده وفيه
بله ينهيه فان عدم تعرض الحاكى للتعين الماسح للوامس واحدا للجلين مع كون الواقع منه معينا ظاهرياً فمهم عدم الخصوصية
فمنه معتنى في المقام جداً واما استصحاب اليمينى فالمسنة المذكورة المعصية بما مر عن الحدائق وهل تعين الكف خنباً ام لا
بأى جزء ولو من الذراع اختار في الذكرى الاول قال لو تغذى المسح بالكف فالأقرب جوازها بالذراع وفي المنار في الاول
قال والظاهر الاجزاء بأى جزء كان من اليد فيه قوة لاطلاق ما تضمنه المسح باليد جريان ما تضمنه الكف من الوضوءات المبانيه
مجرى العادة الغالبة فلا يثبت منه التعبد اذ اذمة المخصوصية لكن لا خنباً طفى الاول وعلى تقدير القول بتعيينه فهل يعين
باطن الكف خنباً ام لا قولان دليلهما نظير ما ذكره تعين الكف عدمه وعن الغنية بعد جعل الحكم المسح بالباطن وبعض الحكم
دعوى الاجماع عليه هل يعين المسح بالاصابع خنباً وعلى تقدير تعين الكف لا الثاني هو ظاهر المعظم حيث لا يعين
الماسح بالاصابع وفي الحدائق ان جملة منهم يوجب كونه بالاصابع وليس له وجه الادعوى عليه وقوعه بالاصابع فليست الاطلا
اليد ولا ينفى ضعفها ولو كان مطلقاً فليد الوقوع في المقام يوجب الاقتصار لما جاز الوضوء الا انما سعى غسل اجزاء العضو قلباً
فليد بصفاً مستعدة والغسل بالعرض والمؤثر غير ذلك والمستفاد من شرح المشكوة بعد نقله الاستدلال ليعين الكف محض
يقين المسح باليد منه من قوله وفيه ان يترك تعين الاصابع الا ان يقال انه مدفوع بالاجماع ودلالة الاخبار ان عدم تعينه
مظنة الاجماع بل هو مورد معتدل لاجماع الغنية المتقدم وعلى القول بتعين باطن الكف خنباً اذ اذا تغذى المسح به صرح لجماعه
بانه ينقل الحكم الى ظاهر الكف مع تعدده الى الذراع كما في الذكرى واللوامع وغيرها وفي الحدائق بعد حكمه قال فيه
اشكال وفي الجواهر انه بعد ان استظهرنا من الادلة انما يجب المسح بباطن الكف الاجزاء بالمسح وبغيرها عند التغذى فالترتيب
المذكور لا دليل عليه سوى وجه اعتباره لا يصلح مد كما انتهى في كشف الغطاء اذا قطع الماسح قام مقامه ما هو الاقرب
فيقوم بباطن الكف ليس مقام باطن اليد فان تغذى ايضا قام ظاهر اليمينى فان تغذى فظاهر اليسرى فان تغذى في اليد اليمنى
عنها وباقي اليسرى لا فرق لا فرق فان تغذى المماثل قام غيره مقامه فان تغذى الجميع مسح بعض اليد فان تغذى
فغيره من خارج اليد لا فرق بين يدي الغيرة وغيره من الاجزاء قال والقول بوجوب الترتيب على النحو المذكور غير خال من الحائز
انتهى في هذا نهجك لو تغدى المسح بالكف مسح بالذراع فان تغدى احتمل تغديهم العضد الوجبة والتجبر بينهما وترتيب
احدهما على الاخر انتهى حكى بعض الفضلاء ان منهم من قدم التيمم على الذراع ولم احده من حكمه غيره وكان ضعفه
مبنى على فهمهم من قول فاعده عدم سقوط الميسو واذا امرتهم لصوت تغدى نحو هذه الفتوى من اجابات الوضوء كما سمعته في
صوته تغدى باليد المسح وحجب المسح بغير باطن الكف عليه جوب تغديهم ما كان من اعضاء الوضوء على ما يردنه لا بان
به لغوته تعلق الغرض بالمسح باعضاء الوضوء فليقدمها امكن وكذلك تغديهم ما سحبه يدينه على بدن غيره ولو بالغير
مراعاة للجهة المباشرة وفي تغديهم يدينه على المسح بالوجه قوى واما الترتيب بين اجزاء اليد بعد تغدى بالجزء المعين منها
للماسح فلا دليل عليه لان العادة في المقام قاعة اذا امرتهم وسقوط الميسو وهي لا تقضى بازيد من المسح بما هو ميسو
من غير الباطن وتعين الاقرب اليه من باقى اجزاء الكف سحناً واعتباراً غير لازم المراعاة ودعوى فضلاء النص المنضم
للكف تعينه لان تعينه بالباطن انما هو في الاختيار خاصه مدفوعة بان كل من المطلق والمفيد غير مخصوص بحال الاختيار
وفهم اذ اذمة المفيد من المطلق عرفاً غير فرض تبعاً لمطلفاً ودعوى ان اطلاق المسح مفيد باليد اطلاقاً ليد مقيداً بالكف
والكف بناطه فاذا تغدى بالباطن يرجع الى الميسو من مطلق الكف ون مطلق اليد مدفوعة بان لا ترتيب في تغديهم تلك
المطلقات بل مرجعها جميعاً الى تعين اطلاق المسح بباطن الكف على كل حال لا يجوز الانتقال عما هو متعين للماسح الى ما
غيره ولو من بعض اليد ايضا من جهة جفاف المعين فلو جف باطن الكف على تقدير تعينه وكان البطلان في ظاهره وجعل الكف
على تقدير تعينه وكان البطلان في الذراع لم يجز المسح بالظاهر والذراع بل بعد الوضوء الا اذا امكن نقل البطلان الى الماسح المتغير
فيستحب من غير اعادة وبغير ايضاً ان يكون المسح بالماسح المعين بغيره البطلان الذي في اعضاء الوضوء دون الماء الجيد يدخلها

في كيفية علاج السر

هذا هو الوجه الثاني في وجوب تجديد الماء الجديداً

للعامة فاجوب الماء الجديداً ما لك فوافقتنا في الجواز بيقينه للبطل وبغيره مخالف لا طلاق الكتاب السنة المتواترة فضلاً
عن اجتماعنا في غير ذلك من خلا دواي بصير محمولان على الغنية ولا يجوز عندنا بناء جديداً مع إمكان المسح بيقينه للبطل ولو باسبغها
الوضوء اتفاقاً من غير الاستسكان في فيما يحكي عنه مع احتمال عدم مخالفة أيضاً فان له عبارة في محل البحث احديهما معروفة
حكماها الجماعة وهي كما في المختلف قوله اذا كان سبداً لم يظهر نزاهة بسبغها من غسل يده مسح يمينه راسه وجعل اليمنى بيده
اليسرى وجعل اليسرى ولو لم يستبذ ذلك اخذ ماء جديداً لراسه وجعل يده اليمنى الثانية حكماً في كشف الاستباس عنه بعد حكمائه
الاولى هي قوله لو تعذر بقاء البطل للمسح جاز الاستسكان للضرورة ونفى الحجج انتهى بعد ملأ خطه ما معاً فحمل فتوابع
وجوبها احدها بجواز الماء الجديداً الذي نفي نزاهة في يده وان يفسخ غيرهما كما هو ظاهر عبارة الاول في حمل قوله في الثاني
لو تعذر بقاء البطل على معنى بلل اليد في هذا الوضوء وان امكن تجديد الوضوء بالحرج انتهى بعد ملأ خطه ما معاً فحمل فتوابع
بله فعلاً مطلقاً وان امكن تجديد الوضوء بحمل اليد في عبارة الاول على المثال نظر الى طلاق البطل في الثانية الثالث
بجوزة ذلك ان تعذر بقاء البطل في وضوء جلد الوضوء بحمل اليد على المثال والعد على ظاهره من عدم الامكان بوجه
نظراً الى التغليب بالتصريح والحجج وعليه لا يكون مخالفاً للراجح بجوزة الاخذ من بلل غير المبدأ لم يسو بل في الجملة لا يستبين
والماء الجديداً في عبارة على الماء المأخوذ من غير اليدين وتغلبه بالحرج من قبيل بيان الحكم في شرعه وعليه لا مخالفة
الخامس ان تكون عبارة الثانية على ظاهرها من عدم إمكان بقاء مطلق البطل وانما عدل في الفتوى عن الاول فلا مخالفة
ايضاً واما ما اطلق الاكثر من نسبه بجوز الماء الجديداً لغيره فاجوز مع وجود البطل في يده فغيره وافق بشئ من عبارته
كما ان شهره نسبه الخلاف لينة الجملة فاضينه بفهم احداً الوجهين الاولين من عبارته وبجوزة بالوجه الاول غير مستلزم لغيره
بالوجه الثاني لغو الالفاظ فيه الا ان يفرض بقاء بلل بل لا يمكن نقله للمسح به وكذا بجوزة بالوجه الثاني غير مستلزم له
بالوجه الاول لا مكان اعتباره العد ولو في هذا الوضوء ومع بقاء البطل في وضوءه لا ان يعجز المسح بباقي البطل بله
اليد خاصة كما سبأ عن بعض وهو غير معلوم منه وعلى كل حال لم يحل الخلاف من غيره بجوز المسح بماء جديداً مع إمكانه بيقينه
البطل ولو تجديد الوضوء وحكي عن العدة ان فيه مخالفاً فاعرف ما بين الشبهة فلعل مراده ان الخلاف ولو منه معروفة المشي
المعروف من مند صلب الاحتجاب عدم جوازه سواء بقي في اليد او في غيرها من اعضاء الوضوء بل لا ينبغي اصلاً فاستأنف الوضوء
ان لا ينبغي صلاحاً للنصوص المستفيضة المضممة للمسح بيقينه النداء مضافاً الى النص في بعض اخبار البيان بان لا يجوز
له ماء جديداً وان لا يعيد يده الى الاناء اى لاخذ ماء جديد للمسح والى الامر باعادة الوضوء في مسح الراس الذي ينبغي
من بله وضوءه متى معضدة بالاجاعات المستفيضة وبها يقيد طلاق لايز ونحوها من الروايات واستدل للاستسكان في رواية
ابي بصير معترين خلافاً لنا ههنا عن المسح بيقينه النداء ولا امرين بناء جديداً والجواب انه لا يقول بالمتع ورواية الجارح
التي فيها خلافاً لراسك بناء جديداً وفيها ايضاً ظهورها في الوجوه ولا يقول بدور وانها لم تنظر في المتن عن زاده وابي حمزة عن
ابي جعفر حكى لنا وضوء رسول الله ص وفيها تم وضع يده في الاناء مسح راسه وجعل يده اليمنى فيها ايضاً نظراً لتقدم من فاده البيان
الوجوب حسبنا م هو لا يقول به ويجوز ان يداي منصوع عن مسح راسه حتى قام في الصلوة قال نصي ومسح راسه وجعل
ومثلها غيرها ايضاً فان الامر بالاضراف ثم المسح دليل ارادة المسح بماء جديداً لا مكان المسح باليقينه مكانه وفيها احتمال
ارادة قطع الصلوة من الاضراف لوقوع بعضها قبل تمامية الوضوء مسح بيقينه النداء بل زاده منعنه مضافاً الى عدم
مكانة شئ مما ذكر لما ذكرنا لا ينبغي لنا مل في عدم جواز المسح بماء جديداً مع وجود بله في اعضاء الوضوء باخذها جثماً
وجدها ان لا ينبغي في اليد مسحها اتفاقاً من النص والفتوى وما يوجب في بعض عبارات المتقدمين من الاضراف على ذكر بله
اليد في بيان مسح الوضوء الفاضى بعدم شرع المسح بغيرها كما عن رساله ابن بابويه والمفغرة والنهاية ورساله سلا و غيرها
محمول على ارادة حاله وجوهها في اليد كما في الاضراف من قوله ما انفرت به الامامية القول بان مسح الراس انما يجب ببله اليد
وان سأنف ماء جديداً لم يخرج حتى نهم يقولون ان لا ينبغي في يده اعادة الوضوء مدعياً عليه الاجماع قال ذلك من اوجب المسح
دون غيره واجوب ببله اليد فان مراده الحاصل الاضافي بما في اليد في مقابل نفي الماء الجديداً دعواه الاجماع انما هي على ذلك

نعم عن ميانا في ان بعد ذلك كون المسح سبلة اليد قال فان لم يجد سبلة مسح بها راسه وجعلته فقلد روى انه اخذ من شعر حبه وطاح به
انتهى مشعر بعد الارضاء بما روى لكنه غير صحيح فيه فاعلم لا يخالف لم يروى انه لم يحك عنه ولا عن غيره القول بخلافه الوضوء
مع وجوب السبلة في غير اليد من اعضا الوضوء والنصوص ايضا بالمسح من بللها معترضة عما التزمه والخلاف في كون المسح بها مشروطا
بجفاف سبلة اليد لا يجوز مع بللها لولا ان نسب الاول الى ظاهر الاكثر والثاني مختار شيخنا الشهيد الثاني وسبعه جافه
بل جعل الجافه عنهم صاحب المذاهب وتوقع الاشتراط بعدم بلل اليد في عباده من تقدم على الجري مجرى الغالب من عدم اخذ السبلة
من غير اليد للمسح بها ما دامت اليد موجودة فهو نفع به الخلاف من البين وفيه سنا جده فاعلم ان في المسح بها على اذنه
اشترط وجوب اخذ من بلل غير اليد على جفاف ما في اليد لا جوفه وعلى كل حال لعل لا شئ اثنائه الاطلاق ما ورد بالمسح ببلل
الوضوء وبغيره نداء ونفي عنه روايات مضافه الى ما ورد بالمسح ببلل الحية من غير اشتراط بعدم بلل اليد في رواية الحلبي و
مالك بن اعين ومروسله خلف بن حماد معصده باطلاق المسح في الكتاب عدة روايات من السنة فان غابها التقييد ببغض السبلة
دون الماء المستأنف تقييدها بغيرها ممنوع واما نفي المسح بما بقي في اليد بقول مطلقا لخاصة بعدم جواز غيره خرج صوته
انحصار السبلة في غير اليد يبقى محل البحث بحث المنع مدقوعه بعدم ظهوره في التقييد لوروده في مورد الغالب فان من امر المسح
باليد مع السبلة ما دامت السبلة في يده لا ياخذها خالبا من غيرها بل انما ياخذ من غيرها اذا لم تكن في يده ومنه يبين ضغط الاستئناس
للمرتبة بتجوه بدع الاستدلال بالوضوء اليها في المشتمل على المسح ببلل اليد لجزائها على العادة فلا دلالة فيه على اذنه المحض
وكذلك الاشتراط الواقع في رسالة الفقهاء ان نسي مسح راسك فامسح عليه على وجهك من بلل وضوئك فان لم يكن في يده
من نداء وضوئك شئ فخذ من تحتك امسح به راسك ووجهك فان لم يكن ذلك فخذ من تحتك فامسح به فان لم يكن بقي من بلل
وضوئك شئ فاعمل الوضوء بل في شرح المشكوة وفي رواية نذارة ايضا نحوها فان لا شرط المذكور وجاز مجرى الترتيب العاد
التالي فلا ظهور في كون شرطه شرعا فيبقى اطلاق المسح بفصل الوضوء سلبا عن المعارض وفيه الزيادة من اجاب عن ذلك بان العمل
على الغالب نفع مع وجود الدليل على اجراء غيره وليس اذا المطلق ينفع حتى الى الشايع الغالب فلا نفع انتهى وهو مدقوع بان
الغلبة المدعاة غلبة الوجود الخارجي وهي نافية في دفع التقييد والاشترط لورودها مورد الغالب ونحو المطلق لغلبة
غلبة استعمال اللفظ فيه لا الوجود الخارجي وينبغي التنبه لأمور منها ان السبلة على كل من الغولين تؤخذ من اعضا الوضوء
حيثما موجد من محل غسل ومسح وان كانت لاخبار توهم الافضال على بلل الحية والحاجة الى الاشعار لعدم ذكر غيرها لكن لا
لاها المظان للسبلة فان لم توجد فيها لم توجد في غيرها غالبا ويدل على ذلك تعليل الاجادة في رسالة الفقهاء على عدم بقاء شئ
من مطلق بلل الوضوء ودعوى زادة خصوص الثلاث منوعة وبوابة الامر بالمسح في صدقها من بلل الوضوء ايضا ومنها انه لا ترتيب
بين بلل غير اليد بخلاف اجده بل عن البعض دعوى الاجماع عليه ان اوهمه عبارة المرسله المنقاة كمرسله خلف بن حماد لكن
لا جاب ولا رسالهما في هذا الحكم فكانهم حملوها على زادة كونها اقرب مظنة للسبلة من الاخرين قبل وبشهادة الامر بالاخذ
من نحو اجاب ان لم يكن له تجده لا مع وجودها وانقضاء السبلة فيها اي لان مع وجودها لا يكاد يوجد السبلة في غيرها مع عدم
وجوده فيها ومنها انه لا يختص اخذ السبلة من غير اليد بخلاف نسيان المسح وان حكى عن بعضهم احتماله فضاء على صور النص
وبغيره ان خارج مخرج الغالب لان الافتقار اليها يكون مع النسيان غالبا فامسح باليد موجودة غالبا ومعها مسح بها
غالبا كما مر لعل من هنا لشرطوا النسيان نعم لا يبعد بل يغوى بناء على الترتيب عدم اجزاء بلل غير اليد اذا جففها بعد
غيره باصلا لانسائها في الجفاف لغير المنع من الاخبار خصوصاً من انك منفرضة النسيان كما كثرها وظاهرها مع المفاضلة
قال فان استأنف اي مسح بقاء مسنانف بطل ان كفى بهذا المسح والا اعاد المسح بها اي بنداؤه الوضوء وصح وضوئك وذلك
بان يجففها على محل الاستئناس في على يده التناقل للماء المسنانف وياخذ من نداء الوضوء اي من الاعضاء الباقية وهذا
الفرض من عمل الفقهاء منها انه على القول بالترتيب بين بلل اليد غيرهما هل هناك ترتيب بين بلل اجزاء اليد ام لا ان قلنا
بكفاية المسح بمطلق اليد احتيازا فلا ترتيب بللها لان نسيان بلل الكف مثلا ناش من تحكيم ما نفع من المسح ببلل الكف هو
الخاص بغيره الكف للمساخية ايضا والاكتفاء بمطلق اليد لغاؤه فلا ينبغي بعده موجب للترتيب بللها الا بغيره الكف

محمود

محمود

محمود

كتاب الطهارة

في بلة الكف بين الماسحة بنفسه وبينه على ما ذكرناه يجوز المسح بالكف بيلة الذراع اختيارا وكذا المسح باطن الكف بيلة
ظاهره الا ان يدعى شيئا اذا اذنه بلة الماسح فعلا من اطلاق بلة اليد والكف وهو في خبر المنع وينفرد عليه ما لو قلنا بكفاية
اليدين في مسح الرأس فهل يجوز المسح باليد لكن بيلة اليسرى ام يختص الجواز بما اذا كانت اليسرى هي الماسحة واما ان
رثنا اجزاء اليد في الماسحة تبعين الكف وباطنه اختيارا فبينه وبينه مع الاختيار لما ذكره من عدم التفكيك في الخبر المقتضى
على تحكيمه فان عيننا باطن الكف وجف بلله فهل يتخير في الاخذ من ظاهره او الذراع ام يجب تقديم الاخذ من الظاهر وجهاً نسب
الثاني الى الذكرى من قوله باطن اليد وفي نفسه لو اخصر البلل بالظاهر وعسر فعله جزء ولو قلنا المسح بالكف فلا ضرب جواز
بالذراع انتهى ولا يخفى انه ترتيبه لما سجد لا في اخذ البلل واحتمل وجه ثالث وهو التخيير بين الاخذ من الظاهر والذراع
او العينة ولعله نظر الى ان المتعين اذا اعتد في شأى غيره مما هو بلة وضوءه فيكون مقتضى دليل الترتيب تقديم بلة مطلق اليد
على المحيطة لان العدة في ذلك رسالة القربة وفيها الاخذ من المحيطة مشروط بان لا يبقى في يدك من نداه وضوءك شئ ستم
الافوى من الوجهين الاولين هو الاول لمساواة غير باطن الكف من اجزاء اليد في كونها بلة بدخول الحجر المتعين منها للماسحة
وكون بعضها اقرب الى الحجر المتعين من الحجر الاخر استحسانا واعتبارا غير لازم المراعاة وان كان هو احوط ومن هنا قال في
كشف الغطاء والاحوط تقديم رطوبة ظاهر اليد اليمنى على باطن اليسرى وهو على ظاهرها ثم ظاهرها على باطن اليد اليمنى
الا ضرب فالاقرب ثم اليسرى كذلك ثم الوجه ان كان لا فوى عدم الوجوب انتهى على القول بتبعين الكف للماسحة اذا
اعتد فوجب المسح بالذراع وكان البلل فيها مقام بلل الكف لئلا يفتقر الى الذراع ان امكن والمسح بها ام يجوز المسح بيلة
الذراع وجهان في الجواهر ولها احوطهما فان كان مراده الاحتياط لتدبيره في بلة الوجه في مسئلة الذي ينبغي الفتوى
به ضرورة ان الواجب ان المسح بالذراع بلة فاذا اعتد بالذراع لا يسقط الوجوب ببله ودعوى ان قيام الذراع مقام
الكف في الماسحة يقتضى قيام بلله مقام بلة ايضا لا يرد من الدليل الا بدعوى ما تقدم من ان شيئا بلة الماسح من اطلاق بلة
الكف مثلا وقد عرفت انها في خبر المنع مع ان الاستصحاب غاير محال في ذلك ايضا منها ان المشرب من الحية ان قلنا باستصحاب
عسله جازا المسح ببله لان من بلة الوضوء ان كان وان لم ينقل به فقد يقال بجوازه نظر الى اطلاق النص بالاخذ منها وقال
به جماعة كما في شرح المشكوة والمواضع وغيرها ولا يخفى ضعفه لفتنه بما دل على اعتبار نداه الوضوء قطعاً ودعوى صدقها
باعتبارها ماء غسل الوجه كما ربما يستفاد من بعض العبارات متوخفة لارادة الموجد في محال الوضوء من بلة والاحراز المسح
بما شاف في الاناء او على الصدق الرقبة ولا يقول احد والشاذ من الحية هنا يجوز الاخذ منه وهل يجوز الاخذ مما يغسل
مقدمه كما فوق لفصا ص المرفق ونحوهما وجهان ولعل الاقوى لعدم ذلك بلة اليد المشبهة ولا يؤخذ مما يصل الى الباطن
من غسل الظاهر كما دل على الفم والنف وكذا المتعمد من غسل المحل الى خارجهم ولو اتصل جدا على وجه لا ينفك غسل المحل
عن انغصائه في العادة فانه لا يفيض يكون مائه ماء وضوء الامن باب المشاحات والمقام منبى على الضيق والبلل الواصلة
الى خلال الحية وما تحتها حيث لا يجب التخليل ان قلنا بعدم استحبابه ايضا فلا يجوز الاخذ منه وان قلنا باستحبابه فان
تعذر التخليل جاز الاخذ منه والابان قصد غسل ظاهر الشعر انتهى اليه بالمرارة العادية والمصادفة لم يجز بلة الواصلة
الى خارج المحل اطلاقاً في المشكوة عدم الجواز قال فلو تخلص الحية من ماء الوضوء لم يؤخذ منها الا اذ اعتد من
الظواهر في الهداية اطلاقاً في الجواز قال ولا اخذ من مشرب الحية وباطن شعر الوجه الرأس وجهان اقربهما الجواز انتهى لعل
وجه الجواز من باطن الشعر دعوى ماء الوضوء الفرق بينه وبين البالغ خارج المحل المشافط على الخارج في الصدق و
ليس بذلك لبعيد في خد المشافط من الوجه على اليد مثلاً بعد تحقّق غسلها وجهان من صدق بلة الوضوء الماخوذة
من محل الوضوء من دعوى ان شيئا في خصوص المختلف في العضو من غسل ولعل الثاني فوى وفاقا للصلابة حيث عد من لا يتبين
اخذ المشافط من اعضاء الوضوء على المحل بعد غسله ومسمى على اشكال وانفذ فما سمعت جواز الاخذ من بلة الغسل الثانية
على المشهور من استحباب المشافط الغسل لا على قول الصدوق ولا من الغسل الثانية ليد عنه عندنا هذا كله فيما امكن المسح
بيلة الوضوء ولو اخذها من غير العضو الماسح وبيلة الماسح ولو يغيب بها الوضوء واما اذا اعتد بها وتغير حرارتها وهواء ونحوها

في كيفية مسح الرأس

٢٥٩

على وجهه بغير لبلة كلها فوضا فان وجد ماء بكثر منه على اخر الجرم من الغسل في بلد المسح وجب استئذنه او امكن محل الوضوء
 في فيه لبلة بطله جوبا ولو باجره غير محضه مفقده للواجب المطلق وان لم يتمكن من ذلك كله اخذ ماء جديد للمسح عند
 فاعذله اكثر من تعرض للعرض في المقاصد العلنية عن بعض انتقال العرض الى التيمم في الجواهر قوي وجوب المسح باليد الجافة
 واستظهره من الخبر قال في شرط الموالاة ولو جف ماء الوضوء حرازة الهواء المعطرة جازا لبناء ولا يجوز استئذنه ماء جديد
 للمسح بمحصول الضرر المبيح للمحصل لكن في منعناح الكرامة في نسخة اخرى من المتأخرين جازا لبناء واستئذنه ماء جديد وعلى كل حال
 ما استظهره في الجواهر من الخبر غير ظاهر بل مسافة ظاهر في اذنه بان عدم انجاب الجفاف للمحراة فاعادته الفصل وجواز البناء
 عليه بخلاف ما اذا جف الهواء المعتدل فيجب الاعادة وان كان يثبت بله المسح لا نفي قال قبلها ولو فرق اي لربنا في الفصل
 لعدم وجوب الاعادة الا مع الجفاف في الهواء المعتدل ولو جف الى اخر ما مر وما الذي تضمنه للمسح فهو غير مفصلا لبناء
 ثناء الا انه يقرض لعد استئذنه الماء له وهو اتم من المسح باليد الجافة وعبارة المتأخرين في ذكرناه وفي كشف كتمان البناء
 الغير فيها يصنع للمسح على ما في المتن كونه من كثرة الماء الاخر جزء اليد اليسرى او ما في النهاية من المسح بمسح اليد والغير
 المؤثرة في المسح ثم قال ويجوز ان يجاب التيمم اذا لم يمكن المسح بالبلل بوجهه ولم يجزئ فيه البناء على المسح باليد الجافة ومن
 هنا لم يجل فولا مع ان العبارتين مبررة وسمع وعلى كل حال ضعف الانتقال الى التيمم عندهم حتى شد القول به مبني على
 فهمهم شمول قاعدة عدم سقوط المسح اذا امرتكم لصوة تعدد نحو هذه القبول من واجبات الوضوء ان الاصل عدم
 جرائها في الامر بافرا مشعدة او ودي الاجزاء الخاضعة دون ذلك هبة المنفعة من القبول لكن في الوضوء كانهم في الجواهر
 في تعدد بعض القبول من روايات وردت في تعدد فيود كروايات لا قطع وروايات الجبهة خصوصا خبر عبد الأعلى فيها
 الفائل بان يفهم هذا ونحوه من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين من حرج فالحق المسح المستطاع هو وضوء المعتد ووجهه
 لا يشترع التيمم فيبقى المسح ما باليد الجافة او بما جديد وحيث ان المدا على المسح المستطاع من المطلق المنضم اليه ليد
 فتعين احدهما مبني على ان المطلق هنا هو المسح باليد وانضم اليه بله الوضوء والمسح بالبلل وانضم اليه بلل الوضوء وكانهم
 فهو الثاني بناء على ان العرض من الوضوء ايضا للماء الى الاعضاء المخصوصة ما غسل او بلل او يساعده انه لفرقا ورد
 في علته شرعه ومن هنا كان فتواهم المسح بما جديد ماء على المحكي عن شاذ لا تخففه وعليه العمل انتهى عن الاستئذنه مصر
 الى ما امكن غيره بوجه لا ما اضطر اليه لتوقف الوضوء عليه بخبر المسح على جزء من المقدم بقدر ما يثبت به مسحا وان لم يكن بقدر
 ثلاث صابع على المشهور غير عظمه بل نفل الاجماع عليه مستفيض لا طلاقا لكذاب من قوله واستحووا برؤسكم المفسر في
 حجة زارة البعض لكان البناء ولا يعيوبا نكار سبويه وابن جني مجي البناء للبعوض بحجة قول الامام في صل الحكم
 ان لم يعرف بله المذكور من العربية مضانا الى حجة قوله في تاويل التبريل غاية ما ذكر في الخبر كونه ثابلا مع ان قوله ظاهر
 في نفل العمل الحثيئة الشرعية قطعاً فلا يفرض عن نفل سبويه خصوصاً مع كون البعوض منقولا عن الاصحاح والفتوى و
 الفارسون ابن كيسان وابن مالك وجهوا الكوفيين ولعل سبويه منكر محبث عند البصريين بقرينة كونه شاذ بصريين
 وجود الشواهد من الكتاب كلام العرب شعرا ونثرا وكذا السنة المستفيضة المنضمة لمسح الراس ومقدرا وشي
 منه وبطلان اقل ما يجزئ قد ثلاث صابع اما مطلقا كما هو المحكي عن الفقهية مسائل خلاف السيد وفي الاخبار وكفاية
 الاصبع في الاضطرار لبره ومثله كما عن النهاية والمخصوص المرأة وكفاية الاصبع للرجل كما عن الاسكا في سنن ابي هذه
 الاقوال كلها الى ما ورد بالتلاصص في روايتين احدهما حسنة ذرارة المرأة بجزءها من سطح الراس ان مشح فدهم
 فذلك ثلاث صابع ولا تلتقي خادها والاخرى خبر معتبر من غير مجزئ من المسح على الراس موضع ثلاث صابع وكذلك الرجل
 مؤيد بن يقول حزن ثلاث صابع بعد السؤال منه عما يجزئ فاستناد الاول الى اطلاق خبر مع عدم تفهيد الحسن له
 والثاني الى الجمع بينهما وبين ما ورد مسندا في الكافي ومرسل عن الشيخ عن رجل توضا وهو معتم فثقل عليه نزوع الغائنة لكان
 البرد فقال ليدخل اصبعه والثالث الى الحسن في المرأة مع طرح الخبر لضعفه والاطلاق في الرجل والجمع ضعيف لان هاتين
 الروايتين مع ضعف سند الاولى بعد زادة الوجوب منها لضم الرجل مع حكاية الانفاق في المقاصد له لينة وغيرها

فان نحوه في المتن
 في الموالاة قال لو
 ما الوضوء حرازة الهواء
 المعطرة جازا لبناء
 استئذنه ماء جديد

في الجواهر
 في الجواهر
 في الجواهر
 في الجواهر

على كفاية الأقل من الثلاث في مسحها وان حكى في التذكرة وجوب ثلاث فيها ايضا عن بعض لكن حكى فيها وفي الخبر ايضا
 اخراج فقهاء اهل البيت على اجزاء المسمى فيها بل هو مستفيض النقل على اعتبارها فيها وبه هو من رادة الوجوب لثبوت
 احتمال الثانية بخلاف محل المسح وازادته الاجزاء من حيث عدم الفاء الحار واحتمالها معاً اجزاء الفضل لمنع اختصاص الاجزاء
 بالواجبان ادعاه في الحدائق لا يكافئان المطلقات المغضدة بالتميز والاجزاء المنقولة بعد الكتاب فلا تغيد بها
 فيبطل معنى الاقوال الثلاثة ويجعل الخبران على الفضل ومن هنا حكم المشهور باسحاب قدر الثلاث وفي التختة الاستدلال
 الاستدلال لا اعتبار الثلاث هنا بغيره بل ينظر في المسح على القدمين كيف هو موضع كفه على اصابعه فمحمها على الكعبين الى
 ظاهر القدم فقلت جعلت فذلك لوان رجلاً قال باصبعين من اصابعه هكذا فقال لا الا بكفه ولعله مبنى منه على عدم
 الفرق بين مسح الرأس والقدم في اعتبار الثلاث وعدمه وهو خلاف لا تغافل المتقدم عن غيره في الرجلين لكن لا بد من
 المحض بل زوم الكف فلا بد من حملها على كمال الفضل وعلى المختار من عدم اعتبار الثلاث مطلقاً الظاهر عدم التقيد بقدر
 الاصبع الواحدة ايضا واما الصريح شيخنا الشهيد الثاني وجماعه وخلافه فاجاب عن جواب بان فله الاصبع وعباراتهم
 قابلة للتفسير المذكور في الروض قال وتخصيص الاصبع في كلامهم بناء على ان قل ما يمسح به المكلف هو الاصبع في قوله
 للمسح لا انه ملحوظ للتفدير انتهى وان وقوع الغيبة بالاصبع وعليه لا قول شعبان الاصبع في الاقل ولها عدة اطلاق في كثير المسمى من غير تعرض
 من جهة غلبة الغيبة عن قل بالمسح بالاصبع وعليه لا قول شعبان الاصبع في الاقل ولها عدة اطلاق في كثير المسمى من غير تعرض
 للاصبع وتعرض جماعة منهم لها مع الاستدلال عليها باطلا في الامر بالمسح مع عدم جعلهم المسألة ذات اطلاق ثلاث وثلاثين
 المختلف جعل المسحوا الاصبع ولم يتعرض المسمى وذكر مقابل الاصبع القول بالثلاث فيستفاد من جميعها كون ذكر الاصبع في
 كلامهم مثلاً لا للقله لكن في التمهيد صراحة بعدم كفاية ما دون الاصبع لاستدلاله على كفايتها باطلا في الكتاب ثم قال
 ولا يلزم من الاطلاق كفاية ما دون الاصبع لا لو خيلنا وظاهر الآية اغلنا بجواز ذلك لكن السند منع من ذلك مخوه
 عن احكام الزوائد وفي الدروس لا يخرج في اقل من اصبع وعلى كل حال مستند عدم كفاية ما دونها من نقصان الاصبع من
 رواية الكافي المتقدمة ومخوها وفيه عدم دلاله لادخال الاصبع على كون المسح تمامها بل كونها الزل لمسح حيث يشق للبرء
 وضع العامة وجعل الثلاث لادعوى عدم صدق المسح في الاقل من عرض الاصبع ودعوى عدم الانصراف اليه هي غير
 بعيدة وان كان للمسح فيها ايضا مجال ولعله من هذا ناسخ المسح في ما دون الاصبع وعلى وجوب ثلاث واسحابها اهل
 الوظيفة ووقع المسح بثلاث اصابع فلو مسح موضع الثلاث باصبع لا يخرج في ظاهر الفقهاء ذلك قال صاحب الراس في مسح بثلاث
 اصابع بل ظاهر حصول الوظيفة بالمسح ولو على موضع الاقل منها ولا يبيد النص خصوصاً خبره عن ذلك هو العدة في دليلهم
 فالمدار على المسح في الثلاث اى الامر على قدر مساحة الثلاث ولو يكون لما صح اصبعاً واحدة كما صح به شيخنا الشهيد
 الثاني في المسالك غيره في غيره فلا عبرة بما سمي وعليه فهل المعتبر في الثلاث من عرض الرأس ويكفي من طولها المسمى في
 منسج الخياط والامراء وقد اختلف في الثلاث من طول الرأس ويكفي من عرضها المستقي لو باصبع او اقل في الكشف عن ظاهر المصنف
 والحمد لله الجامع والترايع والخبر في التقليد الاول وصريح به الكركي في جامع المقاصد وشرح الشرايع وفي اللوامع وغيره
 الذي من بل ظاهر الاجرين الانفاق عليه حكما بينهما الذي فاق على كفاية المسمى في الطول وجعل الخلاف في العرض وحكي في
 الكتب عن بعضهم الثاني وربما استظهر من المسالك في الحدائق كما عن الامين الاثر بادي بكون المعتبر في عرض الرأس
 طول اصبع وفي طوله عرض ثلاث اصابع واستظهر من رواية المسح على الناصية لان ظاهر تمام الناصية والناصية في تمام
 الناس عنهما فله طول اصبع وطولها قد عرض ثلاث اصابع قال وكذا الظاهر من خبره عن حسن ذرارة في مسح المرأة وعليه
 يكفي وضع طول اصبع على عرض الرأس فخره بقدر عرض ثلاث وعين في المسائل ان الوجوه في الاخبار مع موضع الثلاث
 ومقدارها من غير تعيين لموضع الثلاث بكونه ما خوذ من طول الرأس وعرضه او كليهما فالاعراض عنه من باب استكناها
 سكت الله عنه ولحق وظاهر الخبرين المجمع وربما احتمل خامس وهو مراعاة عرض الثلاث في حكمه في طول الرأس وعرضه
 وطولها الذي تقر به من طول اصبع في المحنة الاخرى بخلافه ان يكون قدر طول الاصبع في طول الرأس وعرض الثلاث

كتاب الطهارة

على عرضها والعكس استظهرها من زوايا معتبر بدعوى ظهور موضع ثلاث أصابع في تمامها طولاً وعرضاً وبقي وجعل الاحتمال
الاولين وجهاً ثانياً ما ذكره في الجواهر من ان المعروف في التقدير بثلاث اصابع يراعى بالنسبة الى عرضها ومغارفها لمساها
هو الامر في طول الرأس فيزاد الامر على طول الرأس بعد عرض ثلاث اصابع ولعل الاظهر وطها لان هذه دليل الثالث
اصابع انما هو زوايا معتبر بل لو يذكر بعضهم غيرها مساواة الرجل فيها للرأس شاهد زادة موضع الثلاث من عرض الرأس
للافتاق على وجوب استيعاب الطول في القدم كما ياتي في وجهه قهره على زادته في الزوايا الاخرى ايضاً وبسبب استظهار
التقدير في الطول في الجواهر الذي لو لا ما ذكر كان حقا بل هو بما ذكر من غارف التقدير بثلاث اصابع في عرضها يندفع
القولان الاخران مع الاحتمال الخامس من غارف الى منع ظهورها استظهار الامتنان لا من احدى الزوايا الا ان يظهر
مزاها طولاً الاصابع وعرضها معاً بغير الزوايا الثلاث وزوايا الاصابع بحمل الاول على عرض الثلاث والثاني على
طول الاصابع كما ذكره في الحداي من جملة وجوه الجمع بينهما لكن لا ينبغي في محل البحث تعيين خصوص الوضعية الذي ذكره
وعلى كل حال على كفاية المستحق هل المسح الزايد واجب مستحب وجيعة واجب لكنه افضل افراد الواجب الذي يقتضيه النظر
انه حيث قلنا باجراء مسح ما دون فدا الثلاث ان وقع مسح قدما لثلاث دفعة فالمجموع منصف بالوجوب لا غير لكنه افضل
افراد الواجب ان وقع ندباً فقتضيه وجه واحد كما لو كان اول مطلقاً بدعوى الصدق العزيم على المجموع انه مسح واحد
فرد واحد الواجب لثاني كون فدا المسح اجباً لا غير يحصل الامتنان به وقد راى سحياً لا غير مطلقاً الثالث
توقفه على الفصد فان فصد الامتنان بالمجموع فجميع واجب الامتنان بالعدول بالفصد الى الاقل وان قصد الامتنان
بالاقل فهو الواجب في الزايد وجوه لغائه كما في الحداي واستحبابه لا غير وجوب المجموع ان عدل بفصده الى المجموع الرابع
انه ان حصل المسح بالثلاث ندباً فجميع الكون مع افضال الامر والمسح بالمجموع واجب فضل الافراد للصدق العزيم المتقدم او
مع الافضال العزيم فالاول الواجب لا يتخلو من قوة وعليه ففي الزايد مع الافضال وجهان الاستحباب نظر الى خلاف ندب
الزايد ولغائه نظر الى ان السحب هو المسح الواحد الزايد لا السحان ولا يتخلو اخرهما من قوة واما فرض المسح بالثلاث في
كل من طول الرأس وعرضه بكل من يهيئ له في الندب يهيئ في الطول بان يضع طرف اصبع واحدة او اثنين وثلاث
مثلاً في علا المقدم ويجريها الى الاسفل فيجهد في تحريكها في كل جزء من الثلاث وبه يتبع كل جزء من موضعها دفعة وهذا الوضع
ايضاً يحصل مسح فدا الثلاث في عرض الرأس تدبجاً واما مسح قدما لثلاث بجافي عرض الرأس فبالمسح في عرض الرأس بناء على
عدم تعيين المسح في طوله كما سبقت فاذا وضع طرف اصبع واثنين على يمين المقدم وجرها الى يساره بقدر مساحة الثلاث او
بالعكس كان ندباً بجاً ومسح الزايد على قدما لثلاث اصابع لا فضل فيه ولا يجر من غير قصد الجرح فيه بالزايد بل ومع فصد الجرح فيه
ايضاً لا خلاف في مسح المقدم او الناصية وكون الفضل في الثلاث لا يقتضي باحضار الفصد المشروع فيها ولو مسح مع المقدم
شئاً من غير دفعة فمع عدم قصد الجرح فيه لا حرمه ومع قصد هاجمه وبطل لو كان في ابتداء نيته الوضوء في الاثناء لا يبطل في وقت
قوى عند الجماعة كما يرمو فصد التشريع في الاثناء وان اتم بالزيادة لانغداد العبادة مع تحقق الاجزاء الموجبة لصد في
امتنان امر الوضوء وعندي هذا اشكال لا لما قبل من انه مع افضاله مسح واحد فدا لا يجتمع فيه الواجب المحرم بل لئلا يندلج
النية الصغرى وكذلك الحكم ان مسح جميع الرأس وربما اختلف البطلان مع التشريع في الاثناء هنا وان صح عند الجماعة فمما انفك
لعدم صدق مسح بعض الرأس الذي هو الامور وبه يمتنع الجمع والظاهر عدم الفرق في تحقق مسح البعض بين وقوعه في ضمن الزايد
دون الجميع او في ضمن الجميع ولو استقبل شعره سداً في انكس في مسحه فان شعر الرأس بالخالف ممدود من على الرأس الى جانب
الفضاء فاذا مرت به من الاسفل الى الاعلى استقبل الشعر سقياً لا فقه قولاً لا حرمه والكره والاشبه الكراهة كما سبقت
الكلام فيه قرياً ويجوز المسح على الشعر من مقدم الرأس والبشرة المشورة بالشعر الكثيف والخفيف والمكتوفة ما لا الثاني
فلا يجاعنا وضد المسح على الرأس والمقدم او شئ منه خلافاً لبعض العامة فيما اذا كانت مشورة بالشعر عراً يساً على شرف الوجه
المشورة به بدعوى ان الوجه كما هو اسم لما هو اجرة اذا كان المواجه هو الشعر انقل الاسم والحكم اليه كذلك الرأس اسم لما
يرأس معلوماً اذا كان للرأس العالي هو الشعر انقل اليه فبما ندر ان ثبت الوجه لما هو اجرة لا يستلزم ثبوت الرأس لما ينسب مع

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة
في ما يخرج من
الجوارح

انه في الوجه منوع ايضا وعدم تحليل الشعر فيه انما هو لولا انه كلما احاط به الشعر والابرار بشمول عمومها لما نحن فيه من نوع باختصاص
بوضع الغسل لقوله ولكن يجري عليه الماء مضافا الى ما تقدم في الوجه من وجبه الاختصاص واما الاول فلا يحتاج المسلمين بل
مروءة الدين مضافا اليه صدق المسح على الرأس الذي في الأدلة على مسحه بل هو اغلب افراده لغلبة وجود الشعر وخصوص
ما ورد بالمسح على الناصية بناء على انها شعر مقدم الرأس لكن الجواز يختص بمسح ما هو شعر المقدم ويحقق بكون منبته في المقدم
وعمل المسح منه ايضا في الحل فان كان منبته خارجا لا يجري مسحه وان وقع في الحل وكذا العكس اي ما كان منبته داخل
مسحه من ما كان خارجا فعلا بالادشال وكذا ان لم يكن خارجا فعلا بل داخل لكن لفصل والثواء وجوهها فلو تم
بسط خرج ويخرج المسح على مقدمه لم يخرج بعد مده ونفصيلة ان الشعر ما منبته خارج من محل الفرض او داخل والاول اما
واقع فعلا على الحل وعلى الخارج ولا يجري المسح على شيء من هذين ولحكم في ثابتهما واضمح في وطها الظهور الانفاق كما تعرف في
الخارج الواقع على الحل والثاني اما خارج فعلا بالادشال ونحوه فلا يجري المسح على لفه الخارج ويجري على الغير الخارج انفاقا
بينما وغير خارج فعلا وهو اما قابل فعلا لان يخرج مده كما لمعقوص والمعدلة المتلوى ونحوها فيجري على لفه الذي لو مده
لم يخرج كالاصول وقبرها واما على لفه الذي لو مده خرج فظاهرهم الانفاق على عدم الاجزاء حكاه في شرح الدروس وغيره
وفيه كما في الجواهر ايضا المناقشة في ثبانه بالدليل من غير الانفاق لصديق شعر المقدم مع وقوع المسح في الحل وغيره قابل فعلا
للخرج اصله وهو اما مده ومنبسط فلا اشكال ولا خلاف في اجزاء المسح عليه ان كان منكثا ومثرا كما جادا ومكورا كما يجوز
مبعد فيه نشوز وارتفاع ففي هذا تير جدي في اجزاء المسح عليها اشكال وفي مسكونه نظرا لشيخنا في شرحنا ووردت في
دخولها في شعر المقدم ومن ان المنبسط من الاخبار وكل ام الاصحاب ما عداه ولا اقل من السك فيه وفي الذكرى لو مسح على شعر
خارج عن المقدم لم يصح ولو جعه على المقدم ولو كان شعر المقدم يخرج مده من حد الناصية لم يخرج وكذا لا يجري المسح على الجزة وهي
جميع شعر الرأس عند حفصة شعره لو دخل يده تحت الجزة وسع بشرة الرأس فاضل شعر الناصية اجزاء انتهى فم منه في الجواهر من
جهة ذكره الجزة بعد كرم جواز المسح على ما يخرج بالمد من الحدان لبس المنع من الجزة من جهة خروجها بالمد من الحد بل من جهة
علوها وارتفاعها انتهى في شعر يكون المنع عن الجزة من جهة ذلك ما عدا ذلك في المنه بانها داخل غير ضرورية فاشبه الغامرة ونحوه من
المعبر ولكن فيما فهم في الجواهر من الذكرى ثاملا لاحتمال ارادته من الخارج المجموع على المقدم الذي منبته في الخارج واجتمع
في الحل ومن الذي يخرج مده عن حد المقدم والخارج فعلا من الطويل المرسل النابت في المقدم ومن الجزة الطويل المعقوص في
المقدم الذي يخرج اذا مده على كل حال المنع من المسح على الجزة والمجعد ينصون من حيث احديهما من كونها مجعته اذا مدها خارجا والافق
ح المنع لظهور الانفاق المحكي عن شارح الدروس وغيره المساعد بالنذبح والآخرى من نشوزها وارتفاعها الذي خاتل غير
ضروري فبعض المنع مسطح الاعلى وان لم يطول لا يجتث لو بطاخر جازا من الحد وفي شرح المشكوة المعروف بين الاصحاب
عدم الفرق بين المجمع والمرسل والمجعد فيما هو من شعر المقدم ولعله لا قوى دليله يعلم ما تقدم انتهى في شرحنا بناء على
ان المصل من كلام الاصحاب اجا غانهم الحكمة اصل في جواز المسح على كل الشعر المختص بالمقدم الذي لا يخرج مده عن حد
بل خلاف من غير فرق بين المجمع والمجعد والمرسل هذا المنبسط في الحد مقابل للمجعد والمجمع للقطع
بعد الجواز للمرسل الخارج فعلا وهو قد صرح به ايضا في دل مسئلة الشعر وكان الامر على ما ذكره لا قوى الاجزاء بمسح
سطح الاعلى من الجزة والمجعد ان لم يخرج على ثقب المدة الا بمسح على اصولها ما لا يخرج لو مده في المدة بمسح على باطنه
اي الشعر والبشرة المستودع به وما يخرج برده دون مده وفي المسح على ما خرج بالرد والناشر من الجزة والمجعد ومسح الخصلة من ثقبها
اشكال انتهى ما مسح الخصلة فالظن ارادته مسح سطح ثقبها الملائق للرأس وما يلي الرأس والاشكال فيه من جهة ظهور الأدلة
في كون المسح واقعا على الشعر بحيث يكون مراد اليد فوق الشعر هو المتعارف لا الخنة والمراد بالمسح على باطنه الجزة وفي دل
كلامه هو الامر رفوقه ايضا بان يدخل يده مثلا بين الشعر المراكو ومسح على ما يصير تحت يده واما الساتر من الجدة والمجعد فهو
ما ذكرناه واما ما خرج بالرد فالظن مراده الخارج فعلا في مقابل ما تقدمه فما يخرج على ثقبه برده الجوز في كلامه والجواز واضح
فيما جوزه اذ لو جازه لبطل المسح على اجمالي المقدم لان شعره ولو غير الطويل اذا ارد الى جهة الفم يخرج من حد المقدم ولا ينشز

في كيفية مسح الرأس

٢٤٣

اسد لكن عدم جواز المسح فيها ^{فخرج} على القدر المتجاوز ايضا واضمح فلا ينبغي الاشكال منه فيه وهو اعلم بما قال وفي الجواز فيه
 كذا في المسح على الثابت في علل المتقدم المشد على ما تحته ما لم يخرج عن الحد من غير ان لا تحته من مشابهة لشعر المخلوق ان لم
 يثبت كونه مجعاً عليه كان للنظر في صفة اسم المتقدم والمسح عليه بحال انما هو لعله لا يحال بالنظر الى الأصل المتقدم المحصل من
 كلام الاصحاب في كفاية المسح على الشعر لانه وضع تحته خايل يدين وبين باقي الشعر والبشر اشكال لعل الاقوى المسح واقوى
 منه منع المسح على الشعر في غير ما لاقوا من كماله في الهواء مثلاً ولو يجب لالحل مسحه عليه ذلك لانه بل المسح فيه واضح
 وبشكل المسح على اطراف الحد ما يتخطاهن شعر لداخل والخارج بل الحد الواجب هناك بجواز المدا في مشبه شعره وبشره فيجب العذر
 عنه الى مشيئة الدخول وبغيره المسح في المسح في المسح ولو كانت اليد نذرة بسيرة لا ينقل منها الى لراس والرجل
 لا يمسح بها بل خلافه في لا اختيار وان قال بعض الفضلاء المعاصرين فيه قولاً بل لعل اختيارهم كقول المسح بفضل
 بله الوضوء واخذها من سائر الاعضاء وطلبها من مظاهرها شعراً اختياراً ولو لا ان النبل بها لم يكن لوجود البله ثمرة وعلمية
 فالانفا في على اعتبار مؤذن بالانفا في عليه ايضا وبذلك على فوض من الاختيار والمسح ببله اليد فضلة الوضوء ونحوها والمسح
 بها ظاهره ببله المسح بها كظهوره في مسحه بالدهن والحناء في اذنه الناطق بها ولا يفرق بين حاله في الاختيار والاضطرار
 للاطلاق وفيه غاية الاحكام جواز المسح باليد لانه وان لم يؤثر في المسح في حر الهواء المفرط فلا يسنه ماء وهو ضعيف
 للاطلاق وهل يعتبر جفاف المسح ام يصح مع كونه مبلولاً فوالا نسب الثاني في اللوامع الى الاكثر صريحاً جاعلاً بالاول وانظر
 الاسكان في مجوز من كان في الماء ان يدخل يده في الماء ويصيح بها رجلاً كان وسبق على هذا هبة من جواز اسنينا في الماء للمسح
 في المعبر لو كان في ماء وحصل وجهه ويد يده ومسح راسه رجلاً كان يده لم يشك من ماء الوضوء ليرضه ما كان على القدر
 من الماء وصدر العباد فيقوم ما حكم عن الاسكان في لكن لعل قوله لا يضره الخ ظاهره في اذنه المسح في خارج الماء موافقاً للنسب
 الى الاكثر بل هو معتقن والا اسنينا في الاسنينا وهو لا يجوز في قريب من ذلك في السراير لكن فيد باخراج الرجل من الماء و
 المسح عليه وعن الدرس في البيان والتبيين وحاشية المذكور الجواز اذا غلب طوبى الماء مسحه وعده مع عدم غلبتها وفي الجواهر
 وكان القول بالتفصيل يرجع الى القول الاول قال ولعله لا ينقل عن بعض تشبه الى ظاهر الاصحاب انتهى هو بعيداً لطلوع المسح
 والجواز في عبارة الفقهاء في غير مكان صورة اسمها ذلك وطوبى المسح خارجاً عن محل منع المانع بل صرح بعض الفضلاء بالاجماع
 على الجواز فيها واما مجرد نداء المسح التي لا تتعلق بالمسح فينبغي القطع بعدم فاحتمال عدم شموله لبل المسح من المسح بالوطوبى
 الخارجة بل لا بعد خروج صورته اسمها ذلك وطوبى المسح في لوطوبى الخارجة ايضا عن محل جواز الجوز والاولى جواز المسح في الماء
 الماء بل صلب الماء الجديد على اليد المسحة لوجوب طوبى فيها من الفصل الوضوء لانه لزاماً بالخصوص الثاني الذي فعل
 العامة وادعى اللوامع الاجماع على طلبة ان يعيد عنهم الاعن المعبر المصريح بجواز المسح بعد الغسل الثاني مع قوله بعدم مشروعيها
 معللاً بان لا ينفك عن ماء الوضوء الاصل على كل هذه هذا الاسنينا في المنوع من شخص بما لا يخلف ليد من بله الوضوء وعلى كل
 حال دليل القول الاول شمول الاطلاق الى المسح بالبله مؤبداً بعدم انعكاس اليد من طوبى العرق غالباً خصوصاً في الصيف
 والبله الحارة ولم يرد في جفاف المسح مع عموم بله مضافاً الى عوكون الما موربه المسح باليد المبلولة وهو صادق بامرارها
 وان لم يثبت المسح ببله من جهة كونه مبلولاً من قبل في السابق ولا ان المانع من الصحة المزج بماء اخر لانه الاسنينا في المنوع
 لا مطلق المزج وثانها التزام منعه ايضا وشبوع وطوبى المسح بالعرق لا يرد على شبوع ومنع الاقدام مع عدم الغرض لري الاحتيا
 وبطلان الدعوى لا خيرة في ما من ظهور المسح بالبله في اذنه الناث وبالجمله الظاهر من الاخبار شغل الغرض باصصال بله
 الوضوء الى الراس القدم باله اليد لا ايضا ليد المبلولة فالعمدة في دليلهم هي الاطلاق ودليل القول الثاني ان بله المستومن
 الماء الجديد ببله الماء المسح به يرفع المسح بها معاً فيحقق المسح بالماء الجديد كما اذا صب على اليد المبلولة ماء ودعى
 صفة الماء الجديد على الثاني دون الاول تحكم بل لضرورة فاحتمال عدم الغرض بين المزج الحاصل من وضع ماء على اليد ووضع
 اليد على طوبى ينقل لان الغالب في اليد من الخارج هو بله الماء في الصونين اذ في صورة الصب ما يمسح بها بعد انقضاء الماء
 ويختلف بله خاصة فيل بل مع تحقق مزج البلبين والمسح بها لا يصدق المسح ببله لان المسح بالمركب ليس المسح بجزءه فانه

فان المسح في الرأس
 في المسح في الرأس
 في المسح في الرأس

كتاب الطهارة

اللازم ان لا يصدق على المسح بالسكيبين انه مسح بالخل ولا انكبين ونحو الجواهر مع انه لا يقطع في مثل ظاهر القدم باضال تلك البلية
من رؤس الاصابع الى الكعبين وفي دعوى عدم صدق المسح ببقية البلية انه لا بد من صدق وقوع المسح بها معاً والمسح بالركبتين
الا المسح بكل جزء منه بغيره لا يصدق المسح بالبقية خاصة والمسح بالسكيبين ليس مسحاً بالخل ولا انكبين لصحة هذه المركبة في
العرف موضوعاً ثالثاً لا يخصص باسم ثالث وليس هذا بل لازم في كل مركبة المان المنزحان بل غالباً للمثالين المنزحين ليس
وما عر عن الجواهر تدفع بفضاء العرف والعادة القطعية في مثل المان المنزحين به مسح كل جزء من القدم مثلاً بها معاً و
عدم اختصاص شيء منه بشئ منها فغيره لا اختصاص من لوازم عدم دخوله الاجسام بالبدن المحكي والمدان في امثال المقام
على العرف في العادة فالعرف في دليلهم لزوم المسح بماء جديد ودليل القول الثالث صدق المسح بالبقية مع كونها الغالب عدم
صدق مع عدم الغلبة وجوابه واضح ان يرد بالغلبة الاستهلال كخبره ان الصدق وعدمه يدور مع الاستهلال كعدمه
وان اذا الاستهلال فليس بخارج عن احد القولين الاولين بناء على ما مر من خروج صورة الاستهلال عن مورد الخلاف
فلت فيما لم يثبت لك احكام البلبين لا ينبغي الما مل في صدق المسح بكل من البلبين لا بشرط نفسه لا يصدق باحدهما فاما الصلة
وبشرط لا الذي يفرضه النظر مع هذا الحال في الحكم بالصححة والفساد لا حظ ان المسح ببلية الوضوء في الاخبار هل له ظهور
في المسح بها فاما الصلة لا تعلق الاول لا يخرج المنزج وعلى الثاني يخرج لكن ظهوره في الانفراد في خبر المنزج جازاً لا اجراء افعي
واما الاجراء بل لزوم الاجراء مع صلابة الجدي على اليد بغير عدم الفرق بين المنزحين فدفع بمصداق استهلال ببلية اليد صحت
الماء عليها فهو خارج عن محل البحث كما عرفت مضافاً الى اندفاعه بوجه اخر اي ان ينفى الاشكال من جهة اخرى وهو ما في اللوا
من ان صدق المسح بالبقية بوجوب صدق المسح بالجديد ايضاً فبما عارض امر المسح بالبقية لغيره الاستهلال وبناظران ويرجع الى
استصحاب الحدوث ودفعه ما يدعي عدم انصراف نهى الاستهلال الى محل الفرض مما كانت البلية داخله في المسح وانما المنزج
بمخولة في المسح بل المنساق من قوله لو بعد بد في لاء وقوله لم يحدث له ماء جديد هو الماء الحادث في اليد قبل المسح كما شغله
الغائبة فانه يفرض لما يقعونه فيقولوا وامر المسح بالبلية سلباً عن المعارض ومن هنا قد يتوهم الفرق بين المسح على المبلول
من خارج فيجوز لما ذكره المسح بالمبلول من خارج فلا يجوز فاذا مسح بكفة واحدة المبلولة ثم مسح ببرجله حتى الناصب دون الرجل
لان البلب الجدي في الثاني حدث في الماء مع قبل المسح به فثبت له نهى لعل ما في المشكوة انظر اليد فال بعد اخباره ما اخبرنا
فلو كان عليه المسح بل غالب من ماء او غيره اخبر المسح عليه في جواز المسح بما لاء فانه نظر انه في وجه الاجراء مطلقاً دعوى
انصراف المنع الى المسح بماء جديد محض فلا عيب في الحدوث هنا فانه بعد اخبار الجواز مطلقاً قال لاصالة الجواز وصل الامتثال
ونسأل الاية والاخبار وعدم الدليل على المنع ومنع صدق الخبر بد لو حصل الجزان باجتماع البلبين بل ولو ببلية المسح منفردة
عند عدم الفصل الى الغسل وان صدق اسم الغسل ويؤيده جملة زارة انتهى خبره وان صدق الماء الجدي لازم ولو مع الجزان
بعد فرض حصوله من مجموع البلبين فصل الغسل ببلية المسح منفردة وفضية صدق المسح مع تحقق الجزى الغسل غير نافذ لانت
شبهة المنع هنا من صدق الخبر بد من جهة الاختلاف الجدي وهو لا ينافي الاعتراف بصدق المسح مع الجزى لكن المسح بالمانين
الجدي والباقي فليس كما ذكرناه من دعوى عدم انصراف نهى الخبر بد اليه قال بعد ذلك لا انه يمكن ان يقال ان ظاهر عبارة
المجتهزين ان البلية الباقية وان قلت لا تقول بل لا فاقها الماء الذي على الرجل المسح وان كثرة المسح يحصل بها وان سادها غير
والاستناد الى ظواهر لا دلالة من هذه الجهة وهو عتك محل اشكال وخفاء ولا سيما في المسح داخل الماء فانه لا يبين غلبته لما
الذي على المسح على البلية الباقية على وجه يفصل في جنبه بوجوب حصول الخبر بد في المسح نهى فقلت دعوى الجوز من هي هذا الاخير
وظاهره الاشكال فيه وان لم ينج داخل الماء مع انه لا اشكال فيه ولا خفاء اذا الاستهلال ببلية البدن مع استهلال كنهان عرفت
خروج من محل البحث اعرب منه ما صنع بعض الفضلاء المعاصرين ادعوا من مسئلة اشترط ان اثر المسح ببلية الماء مسح وحصل
القولين في جواز المسح مع بلية المسح وعدمه قولاً باعتبار ان اثر المسح وعدم اعتبار حق حتى ما قد نشأه من عبارة السراة
المعتبر من اهل القول بصحة المسح على المبلول وجعلها قولاً بان عدم تأثير البلية في المسح غير فاح في صحة المسح وكان جعل تأثير البلية
المعتبر من في المحس والحاصل من اثر المنزج ليس كذلك لكن من الواضح ان المراد باشترط الناثر ان يكون حكاية عن نهاية الاحكام ودفعه

باب في المسح على
الرجل في المسح
الذي

مسح

في بيان الشك
في الحج والعمرة
في كيفية الحج للشرع

فبذلك أحرازنا عن مجرد ذلك أن الماء المنفصل عن المسح بوجهه لا ما انفصل ولو تميز لا انفصال ولا يمتنع عدم ثوبك لفولها هنا
على اعتبارنا لثاثر وعدهما ذبيحة القول بالجواز هنا مع اعتبارنا لثاثر ودعوى حصوله والقول بالمنع هنا وإن لم يشترط الثاثر لكن
بدعوى أنه حاصل بالما بين المنزحين فيما لم يمتنع ذلك أحدهما هذا مع أن اعتبارنا لثاثر المسح ببلل الماء مع الاحتياط في خلافه وإن وافقه
الشك في بلل الأحكام بالأقرب فكيف يترب عليه هذا الخلاف المعروف خصوصاً مع نسبة الجواز هنا إلى الأكثر وكيف يكون هو
قولا بعدم اعتبارنا لثاثر الذي على تقدير بكونه قولاً لأحد لا ريب أنه من الشك في إمكان فساد وجوبه وهل يعتبر في صحة المسح عدم
وفور البلل بحيث يتحقق معه الجري على المسح أم لا فيصح مع الجري قولاً أن نسب لا ولا إلى الأكثر لثاثر الأول اعتباراً انتهى عن غسل موضع
المسح وفناوى لأصحاب بعدم إجراء الغسل عن المسح وعن الثاني كره الإجماع عليه بل استفاض نفعه لثاثر في تحقق المسح وأن تحقق
معه الغسل فيشمله إطلاق الأمر بالمسح والغسل المنوع بضاً وفنوى هو الذي لا يخفى معه امثالاً من المسح ما بان لا يوجد معه
مستحق المسح كالذي يجري بنفسه وبغيره لكن لا يفصل الامثال بل يغسله ولعل لثاثر هو الأقوى في تتبع تحقيق النسبة بين الغسل
والمسح وكل الأم القوم هنا مختلف فصرح جماعة منهم المرفوض الشيخ بأن بينهما ثابتهما كلياً وعن التمهيد بأن المسح لا يدخل في معنى
الغسل بل خلاف أكثر هؤلاء متعوا من اجتماعهما في الوجوه أيضاً واستظهر ذلك من عبارة المتقدمين أن الغسل لا يجري عن المسح
مع تفرج بعضهم أيضاً بأنه من تحقق الجري مع المسح لا يجري وأما عليه المقاصد العلمية لكن بعض من حكم بأنهما مثبتهما من ثاثر
صرح بأنهما يفتقران في الوجود فيجري مع قصد الامثال بالمسح كما في هذا نهجك وشكوكه والجواهر وبعض المتأخرين صرح بأن بينهما
عموماً من جهة وعن الحد بقوله عن جماعة من محققهم ومن هؤلاء من صرح بأن العموم من جهة بينهما في الوجوه من غير ضابط كتحقق
في شرح المشكوك في الجواهر وهذا قول بالثبانهما مع إمكان الافتراض ومنهم من صرح بأن العموم من جهة بينهما في المصادف أيضاً
في فرد كما في شرح الذبوس والمواضع وهو ظاهر عبارة الحد بقوله بل هو قضية كل من غير بان بينهما عموماً من جهة فلت النسبة بينهما انسخ
بعد ثبوت حقيقتيهما وقد تقدم في غسل الوجه غسل العضو هو إجراء الماء عليه نفعه من جزء من العضو إلى جزء آخر منه ولو يعونه
بغيرها وقد ذكرنا هنا وجه شبه قوله للغسل أيضاً وأما المسح بالشئ فهو في العرف اللغة عبارة عن إمرار الشئ على الشئ بمماسه
منه العضو سيلة اليد هو إمرارها عليه يعونه اليد وإمرارها لبلل الكثير فتح يتحقق به إجراء الماء عليه يعونه يد هو غسل العضو يعينه
على نحو التضاد وقد ذكرنا في الجواهر وشرح المشكوك التحق كونه الإجماع بينهما من باب الافتراض لا التضاد لأن المسح هو إمرار اليد
الغسل هو إمرار الماء وهذا أمران متغايران كل منهما مصادف لكل منهما لكنهما افتراض في الوجود وفيه أنه لا الغسل هو جريان الماء ولا المسح
الوضوئي هو إمرار اليد بل الغسل هو إجراء الماء سبيل كان أو غيرهما كثيراً كان الماء وقبله كالبلة الزائدة المتقاطرة والمسح المأمور به
قد عرفت أنه إمرار اليد لبلل الكثير كانت كالمقطرة فيحصل من إمرارها الجري على العضو وقبله لا يحصل من إمرارها إلا مجرد
تبليل العضو وليس هو إمرار اليد لبلل الماء وعليه فإمرار البلة الكثيره باليد هو من إمرار المسح الوضوئي والغسل بخلافه واستدل
في الجواهر خبراً ما ذكرناه بقوله قد يقال ما ذكرناه من النسبة إلى الغسل والمسح ومحل البحث المسح بالبلل والعموم من جهة فيه نام لصدي
المسح هنا مع جريانها الموجب لتحقيق الغسل ثم دفعه بأنه لا مدخله للبلل في ما به المسح بل بشرط خارجي قلت بل متعلق الأمر هو
المسح بالبلل فالله واجب خارجي قال على أن إمرار اليد مع تلك البلة مسح ومع جريانها غسل فما فرض أن إمرارها يفتقر إلى إمرار البلة
المتقاطرة باليد مسح وإجراء الماء الخفيف يعونه اليد فالحق أن بينهما عموماً من جهة في المصادف وهو مادة تضاد فيهما وفي المسح
بالبلل الخفيف الذي لا يتحقق معه الجري يفتقر المسح عن الغسل وفي الجري الحاصل بالصّب من غير إمرار يفتقر الغسل عن المسح وإذا ثبت
ذلك فالحكم أنه إذا وجد الغسل المفترق عن صدق المسح لم يخرج عن عمدة الأمر بالمسح لعدم حصوله سواء ولا ولو أريد مجرد إمرار
المغيرة بالقوى بأن على الرجل شئ أو سبعون سنة ما قيل الله منه صلوة قبل كيف ذلك قبل لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه فيغيب
منها أمر سلة الفقيه لصححه إذا زادت لوانك توصات فجعلت مسح الرجلين غسل ثم أضرفت أن ذلك هو المفترض لم يكن ذلك ضرورة
وتفريعاً لا خيراً أنه ببلل الوضوء ولا مع إيجاد الغسل من غير مسح ضامراً المفترض لفعله الوضوء بمضافه في الرجل إلى الأخب
المانعة من غسلها والمعدلة لإجماعات المستفيضين من أن الغسل لا يجري عن المسح المستفيضين من هذه العبارة وأما وجد ما هو
مصادف لهما معاً ولم يكن فضله الاشتغال بالغسل خرج من عمدة الأمر بالمسح لا إيجاد سماء ويتبع غسله لغوا ولا ينافيه لفصل

كتاب الطهارة

المستفاد من الآية كما نؤمن لان غايته قطع الشبهة فيها هو المنع من التغافل لا يفتى باذنه من الغبرة في الحقيقة المستفاد من الآية
 الجبرية دون الكلية بحيث لا يجهل ان في لوجودها لم يتم قد ينوهم عدم الاجزاء به من طلاق معقد الاضافات في منع الغسل
 موضع المسح لكن المتأمل فيه يجد ان المراد منه المنع مما يقع عليه الغاية من غسل لا يقع معدا مثقال من المسح ويشهد له ذلك الاجماع
 المذكور في الذكرى مع نص جبري باجزاء المسح المقتضى بعد الجري وكذا ادعواه ظاهر لا يكشف هنا كحكي الايات الجوازية مع نفل شئنا
 عنها في شرح المشكوك فيه من حيث ما في غير مقام باجماعها ولعل من قوله في كشف الجبرية بالمسح على الجبرية بحيث يفتى بعد
 الجري ويثبتون ان الاجزاء المذكورة في الذكرى مختصة بآثار الضرورة لغرضه في حرارة الطهارة وبغيره اسند لا بد من الاشارة
 وفي التذكرة بعد عكس الاجماع المذكور اسندل المنع بالزوم الاستثناء وهو ايضا في زيادة ما ذكرناه بل هو الظاهر من نص جبري
 عن معقد اجماعهم بان لا يجزئ الغسل عن المسح لانساق صورته اتحاد الغسل بدل المسح من العبادة دون محل لغرضه لكن يوجد معه
 المسح وبفصل الامثال به دون الغسل وكان المتصل من الغسل المنوع في الاخبار الواردة في الوصل لظهورها في الغرض العامة
 الذين يغسلون من غير مسح بصب الماء وحصول الجري لكثير الخارج عن محل الغرض كما ستعرف عدم فسادهم الامثال بالابا لغسل و
 كذا الذي في خبر محمد بن مروان ومروان الفقيه خصوصاً مع ما ذكره قوله فيها سنون او سبعون سنة ضرورة ان المداوم على الغسل
 كل لا يكون الا من الغاية ويشهد لذلك بجهت زيادة العبادة للغسل المنوع بما يفصله الامثال وحج بقي شمول دام المسح لغرض
 سلما عن المعارض وهو عدم شمول اخبار المسح المقتضى به معنى الغسل منوعة لا يتناها على اخذ عدم الجري في حقيقة المسح كما اذا
 الشبهة الثانية وهو منوع جاز وبقرينة استبعاد المسح في الغسل في عدة اخبار الوضوء منها قوله لا تطم وجحك بالماء لظهوره في الغسل
 مسحاً وفي لوضوءات البناية اسندل الماء على وجهه ثم مسح من الجانبين وكذا في اليد ودعوا ان المسح لما مور به اليد وهي كانت
 ممنوعة بل لعل عدم معقوله بجهت اليد قبل المسح عنهم وعن التسلف مع عدم خلوها عما لبنا من طونه بمصلحة لافل الغسل بل في زبد
 عما يثبت في الغسل خصوصاً في الاوقات الباردة ومع سنة اسباغ الغسل ظاهر في زيادة ما يجزئ من المسح وقد تلخص من جميع
 ما ذكرنا ان بين المسح لوضوء والغسل وجوها ثلثة العموم والخصوص من جهة في المصدر والنبات الكلي وفي الاجزاء جتان احدهما
 امكان افتراقها في الوجود وعلى هذا في الوجهين الجري في المسح المقتضى بعد الجري الوجه الثاني عدم امكانه وعليه لا يجزئ وقد عرفت
 ما ذكرناه وجه الاجزاء على الوجه الثاني فانه نظير ما قرر للاجزاء به على تقدير العموم من جهة ولا يخفى ان محل تردد اجتماع المسح
 الغسل انما هو مع الجري في الحقيقة كما وقع التفتيد به في عبارة جملة من اهل القول بالاجتماع كما في المداورك وشرح الدروس والجواهر
 وكشف اللثام في حكم الجباير واللوازم وحكي الايات الجوازية فاذا اكثر الجري كالمسح بغرفة ماء لمن باخذ الماء الجذب لغير حرارة
 بجفف لا عشاء فلا يصح وان تردد شئنا في شرح المشكوك مع نفوذه الاختصاص بالتحقيق بضا وترويه لما في الذكرى في اخذ
 البطلان من مظان قال لو بعد لا فراط الحار بقي جزء من البشرة او كلها ثم يمسح بها الماء ويكثر الصب فيمسح به ولا يفتح فساداً كثار الماء
 لاجل المسح لانه بلل لوضوء وكذا لو مسح بها جار على العضو وان فراط الجريان لاشد الامثال ولان الغسل غير مقصود ان يعلل
 فراط الجري بما جار من بقية بلل لوضوء وهو لا يبلغ الكثرة المنافية لصرف المسح وان كان مراده غير ذلك فلا ينبغي ضعفه ولذلك
 في شرح الدروس بعد نفل عبارته وتعليقه الا خبر ضعيف بخوفه في المداورك وهو كذلك لعدم الصدق بعينه ولان الموضوع هنا
 هو المسح بالبلل فاذا خرج الماء عن صدق البلل لكثرة لا يكون مسحاً بالبلل ودعوان الماء الكثير بلل وزيادة فالمسح به مسح بالبلل هو
 قول العامة واضح البطلان ضرورة ان البلل هو الغلب من الماء بشرط لا فلا يصح على ماء الحوض عفا البلل ككتاب موارد الفلز
 الكثرة من الضيق الطويل والحقبة الثقل بالضعيف القوي غيرها وشين ما ذكرنا ان حصول الجري بجميع افراد بلل لوضوء غير خارج
 لعدم بلوغ الباقي في العضو بعد تحقق غسل الكثرة الخارج من صدق المسح ببلل لوضوء في جواز التمسك في مسح لراسه ولو كان نسب
 كل منهما الى الشهادة وبنما جمع بينهما بحمل المنع على شهادة المنقذ من الجواز على شئنا لما خربنا وعن الانصار ان منعه من مفرات
 الامامية وعن خلاف الاجماع عليه الاقوى الجواز كما اشار اليه سابقا بقوله ولو اسند قبل فالاشبه الكراهة لاطلاق الكتاب في
 السنة بجميع لراسه لا مفيد خبر الاجماعين ومع عدم ظهور الاول في الاجماع لما يحكي عنه من ظهوره في عنوان الامامية بين
 قولين وجوب لا يقال وكونه مسنوناً مما هو موقوف بالشبهة المخالفة ومبني على جهتها فيهما الى خلافهما في غيرها حسبما يحكي عن المسائل

في جواز المسح
 في جواز المسح
 في جواز المسح

في كيفية الجمع بين

٢٤٧

الموصلات والمصنعات والظهور وقودها في الوضوء البياض ولو لم يكن خطه وجانده الذي لا يداوم المعصوم على تركه فيجب له ان يداوم
 على الفعل البياض وفيه انه على تقدير وقوعه وقبل العمل لا يراعى ان لا يداوم على التمسك به من النسيب عنه بالنسيب وقوله وسبح واسم مثله اقوى
 شاهد على انه ولو من الخارج عدم اذ ارادة الخصومة من الاقبال وفيه من نحو المقام معبر عنه وقوله هذا وضوء لا يقبل الله صلوة
 الا بهما في التمسك به لا ينفى ضعف الخرج عن مطلق الكتاب التمسك به خصوصاً مع التمسك به ايضا لجره وفي هذه المطلقات بل ان
 ومع ذلك ورد به خصوصاً في حديث عثمان لا بأس ببيع الوضوء وقبله ومداوم واشهر من روايته ان كان ذلك في كتب الاخبار فاعضد
 مع التمسك به في رواية في حديث عثمان لا بأس ببيع الوضوء من غلط النسخ والها هي ما رواه الشيخ في مقام اخر من انه
 لا بأس ببيع الوضوء من قبله ومداوم من جهة الخادم لا يراعى المروي عنه والسند خصوصاً مع ما لفظه ان الشيخ في التمسك به وانه
 في سبيل من جهة الخادم لا بأس ببيع الوضوء من غلط النسخ والها هي ما رواه الشيخ في مقام اخر من انه
 وبغض الاشعارات ولم يوجب للمانع دليل غير ما عرفت فلا معدل عن القول بالجواز وعليه فهل يفتن بالنكس بالجواز ام بجمع ضو
 غير الاقبال فيفتح المسح على عرض الراس كذا القدم لكن مع استبعاد ما بين الاصابع والكعب بان يوضع طول الكف على طول ظهر
 القدم ويحرك بهما او يداوم الظاهر العمود دخول جميع الصلوات في خلاف كما انه على القول بالاشتراط الاقبال لا يجوز جميع ما هو
 غيره من جهة عن الابتداء بالاعلى الذي فرض فاما الدليل على اشتراطه ونظيره هذا الكلام جاز في الغسل ايضا على تقدير القول
 بالاشتراط لبدء بالاعلى فيه وجواز النكس في جميع الخلاف في المقام من الاشتراط لبدء من الاعلى وعدم اشتراطها كما لا يخفى
 من ملاحظة عن انهم واستدلوا لانهم وعلى كل حال لا بأس بالقول باستصحاب الاقبال هنا التمسك به بل في وجوبه لا في وجوب
 كما يساعد ما تقدم من الاضمار مضافا الى وجان الخرج عن شبهة الخلاف لكونها يعطيان استصحاب الاقبال لا كراهة النكس
 بالمعنى المصطلح وان عجزا جاعلا وبغض الخرج بين النصيب باستصحاب الاقبال وكراهة النكس كالمصنف في الشرايع وغيره ولا يخفى
 المسح باليد على المسح لاختلاف الامر في معناه كما عرفت فلا يكفي وضع اليد الملبولة اجماعا وكذا لا يخفى بان المسح
 دون المسح بان يترك الراس والقدم مثلاً مع سكون اليد نعم لا بأس بتحريكها معاً الى جهتين متقابلتين او في جهتين علوا
 مبطوطا او مبطوطا او الى جهة واحدة لكن مع استرخاء حركة واحدة من الاخر والا لم يخفوا الامر فالصواب انما عشرة حركة اليد
 مع سكون المسح وبالعكس وحركتهما معاً الى جهة مع شأبهما سرعتها واسرعتها وحركتهما الى جهتين متقابلتين بالعلو
 السفلى يصعد الراس مثلاً وتزول اليد والعكس واليمين والشمال بينهما من اليد من اسفل الراس والعكس وحركتهما الى جهتين
 مختلفتين باقسامهما الاربعة البقية نظير المتقدمة في المتقابلتين والباطل منها صواب ان احداهما حركة المسح مع سكون اليد
 الثانية وحركتهما الى جهة واحدة مع شأبهما سرعتها والباقي في جهة واحدة لان غاية المستفاد من الادلة وجوب ما سميته اليد ومسح الراس
 والقدم وفيها جميعاً متخفان وان تخفف معهما العكس ايضا من مسح اليد وما عداه من العضو الاخر ودعوا ان المتبادر من كلامنا
 المسح صورة احتصاص اليد بصفة المسح واحتصاص الراس بالقدم بصفة المسح فبطل من لا تنق عشر ما عدا الاولى جميعاً
 خصوصاً مع حركتهما الى جهتين متقابلتين غير ثابتة بل متنوعة جداً ولا يخفى ايضا الانما سائر اليد الراس والقدم فلا يجرى امرار
 اليد على حامل ولو يفيق لا يمنع من وصول اليد الى اليد فضلاً عن كونها كالتامة بانفاق الضم والقوى لان المسح مطلق
 في مفهوم المسح وفي الذكرى لا فضاء الباء الا لضاف مع التبعض واختياره حال الاصبع تحت العامة وانما في المنع من المسح
 على الخف في بعضها اضافة العامة والحمار والمروعة لا ينفى في الحمار الفاضل بل بالعموم معنضة بالاجماع المستفيض المنقل
 المساعد بعدم العثور على الخلاف وان اشعر بوجوده في خصوص اثناء عبادة الذكر في حيث قال لا يجرى المسح على حامل ولو
 كان عامة بالاجماع اوجزاء لا يشرع في بعض النسخ فان كل من في الاستصحاب بما يشرع في مخالفة حيث ورد في قوله لا
 يجرى المسح على سجدتين يجوز ان تم قال اول ما فيه اي خبره بما يشرع في الاستصحاب وما حكمه هذا لا ينافي مع الاحتياط
 المستدل لكن لا يترك احد من الشيخ الحار في الحاء فاعلم ان الشاهد بالاشهر وان بناء على ان لم يفرغه من اشهر روايته عند الاحتياط
 وعلى كل حال ودفع الحاء في الحاء في جواز المسح عليها احدنا عن غير من يد وفيه مع فخر الحاء والتاب عن محمد بن مسلم
 وفيه لا بأس ان يمسح راسه عليه الحاء ومروعة في يمينه عن المسح باليمن وبها لا يجوز حتى يصبب بغير الماء ولا يمسح من رجاء المروعة

في كيفية الجمع بين

كتاب الطهارة

لا غشادها بالاجفاف وموافقة الصبي من المذهب العامة فيجلل على التقية وهو اول من بعض الحامل البعيدة التي ذكرنا انهم
يجوز المسح على الخائف محل الاضطرار كما ياتي في مسح الرجلين وفي حكم الجبار والكفر الخامس مسح الرجلين تعبدنا بالاجاف عنا مسح
منعدي الحافين خلافا للباقيين منهم وبعضهم كالصبر والطبري والجبالي على التخيير بين مسحهما وغسلهما ومنهم كداود والناس
الزهدى على وجوبهما معا وباتي فقهاهم استغروا من ههنا على وجوب الغسل تعبدنا لنا الاجماع والكتاب السنن المتواترة اما الاول
فواضح من مدن ههنا واما الثاني فقولوا ومسحوا برؤسكم واجلحكم فان في رجلكم قرأتم من مسحا وباتين في عدد الفراء اذ عن نافع
وابن غامر والكناسي وحفص عن غاصم النصب عن ابن كثير وابي عمر حمزة وابي بكر عن غاصم الحفص وهو المروي عن الباقر في خبر غالب
بن الهذيل قال سئل يا جعفر عن قوله فامسحوا برؤسكم واجلحكم على الخفض والنصب قال بل هي على الخفض وكل من الفراء سئل ان
الصبي فيه يبيد وجوب مسحها فان خفضها ما بالعطف على لفظ الرأس وهو الظاهر المتبادر والموافق للعزيمة من غير خزانة والمعنى
ح امسحوا برؤسكم واما بالاجاف وكافي فهو محض ضرب خرب عليه فاصله النصب بالعطف على الايدي واما جواز لفظ الرأس
ففيصد وجوب غسلها وفيه ان يغسل الاعراب بالاجاف وانه صواب في هذه وخلافه ان الغسل منه بل فطس واعلى ما ورد منه وانكروا
بعض من تكب لنا ويل في المثال الذي قيل برينه مع انه مشروط بعدم الفاصلة للتحقق الجاودة وهن الحرف لعطف فاصل وقدم
خوف اللبس في الحق وهذا بالنسب بالعطف فيهم خلافا لمقصودنا في النصب على محل الرأس وهو كغيره في كل ام الفضا
لا باس به فيفيد وجوب غسلها وفي خزانة الانتقال من جملة الغسل الى جملة اخرى على المسح قبل تمام الاولي لبقاء غسل الاجل وقوع
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه والاجنبى مضافا الى اختلاف المعنى على تقدير قراءة النصب مع ما هو الاوجه من جملة
الجملة لغيره ان افادة الاية وجوب المسح غير خفي على علماءهم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وما يقضى بينك ما وقع
للمخشي فان اعتد من وقوع عطف لارجل التي حكمها الغسل في الاية على الرأس التي حكمها المسح بان المراد من المسح في لارجل الغسل
واما جبره بلفظ المسح للذلة على وجوب غسلها غسل خفيفا شبيها بالمسح فانها حيث تغسل بالنصب من بين اعضاء الوضوء كانت
منطقة اسلاف لما في غسلها وقوله الى كعب بن قريظة اذ اذ الغسل من المسح باعتبار عدم تحديق المسح في الشرح بل هذا قربة العطف
على الايدي لسانها في ذلك لولا انما يشيخ غسل لارجل كان يغسل على نفسه هذا الاعتدال والتخفيف مع فضله المعلوم فان
اللائم ان اجمع الحكم ما مؤيد لاول الكتاب مع اعتداله بان الظاهر هو عطف لارجل على الرأس الفاضل بوجوب مسح الرجلين لارجلين
من ابن علم ان لارجل مفسولة لا مستحق يجوز له في التوجيه ان كتاب خلاف الظاهر بل ما هو من قبيل الانجاز الذي لا يستعمل الحكم في فهم
تفهم الاحكام وكذا الحكم عن ابي زيد الانصاري ان لارجل مسح لارجل هو الغسل لان المسح من الغسل الخفيف مثل غسله عليه بقوله
تعالى نظف مسح السوى والاعنان حيث ورد ان سليمان غسلها اذ لولا العلم بكون لارجل مضمولة لم يجز التفكيك بين مسح الرأس
والارجل الذي هو خلاف ظاهر الاية قطعنا الى غير ذلك من كلامهم التي لا طائل في ذكرها واما السنن فمن طريق العامة ما روى ان
اوس بن اوس الثقفي دأى النبي في كظا من قوم بالطائف فوضا ومسح على قدميه الكظا من اكرس في القاموس ثم الوادي ويوجب
بجره في بطن الارض وان حذيفة واه نوضا ومسح على نعليه وصف ابن عباس وضوءه وان مسح على جلبيه فقال ان كتاب الله
المسح ويأتي الناس لا الغسل فان العزم دأى عليا بشرية الرجل فاما ثم نوضا ومسح على نعليه ان اوس يد على الحجاج اذا مر بغسل
فقال صدق الله وكذب الحجاج قال الله سبحانه وامسحوا برؤسكم واجلحكم وعن علي بن ابي طالب قال ما نزل القرآن الا بالمسح وان شعبه قال
نزل حبشيل بالمسح وهو المنقول عن رجل جاء عن الصحابة والتابعين والفقهاء كابن عباس وعكرمة وابن ابي الغالب والشعب ومن طريق
الخاصة متواترة منها الاخبار البانية ومنها الاخبار الامة بالمسح بندا واه الوضوء ويصح في ذروة المتقدمة المتضمنة لكون الباء في
الاية للنجاسة وما تقدم من ذائذ الهذيل خبر ابن مردان وموسى الغيبة المتقدمة من وجوب ذروة المتقدمة التي فيها فعلت
مسح الرجلين غسلهم اثم اخبر ان ذلك هو المفروض ومنها الاخبار المتضمنة للمسح من غير سلطان شرك الغسل ومنها خبر المصنف
ومنها قول علي بن ابي راس رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياتي الى غيرهما من الاخبار التي قال في انضادها اكثر من عدد الرمل
والحق في هذه الاخبار والموافقة للكتاب مرجع على ما رواه العامة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعلى بن ابي حمزة واه من مسح وجلبيه بل
لا اعتبار من النار خصوصا وانها من الغيرة الظاهرة وهم عام بشيخهم جاتهم وعمل على ما رواه بغسل الاعقاب ذائذ ثبث فلعل لاجلها

مسح الرأس وما
بالعطف على لفظ
الايدي فيلبيد
وجوبه

حزب الجبارين
فقه الجبارين

في بيان مسح الرجلين

٢٤٩

والفصل في بيان مسح الرجلين

من جهة ان الاعراب كانوا يقولون فامسح غفابهم وديما بالوا على غفابهم علاجا لشفافها فارد من طرفنا بغسل الرجلين
من الواضح انه للشفة ولا يعارض بها ما ذكر ولا ينبغي الا طالة في المقام لان وجه الحكم بين من الوجوه المسفرة بمجد الله وانما اردنا زيادة
الاستفاد عنها البتة بنما وقع تلك الوجوه الاخرى لفارقة فان الاشياء تعرف باختلافها ويجب الاستنباط بالمشح طولا ما بين
رؤس الاصابع من ظهر القدم الى الكعبين وبكفي المستوي عرضا وهنا مسائل الاولى ان المسح ظاهر القدم لا باطنه بانفاق النقص القشور
ومن النصوص ظاهر الاية جملة من الاخبار والحديث الى الكعب كالآية والوضوءات لبيانها وفول على قول لا ابي رايت رسول
الله ص مسح ظاهر قدميه لظننت ان باطنهما اولى بالمسح من الظاهر وفي صحيح زرارة المتقدمة ومنع سبيلنا انك ظهر قدمك
البشر فاني مرفوعة ابي بصير الارساء من مقدم الراس ومؤخرة وسطح القدمين ظاهرهما وباطنهما محمول على الشفة وفي رواية
ذكر مسح مؤخر الراس كغيرها عند الوضوءات فامسح قدميك ظاهرهما وباطنهما هكذا فوضع يده على الكعب ضربا لاخرى على
باطن قدميه ثم مسحها الى الاصابع فان من يرى المسح من الظاهر يقول بالاستنباط كما قيل وبالحجة لانفا وم المتقدمة فالحمل على بعض
الحامل الثانية يجب استنباط ما بين الاصابع والكعب طولا للاجماع المحكي عن جماعة وان كان في دلالة بعض المحكي عنه في الروايات
نظرا كمالا معقولة نفى الاستنباط لغيره فاحتمال اخر منه الانفاق في مقام العمل لكن في غيره كهاية وبيانها التذرع لا انزف على
مقتى بكفاية المسح طولا وانما في دليله من نفاش يفسر عن الكفاية انه المشم وهو غير ثابت لكنه احوط انه في كل حال بل عليه
من الاخبار ما تضمن الوضوء لبيان ما تضمن المسح من الاصابع الى الكعبين وضمن مسح القدم او الرجل الى الكعبين سواء كانت
كلها الى لغاية المسح او مسح وعلى الاول واضح وعلى الثاني لظاهره مسح الحد من نحو قوله يجب فوضع مسحه من هذا الى هنا مثله في
استنباطه وبديل عليه على تقدير قرأته الجرا لا ينافي بغيره لظاهره المذكور ولا ينافي به ما لا ينعرض في رؤسكم لعطف الرجل على
عمل الروس فلا تدخله الياء فحمل على تقدير قرأته الجرا لا ينافي بغيره لظاهره المذكور ولا ينافي به ما لا ينعرض في رؤسكم لعطف الرجل على
الآية على عدم الاستنباط المكان لعطف على لفظ الروس المدخول لبيان السبب في قراءة النصب المتوافق للقرآن لاننا نقول
الوجه على تقدير الجرا غير محصور فيما ذكر لاحتمال كون المسح لغاية المسح الموجبة لظهور الاستنباط كما مر ولغاية المسح مع كونها الى الكعبين
بياناً للنبذ المسند من البناء او محضاً للنبذ العرضي فينبغي الاستنباط المقصود بصفا بخلاف قراءة النصب فلا وجه له لا
الاستنباط لما عرفت على ان الظاهر حمل على غايته المسح لا المسح وكونه في غسل اليدين لغاية المسح لا يستلزم كونه في مسح ايضا
كأن ثم لا ينافي ما ذكرناه ما سألنا من جواز النكس في مسح الرجل لان جوازه مدلل على جوازه من غير ما خرج الاية من ظاهرها من تعين
الكعبين الى النجاسة لا ينافي وجوب الانتهاء الى الكعب ان خنار الكعبين التي في الاية وبهم في غيرهما من صورة النكس بالاجماع المركب
وبديل عليه ايضا ما في صحيحه البرزخي من قوله فوضع كفه على الاصابع الى الكعبين ولا ينافي به حملها على الاستنباط ان استضعفه في
الذخيرة من اجله لان ندبة الكف لا ينافي وجوب الانتهاء الى الكعب كما لا يخفى وما سألنا من رواية يونس خيرة من راي ابا الحسن
مبني مسح ظهر قدميه من اعلا القدم الى الكعبين من الكعب الى اعلا القدم وفي الجرادان ظاهر كثير من الاخبار الاكفاه بالمسح
فلت لعله جحفه الاجزى اذا مسحت يمين من راسك وبشئ من قدميك ما بين كعبك الى الاصابع اجزاء وتقرئ منها خبرها
الاخرى في تفسيره لا ينافي وهو مستند الذكرى حيث تردد في الاستنباط لطول مع قوله اخبر بان حوط وعابية عمل الاصحاب اخبار
عدم استنباط الشراك اما الصحيح فلا استناد فيها لاحتمال كون ما بدلا من الشئ وبياناً والباء في الشئ للاصافي لا لبعض
فكذا في بدله فيكون المعنى اذا مسحت يمين كعبك الى الاصابع وهو ظاهر في الاستنباط طولا ولا انا من عدم الظهور في
حالاته فيجوز ما تقدم سلما عن معارض ان سلكنا ظهورها في اجزاء مسحة مما بين الكعب الى الاصابع نكس وطول ما تقدم مما دل
نظاهر على استنباط الصول مفيد بعبر الطول من العرض فحمل المطلق على المعبد وكل حديث عدم استنباط الشراك لعدم
معاوية منعه عن مسح الكعب كما ندمه في بيان موضع الكعب لتسأل الاستنباط سببها جميع عرض المدم فطعا وهل يكفي المسح في
العرض ببعين مقدار من كف وثلاث اصابع او اصبعين استفاض نفل الاجماع على كفاية المسح عرضا لكن في جملة منها نظر لكون
معقدها عدم الاستنباط يحتمل اذادة نفى استنباط الجميع في مقابل لقائمة كما يشعر وفي المذكورة من دعوى الاجماع على كفاية
المسح ثم نقله عن بعض الاصحاب جوب مسح ثلاث اصابع وكذا ما في المسح من كل من قال بالمسح فالعدم الاستنباط فحمل

كتاب الطهارة

نفى نحو الاستنجاب قبل غسل على ثوبه المسح إلا أن في الصحيح أن الظاهر من المصنف من معانده كغاية بدل عليه صفة الاخرين وحسنهما
المستدشان ومجته زيارته المثلثة لا فاداه الباء النقيض من قوله فعرفنا حين وصلنا بالراس أن المسح على بعضهما واستندل جماعة
بأطلاق ما تضمنه مسح الرجل كما في اللوامع والجواهر وغيرها وفيه ما اشبهنا من ظهوره في مسح الجميع خرج ما خرج بالاجماع يعني
التحليل بالكف والثلاث أصابع ولا ينافيه وجوب الاستنجاب الطويل مكاناً إلى الصارفة عن خلاف البعض في الطول حسبما
بيناه عن بعض التحليل ثلاث أصابع وقد سمعنا عن الشاذلي في نقله وعن ظاهر النائية والمقتضى واحكام الراوند على اعتبار الاستنجاب
الواحد وفيه مشكوك في جزاء ما دون الاستنجاب نظر في مسح الراس احتمال القول بكفاية المسح مع دعوى عدم تحققة ما دون
الاصبع فيكون نزاعاً موضوعياً بين الفاتلين بالمسح وعن الإشارة والغنية أن الأقل أصبعاً وعن ثابتهما الاجماع على عدم المداك
أنه لو كان نقل اجماع فقهاء أهل البيت في جزاء المسح في الرجلين مكن القول بوجوب المسح بالكف كما يروى عن المفاتيح لولا الاجماع لكان
به وجعله لا حوطاً وعن الكفاية الأولى أن مسحه بما كفه ومستند الثلاث أصابع رواية معتبر المستد في مسحه لراسه ومستند الاصبع
الواحد دعوى عدم حصول المسح بالأقل ومستند الاصبعين لا يعرف خصوصاً مع قوله في صفة البرنظي أو أن رجلاً قال بأصبعين
من أصابعه هكذا قال لا يكفيه التوفيق مستنداً أعاد الكف أن لا يوجب القول بوجوبها وعلى كل حال لا ينافي بقين العمل بمقتضى
المعتبر المعتضد بالاجماع المستفيض والكتاب بواسطة الباء النقيض لعدم مكانة غيره من فصل الثلاث أصابع وأما
الاحتياط عن صفة البرنظي من حيث الكف منع دعوى عدم صدق المسح بالأصبع مع كلامه في تقديم مسحه لراسه وعن إجماع الغنية
على اعتبار الأصبعين جداً على ثبوت ظهوره منها ولا بأس بما الكف والثلاث أصابع على بعض مراتب الفضل وكذا في الجواهر عليه ما يتر
عبد الأعلى ثلث عشرت فأنقطع ظفري فجلت على أصبعي مرارة فكيف صنع بالوضوء قال نعرف هذا وأشباهه من كتاب الله قال
الله ما جعل عليكم من حرج مسحه عليه لظفر في استنجاب لغيره لولا وجوبه بامر بالمسح على المرارة لبقاء بشره مسحه عليها وحملها على
انقطاع جميع الأظفار كلها على انقطاع ظفر اليد في غاية البعد والمحل على شمول الجبهه الأصابع وإن كان الحرج في صبع واحد
ولعله أولى من الحمل على الاستنجاب لما فانهما سبباً من الاستدلال بها الحكم الوجوبي في الجواب والواجب هل يجب إدخال الكعبين في
المسح كما صرح بالتأني في التعليق وشعروا بالمدار على الذكرى هو ظاهر الأصحاب وصرح في المتن بالأول وشعروا في جامع المقاصد
والمقاصد العلوية وتبادروا على هذا ظاهر الأصحاب استندل للتأني بقوله ما بين كعبك إلى طرف أصابعك في خبر الأخرين ظهوره
في خروج الكعبين وأما في المتن فإنه قد يكون مستعلاً فيها بدخل فيه المبدأ نحو هتكت ما بين واحد إلى عشرة فانه لا بد من دخول الواحد
وبالأصل والأطلاق وفيه انقطاعها بما تضمنه المسح إلى الكعبين بناء على اقتضاء دخول الغاية فليكن على القول بدخولها مطلقاً أو
إذا كان من جنس الغاية كما فرض لأن الكعب من الرجل والقول بعدمه مطلقاً واستندل في المتن للأول بقوله إلى الكعبين يدعون
إلى تبع مع كافي المرافق وعلى ثبوت كونهما للغاية داخل في المبدأ مطلقاً وهذا كما مر وفيه منع كونها بمعنى مع وظهورها في الغاية
وثبوت كونها بمعنى مع في المرافق لا يقضي به في الاستدلال برؤية يوشى المتقدمة عن إجماع الحسن ع أنه مسحه بمعنى من الكعب إلى أحد القدمين
فانه إذا وجب جال لا يبدل به وجب جال لا يبدل به لعدم ما قل بالفرض ولا ينافي من أسقاط بعض ما يجب مسحه في حكم التحليلين
وهو باطل ثانياً فظاهر القولين وجوب لدخول الصلوة وعد به وقد بقوى وجوبه كما ذكره في المتن بل رواية لا قطع و
لأنها ما فيها من غسل الباقى بعد القطع لوضوح إرادة المسح بالسنبل إلى الرجل من باب الغلبة المتفهم أنه لو لم يجب مسحه
الكعبين لم يجب مسحه ما بقي منها بعد القطع وقد رد وجوب غسل مكان القطع وحججه خال شئ من غير الكعب أيضاً للمقتضى
كما أنه على ثبوت عدم شئ من جوبه أصلاً لا ينبغي لقطع بوجوب دخول شئ من الكعب للمقتضى وأما الأصبع من جهة الطهارة
فلا إشكال من وجوب مسحها لأنها واقعة مبدأ في جملة من الروايات كظاهر لا ينافيها وصريح صفة البرنظي وعليه يجب
مسحه مثلاً الأصبع للمقتضى ولا بأس بالإحتياط بمسحه شئ مما تحت لانه مقتضى التحقق استنجاب لظهوره لا يجب استنجاب
الطول المسح على خط مستقيم معند بل يكفي ولو بخط غير معند لو كان أحد من جهة الأصابع غير كفاية لصد الاستنجاب والتأني
أن الكعبين هما فينا القدم إلى العظام لثابتهما في وسط القدم ما بين المشط والمفصل وقد صرح به من أمه أهل اللغة فاعنه
وإن أنكره الأصابع فيها حتى عند كونه ثابت كما حنفه عبد الرؤساء والائمة بل ظاهره اختصاص المعنى فيه وعن الأصابع والاصبع

في ذلك كونه ظاهر
الأصابع في المتن
الأول وشعروا

في المسح الحليل

انها العظام الثمانية في جنبي اصل الساق فيكون لكل رجل كعبان من بينهما وجهها وبر صريح جماعة من اهل اللغة وان انكره
عبد الرؤساء قال في كتاب له في الكعبين ان العرب لفظة اجاميلهم واسلامهم يسمون هاتين العظمتين بالمخينين بفتح الميم
الجيم والواو ههنا يسمون الياثين وكذا ابو العباس انكره وقال خبيرهم سلمة عن الفراء عن الكسائي قال فعند محمد بن علي بن الحسن
في مجلس كان له وقال ههنا الكعبان قال فقالوا هكذا فقال ليس هو هكذا ولكن هكذا وأشار الى مشط رجله فقال لو ان الناس
يقولون هكذا فقال لا هذا قول الخاصه وذلك قول العامة انتهى في القاموس عد من معانيها كل مفصل للعظام وظاهره الاشارة
بين المعاني المذكورة فيمنه عن ابن الاعراب وجماعة ايضا مفصل الساق والقدم وجهه والغامة على انها بالمعنى الثاني وان خالف
منهم شاذ كالشيباء وغيره فوافقوا الامامية حيث انفقت كلهم فدا بما وجدنا على عدم كونها المخين المذكورين ما بين صريح
بالها بالمعنى الاول بل استفاض نقل اجماعهم عليه فعن الهند بن عبد اخنبار ذلك بدل عليه على انهما القبان اجماع
الامة وهو ان الامة بين قائل بوجوب المسح دون غيره ولا يجوز الغيبة ويقطع على ان المراد بالكعبين ما ذكرناه وقائل يقول بوجوب
الغسل والغسل المسح على ظاهره في الغيبة يقول الكعبان هما العظامان الثمانية خلف الساق ولا قول ثالث فاذا ثبت بالدليل
وجوب مسح الرجلين وان لا يجوز غيرهما ثبت ما قلناه من ما ههنا الكعبان انتهى عن الغيبة اذا ثبت ان فرض الرجلين هو المسح
دون غيره ثبت ان الكعبين هما ما ذكرناه لان كل من قال باحد الامرين قال بالآخر بخلاف ذلك خروج عن الاجماع انتهى عن
المعتمد بن اخنبار ما ذكر قال وهذا مذهب فقهاء اهل البيت قال ولا قول بوجوب المسح مع ان الكعبين ما ذكرناه انتهى
بالاجماع ونظيره عن الانتصار وابلغ منه في الذكر في فضل صريح على دعوى الاجماع المركب البسيط وشدة التكبر على العلانية في
قوله بانه المفصل ونسبه الى اخرى الاجماع وان ظهر منه الموافقة في الرواية لم يتقبل زادته فيها الاخطا طبعها عسى يشعر بها
في لبنان وحده عليه شيخنا الشهيد في شرح الرسالة المذكورة وبالجمل اجماع الامامية عليه ببسطا ومركبا مذكور في عقائد كتب
الاصحاب غير المتقدمة كما مع المقاصد والروض والبيان وجميع البيان والخلاف وكما في الفرائد واحكام الراوندك ومتشابهين
شهر شوب بل هو الذي تقرر العامة من ههنا للشيعة وما بين مصرح بالها بالمعنى الثالث كالفصل وتزل عبارات الاصحاب
عليه المختلف بعد الشهيد في ظاهر الرسالة وصاحبها لكن في الكاظمي والارديلي وابن فهد و ابو العباس والفاساني وتجا
يظهر من الاسكافي وفي السد كره دعوى الاجماع عليه من اهل اللغة صريح في القاموس وحكي عن ابن الاعراب واستظهر بعض
من عبارات لا يثيرة وفيه نظر تقررنا ان الامة العظم المائل الى الاستدانة الواقع في ما بين الساق والقدم الثاني في وسط
القدم العرضي نواحيه محسوس له زائدان في اعلاه مكرزان في خصره فبشدة الساق وزائدان مكرزان في لعقبه هو حجاب
المفصل يكون مثله في رجل البقرة انعم ذهب اليه لها في وشعره في ذلك بعض من ثاخره وعن كاشف الثمام في مناهجه
استظهره من عبارته الراغب ابي عبيدة وابن فارس والتحليل من اهل اللغة وعباراتهم غير ظاهرة في زادة ذلك صلا فغن
مفردات اللغة كعب الرجل الله عند مله في القدم والساق وعن ابن فارس كعب الرجل هو عظم الساق عند مله في القدم و
الساق وعن التحليل كعب الانسان ما اشرف فوق راسه عند قدمه وعن ابي عبيدة الكعب هو الذي في اصل القدم بينهما
اليه الساق بمنزلة كعب القنادلة عبارات استظهرنا بفضل منها اولى من العظم المذكور وفي التحليل المبين ان الرازي
حكى عن الاصمعي انه كان يخشا القول بانه العظم المستند به المذكور وان قول الشيباء وبنيان الحكمي عن الاصمعي هو الخجل الحكمي
عن الشيباء في كتب صحابنا ما هو المعروف عند الامامية وفي القاموس عد من معاني الكعب اليه بلعب به ونوم اليه في منه
اذا ذه العظم المذكور لكن المراد كعب لزو كما في النهاية وغيرها الكعب خصوص لزو ونعم معنى العظم المذكور هو صريح اصل
الشرح وكل ام ابن سينا في القانون على طبق ما عثرنا من ههنا اليه في كنهه غير محله الفصل في الاجمال الاعلى للغة والعرف في
مصطلح المشرحين والرازي في المصنفين والنسابة في كنهه هو الذي قوى الشبهة اليه في ههنا
ولا غير بنسبتهم وقد نسب المعنى الاول الى الامامية جماعة عن العامة كما بين لا يثيرة في النهاية والقبول في المصنفين وغيرها وعلى كل
حال لعظم المذكور غير معد ومن معاني الكعب في اللغة نعم لا بأس بدعوى ان الكعب بناء على كونه معنى مفصل الساق و
القدم المراد به هنا هذا العظم المستند به لانه الفاصل بين الساق والقدم وبه يحققوا صلاهما ونشابهتهما كما صرح به عفا

كتاب الطبعة

في كتاب الطبعة
من كتاب الطبعة
في كتاب الطبعة

كل من حكمه اليه في ثقله خصوصاً المشرحين قال في القانون والشفاء الكعب موضوع بين الطرفين الثانيين من المصنوعين
يخوضان عليه من جوانبه من اعلاه ولغاه وجانبه الوشوي الانشوي بدخل طرفاه في العقبين في دخول مركز الكعب
واسطه بين الساق والكعب برمح من اضلاعها وبؤنوا الفصل بينهما وبؤنوا عليه لا يضطرب انتهى بهذا ينبغي تبيينه في الكعب
هذا العظم المستند برمح من المشرحين وبعض المفسرين اى انه بمعنى المفصل والمفصل هنا هذا العظم لان الكعب موضوع
لهذا العظم ابتداء كما يعطيه عبارة اليه في المحبل وعلى ما ذكرناه لا بأس ببيان بل في هذا الفاضل على ارادة العظم المذكور
بل هو متعين بعد تحقق كون وضع العظم في الرجل بهذا الوصف هذا ومن الغريب ما عرفت في شرح الارشاد من سنده قول
العاملي والدة قال اعلم ان اصحابنا قولهم احد ما اخبنا والمص وهو ان المراد من الكعبين هما العظام الثانية في جانبي
الساق والقدم والمفصل بينهما وبه قال اكثر المجتهدين هو ظاهر البتة ايضا حيث قال اكثر المجتهدين واختاره العلامة انتهى
عظم الساقين انتهى كذا نسبة ليدل المحقق الثاني في عكس شريح الالفية واحتمله في جامع المقاصد قال ان زاد نفس المفصل
فلا يوافق احدا من الخاصة والعامة وان اراد برمانتي من يمين القدم وشماله كماله لانه لا يمكن المسح منه بها الى الكعبين انتهى
ولا يخفى بعد هذه النسبة كما لا يخفى بعد حمل الفاضل كلام الاصحاب على هذا من مفصل الساق والقدم لوجوبنا في يمينه
في عبارة انهم من لفظ فبه القدم والعظم الثاني ومعقد الشراك وما بين المشط والمفصل والقبلة امام الساقين والثانيان في
ظهر القدم الى غيرهما لا يشبه لظاهر فيها ولا يشك في ارادة المعنى الاول وان قال هو ان في عبارة الاصحاب شيئا مما
على قبحه المحصل لكن يريد انهم ارادة فبه القدم وليس كذلك بل مرادهم بذلك العبارات نفى المجنح الذي لا ينافي في كون المفصل
وبالحكمة يترتب عبارات الفروع على هذا لا يمنع من كون ثقله مقلد العامة واغرب منها ان يربط بشخصنا اليه في كل ما لا يخفى
على ارادة العظم المستند بالمدكور بعد دعوى ان مراد الفاضل من المفصل الذي قاله هو ذلك العظم بنا وبذلك وتكلفات
محملة وان استحسنها في الحدائق في البعد هو بعض المتأخرين ان العلامة لم يرد بكلامه ما هو غير المعنى الاول والاشارة
الى المشهور وان صدرت كلمات قومه الخافه وذلك لا نرى مدلول رواية الاخوين ان الكعب هو المفصل وان علمنا
اطبقوا على ان العظم الثاني فاذا اجمع بين الكلامين فحمل المفصل على ذلك العظم الثاني باعتبار ان طرفه ذينك العظمين
الثانيين مما بل الساق فاطلق عليها المفصل من جهة كونها احدا له وبدلته كصلى غاية الامران ذلك على طريق التخييل ويجوز ان
المجاورة وبه يقول في عبارة انهم اشتباه على غير المحصل لغير ان المراد بالكعبين هو المفصل باعتبار كونه حدا فيهما
لذا اطلق عليها ولا يلبس على كلام العلامة على ما هو اذ كيف يدعى الاجماع في الشك كره على كونه بمعنى جميع الساق والقدم مع
ان كلامهم المتعارفين منه ومنه مع بل هو في الشك كره والتميز معترف بان ذلك علمنا اننا الى ان الكعب هو العظم الثاني
في وسط القدم وهو معقد الشراك وبه قال محمد بن الحسن من المجتهدين وخالف لباقون انتهى محض ولا ارى لفاضل الاحتياط
في ان الكعب هو فبه القدم وان معقده ان المفصل بمعنى جميع الساق والقدم وانه معقد موافق الاصحاب له في ذلك وان
عبارة بالعظم الثاني وفبه القدم ومن اجله حمل كلامهم عن ظاهرها بزعيم مرادهم من ذكر هذه الاوصاف الى الثاني في ظاهر
القدم ومعقد الشراك ونحوها انما هو محذور في كون محله في جنب الساق كما بقوله العامة لا تعين خصوصية القدم دون
ما هو قريب منها الله هو المفصل ولذا نراه في المتن في يستدل في مقابل العامة بان القول بوجوب المسح مع ان الكعب غير ما
ذكرناه اى العظم الثاني في وسط القدم في معقد الشراك ينبغي الاجماع ومراده به ان القول بالمسح مع ان الكعب هو المعتمد
الساق خلاف الاجماع وكذا مراده من الاجماع عن المذكور هو الاتفاق من اصحابنا على انه ليس في جنب الساق وكذا نراه يستدل
في المتن في مقابل العامة بوصف الكعب في خبري يفسر الاين في ظاهر القدم يريد بذلك محذور وجوبا لوصف المذكور
جنب الساق الذي بقوله العامة وحيث كان مرادهم في كونه في جنب الساق فلا ينافي كونه عندهم قريبا من القبلة لافضل التبو
الذي هو ظاهر كلامهم وبه يحصل الاشتباه لغير المحصل في منصوصهم كما قاله وهو خصوصاً مع حمل المفصل الذي في كلامه على
العظم المستند بالذي كره اليه لان له محدد بسببه اطلق المشرجون عليه الكعب حذو في القدم من ضمنه الساق الى شبهة
القبلة فيشرح من مساحته اطلاق ظاهر القدم عليه مقابل نفى الكعب من موضع المحم وكان الذي دعى لعارضة الى القول بان

على ان المحصل

في بيان المسح المحلين

٢٧٣

الكعب هو المفصل بين الاخيرين ومنشأ من عظام الاقدام متوافقون له هو اسند لال الشفخ والحقق بخير الاخوين مع نفسه بها
 الكعبين اعظم الثاني في وسط القدم في معتدل الشراة وحيت راي ان هذا المعنى لا يوافق المفصل الذي في خير المذكور فحل
 مقلتها على زادة المفصل ومن الغيب المحققين والالا وجه لا اسند لالها وكذا غيرها من المشهورات المتفقين لها في لغاها بالخبر
 المذكور ولكن لا ينظر الى ان توجيه اسند لالها بالخبر المذكور بالنظر في لاني وحل المفصل فيه على عمل قطع السارق وابقا كل الم
 في وصف محل الكعب على ظاهرها اولى من العكس براتب غاية ما هناك ورود المناقشة في خصوص اسند لالها فكم من مثله
 صدر من غيرها وهو خير من المثلث الواضح في كلمات جميع الاصحاب اما من حاول رفع الخلاف بينه وبين المشهور بتوجيه حجة
 حسنا فكم كان له يقف على جميع كلماته التي فيها في جواب المسائل المتساويات حيث سئل المحدثا بقوله ما يقول سيدنا الامام
 العلامة في الكعبين للذين يحب المسح اليها فان المعروف من مذهبه لاصحابنا انما قبلنا القدم عند الشراة وسيك بقولنا
 مفصل الثاني من القدم فما حجة في ذلك وما حكم من فصر على معتدل الشراة اننا ما جردا برحمتك الله فاجاب بقوله الدليل
 على ما صرنا اليه لرواية الصحيحين عن الباقر رفاها زادة وذكر الحديث ومن فصر على ما ذكره سيدنا السائل دام معظما ان
 كان عن اجتهاد او تقليد مجتهد صحيح وضوئه والا فلا وسئل ايضا عن نوى ان لو اجبنا المسح الى معتدل الشراة ومسح الى المفصل
 بخبر من الخلاف ويرى ان لو اجبنا المسح فاجاب ما الاول فلا بد ان يعتدل بجوب المسح الى المفصل لان يؤدبه اجتهاد ويقلد
 الى معتدل الشراة فلا بأس بالمجتهدين في الفقه والاختصاص خصوصا من جوابه هذا فانه صريح في عدم الامتنان بالمسح الى قبل القدم وكيف
 يصح هذا مع فرض ان الكعب لك هو منتهى المسح هو قبل القدم وانما اطلق المفصل عليه بخوف اشغال النص حيث وقع التغير
 بينه وبينك ثم هذا لا يناسب قوله ان في جبالنا لاصحاب شنبها على من لا تحصيل له اذلا اشتباه في فهم من ارادهم قبل القدم
 بل كان ينبغي ان يقول قد يحصل من النص اشتباه بان الكعب هو المفصل مع ان اطلاقه عليه من باب الجواز هذه مع ان ولد الفخر
 ادري بهذا هبة قد سمعت الشيخ رحمه الله في الفقه والادب اسوفا الفقه والاحكام الذي يظهر ان في موضوع الكعب خلافا بين احدهما بين
 العامة والخاصة والثاني بين الخاصة الاولى فجهت العامة ذهبوا الى ان الكعب هو النوف في جنب الثاني في اخره المستحب الطيب
 في كل رجل كعبان ولكل انسان اربع كعاب حجتا على بوجوه واجاب لاصحاب عنهما حيث ذهبوا الى ان الثاني في وسط ظهر القدم
 باجوبة لا بهذا ذكر بل بوجع الامر عندنا من الاخبار والاجماع بمثابة الضرورة واما الثاني فالمعروف من مذهبه لاصحاب ما عدل
 العلامة وشاذ من شجره ان الكعب هو قبل ظهر القدم والعلامة في ظاهره كماله على ان يجمع الثاني والقدم وشحننا اليها في على انه
 العظم المسند بالركن وطرف في لسان وطرف في الاخر في العقب شعبة الفاساني والمعنى المعروف هو المتعين لانه معتدل لانه انما
 المستفيضين في طاهر كبريا من قبل الفاضل في بصرها في الفقه وان شجره جازع ومعتدل تلك الاجاعات هو الكلمات المتفرد في
 الظاهر كذا لغيره بل لغيره في قبل ظهر القدم دون مفصل الثاني والقدم ولوينه قبل على العظم الكعب المسند في الموضوع
 بين منتهى لسان ومبدأ القدم حجة تقدم وهو ايضا مفصل لاختصاص المستفيض بل ادعى في جازع وغيره توافر ما عن اهل البيت
 منها في حجة البرزخ المتفرد من قوله فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظهر القدم فان جعل ظهر القدم فانه يجمع من
 كونه بمعنى لظاهره مقابل الباطن فهو بمعنى رفع القدم من ظواهر الشئ بمعنى عوا اليه ايضا حجة غاية في تحقيق كونه لغاية من
 الظاهر المفصل هو بين شبيهين فليس بعضا من واحد منهما ومنها قوينة يستره عن ابي جعفر في حكايته وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال هذا هو الكعب قال فامنى بيده الى سفلى العرقوب ثم قال هذا هو الطنبوب فان ظاهرها
 كون عمل وضع يده هو اشار اليه بهذا المحل عليه جملته هو الكعب بجملة هو هو ذلك فاخر زادة على الارشاد ايضا من الظاهر
 كما في سابقها واحتمال كون المؤمى اليه بيانا لالمشارة اليه بهذا هو الكعب مد فوج بانها ولا لا بأس في قوله قال قبل قوله فامنى
 وثانها يكون قوله ثم قال هذا هو الطنبوب تكرارا في بيان الكعب ثالثا في قوله وضع يده على ظهر القدم لقوله فامنى بيده
 الى سفلى العرقوب مثلهما على لغا شئ ايضا ومنها احسنه ابراهيم بن هاشم في الكافي عن ابي جعفر في الوضوء واحدة واحدة ووصف
 الكعب في ظهر القدم وقد مر لا يرد عليها من اليها بان معناه ذكر ارضا فاليعرفه الراوى بها ولو كان في الرفع لقال هذا ودفعه
 لكونه في صدره بيان الموضوع المناسب للشخصية باه شخصه لا ذكر اوصاف له ليعرفه الراوى فيكون معنى وصفه فيه فاداه انه

الكعب هو المفصل بين الاخيرين ومنشأ من عظام الاقدام متوافقون له هو اسند لال الشفخ والحقق بخير الاخوين مع نفسه بها

كتاب الطهارة

فصل في الاستنجاء بالتراب

ظهر القدم فتعق ظهر القدم من رفعه لعدم كون تمام الظاهر الذي يتقابل الباطن كعباً قطعاً ومنها ما تقدم عن الكتابي من قوله
 جعفر بن محمد الكعبان واشاد الى مشط رجله لمجدت وسند من غير بالشهر ومنها الخبا طمع السارق المضمّن لكونه من الكعب
 مع ثبوت ان القطع فيه من محل التثاق في وسط القدم بناء على المشهور بل الحكم على الجلاء في محل ثبوت بن ذلك ان الكعب
 المطلق هو الثاني في وسط القدم ومنها اخبار عدم استيطان شرك الغل في المسح بغيره بن شرك الغل العربي جلد مادون
 المفصل وعدم استيطانه دليل خروج من محل فرض المسح فلا يكون الفضل كعباً والاوجب استيطانه لاهاء المسح لغيره مكان
 استثناء محل الشرك من عموم وجوب ثمانية البقرة لكان هذه الروايات كما افق بر جلاء فلا استدلال فيها ح وفيه بحث في
 الروايات الاول المعضد بالاجاعات المستفيدة بل في وكفاية واستدل الفاضل كما سمعت عن الهمدانيات بما في صحيحه الاخر
 فلنا اصلك الله فابن الكعبان قال ههنا يعني الفضل دون عظم الساق فقلنا هذا ما هو فقال هذا عظم الساق في الهند
 او من عظم الساق كما في الكتاب وفيه احتمال كون دون عظم الساق بمعنى ما دونه وهو محل الكعب المشهور طلاقاً المفصل عليه
 لان مفصل قطع السارق فيكون دليل القول المشهور وكان نظر الشيخ والحق في استدلالها بما للقول المشهور الى ذلك في ثبوت
 بل يعني ما في الكتابي بعد من قوله والكعب سفلى من ذلك بل قوله اسفل ظاهر في كونه كعباً خارجاً من عظم الساق بالمرء وعلى
 تقدير كونه مفصل الساق بناء على ظاهرها لانه لا يردون ثوباً اليها في هو خرمه منه لانه لم يجمع منه ومن القدم فلا يناسب
 الشبه بكونه اسفل منه ومنه يثبت ظهورها في القول المشهور ولو على تقدير عدم الثبوت كما رواه الشيخ لان دون ما بمعنى ما
 دونه فقد عرفت معناها ويعنى غير اى المفصل لا عظم الساق فيكون اظهر من خروج عظم الساق من الكعب بالمرء الى اخر ما تقدم و
 بالجملة حال هذه الرواية ما بين ظهورها في المعنى المشهور والاجمال المانع من الاستدلال فلا يصلح دليل القول لفاضل وما في صحيحه
 زاد في حكمه وضوء سؤل الله م وصح على مقدم راسه وظاهر في مشهورها في استيفاب ظهر القدم بالمسح خرج
 الاستيفاب العرضي بالاجماع وغيره في الطول هو فاضلها المسح الى المفصل وبينه مقدار منه يسع الراس ومقداره فيها في كثير من
 الاخبار وكقوله مسح على مقدم راسك وامسح على مقدم يدي راسك وجعل في حقه الوضوء البياني ومسح راسه وجعل بيانه
 في غير يديه وفي رواية الحد مسح بفضل يدي راسك وجعل في حقه الوضوء البياني ومسح راسه وجعل بيانه
 قرينه زائدة كقائه البعض مع خروج الاقل مما انفق على وجوبه فلا اقل من كونه قرينه زائدة لفضله الملهمة من مسح مقدم الراس فدل
 الرجلين مع معارضته بخوضه الاخرين فاذا مسحت يدي من راسك وبقي من جليلك ما بين كعبك الى طرف الاصابع اجزا
 وكذا الاية على قرينة المحقق في جليلكم بالعطف على الرأس المدخول لبا ما لبعض كالأورد في قول الكتابي لم يبق بين يدي وبين
 مقدم راسك وظاهر قد ملك بخودك ما بين ثمة كلام في الجواب عن الاستدلال بهذه العبارة في الرد على اجوبة الهمداني عن الكعب
 السبعة واستدل بقاء في بعض كتبها ان الفضل اشرى الى حد اهل اللغة وفيه غير نابع الى محصل لان استدلال بالافرنه الشخص
 حقيقة الكعب فلا يثبت اللغة بخود هذه الاقربته وان استشهد بها الثبوت المراد بناء على ان معناه التجان واذا بعد ما زاده
 للاجماع فاقرب الجازات متعين فغير محدد لان المعين اقرب الجازات معنى لا مكانا ولا قرب معنى ان لم يكن القبة لتثورها فلا
 يتعين في المفصل وان زاده الاستدلال بالافرنه الحكم بوجوب اتصال المسح الى المفصل فالواجب تعين معنى الكعب لحدده
 به ويعود الكلام في ثبوتها مع ان مراده بما حذره اهل اللغة ان كان لغوته الخاصة فهم متفقون على انه في القدم دون غيرها وان
 كان لغوته فهم متفقون بين انهما الثبوتان او التجان بل والفضل ان استدلال في الجواهر بانه يوشى بالخروج من راسي بالاحسن
 مبنى مسح يديه من علا القدم الى الكعب من الكعب الى علا القدم لظهورها في مغايرة الاعلا للكعب ليس الا المفصل لكانها مع
 حضورها من معارضته ما تقدم محتمل لانه زاده رؤس الاصابع من الاعلا وان بعدا وغير ذلك انتهى في خبر ان زاده رؤس الاصابع
 متعينة والا لم يخفى الاستيفاء الطولي بمسح ما بينه والكعب فلا يخرج اجزاء وذب شخبها اليها في التحيل المبين عن الفاضل قال
 وحاصل ما شنعوا به على العلا من يد على شعبة مورا الاول ان ما ذهب اليه مخالفا لاجمع عليه لانه الثاني انه مخالف للاخبار
 الصريحة الثالثة انه مخالف لكلام اهل اللغة اذ لم يقل احد منهم ان المفصل كعب لواجب انه مخالف لسبب الاشتغال لانه من كعب اذا
 ارتفع الخامس انه زعم ان عبارات الاصحاب تنطبق على ما ادعاه السادس ان الكعب ظهر القدم والمفصل لانه ارغاه ليشير بظهر

في كيفية الجمع بين

٢٧٥

القدم السابع قوله بوجوب سببها ظهر القدم بالجمع مخالف للنصر والاجماع فكيف جعل دليل على وجوب هذا المسح إلى الفصل
قال الجواب عن الاول ان اجماع اصحابنا ان تحقّق فانما تحقّق على ان الكعب عظم ثابت في ظهر القدم عند معتدل الشرايين والعلاء
فائق بركته يقول ليس هو العظم الواقع بين المصطفى بل الواقع في ملتقى الساق والقدم وعن الثاني انه لا يخرج
من خبر الاخيرين وعلم ان الفقه لكل امر لا يخفى واما الاخبار والمفاهيم لكون الكعب في ظهر القدم فظاهر ان هذا لا خلاف كل الاقوال
الكعب في افع عنده في ظهر القدم غير خارج عنه على ان قول مبسوط وصف الكعب في ظهر القدم يعطى ان ذكر الكعب وضال البصر
الراوي بما ولو كان هذا الارتفاع المحسوس المشاهد لم يخرج الى الوصف بل يقول هو هذا وفرس عليه قوله في الحديث الاخر
هيئنا الاشارة الى مكانه دون الاشارة الى عن الثالث ان صاحب الفاموس وغيره صرحوا بان الفصل بينهما كعبا وما ذكره
صاحب الصراح هو العظم الثابت عند ملتقى الساق والقدم لا ينافي كلامه وكذا ما في الفاموس هو العظم الثابت فوق
القدم وعن الرابع ان دعوى المخالفين غير مسموعة وحصول الارتفاع فيما قاله ظاهر وعن الخامس ان كون تلك العبارات انما هي
بجلا في ما ادعاه ممنوع بغير تطبيق عبارة المفيد محتاج الى التاويل وعن السادس بما مر من الجواب عن الثاني وعن السابع ان
المخالف للنصر والاجماع انما هو وجوب سببها في كل ظهر القدم طوله وعرضه وانما هو بوجوب سببها في طولها
تكون لفظة داخل في المسح وهذا لا ينعقد الاجماع على خلافه انتهى قلت برجوا به عن الاول ولا ان الاجماع منعقد على كون
الكعب لتناول الشخص في ظهر القدم وقبضه لا على اللبظ الذي تكلف تاويله بما مر من ادعاء ما بعد اجاباتهم وملاحظته سائر
كلماتهم ظاهر كما لصريح في زيادة قبض القدم والمداو عليه في مثل المقام لا التاويلات والتعديلات كحل الثاني على التناول الغير
المحسوس بخوه وعن الثاني ان المراد من الفقه الاخبار والظاهر من كالمصريح وقد سمعنا وما صح في الاخبار الاخيرين فقد عرفنا ان لفظ
المفضل فيها وان كان من حيث هو اظهر من مفضل الساق دون مفضل الضلع لكن بعد ملاحظته ما تقدم لم يقول الظهور فيه
عن الثالث ان الاعراض عليه انما هو مخالف الفقه في لغة الغلبة الخاصة كما في الذكرى وهو كالمعنى مع مخالفة الفقه ايضا لكلام جمهور اهل
اللغة لانهم ما بين مفسر بالمخبر ومفسر بالثابتين في ظهر القدم لا كلام لمفسر في الفاموس بمطابق الفصل وفي المضباح
عن بل لا عريه وبجاء في الفصل بين الساق والقدم قبل وهو ظاهر الجوهري وفي منع لقوله هو العظم الثابت عند ملتقى الساق
والقدم وهو ظاهر ان اذاه المخبر وقد نقل الفقه في مصباح هذه العبارة بعينها عن عمر بن العلاء والاصحى ثم فرع عليه بانقول
فيكون لكل قدم كعبان من بينهما وبينهما فلم يفهم منها الا المخبر والاصحى نقل عنها القول بالمخبر واما العبارات المتفصلة
عن الراغباني عبيدة وابن فارس فيقول الاخير من عظم الساق عند ملتقى القدم اظهر في زيادة المخيم ولا اقل من اجتماعها كما
قول الراغباني الذي عند ملتقى الساق والقدم لا زيادة الفقه في وهو المخيم بغيره عن مفرقات الراغباني عبارة اخرى هي قوله
كل ما بين العقبين من رومح والفصل بين الكعبين كالفصل بين القدمين الساق والقدم
وفيها ظهروا في ان الكعب نفس الفصل مع احتمال اذانه للتشبيه بالكعب الثاني على نحو التشبيه الذي في العبارة الاشارة الى عبيدة
في قول التشبيه بالمخيم واما عبارة ابي عبيدة فمحملة لاطلاق الكعب فيها للتناول الحاصل في عقد لها من بدل حد الثابتين من المخيم في
القدم بل لغاها لم يفهم من عبارة ابي عبيدة الا المخبر ولذا استدلوا بها على فقال لهم كما حكاه في المنهاى عنهم من عندنا لا لهما
على ذلك ما مر عن الفاموس لا يجد في حمل الكعب الاية على فصل الساق والقدم لكون الكعبين اعم من الفصل والمفضل ايضا
اعم من فصل الساق فلا ينعين ذلك وبالجمل لا ينبغي ان يجمعوا اهل اللغة على ان كعب الرجل غير مفضل الساق وانما احد الثابتين
وان كانوا ما بين فائق بالمخيم وقائل بان مر نفع القدم ومن هنا كان غايته دعوى العلامة ان قوله افسر الى اللغة كما صرح به في المنهاى
قد دعوى اليها في علمها من الفرع الزائد على الاصل ثم يبق على شخشا اليها في هذا الجواب انه يعتقد اذاه العلامة من الفصل
العظم المستدير والعظم هذا ليس معدا من تحت الكعب في كتب اللغة صلا وان منزه به اهل التشريح لكن لعل مرادهم كونه بمنزلة
المفضل ومفضل الساق هو هذا العظم عن الرابع ان الفصل ليس له شوطا ههنا في الحس كما اعترف هو به ايضا فلا يجل مبدأ الاستفاد
على مثله وعن الخامس ان العبارات انما هي ظاهريه عن السادس ما مر من الجواب عن
الثاني وعن السابع ان المراد كون لاخذ بظاهر خبر المسح على ظهر القدم كما ادعاه في تفسيره لا سند له به بالخبر مجمعا على عدمه وذلك

في كيفية الجمع بين

كتاب الطهارة

الفاضل استدلال بجبر مسح على مقدم واستظهر فيه مسير فال وهو يعطى سبباً المسح بجمع ظهر القدم فيجانب مسح إلى المفصل فاجاب الجماعة بان سبباً بجمع الظاهر مجمع على عدمه لعدم وجوب سبباً بجمعاً عاماً واستبغاب لطول حله بالاية ولو اريد بكونه المسح إلى الكعبين ومعه يجب معرفته معنى الكعب قد ثبت ان معناه عند الاصحاب هو فية القدم فليحل الاشارة في عليه فلا دليل له في الخبر هذا ولا يخفى ان وجوه الطعن على الفاضل في هذه المقالة غير مخصصة فيما عداها لبيان ولكن لا ينبغي الاطالة واحتمل في اللوامع قولاً اخرى معنى الكعب قال ويمكن ان يقال ان الكعب يند من العظم الثاني وينتهي الى المفصل فالاشارة التي هي صفة الاخوين الى المفصل لكونه منهي الكعب طلائه على ظهر القدم اى في غيرهما من الاضلاع لكونه مبدل له قال وعلى هذا الوجه دخل الكعب في المسح ورفع الخلاف بين الفاضل والجماعة انتهى حاصله ان الكعب عظم منهي من الحل المرتفع الى منهي الساق واحتمل مثله في الجواهر انتهى لكن في كلام العلامة قال نعم يحتمل كلام العلامة اخيراً لا غير بعيد بقرينة نظره الاجماع وذكره واصاف الاصحاب في بعض كتبه ان الكعب يند من مبدل العظم الثاني على ظهر القدم وينتهي الى المفصل الخ قال وجميع ما تقدم من العبادات والروايات لا تافي لتبديل على ذلك انتهى فلت يجر الامكان والاحتمال لا يصلح للقول بقرينة المعاني بل يتبع ما يبعد في اللغز والعرف ولا يساعد الغملاً كذا في اللغزتين ولا العرف صلح مع ان قوله في اللوامع وعلى هذا الى اخره معلوم الوجه فان العلامة والجماعة ان الشقوا على دخول الغاية اذ على قول الجماعة ينهي المسح الى ما بعد جزء من الفية ولا يصل الى منهي الساق وعلى قول العلامة لا بد من بصل الى منتهاه بل وثنى من الساق مقدمه نعم اذا انفقوا على عدم دخول الثانية وهي الكعب يرتفع الخلاف في منهي المسح لوصوله الى جزء من الفية على القولين تحكماً لا يتعين ابتداء المسح من جزء معين اذا كان من الاصابع دون الكعب فيخبر بين طرف الاصابع وسائر الاصابع لا طلائه واما منتهاه فعلى القول المعروف صرح في المقاصد لعلي بن ابي حمزة الالهائي ان نفس الفية المبدل بالمسح من مخصوص وقوى بعض المعاصرين جوازها ثم الى ما من الفية مما يجازى المبدل بناء منه على ان الحد هو المفصل لكن جليل الفية من اى جهة من جهاته ولا يظهر الاول لظاهر الخبر في اللغة وكلام الاصحاب عن الكعب بالفية والثاني واما على قول العلامة فان بقاءه على ظاهره يكفي فخاؤه الى ما يجازى المبدل من اى صبيح لعدة المفصل وان نزلناه على العظم المكعب المستدير فوضعه بين فضيلتي الساق ومحل من القدم في وسطه العرضي كما صرح به في المحل بقوله وهو ان في وسط ظهر القدم اعني وسطه العرضي لكن نوه عن ظاهره حسن البصر لا يتكافأ اياه في حفره لساق انتهى عليه بحسب فاء المسح الى هذا السنوكتنوا الفية وموضع المسح ظاهر القدم بانفاق النص والفتوى فما في خبري سماعي وبصير من مسح باطن القدم محمول على ضرب من التقية باعتبار ايهام الظاهر مع الباطن الغسل للمناظر من غير فية وباعتبار من يرى المسح من العامة مع الاستبغاب كما يحكى عن بعضهم وغير ذلك في المساق من الظاهر غير الجنب فلا يجب مسحه فية القدم وان اناه الى الكعب ويكفي استبغاب ما بين الاصابع الى الكعب طولاً كفاً انشؤ فيجوز منكوساً بان يندى من الكعب فيتهي الى الاصابع على اصح القولين وفاقاً للشبهة ولا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديراً ومجبهة الاخرى لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومديراً وقد تقدم الكلام في نهما روايتان او واحده في مسح الرأس ودرسه بولس عن ابي ابا الحسن عه بمسح ظهره فديته من اعلا القدم الى الكعب من الكعب الى اعلا القدم ويقول الامر بمسح الجنبين مسح من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مديراً من الامر لموسع انشاء الله وارسالها مجبراً لثمة خلافاً لجماعة فلم يجوزوه لقوله في الابنة الى الكعبين بدعوى ظهورها في نهما المسح وهو عذر دليهم مع وقوع الغيبة كك بعضهم في بعض اخبار الوضوء الباني ولا نه في الوضوء الباني لو كان المسح منكوساً لثمة لوجوب المناظر ولم يقبل به احد فثبت وقوعه سبباً من الاصابع فينبغي لوجوب المناظر ونحو منه في وضوء النبي ص المعقب بقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وقوله في جبهة النبي صلى الله عليه وسلم كفه على الاصابع ثم مسحها الى الكعبين والجواب عن الاية ونحوها من الرواية بعد تسليم ظهورها في نهما المسح ان بناء الاستدلال بها على ثمة كفية المسح في نهما الى الكعبين ولا يندى الا اصالة الامر في الغيبة دون الخبر فيخرج عن اصل بصل اخذ الاخبار بجواز العكس لما في الخبر وهذا الخبر لا ينافي ما تقدم من الاستدلال بالاية على وجوب الاستبغاب لطول وهو احوط من التخصيص الذي في الجواهر يجعلها من انعام المخصص لساناً من التخصيص بخبر كك عن الوضوء الباني بان الواقع غير المنكوس لكن حكايته الراوى بعبارة المسح على الجنب مثلاً لا دليل فيه عدم التخصيص وفهمه غير جيد مع ان غايته ظهوره في نهما يخرج عنه بصل اخذ القول

الكعب في الارتفاع
الحالات في منهي المسح
على كل من يقدر دخول
الغاية وعدم دخولها
اذ على الاصل يجب ايهامه
الى منهي الساق بل في
منه مقدمه وعلى الثاني
المسح الفية بل في
منها مقدمه الا ان
يقا الفية لا يندى
في مسح دخولها
الغاية وعدم دخولها
وان كان العلامة
المسح كونه الكعب
ذلك في الخلف الجواهر
فلا يرتفع الخلاف
منه المسح وان
على حج

في كيفية مسح الرجلين

٢٧٧

في كيفية مسح الرجلين
الحاجب من غيب

ففي الاخبار المذكورة وعن حديث هذا وضوان صريح الاختصاص فيكون مع ظهورها في السنة
تقريبه وضع الكفان غايتها الظاهر في تعين الكيفية الواضحة منها ويخرج عنه بعد واحد الاخبار ويجوز ان تكون الظاهر في الخبر الكلا
في غير النكس من سائر اقسام المسح المستوعب بين الحدين نظيره ما من مسح الرأس فيجوز مطلقا على المختار حتى المسح عرضا اذا استوعب
كوضع الكف طولاً على طول القدم ونظيره عرضاً ولا دليل على كراهة النكس هنا وان صرح به بعضهم لعدم الدليل عليها بل في قوله
لا بأس بقوله هو موشع اشعاراً بمساواة الخروج عن شبهة الخلاف لا يصلح لذلك اذ لا دليل على استحباب المسح مقبلاً مضافاً الى روايته
البرزخية المحمولة على التمسك مع ظاهر بعض اخبار الوضوء البنية في المنقذين له ولا يجوز المسح في الرجلين على خاتل مطلقاً من خفة غيره
للكتاب السنة والاجماع اما الاول فلنضمنه مسح الرجل غير الصادق بفتح الخاتل قال المرفوع ليس علم الى الغاية ان بعضه
يقول لفاتل وطاف برجلي وان كان لا بأس بالخف لان ذلك مجاز وانما خلافه وانما لا يحمل عليه الكتاب لا بدليل ظاهر
واما الثالث فالاجماع مستفيض لنقل منها عن ابن الجبيل عن يحيى بن الحسين ان الارسول ص اجمعوا على ذلك بل هو محصل على
وجه صانها اشهرها اشياء الخاصة عن العامة واما الثاني فهي الاخبار المتواترة المنقضية مسح الرجل ومنها اخبار الوضوء والبيان
ومنها الاخبار المتأخرة عن المسح على الخفين ولا يجد ثبوتها وظاهرها عدم خصوصية الخفين والمنع كما يدل عليه منها قول علي
سبوا الكتاب الخفين ذل ليس في الكتاب حكايه الخفين اصلاً وانما دل على نفيه بخلق المسح على الرجل وهو فاض بعدم الفرق
بين الخف وغيره وبديل عليه بضماء ما في روايته الكليني اذا كان يوم القيمة ورد الله كل شيء الى شبيهه ورد الجمل الى الغنم فترى
اصحاب المسح على الخفين ابن بن هب صب صومهم بملا خطه عموم التعليل بخومنه قوله بعد السؤال عن المسح على الخفين بانتهل هو
شيء من اعضائه وانما اوجب الله الوضوء على اعضائه وبديل عليه ايضاً قول الرضا ع لا مسح على عمامة ولا فلسوة ولا على خبك
لظهوره في رادته مطلق الخاتل فالحكم من القطعيات وهو اصل في الباب لا يخرج عنه الا بدليل صالح ووقع الرد فيه في بعض
المواضع اما للثمة في كونه من المسح على الخاتل وللثمة في ثبوت استثنائه وعدم ثبوته مع ثبوت كونه من المسح على الخاتل ومن لا ي
المسح على الشعر الثابت على ظهر القدم ففي عدة من الخاتل المنوع ثمة بدليل خلاف في الحد بقاء ظاهر كلمة الاصحاب لا تنافي على
ان من الخاتل الذي لا يخرج المسح عليه خبارة الشعر وكان استظهاره من المغيرة بلفظ البشرية في مسح الرجلين خصوصاً مع مد
مفاد بلانهم لم يمسحوا في سائر اقسامهم هناك بفتح الشعر البشرية وتعبيرهم هنا بالبشرة ومن هنا فالتمسك في هذا الحكم لم يفت
على نصيب في كلام الفروع غير انهم انما اختلفوا في البشرية في هذا الموضع ويمكن ان يكون مرادهم الاشارة عن الخف نحوه لا الشعر في
قلت فلا يلزم استظهاره صاحب الحد اي لان عبارة كثير من تقدم الفاضلين منقضية على مسح الرجلين من غير تعهد بالبشرة لا
ان يكون استظهاره من لفظ الرجلين بدعوى الخفية في البشرية والخروج في الرأس من جهة النصيب فيه باجتماع الشعر بخلافه هنا
واما قول نحو سائر الاف على نصيب مع نصيب في شخصنا الشهيد في جملته من كنهه خصوصاً في امضاء صدق المنع منه ونقل كما شفع
التمائم في مناهج ذلك بضاعتهم على كل حال المتعذر له قليل وهم ما بين مانع من اجزائه كالشهيد الثاني وفي الدلائل
وكاشف للثام وجعل في الذمة والحد لا يرد مجزئه كما في شرح الدرر من حاشية البحال واللوامع وقوامه في الجواهر وما لا يعرف
الحد في في حركته وعمدة ما يستند لكل من القولين دعوى صدق المسح على الرجل الذي هو متعلق الحكم بفتح شعره وعدم الصدق
ولعل الاظهر عدم الصدق ويشهد له ظهوره انما هم على عدم كفاية الانقضاء على غسل في اليدين والتمائم الى خبر كمال الحاط في
الحكم بكفايته في الوجه ودعوى ان الوجه اسم لما يواحد ولو كان مسح العضو نادماً بفتح الشعر كان الفصل بفتح كك وما اخرج فيه
الى شيء ما ذكره اما التثبت في اجزائه بضم كمال الحاط به الشعر في الجواهر فغير صحيح لا خصوصاً ولا بما صدق الحاط به عرفاً
هو مع ند في محل البحث خص من المدعى فلا يثبت به اغلب افراد المجوئ عنه ودعوى الاثام بعدم القول بالفصل والاجماع
المرتب في مثال امثال مجازة لعدم الفرض لان قليل ثانياً بموضع الفصل دون المسح لما مر في الوجه كما ان التثبت في عدم
اجزائه باطلا في الخاتل في معقد الاجماع المتقدم غير نافع لانصرافه الى غير الشعر من الخاتل الخارجى كالغامة والخف المجوئ بخلافها
وبالجمل في الاجماع المتقدم المتخوف فيها عند الاما ميثمة هو في مقابل العامة والمعلوم من معقده هو راد الخاتل المنفصل
الذي مجوزة العامة واحتمل في الجواهر قواها اجاب مسح البشرة مع الشعر قال كما يثبت عن اجاب بعضهم غسل ما كان على اليد

كتاب الطهارة

وأيضا في غير ذلك من النسخ

مع الياء وكونه واجب فيها الاستنجاب بال غسل بخلاف القدم لا يصلح فاراد بعد القول بوجوب الاستنجاب لطولى لان المراد مسح
 ما كان منه على الخط الطولى مما ذكرنا من التعليل هناك جار هنا انتهى في ان عمده ما اوجب الحكم بغسل في اليد على القول بظهور
 الاتفاق على غسل عموم الزوايد لمقتضى هذا وعموم قوله في خبر العياشي في الاخيرين ليس لان يدع شيئا من يده الى المرفقين الا
 غسل حينئذ لا يشمل المسح وهذا غير الاستنجاب لطولى الجمع عليه ضرورة ان الجمع عليه جوب مسح هذا الاستدلال من كل
 ثبوت للمسح فان ثبت انه نفس البشر يدعى لصدق استوعب طول بشرته ما بين الكعبين الاصابع ودون شعره لم يكن
 للرجاع وبالجملة لا يوجب عدم العبء بالمسح على شعر القدم فحكم الشعر في الوضوء بالنسبة الى محل الثابت فيه اربعة اشياء ومعه كما
 قال في لذة فالغرض من الوضوء على الشعر تنقل في اليد مع الجمل وهو مع الواسع على وجه البدل وما لذي لرجل شيء من
 عمل وما الظفر في القدم الملتصق منه بالدم هو المسح قطعاً لان ما تحته كما تحت الجمل اما الغير الملتصق فما لم يتجاوز منه لا يخلو
 بجزء المسح عليه لا يجب التحليل للرجع واستعمال السبغ وغير ذلك ولا اشكال فيها وما ما تجاوز منه فحل يجب المسح عليه لا الظاهر
 على القولين في غسل ما طال من الظفر في اليد لرافق على النص مع محكمه الامن جلت في هذا في قول وفي وجوب غسل الاظفار ومعهما
 اذا طال وجهان افرجهما ذلك انتهى دليل الوجهين هذا دليلهما في ظفر اليد في الجعد ومن الثاني المسح على شراك النعل اختياراً واضح
 في التذكرة بالاجزاء فيه قال يجوز المسح على النعل العربي وان لم يدخل يده تحت الشراك وهل يجزى لو تخلف ما تحته وبعضه اشكال
 افرجه ذلك بل في المتن انه ظاهر قول الاصحاب كما من ذلك انهم جواز المسح على النعل العربي وهو مختار للوامع وقد يعطيه غيبا الذكرى
 وان سلطه منها في الجواز وجوب مسح ما تحته وكما من قوله في السرا كيب على الخشب ندادا كان عينا لا للخاصة فلا ضرب لفتا
 ان منع عن مسح ما تحته لكن لا يخفى ان غاية مقتضاه عدم الجواز في السرا كيب على الخشب هو لا يقضى بالمنع في النعل العربي بمسح لا
 الجواز في النعل مقتضى اعليه لكان المنص لدا اشكال في التذكرة في الجواز في الخشب فقال بعد العبارة المشقة من مل ينبغي الحكم الى ما
 يتبهم كالسنة في الخشب شكال انتهى بل تعليل الذكرى لفتا المذكور بقوله لا نه قد تخلف شيء خارج عن النص قد يعطى الجواز في نحو
 النص من النعل كما اشترطه في قوله فابعد عدم دخول الكعبين في المسح بخبر المسح على النعل الا ان ليس يصح فيه كما كان اذا نذر التحليل
 انه بناء على العمل بما في النص بخلاف الاستثناء من منع الجاهل لا يجوز النعل وعلى كل حال القول بالاجزاء به منسوب الى جماعة من المتقدمين
 كالشيخ وابناء ختمه والجنيد وادريس وصرح في المتن بوجوب مسح ما تحت الشراك ان كان ما نعامه واختاره في الجواهر بل هو ظاهر
 عبارة بعض الجماعة المنسوب اليهم الاجزاء لتعليق الجواز بعدم كون الشراك مانعا من مسح محل الفرض كما عن الشيخ في الهند بقوله
 بعد نقله في الجواز المسح على النعلين يعني اذا كانا غير مبين فانها لا يمنعان وصول الماء الى الرجل مما يجب عليه المسح انتهى في
 الاعتبار بغيره كالجواز قال لعدم المنع عن مسح محل الفرض وانما ظاهراً الجواز بما لا يمنع منه عن مسح محل الفرض كما عن ابن الجنيد
 قال ما كان منها غير مانع لوصول الماء الى الاصابع وبعضها الى ما سائر القدمين فلا بأس بالمسح عليهما فقد روى المسح عليهما من
 فعل امير المؤمنين والباقر الصافي عليهم السلام الى اخر كلامه ونحوه عن ابن اديس فانه بعد ذكر جواز المسح على النعل العربي
 صرح بالمنع على ما يجوز من النعل سواء كان منسوباً الى العرب والعجم ولعلنا نزل عليه بجملة كل ام كثيرة من نسب ليد القول بجواز المسح
 على النعل العربي من غير تبصير بالعموم لما لا يمتنع معه محل الفرض ومن المصنفين بالعموم في اللوامع والذكرى بناء على ما اشهر اليه
 من اختياره القول بالاجزاء وعلى كل تقدير دليل المنع مع فرض المنع من مسح محل الفرض عموم ما دل على عدم اجزاء المسح على الخائل
 ودليل الاجزاء واثبات معتبر منها روايته في ان عمده ما مسح على النعلين ولا يثبت الشراكين ووجهه الاخيرين عن الباقر
 مسح على النعلين ولا يدخل يده تحت الشراك وغيرهما فلهيذا ويخص بها الطلاق وعموم المنع على الجاهل وفيه مكان دعوى ان
 الغرض بينهما من جهة العموم واثبات المنع على الجاهل من حيث كونه نعلان وغيره واختصاصها بما يحول واختصاص هذه المعتبرة بالنعل
 وعمومها لما يحول عن محل الفرض ما لا يحول وجهه عمومها اما من جهة ان الشراك قد يكون على فيه القدم وقد يكون من وراء القدم
 الا ان يدعى تغاير ذلك لوفت بالقول الاول وفيه منع ومن جهة ان الشراك ولو كان على القدم قد يمنع من وصول شيء من الكعبين
 ما تحته لا لضافه بالقدم جدا وقد لا يمنع رجاء ونحوه فيعتبر بالمسح على النعل ولو مع كون شراكه في غير محل الفرض باعتبار وقوعه
 على شمس النعل الذي لا يفتح من جهة عدم وجوب الاستنجاب عرضاً او المراد من العبء بالمسح على النعل المسح على الرجل وهو على

الفاعل من غير نزع كما انه يصح الغيبة المذكورة مع كون شركه في محل الفرض كغيره مانع من وصول الكفيل ما تحته باعتبار وقوع
 المسح على شرك النعل مع بشرته ما تحته فطلق المسح على النعل ومثل النص على ثبوت عموم من حد الجنبين صريح العبارة المحكية عن
 بعض الجاهل المتضمنة لجواز المسح على النعل بشرط عدم الحملولة اذ باقى الاشكال فيها بان الشراك اذا لم يكن مانعا فما معنى المسح على
 النعل فتوجهه باذنه المسح على الرجل من غير نزع النعل بل بهي عليه بالجملة كما يفسر خبره الاصحاب بفسره الحديث اذا كان
 النعاض من حبه فله طلب المرجح وهو من جانب عموم المنع على الخيال لثبوت اخباره واما كدعمه بالغلبة في المنع من الاعتناء
 بعد الاصل وظاهر الكتاب بعموم معذرات الاجامات المستفيضة وان سلم كون النعاض بغير الاطلاق والتفصيل والعموم والخصوص
 بدعوى ظهور الغيبة في خصوص الشراك الواقع في محل الفرض المانع من مسحه ما تحته فالشرك في الغيبة في فرع المكافئة
 المقفولة في المقام باعتبار ما ذكرنا القول بالمنع هنا هو المجنب بناء على المعنى المشهور في الكعب كما على القول بان الفصل يعين
 ما فربا لان فرض عموم الغيبة لو اريد جعل نعارضها مع عمومها تقدم من وجه لا يصح الامتناع الثاني ولعله ظاهر الفصل
 في المنع ون لعصم من الجنب الاول حيث قال في الجواب عن صحيحه الاخير عدم الجواب دخال ليد تحت الشراك لا يقتضي عدم
 الجواب مسحه لا مكان وان لم يدخل يد تحت الشراك انتهى مع احتمال اذ انه عدم النعاض من الاصل لان عدم ادخال اليد تحت
 الشراك الذي في الحقيقة المنقذة من مسحه شيء اخر لا يستلزم نفى الاول نفى الثاني لكن ان ثم ذلك في الحقيقة فلا يتم في الاخرى
 وغيرها المتضمنة لعدم استنباط الشراك لان مسحه ما تحت الشراك بكل وجه من الاستنباط له نفى استنباطه مطلقا الذي فيها
 يستلزم نفى مسحه ما تحته فالذي ينبغي ان يقال في المقام هو ان الكعب ما ان يقال هو الفصل ويقال هو فيه القدم وعلى الثاني
 اما ان يقال بوجوب دخال الكعب في المسح لدخول الغاية في الغيبة او لغاية ذلك ويقال بغيره كك لكن يجيب خال جزء منه للمقتضى
 وعلى كل تقدير الشراك اما ان يستلزم الكعب والقد لا يلزم مسحه المقيدة ولا يشرتها من فعله لا خير لا يجيب استنباطه ومسحه
 ما تحته قطعاً وكذا على الاول الذي بشر ان نوجب الاستنباط طوله وان وجبها فوجها بل قولان في قولها وجوب مسحه ما
 تحته من تمام الكعب وقد المتقدمة وعلى القول بان الفصل حيث ان الشراك لا يخرج موضعها بين وبين الاصابع فلا بد ان
 يشرتها ما بينهما فان لو نوجب الاستنباط الطولي فلا يجب مسحه ما تحته وان وجبها فوجها بل قولان في قولها ما في الشراك
 والاخر ما في المنع في قولها الثاني وعلى القول الغيبة لا تفي من عدم وجوب مسحه ما تحت الشراك الواقع في محل الفرض على تقدير
 كل من تفسير الكعب حيث ان هذا الحكم استثناء من عموم منع المسح على الخيال فالجواب لا فاضا على مورد النص يخرج من شرك
 النعل دون ما شاهد من سبب الحشيش المحتكم به وبغير ذلك فضلا عن السبب المشد على القدم لحاجته فضلا عن المشد وعيناً بل ولا
 السبب من النعل غير الشراك فما يقطع خط الطول بل ولا الشراك الغير المتعارف في ذلك الزمان كما لموضوع على المشط مثلاً والشراك
 ثانی بل لا الشراك الموضوع في محل المعقول لكن كان سبباً عرضياً ليس له من المعارف بمقتضى ادق وجع برخص في المسح على القدم
 المتعارف دون الزيادة احتمال كون الزيادة سبباً لعدم الرخصة في شئ من ذلك ان هذا الموجب الغير المتعارف ضعيف كاحتمال
 عدم الرخصة على الشراك من غير الجملد الموضوع على النعل من الجملد الاشكال في انعكس قوي اذا كان الجميع من غير الجملد أقوى لا
 يخفى ان عدم اجزاء المسح في الرجلين على خايل انما هو في غير اضروعه واما فيها فغيري كما استثناء المص بقوله الاضروعه مطلقاً
 وفاقا للمشهور بل عن ظاهرنا صواب والمحد ان صريح المختلف في التذكرة والتذكرة الاجماع عليه اما بخصوص ضرورة النع
 فلا خلاف قطعاً في اجزاء المسح على الخف الاجماع عليه يحصل فضلاً عن المنقول فالكلام هنا يقع في موضعين احدهما في
 المسح على الخف وغيره خايل لضرورة غير النع والثاني للنعية اما الاول فلا ريب ان لضرورة يسقط التكليف مراوئها
 بانفاق الادلة الاربع انما التردد هنا بما يجب بعد سقوط وجوب مسحه البشرة هل هو المسح على الخايل الموجب من خف غرام
 السبب ما فاعده اذا امرتكم وما لا بد لك كعدم سقوط المسح فاضيه بالاول بناء على جريانها في الاجزاء والشرايط و
 فاعده استثناء الكل بانقضاء الجرح والمشرط بانقضاء الشرط فاضيه بالثاني واستصحاب الشغل بالطهارة للصلاة فاضيه بالثالث
 ومفاد اخبارنا اذا امرتكم ونحوه حاكم على انقضاء انقضاء الجرح انقضاء الكل فافضى بعدم مطلوبة الباقي من الاجزاء وبه ينقطع
 احالة الشغل لكن ان كان في غير عموم تلك الاخبار اذا العمل بعمومها فطوى لنفسه اذ لا عمل الا لا يشرها بالاجزاء منه ولو علم

في ان الزموني
 في ان الشراك
 مسحه

جميع الشرائط فليجربها ندامتها فلا يرتد ذلك العمل وهذا شرع جدي لا نقول به فطعا فليتبع فيها موارد فهم الاصحاب المتجانبين ضعفتها
 به وبيان الاختيار ولعل يتبع فتاويهم في الجنبات من الوضوء والغسل ومواضع المسح والضرب من النيم من ملاحظة رواية أبي لؤي في الاختيار
 في الخفة بعض اخبار الجنبات والاشياء يغطي عليها من تلك الاخبار في المسح على الجنب كما ان فتاويهم في وضوء الاقطع وملاحظة اخبارها
 يغطي العمل بها ايضا في قيام باقي العضو والاعضاء مقام المفتوح فيستفاد منها كل ما انكر كل انقص عضو وبعض عضو
 من اعضاء الغسل او المسح خلفه او انقطع تمام فرض باقي الاعضاء والباقي من العضو مقام المأمور به الاصل وهذه كانه موجودا فافهم
 والثاني ان كل انقص على اعضاء الطهارة وان كان لضرره اعطى المحاجب حكم المحجوب هذه سببا في نفيه كل ما فيها في حكم
 الجنبات ومن الكليات الثانية موضع البحث من اجزاء المسح على الجنب ان كان في نزع ضرره مضافا اليها خبر لؤي في دفعه بل بعد نفي
 جواز المسح على الجنبين قلت هل فيها رخصة فقال لا الامن عدم تنقيته او تلج الخفاف على جلبك ان كان في بي لؤي وجها لرفع مد
 بعض اصحابنا له مجبر ضعيفا لا جاعات الحكمة ولا اقل من الشهرة والتلج فيه مثال لطلو الضرر كذا بسا عدة الاعتبار وبديل
 عليه فهم الاصحاب فان الضرر هو معتد بعض الاجاعات المتقدمة من الضرر لا يجوز المسح على الجنبين ولا على سائر الاضرمة
 او للثبوت ونحوها يحكي الذكرى ومع ذلك كله الجمع بينه وبين النيم في غير التلج والنفية لا يخلو من اخبار ط والكل في جواز المباداة
 الى فعله في سعة الوقت عدمه على حد سائر وجه لا عدل بل هنا والى بالبدل ولا فترانه بالعدم الذي لا يلزم في تمام الوقت
 ثانيا واما الموضع الثاني فقد عرفت عدم الخلاف في جواز النفية وبديل عليه مضافا الى ذلك عموم ما دل على شرع النفية ولا
 باس بالعرض حكم عموم العبادة الواحدة فائدة لبعض الشرائط والاجزاء ومقرره ببعض الموانع لاجل النفية ونسخ الامر هنا بالكل
 في مواضع احدها ان الخوف الحاصل من النفية من الاعذار الموجبة لا يغلب التكليف المدلول عليها بالادلة الاربعه فتكفي تلك
 في اجزاء العمل في الجملة مع قطع النظر عن اخبار النفية لكن الفرق بين اخذ حكمها من جهة محض العذبة ومن دليل خصوص النفية انهم
 على الاول بعد الاقتصار في الاجزاء على ما خالف جزءا او شرطا اختياريا واما ما ثبت من خلاف الدليل اعتبار اعتبارها واضطر
 فلا يحكم بالاجزاء لان محجرا الضرر والعدم المدلول عليها بنفي الضرر والحرج ونفي التكليف بما استكروه عليه من خبر ورد امر
 بايجاد العبادة النافضة بعنوان تلك العادة لا بفضي زبدي من ارتفاع وجوب الحرج او الشرط وخطر الجهاد المانع فيكون كمن لا يتكسر
 من العبادة على وجهها في الوقت فيجب فضاؤها فيما شرع فضاؤه وعلى الثاني يصح القول باجرائها لظفر اخبار النفية الامر بايجاد
 العبادة نافضا وهو يفضي لاجزاء وانما على الاول جواز المباداة بالنافض في سعة الوقت عدمه بجمع جواز وعدم جواز سائر وجه
 الاعداد وعلى الثاني يصح القول بجوازها هنا وان لم يخرجها في غيرها من الاعداد ولهم جواز المباداة من اخبار النفية الثاني قد ورد
 في جملة من العبادات لنا فضاها للنفية لاذن في جهاذها كذلك كالوضوء سحاح الحنف الصلوة منكفوا ولا اشكال في نحوها في الا
 وعدم الاعادة في خارج الوقت ان تمكن فيه من الكمال في الوقت ايضا ان لم يشترط عدم المندرجة كاستسبابا وملا في اخبار النفية ما
 يبيد لاذن في جهاذ مطلق العبادة كك حفي يجرى دعوى كون الاصل في كل ما عمل على وجه النفية الاجزاء بالافعال المذكور وان لم يرد في خصوص
 الاذن كالصلوة مع الوضوء بالبيد مثلا اذا افضتها النفية لم لا جنى يجرى في غيرها ورد بخصوصها ما لا يرد في الاعاد والعامه
 المسطرة للتكليف بعموم نفي الضرر والحرج والتكليف بما استكروه عليه لا ظهر الاول فان لو فوف على مجموع ما ورد في النفية وثابها
 في ذلك ما في باب الامر المعروف من الوسائل يغطي ان اشاع امر في جميع ما يفضي منه هب الخافين في عبادة او معاملة بافعالها
 موافقا لمذهبهم لحفظ الفرق لنا جبه في دول الخافين ومنع افادة اخبار النفية لاذن في عموم العبادات بالافعال المذكورة ومكافاة
 واضحا لثالث المنقش من اخبار النفية لفضيها للاجزاء ما اذا توجب الضرر على مخالفة العامة في ذلك لفعل على نفسه وغيره من جونا
 باس في عموم نفي الضرر ولو للضيق والتقص عليهم في الامور فعلا او بعدا مان واما اذا لم يشرب عليه فعلا لكنه في بدل
 اذا نظرها عن الشبهة فيه بالخالفية وفي توج الاعمال وجب مخالفتها لاشبهها بالشبهة بخالفهم في المذهب لعموم معرفتهم
 مخالفة الشبهة في ذلك ضرر على جما عثم ولو على الذين في غير بلد وعلى بعضهم ولو الواحد هل يشرع النفية ويجري لم لا تردد
 من خلاف الاخبار الواردة فظاهر بعضها عدم كرواية احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي فيها الاصل خلف من يمسح على الجنبين
 فان جاء معك اباهم موضع لا يجزى بدل من الصلوة معهم فاذن لنفسك اقم الحديث رواية ومعه كل خاف المؤمن على نفسه فيه ضرر

في الجنبات من
 النفية
 وانما في الجنب
 وانما في الجنب
 وانما في الجنب

في الوضوء في النية

٢٨١

فلهذه النية وغيرها وظاهرهما المشرع غير كما تضمن الامر بالنية مطلقا وقوله ليس من ان يجعل النية شعاره ودثاره مع
من يامنه ليكون متجذرا مع من يجذرهم وخصوصا ما تضمنه الحنف على الدخول في جماعة لهم والصلوة معهم وفيه ان استطاعهم ان
تكونوا الاثم لهم والمؤذنين فافعلوا ولا يبعد من ملاحظة مجموع اخبارها تعلق الغرض بعدم اطلاع الخالفين في زمان سلطان
على مخالفة الشيعي في المذهب صونا لهم عن الضير فاشترعت النية حتما المادة ظهورها في مخالفة حيث انه في معرض ضرب الضير ما اذا
الفوة والغلبة موجودة فالضير وحكمه شرع النية مطلقا لا على شرعها حتى يدور مداره وجودا وعدما وعليه فالاحتياط الظاهر
بالخالف في زماننا في مثل بلاد ايران لكونه في معرض ضير من جهة بلاد الخالفين من الشيعة لاجل عدم آلا الامر الى ذهاب
سلطانهم بالمرء على وجه لا يبق لهم دول في فطر من الاقطار التي فيها من الشيعة عويل حذرهم معا لئلا يثار الضير وروعي فيه قواعد
دفع الضرر في نفى الحج ومع ذلك لا يحوط فيما عدل الميقتن المذكور الموافقة لهم ان صادف محضرهم ثم الاعادة بغض في زماننا حيث
عرف من هيب لا ثني عشر تر بالخالف لهم فلا يبعد النية في العبادات اخفاء وسر اللذ هيب في شرعية النية المحرر على بيان
الموضع الرابع وهو ان مشروعية النية هل هي مختصة بما يوجب فشا ظهروا في مخالفة المذهب كما هو ظاهر جلة من اخبارها فلا نية
حيث علم الخالف انهم ما يوجب مطلقا اذ هم ولو الناشئ من الغضاصة الخاصة من ويزال الخالف ومن اذاده لهم عن المنكر باعضا
ونحو ذلك كما هو ظاهر جلة من عومات النية وغيرها عومات ما تضمنه التعليل بصحة الشيعة في انفسهم واعراضهم واموالهم ولعل
التا في ظاهر من ملاحظة مجموع ما ورد في الباب بل لتظهر في فشا ظهروا المذهب كما هو الى الاذى الناشئ منه لا تعبد الخالف من غير
الحكم النية من كل مخالف حق كقوارم يختص بالنية من فرق الخالفين الاسلامية ظاهرا لاخبار الثاني لان يكون من الفرق الخالفين
الحكوم بكفرهم في الاول برعي من ان نفي سائر الضرر وما النية من ظالم الشيعة منبغى القطع بخروجها ومراعاة من ان سائر الضرر
فيها الساس لاجل خلافا في الحكم باجراء ما وقع من العبادات موافقة للنية سواء خالف ما يتوقف عليه الصحة اخبارا واضطرارا
من شرط او جزء او مانع او خالف ما يتوقف عليه الصحة في الاختيار خاصة فلا يبعد اذا تمكن بعد ذلك من فعلها موافقة للواقع
في الوقت وخارجا وبعبارة صحيحة الاجماع في كشف لا لباس على عدم اعادة الصلوة لما يثير موضوعا ومصرح بعبارة لغيره
النية وان وجد في بعض كلامهم ما يوجب الخلاف كالحكمي عن بعض فوائد المحقق الثاني من ان متعلق النية ان كان ما مؤايد بالخصوص
فلا يبعد مطلقا ان كان ما مؤايد بعبارة النية فيعيد ان ارتفعت الوقت فهو منل على الاعادة الناشئة من القول باعتبار
عدم المندح في الحكم باجراء ما وقع نية فهذا التفصيل منه تفصيل باعتبار المندح وعدم اعتبارها بان ما ورد فيه مخصوص
لا يتوقف على عدم المندح ويثير عليه عدم الاعادة ان يتمكن من المندح وما استند فيه الى عموم النية وتوقف على عدم المندح
ويثير عليه الاعادة ان يتمكن من المندح في الوقت كما سبنا وليس مراده ان ما استند الى عموم النية وان قلنا بغيره بعدم توقف
مشروعيته على عدم المندح او قلنا في مطلقه ولا اعاد ويجوز ان يرد مع ذلك نقول بوجوب الاعادة فيه اذا تمكن من العمل في
الوقت موافقا للواقع فالتم في ذلك ينفع الموضع السابع وهو ان مشروعية العبادات موافقة للنية هل هي مشروطة بعدم المندح
اي يتمكن من انفا عنها موافقا للواقع ام لا بل يكفي مضادة زمان العمل لحال النية قولان معروفان وثالث محكي عن بعض فوائد
المحقق الثاني وهو التفصيل بين ما ورد بخصوص تلك الكيفية من النية امر كالتنية في الوضوء ومسح الخف وغسل الرجلين والاضلوا
منكثفا فلا يشترط بعدم المندح وما لم يرد بخصوص بل تشمل عومات الامر بالنية كالتنية بالوضوء بالنيبيل ومن غير هؤلاء
بمعنى مراعاة البطل كما يراه بعض الغاصر والصلوة مستند بالقبلة ونحو ذلك فيشرط بعدم المندح والتم في بيانها واخذ في
القسم الاول بغيره عدم الاعادة اذا تمكن في الوقت من فعلها موافقا للواقع الاولى لا فضاء المشرع فيه مع امكان المندح الاجزاء على
تغيره وتحققها في القسم الثاني بغيره لا فضاء بناء على ان المضجع هو عدم المندح في الواقع فليتمكن في الوقت من العمل موافقا للواقع
شبه عدم شرط الصحة فحبب الاعادة والفارق بين الخاص العام كانه دعوى ظهوره وروا الامر بخصوص في مساواة متعلقه مع متعلق
الامر الاولى في المطلوبين والاجزاء في الامر اختصاص كل منهما بما لا غير جازا الاخر وما لم يرد فيه امر بخصوص يبقى حاله كحال سائر
الاعاد والمنصوتي ظهورها في البدل عنه عن الاصل الفاضل بان مطلوب بينهما عند بياننا عندنا طبع عدم التمكن من الاصل في وقت
وفيه منع الفرق بينهما في الظهور المذكور وعدهم ويتقوى لقولان الاولان ومستند الاول انه لا شك في كون مشروعية النية لكونها

عن رواه ورواه كما صرح به في الخبر وفيما عمل معاملة سائر النجس وذات الاعتذار من الاقتصار في تحية العمل المشغل عليها على نحو عمل
 المتكبر من عبادة الختان في الوقت كما ينبغي فهمها في مسئلة اعاد الوضوء العذر من ذال العذر وعدمه، وسنذكر القول الثاني دعوى
 خصوصية في النجس من بين سائر الاعتذار وسنذكرها في العذر في التحذير ذلك توضيح ان المندحرة عن التمكن مع وجود موجب للنجس
 من العمل على وجه من غير ظهورها الخافعة للخالف كان يصيب الماء منكوسا ويفصل الغسل برجوعه من المرفق الى الكف وبغارب يديه .
 بحيث يرى من كونهما ونحو ذلك لا ينبغي اعتباره عدم التمكن منه اذ لا يترتب على ارتفاع العمل على الوجه المطلوب تحذير النجس اطلاقا
 فيجب قطعاً وانما الخلاف فيما لم يمكن ذلك امكنه التخصيص من موجب النجس بفعلنا خبر العبادة باخراج الخالف مثلاً من محضه و
 سبب بل كان هو اسدال لشروطها ونحو ذلك فيما لا يمكن التخصيص في ذلك الزمان بوجه وامكن بنا خبر العبادة ولو الى اخر الوقت
 ففي مشروعية الفعل في هاتين الصورتين موافق للنجس المضاف للخلاف وتباني الخلاف في مشروعية في الاجرة ولو يظهر في ذلك
 بل ظاهر لفاصلين باسقاط عدم المندحرة شرط عدمها في تمام الوقت كما لا يخفى ويعطيه ايضا دليلهم من ان الحجج غير صادقة مع
 المندحرة نعم يظهر الخبر والنجس في خلافه ساد من ظهورها في عدم اشتراطها في الصورة الاولى ضرورة انبثاق السلف عموماً
 بالنجس وكانوا يصلون في الوقت فيها حلوا من غير اخرج مع منافاة لزوم التاخير حكمه الشريعة من التوسع واقتضائه الى القول بخصو
 محذوراً في رد الشعر المراد به التمسك في غسل اليد حيث قال ان كان عنده احد فعل مراد به الخالف من المعلوم عدم ملازمته وكذلك
 في رواه في الوقت لا من عدمه في نفسه فان الغالب عدم ملازمته وروايات الحنف على خصوصياتهم لنا فانهم مطلقون في الاجرة مع
 رجاء الزوال بالضرورة وكذا الاخبار اظهروا في عدم اشتراطها في الصورة الاولى من روايات الحنف ضرورة ان الدعاء الى
 جماعة ان ينداء بنا في مطلقين التماس عنها ما يمكن مع ظهور بنا ما السلف على عدم التزام الحبل بالمعاجات التماس من خصوص
 الخالف في اعمالهم بل ظهورها كالخبر وفعل الوضوء والصلوة بعد دخول الوقت حينما حلوا وانما كانوا وكيفما وجدوا من غير التزام
 ترك ما يبدون من اشغالهم والخروج عما حلوا فيه من اسوانهم والمبادرة الى حلوا انهم بل كانوا يعملون على ما هم عليه من حال الاحوال
 والمكان كل ذلك مع اطلاقي الاخبار خصوصاً ما ورد بخصوص من شئنا كما لم يحرف على الحنف غسل الرجلين والتكفير في رد الشعر
 غسل الوضوء مع ان التزام التماس بنا في التوسع بل فيه الحجج من ترك المشاغل وفصل المحلوات للصلوات المذكورة في الاوقات
 بل وبما يقضي ملازمة الحنف في ذلك في الاعمال خصوصاً الصلوات ثلثة الخالفين فينبون على التخصيص عن حال الشغل ومقتضى
 اوقات عباداتهم وصلواتهم وهو عكس المقصود من شريع النجس وان وجد في بعض الاخبار ما يظهر منه اعتبار المندحرة كغيره
 قوله في رواية احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي ان جامعك وايامهم موضع لا تجذب من الصلوة معهم فاذا نزلت نفسك انهم فاستيقظوا
 الى القرائة فنتج وغير ذلك فلا يغارض به ما تقدم وما سدد في الضرورة والعذر فيكون انما يكون العمل موافقاً للمذهب
 الخالف ون الواقع الاصل من جهة خوف الضرر لنا من هل ينطلي العبادة بخالف النجس حينما امر بها ام لا الذي يقتضيه النظر
 ان يقال ان وجوب النجس لا يقتضي لاحرمة الخالف والحرمة هو ما فيه الخالف من جزء او شرط مثلاً وان غلق النجس في الاخبار
 بالعبادة الخالف للنجس لكن من النجس المتعلق بالعبادة من حيث جزئها او شرطها او مفارقتها فلينظر الى ما به الخالف فان كان
 متعلقاً بالعبادة من جهة يقتضي نفساً كالحجاء والوصف للداخل وغيره على القول في مسئلة اقتضاء النجس لنفساً فيبطل
 العبادة فيبطل فيما نحن فيه الوضوء مسبح بشرة الرجلين في مقام النجس وان كان ما به الخالف متعلقاً بالعبادة من جهة
 لا يقتضي نفساً كما اذا كان خارجاً عنها مفارقتها لها لعدم التكفير فيبطل العبادة وان منع من تعلق النجس هنا بالعبادة بل
 بالخارج كما احتمل في لوروس يقتضي الوضوء مسبح بشرة الرجلين في النجس فلنا ذلك بهم بوجوب لبطلان حيث يبعد الخارج مع
 العبادة او جزئها لا مشاع اجتماع الواجب المحرم في مثال محذور مع الحرج نعم لو لم ينجس بل كان مجرد المفارقة كالاسدال وعدم التكفير
 وعدم التماسين لم ينطلي على كل من نعتي يرى كونا لمسئلة من باب اقتضاء النجس في العبادة النفس او من باب اقتضاء اجتماع
 الامر والنهي الى البطلان فيخلص البطلان بصورة الخالف العذر لسقوط النجس في السهو الا ان يدعي عدم مشروعية العبادة الضرورية
 والحرجية كالعلم لا يظهر فيبطل ذات الصلوة منها ولو وقع ما به الضرر من غير علمه لعدله بالجملة اذا كان ما به الخالف لغيره اخرج
 مفارقاته لا ينطلي على كل حال الا باحد دعويين احدهما انقلب موضوع العبادة في حقه الى الصلوة الموافقة للنجس فصوله هي

منه في الخبر
 في الخبر
 في الخبر
 في الخبر
 في الخبر

في الوضوء من النجاسة

٢٨٣

ذات التكبير مثلاً كما يقتضيه ظاهر سند لال البعض على البطان بعدم انبأان لما موربه وهي في غاية البعد لا نروان وجب عليه
 التكلف حال الصلوة لكن لم يجعل جزء من صلواته ثانياً من المنع من العبادة المضمنة لها الفضة النجسة وطلعا ولو بقارن لها وليس ذلك
 البعيد ومن جهة يقول البطان مطلق في صفة العهد هذا في كونه مسئلة في الفضة النجسة وأما فيما نحن فيه من مسح الخف فمستلزم
 في صدق المسئلة ان الخف من الخائل المصروف كالحجاب واليحيى يحيا ويدل على لبشره فضروته النجسة والبرد فوجب لغاء فدية النجاسة
 المسحوق وبشيء المسحوق ولو على الخائل مطلقاً فتركه مطلقاً مبطل لنقل الخبر وإذا مسح على لبشره كان حكمه حكم الغسل والمسح المضمون
 به يبطل عدلاً لا سيما على الوجه المتقدم في ذات الصلوة وإذا الجسنة النجسة إلى غسل الرجلين فإن تركه ولم يمسح على البش
 بطل لها الفضة النجسة في جزء العبادة ولا فرق بين الخف غير مما يوافق مسح النجسة وإذا كان ما على القدم متعلداً وجوب
 التقليل مما أمكن لا فرق بينه إلى الما موربه ولا أقوى عليه لأنه اعتباراً لا دليل على لزومه والاطلاق يحكم في نحوه تكليفاً إذا كان السبب
 المسحوق في الوضوء ناقص من جبره ونقصه ونحوها وكذا الغسل في البعد ما صلى بالنقص قطعاً لا في الوقت لا في خارجه لا على
 التخصيل المتقدم عن الكوكبي فلو جى بوضوء النجسة المنصوص بها كالموضوء مع مسح الخف لا بعيد صلواته ولو صلى بوضوء النجسة
 الغير المنصوص بها كالموضوء بالنيابة ومن غير هذا لا بعيد ما وفي صحة الصلوة بالطهارة النافذة بعد الزوال وجوباً عادة
 الطهارة مع قول أن نسب الأول في المواضع لا أكثر وفي الحديث في المشهور ورد في الفاضل في الفواعل بل في الرضا أنه لو نفي
 غير التذكير وبسند للثاني بأن هذه طهارة ضرورية وكل طهارة ضرورية بعد بقائها الأولى فوافقه وأما الثانية
 فلأن القدم المنهين من الوضوء رافع للحديث هو المجهول الأول لكامل والناقص غير معلوم رافعه لكن باحثة الدخول مع الصلوة
 مشققة من دلالة المشرع له مع ظهورها في كونها باحثة بعد هذا الكامل ولا زمة تقدم الاستبانه به من رفع العذر ويستدل لذلك
 بأن الوضوء المقتضب الحديث رافع له ومثل رافع الحديث فلا يعود لا يجزئه وارتفاع السبب ليس من الأحداث وأما من ثبوت
 هذا الوضوء رافع أم مبني كوضوء مستند الحديث فعلى الأول لا وجه لوجوب غادره جد وعلى الثاني يمكن القول بوجودها وظاهر
 الأدلة أنه رافع إذا الوضوء الاختياري مسلم كونه رافعاً وما ثبت به رافعه شاملاً للوضوء العذر إذ ليس لها مفصولاً على الإجماع
 بل هي مستفادة من نحو قوله إذا انتم إلى الصلوة فاعسلوا المفسر بالقيام من النوم أو قيام الحديث وقوله من قال فليوضوا ومن
 علم النوم فليوضوا إلى غير ذلك بقرب ظهورها في أن الوضوء هو الرافع لا في هذه الأحداث ولحكم في هذه النصوص ثابت للوضوء
 الشامل لجميع أفرادها ولا ريب في فدية المشرع منه حال العذر حقيقته وبذلك الاختيار الثانية عن الوضوء إذا استظهر أنه حديث
 وعموم قوله لا ينقض الوضوء الأحداث ويشهد له مشروعه بفصله لكونه على الطهارة من غير خلاف جده ولو كان شيء إلا باحثة
 لا يجزئه عدم المشرع عنه لعدم ثبوت استحباب لكونه على حاله إلا باحثة وان منعتا تحقق حالة نفسانية من الأحداث برفعها الوضوء
 وفلذلك لا أثر لها إلا المنوعين من بعض الغايات برفعها الوضوء فليس شيء إلا باحثة الغايات كما عليه لبعض فقهاء أيضاً أن باحثة
 الدخول بالوضوء الاختياري في كل صلوة وغاية ما لم يحدث مسلمة وما ثبت به ذلك الحكم معلق به على الوضوء الشامل للعذر في
 مضافاً إلى قضاء الاستصحاب أثبت أن باحثة بعد زوال السبب المتأثرة فيه بتغير الموضوع مدفوعة بأن لا باحثة تثبت له في زمان
 العذر ولم يثبت أنه بعيد العذر زوال قضاء فاعده الإجماع بذلك ناقش فيها في شرح الدرر وغيره بأن لا اجزاء إنما يقتضيه
 الخرج عن عهد الأمر المتعلق به وفقد قضاءه إنما الكلام هنا في وجوب ضو آخر ليس هو عادة الأولى حتى ينافي لأجزاء ويدفع
 بأن فاعده الأجزاء نفى بعدم وجوب ضو آخر للصلوة التي خوطب بالوضوء لها حين مغلقة فلا يجب غيرها أيضاً لعدم الثواب الفصل
 واستدل للثاني في مشارق بعوم قوله إذا انتم إلى الصلوة فاعسلوا خرج ما خرج وبقي الباقي وفيه مع عدم ثبوت عموم كليلة إذا
 مقطوعاً باختصاصه لا بدعته من رفع الحدث ومع ثبات رافعه هذا الوضوء يكون ما خرج وأما قوله إن الضرورة تقدر بقدرها
 مسلم بمعنى أن شرع فعله مفصول على حالة الضرورة ولا يجوز بعد ارتفاعها إلا أن ما وقع منه في حال شرعية ينقطع أثره المشرى
 عليه بعد ارتفاع العذر نعم إذا زال السبب بل تمامته الوضوء كان غسل منكوبة النجسة فارتفعت قبل المسح فقد بنا ما لم يمتد
 البناء عليه عدم الاستيناف وإن حكمه ببعض من هل القول بعدم إعادة لعدم تمامية ما قرناه وجهاً لعدم الاعادة فيه بعد
 تحقق مصدر في الوضوء الذي هو موضوع المسئلة لها على أن الغيبة ولم يرد أن كل جزء من رافع وان اختاره بعض أسناد إلى أنها

في جامع الترمذي
 في جامع الترمذي
 في جامع الترمذي

كتاب الطهارة

مسألة في ترتيب الوضوء

صحة الزم واجزا ما لا يبرهنه فليسرى عدم الاعادة الى الاجزاء ضعيف فيبقى عدم الفرق بين المسح على الخف لعنه النفية وغسل الرجلين
بعد ذوال السبب في هذا الحكم لكن في جامع المقاصد بعد نقل الخلاف في المسح قال في الغسل فلا يجب الاعادة بزوال النفية فولا
واحد فيما اظنه فان تم اجماعا ولا اظنه حكما به وجوب الاعادة فيها من بعض الجواهر الا كان المجرد عدم الفرق بينهما في الحكم
ولا فرق في جواز المسح على الخليل للنفية وعدها من برء ونحوه بين الراس والرجلين لعدم الدليل بل في الحد بقوله وانما في
الاصحاب عليه قد سبق جل اجبا ومسح الراس فوق الحناء على صورته ضرورة الشاوي لفاض يكون جوازه مسلما وفي الجواهر
احتمل بعض المتأخرين الانتقال فيه الى النية قال لا وجه له حيث تكون لضرورة النفية لعموداتها انتهى ولا يخفى ضعف
الاحتمال في غير النفية من الضرورة والواجب للترتيب بان يبدى بغسل الوجه ثم بغسل اليد اليمنى ثم بغسل اليد اليسرى
ثم بمسح الرأس ثم بمسح الرجلين ولا يجب للترتيب فيما اى مسح الرجلين اما عدم الترتيب في الرجلين فقد نسب الى المشهور في عده
كتب عن الحل في بعض فتاواه لا اظن مخالفا لما بينه وعن الغنية من ذكر افعال الوضوء ترتيبا ثم قال بمسح رجله مشعر بعد الترتيب
بينهما وقال بعد دليل الاجماع خلافا لما حكى الصدوقان والفقيهين وجاء عنه من المتقدمين والمتأخرين وربما ادعى انه المشهور
ولعله بين المتأخرين بل عن الخلاف الاجماع على وجوب تقديم اليه على البشا الشامل للرجلين وفي اكتشاف حمله اذا دللنا
للرايين اطلاق الكتاب لسنن ونظاها لوضوئنا لبيانها بغير ترتيب ورواها لبيان ما يجب مع نزعها للترتيب بين اليدين
خلوها عن ترتيب الرجلين دليل عدم اعتبارها فيها واعترف الفاضل في المنتهى بان لا يجد حجة بتأجيل على الترتيب فيها اى مخصوصا
وللاخرين ما في الكافي من الحسن كالصحيح لمحمد بن مسلم عن الصادق قال وذكر المسح فقال مسح على مقدم راسك وامسح على القدامين
وابدأ بالشق الايمن وما رواه النجاشي باسناده عن ابي رافع كان على عمه ان عليا عمه كان يقول اذا توضأ احذركم للصلوة فليبدأ
باليمن قبل الشمال وما رواه ابو علي بن الشيخ في مجالس السمر عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا توضأ بدأ بميامنه واليمنى عن النبي صلى الله عليه وآله في ورود
العلل بعد السؤال عن بدا بالمرء قبل الصفا بعد الاثرى ان لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء بعد الوضوء وبغيره لا خبا
الاطلاق في يخرج بنصر مجمل الوضوء لبيان عن الظهور ان سلم ظهوه فيما ذكر تحكما للمفيد على المطلق والصريح على الظاهر
يقال للمفيد فرع المكافئة وهي مفعولة لا غرض لمسحها فمضاهية المفيد بل مخالفة الاجماع لا نأقول الشبهة بذلك المثابة على عدم
الترتيب ممنوعة كما بسا عده الشيخ لان الفاعل بالترتيب من عاظم المتقدمين والمتأخرين نعم لا بعد كون الاول شهما في الجملة كما يشهد
له ما في الذكرى من نسبة الى المشهوره وبعد ما في مسائل الترتيب الى اكثر اخرى فكان المراد من المشهور في كتيب المفيد هو
الاشهر ولذا نسبته جدي في المشكوة الى اكثر هذا مع ظهورنا الفتوى بالاطلاق من عدم العود على المفيد المذكور كما اعترف
بنفي المنهى وظاهره من غيره فلا يعقبون فيها وعدم ظن الحل في قول حادنا هو على حسب ظن من علم العمل بالاحاد وبقاء الاطلاق
سلما عن المعارض واجماع الغنية معارض واجماع الخلاف ودعوى كون الثاني على خصوص اليد ممنوعة ومن هنا كان القول
بوجوب الترتيب بينهما اقوى وهنا قول ثالث حكاه في الذكرى عن بعض وجوه اسح الرجلين معا واذا تعاقب في مسحهما
يجب تقديم اليمنى استنادا الى توفيق الحبري كتب بسا له عن مسح على الرجلين يبدأ باليمن او يسح عليهما جميعا فوفيهما بمسح
عليهما جميعا فان بدا باحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ الا باليمن والرواية مع تضعيف بعض سندها وان ظهر من شرح المفاتيح
صحة وشدة هذا فتوى وروايت ومعارضها بجميع ادلة القبولين المعروفين لمخالفتها مضبوطة لا يصح الاستناد اليها ويمكن حمل
تقديم اليمنى فيها على الاستصحاب ينبغي ضد هذا دليل القول الاول كما استدل به في كشف اللثام ولو ثبت انه المشهور والحكم
عليه لاجماع امكان اختيار ما استناد الى صلاها منضمات الى ظاهر خبرا والبيان بدعوى عدم مكافئة الاخبار للمفيد له والنفيد
فوق المكافئة لكن التبع يفضي لعدم الشهرة وان كان الاول شهما وجود دعوى الاجماع في الطرفين مع اصرح حجة المدعى منه على
الترتيب ثابتا فلا **قد كثر** من يجرى مسح الراس والرجلين يبدأ واحدا ام لا صرح في التبع ونسب السيد المتأخر في مشتمله
الى فردة جدي ولا اشعار فيها بذلك فضلا عن التصريح بتعتمد هذا خبرا السيد بن في الراس والرجلين وفي مشكوة ولا شعير اليمنى
في الراس لا الموافقة في الرجل وفي الجواهر من يظهر من جملة من الوضوء لبيان المسح بهما معا بل في حسنة زارده ومسح بيمينه ناك
فاصلتك الحد بل لا انى لم اعثر على من نقل الوجوب بل في جميع البرهان لعله ما قال به احد في لنا هل حكايته لانفا على عدم الوجوب

في أحكام الحج والعمرة

٢١٥

عن بعض كثر في شرح المفاتيح واللوازم ان الاجماع عليه غير ثابت لظهور عبارة الاسكا في التي نحو حسنة زارة في الوجوب كذا ظاهر
 الكتاب لا يراه الحسنه خاضعة لظاهر العمل بما يرويه وكذا الصدوق في الفقيه وفي الجواهر هو ظاهر عبارة اشارته السبق قلنت فها
 عبارة محكي سائل بن بابويه وشخصا الشيباني بعض عبارات يحمل الاستصحاب هو لا أقوى لا طلاقا الكتاب التسنه وجملة
 روايات البيان والحسنه فيها فربما التنبه ما هو نحوها من بعض البيان مغاير بالبعض الاخر المطلق ليس بغرضها من باب
 المطلق والمفيد بل من المثباتين بناء على ان الواقع منه غير ما تضمنه المطلق هو المسح بغيره في الحسنة المفيدة لانه لا راجح فليكن
 فعليه كك ومع ذلك تعبير الراوي عنه بالاطلاق ليس الا لانهما عدم الخصوصة في الوجوب فهو بيان لكفاية الاطلاق على
 حد المفيد فتمام وان فرض الواقع منه المسح بيد واحد فالغير بالاطلاق ح اولي بآراءه بيان كفايته وتعارض المثباتين
 يطلب فيه المرجح ولا ريب ان من جانب المطلق لو افقته الكتاب أقوى لاصحاب مع ان الغرض لو كان من بلب الاطلاق والتفديد
 ايضا لا يفيد مطلقا الكتاب التسنه بخلاف الحسنة وبعض البيان لان التفيد فرع المكافاة وفيها في المقام وقوى لاصحاب على
 وجه ظاهر في الانفا في خصوص ما عدم معلومته في الغرض من نسب اليه بخلاف مجرد ايراد الحسنة والتعبير بنحوها المحمل للمثبات
 خصوصا عبارة الرسالة المعلوم سببا فيها البيان والحيات لوضوح مسخبا انه على ان تعين التي للراس والتميل اليه كانه مفسر
 بعدم وجوبه فينبغي مجرد دفع اليد بالنسبة الى مسح الوجهين وهو جار مجرى العادة الغالبة فلا يخلو في التفيد في النص نفسه
 استصحاب ما تضمنته الحسنة لا باس من اجل ما بل مع ظهور اخبار البيان بل لا احد منكرا الرجحانه وفي لنا هل بعد حكمه الانفا في
 المتقدم عن بعض ما يشعر بدعوى البعض انفا فيهم على استصحابه مسئلتنا ان ايها اذا قطع لرجل فان كان القطع من بعد موضع
 تمام الكعب فليقطع مسح تلك الرجل وان كان قدام تمام الكعب يجب مسح الباقي نظير ما تقدم في قطع اليد ما دون المرفق من
 الاستصحاب فاعدا المسح وغيرها وظاهرهم عدم الخلاف فيها وان قطع من ثناء الكعب فان قلنا بعدم دخول الكعب في المسح
 بناء على عدم دخول الغاية وغيرها لا يجب مسح الباقي لشفوط الوجوب لمقدمي بالقطع وان قلنا بدخوله وجب غسل الباقي
 لما تقدم في وجوب الباقي من المرفق من اخبارنا لا قطع خصوصا خبر فاعدا من عن قطع اليد الرجل قال بعضنا وفد من رجل
 غسل الرجل في غسل الكعب عموما لقطع ما بعد تمام الكعب غير خارج لفا عدا خرج ما خرج مما اخطا لانفا في المشقة من الظاهر
 عدم جريان استصحاب موضع القطع لو كان من وراء الكعب على تقدير القول برفق اليد المفضولة من فوق المرفق لعدم ثبوت
 المسند هنا من الزاوية وان قال في الفقيه ان مثلهما روى في قطع الرجلين الثانية حكم القدم الزاوية حكم الزاوية في اليد
 حسبا تقدم من صورها المتعددة موصوفة بنسبة الزاوية منها في محل الفرض في اليد تغسل كالزاوية ولا مسح هنا لعدم وجوب
 استصحاب جميع ما في ظهر القدم انفا فاما وجوب الترتيب بين ساير الاعضاء نحو ما ذكره في لمن فورد انفا في النص والقوى
 واستدل له بالبراهين من وجوه مدخولة لا يظيل بدورها ووجوبه وكفى فلو تركه سهوا ولم يذكره لا بعد فوات المودة استئناف
 اجزاء لعدم وقوع المأمورية على وجه عموم النبوي لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع مواضعه في غسل وجهه ثم يغسل يديه ثم مسح
 برأسه ثم تجلبه بدل عليه لاخبار المتضمنه لاعادة ما فدم من العضو الاخر سهوا واذا ذكر حيث يجب التذرك بالعوى على التحق
 معه الترتيب من غير فوات الموالاة لا يجب الاستئناف بل يصح مع التذرك انفا فاما من غير ظاهر لذكره فوجب فيها الاستئناف
 مع الحالفين بنا مطلقا في العمل اذا جئت للبل وان لم يجب صحته مع التذرك ولم يعرف وجهه واذا خالف الترتيب جدا فان
 لم يترك حتى فانت الموالاة وجب الاستئناف انفا فان تذكر مع الموالاة صح انفا فالامن لغيره فوجب فيه الاستئناف
 وان لم يجب قال في الجواهر وكان وجهه كون الموالاة عنده المتابعة وفيه ان المتابعة وان وجب عنده لكن لا يبطل تبركها بل
 بالجفاف كما هو مصرح به فيمكن وجهه ما ياتي من مؤثره في بصره وان نسي فغسل في زاعيك قبل وجهك فاعد غسل
 وجهك ثم اغسل في زاعيك بعد الوجه فان بدأت بذراعك لا يبرئ قبل الايمن فاعد غسل الايمن ثم اغسل اليسار لان مضمونها
 ان لا نسي فلا يغسل وجهك الايمن وحده فاما ان يكون المراد البناء مع عدم الاعادة وهو خلاف الاجماع فلا يكره الاستئناف
 وبغيره منها بقيد اطلاق ما تضمن الصخرة مع العوى على ما يحصل به الترتيب في ان التفيد فرع المكافاة وهي مفضولة لهما الفقه
 العظيم بل ظهور الانفا في من عده واذا قدم غسل اليسرى مثلا فان كان نسبانا وذكر قبل غسل اليمنى وكان عمدا وغدا

في كتاب الحج والعمرة

كتاب الطهارة

في وجوبه

عن الخطأ الغفلة قبله فالنذر بك بغسل اليدين وإعادة اليدين مطلقاً وإذا قدم ولم يندكروا لم يعد لا بعد غسل اليدين فهل يجب إعادةهما
معا أو يكفي إعادة ما قدمه من خاصته وإعادة ما قدمه من خاصته في اليد من خاصته بل أقوال المشهور الثاني بل في الجواهر لا أحد
فيه خلاف وفي اللوامع الوفاق عليه فنسب جلد في المصباح الأول إلى الصدوقين وفي لناهل إلى ظاهر المفسر والتمنايه و
السرير واخذنا الثالث جلد في مشكونه المشهور صحيحه البرزنجي إذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت براسك وجلبك
ثم استقيمتك بدأت بها غسلت يسارك ثم مسحت براسك وجلبك لظهورها في غسل اليدين معاً بخلاف الترتيب مع الأول
على إيجاب غسل اليدين ثم مسح الظم في عدم إعادة اليدين وصحيفة منصور بن خادهم في حديث تقديم السعي على الطواف قال
الأثرى أنك لو غسلت شمالاً قبل يمينك كان عليك أن تعبد على شمالك ثم أرسلت الفقيه فبينما يغسل يساره قبل يمينه
أنه يعبد على يساره فلا فضار فيه ما بدرك إعادة اليدين كما يصححونه ولا أوليها المسنفين منها صححناه وزاد أنه فان غسلت الذراع
قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع وان مسحت على الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل و
صحيفة الأخرى عن رجل بدأ بيسره قبل وجهه وبرجله قبل يديه قال يبدأ بما بدا لله ولبعد ما كان فعل وصحيفة منصور بن الرجل
بوضوء فبدأ بالشمال قبل اليمن قال يغسل اليمن ويعبد اليدين وصحيفة علي بن جعفر عن رجل توضأ فغسل يساره قبل يمينه كيف
يصنع قال يعبد الوجه من حيث خطا يغسل يمينه ثم يساره ثم مسح راسه وجلبه ورواية على الصايغ فبين بدأ بالمرءة قبل الصفا
قال يعبد الأثرى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعبد على شماله وموثقة أبي بصير المقتضية من رسالة الفقيه
فبين بدأ يغسل يساره قبل يمينه أنه يعبد على يمينه ثم يعبد على يساره من جهة الحكم فيها يغسل اليد من معاً مع الاطلاق بالنسبة
إلى العذر والنسبة فيما عدا ذلك وأبو لي بصير وعلي بن جعفر في جميعها بالنسبة إلى تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم معاً
أو تقديم ما حقه التأخير خاصة ولو بدأت بعد ما حقه التقديم والرجح بين هذين القولين لما بينهما لأن صحيفة البرزنجي مفرضة
خصوص من غسل العضو معاً بملاحظة قوله بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت براسك وحكم فيها يغسل اليسار وحده لا فضار
عليه مع تعقيب بقوله ثم مسح براسه وجلبه المسنفين ما عدا الأخيرين منها مطلقاً بالنسبة إلى غسل العضوين واحداً هما
فالحمل على من غسل ما حقه التأخير فقد ما خاصته حملاً للمطلق على المقيد والصحيفة وحدها ناهضة بالتقديم بملاحظة الاغتصاب
بالشهر ونقل الوفاق فضلاً عن موافقة ظاهر الأخرى والمرسلة لها من جهة الأفضال على إعادة الشمال الفاضل يسوق عيها
معاً وما الأخيران من المسنفين أن لو نقل بان لفظ العو على اليمن ظاهره سبق مغسولته فحاله ما حال ما نقلتهما في الاطلاق
وان قلنا بظهوره في ذلك فتعارضهما صحيفه البرزنجي وما وافقهما بخلافهما والرجح لهما قطعاً فالحمل على الاستصحاب آيات
الرجح بين القول المشهور الثالث فلما كانت بناء على سائر ما تقدم خلافاً للترتيب مع فصل اليد من الحرة التي تعبد في العضو
المغسولين كذلك معاً فيبطلان الدليل اعتباراً والقرينة الذي لا يمكن تخصيصه وتعيينه بوجه ولا بد معه من حمل ما تضمنه لا فضار
على إعادة ما حقه التأخير على ضوء الشهرة مع ان فضيلة النصوص بضم ذلك لأن مقيد المطلقات المسنفين من صحيفه البرزنجي
مورد ما خصوص النسبة باعتبار قوله ثم استقيمتك بعد فبقية صورة العهد بحث حكم المسنفين من وجوب غسل العضوين معاً
ولا ينافي معاً الأول في صحيفه منصور ومرسلة الفقيه لما ذكرته لها في تعبد المسنفين لموافقها الدليل القرينة دونها فمقتدلاً
بالناسي لعدم إمكان تعبد ليل القرينة وعليه فلا ينبغي لنا مل في ترجيح القول الثالث بل تعبد إلا أن ينبغي المشهور الشريح
في غسل اليمن المتأخرة مثلاً للغاء غسل اليسرى بوقوعه في غير محله والمفروض كونه مع ذلك ما مور بغسل اليد اليمنى فغسلها
فعل ما هو واجب عليه فهو واقع في محله وفيه أنه ما مور بغسل اليمنى غسل مقدمه ولا يخفى منه مع غسل اليسرى مقدمه ما إلا
بالغائه والعديل عن فصله خصوصاً ولا ثم التثاقل بغسل اليمنى المفروض عدمه فلم يكن المأمور به فان قبل غسل اليسرى وضع
لا اعتبار بوقوعه في غير محله فلا يحتاج إلى الغائه فلما هو كذلك في الشريح لا في فصل الفاعل والتشريع ناهية من ضده إلا أن
يلجى أن مجرد الاثبات إلى تقديم العضو للأخوة ناخراً السابق لا يستلزم تعبد الغسل الوضوء تلك الخصوصية والمفروض
انقطاع الوضوء الشرعي منه سابقاً وفضادف تلك النية الأولى غسل اليد اليمنى حال تأخرها عن اليسرى لا يعبد الناخ
فلا تشريع لكن يعبد اليسرى لذلك الترتيب نعم ان فصل الغسل بقبول الناخبر ونوى من لا بد أن بنوا هذا النحو بطلان

فی الحال فی الجواب

ولا مسنون وفي الكشف هل الموالاة عبارة عن متابعتها لأعضائها بحيث لا ينفك عنها والمشاورة الحقة به حتى يحل أن يغيب كل عضو
بالشأن عليه عند كماله وفي اللوامع التفرقة يحصل بالفضل من دون اشتغال والاشتغال بفعل بأن يد ما يحصل معه التكليف
انتهى قريب منه في انتهى بعبارة استدلالهم عليها بالأخبار المذكورة من لا عادة بنبش الأعضاء ونحو لغة الترتيب في المثالين
عليهم بأخبار الصفة مع نفاذ الترتيب كما في الكشف خبره في شرح المشكوة لشخصها والجهل من عدم الخلط بالمنايا بعد نحو
ذلك ممنوع أن كان المراد كونه كذلك عند الغائبين بأخبار المنايا بعد ونحو لا غير الخ ما به وإن كان مقتضى كلام المعنيين
للمنايا بعد ذلك لكن لا تكون المنايا بعد المعنوية هي المتعاقبة لعنيفة الله لا لخلل به بخود ذلك بموجبها يقتضيه الدليل من جعل نحو هذه
الانقطاع على المعاني العرفية وعليه يقع الاستدلال بعمومها نضمن عادة ناسي لمع مع الجفاف والاشغال لشمائل لصورة المنايا بعد العنيفة
وعدمها على ما ادعى من البطلان مع الجفاف وإن حصلت المنايا بعد والجواب أن الحكم بالأعادة مع الجفاف عموما تابع أوله بتابع
محتمل كونه من جهة استدلالهم عدم الأعادة في استنباط الماء للمع لا لاختلال الموالاة والتعليل المشار إليه في خبر ابن حكيم لا يصلح
خ دليلا له لكون الدليل مختص من المدعى يدل على عدم البطلان بالجفاف مع المنايا بعد زيادة على الإطلاق في الموضوع في المشار
إليه لذي موافق لعبارة الصدوق بالتفريق لمقتضى من خرج فافلا للمنايا والولاء معاً منه بالإجماع يبقى الجفاف مع الموالاة
مثله جوفه عن غير الصام كما عن كتاب مدينه العلم فلتكن جف لا أول من الموضوع قبل أن يغسل الذي عليه قال إذا جف ولم يجف
فاغسل ما بقي بالتفريق المذكور أيضاً من خروج ما خرج منه بالإجماع لكن فيها بعد ذلك فلتكن كذلك غسل الجنابة قال بذلك
المتزلة وأبداً بالراس ثم أقض على شأني جسدك فلتكن أن كان بعض يوم قال نعم وهذا الحكم بالمساواة مع قوله وإن كان بعض
يوم الخالف لا جاعاً فترينه المحل على التفريق كما في الذكرني وغيره مع احتمال عود خبره كان إلى الفضل المفهوم من قوله ثم أقض على
سائر الجسد فلا يخالف لغة الإجماع من هذه الخبرية ويبنى من حيثها إطلاق قوله إذا جف بالتسوية إلى وجود المنايا بعد وعدمه ولا تبين
بأن يخرج منه الثاني بالإجماع ويبنى الأول ويكون تشبيه الغسل ج باطلاً في إذا جف ولم يجف لكن لا يخلو من سماجته ولا يظهر
المحل على التفريق والجفاف من المحر الشد يد والامادعي لطلان الموضوع بعد المنايا بعد وإن بقي البطلان كما هو أحد القولين في المنايا
وهو غير تام لأنه بعض ما استدل عليه أهل القول بوجوب المنايا بعد تعينها ونحو ذلك فحمله ذلك فما استدل عليه للوجوب لشري نفا
أو الشرطي أيضاً وذكر الجواب عن جميعها فينبغي إطلاقاً لا يرد ونحوها سلباً فيها فلو في الحسنه تبع وضوءك بعضه بعضاً وفيه ولا أن
المراد بالمنايا بعد فيها الترتيب بغيره فلو قبلها إذا انشأ الرجل أن يغسل يمينه فضل شماله ومسح رأسه وجلبه فذكر بعد ذلك
وشمالاً في جوفه زيادة تابع بين الموضوع كما قال الله تعالى أبداً بالوجه ثم باليد ثم مسح الرأس الرجلين ولا تغد من شيا بهن يدي
شئ مؤبد بالعطف فيها ثم وبذلك الترتيب عليه فيها أيضاً بنحو ما في صد الحسنه بقوله فإن غسلك لذر أعقب الوجه فابداً بالوجه
وأعد على الذراع وإن مسح الرجل قبل الرأس فمسح على الرأس ثم أعد على الرجل أبداً بما بدأ الله على أنه يعم الجسد كله ومسح الرجل
الأعم من الرجلين يخل بالوصل بين غسل الذراع ومسح الرأس إذا كانت المنايا بعد بمعنى المواصلات بحكم البطلان في العهد ثانياً على
مقتضى بكونها بمعنى المواصلات لم يبين أن المراد منها وصل الأفعال فلعلمنا وصل الأفعال إذا تارها من المناد كما يشهد له صد الحسنه
المذكورة قال إذا انشأ الرجل أن يغسل يمينه فضل شماله ومسح برأسه وجلبه ثم ذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله ومسح رأسه
وجلبه قال تبع وضوءك بعضه بعضاً فإن متابعتها لأفعال لا تغني عن النساء على القول باعتبارها أنفاً فلا يجوز التعليل على
معنى وصل الأفعال على أن يعود على المنشئ المذكور في الحسنه لا يخفى معه الوصل فكيف يجعل به فتبعين إرادته معنى آخر من
المتابعة فيها وضوءاً وإيهامه من حكيم لمقتضى من جعل من الوضوء الذراع والرأس قال بعد الوضوء أن الوضوء يتبع بعضه
بعضاً لأن الأعادة فيها من جهة عدم المتابعة وفيها أنها مقيدة بصورة الجفاف للأخبار والمصرفة بالصحة مع العوالي المنشئ إذا
بقي البطلان فخرج عن محل البحث لا قضاء تعينها بالجفاف محل المتابعة فيها على ما يوافق أيضاً على أن فرضها النساء ولا يحسن معه
تعليق البطلان بوجوب المنايا بعد ويحتمل إرادة الأعادة من حيث نسي لا من راس ومنها الوضوء البياني وفيه عدم شيون المنايا بعد
في فعاله بل العطف بينه ثم قد بشر بخل فيها وعدم وجوب خلاف المتابعة الفاضية بالانقضاء على ما يقع في البيان بصلح يكون
لانقضاء الإجماع على جواز المنايا بعد وعلى تعدي وقوع المتابعة في فعاله الوصل بالفضل من العادات فلا ظم قوله في إرادته بينا

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الغسل في كل وضوء

إشياء العود

مع احتمال أن الوضوء فيها وقع لأجل زيادة سره ببيان تمام الوضوء والاحتياط في قوله هذا وضوء لا يقبل التلذذ والصلوة
الأيدي ما تقدم ومنها التغلبيل المتقدم في موثقة أبي بصير أن الوضوء لا يلغى بعضه ببعض وجوز أن يغيب عن وضوء الطهارة
باليد ثم يغسلها باليد بعض ظاهر من جهة خلية الجفاف في تحفه ومنها دعوى أن لا يلغى الوضوء أو القضاء القاء في فاعسوا باليد
بل مع ذلك كله ما يمنع من القضاء الشرطي ذلك وضع معاً ودعوى الإجماع على زيادة الفوقية في خصوص المقام كما في المتن في مثل
منعاً بل الإجماع على عدم فورية غسل الوجه إذا قام المفسر بالقيام من النوم بل كذلك على التفسير بإعادة القيام إلى الصلوة والاستئذان
عليها بإزالة الاستئذان والمشاركة كما في الكفر واخرج الضعيف منها الأمر بإعادة غسل الوجه في موثقة أبي بصير أنه انبثت فغسلت
وذا عيك قبل وجهك فاعده غسل وجهك ثم اغسل ذراعك بعد الوجه الظاهر في إعادة غسل اليد لأن الوضوء ليس لأفوت المناجعة
والأمر بالاعادة غسل الذراع وحده حصول الترتيب به وفيه مع احتمال إذا إعادة غسل اليد قبل الوجه من غير غسل الوجه فالأمر
بغسل الوجه لذلك احتمال أن يكون إعادة غسل الوجه لأجل الترتيب بناء على وجوب إعادة العضوين فيما إذا قدم وأخر يعكس
الترتيب ولعدم حصوله فإن إعادة غسل الوجه خصوصاً على القول بأنها لا خطأ وأنه معارض بما بعده في موثقة من قوله فإن
بدلت يد ذراعك لا يستر قبل الأيمن فاعده غسل الأيمن ثم اغسل اليسار من غير الإبطال من راس هذا مع أنه إذا غسل اليد ثم الوجه ثم
أعاد غسل اليد خاصة بعد الوجه لم يفتل الموالاة بين الوجه واليد بالحكم بأن إعادة الغسل للمناجعة إنما يتم بارتكاب تغيب اليد
بأولى من الجوز في قوله فاعده غسل وجهك الظاهر في تكرار غسله بإعادة غسله من غير تكرار والحد في العود على ذلك الترتيب بغسله
أو باعتبار بعده من العود على ما قدم فعله وغير ذلك مضافاً إلى معارضتها بما نقل في إعادة غسله من العضو ما هو مرجح لأعضاده بالشرح
حسباً وممنها الوضوء بأك ان بعض الوضوء وقاب يلبس كما قال الله أبداً بالوجه ثم باليد ثم مسح الرأس والقدمين وفيه أن الاستئذان فيه
انما هو إلى نحو التبعيض وإن الأمر بالمناجعة لنفسه ما بالترتيب التبعيض غير معلوم إذا إعادة المناجعة لا فعال منه بل بغيره وهو قوله في
الموثقة المتقدمة قد يرد منه ما ظهر منه هناك من ليس للجفاف كما يشهد له الحكم بالتحقق مع التفرقة في ما بقي ليل بقوله بعد ذلك
فان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء إلى آخر ما تقدم ومنها أن المناجعة أقرب إلى معنى الموالاة فلتكن هي المراد منها وفيه أن
لفظ الموالاة لم يرد في نص حتى ينبع حقيقة هذه اللفظة والأضرب إليها ومنها الإجماع الخلاف بينه ظهوره في وجوب صل الموالاة
بجمل لا على معنى المناجعة فلم يرجع إلى عبارته وعلى تقدير دعواه على وجوب المناجعة فهو ممنوع موهون بالشبهة المحكية بل الحقيقة
على خلافه وإذا عرفت تزييف جملة ما استدل به المناجعة من تلك بناء على أن لا يلزم تسليمها وكما في الحكم بعدم إيجاب تركها
البطلان وكذا في الحكم بعدم تركها لا ثم عليه مضافاً إلى دلالة الأخبار والمنع من التخصيص مع تقديم عضو على الآخر ولو قام ما مع
التأذيك وجوب البطلان على عدم البطلان مع فرض فعل المناجعة بغسل العضو الملقى اختصاصاً بالتخصيص فيها بالتقديم تأسيساً
دون العام خلافه لا نفاق الذي عرفته في حكم الترتيب بل وعلى عدم المحرر أيضاً الظاهر وسياقها في عدم الانتكاز على
شئ مما يقع من ذلك عهداً ولا يخفى أن الدلالة المذكورة بعضها يقيد بحجر الوجوب دون البطلان بتركها كدعوى فورية الأمر إلا
بالمناجعة بناء على عدم استنفادة الحكم الوضوئية منه ومثله الذي عن التبعيض فيما يعمل به البطلان كالوضوء وكذا إجماع الخلاف
لغاية بعده عواء على الشرطية في الصحة وبعضها يقيد البطلان بتركها كاختصاصها بوجبات إعادة الوضوء البياني ومن ذلك
بشأن دليل كل من الأقوال المتقدمة والجواب عنه ما عدل المختار فدل على أن طهارة الجفاف عده بغيره وهم طلاقاً لا ناطة به في
خبري بن عمار أبي بصير خصوصاً وطهارة الوقوع فرض إبطاء الماء فيه في كلام السائل الذي لا يقضي بتخصيص الجواب كذا
الناطقة في نص من نسي مسح الرأس والجواب اختصاصها بمورد حصول التفرقة بناء على تحفه بفصل الاستئذان بعضو عضو
حسباً عرفت فلا يكون دليل على البطلان بالجفاف مع عدم التفرقة وبكسر وجوب المناجعة شرعياً بالشرطية الأمر بالمناجعة بناء
على عدم ثبوت غير الوجوب لتكليف منه مضافاً إلى التصريح في الأخبار بصحة وضوء من خالف الترتيب لو عمل إذا عاد على ما
يحصل معه الترتيب مع أن التفرقة حاصل بالاشتغال بالعضو الملقى منه يحصل تمام الظهور لما تقدم من خلو المناجعة عند
القائلين باعتبارها محذور ذلك دلالة لا يحد القول بمدة خلية المناجعة في البطلان على تقدير اعتبارها دون مجرد الامتناع لظهور
الأمر جلي في نحو المقام في الوجوب لشرطي كتابها لا أمر بالشرطي في طهارة والصلوة مع أن معظم القائلين بها أو كلهم لم يحكموا

بالإطلاق فلا يترتب ذلك إلا للوقوف منهم على الصفة مع تركها في نص وليس كذلك إلاخبار المبتدئ ولا لأنها على إطلاق العضو الملقى
بالمناجزة فإن قلت يمكن أن يكون نظره إلى عموم الصفة في تلك الأخبار فلا فائدة منها بعد العرفية إلا إلى إطلاق العضو الملقى
بالمناجزة قلت لا يقول على نحو هذا إلا إذا كان كونه مسوقاً للبيان الصفة من حيثها الترتيب لا مطلقاً وإن فقد شرط آخر ثبت شرطه
ولو عول على نحو هذه الأطلاقات لهدمت قواعد الشرطية في الباكال لا يخفى وعلى كل حال الجواب عنه عدم معلومية إزادة مؤلف
الأفعال من الأمر بالمناجزة بل ظهر من إزادة غيره من الترتيب حسب ما مر من دليل القول بالبطلان بترك المناجزة عند ظهور الأمر بالمناجزة
في الشرطية مع بعض ما قد مرنا ذكره والجواب أيضاً نعم أيضاً مع النص صريح في اعتبار مخالفة الترتيب بالصفة كما عرفت وكذا في جملته
وإذا ردنا بدل بالسمع على الرجلين فإن بدل ذلك غسل فغسلت فاستمع بعد ذلك لكونه آخر ذلك لفرض من صريح الوضوء مع الترتيب في وقوع
الغسل قبل السمع وإن حملنا في الواجب على وقوع الغسل ثم للرجلين أو لا للثنية وهي من الغناء الذي يفسط معه المناجزة لكن لا في
الحمل المذكور بل لعل قوله فإن بدا شعره يكون الغسل لغرض آخر ودليل اختصاص وجوب المناجزة بالأختيا والبناء على وجوبها
الشرعي خاصة فواضح لسقوط التكليف بالاضطرار وفيه رتبة بناء على عدم اليأس بمخالفتها لاجل بقاء الماء لعدم منافاته مع
الاختيار بل وكذا موثقة أبي بصير لظهور الحاجة في العرفية التي أعم ما يفسط معه الواجب أما بناء على شرطية ما فليست بالحكم الواسع
فيها التكليف في كل علة منه وفيه منع وللصريح بالصفة مع فقد اضطرار في تخير المولى وفيه نظر لا عينها من الاضطرار
المعمود في سقوط بعض الشرائط للاختيار كما عرفت في أخبارنا ناسي العضو المشا والبناء والجواب ما تقدم من ظهور أخبار
مخالفة الترتيب بالصفة مع التذلل وإن كان هذا مع أن المناجزة فيه مفعولة ودليل القول بالفرق بين الجفاف لعدم انقطاع
الماء وغيره كما نسب إلى الصدوقين على تقدير تخفيف السبب الوضوء المتقدم كما هو دأب من التعويل عليه جمل والجواب مخالفة
ظاهر الإجماع كما عرفت أما القول بوجوب الموالاة بمعنى مراعاة الجفاف وجوبا شرعياً فاستدل له في الأضاح بحجته بطلان العمل
وعومها للوضوء محل منع بل عدم جواز قطع الوضوء في سعة الوقت بساير من بطلان الأمر لاجل مصلحته بل هو ظاهر كل إمام من
أهل الترتيب لا يقول على ما يحصل به الترتيب هو عدم الائتم به كما هو ظاهر أخبارنا ومخالفة الترتيب أيضاً فليكن الموالاة كذلك
إذا دلل بمخصوصها على تقدير كونها مراعاة الجفاف ودليلاً يستدل له بقوله في ذيل موثقة الوضوء لا بد من بعض بناء على أنه خبر
بإزادته أنما أخرجه وفيه أنه لا بأس ببقاء الجملة على الخبر وإن إزادته في حقه البعض من نحوه قوله في الوضوء إذا كان بعض الوضوء
تابع بكنهه كما قال الله تعالى بالوجه ثم باليد ثم بالسمع على الرأس والقدمين فإن فرضت من بعض وضوئك إلى آخر ما تقدم إذا دلالة
في إياك على الخبر مضافاً إلى ظهور إزادة الترتيب من المناجزة وفيه وهو غير واجب شرعياً وبالجملة لا نفى له على دليل صالح إلا أن
يجل المناجزة التي في النص بعد صرفها عن معنى الترتيب على عدم الجفاف ولو يقرب بنا إليها في الشبان في ذيل محسنه المشار
إليها سابقاً وكونها بمعنى واحد مع عدم البعض هو عدم اليأس من الجفاف كما ظهر من موثقة أبي بصير فليكن المناجزة الواجبة في
ظاهر الخبر وجوباً شرعياً أيضاً عدم الجفاف لا يخفى ما فيه أيضاً في المسئلة الخ كما لا يخفى من وجوب المناجزة شرعياً
أومع الشرطية كما لا يخفى من الفصل ولو بما ذكر من مقدار التشاغل بوضوء وسحق بل إنما يخل بتراخي معتمد به غير البسر لا المنا
للصوة لأن المناجزة لا تقتضي بالوضوء وتدل له بالأمر بالمناجزة في الوضوء في النص يحملها على التغافل المعتمد كما هو الظاهر
لفظها أما مع الأفضال على ظاهر الأمر من الوجوه الشرعية ومع الشرطية بدعوى ظهور الأمر في نحو المقام في فائدة الشرطية بل هو متعين
على تفسير المناجزة بهذا المعنى لعدم دلالة أخبارنا ومخالفة الترتيب على الصفة مع فقد المناجزة لعدم منافاته من أن لا اشتغال
بالعضو الملقى خصوصاً العضو الواحد خصوصاً المناجزة تعرف ودعوى شمول الصفة فيها الصوة فقد المناجزة العرفية أيضاً فتعارض
مادل على شرطية ما قد عرفت ما فيها من عدم التعويل على هذا الإطلاق فينبغي ظهور الأمر بالمناجزة في فائدة الشرطية سيما من المعاص
وعلى كل حال وجه اختصاص وجوبها بالاختيار النص صريح في خبري بن حماد وابن بصير أيضاً مع ظهور عدم الائتم في فقد هذا الضوء
الحاجة وبقاء الماء وبيانها سابقاً لا غدار بل بعضها إلى ما بعد في مضافاً إلى ما مر من خلاف بن حماد المتفق في شغل الرجل يئس
مسح دأبه هو في الصلوة قال إن كان في الحنك بل فليسمع به الحديث المصحح بالصحة مع فقد لها في الشبان وهذا قول من يجمع بين
المناجزة في كلام الجماعة على هذا المعنى صريح في شرح المتابع في ذكر القول بالمناجزة العرفية وفي كشف ذكر القول

في القول بالاختيار

كتاب الطهارة

بالجفاف قال بجفت لا يجف لشاؤن عند الآخر وان لم يثبنا بجا حقيقته وعرفنا يمكن تأويل الكلمات لمقتضى مدعى الكشف
 اللوامع ونحوها بزيادة ذلك ايضا وان بعد من بعضها وعلى ثقلها بالاعراض المحل عليه فهو في نفس قوى وان قبل بوجوب المتابعة
 منه حتى زادتها والمانع من مخرج هو قيام التبريد بالتفريق المتقدم فيما ورد فيه المتابعة من جهة زيادة وزاد قبل المحسنة وخبر ابن حكيم
 الرضوي على زيادة الترتيب منها حسب ما عرفت في جده فيما تقدم وهذا مورد ينبغي التنبيه عليه ما ان الجفاف موجب للبطلان
 وضع في كلام معظم اصحاب معتدلا بالهواء المعتدل وليس المراد منه الاعتدال في التبريد بل مطلقا لبناء الخفاضة بالوضوء في
 جميع الاوقات المختلفة باصل الخلفه فلا اعتدال في تصرف لغير بل المراد معتدل كل فصل فلو اشتد في التبريد حرارة الهواء على خلاف
 معناده بجفت يجف العضو قبل الدخول في الاخر وان كره الوضوء لا يقدح ونظامهم لا ينافي عليه كما صرح به غيره في احد اشكل
 عليه بان كما بعد الحرا بالاعتدال كذلك يبعد البرد بقلوبه لشدته البرد في زمان اطول مما ينبغي في معتدله ينبغي ان لا
 يصبر كما بعد بقاء الشد في الحر الشديد للصحة كما بعد بقاء في البرد الشديد للبطلان مع انهم حكموا بالصحة في الثاني ما اذا
 الرطوبة الحسنة وان طال كما صرح به المتأخرون منهم الشهيد في الذكرى لا اذا انجى الاسم فيبطل من ذلك التبريد ومن هنا نرى
 في الصحة في الثاني في شرح الدروس ثم نخلص للفرق بان دليل بطلان الجفاف مختص بالاجماع وهو مقتضى الجفاف على ثقل الاعتدال
 ولا يخفى ما فيه فهو من الاخبار بحكم الجفاف كما عرفت في الجواهر عرفت بعدم العزم بكل من الجفاف وبقاء النداء الحاصلين من
 الاقراطين لكنه مختص بان المراد من الجفاف ليس نفس بل الزمان الذي في مقداره بجفت ذلك الزمان معتدلا بالمعتدل وفضيحه
 ان جفت قبل انقضاء الزمان لا يبطل بقاء الزمان لكن منقضاء الحكم بالبطلان ان تاخر بزيادة المعتدل وان لم يجف كما صرح به هو
 في كلامه ولا يخفى ما فيه من عموكون المراد من التبريد بالجفاف هو التبريد الزماني والتبريد بالناحية مقدار الجفاف في كل جملة
 كما ورد ما لا دلالة فيه على زيادة فضل الزمان دون الجفاف لاحتمال زيادة الزمان الشخص لكل جفاف يقع على اختلاف في الكمية
 فيرجع الى ان اناطة بالجفاف مثل قولك فف عند المصلي مقدار ما يصلح وحده على زيادة زمان نوع الجفاف فيكون مقدارا معيننا
 من الزمان غير معلوم مع ان هذا التعبير من جملة من الغفلة وفي النص ليس لاحتمال الجفاف ولا ينبغي ظهورها في نفس الجفاف
 وعدم الجفاف الحسنيين مع بعد الحكم بالبطلان مع بقاء البطلان الحسني ما لم ينجح الاسم جدا وبالجملة اشكل الامر على من تاخر من الشهيد
 في الجمع بين الحكم بالصحة في كل من بطؤ البطل وسرعة الجفاف الخافين عن الاعتدال وكان لبناهم على إعادة الموالاة في جميع احوال
 المكلف هي بجفت عدم الجفاف غير ممكنة في الحر الخاف في التبريد وبكفاية البطل للتبريد في الجفاف للتبريد في التبريد
 في صورة العكس والوجه ان يقال الصحة فيما بجفت لشدته الحر لئلا يذكر من فينبذ عدم الجفاف بالزمان المعتدل حتى يقتضوا بقاء
 عدمه اذا جفت قبله فيوزد بلزوم التبريد في العكس بل انما هي منبهة على سقوط شرط عدم الجفاف على القول المشهور في الموالاة في الجفاف
 الاضطراب وانها من الشرط الاختياري بزيادة كالمباشرة والاصح بيقينه ندوة الوضوء ونحو ذلك كما هو جرح كشف لفظه بخوارسال
 المسالك قال لو عجز عن الموالاة في جميع قدم الموالاة في مقدم ولو دار الامر بين الموالاة والمباشرة قدم المباشرة وبين الترتيب
 كذلك على الاقوى انتهى بل المتنبع في كلامهم مجده مفروغا عنه الا على قول شاذ نسبة في لفظا صلا الى التبريد وضعفه من جهة
 الانتقال الى التبريد في الجفاف لشدته الحر وعلى هذا لا خصوصية الحر لشدته في فرض عدم امكان بقاء البطل وانما وقع ذكر خصوصية
 في عبارته جملة لكونه الغالب فيما يوجب التبريد ولذا عجز في الاخير وغيرها بقول الامع التبريد كشدته الحر فلهذا الماء وفي بعض
 عبارات ان قصر على لفظ التبريد وعلى كل حال سقوط هذا الشرط من عدم الجفاف في الاضطراب عند هم كانه لا طلاق لا يرد
 نحوها مع تعدد المخرج من الاجماع المدعى المتقدم لفقد في المقام كما ترى حكمهم بالصحة فيه فهو مختص بتبريد المضطر بالجو المفروض
 ومن النص لان خبر ابن عمار وابي بصير واخبارنا سواي المتبع المستدل بها للبطلان بالجفاف انما تضمنت لامر إعادة الوضوء
 معلوم اختصاصا بالمتكبر من الوضوء لاجماع كما هو ظاهر فرض ذلك لاخبارا جدا ينبغي غير المتكبر منه بوجوب اصالته لا طلاق
 المعتد بظهور تحكيم فاعاد الميسر واذا امر بكم في نحو هذه المفاد من الوضوء على كل ما تنفأ المشرط بانقضاء الشرط حسبما سمعنا
 في المتبع بالماء الجدد اذا جفت لشدته الحر وخرج عدم الجفاف الذي في النص والتفوي سنوط بالحصول الفعلي كما هو حقيقته اللفظ فصح
 ما دام البطل ولو لفظ الرطوبة في الهواء فالصحة فيما بقي البطل من جملة لوجود شرطها وانما جفت عاجلا لشدته الحر لسقوط الشرط بالتبريد

في بيان جعل الموالاة

٢٩٣

ويكشف عن الثاني ظهورها فيهم فيه على عدم الانتفال إلى التيمم وإن احتمل وقبل ذلك كان عدم الجفاف من شرط الاحتياط لا خبره ولا اضطراب ولا كان التيمم مع الجفاف هو الوجه لظهوره في الشرط من بقاء الببل في الفعل المحتوي وهو معتد وعدم قيام دليل على كفاؤه فغيره فيقتل الحكم إلى التيمم فإن قلت كلهم في حقه الوضوء هنا مع الجفاف لشدة الحر فلو كان أمكن إبقاء الببل بطلب مكان يمنع الهواء وأكثر ما لا غسل ونحوه من العلاج الذي لا عسر فيه ولو كانت الصفة من جهة سقوط الشرط لا احتياطاً اختصت بصورة عدم إمكانه بوجه قلت إطلاق كلهم ممنوع وإن صرح بعدم وجوب نظائره الجواهر لكنه يبنى على تخاره من إزاده التقدير بالزمان من الجفاف فإنه لا يخرج الجفاف وعدمه من أصله ونحن لم نرضه وقلنا إن المدا على نفس الجفاف وعليه فمراعاة عدم الجفاف عند واجبه مما أمكن كما يقتضيه استدلالهم على سقوط مراعاة الحر بالاحتياط والضرورة الظاهرية في عدم الامكان وقد صرح به في كشف الغطاء قال ويلزم عليه لا جزمنا في تحصيل الموالاة بالكون في مكان وطب كالحمام واسباغ الماء ووضع ماء جديد ونحو ذلك انتهى بل المتبع بجده مقرر غاعته عندهم ويشهد له ظهورها فيهم على اشتراط الصفة فيها إذا أصبح جاء جديد بعد عدم إمكان إبقاء بقية الببل حسبما تقدم ومقرر ضما هو مقرر هذه المسئلة كما يقتضيه كلهم ويظهر من أن جواز البناء في الوضوء في الفرض يجوز استنباط الماء للمسح في المغيرة لو خفف ماء الوضوء من الحر المفطر والهواء المحرّف جاز البناء واستنباط الماء الجديد دفعاً للحرج انتهى انتهى في أن جواز البناء هو في صورته جواز استنباط الماء ونحوه عبارة المنهية التي من جهة احتكاك الصفة والمفاصل العلية وغيرها ويشهد له احتمال بعضهم في الفرض الانتفال إلى التيمم ولو كان الفرض فيما يمكن إبقاء الببل بطلب المكان وأكثر الماء ونحوه لما أصبح احتمال التيمم فيه لوضوح عدم صحة التيمم مع التمكن من الوضوء الصحيح الجامع ومع قطع النظر عن ظهور ما ذكر من كلهم هو مقتضى الدليل أقل من أن لا شرعية في خصوص حال الاحتياط فيجب تحصيلها ما أمكن ولو تمينا بعدة الأفعال ان توقف بقاء الببل عليها فيجب حصول الشرط وإن لم نعبر بنفسها في الموالاة عند المشهور وبما عدا ذلك لا يشترط هو عدم الجفاف في الزمان المعتدل لا ضرر من ما في الضرر والقنوى من الجفاف وعدمه إلى الحاصل منه في الزمان المعتدل فيمنع بناء الصفة مع الجفاف في نحو الحر الشديد على كفايته فرض وجود الببل على تقدير كونه الهواء معتدلاً لا على سقوط شرط عدم الجفاف من أصله ومنه مع منع الانصراف إليه شتم انقضاء ما مبني انصراف عدم الجفاف وبقاء الببل إليه بغيره بطل مع بطو الجفاف كثير لفرط طوبية الهواء ولا يلزم من العظم أن الصفة لو استندت إلى الضرر لضرر كل انتفى الجفاف قبل أن لا تدار ضل نفاق ضاوت هذا الوضوء بقاء الببل بغيره ولا يقول أحد ويبين ما ذكرناه أنه على ما اخترناه من كفاية أحد الأمرين من عدم الجفاف المناهضة في الصفة بشرط الموالاة في الأفعال في الصفة مع الجفاف لشدة الحر مكان شرط الصفة بالمناسبة فلا يصح بدنها ولذا اشترطها في المذارك بعد اعتبارها ما اخترناه كما حكمه عنه في الجواهر بغيره على القول بانا طه الحكم بالجفاف وعدمه خاصه حيث سقطت عادة الجفاف لم يجب لولاء أيضاً لعدم اثر لرح إلا إذا بلغ حد يحول الاسم وفي شرحه بغيره الطالب عدم العزم بجوال الاسم أيضاً لكن في كشف الغطاء التصريح بانطاله على المختار وإن لم يتمكن من إبقاء الببل ولا لولاء بوجه أصلاً فالظاهر الصفة لظهورها من سقوط شرط الجفاف في الاضطراب على القول بتميز من الإطلاق وعدم الخرج من الإجماع والنقل اختصاصاً بما يغفل المضطر بهذا الوجه معتصداً بقاءه إذا امتزج حسبما عرفت منها أن التجفيف اختياراً اهل موجبكم الجفاف حيث هو جيب لبطان أم لا وجهان من إطلاق الجفاف في الضرر والقنوى ومن دعوى انصرافه إلى ما يحصل بنفسه لا بالتجفيف خاتمة الجواهر الثاني وفي المذارك لو قلنا في وضوئه فانفق الجفاف والتجفيف لم ينعكس في صحة الوضوء لأن مورد الاختيار الجفاف الحاصل بالتغير في فماد كره في الذكرى من الاختيار والكثير في مجله غير واضح انتهى في ظاهره أن جفف لم يوال يفدح وهو فاض تبرئ الحكم على التجفيف بغيره كالجفاف هو كمال بل لعله أولى من الجفاف بالابطال نعم على تقدير كونه المفصّل من الغاء بل بغيره بغيره زماناً كما بين عليه الجواهر لم يلحق به التجفيف بل ولو استملك الببل في ما بينه في خوفه بالجفاف وجه قريب مع قوة كون الاعتناء بغيره الجفاف وعدمه على فرض عدم الاستملاك ولو صب عليه ماء جدد بعد تحقّق الغسل فالظاهر عدم كونه بحكم الجفاف إنما التردد في الاعتناء بجفاف الموجد بعد الصب وبقائه حاله انفراداً لعل الأتوى الثاني وفي مصباح الكرامة عن جلال النصير بوجوب التقدير بغيره وكان المراد من قوله في هذا لا يروى في الموالاة بغيره بقاء الأول إذ بعد الخلط لا يمكن رجاءه وحالة الأبا التقدير بغيره لكن قد سمعت فيما مر من عبارة كشف الغطاء في تحصيل الموالاة بوضع ماء

في بيان جعل الموالاة

كتاب الطهارة

جديد وظاهر من إعادة جفاف الجميع ولا يخفى بعد ولما قلب مضافا كغيره فبقاءه فاما حكمه في مفتاح الكرامة عن جدي
وصريح شرح بغية الطالب ولو اخلط البلل بتراب فضا طباقا في جريان حكم الجفاف بمجرد الخلل اشكال ولعل الاقوى عدمه وانما
لو ورد ماء الوضوء على بلل في العضو صار البلل يحكم وروعي جفاف الجميع ولو جمد الماء على العضو بحيث لم يبق فيه بلل أصلا ولا فبقيا
تحت الماء حتى للبشرة ففي خوفه بالجفاف وجبهته في لو تجس البلل لم يقدح وروعي جفافه وفيما لو حرم بقاء البلل اشكال من الاطلاق
وانه بمنزلة العدم وان الناجز خصه لا ثناط بالحرم ومنها ان المعبر هو بقاء البلل في اى عضو كان ام بقاءه في الجميع ام في العضو
المثلول ايضا الاول هو المشهور والثاني منسوب الى الاسكافى والثالث مختار الجلي ومحملي المناصب ان المراسم والمذهب و
الاشارة وعن سائر الجلي من هل هذا القول ان الميدين بحكم العضو الواحد فكيف في غسل البس بقاء بلل الوجه وفي مسح الرأس
بقاء بلل اليمنى اخنص سائر بكفاية بقاء بلل حد اليد في مسح الرأس والجلدين جميعا فاعضاء المسح عنه بحكم عضوا
ولا ريب ان المشهور هو الاقوى لقوله في النص حتى يمس وضوءه وجف وضوءه وظاهرها الجميع ولعل وجه ما عمن الاسكافى في دعوى
صدقه بجفاف البعض لم يعرفه للاخير وجه سوى ما قيل من ان الموالاة هي من وقوع الشئ نلوا الاخر وحيث جعل بجف عدم الجفاف
فلم يجز في المثل وفيه ان لفظة الموالاة غير موجودة في النصوص بل فيها الجفاف عده وقد يشك قول الاسكافى في هذا مع ما تقدم عنه
من جواز اخذ الماء الجدي بدل المسح الذي يبق مع بلل الوضوء لانه فاض بالمسح مع جفاف الجميع الا ان يكون قوله السابق جوازا اخذ الماء
الجدي بدل ان يبق بلل به وان كان في غيرها لاجل صحة الموالاة مع بقاء الاشكال باعتبار جفاف جزء اليد وبقيت يكفي في تجويز
اخذ الماء الجدي بدل عدم بقاء بلل يمكن نقلها للمسح وهي كما في في تحقيق الموالاة لانها عدم الجفاف ثم المراد عدم جفاف جميع ما نقله
الى الدخول في المالح لا يفتا الى الفراغ منه فان داخل في العضو تم جف ما في الاعضاء السابقة لا يصح ويخرج في صحة غسل كل جزء
من ذلك العضو وجود البلل في جزء من اجزاء العضو بل وهكذا يعتبر ايضا في الوضوء الذي لا يفتل منه عضو منها هل يكفي بقاء البلل في
العضو الغاسل والماسح فاذا غسل الوجه جف لم يجز كفه لباشر لغسله بغير الدخول في غسل اليمنى ام لا بل المعبر بلل المغسول والممسوح
وجها الاقوى الاول وقد صرح به في هذا نهج وكشف لفظه لشمول عدم جفاف الوضوء ويكفي بقاء البلل على الاعضاء المسحبه
لكن الداخل غسلها او مسحها في فعال الوضوء دون الخارجة فكيف بلل مشرسل الحيز واطن الشفر في السطح فليعلم دون بلل الانف
والفم من المضمضة والاستنشاق وبلل الكفين من غسلهما المسح قبل الوضوء في كفان بلل المغسول من الخارج للفقد منه اشكال الاقرب
ذلك يكفي بقاؤه في الثابت في العضو وان خرج بمده عن حال العضو حيث نوجب غسله واذا ولي الخارج غير فالاعتبار ببلل عضو الغاسل
لا كف لثائب الا اذا عجز عن مباشرة المسح فاستباح المسح بطونه كفنه بمسحى اعتبار بقاء بلل كف لثائب الباقي من مسح واسره في
حده مسح دخل وان جف ما نقله من عضو الخارج كما انه يكفي على اظهره بقاء بلل ما نقله من عضو الخارج اذا جف كف لثائب المسح
الفرق في الغسل ان المسح عليه العضو مرة واحدة ولو تغيرت متعددة مؤا ليا ولكل جزء من العضو غرة واخصاصا لمرض بالمرة مؤا
انفاقا لصر في فئوى حيا بنا والغسل الثاني مع استيعاب الاول والعضو سنة في المشهور عظمته ثاريل لا جاع بل اجاعا محكما
مستنبضا وعن الخلاف والسرثان في حيا بنا من قال ان الثانية نذرة وليس يعول عليه منهم من قال ان الثانية تكلف لم يقل بها
بدعة والجميع الاول انتهى عليه في الثانية اقول ثلثة التذات الاباحه والخبر وفي عبارة البرنظي والكليني الصدق انه لا يوجب
على الاثنين واختلف المراد من عدم الاجز فيبل الحرة وقيل لا باحة والظن من لا باحة هنا جعلها الشارع مباحا واشتكال في الجمع
بين جزئيهما من العبادة والاباحه ووجهها بان المفصو طبعه الغسل الحاصلة بالمرء والمؤمن ولا يذنب لكن الشارع منع من اجباها
في ضمن لا يذنب من الاثنين ولم يمنع منه في ضمن الاثنين فالثانية جزء لا يجر على خصوص بل على المجمع مع امكان كون المراتب
الفضل في المرف والمران فردا لوجب غير ذي المرتبة والاجر لكن ينبغي الاشكال في نضاف الزايد لنديجي والوجوب كما في الاصول
على كل حال للقول باستيعاب الثانية روايات كثيرة في جملة منها الوضوء مشى مشى كصحة ذارة وغيرها وفي بعضها الامر بفعله
كن بل ذارة داود بن ذريح نوضا مشى مشى ولا تزدن فلا صلوة لك في بعضها الامر بالغسل مرتين كما في رواية علي بن يقطين
اعسل ثم فيضنه واخرى سبغا واغسل بذلك الى المرتبة كن لك في بعضها اوجب الله واحدة وانضاف اليها رسول الله صلى الله عليه وآله
لضعف الناس وفسر بعضهم عن مرتبة عدم الغفلة من عدم استيعاب الغسل تام العضو فوضع لهم الثانية استنظافا لهم في الاستيعاب

في مسح الرأس
ففي مسح الرأس
ففي مسح الرأس
ففي مسح الرأس

في بيان غسل الوضوء

٢٩٥

وفي بعضها ثبوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثين ثلثين الى غير ذلك ولله قول بالحزم ايضا اخبار في بعضها الوضوء واحدة واحدة وأنه ما نوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان وضوء على قدام الامر واحدة وفي بعضها الوضوء واحدة فرض ثلثين لا يجوز والثالث ثلثين وفي بعضها من نوضأ مرتين لم يوجبه وفي بعضها نوضأ النقي مرة مرة فقال هذا وضوء لا تقبل الصلوة الا به وفي بعضها ان الفضل في واحدة ومن زاد على ثلثين لم يوجبه الى غير هذا من اخبار الوضوء الباني وغيرها والمشهور علموا بالاخبار الاولى وحلوا بعض الا ينافي شرعية الثانية من الاخبار والآخر على ارادة عدم الوجوب استحبابا وبعض ما ينافي للمشرع وعينه اولوه ببعض ما يوافي وغير القابل للتأويل لم يوافق ذلك لضعفها بنفسها با ارسال وغيره وعن معاوية لما بلغه اكثر من الاولى واعتضادها بالمشهور العظيم والاجماعان المحكيين وهو الاظهر كما عليه لذاب المستقر في ترجيح مختلفات الخبر وغير المشهور علموا بالآخر وحلوا الاولى على بعض الحاصل منها بغير شاهد بل مع شاهد الخالف كمالها في منفي الجمان على النفيته قال لان العامة تنكر الوضوء وتروى في اخبارهم التثنية وفيه ان يثبتوا بزيادة او بزيادة بغير مضاف الى عدم معرفته انه مشق مشق من العامة وان دونه لكن علمهم على التثنية وبعضها بدعوى شاهد كحل المدة على الغسل مرة والمرتين على الغفرتين فيكون المستحب لفصل الواحدة بغيرتين واحتمل لكاشاني والفاضل الهندكي بل وهو بدعوى شهادة رواية زارة اصلحك الله الغفرتين الواحدة بخبري الوضوء غفرته للذباغ فقال نعم ثلثان ثلثان على ذلك كله مع عدم جواز نه في جملة منها كخبري او بزيادة بغير مضاف الى عدم معرفته المدة على الغفرتين المضافة مع المبالغة في الغسل بها الاسباع والمرتين على الغفرتين الغير المثلثين من غير مبالغة ولعله اخذ من بعض كلام الصدوق قال والذي جاء عنهم انه قال الوضوء مرتان لمن يفتقره واستزاد فقال قرآن وكان بدعوى شهادة اخبار الاسباع ونفسه رواية زارة المذكورة به والمستحب الاسباع الحاصل بكل منهما وهو غير جار في اخبار ابن ابي عمير وبغطين وشاذان وغيرها التي كالصريح في الغسلتين مرتين وكحل اخبار المرتين على بيان مجرد الرخصة والاباحة شهادة ما تضمن عدم الاجر على التثنية وهو مناف كغير منها المتضمنة للمراتب وكحل مشق مشق على زاد فان الوضوء غسلا وان وسخا في مقابل العامة المتعين انه ثلاث غسلات وسخا في المحل بل لم يدعوا شاهدان الصاء هو لك قال مشق مشق فكيف يحكي فعل وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فليحل التثنية على اذاعة ذلك وهو مخالف للصريح كغير منها الصريح في غسل العضو الواحد مرتين وكحل الصدوق في اخبار المرتين على تجديد الوضوء وهو مخالف لما تضمن غسل العضو مرتين خصوصاً مع مشق وعينه التجديد بل يزيد من دفعين ونفي الزيادة من المرتين في بعض ما تضمن ان الوضوء مشق من انما تضمن غسل العضو مرتين خصوصاً ان الثاني اسباع لان الاسباع يحصل بكونه صلب لا بكونه الوضوء ومنا فانه لقوله اني لا احب من يرتع ان ثلثين يكونه غرضاً للعامة وهم مغفون بالتجديد ولم يرتعوا عنه مضافاً الى ظهور ثلثين ثلثين في ثلثية غسل العضو ولو اذ ثلثية تمام الوضوء قال من يرتع ان يوضأ مرتين بل طالى ظهور تكرير لفظ ثلثين ثلثين ايضا في اذاعة ذلك في غير ذلك من الحاصل المتخففة البعيدة مع قضاء الفاعلة او تكايل لتأويل في الاخرة لخرج الاولى بالاكثارية وخطبة السند والاعضاء بالمشهور والاجماعا المنقولة كما هو واضح وللقول بالا بانه على ثلثين ثلثين ما تضمن عدم الاجر على المرتين كرسالة ابن ابي عمير الوضوء واحدة فرض ثلثان لا يجوز والثالث ثلثين ومرسى الفقيه من توضحا مرتين لم يوجبه ما جمع بينهما وبين قوله مشق مشق شرعية مشق من غير اجر على التثنية وفيه مع عدم استيفاء جرئة العبادة مع عدم الاجر منافا في كثير من اخبار المرتين منها قوله في خبرنا وما اوجه الله واحدة وضاف اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ومرسل الاحول فرض الله الوضوء واحدة واحدة ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثين ومعه وخبر ابن بكير من رتبته من واحدة من الوضوء بخبري لم يوجبه على ثلثين الى غير هذا ما تضمن الامر بالمرتين والحديث علمها كقول مشق مشق في ذلك بالتأويل من اخبار التذنب لعدم مقاومتها لها حسبا عرفت في محولة على عدم الاجزاء الغسل الواجب كما في رواية ابن بكير حلا للمطابق على المبدأ الغسل التلثية بدعوى ما عدم استحبابها فوضع فاق بيننا وانما التردد في كونها مشق ولو يجوز الا بانه المتفاد في الثانية بان يكون المقتضى طبعه الغسل الخاص لا ياتي على ذلك الشارح منع من اجادها في ضمن الازيد من التلثية ولم يمنع منه في ضمن التلثية وهذا منسوب الى المبدأ لقوله في المقتضى وثلثية تكلف من زاد على ثلاث بدع والاسكا لقوله الثالث زيادة غير محتاج اليها والتعاني لقوله ان تعدا المرتين لا يجوز مع عدم صراخ الثاني او غير مشق عداي لا جعل للتأويل

في بيان غسل الوضوء

كتاب الطهارة

فيما ينفصله الحذر المشترط كما دخل سائر ما ليس من العبادة فيها بعنوان الخشعة والظن انه مشهور وبوافقه ما في المختلف من كثر
علمائنا على انها بدعة وكذا عن الايضاح وفي الذكرى للشيخ بنسبته الى المشهور بل في المذكور انها عندنا بدعة ومنه عنهما اذا
بعض التاليف ان لو كان بفصل المشرع وغيره في الجواهر ان المشهور خلاف الاول صحيح فادارة الوضوء مشق مشق من ناد لم يوجر ودوا
ابن ابي يعقوب وان الفضل في واحدة ومن ناد على اثنين لم يوجر وفيه ان عدم الاجماع من الا باخرة والثاني ما تضمن في الثاني لا يشترط
بد عن كرسى ابن ابي عمير المقتدر ومحل الذي على الثاني في مثل قوله لا ودنوا مشق مشق ولا تزدن فان ردت فلا صلوة لك
على الزيادة بعنوان الخشعة كما هو المتبادر المنصير والثاني لا يشترط في الثالثة وكونها بدعة لا تنافي في الحرة لا في النية لم يحل البدعة
بفصل المشرع وغيره وهذا وفق بظاهر لا خبا من جهة الذي من جهة ترتيب البطلان عليها بقوله لا صلوة لك وترتيبها ثم
عليها في نوبت العرض بقوله ثلثان اسباغ وان اذا تم ظهورها في الترتيب على مجرد الفعل وعلى الحرة المشترطين دون الثاني
لا بد من ترتيبها بفصل الوضوء بل في ترتيب البطلان بفصلها في بناء النية كما عرفت لا اذا كان معرضا عنه عند الاحتياط
فيحتمل الثاني واما الكل في الثالث من جهة الفحص والبطلان للوضوء على الاول هي الثانية على القول باحتمالها على الثاني بل اعي
فيها فاعلة البطلان بالشرع في جزء من سائر العبادة ذات ومثلها ترتيب البطلان على الغسل الثانية على القول بجرمها واما على
القول بجرم التاليف انا فيقول البطلان بجرم فعلها بدعوه وهو الذي في امثال المقام في ثبات الحكم الوضعي مضافا الى الترتيب
به في قوله فان ردت فلا صلوة لك لكن اذا لم يكن معرضا عنه عند الاحتياط كما يظهر من الجواهر لا فلا يبطل الا بفصل المشرع
في بناء النية او قلنا بما فاتها لما بعد بناء على البطلان بخالفها وصح بما فاتها فالحكم باطلها مطلقا كما هو المحكي عن ابي الصديق
واشارة السنن ضعيف اضعف منه الضعف مطلقا كما عن المعبر المبني على ما تقدم عنه من جواز المسح بماء الثالثة وان حرمت الوضوء
بلد الثانية في ضمنها وقد عرفت شرائط الخلو في بلد المسح وعدم كفاية الاختلاط وبذلك ينبغي التنبه على ما هو منها ان ثلثية النساء
المستحبة انما هي بعد اكمال الغسل الاول لا في المتبادر وما في الخصوص من بقوله وضوءا مرتين او اثنين خصوصا نحو قوله فرض الله
الوضوء واحدة ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثين وكذا من تعبيل الاصحاب باستحباب الغسل الثانية وهي لا تصدق ولا بعد تحقق الغسل
الاول بل لا تصدق ولا بعد تمامها من اهل بخير لا استحباب بثبته الغسلات الثلاث جميعا فلو ثبت في عضو او عضوين لم يكن
مستحبا ام يكون مستحبا بقدره وان لم يكن انما يجمع ما يستحب عن المني في الذكرى والثاني وعلمه في الاول بانها جاز
في لكل جاز في كل واليه يرجع التغليل في الاجرة باستحباب صحتها ولا يخفى ما في التغليل لان الامر بكل لا يقتضي الامر بالخير الا في
ضمن الكل واما مستفاد مقتصر عليه فلا الا ان يشهر كونه من قبيل الامر العام الاستغفار في نحو اكرم العلماء وهو في جزم المانع كما
في الذكرى ولو قل انما استأثر الوجه ثم اليمى لعله مبني على ما ياتي من اعتبار الترتيب بين الغسلات المستحبة كما لو اجبه والا فلا
دليل على استنباط العضو المتقدم منها هل يعتبر في الغسلات المستحبة ما اعتبر في الواجبة من الانباء بالا على الترتيب بين الاعضاء
والمواكدة ونحو ذلك ام لا عن الذكرى الاول وهو قريب بدعوى بانه من الاخبار ومنها هل يختص المستحب بكونه الثانية فلو قصد
بالاول لم يصح ام يصح ظاهر تعبيل الاصحاب باستحباب الثانية الاول مع احتمال زائد منهم من الثانية التثنية وكذا من قول الكاظم عليه السلام
يقطبن اغسل وجهك مرة في وضوء واخرى سباغا فغسلت سباغا الى الثانية ظهر في الاجرة منها لو صب الماء مرة ومسح به
على العضو بقدر ما استوعب ثم مسح به زابدا بما يحصل به اخف لغسل فاصلا به الغسل الثانية كفي في استحباب الثانية للصدور ليس
كذلك زيادة انما لمكت في الماء في الغسل الا انما سئل بعد الصدور مع تعدد الجهرات في الجارية اذا قصد التثنية فلا بأس كذلك
بالخير بل في الواكدة منها اذا اشك بين الغسل والغسلين بنى على الاقل لا اصل واحتمال التثنية غير ضار مراعاة الجانب الاخطا
كما في سائر موارد الاحتياط واخاره في الذكرى واحتماله في المذكور مع احتمال البناء على الاكثر ولا تكرار في المسح لا وجوبا ولا استحبابا
اجماعا مستقيضا ولعل الدليل من النص بل منه ظهور عدم شرع غير المزمع كما لو رفعه الى ابي بصير عن الصادق عليه السلام من غسل
الراس مؤخره ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما لم يرد مقبلا ومقبلا انتهى مضافا الى الوضوء الثانية وان ثبت خلافها في الغسل
بدليل سبيلك يختص عنوان الوضوء مشق مشق مضافا الى ما ورد من ان الثانية اسباغ ولا اسباغ في المسح ورواية يونس المعتبر
انما خبره من ابي ابا الحسن ثم معنى صحيح ظهر في ميم من عمل القدم الى الكعب من الكعب الى القدم محتملة لارادة رؤيته مرة وثلاثا

تنبه

اي مسح القدمين
واحدة فالشيخ
ظاهرهما وباطنهما
صحيح

كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة
كتاب الطهارة

الخارج من الجنبه وجوبا ومسح عليها ولو كانت الجنبه في موضع الغسل والمشهور عظمه بل يحكي لا نفاق عليه من هذا الشأن وهذه
العبارة تضمن احكاما وهما احكام اخرى لم يشر لها ينبغي تبيين الجمع والتبيين عليها منها ان ان لم يشره غسل البشرة فان توقف غسلها
على نزح الجنبه وامكن وجب النزح وان لم يتوقف بان امكن تكرير الماء على الجنبه او وضعها في الماء الى ان ينفذ فاختلف كل اناهم في وجوب
النزح وصحح الشذوذ وجوبه فالجواب بان امكن نزحها ونزح وجوبا وغسل ما عليها ان امكن ومسح وان لم يمكن وامكن ايضا الماء
الى ما عليها بان يكرر الماء عليها او يضعها في الماء وجب نهى وهو ظاهر لمن والتمسها من غيرهما من غير كماله وعن الاكثر انه لا يجب اختلاف
كل اناهم بضا فتاهم من صحح بالجنبه بين النزح وتكرير الماء على الجنبه ولم يذكر الوضع في الماء كما في الشرايع والفواعد منهم من ذكر النزح
والوضع ولم يذكر التكرير كما في المعتمد منهم من صحح بالجنبه بين التكرير وهو الاكثر والافوى لصدا الغسل بكل من المثل ثم بعد تحققي
اصالة الماء البشرة مع مسحه الجري الذي هو فالبسلة الانفعال من جري الى اخر ولو لم يجره الزم يد وعدها والحكم لربطه على ازيد من الغسل
والانقضاء على ذكر النزح في لمن ونحوه محتمل البناء على الغالب من عدم التكرير من الغسل لا بالزعم او ذكر الفرع الاغلب فوطا مع الا
بل قد يعين العمل عليه لان ظاهره عدم اجزاء التكرير والوضع للغسل ولو مع عدم امكان النزح وهو يد بل ظاهره ان لا خلاف
الاجماع وكذا محتمل انقضاء المنقصر على ذكر الاثنان انه لو كانا الغالب في التكرير والمثالية لطلبا لا يسال فنصص لمخالف في صحح الشذوذ
ومثلها فانها الاحكام وربما ظهر ايضا من الشرح في التمهيد بان جعل الموثق الذي سنده كره مؤيدا على الاستصحاب معللا بان قد سبق انه
يجزي عن الجنبه بان يمسح عليها اذ لم يمكن حملها واذا امكن حملها فلا بد من ذلك انتهى فدل على وجوب النزح معينا في نهاية الاحكام يتوقف
الاشكال بمباشرة الماء العضو عليه ولعل مقصوده ما في الذخيرة من دعوا انقضاء الغسل الذي في الدلالة الى المخالي من الخائل فيجب مع
الامكان وما في الصحيح الحسن ان كان لا يؤيد الماء فليزح الحرف ثم يغسلها وفيه منع الانصراف لمقتضى الحكم وان ذكر النزح في الصحيح
البناء على الغالب كعبارة المتن والشذوذ وبؤيد الموثق من جعله يكسر بها عدة او موضع من مواضع الوضوء لا يقدر ان يمسح عليه
بحال الجنبه اجبر كيف يصح قال اذا اراد ان يوضأ فليضع انا وبه ماء ويضع موضع الجنبه في الماء حتى يصل الماء الى جلده وقد اجمروا
ذلك من غير ان يجعله فقبه اياه من قوله وقد اجمروا من غير ان يجعله الى اجزاء مع امكان الحمل والنزح ايضا ومحتمل كون الترتيب بين النزح
والغسل مع تكرير الماء والغسل فيه انما وقع في الشذوذ كمرجعي العادة كذلك فلا خلاف صلا ولعله من هنا ادعى الاجماع في المواضع
على الجنبه بين التكرير وفيه شرح المفاتيح ومفتاح الكرامة ان في الذخيرة دعوا الاجماع على ان الوضع في الماء لا يجوز الا بعد الجنبه
عن النزح والتكرار ولعله اشتباه والذي يعضه عبارة انها ان الوضع في الماء مع عدم امكان النزح واجب جماعا الى ان فلا يكتفاه
مطلعا او بما لا يمكن النزح فهو مع عدم امكانه واجب قطعاً وهو غير دعوا الاجماع على عدم جواز الامع عدم امكان النزح ورواها
منها شبه عدم جواز الوضع في الماء الابد، عدم امكان النزح الى المشهور ولعله بضا في غير محله اذ الذي فيها ان ان لم يمكن النزح
وامكن الوضع الموصل للماء وجب ايضا عند مشهور المتأخرين ثم ناقش في وجوبه وهذا غير ان المشهور انه لا يجوز الوضع الا بعد ما
امكان النزح فلهذا راجع عبارةها وعلى كل حال لا ينبغي انما لا بد ان اذ الرض غسل ما تحت الجنبه فان امكن نزحها ان يجره عليه ويهين
اقسام ايضا الماء الى ما عليها بنحو الغسل ولا يكفي حججها صائبة انا من غير تحققي الغسل ما الفلذ ما يصيب ولعدم جزيه فعلا
بناء على اعتبارها في تخفيفه في غير الغسل بالغسل ولعله براد من لم يكف بر مع امكان النزح ولو نزع من ان الغسل لا يخفف من غير جري
فعلى فيكون خلافا منها على ذلك لا انه مرتبة في اذ الغسل منها واما الموثق فتوليه بوضع موضع الجنبه في الماء حتى يصل الماء الى جلده
وقد اجمروا ذلك من غير ان يجعله صراحتا في كفاية الا صائبة التي لا يخفف منها الغسل بل ظاهره ان اجزاء من غير ان يجعله واداه ان ما
محصل بالحمل هو الذي يكفي بالوضع من غير حمل وان قلنا ان الجري لفعل غير معبر عن تحققي الغسل بل فالبشرة الجري كما تقدم في حقيقته
الغسل فعلم دلا للموثق على عدم كفاية ما لا يخفف معه الغسل اوضح وعلى تقدير ذلك لا يعارض به واصل الغسل في الكتاب الشذوذ
نعم يمكن القول بغيره ان لا صائبة من غير تحققي الغسل على مسحه الجنبه اذ اغدا الغسل لا يبرئها من الغسل والتحقيق بمباشرة الماء البشرة
فلا تترك اذا اغدا حصولها مع الجري لفعل مع امكان مسحه ايضا لا للاق ما دل على المسح على الجنبه اذ اغدا غسل البشرة بل وظاهر
عبارة الشذوذ المتفرد من فعلهم المسح على البشرة مع امكان النزح على تكرير الماء على الجنبه او وضعها في الماء حتى ينفذ فضلا عن فعله
على مسحه الجنبه وشاركتها في فعله على مسحه الجنبه في كسفت الوياض وحكاها بها عن نهاية الاحكام وكذا عن الغسل ولعله في الغلبة

في حكم الجبل

٢٩٩

في حكم الجبل

والجباير نزع ان يمكن والاستح عليه كما هو قول المتن ايضا بنظره في إطلاق وجوب النزع وان لم يكن غسل ما تحته وليس ح الاستح على
البشره والا فلم الجبل فيه ما ينفرد لا لانه على ما حكى عنه وفيه ان الظاهر ان اذ النزع لغسل ما تحته لا مطلقا وجه نقد به على مسح الجبله كما
في لز باض قرينة الى الجبله بما سئل البطل البشره وقد اضاف ليد دعوا اضرافه لا مر المسح على الجبله في النصوص الى ما لا يمكن
نوعها وربما استدلل له بمقتضى قوله في حقه الجبل ان كان يؤخذ به الماء فله مسح على الجبله الفاضل بان لا يؤخذ فلا مسح على الجبله
بمقتضى غسل الجبل ومسحه لا ولو ينع مع عدم جريانها على القول بمسح الغسل في الجبله كما ياتي غير قاضيه بالتفصيل والتعبد بل يجوز
الاكتفاء به والا نضرب ممنوع بل ظاهر قوله في حقه الجبل ان كان يؤخذ به الماء فله مسح على الجبله الفاضل بان لا يؤخذ فلا مسح على الجبله
وبمقتضى غسل الجبل ان كان لا يؤخذ به فليس نزع الجبله مكان النزع فالقول على إطلاق الامر بما نصوص المسح على الجبله اذا خاف من الماء
اما مجموعهم هو قول ان كان يؤخذ به فقيده ان المراد بفيل الشرطه هنا ظاهر هو المصريح به عند كراهية انفاه بقوله وان كان لا يؤخذ به فليس نزع
الجبله وليس عليها فلا عمو مع عدم نزع الاقوى عدم وجوب النزع المسح على البشره لا إطلاق الامر بما نصوص المسح على الجبله الفاضل برخصه وان كان
غيره لكن اذا تكلف النزع كغسل المسح على البشره لصبره ونزع من المكشوف الذي يمسح فيه على البشره لا ولو ينع الاكتفاء به من اجزاء المسح
على الجبله كان معني الحرج المكشوف فما في الجوار من الاشكال في الاجزاء في غير محله خصوصاً مع اعترافه في الحرج والكسر المكشوفين
بوجوب المسح على البشره ان امكن وبوضوح ولو ينع مستحباً من مسح الجبله فانه نزع كما لا يخفى بالجملة جواز الاكتفاء ان نزع لا ولو ينع
من مسح الجبله بالاجزاء لا يقضي بل يوزن تكلف النزع له اذا كان مجزئاً لا مكان افشاء حكمه النوع بالنقص في الاكتفاء بغسله ولو
كانه وهرطاً في الامر وكذا في بقية الجباير ولا يعيب بجراجه وشعره الجبله بعضه اياه بجبله المسح على الجبله
اما نقده على تكرار الماء على الجبله ووضعها فيه فباطل قطعاً كونها من افراد الغسل وعلى تقدير عدم انضوائه في الغسل اليها
كما مر من الذخيره فغايته نقد الغسل مكشوفاً عليها لا المسح مع ظهور الاجماع من الذخيره كما عرفت على وجوب الوضع واذا لم
يضره الماء ولكن لا يمكن نزع الجبله فان امكن ايصال الماء الى البشره بتكرير المسح على الجبله او وضعها فيه وجب من غير خلاف جده
لانها من الغسل المأمور به الاصل فلا يجوز البطل وان لم يمكن الايصال اليها مطلقاً وجب غسل الخارج من الجبله والمسح على الجبله
في المشهوره عظمه بل الاجماع عليه مستفيض النقل وعن الاراد على صاحب المذرك والذخيره والكاشاف والجراير الجبل
الى عدم وجوب المسح على الجبله لولا ظهور الاجماع مع ان المستفيض نا هضه باثبات الحكم منها حقه كليل الاستدلال صحيح على
اذا كان كسراً كيف يصنع بالصلوة قال من كان يتخوف على نفسه فله مسح على جبايره ولبطل والمرى عن علي بن سنان سؤال الله
عن الجباير تكون على الكسر كيف يتوضأ صاحبها وكيف يغسل اذا احسب قال يجزى المسح عليها في الجباير والوضوء في غير ذلك استدلل
الجماع بصحة ابن الحجاج في كتابي سنان با ابراهيم عن الكسبر يكون عليه الجباير او تكون به الجراجه كيف يصنع بالوضوء وغسل الجباير
قال يقبل ما وصل اليه الغسل بما ظهر من عليه الجباير ويدع ما سؤ ذلك مما لا يصبغ غسله ولا نزع الجباير ولا يعيب بجراجه
ودوى الشخ مثلها في التهديب عن الرضا ع باسقاط او تكون به الجراجه ومقتضى بوايد ابن سنان عن الص ع عن الحرج كيف يصنع صفا
قال يغسل ما حوله ومثلها ذبل حقه الجبل وسئل عن الحرج كيف يصنع يري غسل قال يغسل ما حوله وفي الغيبة قد روى الجباير
عن الص ع يغسل ما حوله فله الغسل المستفيض على استصحاب المسح على الجبله وفيه ان الظاهر من قوله ويدع في الصحيح ان يدع الغسل خصوصاً
مع ملاخذه قوله بعد ولا نزع الجباير اي لغسل ما تحته ولا يعيب بجراجه اي بغسلها وهذا لا ينافي ما تضمنه المستفيض من الامر
بالمسح على الجبله واما ما عداها فلا تعرض فيه لما يفعل بالجبله فلا ينافي ما تعرض لها بالمسح عليها ولا يجب ثبوت جميع الاحكام
خبر واحد ويشهد لما ذكره الاقتصار على غسل ما حوله في عهد عبد الرحمن ومثله الغيبة في الجباير مع تحقق الاجماع على وجوب
المسح فيها مع ان الظاهر خصوصاً بما لا حظ قوله في حقه عن ارجح كبت صنع يري غسله ان السؤال والجواب صدر حكم غسل محل
الحرج المعه من قوله اغسلوا وجوهكم وايديكم واذن الحكم فيه احصا ص الغسل ما حوله وسقوط غسل محل الحرج وكذا قوله في صحيحه
ابن سنان سألني عن الحرج كيف يصنع به صاحب يري غسله المعه من قوله اغسلوا اي ابرم ناخيل البياض عن ذلك الحاجة اذا وجب المسح
على الجبله لاحتمال كونه الحاجه حكم الغسل بل طهره ثم على فرض طهره في عدم وجوب المسح بها عدا عن الظاهر لخصه صاعداً
بأكثريه العدد واضحه السند وجوده المصداق من الشهرة والاجماع المستفيض فضلاً عن عشرات الحكم بطله الانفا على وجه

كتاب الطهارة

في بيان الجنب
الذي لم يمت
على وجهه

السمع وعليه يكون الخبر على تقدير ظهوره في عدم وجوب السج من لشواذ السافطة وأما ما ورد بالنهي في الكسرة والجرج ونحوهما مما
 للمعنى تكلمة النبي صلى الله عليه وآله لا شيء فغير محمول بها في الجنب بوضا فالكونها أعم من مفروض الجنب فالحكم عليها بهذه المستفيض على تقدير
 المكافاة مع أنها مفقودة لمكان ظهور الانقاف هنا على عدم النية منها أن الجنب إذا كان ظاهرة الجنب فان كان مكن طهره من غير ضرورة
 ومشفرة وجب مقدرة السج عليها بخبر يدين وبين وضع ظاهر عليها والسج عليه أن لم يكن يظهره فان أمكن وضع ظاهر عليها وجب المشهور
 بل في المدارك غير خلاف ذلك عن المعظم مقدرة السج على الجنب المأمور به لا حنبا والطهارة فيها كالحل وفي الذكر بعد ان سئف
 احتل جزءا منها مجرى الجرج في الاقتصار على غسل ما حوله الخوضوا في ابن سنان وبل الحل في كذا صحيح ابن الجراح خرج منها ما خرج وفيه علة
 صحتها بعد مسج الجنب وبعد قيام الدليل عليه ما ذكر لا معارضه حسبا حر والقول بالنهي لمجاهد وان احتل بعض لكان في الروايات
 الاية التي هي محمولة على غير الجنب ولا يخفى ضعفه خصوصا فيما كان الجنب في موضع مسج النية اذ بدلا لا مرجح بين السج بالماء أو التراب
 على الجاهل والاولى ولا سيما على القول بكون مسج الجنب غسل خفيفا في المشار في خناط السج والاعلى الجنب ثم وضع الطاهر
 السج عليه لا لا في الاثر الرواية واشترط الطهارة غير واضح مستند على ان يكون اجماعا وثباته مشكلا الى كماله غير محتمل هنا
 وفي الجراح حكاه ايضا عن بعض اصحاب لا حجاب باضافة النية بعد ما ايضا وفيه ان المصو صرح ذلك على بدل مسج الجنب عن غسل العضو
 فيشرط فيه ما بشرط في المبدل من الطهارة كما اشترط فيه من احكام المبدل الذي يربطه مراعاة جفافها والابتداء بالاعلى ونحو ذلك
 وأما الاطلاق فغير متساو لبيان ذلك فان في الجواهر لا لا في الاقتصار على الجنب مع التمكن من الطهارة انتهى وفيه انه لعله يلزم فيه ايضا
 فان تحكيه عن الجراح فيما اذا كان الجنب نجسه من غير تفريق بعد امكان وضع الطاهر عليها فان قلت غايته ما في الاخبار فقام الجنب
 الموجود على العضو مقام البشرة دون الجذبة التي توضع لاجل الوضوء فيقص بطهر الموجود ان امكن وأما وجوب وضع الجذبة فلا دليل
 عليه بل لو وضعها لا يشتملها الاخبار قلت المفهوم مما في الاخبار لا يخص الجنب الموجود ففي صحيحه كليب عن الرجل اذا كان كسرا كيف
 يصنع قال يمسح على جبايه اذ ليس فيها فرض جيبه موجه وامر بالسج على الجنب والاصل فيه الوجوب المطلق فيجب تحصيل مقداره
 ودعوى القضاء باضافة الجبايه التي في الجواب الى الضمير وجودها موضوع من قبل منوعة وفي حنابلة الحل عن الرجل يكون به الفرج
 في ذراعه فيعصبها بالخرقة ويوضا ويمسح عليها فقول فنعصبها ويوضا ان لم يكن ظاهرة الغصبة لاجل الوضوء فلا في الاطلاق
 ويشهد له ايضا الاستدلال على الامر بالسج على المراء في خبر عبد الاعلى بالحج اذا خرج انما هو في الازام بالمرء والماء على نفس البشري
 وهو لا يقتضي الامر على خصوص المراء بل كفاية المكن من الامر عليها بواسطه ولما كان المفروض وجوب المراء والحاجة الى وضعها امر
 بالسج عليها وكذا الغسل في صحيحه كليب بالخوف على نفسه وفي الحنابلة باذنه الماء لفضاء بالعليه القاضية بنحو ما افضاه الغسل
 بالحج مضافا الى انه بعد شد الجذبة يوضا على المجموع الجنبه الموجه ضرورة عدم ضابطه للجنبه بخاصة شدة لها في وقت كما
 قبل وثبت الخطاب وبعده او بمقدار وضو الكسرة والجرج بالنسبة الى عند الخرف من غير زيادة مما يمكن الاستغناء عنه بما لا يخرج عرفا
 وعادة وبالجذبة المحصل من اجبا والسج على الجنبه هو عدم مقطوعه النظر عن العضو المتعد وغسل او مسح بالمرء بل يغلق الغرض ايضا
 الماء الى الجمل منها امكن ولو بواسطه حائل ولما كان في بعض الاخبار فرض وجود الجنبه الغالبة للسج امر بالسج عليها فاذا فرض عدم
 كون الموجود بل لا يوضا غيره وان لم يكن اصلا كما في كسرة والجرج المكشوفين فليوضا ولا يجل بالمرء بان يكفي بغسل غيره وشمع في
 مسئلة عدم وجوب تغليل الجبايه والعصايت باذنه نوضح لعدم التباس بوضع الخرفه الجذبة وان لم يكن وضع الطاهر الا في
 الاكتفاء بغسل ما حوله الجنب المتعد من بعد خروج ما خرج منها المتعد من بالاصل الا في فيما بعد فرض بعض أعضاء الوضوء
 والغسل من وجوب ثبات الباقي دون النية في مثال المفهوم من العلة الموجهة في ظاهر الحديث والقول بالنهي مع وجه يخرج من دعوى
 كون الاصل هو النية مع حمل ما تضمن غسل ما حوله على ضوئه امكان السج على الجنبه او ما وضع عليها كما احتل في الواقع واحتل
 من اجل القول بالنهي بل حكاه عن اكثر بل في الذخيرة ان النية منها هو ظاهر اصحاب الانقاف ممنوع وأما حمل الامر بغسل ما
 حوله على ما ذكره فبقي على تقديره بما تضمنه الامر بالسج على الجنبه كما يظهر من الحديث وغيره في دفع ما مر عن المدارك وغيره من عدم
 وجوب السج على الجنبه فان المراد من غسل ما حوله مع وضو النية ليس الا ما اجمع مع السج ومعه لا يصح الاستثناء اليه هنا لكن ليس
 بل لازم في دفع ما ذكره من باب الاطلاق والتفصيل بل كفى ان يقال في ان الامر بغسل ما حوله لا ينافي مع الجنبه من غير اخر حسبا

كتاب أحكام الجبل

٣٠٢

في الجبل

لهن من حيث ما استقامت واجبا جبهتا وحيث لا يمكن المنع كما في الفرض ينبغي وجوب غسل ما حول لان سقوط احد الواجبين لا يوجب سقوط الاخر اذا لم يقيد به نعمان لو تمكن من غسل ما حول بضاعتين النهم ح انما ظاهرا كما اعترف به في اللوامع ومنها ان الجبيرة وان كان حفيظتها العبدان والتخشب والتخريف الموضوع على الكسر لكن المراد بها ما كليا بوضع او بشد من خفة وجملة وغيرها نحو الغصيب والصلوا والظنح والظلال كما انها من حيث العلة الموجبة للوضع تقسم بثلاثة غير الكسر من قرح وجرح وما اشبهها من اذى او القواي اورض عظم او فلعده او دم او كلى واحترق وبخود ذلك العنوم من جهة الحائل مقطوع بر في كلامهم فالنهي في الايض يفسر الجبيرة بالانواع والتخريف البني شد على العظام المتكسرة في حكم ما ما يشد على الجرح والقرح او يطل عليها او على الكسور من داء انما فانوى ر و ايزا انه في في اللوامع المصنوع والظلال كما الجبيرة انما في الجبل بل لكل انتهى في التنبه على الجبيرة وروى على عصاب البني فبضاعتها الجرح والكسر من هب علما ثانيا اجمع وعن الخلاف الجبيرة والجرح والدماء يمل وغير ذلك اذا كان يرفع ما عليها الى قوله عليه جماع الفرفة وفي شرح المفاتيح المشهور انما حكم الظلال الحائل والمصوق مع الجبيرة وان لا تاكل بالفضل بين الظلال والموانع الاخر انتهى بالجملة عدم الخصوصية في جسم الحائل فما ينبغي القطع به وما عوم العلة لما كان من ينيل ما ذكر من العوارض في ظاهرها البنية المستفاد ايضا من كلامهم ومن جملة من اخبار الباب منها يصح كلب عن الرجل اذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلاة قال من كان يخوف على نفسه فليصنع على جبار به بغير ريب عوم من يخوف خصوص ما مع طهوا لغيره من جهة الاكتفاء في الجواب بقوله فليصنع على جبار به بانضمام ان يخوف لمنه العبد الرجوع الى كسبه من جهة ان الضمير في لظاهرا الظاهر في راحة الا انهم من كسبه ايضا في الاستحسان فليصنع على المسح على صف الخوف تعلية الحكم ومنها احسنه الجواب عن رجل يكون به الفرفة في ذراعه او يخوذ ذلك من موضع الموضوع في بطنها بالتخريف وبوضعا بجميع علمها اذا وضعا فقال ان كان يؤذي به الماء فليصنع على الفرفة وان كان لا يؤذي به فليصنع على الفرفة ثم يغسلها بنوم من الفرفة لما ذكر من غلق المسح على الاذن لشعرها عليه مضنا فالجموع قوله وبخود ذلك بناء على كون الاشارة الى الفرفة في الذراع لا خصوص الذراع ومنها خبر عبد الاعلى عثرت فانقطع ظمري فجعلت على صبي مرارة فكيف صنع بالوضوء قال يعرف هذا واستباهه من كتاب الله قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه الفرفة سندا للحكم الى الحجج التجارية في عوم ما ذكر مضنا الى عومها اشبهه ومنها احسنه الوفاء عن ابي بكر الرجل يجرب ان يمسح على طلاء الداء قال نعم يجرب ان يمسح عليه بغير ريب عوم الطل لما كان على كسر وجرح او دم او غيرها ومنها روى في لوردا المتقدمة في المسح على الخف مخوف البر بغير عومها لافراد الاذى غير الرد بمجوزة فهم لا صاحب حبا من جملة وظهور ما راة الخف لغبره من الحائل ويخرج جملة من صورها من حكمها الا في الاستدلال بها في نحو المقام ومنها قوله في صحيحه ان الحاج يغسل ما وصل اليه الغسل بعد كونه لمقصود به المسح على الجبيرة كما عرفت استسنا الحكم الى قوله فيها لا تنزع الجبيرة ولا تعبت بجراحه لظهوره في الاستدلال في عدم اضراء الجراح الفاضل بالعوم جبهتا من داء وان كان في سند بعضها فصوره فيقول لا صاحب مجبور اذا الحكم بالمسح على الجبيرة ونحوها الموضوع على نحو ما ذكر من العلة ان لو يكن فولى لكل فهو المعروف منهم كما بناء على التبع وصرح به بعض المتنبين فلا يعارضها من اجل الاعتناء بذلك بعض الاخبار الواردة بالنهم في كسبه والجرح والتخشب ونحوها ما شاع في تكلمة التنبهات لانيه مضنا الى عومها الجبيرة غير الحكم الخاص على العام وهذا كله في الموضوع على غير الفرج والجرح واما منها فخران حكم الجبيرة وعدم الانتفال الى النهم فما لا ينبغي التامل فيه لا سفاضة نقل الاجماع بينهما والحسن كالصحيح بانه من هاشم عن الجاهل جبر عبد الاعلى الجبيرة في جبهتيه بنيران والحاج المتقدمة وان تضمنت غسل ما حول الجبيرة لكن يرتفع بها التهم ويثبت بعد مسح الجبيرة من غير اخر كما تقدم وهذا القوي ينعكس القول بكفاية غسل ما حول جبهته الفرج والجرح لما تقدمت النض كما في المدارك والذخيرة والمفاتيح وكذا ما عني به في بعض من انتفال الحكم الى النهم في غيرها لغاية الماشية بعد جرحها مع خروجها عن موضع الجبيرة وعصاها الفرج والجرح في النصوص لعوم الحائل بالعلة حسبا عرفت ومنها ان الجبيرة وما يحكمها اذا كانت في محل المسح فلا يجب سبها بها بالمسح واذا كانت في محل الغسل وجب الاستيعاب ونجا لذكر في عن الفاضل في القطع به ونسبة الحد بول الى ظاهر المشهور لكن عن المبسوط انه حوط واستحسنه في لذكر في الذخيرة والاول اقوى لظهوره في النص من المسح عليه الاستيعاب مضنا الى ان للناس في الاخبار قيام المسح عليها مقام غسلها بحما الظاهر في نحوها حكمها من الاستيعاب ودعوى الجماعه صناد المسح عليها اجمع بعضها ان سلم في لفظ المسح عليه فهو في غير المقام لبناء المسح

عليها كما مسح على ما تحته الوكلاء الجبيرة من لا يخبر بها بل لا ينبغي التامل فيه منها انه لا فرق في هذه المسح على الجبيرة بين كون البشر فيها
او بعض طبقات الجبيرة غير الغوفانية بخلاف ما لا من غير خلاف يحكي بل الاجماع عليه يحكي وهو الجذب بعد اطلاق الامر بالمسح على الجبيرة
مع انها كغيرها من الجبيرة خصوصاً في الجروح والقرح والعسر لولا ذلك لا يجب تخفيف نجاستها او نجاست ما تحته وان امكن الاطلاق
معقلاً للاجماع المحكي والروايات وهل يشترط ان يكون مسح الجبيرة باليد والكف بناء على اعتبارها في المسح على البشرة ام لا وان
فلنا به هنا كونهان من الاطلاق هنا وبناءاً على ما كان منه بالكف ولعل الثاني اظهر لنباد المسح عليها كما هو مشغول بفعل خارجها
مضافاً الى ظهور اليد في المسح فانه من الاخبار فيما ذكر في الجواهر فيقال لا ينجس المسح بغير اليد هنا ولو قلنا بالاجزاء
في الرأس والقدمين بل الظاهر ان لا بد من المسح بالماء والتفريق بينهما الدليل وجوبه في لحدائره قال والجبيرة كالحل فيجب سبغها في
المسح دون المسح وسبغها باليد لا في الثاني دون الاول وقد يشكل الفرق بين اعتبارها وبين اعتبارها في سبغها في
بكاؤهم فيقضي القاسطة بينهما ومنها ان اعتبارهم في المسح المأمور به على الجبيرة في محل المسح هو المأمور به في الوضوء من غير شك وكذا
في محل الغسل كما صرح به في جامع المقاصد وهو ظاهر لان قول الاكثر باجزاء المسح ويطبق جواز الاجزاء وعدمه على القولين كما
المسح فيها تقدم مع الغسل وعدمه على الاول يجوز وعلى الثاني لا يجوز وكان بعض من منع هذا من الاجماع وعبره بان لا يجب جلاء
الماء على الجبيرة كالتمهيد في محكي المسالك الوضوء مزاده عدم الجواز وبما في الغسل منه بان لا ينبغي سبغها اى لوضع الشارع
لله الغسل وجب ختمنا الاجماع مع اخف الغسل فهو مزاده عند النصب من غير مسح والغسل بالمسح بالماء الكثير لغيره تخفيفاً للمسح
المأمور به في الوضوء واحتمل في غاية الاحكام وجوب المسح باقل ما يتحقق معه اقل الغسل واسجوده في الكشف قال ولا ينافي في الاجزاء
واختاره في المواضع وصار عليه شرح المفاتيح ونزل عليه كلمات الاحكام مؤخره في محل المسح على الجبيرة الذي في الاخبار على انه اذا
ان المسح الغسل في غيرهما لا بد من كونه على البشرة وفي الجبيرة يكفي مسح عليها واستند بوجوه عدم تعين ارتفاع الحدث وحصول البرائة
الا بدو وبه لا عدم اليقين مع عدم اختلاف عدم تحقيق المسح مع تجري وثاناً اطلاق المسح في الضرر كافي في اليقين هنا ويجوز المسح
لا يقط بالمسح ويجوز بان في نحو المقامات نظراً مع عدم معارضة النص به وبما اقتضاه الاخبار المتواترة ان الغسل هو الغسل في
الوضوء وفيه تعبد فما باخبره في الجبيرة ويقول في حقيقته ان الحاجاج يغسل ما وصل اليه الغسل لشموله بالبشرة والجبيرة ولو لم يصل
عليه لا يفتى لا كفاء بغسل ما حوطا وبما روى في الاخبار المسح عليها وفيه ظهري في زادة غسل الخارج من الجبيرة ولا معارضة بينه
وبين ما صرح بالمسح على الجبيرة كما تقدم وبانه لو لم يجب غسل الغسل لوجب تخفيف ليد عند المسح عليها وبكاؤهم القطع بعدم حصول
مع كون الجبيرة في وسط الذراع للزوم تخفيف ليد عند هاتم اخذ الماء الجذب لما بعد ها والزمه بعداً فيها انما سبغها محض
دليل مع انه غير لازم على تختمنا في المسح من تخفيفه مع تجري بالجملة الامر بالمسح على الجبيرة وهو اما الامر باليد
من غير جري والامر بالماء وان جرى تخفيفاً فكل يقع هنا من حيث في تخفيف المسح ومقتضاه الاحتياط في قولين وجوب الامر
من غير جري كما صرح به هنا شراح الجبيرة قال لا يجب الاجزاء بل لا يجوز وكفاية الاعمال منه وما يتحقق معه تجري تخفيف كما صرح
به بعض من اخرج على خصوص الغسل التخفيف خرج عن التخفيف بل لا دليل ولا ينبغي تركه ولو كان قريب الى تخفيف الغسل من
الامر بغير جري ان كان يفتى في غير فموجباً له بدياً المسح نص ما معناه العمل بالادب فيها اجتمعا في مقابلته النص وبما احتل هنا
رابع بل يرجح على غيره لو كان به ثابلاً وهو كفاية مطلقاً صائباً للماء ولو يغسل محل الجبيرة في الماء وهو كما يفرض خرج عن التخفيف بل لا
دليل بل لعل ختم الغسل اولى لا مكان استظها وازاده ان الجبيرة مسح كما هو مشغول بغسل ما عداه وهو المسح الغسل منها
ان ما تقدم هو حكم ما وضع عليه محال لعلنا ما الموقوف المكشوف فالحجج المكشوف مثلاً لكسر المكشوف في كل في المواضع من عدم
القول بالفصل بينهما بل في المشرق مثلاً في الحكم عند الاحتجاب كل ذاء في العضو لا يمكن بسببها ايضا الماء اليه مشعر بالاجماع وعلى
كل حال الحكم في الحجج المكشوف هو وجوب غسل البشرة ان امكن ولو يفتى في الماء ويخوه اجماعاً وان لم يمكن غسله بوجوه فان امكن
مسح عمده من البشرة وجب كما صرح به خارجاً وفي المذارك ان الاحتجاب صرحوا بالحائج والحجج والفرج بالجبيرة سواء كان عليها خوفة
ام لا وقد صرح بنفي الخلاف في الجبيرة عن وجوب مسحها مع الامكان ومقتضاه نفى الخلاف عندها ايضا وكان ذلك حكى
المواضع عن المذارك الاجماع عليه هذا لكن لا يخل عدم اثاره ان مشدداً الحجج ومكشوفة كالجبيرة عند الاحتجاب بل ان مشدداً

الغسل بالماء على الجبيرة

في بيان احكام الجبيرة

٣٠٣

عندهم كشدة دخل الجبيرة وكشوفة ما اكشوفه واما صلاها المخرج والفرج عند الاحباب كالسكر الذي هو موضوع خفيفة الجبيرة
 مؤلمة بل كرسا بقا فيها انما الخلف عند الكسر المكشوف فالجبيرة تظهر منه في الخلف في المخرج المكشوف لكن حكي الاجماع طيبة اللوامع
 عن هذا المذركا ايضا وفي الذخيرة عن بعض ايضا وادفاه ايضا في شرح المفاتيح ثم حكاه عن غيره واحد وعن جماعة من المتأخرين لا كفا
 بنسل ما حولها واما في بعض عبارته بعض الفضلاء الى المشهور ولعلنا شنباه وفي المفاتيح ينبغي القطع به وكذا في المذركا لكنه قال فيها
 خرج من موارد نصوص المقام كالعضو المريض فربما ينبغي الانتفال الى الشبهة المستوية ان كنتم مرضى فنهضوا وقلوا الجوارح اهزلها وانفاد
 الاصحاب منها على عدم الانتفال الى الشبهة والجملة القول الاول لعله المعروف وبعضه ما في الحديث من تشبه الى فتوى الاصحاب
 وما في الروايات من نقل عدم الخلاف في وجوب وضع الجبيرة ان لم يكن المسح عليه لا فضا ثم وجوب المسح ان امكن كما لا يخفى وفي اللوامع
 تشبه الى الاكثر وما في جماع المقاصد في باب الشبهة من تشبه كفاية غسل ما حولها الى ضمهم ووردوا الاخبار بعلل سببا فراض
 باوانه ضمهم ووردوا الاخبار بالوضوء وعدم التيمم لا خصوص كفاية غسل ما حولها فراجعوا على كل حال لعل الاقوى وجوب
 المسح ولو تبين من المسح على الجبيرة فان اخبار مسح الجبيرة ان ذلك على ثعلف الغرض ايضا الماء الى محل العضو المكشوف ولو على الجبال
 الموضوع عليه فافضل لا لئلا واسطة خاتل مع مكانه او على معضدة بعد الاجماع الحكمي فباعتد الشغل لا لصلوة الا يطهر
 ولا يقين بمصولة الا يغسل ما حولها مع المسح عليها ولا بفارضها ما وودع التيمم فيها من الاخبار والاشبهة في تكملة التبيينات لا تشبه
 ولا اية المرض فيها صدق عليها المرض لا عضضا الفحوى في مخوفة العلة التي في ظاهر اليد بقوى المعظم بمدا الاصل المشار اليه
 نعم لا ثم الاولون اذا اوجبت في المسح على الجبيرة ما يتحقق به مقتضى الفصل ثم لا يخفى ان مرادنا وجوب مسح الشبهة انما هو في مقابل التيمم
 باكتفاء غسل ما حولها لا تعين مسح البشرة بحيث لو تكلف غسلها لا يجزئ المسح على العضو بل يجزئ ذلك لدخول في طائفة
 اخبار الجبيرة بناء على عدم اختصاصها بالمضطر لشدتها كما في تشبهه يجب شدة ما ووضعهما للوضوء وان اختلف في الذكرى فان
 لخاضى الجبيرة وما عليه لوضوء بناء ايضا لعل اليد هو المسح على الخثرة بوجوب الاخبار وودون مسح البشرة فاذا اعتد الاصل وان
 اليد انتقل الحكم الى اليد فيجب غسله بالوضوء وبه لا اذا لا ولو تبين على يد اليد مسح البشرة كما عرفت دليل القول بكفاية مسح ما
 جوفه ابن سنانا فدل حسنة الحل خرج منها الجبيرة المكشوف وفيه ما تقدم من عدم صحتها بنفى المسح على المخرج ولا ظهورها فيه
 من باب ما جبر لبيان فلا بفارضان ما دل من الخارج على ثبوته من ولو تيممها وان لم يمكن مسح محل المخرج ومخوه من البشرة لوضوء
 او بخس وجب شدته وادفع لوضوء مسح عليها واما فالتمس في ثبات الاحكام والدوس بل هو مقتضى الخاف الاصحاب المخرج المكشوف
 وما اشبهه بالجبيرة كما مر حكاه لوجوب الوضع على الجبيرة كما عرفت بل في باض قبل الخلاف فيه ما لم يشتر شيئا من الصحيح كما عرفت الذكرى
 وان كان الذي في الذكرى هو عدم الاشكال في جواز الوضع مع لا وجوبه هذا غايته لغلظة الشبهة الى التيمم بل ليس بضائر في غلظة
 عدم الخلاف الا اذا كان مراده من عدم الخلاف الحكمي هو عدم الاشكال الذي في الذكرى هو بعيد وعلى كل حال خالف في الذكرى
 عدم وجوب الوضع والاخترا بغسل ما حولها وهو فضيلة كل من ذهب فيما تقدم الى لا كفاية بغسل ما حول المخرج والاقوى الوجوب
 لما تقدم من مضمونه ثعلف الغرض في خصوص هذه الاعلاد ايضا الماء الى محل ما يغسله ولو بواسطة خاتل فان لم يكن
 موضوعا واما في موضع ولا يهمل بالمرة ومستند عدم الوجوب الاصل والخبران والاول منقطع بالمفهومية المذكورة والخبران لا
 بفارضان ما دل على المسح كما عرفت ويضعف ختم التيمم بعد قيام الدليل على وجوب المسح على المحل ولو مع خاتل يغسلان لم يمكن
 من شد الخثرة ايضا مخرج للانتفال الى التيمم وعبارة على انه لا اصل فيما يغسله من بعض الاعضاء مضافا الى الاخبار الواردة بالتيمم
 في المخرج مطلقا خرج منها الصور المتقدمة والاقوى لا اخترا بغسل ما حولها خصوصاً بناء على صلاته تقدم الوضوء التام على
 التيمم المخرجين وجب فيما تقدم ايضا قال في غسل ما حولها المسح ايضا في محل الغرض على الفصل من غير مسح لغيره فلا يفسد الغسل
 وان تغسل ما حولها ايضا فاعين التيمم انفا فاذا ظهر فغسل ما حولها التيمم فيه على ما لا يمكن استعمال الماء اصلا كما تقدم في تكملة
 التبيينات لا تشبه منها اذا اصل الماء لعله غير نحو العلة المتقدمة كوجع ومرض في المخرج باطنية يضر من اجله بما سئل الماء فهل الحكم
 فيه التيمم لعموم ما دل على ان المريض المضربة الماء فرضه التيمم مع عدم شمول النص والاجماع اللذين في المقام والحكم هو الوضوء
 الناقص من غسل ما حولها ومع المسح عليها بدعوى التيمم بدل عن الطهارة المائية وحيث يتمكن من التيمم ولو التام فغسله عليه

ووجه الجواب

في كتاب الطهارة
كتاب الطهارة

لقد قلنا انقاء الكل بالمشرق طهارة فاشبهوا انقاء الوضوء والغسل بعد شئ من هذا او بغيره ذلك سقوط الامر
بالماء شئ من غير الماء شئ وجب التيمم قطعاً لا نقلاً في النقص والقصور على وجوبه بعد الماء شئ وانما قول بان التيمم شرع ببدل
من الماء شئ في مكانه تقدم عليه مسلم مع التمكن من الوضوء والغسل الشرعيين والكل لم هنا في حق هذا الوضوء انما قصد وجوبه
امكان استعمال الماء لا يصلح دليله لوجوبه لكن ما ورد بان لا ينفذ الميسور من امره والمستطاع منه بغيره بعضه ولا يترك كل ذلك
ادرك بعضه فاض بعينه ببقاء مطلوبه المركب شرعي ان شئ بعضه لا يترك بالامر به كما لا يترك بالامر به لا يسقط بغيره وفرضه منها لا انه
امر اخر يتعلق بالمسوك كما يشهد له الخبر بعدم التسوية في النقص والزيادة في التيمم لا يترك حيث لا يكلف بالماء شئ والمفروض
بقاء الامر به ولا يجب لطهارته ان معاً قطعاً وبعد ارتفاع التيمم فان دخل الفرض فيما بدعي من احوال وجوب المسح على الموضع من
اخبار الجبيرة كان وضوءه غسل ثباتي مع مسح لمنوع من الماء وان لم يدخل في الماخذ المنع فوضوءه على غسل ثباتي لكن
العمل بجموعه من سقوط الميسور بالنسبة الى غير الجزئيات من الاجزاء في سائر الواجبات متعلق لما اشبهه انقاء من استلزامه شرعاً
جد بدا وكذا في المقام من الوضوء والغسل لا استلزامه اختصاص التيمم بصيغة فقد الماء بالمراد مع وجود شئ منه ولو لم يبقه يتمكن
من استعماله في جزء من محل الغسل ولو لم يمسح به على جابل مع ان استلزامه هذه الاخبار وغيره غير متعلق بالاجزاء بل بالاصحاحات التي
في عمومها مع عمل المعظم والاضمار على موارد فهمهم الشمول فيها والثابت من بناء المعظم على تقدير الطهارة المائية النافضة
الذي هو مقتضى فاعده عدم سقوط الميسور مما هو في نحو العلل المتقدمة من عوارض الجسم دون الامراض المزاجية كاللحم والصلابة
والرمد الا ان يستند في الاخبار الى فاعده الميسور الى شئ من المناط بدعي في النظر في اخبار الجبيرة لا ثباتي في الغسل بالضرر و
الغثوث على النفس والحرج خصوصاً قوله في خبر كليب ان كان يخوف الغثوث في نفسه كسلة الغثوث لا شئ وخبر الجحف نحوه فاضاً
انتقال حكم الجبيرة الى المحائل للموضوع لسائر مواضع العلل الموجبة له من غير خصوصية التيمم منها كما بناء على اعتبار عدم غسل
مدخله خصوصاً في ذلك بل المذازل على الضرر والحرج وبؤبه ما ورد في لافطع لعدم الانتفال فيه من جهة فقد عضواً
بعضه الى التيمم لعدم الانتفال من جهة عدم امكان ما سئل له الماء الى فاعده الطهارة المائية النافضة في الجبيرة لعلها مطلقاً
وهذه الاستفادة غير بعيدة من الاخبار لكن بغارضا الاخبار الواردة بالتيمم في المبطون والمجرد ويحتمل ما ياتي في تكلمه
التبيينات لا شئ في المريط وبعضها وان تضمنت كسيرة والحرج ايها لكن ترجح فيها ادلة الجبيرة ولو افقدها فتوى المعظم وبقي في
غيرها من شئ المرض المزاجي غير متعلقة الا ان يدعي موافقها في الجبيرة من المرض بل في الفتوى كما بناء على ما رجح بعض كلامهم
قد يترك لعدم المشقة في شئ المكشوف منه ايضاً بانضمام الاولوية المشارة اليها في شئ الحرج المكشوف بل قد يدعي غثاً
عموم هذه الفتوى بموافقة الفتوى في شئ ما على العموم الاخر وشاهد موافقة الفتوى ما سمعته من عبارة شرح الدرر
وبوافق عموم الفتوى ظاهراً هو النصير في شئها ولا بانتقال حكم الجبيرة الى الحاجب سائر انواع المرض ثم استدلت بحجج الحكم
في الحرج المكشوف بفتوى نص المسح على الجبيرة والفتوى جارية في سائر المكشوف فيبعض العموم وكذا اعتبار بعض شئها فاعده
بعد النصير بحجج حكم الجبيرة في كسر المكشوف وبطرد في الفرج والمجرد والحرج كل ذلك ما قبل وكل ايضاً غسل لعلها فيه انتهى
لكن بناء فيها بحجج عبارة شرح المفاتيح قال العضوا اذا كان مريضاً مثل جمع العين ومثاله لا يجري فيه حكم الجبيرة والفرج و
الحرج بل لا بد من التيمم انتهى وبؤبه استلزام البناء على هذا العموم اختصاص التيمم بقاء الماء اذا ما من معلول لا يمكن
حتى في الغسل المسح على جابل ولو من بعض لباسه الموضوع عليه الزام بعيد ويحتمل عبارة شرح الدرر لا وادع كل راء في
ظاهرها بل يحتمل عبارة غير ايضاً كما حكينا فلا يغارض بها صريح شرح المفاتيح الا ان يقال يكفي مرجح هو منطوق الجبيرة
الجبيرة مع ملاحظة الاولوية المشارة اليها ولا يحتاج الى ترجيح فتواها بموافقة فتوى المعظم لما مخصوصها ايضاً اذ لا ينفك مع
الاولوية الحكم بالمسح على جبيرة كل علة من الحكم بالمسح على البشرة فيها الا ان يمنع الاولوية من صلها لكن اعضاء منطوق اخبار الجبيرة
بالفتوى في غير نحو العلل المتقدمة من سائر الامراض المزاجية ايضاً على ما مل والثابت من فتوى المعظم مشهور هو الموضوع على
المعلول بنحو العلل المتقدمة مما هو في ظاهرها وقد رما اليه حكماً في هذا في بعدا العلل بقوله وبطل كل ذاء بغيره اليك
ولم يثبت انتهى وبؤبه احتياط الشئ في المبسوط بالجمع بين الوضوء النافض والتيمم الرمد الا ان يرجح العموم في شئ الجبيرة لمرض

في بيان أحكام الجبيرة

٣٠٥

في أحكام الجبيرة

بغير الفتوى من أكثر من أخبار الجبيرة وأوصافه سند جملته منها وهو معارض بموافقة أخبار النهم للكتاب أو ختيرة دلالتها الاستفاده
 عمومها للجبيرة المكشوفة من نفس أخبار المطون والمجدد مثلاً بالاطلاق واصطلاحاً وعموم الجبيرة لكل مرض إنما هو من ملاحظة
 مجموع أخبارها كما عرفت فبئسنا فظان بقى شيء وهو عوظه وأخبار النهم لا يثبت في مورد الضرر بطلاق استعمال الماء وتكشف
 البكتة لاستعماله في نحو الغسل كما لم ينعقد في التكملة لا يثبت من بعض من جيع بينهما وبين أخبار الجبيرة بذلك وهو في خبر المنع ونقص
 من مجموع ما ذكرناه أن الفتوى لا تضار به وجوب تطهارة الماشية الناشئة على ما كان الغد نحو الغسل المتخذة من عوارض
 الجسم مجبرة أو مكشوفة دون المرض المزاجي مكشوفة أو موضوعاً على الجسم خاتل من أصوله ولطوخ لغا الجبيرة فينبغي فيه الغرض إلى
 النهم بغير لو كان شق من العمل المتخذة منبجاً عن المرض لا يوجب الخروج من حكم الماشية الناشئة وإن كان للكلام في هذا
 المقام بعد فحال ومن أجله لا ينبغي في غير العمل المتخذة الموقوفة في ظاهره أن يكون مكشوفة أو مجبراً لترك الاحتياط بالجمع بين ما هو حكم
 الجبيرة والنهم قد أفرط بعض حكم ببيان مطلقاً لما جيل غير الممكن أن الشدة مقام المحجوب أن لو توضع لعله ورضاً صلاً بدعوى فهم
 عدم الخصوصية للمرض بل المدار على تعدد الأجزاء وقواه في الجواهر لتغلب بالتحجج ويؤيده أيضاً ما ذكر من ضوابط القطع وفيه من
 المشاركة في لزوم التحجج بالامتناع ما نحن الخاتل لا يقضى بالمشاورة في جواز المنع عليه والاكفاء بغسل الباقي لأنه أعم منها و
 من وجوب النهم وربما استدلل به بالاطلاق في أخبار الجبيرة وفيه أن الموجب في الأخبار خصوص موارد العلة وما يوجب الضرر و
 الخوف على النفس وغايتها الأناطية بغسله في الغيبة وقد روي في الجبيرة بغسل ما حولها وهو مع ظهورها لاشارة به إلى الخبرين المتخذين
 محتاج إلى الجبيرة المغشوقة في عموم هذا النوع ربما استدلل به بغير بيان علة التحجج التي استند حكم المسح إليها في خبر عبد الله على كافي الجواهر
 وفيه قوة احتمال ذكر التحجج فيه لسقوط وجوب مسح ما تحت المرارة خاصة وما يبان حكم ما بعد ذلك فهو بقوله مسح عليه والحل
 على علم الراوي بالذوق أن بين المسح على المرارة ودفعها والمسح على البشرة وإنما سئل عن تعين الثاني لتبشيره وسقوطه للتوسع في
 بسقوط التحجج والاكفاء يقول يعرف هذا من كتاب الله مع أن المسح عليه لا يعرف من مجرد التحجج لا عنيته من ذلك في الجواهر
 من المستبعد فهذه الفرق مجتدة شق من قبر ونحوه وتعد ذلك من وجوب النهم مذكراً وفيه من غير راجع إلى دليل ومع هذا لا بأس
 بالاحتياط فيه أيضاً بالجمع بين النهم والطهارة الماشية الناشئة وربما ذكرناه سبب عدم الاجتزاء بالطهارة الماشية الناشئة إذا كان
 بعض محل الغرض نجساً وتعد نظيره بل يجب للنهم بناء على ما هو ظاهر الاحتياط من اعتبار طهارة محل الغسل والمسح وقد صرح
 به غيره فاحتمل أنها إذا كانت الجبيرة وما يحكمها من خرفة ولطوخ ونحوها في محل المسح من أعضاء الوضوء أو أماكن تزعيتها وتسح البشرة
 من غير غسل صحيح وضرر في كافي صرح به الاحتياط الإجماع عليه منقول بل يحصل وهو التحجج فيه مضافاً إلى نص المسح به لا غشياً عاماً
 المسح المسح في صدقة فلا يكفي تكرير الماء على الجبيرة حتى يصل إلى البشرة وإن أمكن تحريمه عن الصدقة ولا منه ما عداه وإن لم يمكن
 تزعيتها فإن تعدد التكرير أيضاً وجب المسح عليها بالاطلاق جملته من الأخبار وخصوص خبر عبد الله على مفضلاً بالاطلاق معقل الاحتياط
 على أن الجبيرة إذا تعددت زرعها مسح عليها خصوصاً نحو عبارة الغيبة الجبيرة من غير أن يمكن ولا مسح عليها ولو في موضع الغسل وهو
 مذموم الاحتياط انتهى ونفي الخلاف عن خصوصي شرح المفاتيح واستظهر في الخلاف وبيناً عدة التدبير ولا يجب سببها بالجبيرة
 هنا بالمسح كاصلة وإن أمكن التكرير فهل يجب مقدماً على المسح على الجبيرة أم لا ظاهر لكشف لوجوب كصريح جامع المقاصد وقد
 يشظهر من إطلاق من عبرة أن الجبيرة يكرر الماء عليها ولا مسح عليها ويجعله عبارة التكرير الجبيرة أن أمكن تزعيتها وإيصال الماء
 إلى البشرة وجب تغصبل المسح الغسل والمسح وان تعدد مسح عليه ولو في محل الغسل انتهى وصريح جامع المقاصد عدم الوجوب هو الفتوى
 بالاطلاق قوله في حشر الحلبي أن كان يؤدب الماء فله مسح عا الخرفة وفي رواية كليب أن كان يخوف على نفسه فليمسح على جباير و
 في رواية النعاشي مجزئة المسح عليها في الجنابة والوضوء وفي خبر عبد الله على مسح عليه استدلل في جامع المقاصد بأنه أحد الوجوه
 بالامر الأول وتعد ذلك الآخر الموجب لسقوطه لا يوجب سقوط كمين وفيه أنه بغير طلاق الأمر بالمسح في الأخبار المذكورة مضافاً
 إلى استدلال تكرير الماء المسح بالماء الجنبه لا أن يحصل إيهال ببقية ما في اليد وهو فرض بعبد جملته مع إباء عبارة عما الغضب
 به خصوصاً عبارة الكشف الاستناد له بالاطلاق الأمر بوضع محل الجبيرة في الماء في الموقف المتخذ معارض بالاطلاق الأمر بالمسح على
 المرارة وهو مع كونه أخص من الأول وحكم عليه أن تغارضا بنحو العموم من وجه ترجيح المذلة عنه ضاده بالشبهة العظيمة منها لا يجب

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

تقليل الجنب برمها ما كان نعم اذا بلغ الى ما يخرج عن الاسم وجب التحفيف بقدر ما ينبغي اسم الجنبية او العصابة ونحوها اما الاول فلا خلاف
 الروايات ومقتضى الاجماع وانما الثاني فلا خلاف احكام تنبع الاسامي لعرفيه ولا اقل من عدم اضطرار الاطلاق الى التيقن لهذا
 في وجوب التحفيف جحان اجوده العدم مع صدق الاسم انتهى منها الجنبية اذا كانت في محل الغسل وجب المسح عليها ولو بما عجز يد
 في محل المسح يوجب فيه التداوة كاصلها من البشيرة منها ان جلدتها بعجزها العضو من الاحكام ينقل الى الجنبية الموضوعه كاليد بالاعمال
 اذا عث اليد مثلاً وان انقضت في جزء من علا اليد بدل بها وبغير بقاء بالملها في من غاة الموالاة وبسبب ثبوت المسح عليها كغسل
 اصلها وبكفي المسح ببلها اذا كانت في العضو لا ساع الى غير ذلك منها ان كان في محل الغسل لا يجب سبها بالمسح عليها كالحملها
 وفرجها ونحوها لغدره ونقصه غلبا مع انصاف ما في الاخبار الى ان اليد عليها ما لماء اذ يد من ذلك قال بعض الفضلاء
 لا يجب اذا كان في محل الغسل لما ذكرناه وفي موضع المسح شكل والاذن لو جوب انتهى في عدم معلومته الفرع بل ثبت عدمه
 لان دليل اصل المسح على الجنبية الموضوعه في محل المسح هو اطلاق المسح على الجنبية في الاخبار كما عرفت والمنصرون واحد فيهما معاً
 وعسر تقليل الفرع فيها ايضاً منها اذا تجاوزت الجنبية الموضوعه من البشيرة فان كان بها لا بد منه ما لعدم تبسّر المساواة او
 لتوقف الشد على الزيادة والتوقف على علاج عليها او غير ذلك تحكم العقل المجاوز حكم الغير المجاوز من كتابه المسح عليها طلاقاً
 الاخبار مع غلبته وفرع الزيادة بل عدم امكن ان يخلو منها في الغالب من جلد يلزم العسر لولا تشمله لخصه نعم اذا مكن تقليل
 الزايد وجب ان كان التجاوز بما منه يد ولا حاجة اليه لثبوت للزائد حكم الجنبية وان تغدر بعد الوضع ونحوه في الطهارة
 او مطلقاً خلافاً للهندية واللوامع فغيرها انه لو تعد من محل الحاجة وتعد التزح فتح لوضو وان اثم بالوضع وهو فاض بكفاية
 المسح على الزايد بل في الثاني النصريح بكفايته مستند بما حذر الاستدلال لغيره مطلقاً لمحتاج لمعدن لا لا ان مقام محجوبه
 من الملال في اخبار الجنبية وفيه ما عرفت اما الكلام هنا في ثم الوضع مع العلم بتعد الزرع عند الطهارة مطلقاً او بعد نقاش
 الخطاب بالطهارة وعدم الاتم فهو نظير الكلام في هذا مع العلم بعدم التمكن منه للطهارة المأثرة بعد ذلك حسبما هو
 في محله ومنها انه لا يجب تقليل الجنبية المشددة بعضها فوق بعض وان امكن ذلك من غير عسر وضرة لا طلاقاً الجنبية وعدم حصول
 الاذنية الى الواجب لا صلى بالتحفيف مع بقاء الخايل لولا الاذنية مجاورة للبشيرة ومع فله بعد عنها لان هذا غير ملحوظ قطعاً فالتقو
 لا التماسه ومنه يمكن جوازها فخره اخرى مثلاً الى الجنبية او العصابة المشددة ولو عند فعل الطهارة اخباراً ولو لا الحاجة بعد
 المخرج به عن سمي الجنبية التي لا خصوصية للموضوعه منها الا ان ترى اذا اراد تبدلها من اصلها بغيرها عند الطهارة ولو من غير
 حاجة الى التبدل شك لا ينفك كما يفرق احياناً في الاخبار المخرجة عن المسح منه يتفاد وجوب صنعها اذا انفس فوق الجنبية الموجبة
 ولم يمكن تطهيرها كما اشترنا اليه سابقاً لان الوضع كالتبدل بغيرها ولا اشكال في وجوبه مع الامكان لحصول الغرض من التطهير
 فكذلك الوضع فيكون غير ابرهن نظيره لوجوه وتبدلها من اصلها وضافه ظاهره الموجودة ومنه يثبت ان الاول لا يوجب وضع الجديد
 بخلافه من السابق بالاشارة الى ان تطهير المجموع فرداً لا يكفي بمطلق الوضع ولا يفدح بعد المسح عليه حله بعد التزاع من الطهارة
 بل من ذلك العضو ايضاً اذ لا يعتبر في المسح عليه من الجنبية واجزاها ثباتاً وبعد ذلك الى الصلوة والغراغ من تمام الطهارة
 فالجرح المكشوف اذا بعد المسح عليه يشد عليه خوفه بعد ما مسح عليها وان حلتها بعد المسح وفي نهاية الاحكام استشكل في المسح
 على فوق المشددة بعضه على بعض واستفرد الجواز وفي الروايات وجوب التقليل محضاً لا لافرب الى التحفيف وقد عرفت عند حصول
 الاذنية منها اذا كان لكسرة في الحاج من محل الغرض وجبراً عام شيئاً من الحل ففي جواز المسح عليه جحان ما تقدم في المسح على المجاوز
 عن موضع المؤن بما لا بد منه يجرى هنا ايضاً اذا كان لا بد منه لا محذوراً من ظهور الاخبار الواردة في الجنبية فيها وضعت
 لعلها موجودة في حال الوضوء والغسل وظاهر هذا في القول في عدلها ما ينقل الحكم فيها الى التمسك ان كان المانع خارجاً عن
 محل الوضوء ويحكم من الفاضل ايضاً وصرح بعض الفضلاء بالاول **تكملة** اعلم ان في حكم الكسرة الفرع والجرح المكشوف محل
 علته وقع في كتابنا لا احكامه باب التمسك كذا في اخبار الباب ما يوهم الثاني والتعارض فيها تقدم من لنصوص الفكاك
 ما سمعنا من الحكم بالطهارة المأثرة ما بالمسح على موضع العلة وبكفاية غسل ما حولها وفي باب التمسك من كسبه وغيرها
 تقدم من الاخبار الحكم بالتسليم من الغشوى عبادة ان للشخص في المبسوط صادراً منشأ الاختلاف لمن ناخره قال في باب الوضوء

في أحكام الجنابة

٣٠٧

ان كان على اعضاء الوضوء جناب او وجع وما اشبههما وكان عليه خوف فمشتد دة فان امكنه نوعها ان لم يمكنه مسح على الجنب
الى ان قال ومثلي ممكن غسل بعض الاعضاء ونحو ذلك في لباني غسل ما يمكنه غسله ومسح على ما لا يمكنه ان يغسله
ما قد ناه من حكم الجنابة وقال في باب النية من كان في بعض جسده او بعض اعضاء طهارته وما لا يغسله عليه الباقي عليه
جراح او عليه ضرر في ابدال الماء اليه جاز له النية لا يجب عليه غسل الاعضاء الصغرى فان غسلها ونيتهم ان احوط وسوا
كان الاكثر جسيما او عليها انتهى ظاهره شرع النية للرجوع ونحوه مع عيوبه للوضوء والغسل هو خلاف ما تقدم ونحوه وقع
في الخلاف في المعبر لو ضرر بعض اعضاءه بما لم يضر نيتهم ولم يغسل الصغرى وقال في المبسوط لو غسل ما او نيتهم كان احوط انتهى
وهو شامل للضرر بالجرح وغيره بقرينة حكايته ما احتاط به في المبسوط ومثله في الشذوذ كره في لو ضرر بعض اعضاءه بما لم يضر نيتهم
ولم يغسل الصغرى وقال في الخلاف والمبسوط لو غسل الصغرى ونيتهم كان احوط ومثله في المنهى بقرينة لبان الجرح ان امكنه
غسل ما عدا الجرح وجب ثم ان امكنه المصوفى على الجرح فغسل ومسح عليه لو استوعب لعد عضو انيتهم احتاط الشيخ بغسل الصغرى
والنية في ظاهره التفصيل بين لعد في جزء عضوا ونما وجعل ما احتاط به الشيخ على الثاني وقد صلح قرينة المراد بان في الدروس
من قوله لو ضرر بما لم يضر في بعض الاعضاء نيتهم في المبسوط بغسل الصغرى ونيتهم وعن الجعفر بن خوف استغاث في بعض الاعضاء
كفقد وكان مراده ما في جامع مقاصد من التفصيل بين بعض العضو وكذا بقرينة ومن اجل نحو هذه العبارات استشكل جماعة من
ناخري الحكم بالوضوء والغسل والنية هنا ونحو اخر في الجمع بين كلامنا في شرح الدروس من هنا يحصل الاشياء والجرح
وفي الدروس بعد ذلك ان لقاضل ان بينهما نداء فعلا في المدا لك ان في كلام الاصحاب جازا فانهم صرحوا هنا بالحق في الجرح القرح
بالجيرة سواء كان عليها خفة ام لا ونص جماعة منهم على انه لا فرق بين ان تكون الجيرة مخضعة بعضوا وشاعت الجمع في النية جازا
من سائر الخوف من استغاث الماء بسبب الجرح والجرح والشين ولم يشترط اكثرهم نية وضع شئ عليها والمسح عليه في اول من نية
لهذا الاختلاف الكركي قال في شرح عبارة الفواعل ونيتهم من لا يتكبر من غسل بعض اعضاءه ولا سيما علم ان هذا لا يقتضي على
ظاهرة لان الجرح الذي لا يضر الكسر الذي ليس عليه جيرة اذا ضرر الماء بغيره غسله احواله كما نصوا عليه ووردت في
فكيف يجوز لعد من نية في النية في هذه العبارات وان عظم بعضها الجيرة والكشوف لكن نية في النية
منهم على الوضوء في الجيرة وما يحكمها اوضح في نية على ان المراد بما ذكره في باب النية غير الجيرة الاشكال والاختلاف ان كان ضو
في الكشوف واما الاخبار ففي حشد من مسكين بابرهم بن هاشم عن الصادق لما قيل له ان فلانا اصابته جنابة وهو عجز وغسل
فما قال فلو انه اسئلوا الامموه ان شفا ما لعل السؤال قال في الكافي روى ذلك في الكبير والمبطون بغيرهم ولا يغسل وقبرين
منها عن الجعفر بن عمار لكن في رجل اصابته جنابة على جرح كان به فاغسل ذكر فمات وفي جعفر بن سرحان في رجل نسي غسل الجنابة
وبه فرج او جرح او خاف على نفسه من ليرد فقال لا يغسل وبنيهم ونحوها صغرى البرزخ في رواية الحلبي في الرجل يكون بالرجوع
في جسده فغسل الجنابة قال بغيرهم في رسالة ابن ابي عمير يؤم المجدد والكبير اذا اصابتهما الجنابة ونحوها رسالة اخرى في رسالة
الفقيه وفي جعفر بن ابن مسلم عن الذي يكون به الفرج والجرح يجب قال لا بأس ان لا يغسل بنيةهم ولا يخفى ان النية في هذا الاختلاف
مخالفة لادنى الكبير والجرح والفرج ونحوها من العلل الغير الجيرة ولا يحكمها من مشددة والمعضلة والمطخة مجازا ونحوها من
وجوب الوضوء ما يغسل ما حوطا خاصا ومع المسح على محل العلة فجمع بعضهم بينهما كما بين الفتا وايضا يحمل هذه على الكشوف المنقذة
على الجيرة قد يشهد له نقص جليتها الجيرة والمبطون وخائف ليرد منفردة في بعضها ومنضمها الى الفرج والجرح والكبير في الخوف
بعضهم يحمل هذه على ما استوعب العضو والاعضاء كما قد يشهد له ذكر من ذكر ايضا يحمل المنقذة على غير المشوك كما في جامع المقاصد
وبعضهم يحمل هذه على فرض الغسل لكون مورد جميعها الغسل والمنقذة على فرض الوضوء فيه ان بعض ما تقدم مصرح به في الغسل
ايضا مضى الى دعوى الاجماع في المنهى على عدم الفرق في وجوب المسح بين الطهارة الكبرى والصغرى واستظهر ما يصح من الاصحاب
في اللوامع وبعض المعاصرين جمع يحمل هذه على ما بعد من تلك العلل مرضا وصاحبها في العرف مرضا بانه اية المبرر وما تقدم على
غير المبرر قد يشهد له بغيرهم ذكر نحو المجدد والمبطون في هذه الاخبار وجمع بعضهم يحمل هذه على من شذ به عليه مسح الجيرة ووضع
الخوف على الكشوف وغسل ما حوله وما تقدم على صورته ممكن منها ويشهد له في خصوص جمع العبارات ان لقاضل في المنهى بعد

كتاب الطهارة

٣٠

ووجه عليهم النهم فان
التفريق بين النهم
من استعمال الماء
ص

ما حكمناه عنه قال فروج الاول لو كان الجرح مما يمكن من شدة وغسل باقي العضو ومسح الخرفة بالي غليظة بالماء وجب لا يهتم وان لم
يتمكن من ذلك يهتم ومثله عن نفاثته وعن المنافي اي لو كان على جميع الاعضاء مجباً واداءه بغيره انما النهم ان المسح على الجميع
ولو استنصر بالمسح يهتم مثله عن المغيرة كذا عن التسمية هذا كما التصريح في الجمع بما ذكره الشيخ الذي هو اول معبرها او هم لا خلاف
مع قوله في باب الوضوء من نفاثته بمثل ما تقدم عن كتابه قال في باب النهم منها الجرح وصاحب الفرج والمكسور والمجذوم والنا
خافوا على نفوسهم من استعمال الماء ظاهر فيما ذكر من عبادة الفاضل اي وفي شرح المفاتيح قطع باذابة الاصحاب في ذلك من الحكم
بالنهم قال اذا صرحوا في الوضوء بالحائز الفرج والجرح بالجبيرة فقد صرحوا بان طهارة ما بينه وبينه في باب النهم اذا جعلوا
من سبب الخوف من استعمال الماء بسبب الفرج والجرح لا يهتم في كون هذا النهم بعد الفرج من ذلك لما بينه وكيف يمكن تجويز
غير هذا عليهم وكان ذلك قطع باذابة ذلك من اخبار النهم قال ظاهر من لا يبر ولا اخبار ان النهم طهارة اضطرار به بعد
الفرج عن لما بينه فلتك نعم هو في غاية الظهور والوضوح والجمع به منعين وخاصة ان من يفرج اوجح ان نعد عليه اخر من يبر
الجبيرة وغسله وهو غسل الصحيح مع ما حول الجرح والمسح على الحائل ان كان على الجرح ان لم يكن ومع سقوط مسحه مكشوفاً على الحائل
المستقدم فيه كان فرضه النهم وان امكنه ذلك كان فرضه ذلك ثم على فرض عدم ظهور هذا الجمع والتبريل من الاخبار عموم ناره
بقية من الاخبار المستقدمة واطلاقها الرجوع الى العموم يجب تخصيصه في الجبيرة ونحوه بما دل على الطهارة لما بينه لا عضاده
بظهور الاتفاق عليه نحو العلة المذكورة التي في ظاهر الكتاب يجب الحكم في المكشوف منها اي بمسح الجبيرة المحيطة بالمشا للها
سائبا واعتضادها بظهور الاتفاق ايضا على جوفها بالجبيرة كما تقدم وفي غير نحو ذلك لعل من المرض المزاجي كما لم يطون ونحوه
ان ثبت عموم الجبيرة لما وضع على العضو لجل مثله كما قواه في الجواهر فيما تقدم وقع التعارض بين العموم المستفاد من اخبار
الجبيرة وهذه الاخبار وهو من جهة ان عم هذه الجبيرة المكشوف ولطلب حرج المرجح والكل لم فيه حسنا تقدم في التسمية لثام من
التبيينات الشافعية ونحو العام والحاصل ان خص هذه بالمكشوف كما ادعى ظهورها فيه فلتحكم على عموم الاخبار والمستفاد من فتحكم بينه
بالنهم ان لم يثبت عموم الجبيرة لما وضع لغير العلة المستفاد من المرض فيبقى هذا الاخبار في المطبون ونحوه من المرض الحائز بالنهم
سلمه عن المعارض الذي في الجبيرة المكشوف والاحياء بالجمع بينه وبين وضوءه والجبيرة ولا يجوز ان يولى لمكلف وضوءه
الواجب غيره اخيراً بل لا يشرع التولي مطلقاً من غير خلاف بل اجماعاً مستفيضاً في مطلق العبادات وفي خصوص المقام وهو
الجبيرة مضافاً بعد استصحاب الحدوث الوضوء لبيان في اقصاء الحاجة لطهارة ما زادها الجبيرة لعل المباشرة لان اسناد الفعل الى الشخص
انما هو حقيقة في المباشرة وكفاية السبب محتاجة الى قيام الفريضة على زيادة مطلق تحصيل الفعل والاستناد اليه ولو بغيره
سبباً لم يشر في مثاله كما في الامر ببناء المشاعر والفتاوى في قيام الفريضة على كون الغرض من الامر مطلق المحصول في الخارج كالامر
بغسل الثوب غير ما ثبت فيه التوصل به فيكون فيه حصوله في الخارج بسبب منه بل ومن دون تشبیه سقوط الامر عنه لاني
امثالاً والاصل في الفاعل بالامر هو الاول وبطلان الدليل فيما عدا ذلك من الغرض من الامر وما كفاية فعل النائب فيما ثبت فيه
النيابة فهو من القسم الثاني تبعهم لما مؤيد به لفعله وفعل الغير بسبب عنه بالاجارة ونحوها ويحمل كونه من القسم الاول لان
المقصود بفعله الا ان شخص الغير نزل منزله شخصه بالسبب لشرعي من الاستيجار ونحوه ومقد فعل النائب فعله وفي القسم الثاني
الفعل فيه فعل الغير محضاً وانما له السبب في وقوعه من الغير في بيته ولذا لا يصح العبادة البدنية من الغير بمطلق السبب في
حصوله من غير نية ولو التبرع به يجعل نفسه نائبا عنه عند الفعل وبالحال الاصل في مخاطبة الامر بالفعل اذ الفاعل الصل
من شخص الامر مؤيد بفعله لا بخوضه في المباشرة حتى يقال ان ظاهر الامر لا يقتضي غير كونه ما مؤيداً بالمباشرة
واما الشرط فلا دلالة عليه بما بيني عمومات لو كانت محكمة ويصح ثباتا لشرعية بها ولا تعارض فيها فيكون لاصل جواز
النيابة في العبادة ويقال ان الاصل في غير العبادة لظهور العبادة والتعبير المفروض شوبها في اذ فائدة المباشرة فما
لرئيس العبادة لا يبعين المباشرة لاصل عدم اعتبارها لما عرفت من ان التبرع بها من نفس مخاطبة الامر في الاصل
فيه ثبتت عبادة به ان لم يثبت فالامثال بالنابة في مطلق الامر بالشي عبادة او غيرها محتاج الى الدليل وان سقط بفعل الغير
في الامر التوصل به من غير تحقق الامثال وفيما ذكرناه غنى عن الاستدلال بالحكم بقوله تعالى ولا تشرك بعبادة ربك احداً بانفساً

في جواب السؤال الثاني

٣٠٩

في جواب السؤال الثاني
من كتاب التلخيص

ما ورد في بعض الأخبار من أنه من صلب الغيرة الماء على العضو للوضوء معللاً بقوله ولا يترك الأيدي للبرد عليه ببعض الأجزاء
ونسب الخلاف في وجوب المباشرة هنا إلى الاستسكان في استحباب ترك التولي كترك الاستئذان وقبل ذلك من استئذان على منعه كون
الوضوء عبادة ويدل عليه قوله بعد اشتراط النية فيه وعلى كل حال خلافه ضعيف ظاهر الماش ومن عبر عنه بـهـو حـرمة التولي
وان لم يندب به للصلوة فيكون محمداً ثانياً وان لم يقصد به التشريع لكن آفاً من الدليل عليه مشكل الا من انتهى عنه في بعض الأخبار
المؤيد لها خصوصاً من ترتيل الوضوء عليه ثم نهى لوضاءه للوشاعه ولكن انتهى في مخوذلك الخبر محمول على نهى التكرار منه ووزر محل
التكرار منه خصوصاً مع قوله لا تأكلوا من الثمرات الا اذا نزلت منها فكلوا منها الا اذا كان من الثمرات التي لا تأكل منها الا اذا نزلت منها فكلوا منها
لجنبه هو على وجهه ذراعاً كما هو المتعارف بين الاكابر فيكون من الاستئذان لا التولي ويمكن حمل الوضوء في عبارة الاستسكان
من قوله ويحجب عنه لا يشترط في وضوئه غيره بان يوضوئ به غيره عليه على ذلك أيضاً ولا غنة فيها على مباشرة المقتضى ما لا يبعد
وجوز التولي بل يجزئ الوضوءان بعد ذلك المباشرة بغير خلاف بل اجماعاً محكماً عن الفاضلين وهو المحجة مضاًفاً الى ما ورد في
المجمل ومن قوله لا يمسوه مع التوضيح على تركه حسب ما مر في تكملة التبيين انك لمقتضى ذلك فزى بين الميتم الوضوء والصل في ذلك
استدل بهم بـجـمـهـر اـن خـالـهـن لـمـمـم اـنـكـان وـجـعـا شـد بـل لـوجـع فـا صـا بـه جـنـا بـه الى قـولـه ثم صـبـوا عـلى المـاء فـغـسـلـوا و فـيـهـا زـيـن
مسلم حكى هذا الفعل من المصنوع وقال فيه فانوا به سحناً فاعشش وهو ظاهر في المباشرة فحمل الاولى على الاشارة في المقتضى ما
مضاًفاً الى ما فيه من الظهور في صاغة الجناية من خلال خصوصاً مع بعد المواضع في لوجع الشد بـل المفروض فيه واستدل بهم
بـجـمـهـر ما غلب الله عليه فهو على العند وفيه ان من مضاًما عم منه ومن الميتم دعوى استفادته منه بانضمام خبر عبد الاعلى
لا فانه مباشرة المحال مقام البشارة معللاً بالحرج والفرق بانتفاء قيد من جهة الفاعل عليه فيما نحن فيه ومن جهة المفعول فيه خبر
عبد الاعلى ملغى فان كلا منهما ما يفيد الما موربه فيه ما تقدم من قوة احتمال كون التعليل بالحرج لحض سقوط مسج البشارة وما المبح
على الجبهة فدل على عليه بقوله من عليه واستدل بقاعدة عدم سقوط الميسر وفيه ما اشهر الميسر من عدم ظهورها في الاجزاء العقلية
كما نحن فيه ووجوب الحمل على اقرب الجازات اذا تعدت الحقيقة ببيان ان الامر موجه الى مطلق المكلف المتكبر من المباشرة وغيره
وحمله على الحقيقة بالنسبة الى غير المتكبر منعاً من الحمل على الاقرب مجازاً وهو التولي وفيه ان الفاعل في مثله ينفى سقوط
الامر بالوضوء لانتهاء الما موربه لتفدية بانتفاء فبده والانفعال الى التيسر بحوجب لا صلوة الا بطله مع ثبوت عموم بدلية التيسر
فالعمدة في المقام اخبار المجمل والمعضدة بالاجماع المحكى ان لم يكن محصلاً ولو استند الفعل في الاخبار الى التولي في غير منوات فقلنا
كل منهما كما اذا تولى احد ما صلبك على العضو لغسلوا الاخر امر بده او اذ صح الوضوء باعذار الثاني ونفى باعذار الاول لكفا
التبديل الى المكلف في الصفه ولا يعتبر الاختصاص في الفعل ما لم يكن هو متوجراً للفاعل وكذا يصح لو صب الماء هو على خارج المحل
فجرى بنفسه على المحل لصحة استناد مباشرة الجري لمولد من صلبه كسائر الافعال التوليدية ولو تولى هذا الصب غيره لم يصح
ان يوى هو الغسل بالجري على المحل لان مجرد النية لا تصرف المولد من فعل الغير عنه كما لا تصرف الاصل عنه ولو تولى بعضه الميتم
ويخوه صح وضوئه جرى على محل الغسل او على الخارج ثم جرى منه على المحل ولو بنفسه فضل من الاجزاء عليه بيده او له وبالحمل
المذاع على صحة استناد الفعل للوضوء الى استنفال الانها العرف وبهوى في المضطر من حاجة الاقرب الى المباشرة فالاقرب فان كان
المباشرة قد منها على استنفال الغير اذا توفقت التولية والمشاركة على بذل الاجرة وجب لوجوب مقتضى الواجب لو بان به
من اجرة المثل ما لا يخفى ومانية الوضوء مع التولية فقد مضى الكلام فيها في مسائل النية فراجع ومن دام به السلس هو ذاء
لا يمسك مع البول بوضوء وان تخلله البول وبطل في الصلوة وان نفاط طرفها بينه وبين الدخول ويصلي كذلك ان نفاطه في
اثنا ثمانية من القرائن فان جميع ذلك لنفاطه منه معنوعه من جبهة المنع من باخه الصلوة معه وفاقا للشخ في المبوط
ومحكي كشف الرموز وقبل والفاصل كما قبل هو المشهور وغنا والشخ في الخلاف بوضوء لكل صلوة وضوء مستفلاً وهو حسن
ونصب لفاضل في المنه الى جواز جمع الصلواتين بوضوء واحد وقواه في الدرك والحذابي ولا يستعد في الجمع اما صحة الصلوة
الواحدة على هذه الحالة فوضع اثبات النص في الغوى زيادة على انضمام الاجماع على عدم سقوط الصلوة وانه لا صلوة في الشخ
من غير صوة طه ونفى العسر والحرج والتكليف لا ينافي اجراء الصلوة له هذه الحالة هذا اذا لم تكن له فرفه شع الوضوء وبعض

كتاب الطهارة

الصلاة وان كانت في وضوء يدخل بلا اشكال ولا يشترط للصلاة بل الخلف وهل هو عفو فيضى فيها على ذلك كما لا يخفى
 له الوضوء في الصلاة وباني بالباقي كالباطون لاني قوله ان ولعل الاول هو ظاهره اكثر وان كانت له فتره شرع الوضوء تمام الصلاة
 ثمة ما وجب ان يعين زمانها والى ضيق الوقت ان لم يعين واذا دخل الصلاة في هذه الفتره المعروفة سغرها او نفق النفاط في انشا
 وهل يجزئ الوضوء ويبنى ان كانت تلك الفتره شرع بعد النفاط لا يستيناف الوضوء والصلاة او كانت معروفة فتره اخرى كانت
 يستأنفها ان كانت الفتره مشغرة وعمدا اخرى كل ام يضيئ في تلك الصلاة من غير النفاط الى الحد المفاجاة وجوب التكليف في حكم
 من يبرئ السبع في ثلثة مواضع الاول في السوس الذي لا فتره له شرع الوضوء وشبها من الصلاة وان وسعت تمام الوضوء في الاقوا
 التلثة المتعددة ولعل ظاهرها المشهور بعوم دليل نأضبه الحد للوضوء ما نغينه من الصلاة مع عموم دليل اعتبار الطهارة الفاضلة
 بسقوط التكليف بالصلاة هنا لكن انفق النص القنوي على عدم سقوطها في مقام يجب رفع اليد عن مقتضى حد العومين
 فاعده ما غلب الله عليه فهو اولي بالعدد بعض ما تنفاد النافضيه والمناغية والعفو عنها بمعنى باخذ الصلاة له على تلك الحالة
 لان النفاط هو الذي غلب الله عليه بنقل المكلف فيلعبه فيه ويعفو عما رتب عليه من منع الدخول معه في العبادة وحيث
 ان الاخذ كانت لكان العدد فالتخصيص في ما لو لا معد ودينه لفتح التكليف هو النفاط في الصلاة المشتمل على ابطال الحج
 دون لواقع فيها بين الصلواتين لا مكان الوضوء معه فثارتا للثانية بغير عسر ورجح فان قلت مفاد ما غلب الله هو المعد ودينه
 مخلص بسقوط الوضوء من صلبه قلت ولا ظاهر قوله ما غلب الله عليه فهو اولي بالعدد هو المعد ودينه في حكم ما غلب هو النفاط
 هنا فليرفع ما رتب عليه كما يشهد له رفع اعتبار ما سئل في خروج في خبر عبد الاعلى مشددا بالعدد ودينه للحج دون رفع نفس
 الوضوء وذا يات المسخاضه وغيرهما من موارد تعد وبعض شرط الوضوء واجزائه فانه بسقوط الشرط والجزء دون صل الوضوء
 وثانها لا صلوة في شرع من غير صوره وضوء وغسل وانهم ولذا كان ظاهر الاحتجاب بسقوط الاداء عن ثاقل الطهورين مستند
 بصحة لا صلوة لا بطهارة وكيف هنا مع وجوب الماء الذي هو اكل الطهورين مع امكان استعماله ومنه يبين عدم انحصار دليل
 وجوب الوضوء هنا بالاجماع عليه في خصوص الفرض حتى هو رد عليه بان المنفق عليه في المقام عدم صحة الصلاة من غير وضوء
 اصلا واما الوضوء لكل صلوة فلا اجماع عليه في الفقه الشيخ وبعض من بعده ولا ينافي قضاء عمودا فتم الى الصلاة فاعلموا وجوب
 الوضوء لكل صلوة الا اذا كان من رفع الحد حتى يقال ان عموم محل منع كما ورد بها في الجواهر وغيره فان قلت لا صلوة لا بطهارة
 يفيد نفق الصلاة من غير طهارة وهذا الوضوء ليس من الطهارة لا لفضل الحد فليس من الوضوء الذي لا صلوة عليه لا معه بل هو
 مستند هنا وانما وجب هذا الوضوء بالاجماع عليه في خصوص المقام فساد الحد وقلت لطفوا عم من الرفع للحد والبيع للصلاة
 فان لم يتم طهارة نفاط النص القنوي مع انه ليس برفع الحد حتى يقال ان عموم محل منع كما ورد بها في الجواهر وغيره فان قلت لا صلوة لا بطهارة
 المفصولة الاستدلال هنا فكيف يستدل عليه بل الصلاة لا بطهارة قلت ثبت عدم المنع منها معدوا باخذها به نفاطه ما غلب الله
 كما فتره وانما استدلالنا بالصحة على نفق خيال كون المعد ودينه بسقوط الوضوء اصلها بالنحو لمقر الاستدلال بما غلب الله سبحانه للاسند
 على المدعى بحسنه منصوبين حازم الرجل يقطر منه لبول ولا يقدر على جلوسه فقال لا لم يقدر على جلوسه فالتفت الى بالعد ويجعل
 خر يبطه لظهورها في مفاد قوله ما غلب الله عليه كان اولي بالعدد وذكر الجوز بطهارة لا دلالة فيه على رادفة المعد ودينه في خصوص الخش
 وربما ظهر من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على هذا القول قال مسئلة المسخاضه ومن به سلس لبول يجب عليه تحجيد هذا الوضوء
 عند كل صلوة فربضه ولا يجوز لها ان يجمع بوضوء واحد بين صلواتي فرض ثم اخذ في الاستدلال عليه قال دليلنا اجماع الفقه و
 اخبارهم ويطر تبول لا خياط قال بعده فانه اذا فعلت فلانها ادت لعبادة يفيين الحج واستظهرها الذكرى من قوله اذا فعلت
 اختصاص دعوى الاجماع بالمسخاضه ولعل غير ظاهرا لعدم منافاة مع عموم الاجماع كما هو ظاهر ما قبله واستدل الشيخ على مقالته في
 المبسوط بالاصل وعدم الدليل قال واما من به سلس لبول فيجوز ان يصل بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على تحجيد هذا الوضوء
 عليه حمله على الاستخاضه فباس لا نقول به انتهى واحتمل في كل امر رادفة نفق حد ثمة بول المسوس مظم تحجيد غير لبول وارادة نفق
 حد ثمة لبول النفاط منه خاصة دون الخارج على العادة كما في بعض المسوسين الذي يبول على المتعارف ثم ينجي بعده بنفاطه على
 كما حال من جمع ما ذكره اما الى دعوى ان وضوءه ليس بطهارة حتى يكون شرطا وانما وجب هذا المقام الاجماع على عدم الصحة بدين

في باب الطهارة
 في كتاب الطهارة

الوضوء الثالث من وضوء واحد والى استصحاب الاستباحة الثانية حال الصلوة الاولى الى الصلوة الثانية وهكذا في الاول عدم
 الخطأ دليل وجوبه بالاجماع كما عرفت وفي الثاني عدم صحته الاستصحاب مع عمومنا فنبهنا الحديث وما نعينه بل القاعده فيه بعد
 خروج ما خرج من الحديث الواقع في الصلوة الحكم ببقاء الباقي مما يخرج بين الصلوات من تحت العموم وبما استدلل له بعد انصرفنا
 دل على لنا فنبهنا الى البول الخارج بخلافه وفيه منع الانصراف والا لا يمكن القطر الخارج بغير خفاء من غير المسبب فنبهنا بعد
 شوبها بل اندبها وقوعا من قطر ان المسبب وبما استدلل له ايضا بالحسنه المنعده من عودها في عموم المعذورين بل
 يخرج منه ما لم يقبل على حبسه فيها ظهورها في مفاد قوله ما غلب الله عليه فهو اولى بالعدو وقد عرفت ان مقتضاها الانصراف
 العفو على مقدار ما بعد لولا المعذور فيه وبرأيه عبد الرحيم عن خصي يبول ويبلغ من ذلك شدة وبرأيه لبل بل البطلان
 بنوعه وينبغي ثوبه في انما امره وفيه ان دعوى ذلك لا تنفي قوله في انما امره لكنه راجع الى الجملة الاخيرة كما فرغ في محل فنبهنا قوله بنوعه
 عن غير معقد بالمره فلا دلالة له على النسخ على الاستصحاب لو ترجع العبد الى الجملة الاولى ايضا لكان مخالفا لجمع الاقوال وبوجهه ما عرفت
 وجعل اخذ نقطه من فرجه ما دام وما عرفت قال فليضح خبره فيوضا وبصل انما ذلك بالانصاف بل يفرق بينه وبين الحديث الذي
 بنوعه امنه جعل قوله لا من الحديث الخ على غير قوله لانه اذ هو يوضو لا عادته لما يتفطر على الانشاء وهو خلاف الاجماع وفيه ظهور ان
 الحديث النافذ للوضوء وانما قال ذلك لغرض التفسير في السؤال من عدم وعرفه فبحسب العفو من الجائز واعاد الوضوء من حدث البول
 وما ينظر في الاعادة من البول خرج ما خرج للوضوء وبقي الباقي فاستدل السيد المشهور بصحة الجوابي سأل عن نقطه البول
 يجعل خيطا اذا صلى فيقول لا فضا على ذكر الخبر من غير تعرض لغيره بل الوضوء وفيه ان عدم الغرض لو كان لبيان عدم الوضوء
 فلم يتعرض له اصل الا ليجب صلا وحمله على اعادة ما عدا الوضوء الواحد من غير ما بلى من حمله على السؤال من حكم الخبث من هنا
 يستدل الشيخ بشي من هذه الروايات وهو مبره منه ومسمع واستدل لفاضل لما اخبره في المنتهى بصحة خبره اذا كان لا رجل يقدر
 منه البول والدم اذا كان جبين الصلوة اتخذ كبشا وجعل فيه فطنا ثم علفه عليه وادخله كرم فيه ثم صلى بجمع بين الصلواتين الظاهر
 ان الحديث بدعي ظهر لجمع بين الصلواتين في كونه لوقوعها بوضوء واحد لعدم ظهوره في كونه لولا وفيه منع الظهور
 الجمع لخصف الجائز والاضاف ان المحكي عن المبسوط لا يخالف من قوة بدعي ظهر في تلك الاخبار في لغو ما يخرج بالداء
 المعذور فيه في الظاهر من كون الوضوء مع بحكم وضوء السليم ولا وجه لكونه محكرا في ارتفاع الحديث به لغرض مجامعة مع فلا يشبه
 عليه سباحه وضوء السليم ما دام مبتلا وبالحكم الماخوذ من النص لمخصوص ليس على حد الماخوذ من عموم القاعده وظاهر النص
 خصوصاً حسنه ونصوا على ان الرخصة الموضع الثاني في ذي القعدة الواسعة للوضوء وبعض الصلوة وفيه قولان احدهما انه كالاول
 بمعنى في صلواته وهو ظاهر اكثر الثاني انه يجب ان الوضوء لا ينافي ويأتي بما بقي من صلواته وان تكررت النفاط الى ان يفسد المبطون
 الا في وهو المحل فجامعه من قال بالانحياز للمبطون صاحب القعدة والاول وان كان اوفى بالقاعده لوزان الامر بينهما فيخذل من
 فيجهد الوضوء في القعدة للشروط ويحصل به الفعل الكثير المبطل وترك هذا المبطل ترك الجهد فينبغي ان شرطه لا يخرج في وجوب الوضوء
 ويرجع الى اصل البرائة منه لكن الثاني اظهر تحيل القاطل في من جمل الاخبار المبطلون المتضدين في اخباره المتضعة للجهد
 والبناء بدعي عدم خصوصية الحديث الغايط ولنفخ المناط فيها يكون خالف الحديث كذلك بولا او غايط او به يخص عموا بطلان الفعل
 الكثير وبما منع من كون الوضوء في الصلوة فعلا كثيرا وسلم في الجملة ومنع فادخيه مطلقا ولو في مثل ما عرفت من غير شيء اذ لا شك
 في كونه في نفسه فعلا كثيرا مبطل ولا يصح اخبارا في غير نحو المقام كالوضوء الجهد ولا يلتزم احد انما شك في المقام المذكور
 بينه وبين فوائد الشرط بعد ثبوت الحكم بعدم الاستيناف الاخبار المذكورة بعد تسليمها اكتفت عن ترجيح الشارع جانب شرط الظاهر
 ثم هل يجب انظار هذه القعدة ليصل فيها ام لا اما على المختار فيجب لوقوع الصلوة فيها مع الوضوء وان تعدد واما على القول بالا
 فاشكال كما في الجواهر في شرح المقاتيم وجوبه لان ما يمكن من ضرورة ولا جهر في حديث غير معفوع ان المبسوط لا يفسط بالمسوء
 لا يخالف من قوة الموضع الثالث في ذي القعدة الواسعة للوضوء وتمام الصلوة ويجب انظارها في الجواهر لا احد فيها خلا فاستوفى بطلان
 عن الارويني من احتمال عدم الوجوب لا طلاق لادله وحصول الخطاب بالصلاة فيقع الفعل بحسب لا مكان في ذلك لؤذنه في
 والظن بناء الوجوب عده هنا على جواز البدار له ولا عذر وعده والتفصيل بين ما ظهر من دليله انذارا لتكليفه

في حكم المسبب
 في حكم المسبب

كتاب الطهارة

كونه مع الأصل واجباً من كل منهما بخلافه يجوز البعد والظاهر من دليله كونه عذراً بمعنى مطلوباً من جهة بعدنا لا من جهة
 مع احتمال التمكن في الوقت من فعل الخشوع وفيما يشك ولم ينظر فيه أحد الوجهين فلا يجوز أيضاً وإن المقام من أي المصنفين والأصل
 كونه من الثاني فلا يجوز البعد بناء على التفصيل ما احتمل الفرض الواسع في الوقت إن كانت الفقرة معهودة في غير وقت الوقت
 وفاجاه الحديث بعد الدخول في الصلوة في الضيق على خلاف عادة فالاحتمال الثاني لا يثبت المشاهدة الباطنة والظاهر ما يجد به الوضوء
 البناء كما يأتي في المبطلين إذا انقلب لم ذلك لعدم خبر الغلط منها بل وعبر من أخبار المبطلين بناء على نفع المناط فيها بما ذكره في
 للصلوة الواقعة في الفقرة المشعرة لتمامها أو بعضها وإطلاق ذلك لأخبارنا مثل ما كانت الفقرة الواقعة فيها الصلوة باقية بعد
 تلك الفجأة بقدر ما يتألفك لوضوء الصلوة معاً أو عهدت فمرة أخرى كالتجديد من الوقت لا تجدد ويبنى مطمئناً وبغير تخص
 عمومنا أفقنا ما خبره في الاعتذار والفاضة لا يستيناف في باقي الفقرة بعد الفجأة أو في الفقرة الأخرى نعم يخرج من ذلك ما قيل في
 مثل الفقرة المعهودة ففاجاه الحديث لوقوعها بالاطلاق من البدء لعدم الفرض مع منع المبادأة فلا يكون مورد البناء إلا إذا دخل من غير
 التفتت إلى الفقرة فتصح أن صادف الخلو من الحدث وبدخل في الطل في التجديد والبناء إن فاجاه وكذا المبطلون وهو صاحب دأله
 بنسك مع الغلط قبل الرجوع أيضاً أي بنسك كل صلوة ولم يجد القول بجواز صلواته بعدة بوضوء واحد منها مضمناً في الشيخ
 في المبسوط أيضاً لم يضر عرض الجوزها إلا في السلسل من السلسل المبطلين بنسك لكل صلوة خلافاً للمبسوط والظاهر
 شبهة بغيرها إلى الشيخ مع احتمال رجوع الخلاف إلى المجموع لا إلى المجموع وعلى كل حال لو فاجاه الحديث في الصلوة بوضوء واحد أو بغيره
 صلوة على المشي خلافاً للفتاوى المختلفة المذكورة والحكي عن الكركي وأبي العباس وغيرهم محذوراً بأنه مضى في صلواته من غير تجديد
 الوضوء أن لا يمكن التحفظ ولا يخفى أن المبطلين كالمسوس له ثلاث الأولى أن لا تكون له فقرة في دفع الوضوء وبعض الصلوة والظاهر
 انقائهم على المصوح في صلواته من غير تجديد كالمسوس إذا كان كذلك بل صحح به في المصابيح وبينه وهو المحذور مضافاً إلى جريان
 ما تقدم في السلسل من فاعله ما ظله الله هنا واختصاصه بنصوص التجديد في وضوء المبطلين ممن يتمكن من البناء في صلواته من غير تجديد
 من الصلوة بطهارته ولو لم يكتف به الثاني أن تكون له فقرة في دفع الطهارة وبعض الصلوة فإذا دخل في الصلوة في الفقرة ففاجاه بغيره
 فيه فلو كان أحدهما تجديد الوضوء والبناء بباقي الصلوة وهو المشي في الثاني لمضى في الصلوة من غير تجديد بغيره هو للفاضل وبجاءه
 دليل المشي بخبر ابن مسلم ففي موضعين من الباقر ع كما في الوسائل عن المذهب صاحب ليل الغالب بنوصاً ثم يرجع في صلواته فيتم
 ما بقي ولا ينافي لنفسه بالغا ليل أن لمزاد الخارج بغير خبرنا الشامل لذي الفقرة وفي سند ابن بكير وهو مع وثاقته من صحاب
 الإجماع وتفيد صاحب ليل من يمكن من التحفظ بقدر الصلوة لا دليل عليه كفتيد كاشف اللثام ما بقي الصلوة الأخرى
 الباقية بل ظاهره أثناء الصلوة الواحدة وفي الوقت في عن المذهب بهذا النحو صاحب ليل الغالب منه صافي صلواته من ما بقي
 هو كالصحيح في كاشف عنه أيضاً صاحب ليل بنوصاً ويبنى على صلواته واحتمل في الكشف زاده الاعتداد بصلواته في
 بنوصاً وبصلواته لا يبالى بما خرج في شأنها وهو غير بعيد وهو في الآخر كما في المذهب لكافي عنه أيضاً قال سألته عن المبطلين
 قال يبنى على صلواته والاحتمال المتقدم في صحيحه قريب هنا لكن اتحاد الراوي والمروي عنه في هذه الروايات الثلاث يصلح دليلاً
 المراد بالآخرين هو المعنى الظاهر من الأول من التجديد في الإثناء لا المضي كيلاً ابتداءً وجهه الفضل في كافي جعته كما يكون في
 الصلوة فاجدهم في بطون واذى وضرباً فافعال نصت ثم فوضوا ابن علي ما مضى من صلواته ما لم ينقض الصلوة بالكلية ثم بعد
 الحديث لشمول إطلاقها المبطلين وعدم النص فيها يخرج الحديث مدفع تبعان حملها على عدم تمكن الأمانة إذ مع إمكانه بحجبتاً
 وإن لم يملك حجاً عاد واحتمل في الكشف في هذه الرواية ما تحمل فيه ثم حملنا على خصوص من انقلب له هذا الحال دون المبطلين نفساً لا
 دليل بل حمله على غير صاحب كذا في من السليم المنقح لذلك حمل الحديث على غير المنقح بل لعدم صحة البناء كذا في السليم المنقح له الحال
 والمروي في المذهب عن أبي سعيد الغطاء عن رجل وجد غمران في بطنه واذى وعصر من البو وهو في صلواته لكونه في كفة الأذى
 أو الثانية والثالثة والواحدة فقال إذا أصاب شيئاً من ذلك فلا بأس أن يخرج لحاجته تلك فيبوضأ ثم ينصرف إلى مصلاه الذي
 كان يصل فيه فيبنى على صلواته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلوة بكلام الحديث والغريب المراد بالجوهرية
 وضعف سند صحيحه بالشمع واسمعه على كونه والنبي ص في ذلك لا يخرج عن المحبة في هذا الحكم وما أحمله في الكشف في زاده النوا

وإنما يخرج من ذلك ما قيل في

باب التجديد في الصلوة

في حكم المبطون

٣١٣

المتكون منها مدفوع بعدم القرينة وقتما استدلت بالاختيار المشقة لبناء المتبقي للحث في الاثناء وفيه مع انه فاسد فضاؤه البعير هنا
 لغیر المبطون لعدم ذلك الاخبار بجموده الذي هو التيمم مؤخر خلاف الفتوى هنا على ان الحكم في القيس عليه بغير محل اشكال وصح
 تلك الاخبار عن ظاهرها بوجوه مذكورة في محل واستدل الفاضل في المختلف بعد اخباره ان ان تمكن من حفظ نفسه بعد ان ركب
 الصلوة نظرا واستأنف الا بغير في صلوة ومضى من غير تجديد بان الحث المنكر ولو نقص الطهارة لا بطل الصلوة لان شرط صحة
 الصلوة استمرار الطهارة مع ان الصلوة لا يبطل اجاعا وفيه ولا انه جهاذي مقابل للنصر ثانيا ان اشترط الطهارة في الصلوة
 لا نفى بان يبدل من اعتبار وجودها في افعال الصلوة وفيه وانما في الاكوان المتخللة فلا كما في شرائط النية فصح مع تجديد بدل الوضوء
 للمباني فلا يتم استدلاله باستدلاله بغيره لان الصلوة بطلان الصلوة بغيره كون الحدث من فواجع الصلوة مستفاد مع
 قطع النظر عن انتفاء الطهارة بغيره فاضرب بالبطون بخلافه مطلقا لكن محل البحث مستفاد من هذا الحكم اجاعا لعدم القول هنا
 باستيناف الصلوة فيكون المحصل من عمومنا قضيه الحث للطهارة والاجماع على عدم انقطاع الصلوة بوجوه هو البناء مع التجديد
 الثالث ان يكون له فتره تقع الطهارة وتنام الصلوة وبحيث نظارها كما سبق في مسالوس اذا فاجاه الحدث مع على خلاف عادته
 لا يستأنف الصلوة انفا فاهل يجزى الوضوء بغيره من غير تجديد بقوله ان المشقة لا نفى هو الاول والفاضل من بعده
 على الثاني دليل المشقة ما تقدم في الصلوة الثانية من الاخبار بغيره بغيره في مسالوس من شمول طلاقها الصلوة الواضحة
 في الفتره المشقة للوضوء وتنام الصلوة وبعضها على حد ما سمعت هناك فراجع ودليل الفاضل ما تقدم مع جوابه بغيره وعلى المختار
 من التجديد هنا وفي الصلوة الثانية لا ينقص التجديد بالمره الواحد بل بعد التجديد البناء اذا فاجاه الحدث ثانيا جازي بغيره وهذا
 لا خلاف في نص التجديد الا اذا كثرت تكرار الحدث مع الفاصله المشقة للتجديد البناء بحيث يلزم الحجج من تكرار التجديد البناء فيبقى
 حيا بل التجديد اذا عرف من نفسه لتكرار المعسر فهل يفتى التجديد راسا ويجزى الى بلوغ حد الحجج وجان ولعل الاظهر الثاني لان
 التكليف المحرجي لا يلاحظ فيه بخلاف ذلك وكذا الحكم في مسالوس بناء على ان التجديد البناء فيه وفي وجوب نظارها من الفترتين
 الكلام المتقدم في مسالوس اذا فاجاه الحدث صاحب الفترتين في اثناء الوضوء وبعد قبل الدخول في الصلوة فلا مورد للبناء وهل
 يجزى او مضى في وضوء في الاول ويدخل في الصلوة في الثاني بغير تجديد نظر الاول بناء على المختار من اختصاص المضى في المبطون
 بذي الحاله الاولى من الثلاث وهي التوالي وعدم الفتره بالمعنى المتقدم وفاقا لشرح البغية لاصلا لعدم توصله بحدث اخر واصل
 بناء الداء اعم من التواصل فيبقى على موجب عموم النافعية فيسأنف ان جازي كل في الاثناء وقبل الدخول استأنف بغيره وهكذا
 حتى يبين من حاله انقلاب الداء من نوع ذي الفتره الى التواصل كل في مضى لا يبالى بالحدث وهكذا التيمم اذا برده الحدث
 بنقض به الى شين انه صاحب الداء وعلى المختار حتى يبين التواصل وعلى القول الاخر مطلقا للداء وكذا لو فاجاه في اثناء الصلوة
 وانقطع انقطاعا لا يرجع عوده فيها وفاقا لشرح المتقدم لانه وان شملت اخبار التجديد البناء الا ان الظاهر كونه حكما عذريا لا داء
 داء فاذا انقطع انقطاع البرء ذهب العذر ورجع الى مضى العموم ولذا جازي اكثر عن موضوع هذا الحكم بمنزلة السلق البطون
 ويشهد له ايضا الحكم بالنقل والوضوء لانقطاع البرء في دم الاستحاضه ومنه يبين وجه الاستيناف اذا انقطع الحدث الاستدلال الذي
 لا فتره فيه هذا الانقطاع في الوضوء وبعد في اثناء الصلوة ولو حصل هذا الانقطاع الموجب للاستيناف في جنب الوضوء استأنف
 مع التيمم وهكذا الحكم في مسالوس بناء على مساواتها في الحاله الثلاث وبالجملة مسالوس كالمبطون في الحكم لكن حيث ان الغالب
 في الاول التوالي في الثاني التراخي وان اطلاقها منصرفا لهما المطلق لاكثر المضى من غير التفات للحدث في الاول والتجديد البناء
 في الثاني وخلافه حكمها على المختار وانما ان يتكامل الصلوة بوضوء رافع في جميعها ولو تكرر التجديد البناء فعل ذلك بان يتو
 وبدخل فاذا حاته الحدث جدد وبقي هكذا الى ان ياتي بجميع اجزاء الصلوة وان لم يمكنه ذلك بان يبادر بالحدث في الوضوء وقبل
 الدخول فيوضوء ويصلح لا يبالى بالحدث والاحوط في مسالوس ذي الفترتين اذا فاجاه الحدث في الصلوة التجديد البناء ثم اعاده
 الصلوة من غير تجديد بدل في تساهلها وبل وكذا في المبطون نظر الى خلاف الفاضل ومن شعره بغيره ان هذا من مضى الامر
 موضع الحرجة في اخبار المسالوس نحو الاستطفا هنا في منع تعدد الغاشه ونشازها وازدادها للوثب بها ونسبة جامع المفتا
 الى اصحاب بل استطفا بعض الفضلاء لا تغافل عنه هو من مضى لفاعاده من لا تضار على المنه في العفو عن التجاشه ونحو

والمعتمد في هذا الحكم هو ما تقدم في مسالوس من شمول طلاقها الصلوة الواضحة في الفتره المشقة للوضوء وتنام الصلوة وبعضها على حد ما سمعت هناك فراجع ودليل الفاضل ما تقدم مع جوابه بغيره وعلى المختار من التجديد هنا وفي الصلوة الثانية لا ينقص التجديد بالمره الواحد بل بعد التجديد البناء اذا فاجاه الحدث ثانيا جازي بغيره وهذا لا خلاف في نص التجديد الا اذا كثرت تكرار الحدث مع الفاصله المشقة للتجديد البناء بحيث يلزم الحجج من تكرار التجديد البناء فيبقى حيا بل التجديد اذا عرف من نفسه لتكرار المعسر فهل يفتى التجديد راسا ويجزى الى بلوغ حد الحجج وجان ولعل الاظهر الثاني لان التكليف المحرجي لا يلاحظ فيه بخلاف ذلك وكذا الحكم في مسالوس بناء على ان التجديد البناء فيه وفي وجوب نظارها من الفترتين الكلام المتقدم في مسالوس اذا فاجاه الحدث صاحب الفترتين في اثناء الوضوء وبعد قبل الدخول في الصلوة فلا مورد للبناء وهل يجزى او مضى في وضوء في الاول ويدخل في الصلوة في الثاني بغير تجديد نظر الاول بناء على المختار من اختصاص المضى في المبطون بذي الحاله الاولى من الثلاث وهي التوالي وعدم الفتره بالمعنى المتقدم وفاقا لشرح البغية لاصلا لعدم توصله بحدث اخر واصل بناء الداء اعم من التواصل فيبقى على موجب عموم النافعية فيسأنف ان جازي كل في الاثناء وقبل الدخول استأنف بغيره وهكذا حتى يبين من حاله انقلاب الداء من نوع ذي الفتره الى التواصل كل في مضى لا يبالى بالحدث وهكذا التيمم اذا برده الحدث بنقض به الى شين انه صاحب الداء وعلى المختار حتى يبين التواصل وعلى القول الاخر مطلقا للداء وكذا لو فاجاه في اثناء الصلوة وانقطع انقطاعا لا يرجع عوده فيها وفاقا لشرح المتقدم لانه وان شملت اخبار التجديد البناء الا ان الظاهر كونه حكما عذريا لا داء فاذا انقطع انقطاع البرء ذهب العذر ورجع الى مضى العموم ولذا جازي اكثر عن موضوع هذا الحكم بمنزلة السلق البطون ويشهد له ايضا الحكم بالنقل والوضوء لانقطاع البرء في دم الاستحاضه ومنه يبين وجه الاستيناف اذا انقطع الحدث الاستدلال الذي لا فتره فيه هذا الانقطاع في الوضوء وبعد في اثناء الصلوة ولو حصل هذا الانقطاع الموجب للاستيناف في جنب الوضوء استأنف مع التيمم وهكذا الحكم في مسالوس بناء على مساواتها في الحاله الثلاث وبالجملة مسالوس كالمبطون في الحكم لكن حيث ان الغالب في الاول التوالي في الثاني التراخي وان اطلاقها منصرفا لهما المطلق لاكثر المضى من غير التفات للحدث في الاول والتجديد البناء في الثاني وخلافه حكمها على المختار وانما ان يتكامل الصلوة بوضوء رافع في جميعها ولو تكرر التجديد البناء فعل ذلك بان يتو وبدخل فاذا حاته الحدث جدد وبقي هكذا الى ان ياتي بجميع اجزاء الصلوة وان لم يمكنه ذلك بان يبادر بالحدث في الوضوء وقبل الدخول فيوضوء ويصلح لا يبالى بالحدث والاحوط في مسالوس ذي الفترتين اذا فاجاه الحدث في الصلوة التجديد البناء ثم اعاده الصلوة من غير تجديد بدل في تساهلها وبل وكذا في المبطون نظر الى خلاف الفاضل ومن شعره بغيره ان هذا من مضى الامر موضع الحرجة في اخبار المسالوس نحو الاستطفا هنا في منع تعدد الغاشه ونشازها وازدادها للوثب بها ونسبة جامع المفتا الى اصحاب بل استطفا بعض الفضلاء لا تغافل عنه هو من مضى لفاعاده من لا تضار على المنه في العفو عن التجاشه ونحو

والمعتمد في هذا الحكم هو ما تقدم في مسالوس من شمول طلاقها الصلوة الواضحة في الفتره المشقة للوضوء وتنام الصلوة وبعضها على حد ما سمعت هناك فراجع ودليل الفاضل ما تقدم مع جوابه بغيره وعلى المختار من التجديد هنا وفي الصلوة الثانية لا ينقص التجديد بالمره الواحد بل بعد التجديد البناء اذا فاجاه الحدث ثانيا جازي بغيره وهذا لا خلاف في نص التجديد الا اذا كثرت تكرار الحدث مع الفاصله المشقة للتجديد البناء بحيث يلزم الحجج من تكرار التجديد البناء فيبقى حيا بل التجديد اذا عرف من نفسه لتكرار المعسر فهل يفتى التجديد راسا ويجزى الى بلوغ حد الحجج وجان ولعل الاظهر الثاني لان التكليف المحرجي لا يلاحظ فيه بخلاف ذلك وكذا الحكم في مسالوس بناء على ان التجديد البناء فيه وفي وجوب نظارها من الفترتين الكلام المتقدم في مسالوس اذا فاجاه الحدث صاحب الفترتين في اثناء الوضوء وبعد قبل الدخول في الصلوة فلا مورد للبناء وهل يجزى او مضى في وضوء في الاول ويدخل في الصلوة في الثاني بغير تجديد نظر الاول بناء على المختار من اختصاص المضى في المبطون بذي الحاله الاولى من الثلاث وهي التوالي وعدم الفتره بالمعنى المتقدم وفاقا لشرح البغية لاصلا لعدم توصله بحدث اخر واصل بناء الداء اعم من التواصل فيبقى على موجب عموم النافعية فيسأنف ان جازي كل في الاثناء وقبل الدخول استأنف بغيره وهكذا حتى يبين من حاله انقلاب الداء من نوع ذي الفتره الى التواصل كل في مضى لا يبالى بالحدث وهكذا التيمم اذا برده الحدث بنقض به الى شين انه صاحب الداء وعلى المختار حتى يبين التواصل وعلى القول الاخر مطلقا للداء وكذا لو فاجاه في اثناء الصلوة وانقطع انقطاعا لا يرجع عوده فيها وفاقا لشرح المتقدم لانه وان شملت اخبار التجديد البناء الا ان الظاهر كونه حكما عذريا لا داء فاذا انقطع انقطاع البرء ذهب العذر ورجع الى مضى العموم ولذا جازي اكثر عن موضوع هذا الحكم بمنزلة السلق البطون ويشهد له ايضا الحكم بالنقل والوضوء لانقطاع البرء في دم الاستحاضه ومنه يبين وجه الاستيناف اذا انقطع الحدث الاستدلال الذي لا فتره فيه هذا الانقطاع في الوضوء وبعد في اثناء الصلوة ولو حصل هذا الانقطاع الموجب للاستيناف في جنب الوضوء استأنف مع التيمم وهكذا الحكم في مسالوس بناء على مساواتها في الحاله الثلاث وبالجملة مسالوس كالمبطون في الحكم لكن حيث ان الغالب في الاول التوالي في الثاني التراخي وان اطلاقها منصرفا لهما المطلق لاكثر المضى من غير التفات للحدث في الاول والتجديد البناء في الثاني وخلافه حكمها على المختار وانما ان يتكامل الصلوة بوضوء رافع في جميعها ولو تكرر التجديد البناء فعل ذلك بان يتو وبدخل فاذا حاته الحدث جدد وبقي هكذا الى ان ياتي بجميع اجزاء الصلوة وان لم يمكنه ذلك بان يبادر بالحدث في الوضوء وقبل الدخول فيوضوء ويصلح لا يبالى بالحدث والاحوط في مسالوس ذي الفترتين اذا فاجاه الحدث في الصلوة التجديد البناء ثم اعاده الصلوة من غير تجديد بدل في تساهلها وبل وكذا في المبطون نظر الى خلاف الفاضل ومن شعره بغيره ان هذا من مضى الامر موضع الحرجة في اخبار المسالوس نحو الاستطفا هنا في منع تعدد الغاشه ونشازها وازدادها للوثب بها ونسبة جامع المفتا الى اصحاب بل استطفا بعض الفضلاء لا تغافل عنه هو من مضى لفاعاده من لا تضار على المنه في العفو عن التجاشه ونحو

كتاب الطهارة

الخرقة في النقص من على الغالب الواجب كما لا ينظر فيه ولو وقف على الأرض بحيث ينظر عليها أو في كرتين من الخشب سقطت
وهل يجب تكليف الوضوء فيها ونحوها لما يمنع الخشبة مع الأماكن ولو باجراً لظن عدم وكفاً به الخرقة وما ماثلها الظاهر النص وقد
يجوز الخشبة السائرة لا تظهر عدمه إلا إذا لم يحفظ بها دونها فيجوز الضرورة ولا اطلاع في الخشبة هنا كما في الخشبة ضد الخرقة غير
سائرة الثانية هل يجب تعبير الخشبة للصلوة الأخرى وتعني التعبير من المظهر ونحوه لا في الذكرى هو الاحوط وفي الخبر عدم وجوب
ولعل لا يؤتى من أن وجبناه في الخشبة لظن عدم الخلاف وبعض النصوص فيها والنص كالضوء هنا خال عنه فلا دليل عليه غير
السائر من الخشبة ما لم يوجب عدم التعبير إذا نشأ الخشبة في الصلوة الثانية ويوجب التعبير وقوع جزء منها بغير الوضوء كما إذا
لم ينحس الجذب إذا لا بعد حين وأما ما يوثق من الترجيح وغيره في الصلوة الأولى فإن كان يقي بعد غسل طاهر جزء من الصلوة الثانية
وجب غسله والأقل أن يجزئ من غسله النص في كتابه وضع الخرقة مطلقاً فتبقي الثانية وإن زاد الانتشاء وهو ضعيف لثالث هل
يجب تجديد الخشبة فيها حكم بخلاف الوضوء في ثناء الصلوة والبناء أم لا لأجل تعرضه لمقتضى الفاعل وجوبه وإن لم ينفذ في كل
مثل كثير من أن كالاستدبار لم يحكم دليل الشرط من غير معارض وقد أوردوا استلزامه لوقوع الفاعل من دليل الشرط
مطلبه للمنافي في ترجيح إلى ضالة البرائة من وجوبه حيناً في قضاء الفاعل في وجوب الوضوء من الحدث الخارج في ثناء الصلوة من
السور لكن الأمر بوضع الخرقة في حقه منصوص وصححه الجواب بعد السؤال عن التفسير ظاهره في العفو عما يخرج في ثناء
الصلوة من حيث الخشبة هو وإن كان في المستلزم لكن يدعى منفع المنفعة المستفاد من قوله في التحسين الذي يفيد على حقه فالله
بالعد يعمل المبطلون كما عمن الجذب البناء المأورد في المبطلون للسور وإيجاب الخارج في ثناء الخشبة لا لوضوئها في ثناء
العفو من حكم خبثه في الآية صرح في الفواعل التذكرة بانها يوضوئان لكل صلوة عند الشروع فيها واعترف به في جامع المقاصد
والكشف هو مقتضى الفاعل لأنه طهارة ضرورية فلهذا بقدره ولا يبعد جواز الفصل بالمشي إلى مكان آخر ليصل فيه وانظر
الإمام والمأموم والأذان والأقامة وظهر منه جواز التطويل المتعارف بالصلوة والانباء بمسحها الغالبية الوقوع وإن كان لا يحل
عدمه الخاتمة إذا أمكن التحفظ من الحدث بفعل الصلوة لا بغيره كصلوة الجالس المضطجع وذات الأهاء للركوع والسجود وحده
السورة ونحو ذلك هل ينعين عليه ذلك أم صلوة الخشبة في سائر الأوقات بل قال فان لم يكن من قرأته فالحكم الكتاب يستج
في جميع الركعات فإن لم يكن من الشبهات الأربع لتوالي الحدث فلهذا ينصرف على ما دون الشبه في العدد ويجزئ الشبه واحد في وقتها
وتشبه في ركوعه تشبه في سجوده ويصل على أحوط ما بعد عليه بل والحدث من جالس واضطجاع إلى آخر كل أمر وهو خلاف
ظاهر النص سيما نحو التحسين المضمرة لأنه إذا لم يفد على حقه فالله إلى بالعد لظهورها في العفو عن المقدمة الكاملة لا كفاً
بالثابت الذي لم يقدّمه فلهذا بقدره ذلك المقدمة الكاملة عكس مقتضى مع أنه مخلص من ضرورة ما يتكاتب
ضرورة أخرى لم يثبت ترجيحها السور أو استدلاله حدث غير البول والغائط كالنوم لبعض الشيوخ فالظاهر أن الحكم الثابت للسور
والمبطلون للفتح المناط بما لا يحظر فلو لم يفد على حقه فالله إلى بالعد وقوله أن ذلك بلائ لا ينطبق في شرح المفاتيح جازلاً
حكمها فيه فما هو مقتضى الفاعل دون المستفاد من النصوص من رجعة إلى عدم الشري في حكمها إلى غيرهما وجهه لا فضاء في الحكم
الخالف على ما ورد النص جوابه بين المناط وبين الشري حكم استدلاله الحدث بالنسبة إلى السور والنية لجواز الدليل من لفاعله المقدّم
وللتعريف لا في عمو النص للغايات السابعة هل يخص الاستباحة بهذا الوضوء الصلوة الغير بغيره بسبب ثناءه أم كل غاية
يؤتى محضها أو كلها على الطهارة في تردّد خلاف وبثنا المنع من قبل الغير بغيره من أنه وضوء مبيح لما عمنه الحدث فلا يسبغ به ما أباحه
النص في الغير بغيره دون غيرها وعلى تقدير ثبوت الاستباحة من فاعله بالعد بالغير بالمقدم دون النص كما هو ظاهر المشهور في
السور وكذلك يتم الوضوء على التكليف بالصلوة الغير بغيره مع عرض الداء وبقاء مطلوبين غيرهما من الغايات غير معلوم مع اقتضا
دليل الشرطية انتفاءها بانتفاء الشرط الغاوي بسقوط المطلوبين ولعل الأظهر عموم الاستباحة لكل غاية غير الكون على الطهارة
لأنه مبيح ولم يثبت استحبابه لكونه على الأباخرة وفي تجديد أشكال لوقوع الفصل به وبزمان بينه وبين الأصل بناء على اعتبار
في التجديد وقد عرفت ما صلته هذا الوضوء الغاية وأما دليل عموم الغايات فهو الاستظهار من عموم الغليل بما غلب الله من غير
لخصوصية الصلوة ولا دلالة في الأمر بوضع الخرقة على زيادة المعدد في خصوصها غايتها التنبه به على وجوب وضعها للصلوة وعلى

الخرقة في النقص من على الغالب الواجب كما لا ينظر فيه ولو وقف على الأرض بحيث ينظر عليها أو في كرتين من الخشب سقطت

الصلوة من حيث الخشبة هو وإن كان في المستلزم لكن يدعى منفع المنفعة المستفاد من قوله في التحسين الذي يفيد على حقه فالله

بالعد يعمل المبطلون كما عمن الجذب البناء المأورد في المبطلون للسور وإيجاب الخارج في ثناء الخشبة لا لوضوئها في ثناء

العفو من حكم خبثه في الآية صرح في الفواعل التذكرة بانها يوضوئان لكل صلوة عند الشروع فيها واعترف به في جامع المقاصد

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

كتاب الطهارة

وافطر في الحدايق فاستمرها من وضع اليد والصب للامتناع ولعل نظره الى ما ورد من استحباب التيمم عند الاستنجاء وهو غير لازم
 بالجماع مع الوارد هنا ويحصل الوطء فيه بطلان ذكر اسم الله تعالى وان لم يكن يصيبه فيه الله فضل عن خصوصية اسم الله الرحمن الرحيم ولان
 كان هو افضل لانه لما شرب في جلد من اخباءها ونجا بجوارها شكل في غير صبغته في الله لانها المنبسط قال بل قد يدعى بغيره لا يصح الاشارة
 بعنوان القرب لا ختم الموافاة وان جوفاء في الامر لا يبين الاستحباب والا باخرة لان معنى الجواز الاحباط الذي رجح العقل
 هو مفقود مع وجود الفرق المنبسط لان الاحباط بينه وبين لعله فراط لوجود ما ضمن مطلق ذكر اسم الله تعالى في اخبارها حصوا باللفظ
 رواه عن غيره منها وهي انوضات فقل اشهد ان لا اله الا الله الح والوجود ما ضمن لفظ التيمم واللفظ بسم الله لا ينافي الاطلاق
 لعدم ظهور التيمم منه على وجه نفى التيمم خصوصاً في المسحبات التي لا تظهر في محل مطلقها على مفيد ما بل في اداة كونه لمقيد
 في سبب مؤيد هنا باختلاف الالفاظ الواردة في البيان الفاخر بظهور اداة مطلق ذكر اسم الله تعالى مع ان نبادر خصوص
 صبغته بسم الله من لفظ التيمم على وجه لا يدخل غيره مما هو ذكر اسم الله تعالى في خبر المنع واذ انزل التيمم ابتداء ففي المنهى او
 منعنا اخلال الطهارة لم يكن تدلي بالمسحوق في الذكرى لوتر كما عدا او سهوا الى انها متى ذكر في الذكرى والنهاية نورد في ذلك
 وفي الحدائق نثبت في الذكرى الى الاحصاء لقوله لا بلفظ الميسر فكان التيمم سفادة من الحديث والاربع عرض الاكثر خصوص
 مع ان شمول الحديث للفرض في خبر المنع نعم قد يوجد ذلك بعوم بعض اخبار التيمم هنا كقول كان اميل المؤمنين ثم اذا اتوا
 قال بسم الله وقوله من نوضا ذكر اسم الله بناء على عدم فهم محل المطلق على المفيد في المسحوق هنا لكن ينبغي عدم اختصاص
 التيمم بالابتداء ولو مع الذكر وهو بعيد من النص والقنوي مع ان التيمم في المسحوق ان سلم في غيره ما كان من التوفيق
 كان بحكم الذي هذا كما نه من لفظه الغرض في ابتداء العمل بالتيمم وبسبب لاداء بالما شور بعد التيمم كما في الشرايع وغيرها
 في الاخبار ايضا منها الرواية المنقولة عن علي ع ا نوضا يقول بسم الله ونحوه لا سماء الله واكبر لا سماء له وفاه من في السماء وقاه
 لمن في الارض الح وبسبب غسل اليد من قمر النوم والبول وترين للغايطة قبل الاغتراق في المشي بول الاجماع عليه ظاهر الحال في
 الشرايع والتيمم المنهوي المذكور وهو المحجوز مضافا الى النصوص فلا اشكال في صحتها التردد هنا في موضعين احدهما في حدة
 بطلان اليد هنا واظلمة لا كثر غير محدد قال في المنهى لم يجد الاحصاء اليد الاولى ان المراد من الكوع وفي الكشف من ان يد
 وان اطلق الاحصاء الاخبار اليد في كما في التيمم الذي لانها المتبادران وافضل اعلی المنبسط وقرب منه في الذكرى المداك
 وعلى كل حال لم يجد خلافا بينه وبين الحدائق بسبب الى الاحصاء لعله كاف في الاستحباب الى ان يدن ولا انقل بشكل من جهة النص
 اذ فيه غسلها من بول قمر ومن الغايطة من ومن الجنابة ثلاثا فان قلنا بان غسلها من الجنابة الى نصف الذراع كما حكاه في الذكر
 الى المرفقين كما في التلقين وجامع المقاصد والمحجوزة اذ انها في البول والغايطة من الاستحباب في اكثر من معوق احد يغني
 ان قلنا غسلها من الجنابة من ليدن كما هو المشهور اما بدعوى التبادر والظهور المصحوفي غسل ما يدخل منه في الاناء ونحوه
 به وهو الكف الى ان يدن فلا بأس بالاستثناء ليد الموضع الثاني في عدم الفصل المعروف هو ما في المتن بل لم يوجد الخلاف فيه الا
 من التلقين واللعن ومجمع الفائدة بل عليه الاجماع في ظاهر الحال وما بعد من الكتب لمقتضى وهو كافي في المحجوز مضافا الى
 المحل كما يعرف الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها في الاناء قال واحده من حديث بول واثنان من الغايطة وثلاث من الجنابة
 وفي رسالة التيمم غسل يده من بول قمر ومن الغايطة من ومن الجنابة ثلاثا وقال فيه قال لا يصح عما غسل يده من النوم قمر
 في مجمع الفائدة انه النوم قمر والبول والغايطة من ومن الجنابة ثلاثا لرواية حريز عن ابي جعفر ع قال يغسل الرجل يده من النوم قمر
 ومن الغايطة والبول من ومن الجنابة ثلاثا على قول لم يثبت الاستحباب فيها لشددها ونقص وسندها كما في الروا
 وغيرها غير كانت لما امر للبول قمر فلفظ على ان الغايطة والبول معاً من مؤيد بان الغالب من وجهها معاً وح فالحكم لها معاً بالمرتين
 من باب الدخول والاقبال لا اكثر فان ظاهر الاحصاء كما يحكي ووقع الدخول هنا مع اجتماع السبب بؤيد بل روايته لها
 من قوله فان استيقظ من نوم ولم يبل يدر في وضوءه قبل ان يغسلها قال لا لانه لم يد رايه كانت باث يده فليغسلها لا فاد ثران
 الفصل لا ختم الفحاشة والنداخل في غسل الجنابة في التلقين والبيان مره للجمع غير الجنابة ولعله لا اطلا في الفصل في دليل الروا
 المذكورة وكذا في صدقها عن الرجل يبول ولم يمس يده اليمنى شئ يدخلها في وضوءه قبل ان يغسلها قال لا حتى يغسلها لكن مفرقة

رواية في حديث التيمم

في حديث التيمم

في تحيات الوضوء

٣١٧

النوم والبول والغلبان في الذليل فاض بعدد الشبري مضافا الى ان السباني فاض ان لا يخلو في بينه من السباني عدم ادخال اليد الوضوء
 قبل الغسل لا بيان عدم الغسل في الغلبان بين الجميع ولم يوجد له سند في النوم اصل او اما في البول والغلبان فله خبر جازم
 قد مر اجمالا زادة التاخر من فعلين القول المعروف والحكم هذا يغيب ولا يخلو من الغلبان فلو لم يكن له السباني
 لا خلاف في النص والقوى وذلك رواية الهاشمي ليس منه مع قصور السند الاختصاص بالنوم ما يوجب تقييدا لمطلق عليه فلا يخلو
 بالوضوء من الماء القليل وبالأداء الواسع الراس ليخل يده بينه خلا فالجواز هو فيها لا خلاف ما تضمنه قوله غسل يديك وقوله يغسل
 الرجل يديه وليس في رواية الهاشمي وحكيه الحلبي ما يوجب التقييد لعدم المناقاة بين تجارب الغسل فيها لا دخال لانه مع اجماله
 غيره ايضا من المطلق ولو لعلنا اخرى غير معلومة كما يعطينه صدر رواية الهاشمي من قوله ولم يمس به شيء وقيل يحتاج هذا الغسل الى
 التيمم كما في جملة من كتب في وجهين من انه عبادة ومن انه لثوم في الجاهل لثام في قال لا ينفصل عنه في غسل اليد
 لانه مع عمل يومه الجاهل ومع تحفظها لا يجب فتح ثوبها اولى ولا نه فعل لما موريه وهو الغسل بفصل الاجزاء وفي الذكر في رجب
 الاول قال وان نوى للوضوء عند الغسل والانوى لركعة عبادة بعد من فعال الوضوء انتهى في فعل الاقوى في النظر هو الثاني لعدم
 عبادة حتى يتوقف مثاله على التيمم وبثبت كونه من فعال الوضوء يعني اجزا قبل من سنده وهو اعلم من فعاله واجزا ثم ان المضمضة
 والاستنشاق من سنده وقد رواها السباني الوضوء كما ياتي في مختص هذه الوظيفة بين البول والغلبان والنوم دون سائر الاحداث
 من ربح وغيره لعدم الدليل كما لا يخفى في سبب المضمضة والاستنشاق قبل الوضوء اجماعا وللخصوص التواتر وماعن الغالب من
 انها ليسا عند الرسول ص بغير وضوء لا سنده محمول على انها غير واجبة لا كتاب الله فيكونان من الفرض ولا من الروايات فيكونان سنده
 ومثله قول أبي جعفر عليه السلام المضمضة والاستنشاق في وضوءه واستند وانما عليك ان تغسل ما ظهر في الذي عليك جوبا وكل لا اجبا
 بانها ليسا من الوضوء بل هما من الجوفاء ليسا من فعاله واجزا الواجبة لا لا يجب فيها الغسل الظاهر دون الباطن وانما وقع بيان ذلك
 في الاخبار كما صرح ابن ابي عمير في نفسه بغير وضوء للعادة حيث وجهها بعضهم ورواها السباني والد الصدوق الجمع بين الروايات بانها
 مستحبة لا للوضوء بل في ذاتها وهو على تقدير صحة السباني في غاية السقوط لانها في النص والقوى على كونها من سنن الوضوء ولا بأس
 بكونها مع ذلك مستحبة ذاتها ايضا ومحصل المضمضة باذابة الماء في الفم وان لم يجر ولا يشوب الفم والاستنشاق في تجديب الماء
 الى داخل الانف وان لم ينشر ولا يبلع الخياشيم كما ينبغي البعض ولا يجد كونه مستحبا فيها لانها من المباحات فيها الواردة في النص
 السكوني لم يأت في المضمضة والاستنشاق فانه غفلان لكم ومنفعة للشيطان ولا بشرط الادخال فيكفي الدخول ولا الخروج فضلا
 عن الاخراج والظاهر ان التلبيث في كل منهما مستحب فيكون لا يكون لا في فصل الاستحبابا شرعا كما قد يعطيه فيعيد جملة انما بقيد ثلث
 ثلثا تاب عن المبسوط لا يكونان اقل من ثلاث كما في جملة من الاخبار ايضا منها على ما في محمد بن ابي بكر عند رساله الى مصر انظر الى
 الوضوء فانه من تمام الصلوة مضمضة ثلاثا واستنشاق ثلاثا ومكانة مولانا الكاظم عليه السلام في تقطير لوجود المطلقات ولا يحمل المطلق
 على المقيد في استحباب خصوص في فيد العدة وخصوصا في المقام الظاهر من السباني عدمه فلا يفرط بتقييد المستحب بالثلاث ولا يفرط
 بانكار استحباب الثلاث كما عن البعض لعدم وضوح السند بل هو ثابت نحو استحباب في استحبابا ولا يعتبر كون كل مرة من كل منهما بغير تكرار
 الى بعض فيها يعول الماء ولا الثلاث من كل منهما بغير قبل يكفي التثنية فيمكن ان يكون محققا لمصداق ولو مع عدم الاعوان لا خلاف في بغير تقييد
 من هذه المحبة ولا يعتبر بعد المضمضة الثلاث منها ولا الابتداء في شيء منها مقدما على الاستنشاق لعدا الدليل عليه غير بعيد بها
 في الذكر ولا ذلك لان الواو مطلق الجمع وقوله في وضوء على ما ثم استنشاق وهو مع وروده في الكتاب في مقدما في الذكر على المضمضة
 غايته كون الواقع من على ما كان وهو لا ينافي استحبابا العكس والمزج ايضا كان به مضمضة مرة ويستنشاق مرة وهكذا المطلقان لا ينافي
 ولا بأس بكون تقييد المضمضة مستحبا في مستحب فعل على ما كان واما الترتيب بينهما وبين غسل اليدين فغير ثابت ويستحبان بتبني
 الرجل في غسل يديه غسل ظاهر لانه ولو يجر منه دون الباطن وتفعّل مرة بالعكس في شدة غسل باطنها وظاهر العبادة ان
 الوضوء في كل من الرجل والمرأة الابتداء كما ذكر في كل من الغسلين الواجبة والسنة في وفي الواضحة لا شهور في كسب السباني الى
 الاصحاب في المنة في علمائنا في الذكر في الفرق بين الغسلين الاولى والثانية شيء ذكر في المبسوط وشعبان في ذكره والكثير في
 ابن ابي عمير والغالبان وباني كسب السباني على الاطلاق كما في كتاب في كسب الاصحاب انتهى الى ان لا خلاف في الابتداء بالسباني الى الغسلين الاولى والثانية

ولا خلاف في كونها من سنن الوضوء

ولا خلاف في كونها من سنن الوضوء

ولا خلاف في كونها من سنن الوضوء

كتاب الطهارة

وصحاه غير واحد عن أكثر كتب الفاضل والدوس والبيان والمختار والاشارة والفرق الذي ذكره الجماعة هو ان يبدأ الرجل بما غسله الاول
 بظاهر الذراع وفي الغسل الثاني بيضا طنه والمراد به في الغسل الاول بالباطن وفي الثاني بظاهر الظاهر من الغسل ولذا ذكره الاجماع
 عليه فالسبح الجمع اليه وان شئنا بجمع اليه في المداولة وتشرح المفاصل لم يشر على دليل بل النص الواو في المقام من قول الرضا ع في
 رواية ابن بزيع فرض الله تعالى على النساء في الوضوء ان يبدأن بيضا طن اذ عمن في لوجال بظاهر الذراع فاض بالاول بظاهر الاطراف
 ابدا من بالباطن والرجل بالظاهر فيه وفي شرح المفاصل لا ان يقال ان المراد ان يبدأن بصب الماء فظهر ان الفرض ان يؤتى في
 الصب بظاهر الذراع فظهر ان هناك صبا اخر يبدأ بباطن ولا صبا اخر لا الغسل الثاني واجاب بما حاصله ان المراد ان
 يبدأ في الوضوء من حيث غسل الذراع بالباطن أي كوني الخمر الاول من غسلها من الباطن سواء كان في الغسل الاول والثاني وفي
 الجواهر في توجيه دليله ان يحمل قوله يبدأ على ارادة البداية بالنسبة الى الغسلين فيدلح على كون الثاني بعبكمها والاول بكن يبدأ
 ولا يخفى ان غايته ان يكون في قوة قوله يبدأ من الغسلين بباطن اذ عمن وهو لا يعبدا خصا ص كل من الغسلين بعبكمها كل من الغسلين
 مع ان الظاهر ارادة البداية من حيث مطلق الغسل وعلى هذا لا ينعين في تحقق الوظيفة الثانية غسل ثانية فضلا عن انها عاكسة لاوله
 بخلافه على معنى الجماعة فلا يتحقق الوظيفة الا بالغسل الثاني الا على احتمال ضعيف من كون البداية بكل من الجانبين مستحبا مستحلا
 وعليه لا يتحقق تمام الوظيفة الا بالثاني وهذا مضعف اخر لا راد منه من الوظيفة لا خصا صها بغير معوز الماء والنص مطلق
 ودفعوا الاجماع على ارادته فاعلم انما هي كما في لوجال بظاهر الاطراف فلا ينبغي التامل في بطلانها وصح بعض بان الخشيش المشكل
 مخبر من هذه الصفة وصح بعض فضلا عما نرى على المعنى المشهور يمكن تحصيل الوظيفة بالبناء الصب احدا الغسلين بالظاهر
 وفي الاخرى بالباطن والظاهر عدم حصولها به ويكتفي في تحقق الوظيفة على المشهور بالبناء الصب بغير من الجانبين بل بتقديم
 كل قد يشكل لنا فانه الترتيب اجزاء العضو على بعض الاقوال المتقدمة في مراعاة الاعلا والسفل فاحتمال ارادة تقديم تمام
 الجانب الا ان الاقوى خلافه في الجواهر لا ينبغي ذكره في المقام وبسبب ذلك لما شاور عدد غسل كل عضو من الاعضاء الواو
 والمستحب في ردي في الاخبار وكذا استنبطت بكل الوضوء من الماء كما استفاض الاخبار بان الوضوء من الغسل بضع اجماعا متافلا
 يجب كما عرفت في حقه واستدل بعض بذلك على ان وظيفة الرجلين الغسل لا ندر انهما يعمل فيهما على تقديمهما وليس كذلك لان المر
 اكما لا بالمضغضا والاستنشاقات وغسل اليدين مرة او مرتين وثلاثة الغسلات ومحوها ببلل رابعة عشر وتلا ثمانية عشر كفا وهي لا
 تنقص عن المدا الذي هو رطل ونصف بل الذي هو المراد هنا فبالعزائم رطلان وربع والرطل مائة وثلاثون درهما والدرهم ستون
 انغاقا وبلغ ثلثة ارباع الاوقية البغالين المتعارفة في زماننا في الخف قد مر تفصيل ذلك في الكون وعن ركان المعين من نوحا
 بثلاث اكد مقدارها فدا سبوع ومن نوحا بكتف جراه وهو يعطى ثلثة المدا كما ذكرناه وفيه الذكرى ان المدا لا يكتف دبلغماء
 الوضوء فيمكن ان يدخل بين ماء الاستنجاء كما تضمنه رواية ابن كثير عن ابي المؤمنين ع واستحسنه في المدا لكن اعترضه شيخنا
 البهائي باننا لما انتهى على القول بعدم استحباب الغسل الثاني وعدم كونه المضمضة والاستنشاق من افعال الوضوء وما على القول
 بذلك فيبلغ ثلثة ارباعا واربعة عشر كفا وهذا ان كفى بفعل كل عضو بكتف الا اذا ثبت وان ما يفضل للاستنجاء ثم ان اراد الاستنجاء
 من البول فلا يزيد ولا ينقص ان اراد ماء الاستنجاء من الغايط ومنها معا لم يتم استدلاله بالرواية ذل بس فيها دلا لعل ذلك بل
 في رواية الحذاء الاشعار بان الاستنجاء من البول وحده انتهى قوله الاستنجاء كان من البول وحده ان سلم فلعلهم عند وضوءهم كانوا
 يغسلون مخرج الغايط وكذا لا اكمال لاجل الصلوة وبسبب السواك عند اي قبل الوضوء مستند سطح ابرم وم في خصوص الوضوء
 الاجماع والنصوص بالعموم والخصوص موضوع ذلك الاستنجاء بعد ونحوه وادناه باصبعه ان ضعف الاستنجاء سطفا استنجاء به فقد
 ورد ان الصم تركه في غيره بشن وبكره في الحمام فانه واء الاستنجاء في الخلاء لله في بكرة الاستنجاء في مفدة ثلثة كصب الماء في كثر
 لصبه هو على وجهه واذ عمو بخود ذلك كافي نفسه فانما التولية الحرة وكذا هذه الاستنجاء لم يوجد فيها خلاف الامن صاحب المدا
 والمدا في الضعف سندها من قول الرضا ع لحسن الوضوء لما اراد ان يصب ماء الوضوء من الابر في ما حسن فوجرت اوزرانا اما
 سمعت الله يقول فمن كان برحولاء ربي لا يذو على عما قبل له لدرهم يصبو عليك الماء فقال لا احب ان اشرك في صلواتي احدا وشر
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا احب ان يشرك فيهما احد وضوءي فانه من صلواتي فحدث وقال الرضا ع للماء والمواء على يده

في غسل اليدين
 في غسل الرجلين
 في غسل القدمين
 في غسل الكفين
 في غسل المفاصل
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء

في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء
 في غسل الأعضاء

في بيان حكم الشك في الوضوء

٣١٩

في بيان حكم الشك في الوضوء

في بيان حكم الشك في الوضوء

في بيان حكم الشك في الوضوء

الماء لا يشرك بها أبهر المؤمنين بعبادته أحد ومومني على صلواته الفاسد من عدم الشك في السن وعدم الاحتياط بالشك في الماء
 في هذه الأخبار فاض بالمتبع من محكمات الأحكام الشك فيها لكن ما كان منها نظير صبياء أو نوضو لا رفع الثوب عن محل الغسل لا المقتل
 البعيدة كالأستحانة في شفا الماء من البئر وطلب خض الماء ونظير لو استعان بصبي الماء في كفه للشرب بل لم يرد له الوضوء بركوه
 وبكره المندل منه وهو نظير في الماء الوضوء المندبل على المشهور في كراهته وعن الخيارات لا جاع على فضله تركه وبمثل من استحبنا التردد
 عتبه الذكر في محكمات الوضوء من ظاهر المرفوض في شرح الرسالة تقدم كراهته قال وهو أحد قول الشيخ وكذا في التذكرة في النسبة إلى
 أحد قول الشيخ وفي الدرس جامع المقاصد إلى الغيل وفي الشرائع كل هذه تمنع بل الوضوء وهو أعم من المندل لشكوله غير المندبل
 كطرف الثوب العامة ولعله لا يظهر لكن لا يجوز الكف في الغضب بغير مسح مطلقا كالشعر والنار ولولا الشهرة بين الأصحاب لم يكن
 قول المرفوض لعدة روايات منها كان على خرفه بعلفها في مسجد بيت الموحدة أو نوضا بمندل بها ولعلنا الموافقة العامة حملها الله
 على التبعة ونفي لباسه في بعضها محمول على نفي الحرمة كما يدعيها بعض العامة وما دل على المسح بالثوب الغيبص كراهية منه غير الفضل
 محمول على الغرض لا في خفيه الحاكويها من ماء الوضوء وعلى أنه ليس من المندل بناء على أنه المسح بالمندبل لا الثوب إلى غير ذلك فيرفع
 الكراهة إذا كان المسح والتجفيف لغرض من شدة برد أو تبلل الثوب فينادي برطوبة ويخوذ ذلك الأمر الرابع في الأحكام المتعلقة بالوضوء
 فمن ثبوت الحديث وشك في الطهارة نظير ما في النسخ والقنوي في غير صورة طهر الشك بعد الصلوة وفيها يكون بحكم المظهر بالنسبة
 إلى ما نزع منها لأنه من الشك بعد الفراغ لكن إذا علم في الشك بعد الفراغ بغيره وجود ما أخذ الشك في ثناء الصلوة كما إذا علم أنه لو كان
 منبها لكان شاكرا من قبل بشكل الصلوة للشك في شمول أدلة عدم الالتفات إلى الشك بعد الفراغ الشك ولا يكون بحكم المظهر بالنسبة
 إلى الصلوة التي لم يدخل فيها وكذا إذا طهر الشك في ثناء الصلوة فوجب المظهر فيها أما في الأول فله شمول قلعة عدم نفعه فيبين الشك
 فان غايته ما اثر الصلوة الواحدة عدم الالتفات إلى الشك في الوضوء بعد هذا والحكم بغيرها ولم يجز له منوضا حتى يصح الدخول في غيرها
 أما الثاني فليجوز أن يظهر لكل المالكين بالنسبة إلى الأجزاء الثلاثة عدم الالتفات وأصل الصلوة بالنسبة إلى
 الماضية ولو ثبت صحة ما نزع ذلك على أن الباقي بشرائط الصحة مضافا إلى ما عوطظ هو فاعده عدم الالتفات لشك في شيء بعد الدخول
 في آخره كتركيب لا نحو الوضوء والصلوة ولا أقل من الشك في شمولها لمتل فثا خلافا للشك في كشف لغطا في الصوبين قال في
 صور الشك في الطهارة الأولى الشك في أصل الوضوء وحكمه ان شك في دخولها بوقوف وشرب غلب فلا اعتبار بالشك بالنسبة إلى
 الدخول فيه وبعد الفراغ منه فيه وجهها فهو بما عدم الالتفات إلى الشك في نزع الدخول فيه في غيره كما بر الشرط في سائر العبادات
 انتهى وقال قبل ذلك ان بناء الوجهين على فهم المراد من فوهم ان شك بعد الدخول في عمل آخر لا اعتبار له فهل يفهم منه البناء على الجواز
 مطلقا فيسري إلى غير الدخول فيه ومفيدا فيخص بالمدخول فيه انتهى في بيان غايته الأولى الصلوة الغيبية لا حصول الشرط حتى يكون
 مطلقا ومفيدا فلا يستلزم الحكم بصلوة الصلوة الماضية صحة الأخرى ولا صحة الأجزاء الماضية ووقع الباقي صحة والمفروض انقضاء
 الشك عدم آخر الشرط في الأجزاء الباقية الفاضية بقضاءها المسلمون في ثبوتها لافنا الأجزاء الماضية مضافا إلى ما نزع
 من عوطظ هو الشك في شيء بعد الدخول في غيره في أجزاء المركب فلا يشمل الصلوة الثانية ثم ان حكم من ثبوت الحديث وشك في الطهارة
 هو ما ذكره سواء ظن بقاء الحدث أم لم يظن بقاء الحدث لا يخالف لقنوي بوجوب الوضوء هنا ولولا الاستصحاب لاحت
 انما يعتبر مع ظن بقاء الحدث الفاضية بجزان متل هنا إذا لم يظن بقاء الحدث لا يخالف لقنوي بوجوب الوضوء هنا ولولا الاستصحاب لاحت
 بل من جهة عموم إذا تم إلى الصلوة فاعملوا بخرج منه مظهر الطهارة بغير الباقي وقاعا فيهما الشغل وغير ذلك لكن لا ينفخ ضعف
 فبببب الاستصحاب ما ذكره لان الاستصحاب مجز ولو من باب الظن مع عدم أفادته لظن فعلا بل يكفي فادارة ظن البقاء إذا دخل محضه
 مع قطع النظر عن بعض الموهنات لظنه فضلا عن القول بمحتمل لا ينفذ وعلى هذا فكل ذلك إذا ظن بقاء النافض للبقين لا ينفذ
 فيجب الوضوء هنا وان ظن وقوعه بعد الحدث ما لم يكن عن جهة شرعية كالبثنة وهو هنا أو ثبتهما أي وقوع الحدث والطهارة وجهل البناء
 منهما فببببب المشهور في الذكرى نسبته إلى الأصحاب لعدم صحة الصلوة الأبطال والشك في كونه لان مظهره اللازم من الفرض شك
 في الشرط وفي الجواهر فيا كان الحدث مائعا لا الطهارة شرطا منه ثم عدم وجوب الوضوء وفضله انما إذا لم يجز الطهارة شرطا في
 الصلوة بل الحدث مائعا لا يجب الوضوء في الفرض وكان من جهة ما يقال من ان مانع يكفي فيه الشك في وجوده وهو في جبر المانع بل

الشغل فاضنه باعتبار العلم بعدم المنع وانما ولو من اصل معتبر المفروض عدم فضاء اصل يكون في المفروض محدثا او مظهر الا ان يتم
بناء العفلة على ان يثبت في المنع الى ان يثبت وجوده واستدل الحكم هنا بمسألة الا انها لا يمكن ان يكونا
مختصين بالحدثين كما ذكره المفسرون بل من بعضهم لا اتفاق عليه ومختصين بدليل الاجماع على عدم وجوب الوضوء على المظهرين
قولك يا ك ان تحدث وضوءا شيقا انك قد احدثت المذهب لعدم وجوبه لامع يثبت كونه محدثا وفي المفروض شكوك كونه من
مصاديق الغام والخاص في شمول حكم الغام لمح نامل وكلام ومثله لكلام في عموم اذا دخل الوضوء وجب لصلاة والطهورين
لا بأس بالاستدلال له بالوضوء ان كنت على يقين من الوضوء والحدث ولا تدري انهما السابقين فوضوءا مع استحبابه بالشرع وفي المذهب
بعد حكايه وجوب الطهارة عن المثلثة وثبائهم قال عدي بن زياد قال ووجه ما قالوه ان يقين الطهارة معارض بيقين الحدث
ولا رجحان فيجب للطهارة لعدم اليقين بوجودها الا ان يمكن ان يقال ينظر الى حاله قبل تصادم الاختلافين فان كان حدثا يوجب
على الطهارة لا يثبت انفسا عن تلك الحال الى الطهارة ولم يعلم بخبرها لا يتعارض بضرار منبعا للطهارة وشاكا في الحدث فيبقى
على الطهارة وان كان قبل تصادم الاختلافين مظهر يقيني على الحدث العين ما فكرنا من السبق في التناهي فتردده انه لم يعلم بحد الانقراض
من جهة احتمال كون الحدث الظاهري بعد الحدث المفروض سابقا فلا يؤثر في الصورة الاجرة بمقتضى وقوع الوضوء الظاهري بعد
المفروض ولا قال يؤثر في جماع المقاصد بعد ان حكا عن الحق اختياره ان لم يقطع بالغا فبأي تفاوت حاله السابقين بها
من الطاهرين قال ولا اخذ بالنظير ولو لم يعلم حاله قبلها مظهر نهى وعن شرح المجتهد بن سبيل الى شذوذ المناجيين واما وجوب
النظير ولو لم يعلم حاله السابق فهو محل اتفاق وفي الذكر من عنده ان ثم فليس خلافا فيما نحن فيه لوجوه على مسئلتنا بيقين الحدث
وشك الطهارة وعكسها وفيه ان مفروض المسئلة المذكورين يثبت وجود احدهما والشك في وجود الاخر ويحصل هذا القول
في هذه المسئلة الشك في ثابته الاخر المتيقن بوجوده من جهة احتمال وقوعه بعد ما تله فهو غير متغير بها ثابته في افشاء استصحاب
بقاء حكم التيقن وهو الاصل السابق في وقوع ما بعده مؤثرا في انقضاء الحكم كونه محدثا في صورته ومظهر لآخر
ولا يضر بذلك عين المسئلة ولا يخرج برعن كونه قولنا هنا محال للمشهور بغير الظاهر ان نسبة الخلاف فيما نحن فيه الى الفاضل في المسئلة
لقوله في نه باخذ مثل ما كان قبلها ان علم الحال السابق لغيره فلا فائدة في المسئلة المشهورة لان قال اطلاق الاحكام باعادة الطهارة
ويحتملنا في كثر كتبنا وقلنا ان كان في الزمان السابق على زمان تصادم الحالين محدثا يجب عليه الطهارة وان كان مظهر
لوجوب مثاله انما يثبت عند الزوال انه نفى طهارة ولو ضامن حدث وشك في السابق فانه يصحح حاله السابق على الزوال
فان كان ذلك الحال مظهر فهو على طهارة لا يثبت انه نفى تلك الطهارة ثم نوضا ولا يمكن ان يوضا عن حدث مع بقاء تلك
الطهارة ونفص الطهارة مشكوك فلا يزيل عن اليقين بالشك وان كان قبل الزوال محدثا فهو الا ان محذرت لا يثبت انه ينقل
عنه الى طهارة ثم نفصا والطهارة بعد نفصها مشكوك فيها انه في فعل مراده من التفصيل لما اختلفوه هو البيان لما اجملوه لا
الخالف في الفتوى بالاطلاق والتفصيل لا يخرج بان تفصيله هذا هو ما ذكره في كثير من كتبنا المتأخرين التي قال فيها مسئلة لو يثبت
الطهارة والحدث وشك في المقدم فالمشهور عند اصحابنا الاعادة وهو الاقوى عندك ثم استدل له بعين ما استدل به المشهور
من انه حاله الدخول غير يثبت للطهارة فلا يستبعد الدخول ثم قال فرع لو يثبت انه وقت الزوال نفص طهارة ونوضا عن حدث
شك في السابق فيبطل الوجه استصحابا لاسبق على الزوال فان كان في تلك الحال مظهر فهو على طهارة لا يثبت انه نفص تلك
الطهارة الى احوال ما فرقة في المختلف موضوع المسئلة في المنهى كما ترى هو يثبت وقوع طهارة وحدث بغير علم السابق منها وفيه
وافق المشهور فتوى ودليله موضوع الفرع بعد ما هو يثبت وقوع حدث وارد على الطهارة وطهارة وارده على الحدث لفرض الحدث
ناضيا والوضوءا فعلا وفيه على اخذ مثل الحال السابق عليها والمشهور لا يخالفون فيه بل لا يخالفون فيه احد ولذا صرح المحققا
بموضوع هذا الفرع ووافقه في حكمه وبالحكمة لم يطره من الفاضل في المسئلة المشهورة لان غاية ما في المختلف التبيين على الحكم في فرض
بوافقه في المنهى قبل لا يخالف احد وانما عمل في الفرض خارج عن مفروضهم بخلافه في دخولها فيها حكوا فيه بوجوب الطهارة لاثبات
في احدى النظر من حدث وطهارة مشكوك في السابقين وان كان بعد الاثبات والنظر في السابقين من الاخر كما ذكرنا من مسئلة
التك الشك في السعي مع حصول العلم بالوجوب والفرقة من جدان نفسه على الصفا او لمرة لكن باعتبار كونه شككا ابتداء وفي ذكر هذا

في المسئلة المذكورة

في المسئلة المذكورة

في حكا الشك الوضوء

٣٢١

في حكا الشك الوضوء

بمعن ان الفرع في المنهى شهادة على انها عند غير موضوع اصل المسئلة وعلى كل حال او رد على ما في المختلف ولا بان مع اعترافه في هذه
 بالانتقال عن الحال السابقة كيف عبر باستصحاب الحال السابقة بغيره بان المراكلة الاستصحاب الاستلزام بغيره بوقوع الحدث بعد
 الطهارة والطهارة بعد الحدث الكون بعد الحالين الطارين على مثل الحال السابقة لا الاستصحاب المصطلح وقد حكى ان كذا الخ
 هو ايضا عن ذلك بعد ان اورد عليه ثانيا باحتمال وقوع الطهارة الطارئة عقب السابقة فيها فرضنا الحال السابقة طهارة فلا
 يكون الان مطهر ووقوع الحدث الطاري عقب الحدث السابق فيها فرضنا الحال السابقة بغيره فلا يكون لان محدثا وبقية بان
 مفروضه كعرف هو ثبوت ورود الطهارة الطارئة على الحدث والحدث على الطهارة وهذا مستلزم لا ريب في الاحتمال المذكور وفرضه
 كونه لان على مثل الحال السابقة قطع ثبوت تساو عدد الطارين واحدا واحدا واشين اشين وان هذا كما فيه في القواعد حيث
 قال ولو ثبت ما لمحمد بن ابي ثناء من عدد متساويين اي موارد من غير شرا مع عدم ثبوت تساوي الطارين كما هو مفروض طارئة
 في المختلف لمفرض الوضوء في افعال الحدث فافضل وهو يجمع مع ثبوت تساو عدد ما وافق له عدم التساوي وعلى تقدير الاحتمال و
 ان كان لا يثبت كونه لان على مثل الحال السابقة ولو وقع فرض التوارد فلا فكاك للحال السابقة الطهارة مثلا واحتمل صدق
 ثاقصين وضوء واحد فاحتمل وقوع الوضوءين الحديث فيكون الان محدثا لكن يحكم بذلك شرعا لان انتفاض الطهارة السابقة
 ح بالحدث التام بعد وارتفاعه بالوضوء الطاري بعد مثبته واما انتفاض هذا الوضوء بقي مشكوكا لا يثبت انه على وقوع حدث اخر
 وهو محتمل لا مثبته والاصل عدمه كما اشار اليه بقوله في انتفاض الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزل عن اليقين بالشك ولو كان
 ملزمه مخصصا للمساواة كان قوله هذا لغوا بل غلطا لان عدم انتفاضه مشبته وبهذا يثبت ان ما اورد عليه في المذرك نجا
 للذكرين في تحصيل الحدث بالثاقص بالوضوء والرافع يخرج المسئلة الى يقين اي يقين التمام والتاخر فاذ كان قوله في المسئلة
 اي لمفرضه في جهل التمام والتاخر ما لا ينبغي هو في غير محل وان يثبت على عدمه لا لان خروجه الى اليقين انما هو على تقدير ثبوت
 التساوي في العدد وعبارة المختلف اعلم واستدل له بالاستصحاب شاهد العموم واما ما اخذ به في جامع المقاصد من البناء على ضد الحال
 السابقة فاعلم ان هذا على تقدير نفي نفي الحال السابقة بين وبين المشبته من فوائدهم فيما لم يعلم الحال السابقة الذي عرفت بموافقتهم بل
 هو جامع واما استدلاله بما عرفت من العبرة على اخذ بالصدق فقد اورد عليه المنهى بعد نقل القول والرد على ما في احد قوليه
 في الايراد في المذرك انما بان في الصورة الاولى وان ارتفع قطعاً بالوضوء الطاري لا ان الحدث الطاري يترفع وقوع ولا يدور على
 برائعه وهو غير معلوم لجواز تقدم الوضوء الطاري عليه واستصحابه بخلافه لا استصحاب الطهارة الطارئة وفي الصورة الثانية
 يجري الكمال بالعكس واجتنب بن الحدث الطاري وان تخلف وقوع صورته لكن غير معلوم كونه مؤثرا في انتفاض الاحتمال وفوقه بعد
 الحدث السابق فلا حدث ثاقص بغيره حتى يستصحب ما استصحب اما انتقال اليه لحدث السابق من الطهارة سلم عن المعارض وجهه
 الدرس ايراد المذرك بان وجود حال الحدث المانع من العباد في زمان الحدث الطاري مثبته ان لم يعلم كونها ناشئة من الطاري
 لاحتمال كونها الباقية من الحدث المفروض سابقا فاستصحب فيما بعد ذلك الزمان وبما عارض به استصحاب الطهارة الطارئة يثبت في
 فاعلم ان الشك في الشرط سلمه ففرضه بوجوب النظر في استصحاب حال الحدث من استصحاب الكل المراد بين فردين مختلفين لما
 في استدلاله بالبقاء الى طول الزمانين او في الواقع الى حصول افع احد هاتين الاخرتين في غير ذلك حاله دخل في بقاء احد هاتين الاخرتين
 وهو محل فرد مفرد في محله قد قوتنا حقا استصحاب نفس الكل وان لم يتخصص فردا وثرب حكمه دون ما يثبت على موضوع الفرع
 فلو رد بالحدث مثلا بين الاضطرار الاكبر استصحب مع حصول الوضوء وجمع من من استصحب ان استيطان المسجد فلا بأس باستصحاب
 حاله المنع من الصلوة في محل الحدث وبما عارض به استصحاب الطهارة خلافا لصريح شريعتنا في كشف لفظا قال الاستصحاب بان ارباب الحكم
 الجنس فلا وجه له لان الجنس لا انفرد له عن الفصل بطريق الشخص وان ارد استصحاب الحكم الشخص فظاهر البطلان انتهى بينه عدم
 انفردية عن الفصل انما يكون ما نعلم من استصحابه اذ ارد تبدل فرد بغيره وليس كذلك بل استصحاب الكل المراد بين الفردين انما هو
 احتمال كونه في ضمن الفرد الباقي في ثبوت حكمه المشترك ومن الجبر في ذكره في غير جيل ذلك دليل البناء على مثل الحال السابقة
 فلا وجه لظاهر المشبته وجوب النظر وان كان زمان الحدث الطاري متصفا واستثنى بعض ما عرفت لنا من هذه الصورة
 حكم بالبناء على كونه مطهر الحكم فيه بناه على قول النارج عن معلوم اذا الشخص في زمان الوضوء فالحكم البناء على كونه محدثا الحكم فيه

في حكا الشك الوضوء

فِي الشَّكِّ فِي الْوُضُوءِ

٣٢٣

فِي الشَّكِّ فِي الْوُضُوءِ

فِي الشَّكِّ فِي الْوُضُوءِ

بغير من سلامته من الغشا فان عرض له شك بعد فراغه من قيامه من مكانه لم يفتنه من غير طهره من غير ان يتكلم ما قيل في الشك بغيره لا يقال
 بقوله فان عرض له شك بعد فراغه من الوضوء لا يجب فيه إعادة الوضوء والشك في الوضوء هو ما ليس عليه وظن لا خلال في
 من فعله وظن فعل شيء بغير الوضوء وعدها لا يجب فيه إعادة الشك في الوضوء بعد ما قام عنه والشك في عضو منه وضوء
 عبادة المبسوط والمراد من الشك في الوضوء هو فيه الشك في تنقضاء من جهة صدره والحد وان فسر في الجواهر عبادة المبسوط
 في الشك في الاثناء وكانه اخذ من شراح المغنفة فان فيها نحو ما عبادة المبسوط والوسيلة وضوءه بالشك في الشك وهو بعيد وان
 ما حللنا عليه ظهر خصوصاً من عبادة الوسيلة ولا سيما من قوله فيها بعد ذكر الشك في الوضوء وهو ما ليس عليه وظن فعل شيء بغير الوضوء
 اذا نظر ارادة ما ذكرناه من احدهما لا محالة وعلى كل حال لا يجزئ ذلك عبادة في المغنفة والبيان والدليل عليه هو ما افاده في
 من شرط احراز صحة الوضوء على وجه البين ما دام متشاكلاً في اداء الشك في اثناء في جزء او شرط صحة وضوءه انما انما
 كأنه منقطع عما ورد في اجزاء الوضوء لكن في شموله للفرض منع واضح على من مع الفارق لان الاصل في حصول الجهر عدمه ومثل الشك
 الخالف الاصل وهذا الاصل عدم الحد فهو كالشرط الموافق للاصل كما اذا شك في الاثناء في عرض نجاسة الماء والحل والاضاءة
 الماء ونحو ذلك فالشك في اجزاء الاستصحاب والمضيق في الوضوء كما ستعرف قريباً ولا يتم ما هو ظاهر هذه العبادات فلا يلتفت في
 شك في الحد في الاثناء وشك في شيء من فعال الوضوء بعد انصرفه بل يفي على جهة الطهارة فيها تحكيماً للاصل في الاول من غير
 عجز والفرج عن الاصل في الثاني من النص قضاء في المخرج لعدم بقاء البين بعد الفعل فالباقى في اتمام السهر عليه جميع الاعمال
 ولا خلاف في من في مقام انما الكلام في اننا طهراً لا لثقات يجزئ ثمانية الفعل ومع شيء اخر من الاثقال عن الحل والادخول في
 اخرا ونحو ذلك عباداتهم فيه مختلفة ففي بعضها الغيبة عن نشاطها بالفرغ من الوضوء والظن في ثمانية فعاله وفي الكشف انه المشهور
 عن جمع البرهان نسبة الى ظاهر الاحكام في الوضوء والادراك الاجماع على عدم الاثقال بعد الانصراف من فعاله وان لم ينفذ
 عن عمله وفي بعضها الغيبة عن القيام عن محل الوضوء في الذكرى لو طال التعوف والظن في ثمانية فعاله في ثمانية من غير ان يكون في
 الكشف ان الاثقال وحكمه كطول التعوف في الشك في احوال الاعضاء ونحوه في الجواهر ان هذا التفضيل خرق للاجماع المركب
 وفي اللوامع ان الشك في العضو لا يخرج انما موجب للثبات بعد تحقق الفراغ مع الشك فيه الى غير ما من الكلمات وقد يقوى
 الانا طهراً ثمانية الافعال وان لم يتحقق الدخول في حاله اخرى وشق اخر لم يمتد قوله في جهة بغيره بل انما يشك بعد ما يوضوفاً
 هو من ما يوضوفاً اذكر من حين يشك في موثقه ان مسلم كل ما يوضو من صلواتك وطهرك فذكره نذكره فامض كما هو في ذيل
 موثقه انما الشك اذا كنت في الشيء لم يخرج منها الشك في اثناء الطهارة لما في صلاحيته في رزارة الاثناء في الشك
 بعد الفراغ تحت الغم من غير مخرج سوى ما يدهي من ذيل جهته في رزارة فاذا ثبت من الوضوء فرغت منه وصار الحال اخرى في الصلوة
 او في غيرها فشككت في بعض ما سأل الله ما اوجب الله عليك فيه وضوءاً شئ عليك فيه وقوله في صلاحيته في رزارة انما ينفذ
 اذا شككت في شيء من الوضوء دخلت في غيره فشككت ليس بشئ بناء على عود ضمير غيره الى الوضوء لا قضاء منه وهو التفتيد فيها
 بالقيام والصبر في حال اخرى والدخول في غير الوضوء لا لثقات في الشك في غير محل الفيد الجواب ان الظن من الصبر ورد
 مورد الغالب فلا يعمى وذلك لان القيام بعد الفراغ والدخول في حاله اخرى هو الغالب بل حاله اخرى لا يعمى لعدم حلاو الحكم
 من لا يكون مضافاً الى ان الصبر مشتمل على شرطين متقابلين في الحكم والظن في مثاله كون الاولى هي المسافة للقيام اذا الحكم في
 الثانية انما هي بيان الحكم بغيرها والموضوع فيها عدم الموضوع في الاولى لا امر وجود اخر فالمراد من القيام والصبر في حال اخرى
 في ذيلها هو عدم دوام الاشتغال والفراغ ويؤكد ان التعوف في صلاحيته لا خصوصية له قطعاً فالمراد به الاشتغال كما يفتضيه بعده
 بعل فيكون المراد بالقيام الذي في مقابلته الفراغ كما يفتضيه عطف الفراغ عليه بناء على نصه بانه لو كان هو غيره لكانت سبباً
 ذكر الفراغ كما لا يخفى فاصلاً لا محال لثباته على الغالب لا تنص في الصبر في عدم شمول حكمها الا انما لبقاء صوته ما اذا فرغ ولم يعم
 او قام ولم يدخل في صلواته وغيرها خالياً من حكم الاثقات وعدم الاثقات في الوضوء لا لثقات في الاثقال على عدم الجواز في الذيل عدم الاثقات
 في صلاحيته الا لثقات في الشك ان لم يدخل في فراغ وجاز من العمل في قضاء مغلب في الاثقات على عدم الجواز في الذيل عدم الاثقات
 بجزء الفراغ والجواز في العمل الفيد على الغالب في الخبرين بخصاً من الحد بين خصوصاً مع موافقة العمل في الوضوء والاجماع المحكي لما

كتاب الطهارة

مفهوم اخبار اذا شككت في شيء ودخلت في شيء خوف شكك ليس بشيء فبما كان دعوا اختصاص هذه الاخبار باجزاء الصلوة كما في شكا
 المتأخر وغيره ومع ذلك لم يعم ظاهرها الشك في الانشاء في اجزاء كل ركعة كما في الجواهر دون ما بعد الفراغ والانصاف ان الذي يفتن به
 النظر فيها هو ارادة العموم فاعاد كل من شك في الاعمال المرئونة المشرقة وهي الالفات ليس بصورة وعدم الالفات ليس في آخر
 سواء كان العمل المشكوك به جزء من عمل كل ركعة من الصلوة او شرط الركعة الطهارة من الصلوة وسواء كان الشك في ثناء العمل المركب
 في اجزاء ما بعد الفراغ لا طلاق وعموما اذا شككت وكلما شككت في ركعة ولو كان العمل مستقلا لكنه يتربى شرعا على عمل اخر كالطهارة
 وقاد يسطح حكم عدم الالفات بالجواز في موثقة ابن ابي عمير وكذا في خبره بصير وجهه استيعاب جابر ومبني في صحيح ابن مسلم
 بالخروج من المشكوك في صحيح زائدة ومعلوم انه مع فرض الشك في وقوع العمل لا معنى لجأزه ومضيه والخروج من نفس العمل فليس
 الا اذ اذ نجا وعما يفعله فان قيل لا يمكن ذلك فربما اذ اذ الاختصاص بصورة المقر غير من وقوع اصل الفعل في شك في بعض
 ما يعتبر فيه من شرط وشرط فيكون المراد من الخروج الفراغ من تمام العمل فلا اطلاق ولا كلفة كما قيل قلنا لو زدك شيئا في فرض الشك
 في جزء من الصلوة بعد الدخول في جزءها الاخر والحكم بعدم الالفات ليس في الفراغ من الصلوة معللا بالعبارة المتقدمة مضافا
 الى اظهره ما ذكرناه من سبب الشك في الظاهر ان المراد من العمل هنا هو العمل المرتب في الوضع الشرعي حيث ان جأزه لا يفتن الا بالركعة
 فيما هو مرتب عليه من فعل او لا لان ما قبله احتمال ان لا يفعله بعد فاقم على غير وجه من وجوه من اجل اننا طرد بعض الاخبار والفتن
 في فعل اخر وفي بعضها بعد قبل الخروج كما في خبر زائدة وبعد الجأزه كما في خبري بي بصير وابن جابر عا طفا لعل عليه بخلافه
 فالمراد بخرج الدخول فيما يكون به جائزا وما ضيا وهذا الحكم يعمد الغيبة البناء على ظاهر الحال كما يظهر من قوله هو حين ينوينا اذكر
 ونقرب لظهور ان الغلبة في الشك خلاف ظاهره الى الانسان والمثنية اذا عد الى الامتثال لا يجوز الا على الوجه المرتب
 في الشرع وهل الشك بعد نجا والاحتمال العادي كانه قضاء زمان لم يشعروا بالخير ثم يبدل مثل العمل الشرعي فانه يفتن في العلم لا وجها
 بل قولان من قيام الظهور نظر الى العادة وعموما دخل في شيء اخر عاينه خروج الدخول فيما هو غير مرتب بالصلوة ومن سئل عن الحكم
 بجزالة من الاعمال الواجبة يخرج من قراب غاوية فيحكم للمعاند بن بالصلوة في ول الوقت بفعالها اذا شك في الوقت وكذا المعاند
 فعلمنا في جامع كذا بعد نفي جاعته وبصحة زبد بعد مفارقه وكذا المعاند الوضوء بعد الحدث يكون مستطاعا اذا شك في الطهارة
 وكذا المعاند التائب اذا شك بعد دخول الوقت في غير ذلك مما لا يبيح التمسك به والسرقة غير ثابتة على كفاية هذا الظاهر في الاعمال
 الشريعية والخروج ايضا غير لازم على تقدير عدم كفاية فعله لا فوقي الوجه الثاني وعلى كل حال لا يحكم بوجوب هذا الاصل بغير الصحة
 فلو شك بعد الصلوة في الوضوء وتوضا للصلاة المجددة ما ما على احتمال الغيبة فواضح واما على احتمال بناء على ظاهر الحال فلا بد
 من ثاب ظهور صحة فعل المسلم بغير ثبوت في مخالفة الوضع المرتب شرعا مع التمسك بقصد الامتثال في نهي وهو لا يقضي بازيد من الحكم
 بصحة المشكوك فيه من تحقق موضوع الشرط مثلا ويخون ذلك خلافا لبعض شائخنا فلم يوجب الوضوء للصلوة المجددة ومنه يتبين
 عدم اعتبار نجا ومحل التدارك على تقدير التمسك فلا ينبغي الدخول في كون في شك في اجزاء الصلوة وجفاف السبل في الوضوء
 ان دخل في المرتب عليه بدخل في عموم هذه الكلية الشك في فعله فربما بعد خروج وفيما كان في الخبر معللا بان قد دخل خيال دلا
 بدخل على تقدير التمسك فيها يجوز من الفرض لا بعدا دائره وشك الشك في فعله صلوة الطهارة بعد الدخول في صلوة الغصن لظهور
 عدم مخالفة الترتيب لموظف مطلقا بنهي الكلام في ان هذه الكلية هل هي جارية في شك في مستحق العمل او في العمل الواحد عا
 او شرعا كغسل الطهارة في وجهه يظهر من موثقة ابن ابي عمير بغير ثبوت الحكم فيها بالالفات ما لم يدخل في غير الوضوء معللا بان الشك
 الملتفت اليه هو فيما لم يخرج من الجواز الحسن محقق بالدخول في جزء اخر منه فليس الا لكونه عند الشارع عملا واحدا فلا يفتن في
 الجواز الا بالخروج من تمام ركعة الفرائض والحد والاي من الصلوة في وجهه في الفرض ليس بان في شك في بعض الصلوة واذا عرف ذلك
 فلا يفتن ان مقتضى الكلية عدم الالفات اذا شك في خصوص الطهارة بعد الدخول في عضو اخر مطلقا لكن خرج صورة الشك فيه
 مثل الفراغ منها انما هي زائدة المتقدمة واذا كان الشك بعد الفراغ منها فلا خلاف كما عرفت بغير في عدم الالفات ليس
 اذا كان الشك بعد الفراغ فيما عدا الجزء الاخير فلا بأس بالاستناد للحكم فيه الى اخبار المستند اليها للكلية المتقدمة لان المستند بخصتها
 بصدق الصحة بالنسبة الى الشك في الانشاء واما تخصيصها بدين بل الصحة بالنسبة الى الشك بعد الفراغ في غير معلوم لان فيه اعدا الفرض

الشيخ ابو جعفر محمد بن عيسى
 في كتاب الطهارة

في تلخيص أفعال الوضوء ٣٢٥

فيه إزالة النجاسات والانتقال إلى حال ما ظاهراً في الوجود وهو ما غالب فلا معارضة بينهما بالنسبة إلى ما بعد الفراغ لصداقة دخول في غير
 المشكوك بالنيان ما بعده من الأجزاء وتحقق الفراغ بانتهاء الجزء الآخر المفروض حدثاً شك بعده أيضاً وغيره ظاهر فيه بل كحيث كان حله
 على غير الغالب بوجوب تعييد الوضوء فيما بعد الفراغ زيادة على تعييد الصلاة له في كل شئ وهو فروع المكافئة المقنونة لاستغناء عنه الوضوء
 واعتضاده بالشهر في المقام ظاهر بل لا جماع الحكم المطلق الذي لا باس بغيره على الفرض من الشك فيما عدا الجزء الآخر لتحقيق الحلال
 فيه من كاشف للشام وجعل العلامة وما كان لا يخفى لا جماع عليها ولذا جعل الأول في المدارك الانتفاة منه فلا بد من حمل التعبد على
 الغالب جماعاً إذا كان الشك في الجزء الآخر حيث أن الغضيب من الشك في الأثناء منقضى لا خزان الفراغ الحكم بعدم الانتفاة وهو غير
 محذور مع فرض الشك في الجزء الآخر يحمل وجوب التدارك مع مطلقاً لاجل ذلك خصوصاً مع أن الأصل قاض بعدم الخروج وإخاذه
 في اللوامع ويحمل الحكم بعدم الانتفاة بدو أو خزان الفراغ أما بعد وجوب نفسه متشاعلاً مع سبيل الشروع كما عن شارح الدرر
 وفيه عدم القطع منه والظهور لا دليل على كفايته وإذا فرض بغيره ما ما فتى به وان زال القطع بعد زوال الشك أو اشتراك اليد ويحمل
 التفصيل بعدم الانتفاة مع الانتقال من محل الوضوء وطول الفصل والتدارك بغيره وإخاذه في الكشف فيه عدم الدليل على كفايته
 بجزء الانتقال وأما الفصل فسبيل لكل أم فيه وفي الجواهر خرق للجماع المركب ظاهر وبعبارة اختيار جده وقال في جمل التفتيح
 أنه لا يثبت تحقُّق الفراغ بشغول المكلف بفعل آخر وانتقاله إلى حال آخر ولو بطول الجلوس وإن لم يسبق له بفعل آخر وكذا مع عدم
 انتقاله إلى حال آخر وقد سبق له القيام بمحصول الفراغ وأما إذا لم ينقل ولم يحصل له القيام فالظاهر عدم تحقُّق الفراغ فيجب عليه إعادة
 المشكوك من غير فرق في المقام بين الجزء الآخر وغيره انتهى قلت من الغريب قوله الظاهر عدم تحقُّق الفراغ من غير فرق بين الجزء الآخر وغيره
 ضرورة تحقُّقه بالخروج من الجزء الآخر إذا كان المشكوك فيه غيره وقد مر لكل أم في توجيه كفايته في عدم الانتفاة وفي عدم كفايته للغير
 أقاماً وأما الشغول به بطريق آخر فلا دليل على كفايته إذا لم يكن ما ينافي في العمل وكذا الانتقال إلى مطلق حال آخر غير ذي رأى نفسه
 متشاعلاً بفعل واحد لا يصبر فيه مع التذكير لا بعد الفراغ من الوضوء وبالجمله إذا دخل فيها هو مرتب عليه شرعاً كفى في الحكم بالفراغ
 في وجه قوي إذا حكم بالفراغ كان الشك في الجزء الآخر بعد الفراغ ما كفايته للحكم بالفراغ المضيماً للشرع في الأعمال العادية المتروكة
 بعضها على بعض على البناء على الفراغ من العمل المتقدم إذا رأى نفسه فيما هو مرتب عليه بل قد يدعى صدقاً من الخارج من العمل في العسر
 والعادة يخرج ذلك وللزوم الحجج لولاها لعسر ضبط سواها لأعمال ولعل وجه اختياره في الكشف لهذا أنه لا يترك الظاهر في الانقضاء
 على ما يترتب عليه شرعاً في الأعمال الشرعية كما أن المعصية في الأعمال العادية ما يترتب عليه وضع العمل في العرف العادية فلا عيب
 في المقام بالدخول فيما لا يترتب على الوضوء ولا يبطله به أصلاً إلا أن جرت عادة من يخصوا على استعماله بعد الفراغ منه كالنسيب وقد ما
 شمر عن ساعده مثلاً لأن غايته الظهور لا دليل على تعديده على الأصل مطلقاً ولا سببه على البناء في خصوص من هنا بينه وبين طراد
 الحكم في الشك في غير الطهارة من سائر الأعمال بعدم الانتفاة إلى الشك فيما تقدم بعد الدخول فيما آخر وترتب سواء كان في جنس
 من عمل بعد الدخول في جنس آخر أو في عمل بعد الدخول في عمل آخر مرتب عليه وسواء كان الشك في وقوع فعل العمل وفي جنس منه أو في
 وجهه ما سألنا السجدة المتقدم في جميع ذلك عن معارضة الجعفي لاختصاصها بالطهارة ولا معارضة من في البين غيرها أصلاً مضافاً إلى
 التبرؤ والحجج كما أنه يبين منه وجه الاستكال في التذكير والقد اعتمد في عدم الانتفاة إلى شك معناد الموالاة في الفصل الترتيب بعد
 الحكم بعدم الانتفاة ليد بعد الفراغ من الوضوء نظر إلى اعتبار الموالاة في محذور الفصل فانه عدم المساواة بين الظهور والحاصل
 من اعتبار خصوصيته ومن الترتيب الشرعي في التحجج لكنه فرض الشك في مطلق نهي من أعضاء الفصل التام للجزء الآخر ثم وفرت فيه
 وبين الوضوء في الحكم من جهة اعتبار الموالاة فيه دون معان الموالاة لا مدخاين لها في غير الجزء الآخر بعد الاستصحاب عليه براد بعض الفضل
 بأنه ان فرض الشك في الجزء الآخر فإن عتبه الانتقال عن المحل فوات محل تدارك المشكوك شرعاً مبدعاً في بعض ذلك لا بد في الوضوء
 ان اعتباره فيه ظاهر يعرف لاحد وان عتبه الانتقال عن المحل المتعارف لاعتداد الموالاة فلا ينبغي الاستكال في معناد الموالاة في
 الفصل لمساواة الوضوء وهو مبدع في فرض الشك في الجزء الآخر تيمم الفرق بين الوضوء والعمل بناء على اعتبار الانتقال إلى محل فوات
 الموالاة ودعوى عدم كونه فواتاً لا حد في غير محلها لأن ظاهر جماع المفاصل في الابداء الشهد وكشف للشام ومحملي الإصباح لا استكاله
 ناش من مساواة الاعتناء للموالاة في الظن ومن عدم دليل على كفايته مطلقاً في الظن والظاهر خصوصاً في جامع المفاصل حيث قال وكل

كما احتار في ذلك
 وبغير بعضهم في
 منع محله الفصل
 صحيح

كتاب الطهارة

من المثلثين أي احديا والموا لا والآخر ثامسا فاما لا شك لان الموا لا غير شرط في الغسل مطمأنح وهذا يفرض من الجماعه الصغرى بناء على
 الثلاث في الوضوء على قوائم الموا لا ولو كان معلوما عندهم عدم فاقبل به في الوضوء بغيره ووجهه لا شك على من يرى بطلان الحكم
 بالفرع برؤيه فاشاغلنا هو من شرط على الطهارة لا يخلو من شك لان الحكم به من عموم الكليلة المتعددة المدلول عليها بالسيرة والشرع
 ايضا وخصصت في انشاء الطهارة قطعاً فلا بد من حواجز الخرج والمفروض انك بينه ومع كيف يكون الشك بعد الفراغ واما دعوى
 الضد بعرفانها في جمل المنع فيقوى ما مر عن الواقع وينبغي عدم التامل الحكم بعدم الثلاث اذا كان الشك بعد الصلوة لا ولو بينه
 من الشك في أصل الوضوء المقتطوع بعدم الثلاث لا ويقوى به ذلك اذا شك بعد الدخول فيها للصحيح عن الرجل ترك بعض ذلك
 او بعض جسده من غسل الجنابة الى ان قال فان دخل الشك قد دخل في صلوة فليض في صلوة ولا شئ عليه واما الشك في شئ من
 شرائط الطهارة بعد الفراغ منها كارتفاع نجاسة الماء ووضاؤه وعصبته ونجاسة المحل ورفع الحائل وكما لمباشرة والترتيب نحو
 ذلك فالظاهر عدم الثلاث عملاً بالعموم من غير مخرج وربما احتمل فيها وجوب التذكير عملاً بالأصل السليم فيها عن المعارض المخرج
 بدعوى اختصاص العموم من حيث لا شكك ونحوه بالشك في الأفعال وقدره شمول جملة منها الشك في نحو ذلك الشرط خصوصاً كما
 شكك في ما مضى فامضه وكل شئ شك فيه وقوله في موثق بذكر الرجل يشك بعد ما يوضأ قال هو حين يوضأ ذكر حين يشك
 وقوله في موثق بذكر يبعثوا اذا شكك في شئ من الوضوء الى غير ذلك وربما احتمل الفرق بين ما كان جزءاً من جزء كالتربيط فلا
 يلتزم فيه كذا من صوراً وشروطاً كما طلق الماء فيلغى في رتبة احتمال الفرق بين ما يبعد حكمه لو بقي على عدم الثلاث في الطهارة
 الثانية كطهارة الماء ونحوها فيلغى في لا يختلف الحكم بالنسبة الى الوضوءين وما لا يبعد كالتيمم فلا يلتزم فيه ولا يخفى ضعفها
 وعلى الأقوى بخفض حكم عدم الثلاث بالطهارة الأولى فلا يوضأ ثانياً من ماء المشكوك ارتفاع نجاسة ووضاؤه ونحو ذلك
 اذا شك بالنسبة الى الثانية من الشك قبل الدخول وعدم الثلاث في الأولى لا يقضى بمحقق الشرط بل الصحة التبعية وفي هذا به
 جد بعد الاعتراض بعدم الوضوء ثانياً من ماء المشكوك في ارتفاع نجاسة قال وهل يجب تطهير المحل منه للوضوء الثاني الاشبه لعدم
 والفرق بينه وبين ما اعترف به من غسل المحل من نجاسة الوضوء الثاني اذا شك في تطهير المحل غير معلوم ولا يجب في الشك بعد الفراغ
 للدخول في المشرط بالطهارة وكذا في الشك في الاشياء المشكوك فيها فاما تقدم من الشك في الحدث مع بقاء الطهارة وعكسه
 مع شيقها والشك في المتقدم منها المتخلف والاستعلاء والترتيب بل يرتب حكم كل واحد حسبما قرره بغير الشك على الاقوى لان الظاهر
 انهما كونها اصولاً شرعية في موضوعات كالتيمم على المحل مع الشك في نجاسته والطهارة مع الشك في النجاسة والميتة مع الشك في النجاسة
 ومكينة ما في اليد مع الشك في المكينة والخرقة مع الشك في الوضوء في غير ذلك مما لا محل فيه للترتيب صلاحي هو الظاهر من التعبير بقوله
 في النص شكك ليس يشك وقوله انما الشك اذا كنت في الشئ لم يخرج واما لو كان شكك في شئ من افعال الوضوء قبل انصرفه فخرج من الوضوء
 ان يبرأ المشكوك وبما بعده اجازاً ما ينبغي صواب محض لا محض ولا عبرة بما قد ينفرد من عبارة المتعول في صحته زائدة اذا كنت فاعلم
 على وضوءك فلم تدع غسلت ذراعيك ام لا فاعلم بها وعلى جميع ما شكك فيه انك لم تغسل او منعه فاستعمل الله ما دنت من حال الوضوء
 ما دنت عن الوضوء وخرجت منه وقد صحت في حال اخرى في الصلوة او غيرها فاشكك في بعض ما سأل الله ما وجب لله عليك فيه وضوء
 فلا شئ عليك فيه وبها معصية بالاجماع المستفيض يخص عموم نحو صحته زائدة اذا خرجت من شئ ودخلت في غير ذلك ليس يشك
 ونحوها حتى لو ارد منها في الوضوء كقوله كلما مضى صلواتك وطهورك فامضه مضافاً الى عوظه واختصاص جملته من ذلك لاخبار
 بالصلوة لو ورد بها فاعلم بان كان لا يظهر عمومها كما مر الكلام فيها فغيره في موثقات ابن ابي يعقوب اذا شكك في شئ من الوضوء وقد
 في غيره فليس شكك بشئ انما الشك اذا كنت في شئ لم يخرج فان رجع فيه غير الى الشئ عارضاً للصحة واللازم بعد المعاضة في الوضوء
 الرجوع الى عموم كلما شكك فيما مضى فامضه ذرايع الى الوضوء بخلاف الصحة في هذا الحكم بل يقصد ما من جهة مضمومة ودخلت في غيره
 هو لا يرجع لا في رتبة المرجع وظهور السيان وادفئ به بالصحة المعصية بالقوى بل على تقدير ظهور الرجوع الى الشئ لا تكافؤ في الاعوى
 ما ورد بعدم الثلاث في الشك في شئ بعد الدخول في غيره هذا بالصحة المعصية بعد الاصل بالاجماع المستفيض فليخصص الجوع
 هذا وليس الضمير عن الشئ الى غير جملته فلا اشكال في هذا الحكم نصاً وقوى في الوضوء وكذلك الحكم في الغسل والتميم وان بالغ في ترك
 في الجواهر قال بهما ومن العجب بل وقع في ارباض من جريان حكم الوضوء في الغسل فيلغى في كل جزء وقع الشك مع بقائه على حال الصلوة

الفرع برؤيه فاشاغلنا هو من شرط على الطهارة لا يخلو من شك لان الحكم به من عموم الكليلة المتعددة المدلول عليها بالسيرة والشرع

وقوله في موثق بذكر يبعثوا اذا شكك في شئ من الوضوء الى غير ذلك وربما احتمل الفرق بين ما كان جزءاً من جزء كالتربيط فلا يلتزم فيه كذا من صوراً وشروطاً كما طلق الماء فيلغى في رتبة احتمال الفرق بين ما يبعد حكمه لو بقي على عدم الثلاث في الطهارة

في غير ذلك مما لا محل فيه للترتيب صلاحي هو الظاهر من التعبير بقوله في النص شكك ليس يشك وقوله انما الشك اذا كنت في الشئ لم يخرج واما لو كان شكك في شئ من افعال الوضوء قبل انصرفه فخرج من الوضوء ان يبرأ المشكوك وبما بعده اجازاً ما ينبغي صواب محض لا محض ولا عبرة بما قد ينفرد من عبارة المتعول في صحته زائدة اذا كنت فاعلم على وضوءك فلم تدع غسلت ذراعيك ام لا فاعلم بها وعلى جميع ما شكك فيه انك لم تغسل او منعه فاستعمل الله ما دنت من حال الوضوء ما دنت عن الوضوء وخرجت منه وقد صحت في حال اخرى في الصلوة او غيرها فاشكك في بعض ما سأل الله ما وجب لله عليك فيه وضوء فلا شئ عليك فيه وبها معصية بالاجماع المستفيض يخص عموم نحو صحته زائدة اذا خرجت من شئ ودخلت في غير ذلك ليس يشك ونحوها حتى لو ارد منها في الوضوء كقوله كلما مضى صلواتك وطهورك فامضه مضافاً الى عوظه واختصاص جملته من ذلك لاخبار بالصلوة لو ورد بها فاعلم بان كان لا يظهر عمومها كما مر الكلام فيها فغيره في موثقات ابن ابي يعقوب اذا شكك في شئ من الوضوء وقد في غيره فليس شكك بشئ انما الشك اذا كنت في شئ لم يخرج فان رجع فيه غير الى الشئ عارضاً للصحة واللازم بعد المعاضة في الوضوء الرجوع الى عموم كلما شكك فيما مضى فامضه ذرايع الى الوضوء بخلاف الصحة في هذا الحكم بل يقصد ما من جهة مضمومة ودخلت في غيره هو لا يرجع لا في رتبة المرجع وظهور السيان وادفئ به بالصحة المعصية بالقوى بل على تقدير ظهور الرجوع الى الشئ لا تكافؤ في الاعوى ما ورد بعدم الثلاث في الشك في شئ بعد الدخول في غيره هذا بالصحة المعصية بعد الاصل بالاجماع المستفيض فليخصص الجوع هذا وليس الضمير عن الشئ الى غير جملته فلا اشكال في هذا الحكم نصاً وقوى في الوضوء وكذلك الحكم في الغسل والتميم وان بالغ في ترك في الجواهر قال بهما ومن العجب بل وقع في ارباض من جريان حكم الوضوء في الغسل فيلغى في كل جزء وقع الشك مع بقائه على حال الصلوة

اعترض على مثل ذلك لعدم ما في بعض عبارات الأصول من ذكر لفظ الطهارة الشاملة للوضوء وغيره وهو مع أن الظاهر أن هذه الموضوعات لم تكن في ذلك في بابها لا يصلح لأن يكون مجزئة من جنس مخصوصة للمعاداة المنقذة الشاملة للوضوء وغيره إلى أن قال اللهم إلا أن يكون مستندة موثقة بن أبي يعقوب بعد حمل الضمير على الوضوء لا شاملاً على الغسل الجارح في الوضوء والغسل وهو شك في شك مع اعترافه هو بما لا انتهى التعجب من طاب ثراه حيث حصر الظاهر بمصاحب الوضوء من مكان الغسل في الشك كفي ونهاية الأحكام والشبهات بن في لا الغيبة وشخصها صريحاً بما عاين الحكم والحقوق الثابتة في جامع المقاصد في عبارة الفاضل في القواعد ولو شك في شيء من أفعال الطهارة قال هذا إذا كان المظهر على حاله أي فعل الطهارة من وضوء وغيره وحيد في الذم قال والشرط في الوضوء شرط الغسل فارجح إلى تفصيل ذلك الفصل والفعل في حكم اضطرار وخلل يعرف بالتفصيل من ذلك الجمل فغسل كلف لفظاً صريحاً باختصاصه بالوضوء قال والفرق بين لكل والحج من خصوصاً من وضوء في غيره من الأعمال لا لاجراء بعضها مع بعض كحال الأعمال انتهى في الجواهر بعد أن كان مساواة الغسل في الحكم قال نعم لا بعد الحاشي لهم ببروكنا لا يفيد بصر على ما في لا الغيبة وشخصها المقاصد من الضمير مع مساواة التمسك بها وهو مفقود عموم عبارة المذكورة في دليل خوفها بالوضوء مع اختصاصه من الضمير عن عموم حديثنا في شك في شيء بالوضوء إلا أن يرد على خصوص حديثنا في شكك بالوضوء لكونها موزونة كما قيل ويستدل بالحكم في الوضوء أما لعدم الالتفات مع الشك بعد الفراغ من الطهارة فيصير في ذم من ارتكب شك بعد ما بنى وضوءاً قال هو صحيح بما ينشأ ذكره حين شك بالوضوء ما هو بحكم الغسل العمومي وحديثنا كلاً مضى من صلاتك ولعلك فامضه وأما الدلالة في شكك في الأثناء فبأصل الضمير وبما ورد في ذلك لغسل التمسك كجزء من حكم عدم الالتفات في شك في جزء من الطهارة كجزء من الحج عنهم بناء على عموم حديثنا في شكك في الأثناء في شكك في الأثناء الوضوء إنما هو لكون الوضوء عند الشارع بمنزلة العمل الواجب الذي لا بعد الشك في بعضه وخرجنا من شيء ودخولنا في آخر كما تجد في الفرائض في الصلوة عند جماعة كذا يظهر من موثقة ابن أبي يعقوب المعلقة عدم الالتفات على الفراغ من الطهارة قبله وظن معلل بأن الشك الملتصق ليه هو ما لا يخرج المشكوك والمفروض صدق الجواز قبل الفراغ إذا شك في جزء من الوضوء لا يقع الحكم والغسل إلا مع كون عمل واحد واضح فالفعل في التمسك بالوضوء لكون هذه المنة لفظاً الطهارة لكن شك في شك فيمكن الاستناد لما في مفهومه الصحيح عن الرجل يترك بعض ذنبا عاصياً من غسل الجنابة إلى أن قال فان دخله الشك وقد دخل في صلاته فليتمص بقاء على كونه لم يمتنع عدم الالتفات أن لو باطل خرج من غير الفراغ من الغسل بقي ما قبله وبالحكمة الظاهر المساواة بل ظاهر عبارة الجماعة المنقذة من المفروض وغيره وأما المسلمات وأما الشك في الأثناء على الشرط فلا يصح بدي كلاً لا أكثر غير البنية من سائر الشرائط كالأفعال والماء بالاحتمال وطهارة العضو غير ذلك في الجواهر الشك في نحو الشروط لافعال في ذلك في كشف لفظاً أنها من منم واحد في الحكم مع تأمل سببها في السيرة فالعقد أن ذلك الجواز إلى الشرط في الأفعال وبسببها المحافظة بها على الحسابات وتراجع إلى الأول وإلى الشك في الأفعال وكما نرجو على الشك في بنائها في الجواهر انتهى في الذم الضمير بالحق والمطابق قال والشك في الشرط ينظر في الشرط في كل ما فيه فيه مجزئ وكذا في هذا في شكك في الشرط الداخلي من الترتيب المألوف إلا أن في الأصل الحاد في الشك في الفعل في أحد خصوصاً الأول منها الرجوع إلى الشك في كسبته وقوع الحجز وكل منها مخرصة للوضوء فتعجزها الصحيح بعد معلومته كون المراد بما فيها مطلق الأفعال الذي في معتقداً لاجتماعها وبالحكمة المناط المفهوم من الأدلة كون المشكوك من أفعال الوضوء خصوصاً مع ما في لفظنا من تعليق الشك في موثقة ابن أبي يعقوب شيء من الوضوء الشامل لنحو ذلك قد عرفت لانهما بالمفهوم على حكم الالتفات إلى الشك قبل الفراغ من الوضوء وأما السيرة فنخرج بلحونها الأفعال في ذلك في نهاية الأحكام والدرسين البیان وحكي أن ساد الجعفرية والمقاصد العلوية في اللوامع والحداه بنزل وفي عبارة المنوط واللعين المنقذة على تفسيرها المنقذة عن الجواهر وغيره ما لا ينظر في اللوامع تحقوا لاجتماع فيها وولد حكمي لاجتماع المركبين حكم الشك فيها وفي غيرها من الأفعال ولا أحد بعد التذرع خالفها فلا ينبغي التأمل في جريان الحكم فيها لكونها من عظم الأفعال أما الشرائط الخافضة الذي يفرضه لفظ المحافظة بالأفعال في هذا الحكم لظهورها في الفرق بين الفراغ وقبله في الأخبار وكذا في الأفعال في ذلك الذي لا يلتفت إليه ما بعد الفراغ هو الذي يلفت إليه قبله والظن عدم الالتفات إلى الشك فيها بعد الفراغ كما عرفت في هذا المقام إليه قبل الرجوع إلى الشك في صحة وفناء الفعل والشك فيها كما شكك في نفس الفعل وإن كان اضطراراً في الغسل والمشيح الموصوف

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

مكتبة الأوقاف
بمكة المكرمة
رقم الوثيقة: ١٠٠٠
تاريخ التوثيق: ١٤٢٥

في النظر لانهما فهو ولي ولا غير به لان المفصول ذلك المشكوك فيه من فعله لما مؤبر من الفعل الشرعي الوضوء بشا وهو كما يكون بالشك
 في اصله يكون بالشك فيه بوصفه العنوان لمي لما مؤبر وعليه يصح الاستناد الى عموم انما الشك اذا كنت في الشيء لا يخرج
 لان الشك في الشيء يكون بالظن المذكورين وكذا الى عموم صده من قوله اذا شككت في شيء من الوضوء دخلت في غير شكك ليس
 بشيء بالنظر الى مفهومه فان شيئا من الوضوء شامل لشرطه كجزءه مضافا الى ما اشهر اليه من ظهوره كونه لوضوء واحد لا فضا له
 ان الشك فيه ما دام لم يفرغ من الشك قبل انجاز العمل ويجوز ان يكون في جزءه وشرطا الا ان يدعي ان المراجعة طلاق الماء وابطاحه
 مخوذلك من الشرط محل مخصوصا وهو قبل الدخول في الوضوء فيكون الشك بعده بعد انجاز وزعمه كما قيل لكن من الخيل ان التحفظ
 ضروره ان حراطلا في الماء مثلا المعبر من ان في الوضوء ليس الا وقوع غسل اعضاء الوضوء بالماء المطبق ولا محل مخصوص له قبل ذلك
 وعلى تقدير القول بعدم الاحتياط فالظن ان عدم الالتفات انما هو بالاعتناء بالاجزاء الماضية لا الخفية فاشك في ان حراطلا في الماء مثلا
 غسل ما بقي من العضو بعد الشك بما اخله لان الشك بالنسبة الى الخفية من الشك قبل انجاز العمل بل قبل التلبس به لا يخفى ان التردد في
 الاحتياط انما هو في الشرط الذي يكون كالتحيز في قضاء الاصل عدمه كما شك في كل لا طلاق في بعده الاضافة والا باحتمال بعد الغسل ويحتمل
 ذلك التردد من عموم حديثه اذا شككت في شيء دخلت في شيء اخر فشكل لغيره مع اختصاص ما دل على الالتفات الى شكك في الماء بالجزء
 ومن عمومته قول بعض دله وجوبه اليه حتما من مع افضاء الاصل عدمه واما الشك في الشرط اذا افضى الاصل لوضوء الشك في اضافة
 الماء بعد طلاقه ونجاسته بعد طهارته ويخوذلك فلا شك ان في العمل به موجب الاصل الفاضل يحصل وعدم التذكر وتصحيح بالفرق
 بينهما بما في هذا لا يرد على هذا فالشك في الموالاة على تقدير كونها المتابعة يلفت اليه مطلقا وعلى تقدير كونها عدم الجفاف لا يلفت اليه
 الشك فيها اذا التفتين وقت الدخول في العضو بناء على الحكم بما خرج به من التارخ عن معلوم التارخ لفضاء الاصلح بنا من الجفاف ومن التردد
 في العضو وهو الموالاة والافتقار اليه الاصح ان لا يربط وقت الدخول ليجوز التردد في الجفاف فيه بغير شك في الموالاة ولا اصل في تخلفها
 كما بر الشرط لخالقته الاصل ومن هنا قال في التردد والشك في جفاف مجموع التردد بلغي انما الوقت في الفعل بل اي وقت غسل العضو
 بدلا وتخصيص دون وقت الجفاف في محتمل في معنى اليك غير هذا ايضا مما لا يرجح مع جملة التارخ ومعلومه وقال في هذا لا يرد ولو شك
 في الموالاة مضى مطلقا بعد الفراغ وقبل عملا بالاصل الا اذا اشتبه وقت العمل كمثل اليد في التخصيص كغيره اي لا يلفت بعد الفراغ
 لادلة الشك بعد الفراغ ويلفت قبله لاصل جملة التارخ فيكون كما بر الشرط ثم انه من وجع على المشكوك فيه قبل الفراغ بعد
 ما بعده ايضا من عادة الشرط بجماعة وكان المشكوك به في المترك اذا فانت الموالاة به سنان فطعا وميل البعض هنا الى عدم فاج
 فواء الموالاة مع اعترافه بان الاحتياط على خلاف نظر الخاطا في الحقيقة في غاية الضعف لا سيما فيها البيان ما ينبغي ان يفعل من هذه
 الحثية فلا يعارض دله وجوب الموالاة ويحتمل عدم العمق في دليلها بحيث يشمل الفراغ ويخرج فاضا من رده وجوبها في كل وضوء ولا ينبغي
 التامل في ذلك لان نحو هذه المغالاة ناش من عوجاج السلف وعدم اعتدال النظر فيها كما انه لا ينبغي التامل في انما يلفت الى هذا
 الشك ما لو يكن كغير الشك في الوضوء لا حيا كغير الشك ان ظهر كثر منها في المصالحه لكن في بعضها من التعليل ما يعضو به العمق وينبغي التامل
 فيه بان كثرة الشك من الشيطان وينبغي مخالفة مقتضوه بعدم الالتفات في وضوء كان مصلوفا مغيره الى برئذ ودعوا افضاء طلاق
 النص عموم الحكم لكثير الشك ظهر فاضا من الدعوى المتقدمة وان مال اليه ايضا بعض فهم من الوسواس المجهوف عنه في الحال ومثل
 كثير الشك كثيرا لظن ظاهر الاضراف ما دل على اغنيا وفيما كان من متعارفة المواقف الحاصل لا غلب الناس ما كثيرا القطع فان كان
 متعلقا بقطع الشك لا يلفت اليه لظن ما ذكره الا اذا بين نشاء ما يقيد القطع بصحح المزاج وان كان الفعل فهو معتبر الا اذا بين نشاء
 ما لا يقيد القطع بسلم المزاج هذا الحكم الشك في افعال الوضوء ما لو شئت ترك عضو عمدا او سهوا بغير متعارف من غير كثير القطع الشك
 اليه في كثير الشك في بغير على الحال ان قبل الاضراف منه بعد الاضراف وباني ايضا مع التردد بما بعده اذا لم يكن الجزاء الاخير ولو كان التردد
 بما بعده اذا لم يكن الجزاء الاخير ولو كان التردد بما بعده والاول اظهر سحبا بانفاق النص في الفتوى من غير الاسكان في فاكنتي هو
 بفعل التردد خاصة فيما اذا كان دون الدائم للنقل لو ارد فيه وفي الخلف الذي كرمي انه حديثا بل ما من عن النبي ووزاره عن الجمهور
 واني منصوع عن يدين على فاما لا صاحب لم يعتبر راعيا لم يعل على الاخبار لم يثبت عندهم قلت مضافا الى انه على تقدير الشك في
 تكاثر ما دل على وجوب الترتيب لفاضي فعبان العمل بدون النقل المذكور وكذا لا يكافؤه ما روي في لغيره غلب الحسنة موسى عن الرجل

في غير هذا ما يجب ان لا يشك في

في غير هذا ما يجب ان لا يشك في

في كتاب الحج

٤٢٩

هذا هو الوجه الثاني في وجوب غسل اليدين في الوضوء

يقضي من وجهه إذا توضأ موضع الوضوء فإلّا يقال يجوز أن يبل من بعض جسده ولعله بالنظر إلى ما قاله في الغيبة يكون فتواه ولا بأس به
من جهة عدم المكافأة على الألفاظ التي قبل الشروع في غسل اليدين الضميمة مع القول على المشرقة وما بعده انما هو فيها الزيف لا الالة المغير
حسبنا عند من أمّا إذا كانت فليست انتك الوضوء بل على ذلك في المولات ولو كان المشرقة المصحح ولم يتوجه على العضو لما سمع من بعض
نذارة اخذ من تحتها واجفانه لئلا يذره حسبا تقدم ذكره في أعضاء المصحح ولو لم يتوجه نذارة على أعضاء الوضوء أصلا استأنف جوابا
الوضوء ولو وجب كون المصحح بغيره بل الوضوء على التفصيل المتقدم ذكره في أعضاء المصحح وبعيد الصلوة وجوبا لو ترك غسل أحد الجنبين
ولم يجره لما اجماعا كما صرح به غير واحد وناسيا بغير خلاف هو جلد الأمن لا سكا في فصل في السابق لغسل مخرج البول بالانكسار
في الوضوء فوجب عادة الصلوة وفيه خارج فليست بواجبة كره مستند لا الجمع بين النص لا مبرا لا عادة مطلقا كما لا يصح في موضع
ونسى الاستنجاء غسل ذكره وأعد صلواته لا بعد ضوئك ما نفاها مطلقا كما لا يخبر في الرجل يوضأ ويبنى أن يغسل ذكره فقد
بال فقال يغسل ذكره ولا يعيد الصلوة وفيه مخرج عدم شاهد على هذا الجمع انه مخرج الكفاية المطلوبة لان الأول مع كونه أكثر بل هي
مستنبضة واضح سنداً معتدلة بالشهرة المقارنة للجماع ومن الصدق فلم يوجب له عادة من ترك غسل مخرج الغايط في الغيبة
مطمئنا لو وثق رجلان يشهدان من الغايط حتى يصلح لم يعد الصلوة وفيه خارج الوضوء المفتح لو وثق الاخر في الرجل يبنى أن يغسل
دبره بالماء حتى يصلح الا انه قد يمتنع بشا لانه اجاز قال ان كان في وثق تلك الصلوة فليعد الصلوة وليعد الوضوء وان كانت قد حذر
تلك الصلوة التي حتى فقد جازت صلوة ولو وضأ لما قبل من الصلوة وهو مع عدم كفاية المعتبرة المستنبضة الامر بالعادة مطلقا
واشكاله على الحكم الشاذ من عادة الوضوء وما لا يقوله احد من علم الاجزاء بالاجزاء معارض بالوثوق الذي قبله فينبغي المستنبضة
ومن أجل هذا ينبغي القول بالشبهة من وجوب إعادة الصلوة مطلقا وحيث في الرياض عن الغايط القول باستحباب الاعادة مطلقا كغير واحد
الرجل يوضأ ويبنى أن يغسل ذكره فقد قال يغسل ذكره ولا يعيد الصلوة ولكن الذي نسب إليه في الكشف مفتاح الكرامة هو
استحباب عادة الوضوء دون الصلوة وهذا لا بأس به بل ما ورد به عليه كما نفعه عن جماعة وعلى تقدير بطلان هذه فتاواه من المخرج
اختصاصا صلبا بالبول والهي عن مطلق معارضته بالوثوق الثاني المتقدم ونقاء المستنبضة بسلبه عن المعارض في الجواب لا عادة
ترك غسل كل من الخمرين لا يكتفوا المعتبرة المستنبضة على تقدير معارضته بها هذا وقد بين الحكم هنا جماعة على الحكم الأدنى في احكام
الخصاسات فيمن صلى نجاسة في ثوبه او بدنه ناسيا في المذرك ان مسئلة اخرى من جن ثياب من صلى مع النجاسة وفي مفتاح
الكرامة ان مسئلة ان يبنى على مسئلة ناسي النجاسة في الصلوة او عامدا لها كما هو الظاهر لو ثبت على ما ينبغي انتهى هذا هو الذي
يسبق الى بادي النظر لكن لا يخفى على من تدبر فتاوى أصحابنا المتأمنين بجدها هنا غير متبينة على ذلك لعدم العثور على الخلاف
في عادة الناس هنا الأمن لا سكا في والصدق وهناك الخلاف كما ستعرف شايح حفي قال المص فيهما ولو نسي في حال الصلوة
فوا بئان شهرهما انه عليه لا عادة والقول بالتفصيل بين الوضوء خارجة هناك لكثير من المتأخرين وكان الفرق وجوب المستنبضة
المصرحة هنا باعادة نارك الاستنجاء وضعف ما في لا عادة في عنوان نارك الاستنجاء عوشة وده وعلى كل حال لا يعيد الوضوء نارك
الاستنجاء من بول وغايط ومنها معا عملا او دنسنا انما انما فاما من غير الصدق وخلافه غير واضح في دعوى الاجماع كما هي ظاهرها
جماعة واستظهره في الرياض على عدم اعادته بترك الاستنجاء من الغايط وبديل عليه المستنبضة المتقدمة في إعادة الصلوة فانها
مصرحة بعدم إعادة الوضوء مع معتبره اخرى غير ما منها صحيح ابن ابي عمير قال ذكر ابو مريم الانصار ان الحكم بن عبيدة قال يومئذ
لم يغسل ذكره متعمدا فذكر ذلك لابي عبد الله فقال بئس ما صنع عليه ان يغسل ذكره ويعيد صلوة ولا يعيد وضوءه وعرض الصدق
في الغيبة وجوب عادة الوضوء بلسان غسل مخرج البول وبه روايات معتبرة مصرحة به منها الصحيح فيمن توضأ ويبنى غسل ذكره قال
يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء لكنها لا تكفي المستنبضة المشار اليها المصرحة بعدم من وجوب عمدتها موافقة لنا في ذلك عادة لشهره
الخطية بل الاجماع المستظهر فيها في عدم اشتراط طهارة غير أعضاء الوضوء في صحته فقد صرح فيه جماعة بالاجماع منها في نهايته
الاحكام والادلة لا تخفى المصراحة باعادة الوضوء في الغرض على بعض الحامل من نحو استحباب الاعادة والتقية واردة الاستنجاء
بالماء من الوضوء كما عبر به عنه في بعض الاخبار وعند في المصنع طلق عادة ترك مطلقا الاستنجاء الشامل للغايط وفي الرياض انه
للوثوق المتقدم المسند اليه تفصيل إعادة الصلوة في الوضوء ون خارجة هو مع اشتكاله على الحكم المضعف لما تقدم لا يكتفوا

في بيان الشك في الحديث

٣٣١

فصل القول في اعتبار الحديث في الأحكام الشرعية والاعتماد على القول بالاجتزاء إذا ظهر من الحديث أو من غيره من الأدلة على صحة الحديث في الأحكام الشرعية على كل حال
فقد برزنا بالموصل الأول أن كان المخلط في الثاني أو الثالث أن كان المخلط في الأول وعلى القول بالاجتزاء عادة ما معاً لا يمكن القول في الأول ولا يجوز في الحديث ولا ياتي على تقديره أيضاً القول بعدم إعادة شئ للشك بعد الفراغ لكن ظاهر القاض في المنع في نفوذه
أما راجع تحت الشك بعد الفراغ دون الغرض السابق لبناء إعادة وعدهما في السابق على شرط تميز الاستصحاب عنه وعدهما في البناء على الشك بعد الفراغ هناك كونه مناهضاً لمطلب بوجه الفرق مع مساواتها في ذلك وفي الجواهر بعد دهره في الثاني للشك بعد
الفراغ منها بدوى ظهر كونه في غيره وزاد أن الغرض من قبيل التمييز للصحة في مسافة العلم الاجمالي الحكم بحدوثها اشكالاً في
إعادة الصلوة هنا بان الغرض أن لا يكون أول من يفتن الحديث والشك في الطهارة فلا أقل من مساواتها وقد حكم في الثاني بعدم إعادة
الصلوة إذا عارض الشك بعد الفراغ بل حكم فيه بعضهم بعدم إعادة الطهارة أيضاً ولو للصلوة الأخرى فيمكن القول هنا بعدم وجوب إعادة
الصلوة وإن قلنا بوجوب الطهارة ثم قال ولعل اتفاقهم هنا على هذا الحكم بحسب الظاهر بعد البناء على تلك لفظة وعدهما
الانقضاء في الشك في الشرطية : لشرطها اللهم إلا أن يحمل كل منهم على ما إذا علم بعدم سبب الشك على فعل الشرطية
أن لم يحصل الشك سابقاً فعلا لكنه بعد تسليم الحكم فيه لا يخلو محل كل منهم عليه من بعد فتم انتهى في هذا النوع العلم الاجمالي المشعق هنا
لإعادة معاً كما عرفت به لا يفتي الأولون ولا المساواة أيضاً قوله فيمكن القول بعدم إعادة الصلوة كان موجهاً منه للقول به
نظر إلى الأولون فيمنعهم عوداً لانقضاء على إعادة على غير ثابت بعد قول ابن طائوس بعدمها ونفوذ القاض وكاشف للمشامك
ينفي عليهم الإجماع مضاً إلى أنه على تقدير ثبوتها لا يضر بناءه على اختصاص قاعدة الشك بعد الفراغ بالأجزاء دون الشرطية كما أحتمله
لأنه قول بعض فكيف يكون مبنى قول الجميع بل الأولى بناؤه على تقدير ثبوتها على ما إذا عاد ولا من أدلة الظهور والشك بعد الفراغ في غيره
ولا يخفى أن إعادة المذكورة هنا على تقدير القول بوجوبها أعم من القضاء وفي الوقت واشكالها الجواهر القضاء هنا وفيه من غير الحديث
وشك في طهارته ونفوذها وشك في المناخر وصل على غير ذلك ولم يفتى إلا بعد خروجه لعدم تحقق الفوات بجواز الشك لمفرض من يمكن
في الأولين تحقيقها باستصحاب الحد بناء على زادة أعم من الفوات لشرع الحكم بها بموجب الاستصحاب الواقي بخلاف الثالث
مع تعارض اليقين بالاستصحاب إنما الوجوب في الوقت لعدم يقين البرائة إلا أنه يمكن تبني الفوات بينها وبين الاستصحاب عدم الانبائ
بالمأمور به على وجه ومع ذلك اشكال في الجميع بأن الاستصحاب لا يتحقق به اسم الفوات وفيه أن استصحاب الحديث في الأولين بموجب خلو المحل
معه من حيل غير ظهور وقد رد النص في خصوصه بوجوب القضاء ولا يحتاج إلى عموم من فائده فرضه مع أن الاستفادة من التام في
الاحتياط بالحكم بالقضاء باحراز عدم الانبائ بالصلوة الواضحة ولو بالاصل والمراد من الفوات في النص والفتوى ما عرفت ذلك الثالث
إذا توضحاً وصل به ثم جدد وصل بعد الفراغ منها انتهى أنا حديث بعد أحد الوضوءين وجب فيها اختلافنا في عدم الركعة إعادة
الصلوةين معاً وعلى كل من القولين المتقدمين بغير خلاف لا نرى القول بالاجزاء الحديثي محتمل وقوع الحديث بعد الوضوء الأول فيبطل
الصلوة الأولى ونصح الثانية ويحتمل وقوعه بعد الثاني فيكون الأمر بالعكس فيقع الأولى ويبطل الثانية وأحد ما عرفت من غير ما عرفت
الاحتياطين بإعادة معاً وعلى القول بعدم اجزائه محتمل وقوعه بعد الوضوء الأول فيبطل الصلوةين ويجب مراعاة هذا الاحتمال بإعادة
معاً يحصل يقين البرائة ولذا لا تعليل مناسب في بعض من الخمس صلوات ثلاث بأن كانا الظاهر والعصر والعشاء كان قد صلى في
أن كانت المفردة والعشاء فقد صلى على وجوب المراهة حسبنا ذكره في بيان أيضاً هذا القول بعدم الانقضاء في الشك لكنه يجب على القول بعدم
اجزاء الحديث في عدم إعادة الصلوة الأولى خاصة للقطع بظلال الثانية مع إمكان إيجاب إعادة الطهارة والانقضاء والاجماع الهكوي ولا
يجوز على القول بالاجزاء العلم الاجمالي بطلان أحدهما ولا يختلف الحكم بين ما كانت الصلوةين إذا ثبتت أو فضا ثبتت أو مختلفتين وإذا
قال في المختلفين لا يجب إعادة الفضائية لاستصحاب امره وذلك لا يثبت بعد الانقضاء إلى الشك فيها بعد خروج وقتها وأما فيما انفقتا
في عدم الركعة كالظهور في المختلفين عدا في وجوب ذلك كما عرفت بالاحتياط في تعيين ذلك كما بالذكر بطلان الشك والفاخو والحاجي
وابناء أدريس ودهر وسعيد وعدم تعيين بل كفاية واحدة مرددة بنوى ما عرفت من غير المشهور وبطل على الكفاية الرواية المتقدمة
للغير فيها برائة واحدة معللة بها في الحاشي عن البرية بما عرفت لفاخو طبعه وان كان في سند ما شئ فيجوز بالشبهة المتخوفة
ويقطع بها ما عرفت الجاهل من قضاء عموم الجرم والعين في المنية عدم كفاية المردة ومن أجله يتعين التكرير ولو رددته في ناسيل لغيره ومع

الحكم بالاجزاء في الحديث في الأحكام الشرعية على كل حال

كتاب الطهارة

من غير الماء في غير وقت الوضوء

من غير الماء في غير وقت الوضوء

اعترفهم هذا الحلبي بكفايته ما فيه النص ومع اشتماله على الغلبيل لفاضوا بالعموم يجب عنراهم بالكفاية هنا انهم كانوا النص وقد صرح فيه
 بعدم فوج الاختلاف بالجمهور والاختلاف فلا يتحدوا به من جهة فلا يتحدوا به من جهة من القول المشهور على المختار من كفاية الغيرة واخراج النجاسة
 المصادف للمحدث وما على القول الاخر فلا يتحدوا به من جهة من القول المشهور على المختار من كفاية الغيرة واخراج النجاسة
 كما عرفت على ما في المتن من قوله واحد منهما فيجزي بيان واحد منهما كذا هو مورد النص المجبر وعلى القول الاخر يحمل بطلانها معاً كما سبق في القاء
 بينهما معاً في ذلك ومنع اجزاء واحدة مرتدة عنهما ولا يقول احد ولعل هذا وجه قول الجماعة بغير النكر بل ان مدقهم جميعاً اعتباراً
 فساداً في كفاية لا مراً في الجهر بالنية التي في غاية الضعف بعد الاعتراف بعدم ما في ناسي الغيرة وجهت تكفي الواحدة المرتدة
 فالظن كونها رخصت مع جواز النكر بر كسابر موارد الاحتياط لا عبرة بظاهر الغلبيل في كفاية الواحدة لحصول المقصود بها من دفع تلك
 الغائبة على كل تقدير وهو يحصل بالنكر بزيادة بل بغيره في ذلك ولو صلى بوضوء رافع ثم أحدث رجدة وضوءاً فاعاد صلى به ثم ذكر انه دخل
 بعض من احد هما واحدث عقيب ذلك حكماً كذا ذكر ولا فرق بين ما صلى صلواته كلاً واكثر خاضعاً ومسافر او صلى الجهر بغير
 طهارات ثم ذكر انه دخل بعض من احد الطهارة او انه أحدث عقيب ذلك غير متعينة اعداد على المتوكلات فراضت ثلثية وثلاثية
 وربما عينة مرتدة بين ثلاثين كان خاضعاً وثلاثية وثلاثية مرتدة بين اربعين كان مسافراً وعلى قول الشيخ والجماعة عارداً خاضعاً
 او مسافراً لكن على الاول ثلثية وثلاثية وثلاثية رابعيات وعلى الثاني ثلاثية واربع رابعيات وبعض في صحة الوضوء لم يفرق
 لما المصنف في التنبه عليها في الماء وهو الاختلاف في الطهارة بانفاقي النص والفنوى والاباحه معنى عدم العلم بالنعبة الجماعاً
 مستفيضاً ولما عارداً عدم اجتماع الامر في النهي في العبادة فخرج مع الجهل بالنعبة لعدم النهي وكذلك مع النسيان في الاقوى لذلك يدعو
 ان النسيان في غير ذلك لا بعد فيه كذا حسب ليله لفاضل ضعيفه وبرأعي مع العلم بالمقصود وذكره في الحكم بالبطلان ما يراجع في سائر
 موارد الاجتماع الامر في النهي ولو علم النعبة في الاشياء فان بقي من غسل شيء اكمله بالمباح وان لم يبق الا المنيح فالاقوى صحة المنيح
 بالنداء وبالفائدة لان صب الماء على اليد كصبه على الارض فله عزم في شفر قيمته في لذة فيكون البطلان بحكم ما لمودع وان لزم
 القيمة من باب المحيول لضعفه وعليه لا يجب لتكبين من الخفيف اذا اراده المالك واذا ادا الموضوء بالاكمال بعد تبين حال النية
 الاشياء بسبب المباح على الملبول بالمقصود وان كان لا حوطاً للخفيف في المقام من وبناء على حكم التلف بجمع الوضوء بالمصوب والماء
 اذا صب على الموضوء لا يفسد الغسل به وصبه بغيره احق من ان يمتزج بالنافع خارجاً بفساد الغسل بما يطفئ به في الجهر كالدهن وهكذا اجمعت
 القصة لصحة نية الغسل بغيره بالبلل ولا ينفذ الاذن الا الحق اذا نوضوا بالمقصود لوقوعه فيها عند ولا يرد في ذلك لما لك نعم
 برفعه في قبل الفعل وان كان الغضب في باحق لو اذن لغاصب الوضوء غير لو كان الغاصب اذا ناضله بالهوى وشاهد حاله انما
 هو في لانهما الجارية ينقطع بغصبه هل ينقطع مادونه غيره بتردد وكل لم يلجأ بتردد في نفضاع اذ ناضله ما بعينه في مكان الموضوء
 وهو الا باخذ الموضوء في الماء في احد القولين صرح به في لو خرج وكشف اللباس واختاره جماعة قالوا لان النص في المكان هو
 الاشفاق بربكث او مشى ونوم فيه وضوءا وغسل ونحوها وقد لا دليل في كشف اللباس والحديث عنهما بان الكون فيه مطلقاً محرم
 ومنه الكون موضوئاً والقول الثاني عدم اشراطه صرح به بعضهم ونسب في ظاهره لاكثر حيث لم يشرعوا في تعداد الشراط الا لانهما
 الماء لان الكون في المكان خارج عن حقيقة الوضوء وطلق الفريقان الصحة والبطلان ولعل التفصيل فيه اقوى كما صرح به بعض المحققين
 بان مقصود مقرر من الموضوء من الارض ما يحكمه غير داخل في حقيقة الوضوء فلا يوجب حرمة البطلان فيصيح الوضوء في الغسل
 وشبهه اما قضاء المفترق في المسح بوجوب البطلان لانه امر باليد على العضو المسوح وهو تصرف في القضاء دون الغسل لا نهج في الماء
 على العضو اي تنقله من جزء الى جزء اما بنفسه فلا يفسد فاعترف في القضاء انما على كونه في الماء ان يجري خارجاً والحكم منه ليس في
 النهي او بالذمة كف غيره فالحرية في المقدور ولا يثبت الا اذا انقضى الانحصار بالحرمة وهو غير المقصود بالبحث هنا اذ هو ليس من تلك
 هذا الباب بمحصول كل واجب اذا توقف على نفاذ محضه بالحرمة فيقط الخطاب به هذا اذا نوضا ما كفا في المقصود وما خارجاً
 فيصح كالصلوة في الخروج من المقصود التي ياتي الكلام فيها واذا حبس في مكان مقصود فتح وضوءه فيه بناءً مباح لعدم حرمة الكون و
 ليس في الوضوء ما يرد على الكون المباح ويصح لتبهم بارضها ان نقل فرضه اليه لان وضع يده على الارض من الاكوان لمباحه اذ لا
 بعد وعليه كونه المحرم واذا لم يجد المحبوس في المقصود الا الماء مقصوداً في هذا الاحتمل وجوب الوضوء وبه تخفى في ترجح المسكوت

هل يجوز الوضوء في الفضة

٣٣٣

بغضان الغيرة وصكاه عن الشهيد في شرح الغيبة مع أخيه له أيضا التمسح بسوط الفضة قال في الأوسط الأوسط واختار شيخنا هو في
 التمسح المذكور الأخير وقال الأول بالاضطرار كما إذا اضطرر إلى التمسح به في الشرب فله فيه بياح مال الغيرة لا جرم مع الضمان
 بجواز الوضوء لأن حق الناس ممد على حق الله في مثال الطعام خصوصاً مع وجوب اليد من التمسح نعم لو كان ماء على أرضه لم يكن
 فيه فقد يقال أنه كوضع اليد على أرضه للتمسح من لا يكون المباح بها وحسب فيه مع إمكان الفرق بينهما خصوصاً مع معلومية أخذ
 شيئا من الماء ولا جرم حكمه بالضمان والأقوى تعين التمسح خصوصاً مع عدم اشتراط المعلق لما ذكرناه الذي منه يبين
 سقوط الفرض لا يشترط بأخذه الماء إذا اغترف منه فوضوء العدم دخول الاغتراف في جففة الوضوء نعم إذا انحصر الماء بما
 هو في لينة المصوبة سقط الخطاب وجب لبطول ان كثر خارج عن المصوبة بالبحث كما عرفت في هذا في الصحة لو اغترف في انحصر
 الطهارة لوجوب الخلية وفيه ان الاغتراف منه لوضوء ليس من الخلية الواجب بل هو من الاستعمال المحرم والتخليه هو الاغتراف في خلا
 الاناء كما ان الخطي من الماء المصوبة في خارجها الفضة الحاصلة من الخروج الواجب بل الواجب الخطي لاجل فراغ الماء وقد اعترض
 العضو في اناء الوضوء بطل قصد الغسل بالادخال والمكث والخراج كما ان استعمال المصوبة وكذا لا يشترط بأخذه سقط الغسل الوضوء
 خروج اصابتها المصوبة عن جففة الوضوء فلهذا انحصر الامر في سقط الخطاب لاستلزام المحرم وقد عرفت خروجه عن مسائل المباحين
 واذا كانت لينة من حد النقد بن فان عسر فيها بطل الوضوء لانه استعمال لينة ومجرم ومطلوب استعماله ولو في غير الاكل والشرب
 ياتي ولو اغترف منها صح على الأقوى ان حرم الاغتراف للاستعمال لا مع الانحصار فيبطل على حد سائر المفدات خلافا لما ذهب
 فالصحة مع الانحصار هنا كما المصوبة لوجوب الخلية بغيره وفيه نظير ما تقدم من ان يلبس كل فراغ من الخلية الواجب وكشف الخطا البطلان
 بالاغتراف منها ولو مع عدم الانحصار وتعدى الجواهر فلهذا استعمال الوضوء منها وهو صادق من حين تناول منها الى تمام الغسل
 كما في الاكل والشرب منها المدلول عليه فيها بالنصب على حرمة الاكل والشرب من لينة والاكل جففة في المضغ والازداد ونحوه الشرع
 وفيه ان حرمة الاكل والشرب من لينة انما هي باجنب تناول منها وبه ينقطع المحرم فلا يجب على المتناول ولا يجرم وضعه في فيه واقله
 وفيه لشرب بنائع الماء وفي الوضوء بغيره على العضو وصله به وعلى فرض بطلان حرمة كل المتناول منها في البصير يجرم الاكل والشرب
 منها ولو نص في حرمة الوضوء منها وانما يجرم لطلوع الاستعمال فيجرم به تناول خاصه لعدم كون ذلك لغسل استعماله الا لانه قطعاً
 ونسب الجواهر ما اختاره من البطلان الى الذم وكان من قوله فلا يفسد الغسل العمل والتمسح باليد بطلان لكن ملاده ان تناول
 الماء ليس بفاسد بل هو استعمال محرم يكون موجباً للابطال فيما يستلزم حرمة الابطال وهو صورة الانحصار حق مجمع مع قوله في
 الوضوء وحكم ما في فضائه في ذهب حكم مباح في ناء مخصص قد ذكر فيه ان حكم الاخذ من اناء المصوبة البطلان مع الانحصار
 والصحة مع عدمه والغرض من نسب لينة المتأذاة بينهما وبين اناء المصوبة في القساح عدم الانحصار مع ان صير جفة الصفة في الاناء
 المصوبة ولا يبطل الوضوء بسوطاً من لينة النقد بن الامع الانحصار في رفع الخطاب كما سائر ما يستلزم محرماً ويكفي في الاخذ بها
 بشرطه باخذ من من له الاذن مطلقاً صريحاً كقول نوحه او استعمال مطلقاً ونحوها ما يدل باحداً ذلك لانه لغرض في الخطاب
 مخوف من ان اراد منها في مقام القطع بان المالك يرضى ان اطلع المسيرة على الاكفاد عنها في التصرفات في مال الغير ويستفاد من الاجابة
 وايضاً يخرج عن الاكل من البيوت المعدة وابتداء هذا الحال والمراد منه الاعتقاد الحاصل من الامارات بالرضا للسيرة بغيره على
 الاكفاد بغيره في النص وهل يعتبر فيه حصول العلم كما اختاره في المدارك وسبغ في الرباض لا يجعل مال من الاطبب نفسه والاصل في نبش
 هذه الموضوعات العلم ويكفي المظن كما صرح به في الجواز واختاره جماعة ولعله لا أقوى لكن كل من كل امانة لعدم دليل عليه يقطع
 الاصل بل الظهور الحاصل من ما لك خاصة كضرب الزنا والمضايقة التفرق في الاخرى ووضع المصانع في الطرق ونحو ذلك مما
 يصدر من المالك لذلك لا نرى الاذن العام وان خص من بعض الجهات كالاستعمال في المكان مثلاً دون النقل واستعمال المنصف
 بعنوان دون اخره كالفقر اعدوا للاعتناء ونحو ذلك ومنها امانة اشاع الاراضي كالحراشي وغرد الماء كالاظهار العظام وما
 اشبهها مما لا يرتد المنع في مثلها لتمام السيرة والطريقة المستمرة من خلق الله تعالى الاكفاد اعطى الظهور وبما يقال في الاذن فيما
 من فم المخوف كاشاء هذا الحال ولا بأس به لكن يشكل تمامية المخوف في بعض الامور لانه من كونها المولى عليه التي يحتاج الجواز
 فيها على تصور المولى مصلحه وهو فرع احراز المنص علم المولى بالحال ولا يطرأ الاحراز وقد يوجد في بعض العبارات ظلال في شاهد

الاناء كالماء المصوبة في الفضة

الاناء كالماء المصوبة في الفضة

كتاب الطهارة

الحال في مورد الغضوي بالعكس بالاطلاق الغضوي على استفاد من القول بالاولوية كالصلوة للماذون في مطلق الكون والوضوء لا اذن في مطلق الاستعمال ولا مشاخره فيه المقصود اذ لا اذن بالطريق المعبر وقيل يجوز الوضوء والشرع غسل اليد التوبة نحوها من الاستعمال من لانها العظيمة كالصلوة واقامة الرجل ونحوها في كذا راجع للمستفاد مما لا ضرر فيه على المالك ان منع اما التوبة الاذن من المالك المحب في استلزام المنع الحجج العام فليس على المخصوص كما في كشف الغطاء وكان مراده ان الحجج العامة لا تجعل الشارع حكم هذا الموضوع المحل فان اطره وان نفى الحجج في خصوص مورد كما استدلوا كذا في جملة من موارد الحجج وفيه ان المقصود بالبحث هو النص المجاني والحجج لا يقتضيها فلو منع المالك لا يعرض وجب ذلك للضرر وبذلك لا اذن للمالك على نحو هذه الاراء والميا منتهى ما الى الحجاز فالاحياء وهما يمكن ان على هذا النوع من استحقاق المارة فيها نحو هذه الضرر فان كان في الجواهر وهذا وان كان جود من الاول لكن خلاف ظاهره وهو السبب ايضا من حقوقه من جعل رضا وغير ذلك واضعف منهما بناء المحل فيها على ان لا يباح في الاشياء وان نحو هذه الضرر فان الغيرة لثبوتها في الضرر في سائر اموال الناس باقية على الا باخرة الاصلية لا خصا ص ما دل على حرمة الضرر من عقل واجماع وانص غيرهما فالافوى القول يجوز هذه الضرر فان لم يكن ينبت منع المالك لطعام السيرة وثبوت الطريق في كذا اذ لم الى ان ينبت المنع بل ظاهرهم لانفاق عليه المارة بها ولكن قد يشكل الحجاز ح ايضا مع قيام احتمال كون المالك لولي عليه لعدم صحته اذن الولي في نجاة والمفروض يجوز في الضرر المجاني وان قال في المدة ان انتفاع خال من الضرر طالما جلا فلا ياذن الولي فيه لكن منعه في حاشية المذرك وهو لا يظهر له خصا لضرر غير لادب الحمد بما فيه العظيمة الا ان يكون في خصوص مورد اذن المالك غير من رعي بل متعبر بحرم الغنيام السيرة في خصوصه على المحل كذا في فهو حكم تعبد كذا ليلد ونفاد حيث ان الضرر الغير المجزوء هو خلاف لغالب فالضرر المجاني هو الذي ظاهره الحال بعد ما اعتبر طهارة لادب له وجه كون خلاف لغالب خصا الغير المجاني في كونه لولي عليه غير طلع وليه بالحال وان لفاصر هو الباذل لمبيح والولي كان عاجزا عن المنع اذ مع احتمال اعتد رضاه وغيره من فضله عن كونه هو الباذل لمبيح بحال على الصحيح لا مكانه منه ولو باعته فاده وغير مصلح للبذل واما احتمال كونه لغيره الملة والمذهب فغير فاح لظهوره لا باخرة في نحوها العموم المارة وبكفي في الاذن لا باخرة لغوم هو منهم ما لم يكن غاصبا فطعا وقد يشك في صلوة الغاصب للوقوف لغام ووضوئه وان كان هو من لغوان ولو دخل في مكان ماذون في لغوان كالحاج للتنظيف اذا دخله فاعش غسل فيه والحان للغام لا وضلي فيه وضع ولو تصرف في المباح لم يضره غير الطهارة كالمصانع الموضوعة للحاج مثلا فان لم يزد اسم المحدث وضع والا لوضع وعليه لا تضع صلوة الجاهل في المطاف كالكعبة والمزار كقناع الايمان اذا كانت لظاهرين والظاهرين واما الغسل ففيه الواجب التدايى المذهب فالواجب منه شستن غسل الجنابة والحضر والنفاش الاستحاضة ومتر الميث وغسل الموني وفي كل ما الوجوب غير كذا النفس من غير خلاف الا في غسل الجنابة وعلى قول ضيف في الغاية في غسل من الميت وصيانته الذكر في مشغرة بوجوه الخلاف في غيرهما كما ان عبارة المنهى محملة لثبوت الوجوب النفس في غسل المحض كنهما غير فاضلين في الاجماع بل وفي غسل الجنابة استفاض نقل الانفاق على عدم وجوبه النفس فما عدا بعض المتأخرين كالفاضل والدة على ما نقله هو عند والوا وندى كالحكى عنه في الذكر في فهو قول حادث ولا ينبغي ان لا يفي عدم وجوبه لنفسه الاصل وقوله تعالى بعد قوله واذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم الحج وان كنتم جنبا فاطهروا بناء على ما هو الظاهر من كونهم جوبا باخر لا فتم ما يعطى على الجواب الاول وهو غسلوا او يكون فاعسلوا اجوبا بالشرط مفاد وهو ان كنتم غير محبين وعطف جملة وان كنتم فاطهروا على جملة ان كنتم غير محبين فاعسلوا وعلى التقديرين تدخل شرطه اذا قمتم على جملة وان كنتم جنبا اما على الاول فواضح واما على الثاني فلكون كل من الجملة من ح بها الشرط المفاد مع جوابه فاعسلوا وشرطه ان كنتم جنبا مع جوابها فاطهروا اجوبا لا اذا قمتم الى الصلوة ان كنتم غير محبين فاعسلوا وان كنتم محبين فاطهروا والاستدلال بالابحار بفتح بالوجهين السابقين في الوضوء وكل امره انك من الايراد والجواب ياتي هنا فاجوز وبذلك هذا احتمال عطف ان كنتم جنبا على نفس شرط المذكور وهو اذا قمتم كما قبل فلا يكون مدخولا لا ذابل جملة شرطه مستقلة فلا تقيد الوجوب للغير ح بل تكون ظاهرة في التصور احتمال ان تكون الواو مستانفة بضار وتعليه عدم استفادة الغير منها فظهر الجواب ان لا يستنبط انه في المقام مع انها خلاف الظاهر في نفسها بخالف لفهم ما عليه النفس فلا شك في العطفية وتعليه ففي العطف على الشرط المذكور ولا

كتاب الطهارة

في

بسم الله الرحمن الرحيم

انه خلاف الظاهر في جميع ما كان نحو التركيب المذكور في الحاشية واذ كان لا يكون الجملة الشرطية بالعطف يكون الشرط في الثانية فزاد
الشرط في الاولى كقولك اذا جئني اليوم اعطيتك رهما وان كنت ماشيا اعطيتك رهمين ويتخذه ذلك ضرورة ظهوره باحد الوجهين
المذكورين في قوة ان يقال اذا جئني غير ماش اعطيتك رهما واذا جئني ماشا اعطيتك رهمين وثانيا ان هذا قول ابن ندب على
اذا ذكرناه من انما وقع شرطه وان كنتم جنبا بين جلوس شرطي بين شتمين كل منهما الوجوب لغيره في ذلك بقيد الظاهر في
ايضا لذلك وهو لا يكون الا باحد الوجهين في العطف ون العطف على اذا فتم والاسهينا فيهما ان شرطي التيمم منضم
لما يقضي ببدلته عن الوضوء وما يقضي ببدلته عن الغسل وتحت الجملة وان كنتم ان كانت معطوفة على اذا فتم واستانعة الفاعل
كل منهما بوجوب الغسل لنفسه فاما ان تكون شرطية التيمم كل المستلزم لكون التيمم بنفسه نفسا او لا ان تكون معطوفة
على فاعسوا وعلى شرط مفاد المستلزم لكونه بنفسه غير ما وكل منهما مع اسئلوا لا لا في الفاعل في لا يفسد ضرورة
ان وجوب التيمم ببدل الوضوء غيري بالاختلاف وبدل الغسل على فرض وجوب المسد لنفسه يكون نفسا واما اذا كانت جملة وان
كنتم معطوفة كجملة شرطي التيمم على فاعسوا او الشرط المفاد اشغل الجملة وكان التيمم بنفسه غير ما كما هو المختار ولا يحدرو
منها ان وجوب الغسل للوضوء باعتبار تكرره كثيرا اهم من وجوبه لنفسه فهو واجد بالبيان الذي لا يكون الا بعطف ان كنتم على
اعسوا والشرط المفاد والثالث عن المرفوع غير من الاحكام التي في المفسر على ان المراد اذا فتم الى الصلوة وكنتم محدثين بالا
فاعسوا واذا فتم الى الصلوة وكنتم جنبا فاطهروا وهو محصل ما ذكر من عطف ان كنتم على الشرط المفاد ويقصد ما عن ابن كثير
قلت لا يعبء الله عم قوله تعالى فتم الى الصلوة ما يعني بذلك قال اذا فتم من النوم فليتفضل لنوم الوضوء قال نعم الحمد لله
وعليه يكون المعنى اذا فتم من النوم الى الصلوة ولم تكونوا محدثين فاعسوا لان النوم حدث واذا فتم من النوم الى الصلوة وكنتم جنبا
بالاحكام فاطهروا ويقصد هذا ما عن الباقر عليه السلام مع من الجنازة من الاستدلال بان الله تعالى قال وان كنتم جنبا فاطهروا
لظهور البناء استدلاله بها على تفسير الاية بنحو ما تقدم اي اذا فتم ولم تكونوا محدثين فوضوا واذا فتم وكنتم محدثين فاطهروا ضرورة
افضلنا نتج اختصاص الوضوء بالعدم الجنازة لظهورها التفصيل في قطع الاشتراك قالوا ثانيا كافتان القسيتين فاضدان بالعطف
على النهج المذكور ايضا وبذلك عليه بضم ما تقدم من قوله اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة بالتقريب المذكور في الوضوء وباني
ما تقدم هناك من لا يرد والجواب استدلال بضم بحسنة عبد الله بن بحوي لكاهلي عن المصنف قال سألته عن المرأة تجامعها زوجها
فيختصم وهو في الغسل لغسل ولا تغسل قال قد جاءها ما يقصد الصلوة فلا تغسل فان تعلبيل عدم الغسل بحجتي مفاد الصلوة
يفضي بان الغسل للصلوة لو كان لنفسه كان ثابتا وان تحققت معه ما يمنع من الصلوة ولا يخفى ان الاستدلال لما يصح مع خل
التميز فيها على ارضية في ترك الغسل في حال الحيض لاجل عدم صحة الصلوة فيه فيدل على ان وجوبه ليس الا لوجوب طهارة
بالطهارة لوضوح عدم الفائق بالوجوب لنفسه عند حمل النوى على الحرمة كما ستعرف الا ان لخصه هنا من انما فهم لاصحاب منه
في مقام اخر ياتي ان النوى في الرواية اما ان يحمل على الحرمة ويزاد بطلان الغسل من الجنازة مع ابقاء المفاد للصلوة مرادنا بحجتي مفاد
الصلوة الكنائس عن وجوب الحد المانع منها ويكون الرواية كما ذكرنا بان الحد الاكبر لا يذهب كما هو مفسر ما فهم لاصحابنا في حكم
الحيض لانهم استدلوها على ان الحائض لا تضيح منها الطهارة مطلعا للصلوة ولغيرها من الغايات بخلي هذا الدلالة للرواية
على نفى الوجوب لنفسه ضرورة ان المانع من الغسل لعدم صحته مع بقاء الحد المكفي عنه بحجتي مفاد الصلوة باعتبار عدم بعض
الحد لا لغسل الصلوة في بطلان على اختصاصا مطلوبه في الوضوء لانه المانع في الظاهر من مطلق الغسل كما فهم لاصحاب سقوط الصلوة
لا يقضي بازدياد منعه لها وبني صحته لغيرها ولكون على الطهارة من الجنازة ايضا فنضج على هذا عندنا لفاصل بالوجوب اليقين
من النوى لواردي في الحرمان لعدم امكان حصول الغسل والعبادة ما لم يصح لو تسرع في منوعه وقد صرح في المختلف بهذا العدد فان
شارح الدرر من الاسكال على نفسه بعد ان حمل النوى في الرواية على الحرمة لغيرها عن الدلالة كما سمعت بان الغسل ان كان واجبا
لنفسه لا وجه لتوقف صحته على انقضاء الحد المانع من الصلوة غير واردا لا يتوقف على خصوص المانع من الصلوة بل على رفع الحد
المكفي عنه بمفسد الصلوة باعتبار عدم شغورها ما ان يحمل النوى فيها على راد رخصته لوقوعه في مقام نوهم الوجوب فاستدل
بها على المطلوب هنا باعتبار تعلبيل جواز الترك حين الحيض بعدم صحته ووقوع الصلوة في فنيين ان وجوبه للصلاة ولكل شرط

في حكاية الغسل

٣٣٧

الدليل في حكاية الغسل

التي رعاها المستدل هي ان الصوم حيث لم يكن مشرفا بالانكسار لم يكن الغسل واجبا له واذا انحصر وجوبه في الغسل لم يكن ان لا يغسل
صوم من جميع عباد الله وهو من غير ان يكون وجوبه في الغسل بعد اشرافه بالصوم الغسل الى الفاضل في ثمانية القواطع فوجب له الدليل هو
ما ذكرناه ومنها ما ذكره شارح الدرر من ان لكل من اذ علم قبل الوقت عدم التمكن من الطهارة قبل الوقت فوجب عليه الطهارة قبل
الوقت لان الله تعالى اوجب علينا الصلوة مفرقة بين الطهارة ومقدمة الواجب جنة واذا ثبت وجوبه في بعض اوقات خارج الوقت
فثبت في جميعها بشرط الحدوث لعدم القول بالفضل فيثبت وجوبه لنفسه الجواب ولا بالرفع من وجوب الطهارة قبل الوقت فيها
فرض ما لعدم وجوبه لمقتضى قبل الوقت مطلقا وفي خصوص الصلوة لقوله اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة الا على كل
نحوه بل ما في وجوبه لغسل قبل الفجر للصوم وتعرف وجوبه لغيره في محل عندنا في ثانيا ان غايته ما
ثبت بهذا الدليل وجوب الطهارة في فرض قبل الوقت للصلاة والمدعى وجوبه لنفسه فان قلت لازم القول بالوجوب لغيره عدم
الوجوب قبل الوقت قلت ولا الملائمة منه عند جماعة من اهل القول بالوجوب لغيره كما مر ثانيا ان لازم الوجوب لغيره عدم
الوجوب قبل الوقت في غير ما يعلم عدم التمكن من قبل الوقت والا فثبت قبل الوقت بوجوب هذا الدليل ان كان ما وانفذ من
هذه الاجوبة انه قد يحسن الجمع بين ما دل من طواهل الاخبار الواردة في وجوبه لغسل بوجود سبب نحو قولنا ان الغسل ثلثان وجب
الغسل في حين ما دل على وجوبه لنفسه بان الغسل واجب من جهين سبب وجوبه قبل الوقت لا انه واجب للغير كما لصورة نحوه وان نظر
في سابق المقدمات بوجوبها قبل الوقت لكن يمكن القول به في خصوص الطهارة فلو كان طواهل هذه الاخبار الفاضلة بوجوبها
من جهين السبب ضرر فانه المنوع منه على ثبوتها انما هو الوجوب باقتضاء الخطاب النعني الحاصل من الخطاب بكون المقتضى لا يشترط
ذلك نصير مع الشارح بوجوبها قبل بخطاب صلي لا يلبس من المشاعات العقلية وتسمع نظيره في وجوبه لغسل للصلاة الا ان مقتضى
اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة معضدا بظاهر الفتوى دل على عدم وجوبه مطلقا لخصوص الفرض الوضوء قبل
الوقت وليس من غير الصلوة واجب بخلافه بظاهر ما دل على كل ما كل مكلف حتى يصح من اجله اجاب لغسل على كل من اجنبه بكل وقت من جهين
الجنابة ليعبر به نحو ما اذا التفتي الحثانان وجب لغسل وقوله اذا وضع الحثان على الحثان وجب لغسل وقوله في الجواب عن المخالف عليه
الغسل قال نعم اذا انزل الى غير ذلك فهذه الاخبار التي هي عمدة دليل القول بالوجوب لنفسه جارية مجرى الاخبار الواردة في سبب
شرطية كثير من مقدمات الصلوة والصوم نحو قوله غسل ثوبك من بوال ما لا يؤكل لحمه وغيره مما ورد في وجوب غسل الثوب البدن
والا ناء من لغسله وغيره من الامور التي لا شك في انها ليست واجبة الا وجوبا شرطيا فان كثيرا من الشرائط وردت في الشرع بلهظ
الامر بالوجوب حتى قال في الذكر في المقام لما ذكر علم الاشراف اطلق الوجوب غلب في الاستعمال فصار حجة في غير ما قلنا ولا
اقل من كونها حجة اذ اشياء ثمانية اذ انما يملحظة كثير من نظايرها خصوصا ما ورد في لوضوء هو اكثر من هذه مع اعتراض الخصم
بارادها الوجوب الشرطي هناك وخصوصا ما ورد ايضا في نسخ من سابق الاستعمال نحو قوله غسل الجفون واجب قوله اذا اغتسل
الكرسف فغسل وقوله غسل من سرسبنا واجبة خصوصا بمقتضى فهم الاصحاب فانه لا يبقى مثل تلك الغيبة بل احظ هذه الامور
لكل الاخبار الواردة لبيان ان تلك الامور اسباب موجبة للغسل وان لم تدع وجوبه لغسل فيها هو الوجوب الشرطي والوجوب
الشرعي عند وجوب الصلوة مثلا للارزاق للوجوب الشرطي اعتبارا بالمقدمة فخل هذه الاخبار والكثيرة المنبثقة عن مذهب الاصطفا بوجوب
على الوجوب لغيره الثابت لها اتفاقا الذي هو اهم من النقص هنا على فرض ثبوته لغيره اعتبارا بمقدمة الصلوة المتكررة وقوعها في كل
يوم وليلة والصوم هو الفرد الشائع المعهود الحاضر في اذهان الخاصة والعامة دون النقص الموسع منه العمر الذي المكلف تركه الى حين
الموت على تقدير نبوته ودينا ايد واستدل بهم للوجوب لنفسه بصحيفة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل
بواضع اهله انام على ذلك قال ان الله تعالى لا يغفر له ما يدركه ما يطرقه من البلبلة اذا فرغ من غسله فبين ان نصيبه من الوضوء
دليل الاستحباب اذ على الوجوب لنفسه لا فائلا نصيبه عند المنام في من قبل ما ورد في استحباب الطهارة للنوم ولا بأس بوجوبه
ما تقدم في استحباب الوضوء للنوم في خبره عن الجنب مجنب ثم يريد النوم قال ان احب ان يوضا قبله فعل والغسل احب الى وافضل من
ذلك يعني في اية ذلك لا في جعفر ع حيث مات وهو جنب كيف يغسل وما يجزئ من الماء قال يغسل غسل واحد ويجزئ ذلك
لجنازة ولغسل الميت لانها حرمات اجتهاد في حرمات واحدة وافوى من ذلك ما تضمنه بعد الغسل الجواب عن مفروض السؤال

الدليل في حكاية الغسل

كثرت من ههنا من ههنا عن حبس عن الصم قال سألته عن رجل مات وهو جنب قال يغسل من الجنابة ثم يغسل بعد ذلك أصح منها مع
ضعف السند ما عن بعض الأصناف قلت لا في عهد الله عم الرجل يموت وهو جنب قال يغسل من الجنابة ثم يغسل بعد ذلك غسل الميت
وفيه ولا ان غاب الوضوء بعد الموت وهو لا يقضي بالوجوب لنفسه في الجنابة والملازمة بينهما ممنوعة مع أنها غير ضرورية في الجنابة
بل يجب صرفها عنه بعد عدم مساعده فهم الاضطرار عليه مضافا الى ما في الحديث من الجواب عن خبري عيسى بان اصل هذه الروايات
كلها عيصر وهو واحد لا يعارض بها عدة كثيرة ورواها في رواية واحدة بانها محمولة على ضرب من الاستحباب وبيان المراد من الغسل الاخر غسل القائل
المس فيكون ذلك غلطاً من الروايات والناسخ فيتماده ان عيصاً وروى عنهم عن الصم قال اذا مات الميت وهو جنب غسل واحداً
ثم اغسل بعد ذلك في الكشف من الاول الاستدلال لم يجز عمار المقدم سألته عن المرأة بغيرها زوجها ثم تحيض قبل ان تغسل
قال ان شئت ان تغسل فقلت ان لم تفعل فليس عليها شيء اذا طهرت غسلت غسل واحد للحيض والجنابة واجاب عنه
بغيره ما تقدم ايضاً من جهة الكتاب ابي في هذا فاجابها ما يغسل الصلوة فلا تغسل فقلت في رواية اخرى ان كان الاستدلال لا يجوز
فقلت كما هو الظاهر في عدم الوجوب بقرينة ان شئت قبله وليس عليها شيء بعده وان كان يقول غسلت غسل واحداً
للحيض والجنابة فهو كسائر الامور الواردة بالغسل مطلقاً ما تقدم هذا وانما ساءل لا غلظت عليه غسل من الميت الذي في الجنابة
فيه عن المداورة فلا يجد في عدم وجوبه لنفسه خلافاً لسنفاض نقل الاجماع عليه مضافاً الى جريان بعض الأدلة السابقة فيها كالا
وقوله اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة كجوابها في التمسك بضمها مضافاً الى الابد ومعهذا الاجماع المستفيض على عنوان شتم
النيم كما عد غسل الجنابة وسائر الطهارات ونحوها والى ان يدبر عن ما شئت فسمه بغيرها وبعد شئت غير ما قبله لا يغفل
الفتوى في البدل والتمسك بخرج الجنب من المسجد بناء على انه الواجب بعد المنص لا بد من الغسل مخرج في نصه يكونه
لاجل الخروج والمرور فلا اشكال في كونه غير واجبا ان لا اشكال في كون غسل الميت في غسله واجبا لنفسه ولا لغيره في ثوب
صلوته عليه على كونه لها كونهها على المكففين مع ذلك لا يشوبه تغير البائع سناً وسقوطه عن الشهيد على نفي كونه لاجل الصلوة و
انما يجزى الاغسال السنه من الغادات فالكلام بينه على الوجه المذهب هو ان غسل الجنابة يجب كمالاً لمواردها الصلوة الواجبة
بانفا في النص من الكتاب نحو قوله وان كنتم حباً فاطهروا والسنه من قوله لا صلوة الا يطهروا وقوله اذا دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة
بالقرينة المذكورة في الوضوء وغيرها والفتوى جازعاً من المسلمين بل الضرورة ثابتهما الطواف الواجب بانفا في الفتوى في النظر الغير
للطهر بغير فتوى المعبر لرفع الحد الاصغر لهما مس كما في القرآن ان وجب جازعاً من غير الشرح والاسكان في مع عدم محققه من الاول
واحتال اذا ذكره من تعبير الثاني بالكرهية وفيما غير فادجين بمصداق الاجماع والنص من الاية والاخبار المستفيضه في النص مع
مس الجنب فتوى منع الحد الاصغر بغير ما سأل الله تعالى وقد صرح بحكمه رواه ابن ابي عمير في الحديث وهو موقوف على ما لا
يسل الجنب وهما لا يبنوا عليه اسم الله والاخرى في رواية في الجنب يسأل الله واسم الله واسم رسول الله قال لا بأس وتما
فقلت ذلك المنع لا يولى لا غرضاً لها بالاجماع المنقول عن الغنية وعدم الخلاف في نهائية الاحكام والسبيل الى الاحتياط عن المنع
وبما تضمنه لهما من من تحايض الثوبين لتمام الغسل لفران من سماع الله سبحانه وموتها با عتبار العظم مضافاً الى عدم الصراحة
في بناء الاحتمال واداه من الله في الاسم بخلاف الاول لعدم حرمه من الله في رواية الثانية المروي عن جامع البرقي
هل يسأل الرجل لغيره لا ينص وهو جنب فقال والله لا وفيه بالذمة فاخذه والى الجنب ما سمعت احد ابيك من ذلك شياً الا
عبد الله بن محمد كان بعضهم عبيداً يقول جعلوا سورة من القرآن في لدهم فيعطى الزانية وفي الخبر يوضع على كاهن خبرها
غيره بغيره في مس الاسم مع ذلك انها على جواز من القرآن بغيره وهو خلاف النص والاجماع وهو شاهد على خروجها عن الجنب
فان حرمه من القرآن فما اخص بها الامامية وعندنا لغا غير معروف كما صرح به غير واحد الدارهم هو مضمون بغيره بالسلطان
والنص يحل المنع بوجوب الغسل في فعلهم وبلوغ من الجواب بالاخذ دون النص مع مجواز المس ومنه المنع الى غيره وغير ذلك فيمكن
حمل رواية في الراجح عليها ايضاً وهذا مخرج اخر لو تفرع عمار ومنه يبين ضعف ما عن بعض من جواره في خصوص لدهم لكان
هنا من الروايتين ويعلم المنع جازعاً من سماعنا المخصص والمشتكر وان تبع في الثانية فصد الكتاب احتمال كونها لاضافة في اسم
الله بانه يخصص المنع باسم الجمل الذي بعيد لكن انتهى بما لو تفرع ليس الا اسم الله تعالى فيبقى عدم الباس في رواية في الراجح عن سماعنا

هذا الحديث لا يثبت في كتابنا
وغيره من غير كتابنا
وغيره من غير كتابنا
وغيره من غير كتابنا

في حكاية العشا

٣٣٩

سلبا عن المناظر مضافا الى الاصل الكافي في نفي الحرمة مع عدم الدليل اذا جاز من اسم الرسول بالنسبة لمذكور فاسم الامم في اول ذلك
ودعوى شخار اثنان اسم الله واسم الرسول في السؤال ثم رواه في البيهقي بالمعروف عن اخيه حكما فاذا ثبت المنع لاسم الله ولو من رواية
اخرى فيجوز معه في اسم الرسول ايضا كما جرى عليه بعض اصحابه الضعيف مع ذلك الحفظ ما يرجح خبره عن الغيبة اذ خالفها في معتقد
الاجماع المتدعي فيها وعن جامع المقاصد في كبراء الاصحاب عن الظاهر الى الاصحاب عن البعض في المشهور ومشتد عليهم
معلوم الا ما يستفاد من غلبتهم الخاف ما يبري منع من الحديث بالاصغر على القول به هناك سيما في العظم وفي محكي الظاهر الغلب
بما وفيه ما عرف في الموضوع عدم الحوق في ليل ولا الحاق في حوط جاز وما امرها الموضوع بفتح كثير من جزئيات هذا الحكم ما يتعلق
بالماس والمسور نفس المتروك ما يدخل المساجدان وجب لغيره تعالى ولا يفرق بين الصلوة وانهم سكان على قوله ولا جنبا الا ما يبري
سبيل لورودها في ثبات في غيرهم باضافة المواضع المعتدة للصلوة من الصلوة فيها بالنسبة الى الجنبة كان المراد بها بالنسبة الى المسك
حقيقة القول فيها حتى تغلوا ما يقولون وفي الجنب لا عابري سبيل ولا يتم الا نحو من الجوز ولا باس به بعد قيام الظن به وروى النسب
به من اصل البيت كما عن نصير على ان يهيم وغيره وبالحكمة اذ اذ موضع الصلوة منها بالنسبة الى الجنبة الاية الفاضية بشيئ لمقصو
ثابت وان لم يعرف كقوله لا اذ اذ المستفيض منها صح في زيارته ومحمد بن مسلم فالتلخاض الجنب بدخل الى المسجد لا
قال لا بدخل الى المسجد الا بغير ان الله تبارك وتعالى يقول ولا جنبا الا عابري سبيل حتى يغسلوا ولا اجماع المستفيض بل المفضل
لعدم قبح الخلاف الحكم عن سائر وان وافقه الحكم عن الصادق ايضا في خصوص يوم الجنب في روايته لا تكافؤ النصوص المتعارفة
المعتد بها بالاجماع خصوص ما وافقه العامة فلا اشكال في الحرمة بمجال لكن المصريح به في كثير الاخبار جواز المرور الذي هو
في اللغة والعرف اسلوب من غير لب ومنه مضى طاف جواز الدخول والخروج من غير لب صل ولوليتا مشايخ من غير استقراء في بعض
في تحقيق البيت لتكون للعرف ان كان الدخول والخروج من باب واحد وعلى جملة واحدة فيجوز ذلك اما تعبد الجانبة لا يبري
المذكورة بعبور السبيل والاجتناب في غير مناه ذلك ايضا لعدم زيادة خصوصية في معناه على المورد على تقدير زيادة فيها خصوصا
عبر السبيل نعموا المستثنى من نهى لا يبري الصحيح يخرج بخصوص النسبة الى المورد والغير الاجتناب والعصا الاخبار المصحة بموازاة المورد
ومن يتفحص ما في الجواهر يبرر الغيرة من عدم الجواز في العبوة والاجتناب باعتبار فيها الدخول والخروج من بابين منع مطلق الدخول في
الاية والصحيح الا انها انتهى لعدم مقتضى النصوص منع ما استلزم كونه مرورا في موضع الدخول فيها كما لا يخفى ومنه يبرر عدم الجواز
اذا اخذ به رد في جوانب المسجدة ثم يخرج بدعواه من البيت وعدم اعتبار التكون فيه كما عرفت لا اقل من الشك في كونه من المورد
المستثنى فيبقى تحت عموم المستثنى منه والقول باستثناء مطلق المشي في المسجد ان قوام بعض روايته جليل الجنبان بشيئ في المساجد
كلها ولا يجلس فيها ضعيف لعدم ثبوتها في النصيب لا يبري روايات كثيرة غيرها خصوص ما مع ضعف سندها فيجوز المشي فيها على
المورد الا ان يدعى ان المورد المستثنى في الاخبار مطلق المشي في المسجد ومثلا بلغة المورد في بعض اخباره بالجواهر من روايته
ابن جرير لا باس ان يبري في سائر المساجد والاجتناب فيها وغيرها لكن يمنع اذا لم يرد في مكان لغز هوالا هاب الذي لا لبث فيه البيت
فيه مطلق البقاء ولو ما شيا فليس مطلق المشي لو مان يبري في جوانبه مرورا بعد اذ دخل مرورا باحدى نهى الى الخروج من ذلك
الباب ومن باب اخر كان من المورد الجانبة في المساجد كما يساعده العرف سادسها مطلق دخول المسجد في الاعظمن ان وجب لول
من غير لبث بانفاق النص الفوق عدم نصير مع البعض به غير مناه كما طاف في اخرين جواز الاجتناب في المساجد لظهور اذ انهم
غيرها من المساجد التي ذكرها في المكت فيها وما حكاه في الكشف عن المبسوط من كراهة غير مخفف والمبش منها في الحكم هو الموجو
في زمان النبي صلى الله عليه واله الزيادة في المساجد فيها بعد ان تفتت لا يتعلق بها الحرمة وعلى تقدير العلم بالزيادة لاجل عدم تشخيص مكانها
فغاية الشبهة المحصورة تقتضي وجوب اجتناب المورد في الجميع كما لا يخفى في عدة روايات استثناء النبي صلى الله عليه واله صلوات الله عليهم
من جهة المكت في مسجد النبي صلى الله عليه واله فضلا عن المورد في سائر المساجد بل جواز الاحساب لهم فيه عمدا فيقول لعل في حديثه ان رسول الله
خطب ان قال فلا تجل احل ان يبري النساء في مسجد ولا يلبث فيه جنبا لا على دربه من سائر ذلك فلهذا وضرب بيده نحو
الشام وغيرها من الاخبار وبقرينة اخبار سائر الابواب عن مسجد الاباب على عموه قد كورة في كتب معتبرة لا حقا بنا ذكرها في
بيان شرفهم وفضلهم لكن لو تعرض لاستثناءهم من الحكم هنا من نعمه وفي الحديث وكشف لغطاء النصير يحبر والاستثناء ثابت لا

اجماع المتدعي فيها وعن جامع المقاصد في كبراء الاصحاب عن الظاهر الى الاصحاب عن البعض في المشهور ومشتد عليهم

مورد المستثنى في الاخبار مطلق المشي في المسجد ومثلا بلغة المورد في بعض اخباره بالجواهر من روايته

في حكم الجنائز

٣٣١

من اجله على ان كذا التعليل عليه بوجوبه ايضا ممنوع لان مبناها من غير قوله لا ياخذ الامن بال دخول لئلا ياخذ منه كما نرى وهو موقوف
 لازم لان الخبر هكذا قلت لفرقا بالها ياخذ ان منه ولا يصح ما فيه قال لانها لا يفيد ان على اخذ ما فيه الامن وبعد ان على وضع ما
 بيد ما في غيره ويجعل معناه ان يكون ان الله سبحانه يربى التوسع للعباد في رفع حاجتهم وحاجته الانسان ما سأل الى كل من وضع مثنا
 في مكان واخذ مناعه الموضع في مكان لكنه في سعة في رفع حاجته في وضع ما في يده فيمكن من غير ان يخفى منه وضع في المسجد
 بان يضعه في غيره فلم يجز الوضع فيه لوجوب المسد حذر ما رفع حاجته في خد مناعه الموضع في المسجد فلا يمكن الا وان يخفى مثالا
 من المسجد ضرورة ان ما فيه لا يخفى اخذه الا بالاخذ منه فاما ان يجزى الاخذ منه فمضى الامر على العبث ويجوز فبكون قد جاز الاخذ
 من المسجد وهو الفرق بين الوضع والاخذ بل هو معنى التعليل في الخبر ولا ستر فيه وعليه فلا صارون لظاهر ما في صدر هذا الخبر وما
 في محقق بن سنان من مثله غاية الامر القول بجواز الدخول للاخذ لا فضاء بجوز الاخذ بجوز نه تبع الثوقف لاخذ عليه غاليا فلو لم يجز
 لم يحصل المقتضى من بجوز الاخذ وهذا لا يقتضي ان يكون عنوان الجائز في النصل صالحة هو الدخول حتى يستلزم بقرينة الثقل بل كونه
 عنوان الحرمة هو الدخول للموضع ايضا ولا مانع من ان يكون المقتضى من النص والقنوى كون الوضع محرما والاخذ جائزا من حيث كونه
 وضعًا واخذًا وان كان الدخول جائزا ايضا لثوقف الجائز عليه بل هو الظاهر من كلامهم لعدم التعرض لبيان الدخول هنا من احد فاذا كان
 الدخول لوضع يكون باقيا على حكمه المذكور في مسئلة الدخول من جواز الاجنباء منه وحرمه للبت فان وضع حال المرد الجائز فعل جازما
 مغاير الجائز ولا مغاير منه بغيره حتى يثبتا فطرا ويرجع الى اصل الجواز وان وضع حال اللبث فاعل جازا من سفارته من ومنه يثبت في ما
 في الجواهر من ان الدخول للاخذ جائز ولو ثبتا وان ظاهر النص والقنوى ضرورة ما عرف من عدم كونه عنوان في المقتضى وقنوى لاكثرها
 الدخول بل لاخذ من اجله ادعى الحد بان عكسه هو ظاهر النص والقنوى بل طلاقا في محرم للبت في المسجد وليس للاخذ الجائز في النص
 والقنوى هنا موقوف غا لباعا للبت حتى يقتضيها بجوز الاخذ كما في محرم الدخول هذا ولا يخفى ان الحرمة موضوعة في خارج
 في المسجد وان اخذ من مسجد اخر فلا يجوز بعد اخذه منه وضعه في مسجد اخر ولا فيه بعد اخذه منه نعم لم يخرج جاز وضعه فيه ولو لم يكن
 اخر لان الحرمة موضوعة في خارج لانه المقتضى للبت والنص والقنوى في محرم اذا اخذ من احد المسجد المتواصلين ووضع في الاخر بجوز التوسع
 الوضع في محله في شغلها وتزليها فيه كحل وسقط السني في رده الجائز في لیس من الوضع وان وضع المناع على اية قد خلت او في
 جيبه فدخل وعصه بالكت فيه وان اول فشا نافي داخل ليس المقتضى لئلا يوضع المنوع والاصل فيه البرائة واذا اتقى المناع من خارجه
 ولو من بعيد فاستقر فيه وعلق فيه واذا دخل جوارا او دفع انشا نافي ليدفع الخرج او اتقى فيه صفار الجوار ولو نحو تخففا ما ينبغي
 فيه ولا يستقر ومد منه من الخارج لو حده مثلا عليها مانع فقلها البقع ما عليها او اثبت فيه شيئا كذا مسارا وان لم يكن من خارج فاستقر
 الى داخل والجري فيه ماء لم يخرج او اطار شيئا في الهواء فوقع فيه كل ذلك من المنوع ولا يبعد في الثالثة الاخر في ثوقف المنع على قصد
 الادخال بفعله وبسبب من وضع الشيء في الامم عليها السلام حيث يجوز مكانهم واجبا بهم في القنوى جوازها وهل يجوز الاخذ من المسجد
 ام لا الاشكال في جواره وان لم يكن مع الدخول للاصل وعوم جواز الاخذ من المسجد اما مع الدخول لم احد مصرح بخصوصه الا في الجواهر
 واختر فيه المنع وهو مبني على ما تقدم من سطره من النص والقنوى ان الجائز المنوع هو الدخول للاخذ الوضع وبدن ذلك يدل
 الاخذ منها تحت عموم منع دخولها ويقع الغرض بدينه وبين عموم جواز الاخذ من المسجد فقد يدعى ترخيص منع الدخول لكثرة اخباره كما
 في الجواهر وقد يدعى ترخيص عموم جواز الاخذ كما هو الاظهر لا عنضاده بالاصل وقوة الدلالة بالتعليل وموافقة لظاهر المشهور فان
 ظاهرهم بجوز الاخذ من المسجد مطلقا ودعوى ان تنصيصهم على حرمة الاجنباء في المسجد يقتضي حرمة دخولها للاخذ بغيره بل جواز الدخول
 الاجنباء في سائر المساجد وخرج من جواز الدخول للاخذ منها فاضوا في المسجد على حرمة ما هو داخل الحائ في سائر المساجد لئلا يفتا
 حرمة غيره بالطريق الاولى كما في الجواهر فيها ان ارادهم من الاضمار على تحريم الاجنباء لعدم حرمة غيره وظهر من ارادة التنبيه بالادنى
 على الاعلى فلا داعي للحمل عليه كذا دعوى ان ما دل على جواز الاخذ انما سئل بان مطلق جواز الاخذ لا لبان جواز الاخذ من سائر المساجد
 فيها ان الاطلاق معلوم وكونه مسافرا لهذا دون ارادة الاطلاق غير موقوف بل ما لا ينعى عموم العلة فاضد بطله وادعوى عموم المساجد
 ولا بد من تعليقها حيث لم يجعل عنوان الحكم في نص الوضع والاخذ من المسجد هو الدخول لها بل نفسها من حيث هو وخرج فقد يتوهم
 ان الاخذ حال دخول المسجد لا بغرض فيه عموم المنع والجواز بل دخولها حرام والاخذ منها مباح فيكون دخولها للاخذ حراما لا لخاله

في جواز الدخول للاخذ من المسجد

والاخذ من المسجد

في حكم الأفعال

٣٤٣

عدم خلوصها من الجنب لم ينقل منها لم ينجس وأما من دخل الحمام حال كونهم فيها إلى غير ذلك مما يشهد بعدم منع صلاة فاة الجنب من
 لهم في جوارحهم وإذا لم يثبت المنع في جوارحهم ينبغي منع دخول مشاهدين بل دليل لعدم ورود شيء يشهد بل الحذف يدينون كما ذكر
 في دليل وجع فجعل الخبران على الكراهة واستدل بمنع من شاهد بالوحيها من المساجد بالمنع أو من أضافها فان علته المنع
 في المساجد للتعظيم والمشاهد المشرقة عندنا أعظم من المساجد لذلك الحذف في كشف الغطاء في هذا الحكم بالسجدة الاطهرين
 ورحم الإحياء من أضافها ولا أقل من أضافها في التعظيم وفيه ان علته في المسجد غير مخصوصة ونسبها بنحو القطع ممنوع جدا لغيرها
 احتال مدخلية المسجد بغيره من أن لا يكون له دليل على كونه مخصوصا عند شخصه أو لا بالمنع لا يشير إليه من أن أعظم المكان من أعظم
 بل المنع من يوتيهم بغيره كان أولى بالمنع لا أقل من المساواة وقد عرفت فيما تقدم عدم ثبوت المنع في كل منهما بل ثبوت خلافه إلا أن يثبت
 أن الأجناس في حال الجنابة والحض من تعظيما خصوص المكان دون الشخص وإن سلبت فبشيء لنقض يدينونهم وعلى كل حال فعلى
 القول بالألحاق بغيره من غير دليل لا بد من الأدلة في الدليل لجميع حالات المشاهدة سواء كان الشخص في المسجد أو الموقوف
 الزمان الأول بل يثبت ورودها للموجود في كل زمان ولا يشرى الحكم إلى الروايات المتعارفة في مشاهد فضل من صحتها إلا إذا ارفع
 لها ولا يجد في فتح باب بينهما في المنع والحق في الصفه لغيرها لعل عيبه وتولينا الضاحك من رخصته في المنع على القول بوجبه
 فوق خصوصاً مع روايته في الأصل من أنهم قد يختلف جريان المنع وعدمه في بعض الأصوات بخلاف ما يستدل به بالمنع فلو كان
 ثبوت موضوع المسجد بغيرها كما عن الذكر في علم المنع غالبها سافها وأهل الدار من الحرم والمجوز حال الجنبه وأن كان الموقوف بالسجدة
 للتعظيم لم يمنع ما لا ينافي كالحكم والمجوز حال الجنبه من دخول الدار والكون على بعض أطراف السطح ويخوذ ذلك من الأعمالي والفكر
 فتدبر جدا ثمانية أقرت بالقرائن الأربع أن وجب فللمنع والإجماع المستفيض بل لا يبعد محصله ولا اشكال في الحكم إنما الكلام في خصوص
 والمنع منها أي السجدة لأنها مورد النص فأنه لا ينافي زلزاله ومحمد بن مسلم أحدها أحسنه وأصحها والأخرى موثقة وفيها نظران للجنب
 والخاص من القرآن ما شاءا لا السجدة ومن أجله مال جماعة من المتأخرين فتوى عن بعض وتقوية عن آخره لا تضار في المنع على الكراهة
 وجواز قرأته غير هذا الأصل وهو صحيح وأما القرآن وهو ضعيف بل الإجماع المستفيض على تحريم السور الأربعة وفي المعبر من إجماع
 البرزخية كذا في عبارة فقه الرضا في السور وكيفية مع الإجماع المستفيض دليل على حرمة قرأته السور وعليه فالمراد بالسجدة
 في الروايتين سور السجدة على نحو البقرة وال عمران وغيرهما من أسماء السور وبناء على هذا القول لا يعتبر في الحرمة تمام السورة بل تحريم
 قرأته بغيرها باعتبار السجدة للإجماع المحكي بالروضة محكي الذكر في النهاية والظاهر أنها نائية الأحكام بل هو فضيلة الإجماع المستفيض
 تحريم السور لأن كل من يقول بغير السور لا يعتبر تمامها فإن الاحتجاب ما بين مقتصر في التحريم على أية السجدة وبين عدم اعتبارها من السورة
 ولا فائدة في التحريم بغيرها لا ينفصل تمام السورة كما يظهر للناظر وعليه الإجماع المستفيض دليل على عدم اعتبارها بغيرها من السورة
 الشرعي في التحريم عن أية السجدة إلى غيرها لا معنى للتعظيم بان تمام السورة فإذا لا يخرج داخل في التعظيم هي نفسها سبب الحرمة فلا تكون
 جزءا للسبب التعظيم بان تمام السورة فاعدا أية السجدة مجازة وتعتبر في أي دون أي وبعض دون بعض أي تحريم بل يخرج تمام من
 الأعموم البعض وفي مقتضى إجماع الروضة النهاية على السجدة بل لفظه بسم فتم الحرمة البعض مقتدا والكلمة وما بعض الكلمة في الجواز
 اشكال منه بل قوي جواز مع نية الاضمار عليه فاعرف من مرجع الإجماع المستفيض على تحريم السور إلى تحريم مطلقا بغاها
 بمعونه يكون ما في الجامع وفقه الرضا من تحريم السور بمحمول عليه وكذا السجدة في الروايتين الأولىين بعد حملها على السورة كالبقرة
 وقضية كل ذلك طلاقا البعض الشامل لبعض البعض بغير نعم قد يشكل في حرف الواحد من الكلمة باعتبار الاشكال في تحديد الفرائض
 بالنسبة إليها ولا يثبت أن الحرمة في البعض فلا يكفي صدور فضل البعض وعليه يجري الاشكال في كلمة الحرف بخوفا والعطف في غيره فبقو
 الجواز فيه مع الاضمار عليه في جامع المقاصد تردد فيها نوى الاضمار على بعض الكلمة ويخرج منه وفي الجواز ما جازها إذا نوى تمام الكلمة
 ثم عرض له السكون فلت لا يثبت أن الفرق بين نية الاضمار ونية الانعام منى على عدم شمول الحرمة لبعض الكلمة والحرف في أحد المعبر
 المنضم إليه لبيان في الواقع بخلاف المنضم إليه فان حرفة قرأته الكل يتلزم حرمة قرأته بغاها بالضرورة وما نية الاضمار والانما
 انما هو الحكم على قرأته بغير السورة في الكلمة بانها من القرءان الجازم والحرمة بناء على أن النية لشخص في هذه المقامات ورحم ينبغي أن
 سلما صحة الحكم ولا يخرج النية بالحرمة والجواز القول بان الحرمة مع نية الانعام مراعاة بعدم وقوع السكون والجواز بعد الانعام فان

في حكم الأفعال
 في حكم الأفعال
 في حكم الأفعال

في حكم الأفعال
 في حكم الأفعال
 في حكم الأفعال

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

كل منها فخر وان وقع خلاهما بين الجواز في المحرم والمحرمة في الجواز والكل ام في قراءة البغض المختص باحد السوا والمشتك بينهما وبين غيرها
 من القرآن فكما نرى من الجنب كتابا في القرآن يحرر المشتك بقصد الغيرة ومع الخلو من الفصل يحرر المختص بقصد الغيرة ومع خلوا الفصل
 والما مع قصد غير الغيرة ويحان مبدان على ما تقدم في المس من ان المختص يخرج عن المختص بقصد الغيرة لا يخرج بذلك جماعة ولذا
 في المختص بغير المشتك مع نيته غير الغيرة لا باثم واذا ثبت ان الاختصاص لا يشاء لا يجوز الا تمام واذا خالف ترتب له لا يات في قوله
 التوراة او ترتب له الكلمات في قوله لا يات في الجواز لثبوت حرمه قراءة الكلمة وقد تحققت واذا انعكس ترتب له الحروف في قوله الكلمة
 يفي على ما تقدم من حرمه الحرف من حرمه مع نيته لا تضار حرم وان حرمناه بشرط الا تمام لم يخرجنا سها الصواب الواجب الكلام فيه
 يقع في ثلاثة مواضع الاول في ثبوت الحكم من جوب الغسل له وهو مبني على اشتراط صحة الصوم به وتبدل عليه بعد الاجماع
 يقتضيه لا خبا المستفيض منها فاولها اذا احتب لرجل في شهر رمضان بليل ولا يغسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين
 مع صوم ذلك اليوم وخالف فيه الصديق كما حكى عنه وشبهه بعض المتأخرين كالاردبيلي والداماد وغيرهما وعن الفاضل في
 بعض كتبها التزمه دينه ومثله هم اطلاق قوله حل لم يلبس الصبا في الفشتا في نساكم وقوله لان باشره من مضى فالج جعل غايته
 المباشرة والاكل والشرب بين الخطا والبعض وفيه ولا خلاف قوله علم الله انكم كنتم تخافون انفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم
 فالان باشره من غير عدم سبها في المباشرة قبل بيان اطلاق الحكم ولا رادقا من ذلك الى المختص بالبعض بل لبيان نقص شرع المباشرة
 في ليلة الصوم ونسخ منها خاصه فلا عبرة بهذا الاطلاق فقوله حتى يبين غايته لا كل والشرب خصوصاً مع كون المعروف عندنا
 ان الغسل المتعقب للجمل يختص بالاجرة وثانيا بعد تبليغ اعتبار الاطلاق فهو مقيد باخبار المنع المعصية بالاجماع المستفيض
 باصا لا تغفل بناء على وضع العباد للصوم بعض الاخبار ومنها رواية جندب بن جندب عن ابي عبد الله عن كان رسول الله صلى
 صلواته عليه في شهر رمضان ثم يجنب ثم يتوضأ الغسل ثم يقرأ الفاتحة فيخرج في خروى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نساء من اول الليل
 ثم يخرج الغسل حتى يطعم الفجرة الا قول كما يطول فقولاً الا فتاب يقضى يوماً مكان يوم وغيرها ومنها اولا ظهور خروجها من الفجرة
 لظنهما ما لا يظنوا لعل في هذا العادة ورواياتهم في الاطلاق في البصير خصوصاً مع اشعار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالواظفة وتوبته
 نسبة الرضا ثم رواه ذلك الى غايته في خبره جندب بن جندب عن ابي عبد الله عن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نساء من اول الليل
 المشروعة وهي غيرهم في شدة التعامل بها بل صريح الكثرة في شرح الاقيسة حصراً لها في الصديق في موضع الثاني في عموم
 الحكم لافتمام الصوم بالسنن الى اقسام الواجب من الصوم فالاجماع منقول عليه بالغ في تحفته جداً العلامة في الاصباح في الاختصاص
 بصورة متعارضة في الاجماع واحداث قول ثالث لان الاصحاب بين فائل يكونه مبطل السابرا انواع الصوحيق المتدبر بين فائل
 باختصاصه بالواجب مع التعميم لافتمام الواجب بالعمول لافتمام الصوحيق في كل ايام في الصوم في كون عدم البقاء على
 الجنازة من الزك الماخوذة في ما هيته الصوم كعدم الاكل والشرب هو يقضى بالتعميم لان الصوم ما هيته واحدة نصفه تفرق بالوجوب
 واخرى بالنسبة قال وعلى هذا لا يجري فيه الاصل البطلان لعدم جوازها في جزء العبادة انهى محصله ومع ذلك خالف جماعة فاضا
 في الحكم المخالف للاصل على مورد النص قلت ما صوفى فضاء رمضان فصرحت بالاشتراط في رواية سماعه وهي منسقة بالاجماع
 الحكم فتكون حجة فيه وغيره القضاء ان اجماع المترك كان الحجة فيه والا فالنصوص خالية من التعميم ودعوى كون عدم البقاء على
 الجنازة من اجزاء ما هيته الصوم في خبر المنع والا لا يستفاد من النص زيد من ان الاصباح على الطهارة واجب على وجه يفرض تركه
 الصوم هو اعم من الجزئية بل هو اعم من كل الاشتراط وكذا كل انهم مشحون بما يعطى الشرطية كما سند لا لهم لوجوبه بالمقد منه كنفلا
 وهم وجوبه قبل وقت الصوم كما هو صريح الاخبار وايضا فلا يلاهم الجزئية فلا ردهم وجوب لكف عنه لانه معتبر به ولو نجا لشرطية
 وتانياً مساواة الواجب للسند في الجزئية منوعة فكم جزء الواجب لعبادة لا يعتبر في سندها كالتوبة في الصلوة وغيرها وتقبل
 نمازك قوة الصلوة بعدم اشتراط في الصوم المتدبر سبباً انما في الكلام في باب الصوم الموضع الثالث في زمان وجوبه للصوم الواجب
 بعد الاثنا عشر نوا ففوى على وجوب البقاء قبل الفجر خلفه نوا على قولين احدهما انه لا يجب الا قبل الفجر مقدر ففوى وهو واجب
 مضيق ويقول في مضيق ففوى بغيره لظن عادة وعليه لا يصح فيه الوجوب قبله الا الواجب خرا وبنوى استحبابه لغاية مستحبة وكيفية
 بنوى تحت الدخول في الصوم الواجب الثاني انه يجب وسعاً اهل هذا القول بين مطلق التوسعة ومقيد بنام ليل ذلك اليوم

في حكا الغسل

٣٤٥

واختار هذا القول حكما لعلنا نأخذ وهو فضيلة كلام المعظم فانهم اشترطوا في صحة الصلوة الغسل ولم يعينوا له وقتا مخصوصا والظاهر
 باخر الليل لم يعرف لاحد من الفقهاء قبل المحققين انهم قلنا لاخبار خاليه من التمهيد باخر الليل الذي هو الجماعه اليه فاعده حذر
 وجوب الشرط قبل وجوب المشروط فخلصوا من محذور مخالفة ثابت بل الزمان المتعارن للوقت منزلة اول الوقت هنا فلا يكون الغسل
 فيه قبل الوقت وجه الثاني بل لا شك في كون الواجب هو الدخول في الصلوة منطهرا بالنص والغتوى ومخرج الجاهل الى الجباب
 الطهارة عند الاشتراط على الدخول لان ايقاعها بعد الدخول ليس من الدخول منطهرا ومع اول الدخول الحقيقى غير ممكن فليس مع
 ملا خطه فاعده عدم التقدم الا اذ اذ ايقاعها عند الاشتراط فوقوعها فيه بحكم الواقع في اول وقت الشرط والواقع قبل الاشتراط
 بحكم الواقع قبل الوقت وبهذا يندفع ما يورد عليهم من ان الوقت المضيى عنهم في التقدم فلا يندفع به محذور مخالفة القاعدة و
 تفصل الاخر من مبادى عوى ان الخطاب في الواجب للوقت يتعلق بالمكلف قبل حصول الوقت فالاجاب حاصل من حين صدور الطلب
 والوقت ما ان الفعل يتحقق بيجاب الفعل الواجب هو الغسل لوجوب مقدسه وشرطه وان لم يجز وقت فغسله ضرورة ان الوقت
 ليس في الواجب للوقت شرطا للوجوب بل لصحة الغسل على تقديره مقدسه الواجب المطلق يجب تحصيله مطلقا وتوقيت على التقدم
 لا ينافى توقيت مقدسه الواجب لم يثبت توقيته موضح بل دليل وجوب التقدم فاض بالنسبة ضرورة ان مقتضى وجوبه ان
 فيها عليها وهو لو توفى على خصوص الواقع متعارنا لا وقيل بل مطلقه فيقتضى وجوب مطلق الغسل هنا ودعوانا لشرط هنا الطهارة
 الواقعة قبل الصلوة والى الجاهل من عدمها عدم الصدوق الواقع قبل فليس الغسل المتقدم من التقدم كما في الجواهر فاض البطلان
 ضرورة ان الطهارة المتعارنة من مقتضى الغسل قبله واخرى بالغسل المتقدم الباقي على اثره فهو من بعد التقدم وفضلته في وجوب
 محذور وقد تدب لهذا في الجواهر فندفعه من غير التلازم بين انشاقا لخصوص شرط الواجب وبين وجوبه كما انقل عنه في التقدم الى فعل
 الغير والمذموم عن فعلها والحفرة والغسل المتقدم هنا فخذ ذلك فهو مقتضى مقتضى لا واجبه وانه مقتضى الشئ الواجب مقتضى
 لوجوبه لان يمنع من وجوبه مانع عقلي وشرعي كالذهول والحفرة وفعل الغير فخذ ذلك عليه بيان لما منع من الوجوب في الغسل المتقدم
 وان ذلك وبالحكم على ما ذكره منى القولين من وجوب الغسل موسعا او مضيقا على ان الخطاب بالواجب للوقت عند دخول
 الوقت وعند صدور الطلب لعل الثاني هو الاوفق بصيغة الاجاب ضرورة ان الاجاب طلب حتمى هو من الاشياء الذي
 لا يكون زمانا لا الحال فعنى قولك صم غدا واجبت عليك لان الصيا في غدا لكن فضيلة ذلك وجوب الغسل من حين سدد
 الجنابة ولو من اول السنة لا خصوصية لليلة ذاك الهاء بل وجوب جميع مقتضى الواجبات للوقت من حين بلوغ الانسان لانه
 زمان يتعلق بالتكاليف لا يختص ايضا بالتقدم المصنف بالوجوب بالمقدمة التي لا يمكن متعارفها الاول الوقت بل يصح التقدّم بنحو
 الوجوب مع امكان المتعارف ايضا ما لم تكن مقدرة الوجوب لا اشتراط في الدليل هو حصول التوصل الى الواجب من مطلقا فعلا مع
 تحقيقه بانه في المقدمة قبل الوقت كان التزامه منك ولكن لا داعي في خصوص مقام الى التزام توجيه الخطاب قبل الوقت في كل
 الموقفات لمعلومة شرعية التقدّم في نحو المقام وذلك ان المنوع من وجوب الشرط المتقدم انما هو فيما يمكن متعارف للشرط والصل
 مع الصلوة ليس كذلك واختم لكونه واجبا مشروطا بالنسبة الى الغسل باطل بالنص والاجماع واشترط صحت به مع كونه واجبا مطلقا
 فاض عقلا وعرفا بيجاب الغسل قبل التحجيم وتولى دفع المانع من التقدم فلا يختص بزمان معين ودعوانا ملا خطه فاعده عدم
 التقدم في غير المقام يقتضى هنا باقتضار الوجوب في زمان لا اشتراط على فعل الشرط كما اشهر اليه ممنوعه لان لعقل والعرف انما يقتضيان
 في مثل وجوب المنطهرا قبل الدخول في الصلوة من غير خصوصية زمان واما استسكار وجوب الغسل من حين الجنابة ووجوب قبله للصيا
 بايام فروع بان زمان المشكوك وجوب الغسل فيه انما هو ذلك لليلة لا يختص الغاية الواجبة فيها بالصلاة وما قبلها فوجوب الصلوة
 عليه كاف في وجوب الغسل بلا اشكال وبعد يصح معه الدخول في الصلوة بالجملة لا اخبارا في المقام وفيه الدلالة على وجوب الغسل
 قبل التحجيم وبصره بوجوب الاصباح منطهرا ومنع وجوبه معها الجهاد في مقابلته النص والنص مطلق بالنسبة الى الجزاء زمان ما قبل
 التحجيم فلا يختص بوقت اعتدال اليه عن وجوب لشرط هنا قبل وقت لشرط بان الغسل هنا واجب قبل التحجيم لو طين على ادراك
 التحجيم اهر واد عليه بان وجوب لتوطيئ على ذلك التحجيم اهر فروع وجوب الغسل قبل الوقت ولو صح ذلك فلا حاجة الى غيره و
 الا لم يجب لتوطيئ ويظهره ليس فروع وجوب الغسل قبل الوقت بل فروع وجوب ادراك التحجيم اهر والاصباح منطهرا وجوبه فطوى على

من دفع في الشرط قبل الجواب
 من دفع في الشرط قبل الجواب

كتاب الطهارة

عرفت معلوم عدم التمكن من هذا الواجب في وقت لم يفسد قبل الوضوء في أي التمكن من الواجب فيه
 نعم يتصور عليه منع ان يجب بل الوقت فعل ما يمكن به من الواجب وقت اذا فرض عدم تحقق الخطاب الواجب قبل الوقت لكن صرح
 منهم شارح الدرر حجتنا تقدم في ذلك الوجوب بالنسبة للغسل بوجوب الطهارة قبل الوقت على من علم بعدم تمكنه منها في وقت الواجب
 وهذا انما كذلك لعدم تقدم إمكانه لفارته وقد نسب إلى الفاضل ان قوله بالوجوب بالنسبة للغسل انما هو المختص من هذا المحدث
 اذ يصرح بوجوبه قبل الوقت ويتحقق مع الدخول في الصورة لا طهارة بوضوح عدم الاختصاص فان ذلك بوجوبه على من يريد الصورة
 في الوقت لم يصب قبل الفجر وجوبه بالنسبة لا يصب في الاصل الوقت فليس الا وجوبه الغرض الذي ثابت عنده مع وجوبه بالنسبة في وقت
 المحدث من ان كيف يجب للغرض قبل وقت وكيف يتعمد الوجوب بالنسبة بخاصة ما ذكره المظهر ان الاخبار من قوله انما الغرض الحثانان يجب
 الغسل وغيره ما فيه اليه وكان الموضع للنسبة ليس اسند لا له الوجوب بالنسبة بان يخصار وجوبه في الغرض من مناف مع اشتراط صحة الدخول
 في الصورة حينما تقدم وما لم يطل القول بالاختصاص في الغرض باطل لا من عدم وجوبه قبل الوقت مع انه ثابت ثباتا واضحا وغرب
 المحلل في رسالة العولية في وجوب الغسل في الجواب عن هذا الاشكال قال الصورة موقوف على مطلق الغسل قبل الفجر ومنه الواقع بنبذ الشك
 فلا يتم ما قبل ان الصورة لا يتم بالغسل قبل الفجر ولا يتم الواجب لا به واجب لان الصورة يتم بالغسل المندوب وهذا محقق ضرورة ان وقت
 الواجب على وجود الشيء فيمنع وجوبه ولا يلزم التوقف على فحواه بعنوان الوجوب فيقول الصورة موقوف على الغسل قبل الفجر من اجله
 محقق لا نقول بنبذ فف على الغسل الواجب لواقع بنبذ الوجوب هو واضح ونجاء من بعض الشك لكون الغسل واجب قبل المضي
 بالاطلاق الامر بالغسل عند حصول سببه محقق في ذلك الحثانان وجب للغسل الطهارة في ترتيب وجوبه على السبب من حينه وكونه نفسا
 دل عليه على كونه لوجوبه في سببه فله وجوبه من حين السبب من غير مخرج وفيه ان ثبوت الغرض قبله عدم ارادة فعله من حين السبب
 بعد فعله ان الواجب للغرض يمنع وجوبه قبل وقت الغرض اما غسل المحيض فيجب من الغايات المذكورة لوجوب غسل الجنابة للصلاة
 والطواف وسر كذا في الفرائض بانها في الفتوى النص الوارد بخصوصا الى ما دل على وجوب الوضوء وما دل على اشتراطها بالاطهارة
 وذلك في سائر المساجد مطلق الدخول في المسجد بالاجماع المستفيض مؤيدا بظهور اتحاد حدث المحيض الجنابة في هذه الاحكام في كل
 واسندوا له هنا وفي غيره من الغايات كقراءة العزائم والوضوء في المساجد بالاخبار المتضمنة لمنع الحائض منها وفيه ان الحائض جنيته
 في ذات الدم لغز وشدة ما لا يشمل الاخبار ما بعد انقطاع الدم ولو قلنا بعد اشتراط بقا المبدى في صدق المشقة لان المحيض والطمهر
 كالحمل والخاص والاسلام والكفر من الاضداد في مثلها شرط بقاء المبدى قطعاً لعدم صدق اسم الضد على الضد الا لا بد ان يثبت وضعه
 للضدين ودعوانا خلافا للحائض على اننا نثبت كبرها في كل حال لا تكفي في حال الاخبار عليها الا على القول ببقا المبدى في الحائض على الجففة
 وفيه منع مقرر في محله واستدل عليه بوجهين بالمتفق المانع الثالث حال الدم بالضر والاجماع وفيه ان موضوع المتع في الاخبار الحائض
 وقد عرفنا نفيها بعد الانقطاع الى اسم الضد من المظهر والتمتع لا يجري لاشتقاقه مع تعبير الموضوع نفسه من باب حيا المانع بحسن
 الاسناد لا بصحة زارة وابن مسلم منها عن الباقر ع قال قلنا للحائض والحائض لا يسجد الا قال لا بد خلان لا يجتازين ان
 الله يقول ولا جنب الا خابري سبيل حتى يغسلوا وياخذن من المسجد ولا يضعان فيه شيئا قال زارة قلت ما بالها ياخذن منه
 لا يضعانه قال لانها لا يقدر ان على اخذ ما فيه لا منه ويقدر ان على وضع ما فيه في غير ذلك فهل يقدر ان من الفرائض شيئا
 قال نعم ما شاء الا السجدة ويدكر ان على كل حال يتقرب ظهور الاسناد لان لغتها معان قوله ولا جنب الا في المفرد وغيره عن سائر
 الحائض الجنب المنع الى الاغتسال ومنه يظهر كون المنع في جميع ما ذكر في هذا الخبر من قوله لا يضعان ولا يقدران السجدة ايها كك مؤيدا
 يظهر نفسا فتر ان الحائض بالجنب المنع في غيرها من اخبار المنع الوارد في كل من الغايات المذكورة مما تقدم في غسل الجنابة في ان
 حدها كحد الجنابة مانع الى ارتفاعه بالغسل في بطلان ظهور ما ورد من ان الحائض عظم من الجنابة المقتضى لكونه شره اشد ولا الخلل
 المساواة ضا الى طهارة المنع حال الدم المحذ الحاصل بخبره ولذلك بطل المنع حال البياض المتخلل في العادة والحديث لا ينبغي الا بطل
 قطعاً ولعل مجموع ذلك كاف في حمل الحائض في سائر اخبار المنع مما تقدم في الجنابة على المجاز الشايع من ان الحد ومنه سبب وجوبه اسناد
 لغتها من الوضع في المساجد فرائض العزائم مع ظهور الانفاق على سائر انما الجنب المنع منها مثل الغسل وما منها اسم الله سبحانه
 والوصول والاعتماد فالظاهر عدم القول بالفرق بينهما وبين الجنب في الا ما يحكي عن المرسم مع اضطرابه في عبارته ويشعر ببيانها فيه

الغاية الثانية في وجوب الغسل قبل الفجر

منه يظهر كون المنع في جميع ما ذكر في هذا الخبر من قوله لا يضعان ولا يقدران السجدة ايها كك مؤيدا

في حكم الحيض

٣٤٧

في حكم الحيض

من النص السؤال في مؤثرا مستحق عن الجنابة الطامث بها بالدماء البين لظهوره في المفرد عنه عن الحكم بما في ذلك من
 كان الجواب فيه بعدم الباس لكن يدل على خوفها الجنب في رواية المنع مضافا الى روايات النهي عن مس الخاضع للنفوس الطاهر طاردا
 في الاغم ما اشتمل على الفزان وغيره مما هو العال به في النفوس من اسماء الله تعالى فان النفوس غير مختص بالفزان مؤثرا بالاشارة
 في منها فاة العظم واولونه الحصى من الجنابة في المنع من كراهية حدثها واما صومها فالمنع منه قبل الغسل فهو المشهور ونيل الابرار
 بل من غير خلاف جريح الامن الفاضل في النهاية مع اختياره في الخبرين المذكورة والمختلفة انتهى المحضر بل في تحكي المفاضلة في الخلا
 عن الوجوب في اصناف يحق في الاجماع عليه بعض المطبوعات وعبدل عليه مؤثرا في بصير عن الصائم ان طهرت ببليل من حيضها
 ثم توانت ان تغسل في شهر رمضان حتى اجبت عليها قضاء ذلك اليوم وضعف استدلاله في المذرك وغيره فادح ولا
 كونه الطعن من طين الاطمين ابني مضال واسباط وهما مؤثران عند الاصحاب مع رجوع الثاني ومن اشرك ابني بصير مؤثرا
 الى التفرقة مضافا الى النقل عن الصائم والضعيف مروي عن الباسم وثانيا لا يجزأها بالشهرة المتأخرة المحقة والاجماع المستظهر
 مؤثرا بتعليل الرضوى في العيوق والعلل فانها من اراء لا تقوم لا مصلح لانها في حد نجاستها حليسه ان لا يعبد الا طاهر ولا يذبح
 صولن لا صلوة له وبغلبتها في حكم الحايية مع الجنب المنع من الغايات وان حدث الحيض لا يغفر من الجنابة بل هو عظم كما ذكره
 في الروض بان الصوم غير صحيح من الخاضع قطعاً والوصف ثابت بعد النقاء بل بعد الغسل كما نقرر لا يشترط الصلوة المشققة المعنى
 المشق من خرج من ذلك ما بعد الغسل بالدليل وبما قربان المشقة ضد الكثرة الدم لا يصح صومها بد من غسل الجاهل انما
 حدثا من الخاضع قطعاً ضد صحة صلاتها ايضا وفيه ان غسل المشقة مع وجوب الدم واولونه الخاضع بعد انقطاع الدم منها منته
 واستدل الجاهل باسبغ المنع الثابت خال الدم وفيه مع ما تقدم من نقل اب الموضع فيه فلا يجزئ الاستصحاب في المحضر خال الدم من
 قطعاً لانها حرة ذانية وبعد النقاء يرتفع النهي في صومها مؤثرا بالصوفان ثبت في شرطية الغسل في الصلوة فتكون حرة صومها قبل
 الغسل بشرطه وشروطه العسل هي محل المدعو وقد خرج الفاضل في النهاية بارتفاع الجبر الصلوة بانقطاع الدم وان لم يغسل وقد
 من القول بعد كبره ما قيد فيه وجوب الغسل بكونه مع احتمال ان يكون للحدث في الخاضع كما عن المعبر بالذكر بل في الكشف عن المعنى
 لكن بحكمه هكذا لاجل ان اصحابنا ضا صرح في حكم الحيض في ذلك يعني انها اذا انقطع دمها قبل الفجر هل يجب عليها الاغتسال و
 يبطل الصوم لو اخلت به حتى يطلع الفجر والارب في ذلك لان حدث الحيض يمنع الصوم فكان في الحيض انما في فعل طهره من نصائهم
 والاضربهم موقوف كما سمعته في ان قوله حدث الحيض يمنع صومها هو دعوى فكيف يكون دليلاً الا ان يكون طهره حدث الحيض
 ان حدثت في الحيض فاما الصلوة بطل بخلاف الجنابة الغسل لا اختيار بذكر الاحكام وهذا يقتضي ان يكون اثر الحيض شدة من الجنابة
 في سببها عدا الجنابة حدثا تاما ناعدا الصلوة لا يرتفع الا بالغسل وعرضه الى ما ذكرناه مؤثرا وهو يصلح للتأيد لا الدليل فاما
 سند القول بعدم اشراط الغسل هنا الاصل والعلم من غير شوب مخرج والحوادث شوب المخرج من النص كما عرفت اما غسل الفاضل
 نقل الاجماع جاز من الاصحاب على انما حكم النفس الخاضع البينة الى ما يتوقف على غسلها لان دم النفاس هو الحيض حليته لو
 احدث في مخالفا لا ينبغي انما التلكالام فيما يجب له هذا الغسل واما غسل الاستحاضة فوجوبه للصلوة والطواف مستكنا في الفزان
 الاشكال كما لا خلاف فيه نصاً وفقوى ضرورة ان قل مران فيهما التحدث وتعتبر في التلاوة الطهارة وجوبه الشرطي لو طوى فيه
 خلاف معروف منه في باب الاستحاضة وفي توقف غيرهما من الغايات طين كدخول المساجد الوضوء فيها وقرائة العزائم ومس
 اسم الله ان لو اعتبر في الاخبار الوضوء ورد والنصوص خالين من ذكر حكمها بالخصوص وما في مجمع البرهان من مجوز دخولها المسجد غير
 الغسل من عهده لا لبعض الاختيار على فعل مراده طاردا في الامر بالطواف لكنه مفيد بالوارد منه مفيد بالغسل وما في المدعي من
 جواز دخولها المسجد مع ان التلويح في رواية زرارة عن الباقر ع يقتل اذ جاز دخولها من جهة النجاسة المحبشة فلا ينافي ان يكون
 مراده مع الغسل وقد ثبت له الاحتجاج به في رواية زرارة لانها المضمنة لامر رسول الله ص اسماء بنت عميس ان تغسل وتطوف بالبيت
 مضطري في كل ثري مقبلة بالغسل لكن في الروض سنادا طاردا في جواز دخولها المسجد مراد به من غير غسل الى الدرس ولعل الاستناد اليها
 للجواز من جهة التحدث ان كان هو المراد التمسيد بناء على ظهره كونه الغسل لما موربه فيها النفاس وهو بعض الفضل كدالة في حقه
 معونه بن عمار على منع عتباتها وبغير غسل قال ان كان الدم لا يشوب ككسوف نواضات ودخلت المسجد صلت كل صلوة بوضوء فان

في حكم الحيض

كتاب الطهارة

مفهومها ان المسحاضة لا تدخل في المكي بها ولا في الوضوء في المنطق ليس لدخول المسحاضة ضرورة عدم ثبوته على الوضوء فهو
 للصلوة وذكر دخول المسجد انما هو لتجنبه الصلوة لانه من غلبتها وثباتها اراد المنطوق ان لا يشغبت توصيات ودخلت صلت كل صلوة
 بوضوء المفهوم ان يشغبت لا تدخل في كل صلوة بوضوء وهو مسلم والكلام في الدخول واللبث من غير صلوة وبالجملة غير ثابت
 من الاخبار جواز الغايات الثلاث في غير غسلها ولا مسحها او ما كملت الاصحاب فقد يدعي ظهورها في الاتفاق على ان المسحاضة
 ان فعلت ما وظيفتها كانت بحكم الظاهر وان اخلت كانت بحكم الخاص وعلى تقدير كونها كشأنية فاضية بغيرها ما يحرم على
 الخاص عليها ان لا تغسل لكن الفضيلة الاولى مسلمة والاتفاق منهم عليها اذا خضع حتى بالنسبة الى جواز دخول نجاسة بها الخبيثة
 من دهنها في المسجد بناء على منع دخول نجسها في المسجد بل التصريح بما مع ذلك مستفيض وقد مر في رواية زرارة عن
 الباقية الدالة على ذلك مخالفت هذه الكلية ابن حزم فلم يجوز دخولها الكعبة وان علمت بوظيفتها المرسله يونس وربما نسب الى
 الشيخ ايضا ويحل على ذلك مخالفت هذه الكلية ابن حزم فلم يجوز دخولها الكعبة وان علمت بوظيفتها المرسله يونس وربما نسب الى
 عليها لكن التدبر في كل انهم ابقوا منها فاعل الاتفاق لا يساعده لان كثير منها ان المسحاضة اذا فعلت ما عليها من الوضوء والغسل
 سائر الافعال كانت بحكم الظاهر شبيها بغيرها في بعض العبارات لا يحرم عليها شيء مما يحرم على الخاص وفي جملة منها
 مع ذلك اضافتها وان اخلت بذلك كان حكمها حكم الخاص في بعضها يكون حديثا باقيا وفي اخرى مع ذلك كله اضافة
 لم يحرم ان يشبه شيئا مما يشترط فيه الطهارة وفي اخرى لنصرح بغير الغايات الخمس عليها وهذه العبارات كما ترى ليست متفق
 على مضمون واحد والموجود في كثيرها من انها اذا فعلت ما تفعله المسحاضة كانت بحكم الظاهر شبيها بغيرها في جملة من
 في وجوب الغسل للغايات الثلاث بل تحمل رادها من الصلوة والطواف والصوم والنياحة ونحو ذلك بناء منهم على باقية هذه
 الثلاث في غير غسل اي لكن اذا اغسلت وفعلت ما تفعله المسحاضة استباح لها الجميع كالظاهر في رواية زرارة ذلك ما وقع
 كصاحب المدارك وغيره حيث ذكر نحو هذه العبارة وصرح بان لا خلاف فيه ثم قال والظاهر جواز دخولها المسجد بدون ذلك وفي
 المساجد بدون ذلك في جواز نياتها قبل افعال مضافا الى انها نفوى منهم وليس لها ظهور في الاجماع ولا هي الغرض من الاجماع كالعبار
 الظاهر في وجوب الغسل الخمسة للغايات الخمس غير من بن زهره ولا يحرم على المسحاضة ولا منها شيء مما يحرم على الخاص بل حكمها
 حكم الظاهر اذا فعلت ما ذكرنا من قبل الاجماع المشار اليه وعن المذكورة اذا فعلت المسحاضة ما يجب عليها من الاغسال والوضوء وغيرها
 للظن والخبر صارت بحكم الظاهر هي لغيرها في اجماع وعملها في الاستباحة كل شيء يشبهها من الصلوة والطواف ودخول
 المساجد وحل طهارتها ولو لم تفعل ذلك كان حديثا باقيا ولم يحرم ان يشبه شيئا مما يشترط فيه الطهارة انتهى واستفاد بعض الاعاظم
 من هذه العبارات ان على وجوب الغسل منها للغايات الخمس وهو كما ترى لان عبارة الغنية محتملة للبناء على جواز الغايات الثلاث
 منها قبل الغسل لكن مع الافعال المذكورة يجمع الجميع وكانت بحكم الظاهر عبارة التذكرة من قوله ويجوز لها استباحة كل شيء الخ
 محتملة لكونها نفوى له ويكون الاجماع معقده قوله صارت بحكم الظاهر المحتمل لما احتمله عبارة الغنية كما ان عبارة المعبر من
 قوله فتح الانبان بما ذكر الخ محتمل ذلك فيكون معقدا جامعنا لا سيما اذا حدثت بصل الطهارة بوجوه وهو ان كان اظهر من
 معقدا جامع الغنية والتذكرة في المفصولا انه على تقدير كون ما بعده تفرعا من المحقق غير صحيح ايضا كما ينبغي في ثبوت الغايات
 الخمس على غسلها كصراحه ما عن جواسي الخبر وما حدث لا سيما اذا لموجب للغسل فظاهر لا صحاب نه كالحبس الا ان هذا غير
 صحيح في الاجماع كصراحه ما عن شارع الغايات الاجماع على غير الغايات الخمس على الحديث بالاكبر مطلقا عدا المسر الاجماع الصحيح
 المنقول منه خاصة غير كاف في هذا الحكم خصوص ما مع هذه بما في المدارك من قوله وفي المسر قولان اظهرهما العدم وفي نحو
 المساجد في فترة العزائم اشكال وفي الروض والخبرة ونسج المتابع وجميع الفوائد الببان والمعالر والرباض من اجتناب دخولها
 دخولها المساجد في بعضها وفي فترة العزائم في بعضها من غير كفاية في الاغسال والموظفة لها والخلاف في وطئها قبل الغسل
 معروف مع دخوله في عموم المتع في تلك العبارات لان برادتها الخاصات لا تحدث لا الدم وبالجملة العبارات المتقدمة به
 من الجاهل اذا ذكرت الاجماع على كونه المنع لما وسعهم الفتوى بالخلاف فلا ينبغي ثبوت بطلان بعض العبارات كصريح ما في شكا
 النجاة ايضا لظهورها بناء على الاستفاد من نحو تلك العبارات التي لا تساعد على الاجماع على كونه المنع كقوله مفسر كل من له
 وعلج

الوطي ولو لم يفعل كان هذا
 انه ما لم يحرم ان يشبه
 به يشترط فيه الطهارة
 وبما لم يحرم عليها
 اجمع ان الاستحاضة
 حاشية بطل الطهارة
 بوجوه فمع الانبان
 ذكر الوضوء ان كان
 او الاعمال ان كان
 كثيرا يخرج عن الحديث
 لا محالة ويجوز لها
 استباحة كل الشئ
 الظاهر من الصلوة و
 الطواف ودخولها

في حكم النجاسة

٣٤٩

والنجاسة على كل ما لم يكن من جنس اللحم واللبان والدم والبول والبرص والجنون والسكران والسكران

فصل ما غسله المسحاة عند تكون حكم الحائض لو غلبت خول ذات الغلبة السجدة فلا يثقل عليها الغسل ولو غلبت خول ذات الغلبة السجدة فلا يثقل عليها الغسل ولو غلبت خول ذات الغلبة السجدة فلا يثقل عليها الغسل
وقد تحقق ما قلنا من ذلك من جهة أصحابنا من دخول المسحاة في الغسل ولو غلبت خول ذات الغلبة السجدة فلا يثقل عليها الغسل ولو غلبت خول ذات الغلبة السجدة فلا يثقل عليها الغسل
من عبارة مؤيد الدين في شرح المعبر والغنية والندوة المشددة من أن كان الحائض مع ما عرفت في تمامية واستعفاء في
في الاستحاضة والافاجوا في قولهم في الدخول والوضوء والفرق بينهما من أن لا يثقل عليها الغسل ولو غلبت خول ذات الغلبة السجدة فلا يثقل عليها الغسل
الكبرى والوسطى للصلاة الواجب فهو مورد الاجماع المستفيض النص من جهة علي بن مهزيار وما في الهندية في كتاب الغيبة
قال كُتِبَ لِيهِ مِرَّةً طَهْرَتٍ مِنْ خَبْثَةٍ أَوْ مِنْ نَفَاسٍ أَوْ مِنْ بَشَرٍ مَضَانٍ ثُمَّ اسْتَجَبْتُ فَمَضَانٌ صَلَّتْ شَهْرًا وَمَضَانٌ كَلِمَةٌ
من غير أن يغسل المسحاة من الغسل لكل صلواتين هل يجوز صومها وصلواتها فكذلك لغيب صومها ولا نفى صلواتها لأن
رسول الله كان يأمر المؤمنين من دناءة بين ذلك وفي رواية الشيخ والكليبي كان يأمر طائفة المؤمنين من دناءة بين ذلك في الطعن
في السند من جهة الكوفي لينة مد فوج أولا بان رواية الكليبي في الصدوق في حديثها كُتِبَ لِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْآخِرَى فَكُتِبَ عَلَيْهِ
وَأَمَّا بَاطِلُهُمْ وَكَوْنُهُ مِنَ الْكَاتِبَاتِ مِنْ بَنِي مَهْزِيَارٍ إِلَى الْأَمَامِ كَمَا اشْهَرُ إِلَيْهِ عَنْهُ أَنَّ مَحْوَةَ الْأَخْبَارَاتِ نَاشِرَةٌ مِنْ تَقْطِيعِ الْأَصْحَابِ
لِلْأَخْبَارِ الْمَصْدَرِ فِي صَلَاتِهَا بِالْفُتْلِ عَلَى الْأَمَامِ وَلَا تَمُوتُ الْعُطْفُ لِلْبَانِي بِالضَّهْرِ مِنْ مَحْوَالِهِ عَنْهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ نَاشِرًا بِالْأَخْبَارِ بِالْعَمَلِ
كالطعن بمنزلة نظرها من حيث تضمنها له كرم فضلاء الصلوة لدفعه ولا يبعد إخراج ذلك لها عن الجبته في الحكم الآخر وثالثا من
الوجهيات المذكور لها من الشيخ وغيره من فرض ذلك الصلوة مع الجهل بأحكام المسحاة وإذا دعه عدم قضاء جميع الصلوات لكون
بعضها واقعا في أيام الحيض وإن المكسوبة لا بالمحذوفة بمعنى التوالى والغول باستصحاب التوالى فضاء الصلوة واقعا فيه موجود ثم أشبهه
فقال نفى صومها ولا نفى صلواتها بالمفصولة وإن كان كل ما يبعد الكثرة مقام الكل ولو من الطرح وهو المنقضي في الجواب هنا
عن حكم الحائض والنجاسة الواضحة في صدر السؤال وأعرض لأما عن حكم المسحاة بالنجاسة لغيرها كذا عندنا مع العامة وبوتيرة
وجود ذلك في قولنا في جوابه فإنه لما سئل عن قضاء الحائض الصلوة والصلوات ليس عليها أن تنقض الصلوة وعليها أن
تنقض الصلوة قال إن رسول الله كان يأمر بذلك فاطمة وكان يأمر بذلك فاطمة وكان يأمر بذلك فاطمة وكان يأمر بذلك فاطمة
في الحكم الشيخ في المبسوط ونسب إلى رواية لأصحاب قد يبعد ذلك من سبيل الشيخ فيكون موقفا للحداد أو سبيل مع ضلال الاجماع
وعمل لأصحاب في رد ما يقف في المنع من الجبل المائتين والمدارك والكشف فعل بعضه في نفي أصيل الحكم لا في أصل الاشتراط كما ظهر من كتابه
في الاستحاضة الكبرى لفرض ذلك الفصل كحال صلواتين فحق ظهر كونه من باب التشال لمطلوعه في المسحاة عند بليل دخول غسل غداة
الكثرة قطعاً مد فوج بغير الغول بالفصل بين الكثرة والوسطى وفي قولهم على العكس ولا يجمع على العكس ولا يجمع على العكس ولا يجمع على العكس
السداد والظاهر وهو الظاهر من إطلاقه لا كثر بل كثر الشاذ حيث قالوا يجب الغسل للصلاة عند فليكن لا شك في توقف صحة
الصلوة على هذا الغسل في الجملة إنما التردد في أن لو وجب الغسل هل هو الدم الحادث قبل الفجر أم بعده أو ولو لم يسهروا ولو لو الحائض
بعد الفجر قبل الفجر قبل الصلوة وإن التوقف عليه للصوم من غننا ككبره هو جميع لا غننا لثلاثا وبعدتها أو مع جميع ذلك
مفضل في باب الاستحاضة وما غسل من الميتة فاعتباره في الصلوة والطواف ومس القرآن بغيره عنه وخالف صاحب
المدارك وبعض من حكاه حذره وفوطه بوجوبه بغيره في غاية التقطع وأضعف منه الغول بعدم وجوبه وإن أراحه صرحا من غير
المرضى أشنادا إلى روايات لا تغارض أخبار الوجوب لضعف السند الدلالة ويجوز أنها محمولة على النفية وينبغي القطع بوجوب
للاخبار الكثرة المتواترة وحصول الاجماع ومن المعلوم أن وجوبه على الغول بمرأى ما لو وقع تحت الحاصل باليسر لنا فخرنا طهارة لانه
يعتد به كوجوب غسل الجمعة والأحرام مثلا على الغول به فيها ضرورة أن المفهوم من الأخبأ الدلالة على وجوبه من المفهوم من أخبارنا
الاعتماد والوضوء لأن جميعها خارجة محضاً واحداً مضاً إلى ما قلنا من إجماع الصريح من لا صحة على أن غير غسل الجنابة وجوبه
غيره لا غير وهذا المعنى مصرح به في عبارة جاعلة قال في المعانيب الغول بوجوب الغسل أن ليس بحد في إجماع انتهى
ويشهد له عبارة الخلاف من غسل من لم يخلأ في ما إذا لم يغسل فإن فيه خلافاً انتهى يعني أن لفائل
بوجوب الغسل يغول أنه محدث وعبارة المبسوط من أفضل المطهارة على خلاف بين الطائفتين في مراد به بالخلاف الغول بوجوبه
ثبت ذلك ثبت وجوب غسل المس للصلاة والطواف ومس كتاب القرآن لا شرط هذه الثلاثة بالطهارة من الحدث مطلقاً بانفاق

والنجاسة على كل ما لم يكن من جنس اللحم واللبان والدم والبول والبرص والجنون والسكران والسكران

كتاب الطهارة

باب ما إذا كان المني في الماء

باب ما إذا كان المني في الماء

النقص الفتوى فغيره وجوبه لدخول المساجد في الصلاة ثم تأمل مقتضى طلاق وجوبه لغسل الأعضاء الخمس في جملتها من الأعضاء
 كالقوله في غيره وجوبه لها وصريح جماعة بعد مدوله لا فؤى للأصل بل عن الجلي لا جماع على عدم الوجوب للدخول ونحوه الكلام
 في وضع شيء في المساجد الصواب عدم وجوبه للصلاة وريح المسحة في الأعضا والأعضاء على غسل الأضراس وغسلها في
 نهارة وضاً وفي حال الصلوة ولو كان لمجرد ما منافياً للصلاة يجب لأجله رفعه ما جاز وغسل الخنثار في نهارة وضاً كالجنابة و
 الخنثى ونحوها فغيره في مثل اسم الله ولا نبياء ولا أئمة بناء على إلحاقها بالقرآن في غيبها والوضوء حياً كما أن بناء على أن
 نجاسة المس عينية وإن إلحاقها بالغير المتعدية لا يجوز إدخالها المنيح بغير الغسل في دخول المس المنيح وأما ثبوت ذلك ما يجب له
 كل من دخل الشبهة هذا بالفتوى في تفصيل الكلام في كل واحد منها الأول غسل الجنابة والنظر فيه في ثلاث مواضع في قوله
 وكيفية واحكاماً الموجب فإذن الأول أنزال الماء المسمى بالماء في نقطة ونحوه أفلو كان معلوماً أو غير متيناً أو ثبات الحكم من الغسل و
 غيره مطلقاً وإن لم توجد فيه الامارات الاثنية لجماعاً والقول كما في الماء من الماء وغيره من المستفيض بل قبل المتواترة المعلقة للحكم
 من غسل وغيره على الماء في جملته والماء الأعظم في أخرى المنيح في الشبهة مطلقاً لا تزال في رابعة الغاصية يخرجها على المستطاب لإسم
 ودعوى ذلك لا وضاف كاشية من اللازم المساوي للمنيح في وجوبه في ماؤها انتفاؤه منوقه بل هي خالية من الدليل وح في بعض
 الاخبار بما يؤم غيبها الحكم بما كان منه مع الشهوة في المرأة كقول الرضا ع إذا أنزلت من شهوة فغسلها الغسل محمول لعدم كفايته ما
 ذكره على راديه بأن النية بانك فلا يعتبر المنيح في ذلك كذا التفتيد بالذوق في عبارة بعض المتأخرين ويشهد له وقوع الغيب فيها
 في ذلك في نص الفتوى بلفظ الماء دون المنيح لا بأس بحمل الاخبار المتقدمة على التفتيد من وجوبه واحد ما لك فانهم يحكي
 بعد الغسل بغيره جرحاً عن الشهوة والذوق على مذهب لا خطاب بمحقق الجنابة يخرج الجرح عن الامارة لمض ان عرف من انزاله
 من جملته اذا امسك في الحليل ثم خرج والخارج من بقا ما البقي المخلص في الجرح بالاستبراء ويخوذلك ولا فرق في وجوب الغسل بين
 مني لرجل والمرأة اجماعاً ما قبل من المسلمين والاختلاف في المستفيض بل قبل المتواترة في محل الوارد منها بعد الغسل عليها العدة
 فورة المكافاة على بعض الحامل البقي خبر من الطرح كما قال في المنه في هذه الاخبار اجماع المسلمين انتهى فلا بأس بحمل طه
 ما اذا استنبه منوقه او ما اذا رأت في النوم انها انزلت من ريشة او انتقال ماؤها من لعل ولا يخرج كما قيل من ذلك الغالب ما فيها
 الوصول الى التسم دون الخارج والتفتيد كما في لوسائل ولكن ينبغي نقل المنه في المعبر اجماع المسلمين الا ان يكون لسان من قولهم
 فان قولهم كانت منقبة يومئذ واجعت بعد ذلك على لا ريباً ويكون على مذهب صاحب الحديث من عدم لزوم القول من
 مخالف في الحمل على المنه وفي بعض الروايات بعد السؤال عن وجوب الغسل عليها بالاحتلام قال فغيره لا يحد ثوبه من ذلك فخذنه
 علة واستشكل من حيث لو وجب عليها والله في تعليمها وربما التزم بتخصيص عموم التعليم به وهو من التزام ما لا يلزم والوجه
 فيه حمل النهي على الكراهة والمكروه محذور من ذلك في الجملة السد اشتماله والواجب اقتضاه والتذكير على مقام الحاجة بمحذور التعليم
 وهذا سياستاً رسل الله العالم بموافاع الامور وعلى كل حال عن المنه انزلت المرأة وانزلت فليس عليها غسل وروى ان عليها
 غسل اذا انزلت منى لم يحكم عن غير مثله وبمكان من السقوط ان اردت طاهره كحل بعض مناخري المناخري من لا غناية ليقفوا
 الاحكام لاخباراً لاخره بغسلها على الاستحباب الكثرة الاخبار والنافيه وصلى عنها وناكده لا لها بالاعطال في بعضها بانها لم يرضى
 بولي بنت او اخن او امه او زوجته او احد من قريبتها فائمه تغسل فيقول ما لك فتقول احملت وليس لها بعل وبان الله تعالى وضعه
 عنكم قال وان كنتم جنبا فاطهروا ولم يفعل ذلك لغيره في غير ذلك وهذا من عوجاج الطريقة اذا ما الله منه لان الاخبار في حكم
 كلما كثر وانصحح لانه اذا دانت ضعفاً وهماً باعراض اصحاب عنها وقيل بغيره في ثبوت الحكم خروج المني من الخرج المعناد المشهور
 ذلك نظر الى ما عده انصار المطلق الى الفرق الشايع المتعارف المتعارف وعندهم بحكمه الخارج من غير غيب الخلو اعينها والسد الطبيعي
 على نحو ما خرج خروج البول والغايط وصريح الفاضل في جملته من كسبه بغيره بل الحكم على المني الخارج من شبهة في ذلك او الانشيب والصلب
 والظواهر اذ خصوص لثلاثه لا كونه امثالاً الخارج من غير المتعارف ولعل خصوصيتها الكونية ما موهوب فيها قال في جامع المقاصد
 لو خرج من غير هذه الثلاثة فاعينها لا اعتباراً حقيقياً بان يكون مقطوعاً بانتهى لكن منسب بعضهم العبرة بمطلق الخرج الى الفاضل
 بان ذكره لثلاثه مثال وفي هذا الزعم باب الشامل والشرط بل ليل الى العبرة بمطلق الخرج من بعض من مناخري المناخري وهذا

مکتبہ اشاعت کتب اسلامیہ

هذه الامارات والبحرين
وغاصر امكان المي
غيا الصفا وبقولك
ح

كتاب الطهارة

في ماء من غير يدل عليه المستفيض الواردة بوجوب الغسل على المرأة اذا خرج منها الماء بشهوة بناء على ما هو المعروف من اتحاد
 المرأة والرجل فيما يرتفعان اليه من الامارات ولا تغايرها الصحيح المتفق من اذهى غير معارضه بمطوق ما في صدرها واما
 مفهومه من عدم وجوب الغسل ان لم ينفذ في الاوصاف فهو معارض بمفهومها وهو وجوبه مع وجوب الفترة والشهوة او مع وجوب
 فاعادتها وحل الذبل على الغالب من انشاء الدفع بانشاء الامر ليس باليمن كقول المصنف وهو قول اذا جازت الشهوة وفتح
 وفرارها وادامور الغالب فلا يفتقر اليه بل يفتقر الى كمال الشهوة في اخبار المرأة ايضا على الغالب من اجتماعها مع الوصفين
 الاخرين فيبطل الاستدلال بالنقض من الطرفين وليرجع الى مقتضى القاعدة وهو الدوام مع ما ينفذ العلم فان ثم حصوله
 حسبما كانت كافيته ومنه يثبت ان المجتهدين على ما اخبرناه عدم الفرق بين المرأة والرجل في الامارة كما هو ظاهر لا كقول من يفتقر
 مصرح بنفاذ الامارة من قبل الخاصين في الاغاضل في النهاية فان قطع باعتبار اجتماع الصفات في معنى الرجل واستشكل
 في اعتبارها في المرأة وهو الذي ينبغي على تقدير القول بالفرق لوجود الاخبار المستفيض فيها بكفاية الشهوة في ما هو مظهر
 فليكتف بها في الرجل على الغالب من عدم انعكاس الشهوة عن الاخرين فتخرج الرجل بناء على اعتبار اجتماع الصفات في معنى
 الرجل ومنه يفتقر في الجواهر من الفرق بينهما باعتبار الاجتماع في معنى الرجل والدوام مع العلم في معنى المرأة قال قائل المرأة
 كالرجل في الامارة الا في الثاني لظهور الصحيح المتفق في الرجل على الثاني فهل يكفي الشهوة فيها او انما لا تفتقر الى شيء من الصفات
 حتى تعلم انه من اختلاف بعض المتأخرين الاول ولعله لما في بعض المعبره اذا جازت الشهوة فانزلت الماء وجب الغسل في ذلك ما في
 الدلالة على ذلك مع الاصل ومنه يظهر وجه الثاني فاما مثل انتهى هذا كله في الصحيح ويكفي من الامارات المذكورة في ابرص الشهوة
 ولعل فراه مع الغنوا وكفاء عن ذكره بالامارات المتقدمة وكفايتها من غير الدفع كما لا خلاف فيها وان ظهر من عبارة الشر
 عدم الفرق بين الصحيح المبرص في اعتبار العلم والكفاية وروايات منها حسنة زائدة اذا كنت مريضا فاصابك شهوة فادركها
 كان هو الذي في كونه يوجب مجيبا ضعيفا ليس له قوة لكان مريضك ساعة بعد ساعة قليلا قليلا فاحتمل منه وقريب منها صحيح
 ابن ابي يعقوب وظاهر كفاية الشهوة وحدها لكن الملازمة المذكورة فاضنه بوجوب الغنور معها اية فروع الاول ذكرها عنه
 هنا وبعض في باب الحرجان العبر في الصفات في الحكم بالمعنى تاما مع الامكان وهو المراهق صحيح بزي في التذكرة والمنتهى في جامع المقاصد
 وحاشيتي الشرايع والمساالك في الرقص فلو وجد من بن سبع وثمان لا يحكم بل في المنتهى فمادون الاثنى عشر والثلاث عشرة وابنه
 الثمان لا سيما اذا خلعت من باقي الامارات كعلاظ الصنونو والشدى وشوا الارنبه وبيع الابط وغير ذلك الثاني لو خرج من الرجل
 من فوج المرأة فلا حكم له ما لم يعلم مضاجبه منها دخل الى فرجها من جماع وغيره وعن الذكرى نداء وجب الغسل احتياطا وهو غير
 بالغ مرتبة الوجوب الثالث لا حكم للمني الغير الخارج وان كان في فنبه الذكر وفضاء الفرج من داخل ما لم يبرز الى الخارج ويحكم
 البان بالخارج الباقي في غلفه لا غلف الوابج اذا حصلت الصفات المذكورة وكان الخارج دما قبل فيه وجها ولا اشكال في كون
 منها الا على الاصل على اسم فان سفي ما لا يترتب عليه الجنابة ويوجب الغسل المستفيض من النوم اذا وجد ما يقطع بكونه منبها
 على حبه او على ثوبه بشرط ان يكون الثوب من الذي ينفرد باستعماله وبعضهم لم يجمع بين منبهي الاستيقاظ وانفرد الاستعمال
 بل ذكر كل منهما مسئلة مستقلة وبالجمل في المعبر المذكورة والمنتهى كونه مستلكن في الاول اذا استيقظ الرائي فوجد المنى في الغسل
 وادعى في التذكرة الاجماع على وجوب الغسل فيه وفي الخلاف عنه في المحاذق والظاهر ان المفروض فيها العلم بخروج المنى منه في
 تلك النوم لعمري ثوبه قبل النوم كافي للغالب ولوجوده رطبا بعد الانبائه وان كان لم يبر في منامه ولذا اصل الحكم في جميعها
 بانه منه واستقام دعوى الاجماع في التذكرة في الاولى دون الثانية والتعرض لمخصوص من موارد العلم بالجنابة اما لو ورد النص به
 اشتفاء لا نزل النص كما هو عادة الغدما او لوقوع الخلاف فيه من الغامض كما في يوسف الثاني في جملة الثانية لوراء المنى
 على حسنة او ثوبه وجب الغسل ان كان مختصا به لا يستعمل غيره ولا يجب ان لم يكن مختصا وجميعها الشيخ في النهاية قال اذا انبى
 فواي في ثوبه لم يبر في ثوبه منبها ولا حنك لا يجب عليه الغسل فان قام من موضعه ثم رأى بعده ذلك فان كان الثوب في الثوب
 ما يستعمل غيره وجب عليه الغسل انتهى في نحوها عن المبسوط فان مراده من الغفام هو مضمون ما من وغفارة محل مكان لا يفتقر
 مع العلم من حيثها لوجوده بعد الاستيقاظ وان امكن حصوله من حيثها اختصاصا بالثوب في الاولى لا ينفاد في وجوب الغسل

في غير ذلك من الفروع

الشيخ في كتاب الطهارة

فروع

في غير ذلك من الفروع

لم يبر عليه الغسل
ان كان مالا يستعمل
غيره

من موجبات الجحنا

بين ان يستعمل الثوب لموجد فيه المني غير ام لا لان فرض حصول العلم فيها بان من منتهى ما هو من مع ثوبه عند قبول نوم وقدم الفاصلة
 بين الانبياء وجدنا انفسنا في غير هذه النومة وكذا استغفارنا بل بعصبية لا يفدح في الحكم بالغسل اذ لا اشرط في العلم
 عدمه وانما يتفاوت ذلك في هذه المسئلة وهي من وجد متباني ثوبه والاقوال فيها ثلاث الاول عدم وجوب الغسل الامع
 العلم بخروج المني منه على وجه لم يرتفع حدته بعد اخذ اذ في الحدائق والجوار من الثاني عدم وجوب الامع العلم بخروج وجه منه فاذا
 علم وجب كما في المذاكر والكشف في شرح الدروس وشرح المفاتيح ومحكى السرر والوزن وظاهر البسوط ومجمل زادهم مع ذلك
 العلم بخروج وجهه على وجه لم يرتفع حدته لظهور كمالهم في نوبيل واثير سماعه فيقيد لها بصوت العلم على القاعدة ولا يوافقها الامع
 العلم بالامر من مع الثالث وجوب الغسل مطم وهو صريح جاعل وظاهر اكثر المعرضين للمسئلة من جهة اطلاق الوجب اذ اوجب
 في الثوب المختص بل في الحكمي عن النومة عدم الخلاف فيه وكذا ظاهرا لم يحكم عن مسائل الخلاف للمرضى الاول الاصل مع تحمل رؤا
 سماعه الا يثبت على صورة المسئلة الاولى على تقدير ملازمة العلم فيها حسبما قد روان له سماع الملائمة فيها فعلى صورة حصول
 العلم بكونه موجبا للغسل لغارضها من رواية بصير لا يثبت والجمع بجملة اعلى العلم وتعمل الاجرة على عدمه وللتاثير في الجمع بين الروايات
 مع الاجرة بجملة اعلى الثوب المختص والاجرة على المشترك وفرض الاختصاص ملازم للعلم العادي بان المني منه وللتاثير في الجمع
 بين الروايات كالتاثير مع منع ملازمة الاختصاص للعلم بان المني منه والوجه القول الاول بان مع العلم بخروج المني منه بوجهه
 يرتفع حدته بعد محب الغسل قطعاً مطلقاً ومع عدم العلم بالامر من معاً وان فرض العلم بخروج وجهه منه من كون الثوب مختصاً به
 لا يوجب كمال احتمال كونه من جنابه سا بقية فلا غسل منها فاستصحبنا بل طهارة محكم مضاً فالى طلاق رواية يثبت بصير اما
 روايتنا سماعه ففرضها خصوصاً المستفاد من الرواية في ثوبه وعلى تحذير الماء وهو اما معبد للعلم العادي بان من تلك النومة
 خصوصاً من الماء على تحذير ولا سيما اذا كان رطباً فلا يبعد الى ما لا يعلم او معبد لظهور ذلك في اذا العنبر الطهور والظن في خصوص
 على مورد ولا يلزم من المساواة في الظهور والتعد كما هو الدارج في الظهور وانما خاضع مع المساواة منوعة لان النومة مع عدم
 معوقية المني فيها وجدنا بعد هذا بل فاصلة لها اثر في قوة الظهور حتى ان رواية ادعى العلم من جهة واحدة وفي خصوص من
 استيفظ وجد المني في ثوبه وراشداً وعظماً ونحوها بل فاصلة نوجب لشك كمال محب الغسل سواء حصل له العلم
 من اختصاص ثوبه لو في هذا الاستعمال وقدم مع ثوبه من قبل النومة وجدنا رطباً خصوصاً على نوبه ولا سيما في ختمه
 بخروج وجهه منه في تلك النومة ونومة فيها ولم يغسل منه بعد الاما مع العلم فواضح واما مع عدمه فلا نراه في روي الصق
 باعني او من موثقة سماعه عن الرجل نام ولم يرتفع نومة فلا حائل في ثوبه وعلى تحذير الماء هل عليه غسل قال نعم مؤثقة
 الاخرى عن الرجل يرتفع في ثوبه المني بعد ما يصيب ولم يكن راي في مناه قد احل قال فليغسل وليغسل ثوبه ويعيد صلواته
 اما رواية بصير عن الرجل يصيب في ثوبه منبأ ولم يعلم ان احل فقال يغسل ما وجد بثوبه ولو ضام في مع عدم مكانتها انها
 سنداً وعدة ابل ومعضداً لظهور فتوى اكثر بضمونها كما مر في الحكم المطلق وروايتنا سماعه فيحكم المقيد لاختصاصها بالمو
 عند الاستيفاظ من نومة فليحتمل عليها وهو الجمع العشر في نحو المقام ولا يحتاج الى شاهد بخلاف الحملين المتقدمين على اختصاص
 الثوب اشراكاً او فاداه العلم وعدمه اذ لا شاهد لهما مع ان مجرد اختصاص الثوب لا يقضي بالغسل لاحتمال كون المني فيه من
 نفايا جناناً يغسل منها ودعوى فاداه مجرد اختصاص الثوب للعلم بوجوب الغسل فاضحة البطلان وكذا بعد الغسل بالوجدان
 فيه من جهة النص لان مفروضه ليس المختص بل الموجد عليه عند الاستيفاظ فهو الاولى بان يكون ظهوراً بعد اعتبار
 بالنص فلا يشرى الى غير مورد وان حصل الطن وعليه بعينه وجوب الغسل عدم الشك في الاستعمال في هذه النومة قطعاً
 اذ بالاجتماع مع الغيرة في غطاء واحد وجد المني في الغطاء لا يظهر كونه من قبل اعتبار عدم التكرار بالشاوب بضاً
 وجهان من دعوى ظهور ثوبه في النص في المختص ومن كفاية مطلق الملائمة في الاضافة فلا بأس باطلاق ثوبه عليه من حيث
 انه لا يسهح والاظهر الاول البناء للحكم على الظهور وهو مع الاختصاص الشام اكد للقطع بان من منتهى ظهوره كونه من هذه النومة
 ومع استعمال الغسل ليس الا الظهور من الجهتين ومع ذلك جهة الاضافة مع الاختصاص الشام اقوى بل شاوي للمكينة في
 الظهور ومنه بان ضعف كغناء الشهيدين والكركي ومن تبعهم بالاول فاجبوا الغسل على صاحب لونية ولو نحو الملائمة

من موجبات الجحنا

هذا المتن في الأصل
على كل من يغتسل

المصحة لا يضاف مع تحقق شرطه وكونه منه بالنظر الحاصل في آخر الحادث لأن الإضافة مع إمكان زاده ما هو بمنزلة الحقيقة منها لا
يضار إلى الأبعد لاستقامتها مع كون الظهور على تقديره لا بعداً ضعيفاً مضافاً إلى معارضته هذا الأصل باستصحاب الطهارة وكذا
ضعف ما في طرف الضد منه في الجواهر من الإشكال في وجوب الغسل إذا لم يملك العبد مع المنفعة كالمستاجر والمستعان
اختص الاستعمال لحال الإضافة الثوب على ملكه العبد وهو وإن سلب لا يضاف في الحكم مخالف للأصل لكن الاختصاص
لا يفصل عن الملكية في ظاهره لا يضاف مع ذلك لا أثر للملكية في تأكيد الظهور وأصله يتفرع على كل من وجب الغسل فيما وجب عليه
فيما لا يجب حكمه أما الأول فهو أن حيث حكم بوجوب الغسل لغايد مع الصلوة الواقعة بعد خروج المني من جهة الخبث والحدث
أما الخبث فلا لغايد من جهة ما خرج وفيها قبل العلم بالنجاسة بناء على عدم القضاء على الجاهل بالنجاسة كما يأتي وأما من جهة الحدث
فلو زاده بعد الاستيقاظ فبعد على ما أخرناه ما إذا فرض وقوع صلوة منه ولو نسبها نابعاً عن ذلك الاستيقاظ لبناء الأمر فيه
الحكم بأن الجنابة من تلك النوبة عليها أو ظناً معتبر ولو زاده في الثوب لمختص به غير وقت فعله لا في قول الثالث لا يجب عادة كل
صلوة لا يجهل سببها على خروج المني للعلم بوقوعها مع الجنابة أو الظن المعتبر ما على تعبدية الغسل كما هو مقتضى القول الثالث
من جهة عدم العلم والظن بكونه موجباً للغسل فعلاً كما سمعنا فلهذا نص في المتن من قوله في وجوبه صلوة في كونه بحكم
الجنابة بالمنفعة ولا يجب عادة كل احتل سببها على خروجها لا مع احتمال بدخل بحث فاحذر الشك بعد الفراغ مضافاً إلى
رجوعه مع احتمالها إلى يقين الطهارة وشك الحدث الحكم بوضعه الصلوة معه التبرع بما في المدارك من الاستناد إلى أصله
عدم اليقين واستصحاب الطهارة بالمنفعة إلى أن يقين الحدث وجب يحكم بكونه محدثاً ويجب عليه وضوء ما يتوقف على الطهارة من
ذلك الوقت إلى أن يتحقق منه طهارة رافعة قال وفيها المشيخ في المبسوط ولا إلى عادة كل صلوة لا يعلم سببها على الحدث ثم في
ما أخرناه ما انتهى إلى أحد ما نسب إليه في المبسوط وإنما الموجب في باب غسل الجنابة يجب أن يقضي كل صلوة صلواتها من غير
غسل غسل من جنابة أو من غسل برفع حدث الغسل انتهى الفرق بينهما واضح ولا عدل فيه ولكن لا وجه لما أوجب المبسوط
الأحسن الاحتياط ولا يبلغ درجة الوجوب مع ما احتياط به غير جامع من جهة احتمال كون المني من خدام سابق على ذلك الغسل
اذمبالاحتياط يجب عادة ما حصل في ذلك الغسل انتهى وإن كان من جهة أخرى لأن نجاب هذا المني الغسل فعلاً ليس إلا باحتمال
لا يعلم رجع فالصلوة الواجبة بعد بان آخر غسل رافع والنوبة الأخيرة الاحتياط في عادتها وأما الثاني فهو أن حيث حكمنا بعد
وجوب الغسل على ما وجد المني في الثوب لثبوتها فلا يجب على كل منها ما هو مقتضى النص بغير من رواية في بصيرته بناء على الاستناد
إليها الحكم بالجمع المتقدم ونص صلوته كل منها منفرداً قطعاً لسلاسة استحصال الطهارة في حقه فهو من منتهى الطهارة الثالث
الحدث الذي يحكم المنظر بانفاق النص والفنوى فلكل منها قرائن العزائم ودخول المساجد وغيرها مما يسببها الظاهر هل يأن
أحدهما بالآخر وكذا في تعقدهما بالجمع بهما معاً تأمل وعن الأيضاح كما في جامع المقاصد أن ضابط ما يجوز منها وما لا يجوز
هو أن كل فعل لا يتوقف محضه من أحدهما على محضه من الآخر ولو توقف معينه جمع منهما وما كان متوقفاً لا يثبت عليه كصلوة
الماموم ولو كانت الصلوة لا مع كالجعة دائماً العاد بها لا يضح المتوقفة في الأولى صلوة الماموم الذي وقع له الاشتباه باطله
خاصة وأما في الثانية فلا يضح الجعة صلواتها إذا علم الحال عند المصلين والافضل من علم خاصته انتهى من دليل عند القضاة
واستدل بأن إذا كان كل منهما محكوماً عليه بالطهارة شرعاً احتج صلوة الإمام لأن ذلك يجوز لا فتناً في كل صلوة حكم عليها
بالصحة ما لم ينكشف الواقع للماموم بطلانها وقيدان شرط صحة صلوة الماموم طهارته وطهارة الإمام معاً في الواقع شرط
لا بد من إراز الشرط ولو بمعونة أصالة صحة فعل المسلم بالنسبة إلى الإمام وفي المقام مع القطع بأن طهارته بما معاً متفعية لا يحد
شئ من الأصول لظاهره في بطلان صلوة الماموم للعلم بانتفاء الشرط ونحو هذا التفسير جاز في الجملة فالأقوى عدم صحته بما وما
في المدارك من منع حصول الجنابة لا مع تحقق الأثر من شخصه بغيره واضح النفس المتأثرة لا طلاق ما دل على التلبس قال في
شرح الدرر ج ١ من جهة الأولى البطلان القطع بحدوث حدثها البتة وقيدان لواربيل لقطع مجزئ المني من حدثها فلم يكن خروج
المني من واحد لا يوجب حكماً انتهى قلت بوجوب حكم في فعل أحدهما المرتبط بصحة فعل الآخر نحو الإتمام كما أنضاه
ضابطاً لا يوضح قال ولواربيل لقطع بكون حدثها لا يوجب جنابة لا يصح منه الأفعال التي لا يضح من الجنبة يتعلق بها حكمه وظاهر

والطهارة من الحدث
في الصلوة شرطاً في
طهارته وطهارة
الإمام معاً صحيح

في موجبات الخنا

٣٥٥

في موجبات الخنا

الفتن الان عدم صحة زوال واحد منهما لا يثبت ويعلق احكام الحجب به مع ان كل واحد يعينه فعاله وفعال الحجب ولا يتعلق به حكم الحجب معاً لا معقوله بل معقوله وان براد من كل واحد يعينه فعاله الحجب من فعاله بل لا يتوقف صحة على صحة ذلك لفعل من الاخر كصلوة كل منهما متفردا وحكم كل واحد منهما بخصه صلواته في حقه بجمع مع القطع منه بعدم صحة فعل واحد منهما لا يعين بالضرورة لان العلم الاجمالي لا يوجب شيئا اذا كان على احد تقديره لا يتعلق بتكليفه الا ان له اثر هو عدم اجتماع مع صحة فعل احدهما المعين اذا توفقت على صحة فعل الاخر لانه على كل من تقديره يتعلق بتكليفه ما على تقدير كونه الحجب فواضح واما على تقدير كون الامام الحجب فلما عرفت من مخاطبة باخر اظهره الامام وكذا اذا توفقت كل منهما على الاخر كما يجتمع وادخل احدهما الاخر وادخل المجيد فقد يقال بالحيرة وان قلنا بخصه الامام بناء على انه كما يصح للدخول جنباً بغير ادخال الحجب فيها اختياراً وكذا اذا مس خط المصنف بيده وبغيره الاخر معاً بل الحيرة فيها ظاهر ويحقق الحجابنا بغيره بالجماع في الفعل من المرأة بانفاق النضر والفتوى وخلافه في الجماع الموجب للغسل هو الدخول الذي يحصل به عيبه وبه الحشفة وان اكمل ولم ينزل وعدم اعتباره بالانزال في حصول الجنابة والجماع هو مورد انفاق النضر والفتوى ايضا لكن الحد في الروايات مختلفا فكان الاجماع حكما على عدم وجوب لغسل بما دون الحشفة وفي جملته من الاخبار كما لا يوجب بالجماع والملازمة المستفزة وفي جملة الدخول والايلاج الواجبين لهما وفي اخرى اذا انفق الخنا فان وجب لغسل واشكل بان الخنا ينزل بانفاق ولا ينالسان في الجماع لان خنا المرأة فوق ثغيب لبول الذي هو ثغيب الحشفة ومدخل الذكر واجب بازادة الحاذة من الانفاق كما يقال النفي لفارسا اذا انقا بلا من قريب عليه يحمل ما تضمنه ووقع الخنا فان على الخنا ومثله كما في صحيح الحلبي ابن يظين وفي كشف الخنا المرأة هناك مستعمل في نفس الثقب مجازا بالانفاق فيكون انفاقا على وجه الحشفة كالوقوع في الماسنة ايضا وعلى كل حال في صحيح ابن بزي عن الرجل يجامع المرأة فربما من الفرج فلا ينزول من مخرج لغسل فقال اذا انفق الخنا فقد وجب لغسل فقلت لثقاء الخناين هو عيبه وبه الحشفة قال نعم ربما مع الاجماعين المحكيين في شرح الدرر والجواهر وغيرهما على وجوب لغسل بعيبه وبه الحشفة وعدم وجوبه بدخول ما دونها بقدر اطلاق الملازمة والجماع والادخال والايلاج وما لو فرض ما ساء الخناين او محاذاتها من غير دخول الحشفة بل ربما ادعى عدم صدق هذه الالفاظ عرفا من غير دخول الحشفة والذي يفتضيه النظر من ملاحظة المطلقات مع ما في هذه الصيغة وما لحظته ما ورد في الحديث من انما ينزل من الخناين من غير الغسل المعصود بالاجماع فيه وكذا في قبل من لا خنا لهما وقوله ما اوجب الخنا وجب لغسل وما لحظته ظاهره لا انفاق كما سنعرف على الغسل باذخال مقطوع الحشفة مقدارها من غيرها هو القول بان جميع هذه الادلة بعد حمل المطلق على المقيد خصوصاً مع ذكر ان المقيد هو المعنى المقتضى اليه منقطع على اعتبار كون الدخول المدخول فيه من الفرج الذي هو اتم من الفعل الذي ذكره كاستغفر وقد سب عليه قوله في صحيح ابن بزي في الملازمة والله ما يعني بهذا الا الموافقة في الفرج ثم زاد الشارع بيان ما هو المعنى من مقدار الدخول من الذكر فخذ به بالخنا نظر الى الغالب حيث ندخل ذيل الخناين في ذائل الخناين والمرا دبرج احوال مقدار من الذكر يصل به فيها هو الغالب من لوطي حمل لثقاء الخناين وقد سب عليه بقوله في صحيح ابن بزي لثقاء دخول الحشفة مقتضا على ذكر خصوصية من الداخل ومن لم يدخل فيه ثم ذكر الحشفة فيها ايضا وادعوا الغالب من فساد الذكر حيث ندخل الحشفة والمرا دبر مقدارها من الذكر وينب عليه ظهور الانفاق على الغسل بدخول مقدارها من مقطوع الحشفة كما ياتي مؤيداً بفضاء الاعتبار بعدم الفرق في ذلك بين اجزاء الذكر ومن هنا قال في الذكرى بعد ايراد المطلقات وحده عيوبه الحشفة كما روي في زادة عن الباقر ع والمفروض ان المراد عنه هو المضمين لثقاء الخناين ثم قال ومعنى الانفاق محاذاتها الى ان قال لا يعتبر بوضع الخناين بعينه فيها اما في الرجل فلو جوب في المقطوع اذا غيب بقدر الحشفة وما في المرأة فلو جوب الغسل بالايلاج في الذكر انما في فعاد المحصل من ادلة في المقام الى ان مدار الغسل دخول مقدار الحشفة من مطلق فرج الرجل في مطلق الفرج الذي هو مقدار وصدق الجماع والوطي الا بقاء هو مقتضى الاطلاقات المتقدمة للغسل بالجماع والوطي والادخال والايلاج ونحوها غايتها التفتيد بمقدار مخصوص من الداخل وهذا ينصحه الحكم في جميع صور الوطى التي جملتها منها مفروضة في لوطي في الغسل من قطي مقطوع الحشفة كالأربعاء والوجوه المذكورة في المقطوع كالأربعة احوالها وجوب الغسل

في موجبات الخنا

كتاب الطهارة

يدخل مقدار الحشفة من الباقي في جملة من الكذب يستبذل إلى الاحتياط مشعر الانذار واستنطة خرج الجواهر من بعض نفق الخلال
 فيه ولعل قراها البعض تحقّق الجنازة في مقابل احتمال عدم حصول الجنابة به بالوطء احتمال اعتبار دخول تمام الباقي لا نفق
 تحقّقها بدخول المسمى كما أنه هو المراد ظاهرهم من قول شارح الدرر قال لما كان الظاهر ثبات الاصابة على الوضوء في الوضوء
 الاولى اى لا يدخل بقدر الحشفة فيلزم انباءهم انتهى على كل حال لا يلزم على اعتبارها معنيها كما هو المختار ما ذكرناه الثالث
 وجوب بدخول المسمى من الباقي خضاره في المذار وقوى خضاره في الكشف لما تضمنه الادخال والابلاج وان الغنيمة بالثبات
 الختانين وغنيمة الحشفة مما هو فيه من يكون له ختان وفيه منع التعجيل بين المطلق والغنيمة الثالث اعتبار دخول تمام الباقي
 في الفصل حتى خضاره في الكشف عن المذكور وذلك من قوله فيها الواجب مقطوع الحشفة فلو لم يكن الاصل لا لا لوجوب الوضوء فيها
 وجب الباقي وبها قال الشافعي السقوط انتهى من بما يحمل قوله مقطوع الحشفة راداة الا من من مقطوع الكل والبعض وعلمه
 فيحمل ان يرد عيب قد هاهنا من مقطوع الكل وجب الباقي من مقطوع البعض مع احتمال ان يراجع اليهم من عيب قد هاهنا الحشفة
 من مقطوع الكل ومقطوع البعض بالاحتمال في الثاني وكان من جميع الباقي تمام المذكور من مقطوع الكل والبعض فيحتمل ان يكون
 المراد من قوله مقطوع الحشفة هو مقطوع الكل خاصة فيراد من عيب قد هاهنا تمام الحشفة ومن جميع الباقي بغيره لذكر وعلمه
 لا يتم ما ياتي عن الكشف في مقطوع البعض ما نسب الى المذكور فراجع المذكور والكشف هنا وعلى كل حال لا يلزم ذلك في عمو
 ثوبت ما تقدم من اختصاص الغنيمة بالانقضاء من الختان مع دعوته في صدق المطلق وهو الادخال والابلاج على دخول
 تمام الباقي مضافا الى استصحاب الطهارة وفيه منع التوقف كما يصدق في ذلك صبي لا يدخل بعضها ويبريق قطع الاستصحاب
 مضافا الى انه خلاف الاجماع هو جوبها من شارح الدرر ان ارجع عدم تحقّق الجنابة بالاجماع في خضاره كما احتمل في المذكور
 لم يفرق اذا التفتي الختانان الصادق بانقضاء الموضوع وعدم صدق المطلق لتوقفه على دخول الجميع المتعارفين وفيه بل وبها تقدم
 ايقان المتساوي من خبر الانقضاء وغنيمة الحشفة بيان اعتبار مقدار من المذكور حسب ما عرفت على ان هذا الاحتمال ايضا هو عيب
 ما من شارح الدرر خلاف الاجماع والوجوه المذكورة في مقطوع بعض الحشفة لا خضاره لا لا رغبة المتقدّمين بل
 كفاية المسمى هنا كفاية الباقي من الحشفة ما مطلقا كما عن الموجز وحكاية في الكشف عن المذكور وفي مفتاح الكرامة له اجده
 فيها وكان محل قوله فيها الواجب مقطوع الحشفة على مقطوع الكل وحكاية في الكشف عن على حمله على الاغم حسبما احتملنا هاهنا
 واذا لم يذهب معظم الحشفة كما في الذكرى وجامع المصايد والكشف فان في الاجم يحصول الادخال والثبات الختانين وغنيمة
 الحشفة وجبه مع كون الحشفة حشفة في تمامها ان المذار حسب ما عرفت دخول مقدار الحشفة منها او من باقي المذكور الختانين لا يلزم
 ذلك هنا اعتبار الاحتمال من غير الحشفة بقدر الذي اصبحت جملة من الوضوء مفرضة في الوضوء في غير مثل المرأة منها الوطء في ذلك
 وفيه قولان المشهور وجوب الغسل به وهو مختار الصحيح قال وكذا في دبر المرأة على الاشبه وحكي المرتضى في الجمل الاجماع
 عليه بشمل الاجماع الغنيمة ايضا على وجوبه بالاجماع في الفرج المشهور في الفرج الغسل والتبريل هو عند الاول من ضرورة الدبر وعن
 النهاية وفيه انها لا تغسل في غير الفرج مع عدم الانزال ولا دالة فيه على الخالفه وعن المصنف في الغنيمة لا انقضاء
 على رواية الحلبي المضممة لعدم الغسل ولتعمد العمل بما يرد به كما يقال يظهر منه الفتوى لكن الرواية لا دلالة فيها على الخالفه
 كما عرفت وعن الكليني لا تضار على ذكر رواية البرقي وهي ان دلت على عدم الغسل لكن التعمد منه غير معلوم فغيره وجوب
 الغسل هو ظاهر المذهب يثبت للطعن فيه في رواية حفص المضممة للغسل والتبريل على رواية عدم وكذا في محكي الاستنباط الكنه
 مصنف لمحض الجمع بين الاخبار وجب من حكي عنه المرتضى قال عن بعض الشيعة الامامية ان الوطء في الدبر لا يوجب غسل
 وحكي مثله ايضا الشيخ في الحائزات والعمل على المستمولد خوله في المذار المستفاد من الاخبار من دخول مقدار من المذكور في مطلق
 الفرج حسب ما عرفت مضافا الى عمومها وجب الحد وجب الغسل المخرج في المقام كاجابة من سئل عن شخص سوطه عن رجل ياتي
 اهله من خلفها قال هو احد المائتين فيه الغسل بالاجماع من لصبر يحجب من الحلبيين مباغتة اولها حق قال كوششتان اقول انه
 معلوم ضرورة من دبر الرسول الى اخر كلامه المعاضد بالاجماع الغنيمة والى المذار في الحد الغسل المستفاد مما اوردناه
 على الانصاف انصار الداهية من الحد يثبت له المعروف ولا بكتا نوها دليل الثاني من الاصل لا نقتضاهما ذكر وصححه الحلبي

هذا هو الوجه في
 عدم اعتبار الجنابة
 في الباقي

كتاب الطهارة

الانسان موطوء للحياء والعلامة به بعد ذكر الغسل بالوطء في الفرج وفي دبر المرأة والغلام فرج البهيمه ان لمفعولا فلما على
 الوجوب لكن مراده بما لا يحطه في هذه المذكور من اعادة الحيوان فغير استظها به ذلك من الوضوء في محله اذ قال فيها غيب
 الحشفة في الاود واما من ادعى غير حياء وميننا فاعادوا فابا انهم في على كل حال لا فوي عدم الوجوب للأصل واستحسان الطهارة
 مع عدم دخولها من المداظر لظهور الاخبار في كون دخول ذكر الانسان في موطوء الفرج فيبقى ذكر غيره غير مخصوص بنفسيه
 الاصل ومنها لا فرق بين كون الموطوء حيا او ميتا كما سمعنا من عبادة الوضوء لشمول الفرج لهما فيدخل فيها ذكر من المداظر
 مضافا في ميتة الانسان الى طلاق الاخبار جماع المرأة وخصوصا في الميتة والنباش الواطئ للميتة وسليها فقلت تركتني قوم
 جنبه يحسوا وفول على عمل الاخصار ومثلها المعنوية بالاجماع المحكي في الرياض واستظهر في شرح المفاتيح من كل ام الشيخ فيها
 وفي وطئ ميتة البهيمه ايضا وبه منضم الى شمول المداظر بقوى الوجوب بوطن ميتة البهيمه ايضا ولا يجب غسل الموطوء في الا
 الميت على وليته فطعا وهل يجوز وضعه في المسجد وليس للفران بجلاء لم يشبع في الجواهر حرمه لشبوث الجنازة بالوطئ
 فيلحقه احكامها غير الغسل ومقتضى واية النباش لكن لا يخفى ما في التزاه لان الجنازة بمعنى بغوم بالنفس لانسان في الميتة
 غير قابل له لانها كالجناد مضافا الى طهارة ما دل على حصول الجنازة بالوطئ في حصولها للميتة منها ان اذا استدخل الانسان الميتة
 ففي وجوب الغسل على الحي قولان نسب الاول الى ظاهر القواعد والارشاد ونهاية الاحكام والثاني هو صحيح شرح الدرر
 حكاة عن غيره ايضا وكا من يقول بعدم فيها اذا كان الميت موطوءا بعد الفرج هنا بين وقوع الميت واطئا او موطوءا لاجراء
 كل من جبري الوجوب والعدم في لصوتين ومن هنا قال في شرح الدرر وس بعد منع الغسل في وطئ الميتة الميتة اعلم انه لا فرق
 في كون الميت فاعلا او مفعولا لاجراء الوجوب فيها جميعا انتهى في على كل حال بقوى الوجوب بالنظر الى صان دخول الذكر في الفرج
 الذي هو المداظر حسبا مرتهما ان اذا استدخل الذكر الموطوء فقد سمعت عن المذكورة والذكرى لثمة في وجوب الغسل بعد
 الاصل وصدا لا لبقاء ولا شك في ان عدم الوجوب هو الوجه لظهور الاخبار جدا في كون المداظر على الذكر المتصل كانه المتبادر
 فيبقى الموطوء منفيا بالاصل منها انه لا فرق في الحكم بين دخول الذكر موطوءا او مجردا لكونه المداظر لدخول الذكر في الفرج الصان
 مع اللفظ لما منع من المماسه وفي شرح المفاتيح فنبهنا الى التفات الى الاستسكال في نهاية الاحكام والقول بنظر
 الى ان استسكال للذمة انما يحصل برفع الحجاب ولا الى التفصيل بين ابن الحجاب فيوجب الغسل لوصوله بلل الفرج وحاحسان
 حرارته وعدم لينه فلا يوجب كما في اولها ومنها وطئ الخنثى لمشكل محجب الغسل بالوطئ في دبرها عليها وعلى الفاعل ويجب عليها
 لو اوج فيها الواضح مع ايلاجها ايضا في واضح لعدم خلوها من كونها ربيلا وامرأة وحكم الموج فيها مع من اوجب فيه حكم الجسد
 المتعلق للثوب لثوبه ولو نال الجسد الخنثيان لا يحكم بالجنازة على احدتها كما لو اوجج الواضح في قبلها وكما لو اوجج في قبل او دبر واضح
 وواضح او خنثى وفوي في الذكر الغسل ببلل في خنثاها مع خنثاها الواضح لصدا الخنثان وان كانت احدهما ذائقة وفيه منع
 الصدا والاضراف كتاب الاغصا الى لثة وخرنثاها فيها من الحكم بوجوب الغسل اذا اوجب في دبر الغلام عليها بعد تحقق
 الخنثان ومنها ان اذا وقع غير البائع واطئا او موطوءا فلا يجب عليه الغسل قبل البلوغ فطعا ولا يحرم منه المصنف في دخول المسجد
 من غير غسل وهل يجب على لولي منعه منها وجهان بل قولان افويها الوجوب لعلوميه يعلق الفرض بعدم حصولها في الخارج
 من الجنب نظيها لهما وهل يشترط ان له بالغسل مني على شرعية عبادة او غير ينيها فعلى الاول وعلى الثانية لعدم
 وكذا يفتي عليها اغادة غسل بعد البلوغ وما ذكره جماعة عن عادته الصلوة اذا بلغ في تنائها او في الوضوء ان كانت شرعية
 فهو نظري فاعاد عدم سقوط الفرض بالنقل اليه لا بخبر في نحو الغسل الرفع لسقوط فرضه بالنقل فطعا كالموطوء حسبا
 والمشي المذكور هو المراد بما في الذكر من قوله في سنيها انما هي الغايات المذكورة بغسل الان وجهان وكذا في كفاية
 به لو بلغ والافرب بجذب به انتهى في مونياء على استقراء به البهيمية المستلزمة للجذب وعدم الاستباحة معا لكن في الجواهر في
 وجهي الاستباحة لعدم ما على البهيمية ثم يرم بناء عليها بالجذب به اعترض بذلك على قوله في الذكرى لا فرق في غلبه
 محله وكذا في مسئلة الثالث هتم من سائل سئل ان البهيمية في الوضوء هل يبنى البناء على ما ذكرنا فراجع وهل يجب
 لغسل قبل البلوغ او يمس بعد الصلوة ونحوها في المذكورة والذكرى الذخيرة فيه نظري في لا خبر بها من كون

الوجوب في كل حال

الاحتياط في كل حال

في حجاب الغسل

٣٥٩

الغسل على الوطى من ثياب لا سببا وخطاب الوضوء من الأحكام التكليفية فعمل الأول يجب لثبوت السبب مع الصبأ لا يشترط بالبلوغ كالإثلاث بالصفان غاية الأمر وجود المانع من إيجاب الغسل للصبأ فإذا ارتفع المانع بالبلوغ اضر السبب ثم وصل الثاني لا يجب إذ منع ثبوت الوجوب على الوطى في الصبأ فيلغوا طه قلنت مع أن الوجه هو الأول يمكن الوجوب على ثبوت الثاني لثبوت لانه وجوب غيره لا يغلق إلا عند تعلو وجوب الغسل من الصلوة ويحتمل الثاني بعد البلوغ فالأول مثله ولا مانع من وجود هذا العرتب للوجوب على فعل الصبي قال في المحرر تظهير لفائدة في منع الصبي عن المساجد والعزائم ومس كجاءة القرآن تلك أى يمنع على الأول دون الثاني وفيه حجة وجبة المنع على الثاني بقصر عن المسجد والمس من طه يوجب على الغرض بعد حصولها من الجنبت يمنع الصبي من كل محرم كذلك كما عرفت وإن لم يأت لم يتركبه هذا ولا خلاف جده في موجب الحد الأصغر إذا وقع حال الصبأ في نهيج عليه لوضوء إذا بلغ وكذا إذا وقع من الجنون ويحتمل موجب الأصغر الأكبر وهذا مما يؤكد ما الجتهاد في جناب الصبي لا لفرق بين تعلو خطابها وسببها ما الحديث بوجوبه لأن يثبت للوجوب لوضوء بعد البلوغ بعوضا إذا فتم إلى الصلوة فاعضوا وخرج بيقين منه من كان متوضعا حين القيام بقي الباقى وأما قوله فاطمة في معلق على كون جنبا ولم يثبت جنابه الصبي وفيه ثبوت في المصنفين على تعين لا ينفك بالحدثين وكما يقال لم يثبت جنابه وكذا لا يثبت جنابه حديثا من عند الفرقة في سببته وتعلق الخطابين ومنها أن الكافر إذا وطى وانزل يجب الغسل عليه حال الكفر بناء على المذهب الصحيح المعروف من تكليف الكفار بالفرع لكن لا يصح منحه لا اشتراط صحة عبادا أنه لا إيمان الخاص في المداك فغل الاجماع عن جده على اشتراطه والروايات مستفيضه بربل متواترة معنى لا ينافى الوجوب لعدم نه على الصحيح بقبول الإسلام وإذا أسلم وعقب عليه الفصل من تلك الجنابة لما يوقف عليه من العبادة الواجبة وإن فرض إيجابه الغسل حال الكفر جازعا مستفيضًا وأما إذا كان بالوجوب أن يغسل حال الكفر بل في المنهى الصحيح يجب بدال فإذا أسلم لم يسقط عنه ما كان واجبا عليه هنا سواء اغسل في حال كفره أو لم يغسل وهو اختيار الشافعي قال أبو حنيفة يسقط الغسل عنه نه في هذه العبارة مع ما تقدم منه كالصحيح في الاجماع على عدم السقوط وإن غسل حال الكفر كما حكاه عنه صريحنا في الكشف وبأعد التبع أيضا أنه لا يجب فيه خلافا مضافا إلى أنه مقتضى الأدلة لطلان ما وقع مع عدم جريان الحبس لانه لما مضى ون ما ياتى والوقت الدا حل عليه بعد الإسلام كما هو سبب لوجوب الصلوة المجددة ولا يندخله الحبس كذلك هو سبب لتعلق الخطاب لوجوب الغسل مجددة لانه محجب فعلا بعد معلومته بطلان ما وقع منه فضلا عن عدم وقوعه أصلا فلا يندخله الحبس ذليل هذا الغسل فذا كانا مضى بل هو واجب جده بل مشتبك عن صدق انه محجب بغيره بل كل محدثا إذا دخل وقت الصلوة وجب عليه الصلوة ودعوى جبال الحد من الأغلاط والاستناد إلى انه لو وجب الغسل لغل من التيق به ولم ينقل عنه صراحة من أسلم بالغسل وإياه كقائمه البيان بقوله وإن كنتم جنبا فاطهروا ويخرج من الشبهة قبل فدا من ذلك بعض من أسلم كغسل غاصم وثما من فاما مع أن سقلا معاذ واستيد حصين سقلا بعض أسلمين كيف نصبحوا إذا دخلتم في هذا الأمر لا يغسل ويغسل شهادة الحق وهو دليل استغاضة الأمر بالغسل للإسلام هو صدق وفيه عدم دلالة على كون ذلك الغسل للجنابة بل كل إسلام أو التوبة من الكفر وأما المزد فهو مخاطب بالفرع قطعاً لانه ما خوذ بأحكام أسلمين ولا يصح منه جناب لانه لا يغسل إلا بعد الإيمان الخاص يجب عليه بعد العتوك ادعى عليه لاجماع في المنهى قال الحكم المزد حكم الكافر في وجوب الغسل عليه فهو من هب علما أثناء الجمع انتهى لثبوت السبب في حقه مع عدم ثبوت الحبس للمزد أصلا فيبعد الغسل وإن اتى به جناب لانه لو وقع عرج باطلا ولو بقا السبب حيا حيا من الكافر لا اشكال في الملى منه فيشكل في الغطرى بناء على عدم قبول ثوبته باطنا لعدم إمكان الصحح فتكليفه شامنا مبنى على أن الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار وإن الخطاب من نفع والعقاب بان وإذا اغسل ونوضا ثم ارتد ولو بعد حقه فاد لا يعيد لما عدم ثبوت نقاض ما وقع لحصول التوافق وليس لارتداد منها وكذا بعد التمسك بالإصح وقال في الذكر في أن الحكم بعدم البطلان جاز في التمسك عندنا وأخلاقا لما عني المنهى فقال ينقض هو دون غيره استناد إلى أن الغرض منه لا باخه وفقدان نفعه بالارتداد وفيه أن الكفر انع لا يزيل بغير تغسل المقضى الذي هو التمسك بل يمنع من ثابته فعلا فإذا ارتفع اضر المقضى ثم إذا انقضى بل نه بعد التمسك وهو المراد من قوله في الذكر في فلو اخرج بكفره عن الاستباحة فلنا ما دام

في حجاب الغسل

وصرح في الجواهر

في حجاب الغسل

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة
في غسل الأعضاء
والتيمم

الكفر انتهى إذا ارتد في أثناء الوضوء والغسل ثم عاد إلى الإسلام لم يلزم له إعادة الوضوء مع تجديد النية احتياطاً لما إذا غفل
استند منها به ومع عدم الشغل مع الوضوء أو عدم الاعتناء بما شغل معها أو قال الذكرى والدروس جامع المقاصد لا يرد عليه
على نية الطهارة والمنافى وقد تقدم عدم البطلان بها خلافاً للفقهاء الصنفين بالكمال إنما هي مع غسل ما تقدم غسله على العفو
من النجاسة المحبوسة لم يفل بطلانها بل لا ينعكس بها وان التيمم بالنية من بطلان فلنا بالنية فيها ولا
يغسل بمسح بها في الوضوء لو كان في أثناء إعادة غسله في جامع المقاصد الكشف مبني فانه لا يستند من النية وفيه ما يرجع
النية من عدم دليل على احتياطاً زائداً من مقدار لا فعال بالنية المعبر وأما المخالف لغير المحكوم بكفره فيبطل ما يفعله قبل الاستصحاب
وإنما ظهر من الأدب على الميل إلى صحة ما علمه موافقاً لما ذهبنا ولا يخفى ضعفه بعد ما عرفت من قيام الدليل على اعتبار الإيمان
الخاص في صحة العبادة قبل ولا اعتباراً بالحكم من ما أخذ شرعي مستند مرضي هو فيه مقتضى والاستصحاب لا يتبع علم المتفكر
بمعنى موافقة الأمر لا بدحوى كفاية الإيمان ولو مناخر عن العلم في صحة كاشفاً عن الصحة ومؤسّساً وهو مع غرضه خلاف
ظاهر لا دلالة لظهور الأخبار في اعتبار المغانة وما في بعض الأخبار من ثبات العمل بالإيمان محمول ما على العمل المتخير أو
اثبات الثواب للمأخوذ بفضل من الباري ببركة الإيمان وأما معنى سقوط القضاء وان ظهر فضاء كثير في عدم القضاء على
استثناها كالفروض فضاء لكن في الحج افترض الأكثر في القول باعادة من المخالف على نقله عن الاستسكان في الفاضل عن الخبر
والمنتهى الدروس لا فضاء في بطلان على ما إذا اخل بركن منه وعن المعبر عن موافقة احتياطاً على عدم إعادة التيمم عن
الزكوة وبمضمونها أيضاً وإياها قبل وهو المنتهى بين المناخرين فيقول بطلان العمل ولا يشترط الصحة التي مال إليها الأدب على
لا يبرهن جديده وغاية العفو عن الأعادة جمعاً بينهما وبين ما دل على اشتراط الوكالة في قبول الأعمال ما هو لا يربط فيه أهل الذمة
أما التردد والتمسك في عدم الأعادة مطلقاً أو في الجملة فان ما علمه موافقاً لما ذهبنا من موافقة المخالف والمخالف لهما أو مخالفاً
للمذهب الحق موافقاً للمذهب المخالف وبالعكس في عدم قضاء الغسل لأول بناء على القول بالسقوط لا ينبغي التماثل بين بطلان
الثالث في قضاء السقوط عليه فلو عمل ما يخالف مذهب بعيد وان وافقنا عدم تبادره من أخبار السقوط وكذا ما وافق
مذهبنا خاصة وخالفنا لفعل الشرط لم يوجد للتيمم مع بطلان العمل القول بعدم إعادة المخالف ولا بعيداً به ما وافق مذهبه
وخالفنا كما حكاه في لوض قبل العمل حكاه عن المذكور وهو ظاهر الجواب عن وجه هذا الذي يرد على جمع الأدب على سبيل المشهور
لتبادره من إطلاق صحة إعادة التيمم وأما موافق الرايين فعدم إعادة ما لا ولو به وهو قوي ولا بعيداً موافق الحق أيضاً
وان خالف من فهمهم لا نهى من مضى ما دل على مخالفة الأجزاء والشرائط وما موافق الرايين من الأول ولو قبل أنه مال إليه
الأدب على القول بعدم صحة عبادة الجاهل وبعبارة أخرى في شكك الفاضل في التذكرة في عمل المخالف لطريقه الشرع لا
فقدنا البطلان ح ويضعف باننا طالع على الرايين ما عندنا فلا اعتباراً بالإيمان وأما عندنا فعدم انعقاد التيمم ولا بعيداً
في كل من هذين القسمين مضى فالي منهم موافق الرايين لعدم قضاء المخالف الاستصحاب خرج منه ما عمل مخالفاً
لرايين بطلان وهو موافق لما في الذكرى في لوض لا لا لا على ما صح عندنا بالاولوية ويضعف ما ذكر من عدم انعقاد التيمم بما
خالف ما يرد هو باطل على الرايين فلا أولوية فلتخصنا بالاشهر عدم إعادة ما عمل موافقاً للرايين معاً والمذهب خاصة
إعادة ما عمل مخالفاً للرايين والمذهب خاصة لكن عدم الأعادة في القسمين إنما هو لواجباً الأصلية وأما الطهارة فعمل
نازل كسائر الشرائط قبل الشك في شمول الروايات واجماع المعبرين لذلك ان ظهر من بعض مناهجها ما يقتضي بالعموم وكله
مفهوم حصل به بعد الزكوة ولا يمكن عدم الوضوء والمثل ذلك كان مراده العموم الدالة على الجزئية والشرطية
فلنا لا ولي الاستثناء لأعادة الطهارة هنا يتقوى ما من الكافر به بحجب بعد الاستصحاب البطلان ما وقع منه من الغسل فإذ إنه
دلل عليه في لصلوة وخطب لا جلهما وروح الكلام في المقامين ان سقوط القضاء ليس بيمين حتى ما عمل كيف موقوف
بل عدم الأعادة ولو كان معناه الصحة لاشترط عدم الغسل لان صحته ارتفاع الجنابة به وإذا استبصر في أثناء العمل بالجنابة
في سائر العبادات لطلان ما تقدم بفعله بالإيمان واختصاص أخبار عدم الأعادة من استبصر بعد التمام وأما كبقية على عمل
الجنابة بل مثله في كبقية ما يرد لأفعال الواجبة المستحبة كما بين في ذلك في خلال المسائل الأنيق فواجبها أمور خمسة اثنين

كتاب الطهارة
في غسل الأعضاء
والتيمم

المسحوق

البغز الكعنها

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

المستحب لا يشترط في صورته اجتماع المستحب خاصة ومضافا الى فلهو التمسك في زادة التمسك بما ذكره لطلق الاجتماع وتبين له
امكان اجتماع ما فرض في الخبر من غسل عرقه والخر والحق والذبح والاحرام والعبد فالمراد اجتماع ما يمكن من المذكورات في غيرهما
فان قيل انضاف لشيء الواحد يكون واجبا مستحبا مشاعا لثبوت الاحكام وهذا مانع عقلي من دخوله في الغسل الواجب المستحب
فلا يمكن العمل بالنص على هذا الوجه قلنا المنع انما هو اجتماع عنوان الاستحباب مع الواجب لا ذات المستحب فاعلم ان هذا محل فيه
غسل جبهة يجزي بها ان يد من امر غسل الجبهة وان لم يكن متصفا بعنوان المستحب الجانبي التمسك من جهة واحدة في التوجه مع غسل
الجانبين الواجب فهو كغسل الجبهة من دون ان يكون هذا الغسل الجبهة متعلقا بالغسل للامر الذي انما هو الصادر من
الشارع فكيف يصح عبادته قلنا لا ينبغي رجاءه الذي وان عرض له فصح عدم جواز التمسك لانه لا يدخل في الجنبات ومعه مضافا الى ذلك
الشارع على الاجزاء بقوله يخرجك عن الجنابة والجبهة والتبصر بها بالاجزاء كاف في تحصيل الغسل ان منع العارض من المخاطبة به
بالامر المنع من الجواز التمسك وبالجواز ما ينص عليه سقوط المستحب بذلك لان احدهما اتحاد مع الواجب لم يعم لعدم كون المطلوب
الاستحباب لا مشاع كون الشيء الواحد واجبا ومستحبا وقد عرفت ان المنوع اجتماع صفة الاستحباب مع الواجب لا ذات المستحب
الثاني ان داخل الغسلين في واحد الموجب للشك في حصوله فيصير لثبوتهم من فضلاء الحديث التمسك في الغمام بعد السبيل لانه
هو الغسل وقد عرفت انهما اندفاعا بصريح الشارع هنا بالاجزاء ووقع المانع الاول منهما بما ذكرناه اولى من صدر بما ذكره بعض
من المتقدمين الدليل هنا على اجزاء غسل واحد عن غسلين يلزم ان يقال ان حكم الوضوءين الثاني بالآخرى بمعنى انه يحصل له
ثوابها وان لم يكن من افرادها حقيقة كما نأدي صلوة الخيفة بالفريضة والصلاة المستحب بالفضا لان مع مخالفة الغسلين مع اهل التمسك
بالداخل يكون الغسل الواحد غسل جنابة وغسل جبهة مثلا فينادي احد الوضوءين بالآخرى خلافا لصل الخلاء فيجب
الاذا علم من دليل احدهما ان المراد حصول الطهارة بآتي عنوان كان كما عرفت من روايات الخيفة ان الغسلين مع عدم الخرج من
المسجد لا يصلوه ولو الفريضة ولو في وقتهم من ادلة الاعمال ممنوع جدا وكذا هو اولى مما دفع به في الوضوء بانه يمكن سقوط اغتبا
نية السبب هنا ودخوله تحت الوضوء كما في الادكار المندوبة خلال الصلوة الواجبة والصلوة على جنازة من زادة على السبب
ونقص عنها ضرورة عدم معنى لدخول عبادة مستقلة في عبادة اخرى وفيما سئل عن ذلك على الاجزاء المستحبة في الصلوة الواجبة
واضح انه مع الفارق مع امكان دعوى ان الصلوة المشتملة على المستحبات هي فضل افراد الواجب لغيره لان يكون مراده هو ما ذكرناه
بارادة سقوط نية السبب بعنوان المستحب في ثبوتها مع الواجب لا يدخل في الوجوب بالتمسك المذكور وكذا هو اولى مما دفع به في ذلك
من ان نية الوجوب تستلزم نية التمسك لا شرا كما في ترجيح الفعل ولا يضر اعتقاد منع التمسك بل هو مؤكدا للغاية كالصلوة على
جنازة بالغ وصلى له ولا يستحق الضاد بين الوجوب والتبذير اما مثال الصلوة ان كان للدخول ثابتهما فهو الخلاء الذي
ذكرناه ايضا من حصوله في المستحب لا بعنوان الاستحباب بفعل الواجب لعل ما ذكره مبنى على ان الاستحباب هو رجاء الغسل
اما جواز التمسك فليس ما خوراه في جعل الشارع بل هو الجواز الاصلي لا يخفى ضعفه وقصده في الجواهر في تحذير اجتماع الواجب
والمستحب بل هو اخرى خاضعة ان النص هنا لا دلالة فيه على ان الدخول فيه غسل جنابة مثلا وغسل جبهة وان من مضاديق كل
منها حق بجميع فيه الواجب المستحب بل المراد بالدخول فيه الاجزاء بفعل واحد عن فعلين وهو ما خرج عنها فهو من قبيل فم
لكل عرفا في الشارع اني اجزي به عن الواجب المندوب لكن كما كان مشاهدا في الصلوة سقي بالدخول والافهول ليس غسل جنابة
وغسل جبهة حتى يلزم منه كونه واجبا ومستحبا وحينئذ خبا الباب ككل ان لا احتباب كالصبر في الدخول فيه هو غسل
الجنابة وغسل الجبهة وغسل الميت مثلا اجتمع في غسل واحد من الاخبار الغليل في صحته زارة بقوله لا نهما حرمانا الغسل
في حصة واحدة وقوله في مؤثو حجاج الخشاب يجعل غسل واحد ومثله في مؤثو ابى بصبر ما داهما يجعل ما عليه من الا
غسل واحد وصح في عبد الله بن سنان عن امرأة تحبض وهي جنب هل عليها غسل الجنابة قال الجنابة والحض واحد وهذا
صريح في المطلوب وقريب منها في الصراحة وقوله في مؤثو الساباطي فاذا طهرت غسلت غسل واحد والحض والجنابة
مثله قوله في رواية ابن عبد بن وهب عن رجل غسل واحد لهما ولا فرق من هذه الحديث بين الدخول فيه الواجب او المندوب وكذا
المضمرة لسا بقية عن زارة على جعل قوله الجنابة والجبهة متعلقا بالغسل لا باجراك واطهر من ذلك قوله وكذا المرأة يجزيها

في كيفية غسل

٣٦٣

غسل واحد لجنازة الى اخره بعد ذلك كله الخروج من هذه ما يجب على المتكفل من هذه من الاعمال بعد هذه المعروفة فضل
 اخر خارج عن جفا بها هو خلافه اصل لا تركه بحض ما ورد بعدم تكرار ما عليه من غسل وكفاية هذه الواحدة بل لا بد
 بعد الاضطرار على رفع اليدين لزوم الغسل خاصة مع ان شرع غسل غير هذه الاعمال المعروفة خبرهم في الشرح وقيل
 يجوز الدخول في الملقى من الغسل الواجب المسطح قدم جواره في المسطح وحدها وصرح بنقله في الخبر ويحكى الدرس
 وهو ظاهر ما عن الشيخ في الخلاف والمبسوط حيث صرح بجواره في الملقى ولا بد من حكم المندوبات وحدها بل هو ظاهر المقيد
 ايضا على ما نقل في الذكرى قال قال الشيخان اذا احتملها واجبت الدخول فانوى الجميع وانوى الجنازة انتهى ظاهر السرد
 مثله ايضا ونسب الجواز الى الغرض لعل وجهه ما في الكشف من الاقتصار فيها خالف اصل على مورد الضرر من غير
 الملقى واشاد الشيخ الدوس بنسب القول الى الرواية وقد تقدم منا الاشارة الى ذلك في ايراد المناقشة على النص المزبور
 والجواب عنه ما ذكرناه من زاده التمهيد مضافا الى عموم ما هو بحكم التعليل في دهره وقيل يجوز الدخول في المسطح وحدها
 وعام جواره في الملقى وهو صريح محكي المذكور والخلاف في الكشف نقله عن المنه في النهاية وفي تمامية هذا النقل ما لم
 يفرغ على كل حال وجه هذا القول مبنى على عدم مورد النص لاقسام الدخول بظهور اداء التمهيد من مورد ثم الغرام يخصه
 في صورة التلقين بالمانع الغلبة من تضاد الوجوب والاستصحاب جوازا نضع ما ذكره وقد صرح في الحدائق بنقل الاقوال الاربعة
 المذكورة اجمالا وبناء على المختار هل يعتبر فيه جميع الاستبام لا اما في صورة اجتماع المندوبات خاصة فمنها على التفاضل
 في التاكيد والمص في المعبر والتمهيد في الذكرى رضي الله عن ابن طاوس في الروض اعتبار فيه الجميع بل بما ادعى الشهرة المركبة
 من فني الدخول مطلقا وصحة مع نيته الجميع وفي هذا ايضا لفاضل اجزاء نيته جميع الاستبام او نيته مطلقا لغيره اي عدم الشرع في
 اصله وهو ظاهر الشرايع من تشبيه اجتماع استبام الغسل بالوضوء وعن ابن كشاف الدرس الاربعين في التبراري وبما عده
 من اخرى لما عده من غير ما عده من المذكور وصريح الحدائق جواره مع نيته الغرض ما في صورة التلقين بغيره محكي المعبر
 ورضي الله عن ابن طاوس في ظاهر الشرايع وفيها اعتبار فيه الجميع ايضا وهو من فضيلة الشهرة المركبة المدعاة وقيل باكتفاء واحد
 الامر في هذا انية الجميع او سبب الواجب خاصة كما عن الشيخ في الخلاف والمبسوط بل في الروض بعد اعتبار محكمه عن جماعة بل
 ظاهر ما عن ابن سبيل التوقف مع نيته الجميع حيث فنصر على نقل القولين والشرع بالجواز مع نيته سبب الواجب خاصة
 ان بعض اهل هذا القول اطلقوا كفاءه بنبذ سبب الواجب كما عن الشيخ في الملبسوط وابن سبيل في الروض عن جماعة وفي
 المذكور ايضا بل فيما عن شراف لغيره بغيره بالتمهيد واستظهره في الجواهر بغيره وانفسر بغيره على نيته الجنازة كظاهر الشيخ
 في الخلاف وابن دريس صريح الكشف في قبل الجواز مطلقا لغيره جميع وانفسر على نيته سبب الواجب والندوب كما عن الاربعين
 والتبراري في الحواشي وجماعة من من اخرى لما عده من المذكورين وهو ظاهر المذكورين وصريح الحدائق والافوى فصار الخبر
 على ما افانوى الجميع لكن في صورة التلقين ان لا يعتبر فيه الوجه فيكتفي بانضمام التبرير وان اعتبره فاضد الوجوه فقط لكون
 الوجوه الخارج اجمالا غير عرفت الدليل على اعتبار نيته جميع الاستبابان لا كفاءه بغسل واحد كما هو ظاهر الخبر من باب
 التخصيص لا العبرة فلان ياتي لكل سبب بنسب وان ياتي للجميع بواحد مع فرض وقوع الشيء على وجهين ووجه لا يشترط
 لاحدهما الا بالفضل مع خلو من فضل المعين لا يقع لشيء منها مضافا الى مخوف لما في الاعمال بالنيات وانما الكل امر
 ما نوى ولا عمل الابنية وليس للانسان الاماسعي وغيره من الاخبار التي مقتضاها عدم وقوع الفعل لشيء لا مع فضله
 له وهو خارج في جميع صور المقام قبل ولا ان الامر بكل واحد من الاعمال لا يخفى مثاله لا بقصد مثاله فليست في الغسل
 المتداخل فيه امثال جميع الا امره هو بسلامة قصد جميع الاعمال وفيه ما تقدم في نيته الوضوء من ان لا مثالا تحفظه
 فمعي بعد انيان ما هو متعلق الامر في العبادات وجوب فضلا لغيره لله تعالى وهو غير متوقف على قصد جميع الاعمال
 فنية الجميع انما هو لعدد المأمور به لا لعدد الامر وتجهل الاجزاء مطلقا ولو مع نيته لبعض خاصه لان الانبان بطبيعة المأمور
 به كاف في حصول الامثال وعن شراح الدرس ما حاصله انه لا يسوغ في العرفان بغيره على عباد امره مولاة بشي وان
 المطلوب سببه الامن جهة هذا الطلب خصوصا اذا كان انيانه من جهة طلب اخر بانه لو تمثل امره مولاة غاية الامر لزوم قصد

في الاشارة الى الثاني
 مسألة الثاني

في الاشارة الى الثاني
 مسألة الثاني

في الاشارة الى الثاني
 مسألة الثاني

في كَيْفِيَّةِ جَسَلِ

٣٤٥

الاجتماع

الجنانة

وعلى هذا لا يكون مفترقا بين اجتماع المسخيات وحدها والمبلغ بالاجزاء الاولى وقد مر في الثاني مطلقا كما نسب اليها الكشف ان يكون مفترقا بينهما بكفاية يميزه مطلقا التميز في الاول وعدم كفايته في الثاني مع قصد مطلق للفعل قصد التميز للوجه لوجه الواجب فيه ولا الوجوب لا يفرضه مع العلم بالاجزاء خاصة ولا عدم قصد شيء من الوجوب التميز للوجه عند واما وجهه ككفاء بغير سبب للوجه عند في صورة الثاني في مانته مطلقا الواجب وخصوصا غسل الجنابة الذي في السرايا ان العادة هي الاجتماع وحكي في منقح الكثر في ما ينوي الجنابة الاجتماع على الاجزاء من غير ما عن السرايا وجميع الغوايد والذلايل في ظاهر كشف الاستسار وعن شرح المخرج حكاه عدم اجزائه عن غسل الاستسار عن بعض غلطهم بانهم لم يخلوا في ان غسل الجنابة يخرج عن غيره من الاعمال وعن الوضوء ايضا انتهى مع ذلك فهو في جنس المنع ومن هنا افق في شرح الغيبة بعدم اجزائه من غير ما ذكره الربوا العبر قد سمعت عوى بعض الشرح المكنة في الاقل من تحقيق الحوادث المعتمد ببل يظهر من نقد مذهب شوث الاجماع كما يهبط اجزاء الشرح في الحوادث عدم الاجزاء مع استناده للاجزاء الى الخبر قال فيه وكذا اذا نوى الجنابة وحدها اي يجزى لم يحكم بخلاف هذا المخبر خبر زارده مع احتمال ان لا يجزى ح عن الجمعة واذا لم ينو شيئا منها لم يجزى عن شيء منها فاما الاحمال بالنيات وكذا اذا نوى بالجمعة لم يجزى عن الجنابة لذلك وعن الجمعة لان الفرض من غسلها التظيف لا يضيغ مع الجنابة انتهى في هذا نبع بين حكم فيما لم ينو شيئا منها بعدم وقوع شيء منها وفيما نوى الجمعة بعدم اجزائه عن الجنابة لان الاحمال بالنيات وبين حكم فيما نوى الجنابة باجزائه عن الجمعة لم يحكم بخلافه الى ما نقله من عدم انسياق اطلاق الخبر لما يتعلق بالمرئيه وعدم مغايرته لمعنا فاما الاعمال بالنيات وقد استدل له في الكشف عن السرايا ايضا بقوله الواجب كثر ثوابه فيغفر عن المندرج هو غير راجع الى يحصل روبا يستشعر من سره لاجل السابغ بدعوى ظهورها في زادة اغتسل الحجب لكنها مع كونها في جنس المنع فيها ما مر من ظهور كلمة بان في الواجب فخرج عن الفرض قد يستدل له ايضا بما مر من ان المراد بالفعل فيما يستعمل من لغايات هو انقطاع الغاية بعد الاغتسل في الجملة وان كان واجبا وفيه ما عرفت وانضح ما سمعت جهره لا فضا على الجنابة على تقدير القول باجزائه صلا للواجب عن المسخيات فانما انحصار مورد الاجماع الذي دعا الى التحليل والنقض الذي استدل به نحو الشيخ او لكون غسل الجنابة في الاغتسل الواجب ائوى من غيره لغتنا عن الوضوء وغيره ومن هنا قال في الكشف ولا بأس بتجدي بالعل بالنقض لحسنه الاولى قصود على منطوق الذي هو النفاذ مع غسل الجنابة خاصة كما يظهر من السرايا وفيه ان في منطوقه قبل النص فرض المحصل ايضا قال والا حوطان بنويح غسل الجنابة في السرايا وينوي لوجوه انتهى وكان وجبا لاحوط طملا خطه الاجماع المدعى في السرايا كما سمعت فكذا انضار نفع ما استشكل منه ان سجد في صورة نية الواجب المسخيات ان الفعل الواحد لا يكون واجبا ومسحبا فانا نقول بلزوم قصد طمعة الغسل المسخيات الى الجمعة مثلا لا بعنوان الاستحباب لان الوجوه الخارجية مع كون غسل جنابة جمعة فهو واجب لا غير وفي خصوص اغتاء غسل الجمعة عن الجنابة انزل الصديق في رواية في باب الصوفال روي في خبر اخوان من جامع في اول شهر رمضان فشي خي خرج شهر رمضان علي بن عيسى صلواته وصوبه لان يكون فدا غسل للجمعة فانه يقضي صلواته وصوبه الى ذلك اليوم ولا يقضي ما بعد ذلك لكن من الواضح عدم جواز مخالفة الاصول والمواعيد بهذه المرسلة وما في الحدائق من ثبوت الاحتباب للرواية بالقبول ممنوع خصوصا في محل الفرض ثم على القول بالنداخل فهل يغني ما يقع من الغسل عما يجب عليه ذلك ام يقتصر على النداخل بين الاغتسل الجمعة اسبابها الختار في الحدائق القبيح ونقله عن بعض متأخري متأخري الحديث ايضا الا انه يقتصر على الغمق في الاغتسل المسخيات واستدل له جبريل بن زاذان عثمان بن يزيد المنقذ من بين المتصنفين بالقبول مع ظهوره لفظي بلزوم وجوب الجنابة بعد حملها على معنى مجزئ الشرح لا لا مغنة لارادة الواجب في الاعمال الواجبة سببه عن احداث مخصوصه ولا يعقل تقدم السبب على سببه ثم قال ما حاصله ان ما ظنه البعض من قوله افا جهعت الله الخ لم يفتيا الاجتماع فصيحا بالمفهوم ولا يعارض المنطوق على ان المفهوم انما هو معتبر فيما يظهر للشرط فاما في اخرى هي وجوه في المقام وهي ارادة اجزاء الغسل الواحد عن المندرج في مقام زعم عدم الاجزاء والتمثيل لكل ام في هذا اخل المسخيات والمبلغ واذا خذنا المندرج في الصور ثاب وان لم يوجب الاستحباب بالاطلاق في رواياتنا وعوضها واحتطاد من ذلك من لا نلتها على الصفة ايضا بالنسبة الى ما نحتاج سببه من الاعمال لان الاغتسل المسخيات لا ينافي في الحكم المذكور ولا اجتماع الاغتسل المسخيات في امر على

في كيفية غسل الجنابة

٣٦٧

فما لا يستباح من غير طهارة مع ضم الوضوء والغسل لرفع الحدث ما مكثت به ولم يصرفها برفع الجنب والغسل مع الاغتسال على قصد
الطهارة أو بقصد رفع حدث معين وثم ما لبث في فكل صوراً ثانياً الا ضرباً لصحة في ثلاث منها وهي الغسل بقصد رفع الحدث
بقصد رفع الجنب وبقصد الاستباضة دون الغسل لما فيه عدم ما لو نوى الجنابة فغسلها الاغتسال على الاجزاء برفع
غيره ما لا يجوز في الثلاث فلعدم مانع فيها غير ذلك اخل وهو جاز في الغمام لخصوص الكثرة فيها السبب في الوضوء في الجنابة
يايتها المحض ومنها امره لاجل المنفعة ورواية شهاب بن عبد بن جابر لجنب غسل الميت وغسل ميتاً في اقله قال لا بأس
الى ان قال يجوز غسل واحدنا مضاً الى ما تقدم في خبره ورواه من قوله اذا اجتمع لله عليك حقوق اجزائها غسل واحد
بينه وكلت المرأة مع ذكر الجنابة والحيض فيها وعلى ما ذكر من ظهور التشبه لما اجتمع من الاغسل المذكورة يشتمل اجتماع الجنابة والحيض
والعدم ظهور الخلاف في صورة نية الجنب بل الاجتماع المنقول في صورة نية رفع الجنابة مثلاً من صورة نية رفع الجنب بل هي ولي من
تلك استند اليها صلاً لثالث اخل وصدق لا مثال وقد عرفت فسادها وما عدا ذلك لا جاز في الباقي فلما الغت الغت العتوب العتوب
للسنة ولزوم التيمم بالاعتقاد في كل ما اعتد لما مورب وقد سمعتم في ذلك الاغسل المسحوبة في العبادة كالاصل المسحبة الذي
لا يقطع في الغمام فواجب اطلاقه في الداخل المساق لبیان محض اجزاء الواحد عن المتعدد بل قوله يجوز غسل واحدنا
الاحكام الاجزاء مع قصد الجميع وامانة الفرقة خاصة فالاعتقاد بها كما تقدم في نية الوضوء ما هو فيها المتعدد لا مركب لا يؤثر
بالغسل الا من الجنابة ومثلاً فلا يجب التعرض للسبب لحداد لما مورب وما مع نية واحدة فلا يتعين الفعل القابل لوقوعه على وجهه
منها الا بالقصد كالغسل المفروض في الغمام فان الذي في ذمة المكلف منع ذلك كل حدث على وجه الغمام والواقع منه يمكن وقوعه
منها ووقوعه للجميع اي بعد شرح الداخل فرض كونه غير فمهي وانضم من ذلك ولو نية المنع في صورة قصد رفع حدث وثم ما لا
لا يقال فنية لزوم التعرض للسبب نية الجميع المحض جميع الاغسل هي عدم تحته لثالث اخل مع نية رفع الحدث بل لا استباحة لا تارة
نقول المراد بقصد رفع طهارة الحدث وهو راجع الى قصد رفع الجميع فلو فرض على وجه لا يرجع اليه منع الصحة ومثلاً بقصد الاستباضة
محتاج في الكشف تبعاً لاجتماع المقاصد وجهاً لغواً شكاً الفاضل مع نية الاستباضة من شمول الاستباضة للصلاة ما كان بالغسل
وحده وبمع الوضوء وانما يكفي اذا انصرف الى الاول ضرورة ان قصد ما يجوز ما ذكرناه في نية رفع الحدث راجع الى قصد الاستباضة
بكل وجه نعم قد يقال ان الاختلاف بين الغسل المباح للوضوء من حيث ضعف حدثها وقواً الا من قبيل الاختلاف لسبب بالذات
الذي يمنع ثلثاً منها وهذا مع انه كل ام خرافة لا يرد والضرر بها لا يكشف عن عدم اختلافها كما ذكرنا في ما ذكرنا في
مقابل الضرر على ان المنع في الداخل هو المتباينان واما الاضعف فيدخل في الاقوى بما معه فيكون الحكم للاقوى ويدخل في حق
اشهر اثر الاضعف في ذلك ايضاً بما ذكره في الاول منها من ان الاجزاء اما تلك انصرف الى الجنابة وهو ما طل لا نه اعلم ولا فضاء
قصد الاستباضة بالوجه المذكور بقصد رفع جميع الاحداث وهو باطل ايضاً والا ففرضه في السبب مع نية الحيض بخصوصه وضعفه
ظاهر انتهى ضرورة ان الاجزاء لا فضاء قصد الاستباضة بالوجه المذكور بقصد رفع الجميع وهذا لا يندزم افشاء رفع الجميع مع نية
رفع حدث بخصوصه ومع نية الحصول الى الاستباضة المانع من شمولها للجميع كما فرض الا على فرض لبسها في الاحداث الكبار كما
سند من بعض وتعريف منها وفادركم بالاحتياط لثالث اخل في بعض الصور المنوعة وجوهها متما في جامع المقاصد وغيره لصحة مع
نية واحد منها خاصة وحاصل ان حدثاً واحداً هو النجاسة الحكيمة والمنع من الدخول في العبادة ومن رفع ورفع بالكلية وبزوالها
المضاف الى الجميع كما في الوضوء مع نية رفع حدث لبول فانه يصح ويمنع الحدث على وجه يدخل في الصلوة وفيه منع واضح ضرورة مخالفة
لما نرى سابقاً من ان الاحداث الكبار والمختلفة النوع متغايرة كما هو الاصل لظهورها في اجتماعها فغسل واحدنا اذا انقطع دم الحيض
فلغسل في تعدد السبب خصوصاً في نحو الجنابة والحيض المختلفين في بعض الاحكام واللوازم والاثار المتضمنة بظواهر اختلاف
اختلاف اللوازم والالتزام المخالف في الوضوء انما هو بمعرفة فم الاحكام من اخباره وخصائصها فم على ضالة الحدث الاصححها
مترج من الوضوء وهو لا ينقض جازان مثلاً في الغسل من غير دليل سبباً ومغضى لا خبراً هنا خلافة بخلافه اذا اجتمع لله عليك
حقوق وقوله حرماناً جنة ما ورد في الجنابة اي يائنها الحيض ان شئت غسلك الجنابة بغير قوله فيخرجها ما هو اعظم ذال
على ثبوت الكنية والاختلاف مضاً الى فضاء البسطة كونه لثالث اخل غير وقته في الوضوء لا خصه اختياراً وهو في الوضوء

اجزاءها

في كيفية غسل الجنابة

في كيفية غسل الجنابة

٣٤٩

مبدأ الحديث والى فضاء الاطلاق ما تقدم من حيث ان هذا الفعل فذلك من حيث وجوب محصله الى هذا الفعل الذي هو ما دعوا تحريم
الحديث الاكبر والى الاطلاق فقد عرفت حالها واما الشبهة المذكورة فبنيها على المختار بحسب الغسل من غير ان يكون له في هذا الفعل
بنيان ان يغسل ثم يتوب له لما عا وعلى القول باخره ان الجنابة عن غير هذا ولا العكس لا بأس بوصف غسل المحض مثل ما هو في
تح مختار بين غسلها بنية المحض ولا ثم غسلها بنية الجنابة وبين غسلها امر واحد بينهما معا وبين غسلها امرين بنية رفع الجنابة
خاصة ويرفع به المحض فائدة غسل المحض انه احد افراد الخبر فك وجوب غير غسل المحض مما عدا الجنابة بناء على هذا القول
ولعل المراد من ذلك مما في الكشف في الجواب عن هذا الاستدلال بان هناك ما هو الخبر وهو الخبر بين ان يتوب بالمثل رفع الجنابة
خاصة وان يتوب بغيره مع المحض لكن كان عليهما ان يذكر الفرق الثالث من الغسل لكل منهما منفردا ثم قال وقد بلغ من عدم جزم
على الجنابة بشرط بالطهارة من الجنابة واما اللوطي فهو الواجب ان وجبنا دون غسل الجنابة انتهى في بيان ان اراد الترام
وجوب رفع حدث المحض فبطل منه واضمحلاله في غسل في الاخبار وكيف كلما يشترط بغيره رفع حدث الجنابة بشرط بغيره رفع حدث المحض
وان اراد عدم وجوب غسل المحض فان كان مراده عدم وجوبه بغيره فهو الجواب المتقدم وان كان مراده ولا يتخير فهو خلاف
مقتضى دلالة حصول نفع حدث من الجنابة بغسلها بالروا كما يرتفع بغسلها الجنابة ولا مضافا الى ان بغيره الاوامر الواردة
المحض بغيره بغيره بغيره في الجواب عن هذا الاستدلال بان وجوب غسل المحض ليس مختصا مع الجنابة بحسب بل
بعدم وجوبه لعدم فائدة رفعه وبيان ان اراد الحضم فما هو في وجوبه على الجنابة لا مطلقا ومنها ما ذكره وجه الاجزاء بغسل غير
الجنابة مع الموضوع عن غسل الجنابة من رديا ويرفع عنه الضعف الفصول الذي فيه يذكر من غسل الجنابة فثبوت مع
الوضو اثره وفيه ولا ان غسل المحض مثل انفسه اذا لم يخرج عن غسل الجنابة فالوضو الذي فائدة اثره وقع الاصفه لا مطلقا
في رفع الجنابة الا على تقدير ان يكون هو مع الغسل فافهم في ذلك ما غاب عن الموضوعات ان الغسل الجنابة ولا يقضي
بالخبر عنه مع اختصاصه بالنية بعد ما سمعت من غيبنا الضعف فيما يقع لوجوه منقذة وكذلك عكس ان لو تم بين اجماع مع ان المسئلة
من ينسب اليه فيه دعوا الاجماع على عدم الاجزاء في عكسه هو اجزاء الغسل بنية غير الجنابة عن غسل الجنابة في الغسل
وممكن الخبر في الوقت في هذه الصورة من الاذن في الدخول في الصلوة المحض مع الغسل والوضو من كون الغسل غير مانع للجنابة
لعدم ارادته ولا الوضو لعدم صلاحه لرفعها مع انه لو يرفع مع نية المحض بناء على القول ببقاء غسله عن الوضو في الاجزاء
به عن غسل الجنابة وفيه ان لو كان مانع من رفع غسل المحض الجنابة عنده هو عدم ارادتها منه وجب ان لا يرفعها على القول
بقائه عن الوضو ايضا لاستوائهما في عدم ارادة الجنابة وفي ظاهر الحديث ذكر التوفيق في حقه ما نوى به المحض وغيره مما عدا الجنابة
بالنسبة الى المنوى بغيره في المحكي عنه لو اختلف سببا الغسل كالجنابة والمحض فلا بحث على راي المرحوم في المختار فان
نوى الجنابة لغيره عتقها وان نوى المحض فاشكال في ثبوتها من عدم ارتفاع مع بقاء الجنابة لعدم بنيتها مع انها طهارة فصد بها
الاستصحاب فان حدثت فالأثر في جواز الوضو فالأثر في رفع حدث الجنابة لوجوب المسئلة في رفعه انتهى هو يمكن من الغسل
ضرورية عدم منافاة بقاء حدث من الأحداث ككبارا والمختلفة النوع مع ارتفاع عنهم ولهذا لا شأن لغسل لكل من الأحداث
غسل منفردا به بل يمكن الدخول في غيرهم بعد الاطاحة بجميع ما ذكر للصورة الثمان من الاحتياج والتقصير بالبرام تعرف وجه ما في
القواعد في هذا الدخول الاغنى الواجب من قوله يكفي غسل الجنابة عن غير هذا ولا العكس فان انضم فاشكال ومع نية الاستصحاب في
امسكا لا انتهى فانه متعرض بهذه العبارة لاربع صور من الثمان وهي الاوليات وتجرم بالندخل وعدمه في الاوليات من الاربع
واستشكل في الاخرين منها من اطلاق النص فيما نوى الجنابة خاصة للعالم في صورة نية غير هذا كالحض مثلا مع عدم انضمام
الوضو بما دل على عدم جواز الدخول في العبادة بغسل المحض من غير وضو الفاضل بعدم امكان تأثره من غير وضو اثر غسل
الجنابة ورح ياتي الاشكال مع ضم الوضو من طلاق الغسل تسليمه من المعارض انك هو انتفاء الغسل عن الوضو من منعه
لعدم بوضو الغسل المفروض باننا تميز المذكور الوضو لا مدخله في رفع الجنابة مضافا الى امكان دعوا مشاع وفوق الغسل
المفروض الجنابة بوضو ما علم لا لعدم فائدة فان لكل امرئ ما نوى انما يقع للمحض مع نية الجنابة على القول بان
الاجماع المتعين ان تم وهو منسب له جبل فيه حسبا امر قد نفي حكاية هذه الدعوى عن الخبر بل وعن الحديث كرفع ضم الوضو

في كيفية غسل الجنابة

ونبه لا يشك

كتاب الطهارة

ونية الاستباحة بما معناه رفع الجنابة والحيض المفقود معها الحدث والآخر بل بالحدث والاول الطاري باعتماد تعين كونه غسل
حيض يعقوب شك في الاجزاء بل لا يربط في الكشف معنى قوة الاشكال تكافؤ الاحتمالين او في الاجزاء ولا يخفى ان زاده تكافؤ
الاحتمالين مبني على زاده افواشي عدم الاجزاء مع احتمال من الاشكال في صورة العكس وهو ممنوع بل المراد منه تكافؤ الاحتمالين
هذا ويحتمل زاده الفاضل ان الغسل بنية الاستباحة من غير وضوء او بالاجزاء من صورة العكس وهو بنية الحيض مع ضم الوضوء
لما عرفت من رفع الحدثين بعدم تغيير الحيض وشمول الجنابة وعل كل حال من المعنيين عدم الاجزاء مع نية الاستباحة
بنشأ احتمال الرجوع من ان الغسل مع ذلك صالح لكل من لا ضعف الاقوى لعدم الاستباحة بنشأ احتمال الرجوع من ان
الغسل مع ذلك صالح لكل من لا ضعف الاقوى لعدم الاستباحة للعبادة لها بالغسل وحده وبه منضم الى الوضوء ورفع الجنابة
لا ينفق الا بالانصراف الى الاقوى وبما احتمل ايضا زاده ان صورة العكس مع نية الاستباحة بان شوى غسل عن الحيض
لاستباحة الصلوة او بالاجزاء منها مع الوضوء بان ينصرف على نية رفع الحيض ثم وضوءا ولعل وجه الثاني في رفع الحدث
من حيث تعينه الحيض والاول يمكن صرفه عن المعنيين بضم الاستباحة بل بما استظهر زاده ان صورة العكس لا يجري قطعاً
وهي مع ضم الوضوء اشكال في اجزاء اقوى شك لا عقل بان نية غسل الحيض مع الوضوء وجب في الاجزاء من حيث مساواة
بدن لك لغسل الجنابة في خلاف نية رفع الحيض والاستباحة الصلوة في غسل الحيض وحده اذا كان بدن فضل الاستباحة لا يكفي
عن غسل الجنابة وفضل الاستباحة في لا يبعد قطعاً اذ لا يستباح به وحده الصلوة سيما اذا كانت لزمه مشغولة بغسل الجنابة
ففضل الاستباحة لغو بل تشريع ولا يخفى بعده ثم الظاهر ان نية رفع الحدث يمنع في الحكم نية الاستباحة عند الفاضل في عبارة القول
كما صرح به في جامع الفوائد وفي الكشف يضعف الاجزاء عن غسل الجنابة في القول بالاجزاء في العكس وضعف منه
الاجزاء لو نوى غسل عن الحيض لرفع الحدث ولعل الفرق في العبادة انما استباح بارتفاع كل ما يمنع منها فبذلك لا ينعى رفع الجميع
وليس كذلك فصدق الحدث في الجملة فانه في حكم صورة العكس المنوي فيها اغسل لرفع الحيض خصوصاً اذا نوى غسل غسل
الحيض لرفع الحدث فان نية الحيض يصرف في رفع الحدث الى حدث الحيض ويمنع الفرق بين فضل الاستباحة ورفع طيبة الحدث
الراجع الى رفع الجميع فلان معنى يجعله بهذا المعنى كصورة العكس بغير فضل في الجملة على وجه لا يرجع الى فضل رفع الطيبة
ان لم يغل بطلان في المقام لما سمعنا من سجون الغرض لغير السبب الغرض فهو كما ذكره وعلى كل حال لا اشكال ظاهر عند
الفاضل ومن حيث كونه بعد الجرم بالاجزاء في صورة نية الجنابة في الاجزاء في صورة نية الجميع ولا يوليهما بدن ذلك من صورة ضمير
النية على الجنابة وضوءاً وقوى اعني افاضلة لا جوازات المنع هناك على الاجزاء واما المنع فيه على نية الغيرة فما
منافضه في بواب لطهارة من اصل عند الفاضل وكل من يوجب نية لوجه الغاية وفي الكشف انه على القول بالاكتفاء في ذلك
في النية فهو كالعكس والاجزاء هنا اقوى في بدن الفرق بينهما واضح لعدم الاشكال في العكس في صحة وقوع الغسل عن غير الجنابة
كالحيض المنوي مثلاً انما الكلام في اجزاء غسل الحيض عن الجنابة بعد وضوءه والمنوي به لغيره خاصة يقع في المقام باطلا من جهة
عدم تعين المأمور به بعدة بل جملته من هذه التفاصيل والاقوال مع ما فيها من لا يخفى بعد الاطالة بما ذكره بطل من اجل ذلك
اجزاء صفة الاقتصار على نية الجنابة لا دعوى الاجزاء من غير واحد فدل بسبقه من عبارة الفاضل في جملته من كثرة كبري جمع
المقاصد ابتداء هذه التفاصيل على ان الحدث وهو العجاسة الحكيمة والمنع من اشياء مخصوصة امر وحكم وان تعدت سبابة فلو كانت
مساعدة بقوة وضعف الاجزاء الغسل بنية واحد منها غير الباقي الا ان الجنابة اقوى من غيرها واكمل فاذ انشأ رفع الحدث بالسبب
الاقوى رافع بالاضافة الى لا ضعف في العكس ولا يخفى في رواد المنع عليه من وجوب انقضاء العمدة منها ما تقدم واما الصورة الثانية
من صورته في اختلاف الاغتسال الواجب وهي التي لم يكن معها غسل الجنابة فيصير سراج الدروس ان الظاهر من كلام القوم احكامهم على
حالة النداء بل فيها سواء نوى الجميع او البعض واكتفى بفضله في الحدث والاستباحة وقال بعض الفضلاء لعل ان هذا الكلام
انما يفي في غير المشاهدة في الاطباء في لا يخفف نعم الاجزاء مطلقاً فصيده من غير نحو ما في الشرايع من قوله لو كان عليه غسلاً
كفي عنها غسل واحد لكنه لا يفرق بينه وبين ما كان مع جنابة ام لا بل لا يبين الواجبات خاصة والمستحبات خاصة والمختلطة و
هو فضيلة البناء الحكم على حدث نية الحدث الكبير وان تعدت سبابة ان تستأجر الاستباب يرتفع فيه المضاف الى الكل بارتفاع

في كيفية غسل الجنين

٣٧١

المضاف الى سبب احاد الاضعف بالافوى كما ذكرنا ان الحكم فيها بعد رد النص بالداخل مع ما لا خلافنا عند النية ولو
 التعرض للجنين مع ثلث الماء وهو الجواز مع نية الجميع او الاستباحة ورفع الحدث دون غيرها وهو واضح وهل هذا الحكم
 يجري فيها اذا كان من جنسها غسل الاستباحة لا الاشكال في جوازها في غسلها الرفع اما المبيح منه كمال وجود الدم فغير بعض
 عدم دخوله مع الاغسال الراضة وظاهره كصريح اخر ان حتى مع التعرض لثنية الجميع بل ظاهره ان كان فصد الجميع للرفع فيها
 والمبيح مبيحا وافضر على قصد الاستباحة الشاملة لها ومغضبي النص فاعادة النية جواز دخوله مع قصد الجميع ثم ان افضر
 عليه او مع ضم الرفع الى الرفع والاستباحة الى المبيح وافضر على قصد الاستباحة فلا اشكال وكون بعضها في الواقع رافعا
 وبعضها مبيحا غير ضار مع عدم التعرض قصد الاعراض بوجه جامع كالاستباحة وكذا لا ينصرف اذا كان بعضها محضاً عن الوضوء
 والاخر غير محض فبشكل ان ضم الرفع الى الجميع كان نوث غسل لرفع الحيز ورفع الاستباحة وافضر على نية اغسل لرفع الحدث
 وان ضم الرفع الى الرفع وافضر على قصد السبب المبيح كان نوث اغسل للاستباحة ورفع الحيز لم يترك بقول كماله في
 في الوضوء مع الغسل المتداخل فيه مما صح المتداخل كان من المتداخل فيه غسل الجنابة لا اشكال ظاهره عدم صحته مع الضرر على
 نية الجنابة من صحيح الاجماع اذ هو غسل جنابة من غير مضافا الى عدم ظهور الخلاف فيه بل لظهور عدم الوضوء بغيره
 الجميع على ما قد ذكرناه من ادخال الواجب والمسحوق من نزع مصادق لكل من المتداخل فيه غسل جنابة وغسل خضق نثار
 اجتماع في الوجود كما ثبت له قوله حرمان اجتهاد في غسل واحد منه كان الغسل عن جنابة اغنى عن الوضوء ولا يفتح قصد
 غسل الحيز ايضا اذ غايته عدم العناء عن الوضوء من جهة واحدة اجتماع ما يؤثر اثر الوضوء وما لا يؤثر اثره يكون الحكم للمؤثر كما
 لو افرقت الغسلين واغسلت من جنابها اولاً ثم من جنبها مضافا الى ظهور قوله بغيرها لجنابها ونحو ذلك في ثابته اثر
 الغسل المنفرد الذي لا ينبغي اغناؤه عن الوضوء على ان ظاهر الاحتياط هنا ذلك من غير خلاف يعرف فاشكال بعض لو كان
 اجماع في غير محله ثم المتداخل بعد ان كان مخالفاً للاصل وانما جاز فيها يصح لغو قوله بغيرها لظهوره في الوضوء مضافا الى قوله
 في المجنبه التي اناها المحض ان شئت اغسلت الجنابة جواز بعد الغسل بل هو افضل لكونه حوطاً ورجاء عن السبب ولا
 اقل من كونه حزين المتداخل بغيره لونه لخل بغيره من غسل شغل الغسل المتداخل لخصوا الاخرى ومضى لعل الامادة من
 غير خلل لثبوت لا اذا بدا بعد المتداخل الاحتياط ويجوز المتداخل في شرفه والافراد في اخرى مبتدأ بانها كانت لا تطل
 وما يجنب الغسل هو غسل نفس البشرية بما يشق غسلها بوضوء مسعى الجري فيه ولو كان الحري كالتيمم حسناً لم يكره فيه غسل
 اعتناء الوضوء ومغضبي ضافة الغسل الى البشرية في الممنوع وغيره عدم وجوب غسل الشعر لا مقدته لوضوء الماء الى البشرية
 وهو المسموح كما في المغايب وفي ظاهر النية محكي المعبر الذي كرى وصريح جامع المفاصد الكسنة الاجماع عليه لكونه في المفايد
 الاحوط غسله في الحدائق فوى جوب غسله وحكا عن بعض مشايخنا قال وبطل اليه كل ام شعثنا اليها في ورجاء ليشهر
 من عبارة المفتحة حيث قال واذا كان الشعر مشدداً وحله لكن التبغ حله على ما لم يصل الماء الى احوال الاجل والافوى عند
 الوضوء لوطه وتعارف الغرض هنا ايضا الماء الى البشرية من الاحتياط بقوله في صحته وداره الجنابة حري ماء عليه من حسنة
 قليل وكثيره فدل اخره في بغيره ايضا اذا مثل لما عجلت الحسنة في قول السقي تحت كل شعرة جنابة قبلوا الشعر انقوا الشعر
 والوضوء من الشعر بما ملك عند غسل الجنابة فان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة فباع الماء فغسلها في احوال الشعر
 كلها وانظر الى ان لا ينبغي شعرة من راسك لحبك لا وقد دخل تحتها الماء وقوله في صحته الحلي لا تنفض المراته شعرها اذا اغسلت
 من جنابة وفي حسنه بعد السؤال بما نضع المراته في الشعر الفرون قال لو تكن هذه المسئلة فيما كن يجعد الى ان قال بينا الغنى
 الغسل وفي صحته ابن مسلم كان اشعاره شاة لبق في مقدم رؤسهم فكان يكفون من الماء حتى قليل فاما النساء الان فقد
 يبتغي لمن ينال الغنى في الماء فان لمبالا الغنى في الماء في غسل رؤسهم انما هو لا يصب الماء الى شعره رؤسهم في الاحتياج ملا فانه
 لظاهر الشعر الى مبالا الغنى وفور ماء كما لا يخفى واما الامير بل الشعر في النبوي فقد هذا ايضا الى البشرية ولاجل ذلك عجزه
 بالبل وفي البشرية بالنقاء في غير ذلك هذه الاخبار مغلظة ولا نفاق يخصص بها عمومها خاطبة الشعر ليس على
 العبادان يطلوه على ثيابهم شموله للغسل في الفارق بين الغسل والوضوء في حكم الشعر بها يرد ما في الحدائق مغلظة على جنابها

المتداخل في الجنابة
 في الوضوء مع الغسل المتداخل فيه مما صح المتداخل كان من المتداخل فيه غسل الجنابة لا اشكال ظاهره عدم صحته مع الضرر على نية الجنابة من صحيح الاجماع اذ هو غسل جنابة من غير مضافا الى عدم ظهور الخلاف فيه بل لظهور عدم الوضوء بغيره

المتداخل في الجنابة
 في الوضوء مع الغسل المتداخل فيه مما صح المتداخل كان من المتداخل فيه غسل الجنابة لا اشكال ظاهره عدم صحته مع الضرر على نية الجنابة من صحيح الاجماع اذ هو غسل جنابة من غير مضافا الى عدم ظهور الخلاف فيه بل لظهور عدم الوضوء بغيره

المتداخل في الجنابة
 في الوضوء مع الغسل المتداخل فيه مما صح المتداخل كان من المتداخل فيه غسل الجنابة لا اشكال ظاهره عدم صحته مع الضرر على نية الجنابة من صحيح الاجماع اذ هو غسل جنابة من غير مضافا الى عدم ظهور الخلاف فيه بل لظهور عدم الوضوء بغيره

في كيفية غسل الجنابة

٣٧٣

باب الاشارة الى ان الغسل في الجنابة

باب الاشارة الى ان الغسل في الجنابة

لا خارجة اليه في بعض مع وجوب الترتيب اذا خالفه بقول المعيد الطول باقتضائه الا حادثة على الجانبين من غير عادة الرأس كما ظهر
 نظير في الوضوء وهو اعترفت به هناك وعلى كل حال ما ورد في صحيحه هشام بن سالم عن الصادق في فضيلة الجنابة العرفية التي هي
 في طريقي مكة فامر بها غسلت جسدها وشركها واسمها وقال لها اذا اردت ان تركي في غسله واسك حملك الشيخ على نهج والاولى انه هو
 بعينه روى عابن هذه الفضيلة عن محمد بن مسلم عن الصادق وفيه قلت غسله واسك استجب وسماشد بك لا تعلم به مولا لك فاذا
 اردت الا حرام فاعبلى جسده ولا تغبلى واسك فغسلت ركب مولا تلك الحديث مع انها لا تكافؤ ما تقدم قلنا اول ووجه حملك والى
 على المثنية كما ان ما ورد باطلان غسل اليدين في بيان الغسل فهو قوله في صحيحه زيادة وقد سألته عن غسل الجنابة ثم غسل جسده
 من قرئت الى قدمك غيرهما جعل على المصباح ثم لم يعلم من الرأس هذا الرتبة وان لم يثبت كون الرأس حقيقته فيما يشمله لكنه المراد
 هنا بانقاف الاحزاب ظاهر كما يقتضيه نفى الخلاف عند الحكمي في الحديث عن والده والحكمي عن حاشيته لا رشاد وفي الغنية الاجماع
 عليه قال غسل جميع الرأس الى أصل العنق ثم الجانبين لا يمين من أصل العنق الى تحت القدم ثم قال كل ذلك بالاجماع ولم يرد به باطل
 العنق ما بال الجسد لان أصل الشئ ما عتقه وفي ذكر الترتيب ان يبدل بغسل الرأس مع الرقبة وهو من منفرطات الامامية وما عن
 الاشارة فاعسل كل من الجانبين من رأس العنق لا يبدل على الخاف لا ختم له اذا وصل العنق كما في الغنية ويبدل عليه صحيحه زيادة
 المشقة لم تعدم شمول التكب لها فطعنا فلو لم يدخل الرأس لاهل ذكرها مع انها لا ردة في مقام البيان قيل لا بأس بان لا تكون ردة
 من الرأس في هذه الصيغة ويكون بيانها موكولا الى ما في غيرها من جانب لا يمين واليسار زيادة تمام الجانب لا يمين فاعاد الرأس من
 أصل الرقبة وكذا الجانب لا يسرق قلت لا يدخل يميني ظاهر لفظ اليمين واليسار واطلاق الرأس على ما ثبت في الرتبة استعمال شئ
 قال في مجمع البحرین الرأس عند الفقهاء يقال على مغان الاول كذا الرأس اليمين يمينك الشعر هو رأس الحرة الثاني مع الاذنين وهو
 رأس الضامة الثالث مع الوجه وهو رأس الجنابة في الشجاج الرابع مع الرقبة وهو رأس الغسل انتهى فدخلها في الوجه في الرأس وفي
 من ادخلها في الجانب لا يمين واليسار فوقف بعض مناخري المناخير من دخولها في غصو الرأس هنا واحتياط بعضهم بغسل تمامها
 مع الرأس ثم نصفها مع اليمين ونصفها مع اليسار في غير محلها وما وجوب تغلب الجانب لا يمين على اليسار لانضاف عدم ذلك لتمامه
 في غسل الجنابة عليه للعطف فيه بالاولى لطلو الجميع في لا فتح لكن لا جاع عليه مستفيض يبطا ويركبها بجوهر احدهما وهو
 ان كل من قال بالترتيب بين الرأس والغسل قال به بين اليمين واليسار كما عن المذكور ونهاية الاحكام والذكر في الوضوء والمنه والتمشية
 المذكور وح هو اجماع من الامامية ثانياً دعوى ان كل من قال بالترتيب في الوضوء قال به في غسل الجنابة كما عن الانصار والذكر في
 وح هو اجماع المسلمين وهو الحق مضافا الى الوضوء الجبل المصحح بذلك الروايات المحيطة له في غسل الميت مع ملا خطه ما ورد
 بان غسل الميت كغسل الجنابة وفي بعضه من غسل جنابة يخرج النطفة التي علق منها منه بل ظاهر السؤال في بعضه من غسل الميت
 غسل الجنابة وهو معروف فيكون مثله وان الغسل في السجدة فتم واحد من الطهور كالوضوء كما ان بكيفية واحدة في المحي والميت الواجب
 والمسحبت فكذلك الغسل الى ان يهل المشرق عليه قدما وحدها على وجه الاتزام به وعن بعض مناخري المناخير انما مل في ذلك
 بل المبل الى عدم وجوبه والظاهر ان من خلوا الروايات منه عدل الوضوء مع وقوع بعض كلمات من المشقة بين ثوبه عدم وجوبه فستن
 الحداية والغنية ثم وضع على اسك ثلاث اكف وقهر الشعر باصا ملك وننا والانا ببدك وصبره على اسك بدك من بين وبين
 يدك على يدك كل لكن غايته عدم ذكره له لا غنية من منا قال في الذكر في الاضد قهر الوضوء حابا للترتيب البكر ولا ينفقه عن
 الجبل بعد ترتيب لا غنى التلاذذ قال ثم جميع البكر ولكن لا مشافاة فيه وعن الاشارة فان لم يعتدل الماء صدره وظهور غسلها
 وهو كما تقدم وعن المراسم ويغسل رأسه ولا مرة ثم يغسل يمينه ومياسره مرة ثم يغسل الماء على جسده وليس فيه الا العطف بالواو
 واما قوله يغسل يمينه ويغسل يمينه كما يعطيه ما عن الواسطية في غسل الرأس ثم بالميا من ثم بالميا سر وان افاض الماء بعد الغسل
 كان افضل بل قد يبعث في ذلك في غير ذكره الا فاضه بعد الفراغ من الميا من الميا سر لخطا طين فيه ثم وعن الكافي انه قال
 بعد هذا الترتيب يغسل الرجلين ثم قال فان ظن بقاء شئ من صدره او ظهره لم يغسل الماء اليه فلا ينجح بارا فانه الماء على
 ظهره وصدرة انتهى الحتم على الرجلين بمقتضى الاشارة ختم كل جانب على حدة وقوله فان ظن بكونه وظيفه استحبابا به كما فيها
 فذكره والمراد من الظن فيه اسك ولكاتب عبارة عبارة هنا كما هي المذكور في ان تكون هي ظهره الترتيب في البكر فلا ينفقه

كما قال في الكشف ان قال الشبهة ظاهرها سقوط الترتيب في البدن الى غير هذا من كل انما لفظة المعلوم منها خلط الواجبات
بالمسحيات في الذكر فافعلوا الاخير في الغيبة فقد توهم غير ما هو المعول عليه في الفتوى الاصل في الغيبة كمالا هو واقع بين
الجانبيين ان يغسل مع كل جانب نصفه لثلاث لا أعضاء في النقص الفتوى ولو كان عضو مستغلا لكان رابعا فبين ان يغسل
مع احد الاثر لا يخلو لا يحمل اذ مع الرأس لا معين لغسله مع احد الاخرين فلننصف بينهما ويغسل مع كل نصفه لعموم ما دل
على غسل الجانبين لا يمين ولا يسار لاجزاء البدن الا ان يدعى نصف اذ الى ما يميز بينهما عن يساره دون مثله فيبقى ما دل على
استيفاء غسل فاضيا بوجوب غسله كما كان ومن هنا صرح بعضهم بالغيبة في غسله مع أي جانب راوا بدعي ظهو كون
الغيبين عضوا مستغلا وما ورد في غسل الميت من غسله مستغلا فلا بأس بالاحتياط بغسله ما بعد الفراغ من الجانب
اليمين مستغلا لا يمين لا يمين على جميع الاغصان الا ان يكون عضو مستغلا لكونه من احد الجانبين ويغيبه يمين الجانب
اليمن ويساره لليسا واذا خالف الترتيب في الغسل الترتيب في غسل العروق على ما يحصل معه الترتيب بعد كمالا كانت الحائض او سوط
او جهلا على حينا فقدم الكلام فيه بوجوب لفاعة في الوضوء وقد ردنا التصديق في الجملة انهم من قوله في الصحيحين المنفرد
لو تجد بدا من اغادة الغسل من خبر اللعنة عن النبي واولا تقرأ الخبر بقاء للعنة في طهرها مسحا لها بالماء مع احتمال كون اللعنة
في الجانب لا يسر فلا دلالة على محل البحث لفاعة كانه هنا خصوصا بما لحظ عدم وجوب الموالاة في الغسل لا يمين لا أعضاء
الثلاثة ولا يمين اجزاء الواحدة اجزاء ونصا كما عن علي ع عدم الباس وان فصل بعض اليوم وكما في خبره يغسل المستغلة وما تقدم
في موالاة الوضوء من خبرين وبنيان فما ذكر حكم ما لو بقيت العنة في الغسل الترتيب فافهم اذا كانت من الجانب لا يسر كفي غسلها
واذا كانت الجانب لا يمين او الرأس غسلها واغاد غسل العضو الذي هو بعد عضوه في غسل الترتيب الواجب بين الاعضاء
وعدم وجوب الترتيب بين اجزاء العضو اجزاء وبسقط الترتيب في الوضوء ان يغسل بالارئاس جاعا وللمستفيض منها الصحيح لو
ان رجلا جنباً ارغس في الماء ارجاء من اجزاء ذلك ان لم يدرك جسده ونحوها المرسل الا ان فيها اغترس اغتراسا واحدا
واحدا وهما بمعنى واحد لا يشترط في الاستبصار بين هذه المستفيضات والاختيار المنفرد في الوارد بوجوب الترتيب في غسل الجنين
بان المرشون ترتيب حكم وان لم يترتب فعلا لا نداء خرج من الماء حكم له ولا بطهارة راسه ثم جانب لا يمين ثم جانب لا يسر فيكون على
هذا المنفرد مرتبا ويجوز ان يكون عند الارئاس سقط طرعا في الترتيب كما سقط عند الجنين في فرض الوضوء في المنسوط
حكمي عن بعض اصحابنا ان الارئاس ترتيب حكم وكذا في سائر ارجاء معنى هذا الترتيب حكم اجال فهم منه في المختلف ان يعقيد
الترتيب النظام ان مراده ان بعضه الترتيب في ارئاسه وان يكون اول ناء تغار من الغسل الارئاس الثاني للجانب لا يمين الثاني
للأيسر واحتمل في الذكر ان يكون طرف الشخص مكان الارئاس في نظر الشارع ترتيب حكم ولا يحصل له كما لا يخفى فالمراد ما فهم
الفاضل من مرجع الجمع يرجح ان اخبار الترتيب ظاهر في الترتيب لغيره من الغسل لثلاث حشا وبما لحظنا احتياط اجزاء الاثر
الواحدة تحمل على كفاية الترتيب فصدا وان كان في المحس فاعلم الغسل لثلاث لا يميز هذا معنى حسن الجمع بخلاف لا يخلو لكن لا يرد
في خلاف ظاهر هذا المستفيض من غير شاهد ولا داع بل الاولى العمل بما معا ويكون كل منهما طرعا في الغسل اذ لا
دلالة في اخبار الترتيب على زادة حصص الطهارة الكيفية فيه وان كان فيه ظهور ما فالجمع به اظهر من الجمع بما ذكر وطعنا خصوصا
بعد فهم الاحتياط طرعا عند الشاذ المجهول وهذا الاشكال فيه انما الاشكال فيما يخفى به الغسل بالارئاس الواحدة الترتيب
النص والمنسوط الى المشهور بل عن الترتيب نسبته الى الاحتياط مؤيد بما في جامع المقاصد مخففة باذلال الاعضاء وغيرها الى
منعنا من االيا على وجه لا يفضل من دخول الاجزاء سكوت عن الرئس منطاول يمنع من صدور مسر في احد على الجمع في الغرض
فان الافعال واحدها ومنعدها في تعريف منوط بانقطاع الشاغل به سائر اثم العود وح المنفرد والمناخر واحدا وجوبه
وحها اثنان في الحدائق مخففة وان طال نقطاع الشاغل بالمرجع السائق الماء قبل دخول اللعنة وعلمه لا رتاسه
الواحدة بمعنى عدم كونها اثنين او ثلاثا وقواه في الكشف واختاره جماعة وجهي في جامع المقاصد عن بعض عمد مخففة
هذا الدخول الترتيب في الواحدة العنصر بل انما يخفى بمغيبه جميع اجزاء البدن وكونها مجموعا فاما بحث الماء وربما استظهر
ذلك من لا يغيبه لقوله فيها بمقتضى الرئية الارئاس لجميع البدن واوله الشراخ بما يرجع الى المسند ولعله ظاهر شرح المفاتيح قال

وقال في كشف الاستدلال في الترتيب

انما الترتيب في الغسل

في الترتيب في الغسل

في كيفية غسل

٣٧٥

فهم كون ابتداء الغسل ابتداء الملاقاة وانما ثلثتها فاسد انتهى لكن فيها التصريح ايضا بان وحدتها غير ثلثها فبها التخليل
بينها وكلاهما على طيناه غير خال من لثا فاع نفسه هو طاهر هذا يزجرك العلة فقال يحصل بالاطاعة المستوعبة دفعة ولا
تدريج فيه بل في سبب في شرح الدرس بعد نقل هذا القول قال وكان نظره الى ان الغسل لا يناسي انما هو عبارة عن
وصول الماء الى جميع البدن تحت الماء والولوج في الماء ليس من افعال بل من مقتضى ما ذكره والتدريج انما هو في الاولي انتهى
وعلى كل حال الظاهر ان هل القولين لا يتكرون مخففة بالثالث فالانسان عند هم استيعاب الماء ليس سواء كان حصوله في ثلث
نوب حيا كالخاضل بدخول الجزء الاخر من البدن او دفعة كالاثنان والثاني والثالث من لكون تحت الماء تغسل كل القول لثالث
يتكرون مخففة باحد الوجهين الاولين ولعل ينبغي على حمل الانثاس الواحد في النص على الوحدتين الحقيقتين من عدم تخلل
انقطاع الشاغل بين احدى الوحدتين او كان حصوله باذخا للبدن كالحال جعل الوحدتين الحاصل بعد نحو جميع البدن واحاطة الماء
بجميعه والذي يفضله نظر حصول الغسل بالانثاس الواحد باذخا للبدن تحت الماء اذ اذ واحد بمعنى عدم انقطاع الشاغل
بالادخال زمانا معتدلا به وبه يحصل الدفعة العرفية التي صرح باعتبارها كثيرا بل صرح بقصلا لاجلها بالاجماع على اعتبارها
ان لم يصرح بها بعضهم وذلك لان دفعه حصول الشيء كون مجموع اجزائه في زمان واحد فان كان في زمان واحد جفت
كان دفعا حقيقيا لغويا وان كان في زمان واحد عن جاف لول في زمنه متعده متعارف به جلد كان دفعا عرفيا فالدفعة العرفية
هي الوحدتين العرفيتين المتوحدتين من زمنه متعده متعارف به جلد حتى تعد بها العرف واحد ومن هنا قال بعضهم ان اعتبار الدفعة
جميع الاجزاء فان مرادها ما فيها من الانثاس الواحد وبالجملة باعتبار الوحدتين والدفعه بهذا المعنى يندفع مع مفعولها الحياضي
لغتها لا يناسي انقطاع الشاغل في زمان اكثر كما عرفت واما في العرف اللغوي كما في سائر الافعال والوحدتين المتوحدتين في
النص لا تخلو من احدهما ولا يتقدح بتخلل الانقطاع البتة لعدم تدح في الوحدتين العرفيتين كما في سائر الافعال وبه يندفع مفعول
البعض المحكي عنه في جامع المقاصد لان القاعدة حمل هذه الالفاظ على العرف الغامضة دون الحقيقة المحكمة ولا ذلك في لفظ
الانثاس بل هو في فعال بمعنى قبول الفعل على كونه في المخصوص وزنه ان لا تغفل بتبع الفعل ومق كان الفعل تدريجيا
استان من تدريجها لانفعال كما لا دلالة ايضا في كون الموضوع هنا انثاسا لبدن كماله في المجموع من حيث المجموع على ذلك لعل
المثاقاة بين كون الشيء هو المجموع المركب بين تدريج حصوله كما في الغسل التدريجي غيره وان كان الامتثال لا يحصل الا بعد
تمامه الاجزاء ولو اذ الغسل الانثاس في ذلك قارن بالنية ملافاة اول جزء من البدن للماء ويصح ان يكون هو حال معنوية
بجميع الماء لئلا لا يناسي عليه ليس جازا واحدا بالضرورة وهو من افعال التولية به ويخفى به الامتثال فان كان بدنه
ملافاة بجميع اجزائه للماء فتقارن بنية ملافاة جميع البدن بل بما قبل ان النية في هذا الغسل اخطار به فغسله بناء على انها الاكل
والاستدانة المحكمة اجزاء لها اللغوي ولا عذر هنا ولا بنوقم قول المشهور ان الانثاس من يجمع انه واحد عن مضاف لان بنوية
هذه المعنوية والكون لانها واحد حقيقي لا تدريج فيها لان مرادهم حصوله بالادخال التدريجي في مقابل نقول لبعض من معني
لا الخطاء به كيف من الواضحات لوحدتين الحقيقتين والى الكفاية من العرفية ثم لو توقف ملافاة الماء بغير معنوية بجملة
التخليل ارفع حاجب فعله ما لم يخلل الزمان الكثير على المشهور لمخففة الوحدتين العرفيتين في الانثاس الغسل لئلا هو ملافاة الماء
معا واذا فعله في زمان طويل فالظن عدم منافاة لوحدتين الانثاس بها فلا يتعد الانعام والارثاس لا يخرج في البدن
ان تغل ملافاة الماء فهو غير واضح اذا اعتبر وحده الانثاس لا وحده الغسل لا ملافاة من بينهما الصل انثاس المحجب معنوية بجملة
في الماء وان توقف من الماء جزء منه على التخليل او تجزئ ذلك وذلك ارفع حاجب عن ذلك لا شري من البدن الانسان لا يخلو غالبا
من الشعر الكثيف خصوصا راس النساء ومن العكس والغايز والبراحم والغصون والرواحب ما اشبه ذلك مما يحتاج ملافاة
الماء الى التخليل ومع ذلك يستدل بتجديدها بماء الانثاس على هذا في النية بين مقارنتها بملافاة اول جزء من الماء في
الولوج فيه وبما لا يلج الباني بما لا ينافي في الالاج الواحد عرفا وبين تركها حال الولوج واجادها بعد تمام المعنوية وروح
فان لم يوجب من الماء شيء من بدنه ثم غسل في ان ما بعد النية وان احجب فيهم بعد ارتفاع حاجبه والكون بعد لاغ فاذا شأنا
نوى به غسل اخر انثاسا ولو عند الخروج بين طبقات الماء ولم يبرز شيء منه خلافا للصريح كشف لغطاء فلا يتعد الغسل

والغسل بالانثاس في زمان واحد

في الغسل بالانثاس في زمان واحد

الأثر ما سبق من أن يخرج في البين وفي الجواهر على أشكال فيمكن أن يعمد تمام المغسوة في اتصال الماء باليد يجب تحريك اليد
لأن ما كان ماء اليد المتدفقة على اليد لم يجزئ غسلها بالضم وبقاء اتصالها باليد لا يعد غسلها بالفتح ولا لغسل الغسل
في البول بالصب في معرطونه مجزئ في غسل الغسل فإذا أراد غسله الغسل كروا اليد واليد وتعد بعد غسلها فلا طلاق في
الجواهر وكثير من صرح بغسل الغسل إذا نوى بعد استيعاب الماء باليد في أن الثاني والثالث وبعد إلى الخروج من تحت الظل
الغسل لا أن يكون الطلاق مسافا للبيان الصريح من حيث يخرج اليد في تلك الحال وهل يصح غسل الرأس وهو في الماء برز
الخارج من اليد أو يجزئ وجها أو رأس من الخارج صرح كثير بالأول وعن ظاهر الكفاية والصلاح الجراحي وجوب خروج وجهه من
الماء ثم لغا نفسه منه دفعة فالتكليف المنظوم أنه نشأ ذلك من خطاب لوسواس لم ينقل عن أحد من علماءنا المتقدمين و
المتأخرين فدل ذلك أنه في قول الظاهر كونه من الغسلين ومن يؤيد في الصحة إنما هو فيما إذا نوى غسل برأس في اليد
الخارج وعده من الأثر ما لا إذا نوى بعد غسل اليد في الغسل بالكون تحت الماء في أن الثاني وبعد فلعلم صحة ما خرج عنها
بل سبغت من جماعة المتأخرين بما يخفق به الأثر ما لا إذا نوى عليه من حاله لا يلج فيه فهو المتيقن فكيف ينكر صحة ما يؤكد ذلك
ما عن المتأخرين من الإجماع على أنه لو اغتسل في ماء قليل كحوض صغير أو جازن ونوى بعد تمام اغتساله فيه لجزاه وعلى كل حال لا يشترط
في الصحة خروج من الماء كله أو أكثر بل يكفي خروج الرأس والرقبة لصداقة برأس الرأس في العرف ولا بد من من يخرج ما
كان من بدنه في الماء من فرض عدم تحريك برأس الخارج ليختفي غسله كما ذكر ولا يفرض وقوفه على الأرض في الماء فيختل زمانه
لاغتسال رجله لا يوجبكم التخليل لغيره الخارج حسب أمره وان بقيت لغته في بدن الرأس بعد خروج وجهه من الماء ففيه لغتا لا رابعة
لعدمه الطلاق وحكا في المنه عن ذلك وقواه وأخباره جماعة لا اعتبارا بغسل جميع اليد بذلك الأثر ما لا إذا نوى لولا هذه وقا
الغسل بعد الخروج ينافي ثابتهما الأثر ما لا يغسل الغسل في الخارج وجعله أقوى لا حتما لا في لغوا بعد لصدا الأثر ما لا إذا نوى لولا هذه
في العرف بانغماس جميع اليد وإن لم يمتلئ الماء المغمس كونه تحت الماء وهو موجب لا ارتفاع وجوب الترتيب في هذا الغسل
ويشترط عليه غسل جميع أجزاء اليد وهو يحصل بغسل الغسل ولو في الخارج ثابتهما جازان حكم الغسل في الترتيب عليها الغسل في المنه
وفي لغوا بعد جعله لا أقوى بعد احتمال البطلان ولعل من يرى على المظن بأن الأثر ما لا ترتيب حكمي لا يوجب كفاية غسلها في
الخارج أن لا يطل الفصل أن طال فالبطلان اختاره في جامع المقاصد لأن طول الفصل مانع من صدور اغتسال جميع اليد
بالأثر ما لا لولا هذه واختلافه في هذا يرفع احتمال الثاني قال في وجوبه لمبادرته بعده وجها انتهى أي في مبادرته الممرس
إلى تحليل الخائف لغا هذا المحل بعد الخروج والأقوى من هذه الأحكام البطلان لما ذكره الدليل على اعتبارها ما ذكرنا في المحرر من
قوله إذا ارشس الجنب رأسه واحدة جزاه ذلك من غسله وغيره وهذا لا يوجب الأثر ما لا بل هو مع غسل الغسل خارجا وبه يدفع
قول الفاضل أن صدق الأثر ما لا يوجب الترتيب لأن المسقط رأسه يجزئ بها في غسل اليد وكذا مغالاة الكوفي لبيان
اعتبارها في جميع اليد بذلك الأثر ما لا يغسل الغسل في الخارج ليس من الغسل بذلك الأثر ما لا في شرح الدرر ولو
سلم فأنما أصلها إذا ارشسها باليد أو الماء أو إذا مسحتها أو صب عليها فلا قلت في أن رصمها في الماء فليست تلك لا تطهر
ولو قصر الفصل للخلل الضد وهو الخروج ويصح ذلك من صدق الأثر ما لا ولو عرفنا وبه يفرق بينه وبين تخلل الزمان
اليسير في الأثر ما لا اليد حيث عرفت فأنما ينافي من صدور لولا هذه العرفية وأما احتمال جازان حكم الغسل الترتيب
فضناه واضح بعد فساد مبناه وفي سقوط الترتيب بالوقوف في المطر الغمر والمجرى والمزاج الصب عليه بقاء كبير خلاف قبل
يسقط فيض الأثر ما لا أصله من السجدة وجها عنه لكنه في المبسوط لم يذكر إلا القنوع تحت المجرى والوقوف تحت المطر زاد في
الأن كذا الوقوف تحت الميزاب شبهة في الذكر في حكم أجزاء الصب لا ناء الكبير الشامل لليد عن بعض قال وهو لازم السجدة وعليه
فالجواب لا زرع قبل بعد سقوطه في شئ منها وأصله المحل بعد جها عنه وظاهره سراج الدرر في فاشية الحال السجدة في المطر
دون غيره ولعل لا أقوى في النظر العكس وهو السقوط في غير المطر ليس بدل السجدة ومنها بعده معتمدا الغسل والاعتدال في
الاخبار وعلم ما جرى عليه فدل جها عنه من أخبار الترتيب ما كان يصب غير شاملا لجميع اليد دفعة لا زرع وأول ذلك
الاخبار فيجوز فيه الترتيب في الثاني وفيه الغسل لا إجماع المذكورة ولغري بالنص الخاص من صحيحه على جعفر عن الرجل يجنب

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

عليه السلام
في غسل الجنابة
لا يغسل الا باليمين
ولا يمسح الا باليسار
ولا يمسح الا باليمين
ولا يمسح الا باليسار

الذي يوجب سائر الاغسال لعدم الدليل عليه لا في غسل الجنابة ومنه ان قوة اجزاء الارثا من غسل الميت لم يورد غسل
ما في غسل المحض من ان غسل الجنابة في بعض الاخبار انه غسل جنبا برون فامل فيه بعض لا مكان لنصف الشبهة
الى المرتبة في غسل الجنابة لا من الميعاد بل من عدم تعارض الحياض والحامات وهو ضعيف هنا مسائل احدها انه
يشترط في ماء الغسل ما تقدم اشترط في ماء الوضوء بغير تفاوت في اليمين انفا فاهل بشرط في صحة الغسل ترتيبا وانما
طهارة ما يجري عليه الماء للغسل وعليه فلو كفي تجري في احد غسل وغسل لم يصح بل لا يصح نفع الحدث اصل الا اذا جرى
عليه نفع الخبث ولا كما هو الشائع على السنة الفقهية على ما قال في جامع المقاصد ان لا بشرط كما قواني لكشف المشاوق و
المختلف استظهر من نزول العين والاصب اخرى الخبث ولا في الاثر وعن نهائية الاحكام الصفة اذا كان في الماء الكثير
كانت النجاسة في خالصه وعلوها اذا كان بالماء القليل او كانت النجاسة في سائر العضو غير الخبز وقد يعمى الثاني في الاول
من غير مخرج لان المخرج لا يخلو من امور اسند اليها المتأخرون ما مطلقا او في بعض الصور منها الاخبار المضممة للامر بغسل
من النجاسة التي منها خبر حكيم بن حكيم الموصوف في الصحة وقد سئل عن غسل الجنابة قال قض على كفك اليمنى من الماء فاعسلها
ثم غسل بها اصابع يمينك من ذى ثم اغسل فرجك واغسل على راسك وجسدك فاعسل وتغير يداك لا تسند لال بها ظاهر الامر
في الوجوب ليس نفسيا لعدم قائل به وان كان رجا يظهر من عبارة المبسوط الا انه شاذ قطعاً فيحمل على الشرط في معنى شرط
غسل كل جزء قبل جري الماء عليه لرفع الحدث وقد يناقش فيه بان تلك الاخبار صريحة في وجوب الاراء قبل الشروع في الغسل
على وجه غير قابل للحمل على الا لا من كل جزء عند غسل ذلك الجزء كما هو مقصود لاجتماعه فلا بد لاستنفاد الاستدلال بها لما
هو مقصود من تعينه ما فيها من وجوب الا لا من مقدم ما على الغسل بصورة عدم التمكن من ازالته في شاة الغسل والتعبد
وان كان في نفسه اولى من الجواز لكن الجوز هنا اولى بالاستلزام التعبد بالصورة النادرة بل الفرد الامد ومع ذلك تعبد
او امر الغسل المطلق في الكتاب السنة بما يكون بعد ازالة النجاسة من اليد وارتكاب الجواز الشائع فيها يحملها على الاحتياط
ارجح منه خصوصاً مع افتراض امر الا لا فيها با و امر استحبابية اخرى كغسل اليد والمضمضة والاستنشاق وغيرها
لعدم من هنا لم يثبتك بالاخبار اهل هذا القول ومنها ما في جامع المقاصد من ان كل من الخبث الحدث سبب للغسل
والاصل عدم الشداخل فيجب تكرار الغسل وفيه ان المقام ليس بما يمنع فيه الشداخل لان الخبث سبب لجري الماء عليه
كيفما اتفق ولو بقصد التسليية اذ يرتفع به النجاسة قطعاً كما هو واضح مع انه اذا الشرم بعد الشداخل فالجري لواقع يجب
ان ينحصر لرفع الحدث بموجب لكل امرى ما نوى ويجب بعد مجرى الخبث القائل با بشرط طهارة المحل يمنع من جهة
لرفع الحدث اصل كما سمعت ومنها ما في جامع المقاصد ايضاً من ان ماء الغسل لا بد ان يقع على محل ظاهره والا لاجز الغسل
مع يقا عين النجاسة في نفسه مصادفة وقوله والا لاجز ما في ان كانت العين غير خائنة من ملا فاة الماء كما لو بقي منها فاة
غير باطل وان كانت خائنة فاملا فاة متنوعة لا تافى بالتحقق حيث يجري على البشرة ومنها ما يندب من ارتغال الماء القليل
وماء الطهارة بشرط ان يكون ظاهره اجماعاً وفيه مع عدم ثبوت في الماء الكثير وكذا في الغلب على القول بنجاسة ما غسل
به بعد انفصاله من المحل ان سلم كما هو خلاف الاجماع كونه ماء نجساً قبل الاستعمال وحال الاستعمال لكن نجس من
نجس كما جرى في الخلاف في هذه المسئلة التي فرضها النفس من ملا فاة ما يطهره وما ذكر تبين ما يمكن الاستدلال به
للنوع مع جوابه وكذا دليل القول الثالث ان قال في الجواهر لم يصر وجه ظاهره منى على كون ما منع هو الاجماع على ان
الماء المنجس قبل الملا فاة الظاهرية لا يرفع الحدث وهذا صادق فيما كان المنجس غير الجبر الا جبراً يرفع على الاجز بعد
ملا فاه ما قبله بخلاف ما اذا كان الجبر الاجز والجواب ان المحقق من الاجماع هو ملا فاة الطهارة قبل الدخول في غسل او
وضوء اصل ففي تجسس بالدخول وما بعد ملا فاة ما يطهره الاجماع كما ترى فلعل مناط الشرط هنا هو المناط في شرط
الغسل من الخبث كما يساعده الاعتبار لان الماء النجس لا يرتفع به حدث ولا خبث فكما ان نجس ما يغسل به من الخبث بالملا فاة
الظهيرية لا يضره كنجس ما يغسل به من الحدث مع ان تعيين مناط غير ذلك للنجس السابق بالنسبة الى اجزاء العضو مشكل
بل لا يخلو من الحكم شمر على تقدير تعيين مقدار الاخر العضو الذي لا يندرج النجس بملا فاة الا لازم ان يصح فيما كان بمقدار

من غير الاخراج اذا جدد الماء لغرض ذلك المقتضى وهكذا فلا يتحقق طلاق في القول بعد التصديق في غسل ما عدا اعضاء الجنائز
 القليل بقدر لولا ظهور المفروض من عدم اشتراط اذا المقتضى من تمام البدن قبل الشروع في الغسل من قوله في الكشف بقوله
 غسل الفرج من ثياب لا ولي قطعاً في الحد بقوله لا يعقل لو يتبعوا المقتضى على صل الغسل فغيره في المشار في استحباب ان لا يغسل
 ابتداء من جميع البدن الا كلامه في جامع المقاصد بما اوردتم قول المصنف اذا المقتضى قبل الاغتسال وليس كذلك قطعاً من
 ارسال المسلمين من كثير من اعاظم اصحابنا عده من مسنونات الغسل كما في الشك كره وغيره لا يمكن القول بذلك الامر في
 من الاغتسال المتعدد بعد تعدد حملها على الوجوب لنفسه لعدم وجوب زلة الجنائز لا لغرضه في هذه المذنب خصوصاً مع كون
 مطلوبه ما افترن به في تلك الاغتسال حتى يغسل الغسل عنها وهي معصية بما عن الغيبة من عمو الاجماع على ان من فرض الغسل
 غسل ما في بدنه من نجاسة ثم النية الى اخر ما في محكي الامالي من انه من دبر الاما مية وما في شرح المفاتيح من انه الظاهر من فتاوى
 الاصحاب لانهم يجهلون ما يثبتون الغسل بان يكون ذلك وانفقوا في ذكر غسل الفرج مفقداً على الغسل انتهى فان هذه العبارة في
 انهم يحولون على الوجوب الغيرة لا متناع اراة التفسير من النظر في الضروية لكن هذا الاجماع المحكي عن الامالي الغيبة
 كذا ظهر فتاوى الاصحاب المحكيين هو مبرر ومسمع من الكركي وكاشف للشام وصاحب الحدباء في شرح الدرر مع ذلك
 قطعوا بعدم وجوب الازالة قبل الشروع ولو شرطوا ارسال المسلمين ان لا يغسلوا فليكونوا من اهلها وجوب الازالة من كل
 عضو قبل غسله وبالحاجة ما منعوا وضمان والاخير صريح في نفي الوجوب قبل الشروع والاول يمكن حمله على الوجوب عند غسل ذلك
 العضو قبل تركيب الحبل والناويل فيه فيقلب كالاخير مؤيداً للقول الاول من وجوب الازالة عن كل عضو قبل غسله وبطلان
 اعضاده لوجوب الازالة قبل الدخول في الغسل خلافاً لما فعله في الاراضى في نفي الاغتسال وقد عرفت تعين حملها على الاستحباب
 ويمكن الاستدلال للقول الاول بالاخبار والذلة على اشتراط طهارة ماء الغسل والوضوء كما اوردى عن رسالة الحكم والمناشاة
 للرخصي نقل عن تفسير النعماني عن علي ع ان الله فرض على عباده الوضوء بالماء الطاهر وكذا الغسل من الجنابة وسننه من غير الشتر
 بل ظهر لا نقاش من عبارات المتعدد من وجهي الغبائي عن لكلي قال رجب نجس لا ثوضاً بفضل ورواية ابن مسعود ان
 الذي يغسل به الثوب لا يغسل به الرجل من الجنابة ولا يجوز ان يوضأ منه اشباهه وحينئذ حرر ان الغيرة الماء وتغير الطعم فلا
 ثوضاً منه والامر ايهما في المشبهين المحبوبين واليتم وجلة منها وان كان فيها ظهور في اشياء طهارة قبل الورود على
 المحل لكن بعد ما لاحظت تصريحهم في هذه مواضع من الوضوء واليتم بما يغتسل به فاه المحل من الوضوء كعدم خلافهم
 في عدم حمله على الجبهة الغيبة وكذا على الجرح المكشوف النجس وجوب وضع طاهر النجس عليه والاغتسال على غسلها
 حوطها او الانتقال الى النية مع وضوح كونها النجس هناك بمنزلة الغسل بل وجب بعضهم كونهما يتحقق بهما قبل الغسل وكذا
 عدم خلافهم في عدم جواز ضرب باطن الكف على الارض في اليتم واذا كانت نجس بما يتعدى بل يجب للنجاسة ثلثاً تتعدى
 النجاسة الى الارباب في غيرهما من المواضع يعلم فهمهم ما تضمنت اعضاء طهارة ماء الوضوء وتراب النية عدم النجس ولو لم يكن
 المحل نقي ماء الغسل لرافع الحد الا كبر الوضوء مع انه لا فرق بين قوله صعيداً طيباً وقوله الغسل بالماء الطاهر من الجنابة والنجس
 هذا كله مع صريح الاجماعين وظهور الفتاوى في المقام المتروكة كما تقدم على شرطه الا ان من كل عضو قبل غسله ينفذ
 الاخبار والمغيرة طهارة ماء الغسل صريحاً كما في الخبرين في حوى كالباقية باعتماد طهارة ما دام مستغسل معصية باستحباب
 الحد مع عدم نبادرنا بمسح ماؤه بالاغتسال من اطلاق الاوامر الغسل وقياسه على ماء الطهارة من الجنابة كفاية الطهارة
 قبل ملافاة المحل مع الفارق واي فارق واضح وهو ضرورة النظرة من الجنابة لملأه للنجس بما ولو لا الكفاية في بطل
 النظرة وليس كذلك في الطهارة من الحد لا مكاناً في الجنابة من الجنابة بل واما ما يمكن فالبدل من التراب ميسر هذا بالخطبة
 ملافاة الماء للنجس الاول واما ملافاة ما بعده فهو من النجس قبل ملافاة المحل لكن فضيلة هذا الدليل عدم النجس اذا ارتس
 في الكثير كما لا يخفى وليس بجديد من الصواب ينبغي بناء العمل عليه عدم ترك الاغتسال بازاله النجاسة
 عن جميع البدن قبل الشروع في الغسل خصوصاً بالماء القليل ثم ان الحكم في غيبة
 طهارة اعضاء الوضوء والغسل مسنونة احرم من غير غيبة

في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز

اربع على ثمانية عشر يوما في كل
منها يوم واحد في كل يوم واحد
لا يجمع كتابنا الكبر في كل يوم واحد
مضغها الاقل على الجرح العلوي المطبوع

هذا هو النص في كتابنا

الكتاب

الكتاب

الكتاب

ولو كانت المسافة المفضية اربعة فراسخ وازاد الرجوع ليوم فمضغها في المشهور كما صرح به جماعة في المضاجع في وجوب
الفطر في فصد الاربعه فراسخ مطلقا تعبنا او نجبر او لم يرد الرجوع على الغيبين مع تعبنا لانما لم يرد الرجوع في نفسه وبين
الفطر او لم يرد الرجوع ليوم على الجنب فيجب ان لا نأثم لغيره والغيبين فيهم غيره وتجبروا بالمنع من الفطر مطلقا خلا في الفطر
ونظروا ان كل واحد من الشقوق قول في المسئلة وهو ان كان كل يوم واحد للغيبين في نفسه ولكن في بعضهما وفي حقه شبه
بعضها الى غير كسب لغيره فاما في بعضهما منعنا ونشأ اختلاف النسبة اختلاف كل ذلك في المسئلة اليه في كسبه بل في كتابه
الواحد وما كان في بعضهما من الاختلاف في فهم عبارته وعلى كل حال اذا ضم الى هذه الوجوه الثانية التفصيل في الجنب
اذا رجع لغيره بين الصلوة فيخير فيها بين الفطر والنوم والصوم فيجب عدم الاطعام فيبدا صارت شعرة وهذا قول غاشر
لار من ذكره هنا في عدم الاحوال وهو ان التلخيص ان فصد من بدل السفر فلا يجب الفطر الا اذا فصد الرجوع ليوم وان
فصد من البدل الثمانية الامتدادية ولما بلغ الاربعه بدلا الرجوع فمطلق ثمانية فيجب عليه الفطر وان رجع لغير يوم
فصد لغيره بعض من غير الرجوع لليوم هنا كما عرفت في ذيل المسئلة واختار في الروايات ما حكاه عن النهاية ايضا واما اهل
هذا الاقوال فقد نسب الاول وهو كون فصد الاربعه ولو من غير فصد الرجوع قبل العشرة فصد عن يومه موحيا للفطر
فعبنا ورجعنا الى كون فصد الاربعه سببا مستغلا في الفطر وان لم ينضم اليها زيادة اصلا الى الكلي في ونشأ
في ذكره موجب لفطر على وانما الاربعه فراسخ وحكي في الحدائق نسبه اليه عن بعض فضلاء مشايخنا في الجنب وحكي
عن بعض المشايخ المحققين هذا القول اسنادا الى عدم وجدان قائل به من الخلفين وجاهلا بذلك وجب الجمع بين
اخبار الاربعه والثمانية بحال اخبار الاربعه على بيان اقل ما يشترط فيه الفطر وهو سائر ما تعبنا فمنازلة علمنا من جملة
الثمانية وانما خص الغيبين بها او بما يفيد هاهنا من سائر اليوم والبريد والاربعه والعشرين سببا وتحوذ ذلك في جملة من الاجا
لفطر المضاجع كما عايناه في الفقه ونحوها انتهى في العمل ما راد الكلي في من الاربعه في المشقة بالرجوع الى الثانية
ويفيد وجوب لفطر الثانية المشقة بالاولوية ليجل المرئيه عن راد كون الاربعه هي المسافة الموجبة لفطر والثاني
مؤمنا نعم لكن ينجبر بين الفطر والنوم وتعين في الكلام في الثانية نسبه الى المدارك الى الشيخ في كتابي الاخبار واختاره هو
ثم حكى عن حقه في الروض الميل اليه وعن فتاواه الفتوى به ويظهر من عبارة الروض نسبه الى جماعة وفي كل ام بعض المعاصرين
اندر بما نسب الى بعض الفضلاء كواله الصديق والمفيد الشيخ في المبسوط والنهاية لقولهم وان لم يرد الرجوع ليوم فهو
بالخيار بناء على توحيد التفتية لا الى العيد خاصته نهى لكن لا يظفر اذ منهم من رجوع النفي الى العيد خاصته الى اذ الرجوع
لكن لا يومه فلا يشمل فيه الرجوع بعد العشرة لانه سفر اخر لا ينقطع الاول بالعشرة فلا اثر لما بعد هاهنا فبما ومع هذا
اصل النسبة غير محقق بل المحقق من بعضهم خلافها وان مراده التحبير فيما اراد الرجوع بعد اليوم قبل العشرة ولذا قال
بعض الفضلاء ان هذا القول غير ثابت في علمه على كل حال الوجه المتقول عن قائله هذا القول هو انه جمع بين اخبار
الثمانية والاربعه كما ذكره في الروض والمدارك والثالث وهو تعيين الفطر لم يرد الرجوع قبل العشرة ولو بعد يومه والنوم

في حكم المفسر

٣٨١

من لم ينو الرجوع قبل العشرة منسوبة إلى الثاني وعن المفسرين منسوبة إلى الشيخ أيضا وفيه مجمع البرهان إلى القاطع من اختياره
في الحدائق وحكامه عن مجلة من فاضل مناخرى المناخرين وخرج برقي كشف لفظا وأربع وهو ذلك لكن بنحو الخبرين في الفرض
والتمام في الثاني وهو من لم ينو الرجوع قبل العشرة لم اختلف على من ينسب إليه ذلك الخامس وهو تعيين التمام اذا اراد الرجوع
لغير يومه والخبرين بين الفصول اذا اراده اليوم منسوبة إلى الشيخ وفي الذكرى ليد في التمهيد بين البسوط والى ابن
بابويه في كتابه الكبير والظاهر البشري وفي المناهج الظاهر كونه مبدئ العلم وقواه وهو في المصاحح ان لفظا لا ينادر لا غير
به السادس وهو تعيين الفرض لرب الرجوع اليوم والتمام لرب الرجوع قبل العشرة منسوبة إلى مشهور المناخرين وعليه
المرضى الحل في السابع وهو ذلك لكن مع الخبرين الفصول والتمام لغير يومه قبل العشرة منسوبة إلى كثير من المفسرين
كالصديق في التفسير والمفيد وسائر دبل في الحدائق الى والاصلاح ايضا وسائرهم في الشيخ في النهاية لكونه مختصا بالخبر
فيما يريد الرجوع لغير يومه بالصلوة دون الصلوة وهو الفصل الذي شرنا اليه سابقا والثامن وهو منع التفسير في الآية
مطلقا منسوبة إلى ظاهر الحلبيين ابي الصلاح وابن زهره قبل مثلها الشيخ في الخلاف لا فضاء هم في محله بدل المسافة على
ذكر الثانية ولا ينبغي التامل في بطلانها على تقدير القول به لخاصة الاجماع المحققين فضلا عن التفسير على شرح الفصول
بالاربعة الملتفة بحال والنصوص به متواترة معني كان مرادهم من الثانية المقتصرين على ذكرها ومطلقا وان كانت
ملتفة كما ينبغي لفتح ايضا بطلان الاول على تقدير قول به لخاصة الاجماع المحققين ايضا فضلا عن استفاضته واستقار
النصوص بعد جواز الفصول في كل من الثانية ولولا الملتفة واما ما ورد بالتفسير من جهة عمران فقلت لا بل جعفر الثاني
جعل ذلك ان لي ضبعة على خمسة عشر منها احسن في نسخ زما خرجت لهما فاقم فيها ثلثة ايام واخشا ايام وسبعة ايام
فانما واخشا فقال في قوله في الضبعة لصور احسنها بكفاية الحسنة في الفصول ولا فرق بينهما وبين الاربعة لاجتماع الفصول
مع انقطاع اثر الضم لما بعد فاما بالورد والى الضبعة بدل ليل الا مراتب التمام فيها مع عدم امكان مفادها لما تقدم معارض بها
ورد بجلال من موثقة ابن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق ع في الرجل يخرج من منزله يريد منزلا اخر او ضبعة اخرى فاما
ان كان بينهما وبين منزله او ضبعة اخرى يوم يريد ان فصولا ان كان دون ذلك لم يصح احدا في عدم كفاية الاربعة المنقطعة
بورود الضبعة ذات المنزل مضاعفا الى احتمال كون الفرض في الضبعة غير فاطمة السقيا عتبار كونها ملكا غير متوسطة وكون
الامر التمام فيها جازيا على الثانية لان التمام محققا للملكية قول العامة والى احتمال كون الفرض الحسنة فيها الحسنة الثانية المسافة
عشرة كما انه لا ينبغي غاية ضعف الجمع بين روايات الثانية واخبار الاربعة ببقاء الاربعة على اطلاقها القاصي بالتفسير
معها ولو من غير رجوع قبل العشرة لكن مع حل الامر بالتفسير فيها على الخبرين بين الامر والامر الذي في اخبار الثانية
على تعيين الفصول كما في المذرك ونسب إلى الروض الى الشيخ قال في المذرك وجمع الشيخ في كتابه لاخبار بين الروايات بين
اخر وهو تنزيل اخبار الثانية على الوجوه واخبار الاربعة على الجواز الى ان قال ولا ريب في قوة هذا القول ولا ينبغي ما ذكرناه
من الخبرين في موثقة ابن عمار المضممة لهما هل يمكنه ان لا تمام بعرفات لا توجب عنها بالحل على الكراهة وعلى ان المنق
عنه التمام على وجه الزوم انتهى لخاصة النصوص والمعتبر المصنف بعد جواز التفسير في الاربعة التمام المنضم لهما الا ياب
من موثقة اسحق في حسنه حفص ومرسله صفوان ورواية الحسن احسن منها المصنف بعد جواز التفسير في اقل من الثانية
لولا الملتفة كقول في جهة موثقة ابن وهبان في ما يقصر فيه يريد ذاهبا ويريد جاثيا وفيه موثقة اسحق في عار بعد الحكم
بالتفسير فيما ذهب رجوع اربعة والتمام اذا كان اقل من ذلك قال تدر كيف صار هكذا قلت لا قال لان التفسير يريد
ولا يكون التفسير اقل من ذلك وتعيين منها عدده روايات معتبره معلة للتفسير في سفر اربعة في نسخ بان اذا رجع كان
يريد ان واما في نسخ اسحق وشغل يوم منها في جهة جبل وكان رسول الله ص اذا انى ذابا فاضروا نما فعل ذلك لا نرا اذا رجع كما
سفر يريد بن ثمانية في نسخ فانها بحكم التفسير بان الاربعة الغنم الملتفة لا يشرع التفسير معها وفي هذا بلاغ الحكم لمن سمع
فاوحي مع ذلك هو ظاهر الاخبار المستفيض بل المتواترة معني في بيان حكا المسافة بان يريد ذاهبا ويريد جاثيا منها
جهة موثقة ابن وهب قلت لا بل عبد الله ع ما يقصر فيها المسافة ليريد ذاهبا ويريد جاثيا ضرورة انه لو كان ليريد الجا

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في حكاية السفر

كأنما لما اطلق في صم الاياب خصوصاً مع التعبير بنحو قوله في خبر بريدان او بريد ذاهباً وبريد جائياً بل تعجب محمد بن مسلم انما
عن هذا التفصيل من جوابي بجعفر بن محمد بن بريد بن بريد فقال في رفع تعجبنا ان ذاهباً وبريداً ورجع بريداً شغل هو
ظاهر في السفر وغيره يومئذ من ان لا قصر في ريعه وحل كل ذلك على رادة التفصيل تعجبنا لا تعجبنا في غاية الجواز في غير ذلك اعلم
لان حمل مطلق الاربعه على المعينه بالمفقه ثم جعلها بياناً للمراد من الثانية بانها هي لولا للمفقه اظهر حمل فيها ولا طهر لغيره
اصلاً مع هذا جميع ذلك بطلاناً لتناقض المفقهين والمشاخرين على عدم يجوز القصر في الاربعه المفصولة عنها من غير تعين
وتنبه بخبري عن محمد بن يونس وبين التمام الى الشيخ في كتابي الحديث كما سمعت في غير محله لان عبارة في له يذهب هكذا ان السفر
اذا اراد الرجوع فقد سبب عليه التفصيل في ريعه فواسع على ان الذي نقول انما يجب التفصيل اذا كان مقدار المسافر ثمانية فرسخ
وان كان اربعة فراسخ كان بالخيار ان شاء الله وان شاء فطرته انتهى ظاهره التفصيل في المسافر اربعة فراسخ الذي اراد الرجوع هو
مسافر لم ينقطع سفره بافاضة عشرة ويخوها كما فيه في صد كلاً وكذا نسبته الى وض الجحان لان ظاهره انه منوجه للتفصيل
مطلقاً بمعنى رادة الرجوع ولو لغير يومه لا ولو لغير رجوع اصلاً وكذا نسبته الى بعض القدماء للعبارة المتقدمة ذكرناه فان
اختاره بصاحب المذاهب مع احتمال على تعدياً ايضاً اذ راد ما استظهرناه من الروض فيرجع الى ما مر من بعض الفضلاء من
عدم ثبوت هذا القول وبالمجمل فساد القول بالتفصيل في الاربعه تعجبنا وتعيبنا ولو لغير رجوع اصلاً اي قبل عشرة ويخوها
ما يقطع السفر في غاية الوضوح انما التردد في راد الرجوع قبل القواطع في وجوب القصر عليه تعجبنا او تعجبنا ولو كان
لغير يوم الدهاب بشرط الرجوع في ذلك اليوم فلو تولى الرجوع لا يومه قصر تعجبنا او تعجبنا فردد وخالف المشهورين في الخبر
بغير القصر اذ تولى الرجوع اليوم والتمام اذ انواه لغير يومه دليلهم على هذا التفصيل نرجع من اخبار الثانية والاربعه كما
صرح به جماعة منهم شيخنا في الروض قال في دليله وان يجمعها بين الاخبار فان في بعضها الاكفاء بعضاً للاربعه مطلقاً فحمل
على بريد الرجوع اليوم وفي المذاهب اى الاصحاب في وجه الجمع بين هذه الروايات اى ما ذكره ما تضمنه القصر
بالاربعه وبين ما تضمنه بقدر المسافة ثمانية فراسخ فحمل الشيخ في أحد وجهيه والمصرون قال بمقتضى هذه الروايات اى
روايات الاربعه على ما اذا اراد المسافر الرجوع اليوم وفي الحدائق قال ذهب لبعض القدماء اخبار الثانية على طوائفها
شبهها للدهاب فقط ومع الاياب الى حمل اخبار الاربعه على ما اذا اراد المسافر الرجوع اليوم وحمل الاخبار القسم الاول
منها الى المشتملة للاربعه من غير تعين بالدهاب الاياب على اخبار القسم الثاني الى المشتملة للاربعه منها باوابعاً اياً
وفيها من هذا الجمع حسن بل لا مناص عنه لان من حمل المطلق على المقيد للاربعه مع اختلاف الاخبار لكن مقتضاه ليس قول المشهور
من شرط القصر الاياب اليوم بل مقتضاه قول العاني لان الاخبار الواردة في تحديد المسافة للاربعه في تمام الاول
ما تضمنه الخبر بالثمانية فراسخ الظاهر في الاستدلال به وما هو بمعناها من الحد يد بمسبر يوم وبناض النهار ومبطل التبيد
وهي مستفيضة في الصحيح عن ابي بصير في كبر القصر الرجل قال في بناض يوم او بريد بن وفي صحيفه زاده وابن مسلم سافر
رسول الله صلى الله عليه وآله الى ذي خشب وهي مسير يوم من المدينه يكون ليها بريدان اربعة وعشرين ميلاً فقصر واضطره فصار سنة وفيه
بعضها لا يكون مسافر حتى يسير من منزله او قريبه ثمانية فراسخ وفي حقه الفضل انما وجب التفصيل في ثمانية فراسخ لا اقل
من ذلك ولا اكثر لان ثمانية فراسخ مسير يوم للعامة والقوافل والاشغال لثاني ما تضمنه الخبر بالاربعه فراسخ وما تضمنه
من البريد اثني عشر ميلاً وهي بقية مستفيضة منها صحيفه ابي بوب الخ ارفلت في ما يقصر فيه المسافر قال وفي صحيفه ابي سنان
التمام يقصر الرجل الصلوة في ثني عشر ميلاً الثالث ما تضمنه التفصيل في الاربعه بشرط الرجوع مطم وهي بقية مستفيضة منها
صحيفه جليل عن التفصيل فقال بريد ذاهباً وبريد جائياً وكان رسول الله صلى الله عليه وآله ان ذاهباً باقصر وذباب على بريد انما فعل ذلك
لان ذاهباً كان سفره بريد بن ثمانية فراسخ بناء على ان قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله الى اخ من ثمة الحديث كما هو الظاهر لان كل
الراوي لان التناقض الى اختم له هدم البناء الاستدلال بالاخبار وفي حقه المروزي بريدان وبريد ذاهباً وبريد جائياً
عنه منها وقد ثبت في المسافر المذكور في الارض ثم انظر فقه منضمه لانه اذا كان بالغاً اربعة فراسخ قبله لا لا انتظار وقصر
لان يرجع ايضاً في اربعة ويثبت في ثمانية فما اذا لم يرجع ما تضمنه التفصيل في اربعة فراسخ من لا بريد الرجوع في يومه او بريد الرجوع

في حكاية السفر

الوفوع

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

في حكاية المسند

في حكاية المسند

القطر لا يباح

في حكاية المسند

في حكاية المسند

الوقوف وكلمة الوقوف شرط المنع الوقوع وكلما كان الحمل الوقوع معلوم عدم اطراد هذا المنع في الحوادث العرفية الجارية على سبيلها الاخبار وانما يلزم هذه الدواعي في الكلام المبني على ظواهر الفقد في الفضاخذ وادبلاغة كذا لغير ان لم يبق على ظواهر المعجز في الفضاخذون سائر الكمالات فلا تكون فيها قربة في الرواية لنا في موثقة سماعه مسئلة في كرهه والصلوة فقال في مسير يوم وذلك برهان لها ثمانية فرائض ومن سافر فطر الصلوة واكثر الا ان يكون مشيعا السلطان جابرا وخرج الى صيدا والى قرية يكون مسير يوم يبيت الى اهله لا يفطر ولا يفطر وتردد له ما بدعوى كونه المراد بالمشيئة ان هو مسير المسافر المقتضيه للتقصير لو لا خصوصية في المشيع مسافره مقتضيه لكونها ثمانية لكن سبها بجوار المعصية وكذا الثاني الخارج الى الصيد لكون سيرها بجوار الله وكذا الثالث الخارج الى قرية له والظاهر ان خصوصيتها المانعة هو اعتراض القرية الملوكة لان ورودها فاطع السفر بالملك يوجب فاعلم ان في الرواح الى بلد المعصية بقوله يبيت الى اهله انما انى يلبس ان اياها الفطر لو لا اعتراض الملك في شاعا مسافره فحله يبيت ما صعدا حال جئ بها للدلالة على انها مسير يوم ملفف من الدواب الا ياب ذلولها لكان مسير اليوم ظاهرا في لا مثله في يوم لم يصحح الافطار الا في القرية دون الطريق والمفروض ان زاده بيان ما يجب لا فطر في طريقه كما المشيع والخارج الى الصيد انما يغدي بكلمة الى ما تضمن البيوت من مقتضى الضربة اى يبيت صائرا الى اهله او يكون الى بعض مع كافي قوله من انصار الى الله والحاصل ان لكل ام في مشابهة لحوال الشرط بغير مانع ملكية القرية فكل من يبيت به هو ملكا كونه شرط محرم وهو يثبت ان يقال ان استدعاء هذا السفر لكان القرية لا لا انشاء المسافر او شرطها الذي هو الرجوع في فيكون الرجوع ليوه شرطها ولذا فرض رجوعه بقوله يبيت الى اهله اى يبيت في بلد الذي خرج منه وفيه ان غاية ما ينظر من ذكر البيوت في الالاه قبل المسير اليوم هو اذ ان القرية مسير يوم مع الرجوع اذ لو لا لظهر كونها على ناس مسير اليوم الامثلة في ولا لذي ذكره على اذ اشترطا باحدا السفر للمفترج الرجوع ليوه كيف لا وهو في صدق ذكره لا يباح معه فغايلة الفيد كونه زار ما موردا لواقع من كون القرية على مسير يوم مع الرجوع فيه هذا مع ان الحدوث هكذا في نسخة الاستبصار وفي الحديث يبيت الى اهله لا يغدي ولا معنى له محصل لا يفرض رجوعا لاهل في القرية ورجوع عدم البيوت عن اهله المراد به عند اهله في القرية وهو في معنى البيوت في البلد فطابق معنى نسخة الا ثبات كما ان البيوت في البلد معنى عدم البيوت في القرية ومن اجله اذا الرجوع الى البلد والمفروض عدم قربة على اذ رجوعا لاهل في القرية ولا هو مقتضى فهم بل قربة في الحكم باذنه يخرج اذ ان الطابق مع نسخة الا ثبات غير متوزن في مقام الاستدلال وبناء عليه هذا كله مع جواز الجواب لا يخرج الحدوث الاول هنا ايضا من ان بناء على لا تغافل على الحاق العوفي ليلنا بالوقوف يومه لا يمتي مسير يوم يبيت الى اهله فعل فلا من اذ ان الثانية بمعنى الرجوع ليوه بان الى اهله ثم ان في الحديث خلت فان اخري غير محل الشاهد منه لاجل ان طوبنا عن بنائها الثالثة المرسل ان امير المؤمنين ع خرج من الكوفة الى الخيلة فبقي بالناس لظهر كعبين ثم رجع من يومه بدعوى ان ذكرا اوى رجوعه ليوه لم يكن الا لغيره انه استيب للعصر والامر يكن لذكر فائدة فكان بمثابة ان يقول رجع وهو شر الماء مثلا ونحو ذلك فيهم الراوي معتبر في بيان الجمل قبل في ثاويل الماويل ايضا وفيه عدم شوق كرم بنا ناسن يكون معتبرا بل اهله لكونه من الحكايات والفصل التي جرى عادة المويجين بنقل تفاصيلها وان لم يكن بعضها مما بل يمكن كون العرض لذكر كسبا انه الجاب للناس بالرجوع فانهم كانوا يلشون عليه ما يراوا به حتى رجع ليوه وتبين هذا مع انه لم يبيت كون مقصده بذلك السفر الخيلة بل ظاهرا لفضيلة المنقولة كون مقصده فوفى المسافر لان خروجه هذا كان بعد ما كان يسفر اهل الكوفة على الحج الى عسكرا الشام قبل ان ياتوا العرافين ونحوهم قبل ان يغزوا وكانوا ايضا عدون الى ان بلغوا غامله بالانبار فملوه فغضب وخرج بنفسه بمشيى الجاهل وظاهره لاداة ما فاة عسكرا الشام فلم يزلوا به حتى رجعوه من الخيلة الوا بعد ما رآوا الصد في المنع سئل ابو عبد الله ع عن رجل انى سوف يمشق بها وهي من منزله على اربع فراسخ فان هو اناها على لاداة اناها في بعض يوم وان ركب لسفن لم ياتها في يوم قال نعم ان اكل الذي يرجع من يومه صوما ويقتصر صاحب السفن والنفر في ان الحديث بظاهره لا يستقيم الحكم الذي فيه من قوله نعم الزاكيل الذي يرجع لان حاصله تعين الا تمام لغا صلا لاربعين ليوه والقصر على الرجوع ليوه وهو ملاك الاجماع ولا محصل لا ينقل الا ثبات فيه من قوله نعم الزاكيل الى النعم لا يجز

فان كان سفره يريد ولا يريد الرجوع فخير بين الفطر والقام وعن السراحي حيث حكم بمصداق البراءة في خلافه وعن المختلف حيث
استدل على لزوم الرجوع اليوم بان لا حوط ولا يتم الا بالانفاق على جوازه وعن الشهيد الثاني في رسالة الشراحي الاكثار في
الحاج بعد الاقامه الى ما دون المسافر في كل ايام له في ان العوفي عن الطبري الذي ذهب فيه بعد من العوفي حيث قال
لو كان عدم العود على الطبري الاول يخرج مفسرا مع عدم العود اليوم وهو اطلاقا انتهى مفسرناه ان الرجوع بغير طبري
الذي ذهب لولا يمكن بحكم العوفي وان رجع لغبر يومه لا ليس عود الغبر يومه بل هو بحكم الشراحي لا مضافا بعد ان لم يكن عودا
مع انه لا يفرض اجماعا فاندل على انه عود لغبر يومه قلت بن الاماميه في عبارة الامالي ان ريبش شهاده اقبل بحكم الاول المذكور
فيها من كون الحد ثمانية فرائض ثم ليس صريحها في الاجماع بل يجوز كونه باجماعه من دين الاماميه مع انه لو كان اجماعا لبطل فموى
المشهور ايضا بوجوب القام في المسئلة وما في السراحي والمختلف محمول على رادة كون القام منفعا على جواز من اهل التوبة
المعروفين خصوصا ما في ولما فانه صريح فيه نعمه هو فاض بعد اعمنا ثما بغيره من القولين ومراة الشهيد الثاني كون البصر
خلافا لاجماع القائلين باحتمال العول يومه والافه واثبات المسئلة بالخبر وجواز الفطر ونظامه من غير وجه الفطر اجماعا
وبالحكمة منافي كل ما في غير هذه المسئلة فلا يوثق بازادته الاجماع فيما نحن فيه ويشهد لعدم الاجماع فنوى جماعة من متأري
المتأخرين يقول القام في الحدائق وغيره وحكاية في الفتاوى عن الشيخ وفي موضعين من مجمع البرهان عن ابن البراج واثبات
صاحب الحدائق والفاضل الهندكي مناهجهم في كشف الغطاء ونجته ولذا وجبنا من مشايخنا المعاصرين من ذاب
الوفوت دون فنوى اصحابه لربكن الاجماع لنفي عليهم فشد وهذا القول على نقضه بغيره ليس بذلك لمكانة البق
نعم الذي طالب ليه مع فنوى الدليل الواضح المبين الى جانبنا اعترف به في الرياض وغيره لكن دعم الندوة بذلك المشابهة
لجامهم الى ترجيح القول المذكور على تلك المطلقا ونعيبه فابره مع ان ظاهرا ايضا يحسن كونه قول كثير من المتأخرين قال في
قام بغير وجوب الفطر للسافر الذي بعد وجوبه بلوع الاربعه فرائض بدله انتظارا لرفعته من قول كثير من المتأخرين
الثاني لا مشراط الرجوع اليوم ثم قال بل الظاهر لاجماع اصحاب هذا القول وان تلك الندوة من مبلغ هذا الاجماع وما
نشأ عنها الا من شبه وجوب الاثام للراجع غير يومه الى شبه المتأخرين ونسبه جواز تحبير بين وبين الفطر الى كثير من
المقدمين فاستفادوا من ذلك ان جواز الاثام متفق عليه بين المتقدمين والمتأخرين وسقوط القول بعدم جواز غنمه
وانت خبير بان ذهبا لشمس الى شيء لا يوجب ندته خلافا لكونه كانت الشهرة المطلقة فكيف هذه شهرة خصوص المتأخرين
وهي مع ختم ما ينسب الى كثير من المتقدمين من تجوز الاثام ايضا لا يوجب تحويل القول بوجوب الفطر بالاشوا والمروكة المحيطة
المانعة من الفقوى ولا يزيد على الشهرة المطلقة مع ان غنمه الى شبه المتأخرين ايضا لا يوجب الشهرة المطلقة بل غاية الشهرة
وقد بينا ما قلناه ان قول ابن عقيل بغيره مع وجود مطلقا اخبارا الاربعه فرائض البق هي القسم الثاني من الاثام
الاربعه المتقدمة ومقتضاها المطلقة من رتبة الذهاب الا بالبق هي القسم الثالث منها يخرج عدم ثبوت الدليل على تعييدها
بالراجع اليوم لكن زيادة على ذلك ايضا من الاخبار ما ينفي التعييد به كما القسم الرابع المضمن لغبن الفطر على من يريد الرجوع
لغير يومه واخبار هذا القسم كما ندل على مقالته بطل ايضا باقى الاقوال من الوجوب المشار اليها لان جميعها ما بين موجب
للثام على من يريد الرجوع لغبر يومه تعييدا ويجوز له تحبير وهذا القسم من الاخبار جملة منها مصدرة واثباتها ظاهر كالصريح في
وجوب الفطر عليه تعييدها ثم ما استدل اليه كل واحد من تلك الاقوال من كونه وجبه جمع بين اخبار القسم الثالث والثاني
من اخبار الاربعه فرائض وبينها وبين القسم الاول من اخبار الثمانية فرائض مختلف منه باختلاف الاقوال في كونه الجمع بطله
وجود القسم الرابع المصحح في الخبر مع اعادة الرجوع اليوم بالطبري الاولى وكيف ينبغي جمع مع ذلك حتى يقتضى الدها
الى بعض تلك المقالات لاجله قال في الروض بعد حكايته واستدلاله الى شبه المتأخرين وسنده ما تم شرا به الى قول في
رواية محمد بن مسلم فقد شغل يومه من بين جملة بين الاخبار فان في بعضها الاكفاء بقصد اربعة مطلقا فحمل على من يريد الرجوع
ليوم كما في خبر ابن مسلم ثم قال ولا خلاف ان هذه الاخبار اى المكفئة بقصد الاربعه وصحة بعضها واعتبار سندها الباقي
ذهب جماعة من علماء ائمتنا كابن بابويه والعميد سارا الى الخبر في الفطر والاثام فاصلا لان بعدا في الرد الرجوع اليوم

في حكم البشارة

٣١٧

ورأى في الشرح في قصر الصلاة خاصة ويدفع ما تقدم من الجمع ان في جملتها امر اهل مكة بالفطر في غيرهم الى غير ذلك من
بعضها وبلغهم ويجهل ما في سفر شل منه مع ان الخروج الى غزوة يستلزم عدم العوا الى مكة اليوم فلذلك جعلوا بيننا وبين ما تقدم
من اعتبار الثانية بالخبر وردده الصنفان في بعضها فصار يحتمل الفطر كخبره وهو بنحو ما راى في الصحيح الذي فيه وبلغهم وكان الجمع
بجملتها اى اخبار الفطر بالاربع على الغاية اليوم كما فعله المشهور الى من الجمع بالخبر فيها لم يرجع اليوم قال ومع ذلك يشكل
ما قلنا ما من اولوية الحمل على الغاية اليوم من ملاحظة عدم عودا هل غزوة اليوم هي خبر صحيح لا ينبغي طرحها ولا
حماها على الغاية اليوم بخارج الجمع باركاننا وبطلان خبرنا عن جمل التكم فيها بالويل على انكارهم مشروعية الفطر كما قال
في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر اذا خرج الى غزوة والتاويل بان يقال ان الفطر افضل من الاثم ان كان كذلك فاختار
ذلك وقال هو مشروعة وتعتبر في المدارك على اختياره هذا التوجيه الذي تضمنه القول بالخبر في فاضل الاربعه لم يرد الخبر
مطلقا اليوم ولا غير يومه لا خبرا بالجمع بين اخبار الاربعه والثمانية بل على حمل اخبار الفطر على جوازها واخبار
الثمانية على وجوبها ثم قال وللشرح قول اخر بالخبر وهو فيما لو قصد الاربعه فواضع واذا اراد الرجوع اليوم جمعها بين الاخبار اي بمقتضى
الاربعه بالرجوع اليوم وحمل هذا المعنى على جواز الفطر مع حمل الثمانية على وجوبها وقواه الشهيد في الذكرى ثم قال في
يشكل بما مر من عدم افضاء اخبار الاربعه لما فيها من اخبار غزوة القول اليوم فكان بالخبر مطا وان لم يرجع اليوم بصبر اخبار
غزوة عن تخلف الفطر وحمل التكم فيها على انكار تخلف التمام كما ذكره سابقا او جرحه وادخل في الجمع مع ان القائل بالخبر في الاربعة
لم يرد الرجوع مطلقا اكثر من القائل بالخبر فيها لم يرد الرجوع اليوم خاصة ولا غير يومه خاصة انتهى الذي يستفاد من غير
الروى ان القائل بالخبر لا يخرج خاصة اكثر وانما نقلنا عبارته على طولها حتى تعرف ان كل من القائلين بالتاويلين انما
كونه جمعاً بين اخبار الثمانية واخبار المختلعة في الاربعه ويعرف ذلك منهم من مرجعته الحدائق وجمع البرهان وقد عرفت
ان مثالا لتساويها في مستند الجمع بين الاخبار بمقتضى اخبار الاربعه المطلقة باخبار التمام مطلقا وجعل هذا المشيد
بيننا والثمانية بان المراد منها هو لو ملغته او مضى لغو منها من عدم الفطر في غيرها والبيان في جوازها وظهورها من الروى
من حمل اخبار غزوة على انكار تخلف التمام دون جوازها واضمحلت الفطر لظهورها جلال في انكار جوازها ثم لو سلمنا ان الجمع بينهما
ذكرناه من بعض الوجوه النافذة فيهم من ان هذا الجمع اظهرهم وجودا شاهد عليه من غيره من وجوه
الجمع لان جزء منه يقتضي المطلق وهذا لا يحتاج الى شاهد شاهد هذا الخبر الاخر من حمل الثمانية على الاثم من الملقح مشهور
الاخبار من قوله اذا رجع كان يريد ان وقوله يريد ان وقوله يريد ان هاءا ويريد جائيا الى غير ذلك ثم ظاهرا في
الفطر في الامر والتمام في هنيهة بنفسه في الغرض في الحكم هنا بين الصلوة والصيام مضافا الى الحكم الثابت في مقامه
من ان من فطر فطر فلا يفتي بحال ايضا للقول بالخبر في الصلوة دون الصيام بزعيم المناد من هذه الاخبار الصلوة
الصيام وفي بعضها النصريح بالصلوة واما سند القول العاشر الذي شذنا اليه في عداد الاقوال فهو الجمع بين الاخبار
ايضا بالخبر الا في ذيل المسئلة في منظر الوفقة وغرف لكل ام فيه فتبين هنا مثالا في ابي عقيل والعمل عليها و
ان كان الاخبار بالجمع بين الفطر والتمام لم يرجع لغزوة فلا ينبغي تركها البتة لكن عندك بمقتضى الفطر ثم الاخبار
بالا اثم بقي هنا امور ينبغي التنبه عليها منها ان صرح الشهيدان بان الرجوع لليلة او ملغته بينهما وبين يومه حكم
حكم الرجوع اليوم عند اهل القول باعتبار الرجوع اليوم وظاهرنا في عدم الخلاف فيه وفي المصاحح في طي كل ام لاف
والا لكان الشرط في الفطر الرجوع في ليلته وهو خلاف الاجماع وراه اجماع القائلين باعتبار الرجوع اليوم ولعل
الشيخ ايضا عدا بعضا وان لم يغير جملته لا لجان نغيا ولا اثباتا ولا ملغوا الرجوع اليوم ومن اجله انكر بعض الافاضل المصاحح
الاجماع الذي دغاه السيد لكن النجاس على نفسه في غير محل جلال ولا خلاف في المنكورات فطر في جمع البرهان ايضا على الرجوع
في نهارة الخروج معلا بان الواجب للفطر مع التلبس في مسافة في سفر اليوم في المشقة والحكمة وشغل اليوم في السفر كونه
قطع ثمانية فواضع في يوم واحد ومعلوم ان الليل ليس له هنا دخل ثم قال في اليوم ليس من كور في لوانه محبت يمكن مشور
للليل حتى يقال ان المشارة من اليوم مع الليل مع انه غير ظاهر ايضا انتهى قلت هذه دليل المغيرة للرجوع بيوم حسبا

في الاخبار المختلعة في الاربعه والثمانية

في الاخبار المختلعة في الاربعه والثمانية

في الاخبار المختلعة في الاربعه والثمانية

في حكم المسافر

٣٨٩

الفصل وسندنا الى الكل الموقوف في ضمن هذا الخارج فخصه هذا انه اذا قصدت ثمانية موصلة الى احد بلد بن مرتد ابين الوصول الى اي منهما وجب لفصل وكذا اذا خرج بقصد الوصول الى احدهما معينا فقد دل في لاثناء الى الاخر او تورد بينهما في لاثناء او عدل الى بلدان بن ثمانية او عدل بعد بلوغ الاربعين من الذهاب عزم على الرجوع الى بلده في يومه او بعد يومه على القولين وتورد في الرجوع والذهاب كمنظره في اذ اجاء مشي الاربعين وخرج بقصد ربعة ملففة من العوف قد دل في لاثناء الى ربعة اخرى ملففة او الى لان يدين خمسة فان فيها ملففة او عدل الى ما يبلغ الثمانية فزاد في كل هذه العدة لاثنا يبنى على التفصيل في الرخصة من جهة اخرى لبقاء قصد كل المسافر والعزم على نوعها وان تبدل الشخص فيها ذكر ومدا رجوع الفصل على قصد الكل في ظاهر الرخصة لفرضه في بعض التصورات المذكورة قال الظاهر ان المعنى قصد المسافر النوعية وان لم يكن شخصية فلو نوى السفر الى احد البلد بن والبلدان كفي لكن بشرط ان يداصل الطريق الخارج من بلده ليحقق الخروج الى المسافر ثم قال ويشترع على ذلك ما لو قصد المسافر معينه فملك بعضها ثم رجع الى قصد موضع اخر بحيث يكون نهائيه مع ما مضى مسافرا فانه يبقى على الفصل قصد السفر الى المسافر المقصود في الجاهل وان تعين شخصها مع احتمال ذوال الرخصة الى ان يرجع لبطان المسافر الاولى بانقطاع قصد الاول وعدم بلوغ ما نوا محله اذ المسافر انتهى مرجعه الى عدم سلا من بين المسافر النوعية فيها اذ لم يبق لفصل الا بشخصه في تبدل الى شخصي اخر لا يبقى قصد نوع المسافر لعدم بقاء الجنس بن هاب لفصل لكن في المصاحح ادعى الاجماع والضروية على عدم قبح العدول من الاول الى الاقل وهو كك ومثله العكس اذا كان الاقل مسافرا بل هو ادعى الاجماع ايضه على عدم قبح تبدل مسافر شخصي بشخصي اخرى وكذا تبدل الملففة بالامثلة ثم قال وكذا عكس ما تبدل الامثلة الى الملففة قال لعدم تغلل الفرق بين الصوتين فالواجب نفي لما يشترط في المسافر مطلقا ولا كفاءه بطلان المسافر والعزم عليه كيف نفق وقال قبل ذلك المعنى عند هم في الفصل هو قصد المسافر النوعية مع استمرار العزم عليها ولما خالصا ان تعين الشخص في الموضوع المقصود ابتداء فان غيها انما يباح لو كان لتسقط قصد الشخصية مع استئذان العزم على تلك الخصوصية وليس كذلك ولذا كان الفصل واجبا على من قصد المسافر الشخصية من ذهاب بين افرادها حال الخروج وكذا على من قصد مسافرا معينه ثم عدل عنها او تورد بينهما وبين غيرهما في لاثناء مع اتحاد المقصد واختلافه اذا كان قد المسافر خاصا في الجميع انتهى مقتضاه المفروغين عن عدم قبح العدول في الوصول ذكرها والا لم يصلح الاستدلال بها بقوله ولذا وبالجملة الامر كما افاده ظاهرا والسر اننا استلنا اليه من ان مقوم حكم الفصل مع قصد الشخص ليس الا قصد نوع المسافر الذي في ضمنه وفي هاب الجنس بن هاب لفصل الذي بين كونه وسندا لارتفاع الحكم المستلزم لموضوع شخصي بانقضاء ذلك الشخص انما هو حيث يكون الفصل مقومادون المقام الذي معوم الحكم وحسب الكل الذي في ضمنه فان الحكم في مثل يبنى مع تبدل فضله الرضى لو كان لما مورد جعل لسان ثمانية في اسحق فخل نيل في امثاله ثم في لاثناء بدله بعزم ويخرج في امثاله فكذلك هنا اذا تخلف ذلك لنعم وجه شوب الفصل فيما اذا عرض قصد للتعين بقصد الرجوع في لاثناء لبقاء قصد نوع المسافر الذي هو مد وجوب التفصيل ان كان حكم كثير من الاصحاب بانما من انظر لفظة وان من تورد ونوى الرجوع لا يقصر فاضيا في لظا صريحا لهم على عدم كفاية التلغيفي ما لم يكن منويا من تبدل الخروج كمن ليس باجماع على ذلك التفصيل بجماعه بالبقاء على الفصل ولا مكان نزيل الحكم بالمام من غير المعلن بما على ان الرجوع في اليوم لا يتبادر بخلافه غالبا مع التردد ولا انظا ريل لا يبعد كونه كذلك في فاصدا الرجوع ايضا فاطلا في حكمهم منزل على الغالب من انقضاء هذا الشرط فرفع الخلاف من هؤلاء ويشهد له ظهو تخلف العزم على الرجوع من قول الامر غالبا لان الغالب قصد المسافر من بلده السب من بلده الى بلده والغالب بضاع عدم قصد الا ما في المقصد وعدم اشتغال منازل الطريق على الوطن لفاطع للسفر مع استغناء وكون المقصد لسب من البلد الى لبلد يكون الرجوع مقصودا حال السفر فلو لم يكونوا يعتبرون مع ذلك الرجوع اليوم لكان هذا العزم على الرجوع ولو غير اليوم كافيا وكان مقادير التلغيفي المغلبيات وقت الخروج حاصلة فالاصح طلاق الحكم بالتمام في المنظر ونادى الرجوع فليس كذلك الا لاشترط لهم الرجوع اليوم مع غلبته عدم حصوله غالبا من التردد لا انظا والرفقة وغيره بل من نادى الرجوع ايضا فشد برحيما وحيث الى كل الام الى عرض التلغيفي

الذي منه

في حكم المسافر

هذا هو الأصل في حكم المسافر
في كل ما يتعلق به من وجوب
الصلاة والجمعة واليومي
واللغو في كل ما عدا ذلك

الذي منه المسئلة المذكورة في الاصحاب من ان المسافر اذا نوى الرجوع بعد بلوغه رجع في السنح ومسئلة ما اذا نوى الرجوع في السفر
وقيل ان المسئلة لا يثبت فيها على حكم التفسير فيمن ينبغي ان يفتي في حكمها الاضاح مد لك الحكم فيها بعد ما تقدم منا في
المسئلة السابقة فنقول ان كثيرا من الاصحاب صرحوا بان منظر الرخصة اذا قطع المسافر وجب عليه التفسير في الايام
نوى الرجوع كما لم يرد في طعامه يصير مع جماعة يوجب التمام بفصل الرجوع كما لو تردد مع ان جماعة منهم صرحوا بان لا يفصل
الا اذا قطع التمامية وعلية من الباقي من قولهم اذا قطع المسافر والحكم في التفسير في النهاية والفاصل في جماعة من يفتي
على حكم وجوب التفسير في المصاحح انه قول كثير من المتأخرين لنا في ان لا يشترط الرجوع ليوم قال بل الظاهر ان الجماع احتجوا
هذا القول على كل حال بولان في المسئلة وقد عرفت ليل الاولين ما حكينا في التفسير لا خبر عن ثاني التفسيرين والحقبة
ويخرج اليه ما عن السيد العيني من الاستدلال عليه بقوافل الشرط واصله ان التمام لان الظاهر ان الشرط فصد المسافر
ومن فواته فصد العادل عنه وبعبارة ما استعرف الذي يفصله النظر ان يقال ان نوى الرجوع للرجوع لليوم في التفسير مع
التلفيق كما قوتناه فوجب التفسير عليه من غير ما لم يخفى من فاطح السفر من نيته اقامته عشرة وعبرها لا يفصل سببه من غير حاله
اما المسافة المسئلة فاذ هب والمفقه اذا رجع ونوى المنع من التفسير مع ذلك ليس الا من جهته من احدهما اشترط
المسافة للمفقه بالرجوع ليوم والكلام على تقدير عدم اشراطه الثانية اعتبارا كون التلفيق موقفا عند الخروج من بلد و
هو مرفوع بما تقدم من كفاية فصد نوع المسافر وكلها عند الخروج في وجوب التفسير وان اعتبرنا الرجوع لليوم فان عاد اليوم
وجب التفسير به وان لم يكن موقفا عند الخروج فوجب ما عرفت من كفاية فصد بكل المسافة الذي في ضمن التفسير ان عاد لم يوجب
نفصية شرطه عدم التفسير لكن بشرطه هنا في التفسير بعض من اشترطه في فاصلا للتلفيق من ابتداء السفر واختاره
في الرياض مفرقا بينهما بمصطلح موجب لفصل لا فاق في هذا وهو فصد التمامية لانهما يفتي في مبدأ السفر فيستحب حكم التفسير
بجلائه من فصد التلفيق ابتداء مع عدم الرجوع ليوم اذا المسافة المقصودة فيه ولا انها هي التمامية للمفقه المختلف في الجملة
العصر وترخيصه في التفسير في قال وكذا افق في النهاية بوجوب الفصد هنا في لا بعد الا يا يبينه مع ان مد هبه فيها اذا
فصد في مبدأ السفر فليفتيها ثمانية مع عدم الرجوع ليوم مع عدم وجوب بل جواز ولا يفصل موافقة الشيخ هنا وان خالفنا عنه
انتهى مع انه وافقه ثم اضم على القول بالتحريم وترخيص الفصد لان ان يرد عدم موافقة ثم في الاستدلال بالحكم لا
فصل الحكم وهو بعيد وهذا الفرق ان تم فليطرحه ثم من استدلال بالحكم باشرط الفصد بالايام لليوم باسئطها والوقفا
على عدم وجوب الفصد فيما لم يرجع ليوم وند في القول بوجوبه مع عدم عوى ان الاصحاب من المتقدمين والمتأخرين ما بين
محو له وعدم مجوز لا سبيل الى الثاني لما فيه من طرح المعينة فبعبارة الاول ومن اجل ذلك تجوز كون شرطه مشهورا في
لذلك استدلاله على اشراطه بالفصل ما دللنا عليه تعيننا اوجعا بين النصوص والتحريم فيه لان الاستصحاب ح منقطع بين
المذكور الدال على اعتبار الرجوع لليوم في وجوب التفسير لا ان يدعي ان انما بشرط ذلك فيما كان نيته من ابتداء السفر
التلفيق للباد من النص المذموم لا لغيره من خبر بن سلم المضمن لشغل اليوم وخبرهما على المضمن للتلفيق لاهل رواية
الفتيلة وفقه الرضا فيمن يفتي في الفرض من طريق نيته الرجوع على محموله بريد ذاهبا وبريد جا ثانيا من اخبار القسم الثالث
وجيزه حال المنع او يقال ان جهته في ولا فيمن خرج من الكوفة ايضراهم ثم قال ان كنت سرت في يومك الذي خرجت فيه
بريد لكان عليك حين رجعت ان تصلي بالتفسير لانك كنت مسافرا الى ان تصلي منزلك الحديث ورواية اسحق بن عمار في
الذين خرجوا في سفر فلما صاروا على فرسخين او ثلثة اواقيعة تخلف عنهم رجل لا يتبعهم سفرهم الا به فاما ما وانظر من
مخبره واما ما على ذلك يا ما لا بد من هل يصح في سفرهم وينصرفون هل ينبغي لهم ان يتروا الصلوة ام يقيموا على
مطهرهم قال ان كانوا بلغوا مسيرهم او بعدوا عن مسيرهم فليقيموا على التفسير هم اثموا ام انصرفوا الحديث وخبر المروزي عن الغيبة
العسكري فاذا خرج الرجل من منزله بريد ثلث عشرة ميلا ذلك بعد فرائض ثم بلغ فرسخين ونبت الرجوع او فرسخين آخرين
فصر وان رجع غا نوى عند ما بلغ فرسخين وارا اذا المقام فغلبه لتمام الحديث بناء على كل الاصحاب لغيره في على الخراساني
الذي ضعف لغيره وظهور لفظ المقام فيه في ثمانية عشرة معارضه في مرفوض المسئلة من طرف فصد التلفيق لما يدعي

ببعضه
فان يومه ثم يد
له في الليل الرجوع
الى الكوفة صح

هذا هو الذي ذهب إليه الجمهور في المسافر إذا كان مكمل المسافة دون ما إذا استعمل الأياب

المسافر هو الذي ذهب لا ينضم إلى الأياب مطلقاً لأنه مخصوص بما إذا كان مكمل المسافة دون ما إذا استعمل الأياب
والأصل عدم الضم مطلقاً فلا يصح في الذهاب ما يبلغ وحده المسافة بياناً أن انضم إلى الذهاب إلى الأياب جهتين حديثاً
خلافه في نفس السبب للضم بمعنى تحقق مسافة الفطر من جهة إليه وقد ظهر الاتفاق فيما تقدم على عدم اعتباره
في الشرع والثانية ختم إليه في حكم الفطر حتى يجب للفطر من جهتي الذهاب أن كان السبب هو الأياب لمصلحة البالغ
بنفسه بعد المسافة ولم يلتبس به بعد فيكون كالمصالح الزائد على الثانية إلا مثلاً دبرها ففطر هناك من بدو الضرب
كذلك هنا من بدو الخروج والذهاب هذا منشا الردود والتجديد في وقت السفر من حين الضرب إلى الأرض وإن كان
مخروط الشارع في توجيه حكم الفطر هو المسافة المشافهة المصلحة بمؤيداً بالعلوق على الخروج في الحقيقة المفيدة لكن أن
يفضله النظر إلى الشارع على عدم صلاحية الذهاب بخبرية السبب هنا فاض بعدم الحكم بالفطر لا عند الرجوع من المقصد
لأصل عدمه فخرج الخطاب قبل تحقق سبب التلبس به غاية الأمر أن لا نعبر في هذا السبب بمحقق تامه ونكتفي بالشرع فيه
بل الاستصحاب موضوعاً وحكماً فاض بذلك لا نقطاع السفر إلا فانه قطعاً وجوب الثام قبل الخروج بقية فلا يبرح إلا مع
البقيين بالخلاف وهو الرجوع من المقصد بهذا يفرق عما عرض به من أنه إذا ذهب في أثناء المسافة منه وبسرعه وغاد إلى الطريق
فانه يفتقر في جميع الأحوال وجوب الفطر في تحقق سبب الفطر قبل الخروج عن الطريق فيلزم تحجب حكمه وموضوعه لعدم كون
ذلك مانعاً عنه عدم دخوله تلك الحركة في السبب وكونه كالجولة في أثناءه وأما دعوى صدور السفر والمسافر فالضرب
في الأرض لا نقطاع الاستصحاب فيه فانه بعد فرض دليل الصدق أنه غير محذور لوجوب الصدق مع المنع الشرعي أيضاً كما لعصبة
وكما لا يوجب في يخرج خطاب الفطر وإن أخرج ارتفاعه في المسافة المتصلة فلا يفطر إلا من حين الارتفاع كذلك لا يوجب
هنا فلا يفطر إلا من حين وجوب السبب الشرعي وهو الارتفاع والعود ولا فرق بينهما أصلاً بل قد تقدم فخرج الحكم لآخر السبب الذي من
عدم فخرج لوجود المنع قطعاً مع أن صدور السفر على الوجه المعبر منوع لأن مناط الفطر بالخروج من محل الإقامة هو خاتمة
مسافته التي يدخل فيها جزء من السفر المنظور بحيث يصلح لتكبير الثانية على تقدير نقصانها بدنه حتى ينفق التلبس
من حين الخروج بالضرب في المسافة الشرعية الموضوع حكم الفطر لولا بركن جزء منه وفرض كون الأياب حده مسافة لا
يكون الشرع في الذهاب تلبساً بالمسافة الشرعية الذي هو المقصود من السفر الموضوع للحكم وقد تبين لهذا الأمر دليل على
فالوا لا بد للفطر بعد الإقامة من قصد مسافة أخرى من الخروج إلى محل آخر يخص بقصد تلك المسافة بحيث يكون هذا
الخروج جزء من ذلك السفر معلوم عدم تحقق ذلك فيما نحن فيه أنه قد مر أنه بالخبرية الصلاة حينئذ حتماً فلناه وهذا
انضم عدم الفرق في عدم ضم الذهاب إلى الأياب بين كون الأياب وحده مسافة أم فاصراً لا يتم إلا بالتلفيق ومنه ينبذ
ما حكاه الشهيد الثاني في رسالته المعولة في هذه المسئلة عن بعض الأفاضل من أن الحكم منبى على عدم ضم الذهاب
إلى الأياب مطلقاً وهو موضوع النظر وإنما ينبغي عدم الضم فيما إذا كان أحدهما ناشر في تكبير الآخر باعتبار حصولنا
منها إلى أن قال ولولا بركن ذلك لزم أن يكون المسافر الذي يقطع المسافة البعيدة وتكرر قطع بعض الأماكن لا يمكنه لاجل صلته
منها حال الذهاب إلى هذا البعض مع أنه يصدق عليه حال الذهاب أنه مسافر فوجب لفطره مع قوله إذا خرج ثم في الأرض
وقول أبي عبد الله الصلوة في السفر كأن لا تضاح عدم الفرق بين الضمين في عدم الفطر من حين الخروج بملاحظة
ناخر السبب حسبما عرفت نعم يفرق في الفطر بين الأياب ففطر إذا بلغ المسافة وحده دون ما يبلغ وإن الصدق منوع
وغيره كعدمه جداً وعمومات فطر المسافر في الحكم بالفطر فيها يخرج الخروج وقطع الاستصحاب به لأن معناها ح أن التلبس
بالسفر إلى الناحية المسافة الشرعية يفطر وهو لا يكون إلا بالرجوع وكذا إطلاق الخروج العلق عليه للفطر في الحقيقة
الظاهرة في رادة الخروج من المدينة إلى بلد الأوي خصوصاً مع لفظ يخرج بضمة الخطاب هو الكوفة لكونه كوفياً جاء
إلى المدينة لخاصة مع أنه لا غير إطلاق في الخروج المسافر فيها البيان حكم آخر من الفرق بين ما قبل الخروج وما بعده من حيثية
الفطر والتمام قال الشهيد في الرسالة الضرب في الأية بخصوص بقصد المسافة في الذهاب إلى غاية المقصد جامعاً فالحكم
في قوة هذا الاشتراط وتبين أيضاً ما ذكره نافع ما في الجواهر من عدم اقتضاء دليل منع ضم الذهاب إلى الأياب لمعولانه

في حكا المفسر

٣٩٣

الاخراج المفوض في محل البحث له فابن جماعة الى الفرض في الخروج الى المفسد مستظهر بما وافقه فاضل الربا من حيث صرح
 بمنع الاجماع في المقام لما مر من ان الشك في عدم المضم في جزئية السبب لا يقدّم المضم في حكم المفسد وهذا غير انعقاد
 الاجماع على خصوص ليند اخلد المنع هذا مع ان شيخنا الشهيد صرح بالاجماع على عدم الفرق بين المفسد في عدم المضم
 وقد يشهد له حكمهم بعدم الفرض في ما ياتي من مواضع يبلغ فيها الايات مسافة كالمها ثم اذا مشى مسافة ثم فسد موضعا
 دون المسافة يصير فرج فالحواشي ان ياخذ في الرجوع وكذا طالب لا يوافق المفسد كل ومن يوزن مفسدا ثم فسد
 الا فانه في ثناء طريقه قالوا ان لم يكن من بلد الى محل الا فانه ومنه الى منه في مفسد كل منه فانه المسافة بينهما فيفسر
 في الرجوع الى البلد ومن فسد بلده طريقا احدهما دون المسافة والاخر يبلغها اذا ذهب الى الاقرب منهم وان نوى الرجوع
 في الابعد ومن فسد في سبغ ثم فسد اخر وهكذا يتم وان بلغ الثانية فزاد ويقتصر في الرجوع الى غيره في ذلك مع ظهور
 الاتفاق في جملته منها وحكاية الاجماع في بعضها وبسبب عدم المضم فيها للاجماع ومنع في المقام الذي مثلها الوجه الثاني
 كما فعل في الجواهر مع ان الاتفاق فيها ظاهر في عدم اعادة المخصوصية بل من جهة عدم المضم ليس بالوجه اظهر من ذلك الخالف
 هنا بخلاف الاجماع كما صرحه الشهيد في رسالته بعد هذا جملته ما حكوا فيها بما ذكره في حكم في بعضها عن الشيخ والفاضل
 من المخالفين هنا الاعتراف به ايضا واستظهر الاتفاق في بعضها قال كون كل واحد من الدواب الايات له حكم بربه
 امر مجموع عليه ثابتا في الفرض وعدمه قطعاً فخصيص هذا الامر للمجموع عليه ببعض موارد هذا لا يجعله وقصود
 استظهاره والاجماع على كلياته من حكمهم في تلك الموارد ونسبة الشيخ والجماعة الى مخالفة الاجماع هنا وان كان جزئية لكن
 الثاني بين فتاوىهم هنا بالفرض في الخروج وبالنظام في الموارد ذهابا والفصول يا با واضح لا شكا في الحكم فيها بعدم المضم
 لا الاجماع تعبد في كل واحد واحد من الموارد كما لا يخفى على من راجع ونحن في حق من يخفون الاجماع على كلياته لخصف على
 عدم المضم فيما فسر الايات من المسافة وقد عرفت فضاء في غير عدم المضم بل لا عند اخذ في العود وقد تبين من
 جميع ما سمعنا قبل هذا في الشيخ ومنا بعده من هذا السفر المجدد بالخروج من حد ترخص بلدا لا فانه سواء كان قطعاً
 مستديراً او متعكفا الى غير ذلك مما يقتضيه غرض المسافر المتعلق ببعض الامكنة ذهابا واياماً او ياباً باطلا
 الخروج في بعضه مع منع كلياته عدم انضمام الدواب الى الايات مع الجواب عن ذلك كله بما حاصله عدم الصدد على الوجه
 وعدم اجزاء العزم منه مع عدم تحقّق السبب لشرع استنباع عدم المضم في حد الضم بين عدمه في الاخر كما عرفت وبجمل
 هنا قولان اخران شاذان احدهما وجوب الفرض بخروج من حد ترخص بلدا لا فانه مطلقاً عزم على العود فانه مستثنى
 لا ولا يعبر فيه وجه الادعوى ان لا فانه لا يقطع السفر حتى لا ينضم طي ما بعد ما الى ما قبله العدا الدليل عليه بل ظاهر
 المتعلق في بعضه على الخروج خلافه في فاعطى حكم السفر من الفرض في محل الا فانه وبخروج منه يرجع حكم الفرض هو
 خلافه المضم من قوله فيمن قدم مكنة فهو بمنزلة اهل مكنة والقوى من فوطم الميتم لا يرجع الى الفرض الا بانشاء سفر جديد بل البناء
 على محض عدم الدواب الى الايات فهو من جنس الخروج انشاء سفر في احد منقطع به حكم الا فانه الاولى واذا فسد الا فانه في
 اثنا عشر عند العود الى بلدا لا فانه فلا يوجب النظام من جنس الخروج بل عند البلوغ الى محل الا فانه وفيه ما مر في محله من ان
 المسافة مع العزم على الا فانه في ثنائها لا يقتصر اتفاقاً فاثباتها وجوب النظام مطلقاً حتى لو فسد العود اليه من غير فانه جاز
 والظاهر ان لا يزم قول الفخر من بعد كما لفتاها واليهما في فيما يثبت لهم وان قيل ان النسبة الى الفخر غير معتبرة في
 عدم حصول القطع في نيته الا فانه من كونه فاصداً للخروج الى ما دون المسافة وعدم الياس في خروج الميتم ليه سواء كان
 ذلك في نيته من ابتداء الا فانه او عرض له في الاثناء وسواء نوى فانه عشرة فسنافه اكله وبنابنيك لقول بالنظام كل
 الى الفاضل في اجوبة مسائل مهمات بن سناستله عن نوى المقام في الحلة ثم زار الحسين ع في عرفة ثم عاد الى الحلة يريد النوى
 الى زيارته امير المؤمنين ع يوم الغدير هل يقتصر في الحلة ام يتم فاجابة بان الشارع حكم على من نوى المقام في بلاد الغدير
 عشرة ايام فقد جعل حكم ذلك البلد حكم بلده فالميتم عشرة ايام في الحلة يجب عليه الا تمام فاذا اخرج الى مشهد الحسين ع
 فقد خرج الى ما دون المسافة فلا يجوز له الفرض فاذا نوى العود الى بلد كما لو نوى العود الى بلده من دون مسافة الفرض فاذا

في حكا المفسر

في حكا المفسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عزم على السفر لم يشهد له أهل موطنه فوجب عليه الفسخ بالشرع فيها انتهى فإن لا فائدة له في شغل بالخروج عن محله
بلد فاسطفاً حق فخرج العزم على العود لم يشهد له أهل موطنه فوجب عليه الفسخ بالشرع فيها انتهى فإن لا فائدة له في شغل بالخروج
من محله فذهبنا إلى ما دون المسافة إذا عاد لموطنه وليست به هوشاً مطيحاً فافادة الخروج من مكان عرفاً مع المقام فيه وإن
كان لا يقصر إلا بالغرم على المسافة الشرعية لأن زيارته لا فائدة للصحة مع صلواته وإن كان عنوان السفر إذا انقطع هي
انها بطلت من ابتداءها لا بغير عنوان السفر لا بغير سبب من عزمه من سفره فجدية فيهم ما لم يخطوا ولا لبقاء نفس لا فائدة من
حجته عدم انعقاد سبب الفسخ ولا صلح في الصلوة تمام كما دل عليه النص بغيره لو بطلت لا فائدة من ابتداءها كما لو
كان عزمه بالخروج حال ابتداءه من السفر السابق فإذا انحصر مع الخروج البطل لا فائدة عزمه المسافة أيضاً بالعوا إلى محل لا فائدة
الخروج منه إلى بلد بغیر ما فترددت بغير سبب الفسخ ووجب للفصير في العوا إلى المحل وفيها ما لم يقم في الخروج إلى
مشهد أهل موطنه فوجب وبالحل كان نظره إلى أن لا فائدة لا ينطى بالخروج من المحل ودمع هذه الحجة عملها بتبليغ الوطن في
عدم انعقاد السفر لعوده إلى محله في المسافة فيحكم التمام الأول المستبعد لا فائدة في ودفعه بطلت لا فائدة الأولى
بالخروج عن المحل فلا ينبغي بعده إلا بافاً من مسافته وانعقاد السفر بالعود ولا ينبغي له المرد ومحل لا فائدة المسافة إذا
لم تكن بافاً فترددت بغيره وعلى كل حال المعروف هو القول بأن الأول لأن النسبة الشبهية مغايرة الشيخ إلى المتأخرين ووجب
العلامة القول الآخر الذي هو بناءه إلى أكثر المتأخرين بل في المحل بقا الظاهر أنه المشهور بل قال الشبهية في رسالته أن
أقوال أصحابنا في الفسخ مخصصة في قولين أحدهما الفسخ مطلقاً والثاني الفسخ في العود مطلقاً فالفصل بالتمام في
بعض الأقسام أحداث قول ثالث رافع لما وقع عليه لأجاء المركب وقد يفسد عبارة الدروس بقول آخر قال وإن نوى
العود لم ينو العشرة ويحتمل أن يقر بها الفسخ لا ينافي لأن فاعله الظهور في موافقة المشهور في مقابل الشك ويحتمل أن يكون
حكم المقصد حكم الذهاب لية فإن ظاهره الفسخ بغيره مع احتمال أن أدركه ما عد الذهاب الإياب وحده لغايزه بعد
الفسخ بين المقصد الذهاب مع إقضاء الدليل سابقاً بينهما كما لا يخفى وقد يفتن له الفرق بأن المكث في المقصد لا ينافي
ذهاباً بحق يجزي فيه المانع وهو ضم الذهاب إلى الإياب في حكم الفسخ مع أنه صادق عليه لما فرجاً لكونه في المقصد
لخروج من محل لا فائدة وبلده وفيه بعد الغاء مسير إلى المقصد يكون غير مثلي بعد المسافة الشرعية التي عرفنا أنه
مهران يخفى السفر وله في البیان عبارة قد تفسر بقول آخر قال فيما عزم على لا فائدة عشرة أخرى ثم يذهبها ويأباه
وأما من عزم على مجزأ العود فترددت عزم على فافادة العشرة فوجهان قررها الأقسام في ذهابه خاصة فافادة فصل
بين عزمه العود مع فافادة العشرة ومع مجزأ المرد ومحل لا فائدة ولم يعرف له وجه إلا أن يحمل عزمه فافادة العشرة على عزم
أكمال ما نقص من العشرة أو أنه ثم يفتن للفرق بين المرد والمكث دون العشرة خروج من محل لا فائدة من جهة النص
بالعود والخروج إلى بلد بعد سفره الرجوعاً إلى بلد فيخفى السفر غايته المرد ومحل لا فائدة كما أن له لنا حاجة
بخلاف ما إذا مكث بغيره ثم يذهب لا فائدة لأنه فافادة بعد مقبلاً غير مسافر فخرج لغناء حاجة ويقتل عد مقبلاً بينه
على أنه من عدم بطلان لا فائدة بالخروج عن محله بل لا فائدة مع أنه لا يفتن للفرق بين مقدار زمان المكث في محل لا فائدة
إن كان لا ينطى لا فائدة إلى وإن قلنا ينطى فذلك أيضاً لا يفتن فيفتن إلا أن يقم محله أو الشبهية الثاني تفصيلاً
آخر في رسالته وأما المشهور في التمام في الخروج إلى المقصد في المقصد والمقصد في المقصد في الرجوع من المقصد
إلى محله لا فائدة بين ما إذا كان المقصد الخارج إليه الجهة المقابلة لجهة بلده أو مخالفة حيث لا يخفى بالذهاب لية السفر
من بلد رجع الرجوع منه إلى محل لا فائدة البعد من بلد فوافق المشهور في التفصيل وما إذا كان المقصد في غير موطن الرجوع
إلى بلد أو في غير موطنه لكن في جهة قريب بالذهاب لية من بلد ويذهب العود منه إلى محل لا فائدة من بلد فيهم في العود
قال فإن التوجه إلى موضع لا فائدة لا بعد رجوعاً إلى البلد فلا ينبغي بطلان المسافة من هذه الجهة أي من جهة صدق الرجوع
إلى بلد بل لا بد من هنا أن يقال أنه يتم ذهاباً قطعاً لأن المفروض كون السفر له مادون مسافة ثم ينظر في العود كان
إلى موضع لا فائدة لا غير ما عزمه عدم التجاوز إلى تمام المسافة بالنسبة إلى مبدأ العود ومع الدخول عن الزيادة عن محل

مفتی محمد امجد علی دہلوی

مفتی محمد امجد علی صاحب

مجلس العلماء

في حكا المصار

ويظهر من المبدأ الى الوجه الثاني قال والجواب من ذكره انما مطلقا هنا وعدم ذكره في الجازم بعد العود بعد الاقامة فان
التردد ويجوز احتمال الاقامة لا يوجب التمام من دون فصل فاما العشرة فيجب ان تكون في المسئلة الثانية ايضا فلا شئ
اوجه انتهى بل عن جامع المقاصد المجتهد بان فيها وجهين وعن العشرة وارشاد المجتهد بالحكم بالفصل في العود هنا وكما
سبق على اختياره والقصر في المسئلة السابقة وكذا في الاقامة غير واضح في غير قطع المسئلة كما اشار اليه الشهيد
ولعل عدم الفلاح لا يرجع الى غير المسئلة في احتمال ان ينوي فاعدا الاقامة فهو من باب احتمال طر والفاطع للسفر ليس
بالفعل ناويا للاقامة ويتردد فعله في قطع المسئلة لا سيما انما له ان يقيم اختيارا ويشترط في القصر لغيره في
قطع المسئلة من قبلها من المذرك والذخيرة والمضاييع على التمام في هذه الصورة وان عزم على العود اهلها عن
الاقامة فكما لو قصد عدمها ما لم يجد ولو قصد العود قصد الاقامة وان عزم على عدم العود الى محل الاقامة فظاهرا هو لا ينافي
على المقصود بالخرج على اختلاف في انه يخرج بالخرج او بعد بلوغ محل الترخيص ان كان لا شئ في الثاني لكنه لم يخلو ان يقصر
اذ عزم على مفارقة موضع الاقامة مع ان مفروض المسئلة قصد ما دون المسئلة لكن الظاهر انهم مع قصد المسئلة من ذلك
المقصد ايضا ضرورة انه مع فرض عدم العود مع عدم الاقامة لا يوجب قصد الاقامة بل قصد المسئلة من ذلك المقصد ان ترد في
العود على اقله الشئ بقصر بالخرج المقصد المسئلة اما الامتداد في العود في المقصد المجتهد كما لا مندوبه وعلى القول
الاخر يقصر في الخروج من المقصد لعين ما ذكره الشيخ لكن اذا لم يكن مترددا في الاقامة على تقدير العود ولا فلا يفسد كذا
الخرج في قطع المسئلة من قبلها اي غير المتخلل بالاقامة ويتم في الخروج الى المقصد في عدم تحقق قصد المسئلة المعبر
الامتداد في احتمال التعلق بالعود لكن في رسالة الشهيد الثانية ان ذكرنا هنا وجهين احدهما انه كالغاي على العود عن غير
اقامة ومزاده في حكم الذهاب الى المقصد فيتم على مختاره والمثبوته قال لان حكم القصر موقوف على الخرج بالمقارنة حتى
يجز عدم تعلق المسئلة في حصول ثم قال واحتملها عندنا انها كالزائد على الغاي على مفارقة محل الاقامة في بقصر بالخرج
قال لان المقصود في التمام في الذهاب هو العزم على العود قصد المسئلة في المقصد ولم يحصل فهو مسافة لا يخفى ان احتملها
الاول لا يستحب حكم التمام حتى يجز الفاطع من الخرج بالمسافة المعبره وهي غير المقصد فلا بد من حواها بالغير على عدم العود
وان خرج ذاهلا عن العود في الجواهر لم يفرق من تعرض لها بينهما وبين الزايد وكان مراده تعرض الشهيد لها في رسالة
فانه قال فيها وهي كالحامس الى الغاي على العود المترددي الاقامة ولعل مراده انها مثل تلك الصورة فيما اختاره فيها وهو
التمام في الخروج الى المقصد وفيه لا في محيى ومقالة الشيخ هنا ايضا كما قد يعضه عبارة الجواهر حيث قال فيجزي فيها ما لمعه
بما هي في الصورة الرابعة التي رتبها اذ لا عزم على المسافة فانه ليس في قصد فعل الا الوصول الى المقصد الذي دون
المسافة من غير الثبات الى غيره فكيف يقول الشيخ بالمقصر وعلى كل حال هذا فرضه التمام في الخروج والمقصد بعد تحقق
ما يقطع الاقامة مع هذا الذهول واذا خرج من المقصد بغيره فان كان باقيا على الذهول عن محل الاقامة وغيره فليتم
كالتمام في قطع المسافة وان كان ملتفتا فاما هو فاصد محل الاقامة وغيره مع الاقامة مع عدمها او مترددا فيها فكما الصور
السابقة المتقدم حكمها وهنا امور ينبغي التنبيه عليها منها ان من يعي في بلد ثلثين يوما مترددا فاضا فرضه التمام ثم خرج منه
الى مقصد ون المسافة مجزى فيه جميع الاحكام المذكورة للصورة المقرضة في المعبر الخارج الى مادون المسافة من غير فرض
عدم اختصاص الاقامة بما ذكره لبل محض بها بل كونها فاطعة السفر محتاج في زوال حكمها الى قصد مسافة جديد
معتبر من عدم تعلقها وهذا يجري في فاطع السفر غيرهما كالتردد ثلاثين يوما على كونه من فاطع السفر لا حكما لعبد بامتنانها
انه لا فرق في موضوع محل البحث بين الخروج بعد تمام الاقامة وبعد صلوة على التمام لا شئ كما في صبره محل الاقامة
التي يمتنع له بلده وقد صرح بذلك غير واحد من اصحاب منها ان ما تقدم من التمام في صورة عزم الاقامة المسافة بعد
الخروج عن محل الاقامة لا يفرق بين العزم على كون المسافة في محل الاقامة او في غيره من المقصد وغيره مساواة الجموع المذكورة
منها ان عرف كون السفر لم يتحقق بالاياب من المقصد الملق بالذهاب ليه وكذا الاياب من المقصد اذا تكرر بالخرج
الى المقصد ثانيا وثالثا فانه لا يعد من السفر الا المرة الاخيرة ومنه يبين انه اذا خرج بغير الاقامة المسافة في محل

في حكا المصار
في حكا المصار
في حكا المصار
في حكا المصار

فِي نَصْرِ الْمُرْسَلِينَ

بل بناء المال على ما كان في حال الصحة فعلى المخرج من الثلث الحق ثابت بخلافه على المخرج من الأصل حيث أنه على تقدير ثبوته ثابت في المرض المصل بالموت فهو مخرج الموت والبر والموت كاشف عن ثبوته القاضى بثبوت حصته في الثلثين على إجازة الوارث والبرء كاشف عن عدم ثبوته القاضى بجهته في الجميع من حين وقوعه ولا جملته انقضى الفريضة على نفوذه من الأصل إذا برء من ذلك المرض وإن مات بعده بمرض آخر أو نجاة وعلى كل حال القول بجهتها من الثلث متسبب إلى مشهور المتأخرين فإن محقق السبب في من نفوى الفاضلين ومن تأخرها مع أن لكل من الفاضلين والشهيدين مخالفة لهذا نفوى وشردا في موضع من الكتاب الشرايع والأرشاد وغاية المراد والمسالك والقول الآخر هو ظاهر الكتابين في الكافي والصدق في الغيبة والعقيد في المغنعة والسيد في الانصاف والشيخ في التهذيب والاستبصار والنهاية والخلاف في مواضع والسرائر والمهذب والوسيلة والغنية وجامع الشرايع وكشف التوريع والرهان والوسائل والكفاية والوافي والرباض وهو مشهور المنفذ ما بين كما صرح به غيره واحد وبمساعدة التبع بل في الانصاف والاجماع عليه قال ما انفرد به الأمامية إن من وهب شيئا في مرضه الذي مات فيه إذا كان غافلا لم يزل يصح به منه ولا يكون من ثلث بل يكون من صلبه له وخالف باقي الفقهاء في ذلك ذهبوا إلى أن الطهارة في مرض الموت محسوبة من الثلث دليلنا الاجماع المردد أنه في مثل هذه العبارة في الغيبة مدعيها عليها الاجماع أيضا وبما يامل في إجماع الغيبة لغيره في غفها قال العنق في مرض الموت من أصل التركيز إن كان واجبا وإن كان تبرعا فهو من الثلث قد ينظر فيها أيضا دعوى الاجماع عليه بدفع بان المراد من الأخير الوصية والعنق في الخلاف لا يعتنى على الوصية به متكررة في كل أم احتياطا بغيره لما من أجلناهم ومثل وقوع في الخلاف أيضا فقد صرح بان إذا وهب المرض يخرج من الأصل قال إذا وهب مرضه لمخوف شيئا وبضد ثم مات من احتياطا من قال لم يزل له في جميع الموهوب لم يكن للورثة فيها شيء ومنهم من قال يلزم في الثلث في بطل ما زاد عليه غيره في جميع الفقهاء دليلنا على الأول أخبار الظائفة المرفوعة في هذا الباب الرجوع إليها هو الوجه انتهى كذا في الوصايا قال وإن كان من غير مثل العنق والطهارة والمحاباة فلا احتياطا فيه رواه إمامنا أحدهما أنه يصح والآخر أنه لا يصح وبه قال الشافعي وجميع الفقهاء دليلنا على الأول أخبار المرفوعة من طرفي احتياطا ومع ذلك قال في باب العنق إذا اعتنق عبدا عند موته وله مال غيره كان غفقه من الثلث به قال جميع الفقهاء وقال مسروق يكون من صلب المال دليلنا إجماع الفريضة وأخبارهم مع ظهورهم بان الغنائ من الأصل لا ينبغي مجال القول بإجلال كان غفقه من الثلث لا بأداء الوصية به فكذلك ما في الغيبة أيضا للتصريح فيها بالاجماع على أن هبة المريض من الأصل ولا قائل بالفريضة بينهما وبين العنق وغيره من المخبرات المستبرزة كما صرح به جماعة فاستظهرنا بقص دعوى الاجماع من الخلاف على خروج المخبرات من الثلث نظر إلى العبارة الأخيرة في غير محله وكذا معارضة الآخر إجماع الغيبة على خروجها من الأصل بقوله في العنق بغيره من الثلث على كل حال لا ريب في أن مقتضى عموم شرط التمسك على أموالهم المدلول عليه بالكتاب السنن والاجماع بل في العقل وهو ما دل على صحة النص الواقعي من هبة العنق أو دفعا أو براء وبخلافه وأصله جواز النص في ماله واستصحاب جوازه قبل المرض هو الاحتساب من الأصل فلا احتياطا القول به إلى نص خاص في باب القول الآخر محتاج إليه المخرج بدفع الأصل والعمو واستند والمخرج عنهما بزيادة في جامع المقاصد توافقها وكان مراده العنق والخبر القطعي منها المستثنى لأن الرجل من ماله عند موته الثلث وهي ثمان روايات منها النبوية أن الله قد نص في عليكم بثلث أموالكم في أخراكم زيادة في أعمالكم وفيه مضافا إلى عدم وضوح الاستدلال لعدم وضوح الدلالة التي لا يثبت عدم كون التصديق هنا حقيقيا وإستقام الجواز متعددة منها النفوذ بل لا يصح عنه بعد موته بالوصية بل هو لا يظهر من الخط أن التصديق إعطاء ماله لم ينفذ ولما كان الموت فاطعا للملكية دونها للمال إلى الوارث كان فاصيا بعدم إبداء الأوصياء من الله وتصديق باجلا ثم وإنما خصه بأخر العمل له وقوع الوصية فيه ولا نأخرها مكان وقوعه وأما ما دام حيا مخوثة فاصية بكونه أخفى بجميع ماله فلا ينافي سبب جعل مصاء نصرون في ثلثه صدقة ومنها خبر البخاري الوصية على كل مسلم ثم قال ليس للميت من ماله إلا الثلث فإذا أوصى بأكثر من الثلث رد إلى الثلث وفيه مع عدم وضوح الاستدلال الدلالة أيضا الظاهرة في الوصية بغيره الصدقة الذيل خبر بغيره أن الله يقول فإن

المستشارين في المجلس

۱۔ خیر الخیر فی الدنیا والآخرہ
۲۔ اللہ تعالیٰ اعلم

کتابخانه ملی افغانستان

الشيخ محمد بن الحسن

الشيخ محمد بن الحسن

ادم نطوكت عليك بثلاث الى قوله وجعلت لك نظره عند موتك في ثلثك فلم تقدم وجبه نظره ما مر به النبي فان النطو
 في مخط الصدق في الظاهر فيها ذكر وخبر استأبري عن امرأة استودعت جلا ما لا فلا حضرها الموت فالت ذلك ان المات
 لفلان في ان قال في دليله وان كانت منهم فلا تخلف تضع الامر على ما كان فانما لها من ما لها ثلثه وجميع عدم وضو
 السند خروجه عن محل البحث لا نرى في قول الرضا وسنعر في ان خروجه من الثلث مع الهمة لا يستلزم كون المخرج كونهما
 صحيح على زبطين ما للرجل من ما له عند موته قال الثلث والثلث كثير ونحو خبر عبد الله بن سنان للرجل عند موته
 ثلث ما له قال بعد ذلك وان لم يوص فلين على الورثة مضافا وجميع يعطون بن شعيب عن الرجل يموت ما له من مال
 فقال له ثلث ما له ونحو خبره بصيرته عوطيها في السؤال عما له قبل تخلف الموت ونحو نفي النضر قبله مطلقا كما هو
 ظاهرها في الراي عن الثلث قاض باعتبار المخرج من ان فضيلة احتسابها من الاصل تقوى النضر في النضر في الاصل
 كما لا يخفى فالمراد بعد الموت هو عند موته حصوله بانما ارادنا ما نرا في منها حلول المرض المعنا دفن الموت وبيان
 ما تضمن ذلك غير ان على حقيقته ظعا لانها هي شفاء الملكة عن الزايد ولا اقل من كونها نفي مطلق النضر وهو معد
 لبقاء الملك ما دام حيا بل كلام ولا النضر فان الغبار لها باقية للغبر قطعاً كما نك فداكله وصرف على نفسه بلبس استضافا
 وغير ذلك وكذا الاستغناء لان البني لا يحاياه فيها والنجوز فيها والخروج عن ظاهرها غير مخصص في الحل على نفي المخرج من كمالها
 المحل على نفي لا يضاهي لثاني اظهر من غير ان ما تضمن منها لفظ الميت حقيقته فيما بعد تخلف الموت وكذا ما تضمن لفظ
 يموت وان قبل يظهرها فيما قبل وقوع الموت لا ما بعد باعتبار كونها مصارح حقيقته في الحال المستلزم هنا الوجوه
 او الاستقبال دون لما هو لكن اسئلة الاخبار والواضع بصيرته المضارح مثل قوله عن الرجل يبيع ويهب ويطلق و
 يتي ويقف ياخذ ويعطي ويبرق ويذبح ويقتل ويغصب يوصي الى غير ذلك المراد فيها السؤال عن حاله الحاصل
 منها اي حاله ما بعد حصولها ولو اخلصوا الاستقبال فلا يجوز اطلاقها الى غير ذلك بل هذه محاذرة في السؤال
 الشرعي والعرفي مع هذه ما لو نفي عن ما تضمن منها لفظ عند الموت حقيقته في المصاحبة والظاهر فيها هذا اذا
 ما قبله مع الاشراف عليه لو بطلها ما نرا لان بعض ما تضمنه كخبر بن سنان مقرر بل لا خطه قبله بغيره اذ اذ
 منه بفضل موته في لا رادها من غيره ايضا لان ذاب الاخبار ان يبين بعضها بعضا خصوصا فيما خرج محرجا واحدا
 لغام وعلى هذا يحصل هذه الاخبار بعد حل غير ما كان منها بلفظ عند الموت على اذنه حاله ما بعد الموت هو الحكم
 بان قدر الثلث هو الذي بعد الموت وهذا ظاهر جلي في كونه بمعنى انه الذي له البقاء براه هو الذي بعد الموت
 بحكم مال الميت دون النضر به المستقل من خبيرة الى غير سواء احتسب من الاصل والثلث فان قبل حلها على ما بعد الموت
 قاض بثبوت الثلث له وان لم يوص به وهو باطل ونفسه ما يصوره ايضا خلافا لاصل الفتح من اجل ذلك على ما
 قبل حصول الموت مع الاشراف عليه حتى يصبح الاطلاق كما هو مبني لا سند لا ليهما حيث عرف فلنا على تقديره ايضا
 يجب تعهدها ان ليس له غير الثلث ولا بزمان المرض وفي لفظه عند الموت ان كان ظهوره في فليس في غيرها مع تعقيب عند
 ايضا بالغيره لذل الذي اذنه الوصية وثانيا بغير الملكة من حجر النضر وثالثا تعهدها النضر بغير النضر فان لثا لهما
 سابقا مع هذا التزام مجردا تعهدها بصوره الايضاً الى ولا اقل من عدم تعين غيره وهو كما في بطلان الاستدلال
 هذا كله مع عدم اعتبار سند غير الصحيحين منها ولا يثبت جابر من الشهرة كما تعرف ومنها اخبار العن في المرض وهي خمسة
 منها خبر على زبطين في رجل حضره الموت فاعطى مملوكا ليس له غيره فابى الورثة ان يجزوا ذلك كيف لقضاء فيه قال
 ما يفتون منه الا ثلثه وسائر ذلك الورثة الحق بذلك لم يفتونها في مضمونها خبره بن خال المخرجه بصيرته لعن رجل عند
 موته خادما له ثم اوصى بوصية اخرى لعنه الوصية واعطى الجارية من ثلثه الا ان فضل من ثلثه ما يبلغ الوصية خبر
 السكوني في رجل اعطى عبدا له عند موته لم يكن له مال غيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يستعفى في ثلثي قيمته للورثة
 والنسب لغا محي ان رجلا من الانصار اعطى ستمائة عبد له في مرضه ولا مال له غيرهم فاستد غا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرا
 ثلثه اجزاء والربع بينهم فاعطى اثنين واردين وربعه ونحو جميعها ضعف لثلاثين غير شوب جابر لغا رضدا لشهرها لثاخرة

في نصرة المريض

على نقد بربها بالشهد المتقدّم والاجماع المحكي مضاًفاً الى ظهور خبر ابي بصير بزيادة الوصية بالعنف بقوله **صلى**
 اخرى والى شيوخ اطلاق الاعتراف عند الموت وازاد الوصية بالعنف منه في الاخبار ومن اجل ذلك لم يصح الاحتجاب عن اخبارنا
 من اعنف عند الموت وعليه بنى الامم من اعنف المتجرى الايضاً بزيادة الوصية بعدم تحته العنق الا اذا كانت فيم الملعوف ضعيف
 الدين سواء تجر العنق او وصى به حتى في الكليين وغيره من مشايخنا عنون باب الوصية وادفع فيها اخبار العنق في الامر
 وقد سمعنا عن الخلاف والغنية بغير نظير وهذه الحكاية غير خفية على حارس الاخبار وكلما كانت الاحتجاب في مسألة
 العنق في المرض من عليه الدين ومنه يعلم ما في الجواهر من الاستدلال لهذا القول بزيادة تلك المسألة من موثقة ابن
 الجهم وصحبه بن الجراح وجعل اذ فيه مع احتمال زادة الوصية بالعنف منها بغيره ذكر العنق عند الموت في صدح صحبه بن
 الجراح وجعل اذ فيه مع احتمال زادة الوصية بالعنف منها بغيره ذكر العنق عند الموت اطلاق الوصية به عليه في ذلك ما وج
 يكون الحكم بمثله فيما لو تجر العنق في مرضه من جهة الاجماع المركب المحكي في المقام في الرباض وغيره انما اخص من محل البحث
 لان مضمونها من اعنف في المرض وعليه بنى فان اثبتنا مضمونها لمكان هذا المستفيض لا يلزمنا القول به في هبة العبد
 مثلاً فضلاً عن قبله لدار وبخوها لان مضمونها مخالف لكل من القولين هنا المضمونها بطلان العنق راساً فيما لم يكن فيه العبد
 ضعفاً له بن فهو تعبد لا محالة فيقتصر على مورد اخباره ولا يشرى الى غير العنق ولا في العنق الى من لا دين عليه ان
 استوجبه في الجواهر الشرعية لا ولا يمكن مع الاختصاص من عليه الدين واستدل له في الجواهر بزيادة ما جعل في مقام
 في رجل وصى عند موته بما لا يورى قراً بواو اعنف ملوكا وكان جميع ما اوصى به بن يد على الثلث كيف يصنع في وصية
 قال يبدأ بالعنف فينفذ ما عوطو ظهر في البداية باخراجه من الثلث صحبه بن مسلم عن رجل جفده الموت فاعنف غلامه
 ووصى بوصيته وكان اكثر من الثلث قال يمضي عتق الغلام ويكون النقصا فيما بقي له عوطو هو كون مجموع النسخة والوصية
 اكثر من الثلث وازاد مضي لعنف منه وحسنه في رجل وصى بكثير من ثلث واعنف ملوكه في مرضه فقال ان كان اكثر من
 الثلث برد الى الثلث واما العنق بازاد جوازه من الثلث لامن الاصل مع انها بالذلة على خروج واحد من الاصل فشر في مضمونها
 فغوا عتق عتق الظاهر في عدم هذا خلة الفصل الفلجوة من الاصل لا دلالة في بديء بالخبر منها لانه نافذ من الاصل
 على فهم انفاذه من الثلث فهم ازاد الوصية بالعنف ايضاً لظهر في كونه ارشاداً الى التصع المسؤل عنه بقوله كيف
 يصنع في وصيته فليكن العنق المفروض من الوصية المسؤل عنها وبقي بقوله جميع ما اوصى به اكثر من الثلث فلا باس في
 الروايات ان الثلث ان يكون المراد بمضو العنق ويجوز من الاصل ولا يندخله نقص وان كان نقص من وصيته ومن هنا استدل
 بالاخير بن منها في مفتاح الكرامة للخروج من الاصل في الجواهر الاستدلال للخروج من الثلث بغيره ولا دعي ان
 يكون الامر عليه الدين قبله منه في مرضه قال بل عليه فيجوز هبها وبجست لك من ثلثها ان كانت تركت شيئاً وبخوه
 خبر سماعه وبها مع ضعف المسند عدم استغناء منظرها من الاضراب عن البراء الى الهبة لانه ان كان من جهة عدم خفاها
 ما في لانه راساً فلا يقول احد ان كان من جهة عدم حثه من المرض بعنف عدم نفوذه من الاصل فالقرب بينه وبين الهبة
 لا يقول احد من اهل القولين في المسألة وسبب الاضراب ببعده عن جعله من المشمل على حكمين الذي عدم حجبته في احدها
 لا ينافي الحجب في الاخر فلياً ولا باحد وجهين احدهما حمل كلمة بل على الشر في الاضراب الثاني ان الاضراب انما هو عن البراء
 المسؤل عنه لانه من الاصل وهبها اكل وان كانت مساوية له ايضاً لكن المضرب اليه هبة هبة مخشبة من الثلث
 وبراءه وان كان كذلك ايضاً لكن لا ضربه في عدم ذكره ويكون المراد بالهبة ما يعمل لبراءه لعلها فيما في لانه والهبة لهبته
 من الثلث هي الوصية بالايهاب اطلاقاً الهبة على الايضاً كما اطلاق العنق على الايضاً بغيره في هذا التاويل الثاني
 لا دلالة فيها على مدعي الخصم انما اصل الاضراب ان لا يبرأ الهبة فيجبونها حتى ينبت من اصل التركيز بل توصي باحد
 حتى ينفذ من الثلث والاضراب كما يحتمل ان يكون لعنف حجة المضرب عنه بحمل كونه لكرامته وهذا التاويل والى خصوص
 الجمع بينهما مع الصحيح الاخرى من الحلبي من الرجل يكون الامر عليه الصلح او بعضه فبها منه في مرضه فقال لا يحمل
 المنع فيها على كمال هذا البراء المفروض فيها الظاهر في النافذ من الاصل ولا يتشبه فيها التاويل الاول ولا فاعده احتمال

في نصرة المريض
 في مرضه من اعنف
 في مرضه من اعنف
 في مرضه من اعنف

على ان من الثلث بل
 حيث كوال سائل
 امر بذلك قال
 بيد صحيح

في نظر المرضي

٤٠١

من انما ياتي في
المرضى من انما ياتي في

من انما ياتي في
المرضى من انما ياتي في

على حكمه في الباطل احدها وعلى تقدير عدمه او لو بينه من النشأ قبل الاول فلا أقل من اجمال الوفا بين بعد منه ظاهرها كالتأ
 في بطلان الاستدلال ولما استدلل به في المخرج من الثالث ما تضمنه عطية الوالد الولد وهو خبر جراح المدا بيني عن
 بينه الوالد الولد بينه قال اذا اعطاه في حجة جاز ويدر بالمفهوم على عدم الجواز في المرض بمعنى عدم نفوذها على
 حسب ما وقع وخبر بها عن عطية الوالد الولد فقال ما ما كان صحيحاً فهو ما لا يصنع به ما يشاء فاما في مرضه فلا يصح
 فيها مع ضعف لسند ظهورها لا خبر في الكراهة وهو خبر في الكراهة في الاول اي خبر في خبرها جازاً واحداً وسوفها لبيان حكم
 بالاحد واستدل ايضاً في الجواز خبر السكوني عن علي ع انه كان يورد الخل في الوصية وما اضر به عند موته بل ثبت ولا بينه
 وده بناء على كون المراد من العطية الى الوصية خبر في خبرها من الثالث وفيه احتمال كون المراد من الخل الذي يكون في الوصية
 اي الايضاء بالاعطاء لخله الى الثالث بخلاف المراد اليه بغيره رد الا في المراد بالمعلوم اذا رده الى الثالث لا مطلقاً بل
 ابطاله وتبعه من جهة عدم ذكر المرض كونه لغيره معارض به في الاول بعد ذكره في المرض للخل مع لزوم تبيينه به
 الانصاف في الاول اظهر لكن سند ضعيف استدلال ايضاً بالخبر الثاني بل جعله في لسنا لك اجوماً ورد في كتاب سند
 وشنا ان رجلاً من الانصاف احدث ثلثاً عبد له في مرضه ولا مال له غيرهم فاستد غا هم رسول الله ص وجزاهم ثلث الجزأ
 ربع بينهم فاعترفوا ثلثين وارثاً وربعه وفيه ان السند عامي والجا بر غير ثابت حسبنا نعرفه مضاً الى شيوخ اطلاق العنق
 على الايضاء به واستدل ايضاً في الجواز ما ارسله في جامع المقاصد المرضي بحجور عليه الا في ثلثه وفيه مع الاول
 انه غير موجود في شيء من كتب الحديث فكانه معق مستفاد من مجموع الاخبار وهذا مجموع ما وقفنا عليه من الاخبار السند
 بها المخرج من الثالث واما ما استدلل به المخرج من الاصل بعد الاصل والمعصية اخبر عنه منها عن عمار وربعه منها
 موثقات احدها المرضي في الكتب لا ربعه عن ابن ابي عمير عن مازن عن عمار قال قال النبي ص
 بما له ما دام فيه الروح بيتين برفان قال بعدك فليس له الا الثالث هكذا عن التمدني في الوسائط واما ما عن الكتابي الشيخ
 معاً هكذا قال ثلث لثلاث حق بما له ما دام فيه الروح بيتين برفان نعم فان اوصى به فليس له الا الثالث لعلها رواية
 اخرى غير الاولى ورواها هكذا ايضاً في الوافي عن بعض نسخ الكافي ودلالة النماح على المخرج من الاصل فاضحه لكن في
 الفقيه نحو الاول ومكان فان قال بعدك فان بعدك فليس له الا الثالث وهكذا رواها ايضاً في الوافي عن بعض نسخ الكافي و
 عليه ففي الابل اجمال بمقتل كون المراد منه الوصية بالوادع عن الثالث فان رقد وحيث في صدرها ذلك لعل على المخرج
 من الاصل وهكذا على احتمال اذا رادته بعدك من ان ما ان الجوهرة اي بين بما شاء ما دام حياً فان مات وبعدك او ان بعدك
 في النص ان ما بعد الجوهرة وهو الايضاء بغيره فليس له الا الثالث ويحتمل كون المراد بالبعدك الزيادة عن الثالث لكن مع
 النص الا من الشبهة به والايضاء مع فيها ذلك لعل على المخرج من الثالث ومع ثلث الاحمال ربما يلحق صدرها بالفام
 المخصص بمجل لكن يشهد الاحمال الاول من بغير فان بعدك على ما دام حياً لفضا ثريان هناك بعداً ما دام حياً
 لفضا ثريان هناك بعداً ما دام حياً وليس الا الوصية لانها التي في جميع الاوقات بعداً كانت بازدي من الثالث بخلاف
 الشبهة فانه بعد في حال المرض ومن النص مع امكان منع الحوق بالخصيص بالجل لان الاختلاف بين الغضبين انما هو في الدليل
 وهو مع اشتراكهما في الاصل يلحق بالشك في الخصيص لعدم ثبوت خلاف ما في الصدر بعد اختلاف الشبهة الدليل لنا مل
 وموثقة الثانية نحو ما روى في الوسائل قد عرفت وضوح دلائلها على الاصل وموثقة الثالثة في الرجل يجمل
 ما له لرجل في مرضه فقال اذا ابا نه جاز والمراد بالابا نه عطاءه من غير الا معكفا على الموت كما يشهد له وثقا بلها بالوصية
 في مرسله مازن الاثنية ومن الجواز نفوذه كما وقع وهو المطلوب وموثقة الرابعة لرجل احق بما له ما دام فيه الروح اذا
 بركله فهو جاز وعنه صدرها حاجة المطلوب ولا يخرج عن الحجة عدم حجة قوله فان اوصى به بركله فهو جاز لانها احكاماً مع
 امكان زادة الخبر من الوصية كما احتمل الشيخ وخبره واداه الوصية باق عين من عينا ما له وحمل في التمدني بين علي ع
 اخرى وخبره لها من زاده الخبر من الثالث صاحب المال حق بما له ما دام فيه الروح بغيره حيث يشاء ومنها الحسن
 باب في خبرها عن ابى شعيب لمحا على الانسان حق بما له ما دام فيه الروح في بركله وخبرها عنه الرجل له الولد بعد ان يجمل ما

في خبر المرض

أخبار في خبر المرض

لقد قيل في خبر المرض ما يشاء الى ان ياتي الموت فان اوصى به فليقبل له الا الثالث لان الفضل في ان لا يصنع من يقول
ولا يصير موثقة في الخبر ما كان كونه المراد من ثبوت الموت ما تضمنه مضمون الثالث من خبر الموت انما هو عند موثقه
بالجملة لا انه المراد من خبر الموت فلو كان خبر الموت في خبر ما كان كونه المراد من ثبوت الموت ما تضمنه مضمون الثالث من خبر الموت
من اخبار الاجماع عن مرادهم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يعطي الشيء من ماله في مرضه قال اذا بان به
فهو خاير وان اوصى به فهو من الثالث ومروا بالكليفي عن النبي صلى الله عليه وآله ان غاب رجل من الانبياء اعتق ما ليكم لو يكن له خبر
فقال تركت صبية صغار يتكفون الناس ورواه الصدوق مسنداً والاخبار دليل نفوذ الخبر في المالك وبطلان له لا يثبت
بصحة ابن مسلم وحسنه المتقدمة من بناء على كونهما على الخروج من الاصل حسناً اشهر ليدون في هذه الاخبار بضعف
السند قال في المسالك كلها مشرورة في ضعف السند ما عدا موثقة عن حماد وهي الاولى وهي مدافعة مع كون جملة منها
معينة ما بين موثقة وحسن وبحكم الصحيح لو جاز اخبار الاجماع في سنده بانها معتبرة جميعاً على تقدير بطلان الضعف بالشهرة
الاجماع المحكي وبطلانها بانها لا تفي الا بالعمولان الا خبره بما له مادام حياً وجاز انما اندرهم ما هو محل البحث من
النوع في مرضه مؤثر بالمعنى الا في الموضعين بان يذهب من الثالث ومغاد الاخبار المتقدمة هو خصوص ذلك الخاص بعد
على العام وبطلانها ان العادة في المقام روايات عام والعمولان نافع للخصم فيها من ثلاث جهات احدها هو التبرع لاقتضا
وهو مدفع بالتصريح في بعضها يجعل ما له لرجل وهو العطيء الذي محل البحث لا فائلاً بالفرق مع غيرها وهي قريظة اذ
ما فيها من باقية رواياتها لكونها من رواة واحد عن امام واحد ومساقها للبيان حكم واحد وثانيها هو العمولان فيها المقدار
الثالث لا يزيد منه وهو مدفع بان مغادله لا بانة بقوله لو اوصى وقال بعد البطلان الثالث كالتصريح في ان لا يابى
له ان زيد منه ولا فائلاً بالفرق في فائدة الزائد وهي قريظة اذ من غيرها اية ما هو بمنزلة بالتصريح في المدكور وانما
عمولان ان التبرع في حال المرض مخصوص بخبره وهو مدفع بالتصريح في بعضها بما دام في شق من التبرع اى لو ايسر الضعيف
وهو المقارب للموت ولا فائلاً بالفرق مع قبل بل هو من باب التبيين بالادنى على الاعلى مضاًفاً الى التصريح في بعضها خبر
المشاهد من مرضه الذي يموت به وهو محل البحث على المشهور الذي شتمه في بيان المرض ما قريظة ان على اذ من
الباقي بقية هذا مع التصريح في جملة من غير روايات عام ويكون الضرف خبراً غير محمول الا بالادنى والعمولان خبراً عاماً وخبراً
ابي بصير الموثقة الثالثة ومروا عن حماد والكليفي في الاخبار يفسر بعضها بعضاً سيما فيما يخرج عن واحد كما المقام
وبالجملة فلا لهذه الاخبار كالتصريح في محل البحث فتعاضد بعضها مع الاخبار المتقدمة منها الخروج من الثالث بخلافه
في المرجح وعلى فرض كونه بخلافه لفظ والمقتضى التبيين بغير فرع المكافئة ولا مكافئة لان اخبار الخروج من الاصل
افقوى سنداً لان فيها اربع موثقات عن حماد وخبر الخامس رواه المحدث في الثالثة وفيها الحسن كالتصريح ببرهين هشام
وفيها صحيح ابن مسلم وحسنه موثقة سماعة وما هو بحكم الصحيح لكان صفوان واخبار الثالث بعد اخراج اخبار عن
المرض وعليه من كونه خارجاً عن محل البحث هنا وكذا رواية اقراراً مرض لما رواه خارج رواه ابن سنان له انما على الاصل
ينبغي فيها من الصحيح روايتنا ابي بصير وشعيب لا غيرها اقوى ولا للتصريح في روايات عام والخبر محل البحث بالتصريح
المتقدم مضاًفاً الى التصريح في خبرها كما عرفت وتاكيد ظهوره في قولنا ضمن قوله الحق بما له مادام حياً في بقاء محل البحث
محل العمولان اقوى معضداً لا عنضاداً روايات الخروج من الاصل بعد الاصل المشا واليه والعشما القطع مناد على نفوذ
العمولان الوافعة ومنها بالثبوت المتقدمة المرجحة عند المعارض على شهره المتأخرة ان ثبت في المقام والاجماع عن الحكمين
بل قبل الاجماع وكان الاجماع الثالث مستظهر من عبارة السرائر ومخالفات العامة لا طابا فيهم كما حكاها في الانصاف واللبط
والخلاصة السرائر والتدكر على الخروج من الثالث ومع الفض عن شهره المتقدمة لما قبل من معارضتها بالشهر المتأخرة
وقرر الاجماع المحكي لما قبل من وهنه بالشهر المتأخرة على خلافه وعن قواشيد سند اخبار الخروج من الاصل وكذا لانها لما
نوفس فيها يكتفى عنضادها بالاصل والعمولان القطع من الكتاب السنة ومخالفاتها لما انفق عليه العامة في عدم مكافئة
لغبار الخروج من الثالث لها ولا اقل من الساقط على فرض التكا فوبعد عدم كونها بخلاف الا بالادنى والتبيين ثم الرجوع الى

في نصير المرضي

لعمري ان الغنى والافراد يفسر على فلك الملك كالوقوف نحوه واسقاط الحقوق لما ليد البني ثورث والنصير الذي لا يكون
 من هذا القبيل كزوج المرأة عندها باقل من مهر المثل واجارة النفس باقل من اجرة المثل والافادات لم يفسر لما لم يفسر
 لنفسه بالاكل والشرب اللبس سائر اغراضه الدنيوية والاخرى لا يحسب شي منها وان اسرف وافرط من ثلثه فطعنا
 والظاهر ان اسقاط بعض الحقوق البني ثورث كحق الجوار والشفعة وحق التجير في ثورثه لا يفسر مما يستخرج من الثلث وان
 كان الاسقاط كالاجراء لكن المسقط فيها ليس كالميراث في الدين وبالحكمة كما اشك في انه مثل المذكور ان يخرج من الاصل
 الاصل فليقتصر في الخروج منه على المنصوص والمعلوم كحقه في بيعه ونحوه من الثلث لا بتمامه الذي ينفذ
 بعد وفاء الدين واذا انحصر به التركة بطل التجير ولو في غير العتق المتفق فيه الفقهاء على عدم مزاحمة الميراث لان نفوذ التجير
 عند هؤلاء كالوصية من الثلث ولا تملك الا بعد الدين واما على القول بخروج من الاصل فينفذ قبل الدين واذا انحصر لها
 برفق وبقي الدين بغير فاء لان المرضي عند هؤلاء كالصبي ولا بتمامه الذي ينفذ في ماله فكذلك المرضي لكن
 في جمل الجواهر ما يعطى قبل الدين عليه على هذا القول ايضاً فانه بعد ان حكم من ان يرض نفوذ عتق المرضي من الاصل و
 سقوط الدين من راس المال واحكامه بالوافقون لم يرد في كون الخيرات من الاصل لا بوافقون فيها اذا اجماع التجير الذي لا يتصور
 بالنسبة الى الورثة بل لعل فاعا بلبس القول بالخروج من الثلث لعل كونه المراد منه بعد خروج الدين يشهد بعدم التراجع
 المربوطة انهم فان قوله لا بوافقون فيها اذا اجماع التجير الذي لا يعطى ما ذكره لعل مراده عدم الموافقة في خصوص عتق
 العبد لا مطلق التجير اذ مع عدم مساعده دليل عليه كما لا يلزم من احده ولا يخفى ان فضيلة القول بكون الخيرات كالوصية
 ونفوذها من الثلث كونه العتق فيها يشك في حال الموت بناء على ان العتق يرضى الوصية ايضاً لا يحسن الوصية ومزاحمتها
 للوصايا باذاتها النفس عليها اذا لم يبق ثلث التركة بينهما جميعاً كما يدخل النفس على وصية بوصية اخرى وتعين العين
 التجير بالدفع اذا استوفيت فيها الثلث ونقص فليس للوارث معارضته المعطى له في ملكية ثلثها لا منه بجملة ثلثها
 العين المخصوصة ويدل عليه خبر السكوني كان على غير هذا الخلل في الوصية وقوله في خبره انهم هو من الثلث قوله لعل
 ماله ومنه في ذلك ولا يبدل في الخيرات المتعددة باول ما يخرج فالاول اذا لم يبق ثلث يجمعها كالوصايا وان كان في الخيرات
 عتق اجماعها وان خالف الشيخ والاسكاني في الوصايا المرتهن اذا كانت الوصية بالعتق مؤخره فقد ماها لهما في خلاف
 الوصايا في نفذتها على الوصايا وان اخرج عنها لفظها اجماعاً مع انقضاء كونها كالوصية صيرتها معها كعصمتها مع بعضها
 في نفذتها المقدم ذكره وجعل الاجماع وبها نفذتها ما اشرنا اليه تحصيل المسئلة من ان الخيرات ثلثها يخرج من طرف المعطى
 وان استخرجت من الثلث فان لم يبق ثلث بعد ما يخرج ولا يبطل التجير الا حق العتق بقائه مورد ومخرج له فينفذ على جازة
 الوارث لا يرضى في الزايد من الثلث اولى بالبطلان ما لم يخفق في نقله بعد بل يحصل بالوثق واما الاقرار من المرضي
 بما لا يخبر فربما استظهر من اتفاق اصحابنا على عدم نفوذه مطلقاً من الاصل القول بخروج الخيرات من
 الثلث اذ لو لا نفوذ حق الوارث في مرض مورثه كان الاقرار على نفسه فوجب ان ينفذ عن الميراث ان القول بكون الخيرات
 الاصل بل من القول بنفوذ الاقرار من الاصل والقول بكونه من الثلث يلزم القول بان الاقرار من الثلث وفي الجواهر انه لا
 بيان في النفوذ من الاصل مع عدم التمسك فان تعلل الحقوق بالنسبة الى ذلك يختلف فذكرت عدم منع تعللها لغرضها من
 الاقرار بالدين السابق في المفسر انتهى قلت غايته في الاقرار مرعاة ان لا يثلف على الوارث ما يملكه هو بعد موته ولو
 النقل منه الى الغير بسبب الاقرار والكذب وان هذا من ثبوت الحق للوارث قبل موته مورد على وجه يكون نصير المورث في
 حكم النصير في مال الغير الذي هو مرجع القول بخروج الخيرات من الثلث فلا كلاً له الاول على الثاني نعم كان يفتني
 مرعاة عدم الثلث على الوارث بالكذب في وقوع التجير ايضاً فغير فيها التمسك وعدمها ايضاً بخروج من الاصل والثلث
 لكن لم ينع ذلك في نصير لا نفوذ فاعرض عنه وعلى كل حال اقرار المرضي هنا له من ماله في الخيرات بالخوف
 نحوه وكان له اشعاره بكونه من الثلث وهذا مما يؤيد عدم بناءه على القول في التجير وعلى كل حال اقراره لا اجنبى
 بهن او عين فان كان منها في قراره يكون فضله وروا الضرر على الورثة فهو اي ما اقر به يخرج من الثلث متعلقاً

في الخيرات من الثلث
 بالثلث في ثلثه من الثلث
 وخرج من الثلث

في الخيرات من الثلث
 بالثلث في ثلثه من الثلث
 وخرج من الثلث

اذ لعل تعلل لا يمنع
 من الاقرار مع
 التمسك

سائر الوضائيا بانفا في القائلين بالخروج من الثلث في وارث واجنبى لنظيرها من غير ان يثبت لهم المخرجات عليها من نفوذها ولا من غير
 من طرف المخرجات من طرف المخرجات في الاحق للوارث فيها ولا لكن من بينهما بل ذلك فيخرج من الاصل واما الاقرار منه للوارث
 بدين او كمين فهو مستخرج من الثلث على التقديرين منهما كان بما ذكرنا من الاقرار من الشفيعان هذه الغشوى من منقضا ان المصداق
 لكن ظاهر عبارة الشذكرة موافق للثمن ومنهم من سوى بين القسمين اى الاقرار للاجنبى الوارث وهو كذا واختلفوا
 بينهم على احوال احدها وهو كذا وكذا والمصداق في الشرايع ان مرجع التهمة من الثلث سواء اقر الوارث واجنبى بدين او كمين
 ومع عدم التهمة من الاصل كذا ثانيا ان من الاصل ما هو معناه السر والعلانية والراسم والجامع وكشفنا لو مؤيد في
 الاولين دعوا الاجماع عليه في باب الاقرار وفي الجواهر انه المشهور بين القائلين بان المخرجات من الاصل ثانيا انه من الاصل
 مع العدل والعدم التهمة مطلقا ومن الثلث مع عدمها مطلقا ويفرق عن الاول بضم فيد العدل والعدمها في الشقين ونسب
 في غاية المراد وجامع المقاصد الى القاضى منها في الثلث فيجمل رجوعه الى قول لاكثر رايها ان كان المرفوع لا فهو من
 الاصل والا فمن الثلث حكاه في جامع المقاصد قال وتصرح بعض اصحابنا بالعدل والمحل لمرور ذلك حكاه في
 مفتاح الكرامة والجواهر في نسبوه لا فان كان مرادهم ما في الثلث كره حيث قوى فيها اعتبار العدل والفتنة ان غاصم
 اعتبار العدل في الحكم بعدم التهمة والمذا عنده على التهمة وعدمها في الاجنبى في الوارث الوارثة عنده نه وان حكم فيها
 معا بعد ما مع اخر اذا العدل والمخرجات في اصل المسئلة هو ما في الثلث هنا فلهذا ارجع عبارة الشذكرة وعلى تقدير القول بان
 العدل لشرط النفوذ من الاصل فلهذا لم يفرق بينهما من اعتبار كونهم مريضين في بعض الاخبار كما مسما ان ذلك اجنبى من الاصل مطلقا
 وللوارث كذا مع عدم التهمة من الثلث مع التهمة وهو معناه ان من سادسها ان من الثلث في حق الوارث مطلقا وهو
 منسوب الى المفتع ولا يقرب بين ان في الاجنبى يقول بسقوط الاقرار راسا ويجوز جهة من الاصل سابعها ان كان بدين فهو
 من الاصل مطلقا وان كان بعين وكان عليه بن محبط بما في يد قبل اقراره وان كان عدلا ما مؤننا ولا يقبل اقراره ان كان
 منهما وهو المقتضى ثانيا منها ان كان ما مؤننا فهو من الاصل صحيحا كان ولا جنبى بدين او كمين وان كان
 منهما فهو من الثلث كذا هو مطلقا منسوب الى ابي الصلاح في هذه مع ما في لثمن شعرا قوال واستدل لك كثر مضا قاله
 عموما في اقرار العلة في صورة عدم التهمة بصحيفة منصوبين طاز عن رجل وصلى بعض ورثته ان له عليه بننا فقال ان كانت
 المثبت مريضيا فاعطاه الذي وصلى له ونحوها موثقة ابي بوب جحيفة العلاء عن امرأة اسودت جلا ما اقلها حضرها المولى
 قالت لاني لاني الذي فعدت اليك لقلنا نروا نثا لمرأة فاتي وليا ثانيا فقالوا ان كان لصاحبنا مال ولا نراه الا عندك
 فاحلفنا ما لنا قبلك شئ فيخلف لم فقال ان كانت ما مؤننا عنده فليخلف لم وان كانت منهم فلا يخلف يصح الامر على ما
 كان فاما لما من مالها ثلثه وخبر لم يصبر عن رجل معد مال مضاربة فثا وعليه بن واصل ان هذا الذي نركه لاهل المصداق
 يجوز ذلك قال نعم اذا كان مصداقا ومعتنا ما في صحيفه الجلبى اذا كان ملثيا وكذا خبره الاخر فان الملائكة ان كانت
 المال في اخذ التهمة خصوصا اذا كان المراد ملثيا المقلد وان كان بمعنى الوثوق كما في الصحاح صا ومليا اى نفذ في
 كتمان المرضى المأمون وبهذه الاخبار يعيد جلة اخبار في الباب المطلقا بالنفوذ وعدم النفوذ البنى من اجلها انشئت
 الاقوال ولا يظهر الجمع بين الاخبار والتفصيل المذكور والناشئ من التمسيد بهذه الاخبار والمتمثلة على منطوق ومفهوم
 ولوردي في الرباض وغيره بعدم دلالة المفهوم على الاعطاء من الثلث بل ظاهره السقوط بالمرأة بل وكذا ذيل صحيفه العلاء
 ان كان فيها شاعا ما من جهة التعليق لكن لا مبرر في المحجة ودفعه في الرباض بانعقاد الاجماع على النفوذ من الثلث مطلقا وان
 اختلفت الزيادة على اقوال وقيل ان زاد الاتفاق على ان يخرج الثلث كما هو المبحوث عنه فهو منوع لوجوه القول بان يخرج
 الاصل بان اذا الاتفاق على نفوذ الثلث فهو مسلم ومرجعه الى الاتفاق على عدم حرمانه راسا لكنه لا يجدي في ثبوت القول
 بان يخرج الثلث الا الاصل لوضوح الفرق بينهما فيما لم يربط بالثلث الا ان يفرق بان بعد الاتفاق على عدم الحرمان راسا القول
 مخضرة فيكون يخرج الاصل والثلث الاول مشعر للزوم اتخاذ حكم المنطوق والمفهوم في الاخبار المذكورة فتبين الثاني و
 بؤبؤ التعليق المذكور في ذيل صحيفه العلاء بل هو ظاهر فيه بناء على ظهوره وضع الامر على ما كان في زيادة ذكر المستودع انها اقر

في صلب الخبر

في صلب الخبر

في نصرة الميراث

بالمال لفلان فانه على نفقته ليس لها بذلك الاضرار الا قد مناهما موثقتا ما لم يخلو عن ذلك من صلب للثمة لكان
 الثمة وكذا يصح ان يبيع رجل اقل وارث له وهو ميراث يدين له عليه قال يجوز اذا اقر به دون الثلث مراد بانها
 الثلث فادون ومقبدا اطلاقها بما تقدم لظهورها في ان النفي بهذا القدر انما هو كخبر من الثلث من الاصل وكذا
 جواب مكاتب ابن عبد الجبار ان كان الدين صحيحا معز فامعز هو ما يخرج الدين راس المال وان لم يكن الدين حقا انقذه لها ما
 اوصف به من ثلثها كفى ولم يكف فان ظاهرها قيام الثمة بما ذكره في سواها من ان كانتا ذكران المرأة سالته ان يكتب لها
 ما يبيع للمقر له فقال لكاتب لا يصح الا باقرارك بدين يهبط بتركك بشهادة الشهود المراد من قوله ان لم يكن الدين حقا
 هو عدم ثبوتها لثبوت بطلانها قلت هذا الا به لا موقع له من صلبه لان المحتاج من الدليل هنا هو عدم النفوذ من الاصل
 كما لا يابى مع فرض الثمة وبعد ثبوتها من مضمونها الاخبار المذكورة الذي مرجعه الى عدم نفوذها من الثلثين مع كونه
 اقرارا لانها من طرف الميراثا عموما اقرارا العقلية بغير ادائه من الثلث الذي يثبت على يده لو فاء ما يلزم دعوى
 مضمونها الاخبار والمذكورة هو سقوط الاقرار مع الثمة راسا كما تعطينه عبارة الرباض المتقدمة من قوله بل ظاهرها سقوط
 بالمرء روح يخص بغيره عموما اقرارا العقلية في خصوص الميراث من ثمة بان المشرط بالما مونية في المشرط هو النفوذ من الاصل
 فالمفهوم عدم النفوذ من الاصل مع الثمة لا السقوط راسا اما الثاني فواضح واما الاول فلو جوزه ثلثا احد فظاهر هو الا مانا
 والتمه في كونها بالنسبة الى الغير لغايتها في ثمة او اذ اشترط النفوذ على الغير بها اي نفوذ الاقرار على حسابها هو صادر
 بالما مونية ثمة انما ظاهرها ما عبر به عن المشرط بالما مونية في اراذه ذلك لان ظاهر عطاء ما اوصى به في حصة ابن حازم في
 اعطاء جيبه وارا الحوان في خبره بغيره ورا في الحلوى لا يكون الا من الاصل اذ على نفقته من الثلث لا يعطى الا قدر
 الثلث منه وكذا الحلف على ان لا مال للورثة اذ على نفقته من نفوذ من الثلث اذ لم ينف بثلث فالورثة ثلثا ثلثا
 عدم صحتها اشترط النفوذ على نفس الميراث بالما مونية وعدم الثمة اذ لا ثمة منه فان مرجعه الى الخروج من الثلث
 خاصه وهو لا يوثق على الاقرار حتى يهاجم به بمحصول المقصود لو صيد به هذا ويشهد لما ذكره تعجيل عدم الحلف مع الثمة في
 حصة العلاء بان لها من مالها الثلث اي لا يحلف فينفذ من الاصل فيضر الوارث في الثلثين مع انهما ليس لها الا الثلث
 اذا كان المشرط بالما مونية نفوذ الاقرار على الوارث اي نفوذ على حسابها هو صادر فيعوى عموما اقرارا العقلية بالنسبة الى
 نفس الميراثا عن المعارض بغيرتين الخرج من ثمة الذي لا يتعلق به حق للوارث وبهذا يبين الفرق بين اقراره واقرار
 احد وارثه الذي لا يوجب اداء من حصة الا بعد النسبة فان اقرار الميراث نافذ في تمام ما اقر به من مال الخالي من
 يتعلق حق الغير به وهو الثلث والوارثان يملكان الثمة بالتوث معا بالوث وبخاطبان باداء الدين فاقرار احدهما ينفذ
 في نصف ما اقر به ومع ان النص والعنوى لفاصحين به في الوارثين فارق ثم انه وردت هنا اخبار اخر منها رواية سنان
 عن اقرار لوارث لبدن عليه وهو ميراث قال يجوز عليه ما اقر به اذا كان قليلا وحيث لا قائل بالفرق بين القليل والكثير
 يحمل هذه اما على الثلث فادون الذي في رواية ابن جابر وعلى ان القلة راغتها الثمة ومنها رواية الهذلي ولا عن رجل ميراث
 عند الموت لوارث بدين عليه قال يجوز ذلك قلت فان اوصى لوارث بشئ قال جابر ورواية القاسم بن سليمان عن
 رجل اعترف لوارث بدين في مريض فقال لا يجوز وصية لوارث وكذا اعترف لمدين ومنها ما تقدم في ذيل رواية السكوني
 المتقدمة في الخبر وفي رواية اخرى في رجل اقر عند موته لفلان وفلان لاحدهما عندك الف درهم ثم مات على ذلك
 الحال فهما الف البينة فللمال فان لم يبق واحد منهما البينة فالما لبيتهما نصفان وسببا هذه لبيان الحكم من حيث كونه
 المقر له من دابن الاشبين ورواية سعد بن سعد عن رجل سافر حضره الموت فرفع ما الا الى رجل من الخمار فقال لاني هذا
 المال لفلان بن فلان ليس لي منه قليل ولا كثير فادفعه اليه يصرفه حيث يشاء فمات ولم يبق منه صاحب له الذي جعله باصر
 ولا يترك صاحبه ما الذي جعله على ذلك كيف يضيع قال يضيع حيث يشاء هذا ما وقفنا عليه من اخبار الباب في الوصية
 والوارثين وغيرهما من معارضة اطلاق هذه الاخبار مع تلك المبدا في الاول فشا الاختلاف في الاقوال لا اختلاف في المنظر في
 الجمع بينهما ولا يظهر الجمع بغير فصل الاكثر في قول ابن ابي دريس في مذهب طريح المشقة لا ولا في بعض الاخبار هو موقوف على حكم

في نصرة الميراث

في نصر الفرض

٣٠٧

عموماً في اقرار العقل الا ان لم يخصص في محل البحث بالمشقة ولا بما اعلمنا على ما ادعياه من العدم وهو من العقل الاكثر في اقرارها
من ثاخر على خلافه في اقراره وان اختلفوا بينهم في كيفية الخصيص كان معقداً لما عنهم فاعاد اقرار العقل كما يجب به عينا الشرط
فالتصديا به مستند لان الاجماع منعقد على ان قرار العقل على انفسهم جازي واما ما استدل له بان اقراره برهنا بل
ذاته من حق عليه في حال التحق ولا يمكن التوصل اليه الا بقوله في قبول اقراره بيقين منه مشغول في المقرة ممنوعاً من حق
وكلها مفسدة في قبول قوله وفي بالحكمة الاهلية فهو من الاجتهاد في مفا بل في النص في قول المصطح لما تضمن ان الاقرار
للوارث من غير هذه من الاصل بل طرح ما اطلق يجوز الاقرار للوارث لفاضي بنفذه من الاصل وما اطلق بعدم جواز
الفاضي بحرمانه راساً لعدم منعيد في البين الا بالهتمة وعدمها او الفلز والكثرة او الملازمة وعدمها ودعوى ان لوارثه
بنفسها هتمة فالاصل فيه عدم النفوذ من الاصل لا مع ثبوت عدمها ولو باحراز العقل في كل ما يظهر من لذة كره ممنوعاً جلياً و
في القول لثالث ان كان المراد بالعقل لذة فيه شرعاً طرح المستفيض للعند بعدم الهتمة الذي يجمع مع عدم العقل لانه
عدم شأنه على التفتيد بها ان يكون ما مونا او مرضياً اعم من العقل كما ان الهتمة ممكنة مع ثبوت العقل لانه لا يحكم
باورثها مع ظن الكذب فيحتمل كون العقل لذة عنده طريفاً لا ارتفاع الهتمة كما صحح به الفاضل لا شرطاً اخر فيرجع الى قول
الاكثر مع مخالفتهم في طريق ثبوت الشرط وفي القول الرابع مثل ذلك انهم مع الاحتمال المذكور وفي الخامس طرح ما تضمن
التفتيد بعدم الهتمة في لاجنبى في لسادس طرح ما تضمن التفتيد في الوارث والاجنبى في السابع طرح ما تضمن
التفتيد في الذين بعدم الهتمة وعدم الدليل على التفتيد في العين باحاطة الذين ونجالتنا من طرح عموماً اقرار في الصحيح
الجمع عليه هذا مع لزوم طرح اطلاق في بعض الاخبار على تقدير بعض هذه الاقوال والتفتيد به بغير شاهد ولا دليل على الجمع
بما عليه اكثر من ثبوت بقى الكلام في ان الهتمة مانعة من النفوذ من الاصل فينفذ منه لا مع ثبوت الهتمة او الما مونية بشرط له
فلان نفذ لا مع ثبوت الما مونية وهذا غير متفق في اكثر الكتب اختار في الجواهر الاول قال لذي في تفتيد الضوابط كونه
من الاصل مطلق لكن النصوص اخرجت عنها صورة الهتمة لان مثنىها هو الخرج من الثلث باعتبار تعلق قول الوارث بخبرنا
عنها في صورة الما مونية بالنصوص اذا ظن من النص الغشوى عدم تعلق قول الوارث في العين حال الحيوة ومن ذلك
يظهر لحال في حكم الواسطة اي الذي لم يعلم كونه مونا وغيره وفيما لو ادعاها الوارث على المقرة فان القول قول المقرة
لم يهتبه على عدم العلم بالهتمة لا على العلم بعدمها لانهم على نفوذ فعل الغير بكنه في الحكم للمقر بالحق مجزاً الاقرار مع
عدم ظهور المانع من خصه وان لم يعلم حجة السلب كما جزم به في لسالك انتهى فينا انه لم يثبت من مستند حكمه بنفذه الاقرار من
الاصل ما لم يثبت الهتمة الا البناء على الحاذية بالخبر وان لم يكن فيه انشاء اذ هو سبب الحكم بالمانع في الظاهر لكنه ملحق بالخبر
الغير المشمول للنصوص لذي تقدم انه من الاصل وهذا دعوى منه لا دليل عليه بل ظاهر للنصوص خلافه لا شرط النفوذ
فيه من الاصل بالما مونية وكونه مرضياً في صحيحه ابن خازم وموثقة في توب ابي بصير وصححه الحلبي خبره الا ان يفاض
بصحة العقل الاشرط عدم النفوذ فيها من الاصل بالهتمة فيقع التعارض بين مفهومها ومفهوم تلك الاخبار في جملة الحال
فليس اطلاقاً يرجع فيه الى عموم اقرار العقل لكن الشافط فرج التكافؤ وهو منقوض لا سقاضه الاخبار الاول فالاول
بالنصوص القول باشرط النفوذ من الاصل بالما مونية الا انه يشكل بظهور بناء المشرع على انفاذ الوصايا بالذين
من الاصل غير محض عن حال الموصى في الصدق والكذب ولو كانت الما مونية شرطاً لانتفى التوقف على التبين ويمكن دحضه
بان الهتمة هي ظن المخالف لا مجرد انشاء كما بسا عاه العرف صحح به الاصحاب في المقام كما ان الما مونية ايضاً هي ظن الصدق
الوقوف لا خصوص القطع به ولا الاقتصار على العقل الشرعي بل لا المامون من جميع الجهات وانما المراد محض ظن الصدق
في ذلك الاقرار ومن لم ينعقد عليه فرائض الكذب لمحققة للهتمة لا بما لا يخبره واقراره ظاهر في الصدق لظاهر قول المسند
في غير مقام الدعوى لا سيما فيما يتعلق بنفسه مع ملاخضة المحرر الملازم لعالم الانسان في حفظ ما له اذام الوقوع في
خيانته وخصوصاً في حال المرض الذي هو اعم الى الجناب المحرمات وبالحكمة الاصل فيه الصدق لمحقق الما مونية فالهتمة
بظهر المخالف وهو الشرط الاشرط النفوذ من الثلث في الصحيح بالهتمة ولا معارضه فيها للاخبار المستفيضه فدل برجاء

في تفتيد التفتيد في القول الرابع

في تفتيد التفتيد في القول السادس

في تفتيد التفتيد في القول السابع

المستلشد

ومن يتفقد فيه ما جزم به خارج من ان اقرار المريض بما قلنا عليه اذ ابرء وان لم يتفقد من الاصل مع التهمة وان اشكل فيه في ظرف
 القواعد وجهه الفخر باننا من كون صدق اقراره من غير ان يتفقد والمفروض عدم عوده بعد البرء ولا يثبت ضعفه لان عدم النفوذ
 حال صدقه قد عرفت انه على الوارث لا مطلقا وقد انكشف بالبرء عدم ثبوت حق له حال الصدق فيبقى عمود الاقرار صحيحا
 ومن هنا يتوجه القول بعدم قول المفكر بهينه اذا ادعى الوارث التهمة ولو افترضنا للظاهر وهل يثبت على البتة لان التهمة
 المدعاة هي قيام قرائن الكذب لا كذب بقلوبه او ادعاهه غير ما بعد قيام قرائنه لشيء منه وعلى نفي العلم لان المقصود الاضلي
 من الدعوى كذب المظنون وهو فعل الغير جزم في الجواهر بالثبوت وعلى كل حال ثبوت ما ذكرناه ما في عبارة الجواهر المتفردة
 من ان ظاهر النص والفتوى عدم تعلق حق للوارث في العين حال الحيوة ومنه يظهر الحال في حكم الواسطة الخ لا انتفاء الواسطة
 مضافا الى معلومته مما لا يخفى الوارث هنا من التصريح لا نهائيا بل يثبت على الثابتين من كون التهمة باعترافه او ما مؤثبه
 شرطا ولو لم يكن ملحوظا ولو ثبت له حق بوجه ما صحت التهمة لما اعترفت به فالتهم تحقيقا ان المراجعة المستفادة من الاحتيا
 بعدم النفوذ عليه الا مع ثبوت صدق الاقرار او بعد نفوذه اذ اظهر في كل كذب تكلم في ابطاء الاقرار الذي يجزي
 فيه الخلاف كما يستفاد من النص والفتوى هو ما ينص عليه الوارث فيعترف بما اذا اقر به من بعض غير ثابت كما لو قال له
 على كذا عوض انك اقرت وخيانة او من مبلغ ومخوفا او بغير عوض كالقرار بالزند لا انسان او اقر به من غير ذكر
 سببه او بعين بغير عوض كود بعد اذن الانسان مثلا او بعوض غير ثابت كما لو قال بغيرها من يد ثمن مثل اثلعت ولو قال
 بغيرها ثمن غير مقبوض وبهذا التمن المقبوض لم يكن معترف من مواليه بعد من الاصل لعدم الضرر مع قيام العوض وتعلق
 عرض الوارث بالعين غير ملحوظ في المقام واذا اقر بعين لا انسان من غير ذكر سبب جرى بين التهمة وكذا اذا اقر بوقوع
 معارضة بخا بانه في حال الصحة فان كان منها ما خرج من الثلث ان كان ما موافق الاصل وكل اذا اقر بوقوعها في حال
 المرض قلنا يخرج المخرج من الاصل واما ان قلنا يخرج وجه من الثلث فان كان منها ما بعد من الثلث ان لم يكن منها فوجهان
 نفوذه من الثلث لان غايته الحكم بوقوعها على ثبوتها وهو من الثلث وهو قضيه اهل القول يكون المخرج مطلقا من الثلث حتى
 من الاصل بناء على الضابط الذي اخبرناه في الشجر لعدم شهو الاخبار للقرار بالثبوت والاقوى خروج وجه من الثلث من ثبوتها
 واذا اقر بها باه من غير تعرض لوقوعها في صحة او مرض فان قلنا يخرج المخرج من الاصل فالحكم كما لو اقر بوقوعها في المرض حبسا
 عرفت ان قلنا بان من الثلث فان كان منها من الثلث ان لم يكن منها صلى ما اخبرناه من الضابط كما ذكرنا تأمل الى القول
 بان الشجر مطلقا من الثلث ففي جامع المقاصد انه لا يبعد جعله من الثلث لان الاقرار بانما يقتضي الروم فيقبل زمان الاقرار
 بمقتضى ما يمكن انشاء وقيل ان غايته عدم ثبوت ما قبله بان يدين ذلك ولا يثبت به الشجر حال المرض الذي هو موضوع
 الحكم في النص والفتوى وكل ان سئل الى صالحة فخر الحادث فالاقوى ح الخروج من الاصل واذا اقر به في الملك كالفتوى
 والوقف على وجهه ومخوفا فقد بنا مل بجرنا ان التهمة بينه كان مورد التصرف الخاصه هو الاقرار بالغير من وارث واجتبي
 وظهور التهمة فيها في قصد الاختصاص للمقر له بما اقر به وانما عرفت به فليقتصر عليه وعلى فان قلنا بان ثبوت المرض به في الاصل
 فينفذ الاقرار به من الاصل مع التهمة وما مؤثبه سواء صرح بوقوعه في المرض او في الصحة او اطلق وان قلنا بان ثبوت
 به من الثلث فان صرح بوقوعه منه في المرض ينفذ من الثلث وان صرح بوقوعه منه في الصحة اطلق فينفذ من الاصل في ما
 فيما اطلق الا حتمال المتقدم عن جامع المقاصد مع ضعفه لكن الظاهر ما وانما تقدم في جريان التهمة لظهور النص والفتوى
 في كون المذاعل على وقوع الاقرار بما ينص عليه الوارث والمردا التهمة عدم مطابقة الواقع لخصوص انتفاع الغير باختصاصنا
 وعليه فيفضل الحكم به على نحو الاقرار بالحقا باه لا انسان ما تقدم وما مراحمة الديان لاقرار المريض الغير الخلف فيها
 نظير الكلام المتقدم في الشجر فان كان منها ما احمه الدين فينفذ بعيد وفاءه واذا انحصر المال في المقر به بطل لان نفوذ ح
 التهمة من الثلث ولا ثلث لا بعد الدين وان كان ما موافقا نفذ قبل الدين واذا انحصر المال فينفذ الاقرار وتبطل الدين
 وفاء لا نرح كما قرارا الصحيح بغير الحجر ولا بغيره الديان وقد تبين من جميع ما ذكرناه صوابنا انصدام اقرار المريض لعدم
 انصدامه بغيره دعوى الوارث احتمال الكذب بغير قيام قرائنه واذا ادعى قيامها فاما التهمة عليه في غاية الصعوبة ولو

منه ما جزم به خارج من ان اقرار المريض بما قلنا عليه اذ ابرء وان لم يتفقد من الاصل مع التهمة وان اشكل فيه في ظرف القواعد وجهه الفخر باننا من كون صدق اقراره من غير ان يتفقد والمفروض عدم عوده بعد البرء ولا يثبت ضعفه لان عدم النفوذ حال صدقه قد عرفت انه على الوارث لا مطلقا وقد انكشف بالبرء عدم ثبوت حق له حال الصدق فيبقى عمود الاقرار صحيحا ومن هنا يتوجه القول بعدم قول المفكر بهينه اذا ادعى الوارث التهمة ولو افترضنا للظاهر وهل يثبت على البتة لان التهمة المدعاة هي قيام قرائن الكذب لا كذب بقلوبه او ادعاهه غير ما بعد قيام قرائنه لشيء منه وعلى نفي العلم لان المقصود الاضلي من الدعوى كذب المظنون وهو فعل الغير جزم في الجواهر بالثبوت وعلى كل حال ثبوت ما ذكرناه ما في عبارة الجواهر المتفردة من ان ظاهر النص والفتوى عدم تعلق حق للوارث في العين حال الحيوة ومنه يظهر الحال في حكم الواسطة الخ لا انتفاء الواسطة مضافا الى معلومته مما لا يخفى الوارث هنا من التصريح لا نهائيا بل يثبت على الثابتين من كون التهمة باعترافه او ما مؤثبه شرطا ولو لم يكن ملحوظا ولو ثبت له حق بوجه ما صحت التهمة لما اعترفت به فالتهم تحقيقا ان المراجعة المستفادة من الاحتيا بعدم النفوذ عليه الا مع ثبوت صدق الاقرار او بعد نفوذه اذ اظهر في كل كذب تكلم في ابطاء الاقرار الذي يجزي فيه الخلاف كما يستفاد من النص والفتوى هو ما ينص عليه الوارث فيعترف بما اذا اقر به من بعض غير ثابت كما لو قال له على كذا عوض انك اقرت وخيانة او من مبلغ ومخوفا او بغير عوض كالقرار بالزند لا انسان او اقر به من غير ذكر سببه او بعين بغير عوض كود بعد اذن الانسان مثلا او بعوض غير ثابت كما لو قال بغيرها من يد ثمن مثل اثلعت ولو قال بغيرها ثمن غير مقبوض وبهذا التمن المقبوض لم يكن معترف من مواليه بعد من الاصل لعدم الضرر مع قيام العوض وتعلق عرض الوارث بالعين غير ملحوظ في المقام واذا اقر بعين لا انسان من غير ذكر سبب جرى بين التهمة وكذا اذا اقر بوقوع معارضة بخا بانه في حال الصحة فان كان منها ما خرج من الثلث ان كان ما موافق الاصل وكل اذا اقر بوقوعها في حال المرض قلنا يخرج المخرج من الاصل واما ان قلنا يخرج وجه من الثلث فان كان منها ما بعد من الثلث ان لم يكن منها فوجهان نفوذه من الثلث لان غايته الحكم بوقوعها على ثبوتها وهو من الثلث وهو قضيه اهل القول يكون المخرج مطلقا من الثلث حتى من الاصل بناء على الضابط الذي اخبرناه في الشجر لعدم شهو الاخبار للقرار بالثبوت والاقوى خروج وجه من الثلث من ثبوتها واذا اقر بها باه من غير تعرض لوقوعها في صحة او مرض فان قلنا يخرج المخرج من الاصل فالحكم كما لو اقر بوقوعها في المرض حبسا عرفت ان قلنا بان من الثلث فان كان منها من الثلث ان لم يكن منها صلى ما اخبرناه من الضابط كما ذكرنا تأمل الى القول بان الشجر مطلقا من الثلث ففي جامع المقاصد انه لا يبعد جعله من الثلث لان الاقرار بانما يقتضي الروم فيقبل زمان الاقرار بمقتضى ما يمكن انشاء وقيل ان غايته عدم ثبوت ما قبله بان يدين ذلك ولا يثبت به الشجر حال المرض الذي هو موضوع الحكم في النص والفتوى وكل ان سئل الى صالحة فخر الحادث فالاقوى ح الخروج من الاصل واذا اقر به في الملك كالفتوى والوقف على وجهه ومخوفا فقد بنا مل بجرنا ان التهمة بينه كان مورد التصرف الخاصه هو الاقرار بالغير من وارث واجتبي وظهور التهمة فيها في قصد الاختصاص للمقر له بما اقر به وانما عرفت به فليقتصر عليه وعلى فان قلنا بان ثبوت المرض به في الاصل فينفذ الاقرار به من الاصل مع التهمة وما مؤثبه سواء صرح بوقوعه في المرض او في الصحة او اطلق وان قلنا بان ثبوت به من الثلث فان صرح بوقوعه منه في المرض ينفذ من الثلث وان صرح بوقوعه منه في الصحة اطلق فينفذ من الاصل في ما فيما اطلق الا حتمال المتقدم عن جامع المقاصد مع ضعفه لكن الظاهر ما وانما تقدم في جريان التهمة لظهور النص والفتوى في كون المذاعل على وقوع الاقرار بما ينص عليه الوارث والمردا التهمة عدم مطابقة الواقع لخصوص انتفاع الغير باختصاصنا وعليه فيفضل الحكم به على نحو الاقرار بالحقا باه لا انسان ما تقدم وما مراحمة الديان لاقرار المريض الغير الخلف فيها نظير الكلام المتقدم في الشجر فان كان منها ما احمه الدين فينفذ بعيد وفاءه واذا انحصر المال في المقر به بطل لان نفوذ ح التهمة من الثلث ولا ثلث لا بعد الدين وان كان ما موافقا نفذ قبل الدين واذا انحصر المال فينفذ الاقرار وتبطل الدين وفاء لا نرح كما قرارا الصحيح بغير الحجر ولا بغيره الديان وقد تبين من جميع ما ذكرناه صوابنا انصدام اقرار المريض لعدم انصدامه بغيره دعوى الوارث احتمال الكذب بغير قيام قرائنه واذا ادعى قيامها فاما التهمة عليه في غاية الصعوبة ولو

في شجرة النجدة

٤٠٩

المسئلة الرابعة

في شجرة النجدة
في شجرة النجدة
في شجرة النجدة

فقطع لشاهد بوجود الفرائض المبيعة لظن الكذب وقيل لا ينفق والله العالم بحفايا وحكام المسئلة الرابعة
مسئلة مبررات الرزق من الارض واعيان البناء عبارة النافع ويرث الزوج النصف والربع من جميع ما تركته المرأة من موقوف
وغيره منقول من ربايع وعقار وضياع ومطلق الاراضي حسب ما يقضي بمكوا ذلك الميراث وكذا المرأة ترث زوجها من
جميع ما تركه عدل العقار فلا ترث من رقبتهما ولا عيبتها ولا فيهما ولا لاث ولا ابنته القائمة عليها والظاهر من قوله
ترث فيهما الا لاث ولا ابنته كون مراده من العقار غير الاراضي بل المسئلة على ارض وبناء كالدر والمنازل والمساكن
ومخوفها وهذا احد الاقوال منسوب الى المعبد والجلي وجاعده منهم من طرق الحكم المذكور من حومان الرزق من الارض في
ارض المزراع والفرى في فيقولون بحومان الرزق من رقبته كل رضى عينا وقبضه ربايعا ام عقارا ام ضياعا وتورثها من فيهما ما
عليها من بناء ومخفى من الا لاث وهو قول اخر في المسئلة منسوبة الى الشيخ والفاضل الحلبي ابن حمزة وجاعده في عدة كتب نسب
الى المشهور وعلم الهدى اختار قوله ثانيا فيمنعها العبد من ما سنها منه المعبد من الرباع والدر ومطلق المساكن دون الفهم
فقط في قبعتها وما اراضي المزراع والبساتين مثل فترث من الرزق كسائر الموقوفات اعلم ان الامامية انفسوا على حومان الرزق
من شئ من تركته الزوج فلا ترث كغيرها عموما وهذا من منقذات الامامية من العامة كما صرح به في الانصار وقال الشهد
في تلك الارشاد اهل البيت جمعوا على حومانها من شئ ولا يخالف في هذا علما ثانيا الامامية وصحح جاعده وانقاد هذا
الاجماع من احبابنا غير ابن الجبيرة فلم يجرها شيا بل هي عنده كسائر اهل الموارث ووافقه عليه قاضي نجان في الدائم
والنفع في الامتداد على الاصحاب في هذا الحكم واول الاخبار الواردة فيه الى زادة الاراضي المفتوحة عنوة فاختصها بالاراضي
للمتوفين بها على عجا هذه المشركين والاراضي الموقوفة التي لا تعلق للنساء فيها كما خالف في حكم الحبوقة ايضا والخبارها
الى ارادة مصنف خواتيم ودرع الاثر فيهم ولا ينداء البني ينقل من احد هم الى اخر الذي امام بعده ويختص به دون باقي
الوردية ولا يصح مع الا بقا المذكور الى خلاف هذا بل يندى الربيع في ثبوت هذا الخبر وانما السائل والرد في
في ثبوت الارض البقي محرم منها الرزق عينا وفيها وعيبتها لا فيهم وتعيين الزوج الحرفه هل هي مطلق الرزق من حصو
غير ذوات الولد من الزوج فغيره رزق اقول الاول حومانها من مطلق الارض عينا وفيها سواء كانت ارضا بناضام ارض
فادام ساير المساكن ام ارض مزراع وبساتين ومن عين الاث ابنتها كالطوبى الخشب الجذوع المستندة في البناء والابواب
والشبابيك والمنازل بئ المنصوبة ويخوذ لك دون فيهما فتقوم هذه الا لاث فائتم على الارض كما هي تغطي فيها ربايعها
او ثمنها ونسب الى الشيخ وجاعده من المنقذ مبن والمناخرين والى المشهور في الايضاح والفواعد الجبري ونكت الارشاد
وقاية المرام والمسالك مجمع البرهان والمفاتيح والكفاية بل الى الاجماع في الخلاف واختار المصنف ذلك في الشرايع وتر
ان الشهد الثاني نسب الرزق الى مشهور المناخرين وفي مسائل كما في غير احد من كتب المناخرين الى المشهور مطر
حومانها من عين الفل والشجر ايضا واعطاهما من فيهما كما البناء واستظهر في الكتابين وفي رساله مستقلة من الشيخ
واشباعه كالفاضل ابن حمزة واول اضرار انما ترث من عين الفل والشجر وقواه هو في رساله الدليل بالية فالقول الاول
محل في قولين في عين الفل والشجر واما الشجر البقي عليها غير مجيئة فترث من عيبتها بل خلاف القول الثاني في اصل المسئلة
هو حومانها من غير ارض المزراع والبساتين كما ارضي الرباع عينا وفيهم من اعيان الاث بناها دون فيهما واما اراضي
غير الرباع كما ارض المزراع والبساتين فنترث من اعيانها فضلا عن اعيان الاث بناها وهو منسوب الى المعبد وابن ادين
وكاشف التوزو مال ليعنى في المختلف لكن مع قرار قواه على قول الشيخ وفي الكفاية انه بعد قول المرتضى لا يخلو من قواه
ظاهر المصنف هنا اخباره وكذا انه في شرح الكتاب لقول الرابع حومانها من ارض الرباع ومخوفها دون ارض المزراع و
البساتين على حسب ما لا للمعبد لكن حومانها من عيبتها الا من فيهما فتقوم مجموع ارضها وما عليها من بناء ومخوف وعطى من
فيها لمجوع واما ما عدل الرباع والمساكن من اراضي المزراع والبساتين فنترث من اعيانها ارضا وبناء وهو المرتضى في
الانصار لكن في الشافعي جعل قول المرتضى من عين جميع ما تضمنه الاقوال واعطاه من فيهما ما لا يفي بجميع العقار
ويعطى ثمن من فيهم ذلك ولا احد من نقله كك غير وعلى كل حال عن الكفاية ان قول المرتضى هو الاقوى استحسانا

في شجرة النجدة
في شجرة النجدة
في شجرة النجدة

المسألة

في كتاب الوصايا
في المسألة

مع بناء فتواه على ما مر والافوى عندك هو القول الاول لاستيفاد من مجموع النصوص الواردة كما تعرف وما الثاني فغيره
لحد هنا انها مطلقا لوجه ذات ولد كانت من الزوج ام لا ذهب ليد جامع من المنفعة بين كالكلية في المنفعة المخصوصة الشبهة
في الاستنباط والحلي والحلي هو غنار المص في الكتاب فليد في شريحه بل عن الخلاف والسر ان لا جامع عليه ثابتهما انها
ذات الولد واما ذات الولد من المولى فكما بر الوثقة فلا تحرم من شيء وهو بعض المنفعة بين كالصدق والشيخ في انهما
والفاضل ابن حمزة وكثير من المناخرين بل نسب الى مشهورهم وهو غنار المص في الشرايع وابن حجر في المجامع والفاضل في
كثيره ونفي عنه الباس في المسالك والافوى عندك الاول لا طلاق لوجه في النصوص والمنفعة ايراد الاختيار البقي في
عليها كي يثبت ما يشهد منها وهي اثنان وعشرون حديثا اربعة منها تدل على خلاف المنصوص واحد هار واثني عشر
عن ابن اذينة في النساء اذا كان لهن ولد اعطين من الميراث ما لهن من الميراث على التفضيل في الميراث بين ذات الولد وغيره
ثانها موثوق عبيد بن زارة والقبيل فلنا لابي عبد الله عم ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها وقد فرض له
الصدق قال لهما نصف لصدوق وتزويج كل شيء وان ماتت فهي كك تالها جميع القبيلان وابن ابي يعفور عن ابي عبد
الله عم قال سالت عن رجل هل يرث من دار امرأته وارضاها من الميراث شيئا او يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من
شيئا قال يرثها وتزويج كل شيء تركه وايعها قريب منها هو خبر ابي الجارود وهذا التلاد نزل على من قبله لا
خامسها رواية الصغار في بضائر الدراجات عن عبد الملك قال دعى ابو جعفر بكتاب على عم لجاء به جعفر مثل فخذ
مطويا فاذا فيه ان النساء ليس لهن من عقار الرجل اذا توفي عنهن شيء فقال ابو جعفر هذا والله خط على عم واملا وروى
الله عم سادسها رواية موسى بن بكير قال قلت لزاره ان بكير حدثني عن ابي جعفر ان النساء يرثن امرأة فماتت ترك زوجها
من ثمنه دار ولا ارض الا ان يقوم البناء والجذوع والخشب فمطوى بضمها من ثمنه البناء واما الثمن فلا يغني شيئا من
الارض ولا ثمنه دار قال زارة هذا مما لا شك فيه سابعها ما كتبت لرضاعة الى محمد بن سنان عليه السلام انها لا يرث من الثمن
شيئا الا في الطوبى النفس لان العفا لا يمكن تعبدهم فطلب الحديث ثامنها رواية محمد بن زارة ان النساء لا يرثن من الدار
ولا من الضياع شيئا الا ان يكون احد بناء فبرثن ذلك لبناء ناسعا حسنه حماد بن عثمان انما جعل للمرأة في الخشب
لثلاثين زوجا فيدخل عليهم الحديث عاشرها صحيح زارة ومحمد لا يرث النساء من عقار الدار شيئا لكن يقوم البناء والط
ويعطى منها ثمنها او ربعها الحديث حاد عشرها رواية محمد بن زارة لمرة الطوبى ولا يرث من الاربع شيئا الحديث ثاني عشره
رواية وسيزم ببيع الرضى عن النساء ما لهن من الميراث قال لهن في الطوبى البناء والخشب انصب فاما الارض والعفا
فلا ميراث لهن قال قلت قال لثياب لهن نصيب من ثلث عشرها صحيح مؤمن الطاق لا يرثن النساء من العفا
شيئا ولهن من ثمنه البناء والشجر والفعل يعني بالبناء الدار وما عفا بالنساء الزوجين اربع عشرها رواية بن زيد الصائغ
النساء لا يرثن من ربا الارض شيئا ولكن لهن في الطوبى الخشب الحديث خامس عشرها ايضا رواية بن زيد الصائغ
النساء هل يرثن الارض فقال لا ولكن يرثن ثمنه البناء قال قلت فان الناس لا يرثون ديارا فقال لا ولينا ولم يرث
الناس من بناهم بالسوط فان لم يشفهوا وضربناهم بالسيف سادس عشرها حسن زارة ومحمد لا يرث النساء من عقد
الارض شيئا سابع عشرها رواية عبد الملك بن عابن ليس للنساء من الدار والعقار شيء ثامن عشرها صحيح الفضل
الحسن المرأة لا يرث من تركه زوجها من ثمنه دار وارض الا ان يقوم الطوبى الخشب فمطوى بضمها من ثمنه البناء او ثمنها ان كان له
ولد من ثمنه الطوبى الجذوع والخشب ثاسع عشرها رواية طربال العشر من موثقة زارة الحمادي العشر من صحيح زارة
ان المرأة لا يرث فيما ترك زوجها من الفري والدار والسلاح والذاب شيئا ويرث من المال والفري والذاب مناع
مما ترك ويقوم النقص الابواب الجذوع والقصص تعطى ختمها منه وموثقة مثلها الا ان لربيع فيها مال الفري فليد
فيها الابواب ورواية طربال نحو الموثقة الا انه قال فيها ويقوم نقص الاجلاد والقصص الابواب الثاني والعشرون
محمد بن مسلم النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار شيئا لم لا يخفى ان اهاء الكلام في هذه المسئلة يكون بوزن على تال
مواضع الموضع الاول في تعيين ما تحرم منه الزوجية ولتقدم الشبهة فيفسر كل ذلك واضع في اخبار الباب منها الرابع

في كتاب الوصايا
في المسألة

يجمع ويجمع في اللغة نفس الدار حيث كانت المربع كجفر من الرقوم في التوزيع وفتر من المنزل ايضا والعقار كسائر كل تلك
 ثابت لها اصل كالدار والارض والخلقة والصبغة والجمع العقارات هي اعم من الرباع لانها كل ارض بها اصل وشغولها بشي
 دار او من رتبة او بيتا او حوانونا او حاما او غير ذلك ويحكي عن الارزهرى نفسه والعقار بالرباع وهو ظاهر عبارة المتن من
 جعله لظرف في المربع وبنيها لحداره وكذلك هو ظاهر عبارة المتبادر الحكاما الشيخ حيث قال وكان شيخنا ابي المفضل
 ليس من الرباع شيء وانما هي المنازل والعقارات وظهر من الارض سهم انتهى وكان هذا التفسير خطأ ويحتمل كون
 مراد الارزهرى للتفسير له بوجه لو كان من ضمنه الصبايع جمع صبغة بالفتح فالتسكون الارض المغلة اي المربعة في الصبا
 الصبغة العقار وفي الفاوس مجمع البحرين الصبغة العقار والارض المغلة وعليه فالصبغة اعم من المربعة والطوب هو لاجر
 والنفذ بالكسر والضم وبها منعوض البناء والجمع انقاض والجمع بالكسر التسكون سائر الخلق قال الله تعالى فري لبيك
 بجمع الخلق والجمع جندع واجذاع واذا تبين هذا فاسلم ان الاقوال فيها اظهر من رتبة في المرات ربعة مستوفى ذكرها في
 الاستدلال بانه الاخبار ما عدا الاربعة الاولى على القول المشهور المختار من حومان الرتبة مطلقا وان كانت ذات اول
 من مطلق مطلقا في الارض حينا وفيه من اعيان اجزاء البناء من حصن الجبر ونشب مستند خل في البناء وخلق كك ذلك فيها
 هو نصير جملتها منها ممتنعها من العقار كما في صحيح محمد بن مسلم الثانية والعشرين وحسنه زارة بابرهم بن هاشم المصنف
 كون حديثه كالتصحيح بل الصحيح ورواية عبد الله بن ابي بصير في صحيحه مؤمن الطاق ورواية مفسره وصحيحه زارة مع محمد
 ما كتبه لوصاه في محمد بن سنان ورواية الصفار قد عرفت شمول لفظ العقار الاملاك وسائر الاراضي متعنها من
 الارض في صحيحه الفضلاء ورواية مفسره واحمد زاذلي بن عبد الصبايع ورواية موسى بن بكر الباقى في عمها الثاني زارة
 شمول لفظ الارض لما ذكره وخرج منها من القرى في صحيحه زارة وثقة ورواية طربال وارض القرى في الباقى في
 قول المشهور قول المعتمد والجماعة ومنعها من الصبايع في بعضها كرواية محمد زارة مع ان المنع من ارضان في الصبا
 ملازم للمنع من غيرها بالاجماع المركب فان هذه الروايات منضمها الى المصريح بمنعها من الدار والرباع في الاخبار المتقدمة
 البناء مع وجود الصحيح والموقوف فيها والصبغة في الخبر المشهور المستفيض بل قبل المتواترة معصدة بالاجماع المتكفي
 الخلاف لو ثبت بالمشهور المذكورة حجة بالغة للقول المذكور ومن حيث منعها من الاراضي مطلقا ومن اعيان الارض لا لا البناء
 لضم مجموع الاخبار المذكورة جميع اقسام الاراضي مع نفوذ الارض لا لا البناء ولا ضائق كون المذكور في بعضها بعض الارض
 دون بعض الثمانية في الباقي بعد القول بالفرق بين الارض المستند خل في البناء وان يقع الخلاف فيكون بعض الاشياء
 القائمة على الارض في الحرم بالارض لا لا البناء فهو مقام الخروجه الاخبار يخص عمومية الرباع والتميز من الكتاب وما
 ضاهاها من السند كما هو الداب المشهور وعمومية الرتبة في جميع هذه الاخبار لذلك لو لم يرد على رتبة اصلها من الغريبان
 شيخنا الشهيد الثاني في رسالته المعلقة في المسئلة فصرح في الاخبار على ذكر تلك السند في صحيحه الفضلاء وصحيحه زارة
 المتقدمة للسلاح وصحيحه محمد بن مسلم الاخبار ومن هذا الاقتصار انفتح له باب المناقشة والنفذ والابرار وكذلك لبعض
 لربور جميع هذه الاخبار وكوفا على طريقهم المصطلح عندهم في حجة الاخبار ومن اجله يلجأون الى تكرار ادعاءات الاحكام
 ولو لا شوقنا فيهم بالطريق الذي سلكوه في الاخبار لو يكن مناص لهم في هذه المسئلة مع وجود هذه العدة من الاخبار
 من البناء على القول المشهور المختار لان مجموعها رافيه بالمقصود اشتمال بعضها على بعض غير متناف لا اشتمال الاخر على
 البعض الاخر مع وجود الصريح في عدة صحاح منها بالامع عما هو شامل لجميع ما هو محل البحث كالارض والعقار والربة فلا يخلو
 المناقشة في الاستدلال لهذا القول بالاعتماد المذكور من البعض بعدم شمول بعضها لجميع الارض لو ثبت في الخبر
 البيان المنوع ايضا ولا ذلك لاحكام تستفاد من مجموع اخبارها ان اشتمال صحيحه زارة منها على منعها من السلاح والدار
 غير قاصح ايضا في الاستدلال بغيرها ولا بما في منعها من غير السلاح والدار المعنى في هذه الاخبار العام المخصص لبعض
 الخارج عن البحث في الباقي كما نرى في محله وبنها حمل لبيك فرض الاجماع على عدم الحرمان منها على ما كان حقيق من سيند وذا
 وكيفية لا خبر من الطريق والارضية اورد في مجمعه من المناقشات والاعمال ما اتركب في مناقشات واعتبارات اذا انفتح

في بيان الرتبة
 في بيان الرتبة
 في بيان الرتبة

في بيان الرتبة
 في بيان الرتبة
 في بيان الرتبة

المسئلة الثلث

منه في قولهم لا يملكه
منه في قولهم لا يملكه

باب الاستعانة بها لاشد باب استنباط الاحكام ولذا طوي بنا عن الغرض لها وان شبعنا على بعضنا بعض من هو على هذا القول
لا ينبغي الاطالة بمثلها واما تقريره لاشد لال بهذه الاخبار على حومان الزوجه من عين الغل والشجر فهو شمول الغل
المنوعه منه الزوجه في هذه حجاج لها لان الغل في اللغة كل ملك له اصل كما سمعت من بعض اهل اللغة قال طرزي
الغفار اصل مضنا فالنصب يجمع بشموله للغل في عبارة بعض اهل اللغة كما في الصحاح ويجمع البحر في الشجر بعد
القول بالفرق بينهما كما صرح به الشهيد الثاني في رساله وكذا عدة النسخ مع ظهور الغل في عبارة ابن القيم في المشايخ
فيتم الشجر معضداً تلك الصحاح بالشهر على منعها من عينها كما سمعت حكايتهما من تقدم ولكن رجح شخنا الشهيد في رساله
ناويل اخبار الغفار بما لا يملك الغل بالشجر حيث حج عدم حومان الزوجه من عينها استنادا الى عدم حمل الارض والاد
البناء اليها النص الفلاني لها قال واما اخبار المنع من الغفار فلازم تاويلها على كل من القولين بغير المنع فيها كما هو
المشهور وعدم الجري فعلى الاول من جهة انضاء ظاهر اخبارها المنع من الغفار عيناً وقيداً والمشهور بطلونها من جهة انها
ناويلها بما هو الفلاني الثاني من جهة انضاء باقي الاخبار عما عدلها بقا الغل والشجر على نحو الميراث لضمها الى الارض
والان البناء من الطوب الخشب نحوها والغل والشجر ليسا شئيهما فيجب ان يملك الغفار بما لا يملكها حقاً ثانياً
الاخبار والاول ليس يادى من الثاني بل الثاني يادى من الاول من وجوه احدها ان يحمل الغفار على الارض خاصة لانها هي
الذي اطلق عليه وهي لا تغبر ولا تفسد بخلاف غيرهما حتى الشجر فانها فروع يحد ثمتها الناس فقبل الفساد فكانت الارض
به اولى بغيره لا يجدي ثعلب حمل الغفار في هذه الاخبار على الارض بان الارض هي اصل المال الذي اطلق عليه الغل
لان الذي قال ان الغفار هو اصل المال قال بغيره كالتخل في المصباح المنير الغفار كسلام كل ملك ثابت له اصل كالمال
والتخل انما هو فدل على كون المراد من اصل المال ما هو موجود في الغل قال وثانيتها ان يسلم اطلاقها الى الغفار على غير
اى غير الارض لكن يخصها بالغل كما صنع في الصحاح وحيث لا فائل باختصاص الحكم من منع العين دون الفقيه بالغل دون
الشجر فقط اعتباراً به ويخص الحكم بالارض وحكما اخرج احوال لقول الاول اى المشهور والسلاح والدواب من خبرنا
المثبت للمنع من جهة عدم الفائل بالمنع منها كل يخرج الغل اى بعد البناء على اختصاص الغفار به من جهة عدم فائل
باختصاص المنع به دون الشجر وبغيره لا فائل بشمول الغفار للغل دون الشجر الغل في عبارة الجوهر ليس المراد خصوصه
بل مثال له وللشجر على ان الخبر المثل على الغفار على تقدير كونه مخصصاً بالغل لا يختص الحكم بالغل فأيده عدم ذكر الشجر
وقد ذكره الاحول في حجي بل يجمع الاجماع المركب ولا فائل بالفرق بينهما وبين الشجر فلا محذور ويوجب سقوط نص الغفار
قال ثالثها ان يجعل الغفار على اطلاقه لكن نخصه هنا بالارض جعاً بين الاخبار وعملاً الكتاب فينه انه لا يوجب على خصه
من جهته ويجمع بخصه نص الكتاب باخبارا والغفار على نحو الميراث فيها قال رابعها ان يجعله على اطلاقه لكن ليس في
اللفظ اشغاً وبشموله الجميع افراده بناء على ان الارض يحمل الجنس ونحوه مما لا يقبل الشمول فيشك في غير الارض واما الارض
فقد خل قطعاً لعد من الاخبار والاجماع وبين ان الخبر الذي هو وده في منع الغفار هو صحيح بن مسلم لا يرثن من الغل
شجاراً وهو بعيد عموم الافراد وصد في هذه حجاج قال خامسها ان يجعله على اطلاقه بغيره لكن نخصه بالارض هنا لانه
موضع البقن ونطرح البناء في الشك فيه مع منا فانه لا اصل وحلو كثير من الاخبار ومن غير الارض فلو كان المراد ما جلا
فيه الغفار ما يشمل غير الارض لزم ناخر الببان فيما خلا عن ذكر الغفار وبين ان مع اطلاقه الموجود في هذه من الصحاح
لا يفتى شك بغيره لا اطلاقاً بالضرورة وبغيره يقطع الاصل وحلو بعض الاخبار وعنده غير من ان لعد ثبوت ناخر الببان
المنوع منه لان الاحكام تستفاد من مجموع اخبار هذا النوع قال سادسها ان يجعل الغفار عطفاً لتفسير الارض
بغيره عدم ذكره في كثير من الاخبار وحدها من الاحكام المعصوم خصوصاً مع اتحادها هنا وفيه ان لا اختلاف
الحذر وانما يحصل لو كان الخبر الجالي من الغفار نافعاً للمنع والحرم ان من الغفار وليس كذلك وقوله خصوصاً مع اتحادها هنا
مراده صحيح بن مسلم الفائل النساء لا يرثن من الارض لامن الغل اشجاراً وهو في العطف لغاير الظاهر من العطف بالتفسير
بل سياتي في الحل على التفسير بغيره جلاً وبالجمله لمع من الغفار وادى في هذه حجاج والغفار لغرضها مل لها ولا دليل على

المسئلة

المقتضى فيها على ذكر منها من الزبايع لم يفتقر فيها لعدم منها من الزايد فاذا وجد في رواية اخرى المنع من غير الزبايع ايضا وجب
الاخذ بها ايضا لعدم مغاوضها وانما زيادة السلاح والدواب فالاجماع الثابت على عدم منع الزايد منها عارض المنع
منها في رواية زياره فطر حان اجل ذلك فلا يقاس بها زيادة الارض الموجودة في رواية المنع من غير الزبايع حتى يطلع
ايضا وان كان الشهيد يمنع في الزبايع لا يخفى الاجماع على عدم حرمانها من السلاح والدواب ثم عارض به على استدلال
الشهيد بالاجماع المشتمل على منعها من غير الزبايع قال قدام عشرين بعد الزايم جميع ما تضمنه ذلك الاخبار لا سيما
على عدم ارثها من السلاح والدواب فاطرحتموه واخذتم بالمنع والمقتضى عليه وانتموه بخلاف ظاهره فليكن هنا
اشتمالها على الاراضي الزايدة على الزبايع كك مع اشتراك الزايد على المعنى الذي هو جيل طرحة قال فان قيل ذلك
الزايد اي السلاح والدواب فيقول بالاجماع فاحجبنا الى رده وثاويله بخلاف ما يقتضيه اي الاراضي الزايدة فانه من
الزبايع وقد ثبت عليه الاخبار الصحيحة وغيرها من الاخبار لا يفتقر صريحا فانما يمكن التمسك في كلا الامرين وسما
كل ما حاصله منع الاجماع منهم على عدم حرمان الزايد من السلاح والدواب اخرى سطرها والاجماع في زمان الشيخ على
خلافه فاما لا يعلم بعد المفيد فاعلم بالنعيم في الاراضي المعروفة يومئذ ما قول المقتضى باختصاص المنع بعينه
الزبايع وقول المفيد بالمنع منها عينيا وفيما لا يقول ابن الجنييد بعدم حرمان الزايد اصلها والشيخ بكفي بهذا القول من
عدم ثبوت القول في مسئلة في دعوى الاجماع فيلحق ان يطرح قوله بنعيم منها من الاراضي لعدم ثبوت قول به جين
ذهب لثبوت خلاف الاجماع بطريقه هو في دعوى الاجماع في نضا عيقل لفقلا انتهى مختصلا ولا يخفى ان قوله ان الشيخ
واثابا بكنهون في دعوى الاجماع باقل من ذلك جرائه من على شيخ الطائفة لان حاصله دعوى الشيخ الاجماع بمجرده على
العلم والفاصل بالخلاف من غير ان يعلم بعدم الفاصل ولذا اعترض عليه بان القليل بالنعيم في زمانه لم يعلم الا منه فيكون
القول به منه ممنوعا لا يدخل في الاجماع وحاشا ذلك من عالم من اصحابنا فضلا عن الشيخ ترى ان الاجماع عنده من الالة
الظنية وعلى كل حال قد فرغ بعد ذلك من وجوه الاستدلال لقول المفيد بان الاخبار مختلفة ولا وثوق ببعضها وبعض
فينبغي الاقتصار على ما انفقت عليه من قبيل تقبيل الخصيص الكتاب بخلافه الاصل وقد قرع غيره ايضا فوجب دليل هذا
القول بهذا الضووفية ان الاقتصار انما ينبغي لو كان الزايد مشكوكا غيره لول عليه بدليل معتبرا ما مع وجوه في هذه
من الصحاح والمرتفات والمضمرات فلا يجوز نفيه بمجرد وجوده في بعض الاخبار بل يجب اخذ به كما هو واضح وكذا
قوله انه تقبيل الخصيص الكتاب فان لزوم مراعاته مسلم لو كان في المختص اجال دون مثل المقام المقتضى في بعض
الاخبار على الزبايع وفي غيره ما لا يقتصر عن المحجة مصرح بغير الزبايع فيجب التخصيص الزايد للقيام المحجة على التخصيص
معارض كان هذا التقدير من الاستدلال ما حوز من وقوع الاستدلال به لما لم يرضى مع امكان الفرق بما هو
المعروف من طريقه من عدم تعويله على الاخبار الاحاد فليعلم اعرض عن جعل الاخبار في مقابل الكتاب عقول في تخصيص
على الاجماع القطعي لم يخفوا عنده من الاجماع الاحقران من غير الزبايع دون النعيم لان هذا هو اللازم على تعويله على
من الاقوال الثلاثة على فرض وجو الفاصل بكل منهما في زمانه فهو المنفق عليه هذا لا يتم ان يقول على الاخبار الاحاد ما
سعت من وجوب الزايم التخصيص الزايد ان عنيته دون الاقتصار على الاقل قد ثبت من هذا التقدير ان كل القول
الزبايع مستند في ما خلا القوابل المختار من اختصاص حرمانها بغير الزبايع والاخذ من قيمتها وفيما بينها ومن غير ان
غير الزبايع كما ان الزايع والبسائين مؤثران في الجمع بين ظاهر الكتاب ما اجتمعت عليه لظايفه من الحرمان كما هو محصل ما في
انصار السيد فانه يقول هنا على ما عول عليه المحقق وقره هناك بما حاصله ان في المنع من العين واعطاء الفهم جمع بين الكتاب
وما اجتمعت عليه لظايفه فانهم اجعوا في انما من على الاختصاص بالعين ولم يصبروا بعد اعطاء الفهم فالجمع المنع
العين واعطاء الفهم في المختلف نكت لا رشا ان قوله لم يرضى حسن لما بينه من الجمع بين الكتاب الاخبار ورتبها بانه
تقبل في تخصيص الكتاب قد ثبت ما قد تناه الجواب عنه فان ما ذكره في المختلف من الجمع بين الاية والاخبار مني على
ان استدلال لا يضر ان ثلث الثمن والربع فيه عموم للملكية العين والفهم وكذلك مدلول الاخبار من عدم ارثها الزبايع فيعمو

والشيخ في كتابه في الزايد
والشيخ في كتابه في الزايد

في مثل البرق

لعدم ملك عين الرباع ولا فيمنها فيخصص عمول كل منها بالآخر فعموا الارض التي لا يدرى الى ارثها من خصوص القبة
دون العين وعمو عدم ارثها الذي في الاخبار الى عدم ارثها خصوص العين وبهذا الجمع يغلل تخصيص القران وهو لا يرد
المراعاة لقوة عموا القران ونظر الى الاختلاف الواقع في النص والقنوي في مقدار تخصيص هو مخرج ودان الاختلاف
ان كان في مقدار تخصيص بالنسبة الى الارض فبالنسبة الى عدم ملكها للعين القبة من الارض لا اختلاف لانفاها
على انها لا يرث من الرباع مثلا ومن مطلق الارض ظاهر قول لا يرث من كذا هو عدم الاستحقاق بين عينا وفيه خصوص
مع قوله في بعض النصوص لا يرث زوجها من الميراث والدور شيئا ومضافا الى اختصاص ذكر الالات بالقبول مقابل عدم
ارثها من الارض بقوله بعد بل يقوم الطوبى للشئ مثلا فانظر ظاهره في التخصيص بان الالات تقوم والارض لا تقوم فاطلع
للمشرك فلا تقوم في الارض وبالحال لا موجب للشك بعد البناء على تخصيص عموم الاية بالنسبة الى الارض عموم او خصوص
في كون مقدار التخصيص عدم اعطائها من الارض عينا ولا في غير ان مضمون الاية اعطائها الربيع والشمس من عينا للذكر
ولا تعرض فيها الاستحقاق فيها من الغيرة اصل وكذا مضمون الاخبار وعدم ارثها من الرباع او مطلق الارض من غير تعرض احد
استحقاقها من قيمتها اصل حتى اذا قلنا باعطائها القبة من الارض يكون تغليب في تخصيصه ويكون عمل ببعض مضمون
الاية في الارض وبعض مضمون الاخبار فان قيل تورثها العين في الاية مستلزم لتورثها القبة لان من ملك عينا كان
له قيمتها قلنا لو سلمنا فاستحقاق القبة منفرج على ملكية العين وناس منها فاذا انتفى ملك العين في الارض لا اخبار
انتفى ايضا استحقاق القبة الذي كان مع ملك العين في مضمون الاية ولا دليل اخر يثبت استحقاقها من ارباب في الاستحقاق
القبة هنا حتى يكون جمعا باخذ بعض مضمون كل من الدليلين فهو صحيح لا دليل عليه بل ان نامله بنقته الدليل من الظهور
المشار اليه في قول لا يرث من كذا ومن لا استحقاق في قيمة في البين الا المنفرد على ملك العين والفاضة لتخصيصنا
بانقضاء ملك العين ولا جعل من الشارع مستغلا لاستحقاقها والاصل في مثل هذه الوارث من دفعها مع انه لو سلمنا كون
مقدار الاية تورث شيئين هما العين والقبة ومقدار الاخبار عدم تورث شيئين لا يتصور تغير القبة على العين فلا
يحتاج ان يبين مقدارها فعارض العموم والمطلوب لان مقدار الاية تورث شيئين من جميع الذكر ومقدار
الاخبار عدم تورثها شيئين من خصوص الارض مثلا فالجمع الغير المحتاج الى شاهد ودليل في نحو هذا المعارض هو
تخصيص العام ومعناه تحكيم دليل الخاص بما هو عليه من عموم لو كان فيه على دليل العام وهذا مقدار قول المبيد لا
المرضى اما الاخذ من كل دليل بعض مقادير وطرح بعضه فهو صحيح محتاج الى شاهد ودليل واي شاهد هنا على ذلك
واما ما عبر به من في الاستدلال على مغالته من انها جمع بين الكتاب اجماع الاصحاب فكأنه منى على عدم تقوى الله
على هذه الاخبار اصل كونها احاد ابل الاعتبار في تخصيص الكتاب اجماع الاصحاب لكونه دليل اظهير وان المخفق
من اجماعهم بعد الغرض عن فتوى بن الجنييد هو المنع من القبة كما اشرنا اليه سابقا وفيه ان اتفاق الاصحاب ما عدا هو
المنع من الارض عينا وفيه وان اختلفوا في عموم الارض خصوصها فقولنا ان المتقين من الاجماع منع القبة خاصة ممنوع
نعم بهذا النظر ومع الغرض عن الاخبار اصل الحسن لا فضا في منع الارض على ارض الرباع عينا وفيه كما هو قول المبيد
وان كان المرضي مع عدم وجود فائل من غير نفسه بافضا والمنع في الارض على العين دون القبة بل الخطحجر احتماله و
لذلك يجعله المشفق فلم يدر الخط فتوى بن الجنييد بعدم حرمانها اصلا ولجرح احتماله لا يجعل الاجماع على الحرمان من قيمة
الرباع شيئا فلا يكون تخصيص الكتاب بن اصله شيئا فان قال اتفاق الاصحاب على خلاف بن الجنييد مخفق فلا بد
قلنا اتفاقهم في زماننا ايضا على خلاف ما يزعم هو من حصر المنع بالعين مخفق واما ما نعلق به الاسكان في فيما خالف
به الاصحاب من عدم حرمان الزوجين بوجه من عموم الاية وعدم ما يصلح لتخصيصه لان الاخبار مع كونها احادا في نفسها
مضا لغيره مشاعر فدل شيان اندفاعا عن البين باول هجته من الاصحاب عليه بذلك لثافتها العظيمة من الاخبار الضعيفة
المعصدة بالاجماعا لم تكثرة ولم يبق له هجته بعد ذلك لجهتي ندعى لما دوز الكلام في المنع والبرام وربا امكن
ارجاع كل ما الى التخصيص الاتي بين الزوجين اذ لو ولد وغير ذلك لولد في خلاف في اصل الحرمان فان حبان الجنييد

في مثل البرق
في مثل البرق
في مثل البرق

في المختلف منه فاما دخل الزوج في الزوجية على الولد ولا يجوز كان الزوج الربع والزوجية الثمن من جميع الشركه عتار او انا
 سنا من او رتقا وغير ذلك وكل ان كان الزوج زوجات وان خص من لا يورث لست من ان خصوا جميعا الستة عشر
 للولد انتهى واستظهر في المسئلة ان عدم حرمان الزوجية بالمرء وفي المختلف بعد نقل كلامه هذا قال ولم يخص الولد
 بالزوجية قال في مفتاح الكرامة بعد نقله وبيان حكم الزوجية مع الولد لا بد من ان يورث من جميع الشركه ليس الا
 لكنه وليس هو بحسب الاختال الا بالنسبة على حكم الزوجية ذات الولد انها كالزوجات وتساوي قال ثم ان الغالب
 المتبادر من الولد ان لا يكون وليا فلهذا الغالب المتبادر بعد الاطلاق ولا واخر انتهى مراده فبعد اطلاق
 الزوجية التي في اول كلام الاسكافى واخره بذات الولد لا يكون ربيها ومحصلة يورث على الفصيل الذي شره
 اليه وكنت خله في عبارته من قبل ان عشر على ما في المفتاح لكن خبرنا ان بعد الموضع الثالث في تعيين من يورث من
 الزوجات هل هي مطلق الزوجية وخصوص من لم يكن لها ولد من الزوج الموقوف قولان الاول للمعبد المرفوض الثاني في
 جماعة منهم المصنف في ظاهر الكتاب فليبدى الا ببل الحكى عن المعبد في رساله علمنا في المسئلة وعو الاجماع على تعميم
 الزوجية في الحرمان ولو اختلف على عبارتها فليعلمنا مسافة لبيان اصل حرمان الزوجية لان كيتها للزوج على ناصب في زمانه
 يرى عدم حرمان الزوجية اصله وسبب عوى الاجماع على تعميمها الى الجلي ايضا حيث قال في السرائر فاما ان كان لها
 ولد منها عطيت سهمها من نفس جميع ذلك على قول بعض اصحابنا وهو اخينا محمد بن بابويه واليه من هب شعبنا
 ابو جعفر في نهائنا لا انه رجع عنه في سننضاره وهو الذي يقوى عندنا في الاستنباط قال لان الخصم في
 الى ادلة فونه والاجماع على انها لا يورث من نفس من هذا الوباغ والمنازل شيئا سواء كان لها من الزوج ولدا ولم يكن وهو
 ظاهر قول شعبنا المعبد في منعه والمرضى في انضاره انتهى في ظاهره سينا فكون معتد الاجماع الذي ادعاه هو انها
 لا يورث من اربع شيئا وان قوله سواء كان استنباطا منه من ذلك الاطلاق كما يشهد به نقله الخلاف من بعض قوله
 ايضا الخصم في جناح الى ادلة وخاصة دعوى الاجماع على نحو ان مطلق وهو غير الاجماع على التعيين مثل هذا الاجماع
 على العنوان المطابق موجود في الخلاف ايضا قال مسئلة لا يورث المرأة من بواغ الدرة والارضين شيئا الا ان قال دليلنا اجماع
 الفرقة واخبارهم لكن في الجواهر جعل ما في السرائر يورث في الاجماع على عدم الفرق ومن الغريب ما حكى في مفتاح الكرامة
 عن جماعة من حكاهم اجماع الخلاف على الفصيل بين ذات الولد غير لها على كل حال لقول الثاني للشيخ في نهائنا وعن
 الفقيه والمبسوط والوسيلة والشرائع والجامع وعده من كتب الفاضل والكنز والدر وسنن المرام وفي الايضاح
 والشيخ وهو المنسوب الى المشهور في هذه كتب في بعضها مطروحة اخرى مشهور المتأخرين وان انكر كونه المشهور في الجواهر
 وكان متأخر المتأخرين فادكرهم الى الفتوى بالمعكوف في مفتاح الكرامة استفادة الاجماع عليه من الايضاح وكثر
 الفرائد والشيخ من جعلهم محل النزاع غير ذات الولد قال وظاهرهم ان الناس متفقون على الحكم في ذات الولد انتهى
 لعل الاستفادة في غير محلها ففي الشيخ وان قال لا وان احبا بنا اختلفوا في الزوجية التي ليس لها من الميت ولد على
 اقوال وعده الاقوال لا يورث لكن قال بعد ذلك واما الزوجية التي لها ولد من الميت فاطلاقا لم يرضى المعبد والشيخ
 بان المرأة لا يورث من جميع ما تقدم واما الشيخ فقال في نهائنا ان ذلك مختص من ليس لها ولد من الميت واما ذات
 الولد منه فترث من جميع ما شره وبعد الفاضل ابن خنزة وهو قول ابن بابويه انتهى مع تصريح بالخلاف في ذات الولد
 وحكاية القولين فيها كيف سطره فنهائنا في الناس على الحكم فيها من عدم الحرمان فكان مراد من جعل عنوان محل
 الخلاف غير ذات الولد بيان ان حرمانها متفق عليه من اصحابنا غير الاسكافى الشاذ الغير الفاضل خلافا لاجماعهم و
 لما حكى عنه عدم الحرمان قال كما هو من هب لغوم الى لغامه وان ذات الولد ليس كذلك بل بعضهم عزم الحرمان لها
 وبعضهم لا يحرمها سينا وعبارة الايضاح مثل الشيخ ايضا بل فيها زيادة فابدا ما وجهه لعدم ذكره قول الاسكافى
 من اصحابنا اصله فهو كما انه جازول بيان انفا واصحابنا على حرمان غير ذات الولد بخلاف ذات الولد لا يورث الاجماع
 على الفصيل وعبارة الكثرة تحضرن في علمها مثلها وبالجمل لا يخفى من نقل الاجماع غير وقوع مطلق الزوجية معتد اجماع

اجماعهم على ان لا يورث من جميع ما شره وبعد الفاضل ابن خنزة وهو قول ابن بابويه انتهى مع تصريح بالخلاف في ذات الولد

اجماعهم على ان لا يورث من جميع ما شره وبعد الفاضل ابن خنزة وهو قول ابن بابويه انتهى مع تصريح بالخلاف في ذات الولد

في بيان النكاح

٤١٧

هذا هو الأصل في النكاح
أنه لا ينعقد إلا بالرضا
والإيجاب والقبول

المتبع في الخلاف والحل في الشرع ولعل الأقوى فيهما هو أن النكاح لا ينعقد إلا بالرضا والإيجاب والقبول
بل عموم جملتها للغير المتبع المحل في اللام كالنساء وتلك الاستثناءات قبل والنكاح أيضا بالزوج والشئ في بعضها كجنيته
الفضلان وجهي زواجه وحمل المرأة لثبوت النكاح من عقار الدخول شيئا ولكن يقوم البناء والطوبى يقطعي ثمنها أو ربحها بالثبوت
فكانت له من ثمن النكاح بذا لولد وهو وإن كان كذلك لكن المراد بذلك الولد من خصوص من كان لها ولد من
الزوج المتوفى والشئ للزوجة ثابت بمجرد الولد إن كان هو الزوج من غيرهما فلا ينعقد بالنسبة إلى ذات الولد إن بدى
الأطلاق وإن كان أكد في الجملته زاده المطلق منه إذ بعد التصريح بشمول وجود الولد بدلا للزوجة عليه بعد جملته الزاده
خصوص الولد من غير من يعطى ثمنها من بينه الأطلاق بل مطلق الولد وإن كان من صاحبة الشئ نفسه في رواية طبرست
فأما الأرض والعقارات فلا ميراث لمن قبله قال قلت كيف صار ذل هذه الشئ وهذه الزوج مسمى قال لأن المرأة ليس لها
نسب تراث به وإنما هي خيل عليهم وإنما صار هذا كذا التلا في زوج المرأة فمضى زوجها أو ولد من قوم آخرين فبينهم قوم
في عقارهم ويخو هذا التعليل موجود في صحيح محمد بن مسلم ورواية محمد بن عثمان وما كتبه الرضا عم محمد بن سنان و
وجود العدة في ذات الولد غيرهما فاض بارادة عمومها موضوعا للحكم المعلن وهذا الإطلاق بل العموم المشار إليه
مقتضد باجتماع الخلاف في السرائر والحكمي مثلها عن رسالة المفيدان لم يكن كاستفاد منه في مفتاح الكرام في النكاح
فيها بالنسبة إلى ابوهن بالشهر المتقدّم لهما إلا شارة لأنها غير مخففة عندك ومفوتها ليس كمنقول الإجماع معتبرا
خصوصا مع أنكارها في الجواهر أيضا كما سمعت عدم ساعته النكاح عليها لأن الذهاب إلى الإطلاق كثير وليس بالبعد
شهر الإطلاق في المتقدّمين والتفصيل في المناخرين كما يعطيه كلام الشريف لعل في مفتاح من الجمع برعيه بين دعوى
المفيد والشئ والحل في إطلاق على الإطلاق وضاح لا يفسح والكثير في التفتيح لا ينفق على التفصيل بان نظره لا يبرز
إلى انقضاء المتقدّمين والآخرين إلى انقضاء المناخرين ثم ليس بالبعد أيضا ان شهر التفصيل ان مخففت في طيف من
خصوص المناخرين غارت بعد ها الفتوى بالإطلاق من كثير من جهة حق ساوث الفتوى بالتفصيل كما يعطيه نسبة
من جابر نقل الأقوال الإطلاق إلى جماعة من المناخرين ولا ينعزل الإطلاق والعوضي من الخصوص سواء مخطوطة ابن
اذينة المتقدّمين واستند إليها الجماعة الداهية إلى التفصيل قالوا يجب الجمع بينهما وبين المطلقات لما نعه لهما من ذلك
بغيرها طلاقها بغيره وفيها أنها وإن رواها عنه كما قالوا ابن أبي عمير يعقوب بن يزيد محمد بن أحمد الثقات ويعقوبان
بروها هؤلاء ويستدل بها أغاظم علماءنا ما لم ينفوا وان ابن اذينة رواها من الإمام لكن غايته اعتقاد هؤلاء أنها من
غير الإمام ومجرب اعتقادهم من غير شئنا إلى قرائن وأمارات معينة ومعلومة عندنا لا يبلغ مرتبة الحجية ولا يحصل العلم
من ذلك بكونها رواية كما لم يزل والمضمرات حتى ينفج جبره غفها ومظنون لرواية غير حجة وان سلمنا اخبارها
بعل هؤلاء المشهور فغايتهما البلوغ مرتبة الحجية لكن تفيد المطلقات الكثيرة الراجعة جملتها إلى العموم المعتضد
بالاجماع الحكيم بها فوج الكافة وفيها هذه المخطوطة الواحدة فالحل على ما لا ينافي العموم المذكور ونطرح
وسوء عوى في الفرقين تغليب في تخصيص الأية لاخصاص الخارج منها بناء عليه بغير ذات الولد وهذه المخطوطة
وان لم نهض بغيرها الأخبار المذكورة لكن بسببها خصوصا مع حل الأغاظم بها نفع الشئ في بقاء المطلقات على
عمومها للزوجين ونسب هذه الشئ في ذلك الخارج من عموم الأية هل الزوجان معاً واحدهما وبلزم مع الشئ بتغليب
الآخر الج عن عمومها ما أمكن وهو بالفرق وفيه ان الشئ لنا شئ من هذه المخطوطة بعد انشاء الصانع الفقيه
عدم اعتبارها ليست بلا زعم المراجعة مع ان في الفرقين تكثير التخصيص لا تغليب الا لا يخصصه على كلا التقديرين
أما في كلمة شركهم بغيره لا ضحى وهو على نقل بر عموم الزوجين غير محتاج إلى غيره أو في كلمة بذا لولد وهو على
تغليب الفرقين بين الزوجين وتح مع هذا التخصيص في الكتاب محتاج إلى تخصيص استند أيضا من الأخبار المذكورة
بغير ذات الولد ومراعاة فلذا التخصيص بتركه أصلا في الاستند المعبر فوق حله لاستغاضا إلى مراعاة قلته بتغليب
أفراد الخاص لأن دليله ان لم يكن معتبرا فلا تخصيص صلا وإن كان معتبرا وجب التخصيص به ولا ينفك معتبرا

افرادا الخاص اكثر منه ودعوا الجمع بالقرن المذكور بين هذه الاخبار المانعة للزوجه من الاراضى بين الصحيح والموقوف
 المتقد من المتأخرين بانها تترك من كل ثلث الزوج والزوج يترك كل ثلث بمحلها على فان الولد وحل الاخبار
 المانعة من رثتها الاراضى على غير ذلك الولد وقبيل مع عدم شاهد معتبر من الاخبار عليه ان اصل الجمع فروع المكافئة
 المفقودة في البين حسبا استبرأ لانه يمكن بوجهين اخرين احدهما حملها على النفقة وبشبهه له السؤال في الصحيح المشعر
 بالمفرغ غير من حرمان الزوج كليته والسؤال عن كون الزوج كل ام لا وهو ظاهر في وقوع الجواب بمحلها من كل شيء هو
 النفقة حيث ان لفظة النفقة على خلاف ما هو مفعول عند اصحاب الامم ع واما ثانياً فبما يخصها بمثلك الاخبار بالنسبة
 الى الاراضى هو جمل لا يحتاج الى شاهد لكونه لغرض بينهما لغرض الغام والمخالص لمطلقين وموقوفين بان هذا
 التخصيص في الصحيح من التخصيص في الجواب بمورد السؤال وهو موقوف فان ميراث الارض هو المسؤل عنه والجواب اذا
 خصص بغيرها من الميراث في غير الاراضى كان الجواب غير منطبق على السؤال لا نحو الخصوص لا بنحو العموم وهو صحيح
 في كلام الامام عم ولعل نظر صاحب الزياض الى هذا حيث قال وحمل على النفقة متعين لموافقة العامة كما صرح به جماعة
 يظهر من جملته في الروايات وهو اول من يخصص للعموم من جانب الزوج بما عدل الاراضى لما فانه ليس في الروايات
 مراده من الشياء ما ذكره على كل حال من افاة تخصيص الصحيح بما قرره من موقوفه بانه ليس من التخصيص بمورد السؤال ضرورة
 كون المسؤل عنه في الصحيح هو في الحقيقة ارث الزوج من الاراضى للزوجه واما كونه مثل الزوج التي لا يرث الارض فهو شبه
 من السائل في معنى البين ليس جزء من السؤال والواحد للامام الجواب عن الحكم المسؤل عنه لا عن كل ما يغيره السائل
 وهو قد اجاب عما سئل من الحكم بعموم قوله رثتها من كل شيء تركت وهذا لم يخص بوجه وانما وقع التخصيص بما اصابه الله
 في الجواب بقوله ورثته من كل شيء ترك الذي لم يكن متولاهه فكان الجواب في قوة قول ان الزوج يترك من دار امرائه
 ارضها والمرأة ورثته من كل شيء عدا داره وارضه كما اعنفه السائل وهذا الاستثناء من ضم الروايات المحصنة ولا حرازة
 فيه اصل والعمدة في الجواب ان هذا من الخبرين غير كافين لذلك الاخبار الكثرة خصوصاً مع موافقتها لما اتفق عليه
 العامة فيها محمول على النفقة لسننهما الى النظر بغير ملاحظة موافقتها لانفاهم ومخالفتها لانفاها من عدم ثبوتها
 من جميع تركه الزوج الموضع السائل في مورد نفقة البنية عليها منها ان ضابط قول المعيد فيما يمنع منه الزوج هو
 ارض ما عدل من المساكن وهو غير مختص بالمنازل بل يضم كل بناء اعد لمعينة سكنى او لمصالح اخرى يشمل الدار وسبل
 البهوانات من بيت غنم او بقرا وخيل او وضع غلات او بيت حمام او مضغرة او مضبنة او مسكة او معصرة او مخزن
 كذا الدكان والحان وضابط قول الشيخ في مقابلة هو الا يضمن فطره منها من كل ارض سواء كانت من ربايع او ربايعا
 او بنايات او ارض بناض بسطة خالية من شاغل اصل وهذا ظاهر من كلمات هل القولين فالشيخ اختلف قال الشيخ في
 النهاية لا يترك من زوجها من الارضين والفرع في الرباع الى ان قال لا يعطى من فضل الارضين شيئا وقال بعض اصحابنا
 يعني به المعيد ومثابه فان هذا الحكم مخصوص بالدور والمنازل دون الارضين والبنايات وحكي جميع ما في النهاية
 ثم حكى عن ابن البراج والى الضلاح ما هو مناسب قول الشيخ ثم قال قال المعيد لا يرث الزوج شيئا مما تجلعه الزوج من
 الرباع الى ان قال والرباع هي الدار والمساكن دون البنايات والاضياء الى ان قال اخذ الشيخ على هذه هبة في لهما
 بما دواهم وداره ويكره فضيل وبريد محمد بن مسلم ومناق ما اوردته من روايات وقال بعضها هذه الاخبار التي
 روتها عامة لانه ليس للمرأة من الرباع والفرع ياشق وكان شيخنا اى المعيد يقول ليس لمن من الرباع شيء واما
 هي المنازل والعقارات ومن الارض سهم والاحبار عامة والعمل بعمومها الى ان لا انا فرضنا على الارضين
 ما يخصها بطرق على الرباع والمنازل وما تضمن بعض الاخبار من ليس لمن من الرباع والعقارات سى ولا رثته
 ذكر الاصل لا يدل على ان لمن من الارضين نصيبا الا من جهة دليل الخطاب ذلك بترك الدليل والاحبار الاخر الى
 على ذلك الى اخر كلامه وصريح في تعميم قول المعيد لسائر المساكن ما حكاه في مفتاح الكرامته عن في لرسالة من عا
 الاجماع على منع من الرباع وان الشيعة يقولون ان الرباع ليس مما تركه الا نواج لجميع الورثة وقال الرباع عند هذا

جوابا لشيخنا في الرباع
 وروى في

في شرح الركن

٢٩

المنفعة هي الغرض والمساكن دون الضياع والبساتين انتهى بل ظاهر لو باضد عواجمهم على عدم الفرق بين اقسام
 المساكن قال لظاهر كما صرح به جماعة من غير خلاف بينهم اجماع انه لا فرق في لا يثبت في المساكن على القول باعتبارها
 بين ما يسكنه الزوج وبغيرها اذا اصدق عليه اسم البناء انتهى انما نقلنا هذه العبارات لما يوجد في بعض العبارات
 من لا يفضار في نقل قول المفيد ومنا يعيد على كرمتهما من راضي لرباع فقد يرد من لا يصنع كلها انهم انهم يقتضون
 على الدوام المساكن ثم قد عرفنا ان وجه تسميتها اهل هذا القول هو ما في طي كلها انهم من ضمن لا خبايا المفيد منها
 من الرباع بدعوى قبول لفظها المساكن الشا طنة للبيوتات مطلقا لان اسكن في المنة مطلقا للبيت وان لم يكن منفعة
 السكنى ونفعها من العقارات بدعوى قبول لفظها الرباع وسائر المساكن المعدة لسائر المصالح غير الارض
 المنفعة من الضياع دون البساتين كما يعطونها مقابلته العقار بارض المزروع في سنة كذب ان قبل العقار اعم مما ذكر ايضا
 فلنا هو كل لكن المصنفوا استكشاف ما يقولون دون حفيظة المقالة لا يغفر قد يترد في الارض الخالية من بناء اصلا
 وما غل احواله ولم تكن ارض مغلدة ومزعة في نهام منوعة على الزوجية على قول المفيد ومنا يعيد ام لا الظاهر الثاني
 لا يفضارهم على نفعها من الرباع وقصرها بالمساكن والمساكن ولا تشملها وعلية في حياخل فيها مبنية الشخ ومنا
 منحصر في انه لا يرب بعد نفعها كلها انهم في ان قوطم في منع الزوجية من الاراضي ثنائى لا ثالث الا قول المرضى من عدم
 منعها من ارض مطلقا بل من غير الارض المنوعة عنها المفيد منا يعيد واما احتمال ان يكون قول الشخ ومنا يعيد منها
 من خصوص ارض المزروع والفرق البساتين لا غير قول المفيد منا يعيد منها ما عدل ذلك وان خلت في القولين انما
 هو في ثوبتها من هذه الثلاثة وعده في ورثتها المفيد في الشخ فتكون الارض الخالية من الشاغل بالمره غير المغلة والارث
 داخله فيما يمتنعها المفيد الجماعة منه ومع ذلك ايضا يكون القول ثنائيا على قول المرضى فيبعد من كلام الفرع بين جدا
 لظهور منع الشخ ومنا يعيد الزوجية من مطلق الارض في كل اعم جدا فلا تغفل ومنها انه على قول الشخ ومنا يعيد لا يرب
 في عموم الارض المنوعة منها الارض جميع المساكن والبيوتات المعدة للسكنى ومصالح اخرى مما تعدد البساتين والاشجار
 ايضا من غير ثمره وما عدا ذلك لبناء البنى تمنع من عيبتها دون فيهما الا لا ما كان معدا للسكنى سواء كان سكنى الزوج
 بنفسه او لاجاره من غيره كالحانات ونحوها مما يثمل عنوان الرباع ونبا ادا واليه فلا امره دينا ايضا واما الاث بناء كما
 معدا لمصالح اخرى كوضع الغلة وعلف الحيوان ووضع الحبوب كبيت الخيل ومراح الغنم وغيرها مما تعدد في حقها الشهيد
 الثاني فلم يجد في شمول المنع من عيبتها لها امره دامن غيره في الوسا لئلا المذكورة بل هو في مسالكه ورضه ليرد في خصوصها
 في الثاني فقد صرح به بالعموم كما ان في المنا بحث المحموده بارسا لثالثا في الفرق في المساكن بين ما كان يسكنه
 الميت بنفسه او يسكنه غيره ولو بالاجرة بل كل ما يطلق عليه اسم الدار وان كان مجهولا الاطلاق في الاسم وهل يلحق بها ما اعتد
 لموضع الغلة وعلف الحيوان والعصر الزبيب العنب الشجر والحمام والرحى المصنعة ونحوها تنظر من عدم اطلاق اسم
 الرباع عليها ومن شمول قوله وتغطي فيها الطوبى الخشب الابواب الخدم لذلك كله وما دخول رضاء في
 اقسام الارض فواضح يعني به اقسام الارض التي يمتنعها الشخ ومنها وفيه شهادة لقولنا في التنبه المتقدم لظهور
 منع الشخ من مطلق الارض ثم قال والاولى بل الاولى بالجميع بالذات المسكونة لما ذكرناه وان كان للعليل البناء
 لا يثاولة عملا بمسؤول اللفظ ويقوى الاشكال على انه هب المفيد حيث خصها بالرباع وهي لا تتناول جميع ذلك انتهى
 قوله وهي لا تتناول شهادته على ما قد مناه من نصبه فيقال للمفيد في الارض الخالية من شاغل اصلا وعلى كل حال
 رد وشرحنا في غير محل بل ظاهر من الشا لعل على كليه هي انها كلها منعت من رضاء ارض عطيت من فيها الا انها
 بناتها وكلها ورثت من رضاء ورثت من عين الا انها وبناتها ومن معنى المنظر في كلها انهم ويضعونها وجدها منوها
 فيها وقد صرح بعض الناجين بالاشتمال في تعيها للاث في عدم القول بالفصل وكذا اذا امكن المنظر في الاجبا
 توجد كل ارض فيها منعت على الزوجية منعها ذكرها شجرة طوبى وخشبها وجدها واعطاها من فيهما فغلة
 مقالة السخ حيث تمنع الزوجية من كل ارض فمنع من الاث وبنائها جميع ذلك اذا كانت وحدا او حاثونا او دكا

في شرح الركن

هذا هو الوجه الثاني

هذا هو الوجه الثالث

او غيرها من سائر البيوتات التي عرفت ومنه يوجب دخول النخل والشجر في هذه الالات كما حل عليه كلام الشيخ الكوفي
 فآخره يكون مراده المنع من الاعيان الثابتة على الارض لشاغلها للزراعة التي يمتنع من زرعها عينا وفيها الاختيار
 لغيره لوقوع نفوذ الطوبى الخشب الجذع المعلق كونه المراد منها ما على الارض من الالات والبناء اثباتا
 عقيب كسر المنع من لزاج ومن الغار ومن غيرها ايضا في الاخبار المعبره التي سبقت قول الشيخ ومنها يعبر على صحة
 عموميتها بمجموع تلك الاخبار والتعليل المذكور الذي ذكره الشهيد ووجهها لعمدة التعبد ليس على مطردة الحكماء
 وتعد به وجود او عدم ما مل هو غير يربح حرمان الزوجة في الجملة الى انظار كما في غلب الحكم الشرعي على البنية
 على الحقيقة ولذا هو لم يرض ايضا الا منضار وعدم التعبد اعني يوم الثوب اجبر كما سمعت منها ان اعطاءها في
 الالات هل هو على التعبد فلوا انفعالا على اعطاء العين اخراج الى معاوضه جديدة او ان رخصه ولو سعة على ثروة
 غيرها فلو شئت وانما فيها من عين الالات لم يكن لها الامتناع فولا ان وتظهر التمرة فيها تمنع الزوجة من اخذ الفضة وال
 غيرها من اعطاء العين اختار ثانيا في الحقيقة والشهيد بن الصمدي الاول وجماعه من مشايخ المناخين بن الثاني است
 الى فائدة التعليل كون الحكم ارفا فاما لو ثبت وان تعبد النفوس الذي في الاخبار من جهة وقوعه في مظنة تعبد
 العين نظر الى ظاهرها لا يبعد ان يرد من رخصه كفاية الامرات الواقع في مظنة المحظور لا باحوذ بها استدلال
 عليه ايضا بان رغباء العمو لا يبرهنها بالنسبة الى الالات ولا يثبت بغير حاجة الى التخصيص فيه لان رخصه في النفوس
 وثبوت الخيرة للوارث في دفع الغنم حكم اخر لا يثبت في سندها فيها العين ويثبت بدليله من الاخبار كما جمع بقوله
 استحقاق الفقه من العين الزكوي خيرة المالك في دفع الغنم فانه في الحقيقة معاوضه فقهية من مال المالك مع الصبي
 تبت لما لك لنصاب بدليله والجواب ما في التعليل فيع بنا على الثالب من وجوه نبض والوارث في تسليمها
 العين يصلح لكونه علة للتعبد ايضا بان يكون الشارع لمحاظ الى هذه الحكمة حسنا لمادة المستند لم يجعل لها سبيل
 على العين وما لا آتي فيكونه في حتم المنع بل الاخبار فاردة في مقام بيان الحكم بل يمكن دعوى كونها في مقام فوه
 الحرمان من الغنم ايضا نظر الى ثبوت كك في نفس الاراضي عن الثالث بان ذلك إنما الزمناه في الزكوة من جهة
 الاخبار هناك كلها في تغلق حق الزكوة بنفس العين ومع ذلك رابنا بجواب اعطاء المالك الغنم للفقير فانه
 في الجمع بثبوت المعاوضه الثمرية التي هي على خلاف الأصل العمو والخبر هنا بالعكس لظهورها في كونها
 انما هو الغنم من جهة اللام في قوله لمن للمرة في هذا الطوبى لظاهرها في اختصاص الحق في جملة وقوله في بعض
 انما جعل للمرة في هذا الطوبى في جملة جعل ميزانها الغنم ما نصيحا كقوله هل يربح الارض فقال لا ولكن
 فيها البناء كما في بعض وينفي ميزانها من العين والتعبد بقوله ويجوز التفضيل الالات والجدع كما في بعض وثبه
 ولكن يقوم البناء والطوبى يغطي عنها كما في بعض اخر من باقي الاخبار فان ملاحظ هذه الكلمات فاضحه بعدم حق
 في عين البناء بل في الغنم من بين يبي عموم ما يبرهنها غير مختصة بالنسبة الى العين وكيف يلزم بالمعاوضه الفقهية
 خلاف الأصل العمو فان كتاب التخصيص لا مناص منه هنا ومنها ان الالات التي تحرم الزوجة من غيرها وتغطي من غيرها
 منها ما هو معلوم الدخول فيها كالطوبى هو الاحر المحذور لعرضه المشد خلته في البناء في رضاء او جديتها او
 وكذا الاخشاب الجذع المشد خلته في البناء ويعلقها الابواب الشبايل المنصوبة في البناء والدفات الحشبية
 في زماننا للطوارم والارستيبا المعول في هذا الوقت المنصوبة منها ملحقه بالابواب الشبايل وكذا المراتف
 في الشبايل والابواب والزجاج كك وكذا الحد يد المشد خلته في شئ منها وان قولى لعدم بعض لفصله في المراتف
 المشد خلته واما الجدار المبني وان كان طوقا من الطين للبناين وكذا السقف بما لها عليه من الاجزاء فيقومان
 جميع اجزائها اجزاء بناء فلا يغطي عين شئ من اجزائها وفي رواية الشهيد الثاني واما حيطان البناين وغيرها فلا
 فحكم البناء قال وان قلنا بانها من عين الاشجار بغير البناء انتهى لم أعرب وجها للملازمة بين الشجر حابط البناين
 قال ايضا الخواص بالبناء ما ثبت في البناء من الابواب والارناد والرفوف والسلام المشبهة وغيرها مساواتها

في المبنى من شجر من غير فصل بينها ما هو معلوم الخرج منها فغطي من جنبها كالطوب لمفصل عن البناء بعد مدنها
وكذا خشبها ويعدو عنها الخارج منها المعد للوضع فيها ولما بوضع وبالجمله جميع الاجزاء المذكوره بعد خروجها من المبنى
او قبل الوضع فيها حتى اذا وضع الجذع للشعيف لكن لم يوضع عليه بعد شئ من الجص والطين فهو غير اقل من المنع
من عينه ومنها ما هو محل تلك وتزداد كما رأينا المنصوبه في جدران البيت ولا تؤخر خروجها من المنع لعدم خربتها
للبناء والجذع المنصوبه على الارض لاجل وضع اغصان الكرم خارجا لعدم كونه من لبناء وفي رساله الشهابيه
نظر من ثباتها كونه كالحجر منه ومن خرج عن اسم الشجر والشك في دخوله في رجع فيه الى الاصل قال وهو لا يخلو
واما القدر والمثبت في الحامات والدكاكين المصنوعه للمراب من في المساكن ومحال صنع الحلو والمصابغ فغيره
في كمال وفي رساله شيخنا الظاهر انها كالحجر منها لثباتها اذا انما اوغالبها بعد لو كانت غير متينه بعدا ونفلاها في
من جنبها انتهى في الجواهرها القدر المثبت في دكان البصنع فيه الروس والمراب من نحوها فيمكن عدم عده في الا
فترت من عيه وقال قبله قد يدخل صفره بالحمام والسبك انتهى فلت قد عوى في النظر جعل الضابط فيها يقوم ويغطي
من القبر وما لا يقوم ويغطي من لعين جزئيه بناء ذلك الحقل والغار من دار ودكان وحانوت وحمام ومسبك فماعد
جزء منها يغطي من عيه والافترت من عيه وان ثبت ويصنع في البناء فلو وضع كبره مثل او تحت من خشب وعده بدو
في الدار مثبتا في رصها مستند خلفها اركانها وكذا التوند المدقوف في الجدار المغلق به فترت من عيه بالخروجها من البناء
ومن اجزاء بناء الدار الكرسى الخنث والتوند ليس من اجزاء البيت بل هو شئ مثبت فيه لمصلحة وصدق في الا
في الجمله غير محدد لان الجذع هو الموجو في الاخير وهو البناء والاثاث لبناء ولذا جعلنا منها الجذع المثبت فيها بقوى
الخزنيه ومثلها السلم المثبت في محله من رصه سطح الدار ونحوه من خشب غيره والوف كك لانها اجزاء الدار والبيت
غالبها ثلثي من طوب ولبن مع حصا وطين وقد بوضع من خشب المشركه في حصول المصلحة المفصولة ومن اجله شبه
بناء الدار والبيت وجرى حكمها عليه دون نحو المنبر ما ضافاه ومنه يبين الفرق في القدر والمثبت فما كان منها
جزء لتلك البيت المنصوبه فيه وبناء ذلك القدر كصفره بالحمام والسبك وحجر الطاحونه الاسفل المثبت في الارض
دون قدر ولو كبره مثبت في ارض غير الحمام والسبك اما عرسي الكرم فهو من قبيل المثبت في ارض غير البيت لكن هذا
ضابط فيها لم يكن من حقيقه البناء واما ما كان منها كالمبنى من حصا وحجارا وطين ولبن فهو كبقيا انفق ما يقوم لصن
البناء وشهول قوله يقوم البناء الذي في الاخبار عليه نرى لوني على الارض ما لا يتبين شيئا من لبناء اثاث المغار
هل يشك في نفوذها كلا فلا يعتبر فيها تركيب من الجص الخجارا ومن اللبن والطين لمبنيه هيكله ولا كيفه مخصوصه
انما فاه ومنه يبين الفرق في القدر الواحد من الحجر اذا حضر شيئا الحوض يثبت في ارض الدار منع من عيه كالسلم
المثبت لسطح البيت من خشب اذا تحت ميل وان ثبت في الارض ومنه من مثله اعطيت من عيه وسد حجر الطاحونه
الاسفل المثبت في الارض بالفرق جرت به الدار ونحوها فثبت لبناء وعدم الخزنيه فلا نسب فلا يدخل في عنوان
النصوص بهذا البيان تبين من قبل البعد فيما عر عن رساله السهيد من ان حيطان البيت اعلى ثقبها من السج
تبعه ولو عمل بيت من الزجاج قال بعض الفضلاء يدخل فيها يمنع التي تجر من عيه وقبيله وجهه ما لا يحصى لعدم
البناء عليه بحجر التنبه في لصوة غير كاف في منع الميراث اشرى تمنع الوجه من بيت فرصا من سجد ودرا ويا مؤ
مثلا كذا فالزجاج كك ومن الغريب اشكال هذا الفاضل في دخول المرايات المستند خلفه في الشبايك وفي حجره لعدم
مع انها اوله من بيت الزجاج بصدق البناء لا مستند خلفها في لان لبناء كفسل الشبايك ومثل المنع من دخول بيت
الزجاج البيت العول من الغصب نحوه مناب عمل العرب وفي الجواهره يمكن حوما منها من لعين فيها ضرره كونه كالدق
المخذه من الاخشاب ويحتمل لعدم انهم في ظاهره المفرغ عنه عن حرمانها من عين هو الحساب هو في جبر المنع
لعدم صدق البناء في كل منها ومجرت الشبايك غير كاف والخشب المفرغ عن حرمانها من عين انما هو الذي يكون
كالجذع المستند خلفه خابط او شعف فصار جزء منها ففصل البناء على الجميع تعليلها وهو المنصوص ولا يخفى ان بعض

ما لا يدخل في النفوس من بعض ما اتصل بجيطان أو سفوف قبل يمكن ادخاله في شئ بقاعه نفى الضرر عن الورثة بالتمسك
 كخرفه جدار البيت وسفوفها كما هو المتعارف وبين ان الضرر وهذا يتفقك احدهما من الآخر ولا يخصد فصر
 يجعل حكمها العينة لا تدفعها بالبناء وعدم الانقضاء وهذا لا يجب تنقلا حكمها من ملك العين الى ملك
 العينة فصر الضرر بالانقضاء بل بما يثبت عدم سلطنة التمسك والفضل المضرا لا ان يكون مراد الغائل ما يجوز
 اليه من انما اذا ابتلا لا يضر حكمها فلا يضر غير العينة وهو حسن وحكم الفوائد والبار والعينون حكم الاراضي لا
 ان يكون فيها بناء في بعض جيطانها أو سفوفها من نحو طوب حصر ولبن وطبن فتعطي من فنيها واما الماء فتعطي
 من عينه الموقوف داخل الموت دون الحياة لا في محله ملك الوارث غيرها واسهل الشبهة في رسالتها الوصف
 ماء مملوكا ذامادة كالبر بالبناء لا يحق في حوض حب قال ففي سحنها فاما من عينه وقبته وجحان من الشك في
 كونه من العفا والذي لا يثبت من عينه او كونه من وابع الارض كالالات والشجر والنفقات الى نحو ما يدر الارث
 الا ما اخرج له الدليل وليس معلوم هنا انتهى وبين ان ليس من العفا قطعاً ولا كالشجر في الارث لبناء فترث من عينه قطعاً
 مع فرض كونه ماء مملوكا لمورثه كما انه لا اشكال في حيل لبنه من الحنطة والشجر وغيرها من الثمرات للزرع في عده
 لمورثه بالارض فترث من عينه وكذا اذا اخرج زرعاً فانه كالثمره فوق الخلل والشجر ترث من الجميع ولا يلحقها حكم الارض
 والشجر بل هما بحكم المنقول وان لم ينقل فعلا لعدم بلوغه وان حصده وقطعه لكنه معد للمنفصل فهو بحكمه وظاهرهم الاتفاق
 فيها واذا خلف بيننا طبعه فوقنا نية العتق نية العتق فترث زوجته من فنيته جميعاً اذا ارضى كلنا بناء واذا اهد من
 القوفات ترث من عينها العدم صدق الارض والبناء عليه ولا يغاس بقضاء الارض البسيطة لكونه ثابتهما
 ملك الارض منها ان طرئ في القوفات هنا ان يقوم البناء كما لكونها بناء اي على هبتها البناء لا الطوب وحده
 الخشب حده وهكذا ونقوم الهبة الجوهرة فنيته الى ان نفى فتعطي الثمن والربع من تلك العينة واستحقاقها القوفات
 بهذا القوفات اضع من سقوط الاحبار من قوله يقوم المنقص والابواب والجذوع والقصب فتعطي حصة منها وهذا قسم
 وهو ان يقيم الارض فارغة عنها بعينها ومشتغولة بها بعينها فخرج العينة الاولى من العينة الثانية وتعطي الربع والثمن
 من الباقي من الثانية لكن مقتضى الدلالة ان وان في العتق العتق الاول والا لم تقط الزيادة لعدم الدليل عليها
 ومن هنا فانه الجواهر في الاعطاء من تفاوت ما بين العتقين ان يمكن زيادة قيمة الارض بميل الحنطة ما فيها من الغرس
 واستحقاقها لهذا الزيادة من ان ادل على حرمانها من الارض عينها وقيمتها انتهى وهو حسن ان كانت زيادة لكن خصوصاً
 غير معلوم وعلى كل حال لو فرض عدم قيمة اصل الارض الخالية من البناء تعطي الربع والثمن من قيمة الارض مثلاً اذا
 فخرج الارض والبناء وكان لو لم يكن فيها ملك الارض الخالية من الغرس في البستان وهل يقوم البناء فنياً على الارض مجازاً
 او باخره اضمحل شئخنا في الرسالة الثانية نظر الى كونه موضوعاً على الارض لا حق لها فيها ولا ريب في ضعفه لا موضوع
 محقق بل المجازية هي ظاهر قوله تعطي الربع والثمن من قيمتها اذ لو كانت عليها الجرة لوضعت من الربع والثمن واعطيت
 الباقي منها ان تلف لبناء والشجر بعد الموت بان جاء سبيل واخذ ما على الارض طال البيت الزوجية الورثة بينهما اربعة
 من فنيها لان محل العينة التي للزوجية هو هذه الورثة ويجوز الموت بشفل العين الى ملك الورثة ويجوز ان يشرع في شغلها
 في ذمتهم ولذا لو منعت بعد الموت بان امر الشجر بعد موت الزوج ليس للزوجية في الشئ واذا تلف ملك احد لا يوجب
 سقوط حق الآخر لكن في مفتاح الكرامة ان هذه العينة مستحقة من الزكاة وليس متعلقة في ذمة الورثة فلو غصبت
 الزكاة من الورثة لم يضمنوها وان عادت بعد الغصب عا دحها وهذا غير موافق لظاهر الادلة ومنها ان اذا باع
 الوارث غير الزوجية الدار والبستان قبل ان يؤدي فيها البناء والشجر صح البيع ولو لم ان اذا ما قطعاً واما ان لم يؤديها
 فهل لها خيار البيع ام لا بل حكم العينة هنا في مثل الوارث حكم سائر الدخول التي يمنع من عليه من ذمتها او ما طر فيه
 وجحان بل موافق في مفتاح الكرامة اخيراً الاول وفي الجواهر فاقا لبعض المعاصرين الثاني قال ومنه يعلم عدم بناء
 ذلك على القوفات واعطاء العينة على المعاصرين مع عدم جواز نص الوارث حتى يدفع العينة بل الظاهر ثبوت ذلك

في بيان الارث

في بيان الارث

في بيان الارث

في ميراث النجبة

٤٢٣

في ذمة الوارث من غير فرق بين مدل الوارث العاين وعدل ميراثه بين امتناعه من العينة وعدل ان كان مع الامتناع يعني
 في ذمة الوارث ان يتمكن الحاكم من اجباره على اذاتها او لبيع عليه فميراثه من الامتناع من ذمة الوارث من ذمة الوارث
 ينبغي ان لا يمتنع من النجبة لو مفاضة سواء في ذلك الحصة وغيرها انتهى في مثلها في رسالة الشيخ
 الشهيد انما له فيها على ان دفع الوارث العينة هل هو وجه فميراثه بالنسبة اليه لا يظاها بالنصوص فان ذلك من نواحي
 الارث ولو ازماد اختار على ان يدفعه فميراثه لبيت لا يظاها ذلك العينة وان لم يمتنع من النجبة نظر الى الضر لان العلة
 الموجبة للعينة انما هي دفع الضر عن الوارث فاذا قدم على الضر ومضى به يندفع العين اليها لم يجز قال ولا يفي الاول
 فعلى هذا لو امتنع جيرة الحاكم على دفعها فان نعت كان بمنزلة امتناع المدين من وفاء الدين الى اخر كلام له خاصة
 سطا بنو الجواهر في منع البناء والتوزيع على ما ذكره وانا وان قلنا بما تقدم بان اخذ الزوج العينة حق فميراثه على
 الورثة لكن لا يجزى اذا امتنعوا من اذاتها كانت بحكم سائر الدين المنع على الدين بل الدين كلي في الذمة غير
 في ذمة غيره وقد صرح في النصوص هنا بان لها فيها البناء والالات وانما ميراثها في ذمة الوارث مما هو ظاهر فيعلق
 ما في ذمة هذه الاعيان فاشبهت العين لم يمتنع على ملك الوارث من ميراثه من ذمة الوارث من ذمة الوارث
 ينبغي بيع المالك لها بغير فاء ومنها انما اذا مضى وجنان فان ثمة ثمة في ذات لولدها او عدمها فالحكم واضح وان
 خلفنا وقلنا بالفرق بين ذات الولد وغيرها كان ممن جميع النكاح من ذات وذاو من عدا وضا وضا والبناء
 وشيخ غير هذا ذات الولد وضا وضا سائر جيران في غير الارض والبناء وما يحكم البناء ويغطيها ذات الولد في ذمة البناء
 لا يرد في ذمة الوارث والرجوع في ذمة الوارث لضعف الزوج ومخرج منها سائر الورثة عن سخطها في ذمة الوارث والنجبة
 في ذمة الزوج فان كانت واحدة خارت الجميع وان تعدت ثمة ثمة بغير ذمة ذات الولد وغيرها ذات الولد
 لا يخرج عن ذمة الوارث لانها من ذمة الوارث لضعف الزوج ومخرج منها سائر الورثة عن سخطها في ذمة الوارث والنجبة
 حبل الله لها من النفاث والنفاث لا يخرج عن ذمة الوارث لانها من ذمة الوارث لضعف الزوج ومخرج منها سائر الورثة عن سخطها في ذمة الوارث والنجبة
 بحكم الالة وانما صلتها المصنف من لسان شريكها وشركها انما هي ميراث الارض في غير العين من البناء و
 الالات من ذمة الوارث في سخطها في الارض عين البناء وما يحكم البناء لذات الولد وهي التي تدفع العينة لها واذا امتنع
 من ذمة العينة لشريكها فميراثها من ذمة الوارث من ذمة الوارث لانها من ذمة الوارث لضعف الزوج ومخرج منها سائر الورثة عن سخطها في ذمة الوارث والنجبة
 من العين لاجل اذاعتها الى شريكها كما كان كل في ميراثه من ذمة الوارث لضعف الزوج ومخرج منها سائر الورثة عن سخطها في ذمة الوارث والنجبة
 العين اذ شاء واخذ العينة منه دفعا لضعفه بسلط الاجنبى على العفا لان الانتقال من العين الى العينة من الاجنبى
 للمراعاة هذا الضر واحتمل مع تعدد الزوجة والاختلاف في ذات الولد وعدمها ان يخص ذات الولد بنصف الارض
 التي تحرم منها غير ذات الولد نصف عيان البناء والنصف لآخر من الارض عين البناء لغيرها من سائر الورثة عدلها
 وتوقع سائر الورثة العينة الى شريكها نظر الى ان منع غير ذات الولد انما هو لصلحة الورثة بغير نص في المصنوعة
 فيبغي ان يكون اسخفا في العين زايلا على نصف لثمن لم مراعاة للعلة واحتمل ايضا كونه بينهما وبين الورثة غير شريكها
 وقد دعوا العينة الى الشريك الحالي ثمة نصف لثمن ولا تسحق الا لزيد الحالي من الولد لا تسحق اصل في الارض
 وعين البناء وما يحكم فليكون الجميع الورثة فيقسم على الجميع بنسبة حقه واما معاصيها بل سافطان لا ينبغي للعينة
 انصافه في الاول ومن غريب ان يكون فميراثه بعض المصنفين من لثمن ان ذات الولد من الزوجين كمال ثمن
 اعيان الابنة والاستجار وغير ذات الولد كمال ثمن في ذمة الابنة والاستجار وان لدفع للعينة هو جميع الورثة الذين
 منهم ذات الولد مستند لان الالة والولاية ولنا على ان لها الثمن من عين العفا مع الولد ومن ذمة الابنة والاستجار
 مطلقا واذا لم تكن ذات ولد ومقتضاها ثبوت لكل واحد حين العدة الا ان لثمن الاجماع دلا على ان الزوجات المتعددة
 شركاء في الثمن وشوهرها في الفرض منوع فلا شرك بل لذات الولد من حيا الابنة والاستجار وغير ذات الولد من ذمة الوارث
 وجه كون العينة على الجميع عدم الدليل على الاخصاص في ذمة العينة على من يجوز للمعوم والحائز جميع الورثة

في ميراث النجبة

من الولد نظر الى
 ان ذات الولد مع
 شريكها الحالية
 ح

لا ذات الولد

المسئلة الثامنة

في بيان الاركان

في بيان الاركان

لا ذات لولدها ضلها منها مخوف نصيبها فقط انتهى حيث رايث كل من الدليل والفتوى خبط عشوى ما اطلبنا لما
 بل حيث لغيره فانظر اذا امرين منها ان لولدها موجب للفرق على القول بركلة بنفاد بين كونه ذكر او انثى او غش
 بل لعل لغيره مع المراهة بانفسا له حيا وان كان قد ولد له امرأة شبهة من الطرفين ثم تزوجها جرى المنع والحرجان وعمل
 الشرعي الى له وطول الشبهة كما في الجواهر ضعيف فضلا عن عدم الشرعي الى له لمتعاذا من زوجها بقيد بالدام كما في
 ايضاً بغيره بشرى الى ولدان ما ينبغي القطع به بشرى الى ولد لولدها كان وارثا فعلا للشك لولد وسريان العدة
 اما اذا لم يكن وارثا كما لو كان مع وجود الولد الصليبي فعلا كمال كما في الدرس من جهة بقاء علة المنع على تقدير عدم
 اوثق ورسالة الشهيد من جهة ان الحاق ذات لولد بها في ثورثه ممنوع عنها المكان ولد لها الوارث لانها صار في
 نسب بين الورثة ويضعف بان الفرق بين ذات لولد وغيرها انما هو لفظي عند ابن ذنيبة والجمع بين الخبرين الحاكم بنور
 الزوجة والاخبار الشافعية له حجة عليه لا يفرق بين كون صفة الولد وارثا او غير وارث منها انما اذا خلف وصلا
 ثورث منه الزوجة وما لا منقول ثورث منه وعليه من فاذا دارث لوارث غير الزوجة واما الدين جبراً من غير الارض النجى
 الارض تركه فخرم الزوجة وارث هي الوفاء منها جميعاً حتى يبقى لها نصيب من فاضل الدين من المال المنقول هل لها
 ذلك ام لا لو افق على نص لم يغيرها في مفتاح الكرامة والجواهر في الاول الظاهر ان لوارث غير الزوجة واذ جبراً
 من غير الارض لان الارض للزوجة كما لمعدهم واذا استغنى الدين ما عدا الارض كان مستغنياً للزوجة بالنسبة الى الزوجة
 ثم قال ويحتمل قويا ان ليس له ذلك كما يظهر من انا مل وفي الثاني ان لعدله توزيع على مجموع الركز ولا يخصص اذ به احد
 فينظر انا الزوجة وانما الورثة قال وان كان عمل جميع من طاروا على خلاف ذلك انتهى وكان لزوم الضر وهو
 الذي اشار اليه بالنا مل في المفتاح فيما احتمل اخيراً ولعل لا فتوى ان للزوجة مظالمه بتوزيع الدين دفعا للضر من جهة
 حرمانها من اهلها المنقولات اذا اعطى الدين كله منها وان كان لوارث بعوضها بما يزيد على مقدار ما يلزمها من الدين
 ما لم ينظر الى ان كل من الورثة انما يلزم من الدين بقدر ما يصيبه من الركز فيلزم ان الذكر مثلاً ضعف ما يلزمه الانثى
 لان نصيبه ضعف نصيبها والمفروض ان لوارث غير الزوجة نصيبه من المنقول وغيره فاذا اشتاقت الارض والمنقول مثلاً
 للزوجة الزوجة من الدين بقدر نصف ثمنها لكن الحرجان من غير المنقول بقدر ضروري عبارة المفتاح ان اذ جميع الدين من
 المنقول يوجب حرمان الزوجة من الارث وهذا هو غير ما ذكرناه لكن لعل مراده حرمانها من ارث عين المنقول لا الحرجان
 الميراث صلا واما ما ذكره فيما اذا استغنى الدين ففيه عدم الخصا الفرض فيما يشوعب لدين الركز غير الارض بل باقي الدين
 فيما لا يستغنى ايضا اذا اعطى الدين كله من غير الارض وجب ويصو فخر هذه الرسالة الى هذا المقام فاجاء بنى وزيد بن
 الصخر فجعلها وهي رددت على شقيق شقيق كان له ظهر ظهر وكهفاً مبيعا بل كان جل اهل الحق في كفها منين
 وفي ظهره راقد بن لجله لثقله وعظم شأنه ونفوذ امره فصد ياره مؤلا نال به عبد الله الحسين ثم فصادف جلد في ذلك
 المشهد الشريف لبلدا لواحد العشر من شهر رمضان المبارك ليلته وفات مؤلا نال به الحسن ثم ونقل الى الغري حيث
 انه سقط راساً ومات من اسلافنا ودفن ببلدة الثالث العشر ليلة القدر الا عظم هذه المصادفة من احد دعا

دفن بجانب جده تاجر العلوم اعلا الله مقامه وهو اذ ذاك بلغ السبعين من عمره فافق في العمر

خمس سنين فانا اليوم بالغ خمسا وستين سنة والله مقادير الاجال ومن دهنه هذه

الزينة لربوب في صفوا الحبال فافض الفلم عن الجري في المجال كما فاض

خطواي من عظم المصيبة وشدة الحال وما صبر الابا لله

عليه نوكلت اليه برب حرمه الاقل قبل ال

بحر العلوم والطبا طباني في الواقع

والعشر من شهر رمضان

١٢٩

وكنت عبد المذنب لغير الحجاج الى عفو من ابيهم محمد بن محمد بن الحسين

التمس الدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي

لقد أنصبت هذه
الكتابا المستطاب الذي
لم تكن مثله في عصره ولا سلطان الجليل
الأعظم الأكرم الخاقان الأعظم الأكرم مولانا
العرب العجيب الذي خلقه الله في بلاد بلخ وظل الظليل
عالمنا في عباد ما لا ينال الدنيا من الزمان بل كما سلاطين الجهاد الأولين
فأمع الجبابرة فاصير الفياض كاسير الأكرام الفيرم الفعقا الصند الصمصا
نفقوا سلاطين الأوفاء وأمرهم بالانحياز في خوفهم من الماء والطين
فاطردوا من الدنيا ما لا يرضى من الأكرام والأمان ما يحيا ثوار الكفر والظلم
السلطان السلطان السلطان الخاقان الخاقان الخاقان
السلطان ناصر الدين شاه فاجا الله عيشه
وشيد جيشه وخلد
سلطانا

الحمد لله الذي
الحمد لله الذي



